





















## \* (فهرست حاشية مراقى الفلاح) \*

صفحة	
١٩	كتاب الطهارة
٣٠	فصل في أحكام السور
٣٥	فصل في التحري
٣٧	فصل في مسائل الأبار
٤٢	فصل في الاستنماء
٥٥	فصل في أحكام الوضوء
٦١	فصل في تمام أحكام الوضوء
٦٢	فصل في سنن الوضوء
٧٤	فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئا
٧٩	فصل في المكروهات
٨٠	فصل في أوصاف الوضوء
٨٤	فصل في نقض الوضوء
٩١	فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء
٩٣	فصل ما يوجب الاغتسال
٩٧	فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها
٩٨	فصل لبيان فرائض الغسل
١٠٠	فصل في سنن الغسل
١٠١	فصل وآداب الاغتسال الخ
١٠٢	فصل يسن الاغتسال لأربعة أشياء
١٠٦	باب التيمم
١٢١	باب المسح على الخفين
١٢٨	فصل في الجبيرة ونحوها
١٣١	باب الحيض والنفس والاستحاضة
١٤٥	باب الانجاس والطهارة
١٦٠	فصل يطهر جلد الميتة بالدباغة



## كتاب الصلاة

فصل في الاوقات المكرهة

باب الاذان

باب شروط الصلاة

فصل في متعلقات الشروط وفروعها

فصل في بيان واجب الصلاة

فصل في بيان سننها

فصل من آدابها

فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة

باب الامامة

فصل يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر

فصل في بيان الاحق بالامامة

فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه

باب ما يفسد الصلاة

فصل فيما لا يفسد الصلاة

فصل في المكروهات

فصل في اتخاذ السترة

فصل فيما يوجب قطع الصلاة

باب الوتر

فصل في بيان النوافل

فصل في تحية المسجد

فصل في صلاة النفل جالسا وفي الصلاة على الدابة

فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة

فصل في صلاة التراويح

باب الصلاة في الكعبة

باب صلاة المسافر



باب صلاة المريض	٤١٧
فصل في اسقاط الصلاة والصوم وغيرهما	٤٢١
باب قضاء الفرائض	٤٢٤
باب ادراك الفريضة	٤٣٢
باب سجود السهو	٤٤٢
فصل في الشك في الصلاة والطهارة	٤٥٨
باب سجود التلاوة	٤٦٢
فصل سجدة الشكر مكروهة	٤٨٢
باب الجمعة	٤٨٤
باب أحكام العيدين	٥١١
باب صلاة الكسوف	٥٢٧
باب صلاة الاستسقاء	٥٣٢
باب صلاة الخوف	٥٣٩
باب أحكام صلاة الجنائز	٥٤٢
فصل السلطان أحق بصلاته	٥٧٥
فصل في حملها ودفعها	٥٩١
فصل في زيارة القبور	٦٠٨
باب أحكام الشهيد	٦١٤
كتاب الصوم	٦١٩
فصل فيما لا يشترط تبين النية وتعيين ما فيه وما يشترط	٦٢٩
باب في بيان ما لا يفسد الصوم	٦٤٤
باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة	٦٤٩
فصل في الكفارة وما يستطهرها عن الذنوب	٦٥٣
باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء	٦٥٥
فصل يجب الامساك	٦٦٠
فصل في العوارض	٦٦٥



باب ما يلزم الوفا به الخ	
باب الاعتساف	٦٧٩
كتاب الزكاة	٦٩٢
باب المصرف	٦٩٨
باب صدقة الفطر	٧٠٥
كتاب الحج	٧٠٥
فصل في كيفية تركيب الحج	٧١١
فصل القران وفصل التمتع	٧١٥
فصل العمرة	٧١٦
باب الجنائيات	٧١٧
فصل ولائى بقتل غراب	٧١٩
باب الهدى	٧١٩
فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم	٧٢١

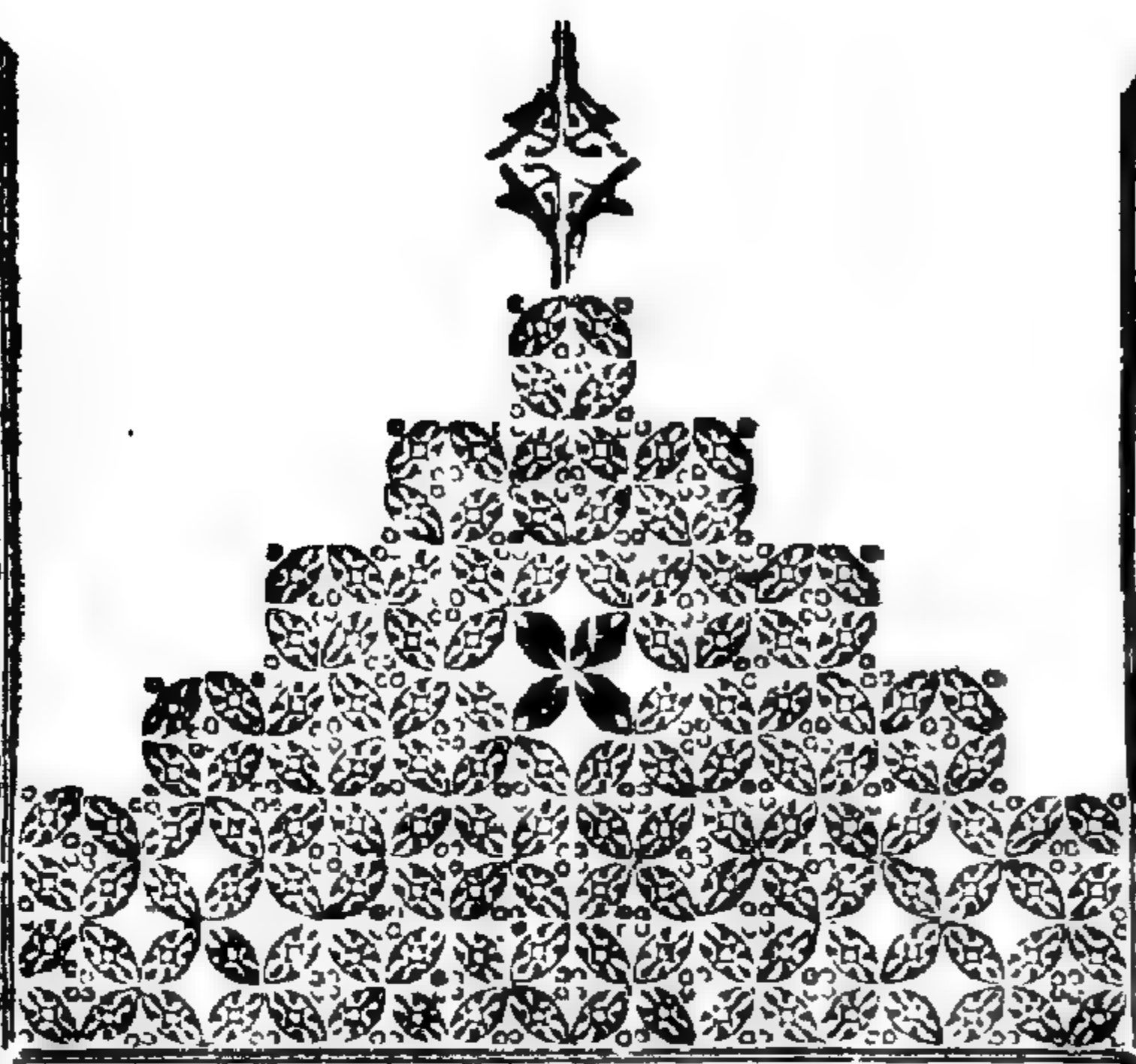






هـ  
كتاب حاشية العالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ  
أحمد الطحطاوى على مراقى الفلاح  
شرح نور الإيضاح في مذهب  
الامام الاعظم أبى حنيفة  
النعمان رضى  
الله عنه  
آمين





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أيد الشريعة بآياتها ورفع بهم مشارها وبسط مطوى  
أثانها والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل مخلوق وعلى آله وصحبه  
القائمين بالحق (أما بعد) فهذه تقييدات لطيفة على شرح نور  
الايضاح المسمى بمراقى الفلاح أسأل الله تعالى أن يمن بتمامها وحسن  
اختتامها بجمعها لمن هو قاصر مثلى راجيا قبولها من الله تعالى الولي  
العلي ما خوزة مما كتبه المرحوم عبد الرحمن أفندي خلوات  
ومن شرح المؤلف الكبير وشرح السيد محمد أبي السعود رحمه الله تعالى  
الجميع وشكر منهم السعي والصنيع مع فوائد أخر من غيرها وفرائد  
فتح الله تعالى بها فما كان فيها من صواب في المنقولات ومن خطا في كثير  
الزلات وعلى الله أعتمد في كل حال وأسأله الرضى والستر في المآل  
والمآل قال المؤلف (بسم الله الرحمن الرحيم) لما كان من الواجب  
مناعة على كل مصنف ثلاثة أشياء البسملة والحمدلة والصلاة على

بسم الله الرحمن الرحيم



النبي صلى الله عليه وسلم ومن الجائز أربعة مدح الفن وذكر الباعث له  
 وتسمية الكتاب وبيان كيفية من التبويب والتفصيل افتتح المصنف  
 كتابه بما وقدمها على غيرها القوة حديثها ولموافقة أسلوب القرآن قال  
 المحققون ينبغي لكل شارح في فن أن يتكلم على البسملة بحسب ذلك الفن  
 الذي ذكرت فيه. وهذا الفن هو الفقه الذي موضوعه فعل المكلف من  
 حيث ما يعرض له من الأحكام الخمسة وهي الوجوب والنسب والإباحة  
 والحرم والكراهة والاتباع بالبسملة عمل يصدر من المكلف فلا بد  
 أن يتصف بحكم فتارة يكون فرضاً كما عند الذبح وإن كان لا يشترط هذا  
 اللفظ بتمامه بل لا يستلزم وإنما المنقول بسم الله الله أكبر ويكفي كل  
 ذكر خالص لله تعالى ولا يرد حل ذبيحة ناسي التسمية لأن الشرع أقام  
 كونه مسلماً مقام الذكر للعجز وتارة يكون واجباً على القول بأن آية من  
 الفاتحة وإن كان خلاف المذهب لأن الأخبار الواردة فيها مع المواظبة  
 بفعل الوجوب وتارة يكون سنة كما في الوضوء وأول كل أمر ذي بال  
 ومنه إلا كل والجماع ونحوهما وتارة يكون مباحاً كما هي بين الفاتحة  
 والسورة على الرابع وفي ابتداء المشي والقعود مثلاً لأنها إنما تطلب لما  
 فيه شرف صونا عن اقتران اسمه تعالى بالمحقرات وتيسيراً على العباد  
 فإن أتى بها في محقرات الأمور كاليس النعال على وجه التعظيم والتبرك  
 فهو حسن وتارة يكون الاتيان بها حراماً كما عند الزنا ووطء الحائض  
 وشرب الخمر وأكل مغصوب أو مسروق قبل الاستحلال أو أداء الضمان  
 والصحيح أنه إن استحل ذلك عند فعل المعصية كفر ولا يلزمه التوبة  
 إلا إذا كان على وجه الاستخفاف فيكسراً أيضاً ومما فزع على القول  
 الضعيف ما في آخر كتاب الصيد من الدر المختار أن السارق لو ذبح الشاة  
 المسروقة ووجدها صاحبها لا تؤكل لكفر السارق بتسميته على المحترم  
 القطعي بلام التملك ولا إذن شرعي. واعلم أن المستحل لا يكفر إلا إذا كان  
 المحترم حراماً له وبنت حرمة بدليل قطعي والأفلاصرح به في الدور  
 عن الفتاوى في آخر كتاب الحظر فينبغي أن تؤكل هذه الشاة ويؤيده  
 نواهيهم تصح التضحية بشاة الغصب لكنه لا يحل له التناول والانتفاع



على المفتي به وان ملكها قبل أداء الضمان أو رضا مالكها بأدائه  
 أو إبرائه أو تضييع القاضي لأن الحل قضية أخرى غير الملك وتارة يكون  
 الاتيان بها مكرها كما في أول سورة براءة دون أثنائها فيستحب وعند  
 تعاطي الشبهات ومنه عند شرب الدخان وفي محل النجاسات فإن قيل  
 الابتداء بالباء ولفظ اسم ليس ابتداء باسم الله تعالى لأنهما ليسا من أسمائه  
 تعالى أجيب عن الثاني بأن التصدير باسم الله تعالى إما أن يكون بذكر  
 اسم خاص كلفظ الله مثلاً أو بذكر اسم عام كلفظ اسم مضاف إليه تعالى فإنه  
 يراد به جميع أسمائه تعالى اعموم الاضافة ويستفاد منه التبرك بالجميع  
 وهو أولى وعن الأول بأن الباء من تمة ذكره على الوجه المطلوب قال  
 القطب عبيد القادر الجيلاني الاسم الاعظم هو الله لكن بشرط أن تقول  
 الله وليس في قلبك سواه كذا في شرح المشكاة والرحمن الرحيم صفتان  
 مشبهتان بنيتا للمبالغة أي يفيدانها بحسب المادة والاستعمال لا بحسب  
 الصيغة والوضع لأن صيغ المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها  
 فعيل بشرط أن يكون عاملاً للتعجب ورحيم هذا ليس عاملاً له وبشرط  
 أن يكون محولاً عن فاعل ولذا قالوا إن كريماً وطيئراً ليسا منها لعدم  
 تحوّلهما واختلاف في الرحمن والرحيم هل هما بمعنى واحد كندمان  
 ونديم ذكر أحدهما بعد الآخر تارة كيدا قيل نعم وقيل بينهما فرق فالرحمن  
 أبلغ من الرحيم أما بحسب شمول الرحمن للدارين واختصاص الرحيم  
 بالآخرة فإنه المعاني والعفو يختص بالمؤمنين في الآخرة ويؤيده حديثك  
 الرحمة المسلسلة بالآلوية وأما باعتبار جلال الأثر والنعمة ودقائقها فالأبلغية  
 على الأول من حيث الكم وعلى الثاني من حيث الكيف وقيل فعلان  
 لمبالغة الفعل فيفيد جلالة الفعل وفعل لمبالغة الفاعل فيفيد التكرار مرة  
 بعد أخرى ففي كل منهما مبالغة ليست في الآخر (تمة) ورد في الحديث  
 أن الله خلق يوم خلق السموات والأرض مائة رحمة ~~كل~~ رحمة طابق  
 ما بين السماء والأرض فجعل في الأرض منها واحدة فيها تعطف الواحدة  
 على ولدها والوحوش والطيور بعضها على بعض وأخر تسعاً وتسعين  
 فإذا كان يوم القيامة أكملها به هذه الرحمة رواء أحمد وروى البخاري



في كتاب التوحيد من صحيحه عن أبي هريرة فيما يرويه رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم عن ربه عز وجل ان ربحتي سبقت غضبي وفي رواية تغلب  
 غضبي والمراد بيان سعة الرحمة وشمولها للخلق حتى كأنها السابق والغالب  
 كما في شرح المشكاة والمراد السابق والقلبى بالمختيار التعلق أى تعلق  
 الرحمة غالب على تعلق الغضب لان الرحمة مفتضى ذاته المقدسة والغضب  
 متوقف على صدور ذنب من العبد (قوله الحمد لله) قال بعضهم ان  
 الاحكام المذكورة في البسملة تقال في الجملة فتارة يكون الايمان بها  
 واجبا أى فرضا كما في خطبة الجمعة وتارة يكون مندوبا كما في خطبة  
 الشكاح ونحوها وفي ابتداء الدعاء والامر ذى البال وبعد أكل وشرب  
 ونحو ذلك وتارة يكون مكروها كما في الاماكن المستقذرة وتارة يكون  
 حراما كما في حال الفرح بالمعصية وبعد اكل حرام الا أن يقصد الحمد  
 على حصول الغذاء من حيث هو المستلزم لقوة البدن اه وذکر  
 في الهندية من الحظر والاباحة أن الجملة بعد أكل الحرام لا تحرم فينزل  
 على هذا وقوله كما في خطبة الجمعة يعنى اذا اقتصر عليها فانها تجزى وتقع  
 فرضا لان انظرها متعين لانه لو اقتصر على تسبيحة أو تهليله تجزى وتقع  
 فرضا وتارة يكون سنة مؤكدة كما في الجملة بعد العطاس (قوله  
 شرف خلاصة عباده) أى المختارين من عباده الذين استخلصهم لحفظ  
 الشريعة وهم العلماء غير الانبياء (قوله بوراة صفوته) الباء للسببية  
 والمراد بالصفوة الانبياء والاضافة فيه وفي عباده وعباده لتشريف  
 المضاف وقوله خير عباده بدل من صفوته وعباد جمع عابد من العبادة  
 والاول جمع عبد والمراد بالعلماء هم أهل السنة والجماعة وهم أتباع  
 أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي رضى الله تعالى عنهما  
 قال صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق  
 لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك وهؤلاء هم أهل  
 العلوم الشرعية والالهية من أهل السنة والجماعة لان الناس مع  
 وجودهم آمنون من كل محنة وضلالة دينية وقال صلى الله عليه وسلم  
 العلماء ورثة الانبياء ان الانبياء لا يورثون درهما ولا ديناراً ولا غملاً ولا ثروة

الحمد لله الذى شرف خلاصة  
 عباده بوراة صفوته خير  
 عباده



العلم فنأخذ وأخذ بحفظ وأفرصحه جماعة وفي رواية يحجبهم أهل السماء  
وتستغفر لهم الميستان في البحر وانما العالم من عمل بعلمه وفي رواية أخرى  
أقرب الناس من درجة النبوة أهل العلم والجهاد وفي رواية أخرى كذا  
حمله القرآن أن يكونوا الأنبياء إلا أنهم لا يوحى إليهم وفي رواية أخرى من  
حفظ القرآن فقد أدرجت النبوة بين جنبيه إلا أنه لا يوحى إليه وفي رواية  
أخرى علماء أمتي كانوا بني إسرائيل قال بعضهم هذا الحديث لأجل أنه  
ولكن معناه صحيح لما تقرر أن العلماء ورثة الأنبياء قاله ابن حجر في شرح  
الهمزية (قوله وأمدتهم بالعناية) أي قواهم بالعناية أي بعناية بهم  
يعني أنه اعتنى بهم أي سهل لهم أفعال الخير والبر فتيسرت لهم (قوله  
فأحسنوا لذاته العباد) اعلم أن العباداة أعلاها أن تكون لذاته لا لطمع  
في الجنة ولا خوف من نار حتى لو لم يكونا كان مستحقا للعبادة وهي رتبة  
الكاملين من العباد وهم وإن أرادوا الجنة فأنما يريدونها لكونها محلا  
للمشاهدة والزيارة لا للتأذي بالمسئلات فان ذلك عادة من أفضها في الدنيا  
وأوسطها أن يعبد للطمع في الجنة والخوف من النار وأدناها أن يعبد  
لتيسير أمور معاشه مثلاً في دنياه فالمراد حينئذ من خلاصة العباد ليس  
مطلق العلماء لأن هذه الرتبة لا تثبت لجميعهم بل المراد الكاملون وقوله  
فأحسنوا عطف على أمدتهم مع إفادة التفريع والعبادة هي مطلق  
الطاعات وفرق شيخ الإسلام بين العباداة والطاعة والقربة فالأولى  
ما تتوقف على معرفة المعبود مع النية والثانية امتثال الأمر والنهي  
عرف الأمر والنهي أم لم يعرف والثالثة ما تتوقف على معرفة المتقرب  
إليه وإن لم تتوقف على نية كالعق فأخصها العباداة وأعمها الطاعة  
لانفرادها في النظر الموصول إلى معرفة الله تعالى (قوله وحفظوا شريعته)  
أي من كلام المبلين والزائغين فهي مسورة بهم لا يقدر أحد على خرق  
منيع حجابها وحفظوها أيضاً بتقريرها والعمل بها والشريعة فعيلة بمعنى  
مفعولة وهي الأحكام المشروعة وهي النسب الناقصة المتعلقة بكيفية  
الأعمال قلبية وجوارحية كنبوت الوجوب للنية في نحو الصلاة وثبوت  
السنية للمضغضة وثبوت الحرمة لبيع الضرر ونحو ذلك (قوله وبلغوها)

وأمدتهم بالعناية فأحسنوا  
لذاته العباد وحفظوا  
شريعته وبلغوها عباد



عباده) عطف مغاير فانه لا يلزم من الحفظ التبليغ أو من عطف الخاص  
 ان أريد بالحفظ ما يعم الحفظ بالتقرير كما مر وخصه لمزيد ثقته لقيام  
 الامرية وقالوا ان العالم لا يجب عليه السعي الى الجاهل لازالة جهله  
 وانما يجب على الجاهل ان يسعى ويسأل العالم فاذا سأل وجبت اجابته  
 ووجب ارشاده (قوله واشهد ان لا اله الا الله) أي اصدق بقلبي وأقر  
 بلعاني مع الاذعان والانقياد أنه لا اله الا الله والانيان بها في الخطب  
 مطلوب لخبر أبي داود والترمذي والبيهقي وصححه مرفوعا كل خطبة  
 ليس فيها تشهد فهي كاليد المذمومة أي قلبه البركة كذا في شرح المواهب  
 واقول الجامع المنسحق عنه الموانع في معناها انه لا معبود مستحق  
 للعبادة الا الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد في الواقع كما قاله العصام  
 في الاصول قال السنوسي وان شئت قلت لا مستغنى على العموم ولا  
 مفتقر اليه على العموم الا الله عز وجل قال وهذا المعنى أظهر من الاول  
 وأقرب منه وهو اصله اذ لا يستحق أن يعبد أي يذل له كل شيء الا من  
 كان مستغنيا عن كل شيء ومفتقرا اليه كل شيء فظهر أن العبارة الثانية  
 أحسن من الاولى لاننا نستلزم اندراج جميع عقائد الايمان تحت هذه  
 الكلمة الشريفة وينبغي أن لا يطيل مدألف لاجدا وأن يقطع الهمزة من  
 اله ومن الا وأن يشدد اللام وأن يفخم اللفظ المعظم اه وينبغي أن يظهر  
 الهاء من لفظ الجلالة وفي شرح الجوهرة لموافها اختلف هل الافضل  
 للمكث عند التلظ بل لا اله الا الله مدألف لا النافية يعني مذكرا ندا على المد  
 الطبيعي اذ هو لا بد منه أو القصر يعني الاقتصار على المد الطبيعي فمنهم  
 من اختار المد لا يشترط المتلفظ بها في الالوهية عن كل ما سواه تعالى  
 ومنهم من اختار القصر لا لا تحترمه المذبة قبل التلظ بذكره تعالى وفرق  
 الفخر بين أن يكون اول كلام يعني عند دخوله في الاسلام فتقصر والافتد  
 ومن الواجب أن يستحضر الذاك في ذهنه عند النطق وجود الفرد المعبود  
 الواجب الوجود والا فالنسي مطلقا كفر والعباد بالله تعالى وروى مالك  
 رحمه الله أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ويتفرع عليه  
 انه لو علف لبذ ~~عكر~~ الله تعالى بأفضل الذكر يربها (قوله الملك)

واشهد أن لا اله الا الله  
 الملك



أخص من الممالك لأنه من ملأ الاشياء ونصرف بالامر والنهي ولا يلزم  
 في المالك أن يكون متصرفاً فيما (قوله البر) المحسن والبار التقي والطائع  
 (قوله وأشهد أن سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة من باب كتب  
 والاسم السوود بالضم وهو المجد والشرف والسيد الرئيس والكريم  
 والمالك واختلف في أصله فقيل سب وذبوزن فيعمل بسكون الياء  
 وكسر العين وهو مذهب البصريين اجتمع فيه الواو والياء وسقطت  
 احداهما بالساكون فقلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع  
 المثليين والقاعدية أن المدغم هو الذي ينقلب ويرد من جنس المدغم فيه  
 لكن لما كانت الياء اخف من الواو قلبت الواو ياء مطلقاً وقيل بفتح العين  
 وهو مذهب الكوفيين لأنه لا يوجد فعل بكسر العين في الصحيح فتعين  
 الفتح قياساً على عيطل ونحوه ثم أبدلت الفتحة كسرة لمناسبة الياء وقيل  
 أصله سويد كما ميرفاستنقلت الكسرة على الواو فخذفت فاجتمع ساكنان الواو  
 والياء فقلت الواو ياء وادغمت في الياء كما في الصباح والمصباح وغيرهما قال  
 الفاسي في شرح الدلائل والاول أشهر اه (قوله محمداً) قيل هو في التسمية  
 سابق على أحمد قاله ابن القيم وذهب القاضي عياض الى أن أحمد كان  
 قبل محمد لأن تسميته بأحمد وقعت في الكتب السابقة وتسميته بمحمد وقعت  
 في القرآن قال ابن العربي وأسماءه صلى الله عليه وسلم ألف كائمهاته  
 تعالى وهي توقفية كائمهاته تعالى على المختار ومحمد أشهر وأفضل من  
 أحمد على الاصح كذا في حاشية الحوى على الاشياء وأحمد فعل تفضيل  
 محمول عن الفاعل كأعلم أو عن المفعول كأشهر لكن الاول لا فعل التفضيل  
 أكثر فاده المنسلا على في شرح الشرائع ومن عجائب خصائصه صلى الله  
 عليه وسلم أن حيي الله هذين الاسمين أن يسمى بأحدهما أحداً قبل زمانه  
 صلى الله عليه وسلم مع ذكرهما في الكتب القديمة والامم السابقة ومع  
 انهما من الاعلام المنقولة فلم يقع ذلك لاحد قبله اصلاً أما أحمد فبالاتفاق  
 وأما محمد فعلى الاصح كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء وقيل لما قرب  
 زمانه ونشر أهل الكتاب نعتهم سمي بعض العرب ايضاً بهم بمحمد وجاء  
 أن يكون أحدهم هو الله أعلم حيث يجعل رسالته وكنيته صلى الله عليه

والله أعلم  
 البر الرحيم  
 محمداً



وسلم أبو القاسم لأنه أكبر أولاده وأولهم وقيل لأنه يقسم الجنة بين أهلها  
 ويشترط لصحة الايمان به صلى الله عليه وسلم معرفة اسمه اذ لا تتم المعرفة الا به  
 كونه بشرا من العرب وكونه خاتم النبيين اتفاقا قالوا وود ذلك بالقواطع  
 المتواترة ولا يشترط معرفة اسم أبيه عندنا كما قاله العلامة زين في كتاب  
 السير من الاشياء وتبعه الجوى واشترط ذلك جمع من المحدثين  
 كما في تحف الموالى شرح بدء الامالى \* تنبيه \* لا يشترط عندنا في اسلام  
 الكافر افظ الشهادة ولا ترتيبها لانهم نصوا على أن من أنكر المانع  
 جل وعلا اسلامه بلا اله الا الله ومن أقربا لوحدانية وأنكر الرسالة لمحمد  
 صلى الله عليه وسلم يدخل في الاسلام بمحمد رسول الله وقالوا ان من صلى  
 في الوقت مقتديا وتعمد صلاته يحكم عليه بالاسلام وفي القهستاني من بحث  
 المرتد اذا قال الكافر لا اله الا الله محمد رسول الله صار مسلما ولا يشترط أن  
 يعرف معنى هذه الكلمات اذا علم انه الاسلام ومن كان اسمه محمدا لا بأس  
 أن يكنى أبا القاسم وما رواه البخاري وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم  
 سموا باباسي ولا تكنوا بكيفي منسوخ لان عليا رضى الله عنه كنى ابنه محمد  
 ابن الحنفية أبا القاسم ولولا علمه بالنسخ لما كناه بها أو يقال كان النهي  
 مخصوصا بزمانه صلى الله عليه وسلم لدفع الالتباس كما ذكره الفقهاء في كتاب  
 الاستقصان (قوله عبده) من الصفات التي غلبت عليها الاسمية مشتق  
 من العبودية التي هي التذال والخضوع لا من العبادات التي هي غايتها قاله  
 الشهاب القليوبي وتبقى العبودية في الجنة دون العبادات فهي أفضل من  
 العبادات على الصحيح وهو أشرف أوصافه وأحبها اليه صلى الله عليه وسلم  
 لأنه أحبها الى الله تعالى ومن ثم وصفه به في أشرف المقامات (قوله  
 ورسوله) فعول بمعنى مفعول وهو انسان حر ذكر أوحى اليه بشرع وأمر  
 بتبليغه فان لم يؤمر بتبليغه فهو نبي فقط كما هو المشهور وعندهم وقيل  
 مترادفان (قوله النبي) فعيل بمعنى فاعل من النبا وهو الخبر لانه  
 مخبر عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول لانه مخبر فهو من المهمة وزعمه  
 المحققين منهم سبويه وهو الحق كما قاله الزمخشري والرضي وغيرهما  
 قال في الصحاح نقلا عن سبويه غير أنهم تركوا الهمزة في النبي كما تركوه

عبده ورسوله النبي



في الذرية والبرية والخايسة الأهل مكة فانهم هم مزون هذه الاحرف  
 يعني هذه الكلمات ولا يمزون في غير ما رويها لفون العرب في ذلك  
 وفي المصباح والابدال والادغام لغة فاشية وقيل من النبوة بمعنى الرفعة  
 لانه رفيع الرتبة فأبدلت الواو ياء لسبقها وسكونها وروى أبو داود  
 مرفوعا ان الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا والرسول منهم ثلثمائة  
 وثلاثة عشر وفي بعض الاخبار ان الانبياء ألف ألف ومائتا ألف وأربعة  
 وعشرون ألفا قال انسني في بحر الكلام والسلامة في هذا المقام  
 أن تقول آمنت بالله وبجميع ما جاء من عند الله على ما أراد الله تعالى به  
 وبجميع الانبياء والرسول حتى لا يعتقد نبيا من ليس نبيا أو عكسه (قوله  
 الكريم) فعيل بمعنى مفعول لانه أكرمه الله تعالى على جميع خلقه حتى  
 الرؤساء الاربعة من الملائكة خلافا لمن شذ من المعتزلة وخرق الاجماع  
 ويحتمل أن يكون كريم بمعنى مكرم اسم فاعل وكرمه صلى الله عليه وسلم  
 ظاهرا بل انتهى كماله اليه صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة (قوله  
 القائل تعلموا العلم) فيه براعة استتلال كقوله آتقوا الله حسنوا لذاته  
 العبادة وقوله وحفظوا شريعته والعلم والمعرفة بمعنى واحد وانما لا يطلق  
 عليه تعالى عارف لعدم ورود الشرع به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 العلم خير من العمل ملأ الدين الورع والعالم من يعمل بعلمه وعنه صلى الله  
 عليه وسلم ان العمل القليل مع العلم ينفع وان العمل الكثير مع الجهل  
 لا ينفع روى ابن عبد البر والعلم نفعه متعدد بخلاف العمل ومن أعظم الأدلة  
 على شرف العلم أن الله تعالى جعل العلماء في المرتبة الثالثة في قوله تعالى  
 شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم الآية وقال ابن عباس  
 درجات العلماء فوق المؤمنين بسبعمائة درجة ما بين الدرجتين خمسمائة  
 عام وقال صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم  
 قال حجة الاسلام فانظر كيف جعل العلم مقارنا لدرجة النبوة وعنه صلى  
 الله عليه وسلم العلم حياة الاسلام وعماد الايمان ومن علم علما أتم الله له  
 أجره ومن تعلم فعلم به علمه الله علم ما لم يعلم وأوحى الله تعالى الى ابراهيم  
 عليه السلام يا ابراهيم أنا علم أحب كل علم وورد يشفع الانبياء ثم العلماء

الكريم القائل تعلموا العلم

ثم الشهداء وورد يوزن يوم القيامة مداد العلماء ودم الشهداء فيرجع مداد  
 العلماء على دم الشهداء وورد من تفقه في دين الله عز وجل كفاء الله همه  
 رزقه من حيث لا يحتسب وورد أن طالب العلم إذا مات وهو في طلبه  
 مات شهيداً وأنه إذا خرج من يتيه لطلبه فهو في سبيل الله حتى يرجع  
 روى الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى بسنده إلى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم طلب العلم فريضة على كل مسلم وورد اطلبوا العلم ولو بالعين  
 ورد لا أن تغدو فتعلم باباً من العلم خير من أن تصلي مائة ركعة وورد العلم  
 خزان ومفتاحيها السؤال أفاضاً لو أفاضه يوجب فيه أربعة السائل والعالم  
 المستمع والمحبة لهم وورد لا ينبغي للجاهل أن يسكت على جهله ولا للعالم  
 أن يسكت على علمه واعلم أن كل علم يتوصل به إلى فرض عين فتحصل به  
 فرض عين كالعلم المتعلق بعرفة الله تعالى والصلاة والزكاة والصوم  
 والحج ومعرفة الحلال والحرام ونحو ذلك وما يتوصل به إلى فرض  
 كفاية فتحصل به فرض كفاية وتماه في خطبة الدر المختار وتعليم  
 المتعلم (قوله وتعلموا له السكينة والحلم) أي تعلموا لتعليمه وتعلمه السكينة  
 وهي سكون الاعضاء والوقار والحلم صفة راسخة لا يستفرض صاحبها  
 لغضب قال صلى الله عليه وسلم إنما العلم بالتعلم والحلم بالحلم ومن يتخير  
 تلخيصه ومن يتوق الشر يوقه وقال صلى الله عليه وسلم اطلبوا العلم  
 اطلبوا مع العلم السكينة والحلم اينوا لمن تعلمون ولمن تعلمون منه  
 لا يتكونا جارية العلماء فيغلب جهلكم عليكم (قوله وعلى آله وأصحابه)  
 كذا في النسخ والظاهر أن المصنف سقط من قوله صلى الله عليه وسلم  
 توهم ذكره فعطف عليه أو من النسخ الأول والصلاة هنا هي المأمورية  
 في خبراً من أن نصلي عليك فكيف نصلي فقال قولوا اللهم صل على محمد  
 وآل محمد لا مطلق الصلاة والفرق بينهما أن مطلق الصلاة معناه الرحمة والصلاة  
 المأمورية معناها طلب الرحمة لأنها من مخلوق فيلاحظ كونها مأموراً  
 بها يحصل بها المثال الأمر فتكون أتم من غيرها وقيل معناها العطف  
 وهي فرض في العمر مرة واحدة وتقوم مقامها الصلاة الواقعة في مكتوبة  
 أو غيرها بعد البلوغ وتجب كلما ذكر على أحد قرين ونسب في كل

وتعلموا له السكينة والحلم وعلى آله وأصحابه



تشهد أخير من الفرض وفي كل تشهد نفل الألف سنة الظاهر القبلية والجمعة  
 القبلية والبعديّة وتندب في أوقات الامكان وتحرم على الحرام وتكره  
 عند فتح التاجر متاعه ولا يكره أفرادها عن السلام على الأصح عندنا  
 وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم أتمافي حق غيره من الأنبياء  
 فلا خلاف في عدم كراهة الأفراد لاحد من العلماء ذكره الجوى محشى  
 الاشياء وظاهر ما في النهاية من كتاب الصلاة انه لا يجب السلام لانه جعل  
 الوجوب قول الشافعي وأما قوله تعالى وسلموا فما اراد منه سلموا لقضائه  
 كذا في مبسوط شيخ الاسلام والظاهر أن ذكر الآل والاصحاب مندوب  
 أما الاصحاب فظاهر لانهم سلفنا وقد أمرنا بالترضي عنهم ونهينا عن لعنهم  
 وأما الآل فلقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا على الصلاة البتراء قالوا  
 وما الصلاة البتراء يا رسول الله قال تقولون اللهم صل على محمد  
 وتمكون بل قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ذكره القاسمي وغيره  
 والمراد بالآل هنا سائر أمة الاجابة مطلقا وقوله صلى الله عليه وسلم آل محمد  
 كل نبي صل على التقوى من الشرك لان المقام للدعاء ونقل المقاني  
 في شرح جوهرة انه يطلق على مؤمن بنبي هاشم أشراف والواحد شريف  
 كما هو مصطلح السلف وانما حدث تخصيص الشريف بولد الحسن  
 والحسين في مصر خاصة في عهد الفاطميين قال ويجب اكرام الاشراف  
 ولو تحقق فسقهم لان فرع الشجرة منها ولومال وقوله وأصحابه جمع  
 صاحب بمعنى صحابي لان فاعلا يجمع على أفعال صرح به سيدي به  
 ومثله بصاحب وأصحاب وارتضاء الزمخشري والرضي وأبو حيان وهو  
 عند جمهور الأصوليين من طالت محبته متبعاه مدة يثبت معها اطلاق  
 صاحب فلان عرفا بلا تحديد في الأصح ولذا صح نفيه عن الوافد اتفاقا  
 اذ يقال ليس محبا بابل وقد وارثه من ساعته وقيل لا يشترط قال  
 في التحرير وينبغي عليه ثبوت عدمه غير الملازم فلا يحتاج الى التزكية  
 أو يحتاج وعلى هذا المذهب جرى الحنفية ولولا اختصاص الصحابي  
 بحكم لا يمكن جعل الخلاف في مجرد الاصطلاح ولا مشاحة فيه اه وحاصله  
 أن غير الملازم يحتاج الى التعديل ولا يقبل ارساله عند من لا يقبل المرسل

ومن هنا يعلم اشتراط طول العصبة في حق التابعي بالاولى وأما من مات  
على الاسلام من الصحابة وقد تخلت منه ردة كالأشعث بن قيس فإن  
احد لم يتخلف عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج أحاديثه في المسانيد  
وكان ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فأقرب أسير إلى أبي بكر رضي الله  
تعالى عنه فعاد إلى الاسلام فقبل أبو بكر منه ذلك وزوجه أخته  
ليكن يعود له اسم العصبة فقط مجردا عن نوابها وذلك كالأصحاب بعد الآل  
تخصيص بعد تعميم أن أريد بالآل جميع الأمة اعلو مقامهم بشرف  
العصبة أو بالعكس أن أريد بهم اقرباؤه صلى الله عليه وسلم (قوله القائلين  
بنصرة الدين) يحتمل قصره على الأصحاب ويحتمل حذف تطهيره من الآل  
وهو يرشد إلى أن المراد بالآل المتقون والدين تقدم المراد به (قوله  
في الحرب والسلام) يقال رجل حرب أي عدو محارب للذ كروالانثى والجمع  
والواحد أفاده في القاموس ويطلق على مقابل الصلح وهو المراد هنا  
والسلم بكسر السين المسالم والصلح ويغنى ويؤنث والصلح يغنى السين أيضا  
هو الدلو بهروة واحدة كدلو السقاين قاموس والمعنى أنهم نصر والدين  
في حالة القتال والصلح والمراد أنهم في جميع أحوالهم ناصرون للحق  
في رضاهم وغضبهم ومخاصمتهم ومصالحتهم سواء كان ذلك مع القريب  
أم الغريب ولا يسخطون الله تعالى برضا الخلق ورد في صحيح ابن حبان  
عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من  
التمس رضا الناس بسخط الله سخط الله عليه واستخط عليه الناس وفيه  
أيضا عن رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد  
سخط الله ورضا الناس عادمه من الناس ذاتا وأخرج الطبراني  
بسند جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من أسخط الله في رضا الناس سخط الله عليه وأسخط عليه من  
أرضاه في سخطه ومن أرضى الله في سخط الناس رضي الله عنه وأرضى  
عنه من أسخطه في رضاه حتى يزين قوله وعمله في عينه اه (قوله وبعد)  
والصكلام فيها نهير والذي يفيد من نصحه صلى الله عليه وسلم في خطبه  
ومراسلاته غيبة الاتيان بها لكن بصيغة أتم بعد والظاهر أن قولهم

القائلين بنصرة الدين في الحرب والسلام وبعد



وبعد لتأديته معنى أتم بعد يقوم مقامها في تحصيل المندوب وقد فشنا  
 التعبير (قوله العبد) هو أشرف أوصاف الشخص وهو أحب أوصافه  
 إليه صلى الله عليه وسلم لكونه أحبها إليه تعالى وقد مر (قوله عفوريه)  
 العفو الصفح وترك عقوبة المستحق والمحو والامحاء وأطيب المال وخيار  
 الشيء فعليه يتعدى بنفسه وباللام وعن كذا في القاموس والرجاء هو  
 الطمع في المطالب مع الأخذ في الأسباب وأما مع تركه والتمادي  
 على الغفلات فهو مذموم ومن كلام العارف يحيى بن معاذ أعمال  
 كالسراب وقلوب من التقوى خراب وذنوب بعدد التراب وطمع مع هذا  
 في الكواعب الاتراب هيئات هيئات انت سكران من غير شراب اه (قوله  
 الجليل) هو العظيم كما في القاموس وبين الدليل والجليل الطباق (قوله  
 الشريلاي) قال المؤلف في آخر رسالته در الكونوز هذا هو الشائع  
 والاصل الشبرا بولي نسبة لقرية تبجاء منف العليا بأقليم المنوفية بسواد  
 مصر المحروسة يقال لها شبرا بول واشتهرت النسبة اليها بلفظ الشريلاي اه  
 وفي القاموس شبرى كسكرى ثلاثة وخمسون موضعا كلها بمصر منها عشرة  
 بالشرقية وخمسة بالمرتا جية وستة بجزيرة قوسنيا واحد عشر بالقرية  
 وسبعة بالسمنودية وثلاثة بالمنوفية وثلاثة بجزيرة بني نصر وأربعة  
 بالبحيرة واثنان برميس واثنان بالجيزة (قوله غفر الله له ذنوبه) اصل الغفر  
 الستر ومنه سمي المغفر لانه يستر الرأس عند الحرب وغفر الذنوب سترها  
 بعدم المؤاخذه بها وقبل محوها من الصحيفة بالكلية لقوله عز وجل  
 عجز الله ما يشاء ويثبت (قوله ذنوبه) أي معاصيه صغيرها وكبيرها  
 (قوله وستر عيوبه) أي ما يعيبه ويشينه وان لم يكن معصية فان العور  
 مثلا عيب وليس بذنوب فالعطف للمغفرة أو من عطف العلم (قوله  
 ولطف به) أي أوصل إليه بره واحسانه (قوله في جميع أموره) أي  
 جليلها وحقيقتها (قوله ما ظهر منها وما خفي) يحتمل أن المراد ما يعم  
 الأحوال الباطنية والظاهرية أي ما يتعلق بالقلب وما يتعلق بالجوارح  
 أو المراد بالباطنية ما لا يطلع عليه الا خاصته كالأمور المتعلقة بالجليه  
 والاولاد وبالظاهرية ما لا صدر مع غيره ولا كاخوان الدرس والمعاينة

فبقول العبد الذليل  
 حسن بن عمار بن علي الشريلاي الخفي  
 له ذنوبه وستر عيوبه  
 ما ظهر منها وما خفي

ويحفظها - مامعا (قوله وأحسن لوالديه) أي أنعم عليهما بأنواع النعم  
فإن الاحسان لفظ يعم كل خير ثم يحتمل أن يقرأ والديه بالتنبيه والجمع  
والدعاء لهم مطلوب قال تعالى وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا  
وهو مفتاح الرزق ول بعضهم أقل الدعاء لوالدين في اليوم واللييلة خمس  
مرات كأنه يريد عقب كل مكتوبة لأن الله قرن الاحسان اليهما بعبادته  
وأعظم العبادات الصلوات بعد الايمان وهي خمس في اليوم واللييلة  
(قوله ولمشايجه) بالياء من غير همز جمع شيخ والدعاء لهم مطلوب لأنهم  
آباء الارواح كما أن الوالدين آباء الاشباح (قوله وذريته) أي نسله من الذرية  
بمعنى الخلق أي الجماعة الخالوقين منه (قوله ومحبيه) المراد بهم المحبون له  
حبائيا نيا كأن يحبوه لعله وطاعته وان لم يكن للتنفس ميل لذلك  
(قوله واليه) ان قلت ان المطلوب تقديم نفسه في الدعاء كما قال الخليل  
عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقال نوح  
عليه السلام رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين ولان دخل يتي مؤمنا فكيف قدم من  
ذكر عليه أجيب بأنه لما قدم نفسه أولا بقوله غفر الله له ذنوبه سهل عليه  
تقديم غيره عليه ثانيا وللمراعاة السبع (قوله وأدام النعم سبعة) أي  
عامّة نامة فالسبعة العامة كالدرع السابعة والثوب والمراد أنه يحيط  
من ذكر بالنعم واعلم انه يجب الايمان بأن الله تعالى يستجيب الدعاء  
ويعطي به الرضا ويرد به القضاء ويتفق به الاحياء والاموات دل على ذلك  
الآيات القاطعة والاحاديث المتواترة أخرج الطبراني والخطيب من  
حديث ابن مسعود رفعه حصوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم  
بالصدقة وأعدوا للبلايا الدعاء فان قيل نرى الداعي يسأل في الدعاء  
والتضرع ولا يستجاب له قلنا ان الدعاء آدابا وشروطا فمن أتى بها كان من  
أهل الاجابة ومن أخطأها اعتدى فلا يستحق الاجابة وأيضا قد تتأخر  
الى وقتها فان لكل شي وقتا على أن الاجابة ليست منحصرة في الاسعاف  
بالمطلوب بل هي حصول واحد من الثلاثة المذكورة في قوله صلى الله  
عليه وسلم ما من مسلم يدعو بدعوة ليس فيها اثم ولا قطيعة رحم الا اعطاه  
الله بها أحدي ثلاث اتما أن يجعل له دعونه واما أن يدخرها له في الآخرة

وأحسن لوالديه ولمشايجه وذريته ومحبيه واليه  
وأدام النعم سبعة في الباطن والظاهر عليهم  
وعليه



وأما أن يعرف عنه من السوء مثلها رواء الامام أحمد وصحبه الحاكم  
 وقد يمنع العبد الاجابة لرفعة مقامه وقد يجاب كراهة سؤاله ومن شروط  
 الاجابة اخلاص النية ومنها أن لا يستعجل الاجابة لحديث يستجاب  
 لآدمكم ما لم يقل دعوت فلم يستجب لي وحضور القلب وأن لا يدعوه بحرم  
 ومنها طيب المطعم والمشرب والملبس وأن يوقن بالاجابة وأن لا يعلق  
 بالمشيئة وفي شرح الاربعين النووية للشيخ خفي ان من التعليق قوله  
 اللهم عاملنا بما أنت أهله كأنه والله تعالى أعلم يقول ان عاملنا فاعاملنا  
 بما أنت أهله ومنها أن لا يدعوه بمستحيل (قوله ان هذا كتاب) مقول القول  
 (قوله صغير حجمه) أي جسمه أي بالنسبة للشرح الكبير ونحوه (قوله  
 غزير عمله) بالغزير والراي المجتهد أي كثير قال في القاموس الغزير الكثير  
 من كل شيء وغزير ككرم غزارة وغزرا وغزرا بالضم (قوله صحيح  
 حكمه) مفرد مضاف فيم كل حكم فيه والاضافة فيه وفيما قبله لادنى  
 ملازمة للحققة مما فيه واعلم أن الاحكام الصحيحة غالبها من كتب ظاهر  
 الرواية المسماة بالاصول وهي الجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير  
 والسير الصغير والبسوط والزيادات والسير الكبير والصغير آخر مصنفات  
 محمد بن عبد الله بن ابي عمير من العراق ولذا لم يروها عنه أبو حفص وكاها محمد  
 بن عبد الله بن ابي عمير عن البسوط بالاصل وبعضهم لم يعد السير بقسميه من الاصول  
 وما عدا ذلك فهو رواية النوادر كالامالي لابي يوسف والرقيات مسائل  
 جمعها محمد بن حكان فاضيا بالركة بفتح الراء المهملة ونشيد القنفذ  
 مدينة على جانب الفرات رواها عنه محمد بن سماعة والكيسانيات مسائل  
 أملاها محمد بن علي أبي عمرو سليمان بن شبيب الكيساني نسبة الى كيسان  
 بفتح الكاف قنبت اليه والهارونيات مسائل جمعها محمد بن زمر هرون  
 الرشيد والجرجانيات مسائل جمعها محمد بن جرجان وكل ما كان كبيرا فهو  
 من رواية محمد بن الامام والصغير روايته عن الامام بواسطة أبي يوسف  
 روى أن الشافعي استحسن بسوط الامام محمد فحفظه وأسلم حكمه  
 من كفار أهل الكتاب بسبب مطالعته وقال هذا كتاب محمد بن الاصغر  
 فكيف كتاب محمد بن الاكبر وفي النهاية وابن أمير حاج أن محمد بن الاكبر

ان هذا كتاب صغير حجمه غزير عمله صحيح حكمه

يكتب على أبي يوسف الا ما كان فيه اسم الكبير كالمضاربة الكبير  
 المزارة الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير اه ولم  
 ذكر اسم أبي يوسف في شيء من السير الكبير لانه صنفه بعد ما استحكمت  
 لفرة بينهم وكلما احتاج الى رواية عنه قال أخبرني الثقة اه (قوله  
 احتوى) أي اشتمل هذا الكتاب (قوله على ما به) أي على مسائل  
 المراد دالها وهو النقوش وهو من احتواء الشيء على جزئه لان الكتاب  
 سم للالفاظ الدالة على الاماني وقوله به أي به معرفة تلك المسائل تصحيح  
 لعبادات الخمس أراد الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج وعند  
 الطهارة عبادة لانه يثاب عليها بالنية وان كانت لا تشترط فيها (قوله بعبارة)  
 حال من ما يعني أن الذي احتوى عليه هذا الكتاب كن بعبارة منيرة أي  
 واضحة ظاهرة أو موضحة للمقصود للواقف عليها أو خبير عن الكتاب بعد  
 الاخبار بما تقدم عنه ويحتمل انه ظرف لغو متعلق باحتوى ونسبة الانارة الى  
 العبارة مجازة على (قوله كالبدر) على حذف مضاف أي كأنارة البدر على  
 بدر التمام كتمام البدر التي هي عشرة آلاف درهم أولانه يلاطط لوعه  
 غروب الشمس وثلاثة أيام من أول الشهر هلال وبعد مقرأ ستة  
 وعشرين وهذه إحدى طرق ذكره بعض مشايخي فيما كتب على مولد  
 المدافني وذكر الشمس بعد القمر من باب الترقى (قوله دليله الخ) لم يذكر  
 القياس لانه لم يخرج عنها (قوله تسرية قلوب المؤمنين) أي لما فيه من  
 تصحيح عباداتهم (قوله وتلذذ به الاعين والاسماع) أي أصحاب الاعين  
 والاسماع فما له يرجع الى ما قبله (قوله شرحي للمقدمة) يعني شرحه الكبير  
 والكلام في المقدمة شهر (قوله بالنماس أفاضل أعيان) عبرة إشارة  
 الى مساواة الطالب به بأن يكون من أقرانه ويحتمل انه من تلامذته وعبره  
 نواضع وهو متعلق بجمعت وقوله أفاضل أعيان المراد بالاعيان العلماء  
 والافاضل أعلمهم (قوله للخيرات مقدمة) الجهرور متعلق بما بعده يعني  
 أن هؤلاء الجماعة لا يقدمون الا الخير والخير اسم عام لانواع البر (قوله  
 تقريرا) هل بلغت الخ المقيد للاختصار (قوله ونسبلا) أي على الطلاب  
 (قوله لما به الفوز) أي الظفر وما به الفوز هو تصحيح العبادات الذي

احتوى على ما به تصحيح العبادات الخمس بعبارة  
 منيرة كالبدر والشمس دليله من الكتاب العزيز  
 والسنة الشريفة والالجامع تسرية قلوب المؤمنين  
 وتلذذ به الاعين والاسماع بجمعت فيه ما احتوى  
 عليه شرحي للمقدمة بالنماس أفاضل أعيان  
 للخيرات مقدمة تقريرا لطلاب ونسبلا لما



احتوى عليه هذا الكتاب (قوله في المآب) أي المرجع وهو يوم القيامة  
 (قوله مراقي للفلاح) المراقى جمع مراقبة وهو السلم والصلاح الظفر  
 بالمقصود شبه الفلاح بمنزله مراق تشبها مضمر في النفس والمراقى  
 تخيل وفي القاموس والمرقاة وتكسر الدرجة (قوله بامداد الفلاح)  
 متعلق بمحذوف تقديره برقاه بامداد ولا يصح تعليقه بمراقى لأن الذي  
 بامداد الفلاح هنا هو الرقى والمراد بالامداد الاستعداد والحصول أي  
 أن الرقى يحصل الفلاح وذكر في القاموس معاني كثيرة للمادة (قوله  
 نور الايضاح) قال في القاموس وضع الامر بضم وضوحا وضحة وضحة  
 وهو واضح ووضاح واتضح وأوضح وتوضح بان ووضحه وأوضحه فأفاد أن  
 الايضاح الابانة ومعنى المصنف على هذا نورا لابانة أي الابانة التي كالنور  
 في الظهور والاهتداء (قوله ونجاة الارواح) أي من العذاب فإن  
 العذاب يقع على الروح كما يقع على الجسم وإنما كان بهذا المتن نجاة  
 الارواح لأن فيه تصحيح العبادة والغالب أن من صحت عبادته لا سيما  
 الصلاة انتهى عن الفحشاء والمنكر فينجو من العذاب (قوله والله الكريم  
 أسأل) أي لأطلب النفع والقبول وحفظ هذا الكتاب الامن الله تعالى  
 (قوله وبجيبه المصطفى الخ) أي لأتوسل اليه في اتمام هذه المرادات  
 الابحبيه محمد صلى الله عليه وسلم وردتوسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله  
 عظيم (قوله أن يقع به جميع الامة) المراد بالجميع المجموع فإنه لا يتعبد  
 كلهم على مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه والنفع ايصال الخير  
 الى الغير (قوله وأن يتقبله بفضله) بأن يجعله خالصا لاريا ولا سمعة فإن  
 العلم اذا صاحبه نحو الراء كان سببا للعذاب فقد روى مسلم عن أبي هريرة  
 رضي الله تعالى عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 ان أول الناس يقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه نعمته  
 فعرفها قال فما فعلت فيها قال قاتلت فيك حتى استشهدت قال كذبت  
 ولعنك قاتلت لان يقال جرى فقد قيل ثم أمر به فسحب على  
 وجهه حتى ألقي في النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأتى به فعرفه  
 نعمته فعرفها قال فما علمت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن

في المآب ووجهه مراقي الفلاح بامداد الفلاح  
 نرح نور الايضاح ونجاة الارواح والله الكريم  
 أسأل وبجيبه المصطفى اليه أتوسل أن يقع به  
 جميع الامة وأن يتقبله بفضله

قال كذبت وليكنك نعمت العلم ليقال عالم وقرأت القرآن ليقال هو قارئ  
فقد قيل ثم أمر به فسحب على وجهه حتى أتى في النار الحديث وقوله  
هو الرضا به والاثابة عليه وقوله بفضلته أشار به إلى الرقة على فرقة من المعتزلة  
أوجب عليه تعالى الإصلاح والاصح (قوله من ليس من أهل) كالحاسد  
الذي يحصل به ذنب تراكمه على غير المراد منها أو يدخل فيه ما ليس منه  
أو يتعلم ليسا هي به العلماء أو يمارى به السفهاء أو يصرف به وجوه  
الناس إليه (قوله أذهو من أجل النعمة) علمه للجمل الثلاثة أي من أجل  
النعمة على الأئمة أن نفقههم الله به لأن فيه تعميم عباداتهم ومن أجل  
النعمة على المواقف أن تقبله منه ومن أجل النعمة التي يتنافس في مثلها  
ويحسد عليها فدعا بحفظه من شر من ذكر (قوله وأعظم المنة) هي النعمة  
قال في القاموس من عليه منا أنعم واصطنع عنده صنعة فالعطف عطف  
مرادف (قوله والله أسأل أن يتفع به عباده) أعاده نائيا لثقة رغبته  
في ذلك وحرصه عليه (قوله أنه على ما يشاء قدير) ومن جملته تقع العباد  
بهذا الكتاب وإدانة الإفاده به (قوله وبالإجابة جدير) قال في القاموس  
الجدير مكان بنى حوالبه والخليق والجمع جديرون وجدراءه والمراد هنا  
المعنى الثاني (قوله كتاب الطهارة) قال في المصباح كتب من باب قتل  
كتبا وكتبة بالكسر وكتابا والاسم الكتابة لأنها صناعة كالجماعة والعطارة  
قال وتطلق الكتبة والكتاب على المكتوب (قوله الجمع) ومنه يقال كتب  
البخلة أو الناقة إذا جمع بين شفرها بفتح الشين جاني فرجها بمعلقة أو سير  
ليجمع الوثوب وسجيت الجماعة من الجيش كتبة لاجتماعهم وأطلق الكتاب  
على هذه النقوش لما فيه من جمع حروفها بعضها إلى بعض (قوله الفقهية)  
مثله في العناية والتقييد به لخصوص المقام (قوله اعتبرت مستقلة) أي  
اعتبرها المعبر به مستقلة بحيث لا يتوقف تصور ما فيه على شيء قبله أو بعده  
زانما زاد اعتبرت ليدخل في الطهارة فانما من نواحي الصلاة إلا أنها  
تعتبر مستقلة بالمعنى السابق فأفردت بكتاب على حدة (قوله شملت  
أشراطا) كهذا الكتاب فان فيه طهارة الوضوء وطهارة الغسل والطهارة  
بالماء والطهارة بغيره إلى غير ذلك (قوله أولم تشمل) بأن لم يكن تحته

ويحفظه من شر من ليس من أهل أذهو من أجل  
النعمة وأعظم المنة والله أسأل أن يتفع به عباده  
ويدير به الإفاده أنه على ما يشاء قدير وبالإجابة  
جدير آمين (كتاب الطهارة)  
الكتاب والكتابة لغة الجمع واسطلاحا طائفة من  
المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة بنواحي أنواعها  
أولم تشمل



باب ولا فصل ككتاب اللقطة واللقيط والآبق والمفقود (قوله طهر  
 الشيء) بفتح الهاء أفصح من ضمها (قوله وبكسرهما الآلة) كالماء  
 والتراب (قوله فضل ما يطهر به) أي اسم لما فضل بعد التطهير (قوله  
 حكم يظهر بالمحل) الذي في كبره أثر يظهر بالمحل - كما وهي أظهر  
 (قوله بالمحل الذي يتعلق به الصلاة) قال في كبره ما معناه انما عبرت بالمحل  
 أي لا بالبدن ليشمل الثوب والمكان وعرفها في البحر بأنها زوال حدث  
 أو خبث قال السيد في شرحه لهذا الكتاب وهو المراد بالسيد حدث  
 أطلق كما أن المراد بالشرح عند الاطلاق كبير المؤلف عزف صاحب البحر  
 الطهارة شرعا بأنها زوال حدث أو خبث وهو تعريف صحيح لصدقه  
 بالوضوء وغيره كالغسل من الجنابة أو الحيض أو النفاس بل وبالتيمم  
 أيضا لكن لو عرفت في البحر يدل زوال بالازالة لأن الفن باحث عن فعل  
 المكلف وهو الازالة لكان أولى وفيه أن التعريف للطهارة وهي الزوال  
 وأما الازالة فلا تناسب تعريفها بالتطهير (قوله لاستعمال الماء  
 الطاهر) لو حذفه كما في الشرح لكان أولى لعدم شموله التيمم اللهم إلا أن  
 يقال المراد لاستعمال الماء ونحوه فليس المراد التقييد وهو علة لقوله  
 يظهر بالمحل وفي نسخة لاستعمال المطهر وهي أولى (قوله والاضافة بمعنى  
 اللام) وهو على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب لبيان أحكام الطهارة  
 قال في الشرح ويهدد كونها بمعنى من لأن ضابطها صحة الاخبار عن  
 الأول والثاني كخاتم فضة وهو مفقود هنا إذا لا يصح أن يقال الكتاب  
 طهارة (قوله وقدمت الطهارة) جواب سؤال حاصله أن الصلاة هي  
 المقصود الأهم فلم قدمت الطهارة عليها (قوله وهو مقدم) أي شرعا  
 فإن الصلاة تتوقف عليها شرعا فنقدمها وضعاً أي ذكرها والمراد أنها شرط  
 لصحة الدخول فيها فلا ترد القعدة الأخيرة بناء على ما هو التحقيق أنها شرط  
 لانها شرط الخروج لكن يرد عليه السترواستقبال القبلة أجيب بأنه سؤال  
 دوري أو أن الطهارة أزم وأهم ولم يبين ككمة تقديم المياه على سائر  
 أحكام الطهارة ومنها بعض الحذاق فقال وبدونها يبين الميساء لانها آلة  
 وآلة الشيء مقدمة عليه إذا لا وجود له بدونها (قوله والمزيل للحدث الخ)

والطهارة بفتح الطاء مع مد طه - والشيء بمعنى  
 النظافة وبكسرهما الآلة وبضمها أفضل ما يطهر به  
 وشرعا حكم يظهر بالمحل الذي يتعلق به الصلاة  
 لاستعمال الماء الطاهر والاضافة بمعنى اللام وقدمت  
 الطهارة على الصلاة لكونها شرطاً وهو مقدم  
 (والمزيل للحدث والخبث)

أخرج المصنف منه عن اعرابه ولكن حيث كان الكلام له فله التصرف فيه (قوله اتفاقا) وأما غير الماء من المائعات فالمتقدم من المذهب أنها منزلة للاخبار وقال محمد والشافعي رضي الله تعالى عنهما يشترط لطهارتهما الماء المطلق أيضا (قوله المياه) أصله مواء فعل به ما فعل بيزان (قوله جمع كثره وجمع القلة أمواه) والفرق بينهما أن جمع القلة يدل حقيقة بالوضع على ثلاثة فاكتر إلى عشرة فقط وجمع الكثرة يدل كذلك على ما فوق العشرة إلى غير نهاية وقد يستعمل أحدهما موضع الآخر مجازا فان قيل كان الأولى التعبير بجمع القلة ليطابق المبتدأ الخبر ويحترز عن ارتكاب المجاز بغير ضرورة فالجواب أن جمعي القلة والكثرة انما يعتبران في تكررات الجوع أما في المعارف كما هنا فلا فرق بينهما (قوله شفاف) قال في القاء ومن شف الثوب يشف شفوفا وشفية فارق بخلاف ما تحتاه فعناء الرقيق الذي لا يحجب ما تحتاه أي حيث خدع العوارض زاد في الشرح الذي يتلون بالون الاناء (قوله والعذب منه الخ) خرج به الملح فانه لا يحيا الناس به وهذا يفيد أن قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي خاص بالعذب (قوله وهو محدود) وأصله موء قلبت الواو ألفا لانفتاح ما قبلها والهاء همزة لتناسب الالف وجعل الشارح ابدال الهاء همزة ابدال الاشادا (قوله وقد يقصر) أفاد أن القصر قليل (قوله أي بصح) فسر الجواز بالصحة ولم يفسره بالحل لأن الكلام في بيان ما يصح به التطهير وان كان لا يحل كما الغير المحرز في نحو جب وصهر يج (قوله أصلها ماء السماء) اعترض بأن هذه العبارة تفيد أن السبعة غيره لانها فروعه مع انه معدود منها وأجيب بأن المراد الذي هو أحد هاتين القدرين أصلها ماء السماء الذي هو أحد هاتين السببتين فان قيل الكل ماء السماء أقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء الآية وهذه العبارة أي عبارة المصنف التي فيها العطف تفيد المغايرة فالجواب كما ذكره العيني أن القصة مجبوبة ما تشهد به العادة انتهى (قوله لقوله تعالى) علة للاصالة فيهل كل ماء من السماء ينزل إلى صخرة بيت المقدس ثم يقسمه الله تعالى (قوله من السماء ماء) ان قيل ليس في الآية ما يدل على أن جميع المياه

اتفاقا (المياه) جمع كثره وجمع القلة أمواه والماء جوهر شفاف لطيف سيال والعذب منه به حياة كل نام وهو محدود وقد يقصر وأقسام المياه (التي يجوز) أي بصح (التطهير بها سبعة مياه) أصلها (ماء السماء) لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء



من السماء لان ماء نكرة وهي في الاثبات تخص فلا تفيد العموم فالجواب  
 أن ذلك عند عدم قرينة تدل عليه والقرينة ذكره في مقام الامتنان فلولم  
 تدل على العموم لقوات المطلوب كما في السراج وفي البناية والنكرة  
 في الاثبات تفيد العموم بقرينة تدل عليه كما في قوله تعالى علمت نفس  
 ما أحضرت (قوله فسلكه ينابيع في الارض) أي أدخله أما كن منها  
 ينبع فيها (قوله ليظهركم به) صدر الآية وينزل عليكم من السماء ماء  
 ليظهركم به (قوله وهو ماء المطر) لو قال وهو ماء السحاب لكان أولى  
 لنتجه الكلام الآتي واعلم أن المطر نارة يكون من السحاب والسحاب  
 ياتقمه من البحر فتسفه الرياح فيجأو وهذا المطر لا ينبت ونارة ينزل من  
 خزانة تحت العرش قطعا ككبارا لوزات بجماها لا فسدت فتسفل على  
 السحاب وهو كالغربال فينزل منه القطر الخفيف وهو الذي به الاثبات  
 كذا ذكره بعضهم وظاهر كلام المصنف أنه لا ينزل الا من السحاب  
 (قوله لان السماء كل ماء علال) فاطلاق السماء على السحاب حقيقة لغوية  
 (قوله فاطلك) ظاهر تقييده أنه لا يقال لخواطائر سماء لأنه لا يطل  
 (قوله وسقف البيت) من عطف الخاص وعبرة الشرح ومنه قيل لسقف  
 البيت سماء وهي أولى عما هنا (قوله في الصحيح) وقيل هو نفس دابة فلا  
 يجوز التطهير به والصحيح أنه طر خفيف (قوله وكذا ماء البحر) تكلف  
 الشارح فجعله مبتدأ وخبرا ولا يفهم العدد منه وانما دعاه الى ذلك تقدير  
 أملاه في قوله سابقا أصلها ماء السماء قال الجوهرى هو ضد البر قيل  
 سمى به لعمقه وانساعه وكل نهر عظيم بحر اه قال في البناية ومنه قيل لنهر  
 مصر بحر النيل اه قال ابن سيده في المحكم البحر الماء الكثير لها كان  
 أو عذبا وقد غلب على الملح فيكون التخصيص عليه دفعا لطنة توهم عدم  
 جواز التطهير به لأنه مترمتن كما توهم ذلك بعض الصحابة وفي الخبر من لم  
 يطهره ماء البحر فلا طهره الله ومن الناس من كره الوضوء من البحر الملح  
 لحديث ابن عمر أنه عليه الصلاة والسلام قال لا يركب البحر الا حجاج  
 أو معمر أو غازي سبيل الله فان تحت البحر نار او تحت النار بحر لا تغرد  
 أبو داود وكان ابن عمر لا يرى جواز الوضوء به ولا الغسل عن جنبه

فسلكه ينابيع في الارض وهو الطهور لقوله  
 تعالى ليظهركم به وهو ماء المطر لان السماء كل ما  
 علال فاطلك وسقف البيت سماء وماء الطل وهو  
 الندى يظهر في الصحيح (و) كذا (ماء البحر) الملح

وكذا روى عن أبي هريرة وكذا ماء الحمام عنده وعن أبي العالية انه كان  
يتوضأ بالإنبيذ ويكره الوضوء بماء البحر لانه طبق جهنم وما كان طبق  
مخيط لا يكون طريقا للطهارة ورجة والجمهور على عدم الكراهة (قوله  
هو الطهور وماؤه الخ) قاله عليه الصلاة والسلام لمن جاءه وقال يا رسول الله  
انازكك البحر فحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا  
أفستوضأ به (قوله الحل ميتته) فاصر عندنا على السمك غير الطافي وغير  
الجزيت والمار ما هي وهو ثعبان البحر والجزيت سمك أسود يشبه الترس  
(قوله وكذا ماء النهر) قال في القاموس النهر ويحرك مجرى الماء (قوله  
كسبحون) نهر خجند وجيخون نهر ترمذ والفرات نهر الكوفة (قوله  
ونيل مصر) هو أفضل المياه بعد الكونز ويليه بقية الأنهر وورد أن  
الفرات ينزل فيه كل يوم بعض من ماء الجنة قال بعض الحذاق فائدة  
كون بعض المياه أفضل من بعض انما تظهر في كثرة نواب الافضل  
كما أن الماء المكروه أقل نوابا من غيره (قوله وكذا ماء البئر) به مز  
هينها وقد تخفف معروفة (قوله وكذا ماذاب من الثلج والبرد) أي بحيث  
يتقاطر وعن الثاني يجوز مطلقا والاول أصح وانما جاز الطهر بهما لأن  
ماءهما ماء حقيقة لكنه جسد من شدة البرد وذوب بالحر والبرد شئ ينزل  
من السماء يشبه الحصى ويسمى حب الغمام وحب المزن كما في المسباح  
(قوله واحترز به) أي بما ذاب من الثلج والبرد (قوله لانه لا يطهر) أي  
لأحداث فقط (قوله يذوب في الشتاء) جملة قصديها التعليل لقوله  
لانه لا يطهر (قوله عكس الماء) أي فليس حية ذمماء (قوله وقبل انعقاده  
لحماطه ور) لانه على طبيعته الأصلية (قوله اذا لا يصح أن يقال ماء الورد)  
أي لغة وعرفا (قوله بخلاف ماء البئر) أي مثلا (قوله ثم المياه) ثم للترتيب  
لذكرى (قوله من حيث هي) أي باعتبار ذاتها يقطع النظر عن  
كونها ماء سماوي ونحوه (قوله على خمسة أقسام) من حيث الأوصاف  
كما أشار إليه بقوله لكل منها وصف الخ وليس التقسيم للحقيقة (قوله طاهر)  
أي في نفسه مطهر لغيره حدثا وخبثا (قوله غير مكروه) أي استعماله (قوله  
الذي لم يجالطه الخ) فهو الباقي على أوصاف خلقته الأصلية . فائدة .

لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل  
ميتته (و) كذا (ماء النهر) كسبحون وجيخون  
والفرات ونيل مصر وهي من الجنة (و) كذا (ماء  
البئر) كذا (ما ذاب من الثلج والبرد) يفتح الباء  
الموحدة والراء المهملة واحترز به عن الذي يذوب  
من الملح لانه لا يطهر الماء وقبل انعقاده ملحا طهور  
في الصنف عكس الماء وقيل الجارى على الارض من  
(و) كذا (ماء العين) الجارى على الارض من  
ينبوع والاضافة في هذه المياه للتعريف لا للتقييد  
والفرق بين الاضاتين صحة اطلاق الماء على الاول  
دون الثاني اذا لا يصح أن يقال ماء الورد هذا ماء  
من غير قيد بالورد بخلاف ماء البئر صحة اطلاقه  
فيه (ثم المياه) من حيث هي (على خمسة أقسام)  
اسكن منها وصف يختص به أولها (طاهر مطهر غير  
مكروه وهو الماء المطلق) الذي لم يجالطه ما يبريه  
مقبدا



يجوز الوضوء والغسل بماء زمزم عندئذ من غير كراهة بل ثوابه أكثر  
وفصل صاحب إنباب المناسك آخر الكتاب فقال يجوز الاغتسال  
والتوضوء بماء زمزم ان كان على طهارة للتبيرة فلا ينبغي أن يغتسل به  
جنب ولا يحدث ولا في مكان نجس ولا يستنجي به ولا يزال به نجاسة  
حقيقية وعن بعض العلماء تحريم ذلك وقيل ان بعض الناس استنجي به  
فحمل له بأسور انتهى (قوله تنزيها على الاصح) هو ما ذهب اليه الكرخي  
معللا بعدم تحميمها بالنجاسة وعلى الطحاوي الكراهة بجرمة لجها وهذا  
يقضي التحريم ثم الكراهة انما هي عند وجود المطلق غيره والا فلا  
كراهة أصلا كما في غاية البيان والتبيين (قوله حيوان مثل الهرة) الاولى  
إبقاء المصنف على حاله كما فعل في كبره لان لفظ مثل يغني عنه لفظ ونحوها  
الآتي في المتن (قوله نجس) أي اتفاقا لما ورد السنور سبع فان المراد به  
البري (قوله ونحوها) مبتدأ خبره قوله الدجاجة فغير اعراب منه (قوله  
الدجاجة) وكل ما له دم سائل وأما ما ليس له دم سائل فلا كراهة  
في استعمال ما ماتت فيه فضلا عن سورها واعلم أن الكراهة في سور الهرة  
قول الامام ومحمد وقال أبو يوسف لا كراهة فيه لحديث الاصفاء (قوله  
واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الاناء) أي امالته قال في القاموس  
وأصغى استمع واليه مال بسمعه والاناء أماله (قوله كان حال علمه الخ) أي  
يوشى أو كشف فلوزال التوهم في حقا فلا كراهة في سورها لان الكراهة  
ما ثبتت الا من ذلك التوهم فتسقط بسقوطه قال في الفخ فعلى هذا  
لا ينبغي الطلاق كراهة أكل أو شرب فضلها والصلاة اذا لمست عضوا  
قبل غسله كما أطلقه شمس الأئمة وغيره بل يقيد بنبوت ذلك التوهم فأما  
لو كان زائلا كما قلنا فلا كراهة اه (قوله اذ ذاك) أي وقت الاصفاء (قوله  
وسياق تقديره) ظاهر المذهب انه ما يعتد الناظر قليلا (قوله وهو  
ما استعمل في الجسد الخ) ظاهره انه اذا غسل عضوا من جسده لغير جنابة  
ونجاسة يكون مستعملا والاصح انه لا يكون مستعملا لعدم انقطاع  
العرض كافي البحر (قوله رفع حدث) وان لم يتو بذكره كوضوء  
المحدث بلا نية اجماعا على الصحيح ولم يذكر المصنف ما استعمل لاسقاط

(و) الثاني (ظاهر مظهر مكرره) استعماله تنزيها  
على الاصح (وهو ما شرب منه) حيوان مثل  
(الهرّة) الأهلّة اذ الوحشيّة سورها نجس  
(وشحوها) أي الأهلّة الدجاجة الخلة وسباع  
الطيور والحية والفأرة لانهم الاتهامي عن النجاسة  
واصفاء النبي صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة كان  
حال علمه بزوال ما يقتضي الكراهة منها اذ ذاك  
(و) الذي يصير مكررها بشرط منه ما كان قابلا  
وسياق تقديره (و) الثالث (ظاهر) في نفسه (غير  
مظهر) للحدث بخلاف الحديث (وهو ما استعمل)  
في الجسد أو لا فاه بغير قصد (رفع حدث

فرض بأن غسل بعض أعضاء وضوئه فانه يصير مستعملاً لسقوط  
 الفرض اتفاقاً وان لم يزل به حدث عضوه لما عرف انه لا يتجزأ زوالاً وثبوتاً  
 ولا تلازم بين سقوط الفرض وزوال الحدث لأن مفاد السقوط عدم  
 وجوب الاعادة ورفع الحدث موقوف على اتمام (قوله لقربة) هي فعل  
 ما يشاب عليه ولا ثواب الا بالنسبة فان قيل المتوضئ ليس على أعضائه  
 نجاسة لا حقيقة ولا حكماً فكيف يصير الماء مستعملاً بنسبة القربة قلت  
 لما عمل في تحصيل النور كالمرة الاولى أوجب ذلك تغير وصفه والامكان  
 وجوده كعدمه (قوله تقرباً بصير عبادة) أما اذا توضأ في مجلس آخر  
 ولم ينو القربة كان اسرافاً فلا يعتبه الماء مستعملاً (قوله فان كان في مجلس  
 واحد) أي ولم يؤد بالاول عبادة شرع التطهير لها والا فلا يكره (قوله  
 كره) أي ولو نوى القربة ويكون اسرافاً والاسراف حرام ولو على شطنهر  
 قاله السيد ومفاده أن الكراهة تحريرية (قوله غسل اليد للطعام أو منه)  
 أي بقصد السنة والا لا يستعمل (قوله لا يصير مستعملاً) اعدم اسقاط  
 فرض أو اقامة قربة وكذا لو توضأ بنسبة التعليم لأن التعليم وان كان قربة  
 الا انه لم يتعين بالفعل بل يصح بالقول أيضاً والاصح أن غسالة الميت اذا لم  
 يكن عليه نجاسة مستعملة كوضوء الحائض بقصد اقامة المستحب  
 فان الماء يصير به مستعملاً (قوله كغسل نوب ودابة ما كولة) أي  
 طاهرين وقد قالوا ان عرق الحمار طاهر والكلب اذا انتفض من الماء  
 فأطاب انساناً لا ينجسه لانه طاهر العين ومقتضى هذا انه اذا غسلهما  
 تكون غسالتهم طاهرة وهي مطهرة لعدم موجب الاستعمال (قوله على  
 الصحيح) هو ما عليه العامة وصح في الهداية وكثير من الكتب انه المذهب  
 كما في الجرو وجهه ما ذكره المصنف بقوله وموقوف الخ واختار الطحاوي  
 وبعض مشايخ بلخ انه لا يستعمل الا اذا استقر وتظهر فائدة الخلاف فيما  
 اذا انفصل ولم يستقر فسقط على عضو آخر وجري عليه من غير أن يأخذه  
 يسقط فعل الاول لا يصح غسل ذلك العضو بذلك الماء وعلى الثاني يصح  
 وإعلم أن صفة الماء المستعمل حكى بعضهم فيها خلافاً على ثلاث روايات  
 وقال مشايخ العراق لم يثبت في ذلك اختلاف أصلاً بل هو طاهر غير

(أو) قصد استعماله (لقربة) وهي (كالوضوء)  
 في مجلس آخر (على الوضوء بنسبة) أي الوضوء  
 تقرباً بصير عبادة فان كان في مجلس واحد كره  
 ويكون الثاني غير مستعمل ومن القربة غسل اليد  
 للطعام أو منه لقوله صلى الله عليه وسلم الوضوء  
 قبل الطعام بركة وبهذه ينفي اللبس أي الجنون وقبله  
 ينفي القفر فلا يغسلها الوسخ وهو وضوء ولم يقصد  
 القربة لا يصير مستعملاً كغسل نوب ودابة  
 ما كولة (وبصير الماء مستعملاً بمجرد انفصاله عن  
 الجسد) وان لم يستقر بمحل على الصحيح وسقوط  
 حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير  
 ولا ضرورة بعد انفصاله



ظهور عند أصحابنا جميعا قال شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير وهو  
 المختار عندنا وهو المذكور في عاتة صكت محمد عن أصحابنا واختاره  
 المحققون من مشايخ ما وراء النهر وقال في المجتبى وقد صحت الروايات  
 عن الكل انه ظاهر غير ظهور الا الحسن وروايته شاذة غير ما خوذ بها  
 كافي مجمع الانهر لا يمكن يكره شربه والبعث به تنزيها لاستهذار النفس  
 له (قوله أي لا يصح) انما فسر به ذلك لانه لو ابقاء على حقيقة لا يفيد  
 عدم الصحة وانما يفيد عدم الحل وقد يجمع الصحة والمقصود الاول  
 (قوله بماء شجر) المراد به مطلق النبات كالكرم وورق الهندبا (قوله  
 وغير) بالمثلثة ما يثمره النبات فيشمل جميع الفواكه والازهار كما في القهستاني  
 (قوله لكامل امتزاجه) فيه رد على الزياي حيث علل جواز رفع الحدث  
 به بانه لم يكمل امتزاجه ونظرفيه صاحب البصر (قوله فلم يكن مطلقا)  
 اذ لا يطلق عليه اسم الماء بدون قيد (قوله احتريبه عما قيل بانه الخ)  
 قاله صاحب الهداية ومشي عليه الزياي وتبعهما صاحب التنوير (قوله  
 لانه ليس بخروج) عملة لقوله ولا يجوز الخ وقد عاله سابقا بقوله اكمل  
 امتزاجه وهو في المآل يرجع الى ما هنا (قوله وصحة نفي الاسم) أي اسم  
 الماء المطلق حيث لا يقال له ما بدون قيد وهو لازم لما قبله لانه اذا كان  
 لا يتنى قيده لا يصح اطلاق اسم الماء عليه (قوله وانما صح الخ) جواب  
 سؤال حاصله أن الامام رضى الله تعالى عنه ألحق المائعات بالمطلق  
 في ازالة نجاسة الحقيقة فنقتضاه أن يلحق المقيد بالمطلق في ازالة النجاسة  
 اذ لا فرق وحاصل الجواب بالمنع واثبات الفرق (قوله لتطهير النجاسة)  
 متعلق بالخاق والاولى التعبير بنى (قوله لوجود شرط الخاق) متعلق  
 بصح وهو علته (قوله وهي تنهى) الاولى تذكرة الضمير كما هو في نسخ  
 (قوله بخروجها) الباء للسببية وهو متعلق بتناهى (قوله وهو منعدم  
 في الحكمية) أي شرط الخاق الذي هو التناهى (قوله لعدم نجاسة  
 محسوسة) أي حتى يحكم عليها بالتناهى (قوله والحدث أمر شرعى)  
 يصلح جوابا ثانيا (قوله حكم النجاسة) أي الحقيقة بل هو أعظم لانه  
 لا يعنى عن قلبه (قوله آلة مخصوصة) وهي اما الماء المطلق أو خلطه وهو

(ولا يجوز) أي لا يصح الوضوء (بماء شجر وغيره)  
 لكامل امتزاجه فلم يكن مطلقا (ولو خرج بنفسه من  
 غير مصر) كالأطهر من الكرم (في الاظهر) احتريز  
 به عما قيل بانه يجوز بماء يطير بنفسه لانه ليس  
 بخروج بلا عصر أن يرى نفي القيد وصحة نفي الاسم  
 منه وانما صح الخاق المائعات المزيلة بالماء المطلق  
 لتطهير النجاسة الحقيقية لوجود شرط الخاق  
 وهي تنهى اجزاء النجاسة بخروجها مع الغسلات  
 وهو منعدم في الحكمية لعدم نجاسة محسوسة  
 بأعضاء المحدث والحدث أمر شرعى له حكم  
 النجاسة لمنع الصلاة معه وعن الشارع لازالة آلة  
 بخروج فلا يمكن الخاق غيرها بها

الستراب (قوله ولا يجوز الوضوء الخ) الغسل مثل الوضوء في جميع  
 أحكام المياه فلذا لم يصرح به (قوله وهو الرقة والسيلان) اقتصر عليهم ما  
 في الشروح وهو الطاهر لأن الأخيرين لا يكونان في ماء البحر الملح ثم هذا من  
 المصنف ليس على ما يذهب في فانه متى طيخ بما لا يقصده به النظافة لا يرفع  
 الحدث وان بقي رقيقا سائلا لكمال الامتزاج بخلاف ما يقصده به النظافة  
 فانه لا يمنع به رفعه الا اذا خرج من رفته وسيلانه فانفرد فيهما ثبات  
 وتسوية المصنف بينهما ممنوعة أفاده السيد وغيره (قوله بالطيخ) قيده  
 لانه لو تغير وصف الماء بنحو الحصى أو الباق لا بد من طيخ بأن ألقى فيه ليتل  
 ولم تذهب رقة الماء فانه يجوز الوضوء به ~~كما~~ ما ألقى فيه زاج وهو رقيق  
 كما في الخاتمة (قوله لانه اذا برد نحن) قد علمت انه لا يرفع ولو بقي رقيقا (قوله  
 وان بقي على الرقة جازبه الوضوء) وان غيراً وصفه الثلاثة لانه مقصود  
 للمبالغة في الغرض المطلوب وهو النظافة واسم الماء باق وازداد معناه  
 وهو التطهير ولذا جرت السنة في غسل الميت بالماء المغلي بالسدر  
 والحرض (قوله كمال الامتزاج الخ) الاولى في التعبير أن يقول ولما كان  
 تقييد الماء يحصل بأحد الأمرين الاول كمال الامتزاج بتشرب النبات  
 أو الطيخ بما ذكرناه والثاني غلبة الممزج فلما بين الاول شرع في بيان  
 الثاني وهو غلبة الممزج فقال الخ (قوله كمال الامتزاج) من قبيل اضافة  
 الصفة الى الموصوف وقوله بتشرب النبات متعلق بكمال وقوله أو الطيخ  
 عطوف عليه وقوله بما ذكرناه مراده به بنحو الحصى والعس مطلقا  
 وما يقصده به التنظيف اذا صار الماء به نخبنا (قوله باختلاف الخصال) فانه  
 نارة يكون جامدا وتارة يكون مانعا موافقا للماء في أوصافه أو مخالفا  
 كما يأتي توضيحه (قوله بغير طيخ) الاولى حذفه لانه الاول المعروف منه  
 (قوله في ذلك) أي في الغلبة (قوله الطاهرة) أما النجاسة فتجبر القليل  
 منه مطلقا والكثير ان ظهر أحد أوصافها (قوله وأما اذا بقي الخ) عبارة  
 المتزج في ذاته أعذب وأخضر (قوله لا يضر تغير أوصافه) محله ما لم  
 يصيب به كماء الرغفران اذا كان يصيب به وما لم يحدث له اسم آخر  
 قال في القنية ولو وقع الرغفران في الماء وأمكن الصبغ به منع والا لا

(ولا) يجوز الوضوء (بماء زال طبعه) وهو الرقة  
 والسيلان والارواء والانبات (بالطيخ) بنحو  
 جص وعس لانه اذا برد نحن كما اذا طيخ بما يقصد  
 به النظافة كالسدر وصار به نخبنا وان بقي على  
 الرقة جازبه الوضوء ولما كان تقييد الماء يحصل  
 بأحد الأمرين كمال الامتزاج بتشرب النبات  
 أو الطيخ بما ذكرناه بين الثاني وهو غلبة الممزج  
 بقوله (أو بغلبة غيره) أي غير الماء (عليه) أي على  
 الماء ولما كانت الغلبة مختلفة باختلاف الخصال  
 بغير طيخ ذكر ملخص ما جعله المحققون ضابطا  
 في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء  
 لشي من (الجامدات) الطاهرة (بإخراج الماء  
 عن رفته) فلا ينقص من التوب (و) انواجه عن  
 (سيلانه) فلا يسيل على الاعضاء سيلان الماء  
 (و) أما اذا بقي على رفته وسيلانه فانه (لا يضر)  
 أي لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أوصافه كلها  
 بجامد) خالطه



بدون طنج (كرعفران وفاكهة وورق شجر) لما  
 في البخاري ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 أمر بغسل الذي ونصته فاقته وهو محرم بما وسدر  
 وأمر قيس بن عاصم حين أسلم أن يغتسل بما وسدر  
 واغتسل النبي صلى الله عليه وسلم بما فيه أثر  
 العجين وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل ويغسل  
 رأسه بالخطمي وهو جنب ويجتزى بذلك  
 (والعلة) تحصل (في) مخالطة (الماءات) بظهور  
 وصف واحد) كون فقط أو طعم (من مائع له  
 وصفان فقط) أي لا ثالث له ومثل ذلك بقوله  
 (كالبين له اللون والطعم) فان لم يوجد اياه  
 الوضوء وان وجد أحدهما لم يجز كما لو كان الخالط  
 له وصف واحد ظهر وصفه كعض البطيخ ليس له  
 الا وصف واحد (و) قوله (لارائحة له) زيادة  
 ايضاح لعلمه من بيان الوصفين (و) الغلبة توجد  
 (بظهور وصفين من مائع له) أو صاف (ثلاثة)  
 وذلك (كأنخل) له لون وطعم وريح فأى وصفين  
 منها ظهر امنع أحقة الوضوء والواحد منها لا يضر  
 لقلته (والغلبة في) مخالطة (المائع الذي لا وصف  
 له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح (كالماء  
 المستعمل) فانه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون  
 ولا ريح وهو طاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد  
 المنقطع الرائحة تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم  
 التميز بالوصف لثقله (فان اختلط رطلان) مثلاً  
 (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطع  
 رائحته (برطل من) الماء (المطلق لا يجوز به  
 الوضوء) لغلبة المقيد (وبعضه) وهو لو كان  
 الاكثر المطلق (جائز) به الوضوء وان استويا لم يذكر  
 حكمه في ظاهر الرواية وقال المشايخ حكمه  
 حكم المغلوب احتياطاً (و) القسم (الرابع) من  
 المياه (ماء نجس وهو الذي حلت) أي وقعت (فيه نجاسة) وعلم وقروها يقينا أو بغلبة القان

وقال في الدر المختار فلو جامداً فبجائته ما لم يزل الاسم كنيذتر اه  
 (قوله بدون طنج) الاولى حذفه لانه الموضوع (قوله بما وسدر) قد  
 يقال غير نحو السدر لا يقاس عليه لان المقصود به التنظيف فاعترف فيه  
 تغير الاوصاف ولا كذلك غيره ويقال في الحديث الذي بعده  
 كذلك (قوله بما فيه أثر العجين) قد يقال انه لا ينتج الدعوى لعدم  
 الدلالة على تغير جميع الاوصاف وكذا يقال فيما بعده والخمس  
 (قوله كعض البطيخ) مثله القرع فان ما ههنا لا يخالف الا في الطعم  
 وكما الورد فانه لا يخالف الا في الريح (قوله لارائحة له) فيه انه يشتم من  
 بعضه رائحة السومة (قوله تكون الغلبة بالوزن) وهذا الاعتبار يجري  
 فيما لو ألقى الماء المستعمل في المطلق أو انغمس الرجل فيه على ما هو  
 الحق وأما ما في كثير من الكتب من أن الجنب اذا أدخل يده أو رجله  
 في الماء فسد الماء فبني على رواية نجاسة الماء المستعمل وهي رواية  
 شاذة وأما على المختار للنسوي فلا حال في البحر فاذا عرفت هذا فلا تأخر  
 عن الحكم بعمدة الوضوء أي والغسل من الفساق الصغار الكائنة  
 في المدارس والبيوت لاذ لا فرق بين استعمال الماء خارجاً ثم صبه في الماء  
 المطلق وبين ما اذا انغمس فيه فانه لا يستعمل منه الا ما ساقط عن  
 الاعضاء أولاً في الجسد فقط وهو بالنسبة لباقي الماء قليل ويتعين عليك  
 حمل كلام من يقول بعدم الجواز على القول الضعيف لا الصحيح  
 فالجواب انه يجوز الوضوء والغسل من الفساق الصغار ما لم يغلب على  
 ظنه أن الماء المستعمل أكثر أو مساو لم يغلب على ظنه وقوع  
 نجاسة فيه وتعامه فيه (قوله جاز به الوضوء) ظاهره انه يجوز بالكل  
 ويجعل المستعمل مستهلكاً لقلته (قوله حلت فيه نجاسة) قد يه  
 لانه لو تغيرت أوصافه بطول المكث وكل ما بقي على طبعه فهو مطهر  
 لانه باق على خلقته الاصلية ولو صار نجساً لا (قوله وعلم وقروها  
 يقينا الخ) ولو شك بجوز ولو وجد مقتناً لانه قد يكون بسبب ظاهر  
 خالطه أو بطول المكث والاصل الطهارة ولا يلزمه السؤال لقول عمر  
 لما سأل ابن عباس عن حوض أنواع عليه فقال يا صاحب الحوض

هل ترد حوضك السباع فقال أمير المؤمنين عمر رضي الله تعالى عنه  
 بأصاحب الحوض لا تخبرنا وعلى هذا الضيف إذا قدم اليه طعام  
 ليس له أن يسأل من أين لك هذا (قوله وهذا في غير قليل الارواث)  
 أي نجاسة الماء بوقوع النجاسة فيه محله في غير قليل الارواث  
 إذا وقع في الآبار (قوله كما سنذكره) أي في فصل البئر (قوله  
 بذراع العامة) صحيح فاضح خان ذراع المساحة لأن المكان من  
 المسوحات وقال في الهداية الفتوى على اعتبار ذراع الكرباس  
 توسعة للأمر على الناس وذراع المساحة سبع قبضات مع كل قبضة  
 أصبع فائمة وأما ذراع الكرباس في الكافي ومن لا مسكين أنه سبع  
 قبضات فقط ونقل صاحب الدر أن المفتي به ذراع المساحة وأنه أكبر  
 من ذراعنا اليوم فالعشر في العشر بذراعنا اليوم ثمان في ثمان بالمساحة  
 (قوله والذراع يذكرون وثلاث) اقتصر في المغرب على التأييد (قوله وان  
 كان قليلا الخ) لاجابة الى هذه الزيادة (قوله أوسنة وثلاثين في مدور)  
 هذا القدر إذا ربع يكون عشر في عشر وفي المثلث كل جانب منه يكون  
 ذرعه خمسة عشر ذراعا وربعا وخسا قال الزيلعي وغيره والعبرة بوقت  
 الوقوع فان نقص بعده لا ينحس وعلى العكس لا يظهر وفي البحر عن  
 المراج الهندي الاشبه أنه يظهر (قوله بالغرف منه) أي بالكف في  
 كافي القهستاني وفي الجوهرة وعليه الفتوى (قوله وبه أخذ مشايخ بلخ)  
 ولو كان للنجاسة جرم فلا فرق بين موضع الوقوع وغيره وبين نجاسة ونجاسة  
 وينبغي تعميمه كافي الفقه وهو المختار كما قاله العلامة قاسم وعليه الفتوى  
 كافي النصاب (قوله هو المفتي به) وهو قول عامة المشايخ خاتمة وهو قول  
 الأكثر وبه تأخذ نوازل وعليه الفتوى كافي شرح الطحاوي وحقق  
 في البحر أن هذا التقدير لا يرجع الى أصل يعقد عليه وأن ظاهر الرواية عن  
 الامام بل عن الثلاثة كما قاله الامام الرازي التفويض الى رأي المستعمل  
 فان غلب على ظنه أنه كثير لا تؤثر فيه النجاسة فهو ككثير والافهه قليل  
 كما ظنه خاصة فيتميم ان لم يجد غيره فمعتبر في كل مكث ظنه اذ العقول  
 مختلفة ~~كل~~ مستعمل مأمور بالتصريح وليس هذا من الامور  
 التي يجب فيها على العاقل تقليد المجتهد كافي الفقه فان وافقت آراؤهم

وهذا في غير قليل الارواث لانه مشتق عنه كما سنذكره  
 (وكان الماء) (را كدا) أي ليس جارا وكان (قابلا  
 والقليل) هو (ما) مساحة محله (دون عشر في  
 عشر) بذراع العامة والذراع يذكرون وثلاث وان  
 كان قليلا وأصابه نجاسة (فنجس) وان لم يظهر  
 أثرها) أي النجاسة (فيه) وأما إذا سكت عن شرا في  
 عشر بموضع سبع أوسنة وثلاثين في مدور وعقده  
 أن يكون مجال لا تتكشف أرضه بالغرف منه على  
 الصحيح وقبل يعقد عرقه بذراع أو شبر فلا ينحس الا  
 يظهر وصف النجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه  
 أخذ مشايخ بلخ توسعة على الناس والتقدير  
 في عشر هو المفتي به.



ولا بأس بالوضوء والشرب من حب يوضع كوزه  
في نواحي الدار ما لم يعلم تنجسه ومن حوض يخاف  
أن يكون فيه قذر ولا يتيقن ولا يجب أن يسأل  
عنه ومن البئر التي تدلى فيها الدلاء والجرار الدنسة  
وتحملها الصغار والاماء ويمسها الرستاقيون بأيديهم  
دنسة ما لم تنبش النجاسة (أو) كان (جاريام) عطف  
على راسكدا (وظهر فيه) أي الجاري (أثرها)  
فيكون نجسا (والأثر طم) النجاسة (أولون أو  
ريخ) لها الوجود عين النجاسة بأثرها (و) النوع  
(الخامس ماء مشكوك في طهوريته) لا في طهارته  
(وهو ما شرب منه جارا أو بغل) وكانت أمه أمانا  
لأركه لان العبرة للآدم كما سئذ كره في الأسار  
ان شاء الله تعالى

• (فصل) في بيان أحكام السور (والماء القليل)  
الذي ينساقد ربه دون عشر في عشر ولم يكن جاريا  
(إذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة  
اقسام) ما ايقاه به شربه (يسمى سورا) بهمز  
عينه ويستعار الاسم لبقية الطعام والجمع أسار  
والفعل أسار أي ابقى شيئا مما شربه والنعت منه  
سار على غير قياس لان قياسه مستر ونظيره أجبره  
فهو جبار (الأول) من الاقسام سور (طاهر  
مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو  
ما شرب منه آدمي) ليس بفسه نجاسة لما روى مسلم  
عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأما  
سائض فافاولة النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه  
على موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمسلم  
والكافر والحائض والجنب وإذا تنجس فقه شرب  
الماء من فوره تنجس وان كان بعد ما تردد البزاق  
في فمه مرات وألفاء أو ابتلعه قبل الشرب فلا  
يكون سوره نجسا عند أبي حنيفة وأبي يوسف

فيها ويؤتمون ائدهم والافلا (قوله ولا بأس بالوضوء) هذا ما فزع على  
أن الماء لا ينجس الا بالعلم بوقوع النجاسة أو غلبة الظن (قوله من حب)  
بالحاء المهملة الخاوية والمكرامة غطاؤها يقال لك عندى حب وكرامة  
بهذا المعنى (قوله ومن حوض يخاف أن يكون فيه قذر) ولو كان متغيرا  
متنالا لا ذلك قد يكون بطاهر وقد يكون بالملكث (قوله وتحملها الصغار  
والاماء) ختمهم لانهم لا يعلمون الاحكام فغيرهم عن بعلم اولى (قوله  
الرستاقون) أي أهل القرى وفي القاموس الرستاق الرزداف كالسداق  
اه ولم يذكر غير ذلك • تنبيه • لا عبرة بالعمق وحده على الاوجه لان  
الاستعمال يقع من السطح لا من العمق وقيل لو كان بحال لو بسيط  
يلغ عشر في عشر فهو كثير وفي القهستاني انه الاصح والعمل على  
خلافه لكن قالوا ان الانسان يجوز له العمل بالقول الضعيف في خاصة  
نفسه اذا كان له رأى بل بالحديث الثابت صحته وان لم يقبل به امامه  
كما ذكره البيهقي في شرح الاشباه (قوله فيكون نجسا) أي الخفايا  
للنجاسة فقط لا جميعه اقاده السيد (قوله لان العبرة للآدم) في أحكام  
منها السور وحل الاكل وحرمته وارق والحزبة آتافي التسب  
فالعبرة للآدم لكن ولدا الشريعة له شرف في الجملة والله أعلم وأستغفر  
الله العظيم • (فصل في بيان أحكام السور) • (قوله والماء القليل الخ)  
قالوا ولا يسمى سورا الا اذا كان قليلا فلا يقال لهو النهر المشروب منه  
سور (قوله بهمز عينه) أما السور بدون همزة البناء المحبب بالبلد والجمع  
أسوار كنور وأنوار مصباح (قوله لبقية الطعام) الذي في المستنقى  
والقهستاني عن المغرب انه لا يستعمل لطلق البقية من كل شيء (قوله  
والفعل أسار) يقال أسار كرم وسار كنوع اذا ابقى وعقب كما في  
القاموس ويقال اذا شربت فأسركا كرم (قوله أي ابقى شيئا مما شربه)  
لا حاجة اليه (قوله والنعت منه سار) بوزن خطاب (قوله لان قياسه  
مستر) الا انه لم يسمع كما صرح به أهل اللغة خلافا للمجد في القاموس  
فخوز القياس (قوله واذا تنجس فقه) كأن شرب خرا أو أكل أو شرب  
نجسا أو قام على القم (قوله فلا يكون سوره نجسا) ما لم يكن شارب



طوبى لا يسئره اللسان فسوره نجس ولو بعد زمان كما في شرح التنوير  
 \* تبينه \* يكره أن يشرب سور غيره ان وجد منه لذة الا الزوجين  
 والسيد مع أمته وكذا يكره حلاقة الامرد ان وجد المخلوق رأسه من  
 اللذة ما يزيد على ما لو كان الحلاق ملتجيا وبالأولى كراهة تكليس الامرد في  
 الحمام بالشرط المذكور (قوله لكنه مكروه) أي تنزيها مراعاة للخلاف  
 (قوله أو شرب منه فرس) لفظه يقع على الذكر والأنثى وربما قالوا لا تقي  
 فرسة (قوله فان سور الفرس طاهر بالاتفاق) أما عندهما فظاهر لانه  
 ما كول عندهما وأما عند الامام فلا نلعابه متولده من لحمه وهو طاهر  
 وحرمة التكريم لكونه آلة الجهاد فصارت حرمة لحمه كحرمة لحم الآدمي  
 ألا ترى أن لبنه حلال بالاجماع كما في التبيين بل صح رجوعه عن القول  
 بحرمة قبل موته بثلاثة أيام وعليه الفتوى وذكر شيخ الاسلام وغيره أن  
 أكل لحمه مكروه تنزيها في ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في مجمع الانهر (قوله  
 على الصحيح) وقبل نجس حكاها صاحب منية المصلي وقبل مشكوك كسور  
 الحمار (قوله من غير كراهة) وروى الحسن عن الامام انه مكروه كله (قوله  
 كالابل والبقر) أدخلت الكاف الطيور مأكولة اللحم (قوله ولا كراهة  
 في سورها) لانه يتولد من لحم طاهر فأخذ حكمه (قوله ان لم تكن جلالة  
 تأكل الجمل) أي فقط فان كانت تخلط واكثر علفها طاهر فلا كراهة في  
 سورها كما في الجوهرة (قوله وقد يكتفى بها عن العذرة) بكسر الميم ولا  
 تسكن غائط بن آدم والعذرة اسم لقضاء الدار وكانوا يلقونها فيه فسميت  
 باسم ظرفها (قوله وقبل خفيفة) محل الخلاف في غير الكلب والخنزير  
 أما ما غفلت ان اتفاقا في التغليب والتخفيف انما يظهر ان في غير الماشقات  
 (قوله أي لا يصح التطهير به) دفع به توهم ارادة عدم الحل وهو يجمع  
 الحمة كما مر (قوله ولا يشربه الا مضطر كاليتة) لكن لا يشرب منه ولا  
 يأكل منها الا قدر ما يقيم به البنية كما افاده العلامة نوح (قوله انه يغسل  
 ثلاثا بالخ) وما ذاك الا لجباسة ويندب عندنا التسبيح وكون احدا من  
 القرايب (قوله لجباسة عينه) لم يغسل تطهيرا في الكلب لما ان المعتقد فيه  
 انه طاهر العين (قوله من سباع البهائم) سميت بهائم لانها من الامم عليها

الكنه مكروه لقول محمد بن محمد بعد طهارة التجارة  
 بالزقاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فان سور  
 الفرس طاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة  
 (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (يقول كل لحمه)  
 كالابل والبقر والغنم ولا كراهة في سورها ان  
 لم تكن جلالة تأكل الجمل بالفتح وهي في الاصل  
 البعرة وقد يكتفى بها عن العذرة فان كانت جلالة  
 فسورها من القسم الثالث مكروه (و) القسم  
 (الثاني) سور (نجس) نجاسة غليظة وقبل خفيفة  
 (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال  
 ولا يشربه الا مضطر كاليتة (وهو) أي السور  
 النجس (ما يشربه الكلب) سواء في كلب صيد  
 وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يلغ في الاماء  
 انه يغسل ثلاثا أو تسبا أو سبعا (أو) شرب منه  
 (الخنزير) نجاسة عينه لقوله تعالى فانه نجس  
 (أو) شرب منه (ثني) بمعنى حيوان (من سباع  
 البهائم) احقره عن سباع الطير



أولاً نبههم أمرها علينا (قوله وسياق حكمها) أي في القسم الثالث (قوله  
 مختطف) لفظه يفيد السرعة بخلاف المستهيب (قوله في الطهارة)  
 تقييده بما يفيد أنه لا يكره في شرب وطبخ وإس كذلك (قوله كراهة  
 تنزيه) ما ذكره هو الصحيح وذهب أبو يوسف إلى أن سؤر الهرة يجوز شربه  
 والوضوء به من غير كراهة (قوله ولا يكره عند عدم الماء) الانسب الضمير  
 (قوله اتفاقاً) والخلاف انما هو في الكراهة فان أبا يوسف لا يقول بها  
 كما مر (قوله بعلة الطواف) الاضافة للبيان (قوله المنصوص عليه) ذكر  
 باعتبار المضاف اليه (قوله انهم من الطوافين) بيان للضرورة المسقطة  
 حكم نجاسة والتأنيث باعتبار لفظ الهرة وهو اسم جنس يعم الذكر  
 والاتي والطوافين جمع المذكور والطوافات جمع الاناث وجمع من  
 يعقل لجاورته لمن يعقل قال في القاموس الطواف الحادى بخدمة برفق  
 وعناية اه قال كلام على التشبيه فانها بحفظها بن آدم من الهوام كآنها  
 خادمة لهم (قوله حسن صحيح) على حذف العاطف أي انه من احدى  
 الرتبين (قوله ولكن يكره سؤرها تنزيها) عند عدم العلم بها لها أما اذا علم  
 حالها من نجاسة وغيرها فيثبت حكمه (قوله كما نغمس صغبر الخ) فانه  
 مكروه والظاهر انه اذا علم طهارة يده يقينا تقتضى الكراهة وقوله ويكره أن  
 تلحس الهرة كف انسان الخ) مقيد بحال التوهم فاما لو كان زائلا فلا كراهة  
 وكذا يقال في أكل سؤرها وشربه كما يحتمل الكمال (قوله للضرورة) افاد به  
 أنه لم يجد غيره والا كرهه كالغنى فاذا ن لا فرق ذكره بهض الحذاق (قوله  
 والدجاج مشترن) ويفرق بينه وبين واحد بالتمام كقروعة ويض  
 ويضة (قوله والدجاجة الاتى خاصة) هذا اصطلاح الفقهاء بدليل  
 ما بعده وهذا من المصنف خلط اصطلاح بلغة فأوقع في الوهم (قوله  
 ويكره سؤر الخلالة) لا حاجة الى هذه الزيادة والخلالة بالحاء المعجمة وتشديد  
 اللام المرسله قال شيخ الاسلام في مبسوطه هي التي لا تعلق في البيوت  
 فلا تصاحى النجاسات بواسطة التماس الحب فنقارها لا يتخلو من  
 قد رقتبت الكراهة للاحتقال حتى لو يقن ذلك عند شربها كان  
 سؤرها نجسا اتفاقا وانما عمل الكراهة عند جهالة الظاهر

وسياق حكمها والسبع حيوان مختطف منتهب  
 عادى عادة (كالفهد والذئب) والضبوع والنمر  
 والسبع والفرد تولد لعابها من لحمها وهو نجس  
 كآنها (و) القسم (الثالث) سؤر (مكروه استعلاءه)  
 في الطهارة كراهة تنزيه (مع وجود غيره) مما لا  
 كراهة فيه ولا يكره عند عدم الماء لانه طاهر لا يجوز  
 المير الى التمس مع وجوده (وهو سؤر الهرة)  
 الاهلية لسقوط حكم النجاسة اتفاقا بجهة الطواف  
 المنصوص عليه بقوله صلى الله عليه وسلم انها  
 ليست بنجسة انها من الطوافين عليكم والطوافات  
 قال الترمذى حديث حسن لانها لا تصاحى عن  
 سؤرها تنزيها على الاسح لانها لا تصاحى عن  
 النجاسة كما نغمس صغبره فيه وحل اصغاء النبي  
 صلى الله عليه وسلم لها الاناء على زوال ذلك الوهم  
 بملوئها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بنجس  
 بملوئها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بنجس  
 تناولته والهرة البرية سؤرها نجس الهرة كآنها  
 الطواف فيها ويكره أن تلحس الهرة كآنها  
 ثم يصلى قبل غسله أو يأكل بقية ما أكلت منه ان  
 كان غنيا بغير غيره ولا يكره اكله لانه غير للضرورة  
 (و) سؤر (الدجاجة) بتلث الدال وناؤها  
 للوحدة لا للتأنيث والدجاج مشترن بين الذكر  
 والاتي والدجاجة الاتى خاصة ولهذا وحلف  
 لا يأكل لحم دجاجة لا يجنب لحم الديك ويكره  
 سؤر (الهلة)

وكذا الحكم في ابل وبقر وغنم جلالة فالاولى حذف دجاجة وعرق  
 الجلالة طاهر على الظاهر خانية وكراهة ابن الجلالة ولجها اذا اتن وتجبس  
 لتزول الكراهة حتى يذهب تنه وقد رثلثة أيام لدجاجة وللشاة بأربعة  
 وللابل والبقر بعشرة در في الاستحسان قال الحموي والدجاج لا بأس به  
 لان لحمه لا يتغير انتهى (قوله التي تجول) أي تطوف أو تدور أفاده  
 في القاموس في جملة معان (قوله ولم يعلم طهارة منقارها) أما اذا علمت  
 أوضدها فالحكم ظاهر (قوله بأن حبست الخ) الحبس كما قال شيخ الاسلام  
 أن تحبس في بيت وتعلم هنالك فلا تجسد عذرات غيرها حتى تفتش فيها  
 الحب وهي لا تفتش في عذرات نفسها عادة فأمن تفتيش النجاسة انتهى  
 (قوله للزوم طوافها) أي والطواف الذي هو العلة في هذا الباب  
 لسقوط النجاسة في حقهما أزم (قوله وحرمة لجها التحبس) الواو بمعنى  
 مع (قوله فلا كراهة فيه) ولومات في الماء (قوله سور مشكوك) قال ابن  
 أمير حاج هذه التسمية لم تزوع سلفنا أصلاً وانما وقعت لكثير من  
 المتأخرين فسماء بعضهم مشكوكا وبعضهم مشكلا ومرادهم بذلك  
 التوقف في كونه يزيل الحدث فقالوا يجب استعمله مع التيمم عند عدم  
 الماء المطلق احتياطاً ليخرج عن العهدة يقين وليس معناه الجهل بحكم  
 الشرع كما فهمه أبو طاهر الدباس فأسكر هذا التعبير لان الحكم فيه معلوم  
 وهو ما ذكرنا والقول بالتوقف في مثل هذا لتعارض الأدلة دليل العلم  
 وعاية الورع قال الحلبي وأما النجاسة الحقيقية فانه يزيلها عند الامام  
 وأبي يوسف اقلعه اياها حقيقة فصار كالخل بخلاف الحكمية (قوله  
 أي متوقف في حكم طهوريته) قال شيخ الاسلام خواهر زاده الاصح  
 أن دليل الاشكال هو التردد في الضرورة والبلوى المسقطين للنجاسة  
 فان الجمار يربط في الدور ويشرب من الاواني المستعملة ويخالط الناس  
 في ركوبه فاشبه الهرة في عدم امكان مجانبته فسقطت نجاسة له بابه  
 للعرج لكن ليست فيه كالضرورة في الهرة لانها أشد مخالطة منه لخولها  
 في المضائق دون الجمار فلم يكن فيه ضرورة أصلاً كان الكلب في الحكم  
 بالنجاسة بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه كضرورة الهرة كان مثلها

التي تجول في القاذورات ولم يعلم طهارة منقارها  
 من نجاسته فكره سورها لئلا يكس كذلك  
 فلا كراهة فيه بأن حبست فلا يصل منقارها القذر  
 (و) سور (سباع الطير) كالصقرو الناهق والحدأة  
 والرخم والقرباب مكروه لانها تخالط الميتات  
 والنجاسات فأثبت الدجاجة والخولة حتى لو نبتن  
 انه لا نجاسة على منقارها لا يكره سورها وكان  
 القياس نجاسته لحرمة لجها كسباع البهائم لكن  
 طهارته استحسن لانها تشرب بلسانها وهو ميتل  
 طاهر وسباع البهائم تشرب بلسانها وهو ميتل  
 بلعاب التحبس (و) سور (سواكن البيوت) مما لم  
 دم سائل (كالقارة) والحبة والوزغة مكروه للزوم  
 طوافها وحرمة لجها التحبس (ولا) كذلك سور  
 (القرب) والخنفس والصرصر لعدم نجاستها  
 فلا كراهة فيه (و) القسم (الرابع) سور  
 (مشكوك) أي متوقف في حكم (طهوريته)



في سقوط التجاسة لذلك وحيث ثبتت الضرورة من وجهه دون وجهه قيل  
بالشك في طهورية سوره الاحتياط وعدم الخرج في ذلك عملا بالدليلين  
بقدر الامكان واعمال الدليلين أولى من اهمالهما عند عدم المرجح  
قال في البحر والمعتمد أن كلام من عرق الحمار ولعابه طاهر وإذا  
أصاب الثوب أو البدن لا ينبغي و إذا وقع في الماء التليين صار مشكوكا  
وإن الشك في جانب اللعاب والعرق أي في ذاتهما متعلق بالطهارة  
وفي جانب السوره متعلق بالطهورية فقط ولا شك في الطهارة لأن الماء  
طاهرين وقد خالطه مشكوك في طهارته وهو اللعاب أو العرق  
فلا ينجس بالشك ولكن أورد شكافي طهوريته للاحتياط حتى لو اختلط  
هذا السور بماء قليل جازا لوضوئه من غير شك ما لم يساوه كما في مخالطة  
الماء المستعمل اه (قوله فلم يحكم الخ) أي فاحتجنا معه إلى التيمم لتحقيق  
الرفع بطهريقينا (قوله الذي أمته اتان) ولا يكره سوره ما أمته مأ كولة  
كبيرة وأتان وحش وفرس ولا أكله الا الثالث على قول الامام (قوله  
لأن لعابه طاهر) علا لقوله مشكوك في طهوريته (قوله والشك)  
أي في طهوريته (قوله في اباحة لجه) روى أن أبا جسر قال يا رسول  
الله أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعمهم أهلي الا سمعان حروانك  
حرمت الجرا الاهلية فقال أطعمهم أهلك من بين حرك (قوله وحرمة)  
أنج الجماري في غزوة خيبر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جاءه فقال يا رسول الله أكلت الحرف فكت ثم أتاه الثانية فقال أكلت  
الحرف فكت ثم أتاه الثالثة فقال أقنيت الحرف فأمر مناديا ينادي  
في الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الجرا الاهلية وفي رواية فانها  
رجس فأ كفت القدور وانما التفور باللحم والجه وور على أن التحريم ليهنها  
وقيل لكونها كانت جلالة وقيل لانها كانت حولة القوم وقيل لانها  
أقنيت قبل قسمة المظن واعترض شيخ الاسلام هذا التعارض بأنه يقتضي  
التحريم لا الشك لأن العمل بالمعزوم صحيح ووجه التعارض بما قدمناه  
عنه (قوله كان لم يجده غيره) ولو الغير كروها فانه طهريقينا (قوله  
نؤا به وتيمم) عطف بالواو المنبذة لطلق الاجتماع ليفيد التخيير في التقديم

فلم يحكم بكونه مطهرا جزما ولم يثبت عنه الطهورية  
(وهو سوره البغل) الذي أمته اتان (والحمار) وهو  
يسدق على الذكر والاشئ لأن لعابه طاهر على  
الصحيح والشك لتعارض الخبرين في اباحة لجه  
وحرمة والبغل متولد من الحمار فأخذ حكمه  
(فان لم يجده) المحدث (غيره) أي غير سوره البغل  
والحمار (نؤا به وتيمم) والافضل تقديم الوضوء

(قوله بلزوم تقديمه) لانه لما وجب الوضوء به أشبه الماء المطلق وهو لا يصح التيميم عند وجوده فكذا ما أشبهه فيجب تقديم الوضوء ليكون عادما للماء وقت التيميم (قوله والاحوط أن ينوي) لضعف التطهير به عن المطلق فيستقوى بالنية (قوله ثم صلى) أتى بشئ يفيد أن الصلاة بعد فعلهما وهو الأفضل فلو صلى بعد كل طهارة الصلاة صح مع الكراهة ولا يلزم الكفر لانه لم يصل بغير طهارة من كل وجه بل من وجه دون وجه فهو صلاة خفي بعد افتقاده فانه لا يكفر فان الطهارة باقية بالنظر الى قول الامام مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما (قوله ولا يؤثر في ازالة الثابت) أى ييقن وهو طهارة الماء (قوله فصل في التحري) هو تفريع الوسع والجهود اتميم الطاهر عن غيره وفي أوائل شرح مسلم للنووي نوحى وتأخى وتحري بمعنى ثم لما كان الاختلاط نوعين اختلاط بماء جارة واختلاط بماء وركان الاول أبلغ قدمه وأخر الثاني وذكره بفصل على حدة لتفريق حكمه بالنسبة للاول (قوله أوان) مرئوع بالقاءلية وعلامة رفعة ضمة مفتردة على الباء المحذوفة لالتقاء الساكنين وأصله أواني يفعل به بكوار (قوله والافضل الخ) يقال مثله فيما اذا كان الطاهر أقل (قوله أن يجزها) أى عند الطحاوى أو يربقها أى عند عامة العلماء فأولها كناية الخلف (قوله وان وجد ثلاثة رجال) التقييد بالثلاثة والرجال انفاقي (قوله جازت صلاتهم وحداها) ولا يصح اقتداء بعضهم ببعض لأن كلاً لا يجوز الوضوء بما تحرام الاثر كونه نجسا في حقه بحسب تحريمه فكان الامام غير متعاهر في حق المأموم (قوله ولم ينحز) أى لفقد شرطه وهو كثر الطاهر فلا مفهوم له (قوله ان مسح في موضعين من رأسه) كل موضع قدر الربع وانما كان هذا التفصيل في الرأس لأن باقي الاعضاء يغسل فاذا قدم النجس فبالغسل ثانياً بالطاهر تطهر وارتفع به الحدث وان قدم الطاهر ارتفع الحدث من أول الامر فتصح صلاته ولا يضركه نجس الاعضاء بالغسل ثانياً بالنجس لانه حينئذ لا قد لم يلز به النجاسة وفاقد يصلى بانجاسة ولا يعيد (قوله لأن تقديم الطاهر) أى على سبيل القرص (قوله وقد نجس بالثاني)

قوله زفير بلزوم تقديمه والاحوط أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسور المهار (ثم صلى) فتكون صلاته صحيحة ييقن لأن الوضوء به لو صح لم يضركه التيميم وكذا عكسه ومن قال من مشايخنا أن سور الفجل نجس لانه يشتم البول فتنجس شفاؤه فهو غير سديد لانه أمر وهو لا يغلب وجوده ولا يؤثر في ازالة الثابت وينجس غسل الاعضاء بعد ذلك بالماء لازالة أثر المتكولة والمكروه (فصل في التحري) الاختلاط بماء جارة (فصل في أوان) جمع انا (أكثرها طاهر) وأقلها لا محاربة (أوان) للاغتسال قبله بالاكتر نجس (تحري للوضوء) والاغتسال قبله بالاكتر لانه يتيمم عند تساوى الاواني والافضل أن يجزها أو يربقها فيتيمم لفقد الطاهر قطعا وان وجد ثلاثة رجال ثلاث أوان وحداها (و) كذا ينحز مع كل انا جازت صلاتهم وحداها (لأن الغلوب كثر الطاهر لا رادة النجس) ولم ينحز ونوحا بكل كلمة مدوم وان اختلط انا آن ولم ينحز ونوحا بكل وصلى حدث ان مسح في موضعين من رأسه لاني موضع لأن تقديم الطاهر قبل الحدث وقد نجس بالثاني



أى وهو فاقد المظهر (قوله ان قدم النجس) أى فرضا (قوله لو قدم الطاهر) لأنه تنجس بالثاني بعد رفع الحدث عن جميع الاعضاء وهو فاقد للمظهر ومن فقد مصلى بنجاسته ولا إعادة عليه (قوله لتنجس البلال) علة لقوله وعدم الجواز وقوله بأول ملاقة متعلق بقوله لتنجس أى فلم يزل حدث الرأس فلم يتم الوضوء (قوله فلا يجوز للشك احتياطا) فينتقل الى التيمم لفقد المظهر (قوله لا يتحرى الا للشرب) ولو اختلطت أوانيها بأواني أصحابه في السفر وهم غيب أو اختلط رغيفه بأرغفهم قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم يتطرح حتى يجي أصحابه وهذا في حال الاختيار أما في حال الاضطرار فإنه يتحرى مطلقا وبقولنا قال مالك وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه يتحرى لأنه واجد الماء (قوله وان صلى في أحد نوبين الخ) وكذا لو تحرى اثناء ثم تبدل اجتهاده الى طهارة غيره فالعبرة لا بجهته الا في الاول ولا يعتبر الثاني (قوله لان امضاء الاجتهاد لا ينقض) أى باجتهاد مثله والا لادى الى عدم استمارة حكم وفيه حرج عظيم كما في الاشباه (قوله لانها تحتل الانتقال الى جهة أخرى بالتحرى) لان المكلف به عند الاشتباه جهة التحرى له عذر اصابة الجهة حقيقة فتبدل الاجتهاد فتبدل الجهة لا محالة (قوله لانه أمر شرعي) أى التحرى الذي تنقل به القبلة (قوله للزوم الاعادة الخ) بخلاف القبلة فإنه لو ظهر خطؤه بعد تحريه لا يعيد (قوله لبقائه) أى اللحم على الحرمه أى التي هي الاصل اذ حل الاكل متوقف على تحقق الذكاة الشرعية وبمعارض الخبرين لم يتحقق الحل فبقيت الذبحة على الحرمه (قوله بنها تر الخبرين) أى تساقطهما للاستوائ في الصدق قال في الهداية ولو كان الخبر بنجاسة الماء ذميا لا يقبل قوله كالحبي والمعتوه ولا يجب التحرى وان كان يستحب بخلاف الفاسق لان خبره يستوى فيه الصدق والكذب فيجب التحرى طلبا لترجيح قال في القاء وس الهترمق العرض هتره يهتره وبالكسر الكذب والدامية والامر المحجب والسقط من الكلام والخطأ فيه والنصف الاول من الليل اه • تنبيه • مثل زيلرضه الخبرين الشك وقالوا ان الشك على ثلاثة أضرب شك طرأ على أصل حرام

وفاقد المظهر يصلح مع النجاسة وطهر بالغسل الثاني ان قدم النجس ومسح محلا آخر من رأسه وان مسح محلا بالماء بين دار الامر بين الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لتنجس البلال بأول ملاقة ولو أخر الطاهر فلا يجوز للشك احتياطا (وان كان أكثرها) أى المختلطة بالجاءورة (نجسا لا يتحرى الا للشرب) لنجاسة كلها حكم للغالب فبقيتها عند عامة المشايخ ويمزجها في الدواب عند الطحاوي ثم يميم (وفي) وجود (التياب المختلطة يتحرى) مطلقا أى (سواء كان أكثرها طاهرا أو نجسا) لانه لا خاف للشوب في ستر العورة والماء يتخذ التراب وان صلى في أحد نوبين متحررا لنجاسة أحداهما ثم أراد صلاة أخرى فوقع تحريه على غير الذي صلى فيه لم يصح لان امضاء الاجتهاد لا ينقض مثله الا في القبلة لانها تحتل الانتقال الى جهة أخرى بالتحرى لانه أمر شرعي والنجاسة أمر حسي لا يصبرها طاهرة بالتحرى للزوم الاعادة بظهور النجاسة به عند التحرى في الثياب والا واني قد جعلنا التوب طاهرا بالاجتهاد للضرورة لا يجوز جعله نجسا باجتهاد مثله فتفسد كل صلاة يصلحها بالذي تحرى بنجاسته أو لا تصح بالذي تحرى طهارته ولو تعرض عدلان في الحل والحرمه بأن أخبر عدل بأن هذا اللحم ذبحة مجوسى وعدل آخر أنه ذكاه لم لا يحل لبقائه على الحرمه بنها تر الخبرين ولو أخبر عن ماء وتواترا بقي على أصل الطهارة

وشك طراً على أصل مباح وشك لا يعرف أصله فالأول مثل أن يجد شاة  
 مذبوحة في بلد فيها مسلمون ومجوس فلا تحل حتى يعلم أنها ذكاة مسلم  
 لأن الأصل فيها الحرمة إذا حل الأكل يتوقف على تحقق الذكاة الشرعية  
 فصار حل الأكل مشكوكاً ولو كان الغالب فيها المسلمين جازاً لا كل  
 إلا بالغالب المفيد للحل والثاني أن يجده ماء متغيراً واحتمل أن يكون  
 تغيره بنجاسة أو طول مكث يجوز التطهير به عملاً بأصل الطهارة  
 والثالث مثل معاملة من أكثره حرام لا تحرم مباحته حيث لم يتحقق  
 حرمة ما أخذ منه وإمكان يكره خوفاً من الوقوع في الحرام كذا  
 في فتح القدير قاله أبو السعود في حاشية الأشباه (فصل  
 في مسائل الأبار) \* هي كالأصحاب فهو بهيمة بعد بامساكنة  
 ومن العرب من يقدّمها على الباء فتجتمع همرتان فتقلب الثانية  
 ألفاً ووزنه أفعال وعلى الأول أفعال من بأرياًرباراً من باب قطع  
 إذا حفر البورة بالضم المحفرة ومناسبة هذا الفصل لما قبله ظاهرة  
 لأنه من جملة المياه (قوله والواقع فيها الخ) يصح قراءته بالجسر  
 عطفاً على مسائل وقوله روث بدل منه وبالرفع مبتدأ وروث الخ خبره  
 وعلى الأول فالعطف تفسيرى لأن مسائل الأبار هي أحكام ماؤها إذا وقع  
 فيها شئ مما ذكر (قوله ونحوه) من كل نجس ولو تخففاً لأن الغليظ  
 والخفيف في المياه سواء (قوله لأنه من إسناد الفعل إلى البئر) قصداً  
 للمبالغة في إخراج جميع المياه وقوله وإرادة الماء الحال بالبئر إشارة  
 إلى أنه من إطلاق اسم أهل وإرادة الحال فيه (قوله لأنه غير نجس العين  
 على الصحيح) هو قول الإمام رضي الله عنه وعندنا نجس العين كالخنزير  
 والفتوى على قول الإمام وإن رجح قولهما كما في الدر عن ابن النخعة  
 (قوله أو موت شاة) هي اسم جنس يطلق على الضأن والمزك كما في  
 المصباح والمراد أن تكون كبيرة في الجملة حتى لو كان ولد الشاة غير جذا  
 كان حكمه حكم الهرة (قوله أو موت آدمي فيها) مبني على  
 غلب حال الميت من عدم خلوه عن نجاسة والافتقار أن غسل الميت  
 النظيف مستعمله فقط على الأصح فإذا كان نظيفاً لا ينزع به شئ ولو قبل

(فصل في مسائل الأبار والواقع فيها روث  
 أو حيوان أو قطرة من دم ونحوه وحكمها أن  
 تنزع البئر) أي ماؤها لأنه من إسناد الفعل إلى  
 البئر وإرادة الماء الحال بالبئر (الصغيرة) وهي  
 مادون عشر في عشر (بوقوع نجاسة) فيها (وإن  
 قلت) النجاسة التي (من غير الأرواث) وقد  
 القليل (قطرة دم أو قطرة) (خبر) لأن قليل  
 النجاسة نجس قليل الماء وإن لم يظهر أثره فيه  
 (و) تنزع (بوقوع خنزير ولو خرج حياً) (و) تنزع (بموت  
 لم يصب فيه الماء) نجاسة عينه (و) تنزع (بموت  
 كلب) قبل بموته فيها لأنه غير نجس العين على الصحيح  
 فإذا لم يمت وخرج حياً ولم يصب فيه الماء لا نجس  
 (أو) موت (شاة أو) موت (آدمي فيها) تنزع ماء  
 زمزم بموت زنجي وأما ابن عباس وابن الزبير  
 رضي الله عنهم فيمنع من النجاسة من غير تكبير



الغسل روى ذلك عن أبي القاسم الصفار كما في القوسين الثاني عن المحيط  
 فاستثناء صاحب الدر الثميد بالنظيف فقط فيه قصور وما ذكره من  
 التفصيل في المسلم اذا وقع قبل الغسل بنجس وبعده لا مبنى على الغالب  
 أيضا ذكره بعض الافاضل قلت أو ذلك مبنى على القول بأن نجاسة الميت  
 نجاسة خبث وصحح أيضا وقد فرغ أهل المذهب فروعا على كل منهما  
 (قوله وتنزع بالتفاح حيوان) أي دموى غير ماني وكذا لو توضخ  
 أو غط شعره أو ريشه (قوله ولو صغيرا) كحلمة وقال بعضهم ينزع  
 عشرة دلاء واپس بقوى (قوله وهو المستعمل ككثيرا في تلك البئر)  
 هو ظاهر الرواية ويكفي ملء كراة ولو نزع ما وجد وان قل (قوله ولو نزع  
 الواجب الخ) وكذا لو نزع القدر الواجب مرة واحدة (قوله وقالا  
 بشرط الخ) أعاده لذكر دليله وثمرة الخلاف تظهر فحين استثنى منها قبل  
 انفصاله عن فها يذكر نجسا عندهما طاهرا عنده (قوله وقد روي محمد  
 الله الواجب بماتى دلو) هو الأيسر وجزم به في السكون والمقتضى وفي الخلاصة  
 وعليه الفتوى وهو المختار كما في الاختيار ورجحه في التمر وتبعه الحموى  
 ويستحب زيادة مائة زيادة الزاخرة (قوله لولم يمكن نزحها) لغلبة تبع  
 الماء حتى لو أمكن سده منابع الماء من غير عسر لزم ثم ينزع كما فعل في زمزم  
 كذا في غاية البيان (قوله وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة الماء) يعنى  
 وكانت مع كثرتها لا تزيد على هذا القدر قال الحلبي فعلى هذا لا ينبغي أن  
 يفق بالماتين مطلقا بل يتطرق إلى غالب آبار البلد لكن في التمر أن التقدير  
 بالماتين يخرج على الغالب فليكن هو المعتبر لا تضابطه تطمينا وقطعا  
 للوسوسة كما اعتبروا في ذلك العشر في العشر (قوله والاشبه) أي بقواعد  
 الفقه لكونه ما نصاب الشهادة المزمرة ذكره السيد مزيدا (قوله إلى خمسين)  
 هو المذكور في الجامع الصغير قال في الهداية وهو الاظهر اه لان الجامع  
 الصغير آخر التصنيفين فالذكر فيه هو المرجوع إليه (قوله أو ستين)  
 هي رواية الاصل قال في شرح الجمع وهو الاحوط (قوله بعد أخرجه)  
 راجع إلى الواقع من حيث هو لان النزع قبله لا يفيد لانه سبب النجاسة  
 الا اذا عذرا أخرجه كخشبة أو خرقة نجسة تعذرا أخرجا أو تغذيت

(و) تنزع (بالتفاح حيوان ولو) كان (صغيرا)  
 لا تشار النجاسة (و) تنزع وجوبا (مائة دلو) وسط  
 وهو المستعمل كثيرا في تلك البئر ويستحب زيادة  
 مائة ولو نزع الواجب في أيام أو غسل الثوب  
 النجس في أيام طهر وتطهر البئر بانفصال الدلو  
 الأخير عن فها عندهما وعند محمد بانفصاله عن  
 الماء ولو قطر في البئر لا ضرورة وقال لا يشترط  
 الاتصال لبقاء الاتصال بالقسطر بها وقد روي محمد  
 رحمه الله الواجب بماتى دلو (لولا يمكن نزحها)  
 وأفتى به لما شاهد آبار بغداد كثيرة الماء نجورة دجلة  
 والاشبه أن يقتدر ما فيها بشهادة رجاين أو ما خيرة  
 بأسماء الماء هو الأصح (وان مات فيها) أي البئر  
 (لدا جاجة أو هزة أو خمرهما) في الجنة ولم تنفخ  
 (لزم نزع أربعين دلو) بعد إخراج الواقع منها روى  
 التقدير بالأربعين عن أبي سعيد الخدري  
 في الدجاجة وما قاربها يعطى حكمها وتستحب  
 الزيادة إلى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء  
 الشعبي (وان مات فيها فارة) بالهمز (أو نحوها)  
 كعصفور ولم يتنفخ (لزم نزع عشرين دلو) بعد  
 إخراجها لقول أنس رضي الله عنه في فارة ماتت  
 في البئر وأخرجت من ساعتها ينزع عشرين دلو



ويستحب الريادة الى ثلاثين لاحتمال زيادة الدلو المذكور في الاثر على ما قدره من الوسط (وكان ذلك) المنزوح (طهارة البئر والدلو والرشاء) والبكرة (وبد المستقى) روى ذلك عن أبي يوسف والحسن لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارته نفيا للخرج كطهارة

٣٩

دن الخمر بتخللها وطهارة عروة الابرين بطهارة اليد اذا اخذها كلما غسل يده وروى عن أبي يوسف أن الاربع من الفيران كفارة واحدة والخمس كالدجاجة الى التسع والعشرون كالثاة وقال محمد الثلاث الى الخمس كالهرة والست كالكلاب وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفارة والهرة لحكمه حكم الفارة وما كان بين الهرة والكلاب لحكمه حكم الهرة وان وقع فارة وهرة فهما كهرة ويدخل الاقل في الاكثر (ولا تنجس البئر بالبر) وهو الايل والغنم وبعير من حد منع (والروث) للفرس والبغل والحمار من حد نهر (والخني) بكسر الخاء واحد الاخشاء للبق من باب ضرب ولا فرق بين آبار الامصار والفساوات في الصحيح ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر في ظاهر الرواية لشمول الضرورة فلا تنجس (الا أن) يكون كثيرا وهو ما (يستكره الناظر) والقليل ما يستقله وعليه الاعتماد (أو أن لا يتخلو) وعن بكرة) ونحوها كما صححه في المبسوط (ولا يفسد) أي لا ينجس (الماء بخره حمام) الخمر بالفتح واحد الخمر بالضم مثل قرء وقرء وعن الجوهري بالضم يكند وخنود والواو بعد الراء غلط (و) لا ينجس بخره (عصفور) ونحوها مما يؤكل من الطيور غير الدجاج والاوز والحكم بطهارته استحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة وقال انها اوكرت على باب الفار حتى سلت لجازاها الله تعالى المسحونما واهافه ودليل على طهارة ما يكون منها ومسح ابن مسعود رضي الله عنه خمر الحمامة عنه باصبعه والاختيار في كثير من كتب المذهب طهارته عندنا واختلاف الصحيح في طهارة خمره فالأبزر كل من الطيور ونجاسته مخففا

فيمنزح القدر الواجب وتطهر الخشبة والخرقه تبع الطهارة البئر كما في السراج (قوله لاحتمال زيادة الخ) روى الاكل الحديث المذكور بلفظ في الفارة اذا وقعت في البئر ينزح عشرون دلو أو ثلاثون رواء السمرقندي بالشك وأول أحد الشيبين فكان الاقل وهو العشرون ثابتا يقين ونبت الشك في الاكثر فكان مستحباً للتلايترا للفظ المروي اه \* فروع \* في الحامية جلد آدمي أو لحمه اذا وقع في الماء ان كان معة - ار الظفر يفسده وان كان دونه لا يفسده ولو سقط الظفر نفسه في الماء لا يفسد وفيها بول الهرة والفارة ونحوهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب وبول الخناش ونحوه لا يفسد لتعذر الاحتراز عنه اه وفي الشربلالية عن الفيض الاصم أن البئر لا تنجس ببول الفارة (قوله في ظاهر الرواية) الاولى أن يقول في الصحيح فان ظاهر الرواية كما ذكره السرخسي أن الروث والمتفتت من البعر مفسد مطلقا (قوله ونحوها) الاولى التذكير الا أن يعود على المذكور كله (قوله غير الدجاج والاوز) مثلهما البط (قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ولان الصدر الاول ومن بعدهم اجتمعوا على اقتناء الحمامات في المساجد حتى في المسجد الحرام مع الامر بتطهيرها فدل ظاهره على عدم نجاسته (قوله ومسح ابن مسعود) وكذلك ابن عمر الا انه مسح به بجماعة (قوله واختلاف الصحيح الخ) قال في الحامية وزرق ما لا يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء في ظاهر الرواية عند محمد لتعذر الاحتراز عنه ثم قال بعد ذلك وزرق سباع الطيور يفسد الثوب اذا غسش ويفسد ماء الاواني ولا يفسد ماء البئر اه \* تنبيه \* قال في النهاية الاستحالة الى فساد لا توجب نجاسة فان سائر الأطعمة تفسد بطول المكث ولا تنجس اه لكن يحرم الاكل في هذه الحالة للايذاء بالنجاسة كاللحم اذا اتن يحرم أكله ولا يصير نجسا بخلاف السمن واللبن والدهن والزيت اذا اتن لا يحرم وكذا الاثر به لا يحرم بالتفسير كذا في البحر ويتفرع على حرمة أكل اللحم اذا اتن للايذاء بالنجاسة حرمة أكل الفسيخ المعروف في الديار المصرية لما ذكره صريحها وفي تذكرة الحكم داود



عند ذكر السمك قال والمقتد الشهير بالفسيخ ردى بولد السدد والقولنج  
والحصا والبلم الحصى وربما وقع في الحيات الربعية والسلي وبهزل  
اه (قوله على الاصح) الخلاف في غير السمك أمّا هو فلا يفسد المائع  
اجماعا (قوله لادم له) أى سائل فالاعتبر عدم السيلان لعدم أصل الدم  
حتى لو مات في الماء حيوان له دم جامد غير سائل لا ينجمه فهو ستانى  
(قوله فيه) قيد اتفاق حتى لو مات خارجه وألقى فيه يكون الحكم  
كذلك (قوله والبرى يفسده) هو ما لاسترة له بين أصابعه (قوله  
وحىوان الماء) الحد الفاصل بين المائى والبرى أن المائى ما لا يعيش  
في غير الماء والبرى ما لا يعيش في غير البرى واختلاف فيما يعيش فيهما  
فقال قاضى خان فى شرح الجامع الصغير انه يفسد وفى المجتبى طبر الماء  
كالبط والاوز اذا مات فيه لا ينجمه والاوجه الاول (قوله لا يفسده)  
امكن يحرم شربه لان النفوس تعافه (قوله وقد يسمى به الفسفس)  
هو البق بالغلة مصر (قوله فى بعض الجهات) أى الاقاليم وهو الشام  
(قوله لانه كلماذب آب) ربما يتوهم أن الاسم مركب من الفعلين  
والذى ذكره بعض المحققين انه مشتق من الذب وهو الطرد لانه يطرد  
(قوله وزبور) بضم الزاى والباء أنواع حتى يجمعها حكم واحد  
(قوله وعقرب) يقال للذكر والاثى والذكر عقربان واثاء عقربة عيناها  
فى وسط ظهرها ولا تضر ميتا ولا ناعما حتى يتحرل لروى أبو هريرة عن النبى  
صلى الله عليه وسلم قال من قال حين يصبح اعوذ بكلمات الله التامات  
من شر ما خلق ثلاث مرات لم تضره عقرب حتى يمسى ومن قالها حين  
يمسى لم تضره حتى يصبح (قوله اذا وقع الذباب الخ) وجه الدلالة منه  
انه لو كان موته ينجم ما وقع فيه لم يأمر صلى الله عليه وسلم بنفسه لانه  
يفضى الى موته فيه لا محالة لا سيما اذا كان الشراب حارا فموت من  
ساعته وفى تنجسه اتلاف والشارع لا يأمر به بل صح النهى عنه (قوله  
وانه يتقى بجناحه الذى فيه الداء) قال بعض الفضلاء تأملت ذلك الجناح  
فوجدته الايسر \* فرع \* لا ينجم المائع وقوع بيضة طرية من بطن  
دجاجة ولا وقوع سحلة من بطن أمها ولو كانت رطبة ما لم يعلم أن عليها

(ولا) ينجم الماء ولا المائعات على الاصح (قوله  
ما) بفتح فى حيوان (لادم له) سواء البرى والبحرى  
(فيه) أى المائى أو المائع وهو (كسمك وضفدع)  
بكسر الدال أفصح والقحافة ضعيفة والاثى  
ضفدعة والبرى يفسده ان كان له دم سائل  
(وحىوان الماء) كالسرطان وكاب الماء وخنزيره  
لا يفسده (وبقى) هو كبار البوض واحد بقة وقد  
يسمى به الفسفس فى بعض الجهات وهو حيوان  
كافراد شديد التن (وذباب) سمى به لانه كلماذب  
آب أى كلما طرد رجوع (وزبور) بالضم (وعقرب)  
وخفس ويراد برغوث وقيل آقوله صلى الله  
عليه وسلم اذا وقع الذباب فى شراب احدهكم  
فامضمه ثم لينعه فان فى أحد جناحيه داء وفى  
الأخر شفاء رواه البخارى زاد أبو داود وانه يتقى  
بجناحه الذى فيه الداء وقوله صلى الله عليه وسلم  
باسمان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها  
دم فمات فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوه

قدرا لان رطوبة المخرج ليست بنجسة وقيل تنجسه الرطوبة لخروجها من  
 مخرج نجس والاول قياس قول الامام والثاني قياس قوله ما ومنه  
 على الاول قاضي خان وعلى الثاني صاحب الخلاصة (قوله بوقوع  
 آدمي) ولو جنباً او خائضاً ونفساً انقطع دمها او كافراً (قوله ولا ينظر  
 الخ) لاحتمال طهارتها بوقوعها ماء كثيراً قبل ذلك فهذا مع الاصل وهو  
 الطهارة تطافراً على عدم النزح كذا في الفتح (قوله ولا يفسد الماء  
 بوقوع بغل وجمار) ولا يصير مشكوكاً لان بدن هذه الحيوانات طاهر  
 لانها مخلوقة لئلا يستعملوا وانما تصير نجسة بالموت كذا في الدرر  
 وهذا كله عند عدم وصول لعاب ما ذكر الى الماء وانما اذا وصل اليه فقد  
 ذكر حكمه بعد (قوله وان وصل لعاب الواقع الخ) وعرق كل شيء كعابه  
 فيما خذ الماء حكمه أيضاً على المذهب كذا في الدرر المتقى (قوله  
 والمشكوك) صرح به المحققون من أهل المذهب وعلمه الحلبي باشتراك  
 المشكوك والنجس في عدم الطهورية وان اختلفا من حيث الطهارة فاذا لم  
 تنزح ريمتا طهر به والصلاة به وحده لا تجزى فينزح كله (قوله ويستحب  
 في المكروه عدد) اي من غير تقدير في الاصل اي نزح عدد وكذا يقال فيما  
 بعد (قوله وقيل عشرين) عن محمد كل موضع فيه نزح لا ينزح اقل من  
 العشرين لانه اقل ما جاء به الشرع من المقادير اه وهذا النزح لتسكين  
 القلب لانه طهر حتى لو نوضاً منها من غير نزح جاز (قوله ووجود حيوان  
 الخ) قيد بالحيوان لان غيره من النجاسات لا يأتي فيه التفصيل  
 ولا الخلاف بل ينجس بها من وقت الوجدان فقط والمراد الحيوان  
 الدموي غير المائي كما مر (قوله ومنتفخ) وبالاولي اذا كان متعظاً او  
 منتفخاً (قوله ان لم يعلم وقت وقعه) عبارة غيره موته بدل وقعه وهي  
 الاولى وقيد بعدم العلم لانه ان علم أو ظن فلا شك وبعتبر الحكم من وقته  
 بخلاف (قوله لان الانتفاخ دليل تقادم العهد) وأدنى هذا التقادم في  
 الانتفاخ ونحوه ثلاثة أيام لحصول ذلك في مثلها غالباً لا ترى أن من دفن  
 بغير صلاة يصل على قبره الى ثلاثة لا بعدها وعدم الانتفاخ دليل على قرب  
 عهده فتدبر يوم وإياله لان ما دون ذلك ساعات لا تنضبط وأمر العباد

(ولا) بنجس الماء (بوقوع آدمي و) لا بوقوع  
 (ما يق كل شيء) كالأبل والبقر والغنم (اذا خرج  
 حيا ولم يكن على بدنه نجاسة) بنجسته ولا ينظر الى  
 ظاهر اشتغال أبقاله على أنفخاها (ولا) يفسد الماء  
 (بوقوع بغل وجمار وسباع طير) كصقور وشاهين  
 وحداثة (و) لا يفسد بوقوع (وحش) كسبع وقرد  
 (في الصحيح) طهارة بدنه او قبل يجب نزح كل الماء  
 الخارج طهر بنية بلعابه (وان وصل لعاب الواقع  
 الى الماء اخذ) الماء (حكمه) طهارة ونجاسة  
 وكراهة وقد علمته في الاسانيد فينجس  
 والمشكوك وجوباً ويستحب في المكروه عدد  
 من الأدلة لو طهرا وقيل عشرين (ينجس بها من يوم  
 حيوان ميت فيها) أي البئر (منتفخ) بنجسها  
 (عند الامام احتياطاً) (ومنشف) بنجسها  
 (وليلة) (من ثلاثة أيام ولياليها) ان لم يعلم وقت وقعه (لان  
 الانتفاخ دليل تقادم العهد)



يحتاج فيه (قوله فيلزم إعادة صلوات تلك المدة) لان المانع قد ثبت بيقين  
وهو الحدث ومثله نجاسة الثياب ووقع الشك في الزيل واليقين لا يزول  
بالشك (قوله فلا إعادة اجماعا) لوجود مقتضى للصحة وهو الطهارة من  
الحدث والنجس ووقع الشك في المانع وهو اصابة ذلك الماء والصلابة  
لا تبطل بالشك (قوله ولا يعيد صلاته اتفاقا) لا يتجه على قول الامام لان  
قياسه أن يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهم لا يوجبان  
غسل الثياب أصلا (قوله وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت  
العلم) لجواز أنه سقط فيها ذنات في الحال أو ألقته الريح أو برض السفهاء  
أو الصبيان أو الطيور حكى عن أبي يوسف أنه قال كان قولي كقول  
الامام الى أن كنت جالسا في بستان فرأيت حدة في مقارها جيفة  
فطرحتها في البئر فرجعت الى قول محمد (قوله فان عجن الآن بماثها) أي بعد  
العلم بالنجاسة (قوله يباع لشافعي) لان الماء اذا بلغ قلتي لا ينجس عنده  
بدون ظهور أثر (قوله لانه يصيبه من الخارج) بخلاف المني حتى ان  
الثوب ان كان مما يلبسه هو وغيره يستوى فيه حكم الدم والمني قال  
البرهان الحلبي الحكم بالاعتصاف فيما لو رأى على ثوبه نجاسة انما يتأق  
في الرطوبة اما اليابسة فينبغي أن يتحرى وقت اصابته عنده وكذا عندهما  
اذ لا يتأق أن يقال انها اصابته تلك الساعة بعد يسها الا أن يكون الزمان  
محتملا ليسها بعد الاصابة وهو تفصيل حسن (قوله فصل في الاستنجاء)  
لا يخفى حسن تقديمه على الوضوء وهو من أقوى سننه كما في العناية وهو  
في اللغة مسح موضع الخبث أو غسله يعني مطلقا والنحو ما يخرج من البطن  
يقال نجبا وأنجي اذا أحدث اه مغرب وقال الازهرى مشتق من  
النحو بمعنى القطع يقال نجوت الشجرة وأنجيتها واستنجيتها اذا قطعها  
لانه يقطع عنه الاذى بالماء أو الحجر اه وقيل من النجوة وهي الارض  
المرتفعة لاستئجارهم بها أو لارتفاعهم وتجا فيهم عن ذلك الموضع والفرق  
بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقاء ما قاله في المقدمة الغزوية من أن  
الاستنجاء استعمال الحجر أو الماء والاستبراء نقل الاقدام والركض بها  
ونحو ذلك حتى يستيقن بزوال أثر البول والاستنقاء هو النقاة وهو

فيلزم إعادة صلوات تلك المدة اذا توضؤا منها وهم  
محدثون أو اعتدوا من جنابة وان كانوا متوضئين  
أو غسلوا الثياب لا عن نجاسة فلا إعادة اجماعا  
وان غسلوا الثياب من نجاسة ولم يتوضؤا منها فلا  
يلزمهم الاغسلها في الصحيح لانه من قبيل وجود  
النجاسة في الثوب ولم يدروا وقت اصابته أو لا يعيد  
صلاته اتفاقا هو الصحيح وقال أبو يوسف وعنه  
يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا يلزمهم إعادة ثوب  
من الصلوات ولا غسل ما اصابه ماؤها في الزمان  
الماضي حتى يتحقق امتي وقعت فان عجن الآن  
بماثها قبل يلقي للكلاب أو يلف به المواشي وقال  
رواهم يباع لشافعي وان وجد ثوبه منيا أعاد من  
آخر نومة وفي الدم لا يعيد شيئا لانه يصيبه من  
الخارج

(فصل في الاستنجاء)

أن يدلك بالاجار حال الاستجمار أو بالأصابع حال الاستنجاء بالماء حتى  
تذهب الرائحة الكريهة هذا هو الأصح في الفرق بينهما (قوله بنحو الماء)  
ظاهره أنه يكفي فيه الماتعات وهو الذي يفيد كلامه الآتي والظاهر  
خلافه ويجتزأ (قوله التقليل بنحو الحجر) أفاد بذلك التقليل أن حكم  
النجاسة بعد الحجر باق حتى لو دخل الماء القليل نجسه (قوله الاستبراء)  
بالماء مزودونه (قوله عبر باللازم) أي المفاد من يلزم وفي الشرح باللازم  
وهو أولى وإن كان المال واحدا كما قاله السيد (قوله لأنه أقوى من  
الواجب) حتى كان تركه من الكبائر (قوله والمراد طلب الخ) أفاد أن  
السبب والتاء فيه للطلب ويصح جعله ماله بالغة وهو لا يبلغ (قوله حتى  
يزول أثر البول) خصه لأن الغالب أن يتأخر أثر البول والأفغاظ كذلك  
أذلا فرق (قوله ولا يحتاج المرأة إلى ذلك) أي الاستبراء المذكور في الرجل  
لا تساع محلها وقصره (قوله وعصر ذكره برفق) وما قيل أنه يجذب الذكر  
بعض مرة بعد أخرى فيه نظر لأنه يورث الوسواس ويضرب بالذكور  
كما في شرح المشكاة (قوله فلا يقيد بشئ) قال في المضمرة متى وقع  
في قلبه أنه صار طاهرا جازله أن يستغني لأن كل أحد أعلم بحاله ولو  
عرض له الشيطان كثيرا لا يلتفت إليه بل ينضح فرجه وسراويله بالماء  
حتى إذا شك محل البول على ذلك النضح ما لم يتيقن خلافه كذا في الفتح  
(قوله وهو أنه سنة مؤكدة) وقيل يستحب في القبل (قوله لمواظبة النبي  
صلى الله عليه وسلم) أي في غلب الأوقات بدليل ما بعده (قوله ومن فعل  
هذا فقد أحسن) ظاهر كلامه أن اسم الإشارة في الحديث يعود إلى  
أصل الاستنجاء لأنه لا يتم الاستدلال بذلك وبعارضه أنهم ذكروه دليلا  
على استحباب الإتيان فاسم الإشارة يعود إلى الإتيان (قوله وما ذكره  
بعضهم الخ) وهو صاحب السراج فإنه جعله أقساما خمسة أربعة فريضة  
من الحيض والنفاس والجنابة والرابع إذا تجاوزت النجاسة مخرجها وكان  
المتنجس أوزا أكثر من قدر الدرهم والخامس مسنون إذا كانت مقدار المخرج  
في محله ذكره السيد (قوله فهو توسع) أي زيادة على المقام (قوله يخرج  
من السبيلين) خرج به حدث من غيرهما كالتوم والقصد فالاستنجاء

هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع التقليل بنحو  
الحجر (يلزم الرجل الاستبراء) عبر باللازم لأنه  
أقوى من الواجب لقوات الصحة بفوته لا بفوت  
الواجب والمراد طلب براءة المخرج عن أثر الرشح  
(حتى يزول أثر البول) بزوال البلب الذي يظهر على  
الحجر بوضعه على المخرج (و) حيثئذ (يطمئن قلبه)  
أي الرجل ولا يحتاج المرأة إلى ذلك بل تصبر قليلا  
ثم تستغني واستبراء الرجل (على حسب عادته أما  
بالمشي أو التمشيح أو الاضطجاع) على شقه الأيسر  
(أو غيره) بنقل أقدامه وركض وعصر ذكره برفق  
لاختلاف عادات الناس فلا يقيد بشئ (ولا يجوز)  
أي لا يصح (له التمرغ في الوضوء حتى يطمئن)  
بزوال رشح البول) لأن ظهور الرشح برأس السبيل  
مثل نقاطه يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء)  
ليس الأقسام واحدا وهو أنه (سنة) مؤكدة  
للرجال والنساء ومواظبة النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه ولم يكن واجبا للتركه عليه السلام من استجمر فليوتر  
الأوقات وقال عليه السلام من استجمر فليوتر  
ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا حرج وما  
ذكره بعضهم من تقصيره إلى فرض وغيره فهو نوع  
وانما قيدناه (من نجس) لأن الرشح طاهر على  
الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من  
السبيلين) جرى على الغالب



منه بدعة كما في القهستانى (قوله اذ لو اصاب المخرج نجاسة من غيره  
 يطهر بالاستنجاء كالمخرج) قال في المضمرات نقلا عن الكبرى موضع  
 الاستنجاء اذا اصابه نجاسة قدر الدرهم فاستجمر بالاجار ولم يغسله  
 يجزى به هو المختار لانه ليس في الحديث المروى فصل فصار هذا الموضع  
 مخصوصا من سائر مواضع البدن حيث يطهر من غير غسل اه (قوله  
 ولو كان قبيحا او دما) اشار به الى انه لا فرق بين المعتاد وغيره في الصحيح  
 حتى لو خرج من السيلين دم او قيح يطهر بالاجار كما ذكره الزياى وهذا  
 الكلام انما يحسن ذكره عند ذكر الاستنجاء بالجر والكلام هنا في الاعم  
 فيخص بأحد القسمين (قوله واذا جلس في ماء قليل نجسه) هو الصحيح  
 والمختار وقيل انه مانع فلا ينجس (قوله ما لم يتجاوز المخرج) يعنى به المخرج  
 وما حوله من الشرج ذكره ابن امير حاج عن الزاهدى والشرح بفحنتين  
 ويجمع على اثراج كسبب واسباب يجمع حلقة الدر الذي ينطبق  
 مصباح (قوله وكن المتجاوز قدر الدرهم) أى المتجاوز وحده عندهما  
 وعند محمد يعتبر مع ما في المخرج وكذا فيما زالتة فرض والحاصل أن  
 المخرج له حكم الباطن عندهما حتى لا يعتبر ما فيه من النجاسة أصلا  
 ولا يضم وعند محمد له حكم الظاهر حتى اذا كان ما فيه زائدا على قدر الدرهم  
 يمنع ويضم ما فيه الى ما في جسده لا اتحادهما في الحكم وبقوله ما يؤخذ  
 كما في التبيين وصححه في المضمرات وذكر ابن امير حاج عن الاختيار أن  
 الاحوط قول محمد (قوله فلا يكفي الجرح بمسحه) الاظهر فلا يكفي مسحه  
 بالجر (قوله ويفترض غسل ما في المخرج) أى ازالته ما في المخرج بغسله (قوله  
 ليسقط فرضية غسله) علة لتوابعه يفترض وهذا يفيد افتراض غسله  
 في هذه الاغتسالات وان لم يكن عليه شئ وهو كذلك ولا ينافيه ذكره  
 في سنن الغسل لان المسنون تقديمه لان نفسه (قوله ونحوه من كل طاهر الخ)  
 كالدرو وهو الطين اليابس والتراب والخلة البالية والجلد الممتلئ قال  
 في المفيد وكل شئ طاهر غير متقوم بعمل الجرح اه ومنه العود ولو أتى به  
 حائطاً فتمسح به أو مسه الأرض اجزأه كك ما فعله عمر رضي الله تعالى  
 عنه والمراد حائطه المملوك له أو المستأجرة ولو وقفها كما أفاده السيد

اذ لو اصاب المخرج نجاسة من غيره يطهر بالاستنجاء  
 كالمخرج ولو كان قبيحا او دما في حق العرق وجواز  
 الصلاة معه لا جماع المتأخرين على انه لو سال عرقه  
 وأصاب ثوبه وبدنه أكثر من درهم لا يمنع جواز  
 الصلاة واذا جلس في ماء قليل نجسه وقوله  
 (ما لم يتجاوز المخرج) قبل التسمية استنجاء والكونه  
 مسنونا (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز  
 (قدر الدرهم) لا يسمى استنجاء و (وجب ازالته  
 بالماء) أو المائع لانه من باب ازالة النجاسة فلا يكفي  
 الجرح بمسحه (وان زاد) المتجاوز (على) قدر  
 (الدرهم) المتقالي وهو عشرون قيراطا في المجردة  
 أو على قدره مساحة في المائة (افترض غسله)  
 بالماء أو المائع (وبفترض غسل ما في المخرج عند  
 الاغتسال من الجنابة والميض والنفاص) بالماء  
 المطلق (وان كان ما في المخرج قليلا) ليسقط فرضية  
 غسله للحدث (و) يسن (ان يستنحي بجحر منق)  
 بأن لا يكون خشنا كالآجر ولا أملس كالعقيق  
 لان الانقاء هو المقصود ولا يجب كون الا بالانقي  
 (ونحوه) من كل طاهر من يبل بلا ضرر وليس  
 متقوما ولا محترما

(قوله أحب) أي أفضل من الحجر وحده روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت للنسوة من أزواجكن أن يستطيبوا بالماء فاني استحبهم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله روى الترمذي وقال حسن صحيح (قوله والماء مع غير الماء مختلف في تطهيره) ظاهره أن من يقول بتطهيره وهو الشيخان يقولان بجواز الاستنجاء به وهو الذي يفيد كلامه أول الفصل (قوله في كل زمان) وقيل الجمع انما هو سنة في زمانا أما في الزمان الأول فأدب لانهم كانوا يعمرون (قوله لان الله اثني الخ) هكذا ذكر الصحاب وهو مروي عن ابن عباس وسنده ضعيف والذي رواه أبو أيوب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك لما نزلت فيه رجال يحبون أن يتطهروا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد أثني عليكم في الطهور فطهروا ثم قالوا توضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنجي بالماء قال هوذا لكم فليكنموه وسنده حسن قال في الفتح وأخرجه الحاكم وصححه اهـ وليس في هذه الرواية ذكر الجمع كما لا يخفى (قوله فكان الجمع سنة) تفريع على ما فهم مما قبله انه ممدوح شرعا والافضلية ترجع الى كثرة الثواب \* تنبيه \* محل كون الماء أحب أو استئنان الجمع بينه وبين الحجر قبل الاصابة أما بعد اصابة الماء فلا بد من شئوع النجاسة فيكون فرضا من باب ازالة النجاسة كما اذا اصابه نجاسة أقل من الدرهم كان غسلها سنة فاذا باشر الغسل صار فرضا لانها تتسع بأقل اصابة الماء (قوله في كل زمان) بيان لما قبله (قوله والسنة انقاء المحل) فلو لم يحصل الانقاء بثلاث يراذ عليها اجماعا لكونه هو المقصود ولو حصل الانقاء بواحد واقتصر عليه جاز لما ذكر (قوله في جعل الاجزاء ثلاثة) متعلق بمحذوف صفة العدد أي العدد الكائن وأشار به الى أن أل في العدد للعهد وهو الثلاثة والافطلة يصدق بالاثنتين (قوله فيكون العدد مندوبا) لا يظهر تفريعه على ما قبله الا جموعة من المقام ويكون تقدير الكلام لانه يحتمل الاباحة والوجوب فيتركيب حالة وسطى وهو الاستحباب ولو قال لانه يحتمل التنب لكان اظهر (قوله فانه محكم في التخيير) أي لا يحتمل التأويل فيدل على نفي وجوب الاستنجاء وعلى نفي وجوب العدديه (قوله يعني باكمال عدد هائلاته)

(والغسل بالماء المطلق) (أحب) للحصول الطهارة المتفق عليها واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مقابل والماء مع غير الماء مختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال (الماء والحجر) مرتبا (في مسح) الخارج (ثم يغسل) المخرج لان الله اثني على أهل قباة باناءهم الاجزاء الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أي يصح (ان يقتصر على الماء) فقط وهو يلي الجمع بين الماء والحجر في الفضل (او الحجر) وهو دونهما في الفضل ويجعل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة) لانه المقصود (والعدد في) جعل (الاجزاء) ثلاثة (مندوب) لقوله عليه السلام من استجبر فليوتر لانه يحتمل الاباحة فيكون العدد مندوبا (لا سنة مؤكدة) لما ورد من التفسير لقوله صلى الله عليه وسلم من استجبر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج فانه محكم في التخيير (فيستنجي) مراد الفضل (بثلاثة اجزاء) يعني باكمال عدد هائلاته (ندبان حبل التطيب)



لا حاجة الى هذه العناية (قوله ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل)  
قال الشيخ كمال الدين بن الهمام عند قول الهداية لان المقصود هو الانتقاء  
يفيد أنه لا حاجة الى التقيد بكيفية من المذكور في الكتب نحو اقباله  
بالجر الاول في الشتاء وادباره في الصيف وفي المجتبى المقصود الانتقاء  
فيختار ما هو الاكمل والاسلم عن زيادة التلوين كما في الحلبي وقال  
المرحوم لا كيفية له والقصد الانتقاء كما في السراج قال ابن امير حاج  
وهو الاوجه في الكل (قوله وكيفية الاستبراء الخ) أي في الرجل قال ابن  
امير حاج ينبغي أن يستثنى من الرجل المجهوب والحصى فيلحقها بالمرأة  
وينبغي أن يكون الخلق في حكم الرجل اه (قوله وبالثالث من قدام الى  
خلف) ذكر ابن امير حاج عن المقدمة الغزوية أنه يمسح بالثالث الجوانب  
يتدنى بالجانب الايمن ثم اليسر وهذه كيفية في محل الغائط وأما  
كيفية في القبل فهو أن يأخذ ذكره بشماله مائتاً به على نحو الجرو ولا يأخذ  
واحد منهم ابمينه فان اضطر جعل الجبر بين عقبه وأمره ذكره بشماله فان  
تعذر أمسك الجبر بيمينه ولا يحركه لانه أهون من العكس ثم ر وتقبه  
الزاوي بعد نقله بأن في أمسك الجبر بين عقبه مثلاً حراً جازاً كقابل  
يستحب بجدار أو نحوه والافأخذ الجبر بيمينه ويستحب يساره يريد الله بكم  
اليسر ولا يريد بكم العسر (٣) (قوله خشية تلوين فرجها) قال ابن امير  
حاج هذا التلويتم في حق من اها فرج نافر اه (قوله يغسل يده أولاً) هكذا  
وقع هنا والذي فيما شرح عليه السبدي يديه بالتقنية وجرى على كل طائفة  
من المذهب وورد في حديث ميمونة بهما والمراد أنه يغسلهما الى الرسغين  
(قوله ثم يذلك المحل بالماء) الذي في المضمرة انه يمسح موضع الاستبراء  
بطن اصبع مراراً ويغسل الاصبع كل مرة حتى يزول النجاسة أي عنها  
عن المحل ولا يذلك بالاصابع من اول الامر لئلا تلوث المحل ثم يصب الماء  
فليحفظ ويصب الماء على المحل برفق ولا يضرب بعنف كما في المضمرة  
ولا يشترط عدد للصبات على ما هو الصحيح من تفويض ذلك اليه ويصب  
الماء قليلاً ثم يزيد ليكون أظھر كما في الخلاصة (قوله ان احتاج اليها) وان  
لم يحتج فلا تهرز عن زيادة التلوين ولا يزيد على الثلاث لان الضرورة

ولما كان المقصود هو الانتقاء ذكر كيفية يحصل بها  
على الوجه الاكمل فقال (وكيفية الاستبراء)  
بالاجار (أن يمسح بالجرج الاول) بادئاً (من جهة  
المقدم) أي القبل (الى خلف وبالثاني من خلف  
الى قدام) ويسمى ادباراً (وبالثالث من قدام الى  
خلف) وهذا الترتيب (اذا كانت الخشية مدلاة)  
موا كان صيفاً أو شتاء خشية تلوينها (وان كانت  
غير مدلاة يتدنى من خلف الى قدام) لكونه أبلغ  
في التنظيف (والمرأة تتدنى من قدام الى خلف  
خشية تلوين فرجها ثم) بعد المسح (يغسل يده  
أولاً) أي ابتداء (بالماء) انتقاء عن تشرب جسده  
الماء النجس بأول الانتقاء (ثم يذلك المحل بالماء  
بإصبع اصبع او اصبعين) في الابتداء (او ثلاث ان  
احتاج) اليها  
(٣) يوجد هنا زيادة في بعض النسخ ونصها قال ابن  
امير حاج ولم أره في حق المرأة كيفية معينة  
في الاستبراء بالاجار في الدبر اه

تندفع بهما وتجبس الطاهر بغير ضرورة لا يجوز كما في المحيط والاختيار  
وفي المقدمة الغزوية ويفعل بالكف والاصابع ان كانت النجاسة فاحشة  
أو بالاصابع ان كانت قدر المقعدة أو أقل ذكره ابن امير حاج وحاصله أنه  
يفعل ما يحتاج اليه ولا يزيد على قدر الحاجة قالوا ولا يدخل اصبعه  
في دبره مخترزا عن نكاح اليد ولانه يورث الباسور وما قيل انه يدخلها  
فليس بشئ كما في القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويصعد الرجل الخ)  
هي طريقة لبعض المشايخ والذي عليه عاقبتهم انه لا يصعد بل يرفعها جلة  
كما في القهستاني والسراج (قوله ثم السبابة ان احتاج) اليها علم هذا الشرط  
بما قدمه قريبا (قوله ولا يقتصر على اصبع واحدة) ولا يستغنى بظهور  
الاصابع أو برؤسها لانه يورث الباسور كما في القهستاني وأمثلا تركن  
النجاسة في شقوق الاظفار كما في الابيضاح (قوله والمرأة تصعد بنصرها  
الخ) ذكر القرمانى في شرح المقدمة اللبنيّة عن المرغيناني أنه يكفيها  
أن تغسل براحتها هو الصحيح وفي الهندية هو المختار وفي السراج هو قول  
العامّة وقيل تستغنى برؤس أصابعها لانها تحتاج الى تطهير فرجها الخارج  
ولا يحصل ذلك الا برؤس الاصابع ورجحه ابن امير حاج قال والاستمتاع  
هو محرم لانه فيما يظهر انما يكون بالادخال في الفرج الداخل \* (تمتة) \*  
اختلف في القبل والدبر بأيهما يبدأ فقال الامام الاعظم رضي الله تعالى  
عنه يبدأ بالبر لانه أهم ولانه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله بقطر البول  
كله ومشاهد فلا فائدة في تقديم القبل وعنده ما بالقبل لانه اسبق  
والفتوى على الاول (قوله حتى يقطع الرائحة الكريهة) أي عن المحل  
وعن اصبعه التي استغنى بها لان الرائحة أثر النجاسة فلا طهارة مع بقائها  
الا أن يشق والناس عنه غافلون قالوا ويبلغ في الاستبراء في الشتاء فوق  
ما يبلغ في الصيف لصلابة المحل في الشتاء الا أن يستغنى بما حار لانه يرخي  
المحل ويسرع بالازالة فلا يحتاج الى شدة المبالغة لكن لا يبلغ ثواب  
المستغنى بما بارد لانه أفضل وأنفع كما في الفتاوى وغيره وأفضليته لما شقته  
وأنفعيته لقطع الباسور (قوله وقيل يقدّر في حق الموسوس) بفتح الواو  
بجعله المصنف مقابلا للصحيح والذي ذكره غيره أن الصحيح محله في غير

(ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على غيرها)  
تصعد اظفلا (في ابتداء الاستبراء) ليصعد الماء  
النجس من غير شوبوع على جسده (ثم) اذا غسل  
قليل (يصعد بنصره) ثم خصره ثم السبابة ان  
احتاج ليتكّن من التطيف (ولا يقتصر على  
اصبع واحدة) لانه يورث مرضا ولا يحصل به  
كمال النظافة ( والمرأة تصعد بنصرها  
وأوسط اصابعها معا ابتداء خشية حصول اللذة)  
لو ابتدأت باصبع واحدة فرجها وجب عليها الغسل  
ولم تشتر العذراء لاستغنى بأصابعها بل براحة  
كفها خوفا من ازالة العذرة (ويبلغ المستغنى  
في التطيف حتى يقطع الرائحة الكريهة) ولم يقدّر  
بعد لان الصحيح تفويضه الى الرأي حتى يقدّر  
القاب بالطهارة يمين أو غلبة الظن وقيل يقدّر  
في حق الموسوس بسبع أو ثلاث وقيل في الاحليل  
بثلاث وفي المتعلّة بخميس وقيل بسبع وقيل بعشر



الموسوس فهو استثناء من القائل به لا مقابلة أفاده السيد وغيره (قوله  
 بقدر الامكان) متعلق بقوله يبالغ (قوله حفظا للصوم عن الفساد)  
 في الخلاصة من كتاب الصوم انما يفسد اذا وصل الماء الى موضع الحقنة  
 وقبلما يكون ذلك اه وفي القهستاني من كتاب الصوم ومع هذا في افساد  
 الصوم بذلك خلاف اه وما قيل انه لا يتنفس شيئا فحفظا للصوم فخرج  
 ولا فائدة فيه فانه لا يصل بالتنفس شي الى الداخل أصلا أفاده العلامة  
 نوح وفي السراج وغيره اذا خرج دبره وهو صائم فغسله لا يقوم حتى  
 ينشفه قبل رده فان رجع قبل التنشيف مبتلا أفطر اه (قوله ونشف  
 مقعدته) بخرقه أو يده اليسرى مرة بعد أخرى ان لم تكن خرقه \* فرع \*  
 في الخاينة مريض يحجز عن الاستنجاء ولم يكن له من يحل له جماعه سقط عنه  
 الاستنجاء لانه لا يحل من فرجه الا ذلك والله أعلم اه \* (فصل فيما يجوز  
 به الاستنجاء) \* (قوله وما يكره فعله) أي حال قضاء الحاجة (قوله  
 فلا يرتكبه لأقامة السنة) لان درء المفسدة مقدمة على جلب المصالح  
 غالباً واعتناء الشرع بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات ولذا قال عليه  
 الصلاة والسلام ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه  
 ما استطعتم وروى ترك ذرة مما نهى الله عنه أفضل من عبادة الثقلين  
 روى صاحب الكشف قال العلامة نوح المستنجي لا يكشف عورته عند  
 أحد للاستنجاء فان كشفها صار فاسقا لان كشف العورة حرام ومن ترك  
 الحرام فاسق سواء كان النجس مجاوزا للمخرج أو لا وسواء زاد على الدوام  
 أولا ومن فهم من عبارتهم غير هذا فقد سهوا اه (قوله وزاد المتجاوز  
 بانفراده) هو المعتمد (قوله اذا وجد ما يزيله) والاصل معها ولا إعادة  
 كما في الهداية (قوله ويحتمل الخ) أي ان امكنه والا فلا لان كشف  
 العورة حرام بعذريته في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ازالته من غير كشف  
 قاله البرهان الحلبي (قوله عند من يراه) المراد به من يحرم عليه جماعه  
 ولو أمته اليهودية والتي زوجها الغير لانه لما حرم عليه وطؤه ما حرم عليه  
 نظره الى عورتهما وكذا نظرهما اليه اذ متى حرم الوطء حرم الدواعي  
 الا ما استثنى صكاه من أنه الحائض والنفساء وتما في حاشية البز

(و) يبالغ (في ارتداء المقعدة) ازيل ما في الشرح  
 بقدر الامكان (ان لم يكن صائما) والصائم لا يبالغ  
 حفظا للصوم عن الفساد ويحترز أيضا من ادخال  
 الاصبع مبتلة لانه يفسد الصوم (فإذا فرغ) من  
 الاستنجاء بالماء (غسل يده ثانيا ونشف مقعدته  
 قبل القيام) لئلا تجذب المقعدة شيئا من الماء  
 (اذا كان صائما) ويستحب اغيها الصائم حفظا  
 للثوب عن الماء المستعمل (فصل) \* فيما يجوز  
 الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله (لا يجوز  
 كشف العورة للاستنجاء) لحرمة والفسق به  
 فلا يرتكبه لأقامة السنة ويمسح المخرج من تحت  
 الثياب نحو حجر وان تركه صححت الصلاة بدونه  
 (وان تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز)  
 بانفراده (على قدر الدرهم) وزنا في التمسدة  
 ومساحة في المائعة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته  
 على القدر المعتق عنه (اذا وجد ما يزيله) من مائع  
 أو ماء (ويحتمل لازالته من غير كشف العورة عند  
 من يراه) يحترز عن ارتكاب المحرم بالقدر الممكن

(قوله لان ما في المخرج ساقط الاعتبار) أي على المعتمد خلافا لمن حكمى  
 عليه الاتفاق (قوله صار العظم كأن لم يؤكل) أي العظم الذي ذكر اسم  
 الله عليه لما في الحديث **كل عظم يؤكل** ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم  
 أو فرما كان لما وهل هذا متحقق ولو تقدم عهد وتكرار أو قاصر على  
 قريب العهد الذي لم يطعمه أحد من الجن والظاهر الثاني وان كانت  
 الكراهة في الجميع لان الله تعالى اعتبر في الجنس وأفاد الحديث الشريف أن  
 الجن يأكلون وقيل رزقهم السم ولا خلاف انهم مكلفون وانما الخلاف  
 في اثباتهم فروى عن الامام التوقف وروى عنه أن اثباتهم اجازتهم  
 من العذاب لقوله تعالى ويحرمكم من عذاب أليم وهو لا يستلزم الاثابة  
 وقال مالك وابن أبي ليلى لهم ثواب كما عليهم عقاب (قوله وخم لتلويثه)  
 ولما روى انه لما قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم قالوا يا رسول  
 الله انه امتك أن يستجوا بعظم أروث أو حمة فان الله تعالى جعل لنا فيها  
 رزقا فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك والحمة كرتبة الفهم  
 وما احترق من الخشب أو العظام ونحوهما وقوله رزقا أي اتفعا عليهم  
 بالطبخ والدفا والاضاءة فيكره الاستجاء بذلك لافساده ولا ينافي هذا  
 الحديث ما تقرر ان ذلك كان يجعل النبي صلى الله عليه وسلم وهذا  
 يقتضى ثبوته لهم قبله فان المعنى جعل لنا فيه رزقا بسبب جعلك اياها لنا  
 فانه عن الله عز وجل (قوله فلا يسمع بيمينه) قال العيني في شرح  
 البخاري والنهي للتزنية عند الجمهور لانه لمعين أحدهما رفع قدر اليمين  
 والاخر أنه لو باشر به النجاسة ربما يذكر عند مناوله الطعام ما باشرت  
 بيمينه فينفر طبعه عن ذلك خلافا للظاهرية والكراهة في الاستجاء  
 بقسميه (قوله فيستنجي بصب خادم) هذا خلافا لما يعطيه الاستثناء فانه  
 يفيد عدم الكراهة باليمين حال العذر وهو كذلك فان حصل عذر باليمين  
 سقط الاستجاء كما في الجوى عن المحيط \* تنبيه \* لو استنجى بهذه  
 المكرهات فقال في غاية البيان عن الاقطع فان ارتكب النهي واستنجى  
 بذلك هل يجزئه فعندنا نعم وعند الشافعي لا لئلا أن المقصود التمسك  
 وقد حصلت وانما ورد النهي بمعنى في غيره اه نصارك كما لو صلى

وأما اذا لم يزد الا بالضم لما في المخرج فلا يضر تركه  
 لان ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره  
 الاستجاء بعظم) وروى لقوله عليه الصلاة  
 والسلام لا تستجوا بالروث ولا بالعظام فانها زاد  
 اخوانكم من الجن فاذا وجدوها صار العظم كأن  
 لم يؤكل فبأكلونه وصار الروث شعيرا وتبينوا لهم  
 معجزة النبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضى  
 كراهة التحريم (وطعام لا تدعى أو بجمعة) للاهانة  
 والاسراف وقد نهى عنه عليه الصلاة والسلام  
 (وآجر) عذاهمزة وضم الجيم وتنسب إليه  
 المهمله فارسي معرب وهو الطوب بلفظة أهل مصر  
 ويقال له آجور على وزن فاعول اللبن المحرق فلا  
 يبقى المحل ويؤذيه فيكره (ونخرف) صغار الحما  
 فلا ينسقى وبلون البيل (وخم) تلويثه (وزجاج  
 وجص) لانه يضر المحل (وشئ محترم) تقومه  
 (كثرة دياج وقطن) لانلاف المالبسة والاستجاء  
 بماء يورث الفقر (و) يكره الاستجاء (باليد اليمنى)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بال أحدكم فلا يمسح  
 ذكره بيمينه واذا أتى الخلاء فلا يمسح بيمينه واذا  
 شرب فلا يشرب نفسا واحدا (الامن عذر)  
 باليسرى فيستنجي بيمينه خادم أو من ماء جلد



السنة في أرض مغصوبة كان آتيها مع ارتكاب النهي نهر وهو مخالف لما يحته أخوه (قوله ويدخل الخلاه) سمي به للاختلاف فيه وأصله المكان الخالي الذي لا شيء فيه ثم كثر استعماله حتى تجاوز به عن ذلك وأما بالقصر فهو الحشيش الرطب الواحدة خلاه مثل حصا وحصة وفي الحديث لا يجتلي خلاها وبكسر الخاء والمدعيب في الابل كالخران في الخيل (قوله المتوضأ) أي محل الوضوء الأقوى وهو النظافة ولو اقتصر على قوله والمراد الخ كغيره لكان أولى (قوله برجله اليسرى) أي ويخرج باليمين عكس المسجد فيهما (قوله يحضره الشيطان) الأولى جعله تعليلا آخر كما فعله السيد (قوله واهذا يستعبد) أي لأجل حضور الشيطان قال في المصباح استعذت بالله وعذت به معاذا وعيادا اعتصمت وتحصنت واستجرت به والتجأت إليه اه (قوله قبل دخوله) الأولى التفصيل وهو ان كان المكان معدا لذلك يقول قبل الدخول وان كان غير معدة كالعمراء في أو ان الشروع كشعر الشباب مثلا قبل كشف العورة وان نسي ذلك اتى به في نفسه لا بلسانه (قوله ويقدم تسمية الله تعالى الخ) ما ذكره لا يفيد التقديم فالأولى ما قاله ابن حجر السنة هنا تقديم التسمية على التعمود عكس المعهود في التلاوة لحديث اليعمرى اذا دخلتم الخلاه فقولوا بسم الله أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات واسناده على شرط مسلم اه قال بعض الفضلاء وبالا كتفاء بأحدهما يحصل أصل السنة والجمع أفضل (قوله من الخبيث) جمع خبيث وهو المؤذى من الجن والشياطين يروى بضم الباء وسكونها تخفيفا ولا وجه لانتكار الخطابي التاكيد وان شبه لفظه حيث ذلت المصدر (قوله والخبيثات) هن اناثهم (قوله لبعده غوره في الشر) المراد لشدة قبحه في الشر (قوله بالفتح) هو الاكثر (قوله بستان الخيل في الاصل) وكانوا يغفون بين الخيل قبل اتخاذ الكنف في البيوت ثم كفي به عن موضع قضاء الحاجة مطلقا (قوله رصد بن آدم بالاذى) أي انتظارهم وترقبهم فهو مصدر مضاف الى مفعوله هذا اذا قرئ بالسكون او بالفتح وأريد المصدر قال في القاموس رصد اورد ارضا ترقبه ويحتمل على الفتح انه جمع راصد قال في القاموس والراصد محركة الراصدون وانما كان ذلك لانه موضع تكشف فيه العورة ولا يذكر فيه اسم

(ويدخل الخلاه) ممدودا المتوضأ والمراد بيت التغوط (برجله اليسرى) ابتداء مستورا للرأس استحبابا تكريما للهي لأنه مستقذر يحضره الشيطان (و) اه هذا (يستعبد) أي يعتصم بالله من الشيطان الرجيم قبل دخوله (وقبل كشف عورته ويقدم تسمية الله تعالى على الاستعاذة وله عليه السلام ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم اذا دخل أحدكم الخلاه أن يقول بسم الله وقوله عليه السلام ان الحشوش محتضرة فاذا أتى فليقل أعوذ بالله من الخبيث والخبيثات والشيطان معروف وهو من شطن يشطن اذا بعد ويقال فيه شاطن وشيطان ويسمى بذلك كل ممترد من الجن والانس والدواب لبعده غوره في الشر وقبل من شاطن يشيط اذا هلك فالمتردها لك بقترده ويجوز أن يكون مسمى بفعلان لما اغتته في اهلاك غيره والرجيم مطرود باللعن والحشوش جمع الحش بالفتح والضم بستان الخيل في الاصل ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها رصد بن آدم بالاذى والقضاء يصير ما واهم بخروج الخارج (ويجاس معتمدا على يساره) لانه أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجليه (ولا يـ) لم الاضرورة) لانه يمتنع به

الله تعالى (قوله ويكره تحريما استقبال القبلة) تعددت الرواية عن الامام  
في هذا المبحث فروي عنه المنع مطلقا وهو ظاهر الرواية كما في الفتح والثانية  
الاباحة مطلقا والثالثة كراهة الاستقبال فقط والرابعة كراهة الاستدبار  
أيضا الا اذا كان ذيله منحنى ويستثنى من المنع على ظاهر الرواية  
مالو كانت الرياح تهب عن بين القبلة أو شمالها فانها لا يكرهان للضرورة  
واذا اضطر الى أحدهما ينبغي أن يختار الاستدبار لأن الاستقبال اقبح  
فتركه ادل على التعظيم أفاده القسطلاني والمنلا على في شرح المشكاة  
(قوله حال قضاء الحاجة) خرج خال الجماع ما نقله ابن أمير حاج عن  
النووي في شرح مسلم يجوز الجماع مستقبل القبلة في الصحراء والبنيان  
هذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وداود واختلف فيه أصحاب مالك  
بخوزه ابن القاسم وكرهه ابن حبيب والصواب الجواز فان التحريم انما ثبت  
بالشرع ولم يرد فيه نهى والاولى أن يقال انه خلاف الاولى لما سمي في  
(قوله واختار الترمذي عدم الكراهة) أي التحريمية والافهوتر كآداب  
كذا الرجل اليها كما في الحلبي (قوله وهو باطلاقة منهى) أي الحديث  
مطلق فيفيد الكراهة في البنيان فالاولى للمؤلف أن يقول وهو باطلاقة  
يقتضى النهى ولو في البنيان قال في غاية البيان لأن النهى لتعظيم الجهة  
وهو موجود فيها فالجواز في البنيان ان كان لوجود الحائل فالحائل  
موجود أيضا في الصحراء كالجبال والادوية ولأن المصلي في البيت يعتبر  
مستقبلا للقبلة ولا تجعل الحائط حائلا فكذا اذا كشف العورة في البيت  
لا تجعل الحائط حائلا اهـ (قوله وانحراف اجلالاها) قيد الاجلال لابتدائه  
منه في المفردة وبمبحث في النهى وجوبه وقال في النهاية فان لم يفعل لم يكن به  
بأس اهـ قال الحلبي وكأنه لم يجب لانه وقع معفو عنه للسهو وهو فعل  
واحد اهـ ويظهر أن المراد الانحراف عن الجهة لانه متى كان فيها عتد  
مستقبلا ثم رأيت في الزيلعي ما يفيد أنه يكفي في ذلك الانحراف اليسير  
(قوله ويكره امساك الصبي الخ) كل ما كره له بالغ فله كرهه أن يفعله بصغيره  
فيكره امساكه حال قضاء حاجته نحو القبلة وعين القمرين ونحو ذلك ويحرم  
لطعامه والنجاسة محرما والايثم على البالغ قضاءه به ذلك (قوله ويكره

(ويكره تحريما استقبال القبلة) بالقرج حال  
قضاء الحاجة واختلوا في استقبالها للتطهير  
واختار الترمذي عدم الكراهة (و) يكره  
(استدبارها) لقوله عليه السلام اذا أتيت الغائط  
فلا تستقبل القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا  
أو غر بواو وهو باطلاقة منهى (ولو في البنيان)  
واذا جلس مستقبلا فاستدبرها وانحراف اجلالا  
لها لم يقيم من مجله حتى يغفر له كما أخرجه  
الطبراني مرفوعا ويكره امساك الصبي نحو القبلة  
للبول (و) يكره (استقبال عين النعس والقصر)



استقبال عين الشمس والقمر) اطلاق الكراهة يقتضي التحريم وقيد  
بالعين اشارة الى انه لو كان في مكان مستور ولم تكن عينه ما يرى منه  
لا يكره بخلاف القبلة وعليه نص العلامة جبريل في شرح مقدمة ابي  
الليث وذكر الاستقبال يفيد انه لا يكره استدبارهما (قوله لانهما آيتان  
عظمتان) وقيل لاجل الملائكة الذين معهما كما في السراج وغيره (قوله  
ومهب الريح) ظاهر في الاستقبال ومثله الاستدبار ان كان سلحه مائما  
جدا لوجود علة البول فيه بخلاف ما اذا كان جامدا (قوله ولو جاريا) ينبغي  
ان يكون في الرا كدمكروها تحريمه لانه غاية ما يفيد حديث لا يوان  
أحدكم في الماء الدائم وفي الجارية مكروها تنزيها لغيره ما يحرم من بحث  
الماء قال بعض الحذاق والظاهر التفصيل في الرا كد في القليل منه يحرم  
لانه ينجسه وتنجيس الطاهر حرام وفي الكثير يكره تحريمه ما والتغوط فيه  
كالبول بل أقبح وعن ابن حجر يكره قضاء الحاجة في الماء بالليل مطلقا خشية  
ان يؤذيه الجن لما قيل ان الماء بالليل مأواههم (قوله وبقر بئر ونهر وحوض)  
ومصلى عيذوقافله وخيمته وبين الدواب كما في الدر وغيره لانه يكون سببا  
للعن وينبغي ان يلحق بذلك مصلى الجنائز كذا يحشم بعضهم وهو ظاهر  
(قوله والظل) قال الابهري موضع الشمس في الشتاء كاتظل في الصيف  
وهذا اذا كان مباحا وأما اذا كان مملاو كافيحرم فيه قضاء الحاجة بغير  
اذن مالكة كما في شرح المشكاة وتقييده بالذي يجلس فيه يفيد انه  
لا كراهة فيما لا حاجة اليه (قوله والجحر) بضم الجيم واسكان الحاء الخرف  
في الارض والحداد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يوان أحدكم في حجر رواء  
أبوداود والنساي (قوله لاذية ما فيه) يصح اعتباره مصدر ماضيا فالى  
مفعوله والى فاعله وقيل انهما ساكن الجن فقد نقل أن سعد بن عباد  
الخزرجي بال في حجر بأرض حوران فقتله الجن (قوله والطريق)  
ولو في ناحية منها (قوله اتقوا اللاعنين) أي اللذين هما سبب اللعن  
والشتم غالباً فكانهما اللاعنان من باب تسمية الحال فاعلا مجازا وقيل  
اللاعن بمعنى الملعون (قوله لاتلاف الثمر) ولانه ظل منتفع به اذا كان  
يستظل بها (قوله ويكره البول قائما) قال في شرح المشكاة قيل النهي

لانهما آيتان عظمتان (ومهب الريح) لعوده به  
فينجسه (ويكره ان يبول او يتغوط في الماء)  
ولو جاريا وبقر بئر ونهر وحوض (والظل)  
الذي يجلس فيه (والجحر) لاذية ما فيه (والطريق)  
والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا اللاعنين قالوا وما  
اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتغلى في طريق  
الناس أو ظلامهم (وتحت شجرة مثيرة) لاتلاف الثمر  
(و) يكره البول قائما

للتزويه وقيل للتحريم وفي البناية قال الطحاوي لا باس بالبول قائما اه  
 (قوله لتجنبه غالبا) أي لتجنب الشخص به ولانه من الجفاء كما ورد  
 (قوله الامن عذر) روى انه عليه الصلاة والسلام بال قائما لجرح في باطن  
 ركبته لم يتمكن معه من القعود وقيل لانه لم يجد مكانا طاهرا للقعود  
 لامتلاء الموضع بالنجاسات وقيل لوجع كان به لمبه الشريف فان العرب  
 تستشفي لوجع الصليب بالبول قائما كما قاله الشافعي وقال الغزالي  
 في الاحياء قال زين العرب أجمع أربعون طيبا على أن البول في الحمام  
 قائما دواء من سبعين داء (قوله ويكره في محل التوضؤ) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم لا يبولن أحدكم في مستحجمه ثم يغتسل فيه أو يتوضأ فان عاتة  
 الوسواس منه قال ابن مالك لان ذلك الموضع يصير نجسا فيقع في قلبه  
 وسوسة بأنه هل أصابه منه رشاش أم لا اه حتى لو كان بحيث لا يعود منه  
 رشاش أو كان فيه منفذ بحيث لا يثبت فيه شيء من البول لم يكره البول  
 فيه اذ لا يجزه الى الوسوسة حينئذ لانه من عود الرشاش اليه في الاول  
 وأظهر أرضه في الثاني بأدنى ماء طهور وعز عليها كذا في شرح المشكاة  
 (قوله ويستحب دخول الخلاه بثوب الخ) هذا ما في السراج لكن قد ذكر  
 في باب الانجاس عن النهاية مانعه ولا يحسن لاحد اعداد ثوبه دخول  
 الخلاه وروى أن محمد بن علي زين العابدين تكاف لبيت الخلاه ثوبا ثم تركه  
 وقال لم يتكلفه ذامن هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والخلفاء رضي الله تعالى عنهم اه ومثله في غاية البيان (قوله ويكره  
 الدخول للخلاء ومعه شيء مكتوب الخ) لما روى أبو داود والترمذي عن  
 أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاه نزع خاتمه  
 أي لان نقشه محمد رسول الله قال الطيبي فيه دليل على وجوب تحية  
 المستنجي اسم الله تعالى واسم رسوله واقرآن اه وقال الابهري وكذا  
 سائر الرسل اه وقال ابن حجر استفيد منه انه يندب لمريد التبرز أن يفي كل  
 ما عليه معظم من اسم الله تعالى أو نبي أو ملك فان خالف كره لترك التعظيم  
 اه وهو الموافق لمذهبنا كما في شرح المشكاة قال بعض الخذاق ومنه يعلم  
 كراهة استعمال نحو ابريق في خلاه مكتوب عليه شيء من ذلك اه

لتجنبه غالبا (الامن عذر) كوجع بصلبه ويكره  
 في محل التوضؤ لانه يورث الوسوسة ويستحب  
 دخول الخلاه بثوب غير الذي يصلي فيه ولا يجترز  
 ويحفظ من النجاسة ويكره الدخول للخلاء ومعه  
 شيء مكتوب فيه اسم الله أو قرآن



وطشت تغسل فيه الايدي ثم محل الكراهة ان لم يكن مستورا فان  
كان في جيبه فانه حينئذ لا بأس به وفي القهستاني عن المنية الافضل  
ان لا يدخل الخلوة وفي كنه مصحف الا اذا اضطر ونرجوان لا يأثم بلا  
اضطرار اه وأقره الجوى وفي الحلبي الخاتم المكتوب فيه شيء من ذلك  
اذا جعل فسه الى باطن كفه قبل لا يكره والتحرز اولى اه (قوله ونهى عن  
كشف عورته قائما) أي لقضاء الحاجة حتى يدن من الارض تحرزا عن  
كشف العورة بغير ضرورة لقول أنس رضي الله تعالى عنه كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا أراد الحاجة لم يرفع ثوبه حتى يدن من الارض  
رواه الترمذي بسند حسن قال الايباري في شرح الجامع الصغير محله  
ما لم يحق التجسس والارفع بقدر الحاجة اه وقال الطيبي يستوى فيه  
الصبراء والبنيان لان كشف العورة لا يجوز الا عند الحاجة يعني  
الضرورة ولا ضرورة قبل القرب من الارض وعدم الجواز أحد قولين  
في الخلوة عندنا وشمل كلام المصنف كشفها بعد الفراغ فيكره اما تحريرا  
أو تنزيها على الخلاف في كشف العورة في الخلوة ويستحب غسل يده  
بعد الفراغ وان ظهرت بظاهرة المحل مبالغة في التطيف (قوله وذكر الله  
الح) بل يكره مطلق الكلام حال قضاء الحاجة والجماعة الحاجة تفوت  
بالتأخير كتحذير نحو أعمى من سقوط (قوله فلا يحمد اذا عطس الح)  
وله أن يفعل ذلك في نفسه من غير تلفظ بلسانه (قوله ولا ينظر لعورته)  
فانه خلاف الادب وكذا الاولى عدم نظر أحد الزوجين الى عورة الآخر  
وكما يندب له الستر يندب تغطية رأسه وخفض صوته قال علي رضي  
الله عنه من أكثر النظر الى سوانه عوقب بالنسيان اه وقيل من أكثر  
مسها ابتلى بالزنى (قوله ولا الى الخارج) فانه يورث النسيان وهو مستقدر  
شرعا ولا داعية له (قوله ولا يصق) لانه يصفر الاسنان (قوله ولا يتخط)  
لامتلاء أنفه بالرائحة الكريهة (قوله ولا يكثر الالتفات الح) لانه محل  
حضور الشياطين فلا يفعل فيه ما لا حاجة اليه (قوله ولا يرفع بصره  
الى السماء) لانه محل التفكير في آياتها وليس هذا محله (قوله لانه يورث  
البأسور ووجع الكبد) روى ذلك عن لقمان الحكيم ولانه محل الشياطين

ونهى عن كشف عورته قائما وذكر الله فلا يحمد  
ذا عطس ولا يشمت عا طسا ولا يرتد سلا ما ولا يجيب  
مؤذنا ولا ينظر لعورته ولا الى الخارج منها ولا  
يصق ولا يتخط ولا يتنخخ ولا يكثر الالتفات ولا  
يعبت يمينه ولا يرفع بصره الى السماء ولا يطيل  
الجلوس لانه يورث البأسور ووجع الكبد

فيستحب الاسراع بالخروج منه (قوله عن الاذى) أي عن محل إخراج  
 (قوله بخروج الفضلات) متعلق بأذهب وقوله بجيبها متعلق بالمرضة  
 (قوله غفرانك) منصوب بمحذوف أي أطلب منك غفرانك أي ستؤذي  
 أو محوه وهو من باب حسنات الأبرار سيئات المقرين (قوله وهو كتابة عن  
 الاعتراف) فكانه يقول يا رب اغفر لي ما قصرت فيه من الوفاء بشكر هذه  
 النعمة (قوله نعمة الطعام) اضافته للبيان (قوله وتصريف خاصية  
 الغذاء) أي في البدن (قوله وتسهيل خروج الاذى) عطف على الطعام  
 (قوله سلامة البدن) علة لخروج (قوله أو عن عدم الخ) عطف على  
 عن بلوغ أي أو الاعتراف بالقصور السائئ عن عدم الذكر أو عن معنى  
 الباء أي القصور الثابت بسبب عدم الذكر في تلك الحالة (فصل في أحكام  
 الوضوء) \* الصحيح أن الوضوء ليس من خصائص هذه الأمة وإنما الذي  
 اختصت به هو الغزاة والتجليل ذكره العلامة نوح وفي شرح المشكاة  
 ينبغي أن تختص الغزاة والتجليل بالانبياء وبنوهم هذه الأمة من بين سائر الأمم  
 اه وفرض بمكة ونزات آية بالمدينة تأكيذاً بالوحى المستقر على نواحي  
 الأزمان وليتأتى خلاف العلماء الذي هو رخصة (قوله مصدر) لوضوء  
 واسم مصدر لتوضأ كما نص عليه ابن هشام في التوضيح (قوله وبفتحها فقط  
 ما يتوضأ به) فالفتوح مشترك بين المصدر والآلة (قوله والحسن  
 والنظافة) الأولى أن يقول وهي الحسن والنظافة كما فعله السيد (قوله  
 نظافة مخصوصة) الأحسن ما قاله العيني أنه في الشرع غسل الأعضاء  
 الثلاثة ومسح الرأس اه لأن النظافة لا تظهر في مسح الرأس (قوله  
 وفي الآخرة بالتجليل) في الأيدي والأرجل والأولى زيادة الغزاة (قوله  
 للقيام بخدمة المولى) علة للطرفين (قوله لأن الله قدمه عليه) ولأنه جزء  
 منه والكثرة الاحتياج إليه قاله السيد (قوله وله سبب) بينه بقوله وسببه  
 استباحة ما لا يحل إلا به الخ والحل حكمه وأما شرطه فسيأتي تقسيمه إلى  
 شرط وجوب وشرط صحة (قوله وصفة) عقد لها انفصال على حدة وفسحه ثلاثة  
 أقسام مفروضاً وواجباً ومندوباً (قوله وهي فرائضه) الفرض قسمان قطعي  
 وهو ما ثبت بدليل قطعي موجب للعالم بالبداهة ويكفر جاحده وظني

(ويخرج من الخلاه برجله اليمنى) لأنها أحق  
 بالتقدم لنعمة الانصراف عن الاذى ومحل  
 الشياطين (ثم يقول) بعد الخروج (الحمد لله الذي  
 أذهب عني الاذى) بخروج الفضلات الممرضة  
 بجيبها (وعافاني) بإبقاء خاصية الغذاء الذي  
 لو أمسك كاه أو خرج لكان مظنة الهلاك وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجه غفرانك  
 وهو كتابة عن الاعتراف بالقصور عن بلوغ حق  
 شكر نعمة الطعام وتصريف خاصية الغذاء  
 وتسهيل خروج الاذى لسلامة البدن من الآلام  
 أو عن عدم الذكر باللسان حال التجلي  
 (فصل في) أحكام (الوضوء) وهو يضم الواو  
 وفتحها مصدر وفتحها فقط ما يتوضأ به وهو لغة  
 مأخوذ من الوضوء والحسن والنظافة يقال وضوء  
 الرجل أي صار وضوياً وشرعاً نظافة مخصوصة ففيه  
 المعنى اللغوي لأنه يحسن أعضاء الوضوء في الدنيا  
 بالتنظيف وفي الآخرة بالتجليل للقيام بخدمة  
 المولى وقدم على الفضل لأن الله قدمه عليه وله  
 سبب وشرط وحكم وركن وصفة  
 (أركان الوضوء أربعة وهي فرائضه)



وهو ما ثبت بدليل قطعي لكن فيه شبهة ويسمى عمدا وهو ما يفوت الجواز  
بفواته وحكمه كالأول غير أنه لا يكفر بجاهده فان تطرفه الى أصل الغسل  
والمسح كان من الأول وان تطرأ الى التقدير كان من الثاني واعلم أن الأدلة  
أربعة أنواع \* الأول قطعي الثبوت والدلالة كآيات القرآن  
والاحاديث المتواترة الصريحة التي لا تحتمل التأويل من وجه \* الثاني  
قطعي الثبوت قطعي الدلالة كآيات والاحاديث المؤولة \* الثالث ظني  
الثبوت قطعي الدلالة كآخبار الآحاد الصريحة \* الرابع ظني الثبوت  
والدلالة معا كآخبار الآحاد المحتملة معاني فالأول يفيد القطع والثاني  
يفيد الظن والثالث يفيد الواجب والمكروه تحريما والرابع يفيد السنية  
والاستحباب وقد يطلق الفرض ويراد به ما يشمل القطعي والعملي ويطلق  
الواجب ويراد به الفرض العملي أيضا ولهذا قال بعض المحققين انه أقوى  
نوع الواجب وأضعف نوعي الفرض ثم الفرض من حيث هو قسمان أيضا  
فرض عين وفرض كفاية فالأول ما يلزم كل فرد ولا يسقط بفعل البعض  
كالوضوء مثلا والثاني ما يلزم جملة المفروض عليهم دون كل فرد بخصوصه  
فيسقط عن الجميع بفعل البعض كاستماع القرآن وحفظه ورد السلام  
وتشمت العاطس وغسل الميت والهالة عليه والامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر والجهاد ان لم يكن التغير عاما والافه وفرض عين ثم جميع  
فروض الكفاية ثوابها للمباشر وحده وان تركها على الجميع ومقتضى  
ترك الفرض عدم الصحة مطلقا والاثم ان كان عمدا ومقتضى ترك الواجب  
كراهة التحريم مع العمد والافس جود السهو وان كان في الصلاة ومقتضى  
ترك السنة والمسح كراهة التنزيه مع العمد والافلا (قوله وبالذم  
الاسم) أي اسم المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر ما دل على  
الحدث مباشرة واسمه ما دل عليه بواسطة ويطلق على غسل تمام الجسد  
واسم الماء الذي يغتسل به أيضا (قوله اسالة الماء على المحل) أما المسح  
فهو الاصابة كافي الهداية (قوله بحيث يتقاطر) المراد أنه يتقاطر بالفعل  
أو كان بحيث يتقاطر لولا تخفيفه وهذا قولهما وعند أبي يوسف يكفي مجرد  
الاجراء على العضو وان لم يتطر (قوله في الاصح) وظاهر الفتح انه يكفي

الأول منها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا  
وجوهكم والغسل بفتح الغين مصدر وغسلته  
وبالضم الاسم وبالكسر ما يغسل به من صابون  
ونحوه والغسل اسالة الماء على المحل بحيث  
يتقاطر وأقله قطرتان في الاصح ولا تكفي الاسالة  
بدون التقاطر

القطرة الواحدة (قوله ما يواجه به الانسان) أى ما يقع عليه النظر عند  
 المواجهة وهي تقابل الوجهين (قوله وحده) أى الوجه لغة وشرعا  
 فهستأني وحده الشيء منتهاه صحاح (قوله من مبدأ سطح الجبهة) أى من  
 أول أعلى الجبهة (قوله سواء كان به شعرا لا) أشار به الى أن الاغتم  
 والاصلع والاقرع والانزع فرض غل الوجه منهم ما ذكر (قوله والجبهة)  
 فى القاموس هي ما يصيب الارض حال السجود ومستوى ما بين الحاجبين  
 اهـ (قوله الذقن) بالتحريك كعسل (قوله واللحي) بفتح اللام (قوله منبت  
 اللحية) بكسر الباء واللحية بكسر اللام شعرا الخدين والذقن قاموس (قوله  
 فوق عظم الاسنان) أى المنبت هو بعض الخد أى الذى هو فوق عظم  
 الاسنان وفى الخطيب والحيان بفتح اللام على المشهور العظمان اللذان  
 تنبت عليهما الاسنان السفلى (قوله لمن ليست له لحية) هذا مراد بقوله  
 الى أسفل الذقن أى انما يفترض ذلك لمن ليست له لحية كشيعة بأن لا يكون  
 له لحية أصلا وله وهي خفيفة ترى بشرتها (قوله الى ما لا فى البشرة) أى  
 الذى لا ترى منه فلا يجب عليه اتصال الماء الى المنابت السفلى (قوله بفتح  
 العين مقابل الطول) وما ليس ينقد وبفتحين عظام الدنيا وما قابل  
 الجوهر وبضمها ناحية النى وبكسرهما محل المدح والذم من الانسان  
 وأصله الجسد وقد يطلق على عرقه يقال رائحة عرقه ذكية أو منتنة اهـ  
 (قوله بضمين) الاولى حذفه ليصح له قوله بعد وتحذف فان المراد به تسكين  
 الدال كما أن المراد بالتثقيب تحريكه بالضمين (قوله ويدخل فى الغائتين جزء  
 منهما) انما ذكره لان الاستيعاب غالب لا يحصل بدون ذلك وليس المراد أن  
 ذلك فرض لانه لو وضع نحو شمع على حدود القرائض لكفاء قطعها وادعاء  
 بعضهم انه لا يتم الفرض الا بدخول جزء من الغاية غير مسلم لما ذكرنا افاده  
 السبيل ولم يذكرها فيما رأيت حكم الشعر الذى بين الاذن والزرعة الذى  
 يؤخذ بالمقطو ذكره الشافعية صريحا قال الخطيب فى شرح أبى شجاع أما  
 موضع التحذيف فن الرأس لاتصال شعره بشعر الرأس وهو ما ينبت عليه  
 الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والزرعة سمي بذلك لان الاشراف والنساء  
 يحذفون الشعر عنه ليتسع الوجه وضابطه كما قاله الامام أن يضع طرف

والوجه ما يواجه به الانسان (وحده) أى جملة  
 الوجه (طولا من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به  
 شعرا لا والجبهة ما اكتشفه الجبينان (الى أسفل  
 الذقن) وهي مجمع لحية واللحي منبت اللحية فوق  
 عظم الاسنان لمن ليست له لحية كشيعة وفى حقه  
 الى ما لا فى البشرة من الوجه (وحده) أى الوجه  
 (عرضا) بفتح العين مقابل الطول (ما بين شحمتي  
 الاذنين) الشحمة معاق القوط والاذن بضمين  
 وتتحذف وتنقل ويدخل فى الغائتين جزء منهما  
 لاتصاله بالفرض والبياض الذى بين العذار  
 والاذن فيقتضى غسله فى الصبح



خط على رأس الاذن والطرف الثاني على أعلى الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فانزل عنه الى جانب الوجه فهو موضع التحذيف اهـ بالحرف قال محشيه المدافعي عن الاجهوري المراد برأس الاذن الجزء المحاذي لأعلى العذار قريسا من الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذيا لمبدأ العذار اهـ والظاهر أن المذهب كذلك لان التحذيف التام بما ذكر فاذا غسل مائة من أعلى الجبهة على استقامة ووصل الى رأس الاذن الأعلى عمه الغسل (قوله وعن أبي يوسف الخ) قال المصنف في حاشية الدرر ظاهر النقول أن ذلك خلاف مذهبه (قوله بعبارة النص) هي ما سبق من الكلام لاثبات الحكم فاثبات الحكم به اثني ظاهر لا يحتاج الى مزيد تأمل (قوله لان مقابلة الجمع الخ) قاعدة اغلبية تتبع القرائن والالاتقض بنحو ليس القوم ثيابهم (قوله والمرق الثاني) لوجعل الكلام في اليد كما كان أول وهو الذي في كلام غيره (قوله بدلالته) الثابت بالدلالة حكم ثبت بمعنى النص لغة والمراد أنه يثبت بالمعنى الذي يعرفه كل سامع يعرف اللغة من غير استنباط كحرمة الضرب المعلوم من حرمة التأفيف للوالدين فانه حكم استفيد من المعنى الذي نهى بسببه عن التأفيف الذي هو الايذاء (قوله وللإجماع) قال في البحر لا طائل في هذا الكلام بعد انعقاد الإجماع (قوله وقلبه) وبه ما قرئ في قوله تعالى ويهيئ لكم من أمركم مرفقا فراوان سبعينان وبقيت لغة ثالثة فتح الميم والفاء كقاعدة سمي به لان الانسان يرتفق به عند الاتكاء ولو خلق له يدان على المنكب فالثالثة هي الاصابع وما حاذى من الزائدة محمل الفرض غسل وكذا كل ما كان مركبا على أعضاء الوضوء كالاصبع الزائدة والكف الزائدة والسلعة وما لا ذليل يندب (قوله وقراءة الجزر للمجاورة) قال ابن مالك في شرحه لكتابه المسمى بالعمدة تنفرد الواو بجواز العطف على الجوار خاصة اهـ فالارجل مغسولة على كلتا القراءتين ولا يجوز المسح عليهما الا في حالة التخفيف وفي الكشاف انما عطفت الارجل على الرأس لانها تسمع بل للتنبيه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليهما لانهما يغسل بصب الماء عليهما دون غيرها فكانت مظنة الاسراف وجي بالكعبين اماطة اطن طأن

وعن أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن الثاني غسل يديه مع مرفقيه (أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد والمرق الثاني بدلالته تساويهما والإجماع وهو كسر الميم وفتح الفاء وقلبه لغة ملحق عظم العضد والذراع (و) الركن الثالث غسل رجليه (قوله تعالى وأرجلكم وقلوبه عليه السلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به وقراءة الجزر للمجاورة

انها مسح سوحة لان المسح لم تنسرب له غاية في الشرع اه (قوله لدخول  
 الغاية الخ) تعليل لمحذوف تقديره انما قال مع لدخول الغاية في المغيبا  
 في الآية المبرر فيها بالي وحاصله انهما في المال واحد وانما شانهما  
 ولم يجعهما كالمرافق لانه لو جمع للزم القسمة على الاتحاد كما مرافق فشانهما  
 لا فائدة أن لكل رجل كعبين (قوله واشتقاقه من الارتفاع) الاولى أن  
 يقول من التكعب وهو الارتفاع ومنه سميت الكعبة (قوله مسح ربيع  
 رأسه) الربع بضمين وقد تسكن الباء والرأس أعلى كل شئ وانما كان  
 الفرض الربع لان الباء لا لصاق واليد تقارب الربع في المقدار فاذا أمرت  
 ادنى امر اربعت يسمى مسحاً حصل الربع فكان مسح الربع أدنى  
 ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الآية وايضا قد تقرر في الاصول أن  
 الباء اذا دخلت على المحل تعدى الفعل الى الالة والتقدير امسحوا  
 أيديكم برؤوسكم فيقتضى استيعاب اليد بالمسح دون الرأس واستيعاب  
 اليد ملصقة بالرأس على ما ذكرنا لا يستغرق غالباً سوى الربع فتعين  
 مراداً من الآية الكريمة وهو المطلوب (قوله ناصيته) هو المقدم والقدال  
 كسحاب المؤخر والفودان منى فود كعود الجانبان (قوله وتقدير  
 الفرض بثلاثة أصابع الخ) أي من أصغر أصابع اليد لان الاصابع أصل  
 اليد حتى يجب بقطعها دية كل اليد والثلاث اكثرها وللا كثر حكم الكل  
 اه وبقيت رواية أخرى للكرخي والطحاوي واختارها القدوري وهو  
 عوار الناصية (قوله مردود) لانها غير المنصور رواية ودرابة أما الاول  
 فلنقل المتقدمين رواية الربع وأما الثاني فلان المسح من المقدرات الشرعية  
 وفيها يعتبر عين ما قدر به كعدد ركعات الظهر مثلاً (قوله ومحل المسح  
 ما فوق الاذنين) قال في النخاية فلو مسح على شعره ان وقع على شعر تحت  
 رأسه جاز وان وقع على شعر تحت جبهة أو رقبته لا يجوز لان ما على الرأس  
 يكون من الرأس ولهذا الوجه لا يضع يده على رأسه فلان فوضع يده على  
 شعر تحت رأسه حث اه (قوله المشدودة على الرأس) أي التي أدبرت  
 ما فوقه على الرأس بحيث لو أرخاها كانت مسترسلة أما لو كان  
 تحت رأسه فلا شك في الجواز (قوله امر اربعت على الشئ) أي بلطف

(مع كعبيه) لدخول الغاية في المغيبا والكعبان هما  
 العظمان المرتفعان في جاني القدم واشتقاقه من  
 الارتفاع كالركبة والركاب التي يدايتها  
 (و) الركن (الربع مسح ربيع رأسه) لمسحه على  
 الله عليه وسلم ناصيته وتقدير الفرض بثلاثة  
 أصابع مردود وان مسح ومحل المسح ما فوق  
 الاذنين فيصح مسح ربيعاً لا ما نزل عنهما فلا يصح  
 مسح أعلى الذوائب المشدودة على الرأس وهو  
 لغة امر اربعت على الشئ



(قوله اصابة اليد الخ) الاولى ما ذكره غيره بقوله وشرعا اصابة بلل لم يستعمل في غيره سواء كان المصاب عضواً أو غيره كشر وخف وسيف ونحو ذلك وسواء كانت الاصابة باليد أو بغيرها حتى لو اصاب راسه أو خفه خرقه مبتلة أو مطر أو نلج قدر المفروض اجزاء سواء مسح به باليد أم لا اه (قوله ولو بعد غسل) هو ما عليه العامة وقال الحياكم الشهيد لا يجوز المسح به أيضاً وصححه في الابضاح لانه قد نكس الكرخي في جامعته الكبير على الرواية عن الشيخين مفسراً معللاً فقال انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يميز الابعاء جديد لانه قد تطهر به مرة وأقره في النهر وفي نوح افندي عن المجتبي المخطئون أي للعالم مخطئون اه (قوله لا مسح) يستثنى منه الاذانان فيمسحان بما بقي من بلل الرأس (قوله ولا يبلل أخذ من عضو) لانه يشترط في صحة المسح أن لا يكون البلل مستعملاً ولما أخذت البلة من العضو صارت مستعملة بالاتصال (قوله ما أفضى الى الشئ) أي وصل اليه (قوله من غير تأثير فيه) خرج به العلة كالعقد فانه علة مؤثرة في حل النكاح (قوله أي ارادة فعل ما يكون) هذا تفسير باللازم عرفاً وأصل المعنى طلب اباحة ما لا يحل الا به وأخذ المصنف الارادة من الطلب (قوله وشرط وجوبه) أي لزومه على المكلف شرعاً والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم (قوله مخاطب الوضع) هو جعل الشارع الشئ شرطاً أو سبباً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً ولا يلزمه التكليف (قوله اذا لم يخاطب كافر بفروع الشريعة) هذا أحد أقوال ثلاثة وصحح الثاني انهم مخاطبون بها اداء واعتقاداً ونقلت أصحيته الثالث انهم مخاطبون بها اعتقاداً الاداء وأعدلها أوسطها وحينئذ لا خلاف بين الماتريدي والاشعري والفرقة تظهر في زيادة العقوبة للكافر على تركها اداء واعتقاداً واعتقاداً فقط أو عدم العقوبة أصلاً (قوله لان عدم الماء) أي ولو حكماً بأن لا يقدر على استعماله لعذر والاولى أن يزيد تنجسه ليقابل الطهور (قوله بانقطاعهما) تصوير لعدم وقوله شرعاً يشمل ما اذا انقطع العادة فانما تغسل ونصوم وتصلى ولا يقربها زوجها احتياطاً فنقول الشهيد

وشرعاً اصابة اليد المبتلة المضمومة ولو بعد غسل عضو لا مسح ولا يبلل أخذ من عضو وان اصابه ماء أو مطر قدر المفروض اجزاء (ووجهه) السبب ما أفضى الى الشئ من غير تأثير فيه (استباحة) أي ارادة فعل (ما) يكون من صلاة ومسح (الابه) أي وطواف (لا يحل) الاقدام عليه (الابه) أي الوضوء (وهو) أي حل الاقدام على الفعل متوضئاً (حكمه الديني) المختص به المقام (حكمه الاخرى) اذا كان (حكمه الديني) (حكمه الاخرى) أي بنيت وهذا حكم كل عبادة (وشرط وجوبه) أي التكليف به وافترضه غمانية لعدم تكليف اذا مخاطب بدونه (والبوغ) لعدم تكليف اذا لا يخاطب كافر بفروع الشريعة (والاسلام) (قوله مخاطب الوضع) أي استعمال الماء الطهور (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور لان عدم الماء والحاجة اليه تنفيه كفاً لا قدرة الا بالماء (الكافي) لجميع الاعضاء مرة مرة وغيره كالعدم (وجود الحدث) فلا يلزم الوضوء على (وعدم الحيض) عدم (التفاس) بانقطاعهما شرعاً



(وضيق الوقت) لتوجه الخطاب مضيقا حيث قد وسعنا في ابتدائه وقد اختصرت هذه الشروط في واحد هو قدرة المكلف بالطهارة عليه بالماء (وشروط صحته) أي الوضوء (ثلاثة) الأول (عموم البشرة بالماء الطهور) حتى لو بني مقدار مفرزبرة لم يصح به الماء من المفروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثاني (انقطاع ما ينافيه من حيض ونفاس)

لتمام العادة (و) انقطاع (حدث) حال التوضوء لانه بظهوره يول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال ما يمنع وصول الماء الى الجسد) بخرمه الحائل (كشمع وشحم) قبليه لان بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة لواحد هو عموم المطهر شرعا للبشرة \* (فصل) في تمام أحكام الوضوء ولما لم يقدم الكلام على النجاسة قال (يجب) يعني يفترض (غسل ظاهر النجاسة الكثة) وهي التي لا ترى بشرتها (في أصح ما يفتي به) من التصحيح في حكمها لقيامها مقام البشرة بتحول الفرض اليها ورجوعها عما قبل من الاكتفاء بثلاث أو رباعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعني يفترض (إيصال الماء الى البشرة النجاسة الخفيفة) في المختار لبقاء المواجهة بها وعدم عسر غسلها وقبل يسقط لعدم كمال المواجهة بالنيات (ولا يجب إيصال الماء الى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه) لانه ليس منه أصالة ولا بدلا عنه (ولا) يجب إيصال الماء (الى ما انفكت من الشفتين عند الانضمام) المعناد لان المتضم تبع للقسم في الأصح وما يظهر تبع للوجه ولا باطن العينين ولو في الغسل للضرر ولا داخل قرحة برئت ولم يتفصل من قعره لسوى مخرج القيح للضرورة (ولو انضمت الاصابيح) بحيث لا يصل الماء بنفسه الى ما بينها (أو طال الطفر فغطى الاغلة) ومنع وصول الماء الى ما تحته (أو كان فيه) يعني المحل المفروض غسله (ما) أي شئ (ينع الماء) أن يصل الى الجسد (كعجين) ومنع ورمص بخارج العين بتقميضها (وجب) أي افترض (غسل ما تحته) بعد إزالة المانع (ولا يمنع الدرن) أي دمع الاظفار

لانقطاعها بما يتمام العادة ليس على ما ينبغي أقاده بعض الأفاضل (قوله وضيق الوقت) هذا الشرط للوجوب المضيق (قوله هو قدرة المكلف بالطهارة) دخل فيه القدرة والعقل والبلوغ والاسلام ووجود الحدث وانقطاع الحيض والنفاس وضيق الوقت فانه لا تكليف الا بذلك (قوله وشروط صحته) في حاشية الاشياء للصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالقول وقه تأمل ولعله تفسيره بالمقصود منه (قوله والثاني انقطاع ما ينافيه الخ) قد اجتمع في هذا الشرط الوجوب وشرط الصحة (قوله لتمام العادة) قد علمت ما فيه (قوله لا يصح الوضوء) أي الا اذا ثبت العذر (قوله كشمع وشحم) وعجين وطين وما ذكره بعضهم من عدم منع الطين والعجين محمول على القليل الرطب ويمنع جلد السمك والخيز المقصوغ الجفاف والدرن اليابس في الأنف بخلاف الرطب فهستأني ويمنع الرمص وهو ما جسد في الموق وهو مؤخر العين أو الملق وهو مقدمها اذا كان يبقى خارج العين بعد تقميضها (قوله عموم المطهر شرعا) لا يكون مطهرا الا عند عدم حيض ونفاس وحدث \* (فصل في تمام أحكام الوضوء) \* (قوله على النجاسة) المشهور كسر اللام وجعل صاحب الكشف الفتح قراءة في لا تأخذ بلحيتي (قوله غسل ظاهر النجاسة الكثة) وهي الكثيفة وانما زاد المصنف لفظ ظاهر اشارة الى انه لا يفترض غسل ما تحت الطبقة العليا من منابت الشعر (قوله من الاكتفاء بثلاث أو رباعها) غسلها أو مسحها برهان (قوله ونحوه) من مسح ملا في البشرة أو عدم المسح أصلا وقال أبو عبد الله الثوري حكمها كالخفيفة (قوله ولا يجب إيصال الماء الى المسترسل) أي لا يجب غسله ولا مسحه بلا خلاف عندنا نهر ثم سن مسحه كما في منية المصلي قال شارحها ابن أمير حاج والذي يظهر استئذان غسله (قوله للضرر) هذه العلة تنج الحرمه وبها صرح بعضهم وقالوا لا يجب غسلها من كل نجس ولو كان أعنى لانه مضر مطلقا ولان العين شحم وهو لا يقبل الماء وفي ابن أمير حاج يجب إيصال الماء الى اهداب العينين وموقه ما اه (قوله للضرورة) لعدم خروجه عن حكم الباطن بهذا القدر (قوله أعي وسخ الاظفار) وكذلك ادرن سائر الاعضاء بالاجماع



كما في الحائض والدرر لانه متولد من البدن كما في الفتح والبرهان  
 (قوله في الاصح) وعليه الفتوى وقيل درن المدنى يمنع لانه من الودك  
 أى الدهن فلا يتقد الماء منه بخلاف القروى لان درنه من التراب والطين  
 فلا يمنع نفوذ الماء (قوله كونيم الذباب) أى زرقه (قوله انفوذه فيه  
 لقلته) بل ولو منع دفعا للحرج كما في ابن أمير حاج ومثله في الخلاصة والبحر  
 (قوله في المختار من الروايتين) وروى الحسن من الامام انه لا يجب خائفة  
 (قوله وكذا يجب تحريك القرط في الاذن) أى في الغسل (قوله شقوق  
 رجله) أى مثلا (قوله جازا مرارا الماء على الدواء) وان ضربه امرار  
 الماء على الدواء مسح عليه وان ضربه أيضا تركه وان كان لا يضربه نفي من  
 ذلك تعين بقدر ما لا يضربه حتى لو كان يضربه الماء البارد دون الحار وهو  
 قادر عليه لزمه استعمال الحار ثم محمل جواز امرار الماء على الدواء  
 اذا لم يزد على رأس الشقاق فان زاد تعين غسل ما تحت الزائد كما في ابن أمير  
 حاج ومثله في الدر عن المجتبى لكن ينبغي أن يتبد بعدم الضرر كما لا يخفى  
 اقاده بعض الافاضل (قوله لعدم طر وحدث) ولان الفرض سقط  
 والساقط لا يرد \* (فصل في سنن الوضوء) \* (قوله ولو سيئة) منه ما وقع  
 في حديث الطبراني من سن سنة حسنة سنة فله أجرها ما عمل بها في حياته  
 وبعد مماته حتى تترك ومن سن سنة سيئة فعله اثمها حتى تترك ومن مات  
 مرايطا في سبيل الله جرى له أجر المرابطين حتى يبعث يوم القيامة (قوله  
 واصطلاحا الطريقة السلوكية في الدين) أوضع منه قول بعضهم طريقة  
 سلوكية في الدين بقول أو فعل من غير لزوم ولا انكار على تاركها وإيست  
 خصوصية فقولنا طريقة الخ كالجنس يشمل السنة وغيرها وقولنا من غير  
 لزوم فصل خرج به الفرض وبلا انكار أخرج الواجب وقولنا ليست  
 خصوصية خرج به ما هو من خصائسه صلى الله عليه وسلم كصوم  
 الصوم (قوله على سبيل المواظبة) متعلق بقوله السلوكية والمراد  
 المواظبة في غالب الاحيان كما يفهم مما بعده (قوله وهي المؤكدة ان كان  
 النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحيانا) كالأذان والاقامة والجماعة  
 والسنن الرواتب والمضضة والاستنشاق وبقوله من سن سنة الهعدى

سواء القروى والمصرى في الاصح فيصح الغسل  
 مع وجوده (و) لا يمنع (خره البراغيث ونحوها)  
 كونيم الذباب وصول الماء الى البدن انفوذه فيه  
 لقلته وعدم لزوم وجهه ولا ما على ظفر الصباغ من  
 صبيغ الضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أى يلزم  
 تحريك الخاتم الضيق في المختار من الروايتين لانه  
 يمنع الوصول ظاهر أو كان صلى الله عليه وسلم  
 اذا توضأ حرك خاتمته وكذا يجب تحريك القرط  
 في الاذن لضيق محله والمغتر بخلبة الظن لا يصلح  
 الماء ثقبه فلا يتكلف لادخال عود في ثقب الحرج  
 والماء ثقبه فلا يتكلف وسكون الراية ملق  
 والقرط يضم القاف وسكون الراية ملق  
 في شحمة الاذن (ولو ضربه غسل شقوق رجله  
 جاز) أى صح (امرار الماء على الدواء الذي وضعه  
 فيها) أى الشقوق للضرورة (ولا يعاد الغسل) ولو  
 من جنابة (ولا المسح) في الوضوء (على موضع  
 الشعر بعد حلقه) لعدم طر وحدث به (و) كذا  
 (لا) يعاد الغسل بنص ظفره وشاربه لعدم طر و  
 حدث وان اقتضب الغسل  
 \* (فصل) \* في سنن الوضوء (بين في) حال (الوضوء  
 ثمانية عشر شيئا) ذكر العدد تسهيلات للطالب  
 لا للعصر والسنة لغة الطريقة ولو سيئة واصطلاحا  
 الطريقة السلوكية في الدين من غير لزوم على سبيل  
 المواظبة وهي المؤكدة ان كان النبي صلى الله  
 عليه وسلم تركها أحيانا

أى أخذها هدى وتركها ضلالة أى أخذها من تكميل الهدى أى الدين  
ويتعلق بتركها كراهية وإساءة قال القهستاني حكمها كالواجب  
في المطالبة في الدنيا لأن تاركها يعاقب وتاركها يعاتب اه وفي الجوهرية  
عن القتيبة تاركها فاسق وباحدها مبتدع وفي التلويح ترك السنة  
المؤكدة قريب من الحرام يستحق به حرمان الشفاعة لقوله صلى الله  
عليه وسلم من ترك سنتي لم ينل شفاعتي وفي شرح المنار للشيخ زين الأصح  
أنه يأثم بترك المؤكدة لأنها في حكم الواجب والائتم مقول بالتشكيك فهو  
في الواجب أقوى منه في السنة المؤكدة اه وقيل الاثم منوط باعتياد  
الترك وصحح وقيل لا اثم أصلا (قوله وأما التي لم يواظب عليها) كأن  
المنفرد وتطويل القراءة في الصلاة فوق الواجب وسمح الرقبة في الوضوء  
والتيامن وصلاة وصوم وصدقة تطوع ويلقبونهم بالسنة الزائدة وهي  
المستحب والمندوب والادب من غير فرق بينهما عند الأصوليين وأما عند  
الفقهاء فالمستحب ما استوى فعله مع تركه والمندوب ما تركه أكثر من فعله  
وعكس صاحب المحيط والاولى ما عليه الأصوليون أفاده الشيخ زين  
في شرح المنار والسنة عند الحنفية ما فعله صلى الله عليه وسلم على ما تقدم  
أو صحبه بعده قال في السراج ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد من  
أصحابه اه فان سنة أصحابه أمر عليه السلام باتباعها بقوله عليه السلام  
عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وقوله عليه الصلاة والسلام  
أطعواي حكم النجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم (قوله وان اقترنت بوعيد  
الخ) صنيعة يقتضى أن الواجب من أقسام السنة (قوله غسل اليدين)  
على الكيفية الآتية وأما جهرها في غسلة واحدة كل مرة فظن صاحب  
المحيط أنه غير مستنون وردّه ابن أمير حاج بأنه مستنون واستدل عليه  
بعدة أحاديث تفيد ذلك والذي تفهّمه الأحاديث أنه إذا أراد غسل  
اليمنى منفردة يبدأ أولا بصب الماء باليسرى عليها ثم يغسل اليسرى منفردة  
أيضا أو يجمعها مع اليمنى ثانيا وأنه إذا قصد الجمع بينهما في الغسل من غير  
تفريق يصب باليمنى على اليسرى ثم يغسلهما معا ولا شك في جواز الكل  
وله في البحر في العميق على البخاري هل الأفضل الجمع أم التفريق

وأما التي لم يواظب عليها فهي المندوبة وان اقترنت  
بوعيد لم يفعلها فهي للوجوب فيستن (غسل  
اليدين إلى الرسغين)





لا يصير الماء مستعملاً به وتقييده في الخاتمة بالاغتراف أي بنية يفيد  
 أنه إذا نوى الغسل يصير الماء مستعملاً به صريح في الدر حيث قال  
 فلما دخل الكف ان أراد الغسل صار الماء مستعملاً به وان أراد الاغتراف  
 لا به واعلم أن المحكوم عليه بالاستعمال عند ارادة الغسل هو الملاق  
 أي لا كل الماء ذكره السيد ومعنى الاغتراف نقل الماء من نحو الاناء  
 ثم اذا صار في يده نوى به التطهير (قوله والتسمية ابتداء) عدها من  
 السنن المؤكدة هو ما في البسوط ومجيب طرزي الدين والتخفة وغيرها  
 واختاره القدوري والطحاوي ومالك الكافي وصححه المرحماني  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم  
 الله عليه رواه أبو داود والترمذي والحاكم وهو معقول على نفي الكمال  
 وقال في الهداية الاصح انهما مستحبة وكأن وجهه ضعف الحديث  
 والاظهر انه لا ينزل عن درجة الحسن لاعتضاده بكثرة الطرق والشواهد  
 فكان حجة حتى ان الكمال اثبت به الوجوب كما أن وجوب الفاتحة ثبت  
 بمثله وأما تعيين كونها في الابتداء فدل عليه ما روى عن عائشة كان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم اذا من طهوره سمي الله تعالى ثم يفرغ الماء على  
 بدنه (قوله لا تحصل له السنة) وفي السراج انه يأتي به الثلاث لا يخلو وضوءه  
 عنها ومثله في الطهارة أي ليكون آتياً بالمندوب وان فاتته السنة كما في الدر  
 وقالوا انهم عند غسل كل عضو مندوب ذكره السيد (قوله بخلاف  
 الاكمل) فانه اذا أتى بها اثنائه تحصل السنة في الماضي والباقي كما ذكره  
 الحلبي متعقبا للكمال في قوله انما تحصل السنة في الباقي فقط (قوله لقوله  
 صلى الله عليه وسلم الخ) الاولى في الاستدلال ما ذكرناه آنفاً (قوله فانه  
 يطهر جسده كله الخ) احمل الثمرة تظهر في كثرة الثواب وقلة ولفظ هذا  
 الحديث لا يعين البسطة ولذا قال في المحيط لو قال نحو لا اله الا الله يصير  
 مقبلاً للسنة قال ابن أمير حاج وبنيده حديث كل أمر لا يدأ فيه يذكر الله  
 اه فلو كبر أو هلل أو حمد كان مقبلاً للسنة أي لاصلها وكما هو اعماسبق ذكره  
 السيد (قوله بسم الله العظيم الخ) أي بعد اتيانه بالتعوذ قاله الوري  
 (قوله والحمد لله على دين الاسلام) الذي في البخارية والحمد لله على الاسلام

(والتسمية ابتداء) حتى لو نسبها لذكرها في تحلله  
 وهي لا تحصل له السنة بخلاف الاكمل لأن الوضوء  
 عمل واحد وكل اقامة فعل مستأنف لقوله صلى الله  
 عليه وسلم من نوضأ وذكر اسم الله لم يطهر الا وضوءه  
 كله ومن نوضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهر الا وضوءه  
 الوضوء والمنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم في لفظها بسم الله العظيم والحمد لله  
 على دين الاسلام



(قوله وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم) في البناية عن المجتبى لوقال بسم الله الرحمن الرحيم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام فحسن لو روي الاثر اى بعد التعمود (قوله ويسمى كذلك قبل الاستنجاء) اى بالصيغة المتقدمة على الخلاف والذي سبق انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلا قال بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث اه وانما يسمى قبل الاستنجاء لانه ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة وظاهر هذا انه قاصر على الاستنجاء بالما وبه قيد الزبلى والاطلاق أولى كما لا يخفى ذكره بعض الافاضل وعلة التسمية بعده عند الوضوء انه ابتداء الطهارة ذكره السيد (قوله والمراد الاول) اى فلا حاجة الى تقدير مضاف (قوله لامرهم بالسؤال عند كل صلاة الخ) هذا لا يدل لما ذهبنا بل لمذهبنا وانما الذى يدل لمذهبنا رواية النسائي عند كل وضوء وصححه الحاكم وذكرها البخارى تعليقا في كتاب الصوم فلوزكرها المؤلف مقتصر عليها لكان أولى (قوله ولما ورد ان كل صلاة به الخ) وتحصل هذه الفضيلة في كل صلاة اذاها بوضوء استاك فيه وان لم يستاك عند قيامه لها لانه من سنن الدين لا من سنن الصلاة على الاصح كما سنده كره ان شاء الله تعالى (قوله وينبغي أن يكون لنا الخ) عبارة بعضهم والمستحب بله ان كان يابس او غسله بعد الاستنجاء لا يستاك به الشيطان وان يكون من شجر مزليكون اقطع للبلاغ وانقى للمدر وأهنا للطعام وافضله الاراك ثم الزيتون وبصح بكل عود الا الرمان واتصب لمضرته ما وان يكون طول شبر مستعملة لان الزائد ركب عليه الشيطان اه (قوله لان الابتداء به سنة ايضا عند المضمضة) نكته لاللتقاء وهو مختار شيخ الاسلام في مبسوطه (قوله والى الصلاة) محل الاستحباب في ذلك اذا امن خروج الدم والافلا (قوله لقول الامام انه من سنن الدين) اختلف العلماء فيه هل هو من سنن الوضوء او الصلاة او الدين والثالث أقوى وهو المنقول عن الامام كما ذكره العيني في شرح البخارى وقوله في الهداية الاصح انه مستحب يعنى في الوضوء لا مطلقا وعليه الكمال بأنه لم يرد ما يصرح بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه عند الوضوء ثم قال فالحق انه من سنن الدين اه ولا يستحب ان يؤذبه المواظبة عليه بل يفعله أحيانا كما يحسنه ابن امير حاج (قوله وفضله يحصل الخ) اى فيترتب عليه الثواب

وقيل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم اعمه وم كل  
امرذى بال الحديث ويسمى كذلك قبل  
الاستنجاء وكشف العورة في الاصح (والسؤال)  
بكسر السين اسم للاستنجاء وللعود ايضا والمراد  
الاول لقوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على  
اقتى لامرهم بالسؤال عند كل صلاة أو مع كل  
صلاة ولما ورد أن كل صلاة به فضل سبعين صلاة  
يدونه وينبغي أن يكون لنا في غلظ الاصبع طول  
شبره سنويا قليل العقد من الاراك وهو من سنن  
الوضوء ووقته المسنون (في ابتداءه) لان الابتداء  
به سنة ايضا عند المضمضة على قول الاكثر  
وقال غيرهم قبل الوضوء وهو من سنن الوضوء  
عندنا لان سنن الصلاة فتحصل فضيلته لكل  
صلاة اذاها بوضوء استاك فيه ويستحب لتغير  
القوم والقيام من النوم والى الصلاة ودخول البيت  
واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول  
الامام انه من سنن الدين وقال عليه الصلاة  
والسلام السؤال المطهرة للفسم من ضيعة للرب  
فيستوى فيه جميع الاحوال وفضله يحصل (ولو)  
كان الاستنجاء (بالاصبع) أو خرقة خضنة

الوعود (قوله عند فقده) لا عند وجوده كما في الكافي (قوله يجزئ من  
 السؤال الاصابيح) من للبدل (قوله التشويص بالمسحاة والابهام سوال)  
 التشويص الدلائل باليد ذكره في القاموس في جملة معان وكيفية كما في ابن  
 أمير حاج أن يده أبالأبهام من الجانب الايمن يستاك فوقاً وتحتاً ثم بالسبابة  
 من الايسر كذلك اهـ (قوله ويقوم العلك مقامه للنساء) من المعلوم انه  
 لا يحصل الثواب اهـ الا بالنسبة ثم اظاهر أنهم لا يؤمنون بالعلق في ابتداء  
 الوضوء كالسؤال للرجال ويجزئ (قوله والسنة في اخذه أن تجعل خنصر  
 عمتك الخ) ناقش ذلك العلامة نوح وقال ان المقادير من الاحاديث الابتداء  
 من جهة اليمين وأما كون المسك باليمين فلا فينبغي أن يكون باليسار لانه  
 من باب إزالة الاقدار وفيه انه حيث ثبت عن ابن مسعود فلا كلام  
 ويستحب أن يدلك الاسنان ظاهرها وباطنها وأطرافها والحزك وهو باطن  
 اعلى الفم من داخل والاسفل من طرف مقدم اللعين وأخرج البخاري  
 عن أبي موسى الأشعري أن النبي صلى الله عليه وسلم فوجده يستن  
 بقول أع أع والسؤال في فيه كأنه يتهوع (قوله ولا يقبضه الخ)  
 ولا يصح لانه يورث العصى ويكره بمؤذ ويحرم بذي سم ويطلع الربى  
 الصافي من الدم فانه نافع من الجذام والبرص ومن كل داء سوى الموت  
 (قوله وجع العارف بالله تعالى الخ) من فضائله ما روى الاثني عشر عن علي وابن  
 عباس وعطاء رضى الله تعالى عنهم أجمعين عليكم بالسؤال فلا تغفلوا عنه  
 وأدبره فان فيه رضا الرحمن ونصاعف صلاته الى تسعة وتسعين ضعفا  
 أو الى اربع مائة ضعف وادامته ثورث السعة والغنى وتيسر الرزق ويطيب  
 الفم ويشد اللثة ويسكن الصداع وعروق الرأس حتى لا يضرب عرق  
 ساكن ولا يسكن عرق جاذب ويذهب وجع الرأس والبلغم ويقوى  
 الاسنان ويجلو البصر ويصح المعدة ويقوى البدن ويزيد الرجل فصاحة  
 وحفظاً وعقلاً ويظهر القلب ويزيد في الحسنات ويفتح الملائكة ونصافه  
 لنور وجهه وتنشيه اذا خرج الى الصلاة وتستغفر حله العرش لقاعه اذا  
 خرج من المسجد وتستغفر له الانبياء والرسل والسؤال مسخطة للشيطان  
 مطردة له مصفحة للذهن هضمة للطعام مكثرة للولد ويجزئ على الصراط

(عند فقده) أى السؤال او فقد أسنانه او ضرر  
 بضمه لقوله عليه السلام يجزئ من السؤال الاصابيح  
 وقال علي رضى الله عنه التشويص بالمسحاة  
 والابهام والسنة في اخذه أن تجعل خنصر عمتك  
 بضمه والبصر والسبابة فوجهه والابهام اسفل رأسه  
 كما رواه ابن مسعود رضى الله عنه ولا يقبضه لانه  
 يورث الباسور ويكره مضطجعا لانه يورث كبر  
 الطحال وجع العارف بالله تعالى الشيخ احمد الزاهد  
 فضائله بمئات من فضائل السؤال



كالبرق الخاطف ويعطى الشيب ويعطى الكتاب باليمين ويقوى البدن على  
 طاعة الله عز وجل ويذهب الحرارة من الجسد ويذهب الوجع ويقوى  
 الظهر ويذكر الشهادة ويسرع التزعم ويبيض الاسنان ويعطى النكهة  
 ويعنى الخلق ويجلو الاسنان ويذكي الفطنة ويقطع الرطوبة ويحذ البصر  
 ويضاعف الاجر وينمي المال والاولاد ويدين على قضاء الخوايج ويوسع  
 عليه في قبره ويؤنس في حسره ويكتب له اجر من لم يستكمل في يومه ويفتح له  
 أبواب الجنة وقول له الملائكة هذا مقتد بالانبياء يقفوا آثارهم ويلتس  
 هديهم في كل يوم ويغلق عنه ابواب جهنم ولا يخرج من الدنيا الا وهو طاهر  
 مطهر ولا يأتيه ملائكة الموت عند قبض روحه الا في الصورة التي يأتي فيها  
 الاولياء وفي بعض العبارات الانبياء ولا يخرج من الدنيا حتى يسقى شربة  
 من حوض نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وهو الرحيق المختوم وأعلى هذه أنه  
 مطهرة للفسم مرضاة للرب قال بعضهم هذه الفضائل كلها مروية بعضها  
 حروف وبعضها موقوف وان كان في اسنادها ما قال فينبغي العمل بها لما  
 روى من بلغه عن الله ثواب فطلبه اعطاه الله مثل ذلك وان لم يكن كذلك  
 انتهى وبعض المذكورات يرجع الى بعض (قوله وهي اصطلاح الخ)  
 والادارة والمج ليس بشرط فلو شرب الماء عبا جزاء ولو مضافا كما في الفتح  
 لكن الافضل ان يجزئ لانه ما مستعمل في كافي السراج (قوله وهو لغة من  
 النش) محذوف من باب تعب الشتم (قوله واصطلاح الخ) أفاد أن الجذب  
 بريح الانف ليس شرطاً فيه شرعاً بخلافه لغة نهر (قوله ولا يصح التثنية  
 بواحدة) اي في الاستنشاق قالوا ويكفيه أن يتمضمض ثم يستنشق  
 من كف واحدة لما صح انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك لكن يفوته اكمال  
 السنة وأحسن ما يقال في فعله صلى الله عليه وسلم ذلك انه لبيان الجواز  
 كافي العيني على البخاري ولو عكس لا يجزئه عن السنة ولا عن الفرض  
 في الجنابة بالنظر الى المضمضة والفرق أن الفم ينطبق على بعض الماء  
 فلا يصير الباقي مستعملاً بخلاف الانف كافي الجوهرية والشرعية لالامة  
 وغيرهما (قوله والمباغة) فيها هي سنة في الطهارة بين على المعقد وقيل  
 سنة في الوضوء واجبة في الغسل الا أن يكون صائغاً لله القه مستغنى

(والمضمضة) وهي اصطلاحاً استيعاب الماء جميع  
 الفم وفي اللغة التحريك ويسن أن تصكون  
 (ثلاثاً) لانه صلى الله عليه وسلم توضأ بمضمضة ثلاثاً  
 واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً  
 تمضمض ثلاثاً (بغرفة) واحدة اقام سنة  
 (ولو) تمضمض سنة التكبير (والاستنشاق) وهو لغة  
 المضمضة لاستنة التكبير ونحوه بريح الانف اليه  
 من النشق جذب الماء الى المارن وهو ما لان من  
 واصطلاحاً يصل الماء الى المارن وهو ما لان من  
 الانف ويكون (بثلاث غمرات) للعديث ولا يصح  
 التثنية بواحدة لعدم انطباق الانف على باقي الماء  
 بخلاف المضمضة (و) يسن (المباغة في المضمضة)

عن المنية وشارح الشريعة عن صلاة البقالي واعلم أن المضمضة والاستنشاق سنتان مشتملتان على سبع سنن الترتيب والتلايت والتجديد وفعلهما باليمين والمبالغة فيهما والمج والاستنشاق والحكمة في تقديمهما على الفروض اختبار أوصاف الماء لأن لونه يدل بالبصر وطعمه بالفم وريحه بالأنف فقتل ما لا اختبار حال الماء بعد الرؤية قبل فعل الفرض به وقد تمت المضمضة لشرف منافع الفم كما في ابن أمير حاج (قوله وهي إيصال الماء لرأس الخلق الخ) هو ما في الخلاصة وقال الامام خواهر زاده هي في المضمضة الغرغرة وهي تردد الماء في الخلق وفي الاستنشاق أن يجذب الماء بنفسه الى ما شتم من أنفه اه قال في البحر وهو الاولى والاستنشاق مطلوب والاجماع على عدم وجوبه والمستحب أن يستنثر يده اليسرى ويكره بغيره لأنه يشبهه فعل الدابة وقيل لا يكره ذكره البدر العيني والاولى أن يدخل أصبعه في فمه وأنفه قهستاني (قوله والصائم لا يبالغ) أي طاقا ولو صوم نفل (قوله خشية افساد الصوم) فهو مكروه كذا في شيء ومضغه (قوله وبين في الاصح) مقابله قوله وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه (قوله وهو قول أبي يوسف) وأصح الروايتين عن محمد (قوله كان يحمل لحيته) ولحيته الشريفة كانت كثرة غزيرة الشعر صلى الله عليه وسلم (قوله من جهة الاسفل الى فوق) ويكون الكف الى عنقه كما في القهستاني وابن أمير حاج وغيرهما أي حال وضع الماء ويجعل ظهر كفه الى عنقه حال التخليل كما في الحموي واذا علمت ما ذكرناه لوجه الاعتراض على الموافق في قوله من جهة الاسفل (قوله بكف ماء) متعلق يكون الذي قدره الشارح (قوله وقال به - ذا أمرني ربي) قال في الفتح وهو مغن عن نقل صريح المواظبة لأن أمره تعالى حامل عليها ولم يكن واجبا لعدم تعليمه الاعرابي (قوله ولأنه لا كمال الفرض) أي السنة وذكر باعتبار أنها مأوربه وعبارته في الشرح أولى حيث قال وتكون السنة لا كمال الفرض في محله وداخلها اليسر بسجل لا قامته فلا يكون التخليل اكمالا فلا يكون سنة اه (قوله لرواية أنس) هي الحديث المتقدم (قوله وفي الرجلين بأصبع من يده) بينه الزاهد في القنية بأن يخلل بخصر يده اليسرى

وهي إيصال الماء لرأس الخلق (و) المبالغة في (الاستنشاق) وهي إيصاله الى ما فوق المارن (غير الصائم) والصائم لا يبالغ فيه ما خشية افساد الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام بالغ بالغ في المضمضة والاستنشاق الآن تكون صائما (و) بين في الاصح (تخليل اللحية الكثة) وهو قول أبي يوسف لرواية أبي داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته والتخليل تفريق الشعر من جهة الاسفل الى فوق ويكون بعد غسل الوجه ثلاثا (بكف ماء من استغها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ اخذ كفاه من ماء تحت منكبه فخلل به لحيته وقال به ذا أمرني ربي عز وجل وأبو حنيفة ومحمد يفضلانه لعدم المواظبة ولأنه لا كمال الفرض وداخلها ليس محله بخلاف التخليل الاصابع ورجح في المبسوط قول أبي يوسف لرواية أنس رضي الله عنه (و) بين (تخليل الاصابع) كلها الاصابع بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وكيفية في البدن ادخال بعضها في بعض وفي الرجلين بأصبع من يده



يتعدى من خنصر رجله اليمنى من أسفل ويمتد بخنصر رجله اليسرى  
 كذا ورد في النوى هذه الكيفية في الوضوء والسكال هنا مناقشة  
 وكذا ابن أمير حاج فليرجع إليهما من رام ذلك (قوله ونحوه)  
 قال في الشرح وما هو في حكمه أه أي وهو الماء الكثير والظاهر أنه  
 في الماء الكثير لا كذا لا يقوم مقام التخليل إلا بالتحريك وحينئذ فلا فرق  
 بين القليل والكثير بخلاف الجاري لانه بقوة يدخل الاثنان (قوله ويسن  
 تثليث الغسل) أي المستوعب وفي البحر السنة تكرار الغسلات  
 المستوعبات لا الغرفات والمرة الاولى فرض والثنتان بعد هاتين  
 مؤكدتان على الصحيح كما في السراج واختاره في المبسوط وأيده في النهر  
 بأنه لما توضحأ صلى الله عليه وسلم مرتين قال هذا وضوء من توضحأ أعطاه  
 الله كفلين من الأجر فجعل للتأنيذة جزاء مستقلا فهذا يؤذن باستقلالها  
 لانها جزء سنة حتى لا يثاب عليها واحد ها ولولا قصره على مرة ففيه اقوال  
 ثالثة انها ان اعتاده اثم والا لا واختاره صاحب الخلاصة وحمل في النهر  
 تبع للفتح القولين المطلقين عليه والمراد اثم يسير فربما بين ترك السنة وترك  
 الواجب قاله ابن أمير حاج (قوله فقد تعدى) يرجع الى الزيادة وقوله وظلم  
 يرجع الى النقصان فالشر مرتب (قوله الضرورة) بأن زاد لطمأينة  
 قلبه عند الشك فلا بأس به لما ورددع ما يرييك الى ما لا يرييك وما قيل  
 انه لو زاد بنية وضوء آخر لا بأس به أيضا لانه نور على نور منعه في البحر  
 بأن تكرار الوضوء في مجلس واحد قبل أن يؤدى بالاول عبادة مقصودة  
 من شرعه كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المصحف كما ذكره الحلبي مكرره  
 لانه اسراف محض وقوله في النهر يحمل عدم الكراهة على الاعادة مرة  
 والكراهة على التكرار مرارا بعيد جدا ولم يقل به أحد أفاده بعض  
 الأفاضل هذا ضرورة الزيادة وضرورة النقص بان لا يجتمع ماء يكتفي  
 بالتأنيث وقيد بالغسل لان المسح لا يسن تكراره عندنا كما في الفتح وفي  
 الثانية وعندنا الوضوء ثلاث مرات بثلاث مياه لا بكرة ولكن لا يكون  
 سنة ولا ادبا قال في البحر وهو أولى مما في المحيط والبداية انه يكره  
 ومما في الخلاصة انه بدعة اذ لا دليل على الكراهة (قوله مرة)

ويجوز في عنه ادخالها في الماء الجاري ونحوه  
 (و) يسن (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص فقد  
 تعدى وظلم كما ورد في السنة الا للضرورة (و) يسن  
 استيعاب الرأس بالمسح كما فعله النبي صلى الله  
 عليه وسلم (مرة)

قال في الهداية وما يروى من التثليث محمول عليه بما واحد وهو مشروع  
 علي ما روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه ورجح في البرهان  
 رواية الافراد علي التثليث وله كيفيات متعددة وردت بها الاحاديث  
 ذكر نبذة منها في النسيئة واختار بعض اصحابنا رواية عبد الله بن زيد بن  
 عاصم المتفق عليها وهي بمعنى رواية محمد في موطنه عن مالك مسح من  
 مقدم رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم مدهما الى المكان الذي منه بدأ  
 ومن ثم قال الزيلعي والظاهر انه يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه  
 ويمدهما الى قفاه على وجه مستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه  
 بأصبعيه اه واختاره قاضي خان وقال الزاهد ~~هـ~~ كذا روى عن  
 أبي حنيفة ومحمد اه قال في الخائنة ولا يكون الماء بها ما مستعمل ضرورة  
 اقامة السنة اه وما في الخلاصة وغيرها من أنه يضع على مقدم رأسه  
 من كل يد ثلاثة اصابع ويمسك ابهاميه وسبابتيه ويحافظ بطن كفيه  
 ثم يضع كفيه على جاتي رأسه ففيه تكلف ومشقة كما في الخائنة بل قال  
 الكمال لا أصل له في السنة (قوله كسح الجيرة والتيمم) أي والخف فانه  
 لا يسن فيه التكرار (قوله لان وضعه) أي المسح للتخفيف أي بخلاف  
 الغسل فانه يثاب للتطيف (قوله ويسن مسح الاذنين) بأن يمسح  
 ظاهرهما بالابهامين وداخلهما بالسبابتين وهو المختار كما في المعراج ويدخل  
 الخنصرين في بحريهما ويحركهما كما في البحر عن الحلواني وشيخ الاسلام  
 (قوله مع بقاء البله) أقام مع فنائها بأن رفع العمامة بهما فلا يكون مقبلا  
 للسنة الا بالتجديد (قوله ويسن ذلك) هو امرار اليد على العضومع  
 اسالة الماء ذكره الحموي في بحث الغسل وفي النهر عن منية المصلي هو امرار  
 اليد على الاعضاء المفضولة في المرة الاولى اه قال ابن أمير حاج لعل  
 التقييد بالمرة الاولى اتفاق مع انها سابقة في الوجود على ما بعد هاهنا به  
 أولى لان السبق من اسباب الترجيح اه وليس ذلك فرضا الا عند مالك  
 والاوزاعي فانهم اشراطا في صحة الوضوء والغسل (قوله لفعله صلى الله  
 عليه وسلم) أي اياه فالمفعول محذوف وقوله بامر اريده تصوير للفعول  
 (قوله يغسل جفاف السابق) بأن يغسل الاخير قبل جفاف الاول

كسح الجيرة والتيمم لان وضعه للتخفيف (و) يسن  
 مسح الاذنين ولو بماء الرأس (لانه صلى الله عليه  
 وسلم غرغ غرغته مسح بها رأسه واذنيه فان اخذ  
 له ماء جديدا مع بقاء البله كان حسنا (و) يسن  
 (الدلك) لفعله صلى الله عليه وسلم بعد الغسل  
 بامر اريده على الاعضاء (و) يسن (الاولا)  
 او اطلبته صلى الله عليه وسلم وهو بكسر الواو  
 التابعة بغسل الاعضاء قبل جفاف السابق



وفي السيد تبارك وتعالى الشارح هو أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول اه  
 فاعتبر الثاني مع الأول لا الآخر مع السابق وهو ما طرقتان وفي المعراج  
 عن الحلواني تجفيف الأعضاء قبل غسل القدمين لا يفعل لأن فيه ترك  
 الولاية قال في البحر أرى بخلافه بعد الفراغ فإنه لا بأس به ويتحقق الولاية  
 في الفرائض والسنن كما أفاده السيد من تعقبها للحموى في إفادته قصره  
 على الفرائض (قوله مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا) ولو كان  
 بدنه يشرب الماء أو كان الهواء شديدا أو كان المكان حارا يجفف الماء  
 سريعا فلا بعد تاركه ولو كان طريا لا يجففه إلا في مدة مستطيلة وتأنى  
 في الوضوء لا يكون آتيا بسنة الولاية (قوله وهي لغة عزم القلب على الفعل)  
 كذا قاله الجوهري وهو خلط اصطلاحا بآخر كما هو دأبه لأنه معناها  
 الشرعي وأما معناها لغة فليس في كلام أهل اللغة إلا أنها من نوى الشيء  
 قصده وتوجه إليه والشارح عكس المعنيين (قوله لا يجاد الفـعل جزما)  
 الفعل أعم من فعل الماء ورات وترك المنهيات ومدار الأمرين عليها لأن  
 المكلف به في النهي هو كف النفس على الرجح لكن اعتبار النية للمتروك  
 إنما هو لحصول الثواب لا للخروج عن عهد النية فان مجرد الترك فيه  
 كاف فلا يستحق الوعيد (قوله أو ينوى الوضوء) ولو نوى الطهارة  
 بكفيه عند البعض اعتبارا له بالتيمم قاله الزياحي (قوله استحبه المشايخ)  
 فالمراد أنهم استحسَنوه لجمعه مع القلب ولم يرد التفاضل بها عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ولا عن الصحابة والتابعين والائمة رضوان الله عليهم أجمعين (قوله  
 والنية سنة) وقال القدوري أنها مستحبة (قوله لأن الأمور به ليس  
 الاغلاومسحا) ربما تفيد هذه العبارة أن الوضوء الأمور به لا تشترط له  
 النية قال الحموي والتحقيق أن الوضوء الماء وره يتأدى بغسرية لأن  
 الماء وره حصوله لا تحصيله كسائر الشروط وفي الاشباه عن بعض  
 الكتب الوضوء الذي ليس بمنوى ليس بما وره ولكنه مفتاح للصلاة  
 اه فان أريد بالأمور به ما يثاب عليه ارتفع التناهي (قوله ولم يعلمه النبي  
 صلى الله عليه وسلم) الواحالية والظاهر تأنيده لرجوعه إلى النية (قوله  
 لأنه بالتراب) أي وهو لم يتبره طهر اشترعا للصلاة ولو تابعها إلى نفسه

مع الاعتدال جسدا وزمانا ومكانا (و) يست  
 (النية) وهي لغة عزم القلب على الفعل واصطلاحا  
 توجه القلب لا يجاد الفعل جزما ووقتها قبل  
 الاستحباب ليكون جميع فعله قربة وكيفية أنها أن  
 ينوى رفع الحدث أو إقامة الصلاة أو ينوى  
 الوضوء أو امتثال الأمر ومحلها القلب فان نطق  
 به الجميع بين فعل القلب واللسان استحبه المشايخ  
 والنية سنة استحبه قبل الثواب لأن الأمور به ليس  
 الاغلاومسحا في الآية ولم يعلمه النبي صلى الله  
 عليه وسلم لا رأي مع جهله وفرضت في التيمم  
 لأنه بالتراب وليس من بالحدث بالامالة

فكان التطهير به تعبد المحض وفيه يحتاج الى النية كما في الفتح اولاً  
لفظه ينبي عن القصد والاصل أن يعتبر في الامماء الشرعية ما تنبي عنه  
من المعاني (قوله وهو كما نص الله تعالى في كتابه) فيه أن الآية خالية  
عن الدلالة على ذلك وانما جاء التنصيص من فعله عليه الصلاة والسلام  
(قوله لتعقب جملة الاعضاء) من غير افاضة طلب تقديم بعضها على بعض  
في الوجود فهو وكقولك ادخل السوق فاشتري لنا خبزاً والما حيث كان  
المقاد اعقاب الدخول بشرائه ما ذكر والدليل لنا ما رواه البخاري  
وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم تيم فبدأ برأيه قبل وجهه فلما ثبت  
عدم الترتيب في التيم ثبت في الوضوء لأن الخلاف بينهما واحد وهذا  
تعلم سقوط قول من قال وينبغي أن يكون واجبا للمواظبة الى آخر ما قال  
(قوله ويسن البداءة بالميامن) البداءة بتثايت الباء والمد والهمز  
وتبدل ياء وهي لغة الانصار قال ابن رواحة

باسم الاله وبه ديننا • ولوعبدنا غيره شقينا

وقيل انه صلى الله عليه وسلم أنشد ذلك كما هو عند الطرث بن أسامة من  
طريق سليمان التيمي عن أبي عثمان (قوله في اليدين والرجلين) وهما  
عضوان مغسولان تخرج العضو الواحد كالوجه فلا يطلب فيه التيامن  
والعضوان الممسوحان كالاذنين والخفين فالسنة مسحهما مع الكونه أسهل  
قال في السراج الا اذا كان أقطع فانه يبدأ باليمن منها يعني من الخدين  
والاذنين والخفين (قوله فتكون منتهى الفعل) أي والمنتهى لا بدله من  
سبدا في العضو وقد فرض غسل جميعه فابدأ أوله (قوله كما فعله النبي صلى  
الله عليه وسلم) أي البداءة المذكورة والكاف لعله وعبارته في الشرح  
ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل هكذا اه وهي أرفع وأولى  
(قوله البداءة في المسح) وأما البداءة في الغسل بماء الماء من أعلى  
سطح الجهة فقال ابن أمير حاج انه أدب (قوله من مقدم الرأس) لما تقدم  
في الحديث (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) مثله في الشرح والسيد  
ومحرمهما وهو يقتضي أن مسح الرقبة مع مسح الرأس عند ذهاب اليدين  
الى مؤخر الرأس وهو خلاف المتداول بين الناس وما في الفتح من أنه

(و) يسن (الترتيب) سنه مؤكدة في الصحيح  
وهو (كما نص الله تعالى في كتابه) ولم يكن فرضاً لأن  
الواو في الامر لطلق الجمع والقاء التي في قوله تعالى  
فاغسلوا تعقب جملة الاعضاء (و) يسن  
(البداءة بالميامن) جمع ميمنة خلاف الميسرة  
في اليدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا  
توضأتم فابدؤا بميامنكم على استحبابه لشرف اليمنى  
الوجوب بالاجماع على استحبابه لشرف اليمنى  
(و) يسن البداءة بالغسل من (رؤس الاصابع)  
في اليدين والرجلين لأن الله تعالى جعل المرافق  
والكعبين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل  
كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن البداءة  
في المسح من (مقدم الرأس) يسن (مسح الرقبة)  
لانه صلى الله عليه وسلم توضأ وأومأ بيديه من مقدم  
رأسه حتى بلغهما أسفل عنقه من قبل قفاه



بسنح مسح الرقبة بظهر اليدين لعدم استعمال بلتهم فوهم لان  
مفهوماه أن بلة باطنهم ما مستعمله وليس كذلك أفاده الجوى وروى عن  
ابن عمر رضى الله عنهم انه كان اذا توضأ مسح عنقه ويقول قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من توضأ ومسح عنقه لم يغفل بالاغلال يوم القيامة  
(قوله وليس مسلما) أى بل المواظبة ثابته قال فى الشرح وعند اختلاف  
الاقوال كان فعله أولى من تركه اه وفيه انه لم يقل أحد بتركه وانما الخلاف  
فى تأكده واستحبابه فكان الأولى حذفها \* (فصل من آداب الوضوء  
الح) \* (قوله وزيد عليها) أو صلها فى الخزانة الى بنف وستين قاله السيد  
(قوله وقيل الورع) وقيل ما فعله خير من تركه وقيل ما يدح به المكلف  
ولا يذم على تركه وقيل المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه اه من الشرح  
وكاهام تقاربة (قوله هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم الح) ويسمى بالنفل  
لانه زائد على الفرض وبالمستحب لان الشارع يحبه وبالمندوب لان  
الشارع بين ثوابه وبالتطوع لان فاعله متبرع به قاله السيد (قوله  
وأما السنة) أى المؤكدة (قوله لا العقاب) اكن اذا اعتاد الترك فعليه  
انهم يسيردون انهم ترك الواجب وقدمت (قوله الجلوس فى مكان مرتفع)  
المراد حفظ الثياب عن الماء المستعمل كما ذكره الكمال لا بقية الجلوس  
فى مكان مرتفع قاله السيد (قوله لانها حالة أرجى لقبول الدعاء فيها) أى  
وهو مشتمل على الادعية ولما روى مرفوعا كرم المجالس ما استقبل به  
القبلة (قوله وعدم الاستعانة بغيره) قال الكرمانى لا كراهة فى الصبة  
ولا يقال انه خلاف الأولى وساق عدة أحاديث دالة على أن النبي صلى الله  
عليه وسلم فعله وضعف ما يدل على الكراهة ومن كان يستعين على وضوئه  
بغيره عثمان وفعله ناس من كبار التابعين كما فى العيني على البخارى (قوله  
لتحصيل العزيمة) مراده بها الشئ الاقوى وايس مراده بها الحكم الذى  
لم يبن على اعدار العباد فان التلفظ به لم يرد عن الشارع (قوله أى المنقول  
عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين) قال ابن امير حاج  
سئل شيخنا حافظ عصره شهاب الدين بن حجر العسقلانى عن الاجاديت  
التي ذكرت فى مقدمة أبي الليث فى أدعية الاعضاء فأجاب بانها ضعيفة

و (لا) بسن مسح (الحلقوم) بل هو بدعة (وقيل  
ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البداءة بالميا من  
(مستحبة) وكان وجهه عدم ثبوت المواظبة  
وايس مسلما  
\* (فصل من آداب الوضوء اربعة عشر شيا) \* وزيد  
عليها وفى جمع أدب وعترف بأنه وضع الاشياء  
موضعا وقيل الخصلة الجيدة وقيل الورع  
وفى شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه  
وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب  
بفعله وعدم الاوم على تركه وأما السنة فهي التي  
واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم فى تركها  
بلا عذر مرة أو مرتين وحكمه الثواب وفى تركها  
العقاب لا العقاب فآداب الوضوء (الجلوس  
فى مكان مرتفع) تحترزا عن الغسالة (واستقبال  
القبلة) فى غير حالة الاستنجاء لانها حالة أرجى لقبول  
الدعاء فيها وجعل الاناء الصغير على يساره والكبير  
الذى يعترف منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره)  
ليقيم العبادة بنفسه من غير اعانة غيره عليها الا عذر  
(وعدم التكلم بكلام الناس) لانه يشغله عن الدعاء  
المأثور بلا ضرورة (والجمع بين نية القلب وفعل  
اللسان) لتحصيل العزيمة (والدعاء بالمأثور) أى  
المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه  
والتابعين

والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في الفضائل  
ولم يثبت منها شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله  
اه وطرقها كلها لا تخلو عن متهم بوضع ونسبة هذه الادعية الى السلف  
الصالح أولى من نسبتها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حذرا من  
الوقوع في مصداق من كذب على متعمدا فلينبأ مقعده من النار وعن  
هذا قالوا كما في التقريب وشرحه اذا أردت رواية حديث ضعيف بغير  
اسناد فلا تقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما أشبه ذلك من صيغ  
الجزم بل قل روى عنه كذا أو بلغنا أو ورد أو جاء أو نقل وما أشبهه من  
صيغ التقرير وكذا فيما تشك في صحته وضعفه أما الصحيح فاذكره بصيغة  
الجزم ويقع فيه صيغة التقرير كما يقع في الضعيف صيغة الجزم قال  
الهندي وغيره ولم يثبت منه الا الشهادتان بعد الفراغ منه قاله السيد عن  
النهر (قوله والنية) اي استحبابها كما في الفتح وأشار بقوله استحبابها الى  
أن المنوى واحد وهو امثال الامر مثلا (قوله وهكذا في سائرهما) فيقول  
عند غسل الوجه بسم الله اللهم يبيض وجهي يوم تبيض وجوه ونسود  
وجوه وعند غسل اليمنى بسم الله اللهم أعطني بكائي يميني وحاسبي حسابا  
يسيرا وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم لا تعطيني كفاي بشعالي ولا من  
وراء ظهري وعند مسح رأسه بسم الله اللهم أظلمني تحت ظل عرشك يوم  
لا ظل الا ظل عرشك وعند مسح أذنيه بسم الله اللهم اجعلني من الذين  
يسمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه بسم الله اللهم أعني  
رقي من النار وعند غسل رجلي اليمنى بسم الله اللهم ثبت قدمي على  
الصراط يوم تزل الأقدام وعند غسل اليسرى بسم الله اللهم اجعل ذنبي  
مغفورا وسعي مشكورا وتجارتني ان تبور اه من الشرح (قوله أيضا)  
اي بعد كل دعاء (قوله وادخال خنصره) أي أغلته خنصره وهو بكسر الخاء  
والصاد وقال الفارسي الفصيح فتح الصاد قال في المحيط ويدخل خنصره  
في صمخ أذنيه ويحزكهما وهو مروى عن أبي يوسف والصماخان مثني  
صمخ بكسر الصاد ويقال بالسين المهملة (قوله وتحريك خاتمه الواسع)  
أما الضيق فان علم وصول الماء استحب تحريكه والا فترض قاله السيد

(والتسمية والنية) (عند غسل كل عضو)  
أو مسحه فيقول ناويا عند المضمضة بسم الله اللهم  
أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن  
عبادتك وعند الاستنشاق بسم الله اللهم أرحني  
رائحة الجنة ولا ترحني رائحة النار وكذا  
في سائرهما ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
أيضا كما في التوضيح (و) من آداب (ادخال خنصره  
في صمخ أذنيه) مبالغة في المسح (وتحريك خاتمه  
الواسع) للمبالغة في الغسل (و) كون (المضمضة  
والاستنشاق باليد اليمنى) لتدبرها



(قوله والامتخاط) مثله الاستنثار (قوله لان وضوءه ينتقض الخ)  
 اي وهو اذا توضأ في زمن قبل الوقت فلا يخلو اما ان يكون بين الوقتين  
 وقت مهمل أو لا فان كان بينهما وقت مهمل وتوضأ فيه للوقت الثاني جاز  
 ذلك عندهما وقال أبو يوسف وزفر لا يجوز فتدب له إعادة الوضوء  
 في الوقت خروجاً من الخلاف وان لم يكن بينهما وقت مهمل وتوضأ في آخر  
 الوقت للوقت الثاني لا يجوز اجماعاً فتجب إعادة الوضوء وحينئذ فلا فائدة  
 في وضوئه قبل الوقت قال السيد وهذه إحدى المسائل الثلاث التي النفل  
 فيها أفضل من القرض الثانية ابراء المعسر أفضل من انظاره الثالثة البدء  
 بالسلام أفضل من رده (قوله وبهم ما عند أبي يوسف) أي بأيهم ما وجد (قوله  
 والاثيان بالشهادتين بعده) ذكر الغزنوي أنه يشير بسببائه حين النظر  
 الى السماء وسميت سبابة لأنه يسبب بها والاولى تسميتها بحجة كما نص  
 عليه في شرح الشريعة وخصت بذلك لذكره شراح المولد أن الله تعالى  
 لما خلق آدم جعل نور محمد صلى الله عليه وسلم في صدره فكانت الملائكة  
 تقف خلفه تعظم هذا النور فقال آدم ربه عز وجل أن يحوله أمامه  
 حتى تستقبله الملائكة فجعله في جيبه ثم قال آدم اللهم اجعل لي من هذا  
 النور نصيباً فجعله الله تعالى في مسجته فصارت ينظر اليه وكان كذلك الى أن  
 نزل الدنيا واشتغل بأمر المعاش فجعل في ظهره كما كان أولاً فاعطيت  
 المسجحة الشرف من وقتئذ وهذا أولى مما في السيد (قوله فيسبغ الوضوء)  
 أي يعم الأعضاء بالماء من قولهم درع سابغة أي شاملة للبدن والمراد هنا  
 الاحسان (قوله وفي رواية) هي لم لم (قوله يدخلها من أي باب شاء)  
 وذلك لتعظيمه وتكريمه (قوله طبع بطابع) أي ختم عليه بخاتم والمقصود  
 بجخته تعظيمه ويترتب عليه كثرة الثواب (قوله من فضل الوضوء) بفتح  
 الواو والماء الذي يتوضأ به أي ما لم يكن ماءً (قوله أوقاعدا) أولاً تخيير  
 قالوا ويقول عند شربه اللهم اشفني بشفائك وداوني بدوائك واعصمني  
 من الوهن والامراض والاوراجاع وفي الهندية يشرب قطرة من فضل  
 وضوئه (قوله لا يشربن أحدكم قائماً) محمول على غير الحالتين السابقتين  
 والمراد المبالغة في النهي عن هذا الفعل قال قتادة لرواية أنس فلا كل

(والامتخاط باليسرى) لامتثالها (و) تقديم  
 (التوضوء قبل دخول الوقت) مبادرة للطاعة  
 (لغير المعذور) لان وضوءه ينتقض بخروج الوقت  
 عند ما يدخله عند زفر وبهم ما عند أبي يوسف  
 (والاثيان بالشهادتين بعده) قائماً مستقبلاً لقوله  
 صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد يتوضأ فيسبغ  
 الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً  
 عبده ورسوله وفي رواية أشهد أن لا إله الا الله  
 وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله  
 الا فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخلها من أي  
 باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك أشهد أن  
 قال اذا توضأ سبحانك اللهم وجوعم ذلك أشهد أن  
 لا إله الا انت استغفر لك وأتوب اليك طبع بطابع  
 ثم جعل تحت العرش حتى يوتى بصاحبها يوم  
 اقامته (وان يشرب من فضل الوضوء قائماً)  
 مستقبل القبلة أوقاعداً لأنه صلى الله عليه وسلم  
 شرب قائماً من فضل وضوئه وما زعم وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن أحدكم  
 قائماً من ذي فليتهقئ

قال ذلك أشد وأخبت وفي العتايية ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب  
 ماشيا ورخص للمسافر ذكره الحلبي (قوله وأجمع العلماء على كراهته تنزيها  
 الخ) لا تسلم حكاية الإجماع فإنه لما تعارضت الأحاديث الدالة على النهي  
 والأحاديث الدالة على الفعل اختلف العلماء في الخاص من التعارض فمن  
 قائل أن النهي ناسخ للفعل ومن قائل بالعكس ومن قائل أن النهي ليس  
 للتحريم بل للتنزيه لأنه لا مرطي لا ديني وفعله لبيان الجواز ذكره ابن أمير  
 حاج (قوله أي الراجمين عن كل ذنب) فالمبالغة فيه من حيث الأعراض  
 عن كل ذنب (قوله وقيل هو الذي الخ) في هذا المعنى زيادة المبادرة (قوله  
 بقبول توبته) متعلق بالانعام والباء للتصوير أو للسببية ولو زاد واوا  
 وعطفه على الانعام لكان أولى وأفاد به ضمهم أن التواب في حقه تعالى  
 بمعنى الموفق لها والذي يقبلها (قوله أي المتزهرين عن الفواحش) وقيل  
 الذين لم يذنبوا وخبره صاحب المنية بين أن يقوله بعد تمام الوضوء أو  
 في خلاله وكلا الأمرين حسن كما قاله ابن أمير حاج قال غير أن الوارد أن  
 يقوله بعد الفراغ متصلا بالشهادتين (قوله لدفع القنوط) أي من المذنب  
 (قوله والعجب) أي من المتطهر فإن قلت إن جملة من أحدهما ينافي الآخر  
 أوجب عنه بأن الواو بمعنى أو ولقائل أن يقول إن القنوط لا يتوهم مع  
 طلبه أن يكون منهم فهو منسحق بالدعاء لا بالتقديم والعجب لا يتأتى من  
 المتطهر لأنه من الكاثر وهو لم يذنب أصلا أو من الفواحش وهو متزهر عنها  
 على أن مقام الدعاء لا يقال فيه ذلك فتدبر ويحتمل أن الضمير في قدم يرجع  
 إلى الله تعالى أي في قوله تعالى إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين  
 (قوله أنه لا يتوضأ بماء مشمس) أقوله عليه السلام لعائشة حين سحنت  
 الماء لا تفعل يا حمراء فإنه يورث البرص أه من الشرح (قوله ولا يستخلص  
 نفسه أناه الخ) أي لا يجعله لنفسه خالصا من الشربة فقد سئل محمد بن  
 واسع أي الوضوءين أحب إليك أمن ماء منجر أو من متوضا العامة قال  
 من متوضا العامة قال عليه السلام إن أحب الأديان إلى الله تعالى  
 المسحاة الخفيفة أه من الشرح (قوله خفيفة) أي مائلة عن الأديان  
 الباطلة (قوله سمعة) يرجع إلى معنى سهلة أو معناه مقبولة مرغوب

وأجمع العلماء على كراهته تنزيها لا مرطي  
 لا ديني (وإن يقول الله ثم اجعلني من التوابين)  
 أي الراجمين عن كل ذنب وتواب مبالغة وقيل  
 هو الذي كلما أذنب يادوب بالتوبة والتواب من  
 صفات الله تعالى أيضا لأنه يرجع بالانعام على كل  
 مذنوب بقبول توبته (واجعلني من المتطهرين) أي  
 المتزهرين عن الفواحش وقدم المذنب على المتطهر  
 لدفع القنوط والعجب ومن الأدب أنه لا يتوضأ  
 بماء مشمس لأنه يورث البرص ولا يستخلص  
 نفسه أناه دون غيره لأن التريفة خفيفة مهلة  
 سمعة ومنه حب الما يفرق على وجهه



فيها أي ومن سهولتها عدم الاستخلاص (قوله وترك التحفيف) في آثار  
 محمد أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يتوضأ فيمسح وجهه  
 بالشوب قال لا بأس به قال محمد وبه نأخذ ولا نرى بذلك بأساً وهو قول أبي  
 حنيفة اه وفي الخائفة لا بأس للمتوضئ والمغتسل أن يتمسح بالمدبيل  
 روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعل ذلك وهو الصحيح  
 إلا أنه ينبغي أن لا يسالغ ولا يستقصى فيبقى أثر الوضوء على الأعضاء  
 اه ملخصاً ووردت عدة أحاديث تدل على أنه فعله عليه الصلاة والسلام  
 وهذا كله إذا لم يكن حاجة إلى التشفيف فإن كانت فالظاهر أنه  
 لا يختلف في جوازه من غير كراهة بل في استحبابه أو وجوبه بحسب تلك  
 الحاجة العارضة المنفعة به قاله ابن أمير حاج ثم قال وهذا في الحى  
 أما الميت فمقتضى كلام مشايخنا أنه مستحب لئلا يتسل أكفانه  
 فيصير مثله اه (قوله وأن تكون آنيته من خرف) فانه روى أن الملائكة  
 تزور بيت من آنيته من خرف من المسلمين (قوله وغسل عروته ثلاثاً)  
 ليتيقن الطهارة (قوله ووضعه على يساره) ليصب منه على يمينه وتقدم له  
 ما يفيد ذلك (قوله لأرأسه) تحامياً عن تقاطر الماء المستعمل وقوله حالة  
 الغسل أى حالة ارادة الصب للغسل ولا يظهر حال الغسل الحقيقي لأن  
 اليدين مشغولتان بغسل الأعضاء (قوله وما تحت الخاتم) تقدم ما يفيد  
 (قوله إطالة الغرة) المراد به ما يعم التحجيل وإطالة الغرة تكون بالزيادة  
 على الحد المحدود كما في البحر وأما التحجيل فقال في شرح الشريعة انه يغسل  
 الذراعين لنصف العضدين والرجلين لنصف الساقين اه (قوله استعداد الوقت)  
 لوقت آخر) لو قال لوضوء آخر لكان أولى ليعم الوضوء على الوضوء  
 في وقت واحد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أخرجه الديلمي  
 في مسند الفردوس (قوله كتب في ديوان الشهداء) الديوان بالكسر  
 ويفتح مجمع الصحف والكتاب يكتب فيه أهل الجيوش وأهل العطية وأول  
 من وضعه عمر رضي الله عنه قاموس فالمراد أنه يكتب اسمه مع أسمائهم في  
 محل كتابتهم والمراد منه ومما قبله أن يعطى ثوابهم وإن تفاوتت الكيفيات  
 (قوله حشره الله محشر الانبياء) بكسر الشين وتفتح محل الاجتماع

وترك التحفيف وإن مسح لا يسالغ فيه وأن تكون  
 آنيته من خرف وغسل عروته ثلاثاً ووضعه على  
 يساره ووضع اليد حالة الغسل على عروته لأرأسه  
 وتعاهد موقبه وما تحت الخاتم ومجاورة حدود  
 الفروض إطالة للغرة ومل آنيته استعداد الوقت  
 آخر وقراءة سورة القدر ثلاثاً لقوله صلى الله عليه  
 وسلم من قرأ في أثر وضوئه أنا أنزلناه في ليلة القدر  
 مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين  
 كتب في ديوان الشهداء أخرجه الديلمي

أى وإذا اجتمع معهم في مجعهم لا يضام لأن مصاحب الكرام لا يضام  
 قوله ولما ذكره الفقيه أبو الليث في مقدمته ( ذكره المصنف في كبرى  
 قال في المقاصد الحسنة حديث قراءة أنا أنزلناه عقب الوضوء لا أصل له  
 انتهى ويعنى به ما ذكر في المقدمة ولفظه يدل على وضعه \* (فصل  
 في المكروهات) \* يقال كره الشيء يكرهه من باب سمع كرها ويضم وكراهية  
 بالتخفيف والتشديد إذا لم يحبه قاموس والمكروه عند الفقهاء نوعان  
 مكروه تحريمي وهو المحمل عند إطلاقهم الكراهية وهو ما تركه واجب  
 ويثبت بما يثبت به الواجب كما في الفتح ومكروه تنزيهي وهو ما تركه أولى من  
 فعله وكثيرا ما يطلقونه فلا بد من النظر في الدليل فإن كان نهيا ظاهريا يحكم  
 بكراهية التحريم مالم يوجد صارف عنه إلى التنزيه وإن لم يكن الدليل  
 نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية قاله صاحب البحر  
 ثم المكروه تنزيهي إلى الحل أقرب اتفاقا كما في استحسان البرهان  
 وأما المكروه تحريمي فعند محمد هو حرام ولم يطلقه عليه لعدم النص  
 الصريح فيه والمشهور عنهما أنه إلى الحرام أقرب بمعنى أنه ليس فيه عقوبة  
 بالنار بل بغيرها كحرمان الشفاعة وفي التلويح من بحث الفضة المكروه  
 تحريمي يستحق فاعله محذور دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة  
 والواجب في رتبة المكروه تحريمي اه وقال الزيلعي من بحث حرمة  
 الخيل القريب من الحرام ما يتعلق به محذورون استحقاق العقوبة بالنار  
 بل العتاب كترك السنة المؤكدة فإنه لا يتعلق به عقوبة النار ولكن يتعلق  
 به الحرمان من شفاعته النبي المختار صلى الله عليه وسلم (قوله ضد المحبوب)  
 مراده ما يعصم المحبوب الواجب لتدخل كراهية التحريم (قوله والادب)  
 فيمنافاة لما قدمه أول الآداب من أن الآداب لا يلام على تركه ومن جلته  
 عدم التكلم والاستعانة وجعل الكراهية هنا تقابله وفيها اللوم وجعل  
 الاستعانة والتكلم بكلام الناس مكروهاين فليأتا (قوله فلا حصر لها)  
 تفريع على قوله فيكره للمتوضي وقوله ستة أشياء بالنصب بالنظر للشرح  
 لأنه محمول لقوله بعدها (قوله لأنه للتقريب) أي عدها ستة للتقريب  
 للمبتدئ (قوله الاسراف في صب الماء) الاسراف العمل فوق الحاجة

ولما ذكره الفقيه أبو الليث في مقدمته  
 \* (فصل) \* في المكروهات (و) مما (يكره)  
 المكروه ضد المحبوب والادب فيكره (للمتوضي)  
 ضد ما استحبه من الآداب فلا حصر لها بعدها  
 (ستة أشياء) لأنه للتقريب فيها (الاسراف في)  
 صب الماء لقوله صلى الله عليه وسلم اسعدنا  
 مزجه وهو يتوضأ ما هذا السرف بأبعد



الشرعية في فتاوى الحجة بكره صب الماء في الوضوء زيادة على العدد  
المسنون والقدر المعهود لما ورد في الخبر شرار أمتي الذين يسرفون  
في صب الماء اه وفي الدر وبكره الاسراف فيه تحريم الماء النهر  
أو الماء لولاه أما الموقوف على من يتطهر به ومنه ماء المدارس فحرام اه  
(قوله فقال أفي الوضوء سرف) الذي في رواية أحمد وأبي يعلى والبيهقي  
في شعبه وابن ماجه في سننه فقال أوفي الوضوء بزيادة الوار العاطفة  
على مقدرة تقديره أنقول هذا في الوضوء سرف (قوله والتقدير) هو عدم  
بلوغ الحد المسنون فلما قصر على ما دون الثلاث قيل يأنم وقيل لا وقيل  
يأنم بالاعتساف واعلم انه نقل غير واحد الاجماع على عدم التقدير في ماء  
الوضوء والغسل بل هو بقدر الكفاية لاختلاف طباع الناس وعن عائشة  
جرت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة  
صاع ثمانيه رطلان وفي الوضوء رطلان اه وهو مذهب المذاهب الصاع  
(قوله يجعل الغسل مثل المسح) بأن يقرب الغسل الى حد الدهن لا يمكن لا بد  
من أن يقطر ولو قطرتين حتى يكون غسلا ولا يصح الوضوء أصلا (قوله  
ويكره ضرب الوجه) أي تنزيها ومثله غيره من بقية الاعضاء كما في الدر  
(قوله لمنافاته شرف الوجه) ولأن فيه انتضاح غسالة الماء المستعمل  
فالتحرز عنها أولى ولا يغمر من عينيه ولا يقبض فيه شديدا بحيث تنكس حرة  
الشفقين ومخارج العينين أي أطراف الاجناس ومنابت الهدب لوجوب  
ايصال الماء الى ذلك المحل حتى لو بقيت منه لمعة لم يصح بها الماء لا يصح  
الوضوء كما في الحلبي (قوله فيلقية برفق عليه) أي يرسل الماء على الوجه من  
أعلى الجهة برفق ثم يدلك به (قوله ويكره التكلم بكلام الناس) ما لم يكن  
لحاجة تفوته بتركه قاله ابن أمير حاج (قوله لانه يشغله عن الادعية)  
ولاجل تخليص الوضوء من شوائب الدنيا لانه مقدمة العبادة وذكر  
بعض العارفين أن الاستحضار في الصلاة يتبع الاستحضار في الوضوء  
وعدمه في عدمه (قوله ويكره الاستعانة بالخ) تقدم ما فيه وانه لا بأس بها  
وأما حديث عمر فضعيف ولا يباوئ غيره مما يدل على ثبوتها عنه صلى  
الله عليه وسلم أفاده بعض المحققين \* (فصل في أوصاف الوضوء) \*

فقال أفي الوضوء سرف قل نعم وإن كنت على نحر  
جبار ومنه تثليث المسح بما جديد (والتقدير) يجعل  
الغسل مثل المسح (فيه) لأن فيه تفويت السنة  
وقال عليه السلام خير الأمور أوسطها (و) يكره  
(ضرب الوجه به) لمنافاته شرف الوجه فيلقية  
برفق عليه (و) يكره (التكلم بكلام الناس) لانه  
يشغله عن الادعية (و) يكره (الاستعانة بغيره)  
لقول عمر رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يستقي ماء لوضوءه فبارت أن أستقي له  
فقال ما عرفت فاني لا أريد أن يعينني على صلاتي  
أحمد (من غير عذر) لأن الضرورات تبيح  
المحظورات فكيف بما لا يخطر فيه وعن الامام  
الوبري انه لا بأس به فان الخادم كان يصب على  
النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرها بعد  
\* (فصل) \* في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد  
بيان سببه وشروطه وحكمه وركنه فقال

(الوضوء على ثلاثة أقسام الأول) منها أنه (فرض)

كما قدمناه بدليله والمراد بالفرض هنا الثابت

بالقطعي وأما المحدود والمقدار فهو ما يفوت الجواز

بفوته ليشمل الفرض الاجتهادي كربع الرأس

وزلات آية بالمدينة وقد فرض بمكة (على المحدث)

إذا أراد القيام (للاصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو

كانت) الصلاة (نفلا) لأن الله لا يقبل صلاة من غير

طهور كما تقدم وهو بفتح الطاء وقال بعضهم

الاجود ضمه (و) كذا (لصلاة الجنابة) لأنها

صلاة وإن لم تكن كاملة (و) مثلها (سجدة التلاوة

(و) كذا الوضوء فرض (لمس القرآن ولو آية)

مكتوبة على درهم أو حائط لقوله تعالى لا يمسه إلا

المطهرون وسواء الكتابة واليباض وقال بعض

مناجنا انما يذكر للمحدث من الموضع المكتوب

دون الحواشي لأنه لم يمس القرآن حقيقة والصحيح

أن مسحها كمس المكتوب ولو بالفارسية يحرم مسه

اتفاقا على الصحيح (و) القسم (الثاني) وضوء

(واجب) وهو الوضوء (للتطواف بالكعبة) لقوله

عليه السلام الطواف حول الكعبة مثل الصلاة

الا انكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلمن

الا بخير ولما لم يكن صلاة حقيقة لم تتوقف صحته

على الطهارة فيجب بتركه دم في الواجب وبدنه

في الفرض للجنابة وصدقة في التفل بترك الوضوء

كما ذكر في محله (و) القسم (الثالث) وضوء

(مندوب) في أحوال كثيرة كمس الكعبين الشرعية

ورخص مسحها للمحدث الا للتفسير كذا في الدرر

وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير فيكون

من القسم الثاني ونذب الوضوء (لالنوم على طهارة

(و) أيضا (إذا استيقظ منه) أي النوم

(قوله الوضوء على ثلاثة أقسام) العدد لا يفيد الحصر فلا ينافي أنه قد يكون  
مكروها كالوضوء على الوضوء قبل تبذل المجلس الأول أو أدائه عبادة  
لا تصح بدونه به وقد يكون حراما كما إذا كان ذلك من ماء الوقف  
والمدارس (قوله والمراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي) فالمراد بالوضوء  
من حيث هو بقطع النظر عن اجزائه (قوله والمقدار) عطف تفسيرا  
(قوله فهو ما يفوت الجواز بفوته) أي فالمراد بالفرض بالنظر إليه  
الفرض الاعم وهو ما يفوت صحة الشيء إذا عدم فيعم القطعي بالنظر إلى  
أصل الغسل والمسح والعمل بالنظر إلى المقدار ولذا قال المصنف ليشمل  
الح (قوله إذا أراد القيام) أي الشروع فليس المراد به ضد القعود فان  
المراد بالصلاة ما يعم النافلة وهي تصح من قعود (قوله وهو بفتح الطاء)  
الطهور والمصدر واسم ما يطهر به أو الطاهر المظهر قاموس (قوله ومثلها  
سجدة التلاوة) لقولهم بشرطها ما يشترط للصلاة وقوله ولما لم يكن صلاة  
حقيقة) يعني أنه لما أشبه الصلاة من وجهه دون وجه قلنا بوجوب  
الطهارة وعدم توقف صحته عليها (قوله فيجب بتركه دم في الواجب) اعلم  
أنه إذا طاف الفرض محسنا وجب دم وإن كان جنبا فبدنة وإذا طاف  
الواجب كالوداع أو النقل محسنا فصدقة وجنبا فدم فقوله فيجب بتركه  
أي الوضوء في الواجب دم لا يتم فليأتل (قوله كس الكتب الشرعية)  
نحو الفقه والحديث والعقائد فيظهر لها تعظيما قال الملواني انما قلنا  
هذا العلم بالتعظيم فأنى ما أخذت الكاغذ الا بطهارة والسرخصي حصل  
له في إله داء البطان وهو يكرر درس كتابه فتوضأتك الليلة سبع عشرة  
مرة أه من الشرح (قوله الا للتفسير) أي فلا يرخص ولو كان التفسير  
أكثر وهو صادق بأن يكون فرضا أو واجبا لأن عدم الرخصة يجامعها  
فقول المصنف وهو يقتضي الخ فيه تأمل ونقل العلامة فوح عن الجوهرية  
والسراج أن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها وله أن يمس  
غيرها بخلاف المصحف لأن جميع ذلك تتبع له أه (قوله للنوم على طهارة)  
ظاهره أنه لا يأتي بذلك المندوب الا إذا أخذ النوم وهو متطهر فلو تطهر  
ثم اضطجع وأحدث فنام لا يكون آتيا به (قوله وإذا استيقظ منه)



مبادرة للطهارة (قوله لحديث بلال) حاصل معناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى منا ما انه دخل الجنة وبلال أمامه يسمع خشخشة نعاله فسأله عن ذلك فقال اني كلما أحدثت أو وضأ أو أصلي ركعتين وسئلت بعض الأفاضل هل يابس في الجنة نعال فأجاب نعم مستدلاً بهما الحديث (قوله اذا تبدل مجلسه) أو أدى بالاول عبادة مقصودة من مشروعية الوضوء (قوله وبعد كلام غيبة) لاجابة الى تقديره مضاف لان الغيبة حقيقة في ذكر الاخ وقوله بذكر الخ تصوير للغيبة وقوله في غيبته الاولى حذفه لانها كذلك في الحضور ولا تسمى غيبة الا اذا كان صادقا فيها وأما اذا كانت كذبا فهتان قال الخازن وهو أشد من الغيبة وكما تكون بالقول تكون بغيره من كل ما يفهم منه المقصود وكما يحرم ذكرها باللسان يحرم اعتقادها بالقلب واستماعها وتباح عند الشكوى من الظالم لمن له قدرة على انصافه وعند الاستعانة به على تغيير المنكر ورد العاصي الى الصواب وعند الاستفتاء بأن يقول للمفتي ظاني فلان بكذا أو زوجي يفعل كذا وكذا وعند تحذير المسلمين من الشر كبيان جرح المجروحين من الرواة والشيوخ وكالاخبار عن العيب عند المشاورة في مصاهرة انسان أو معاملته أو المسافرة معه وكالاخبار بعيب ما يشتره وهو لا يعلم به بل يجب وعند ذكر الفاسق بما يجاهر به لا بغيره وعند التعريف بما يشهر به من اللقب كالاعمش والاعرج وعند الشفقة على المغتاب وعند عدم التعيين فهي ثمانية (قوله وكذب الخ) وأما التعريض بالكذب لغير ضرورة قيل يحرم لان اللفظ ظاهره الكذب وان احتمل الصدق وقيل لا يحرم لانه ليس بكذب لانه مما يحتمل اللفظ واعلم أن الاستعارة تفارق الكذب من وجهين أحدهما البناء على التأويل والثاني نصب القرائن على ارادة خلاف الظاهر نحو رأيت أسدا في الحمام بخلاف الكذب كذا في شرح شرعة الاسلام (قوله اخلاق ما لم يكن) أي اقتراؤه يقال خلق الافك واختلقه وتخلقه اقتراء وتخلق الكلام صنعه أفاده في القاموس (قوله واصلاح ذات البين) وأما دفع الظالم عن المظلوم ففي معنى الصلح بين اثنين وبعضهم جعله رابعا (قوله انعام المضرب) لم يذكر

(و) تجديده (للمداومة عليه) الحديث بلال  
رضي الله عنه (والوضوء على الوضوء) اذا تبدل  
مجلسه لانه نور على نور واذا لم يتبدل فهو اسراف  
وقيل بالوضوء لان الغسل على الغسل والتيمم على  
التيمم يكون عبثا (وبعد) كلام (غيبة) بذكر  
أخلاق بما يكره في غيبته (وكذب) اخلاق  
ما لم يكن ولا يجوز الا في نحو الحرب واصلاح  
ذات البين وارضاء الاهل (ونجاسة) انعام  
المضرب والتيمم والنجاسة السعاية ينقل الحديث  
من قوم الى قوم على جهة الافساد

هذا المعنى الجهد في القاموس وإنما قال النعم رفع الحسب من إشاعة له  
 وفساداً وذكر له معنى آخر اه (قوله وبعد كل خطيئة) منها الشبهة  
 والتناق والتعلق والشتيمة هي السب في الوجه كما في فتح الباري والتناق  
 ترك المحافظة على أمور الدين سرّاً ومراعاتها علناً وأما التعلق فهو الود  
 والالطف وأن يعطى باللسان ما ليس في القلب قاموس وفي شرح التحفة  
 للعيني هو الالطف الشديد الخارج عن العادة وقال المناوي هو الزيادة  
 في التودد وما ينبغي إيستخرج ما عند الإنسان وفي مجمع الأنهر التعلق  
 مذموم بخلاف التواضع فإنه مدح ومن الخطايا المداينة وهي ترك  
 الدين لا صلاح الدنيا وأما المداينة فهي بذل الدنيا ومنه حسن المعاشرة  
 والرفق لا صلاح الدين أو الدنيا أوهما معا وهي مباحة وربما استجبت اه  
 (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً الخ) فيه نظر فإنه يدل على أن  
 المندوب للمغسل الغسل لا الوضوء وبه صرح الحلبي في الشرح الكبير  
 على المنية قاله السيد (قوله ومن حمله فليتروضاً) أخذ به الإمام أحمد  
 فأوجبه فيندب الوضوء خروجاً من الخلاف وعملاً بالحديث (قوله وقبل  
 غسل الجنابة) الظاهر أن الحيض والنفس كالجناية كذا بحقه بعض  
 الأفاضل (قوله وللجنب عند ارادة كل الخ) أما الوضوء بين الجماعين وعند  
 النوم فالمراد به الشرعي في قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد  
 والجمهور كما في شرح البخاري للبدر العيني والمحافظة ابن حجر لما رواه  
 البخاري عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن ينام  
 وهو جنب غسل فرجه وتوضأ للصلاة ولا حمد ومسلم والأربعة وابن حبان  
 والحاكم والبيهقي في السنن الكبرى إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود  
 فليتروضاً بينهما وضوءاً زاد ابن حبان ومن بعده فإنه أنشط للعود وقال  
 أبو يوسف لا يستحب بينهما وضوء على ذلك دلائل حلت على بيان الجواز جمعاً  
 بين الروايات ومشى الطحاوي على أن الأمر بالوضوء في كل من معاودة  
 الإهل والنوم منسوخ وأما الوضوء عند ارادة أكل أو شرب فالمراد به  
 المفهومي لما روى الطحاوي وأبو داود وابن ماجه عن عائشة رضي الله  
 عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل وهو جنب

(و) بعد (كل خطيئة وإنشاد شعر) فيج لان  
 الوضوء بكثرة الذنوب الصغائر (وقهقهة خارج  
 الصلاة) لأنها حدث سورة (وغسل ميت وجمله)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فليغتسل  
 ومن حمله فليتروضاً (ولو فات كل صلاة) لأنه أكل  
 لسانه (وقبل غسل الجنابة) لو رددت السنته  
 وللجنب عند ارادة (أكل وشرب ونوم  
 ومعاودة) وطء



غسل يديه قال في شرح المشكاة وعليه وجه ور العلماء وفي الخلاصة الجنب  
إذا أراد أن يأكل أو يشرب المستحب له أن يغسل يديه وفاء وإن ترك  
لأبأس به وللفظ خزانة الاكل وإن ترك لا يضره وفي منية المصلي إذا أراد  
الجنب الاكل والشرب ينبغي له أن يغسل يديه وفاء ثم يأكل أو يشرب لأنه  
يورث الفقر اهـ أي لأن الاكل والشرب بدون ما ذكره يب للفقر قاله ابن  
أمير حاج (قوله ولغضب) لقوله صلى الله عليه وسلم إن الغضب من الشيطان  
وإن الشيطان خلق من النار وإنما تطفأ النار بالماء فإذا غضب أحدكم  
فليتوضأ رواه الامام أحمد وأبو داود في الادب أي ولو كان متوضئاً فإن  
اشتد الغضب ندب له الغسل قاله في مواهب القدير (قوله وقراءة حديث)  
هي المتعارفة الآن من التكلم على ما فيه من فقه وغريب ومشكل  
واختلاف ولغة وأعراب (قوله وروايته) هي مجرد ذكر الاسناد والمتمن  
(قوله وشرف المكانين) الصفا والمروة (قوله للقول بالوضوء منه) هو قول  
الامام أحمد (قوله وللخروج من خلاف سائر العلماء) ظاهره ولو غير  
الاربعة (قوله كما إذا مس امرأة) أي مشتهاة غير محرمة فإن مس المحرم  
وغير المشتهاة لا ينقض اتفاقاً (قوله استبراء دينه) أي طلب البراءة دينه  
من القول بالافساد (فهـ) يعني فاصل أو مفصول أو ذو فصل  
مبتدأ أو خبير (قوله هو طائفة من المسائل) أي مطلقاً وتقييده  
في الشرح بالفقهاء لخصوص المقام وزاد غير مترجمة بـ كتاب ولا باب  
(قوله النقض الخ) فهو حقيقة في الاول مجاز في الثاني بجامع الابطال  
وقيل مشترك قاله السيد وأصله للاتقاني (قوله عن إقامة المطلوب بها)  
والمطلوب من الوضوء استباحة الصلاة ونحوها (قوله منها ما خرج من  
السبيلين) أفاد أن الناقض الخارج لا يخرج لانه الضد هو المؤثر في رفع  
ضده وإنما الخروج عنه لتحقيق الوصف الذي هو النجاسة لذات الخارج  
وشرط في حمل الضد في ضده لانه هو العامل لانه لا يوصف بطهارة  
والنجاسة لانه معنى من المعاني وإضافة النقض اليه إضافة الى علة العلة  
والاولى إضافة الحكم الى نفس العلة (قوله وإن كان ربحاً لا نجاسة فيه)  
الاولى أن يقول وإن كان ربحاً فليس منبعا عن نجاسة لانه يفيد مفهومه

وأن غضب) لانه يطفئه (و) لقراءة (قرآن و) قراءة  
(حديث وروايته) تعظيماً لشرافهما (ودراسة علم)  
شرعي (وأذان وإقامة وخطبة) ولو خطبة نكاح  
ودخول مسجد (ووقوف بعرفة) لشرف المكان  
ومباهاة الله تعالى الملائكة بالواقفين بها (والسعي  
بين الصفا والمروة) لأداء العبادة وشرف المكانين  
(و) بعد (أكل لحم جزور) لقول بالوضوء منه  
خروجاً من الخلاف ولذا عجمه فقال (ولللخروج  
من خلاف) سائر (العلماء) كما إذا مس امرأة  
أو فرجه بطن كفه لتكون عبادة صحيحة بالاتفاق  
عليها المستبرأ لدينه هكذا جعت وإن ذكر بعضها  
بصفة السنة في محله للقائفة التامة بتوفيق الله  
تعالى وكرمه  
(فصل) هو طائفة من المسائل تغيرت أحكامها  
فالنسبة لما قبلها (ينقض الوضوء) النقض إذا  
أضيف الى الأجسام كنقض الحائط براديه ابطال  
تأليفها وإذا أضيف الى المعاني كالوضوء براديه  
فانقضت (أما عن إقامة المطلوب بها) ما خرج من السبيلين  
وان قل سمي القبول والدير سبيلاً لكونه طريقاً  
للخارج وسواء المقادير وغيره كالدودة والحصاة  
(الاربعة القبل) الذكروا الفرج (في الاصح) لانه  
اختلاج لاربعة وان كان ربحاً لا نجاسة فيه

أن يرجح الدبر نجاسة وليس كذلك كما أفاده بعد ويحتمل أن المراد لا نجاسة فيه أي في القبل يمر عليها ريجحه حتى يكون ناقضا وهو الذي يفسده كلامه بعد ( قوله فلا نجس مبتل الثياب ) والاستنجاء منه بدعة ( قوله فينقض ريج المفضاة احتياطا ) الأولى الواو والمراد به من اختلط مسلك بولها وغائطها بخلاف من اختلط مسلك بولها ووطئها فلا تنقض بالريج الخارج من أمامها على الصحيح وتختص الأولى بحكمين آخرين أحدهما أنها لا تحل لمن طلقها ثلاثا بوطء الثاني مالم تحبس لاحتمال الوطء في الدبر والثاني حرمة جماعها إلا أن يمكنه الوطء في القبل بالاعتد وفي الهندية عن المحيط عدم النواقض سقوطه من أعلى اه قال بعض الفضلاء ولعله لعدم خاؤه عن خروج خارج غالبا وهو لا يشعر والخش غير المشكل فرجه الآخر كالخرج وهو المعقول عليه والمشكل ينقض وضوءه بمجرد الطهور من كل ( قوله ولو إلى القلفة ) بفتحات وبوزن غرفة وهي ما يقطع في الختان ( قوله لعدم خاؤه ) أي المولود المعلوم من المقام أو حال الولادة ( قوله ظاهرا ) أي في الظاهر أي أن الغالب أن لا يخلو النفاس عنه فنزل الغالب منزلة المحقق \* تنبيه \* ما سأل من السبيلين انما بعدة ناقضا لطهارة الحي \* أما الخارج من الميت بعد تغيبه فيه غسل ولا يعاد الغسل ( قوله وفي غير السبيلين يتجاوز النجاسة إلى محل الخ ) والمراد أن يتجاوز ولولب العصر وما شأنه أن يتجاوز لولا المانع كالوصف علقه فامسلا ت بحيث لو شفت لسال منها الدم كذا في الحلبي ( قوله إلى محل ) أعم من العضو والشوب والمكان ( قوله يطلب تطهيره ) بالغسل أو المسح فينظم الموضع الذي سقط عنه حكم التطهير بهذر قاله ابن الكمال ( قوله ولونديا ) فاذا نزل الدم إلى قصبة الالف نقض صريح به في المعراج وغيره لأن المبالغة بإيصال الماء إليها في الاستنشاق لغير الصائم مستثناة وفي البدائع اذا نزل الدم إلى صماخ الاذن يكون حدثا اه واهب ذلك الا لكونه يندب مسحه في الوضوء ويجب غسله في الغسل ( قوله فلا ينقض دم سأل في داخل العين الخ ) وكذا ما سأل في باطن الجرح إلى الجانب الآخر وحقيقة التطهير فيها ما يمكنه وانما سقط حكمه للجرح ( قوله كماء الثدي والبرية الخ ) قال في البحر

وريجح الدبر ناقضة بمرورها على النجاسة لأن عينها ظاهرة فلا نجس مبتل الثياب عند العاقبة فينقض ريج المفضاة احتياطا والخروج ينحقق بظهور البلة على رأس المخرج ولو إلى القلفة على الصحيح ( وينقضه ) أي الوضوء ( ولادة من غير رطوبة دم ) ولا تكون نفسا في قول أبي يوسف ومحمد آخرها وهو الصحيح لتعلق النفاس بالدم ولم يوجد وعابها الوضوء لا رطوبة وقال أبو حنيفة عليها الغسل احتياطا لعدم خاؤه عن قليل دم ظاهرا وصححه في الفتاوى وبه أفنى المصدر الذهب درجته الله ( و ) ينقض الوضوء ( نجاسة سائلة من غير ما ) أي السبيلين لقوله عليه الصلاة والسلام الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري وغيرهم من كبار الصحابة وسدور التابعين كالحنبل البصري وابن سيرين رضي الله عنهم والسبيلين يتجاوز النجاسة إلى محل رأس ما وفي غير السبيلين يتجاوز النجاسة إلى محل يطلب تطهيره ولونديا فلا ينقض دم سأل في داخل العين إلى جانب آخر منها بخلاف ما صلب من الالف وقوله ( كدم وقيع ) إشارة إلى أن ماء الصديد ناقض كماء الثدي والبرية والاذن اذا كان ارض على الصحيح



الجرح والنفطة وماء السرة والندى والعين والاذن اذا كان لعله سواء  
 في الاصح أي في النقض واطاهر أن القيد راجع الى الاربعة الاخيرة  
 وعن الحسن أن ماء النفطة لا ينقض قال الحلواني وفيه توسعة لمن به  
 جرب أو جدري أو مجل بالميم وهو ما يكون بين الجلد واللحم وفي الجوهرية  
 عن ابن أبي عمير الماء الصافي اذا خرج من النفطة لا ينقض وفي المغرب هي  
 بفتح النون وكسر الفاء وزن كلمة الجسدي وبكسر النون وسكون الفاء  
 القرحة التي امتلأت وحان قشرها والتحرير انغة فيها ذكر العلامة نوح  
 وفي التبيين ولو كان بعينه رمد أو عيش يسيل منها الدموع قالوا يؤمر  
 بالوضوء لوقت كل صلاة لاحتمال أن يكون صديداً أو قيحاً قال العلامة  
 الشامي في حاشيته عليه قال الشيخ كمال الدين في فصل المستحاضة وأقول  
 هذا التعايل يقتضي أنه أمر استحباب فان الشك والاحتمال في كونه  
 ناقضاً لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين لا يزول بالشك والله تعالى أعلم  
 نعم اذا علم انه صديد أو قحج من طريق غلبة الظن باخبار اطباء أو علامة  
 تغلب على ظن المبتلى يجب وفي المنية روى عن محمد أنه قال الشيخ اذا كان  
 في عينه رمد وتسيل الدموع منها أمر بالوضوء لوقت كل صلاة لاني  
 أخاف أن يكون ما يسيل منها صديداً فيكون صاحب عذر اه ونقل  
 شارحها عن الكمال ما نقله عنه الشامي ثم قال شارحها ومما يشهد له هذا  
 أي لكونه أمر استحباب ما في شرح الزاهدي عقيب هذه المسئلة وعن  
 هشام في جامعه ان كان قيحاً فكالمستحاضة والافكا للصحة وأما قواهم  
 ماء الجرح والنفطة وماء السرة والندى والعين والاذن ان كان لعله سواء  
 ينبغي أن يحمل على ما اذا كان الخارج من العين متغيراً بسبب ذلك اه  
 وفي الفتح عن التجنيس الغرب في العين اذا سال منه ماء نقض لانه كالجرح  
 وليس بدمع وهو بالتحريك ورم في الماق اه وضبطه في الدر بفتح فسكون  
 قال وهو عرق في العين يسقي ولا ينقطع اه قلت وهو يلجى في دمع  
 العين الصافي ما جرى في ماء النفطة من الخلاف والظاهر نعم لعدم الفرق  
 قال العارف بالله سيدي عبد الغني النابلسي وفيه في أن يحكم برواية  
 عدم النقض بالصافي الذي يخرج من النفطة في كل الحصة وأن ما يخرج

منها لا ينقض وان تجاوز الى محل يلحقه حكم التطهير اذا كان ماء صافيا أما  
 غير الصافي بأن كان مخلوطا بدم أو قيح أو صديد قلته ناقض اذا وجد السيلان  
 بان تجاوز العصابة والالم ينقض مادامت الورقة في موضع الكي معصبة  
 بالعصابة وان امتلأت دما أو قيحا لم يسئل من حول العصابة أو ينقض منها  
 دم أو قيح سائل وأما ظهوره من غير أن يتجاوزها فذلك من الجرح نفسه  
 وهو غير ناقض ولو حل العصابة فأخرج الورقة والحرقه فوجد دما أو قيحا  
 لولا الرباط لسال في غاب ظنه انتقض وضوءه في الحال لا قبل ذلك لكون  
 النجاسة انفصلت عن موضعها أما قبل حلها فالنجاسة في موضعها  
 لم تنفصل ولولم يمكن قطع السيلان حقيقة أو حكما كقطعه بالربط فهو مذور  
 والا لا حتى لو كان لا يتسع العذر الا بالربط والحشو وجب ذلك نقله السيد  
 (قوله وان لم يتغير) اشار به الى أنه لا فرق بين أنواع القيح سواء قاء من  
 ساعته أم لا وقال الحسن اذا تناول طعاما أو ماء ثم قاء من ساعته لا ينقض  
 وضوءه لانه طاهر حيث لم يستحل والذي اتصل به قليل في فلا يكون حدثا  
 ولا يكون نجسا وكذا الصبي اذا ارتضع وقاء من ساعته لا يكون نجسا  
 والصحيح انه حدث ونجس في الكل كما في الحلبي قيل وقول الحسن هو المختار  
 كما في الفتح قال الرازي ومحل الاختلاف اذا وصل الى معدته ولم يستقر  
 أما لو قاء قبل الوصول وهو في المرى فإنه لا ينقض اتفاقا (قوله هو سوداء  
 محترقة) قال في الشرح تفسير اللعق هو ما اشتدت حرته وجمد وهي سوداء  
 محترقة اه قال السيد وان كان ما نعا نقض وان لم يلا الفم عند الامام  
 خلافا لمحمد هذا اذا كان صاعدا من الجوف وأما اذا كان نازلا من الرأس  
 نقض قل أو كثر باتفاق اصحابنا اه عيني (قوله اذا ملا الفم) انما  
 اشترط ملا الفم في القيح واعتبر السيلان في غيره لان الفم يجاذب فيه  
 دليلان أحدهما يقتضي كونه ظاهرا والاخر يقتضي كونه باطنا حقيقة  
 وحكما أما الحقيقة فلانه اذا فتح فاه يظهر واذا ضم يطن وأما الحكم فلانه  
 يفترض غسله في الغسل فجري عليه حكم الظاهر واذا ابتلع الصائم ريقه  
 لا يفعله صومه فجري عليه حكم الباطن فوفرنا على الدليلين حكمهما  
 وقتنا اذ اكثر نقض فاعتبر خار جاوان قل لا ينقض فاعتبر باطنا فيصير تبعا

(و) ينقضه (في طعام أو ماء) وان لم يتغير  
 (أو علق) هو سوداء محترقة (أو مزرقة) أي صفراء  
 والنقض باحد هذه الاشياء (اذا ملا الفم)



بما في قعر المعدة وهو مذهب العشرة المبشرين  
بالجنة ولان النبي صلى الله عليه وسلم قاء فتوضا  
قال الترمذي وهو أصح شيء في البليغ لقوله صلى  
الله عليه وسلم يعاد الوضوء من سبع من اقطار  
البول والدم السائل والتي ومن دسعة تلاء الفم  
ونوم مضطجع وقهقهة الرجل في الصلاة وخروج  
الدم (وهو) أي حتمل الفم (ملا يطبق عليه  
الفم لا يتكلف على الاصح) من التفاسير فيه  
وقيل ما يمنع الكلام (ويجمع) تقديرا (متفرق  
التي اذا اتحد سببه) عند محمد وهو الاصح  
فيه نقض ان كان قدر ملء الفم وقال أبو يوسف  
ان اتحد المكان وماء فم النائم ان نزل من الرأس  
فهو ظاهر اتناقا وكذا الصاعد من الجوف على  
المفتي به وقيل ان كان أصفر أو متناقا فهو نجس  
(و) ينقضه (دم) من جرح بفمه (غلب على  
البزاق) أي الريق (أو ساواه) احتياطا ويعلم  
باللون فالأصفر مغلوب وقيل الحمرة مساو  
وشديدها غالب والنازل من الرأس ناقض بسبب لانه  
وان قل بالاجماع وكذا الصاعد من الجوف  
وقبيل به أخذ عامة المشايخ (و) ينقضه (نوم)  
وهو فترة طبيعية تحدث فتمنع الحواس الطاهرة  
والباطنة عن العمل بسلامتها وعن استعمال  
العقل مع قيامه وهذا اذا (لم تتمكن فيه المقعدة)  
يعني المخرج (من الارض) باضطجاع وتورث  
واستقاء على القنائل ولو كان مريضا يصلي بالأيام  
على الصحيح وانقلاب على الوجه لزال المسكة  
والناقض الحدث للإشارة اليه بقوله صلى الله عليه  
وسلم العيان وكاء السه فاذا نامت العيان انطلق  
الوكاء وبه التنبية على أن الناقض ليس النوم  
لانه ليس بعد ثبوتها والحدث ما لا يخلو عنه النائم

للريق (قوله بما في قعر المعدة) بفتح الميم واسكان العين قوله في الشرح  
(قوله ومن دسعة تلاء الفم) قال في القاموس الدسع كالمفع الدفع والتي  
والمل ثم قال والدسعة أيضا الطبيعة والحنفة والمائدة الكريمة والقوة اه  
مختصرا فحينئذ يكون معنى الدسعة التي ووصفه بكونه بلا الفم احترازا  
عن القليل أو بمعنى الدفعة وانما ذكره بعد التي لدفع توهم انه لا ينقض  
الا ما كان كثيرا فاحشا (قوله وقهقهة الرجل في الصلاة) قيد الرجل  
اتفاقا لان المرأة كذلك بخلاف الصبي (قوله وخروج الدم) لعل المراد  
منه خروجه من السيلين فيغابر قوله في صدر الحديث والدم السائل فان  
المراد به أن يكون من غيرهما ويكون دليلا على ان الخارج غير المعتاد  
ينقض وليراجع (قوله اذا اتحد سببه) وهو الغنيان مصدر غنت نفسه  
بالمثلثة اذا جاشت وهاجت (قوله وهو الاصح) هو قول محمد (قوله وقال  
أبو يوسف الخ) اعتبر أبو يوسف اتحاد المجلس لان المجلس أثر في جمع  
المتفرقات ولم يذكر حكم الفرع في ظاهر الرواية وانفقوا انهم مالوا اتحادا  
نقض أو اختلاف لم ينقض (قوله وماء فم النائم الخ) احترازه عن ماء فم الميت  
فانه نجس (قوله وكذا الصاعد من الجوف على المفتي به) ظاهره ولو كان  
بحيث لو جمع لملا الفم (قوله العيان وكاء السه) قال في النهاية أصله  
سته بوزن فرس وجمعه أستاه كافر اس فحذفت الهاء وعوضت عنها الهمزة  
فتسبل است فاذا ردت الهاء وهي لامها وحذفت العين السني هي التاء  
انحذفت الهمزة التي هي بهاء عوضا عن الهاء فقبله بفتح السين ويروى  
في الحديث وكاء السه اه وفي قوله العيان وكاء السه تشبيهه بليغ بفم  
الزق على طريق الاستعارة بالكناية وإثبات الوكاه لتخييل واستعمال  
العين في اليقظة مجاز مرسل علاقته التلازم لانه يلزم من انفتاحهما  
اليقظة وجعل الوكاه على العينين من التشبيه بليغ سواء كانا بمعنى  
اليقظة أو أبقيا على معناه معاً ومن باب الكناية أي اليقظة أو العيان  
كرباط الدبر اه مدابقي في حاشيته على الخطيب واعرابه بالحركات  
على الهاء لانها لام الكلمة (قوله وانما الحدث ما لا يخلو عنه النائم)  
صححه في السراج واختاره الزيلعي مقتصر عليه وسكن في القوشعير

الاتفاق عليه وتفرع على الخلاف ما ذكره العلامة الشلبي في حاشية  
 الزيلعي ونحوه سئل عن شيخ به انفلات ربح هل ينتقض وضوءه بالنوم  
 فأجبت بعدم النقص بناء على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بناقض  
 وأن الناقض ما يخرج ومن ذهب إلى أن النوم نفسه ناقض لزمه نقض  
 وضوء من به انفلات ربح بالنوم والله تعالى أعلم اهـ (قوله الذي يسمع به)  
 الباء بمعنى مع وقوله ما يقال أي أكثر ما يقال قال في الحاشية التعاس  
 لا ينعض الوضوء وهو قليل نوم لا يشتبه عليه أكثر ما يقال ويجري عنده  
 اهـ وظاهر المصنف كالحاشية أنه لا يشترط الفهم والذي في الفتح عن الدقاق  
 والرازي أن كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثا وإن كان لا يفهم  
 حرفا أو حرفين يعني كلمة أو كلمتين لا اهـ ويظهر الفرق بين العبارتين في سماع  
 غير لغته والظاهر اعتبار السماع فقط \* تنبيه \* لا نقض من الأتباع عليهم  
 الصلاة والسلام فلا يحتاج أن يقال نومهم غير ناقض كما في القهستاني  
 فإنه يقتضي تخصيص عدم النقص به فوضوءهم تشريع للام لكن ينبغي  
 أن يستثنى اغماؤهم وغشيهم فإنهما منهم ناقضان على ما في المبسوط أفاده  
 السيد وغيره ويبحث فيه بعض الحذاق بأنه إذا كان الناقض الحقيقي  
 المتحقق غير ناقض فالحكمي المتوهم أولى على أن ما في المبسوط ليس  
 بصريح ولو لم يحمل على أنه رواية (قوله وينقض ارتفاع مقعدة الخ)  
 فقيل إن اتبه كما سقط فلا ينتقض وإن استقر نائماته انتبه انتقض لوجود  
 النوم مضطجعا هذا قول الإمام قال في التبيين وهو الظاهر وفي الفتح وعليه  
 الفتوى وفي المضمرات عن الزاد وهو الصحيح في رواية الحسن وبه جزم  
 في السراج (قوله وهو من يزبل القوى) بسبب امتلاء بطون الدماغ  
 من البلم البارد وتصل القوى المدركة والحركة عن أفعالها مع بقاء  
 العقل مغلوبا والفتى بفتح فسكون أو بكسر الشين المجهمة مع تشديد الياء  
 نوع منه وكلاهما ناقض وأما العته فهو غير ناقض لحكمهم على العبادة  
 بالجملة معه وإن لم يكن مكلفا بها إلا حلقه بالصبي لالان عظه قد زال أفاده  
 السيد (قوله وهو خفة الخ) قال بعضهم هو من يزبل على العقل  
 بمشقة بعض الأسباب الموجبة له فيمنع الإنسان عن العمل بموجب  
 عقله من غير أن يزبل ولذا بقي أهلا للخطاب وقيل يزبل وتكليفه زجره

فأقيم السبب الظاهر مقامه والتعاس المنصبة  
 الذي يسمع به ما يقال عنده لا ينتقض والافهم  
 الثقل ناقض (و) ينقضه (ارتفاع مقعدة) قاعدة  
 (نائم) على الأرض (في الظاهر) من المذهب لزوال  
 على الأرض (و) ينقضه (اغماؤهم) وهو من يزبل  
 المقعدة (و) ينقضه (و) ينقضه (بخرون) وهو  
 القوى ويستدل العقل وبزبل القوى (و) ينقضه (مكرو)



والتحقيق الاول كما في البحر ولا فرق فيه بين السكر من محرم أو مباح  
فهو كالانغماء الا انه لا يسقط عنه القضاء وان كان أكثر من يوم وليلة  
لانه يصنعه بخلاف الانغماء (قوله يظهر أثرها بالتمايل) هذا التعريف  
باتفاق هنا كما في الحلبي كما انه باتفاق في الايمان أن يهذى ويخط في أكثر  
كلامه كما صرح به الزيلعي في كتاب الحدود واختلاف في حده في باب الحد  
فقال الامام هو أن لا يعرف الارض من السماء ولا الرجال من النساء لان  
الحد عقوبة يحتال لدرئها فيعتبر نهاية السكر وقالوا هو أن يهذى في كلامه  
لانه هو السكر في العرف قال في النهر وينبغي النقض بأكل الحشيشة  
اذا دخل في مشيته اختلال (قوله لزوال القوة الماسكة) على الخفة  
الموصوفة بما بعدهما وقوله وعدم ارتفاع عطف على زوال (قوله بالعقل)  
هو في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب أو بالقلب فالقلب يهذى بنوره  
لتدبير الامور وتمييز الحسن من القبيح قاله في الشرح (قوله وينقضه  
فهو) هي ليست حدثا حقيقة والا لاستوى فيها جميع الاحوال مع انها  
مخصوصة ببعضها وهو الموافق للقياس لانها ليست بخارج نجس بل هي  
صوت كالبكاء والكلام وانما وجب الوضوء منها زجرا وعقوبة وعليه  
جماعة منهم الدبوسي وقيل بل حدث وتظهر فائدة الخلاف في جواز مس  
المصحف بعدها فمن جعلها حدثا منع كسائر الاحداث ومن اوجب  
الوضوء عقوبة جوز قال في البحر وينبغي ترجيح موافقة القياس لظاهر  
الاخبار التي هي الاصل في هذا الباب اذ ليس فيها الا امر باعادة الوضوء  
والصلاة ولا يلزم منه كونها من الاحداث اه (قوله أو سهوا) هو فيه  
احدى روايتين وبما جزم الزيلعي لان حالة الصلاة مذكرة بخلافها  
في النوم (قوله وهي ما يكون مسموعا لجبرانه) ولو قل والمراد بجبرانه  
في الصلاة ونحوهم (قوله وقيل تبطل) دون الصلاة وهو مروي عن  
سلمة بن شداد وعن ابي قاسم انها تبطلها فعلى الثاني له أن يبنى على صلاته  
وفيه أن القهقهة ليست حدثا سمعيا (قوله لانائم على الاصح) لان فعله  
لا يوصف بالجناية كالصبي لكن تبطل صلاته لما ذكرنا وهو المذهب في غير  
(قوله في صلاة كاملة) ولو حكما كما اذا قهقهه في السجود أو من سبقه

يظهر أثرها بالتمايل وتلغثم الكلام لزوال القوة  
الماسكة بتلغثم الصدر وعدم ارتفاع القلب بالعقل  
(و) ينقضه (قهقهة) وصل (بالغ) عمدا أو سهوا  
وهي ما يكون مسموعا لجبرانه والضحك ما يسمع وهو  
دون جبرانه يبطل الصلاة خاصة والتبسم لا يبطل  
شيئا وهو ما لا يبطل وضوءه لانه ليس من أهل  
وقهقهة الصبي لا تبطل وضوءه لانه ليس من أهل  
الزجر وقيل تبطله (يقظان) لانائم على الاصح  
(في صلاة) كاملة (ذات ركوع وسجود) بالاصالة

الحدث بعد الوضوء قبل أن يبنى ( قوله أو مقتسلا في الصحيح ) وعليه  
الجمهور كما في ذخائر الأشرافية وقال عامة المشايخ لا تنتقضه لأنه ثابت  
في ضمن الغسل فإذا لم يطل المتضمن بالسكر لا يطل المتضمن بالفتح  
( قوله لكونها عقوبة ) أي لا لكونها حدثا حقيقيا فلا يلزم القول الخ  
أفاده في الشرح ( قوله لمورد النص ) وهو ما روى مرسلًا ومستندًا  
أنه صلى الله عليه وسلم قال من نكح منكم قهوة فليعد الوضوء والصلاة  
قال الكمال أهل الحديث اعترفوا بصحته مرسلًا وأما روايته مستندًا  
فعن عدة من الصحابة كابن عمرو ومعه بن أبي معبد الخزامي وأبي موسى  
الاشعري وأبي هريرة وأنس وجابر وعمران بن حصين رضي الله تعالى  
عنهم أجمعين والمرسل الصحيح حجة عندنا فلا بد من العمل به كما في البرهان  
وغيره ( قوله بلا حائل يمنع حرارة الجسد ) صادق بأن لا يكون حائل أصلا  
وبأن يكون حائل رقيق لا يمنع الحرارة وكما ينتقض وضوءه ينتقض  
وضوءه كما في القضية وقال محمد لا ينتقض الوضوء إلا بخروج مذي وهو  
القياس وجه الاستحسان أن المباشرة الفاحشة لا تخلو عن خروج مذي  
غالبًا والغالب كالتحقق وفي جمع الأنهر قوله أقيس وقوله مما أحوط  
( فصل عشرة أشياء لا تنتقض الوضوء ) ( قوله لأنه لا ينجس جامدًا  
ولا مائعًا ) نجس بتشديد الجيم من التنجيس أي لا ينجس ما أصابه جامدًا  
كان أو مائعًا عند أبي يوسف وهو الصحيح فلأخذ بقطن وألقى في الماء  
القليل لا يفسده وعن محمد في غير رواية الأصول أنه نجس قال الحدادي  
والفتوى على قول الثاني فيما إذا أصاب الجامدات وعلى قول الثالث  
فيما إذا أصاب المائعات أفاده السيد ( قوله فلا يكون ناقضًا ) لا يحسن  
زاييه على ما قبله بل يترتب ما قبله عليه لأنه إذا لم يكن ناقضًا فلا يكون  
نجسًا ( قوله الطهارة ) أي اللجم أي في حق نفسه أما في حق غيره فنجس  
لأن المنفصل من الحيوة ( قوله كالعرق المذني ) نسبة إلى المدينة  
الشريفة لكثرة فيها وهي بثرة تظهر في سطح الجلد تنفجر عن عرق يخرج  
كالدودة شيئًا فشيئًا وسببه فضول غليظة فاه السيد ( قوله ولقلة الرطوبة  
التي معها ) لعكها تنجس ما وقعت فيه من المائعات ( قوله مطلقًا ) ولومن

ولو وجدته بالأيام سواء كان مريضًا أو متبرئًا  
أو مقتسلا في الصحيح لكونها عقوبة فلا يلزم القول  
بتجزئة الطهارة واحترزنا بالكاملة عن صلاة  
الجنابة وسجدة التلاوة لمورد النص فلا ينتقض  
فيهما وإن بطلنا (و) تنتقض القهقهة في الكاملة  
(و) لو تعدد فاعلمها (الخروج بها من الصلاة) بعد  
الجلوس الأخير ولم يبق إلا السلام لوجودها  
في حرمة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة  
لتمام فروضها وترتبه واجب السلام لا يمنع  
(و) ينتقضه مباشرة فاحشة وهي ( مس فرج )  
أو دبر (بذكر منتهى بلا حائل) يمنع حرارة الجسد  
وكذا مباشرة لرجلين والمرأتين ناقضة

( فصل عشرة أشياء لا تنتقض الوضوء ) منها ( ظهور  
دم لم يسيل عن محله ) لأنه لا ينجس جامدًا ولا مائعًا  
على الصحيح فلا يكون ناقضًا (و) منها ( سقوط لحم  
من غير سيلان دم ) طهارته وانفصال الطاهر  
لا يوجب الطهارة ( كانه عرق المذني ) الذي يقال له  
رشته ) بالفارسية ككما في الضاوي البرازية  
(و) منها ( خروج دودة من جرح واذن وائف )  
لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف  
الخارجة من الدبر (و) منها ( مس ذكر ) ودبر وفرج  
مطلقًا وهو مذهب كبار الصحابة كعمر وعلي وابن  
مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وصدر التابعين  
كالحسن وسعيد والنوري رضي الله تعالى عنهم  
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء رجل كأنه  
بدوي فقال يا رسول الله ما تقول في رجل مس  
ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك  
أو مضغة منك قال التريدي وهذا الحديث

أحسن نبي في هذا الباب وأصح



غير الماس ولو كان الممسوس مشتمى ومساواة كان الماس ياطن الكف أو بغيره  
 بشهوة أولا وفي السيد ويستحب غسل يده ان كان مستحيا بغير الماء  
 وحديث بسرة ضعفه جماعة وهو من مس ذكره فليتوضأ قال في الفتح  
 والحق أن كلام من الحديثين لا ينزل عن درجة الحسن لكن يترجح حديث  
 طلق وهو الذي ذكره المصنف بأن أحاديث الرجال أقوى لأنهم أحفظ لآلهم  
 واضبط ولذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل واحد وقال ابن أمير  
 حاج: ~~يمكن~~ يمكن حمل حديث بسرة على غسل اليدين وقد تقدم أنه يستحب  
 الوضوء للخروج من خلاف العلماء فإن العبادة المتفق عليها خير من العبادة  
 المختلف فيها (قوله والممس في الآية المراد به الجماع) فسر به ترجمان  
 القرآن وهو الذي قاله أهل اللغة قال ابن السكيت الممس إذا قرن بالمرأة  
 يراد به الجماع تقول العرب لمست المرأة أي جامعها ذكره السيد (قوله  
 وهو طاهر) أي عندهما مطلقا لأنه بزاق حقيقه والبزاق طاهر لان  
 الرطوبة ترفى أعلى الخلق فتصير بزاقا وفي أسفلها تغلط فتصير باغما فلم يخرج  
 من المعدة وأثن خرج منها فهو لزج مقبل لا تتخلله نجاسة وما يصل به  
 منها قليل وهو في القيء عفو ولا يرد ما إذا وقع البلغم في نجاسة حيث يتجسس  
 لان كلامنا فيما إذا كان في الباطن وأما إذا انفصل قلت نجاسته وازدادت  
 رقة فتخلله نجاسة ولو كان مخلوطا بالطعام لا ينقض الا اذا كان الطعام  
 غالبا بحيث لو انفرد ملائمة أما اذا كان مغلوبا أو مساويا فلا وفي صلاة  
 الحسن العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة (قوله حتى تحفظ  
 رؤسهم) أي تحرك قال في القاموس خفق التجم يخفق خفوقا غاب  
 وفلان حرك رأسه إذا نعس اه وبهض الصحابة حينئذ كان يضع جانبه  
 فينام ثم يقوم فيصلي كما في سنن البزار بأسناد صحيح وحمل على النعاس  
 (قوله ولو نام راکما أو ساجدا الخ) لبقاء بعض الاستسكان اذ لو زال كله  
 سقط فلم يتم الاسترخاء ولا فرق بين أن يعتمد النوم فيها أو خارجها على  
 المخار ومما في الفتح (قوله وان لم يكن على صفة السجود والركوع  
 المسنون انتقض) الاولى حذف الركوع فان بيان صفة السنة كما قدمه  
 فأصر على السجود ولان مجرد اتصاف نصفه الأسفل وانحناء الأعلى مع

(و) منها (مس امرأة) غير محرم لما في السنن  
 الاربعة عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى  
 الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ  
 والممس في الآية المراد به الجماع كقوله تعالى وان  
 طلقتموهن من قبل أن تمسوهن (و) منها (في)  
 لا يملأ القم) لانه من أعلى المعدة (و) منها (في) بلغم  
 ولو كان (كثيرا) لعدم تخلل النجاسة فيه وهو  
 طاهر (و) منها (غمايل نائم احتل زوال مقعدته)  
 لما في سنن أبي داود كان أصحاب رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ينتظرون العشاء حتى تحفق رؤسهم  
 ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها (نوم متمكن) من  
 الارض (ولو) كان (مستندا إلى شيء) كحائط  
 وسارية ووسادة بحيث (لو أزيل) المستند إليه  
 (سقط) الشخص فلا ينتقض وضوءه (على الطاهر)  
 من مذهب أبي حنيفة (فيهما) أي في المستثنين  
 هذه والتي قبلها لاستقراره بالارض فبأن خروج  
 ناقض منه رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو  
 الصحيح وبه أخذ عامة المشايخ وقال القدوري  
 ينتقض وهو مروى عن الطحاوي (و) منها (نوم  
 مصل) ولو نام (راكما أو ساجدا) اذا كان  
 (على جهة) أي صفة (السنة) في ظاهر المذهب  
 بأن أبدى ضبعيه وجاني بطنه عن نخذه لقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا  
 أو قائما أو ساجدا حتى يضع جنبه فاذا اضطجع  
 استرخت مفاصله واذا نام كذلك خارج الصلاة  
 لا ينتقض به وضوءه في الصحيح وان لم يكن على صفة  
 السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه  
 (والله سبحانه) (الموفق) بمحض فضله وكرمه



عدم السقوط دليل بقاء القوة الماسكة \* (فصل ما يوجب الاغتسال) \*  
 (قوله اسم من الاغتسال) أو من الغسل بالفتح مصدر غسل من باب ضرب  
 وبالكسر ما يغسل به من نحو صابون والغسالة بالضم ما غسلت به الشيء  
 كما في المصباح وذكر ابن مالك أنه إذا أريد بالغسل الاغتسال فالوجه  
 الضم ووجهه أن مضموم الغين اسم مصدر لا يغسل ومقو حها مصدر  
 الثلاث المجرد (قوله وهو غنام غسل الجسد) أي غسل الجسد التام  
 والذي عبر به غيره غسل تمام الجسد (قوله واسم للماء الذي يغتسل به  
 أيضا) ومنه ما في حديث ميمونة فوضعت له غسلا قاله السيد وغيره (قوله  
 وخصوه بغسل البدن الخ) هو المسمى الاصطلاحي ذكره بعد بيان المعنى  
 اللغوي وظاهره أنه لا يقال للغسل المسنون غسل اصطلا حا وفيه بعد  
 (قوله والجنابة صفة الخ) أي لغة كذا في الشرح إلا أنه عبر فيه بحالة  
 والذي في القاموس والجنابة المني وقد أجنب وجنب واستجنب  
 وهو جنب يستوي فيه الواحد والجمع أو يقال جنبان وأجنب اه (قوله  
 إذا قضى شهوته من المرأة) وذا بانزال المني فوافق ما قبله (قوله وسببه)  
 بالنصب عطف على تفسيره وقد علم ذلك في الوضوء (قوله حل ما كان ممسعا  
 قبله) هو الحكم الديني وقوله والثواب بفعلة تقربا هو الحكم الاخرى  
 وقوله تقربا مرتبط بقوله بفعلة أي انما يشاب اذا فعله متقربا (قوله خروج  
 المني) بكسر الذون مشددا لبيان وقد تسكن مخففا همتاني (قوله يشبه  
 رائحة الطلع) أي عند خروجه ورائحة البيض عند يسه (قوله ومني  
 المرأة رقيق أصفر) فلا اغتسلت بالجنابة ثم خرج منها مني بدون شهوة  
 ان كان أصفر أعادت الغسل والا فلا (قوله وهو الصلب) أي والترائب  
 (قوله وكان خروجه من غير جماع) فيسده ليتصور كون وجوب الغسل  
 مضافا الى خروج المني اذ في الجماع يضاف الوجوب الى توارى الحشفة  
 وان لم يخرج المني قاله السيد (قوله ولو بأول مرة لبلوغ في الاصح) وقبل  
 لا يجب لأنه صار مكلفا بعده وقد بقوله لبلوغ لأنه لو تحقق البلوغ أولا من  
 غير انزال ثم انزل يجب الغسل من غير خلاف ولو كانت أول مرة (قوله  
 ونكر ونظر ومبث) عطف على احتلام (قوله وله ذلك) أي العيب بذكره

(فصل ما يوجب) أي يلزم (الاغتسال) يعني  
 الغسل وهو بالضم اسم من الاغتسال وهو غنام  
 غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به أيضا  
 والغنام الذي اصطلح عليه الفقهاء أو أكرهم  
 وان كان الفتح أفصح وأشهر في اللغة وخصوصا  
 بغسل البدن من جنابة وحيض ونفاس والجنابة  
 صفة تحصل بخروج المني شهوة المرأة واعلم انه يحتاج  
 الرجل إذا قضى شهوته من المرأة وسببه وشروطه  
 لغة - ير الغسل لغة وشروطه وآدابه وصفته وعلت  
 وحكمه وركنه وسببه بأنه ارادة ما لا يحل مع الجنابة  
 نفسه وسببه بأنه ارادة ما لا يحل مع الجنابة  
 أو وجوبه وله شروط وجوب وشروط محبة  
 تقع في الوضوء وركنه عموم ما يمكن من  
 الجسد من غير حرج بالماء الطاهر وحكمه حل  
 ما كان متمسقا قبله والثواب بفعلة تقربا والصفة  
 والسنن والآداب يأتي بيانها (بفرض الغسل  
 الواحد) بحل للانسان (من سبعة أشياء) أولها  
 (خروج المني) وهو ماء أبيض خفيف ينكسر  
 الذي يخرج منه يشبه رائحة الطلع وفي المرأة  
 رقيق أصفر (الى ظاهر الجسد) لأنه ما لم يظهر  
 لا حكم له (إذا انفصل عن مقترنه) وهو الصلب  
 (بشهوة) وكان خروجه (من غير جماع)  
 كاحتلام ولو بأول مرة لبلوغ في الاصح ونكر  
 ونظر وعيب بذكره وله ذلك



(قوله ان كان أعزب) يقال فيه عزب وظاهر التقيد به عدم حله لتزوج ولو في مدة منعه عن حليلته ببيض أو سقر (قوله وبه ينحور رأساً برأس) عبارة البحر عن المحيط ولو أن رجلاً عزباً به فرط شهوة له أن يستمني به لاجل لتسكينها ولا يكون مأجوراً البتة ينحور رأساً برأس هكذا روى عن أبي حنيفة اه والمراد بقوله رأساً برأس انه لا أبره ولا وزر عليه (قوله يخشى منها) أي الوقوع في لواط أو زنى فيكون هذا من ارتكاب أخف الضررين (قوله لا يلجها) أي فيحرم لما روى عنه صلى الله عليه وسلم ناكح اليد ملعون وقال ابن جريج سألت عنه عطاء فقال **مكروه** سمعت قوماً يحشرون وأيديهم حبالاً فأظنهم هؤلاء وقال سعيد بن جبيرة عذب الله أمة كانوا يعذبون بهذا كبرهم وورد سبعة لا ينظر الله اليهم منهم الناكح يده (قوله اللازمه لها) الذي في الدر لم يذكر الدفق ليشمل منى المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر وأما اسناده اليه أيضاً في قوله تعالى خلق من ماء دافق فيحتمل التغليب اه وبهذا تنفع الملازمة (قوله سواء المرأة الخ) تعميم في قول المصنف خروج المني الى ظاهر الجسد وقيل يلزمها الغسل من غير رؤية الماء اذا وجدت اللذة (قوله ويفتي بقول أبي يوسف) عبارته في الشرح أولى وهي الفتوى على قول أبي يوسف في الضيف اذا استحي من أهل المحل أو خاف أن يقع في قلبه - م رية بأن طاف حول بيتهم وعلى قوله - ما في غير الضيف اه ونقل بعضهم - م انه يفتي بقوله بالنظر الى الصلوات المباحة والمراد بها ما فعلت حال الاستحياء أو خوف الريسة وبقواهما بالنظر الى المستقبلة والمراد بهما التي اتقى عند ادائها ما ذكر رجوعاً الى قول الامام صاحب المذهب وهو حسن (قوله واذا لم يدارك مسك) أي حتى خرج المني من رأس الذكر شهوة أي وقد استحي أو خشي الريسة وفي جعل الحياء المجرد عن خوف الريسة عذراً تاماً لانه في غير محله (قوله بايهم صفة المعلى) أي بايهم رائيته أنه يصلي (قوله وقراءة) المنع عنها ظاهر لوجود الحدث الاكبر ولا يظهر في التكبير لانه ذكر يجوز للجنب اللهم الا أن يقال في عدم الايمان به زيادة ابعاد عن فعل المأهية واقتصار على الضرورة ما أمكن والظاهر أن التسبيح والشهادة والسلام وباقى التكبير

ان كان أعزب وبه ينحور رأساً برأس لتسكين شهوة  
يخشى منها لا يلجها واغنى اشتراط الشهوة عن  
الدفق للازمة لها فاذا لم توجد الشهوة لا يغسل  
كما اذا حل ثقبلاً أو ضرب على صلبه قتل منه بلا  
شهوة والشرط وجودها عند انفصاله من الصلب  
لا دوامها حتى يخرج الى الظاهر خلافاً لأبي يوسف  
سواء المرأة والرجل لقوله صلى الله عليه وسلم  
وقرئتم هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت  
فقال نعم اذا رأت الماء وثمرة الخلاف تظهر  
بما ومسك ذكره حتى سكنت شهوته فارسل الماء  
يلزمه الغسل عند أبي حنيفة ومحمد لا عند أبي  
يوسف ويفتي بقول أبي يوسف للضيف خشي  
التهمة واذا لم يدارك مسكه يستبرأ بهام صفة  
المعلى من غير تحريرة وقراءة

في حكم التخرية ويجزئ (قوله في مكانه) أو تجاوزه بخطوة أو خطوتين  
 (قوله وارقتي ذكره) أفاد تقييده أنه إذا بال ولم يرتق الذ كرتي خرج المني  
 يجري الخلاف فيه (قوله أو مشى خطوات كثيرة) قال في البحر وقيد  
 المشي في المجتبى بالكثير وأطلقه كثير والتقييد أوجه لأن الخطوة  
 والخطوتين لا يكون منهما ذلك أه أي انقطاع ملقة الاول (قوله لأنها  
 شروط) أي للوجوب فإضافة الوجوب إلى الشروط مجاز كقولهم صدقة  
 الفطر لأن السبب يتعلق به الوجود والوجوب والشرط يضاف إليه  
 الوجود فشارك الشرط السبب في الوجود أه من الشرح فالجواز مجاز  
 استعارة علاقته المشابهة في أن كلا يضاف إليه الوجود (قوله ومنها توارى  
 حشفة) أي تغيب تمام حشفة فلغاب أقل منها وأقل من قدرها من  
 المقطوع لم يجب الغسل كما في القهستاني (قوله هي رأس ذكر الخ) هذا  
 التعريف لاحظ المصنف فيه المقام والاف الحشفة كما في القاء وس ونحوه  
 في الدر ما فوق الختان وفي القهستاني هي رأس الذكر إلى المقطع وهو غير  
 داخل في مفهومها أه (قوله منتهى) بصيغة اسم المفعول يدل عليه قوله  
 في المحترز وذكرك صبي لا يشتهي ولم يعبر المصنف بالنقاء الختانين ليتناول  
 الإيلاج في الذكر ولأن الثابت في الفرج محاذاتهما لا التقاؤهما (قوله احتز  
 به عن ذكر البهائم) محترز لا أدى وقوله والميت خرج بذكر الحي وقوله  
 والمقطوع خرج بالمشتهي كما خرج به قوله وذكرك صبي وقوله والمضوع من  
 جلد والاصبع خرج بقوله رأس ذكر فهو من النشر المخلط (قوله يوجب  
 عليها الخ) أي لا عليه لكنه يمنع من الصلاة حتى يغتسل كما يمنع عن الصلاة  
 محدث حتى يتوضأ كما في الخلاصة عن الأصل وفي الحاشية يؤمر به ابن عشر  
 اعتبارا وتخلقا كما يؤمر بالطهارة والصلاة (قوله في أحد سبيل أدى حتى)  
 يجامع مثله خرج غير لأدى والمتن والصغيرة التي لا يجامع فلا يجب  
 الغسل بالجماع في هذه الأشياء ولا ينقض الوضوء وانما يلزمه غسل ذكره  
 كما في القهستاني من التواقض وفي الدر رطوبة الفرج طاهرة عند أبي  
 حنيفة أه أي فلا يلزمه غسل الذكر أيضا (قوله ويلزم بوطء حشفة  
 لا يشتهي ولم يفضها) هذا هو الصحيح ومنهم من قال يجب مطلتا ومنهم من

وتظهر الثمرة بما إذا اغتسل في مكانه وصلى ثم خرج  
 بقية المني عليه الغسل عند ما لا عنده وصلاته  
 صحيحة اتفاقا ولو خرج بعد ما بال وارقتي ذكره  
 أو نام أو مشى خطوات كثيرة لا يجب الغسل  
 اتفاقا وجعل المني وما عطف عليه سببا للغسل  
 مجازا للمسحولة في التعليم لأنها شروط (و) منها  
 (تواري حشفة) هي رأس ذكر أدى منتهى حتى  
 احتز به عن ذكر البهائم والميت وذكرك صبي  
 ٣ والمضوع من جلد والاصبع وذكرك صبي  
 لا يشتهي والبالغة يوجب عليها تواري حشفة  
 المراهق الغسل (و) تواري (قدرها) أي الحشفة  
 (من مقطوعها) إذا كان التواري (في أحد سبيل  
 أدى حتى) فيلزمها الغسل ولو مكث في بيوت به  
 المراهق فخلقا ويلزم بوطء حشفة لا يشتهي  
 ولم يفضها لأنها صارت من يجامع في الصحيح  
 ٣ يوجد في بعض النسخ هنا مغايرة ونصها قوله  
 منتهى يقرأ بصيغة اسم الفاعل ان كان المراد  
 الوجوب عليه وبصيغة اسم المفعول ان نظر إلى  
 وجوبه عليها والزم بساكن الثاني ولم يعبر المصنف  
 الخ أه



قال لا يجب مطلقا أفاده السيد (قوله فالأصح أنه ان وجد حرارة الفرج  
واللذة وجب الغسل) واللذة بالنصب عطف على حرارة اقصر في السراج  
على وجود الحرارة وفي التنوير وشرحه على وجود اللذة وجمع بينهما  
المصنف لان الظاهر تلازمهما غالبا (قوله اذا التقى الختانان الخ) ذكرهما  
بناء على عادة العرب من ختن نسائهم وهو من الرجال دون حزة الحشفة  
ومن المرأة موضع قطع جلدة كعرف الديك فوق مدخل الذكر وهو مخرج  
الولد والمني والحيض وتحت مخرج البول ويقال له أيضا خضاض قال  
في السراج وهو سنة عندنا للرجال والنساء وقال الشافعي واجب عليهما  
وفي الفتح يجبر عليه ان تركه الا اذا خاف الهلاك وان تركته هي لا اهو ذكر  
الاتقاني عن الخصاف باسناده الى شاذ بن اوس مرفوعا الختان للرجال  
سنة وللنساء مكرومة قال في المعراج يعني مكرومة للرجال لان جماع المختونة  
الذ ووقته من جملة المسائل التي توقف فيها الامام ورعاه منه لعدم النص  
ولم يرد عنهما فيه شيء واختلف فيه المشايخ والاشبه اعتبار الطاقة  
كما في الدر وغيره وهذا الحديث أخرجه الامام أبو عبد الله الحسين  
ابن محمد بن خسر وفي مسنده عن أبي حنيفة باسناده الى النبي صلى الله  
عليه وسلم (قوله لا يوجب الغسل) أي ولا ينقض الوضوء (قوله ومنها  
وجود ماء رقيق بعد النوم) حاصل مسألة النوم اثنا عشر وجها  
كما في البحر لانه اما أن يتيقن انه منى أو مذى أو ودى أو يشك في الاول مع  
الثاني أو في الاول مع الثالث أو في الثاني مع الثالث فهذه ستة وفي كل  
منها اما أن يتذكر احتلاما أو لا فت الثنا عشر فيجب الغسل اتفاقا فيما  
اذا يتيقن انه منى تذكر احتلاما أو لا وكذا فيما اذا يتيقن انه مذى وتذكر  
الاحتلام أو شك انه منى أو مذى أو شك انه منى أو ودى أو شك انه مذى  
أو ودى وتذكر الاحتلام في الكل ولا يجب الغسل اتفاقا فيما اذا يتيقن  
انه ودى مطلقا تذكر الاحتلام أو لا أو شك انه مذى أو ودى ولم يتذكر  
أو يتيقن انه مذى ولم يتذكر ويجب الغسل عندهما لا عند أبي يوسف  
فما اذا شك انه منى أو مذى أو شك انه منى أو ودى ولم يتذكر احتلاما  
فيهما والمراد بالتيقن هنا غلبة الظن لان حقيقة اليقين متعذرة مع النوم

ولو ان ذكره بمنزلة وأوليه ولم ينزل فالأصح أنه ان  
وجد حرارة الفرج واللذة وجب الغسل والا فلا  
والاحوط وجوب الغسل في الوجهين لقوله صلى  
الله عليه وسلم اذا التقى الختانان وغابت الحشفة  
وجب الغسل انزل أول لم ينزل (و) منها (انزال المني  
بوطء مبيسة أو بهيمة) شرط الانزال لان مجترد  
وطئهما لا يوجب الغسل لقصور الشهوة (و) منها  
(وجود ماء رقيق بعد) الاتبياه من (النوم)  
ولم يتذكر احتلاما عندهما (أو بوالالبث لانه مذى  
وبقوله أخذ خلف بن أيوب وأبو الألبث لانه مذى  
وهو الاقبس ولهما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم  
مثل عن الرجل يجعد الليل ولم يذكر احتلاما قال  
يقبسل ولان اليوم راحة تبيح الشهوة

(قوله وقديرق المني لعارض) كاهواء أو الغذاء قال في الخلاصة ولينا  
 فوجب الغسل بالمذي ~~والمنى~~ وقديرق بطول المدة فتصير صورته  
 كصورة المذي اهـ (قوله اذا لم يكن ذكره منتظرا قبل النوم) لم يفصل بين  
 النوم مضطجعا وغيره كغيره وقال ابن أمير حاج التفرقة المذكورة لبعضهم  
 من أن محل عدم وجوب الغسل اذا نام قائما أو قاعدا أما اذا نام مضطجعا  
 فيجب الغسل سواء كان ذكره منتظرا قبل النوم أو لا تفرقة غير ظاهرة  
 الوجه فالكل على الإطلاق اذا لا يظهر بينهما افتراق اهـ (قوله دون تذكر  
 وعيز) أما اذا تذكر احداهما حملادون الآخر فعلى المتذكر فقط او وجدت  
 علامة كونه منه أو منها فعلى صاحبهما فقط ومحل ما لم يكن الفراش نام عليه  
 غيرهما قباهما أما اذا كان ذلك والماني جاف فالظاهر عدم الوجوب على  
 كل منهما كذا في البحر (قوله بغلط) متعلق بعيز والاول والثالث والخامس  
 صفة مني الذكر والثاني والرابع والسادس صفة مني الاتي (قوله ظنه  
 منيا) يحترزه عما لو كان مذبا فانه لا غسل عليه قاله السيد عن شرح منلا  
 مسكين (قوله ويفترض بجميض) أي بانقطاعه لان المعدود هنا كما تقدم  
 شروط لا اسباب وانما أضيف الوجوب اليها تسهيلا والشروط هو الانقطاع  
 لا الخروج (قوله ونحوها) كنوازي الحشفة والحيض والنفاس والمراد  
 بقاء الاحكام المترتبة (قوله ونحوها) كسجدة التلاوة وصلاة الجنابة  
 ومن المصحف (قوله بزوال الجنابة) متعلق بالشروط وقوله وما في معناها  
 أي الجنابة كالحيض والنفاس وقدمت (قوله الذي لا جنابة منه) كالبعثي ولو  
 قال الذي لا وصف له بسقط غسله اشمل الشهيد لكان أولى ويستثنى من  
 الميت أيضا الخلق المشكل فقبل يميم وقبل يغسل في ثيابه والاول أولى  
 وهل يشترط لهذا الغسل التنية الظاهر أنها شرط لا سقوط الوجوب عن  
 المكاف لا التحصيل طهارته كما في فتح القدير • (فصل عشرة اشياء لا يغتسل  
 منها) • (قوله وكسرها) أي الذال مع تخفيف الياء وهو أنفص كالاولى  
 وتشديدها والفعل ثلاثي مخفف ومضعف ورباعي (قوله وهو ماء أبيض  
 صكبه نخين) يشبه المني في الخانة ويخالفه في الكدرة ويخرج قطرة أو  
 قطرتين عقب البول اذا كانت الطبيعة مستسكة وعند حل شيء ثقيل وبعد

وقديرق المني لعارض والاحتياط لازم في باب  
 العبادات وهذا (اذا لم يكن ذكره منتظرا قبل  
 النوم) لان الاقتتار سبب للمذي فيحتمل عليه ولو  
 وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر وعيز بغلط ورقة  
 وبياض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل  
 في الصحيح احتياطا (و) منها (وجود ببل ظنه منيا  
 بعد افاقته من سكرو) بعد افاقته من (اغماء)  
 احتياطا (و) يفترض (بجميض) للنص (ونفاس)  
 بعد الظهر من نجاستهما بالانقطاع اجماعا  
 (و) يفترض الغسل بالموجبات (لوحصلت  
 الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الاصح) لبقاء  
 صفة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء  
 المشروط من الصلاة ونحوها بزوال الجنابة  
 وما في معناها الا به فيفترض عليه اكونه مسلما مكافا  
 بالطهارة عند ارادة الصلاة ونحوها بآية الوضوء  
 (ويفترض تغسيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه  
 مسقط لغسله (كفاية) وسذكر علمه في محله  
 ان شاء الله تعالى

(فصل عشرة اشياء لا يغتسل منها مذي) بفتح الميم  
 وسكون الال المججمة وكسرها وهو ماء أبيض  
 رقيق يخرج عند شهوة لا شهوة ولا دفق ولا يعقبه  
 فتور وربما لا يحس بخروجه وهو أغلب في النساء  
 من الرجال ويسمى في جانب النساء قذى بفتح  
 القاف والذال المججمة (و) منها (ودي) باسكان  
 الذال المهملة وتخفيف الياء وهو ماء أبيض كدر  
 تخين لا رائحة له عقب البول وقد سبقه أجمع العلماء  
 على أنه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي



الاغتسال من الجماع وينقض الوضوء فان قيل ما فائدة وجوب الوضوء من  
الودي وقد وجب من البول قبله أجيب بأنه قد يخرج بدون البول كما ذكرنا  
فلا يرد السؤال أو يقال تظهر فائدته فيمن به سلس بول فان وضوءه ينقض  
بالودي دون البول (قوله ومنها احتلام الخ) لفظه غلب على ما يراه الناس  
من الجماع المقترب بالانزال غالباً وهو محال على الانبياء عليهم السلام الصلاة  
والسلام لانه شيطاني وهم معصومون منه وان كان يوسوس لهم كذا  
ذكره بعضهم وفي الخصائص أن منها اسلام قريته صلى الله عليه وسلم (قوله  
في ظاهر الرواية) وقال محمد يجب عليها الغسل احتياطاً (قوله لم يثبت  
أتم سليم) وهو ما في الصحيحين عن أتم سلمة رضي الله عنها قالت جاءت أتم سليم  
امراة أبي طلحة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان الله  
لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت  
الماء اه قال الكمال والمراد بالرؤية العلم سواء اتصلت به رؤية البصر أم لا فان  
من يقنت الانزال بعد الاستيقاظ ثم جف ولم تر شيئاً بعينه لا يسع أحداً  
القول بعدم الغسل مع انها لم تر شيئاً ببصرها (قوله مانعة من وجود اللذة)  
اقتصر على ذكر اللذة هنا وزاد فيما تقدم وجود الحرارة ولعلها - ما  
متلازمان كما مر (قوله احتياطاً) الظاهر انه علة الافتراض بدليل التعبير  
باللزم وكذلك في المسئلة التي قبلها بدليل التعبير بها المفيدة للوجوب  
(قوله على المختار) أي في الدبر ومقابلته ضعيف وأما في القبل فذكر  
في شرح التنوير أن المختار عدمه أيضاً وحكي السلامة نوح أن المختار فيه  
الوجوب اذا قصدت الاستمتاع لأن الشهوة فيهن غالبية فيقام السبب مقام  
السبب فاختلف الترجيح بالنسبة لادخال الاصبع في قبل المرأة أفاده  
السيد رحمه الله تعالى (قوله ما لم تحبل) لانها لا تحبل الا اذا أنزلت وتعيد  
ما صلت قبل الغسل وهذا أحد قولين وقبل لا غسل عليها ولو ظهر الحبل  
الا اذا خرج منها الى ظاهر الفرج وهو ظاهر الرواية قال الحارثي وبه  
أخذ انظر الزبلي (فصل ابيان فرائض الغسل) (قوله من حيض  
أو جنابة أو نفاس) قال في البحر ظاهره أن المضمضة والاستنشاق ليسا  
بشرطين في الغسل المستنون حتى يصح بدونهما ولكنهما شرطان في تحصيل  
السنة كما في الدر ويكفي وجوده ما في الوضوء عن تحصيله - مل في أول

(و) منها (احتلام بالابل والمرأة فيه) كالماء (و) منها  
في ظاهر الرواية (لم يثبت أتم سليم كما تقدم) (و) منها  
(ولادة من غير رؤية دم بعد ما في الصحيح) وهو  
قوله ما لعدم النفاس وقال الامام عليها الغسل  
احتياطاً لعدم خلقها عن قليل دم ظاهر كما تقدم  
(و) منها (ابلاج بخرقة مازعة من وجود اللذة) على  
الاصح وقد منازع الغسل به احتياطاً (و) منها  
(حقنة) لانها لا يخرج الفضلات لا قضاء الشهوة  
(و) منها (ادخال اصبع ونحوه) كسبه ذكر  
مصنوع من نحو جلد (في احد السيلين) على  
المختار لقصور الشهوة (و) منها (وطء بهيمة او  
امراة ميتة من غير انزال) متى لعدم كمال سببه  
ولا يغلب نزوله هنا ليقام مقامه (و) منها (اصابة بكر  
لم تزل) الاصابة (بكارتهما من غير انزال) لان  
البسكة تمنع التقاء الختانين ولو دخل منه (فصل)  
بلا ابلاج فيه لا غسل عليها ما لم تحبل منه (و) منها  
ابيان فرائض الغسل (يقترض في الاغتسال)  
من حيض أو جنابة أو نفاس (احد عشر شيئاً)  
وكما ترجع لواحد هو عموم الماء ما أمكن من  
الجسد بلا حرج ولكن عدت للتعليم

الغسل وقوله في تحصيل السنة أي سنة الغسل المسنون وليس المراد انهما شرطان في سنته (قوله غسل الفم والانف) أي بدون مبالغة فيه مما فانها سنة فيه على المعتمد وشرب الماء عبا يقوم مقام غسل الفم لا مصا ولو كان سنة مجتوفا فبقي فيه طعام أو بين أسنانه أو كان في انفه مدرن رطب اجزاء لان الماء لطيف يصل الى كل موضع غالبا بخلاف اليابس فانه كالحبزا المضموع والعجين فيمنع كما في الفتح (قوله لقوله تعالى فاطهروا) ولانهم ما يغسلون عادة وعبادة نفلا في الوضوء وفرضا في النجاسة الحقيقية وهذا يدل على انهما من الظاهر (قوله عطف عام على خاص) وانما افردهما بالوقوع الخلاف فيهما لانهما سنةتان عند الامامين مالك والشافعي رضي الله عنهما ولا يكفر باحدهما (قوله ومنه الفرج الخارج) ومنه مخرج الغائط (قوله كخر برغوث وونيم ذباب) ولولم يصل الماء الى ما تحتها قاله السيد والونيم زرق الذباب (قوله داخل قلفة) هي الجلدة الساترة للعنفة والختان قطعها اه من الشرح (قوله سواء سري الماء في اصوله اولا) فيه انه اذا سري في اصوله وعنه الماء كله لا يلزم حله وفسر بعض الاطلاق بقوله سواء كان علويا أو تر كيا قال السيد وما في العيني من قوله الا اذا كان علويا أو تر كيا للخرج منه عقب بأن دعوى المخرج متنوعة اه (قوله وأما ان كان شعرها ملبدا أو غزيرا) بحيث يمنع اقبال الماء الى الاصول (قوله ولا يفترض اقبال الماء الى اثناء ذواتها على الصحيح) احتريزه عن قول بعضهم يجب بلها وعمافي صلاة البقالي الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وتعامه في الشرح (قوله والصفيرة بالاضاد المعجمة الذوابة) قال في القاموس الذوابة الناصية أو منبتة من الرأس وشعر في أصل ناصية الفرس اه والمراد الخصلة وهي كافي القاموس بالضم الشعر المتجمع أو القليل منه اه (قوله والضرقتل الشعر الخ) وأما العقص فجمعه على الرأس (قوله وثن الماء) أي لشرب ووضوء وغسل على الزوج لانه محال لا يتيمنه اه شرح (قوله ولوانقطع حيشها العشرة) وبعضهم قال اذا كان انقطاع الحيش لاقل من عشرة فعلى الزوج الاحتياجه الى وضوءها بعد

بخلافها في الوضوء لان الوجه لا يتناولها لان المواجهة لا تكون بداخل الانف والفم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا تتناولها ولا حرج فيها (والبدن) عطف عام على خاص ومنه الفرج الخارج لانه كفهها لا الداخل لانه كالخلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء للجسد كشع وعجين لا صبغ بظفر صباغ ولا ما بين الاظفار ولولم ينفذ في الصحيح كخر برغوث وونيم ذباب ك كما تقدم والفرص الغسل (مرة) واحدة مستوعبة لان الامر لا يقتضي التكرار (و) يفترض غسل (داخل) قلفة لا عسر في فسحها) على الصحيح وان تعسر لا يكلف به كشق انضم للخرج (و) يفترض غسل داخل (سرة) بحقيقة لانه من خارج الجسد ولا حرج في غسله (و) يفترض غسل (ثقب غير منضم) لعدم الخرج (و) يفترض غسل (داخل المضفور من شعر الرجل) ويلزم حله (مطلقا) على الصحيح سواء سري الماء في اصوله اولا لكونه ليس زينة له فلا حرج فيه و(لا) يفترض نقض (المضفور من شعر المرأة ان سري الماء في اصوله) اتفاقا لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها أنها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشده ضرر رأسي أفلا نقضه لغسل الجنابة قال انما يكفيك أن تحشي على رأسك ثلاث حشبات من ماء ثم تفيض على سائر جسده الماء فتطهرين وأما ان كان شعرها ملبدا أو غزيرا فلا بد من نقضه ولا يفترض اقبال الماء الى اثناء ذواتها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذوائبه كلها والصفيرة بالاضاد المعجمة الذوابة وهي الخصلة من الشعر والضرقتل الشعر وادخال بعضه في بعض وثن الماء على الزوج لها وان كانت غنية ولوانقطع حيشها العشرة



الغسل وان كان لعشرة فعليه الانتهاء هي المحتاجة للصلاة ويعلم منه أن أجرة  
الحمام حيث اضطرت اليه عليه وفي الثانية دخول الحمام مشروع  
للرجال والنساء قال السكال وحيث اجتمعوا الخروج للعمام انما يباح بشرط  
عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون داعيا الى نظر الرجال والاستمالة  
أي وبشرط عدم نظر من الى عورة بعضهم والاحرم كما لا يخفى ولو ضربها  
غسل رأسها تركته ولا تمنع نفسها عن زوجها (فصل في سنن الغسل) \*  
(قوله الابتداء بالتسمية) هي كاللفظ المذكور في الوضوء (قوله له يوم  
الحديث كل أمر ذي بال) لفظ كل الخ بدل من الحديث (قوله والابتداء  
بالتسمية) هي كما تقدم في الوضوء (قوله لتعلق التسمية باللسان) لا يظهر لان  
المطلوب من المذاكر استحضار معنى المذكرة فلهما تعلق بالقلب أيضا فاما  
أن يقال ان الابتداء اضافي أو ان القلب يلاحظ أشياء متعددة دفعة  
(قوله مع غسل اليدين) أي قبل ادخالهما الماء على مامر (قوله وبين  
غسل نجاسة الخ) أي ان ازالته قبل الوضوء والاعتسال هو السنة لثلاث  
تزداد باضافة الماء فلا ينافي أن مطلق ازالة القدر المانع منها غير مقيد  
بما ذكر فرض اه كلام السيد ملخصا (قوله وكذا غسل فرجه) هو اسم  
للقبلين وقد يطلق على الذكر أيضا كما في المقرب (قوله ثم يتوضأ كوضوئه  
للمصلاة) فيتم سائر أعمال الوضوء من المستحبات والسنن والفرائض (قوله  
لانه صلى الله عليه وسلم الخ) روى الجماعة واللفظ لمسلم عن ميمونة رضي الله  
تعالى عنها قالت ادنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسله من الجنابة  
فغسله مرتين أو ثلاثا ثم ادخل يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله  
بشماله ثم ضرب بشماله على الارض فدل كهادل كما شديد ثم توضأ وضوءه  
للمصلاة ثم أفرغ على رأسه ثلاث حفنات كل حفنة ملء كفه ثم غسل سائر  
جسده ثم تفحى عن مقامه ذلك فغسل رجله الحديث (قوله ولكنه يؤخر  
غسل الرجلين) فيه اختلاف المشايخ فقائل لا يؤخر لان عائشة رضي الله  
عنها اطلقت في روايتها مضافة غسله صلى الله عليه وسلم فلم تذكر تأخير الرجلين  
كما أخرجه الشيخان واهـ كثرهم على انه يؤخر الحديث ميمونة فان فيه  
تخصيصا على التأخير قال في المجتبى والاصح التفصيل وبه يحصل التوفيق

(و) يفترض غسل (بشرة اللحية) وشعرها ولو  
كانت كثيفة **كثيفة** لقوله تعالى فاطهروا  
(و) يفترض غسل (بشرة الشارب) بشرة  
(الحاجب) وشعرهما (والفرج الخارج) لانه  
كأنهم لا يدخل لانه كالحلق كما تقدم  
(فصل) \* في سنن الغسل (يسن في الاعتسال اثنا  
عشر سنن) الاول (الابتداء بالتسمية) اعموم  
الحديث كل أمر ذي بال (و) الابتداء ب(التسمية)  
ليكون فعله تقربا يثاب عليه كالوضوء والابتداء  
بالتسمية يصاحب التسمية لتعلق التسمية باللسان  
والتسمية بالقلب (و) يكونان مع (غسل اليدين الى  
الرسغين) ابتداء **كثيفة** صلى الله عليه وسلم  
(و) يسن (غسل نجاسة لو كانت) على يده  
(بأنفرادها) في الابتداء ليطمئن بزوالها قبل  
أن تشيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه)  
وان لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله  
عليه وسلم ليطمئن بوصول الماء الى الجزء الذي ينضم  
من فرجه حال القيام وينفج حال الجلوس (ثم  
يتوضأ) وضوئه للمصلاة فينث الغسل  
وعيم الرأس في ظاهر الرواية وقيل لا يعمدها  
لانه يصيب عليها الماء والاول أصح لانه صلى الله  
عليه وسلم توضأ قبل الاعتسال وضوءه للمصلاة وهو  
اسم لغسل والمسح (ولكنه يؤخر غسل الرجلين  
ان كان يقف) حال الاعتسال (في محل يجتمع فيه  
الماء) لاحتياجه لغسلهما تانيا من الغسالة



(قوله يستوعب الجسد بكل واحدة منها) والالم تحصل سنة التثليث  
والاولى فرض والثنتان بعدها ستان حتى لو لم يحصل بالثلاث استيعاب  
يجب أن يغسل مرة بعد أخرى حتى يحصل والالم يخرج من الجنابة كما  
في مجمع الانهر (قوله ولو انغمس المغتسل الخ) أي بعد ما تمضمض واستنشق  
(قوله كالعشر في العشر) قد ربه محمد الكثير ثم رجع عنه الى ما قاله الامام  
ان الكثير ما استكثره المبطل (قوله أو في المطر) معطوف على منغمسا  
أي أو مكث في المطر كذلك أي قدر الوضوء والغسل (قوله ولو لا وضوء)  
أي ولو مكث منغمسا أو في المطر لاجل الوضوء قدر الوضوء فقط فانه يكون  
آتيا بكل السنة فيه (قوله ويغسل بعدها) الاولى التذكير (قوله منكبه  
الايمن ثم الايسر) يغسلهما ثلاثا ثلاثا كما في الزاهدي وقيل يبدأ بالمنكب  
الايمن ثم بالرأس (قوله ويسن أن يذلك الخ) الدلائل امرار البعد على  
الاعضاء مع غسلها (قوله الا في رواية عن أبي يوسف) المذكور في البحر عن  
الفتح وفي من لا مسكين انه شرط عنده في رواية الزاوية (فصل وآداب  
الاعتسال الخ) \* (قوله ويستحب أن لا يتكلم بكلام معه ولودعاء) أي هذا  
اذا كان غير دعاء بل ولودعاء أما الكلام غير الدعاء فلكرهته حال الكشف  
كما في الشرح وأما الدعاء فلما ذكره المؤلف (قوله ويكره مع كشف العورة)  
ولو في مكان لا يراه فيه أحد (قوله ويستحب أن يغتسل) أي والحال انه  
مستور العورة بدليل قوله لاحتمال ظهورها الخ وبدليل ما قبله (قوله  
ان الله حي) أي منزعه عن النقائص (قوله يغتسل ويختار ما هو أستر)  
هذا ما في الوهبانية والقبية والذي في ابن أمير حاج انه يؤخره كي يتمكن من  
الاعتسال بدون اطلاع عليه وسواء في ذلك الرجل والمرأة ولا فرق بين  
صك ونه ما بين رجال أو نساء فان خاف خروج الوقت ثم صلى وانظاه  
وجوب الاعادة عليه لقول غير واحد من المشايخ ان العذر في التيمم  
ان كان من قبل العباد لا تسقط الاعادة وان أبيع التيمم اه (قوله وبين الرجال  
تؤخر غسلها) وكذا بين الرجال والنساء وينبغي لها أن تتيمم وتصلي لعجزها  
عن رفع الماء كما في الدر (قوله والا يتم على الناظر) أي اذا كان عامدا  
في صورة جوار كشف العورة (قوله وقيل يجوز أن يتجرد للغسل وحده)

(ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا) يستوعب الجسد  
بكل واحدة منها وهو سنة للعديث (ولو انغمس)  
المغتسل (في الماء الجاري أو) انغمس في (ما)  
هو (في حكمه) أي الجاري كالعشر في العشر  
(ومكث) منغمسا قدر الوضوء والغسل أو في المطر  
كذلك ولو لا وضوء فقط (فقد أكل السنة) لحصول  
المداغة بذلك كالتثليث (ويبتدئ في) حال (صب)  
الماء برأسه (كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
(ويغسل بعدها) أي الرأس (منكبها الايمن  
ثم الايسر) لاستحباب التيامن وهو قول شمس  
الائمة الحلواني (و) يسن أن (يذلك) كل أعضاء  
(جسده) في المرة الاولى ليعتم الماء بدنه في المرتين  
الاخيرتين وليس ذلك بواجب في الغسل الا  
في رواية عن أبي يوسف لموصى صيغة اظهار  
فيه بخلاف الوضوء لانه بلفظ اغسلوا والله الموفق  
\* (فصل وآداب الاعتسال هي) مثل (آداب  
الوضوء) وقد بيناها (الا انه لا يستقبل القبلة)  
حال اعتساله (لانه يكون غالباً مع كشف العورة)  
فان كان مستورا فلا بأس به ويستحب أن لا يتكلم  
بكلام معه ولودعاء لانه في مصبة الاقدار ويكره  
مع كشف العورة ويستحب أن يغتسل بمكان لا يراه  
فيه أحد لا يحل له النظر لعورته لاحتمال ظهورها  
في حال الغسل أو لبس الثياب لقوله صلى الله عليه  
وسلم ان الله حي ستر يحب الحي والستر فاذا  
اعتسل أحدكم فليستر رواه أبو داود واذا لم يجد  
ستره عند الرجال يغتسل ويختار ما هو أستر والمرأة  
بين النساء كذلك وبين الرجال تؤخر غسلها والام  
على الناظر لا على من كشف ازاره لتطهيره وقيل  
يجوز أن يتجرد للغسل وحده



اعلم انه ذكر في القضية اختلافا في جواز الكشف في الخلوة فقال تجزئ  
 في بيت الحمام الصغيرة قصر ازاره أو حلق عاتيه يأثم وقيل يجوز في المدة  
 البسيطة وقيل لا بأس به وقيل يجوز أن تجزئ إلى آخر ما ذكره المؤلف  
 (قوله مقدار عشرة أذرع) وفي الشرح خمسة أذرع وانظر ما وجه هذا  
 التحديد ولعل وجهه في الأول أن العشرة تعد كثيرا كما قد رواه في المياه  
 فيكون المحل إذا كان بهذا القدر متسعا والله تعالى أعلم (قوله كالوضوء)  
 بل الغسل أولى لأنه وضوء وزيادة وإلى ذلك أشار بقوله لأنه يشمل  
 \* (فصل يسئ الاغتسال لاربعة أشياء) \* (قوله على الصحيح) هو قول  
 أبي يوسف ويشهد له ما في الصحيحين من جاء منكم الجمعة فليغتسل  
 وفي رواية لابن حبان من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل وفي رواية  
 للبيهقي ومن لم يأتها فليس عليه غسل اهـ (قوله وقيل انه لليوم) قاله محمد  
 اظهارا لفضيلته على سائر الايام لقوله صلى الله عليه وسلم يبدأ الايام يوم  
 الجمعة ونسب به كثير إلى الحسن وذكري في المحيط بمحمد مع الحسن وفي غاية  
 البيان عن شرح الطحاوي انه اهـ ما جئنا عند أبي يوسف (قوله وغيره  
 انه الخ) وتظهر فيمن لا الجمعة عليه أيضا وأما الغسل بعد الصلاة فليس بمعتبر  
 إجماعا كما في جمعة المحيط والحامية (قوله استن بالسنة لحصول المقصود)  
 وقال في النهر كالبحر ينبغي عدم حصول السنة بهذا اتفاقا أما على قول  
 أبي يوسف فلا شرائط الصلاة به والغالب وجود الحدث بينهما في مثل هذا  
 القدر من الزمان وأما على قول الحسن فلا يشترط أن يكون متطهرا  
 بطهارة الاغتسال في اليوم لا قبله والغالب وجود الحدث أيضا اهـ  
 ملخصا (قوله فيها ونعمت) أي في السنة أخذ ونعمت هذه الخلصة فالضمير  
 راجع إلى غير مذكور وهو جائز في المشهور كما في قوله تعالى حتى  
 توارت بالحجاب (قوله وهو ناسخ لظاهر قوله الخ) وقيل معنى الواجب  
 التأكّد كما يقال حثك على واجب (قوله سنة للصلاة في قول أبي يوسف)  
 ولليوم عند الحسن نقله القهستاني عن التحفة (قوله للحج أو العمرة)  
 أو مانعة خلق تجوز الجمع (قوله ولهذا لا يتيم مكانه بنقد الماء) أي مثلا  
 والمراد بعذر الباء للسببية ومثله سائر الاغتسالات المسنونة والمنذوبة

ويجزئ زوجته للجماع إذا كان البيت صغيرا  
 مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين  
 مسجدة بعده كالوضوء لأنه يشمل (وكره فيه ما كره  
 في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا  
 تقدير للماء الذي يطهر به في الغسل والوضوء  
 لا اختلاف أحوال الناس ويراعى حالا وسطامن  
 غير اسراف ولا تقير  
 \* (فصل يسئ الاغتسال لاربعة أشياء) منها (صلاة  
 الجمعة) على الصحيح لانها أفضل من الوقت وقيل  
 انه لا يوم وغرته انه لو أحدث بعد غسله ثم توضأ  
 لا يسئ له فغسله على الصحيح وله الفضل على  
 المرجوح وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس  
 أول ليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود وهو  
 قطع الرائحة (و) منها (صلاة العيدين) لأن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر  
 والاضحى وعرفة وقال صلى الله عليه وسلم من اغتسل فالتغسل  
 يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل  
 أفضل وهو ناسخ لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم  
 غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة  
 للصلاة في قول أبي يوسف كما في الجمعة (و) يسئ  
 (بالاحرام) للحج أو العمرة لقوله صلى الله عليه وسلم  
 وهو لتسليط لالتطهير فتغسل المرأة ولو كان بها  
 حيض أو نفاس ولهذا لا يتيم مكانه بنقد الماء

(قوله ويسن الاغتسال للحاج الخ) قال في البدائع يجوز أن يكون غسل  
عرفة على هذا الاختلاف أيضا يعني أن يكون للوقوف أو لأي يوم  
عرفة لمن حضره (قوله لفضل زمان الوقوف) وليكون أقرب إليه فيكون  
البلغ في المقصود كما قالوا في غسل الجمعة الأفضل أن يكون بقرب ذهابه إليها  
الا أن هذا يقتضي الأفضلية فقط لا كونه شرطاً في تحصيل السنة قال  
في الهداية وكون هذه الاغتسالات سنة هو الأصح وقيل إنها مستحبة  
بدليل أن محمداً سمي غسل الجمعة في الأصل حسناً قال في الفتح وهو النظر  
(قوله لمن أسلم طاهراً) بذلك أمر صلى الله عليه وسلم من أسلم واحترز به  
عن أسلم غير طاهر فإنه يفترض عليه الغسل على المعتمد كما تقدم (قوله  
ولمن بلغ السن) احترز به عن بلوغ الصبي بالاحتمال والاحمال والازال  
وعن بلوغ الصبية بالاحتمال والحيض والحبل فإنه لا بد من الغسل فيها  
(قوله وهو خمس عشرة سنة على المفتي به) وهو قولهما ورواية عن الإمام  
إذا العلامة تظهر في هذه المدة غالباً فجعلوا المدة علامة في حق من لم تظهر له  
العلامة وأدنى مدة يمتد فيها ظهور العلامة اثنا عشرة سنة في حق  
وتسع سنين في حقها فإذا بلغها هذا السن وأقر بالبلوغ كانا بالغين حكماً  
لأن ذلك مما يعرف من جهتهما (قوله ولما أفاق الخ) لعلة للشكر على نعمة  
الافاق (قوله وعند الفراغ من حجة) لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم  
كان يغتسل من أربع منها الحجة رواه أبو داود (قوله خروجاً للخلاف)  
الاولى ما قاله السيد خروجاً من خلاف القائل بلزوم الغسل منهما (قوله  
ونذب في ليلة براءة) سميت بذلك لأن الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة  
من النار لتوفيقه ما عليه من الحقوق ولما فيها من البراءة من الذنوب  
بفقرانها قاله العمري (قوله يقينا) بأن يكون بطريق الكشف مثلاً  
(قوله أو علماً) كذا هو فيما شرح عليه السيد أيضاً والمناسب لمقابله اليقين  
أن يقول أو ظناً بأن يتبع الأمانة الواردة بتعيينها وهي كونها ليلة براءة  
لا حارة ولا باردة إلى غير ذلك مما ذكره والذي فيمارأيه من الترح  
أبوعلا باتباع ما ورد والمعنى أن الرؤية إما باليقين أو بالعمل بما ورد من  
الامارات (قوله لأحيائها) يحتمل ارتباطه بالغسل أي انما ندب لأحيائها  
وقبته أن الأحياء مطلوب آخر ليس له تعلق بالغسل الا أن يقال انه يعين

(و) يسن الاغتسال للحاج (الحاج) لا غيرهم ويفعله  
الحاج (في عرفة) لا خارجها ويكون فعله (بعد  
الزوال) لفضل زمان الوقوف ولما فرغ من الغسل  
المستنون شرع في التسدوب فقال (ويندب  
الاغتسال في ستة عشر شيئاً) تقريراً لأنه يزيد عليها  
(لمن أسلم طاهراً) عن جنابة وحض ونفاس  
للتطهيف عن أثر ما كان منه (ولمن بلغ بالسن)  
وهو خمس عشرة سنة على المفتي به وسكر وانغماء  
والجارية (ولمن أفاق من جنون) وسكر وانغماء  
(وعند الفراغ من حجة) وسكر وانغماء  
للخلاف من لزوم الغسل بهما (و) ندب (في ليلة  
براة) وهي ليلة النصف من شعبان لأحيائها  
وعظم شأنها إذ فيها تقسم الأرزاق والآجال  
(و) في ليلة القدر إذا رآها يقيناً أو علماً باتباع  
ما ورد في وقتها لأحيائها (و) ندب الغسل (لما دخل  
مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) نطقاً لمحرمتها  
وقدومه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم



عليه فيطلب له أو ليكون الأحياء مؤذى باكل الطهارتين ويحتمل أنه  
مرتبط بقوله ورد والمعنى أن العلامات الواردة بطلب الأحياء هي  
العلامات التي يطلب عند وجودها الغسل (قوله ومحل إجابة دعاء سيد  
الكونين) أي بعد أن دعا به في جمع عرفة فأخرت عنه الإجابة إليه  
(قوله وعند دخول مكة) هي أفضل الأرض عندنا مطلقاً وأفضل مالك  
المدينة والخلاف في غير البقعة التي دفن بها صلى الله عليه وسلم فإنها  
أفضل حتى من العرش والكرسي بالإجماع كما ذكره الشهاب في شرح الشفاء  
ولكل من مكة والمدينة أسماء كثيرة فحومائة قال النووي ولا يعرف  
في البلاد أكثر أسماء منهما وكثرة الأسماء تدل على شرف المسمى (قوله  
ولطواف الزيارة) سيأتي أنه يقتل لرى الجمار وتقدم أنه يغتسل لجمع  
مزدلفة وقد تجتمع الثلاثة في يوم واحد وإظهار أن غسلاً واحداً يكفي  
لجميعها بالنية (قوله ويقوم بتعظيم حرمة البيت) أي التعظيم الزائد والا  
فأصله يتحقق بالوضوء (قوله لاداء سنة صلاتهما) أي باكل الطهارتين  
كما ذكره في الذي بعد (قوله لطلب استئزال الغيث) الأولى حذف اللام من  
طلب لأنه تفسير لاستسقاء كما أن الأولى حذف السين والتاء من استئزال  
والإضافة في استئزال الغيث من إضافة المصدر إلى المفعول (قوله  
بالاستغفار الخ) تصوير للطلب أو الباء للسببية (قوله من مخوف) بصيغة  
اسم الفاعل وهو إشارة إلى أن فزع مصدر بمعنى مفزع (قوله التجاء إلى الله  
نعالي) أي وهو متلبس باكل الطهارتين فإنه ادعى لازالته (قوله  
فيلجئ المتطهر إليه) أي المتطهر باكل الطهارتين (قوله ويندب للتائب  
من ذنب) إزالة لاثراً ما كان فيه وشكر التوفيق إلى التوبة (قوله وللقادم  
من سفر) للظافة (قوله وللمستحاضة الخ) لاحتمال تحلل حبض أثناء المدة  
(قوله ولين يراد قتله) لموت على اكل الطهارتين (قوله ولن أصابه  
نجاسة الخ) عذبه في البحر من الغسل المفروض وهو الذي تفيد عبارة  
السيد قال وهو الصحيح خلافاً لما قال أنه يطهر بغسل طرف منه اه (قوله  
لا تنفع الطهارة الظاهرة) أي التي اشترطت في بعض العبادات والمعنى  
أنها لا تنفع نفعاً تاماً إذ لا ينكر أن وجودها ليس كعدمها (قوله

(و) نذوب (الوقوف بمزدلفة) لأنه ثاني الجمعين  
ومحل إجابة دعاء سيد الكونين بغفران الدماء  
والظالم لآلته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره  
لأنه يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل  
طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله  
تعالى (لطواف) ما وطواف (الزيارة) فيؤدى  
الطواف باكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة  
البيت الشريف (و) يندب (لصلاة كسوف)  
الشمس وخسوف القمر لاداء سنة صلاتهما  
(واستسقاء) لطلب استئزال الغيث رحمة للخلق  
بالاستغفار والتضرع والصلاة باكل الطهارتين  
(و) لصلاة من (فزع) من مخوف التجاء إلى الله تعالى  
وكرمه لكشف الكرب عنه (و) من (ظلة) حصلت  
نهاراً (و) من (ريح شديد) في ليل أو نهار لأن الله  
تعالى أهلك به من طغى كقوم عاد فيلجئ المتطهر  
إليه ويندب للتائب من ذنب وللقادم من سفر  
وللمستحاضة إذا انقطع دمه ولين يراد قتله ولرمي  
الجمار ولن أصابه نجاسة ونفى مكانه فيغسل  
جميع بدنه وكذلك جميع نوبه احتياطاً \* تنبيه  
عظيم \* لا تنفع الطهارة الظاهرة إلا مع الطهارة  
الباطنة

٣ قوله وهو إشارة الخ كأنه فهم أن قول الشارح من  
مخوف تفسير لقول المتن وفزع والطاهر أن قوله  
من مخوف صله لفزع أي لخوف من أمر مخوف  
تأمل اه معجمه

بالإخلاص الخ) تصوير لطهارة الباطنة (قوله والنزاهة) أي التبعاض  
 (قوله عن الغل) قال في القاموس الغليل الحقد كالغل بالكسر والضغن  
 اه وقال في مادة ح ق د حقد عليه كضرب وفرح حقدوا حقدوا  
 وحقيقة امسك عداوته في قلبه وتربص لفرصتها كحقد والحقد والكثير  
 الحقد اه ومنه يعلم أن الغل والحقد شي واحد وقال في مادة غ ش غشه  
 لم يحضه النصح او أظهر خلاف ما يضر والغش بالكسر الاسم منه والغل  
 والحقد والغش بالضم الرجل الغاش اه فالغش في بعض تفاسيره يرجع الى  
 ما قبله وأما الحسد أعادنا الله تعالى منه فعلوم (قوله وتطهير القلب) عطف  
 على إخلاص أي يطهره بقطع العلائق عن جملة الخلائق وما تطمح اليه  
 النفوس فلا يقصد الا الله تعالى يعبد لا استحقاقه العباد لئلا يلهي  
 وامتثال الامر ملاحظا لجلاله وكبريائه لا رغبة في جنة ولا رهبة من نار  
 اه من الشرح (قوله مفتقرا) أي مظهر فقره اليه بأن يسأله حاجته  
 الدنيوية والدنيوية اظهار الاتفاق والاضطرار الى المولى الغني عن كل شيء  
 بعد تطهير لسانه من اللغو فضلا عن الكذب والخيبة والخيبة والبهتان  
 وتزيينه بالتقديس والتهليل والتسبيح وتلاوة القرآن لعله أن يتصف ببعض  
 صفات العبودية اذ هي الوفاء بالعهود والحفظ للحدود والرضا بالموجود  
 والصبر عن المفقود قاله في الشرح (قوله بالمتن) أي الاحسان لا بالوجوب  
 عليه (قوله المضطر بها) أي بسببها (قوله عطفها عليه) بفتح العين أي رجة  
 وحنوا وبالكسر الجواب (قوله فتكون عبدا فردا الخ) أي غير مشترك  
 من كلام الحلاج نفعتنا الله تعالى به من علامات المعارف كونه فارغا من  
 أمور الدارين مستغلا بالله وحده وقال ليس لمن يرى أحدا أو يذكر أحدا  
 أن يقول عرفت الا حذا الذي ظهرت منه الاحاد وقال من خاف من شيء  
 سوى الله أو رجا سواه اغلق عليه أبواب كل شيء وسلط عليه الخافة ووجب  
 بسره من حجابا أبسرها الشك اه (قوله ولا يستملك) السيف والنساء زائدان  
 أو أن النهي عن طلب الميل ابلغ من النهي عن الميل (قوله قال الحسن)  
 في مقام التعليل لقوله ولا يستملك (قوله رب مستور) أي كنسيرا ما يقع  
 ذلك وهم من الرمل (قوله سبته شهوته) أي جعلته مهيالها وأسيرها

بالإخلاص والنزاهة عن الغل والغش والحقد  
 والحسد وتطهير القلب عما سوى الله من الكونين  
 فيعبده لذاته لا لعلته مفتقرا اليه وهو يتفضل بالمتن  
 بقضاء حوائجه المضطر بها عطفها عليه فتكون  
 عبدا فردا للمالك الا حذا الفرد لا يسترقن شي من  
 الاشياء سواء ولا يستملك هو الذ عن خدمته  
 اياه قال الحسن البصري رحمه الله تعالى  
 رب مستور سبته شهوته



والمقصود انه صار لا يخالفها (قوله قد عرى) بكسر الراء بمعنى نزع ثيابه  
واللباس ما كنه للضرورة (قوله وانتهى) ألفه للاطلاق وهو عطف لازم  
على عرى (قوله صاحب الشهوة عبيد) أى ملازمها والمتصف بها كالعبد  
فى الانقياد الى غيره والذلة (قوله فاذا ملك الشهوة) بأن خالف النفس  
والشيطان فيما يأمران به (قوله اضحى ملكا) أى فى الدارين وهو بكسر  
اللام لذكر العبد أولا ويحتمل أن يكون بفتحها وهو على التشبيه بمعنى انه  
فى الدرجة كالملائكة وقد خلق الله تعالى عالم الارواح وقسمه أقساما  
ثلاثة فمنهم من جعل فيه العقل دون الشهوة وهم الملائكة ومنهم من عكسه  
وهم البهائم ومنهم من جمع بينهما وهم بنو آدم فان غلب عقله شهوته ألحق  
بالاول بل قد يكون أفضل وان غلبت شهوته عقله ألحق بالثانى بل  
قد يكون اذل ان هم الا كالانعام بل هم أضل (قوله وبما كلفه به) متعلق  
بقام (قوله وارتضاء) عطف على كلفه (قوله حفته العناية) أى احاطت به  
والعناية الاحتمام بالشئ والمعنى أن الله تعالى يحفظه ويسهل له أموره  
فيما مله معاملة من اهتم بشأه تعظيما له (قوله حيثما توجه ونعيم) أى قصد  
أى فى أى زمان ومكان توجه فيه وقصد وان كان أصل وضع حيث  
للمكان ولا يخفى حسن ذكر مادة التيم بلمقه (قوله وعلمها لم يكن يعلم)  
دليله قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله والله تعالى أعلم

### • (باب التيم) •

ذكره بعد طهارة الماء لانه خلف وقدمه على مسح الخف وان كان طهارة  
مائية لثبوت هذا بالكتاب وذالك بالسنة وثالثه تاسيا بالكتاب (قوله هو  
من خصائص هذه الامة) رخصة لهم من حيث الآلة حيث اكتفى فيه  
بالعبد الذى هو ملوث ومن حيث المحل للاقتصار فيه على شطر الاعضاء  
(قوله وشرا الخ) قال الكمال هذا هو الحق فهذا التعريف أولى من  
قول بعضهم فى تعريفه قصد العبد الطاهر واستعماله بصفة مخصوصة  
فانه جعل القصد ركنا (قوله عن معبد) أى الناشئ عن هذا المسح عن  
معبد أى من معبد (قوله مطهر) أحترز به عن الارض اذا تحبست  
وجفت فانه لا يتيم عليها (قوله وشرط) هو كشرط أصله الا فيه استغناء

قد عرى من ستره وانتهى ملكا

صاحب الشهوة عبيد فاذا ملك الشهوة اضحى ملكا  
فاذا اخلص لله وبما كلفه به وارتضاء قام فاذا  
حفته العناية حيثما توجه ونعيم وعلمه ما لم يكن يعلم  
• (باب التيم) •

هو من خصائص هذه الامة وهو لغة القصد مطلقا  
والحج لغة القصد الى معظم وشرا مسح الوجه  
والبدن عن معبد مطهر والقصد بشرط له لانه  
النية وله سبب وشروط

(قوله وحكم) هو حل ما كان عتقا قبله في الدنيا والثواب في الآخرة  
 كأصله أيضا (قوله وركن) هو المسح المستوعب للحمل (قوله وصفة)  
 هو فرض الصلاة مطلقا ويندب لدخول المسجد محدثا كما استعمله ويجب  
 فيما يجب فيه الوضوء (قوله وكيفيته) هي مسح اليمنى باليسرى وقطبه  
 مستوعبا (قوله على إيجاب الفعل جزما) دخل فيه الترك لأنه لا يتقرب به  
 إلا إذا صار كفا وهو المكف به في النهي وهو فعل ولا يصح أن يكاف بالترك  
 بمعنى العدم لأنه ليس داخل تحت قدرة العبد أقاده السيد (قوله أو عند  
 مسح أعضائه) الجمع لما فوق الواحد أو جعل كل يد عضوا (قوله لفهم  
 ما يتكلم به) الأولى أن يقول للمتنوى ولا يلزم من التميز العلم بحقيقة المتنوى  
 (قوله لي عرف حقيقة المتنوى) فيه مصادرة (قوله والنية معنى وراء العلم)  
 أي حقيقة غير حقيقة العلم (قوله ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث)  
 بل روى ابن سماعة عن محمد أن الجنب إذا تيمم يديه الوضوء أجزاء عن  
 الجنابة في الصحيح (قوله وإباحتها) أي إباحة فعلها له (قوله فلذا قال)  
 مرتب على كلام محذوف تقديره وهي تصح بنية إباحة الصلاة فلذا قال  
 ولو حذف التعليق المذكور كما فعله السيد كان أولى (قوله أو نية  
 استباحة الصلاة) أي نوى بالتيمم أن تكون الصلاة مباحة أو ضرورة  
 الصلاة مباحة فالسبب والتأخر زائدان أو للضرورة ولا يصح الطلب (قوله  
 لأن إباحتها برفع الحدث) تعليل لصحة النية في التيمم بنية الاستباحة يعني  
 أنه لما نوى استباحة الصلاة وهي لا تكون إلا برفع الحدث فكأنه نوى  
 رفعه أي وهي تصح بنية رفعه وإذا حقت نظر وجدنا كلمتا النيتين  
 السابقتين ترجع إلى نية رفع الحدث لأن نية الطهارة ترجع إلى نية الإباحة  
 وهي ترجع إلى نية الرفع فليأتمل (قوله فتصح باطلاق النية) تفريع على  
 قوله أما نية الطهارة وليس المراد باطلاق النية نية التيمم فإن المصنف نص  
 بعد على أنها لا تصح بنية (قوله ونية رفع الحدث) تفريع على قوله لأن  
 إباحتها برفع الحدث ولا بد من ضمنية قولنا وهي تصح بنية (قوله وأما إذا  
 قيد النية بشئ) عطف على مقدرتقديره هذا إذا أطلق في النية وينتظم  
 صورتين صورة نية الطهارة أو صورة نية استباحة الصلاة وصورة نية

وحكم وركن وصفة وكيفيته وستاتيك فدية كاملة  
 إرادة ما لا يجعل الأية وشروطه قدسها بقوله  
 (يصح) التيمم (بشرط ثمانية الأول) منها (النية)  
 لأن التراب ملوث فلا يصح مطهر إلا بالنية والماء  
 خلق مطهرا (و) النية (حقيقته) شرعا (عقد  
 القلب على) إيجاب (الفعل) جزما (ورقتها عند  
 ضرب يده على ما يتيمم به) أو عند مسح أعضائه  
 بتراب أصابع (و) النية في حد ذاتها شروط لصحتها  
 بينها بقوله (شروط صحة النية ثلاثة الإسلام)  
 لصحة الفعل سبب للثواب والكافر محروم منه  
 (و) الثاني (التمييز) أفهم ما يتكلم به (و) الثالث  
 (العلم بما ينويه) لي عرف حقيقة المتنوى والنية  
 معنى وراء العلم الذي يسبقها (و) نية التيمم لها شرط  
 خاص بها ينه بقوله (بشرط صحة نية التيمم) ليكون  
 مقصدا (للمصلاة) فتصح (به) أحد ثلاثة أشياء  
 أما نية الطهارة من الحدث فتد كفي نية الطهارة لأنها  
 تعين الجنابة من الحدث بشرط لصحتها وإباحتها فكانت  
 شرعت للصلاة وشروط الصلاة فلذا قال (و) نية (استباحة  
 نيتها نية الإباحة برفع الحدث فتصح باطلاق  
 الصلاة) لأن إباحتها برفع الحدث لأن التيمم رافع له كوضوء  
 النية ونية رفع الحدث لأن التيمم رافع له كوضوء  
 وأما إذا قيد النية بشئ





(قوله وفي رواية النوادر) المراد بالنوادر كتب غير ظاهرا لرواية كما تقدم  
التنبيه عليه في الخطبة لانها اسم كتاب (قوله بمجرد نيته) أي التيميم هو  
مقابل لما في المصنف ولا اعتماد على هذه الرواية كما به على ذلك الكمال (قوله  
كعبه أي الشخص ميلا) ضبط بعضهم الميل والفرسخ والبريد في قوله  
ان البريد من الفرس أربع ■ ولفرسخ فـ ثلاث أميال ضعوا  
والميل ألف أي من الباعات قل ■ والباع أربع أذرع فتبعوا  
ثم الذراع من الاصابع أربع \* من بعدها العشرون ثم الاصبع  
ست شعيرات فظهر شعيرة \* منها الى بطن لاخرى توضع  
ثم الشعيرة ست شعيرات فقط \* من ذيل بغل ليس عن ذا مرجع  
قوله في الفتح والميل في اللغة منتهى مد البصر (قوله بغلبة الظن) فان لها  
حكم اليقين في الفتحيات (قوله هو المختار) أي التقدير بالميل هو المختار  
وهو المشهور عند الجمهور (قوله وهي ذراع ونصف) فجمله ذراعان ستة  
آلاف وبعضهم ضبطه في سيرا القدم بنصف ساعة (قوله بذراع العاتية)  
هو المذكور في النظم (قوله عن ماء طهور) أي كاف (قوله ولو كان بعده  
عنه في المصير) أي ولو كان مقيما فيه (قوله على الصحيح) وفي شرح  
الطحاوي انه لا يجوز التيميم في المصير الا لخوف فون صلاة جنازة أو عيب  
وللجنب الخائف من البرد والحق الاول والمنع بناء على عادة الامصار فليس  
خلافا حقيقيا اهـ (قوله ومن العذر حصول مرض) أفاد به أن الصحيح  
الذي يخاف المرض باستعمال الماء لا يتيمم والذي في القهستاني والاختيار  
جوازه ونقل المصنف في حاشية الدر عن الزيلعي من عوارض الصوم  
مانعه الصحيح الذي يخشى أن يمرض بالصوم فهو كالمريض اهـ قال  
فكذلك هنا اهـ واعلم أن المريض أربعة أنواع من يضره الماء أو التحرك  
لاستعماله والثالث من لا يضره شيء من ذلك ولكن لا يقدر على العمل  
بنفسه فخاله لا يخلو اما أن يجده من يوضئه أولا فان لم يجد جازله التيميم  
اجماعا ولو في المصير على ظاهر المذهب وان وجد فاما أن يكون من أهل  
طاعته كعبده وولده وأبيه أولا فان كان من أهل طاعته اختلف فيه  
المشايخ على قول الامام بناء على اختلاف الرواية عنه وان لم يكن من

وفي رواية النوادر والمصنف من جوازه بمجرد نيته  
(الثاني) من شروط صحة التيميم (العذر المبيح للتيميم)  
وهو على أنواع (كعبه) أي الشخص (ميلا)  
وهو ذات فرسخ بغلبة الظن هو المختار للمخرج  
بالذهب هذه المسافة وما شرع التيميم الا لدفع  
المخرج وذلك الفرسخ أربع أربعة آلاف خطوة وهي  
ذراع ونصف بذراع العاتية فيتميم له بعد ميلا (عن  
ماء طهور ولو) من بعده عنه (في المصير) على  
الصحيح للمخرج (و) من العذر حصول مرض



أهل طاعته ولم يعنه بغير بدل جازله التيمم عنده مطلقا وقال لا يجوز  
 في الفصول كلها إلا إذا كان الأبرك كثيرا وهو ما زاد على ربع درهم أفاده  
 في البناء والسراج وغيرهما والرابع من لا يقدر على الوضوء ولا على التيمم  
 لا بنفسه ولا بغيره قال بعضهم لا يصلي على قياس قول الإمام حتى يقدر  
 على أحدهما وقال أبو يوسف يصلي تشبها بغيره وقول محمد مضطرب  
 وفي البحر ولا يجب على أحد الزوجين أن يوضئ صاحبه ولا أن يتعاهده  
 فيما يتعلق بالصلاة فلا يعتد أحدهما فأدرا بقدرة الآخر بخلاف السيد  
 والعبد حيث يجب على كل منهما ذلك (قوله يخاف منه اشتداد المرض)  
 يقينا أو بغلبة الظن بتجربة أو أخبار طيب حاذق مسلم عدل وقيل يكفي  
 المستور (قوله كالمحوم) مقال للاقرب وقوله والمبطون مثال للنالت وهو  
 التحرك أفاده في الشرح (قوله ولو القري) أي ولو كان العمران القري  
 الموصوفة بما ذكر أما القري الحالية عنه فهي كالبرية (قوله سواء كان  
 جنباً أو محدثاً) هذا ما ذكره السرخسي واختاره في الاستمرار وقال  
 الحلواني لا رخصة للمحدث بذلك السبب إجماعا قال في الحائنة والحقائش  
 وهو الصحيح أي لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على أنه مجرد وهم إذ لا يتحقق  
 ذلك في الوضوء عادة كما في الفتح والإيضاح وإنما الخلاف في الجنب الصحيح  
 في المصر إذا خاف بغلبة ظن على نفسه مرضا لو اغتسل بالبارد ولم يقدر  
 على ماء مسخن ولا مائه يسخن فقال الإمام يجوز له التيمم مطلقا وخصاه  
 بالمسافر لأن تحقق هذه الحالة في المصر قادر وافتوى على قول الإمام فيها  
 بل في كل العبادات وإنما أطلق المصنف لأن الكلام عند غلبة الظن وهي  
 غير مجرد الوهم (قوله ومنه خوف عدو) أي من العذر لكن إن نشأ من  
 وعيد العباد وجبت الإعادة وإن نشأ عن شيء فلا كذا وفق صاحب  
 البحر وابن أمير حاج بين قوليه وجوب الإعادة وعدمه أفاده السيد (قوله  
 سواء خافه على نفسه) لأن صيانة النفس أوجب من صيانة الطهارة بالماء  
 فإن لها بدلا ولا بدل للنفس أولانه في معنى المرض من حيث خوف  
 لحوق الضرر فألحق به كافي النهاية وكذا المال لا خلف له وحكم الأمانة  
 عنده حكم ماله (قوله أو خاف المديون المفلس الحبس) أما الموسر

يخاف منه اشتداد المرض أو بطل البرء أو تحركه  
 كالمحوم والمبطون (و) من الأعذار (بردي يخاف  
 منه) بغلبة الظن (التلف) لبعض الأعضاء  
 (أو المرض) إذا كان خارج المصر يعني العمران  
 ولو القري التي يوجد بها الماء المسخن أو ما يسخن  
 به سواء كان جنباً أو محدثاً وإذا عدم الماء المسخن  
 أو ما يسخن به في المصر فهي كالبرية وما جعل  
 عليكم في الدين من حرج (و) منه (خوف عدو)  
 أدنى أو غيره سواء خافه على نفسه أو ماله أو  
 أماته أو خاف فاه قاعده الماء أو خاف المديون  
 المفلس الحبس ولا إعادة عليهم

فلا يجوز له التيمم لظلمه بمطله (قوله ولا على من حبس في السفر) أي إذا  
 نيم وصلى لأن الغالب في السفر عدم الماء وقد انضم إليه عذرا لمحبس قاله  
 في الشرح وأما المحبوس في المصر في مكان طاهر إذا لم يجد الماء فإنه يتيمم  
 ويصلي ثم يعيد في ظاهر الرواية كما في البدائع (قوله ومنه عطش) اعلم أن  
 الإنسان إذا عطش وكان عند آخر ماء فإن كان صاحب الماء محتاجا إليه  
 لعطشه فهو أولى به والاوجب دفعه للمضطر فإن لم يدفعه أخذه منه قهرا  
 وله أن يقتله فإن قتل صاحب الماء فدمه هدر وإن قتل الآخر كان  
 مضمونا ويقتضى أن يضمن المنظر قيمة الماء وإن احتاج الأجنبي للوضوء  
 وكان صاحب الماء مستغنيا عنه لم يلزمه بذله ولا يجوز للأجنبي أخذه منه  
 قهرا بجر عن السراج مزيدا (قوله أورفيقه في القافلة) فضلا عن رفيق  
 الحجة كذا في الشرح (قوله أودابته) محل اعتبار خوف عطش دابته  
 وكابه إذا عذر حفظ الغسالة لعدم الأمان كما في الإيضاح (قوله ومنه  
 احتياج لعجن) وكذا إذا احتاجه لإزالة نجاسة مانعة أما إذا احتاجه  
 للقهوة فإن كان يلحقه بتركها ضرر تيمم والا لا كذا بجمه السيد  
 ولم يفصلوا في المرقع هذا التفصيل إلا أن قول الشرح لا ضرورة إليه يشير  
 إليه (قوله ويتيمم لفقد آلة) أي طاهرة قاله السيد ولو ثوبا كما في السراج فلو  
 نقص الثوب بادلته أن كان النقص قدر قيمة الماء لزمه أدلاؤه لأن كان  
 أكثر وعلى هذا لو كان لا يصل إلى الماء الأبعثة كذا في كتب الشافعية  
 قال في الترشيح وقواعدنا لا تأباه (قوله ونحوها) كالمهارج (قوله لا يمنع  
 التيمم) أي على المعتد (قوله ولا يشبهه فاقد الماء والتراب الخ) بل يؤخرها  
 (قوله بمحبس) متعلق بفاقد ومثل الحبس العجز عنهما عرض كما في السيد  
 أبو وضع خشب في يديه (قوله وقال أبو يوسف يشبهه بالإيمان) إقامة لحق  
 الوقت وهذا هو الصحيح عنده لأنه لو وجد له سارم مستعملا للنجاسة لعدم  
 وجود الطاهر وقيل يركع ويسجدان وجد مكانا يابساً أفاده في الشرح  
 والذي في السيد نقله عن التنوير وشرحه وقال لا يشبهه بالماءين وجوبا  
 فيركع ويسجدان وجد مكانا يابساً والأبوي قائما ثم يعيد به يفتي وإليه  
 يرجع إجماع الإمام ثم قال ومعنى التشبيه بالماءين أن لا يقصد بالقيام

ولا على من حبس في السفر بخلاف المكره على ترك  
 الوضوء فتيمم فإنه يعيد صلاته (و) منه (عطش)  
 سواء خافه حلالا أو مالا على نفسه أو رفيقه  
 في القافلة أودابته ولو كسبا لأن المعتد للحاجة  
 كالمعتدوم (و) منه (احتياج لعجن) لا ضرورة  
 (لا لطبخ صرف) لا ضرورة إليه (و) يتيمم (لفقد آلة)  
 كميل ودلولانه بصير البركة عدمها والماء الموضوع  
 للشرب في القفلوات ونحوها لا يمنع التيمم إلا  
 أن يكون كغيره يستدل بذكره على إطلاق  
 استعماله ولا يشبهه فاقد الماء والتراب الطهور  
 بمحبس عنده ما وقال أبو يوسف يشبهه بالإيمان  
 والعاجز الذي لا يجد من يوضو يتيمم اتفاقا



الصلاة ولا يقرأ شيئا واذا حنى ظهره لا يقصد الركوع ولا السجود ولا يسبح اه وتحصل منه أن التشبيه متفق عليه وأنه بالركوع والسجود لا بالإيماء على ما عليه الفتوى (قوله ولو وجد من يعينه) اعلم أن المعين أما أن يكون كعبد وولده وأجير فلا يجوز له التيمم اتفاقا كما في المحيط بناء على اختيار بعضهم وان وجد غير من ذكره ولو استعان به أعانه فظاهر المذهب أنه لا يتيمم من غير خلاف لقدرة على الوضوء وعن الامام أنه يتيمم وعلى هذا اذا عجز عن التوجه الى القبلة أو عن التحول عن فراش نجس (قوله فلا قدرة له عند الامام) بناء على أن القدرة بالغير لا تعد قدرة عنده لأن الانسان بعد قادرا اذا اختص بالتهيئة له الله تعالى على ما متى أراد وهذا لا يتأق بقدرة غيره وعندهما تثبت القدرة بالغير لأن الله صارت كآلته واختار حسام الدين قوله ما قاله في الشرح وقد أطلق المصنف العبارة في هذا الشرح مع أن فيها التفصيل كما علمت وقد مننا ما يفيد بعض ذلك قريبا (قوله ولو جنباً) لأن صلاة الجنابة دعاء في الحقيقة وانما أوجبنا لها التيمم لكونها مسماة باسم الصلاة تعالى السيد (قوله لأنها تنوت بلا خلف) هذا هو الأصل في هذا الباب وهو أن ما يفوت الى خلف لا يتيمم له عند خوف فوته وما لا خلف له يتيمم له (قوله والولى لا يخاف الفوت) المراد بالولى من له حق التقدم كالسلطان ونحوه لأن الولى اذا كان لا يجوز له التيمم وهو مؤخر فن هو مقدم عليه أولى فيجوز التيمم للولى عند وجود من هو مقدم عليه اتفاقا لأنه يخاف الفوت اذ ليس له حق الاعادة حينئذ (قوله هو الصحيح) صححه في الهداية وظاهر الرواية جواز التيمم للكل لأن تأخير الجنابة ككروه وصححه السرخسي فتأيد الصحيح الثاني بكونه ظاهرا (رواية) (قوله قبل القدرة على الوضوء) أقام بعد القدرة بعينه اتفاقا (قوله أو خرف فوت صلاة عيد) أى بتمامها فان كان بحيث لو نؤا يدرك بعضهم مع الامام لا يتيمم قال السيد ناقلا عن النهر وخوف فوته بارتوال الشمس ان كان اماما وبعدهم ادر الشئ منهم مع الامام ان كان مقتديا اه (قوله يتيمم ويتم صلاته الخ) المقام فيه تفصيل وهو انه في صلاة الجنابة ان خاف رفعها قبل أن يحصل شيئا من التكبيرات ان اشتغل بالوضوء يتيمم

ولو وجد من يعينه فلا قدرة له عند الامام بقدرة الغير خلافها (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنازة) ولو جنباً لأنها تنوت بلا خلف فان كان يدرك التكبير منها نؤاضاً والولى لا يخاف الفوت هو الصحيح فلا يتيمم واذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها يتيممه لا لولى عندهما وقال محمد عليه الاعادة كما لو قدر لا لولى عندهما (عبد) لو اشتغل ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عبد) الله عندهما بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا غاباً بآنك صلاة جنازة فخشيت فوتها فودى الله عابها بالتيمم وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال اذا غاباً بآنك صلاة جنازة فخشيت فوتها فودى الله عابها بالتيمم وهو على غير وضوء يتيمم ثم صلى عليه ما أتى بجنابة عنهم ما فى صلاة العبد (ولو) كان (بناء) عليه ما ونقل عنهم ما لا الى بدل (ولو) كان (بناء) والوجه فواتهم ما لا الى بدل (ولو) كان (بناء) فمما بأن سببه حدث فى صلاة الجنابة أو العبد يتيمم وبتم صلاة العجز عنه بالبناء برفع الجنابة وطرق المسد للزحام فى العيد

وأما في العمدان خاف الاستواء تيمم اتفاقا فالأماما كان أو مقعدا والافان  
 أمكنه ادراك الشيء منها مع الإمام ولو توضع الأيتيم اتفاقا والاف عند الإمام يتيم  
 مطلقا وعندهما إن شرع بالوضوء لا يتيم لأنه آمن الفوت إذا لاحق يصلي  
 بعد فراغ الإمام وإن شرع بالتيمم جازله البناء لأنه لو توضع يكون واجدا  
 للماء في صلاته فتفسد وللامام أن خوف الفوت باق لأنه يوم زحمة فيعتبر به  
 ما يفسد صلاته فتفوت كما في التبئين وغيره ومعناه إذا شك في عروض  
 المفسد أما إذا غلب على ظنه عدمه لا يتيم إجماعا كما في الفسخ ومنشأ  
 الخلاف أن صلاة العمد إذا فسدت لا تنقض عند الإمام فكانت تفوت  
 لا إلى خاف وعندهما تنقض فيمكنه أدائها منفردا فكانت تفوت إلى  
 خاف كما في السراج (قوله وخوف فوت الوقت) وقيل يتيم لخوف فوت  
 الوقت قال الحلبي والاحوط أنه يتيم ويصلي به ويعيد ذكره السيد (قوله  
 لأن الظاهر يصلي بفوت الجمعة) هذه العبارة أسلم من تعبير بعضهم بالبدلية  
 لأن الظاهر ليس بدل الجمعة بل الأمر بالعكس وإن أوجب عنه بأنه لما تصور  
 بصورة البدل بحيث يفعل عند فواتها أطلق عليه ذلك (قوله فلهما خلف)  
 أخذ منه الحلبي جواز التيمم لكسوف أي والخسوف لأنهما  
 يفوتان لا إلى بدل وهكذا يتيم لكل ما لا تشترط له الطهارة كالنوم  
 والسلام وردته ودخول مسجد لمحدث ولومع وجود الماء قاله في البحر  
 وأقره صاحب التنوير (قوله طيب) الأولى أن يقدمه على طاهر بأن يقول  
 بطيب طاهر ليكون إشارة إلى أن قوله تعالى فتيما واصعبا طيبا معناه  
 طاهرا وأن معنى طيب طهور وهو الأولى (قوله وهو الذي لم تمسه  
 نجاسة الخ) تفسير مراد فحينئذ يكون الطاهر بمعنى الطهور والطاهر  
 في الأصل يعم الأرض النجسة التي ذهب أثر النجاسة منها (قوله ولوزالت)  
 عطف على محذوف تقديره وهو الذي لم تمسه نجاسة لم تزل بذهاب أثرها  
 بل ولوا الخ (قوله من جنس الأرض) ويعتبر كونها من جنسها وقت التيمم  
 فلا يجوز على الزجاج وإن كان أصله من الرمل (قوله وهو كالتراب) ولو تيمم  
 بتراب المقبرة ان غلب على ظنه نجاسته لا يجوز كن غلب على ظنه نجاسة  
 الماء والاف يجوز كما في السراج (قوله والحجر الملس) وقال محمد لا يجوز به

(وليس من العذر خوف فوت الجمعة وخوف  
 فوت الوقت) لو اشتغل بالوضوء لأن الظاهر يصلي  
 بفوت الجمعة وتنقض الفائتة فلهما خلف (الثالث)  
 من الشروط أن يكون التيمم بطاهر (طيب وهو  
 الذي لم تمسه نجاسة ولوزالت بذهاب أثرها) من  
 جنس الأرض وهو (كالتراب) المذهب وغيره  
 (والحجر) الملس (والرمل) عندهما خلافا لا ي  
 يجوز عندهما بالزنج والنورة



(قوله والمغرة) بفتح الميم وسكون الغين وبحركة طين أسمر كما في القاموس  
 (قوله وسائر أجناس المعادن) دخل فيه المرجان وهو الذي في عامة الكتب  
 وفي الفتح لا يجوز وأيده صاحب المنح بأنه متوسط بين عالمي الجبال والنبات  
 فأشبهه الأجناس من حيث شجره وأشبه النبات من حيث ~~ص~~ كونه شجرا  
 ينبت في قعر البحر ذافروع وأغصان خضر متشعبة قائمة فظهر أنه ليس  
 من جنس الأرض لأنه نبات جدد وصار حجر في الهواء اه (قوله والطين  
 المحرق) ومنه الزبادى الآن تكون مطلية بالدهان (قوله ليس به سرقين  
 قبله) أى قبل حرقه فرجع التيميم معلوم من قوله المحرق (قوله والأرض  
 المحترقة) الأولى الاكتفاء بهذه عن قوله سابقا وبالأرض المحترقة الآن  
 يحمل ما سبق على أن الأرض أحرقت ترابها من غير مخالط (قوله وبالتراب  
 الغالب الخ) فلا يجوز بالمغلوب ولا بالمساوى أفاده السيد (قوله لأنه  
 لا يصح الخ) علة المحذوف تقديره وانما قيدت بجنس الأرض لأنه الخ ولم  
 يذكره في الشرح ولذا لم يتابعه السيد فيه (قوله والفضة والذهب) أراد  
 بهما خصوص المسبولة منهما أما قبل السبك فيصح التيميم مادام في المعدن  
 وكذا الحديد والنحاس لأنهما من جنس الأرض كما في شرح الكنتز لا معنى  
 ذكره السيد وإطلاق كلام المصنف كغيره يفيد المنع مطلقا لوجود الضابط  
 (قوله يصير رمادا) قال في خزنة الفتاوى مانعه قال العبد الضعيف  
 إن كان الرماد من الطيب لا يجوز وإن كان من الحجر يجوز وقد رأيت  
 في بعض البلاد طهيم الحجر اه نقله ابن أمير حاج (قوله والصعيد اسم  
 لوجه الأرض) فعيل بمعنى فاعل (قوله وتفسيره بالتراب) هو تفسير ابن  
 عباس (قوله اكنونه أغلب) فلا ينافي التعميم على أن في التخصيص به  
 تقييد المطلق الكتاب وذلك لا يجوز بخبر الواحد فكيف بقول الصحابي  
 (قوله لقوله تعالى) علة المحذوف تقديره وإن لم نقل أن هذا تفسير بالأغلب  
 لا يصح لقوله الخ يعنى أن هذه الآية دالة على أن الصعيد يطلق على الحجر  
 الأملس فلا يصح قصره على التراب (قوله فيتزع الخاتم) ويسمع الوزرة التي  
 بين المنخرين وما بين الحاجبين والعينين وتزع المرأة السوار والمراد بتزع  
 الخاتم والسوار نزعهما عن محلهما حتى يسمع (قوله ويحلل الأصابع)

والمغرة والسكل والكمبريت والفسبروزج  
 والعقيق وسائر أجناس المعادن وبالمح الجبلى في  
 الصحيح وبالأرض المحترقة والطين المحرق الذي ليس  
 به سرقين قبله والأرض المحترقة ان لم يغلب عليها  
 الرماد وبالتراب الغالب على مخالط من غير جنس  
 الأرض لأنه (لا) يصح التيميم بهو (الطوب  
 والفضة والذهب) والنحاس والحديد وضابطه  
 أن كل شئ يصير رمادا أو ينطبع بالاحراق  
 لا يجوز به التيميم والاجازة قوله تعالى فقيموا  
 صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه الأرض ترابا كان  
 أو غيره وتفسيره بالتراب اكنونه أغلب اقله تعالى  
 صعيدا زلقا أى حجرا أملس (الرابع) من الشروط  
 (استيعاب المحل) وهو الوجه واليدان إلى المرفقين  
 (بالسمع) في ظاهر الرواية وهو الصحيح المنسب به  
 فيتزع الخاتم ويحلل الأصابع ويمسح جميع بشرة  
 الوجه

قال ابن أمير حاج الظاهر أن التخليل هنا كالتخليل في الوضوء انتهى  
وفي الإيضاح وما ذكره في الذخيرة من احتياجه إلى ضربة ثالثة للتخليل  
فيه نظر لأن العبرة للمسح لا لاصابة الغبار وهو لا يتوقف عليها اه وعن  
أبي يوسف مسح وجهه من غير تخليل للعبة كذا في البناءية (قوله والشعر  
على الصحيح) أي الشعر الذي يجب غسله في الوضوء وهو المحاذي للبشرة  
لا المسترسل وعليه يحمل قول صاحب السراج لا يجب عليه مسح اللعبة  
في التيمم كذا في البحر بقى الكلام في اللعبة الخفيفة هل يسالغ في المسح فيها  
حتى يصل إلى البشرة كأصله أو يكفي مسح ظاهر الملاقى كالكتبة راجع  
(قوله الحاقاله بأصله) أنه لا شرائط الاستيعاب فيه (قوله وقيل يكفي مسح  
أكثر الوجه واليدين) وعلى هذا لوترك الثلث من غير مسح بجزئه  
وفي الذخيرة أنه لوترك أقل من الربع بجزئه ولعله روايتان في المذهب  
والوجه فيه رفع الحرج أو أنه مسح والاستيعاب فيه ليس بشرط كسح  
الخلف والرأس (قوله وصحيح) حتى قال الفقيه أبو جعفر ظاهر الرواية  
مارواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من الربع بجزئه اه وعلى هذه  
الرواية لا يجب تخليل الأصابع ولا نزع الخاتم والسوار لأن ما تحت ذلك  
أقل من الربع (قوله التيمم ضربتان الخ) قال في السراج ولا بشرط المسح  
باليدين حتى لو مسح بأحدى يديه وجهه وبالأخرى يده أجزاء ويعيد  
الضرب للبدن الأخرى اه (قوله أو بما يقوم مقامه) كيد غيره أو أكثرها  
وكتحريك وجهه ويديه في الغبار (قوله يسلطن الكفين) موافق لما ذكره  
الحلي عن الذخيرة والاصح كما في الشئ أنه يضرب بظاهرهما وباطنهما  
والمراد بالضرب هنا الوضع استلزم ضرباً بالأذن كره السيد (قوله لأن التيمم  
بما في اليد) قال في الفتح هذا يفيد تصور استعماله وهو مقصور على صورة  
واحدة وهو أن يمسح الذراعين بالضربة التي مسح بها وجهه لا غير اه  
(قوله ويقوم مقام الضربتين الخ) فهما ليسا بركن ويتفرع عليه  
ما في الخلاصة من أنه لو أدخل رأسه بنية التيمم موضع الغبار يجوز ولو  
أنهم سدوا الحائط فظهر الغبار فترك رأسه ونوى التيمم جازوا الشرط وجود  
الفعل منه اه (قوله حتى لو أحدث الخ) تفريع على قوله ويقوم الخ المفيد

والشعر على الصحيح وما بين العذار والأذن  
الحاقاله بأصله وقيل يكفي مسح أكثر الوجه  
واليدين وصحيح وروى الحسن عن أبي خنيفة أنه  
إلى الرسغين وجه ظاهر الرواية قوله صلى الله عليه  
وسلم التيمم ضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين  
إلى المرفقين وكذا فعله عليه السلام لأنه مثل كيف  
أمسح فضرب بكنفه الأرض ثم ردها - ما لوجهه  
ثم ضرب بكنفه الأرض ثم ردها - ما لوجهه  
حتى مسح يديه المرفقين (الخامس) من الشروط  
(أن يمسح بجميع الأصابع لا يجوز) كما في  
مقامه (ولو ترك حتى استوعب بخلاف مسح  
الخلاصة كذا في السراج الوهاج عن الأيضاح  
الرأس) من الشروط (أن يكون) التيمم  
(السادس) من الشروط (أن يكون) التيمم  
(بضربتين بسلطن الكفين) كان الضربتان  
التيمم وأمر به غير قيمة مسح (ولو) كان الضربتان  
(في مكان واحد) على الأصح لعدم صيرورته  
مستعملاً لأن التيمم بما في اليد (ويقوم مقام  
الضربتين أصابة التراب بجسده إذا مسحه بنية  
التيمم) حتى لو أحدث بعد الضرب أو أصابة التراب



عدم اشتراط الضربتين في التيمم (قوله على ما قاله الاسيحياني) في التهستاني عن المضمرات هو الاصح وعليه مشي في الخاتمة (قوله وعلى ما اختاره شمس الأئمة) الخواني وهو قول السيد أبي شجاع وصححه صاحب الخلاصة (قوله لان المأمور به الخ) لان الله تعالى قال فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا الخ فبين التيمم بالمسح (قوله خرج مخرج الغالب) المراد أن ذلك هو الغالب في أحوال المتيممين أو أنه أراد بالضربتين ما هو الاعتم فيهم المسحطين (قوله أو حدث) كرشح بول (قوله وشروط وجوبه ثمانية) هي العقل والبلوغ والاسلام ووجود الحدث وعدم الحيض والنفاس وضيق الوقت والتدرة على ما يجوز منه التيمم قاله السيد (قوله وكيفيته قد علمتها من فعله صلى الله عليه وسلم) حين سئل كما تقدمت وهذه الكيفية وردت أيضا عن الامام حين سأله أبو يوسف عنها وأما ما ذكره بعضهم من انه يمسح بباطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من راس الاصابع الى المرفق ثم يمسح بكفه اليسرى بباطن يده اليمنى من المرفق الى الرسغ ويمسح بباطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك لم يرد في الاحاديث ما يدل عليه كما قاله في البداية وان ادعى صاحب العناية أنه ورد وأيضاً لم ينتقل عن صاحب المذهب وما قاله ابن أمير حاج عن مشايخه ان الاحسن في مسح الذراعين أن يمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهراً يده اليمنى الى المرفق ويمسح المرفق ثم يمسح بباطنها بالابهام والمسحجة يعني ما بينهما ما الى راس الاصابع ثم يفعل باليسرى كذلك قال في البدائع عن بعض علماء المذهب انه تكافؤ والاحسن هو الموافق للماثور ولم يذكر وقت تخليل الاصابع والذي يظهر من حديث الاسماع انه بان ضربته الثانية قبل النفس قبل مسح الذراعين كذا ذكره بعض الافاضل \* تنبيه \* لو كان الغبار على ظهر حيوان أو نحو ثوب أو نحو حنطة فتيمم به جاز بالغبار لا بملأ الاشياء وقبده الاسيحياني بأن يظهر أثر الغبار بمسحه عليه فان كان لا يظهر لا يجوز قال في النهر وهو حسن فليحفظ وفي السراج لو وضع يده على ثوب أو حنطة فمسح يده غباراً وبان أثر الغبار عليه جاز به التيمم اهـ ولو تيمم بغبار

ففسحه يجوز على ما قاله الاسيحيون ان كان أحدث  
وفي كفيه ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره  
شمس الاثمة لا يجوز لجعله الضرب ركنا كما لو أحدث  
بعد غسل عضو وقال المحقق ابن الهمام  
الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من  
مسمى التيمم بقوله صلى الله عليه وسلم التيمم  
ايس الا مسح وقوله صلى الله عليه وسلم سجدتان  
ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه  
وتعالى أعلم (السابع) من الشروط (انقطاع  
ما ينافيه) حالة فعله (الثامن) من حيث او تماس او حدث  
كله وشرط أصله (كشمع وشحم) لانه يصير  
المسح على البثرة (وسببه) ارادة  
به المسح عليه لاعلى الجسد (وجوبه) ثمانية  
علاجل الا بالطهارة (في الوضوء) فأغنى عن اعادة  
(كما ذكر) بيانها (في الوجه) لم يقل ضربتان  
(وركانه مسح اليدين والوجه) كونه الضرب من مسمى  
لما علمته من الخلاف من فعله صلى الله عليه وسلم  
التيمم وكيفية فعله من

ثوب نجس لا يجوز الا اذا وقع ذلك الغبار عليه بعد ما جف كافي الفتح  
 (قوله كانه) أي باللفظ المتقدم فيه (قوله ونقضهما) بقدر ما يتناثر  
 التراب عن يده ولا يقتدر بجزء كما عن محمد ولا بجزئين كما عن أبي يوسف  
 كافي العناية (قوله اتقاء عن تلويث الوجه) واتباعا للسنة كافي النيابة  
 (قوله وبين الامام الاعظم الخ) هـ ذابرد ما ذكره بعضهم من الكيفيتين  
 السابقتين وهل يمسح الكف اختلفوا فيه والاصح انه لا يمسحه وضرب  
 الكف يكفي كافي ابن امير حاج (قوله ونذب تأخير التيمم) أي لفاقد الماء  
 شرعا في ظاهر الرواية أما اذا كان يظن أن بعد الماء أقل من حين لا يحاح له  
 التيمم لانه ليس بفاقد له شرعا (قوله وعن أبي حنيفة) وكذا عن أبي يوسف  
 في غير رواية الاصل انه حتم لان غالب الرأي كالحقق ووجه ظاهر الرواية  
 أن الحجر ثابت حقيقة فلا يزول حكمه الا يقين مثله (قوله لمن يرجو ادراك  
 الماء) وأما اذا لم يكن على طمع من وجود الماء في الوقت لا يستحب أن يؤخر  
 وتيمم ويصلي في الوقت المستحب كافي الخاتمة وغيرها (قوله قبل خروج  
 الوقت المستحب) وهو أول النصف الاخير من الوقت في صلاة يندب  
 تأخيرها كافي النهر بحيث يقع الاداء في وقت الاستحباب وقيل الى آخر  
 وقت الجواز والاول هو الصحيح كافي الجوهرة وعلى الاول فلا يؤخر انصر  
 الى تغير الشمس وكذا لا يؤخر المغرب عن أول وقتها وقيل لا بأس به الى  
 قيل مغيب الشفق وجعله القهستاني قول الأكثر (قوله اذا فائدة الخ)  
 الاظهر في التعليل ما ذكره غيره بقوله ليؤذيها باكل الطهارتين في أكل  
 الوقتين اهـ وهو في كلامه تعليل للنذب أيضا يعني انما كان ذلك مندوبا  
 ولم يكن واجبا لانه لا فائدة فيه الا الاداء باكل الطهارتين فالاداء قبل  
 يكون بطهارة كاملة فليستأمل (قوله كما فعله الامام الخ) الضمير للتأخير  
 (قوله مخالفا لاستاذ حماد) فانه صلى بالتيمم أول الوقت وآخر الامام  
 فوجد الماء فصلاها في آخر الوقت (قوله لتشيع الاعمش) أي ودعيه  
 (قوله أي يلزم) فالوجوب بمعنى الاقتراض كافي الذي بعده (قوله اذا  
 كان الماء موجودا) أي عند الواعد أو قريسا منه دون قبل أما اذا  
 لم يوجد عنده أو كان بعيدا منه ميلا فاكثرا فلا يجب التأخير لان الشارع

(ومن التيمم سبعة التسمية في أوله) ككامله  
 (والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
 (والموالة) لحكاية فعله صلى الله عليه وسلم  
 (واقبال السدين بعد وضوءهما في التراب  
 وادبارهما ونقضهما) اتقاء عن تلويث الوجه  
 والمثالة ولذا لا يتيمم بطين رطب حتى يخففه الا اذا  
 خاف خروج الوقت وبين الامام الاعظم للمساواة  
 أبو يوسف عن كفيته بأن مال على الصعيد فأقبل  
 يديه وأدبر ثم رفعهما ونقضهما ثم مسح وجهه  
 ثم أعاد كففيه جميعا فأقبل بهما وأدبر ثم رفعهما  
 ونقضهما ثم مسح بكل كف ذراع الأخرى وباطنها  
 الى المرفقين (وتفريخ الأصابع) حالة الضرب  
 مباغلة في التطهير (ونذب تأخير التيمم) وعن  
 أبي حنيفة انه حتم (لمن يرجو) ادراك (الماء)  
 بغلبة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب  
 اذا فائدة في التأخير سوى الاداء باكل  
 الطهارتين كما فعله الامام الاعظم في صلاة المغرب  
 مخالفا لاستاذ حماد وصوبه فيه وهي أول حادثة  
 خالفه فيها وكان خروج وجهه ما تشيع الاعمش  
 وجههم الله تعالى (ويجب) أي يلزم (التأخير بالوعد  
 بالماء ولو خاف القضاء) اتقاها اذا كان الماء  
 موجودا أو قريسا اذا شك في جواز التيمم ومنع  
 التأخير لخروج الوقت مع بعده ميلا



أباح له التيمم حلي وهذه العبارة لم نرها لغيره (قوله ويجب التأخير عند  
 أبي حنيفة) تبع فيه صاحب البرهان والذي في عامة المعتمدين كالخامانية  
 والفتح ومنية المصلي وشرحيهما والسراج والبحر وعزاه في الخلاصة إلى  
 الأصل أن التأخير مندوب وعلى ذلك أن لم ينتظر فملى كذلك أول الوقت  
 جازقات وهو الذي يقتضيه التأصيل الآتي (قوله وقال لا يجب التأخير  
 الخ) مبنى الخلاف أن القدرة على ماسوى الماء هل تثبت بالبذل والاباحة  
 قال الامام لا وانما تثبت بالملك أو بملك بده اذا كان يباع وقال لا تثبت  
 بها كما تثبت بهما قياسا على الماء وأجمعوا انه لو قيل له أبحث لك مالى لتعج  
 به لا يجب عليه الحج لان المعبر فيه الملك وهنا القدرة وكذا لو عرض عليه  
 ثمن الماء لا يجب عليه قبوله لان المال ليس بمذول أى عادة فيلحقه الذل  
 بقبوله كذا في حاشية الشافعي عن الشيخ يحيى (قوله ويجب طاب الماء)  
 أى يفترض صريح به قاضى خان وان وجد أحدا وجب عليه السؤال  
 حتى لو صلى ولم يسأل فأخبر بالماء بعد ذلك أعادوا فلا زيلعى والمراد  
 واحد من أهل المكان أو بمن له معرفة به والظاهر أن هذا في غير الطان أما  
 الطان فلا تفصيل في عدم الجواز بالنظر إليه (قوله أو رسوله) ويكفيه  
 لو أخبره أحد من غير ارسال كفاي منية المصلي (قوله وهى ثلثمائة الخ)  
 كذا في الذخيرة والمغرب والذي في التبيين هو مقدار رمية سهم اه وهو  
 الموافق لما فى الشاموس فانه قال وكل رمية غلوة اه كأنه مأخوذ من  
 قولهم غلا السهم ارتفع في ذهابه وجاوز المدى والمادة تدل على الارتفاع  
 والظاهر أنه لا خلاف فان التقدير بالذرعان بيان لمقدار الرمية والتقدير  
 بالغلوة اختاره حافظ الدين فى الكنز والاصح انه يطلبه مقدار ما لا يضر  
 بنفسه ورفقته بالانتظار كما فى البدائع (قرله الى مقدار أربع مائة خطوة)  
 لانها النهاية (قوله من جانب ظنه) كفاي البرهان وان ظنه فى الجهات  
 الاربع وجب الطلب منها على الخلاف وفى السعيد انه يقسم الغلوة على  
 الاربع جهات (قوله ان ظن قربه) وذلك لان الظن يوجب العمل  
 فى العمليات بخلاف الشك فانه لا يبنى عليه حكم كفاي القهستاني وحده  
 القرب أن يظن أن الذى بينه وبين الماء دون ميل ذكره السعيد ولوليم

( ويجب التأخير ) عند أبي حنيفة ( بالوعد  
 بالنوب ) على العارى ( أو السقاء ) كميل أو دلو  
 ( ما لم يخف النضاء ) فان خافه نيم ليجزه ولا حنة بهما  
 وقال لا يجب التأخير ولو خاف النضاء كالوعد بالماء  
 لظهور القدرة بوقوع الوعد ظاهرا ( ويجب طاب  
 الماء ) غلوة بنفسه أو رسوله وهى ثلثمائة خطوة  
 ( الى مقدار أربع مائة خطوة ) من جانب ظنه ( ان  
 ظن قربه ) برؤية طبر أو خضرة أو خبر ( مع الامن  
 والا ) بأن لم يظن أو خاف عدوا ( فلا ) يطلبه

من غير طلب وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت الاعادة عندهما لان شرطا  
جواز التيمم لم يوجد خلافا لابي يوسف كذا في السراج ولو أخبره عدل  
بعدم الماء ولو عند غلبة الظن بالوجود جاز له التيمم بلا خلاف كذا  
في الحلبي وموضع المسئلة في المفازة أما اذا كان بقرب العمران يجب  
عليه الطلب مطلقا اتفاقا حتى لو تيمم وصلى ثم ظهر الماء لم تجز صلاته لان  
العمران لا يخلو عن الماء غالبا والغالب ملحق بالمتيقن في الاحكام  
وان لم يغلب على ظنه كما في البدائع والحلبي (قوله طلبه) أي بالسؤال  
وقوله عن هو معه أي مطلقا والتقييد برفيقه أي في بعض الكتب جرى  
يجري العادة جوي عن الجندی واعلم أن النقل في هذه المسئلة اختلاف  
فمن الهداية وكثير من الكتب انه لا يجب الطلب أصلا في ذول الامام لان  
العجز متحقق والقدرة موهومة اذ الماء من أعز الاشياء في السفر فالظاهر  
عدم البذل وقال يلزمه الطلب ولا يجوز له التيمم قبله لان الماء مبذول  
عادة ونقل شمس الاثمة في مبسوطه أن لزوم الطلب قول الكل على الظاهر  
قال الجصاص ولا خلاف بينهم فراد أبي حنيفة عدم الوجوب اذا غلب  
على ظنه منعه ومرادهما اذا ظن عدم المنع لثبوت القدرة على الماء  
بالإباحة اتفاقا قال في البرهان ولهذا لم يحكى في الكافي خلافا واذا وجب  
طلب الماء على الظاهر وجب طلب الدلو والرشاء كما في النهر عن المعراج  
(قوله فلا ذل في طلبه) وقال الحسن لا يجب الطلب لان السؤال ذل  
وفيه بعض حرج وما شرع التيمم الا لدفع الحرج قال في غاية البيان وقول  
الحسن حسن وقد سبق عن الامام (قوله ان كان في محل لا تشعب  
النفوس) أما اذا كان في موضع يعز فيه الماء فلا فضل أن يسأل  
وان لم يسأل اجزاء قاله السيد عن شرح العلامة من لا مسكين (قوله  
وان لم يعطه الخ) وان منعه أصلا صريحاً بأن قال لا أعطيك أو دلالة بأن  
استهلكه يتيم اتفاقا التحقق العجز (قوله يلزمه شراؤه) كالعاري يلزمه  
شراء الثوب أيضا كما في البرهان (قوله وهو ما لا يدخل تحت تقويم  
المقومين) قال الحلبي هو الارفق لدفع الحرج وقيل ضعف القيمة وهو  
رواية الفوائد واقتصر في البدائع والنهاية عليها قال صاحب البحر فكان

(ويجب) أي يلزم (طلبه) أي الماء (عن هو معه)  
لأنه مبذول عادة فلا ذل في طلبه (ان كان في محل  
لا تشعب به النفوس وان لم يعطه الا بشئ مثله لزمه  
شراؤه) وبزيادة بسيرة لا يغيب ما حش وهو  
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل شطرا القيمة  
(ان كان الثمن) (معه)  
قوله الجندی في نسخة البرجندی اه



هو الاولى (قوله وكان فاضلا عن نفقته) لو قال كما قال البعض فاضلا  
 عما لا بد منه ليدخل ما اذا احتاجه لنفقة كانه كافي الحلي لكان أولى  
 (قوله فلا يلزم الشراء لو طلب الغني الفاحش) لان ما زاد عن ثمن المثل  
 اطلاق للمال لانه لا يقابل شي من العوض وحرمه مال المسلم كحرمه دمه  
 (قوله فلا يستدين الماء) الاولى أن يقول فلا يستدين للماء أى لا يلزمه  
 الاستدانة للشراء أو بالشراء كما يفيد اطلاق الشرح وظاهره ولوله مال  
 غائب لان العجز متحقق في الحال يؤيده دفع الزكاة لابن السبيل الغني  
 في موطنه وقال ابن أمير حاج يلزمه الشراء نسيئة ووافقه في البحر والنهر  
 (قوله لا مبر) أى في قوله تعالى فلم يجده واما ما قديمه واشترط عدم الماء فقط  
 وجعله في حال العدم كالوضوء فانه في الشرح (قوله واقوله صلى الله  
 عليه وسلم) رواه أصحاب السنن من حديث أبي ذر (قوله خروج من  
 خلاف الشافعي) رضى الله عنه فانه لا يصلي به عنده أكثر من فريضة  
 واحدة ويصلي به ما شاء من النوافل تبعاً ومبني الخلاف أن التيمم بدل  
 ضروري عنده وبدل مطلق عندنا ثم البدلية بين الماء والتراب عندهما  
 والطهارة فيهما مستوية وقال محمد بن التيمم والوضوء فالطهارة بالماء  
 أعلى من الطهارة بالتراب بخلاف اقتداء المتوضي بالتيمم عندهما لان التيمم  
 طهارة مطلقة لا عنده لان تيمم الامام لم يكن طهارة في حق الماء وموجود  
 الاصل في حقه فكان مقتدياً بمن لا طهارة له في حقه فلا يجوز كالصحيح  
 اذا اقتدى بالمعذور (قوله والارادة سبب) أى ارادة ما لا يحل الا به فانه  
 في الشرح (قوله ولو كان أكثر البدن) الاولى للمصنف حذف  
 البدن ويقول ولو كان أكثر من الاعضاء أو النصف منها جريماً  
 تيمم ليكون كلامه متناولاً للطهارة الصغرى والكبرى فانه السيد (قوله  
 والكثرة الخ) لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في الوضوء وأما في الغسل  
 فالظاهر اعتبار الكثرة من حيث المساحة كافي البحر (قوله تيمم  
 في الاصح) وقيل يغسل الصحيح ويمسح بالبرص وصححه في المحيط والحاشية  
 قال في البحر ولا يخفى انه أحوط فكان أولى قال المؤلف في حاشية الدرر  
 والحاصل أن الصحيح اختلف (قوله لان أحد الخ) قد يقال ان الغسل

وكان (فاضلاً عن نفقته) وأجرة حمله فهذه شروط  
 ثلاثة للزوم الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب الغني  
 الفاحش أو طلب ثمن المثل وليس معه فلا يستدين  
 الماء أو احتاجه لنفقته (و) يجوز أن (يصلي بالتيمم  
 الواحد ما شاء من الفرائض) كالوضوء لا مبر  
 واقوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم  
 ولو إلى عشر حجج ما لم يجبد الماء والاوى اعادته  
 لكل فرض خروج من خلاف الشافعي (و)  
 يصلي بالتيمم الواحد ما شاء من (النوافل) اتفاقاً  
 (وصح نقديه على الوقت) لانه شرط فيسبق  
 المشروط والارادة سبب وقد حصلت (ولو كان  
 أكثر البدن) جريماً تيمم والكثرة تعتبر من حيث  
 عدد الاعضاء ولو قلت وليس بالرجلين جراحة  
 والبدن جراحة ولو قلت وليس بالرجلين جراحة  
 تيمم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فان كان  
 أكثر كل عضو منها جريماً تيمم والا فلا (أو)  
 (نصفه) أى البدن (جريماً تيمم) في الاصح ولو  
 جنباً لان أحد الم يقل بغسل ما بين كل جدرتين  
 (وان كان أكثره صحيحاً غسله) أى الصحيح

سقط هنا العرج أولاً لأنه يضر ما حاذاه من الجدرى (قوله بمروره) أى الماء  
يعنى بآته والاولى أن يقول بمراره (قوله فعلى خرقة) فى كلام الحلبي  
ما يفيد أنه يشدها عند ارادة المسح ان لم تكن مشدودة (قوله صار كغالب  
الجراحة) أى فيتميم ولو قيل انه يمسح الأعلى ويغسل الاسفل لكان حسناً  
قال فى الشرح ولم أر من تكلم عليه (قوله ويسقط مسح الرأس الخ)  
وظاهره انه لا يؤمر بالمسح على الخرقة بخلاف الغسل كما تقدم وسيأتى  
انه أحد قولين (قوله ما ان به) أى قدر وقوله من الداء بيان مقدم على  
مبينه والضمير فى به يرجع الى ما المضمير بقدر والكلام فيه حذف أى  
ان بل محل هذا القدر من الداء يضر (قوله وكذا يسقط غسله)  
أى وينقل الحكم لمسه فان ضربه مسح على الخرقة فان ضربه تركه  
كما تقدم فتأمل قلت وسيأتى ما يفيد (قوله ناقض الوضوء) لو قال ناقض  
الاصل ليعم الغسل والوضوء لكان أحسن وأجاب الجوى بأن المراد  
بالوضوء الطهارة أعم من أن تكون عن حدث او جنابة بطريق استعمال  
الخاص فى العام مجازاً ذكره السيد (قوله وينقضه زوال العذر المبيح)  
فلو تيمم لعذر فزال فرض مرضاً يبيحه انتقض الاول ويتيمم للثانى لتغاير  
الاسباب واعلم أن الناقض فى الحقيقة الحدث السابق (قوله بالحديث)  
أى بدلالة الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم  
ولو الى عشر حجج ما لم يجد الماء اه (قوله ومقطوع اليدين الخ) لم يتكلم على  
الرأس لان أكثر الاعضاء جريح والوظيفة حينئذ التيمم ولكنه سقط لنقد  
آله وهى اليدين قاله فى حاشية الدرر (قوله ويمسح الاصل الخ) أما على  
رواية الاكتفاء بأكثر الاعضاء فى التيمم فظاهر وأما على الاخرى  
فللضرورة والاحتياط فى العبادة ولعل هذا عند عدم القدرة على  
استعمال الماء (قوله ويمسح الاقطع الخ) اعتبار الجزء بالكل قاله  
فى الشرح والمراد أن ذلك فى التيمم وقوله ~~كغسله~~ أى فى التطهير  
بالماء

• (باب المسح على الخفين) •

عدها على اشارة الى موضعه وهو فوق الخف دون داخله وأسفله وانما

(ومسح الجريح) بمروره على الجسد وان لم يستطع  
فعلى خرقة وان ضربه تركه واذا كانت الجراحة  
قليلة يبطئه أو يظهره ويضربه الماء صار كغالب  
الجراحة حكم للضرورة (ولا) يصح أن (يجتمع بين  
الغسل والتيمم) اذ لا تطهره فى الشرع للجمع بين  
البذل والمبدل والجمع بين التيمم وموثر الجراح لا داء  
الفرض بأحد هما لاهما كما لا يجتمع قطع ونعمان  
وحدومه روضة وميراث الى غير ذلك من  
المعدودات هنا مهمة نظمها ابن الشحنة بقوله  
ويسقط مسح الرأس عن برأسه  
من الداء ما ان به يضر

وبه اتفق فافنى الهداية قلت وكذا يسقط  
غسله فى الجنابة والحيض والنفاس للمساواة  
فى العذر (وينقضه) أى التيمم (ناقض الوضوء)  
لان ناقض الاصل ناقض لخلفه وينقضه زوال  
العذر المبيح كذهاب العدو والمرض والبرد  
وجود الآلة وقد شمل هذا قوله (د) ينقضه  
(القدرة على استعمال الماء الكافى) ولو مرة مرة  
فلو نلت الغسل وفى الماء قبل اكمال  
الوضوء بطل تيممه فى المختار لانتفاء طهورية التراب  
بالحديث (ومقطوع اليدين والرجلين اذا كان  
بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا بعبد) وهو  
الاصح وقال بعضهم سقطت عنه الصلاة ويمسح  
الاشل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة  
ويمسح الاقطع ما بقى من الفروض ~~كغسله~~  
وبسقطان يتجاوز الاقطع محل الفرض  
• (باب المسح على الخفين) •



لأن المسح لا يجوز على أحدهما دون الآخر (قوله ثبت بالسنة) ردلن  
قال انه ثبت بالكتاب على قراءة الجتز قال في البحر وينبغي أن يجب في صور  
من الوضوء لرجليه لا يكفيه الماء ولو مسح بكفيه فإنه يلزمه المسح ومنها  
لو غسل يافته الوقت أو الوقوف بعرفة فإنه مسح لزوما وهو من خصائص  
هذه الأمة اهـ (قوله صالحا للمسح) بأن يمكن متابعة المشي فيه فلهذا  
وأن لا يكون مخروفاً بخرق مانع (قوله وحكمه حل الصلاة الخ) هذا  
الحكم الديني وأما حكمه الاخرى فهو الثواب ان قصد فعل السنة  
(قوله وصفته انه شرع رخصة) اختلف هل هو من رخصة الاسقاط أى  
المسقط للعزيمة كقصر الصلاة للمسافر أو من قبيل رخصة الترفيه بمعنى  
التخفيف دفعا للعرج مع بقاء العزيمة كظطر المسافر جرى على الاول  
بعضهم وعلى الثاني أكثر الأصوليين (قوله صح المسح على الخفين الخ)  
الصحة في العبادات كونها توجب تفرغ الذمة وهو المقصود الديني  
ويلزمه الثواب عند القبول وهو المقصود الاخرى والوجوب كون  
الفعل لو أتى به بشاب ولو تركه بشاب ويتبعه تفرغ الذمة اهـ من الشرح  
ملخصا (قوله من الحدث الاصغر) أما الجنابة ونحوها لا يصح فيها المسح  
لورود النهر بذلك ولأن الرخصة للعرج فيما يكثر ولا يخرج في الجنابة  
ونحوها لعدم التكرار وصور حاقظ الدين في الكافي صورة مسح الجنب  
تقريباً للمتعلم بأن نوضأ وأبسن جوريفين مجلدين ثم أجنب ليس له أن يشدهما  
و يغسل سائر جسده مضطجعا به نى أو ما ذار جلبيه على ثنى مرتفع ويصح  
عليه اهـ من الشرح ملخصا (قوله لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة) حتى  
قال جمع من الحفاظ ان خبر المسح متواتر كافي فتح الباري وقال الحسن  
البصري حدثني سبعون رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
انهم رأوه يصح على الخفين كافي البسائع وذكر الحفاظ في فتح الباري  
عن بعضهم انه روى المسح انهم ثمن الثمانين منهم العشرة المبشرون  
رضي الله تعالى عنهم اهـ وما روى عن الصحابة كابن عباس وأبي  
هريرة وعائشة رضي الله عنهم من انكاره فقد صح رجوعهم الى جوازه  
كافي النهاية وغيرها (قوله بشاب بالزينة) الاولى أن يقول كان افضل

ثبت بالسنة قولاً وقهلاً والخلف السائر لا كعبين  
ماخوذة من الخلة لأن الحكم به خف من الفصل الى  
المسح ويذهب اليه الخلف بشرطه كونه ساترا محل  
العرض صالحا للمسح مع بقاء المدة وحكمه حل  
الصلاة به في تدينه ورخصته وكيفية الاستداه  
وصفته انه شرع رخصة وكيفية الاستداه  
من أصابع القدم خطوطاً بأصابع اليد الى الساق  
(صح) أى جاز (المسح على الخفين في) الطهارة  
من (الحدث الاصغر) لما ورد فيه من الاخبار  
المستفيضة فيجوز على من الكفر والاعتقاد  
جواز ذلك لفعله بشاب بالزينة لأن الفصل  
أشق

لأن الخلاف في الافضلية بدليل التعليل لا في حصول الثواب وما ذكره  
هو ما عليه الجمهور قالوا الآن يكون بحضرة منكره فالمسح أفضل ترغيبا له  
وقال ابو الحسن الرستقي من أوجبنا المسح أفضل مطلقا وهو أصح  
الروايتين عن أحمد لني التهمة عن نفسه قلنا هي نزول بالمسح أحيانا (قوله  
والمسافر الخ) خص المسافر لأن الغالب في السفر عدم الماء والا فالمدار  
على عدم الماء (قوله للجناية) أي لأن الجناية سرت إلى القدم وهو على  
لقوله لا يصح (قوله لا إطلاق النصوص الخ) ولأن الخطاب الوارد لأحدهما  
يكون واردا في حق الآخر ما لم ينص على التخصيص (قوله من شيء  
تخين) اعلم أن المسئلة على ثلاثة وجوه أن كانا رقيقة غير متعلين لا يجوز  
المسح عليهما اتفاقا وان كانا تخينين متعلين جاز اتفاقا وان كانا تخينين  
غير متعلين فهو محل الاختلاف كما في الخاتمة وفي شرح الزاهدي للكتاب  
يجوز المسح على الجرموق المشقوق على ظاهر القدم وله أضرار وسيور  
يشده عليه فيبتره لانه حينئذ كفر المشقوق وان ظهر من القدم شيء فهو  
كفروق الخلف اه ملخصا (قوله وكرباس) هو الثوب الأبيض من القطن  
كما في القاموس وظاهر كلام الحلبي عن الحلواني والخلاصة انه لا يصح  
المسح عليه الا اذا كان مجلدا فراجع (قوله لا ينفذ الماء) أي لا يتجاوز  
منه الماء إلى القدم ذكره في الخاتمة وهو من شفت يشف من باب ضرب  
اذا وقع جقي يرى ما تحتها كما في الصحاح والمصباح (قوله واليه رجع الامام)  
أي قبل موته بثلاثة ايام وقبل بسبعة رذلك أنه مسح على جوربيه في مرضه  
ثم قال له واده فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه فاستدلوا بذلك على  
رجوعه كما في البدائع والتبيين (قوله لانه في معنى المتخذ من الجلد) ولما  
أخرجه الاربعة وابن حبان من حديث المغيرة رضي الله عنه أنه صلى الله  
عليه وسلم توضأ ومسح على جوربيه اه (قوله ويقال له جورب منعل)  
بكون الذون وفتح العين مخففا كما في المعراج يقال انعل الخلف ونعله جعل  
له نعلا كذا في المستعنى ونعل بالتخفيف كما في النهر (قوله لبسها بعد غسل  
الرجلين) اللبس على الوجه المذكور بشرط بقاءه سبب كما مر (قوله لان مسح  
الجيرة كالغسل) فلو مسح جبيرة إحدى رجله ولبس الخلف في إحدى

والمسافر اذا تيمم للجناية ثم احسث حله فاما غير  
ووجسدهما كافيا لاءضاء الوضوء يلزمه قطع الخلف  
وغسل رجله ولا يصح له مسحه للجناية (للرجال  
والنساء) مفرا وخبر الحاجة وبدونها لا إطلاق  
النصوص الشامل للنساء (ولو كانا) أي الخفان  
متخذين (من شيء تخين غير الجلد) كلبد ويجوز  
وكرباس يستعمل على الساق من غير شدة لا يشف  
الماء وهو قولهما واليه رجع الامام وعليه الفتوى  
لانه في معنى المتخذ من الجلد (سواء كان لهما نعل  
من جلد) ويقال له جورب منعل بوضع الجلد  
أسفله كالنعل للقدم واذا جعل أعلاه وأسفله يقال  
له مجلد (اولا) جلد بهما أصلا وهو التخين (ويشترط  
لبسها بعد غسل الرجلين) ولو كانت كجيرة  
بالرجلين أو بأحداهما من غير لبس الخلف يصح  
خفه لان مسح الجيرة كالغسل



رجليه لا يجوز المسح عليه لانه يصير جامعين الغسل والمسح (قوله قبل كمال  
الوضوء) ولو لبسهما بعد الغسل جاز المسح لانه وضوء وزيادة الا اذا كان  
متيمما فلا بد من نزعهما اذا وجد الماء (قوله ناقض للوضوء) اظهار  
في محل الاضمار (قوله لوجود الشرط) وهو لبسهما على وضوء تام قبل  
الحدث (قوله والخف مانع سرية الحدث) يعني أنه اذا احدث بعد لبسهما  
على وضوء تام لا يسرى الحدث الى الرجل بل يحل ظاهر الخف وليس  
برافع يعني أنه لو غسل رجليه ولبس خفيه وأحدث قبل تمام الوضوء لا بد  
من نزعهما ولا يكون لبسهما حينئذ رافعا لحدث الرجلين لانه لا يرفع  
الحدث الا بتمام الوضوء ولم يوجد لعدم تجزؤ الحدث زوالا وثبوتا (قوله  
واذا توضأ المذور الخ) عبارته في الشرح وأما أصحاب الاعتذار اذا  
توضأ مع العذر أو وجد بعد تمام الوضوء قبل لبس الخف فانه  
يمسحون مادام الوقت باقيا وأما اذا توضأ المذور ولبس قبل طروعه  
فانه يمسخ كالأصحاء الى تمام المدة اه باختصار (قوله فلا يمسخ خفيه بعده)  
لان وضوء المذور يطل بخروج الوقت لظهور الحدث السابق فلو جاز  
المسح بعد ذلك لكان الخف رافعا للحدث لا ما دما اه من الشرح (قوله  
والذي لا يغطي الكعبين) وذلك كالزبول وهو في عرف أهل الشام ما يسمى  
مركوباني عرف أهل مصر كما في تحفة الاخبار وقوله هم في سب الرقيق  
زربون تحريف (قوله اذا خيط به تخين) التمثيل بالتخين هو المذهب خلافا  
لما عليه أهل نهر قند من جواز المسح اذا ستر الكعبين باللفافة (قوله امكان  
متابعة المشي) أي المعتاد فرسخا كثر كما في حاشية الهداية أو المراد قطع  
مسافة السفر كما في المحيط كذا في الفهستاني وبالأول جزم في الدرر (قوله  
من أصغر أصابع القدم) وفي رواية الحسن يعتبر قدرها من أصابع اليد  
واختاره الرازي اعتبارا بالمسح اه وتعتبر الثلاثة أصابع في أي موضع  
كان بعد أن يكون أسفل من الكعبين وهو ظاهر اطلاق المتن  
واختاره السرخسي والكمال ولو تحت القدم أو في العقب وقيل  
الخرق تحت القدم لا يمنع ما لم يبلغ أكثر القدم وقيل ان كان يخرج  
أقل من نصف العقب لا يمنع والامنع (قوله لا يمنع) والمانع هو المنفج

(ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء اذا اتقه) أي  
الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود  
الشرط والخف مانع سرية الحدث لا رافع واذا  
توضأ المذور ولبس مع انقطاع عذره فله مثل  
غير المذور والاعتقاد بوقته فلا يمسخ خفيه بعده  
(و) الشرط (الثاني شرهما) أي الخفين (الكعبين)  
من الجواب فلا يضر نظر الكعبين من أعلى خف  
قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين اذا خيط به  
تخين بخوج يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث  
امكان متابعة المشي فيه) أي الخفين فتقدم  
الرخصة لانعدام شرطها وهو متابعة المشي (ولا  
يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج او خشب  
او حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع خلق كل  
منهما) أي الخفين (عن خرقة قدر ثلاث أصابع من  
أصغر أصابع القدم) لانه محمل المشي واختلاف  
في اعتبارها مضمومة أو مفرجة فاذا انكشف  
في اعتبارها اعتبر ذاتها فلا يضر كشف الاقدام مع  
الأصابع اعتبر ذاتها فلا يضر أصغرهما على الأصح  
تجاره وان بلغ قدر ثلاث أصابع ولا يرى شيء  
والخرق طول لا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء  
من القدم عند المشي لعلاته لا يمنع

الذي يرى ما تحته من الرجل أو المضم الذي يتفرج عند المني  
 فالعبرة بانفرجه حالة المني دون حالة الوضع كما في الحلبي (قوله  
 ولا يضم مادون ثلاثة) بخلاف النجاسة المتفرقة في خفيه أو ثوبه  
 أو مكانه أو بدنه أو في المجموع وبخلاف انكشاف العورة فانهم يجمعون  
 (قوله وأقل خرق يجمع الخ) هذا هو المشهور في المذهب وذكر في خزنة  
 افتاوى والتوشيح عن أبي يوسف انه لا يجمع الخروق سواء كانت في خف  
 أو خفين وارتضاء الكمال وقواء ابن أمير حاج واستظهره في البحر ورده  
 في النهر فليراجعها من رامها (قوله ولا يعتبر مادونه) الحاقه بموضع الخرز  
 (قوله من وقت الحدث) سواء مسح بعده أم لا فلا يمسح بعد المدة ولو ناسيا  
 على ما يظهر من كلامهم افاده السيد (قوله على طهر) أي متى تفرج  
 التيم كما مر (قوله وقيل من وقت اللبس) به قال الاوزاعي (قوله وقيل  
 من وقت المسح) به قال أحمد (قوله لأن العبرة لا آخر الوقت) وذلك لأن  
 المسح حكم متعلق بالوقت فيعتبر فيه آخره (قوله وفرض المسح) الفرض  
 اعتقادي من حيث أصل المسح وعلى من حيث المقدار (قوله من أصغر  
 أصابع اليد) وإن لم تكن أصابعه (قوله هو الأصح) وعليه نص محمد  
 والفرض هو ذلك المقدار من كل رجل فلو مسح على واحدة مقدار  
 أصبعين وعلى الأخرى أربعين لم يجز ولو يجزئها الأربعين ينبغي أن يجوز  
 ولو بأصبع واحدة ثلاث مرات أن أخذ لكل مرة ما جدد باوقد مسح  
 ثانيا غير ما مسح أولا جزاء والا لا ذكره السيد وإنما اشترط تجديد الماء  
 في الأخيرة لأنه بالرفع الأول صار البطل مستعملا فلا يمسح به ثانيا وأيضا  
 البلة فيه إنما بقيت بعد مسح فلا يجزئها المسح كالسحيلة بقيت بعد  
 الرأس بخلاف البلة بعد الغسل لأن الاستعمال إنما يوصف به الماء  
 السائل بعد الانفصال لا البلة وإذا علمت ذلك تعلم أن ما ذكره السيد  
 في شرحه من السؤال والجواب ساقط وكلامه في التمهيد شافى ما ذكره  
 قبلها وما ذكره من أن الأذنين يسحيان بماء الرأس فذلك لقوله صلى الله  
 عليه وسلم الأذنان من الرأس ولا وجه للسؤال الذي أورده فیهما لأن  
 الحديث يدل على صحة مسحهما بماء الرأس لأن المعنى انهما من حقيقة

ولا يضم مادون ثلاثة من رجل لثله من الأخرى  
 وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر  
 مادونه (و) الشرط (الخامس) استمسكهما على  
 الرجلين من غير شد (الخاتمة) إذا الرقيق لا يصلح لقطع  
 المسافة (و) الشرط (السادس) منه ما وصول  
 الماء إلى الجسد (فلا يشقان الماء) (و) الشرط  
 (السابع) أن يبقى (بكل رجل) (من مقدم القدم قدر  
 ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد) لوجود المقدار  
 المفروض من محل المسح فإذا قطعت رجل فوق  
 الكعب جاز مسح خف الباقية وإن بقي من دون  
 الكعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لاقتراض  
 غسل الباقي وهو لا يجمع مع مسح خف العصبة  
 (فلا مكان) فاقدم قدمه لا يمسح على خفه  
 ولو كان عقب القدم موجودا) لأنه ليس بمحلا  
 لفرض المسح ويفترض غسله (و) مسح المقيم يوما  
 وليلة (و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام بلياليها) كما روى  
 الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (وابتداء المدة) للمقيم والمسافر (من وقت الحدث)  
 الحاصل (بعد لبس الخفين) على طهر هو الصحيح  
 لأنه ابتداء منع الخلف سراية الحدث وما قبله طهارة  
 غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت المسح  
 (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مده أتم مدة  
 المسافر) لأن العبرة لا آخر الوقت كالصلاة (وإن  
 أقام المسافر بعد ما مسح يوما وليلة نزع) خفيه  
 لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح  
 دون يوم وليلة (بتم يوما وليلة) لأنها مدة المقيم  
 (وفرض المسح قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع  
 اليد) هو الأصح لأنها آية المسح والثلث أكثرها  
 وبه وردت السنة





الطهارة كعضو واحد فاذا وجب غسل احدهما وجب غسل الاخرى  
 كما في البدائع (قوله مجاز) لغوى أو عقلي من الاسناد الى السبب  
 (قوله ولزوم غسلهما) أي الرجلين المعلومين من المقام وهو عطف على  
 السراية (قوله بخروج اكثر القدم) القدم ما يبطأ عليه الانسان من الرسغ  
 الى مادونه وعبراً أولاً بالنزع ثم بالخروج للاشعار بعدم الفرق بين خروجه  
 بنفسه وبين الاخراج كما في التبيين وعن محمد بن يحيى من القدم في الخلف  
 ما يجوز المسح عليه لا ينقض والاتقضى قال في الكافي وعليه اكثر  
 المشايخ ونحوه في شرح العلامة مسكين وفي البحر عن النصاب وهو  
 الصحيح وفي الكافي وان كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج  
 ويدخل لم يطل مسحه (قوله في الصحيح) مقابلة رواية بحمد السابقة وقد  
 علمت تصحيحها (قوله والثالث اصابة الماء اكثر احدى القدمين  
 في الخلف) هذا بناء على أن المسح رخصة ترفيه تكون العزيمة معها  
 مشروعة وجري عليه ان يلحق وتقبله عن عامة الكتب وقواه البرهان  
 الحلبي والفاضل نوح افندي في حواشي الدرر وأما على القول بأنه  
 رخصة اسقاط فلا ينقض المسح ولا يعتبر ذلك غسلاً لان استئثار القدم  
 بالخلف يمنع سراية الحدث الى الرجل بالاجماع فتبقى الرجل على طهارتها  
 ويحل الحدث بالخلف ويحول بالمسح فلا يقع هذا الغسل معتبراً لكونه  
 لم يزل به حدث لكونه في غير محله حتى لو نزع خفه أو غت المدة وهو غير  
 محذور لزمه غسل رجليه ثانياً قال في السراج وهو الاظهر واليه جنح  
 الكمال والحاصل أن في هذا الفرع اختلافاً ولذا لم يعدوه في المتن من  
 النواقض (قوله ولو تكلف الخ) مما يجري على الخلاف السابق (قوله  
 بانقضاء المدة) أي التي اولها الحدث الذي قبل هذا الغسل بعد اللبس  
 على وضوء تام وتعتبر المدة من حدث بعد هذا الغسل فتدبر (قوله الحدث  
 السابق بظهوره الآن) لأن الشارع جعل ارتفاعه مقيداً بمدة فإذا غت  
 حل كما في التيمم أقاده في النهر (قوله بطلت ويقيم) قال الزيلعي هو  
 الاشبه وقبل بمضي على صلاته قال في السراج وهو الاصح لأنه لو قطعها  
 وهو عاجز عن غسل رجليه يقيم ولا حظ للرجلين في التيمم لكن يلزم

واضافة التقضى الى النزع مجاز وينزع تحت يلزم  
 قطع الاثر لسراية الحدث ولزوم غسلهما (ولو)  
 كان النزع (بخروج اكثر القدم الى ساق الخلف)  
 في الصحيح لفارقة محل المسح مكانه ولا اكثر حكم  
 الكل في الصحيح (و) الثالث (اصابة الماء اكثر  
 احدى القدمين في الخلف على الصحيح) كما لو ابتل  
 جميع القدم فيجب قطع الخلف وغسلهما معترزا عن  
 الجمع بين الغسل والمسح ولو تكلف فغسل رجليه  
 من غير نزع الخلف اجزاء (و) الرابع (مضي المدة)  
 طهارته بانقضاء المدة (و) الخامس (مضي المدة)  
 للمضيق والمافر وضافة التقضى مجاز هنا والناقض  
 حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فان غت  
 وهو في الصلاة بطلت ويقيم لغسله الماء



على هذا اداء الصلاة بوضوء غير تام لسراية الحدث الى القدمين حينئذ  
لان عدم الماء لا يمنع سراية الحدث ولا يجوز اداء الصلاة الا يتيمم عند  
فقد الماء كما لو بقي في اعضائه لعمه ولم يجد ما يغسلها به فانه يتيمم (قوله  
ان لم يحق ذهاب رجله الخ) ظاهره انه لا يقتضى المسح وليس كذلك للزوم  
مسحه كالجيرة ودفع هذا بانه مرتبط بمحذوف تقديره فيجب عليه نزع  
خفيه وغسل رجله ان لم يحق الخ (قوله حتى يأمن الخ) اشار به الى عدم  
التوقيت بمدة (قوله وفي معراج الدراية) هو المقول عليه (قوله يستوعبه)  
وقيل يكفي مسح الاكثر على الخلاف في الجيرة (قوله غسل رجله فقط)  
وفاته الموالاة وهي ليست بشرط في الوضوء قاله في الشرح وبقى من  
النواقض الخرق الكبير وخروج الوقت للمعذور قاله السيد والخرق  
الكبير الحادث بعد المسح داخل في حكم النزح وخروج الوقت للمعذور  
داخل في انقضاء المدة فلذا والله اعلم لم يذكرهما المصنف (قوله أي  
لا يصح) دفع به ما يؤولهم انه يصح مع الحرمة (قوله المسح على عمامة)  
الا اذا نفذت البله منها الى الرأس وأصاب مقدار القرض وعليه حمل  
ما ورد أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته كما في السراج (قوله  
وقفازين) ويصور مسحها ما بأن يأمر غيره به وهو لا يجوز (قوله مكان  
المجوزة) وفي شرح السيد هي ما تلف عليه العمامة كطربوش وطاوية  
ولعل مراد الشرح بالمجوزة ما يسمى بالقلعة التي يلبسها أهل الفضل (قوله  
ونساء الاعراب) الاولى ما نستر به المرأة وجهها فانه لا يخص نساء  
الاعراب ولعله انما خص نساء الاعراب لكونهن اللاتي ابتدأن لبسه  
ويجعل للدواب انشاء للذباب (فصل في الجيرة ونحوها) \* من كل  
ما يوضع على موضع الضرورة كخرقة وعلك ودواء وجلدة مرارة بشرطه  
الاتي والجيرة فعيلة من الجبر بمعنى الاصلاح كما في المصباح سميت بذلك  
تفاوتا كما سمى موضع الهلاك مفازة (قوله تلف بورق) أي مثلاً (قوله  
وقيل لا يجب استعمال الحار) جزم به في السراج دفعا للمثقة قال في البحر  
والظاهر الاول (قوله ولا يستطيع مسحه) قال في البدائع ان كان  
المسح على عين الجراحة لا يضر بها لا يجوز المسح الاعلى من الجراحة

(ان لم يحق ذهاب رجله) أو بعضها أو عظمها (من  
البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتن بقاء  
صفحة المسح وفي معراج الدراية يستوعبه بالمسح  
كالجائر (وبعد الثلاثة الاخيرة) وهي نزع الخف  
واقتبال اكثر القدم ومضى المدة (غسل رجله  
فقط) وليس عليه اعادة بقية الوضوء اذا كان  
متوضعا لخلول الحدث السابق بقدميه (ولا يجوز)  
اي لا يصح (المسح على عمامة) ولا يصح  
وقفازين لان المسح ثبت بخلاف القياس فلا  
يلحق به غيره والقفاز بالضم والتشديد يعمل لليدين  
محتوا بقطن له ازرازين ترعى الساعد من  
البرد تلبسه النساء ويتخذ الصياد من جلده اتقاء  
مخالب الصقر والقفازة والبرقع بضم الباء الموحدة  
المهمة مكان المجوزة وضم القاف وفتحها خرقه  
وسكون الراء المهمة وضم القاف وفتحها خرقه  
تنقب للعينين تلبسها الدواب ونساء الاعراب على  
وجوههن  
(فصل) في الجيرة ونحوها (اذا اقتصد أوجرح  
أو كسر عضو فشدته بخرقه أو جبيرة) هي عيدان  
من جريد تلف بورق تربط على العضو المنكسر  
(وكان لا يستطيع غسل العضو) بما بارد ولا حار  
وقيل لا يجب استعمال الحار (ولا يستطيع  
مسحه وجب المسح)

ولا يجوز المسح على الجبيرة لأن جوازها للعذر ولا عذر اهـ (قوله على الصحيح) أي عن الامام فنجوز الصلاة بدونه لأن الفرض انما يثبت بدليل قاطع والمروى خبر آحاد وهو انما يفيد العمل دون العلم فحكمنا بوجوب المسح عملا ولم نحكم بفساد الصلاة بتركه لغبر عذر لان الحكم بالفساد يرجع الى العلم وهذا الدليل لا يفيد ما اختاره في الفتح وفي الشرح وعليه الاعتماد (قوله وقيل يكسر الافي الرأس) فانه لا يكسر مسحا اتفاقا والاولى أن يزيد الشرح لفظ مرة ليقابل قوله وقيل يكسر وان بقي من الرأس قدر الربع مسح والامسح على العصاية أقاده السيد وقد يقال اما لم يبين مسح الصحيح وان قل ويتم الفرض بالمسح على العصاية (قوله وقيل فرض) هو قولهما وفي الايضاح الفتوى على قولهما انما ساطا وفي البحر وحاصله انه اختلف التصحيح في افتراضه ووجوبه ولم أر من صحح استحبابه على قوله وفصل الرازي فقال ان كان ملتحقا بالجبيرة لو ظهر امكن غسله فالمسح واجب لان الفرض متعلق بالاصل فيتعلق بمقام مقامه كسح الخف وان كان ملتحقا لو ظهر لا يمكن غسله فالمسح عليها غير واجب لان فرض الاصل قد سقط فلا يتعلق بمقام مقامه كقطع القدم اذا ليس الخف وهذا يفيد أن المراد بقوله فالمسح واجب الفرض لا الواجب المصطلح عليه اهـ وقال الصيرفي هذا الحسن الاقوال اهـ واذا علمت ما ذكرناه من أن نسبة الوجوب الى صاحب البيت على ما ينبغي (قوله لان النبي الخ) دليل لاصل المسح كما في الشرح (قوله كان يمسح على عصا) من رماه ابن قتيبة يوم أحد وما ورد في هذا الباب من الاخبار ضعيف يستأنس به وفي الخطي ولا يضتر ضعف الحديث بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم المجتهدون رحمهم الله تعالى بالدليل الواضح وهو قوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج اهـ (قوله هو الصحيح) وفي التمهيد يفتي وفي الخلاصة وعليه الفتوى واليه جف صاحب الهداية واختاره في المسكن الاستيعاب (قوله لا يؤول الى فساد الجراحة) لانه يحتاج الى الاستقصاء في ابطال البطل الى جميع أجزاء المخرقة ونحوها فيؤدي الى نشوز البله الى الجراحة فيفسدها

على الصحيح مرة واحدة في الصحيح وقيل يكسر الافي الرأس واستحبابه رواية وقيل فرض لانه التمسح على الرأس عليه وسلم كان يمسح على عصا يوم أحد ويوم خيبر مرة واحدة (قوله الله تعالى عنه يوم أن يمسح على الجبيرة ويصح) (على) كثر ما تقدم للمنفرد هو الصحيح لانه يؤدي الى فساد الجراحة بالاستيعاب



(قوله وكفى المسح الخ) هو الاصح كما في الذخيرة وغيره وعليه منى  
 في مختارات النوازل لانه لو كلف غسل ذلك الموضع ربما يتل العصابة  
 وتنفذ البلة الى موضع الفصد فيضطرر وقيل يفترض اوصول الماء الى  
 الموضع الذي لم تستره العصابة لانه بادى ظاهر (قوله ونحوه) كخرقة  
 الجراحة والقرحة والكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله ان  
 ضرر حلقها) قال في هداية الناطق ليس عليه أن يغسل ما تحت العصابة  
 من غيره ووضع الجراحة ان كان حل العصابة يضر بالجراحة وان كان  
 لا يضر حلقها ولكن نزعهما عن موضع الجراحة يضر بالجراحة فان عليه  
 أن يحلقها ويغسل ما تحتها الى أن يئاع موضعها يضر بالجراحة ثم يشد  
 العصابة ويمسح على موضع الجراحة اه (قوله وان ضرر المسح تركه)  
 اتفاقا لدفع العرج لان الغسل سعة بالعذر فالمسح أولى وفي المتن  
 بالغين ومن كان جميع رأسه مجروحا لا يجب المسح عليه لان المسح يدل عن  
 الغسل ولا يدل له وقيل يجب اه قال في البحر والصاب هو الوجوب  
 وقوله المسح يدل عن الغسل غير صحيح بل المسح على الرأس أصل بنفسه  
 لا يدل كما لا يخفى اه وهو مخالف لما في الوهبانية والفتية من سقوطه  
 وقد يقال في التوفيق ان كان الواجب غسل الرأس كما في الغسل وضرر  
 المسح سقط وان كان الواجب المسح كما في الوضوء وضرر لا يسقط ويمسح  
 على العصابة لان المسح في الاول يدل وفي الثاني أصل ويجزى ثم رأيت  
 في التنوير وشرحه من به وجع رأس لا يستطيع معه مسحه محمد ناو لا  
 غسله جنبا فتى الفيض عن غريب الرواية يتيم وأفتى قارى الهداية انه  
 يسقط عنه فرض مسحه ولو عليه جبيرة فتى مسحه اقولان وكذا يسقط  
 غسله في مسحه ولو على جبيرة ان لم يضره والاسقط أصلا وجعل عادما  
 لذلك العضو كما في المعلوم حقيقة اه (قوله وليس بدلا) أي محضابل  
 نزل منزلة الأصل لعدم القدرة عليه وان كان في نفسه لا يدل انه  
 لا يجوز عند القدرة على الغسل (قوله فلا يتوقف بئدة) أي معلومة بل  
 بالبره (قوله دفع العرج) أي الحاصل بغسلها المضر (قوله لكونه أصلا)  
 أي فلا يصير بما عاين الأصل والبدل (قوله بسقوطها قبل البره)

(وكفى المسح على ما ظهر من الجسد بين عصابة  
 المفتوحة) ونحوه ان ضرر حلقها تبع للضرورة  
 ان لا يبرى الماء فيضرب الجراحة وان لم يضر الحل  
 حلقها وغسل العصب ومسح الجرح على الجبيرة ونحوها  
 المسح تركه (والمسح) على الجبيرة ونحوها  
 (كالغسل) لما تحتها وليس بدلا بخلاف الخلف  
 لانه يدل عن (فلا يتوقف) مسح الجبيرة بئدة  
 لكونه أصلا (ولا يتوقف) لجهة المسح (شدا الجبيرة)  
 ونحوها (على ظهر) دفع العرج (ويجوز مسح  
 جبيرة إحدى الرجلين مع غسل الأخرى) لقيام  
 أصلا (ولا يطال المسح بسقوطها قبل البره) لقيام  
 العذر والجنابة والحدث سواء فيها ويجوز مسح  
 العصابة العليا بعد مسح السفلى

ولو في الصلاة وبرأ من باب نفع وتعب وبأق في لغة كقرب وإذا وجد البرء ولم تسقط ذكر الكرايمسي أن المسح يبطل قال في التمر ويذبح أن يقيد بما إذا لم يضره إزالة الجبيرة أما إذا ضره لشدة لصوقها فلا وإذا سقطت عن برء في الصلاة قبل القعود قدر التشهد أفسدت وبعده تصح كون من الاثنى عشرية (قوله ولا مسح السفلى بعد نزاع العليا) أي لا يبطل بمسحها بل يكفي عنه مسح العليا (قوله بخلاف الخلف) أي في المسائل الثمانية اربعة في المتن واربعة في الشرح (قوله ولا يجب إعادة المسح عليها) لانه كالغسل لما تحتها وقد سقط بالمسح الاول كما إذا مسح رأسه ثم حلقه (قوله وإذا رمد) بكسر الهمزة أي ما جت عينه (قوله أو جعل عليه جلدة مرارة) ولو جاوزت موضع القرحة كما في الخمانية (قوله جازله المسح) مشددا في البناء والفتح والبرهان وذكر الحلبي انه يجب عليه امرار الماء ولا يكفيه المسح لعدم الضرورة قال في المنع وهو المصرح به في عامة الكتب المعتمدة وجرى عليه في الدرر وفي لشرية لايسة عن التارخانية معزيا الى الاصل انه اذا ضره نزع الدواء لا يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء من غير ذكر خلاف ثم قال بشرط شمس الاثمة الحلواني امرار الماء على الدواء ولا يكفيه المسح اه قال بعض الافاضل والظاهر أن فيه اختلافا والاشراط فيه احتياط (قوله ومسح الجبيرة ومسح الرأس) عدم النية فيهما متفق عليه (قوله لانه طهارة بالماء) أي فلا يقتصر الى النية كالأوضوء ولانه بعض الوضوء

• (باب الحيض والنفاس والاستحاضة) •

لما ذكر الاحداث التي يكثر وقوعها ذكر أحدا ما قبل وقوعها وقدم ذكر الحيض لانه أكثر وقوعا مما بعده وليس لاحد أن يقول ان الحيض من قبيل الانجاس لانا نقول ان إزالة التماسية تبيح الدخول في الصلاة واغتسال الحائض ما دامت متصفة به لا يبيح ذلك فطمع بهذا انه ليس نجسا حقيقيا والطهارة منه طهارة حدث لا طهارة نجس ولان الأحكام المتعلقة به من حرمة القراءة ونحوها هي الأحكام المختصة بالاحداث وسببه الابتداء ما قبل ان أتمنا سواها كما كسرت شجرة الخنطة وأدمتها

ولا يمتنع السفلى بعد نزاع العليا ولا يبطل مسحها بابتلال ما تحتها بخلاف الخلف (ويجوز تبديلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها) أي الموضوعه بدلا (الأفضل إعادة المسح عليها) لنسبة البداية (وإذا رمد وأمس) أي أمره طبيب مسلم حاذق (وان لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (أو أنكسر ظفرو) أو حصل به داء (وجعل عليه دواء أو علكا) لمنع ضرر الماء ومحوه (أو) جعل عليه (جلدة مرارة) ونحوها (وضرته) نزع جلده المسح للضرورة وان ضرته المسح تركه لان الضرورة تقتضي قدرها (ولا يقتصر الى النية في مسح الخلف) في الاظهر وقبل تشريطه كالجم (للبدلية) مسح (الجبيرة و) مسح (الرأس) فهي سواء في عدم اشراط النية لانه طهارة بالماء (باب الحيض والنفاس) والاستحاضة



قال الله تعالى لا دميتك كما دميتها وابتلاها بالحيض هي وجميع بناتها  
 الى الساعة واصابها بعد أن أهبطت من الجنة (قوله أي بالمرور منه)  
 أشار به الى أن الفرج لم يكن مقر هذه الدماء وانما أضيفت اليه باعتبار  
 المرور منه لأن الحيض والنفس مقرهما الرحم والاستحاضة دم عرق  
 (قوله لاحكام كثيرة) ملة لكونه من أعظم المهمات (قوله كالطلاق)  
 وجه الاحتياج اليه فيه انه ان وقع فيه كان بدعيًا وفي طهر بعده لاوط  
 فيه سقي (قوله والعناق) فان أم الولد اذا اعتقت تعتد بعده بثلاث حيض  
 (قوله والاستبراء) فتستبرأ الحائض بحبيضة (قوله والعدة) لذات الحيض  
 فانها للعدة ثلاث حيض والامة ثنتان (قوله والنسب) فانها اذا طلقت  
 واعتدت بثلاث حيض ثم اتت بولد بعدها الستة أشهر لا يلحق وان لم تردما  
 يلحق الى السنتين (قوله وحل الوطء) اذا طهرت منه وله أن يصدقها  
 في حيضها وطهرها فيمتنع عنها في الاول ويقر بها في الثاني ومن اعتقد  
 حل وطئها كفر كما جزم به في المذهب والاختيار والفتح وصح صاحب  
 الخلاصة عدم كفره وقال في الفصل الثاني من ألفاظ الكفران من اعتقد  
 الحلال حراماً أو على القلب يكفر اذا كان حراماً لعينه وثبت حرمة بدليل  
 قطعي أما اذا كان حراماً لعينه بدليل قطعي أو حراماً لعينه بخبر الآحاد  
 لا يكفر اذا اعتقده حلالاً اهـ فعلى هذا لا يفتي بكفر مستحله لأن حرمة  
 لغیره وهو الاذى (قوله والصلاة والصوم) فلا تفعلهما فيه وتفعلهما بعده  
 فاذا لم تعلم ربما ترك الصلاة والصوم في وقت وجوبهما وتأني بهما في وقت  
 وجوب الترك وكلاهما أمر حرام وضرر عظيم (قوله ومسه) يشترك  
 مع الحيض الحدث الا صغرفيه (قوله وطواف الحج) كذلك يشاركه  
 الحدث الا صغرفيه وان اختلف الواجب بالجنابة (قوله وحقيقته دم الخ)  
 هذا بناء على انه من الانجاس والتحقيق انه من الاحداث فيعرف عليه  
 بانه مانعة شرعية تمتد مدة معلومة أظها ثلاثة أيام وليلاتها (قوله من  
 نطفة) ابيان الواقع (قوله بالغة تسع سنين) هو ما عليه الفتوى وقيل  
 يتأني حيضها فيما بين الخمس الى التسع وأما بنت خمس فلا تحيض بالاجماع  
 (قوله يقتضي خروج دم بسببه) أشار به الى انه ليس المراد مطلق داء فان

(يخرج من الفرج) أي بالمرور منه ثلاثة دماء  
 (حيض ونفاس) ومقرهما الرحم (واستحاضة)  
 وفسرها بقوله (فالحيض) من غوامض  
 الابواب واعظم المهمات لاحكام كثيرة  
 كالطلاق والعناق والاستبراء والعدة والنسب  
 وحل الوطء والصلاة والصوم وقراءة القرآن  
 ومسه والاعتكاف ودخول المسجد وطواف  
 الحج والبلوغ وحقيقته (دم يتقضه) أي يدفعه  
 بقوة (رحم) هو محل تربية الولد من نطفة (بالغة)  
 تسع سنين (لادائها) يقتضي خروج دم بسببه

مرض السليمة الرحم لا يمنع الحيض (قوله وأما لغة فأصله السيلان)  
كان الأولى ذكر المعنى اللغوي قبل الشرعي كما هو دأب الواقفين قاله  
السيد (قوله يقال حاض الوادي إذا سال) ويقال حاضت الشجرة إذا  
خرج منها الصمغ الأحمر وحاضت الأرضية إذا خرج من رجليها دم وحاضت  
المرأة فهي حاض بغير ناء في الفصحى لأنه وصف لازم للموت فلا يس  
وحكى القراء حائضة وفي القاموس قبل ومنه الحوض لأنه يسيل إليه الماء  
وجمع بعضهم من يحيض من الحيوانات وهي عشرة بقوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة • وهي النياق وضبعها والارنب  
والوزغ الخفاش جرة كلبة • والعرس والحيات منها تحسب  
والبعوض زاد سمكة رعاشة • فاحفظ في حفظ النظائر برغب

والحيض المنسوب الى هذه الحيوانات بمعنى السيلان (قوله وأقل  
الحيض) أي زمن أقله ليصح الأخبار (قوله بلياليها) الاضافة ليست  
للاختصاص فلا يلزم أن تكون الليالي ليالي تلك الايام كما في مجمع الانهر  
فالمدار على اثنين وسبعين ساعة كما في القوس ستاني وهذا ظاهر الرواية  
واعلم انه لا يشترط أن يستغرق نزول الدم ثلاثة أو عشرة لان ذلك نادر  
فرويته كل يوم ولو شيئا قليلا تكفي كما في السراج بل المعبر بوجوده في أقل  
المدة وآخرها ولو تخلل بينهما طهر ويجمع كل الحيض (قوله وهذه  
شروطه) أي ما تقدم من كونه من رحم باللغة لاداءها ولا حبل وبقي منها  
أن يقدمه نصاب الطهر (قوله وركنه بروز الدم المخصوص) هو من اضافة  
ما كان صفة أي الدم البارز وأما البروز فشرطه الثبوت وهو ما كان من  
الالوان الستة وهي السواد والحمر والصفرة والكدرية والخضرة والتريية  
ووقت ثبوته بالبروز وهو انما يعلم بمجاوزه موضع البكارة وهي بالخروج  
الى الفرج الظاهر اعتبارا بشواقص الضوء • والاحتشاء يس للثيب  
ويستحب للبكر حالة الحيض وأما في حالة الطهر فيستحب للثيب دون البكر  
(قوله وصفته دم الى السواد أقرب) هذا باعتبار غالب احواله فلا يشافي  
هذه الالوان السابقة منه (قوله لذاغ) بالذال والغين المجتمعتين يعني أنه  
لوضع على اللسان مثلاً يتأثر به لحرقته وقوله كربه الرائحة يخرج

(ولا حبل) لأن الله تعالى أجرى عادته بأنسلاد  
فم الرحم بالحبل فلا يخرج منه شيء حتى يخرج الولد  
أو كثره (ولم تبلغ سن الايام) وهو خمس وخمسون  
سنة على المفتي به وهذا انحرافه شرعا وأما لغة  
فأصله السيلان يقال حاض الوادي إذا سال  
(وأقل) الحيض ثلاثة ايام (بلياليها وهذه شروطه  
وركنه بروز الدم المخصوص وصفته دم الى السواد  
أقرب لذاغ كربه الرائحة) بلياليها النص في عدده وقيل  
(وأكثره عشرة) بلياليها وليس الشرط دوامه فانه طاعة  
في مدته كزوله

صوابه بأعجام احدهما حكم ما استفاد من  
القاموس والعصاح وغيرهما



الاستحاضة فانه لا راحة لدمها (قوله والنفاس) هي به الخروج النفس  
بسكون القاء بمعنى الولد أو بمعنى الدم فانه يسمى نفساً أيضاً لان به قوام  
النفس التي هي اسم الجـ لـه الحيوان أو ما خوذ من تنفس الرحم بمعنى  
تشققه وانصداعه (قوله اذا ولدت) واذا حاضت أيضاً لكن الظم أنصح  
في الولادة والفتح أفصح في الحيض كما في النهر (قوله فهي نفساء) بضم النون  
وفتح الفاء ويفتح النون وسكون الفاء ويفتحها وبلفظهم (قوله هو  
الدم الخارج) هذا على انه من الانقباس وأما على انه من الاحداث فهو  
مانعة شرعية بخروج دم عقب الولد من فرج (قوله الخارج) أي من الفرج  
فلو ولدت من سرتها مثلاً وسال منها دم لا تكون نفساء بل هي صاحبة فرج  
مالم يسلم من فرجها لكن يتعلق بالولد سائر أحكام الولادة كما في الفتح  
(قوله أو خروج أكثر الولد) واشترط محمد وزفر خروج كل الحمل (قوله  
ولو سقطا) بثابت السبب لغة الولد الساقط قبل تمامه فانه في الشرح  
(قوله فان نزل مستقيماً) أي على المادة بأن نزل برأسه (قوله وتصير أم ولد)  
أي ان ادعاء المولى (قوله لكن لا يرث) ولا يستحق وصية ولا يعاقب  
ولا يسمى ولا يغسل على وجه السنة (قوله لا تكون نفساء) ولا يغسل عليها  
ولا يطل صومها المتعلقة بها بالنفاس حقيقة ولم يوجد وهو القياس (قوله  
وقد من الزوم غسلها احتياطاً) وان لم تكن نفساء ويطل صومها وقيل بل  
هي نفساء عند عدم خلق الولد عن قليل دم غالباً أولاً لان نفس خروج  
النفس نفاس و أكثر المشايخ على قول الامام وصححه أيضاً في الفتاوى  
(قوله اذا حاضت الى اماراة زائدة) تدل على انه من الرحم لان نفاس دم الولد  
دليل على انه منه (قوله ولاد دليل للحيض) أي لا دليل يدل على أن ذلك  
الدم حيض نازل من الرحم سوى امتداده هذه المدة فاعتبر بالثلاثة أيام  
لمكن ترك الصلاة والموم بمجرد رؤية الدم ولو مبتدأة عند أكثر مشايخ  
بخاري بجر وهو قول أصحابنا قهستاني لان الاصل العفة والحيض دم  
عفة شمني وكذا لا يقرب ما زوجها بالاولى (قوله والاستحاضة) هي لغة  
معدراستحيضت المرأة اذا استقر بها الدم واستعملها بالبناء للجهول  
لانه لا اختبار لها في ذلك كمن وانعى كما في الصحاح (قوله دم نفس الخ)

(والنفاس) لغة معدر نفست المرأة بضم النون  
وقتها اذا ولدت فهي نفساء ونسراً (هو الدم)  
الخارج (عقب الولادة) أو خروج أكثر الولد ولو  
سقطا استبان به من خلقه فان نزل مستقيماً فالعبرة  
بصدره وان نزل منكوساً برجليه فالعبرة بسترته فما  
بعد نفاس وتنقضي بوضعه العدة وتصير أم ولد  
ويجئ في عينه بولاده ولكن لا يرث ولا يغسل  
عليه الا اذا خرج أكثره حياً واذا لم يزد ما بعده  
لا تكون نفساء في الصحيح ولا يلزمها الا الوضوء  
عنده ما وقد من الزوم غسلها احتياطاً عند الامام  
(واكثره) أي النفاس (اربعون يوماً) لان النبي  
صلى الله عليه وسلم وقت انفساء أربعة من يومها الا ان  
نرى الطهر قبل ذلك (ولا حد لاقله) أي النفاس  
اذا حاضت الى اماراة زائدة على الولادة ولا دليل  
للحيض سوى امتداده ثلاثة ايام (والاستحاضة دم  
نفس عن ثلاثة ايام او زاد على عشرة في الحيض)  
لما روينا

هذا على انها نجس وأما على انها حدث فهي حدث بدم الخ ودمها دم  
الآيسة والحامل والصغيرة أو هو في الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله  
أوزاد على عاداتها وتجاوز الخ) وذلك لأن ما رأته على العادة حيض  
أو نفاس ييقن وما تجاوز إلا كثر استحاضة ييقن وشك كما قبيحاً بينهما  
فما قلناه بما تجاوز إلا كثر لأنه يجانس من حيث أن كلا منهما مخالف  
للمعهود فكان الحاقه به أولى إذا أصل الجري على وفق العادة ثم قيل  
تصلي ونصوم في الزائد على العادة لاحتمال أن يجاوز إلا كثر فيكون  
استحاضة وقيل لا لأن الأصل هو الصحة ودم الحيض دم صحة والاستحاضة  
دم علة وأشار الشرح إلى أن هذا هو الصحيح (قوله بين الحيضتين) أو بين  
النفاس والحيض كما في الدرر (قوله فيقدر حيضها بعشرة) من أول ما رأت  
سواء كان في أول الشهر أو وسطه أو آخره وترك الصلاة بجبر رؤية الدم  
على الصحيح هذا قولهما وقال أبو يوسف يوقت لها في الصلاة والصوم  
والرجعة بالاقبل وفي الوطء والتزويج بالاكتر (قوله فأنه ساقى على  
عاداتها الخ) وتكون هكذا إذا ساقى يزول عنها العارض أو تموت وهو قول  
أبي عصمة وأبي حازم وقال محمد بن نجاس يقدّر حيضها بعشرة ويطهرها  
بعشرين كما لو بلغت مستحاضة وتتقضى عتتها بتسعين يوماً وقال الحاكم  
الشهيد طهرها شهران قبل وعليه الفتوى لأنه أسرع على المفتي والنساء  
وفي المسئلة أن قال آخر تركتها مخافة الاطئاب (قوله وأما إذا نسبت  
عاداتها فهي الحيرة) بصيغة اسم الفاعل لأنها تحجب المفتي وبصيغة اسم  
المفعول لأنها حيرت بسبب نسبها وهي التي كان لها زمن معلوم في وقت  
معلوم وهي على ثلاثة أوجه أما أن تضل عدداً أيامها فقط أو وقته فقط  
أو هاهنا عاقل الكلام عليها في ثلاثة فصول • الأول وهو ما إذا نسبت عدد  
أيام عاداتها ونعلم أن حيضها في كل شهر مرة فأنها تدع الصلاة ثلاثة أيام من  
أول الأسفر أو اتبعتها بالحيض فيها ثم تغفل سبعة أيام لكل صلاة لتردد  
حالتها بين الحيض والطمهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ عشرين يوماً  
لوقت كل صلاة لتبقيها بالطمهر ويأتيها زوجها • الثاني وهو ما إذا  
نسبت في المكان فإن علمت أن أيامها كانت ثلاثة ولم تعلم موضعها من

(و) دم زاد (على أربعين في النفاس) أو زاد على  
عاداتها وتجاوز أكثر الحيض والنفاس لما قلناه  
(و) أقل الطهر القاصد بين الحيضتين خمسة عشر  
يوماً (قوله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة  
وأكثره عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر  
يوماً ولا حد لآخره) لأنه قد يمتد إلى أكثر من سنة  
(و) لا يفت مستحاضة (فيقدر حيضها بعشرة  
والألمن بلغت مستحاضة عشر يوماً ونفاسها بأربعين يوماً  
وطهرها بخمسة عشر يوماً وعاداتها حتى زاد على أكثر  
إذا كان لها عادة وتجاوز عاداتها حتى زاد على أكثر  
الحيض والنفاس فأنه ساقى على عاداتها والآخر  
استحاضة وأما إذا نسبت عاداتها فهي الحيرة



الشهر تصلي ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء للتردد بين الحيض والطمهر  
ثم تغتسل سبعة وعشرين لكل صلاة لتوهم خروجها من الحيض كل  
ساعة \* الثالث الاضلال بهم ما عني العدد والمكان فالاصل فيه أنها  
متى تيقنت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء وصامت وتوطأ ومتى تيقنت  
بالحيض تركت ذلك وان شككت في وقت انه حيض أو طهر تحترت فان لم  
يكن لها تحترت صلت فيه بالغسل لكل صلاة لجواز أن يكون وقت الخروج  
من الحيض وان شككت دائماً ولم يكن لها رأى اغتسلت لكل صلاة دائماً  
على الصحيح وقيل لو قت كل صلاة ولا توطأ بالتحترى على الأرجح  
ولا يحكم لها بشئ من حيض أو طهر على التعمين بل تأخذ بالاحوط في حق  
الاحكام فتصلي الفرائض والواجبات والسنة المؤكدة لا تطوعاً  
كالصوم وتقرأ التدر والمفروض والواجب وتقرأ في الأخيرة على الأرجح  
لانها سنة ولا تدخل مسجد ولا تقرأ قرآناً خارج الصلاة ولا تمسه  
وتصوم رمضان ثم تقضي عشرين يوماً ان علمت أن ابتدأ حيضها بالليل  
وان علمت انه بالنهار قضت اثنين وعشرين يوماً لان أكثر ما فسد من  
صومها أحد عشر يوماً فتقضي ضعف ذلك احتياطاً وان لم تعلم شيئاً فقامت  
المشايع على العشرين والمفقي به في عدتها التقدير شهرين للطهر وبعضه  
أيام للحيض ومن أراد تمام تفاريع صورها وتوضيح أحكامها فليطلب  
بالمطولات فان ذلك نبذة يسيرة منه (قوله الصلاة والصوم) اعلم انهما  
يمنعان وجوبها وجوازها وصحتها ويمنعان صحة الصوم وجوازها وجوبها  
(قوله ولا يصحان) لما كان لا يلزم من الحرمة عدم الصحة قال ولا يصحان  
ولا شك أن المنع من الشيء يمنع لابعاضه وهذا من سبب التلاوة  
والشكر أفاده السيد (قوله ويحرم قراءة آية من القرآن) وكذا سائر  
الكتب المنزلة لان الكل كلام الله تعالى وكونها منسوخة لا يخرجها عن  
ذلك الحكم كآيات المنسوخة من القرآن كذا في الحلبي لكن قال الزيلعي  
الما بطل منها (قوله لا يقصد الذكر) أي أو الثناء أو الدعاء ان اشتملت  
عليه فلا بأس به في أصح الروايات قال في العيون ولو انه قرأ الفاتحة على  
سبيل الدعاء أو شيئاً من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم يرد به القرآن

(ويحرم بالحيض والتغاس ثمانية أشياء الصلاة  
والصوم) ولا يصحان لقوان شرط الصحة (و) يحرم  
(قراءة آية من القرآن) لا يقصد الذكر اذا اشتملت  
عليه لا على حكم أو خبر وقال الهندواني لا أتق  
يجوز له على قصد الذكر وان روى عن أبي حنيفة  
واختلف الصحيح في إبطال الآية وإطلاق المنع  
هو المختار

فلا بأس به اه واختاره الحلواني وذكر في غايه البيان انه المختار كما في البحر  
والنهر وحيث صححت الرواية عن الامام فلا يلتفت الى قول الهندواني  
لا أفتي بجوازه وان روى عن الامام (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ  
الحائض ولا جنب شيئا من القرآن) أي وشيئا نكرا في سياق التثنية فيعلم  
ويؤيده ما أخرجه الأرقطى عن علي رضي الله عنه قال اقرؤا القرآن  
ما لم يصب أحدكم جنابة فاذا أصابته فلا ولا حرفا واحدا والاصح أنه  
لا بأس بتعليم الحائض والجنب القرآن اذا كان يلقن كلمة كلمة لا على قصد  
قراءة القرآن كذا في الخلاصة والبرازية أي على قول ~~الكرخي~~ لأنه  
وان منع مادون الآية لکن ما به يسمى قارئاً لا مطلقاً واهـ اذا قالوا بعدم  
كراهة التهجى بالقرآن وفي الحاشية آخر فصل القراءة تكرر قراءة القرآن في  
مواضع التنجسات كالمغتسل والمخرج والمسبح وما أشبه ذلك وأما في الحمام  
ان لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام طاهراً فلا بأس بأن يرفع  
صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه لا يرفع صوته فلا بأس به  
ولا بأس بالتسبيح والتلليل وان رفع صوته بذلك وأما قراءة المائى والمخترق  
ان كان منتبها لا يشغله العمل والمشي جاز والافلا قال وتكلموا في قرأته  
مضطجعا والاولى أن يقرأ على وجه ~~يكون~~ أقرب الى التعظيم ولا بأس  
بغير القرآن مضطجعا والقراءة بالنظر اولى من القراءة بالغيب للسمع بين  
العبادتين (قوله ويحرم مسها) أي الاضرورة ~~يكون~~ أن يخاف عليه حرقا  
أو غرقا كما في المحوى عن البرجندى ويحرم ولو كتب بالفارسية اجماعا  
لتعلق جواز الصلاة به للعاجز وكذا سائر الكتب السماوية كما في  
القهستاني عن الذخيرة نعم ينبغي أن يخص ما لم يبدل منها وفيما عدا المصحف  
انما يحرم من الكتابة لا الحوائث ويحرم الكل في المصحف لان الكل  
ينبع له كما في الحدادى وغيره وقيد بالآية لانه لا يكره من مادونها كما في  
القهستاني وفي الحاشية من بحث القراءة الحرفي أو الذمى اذا طلب  
تعليم القرآن والفقه والاحكام يعلم رجاء أن يتهدى ~~يكون~~ يمنع من من  
المصحف الا اذا اغتسل فلا يمنع بعد ذلك (قوله الابغلاف متضاف)  
أي متباعد عنهما (قوله كالتريطة) وكان خرج الذي فيه المصحف اذا

لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ الحائض ولا جنب  
شيئا من القرآن والنساء كالحائض (و) يحرم  
(مسها) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون  
سواء ~~يكتب~~ على قرطاس أو درهم أو حائط  
(الابغلاف) متضاف عن القرآن والحائض كالتريطة  
في الصحيح



نفسه أو ركب فوقه في السفر يعني إذا كان ذلك لأجل الحفظ والافكير  
 كما في الخلاصة (قوله ويكره بالكم تحريماً) صححه في الهداية وفي المحيط  
 وجامع القم تاشي لا يكره مسه بالكم عند العامة لأن المحرم المس وذلك  
 بالمباشرة باليد بلا حائل وهما روايتان عن محمد كما في النهاية (قوله لتبعيته  
 للابس) ولهذا لا يجوز له أن يفرشه على نجاسة ويسجد عليه ولا أن يقوم  
 في مصلاه متخففاً أو متعللاً على النجاسة (قوله ويرخص لأهل كتب  
 الشريعة) هو الأصح عند الإمام لأن ما فيها من القرآن بمنزلة التابع  
 ويكره عندهما نهر عن الخلاصة والتقيد بالأهل يؤذن بمنعه لغير الأهل  
 (قوله للضرورة) يعني الحرج (قوله إلا التفسير) في الأشباه وقد جوز  
 بعض أصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كونه الأكر  
 تفسيراً أو قرآناً ولو قيل به اعتبار الغالب لكان حسناً وفي الجوهرة  
 كتب التفسير وغيرها لا يجوز من مواضع القرآن منها وله أن يمس غيرها  
 بخلاف المصحف قلت وذلك هو الموافق لكلامهم لأنهم جعلوا المحرم في غير  
 المصحف من عين القرآن (قوله والمستحب أن لا يأخذها إلا بوضوء)  
 لأنها لا تخلو عن آيات القرآن ولا بأس باسمها بالكم اتفاقاً للعموم البلوى  
 كذا في النهاية عن المجبوري وأما كتابة القرآن فلا بأس بها إذا كانت  
 الصحيفة على الأرض عند أبي يوسف لأنه ليس بحامل للصحيفة وكره ذلك  
 محمد وبه أخذ مشايخ بخاري قال الكمال وقول أبي يوسف أقيس لأن  
 الصحيفة إذا كانت على الأرض كان مسها بالقلم وهو واسطة منفصلة  
 فصار كثوب منفصل الآن يكون بمسه بيده (قوله بالبراق) انظر حكم  
 ما إذا كان يلعبه بلسانه (قوله ومثله النبي) أل للجنس فيعلم كل نية وإذا  
 عممه في الشرح (قوله ويستتر المصحف) الظاهر أنه على وجه التنب  
 (قوله ولا يرمى براية قلم) أي كتب به كما في الشرح وظاهره المنع بخلاف  
 الجديد وفيه أيضاً وإذا صار المصحف عتيقاً لا يقرأ فيه وخيف عليه السقوط  
 يجعل في خرقة طاهرة نظيفة ويدفن في محل لا يوطأ (قوله دخول مسجد)  
 شمل الكعبة دون مصلي عبده وجنازة في الأصح وقيد المنع في الدور  
 بأن لا يكون ثمة ضرورة فإن كانت كأن يكون باب البيت إلى المسجد فلا

ويكره بالكم تحريماً لتبعيته للابس ويرخص  
 لأهل كتب الشريعة أخذها بالكم وباليد للضرورة  
 إلا التفسير فإنه يجب الوضوء والمستحب  
 أن لا يأخذها إلا بوضوء ويجوز قلب أوراق  
 المصحف بخلاف قلم للقرآن وأمر النبي صلى الله عليه  
 له للضرورة التعلم ولا يجوز لف شيء في كنفه كتب  
 فيه فقه أو اسم الله تعالى أو النبي صلى الله عليه  
 وسلم ونحوه عن محو اسم الله تعالى زوجته استحباباً  
 التي تعظيماً ويستتر المصحف لو طهر زوجته استحباباً  
 وتعظيماً ولا يرمى براية قلم ولا حديث المسجد في  
 محل ممنون (و) يحرم بالمحيط والنفاذ (دخول  
 مسجد) أقوله صلى الله عليه وسلم لا أحل المسجد  
 بلئب ولا حائض وحكم النساء كالحائض

قال في البحر ويذهب أن يقيد بأن لا يمكن تحويل البلب ولا السكنى في غيره  
والا لم تتحقق الضرورة ولو أجنب فيه تيمم وخرج من ساعته ان لم يقدر  
على استعمال الماء وكذا الودخله وهو جنب ناسيا ثم ذكر وان خرج مسرعا  
من غير تيمم جاز وان لم يقدر على الخروج تيمم ولبث فيه ولا يجوز لبثه  
بدونه الا أنه لا يصلي ولا يقرأ كما في السراج وخص من عوم هذا الحكم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى فيجعل لهما المسكن بالجنازة لقوله  
صلى الله عليه وسلم يا علي لا يحل لاحد يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك  
رواه الترمذي وقال حسن غريب وله طرق متعددة (قوله ويحرم بهما  
الطواف) ولو نفلا (قوله لان الطهارة) أي من الحدين شرط كمال المعنى  
ان الصحة لا تتوقف عليها فلا ينافي وجوبها له فلا يفوت الجواز بفوتها  
كما في البرهان وغيره قال الكمال المتطور اليه بالذات في منع الطواف  
وجوب الطهارة فيه لا كونه في المسجد حتى لو لم يكن ثمة مسجد حرم عليها  
الطواف ايضا (قوله وعلى المحدث) أي في طواف الركن والافادة  
(قوله الا ان يعاد على الطهارة) أي فلا شيء عليه اذا كانت الاعادة في أيام  
النحر والا وجب دم بتأخيرها عنها (قوله لشرف البيت) أي لا يكون  
في المسجد وهو علة لقوله ويحرم بهما الطواف قال العلامة مسكين  
انما ذكر الطواف مع ان المنع عن دخول المسجد يغني عنه دفع التوهم انه  
لما جاز الوقوف بلا طهارة مع انه أقوى اركان الحج فلان يجوز الطواف  
اولى أو توهم دخول المسجد اضرورة الطواف وقد علمت ما قاله الكمال  
(قوله والاستمتاع بما تحت السرة) أملا السرة وما فوقها فيحل الاستمتاع به  
بوطء وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بين السرة والركبة بحائل بغير الوطء  
ولو تلتحى دما والمحرّم هو المباشرة والمسه ولو بدون شهوة لا النظر ولو بشهوة  
لانه ليس أعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة قاله في البحر ويبحث فيه  
صاحب التهر بما لا يتم وكما يحرم عليه الفعل يحرم عليها التحكين وله أن يقبلها  
ويضا جعها ولا يكره طبعها ولا استعمال ماسته من عجين أو ماء أو غيرهما  
الا اذا مرضأت بقصد القرية ولا ينبغي العزل عن فراشها لانه يشبه فعل  
اليهود كما في البحر والمذكور في المصنف قوله ما وعليه الفتوى وخص

(و) يحرم بهما (الطواف) بالكسبة وان صح لان  
الطهارة فيه شرط كمال ونحوه به من الاحرام  
وبلزمها بدنة في طواف الركن وعلى المحدث شاة الا  
أن يعاد على الطهارة لشرف البيت ولان الطواف  
به مثل الصلاة كما وردت به السنة (و) يحرم  
بالحيض والنفاس (الجماع والاستمتاع بما تحت  
السرة الى تحت الركبة) لقوله تعالى ولا تقربوهن  
حتى يطهرن وقوله صلى الله عليه وسلم لا ما فوق  
الازار فان وطئها غير مستحل له



محمد التحريم بشعار الدم وهو موضع خروجه كما في الجوهرة وفي شرح  
 التأويلات وبقول محمد بن قول ورجه صاحب الغاية وقد علمت ما به  
 الفتوى ولا يحل للمرأة أن تكتنم الحيض عن زوجها ليجامعها بغير علم  
 منه ولا يحل لها أيضا أن تطهر أنها حائض من غير حيض لتمنع مجامعها  
 للنهي عنه وإذا أخبرته بالحيض قال بعضهم إن كانت فاسقة لا يقبل قواها  
 وإن كانت عفيفة قبل وقال بعضهم إن كان صدقها بمكاتبان كانت في أو ان  
 الحيض قبل ولو كانت فاسقة وهذا أحوط وأقرب إلى الورع (قوله  
 يستحب أن يتصدق بدينار أو نصفه) قبل أن كان الدم أسود تصدق بدينار  
 وإن كان أصفر فنصفه ويشهد له ما رواه أبو داود وصححه الحاكم إذا وقع  
 الرجل أهله وهي حائض إن كان دما أحمر فليست صدق بدينار وإن كان أصفر  
 فنصف دينار وقبل أن كان في أول الحيض فدينار أو نصفه (قوله  
 وصح في الخلاصة عدم كفره) تقدم ما فيه (قوله وإذا انقطع الدم) ذكر  
 الانقطاع ليس بشرط بل خرج مخرج العادة أو لما يقابل مع ما به عدم حتى  
 لو لم ينقطع فالحكم كذلك كما في المضمرات (قوله لاكثر الحيض) اللام  
 بمعنى بعد على منوال قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته (قوله لقوله  
 تعالى الخ) ولأن الحيض لا يزيد على عشرة انقطع الدم أو لم ينقطع فزاد  
 يكون استحاضة لا يمنع الوطء أي فالطهر بعدهما متحقق (قوله لقراءة  
 التشديد) فإنها تقتضي التحريم مطاوعا ولو أكثره والحمل الحاصل بالاجتهاد  
 على العشرة لا يمنع الاحتمال (قوله ولو انما عادتها) الأولى حذف ولو لانه  
 إذا انقطع لدون العادة وإن زاد على أقله لا يوطؤها ولو اغتسلت كما يأتي  
 قريبا (قوله لأن زمان الغسل في الأقل الخ) اعلم أن زمن الاغتسال  
 معتبر من الحيض في الانقطاع لا قبله ومن الطهر في الانقطاع لا أكثره  
 لئلا تزيد المدة على العشرة وهذا في حق وجوب صلاة وصوم وانقطاع  
 رجعة وحل تزوج فإذا انقطع لاكثره انقطعت الرجعة وحل لها التزوج  
 بأخروا لم تغتسل بخلاف انقطاعه لا قبله فيشترط لذلك الغسل أو ما يقوم  
 مقامه (قوله وبالغسل خلصت منه) هو مدار العلة فتأخذ حكم  
 الطاهرات من وجوب الصلاة وحل القراءة ومن الأحكام حل الوطء

يستحب أن يتصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا  
 يعود وجزم في المبسوط وغيره بكفر مستحله وصح  
 في الخلاصة عدم كفره لأنه حرام لغيره وحرمة وطء  
 النفساء مخرج به ولم أرا الحكم في تكفيره وعدمه  
 (وإذا انقطع الدم لاكثر الحيض والغفاس حل  
 الوطء بلا غسل) لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى  
 يطهرن بتخفيف الطاء فإنه جعل الطهر غاية للحرمة  
 ويستحب أن لا يطأها حتى تغتسل (ولا يحل)  
 خروجها من الخلاف والغفاس كالحيض (والمسألة  
 الوطء) (إن انقطع) الحيض والغفاس عن المسألة  
 (لدونه) أي دون الأكل ولو (لتمام عادتها لا)  
 ما حد ثلاثة أشياء أما (أن تغتسل) لأن زمان  
 الغسل في الأقل محسوب من الحيض وبالغسل  
 خلصت منه

(قوله وإذا انقطع لدون عاداتها) أي وقد تجاوز ثلاثة أيام لا يقربها  
وان اغتسلت حتى تمضي عاداتها ولا تكن تصلي ونصوم احتياطاً ويجب عليها  
تأخير الغسل إلى قبيل آخر الوقت المستحب ويستحب تأخيرها إليه إذا  
انقطع اتمام العادة فإنه في الشرح (قوله لعذر) أي من الأعذار المبيحة  
للتيمم (قوله وتصل على الأصح) فجزء التيمم لا يقوم مقام الغسل في هذا  
الباب إجماعاً على الأصح كداني البحر لما ذكره المواقف (قوله من الوقت  
الذي انقطع الدم فيه الخ) أي الذي هو من الاوقات الخمس فلو انقطع  
في وقت الضحى ولم تغتسل بعده ولم تيمم لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت  
الظهر وان شئت صلاته في ذمتها بخروجه لأن ما قبل الزوال وقت مهمل  
لا عبرة بخروجه وكذا إذا انقطع قبيل طلوع الشمس بأقل من تمكنها من  
الغسل والتحرية لا يحل وطؤها حتى يخرج وقت الظهر أفاده في الشرح  
(قوله يسع الغسل والتحرية) قال في المجتبى والصحيح أنه يعتبر برع الغسل  
لبس الثياب وهكذا جواب صومها إذا ظهرت قبل الفجر لكن الأصح  
أن لا تعتبر بالتحرية في حق الصوم وزمن التحريم من الطهر على كل حال  
(قوله فافوقهما) حكمه معلوم بالاولى مما قبله (قوله وهو حكم من أحكام  
الطهارات) أي فيتبعه سائر الأحكام ومن جلتها حل الوطء (قوله  
أو التيمم) أي مع شرطه (قوله لعدم خطابه بالغسل) هذا أحد أقوال  
مصححة منها القول بالخطاب أداء واعتقاد فيكون حكمها حكم المسلمة  
(قوله وفي قباين القراءتين) فإن قراءة التخفيف تنبئ الوطء به بعد الانقطاع  
قبل الغسل وقراءة التشديد تمنعه قبل الغسل فحملنا التشديد على ما دون  
العشرة والتخفيف على العشرة غير أن قراءة التشديد لما كان ظاهرها  
يحتمل الاطلاق فلما باسحجاب الغسل ويلزم من قال بعدم الحل أصلاً  
لقراءة التشديد ترك الأخذ بأحد الدليين وعملنا بهما لأن الأصل  
في الدلائل الأعمال دون الإهمال (قوله ولا تؤمر بقضاء الصلاة) للخرج  
في قضائها لكن كرار الحيز كل شهر غالباً بخلاف الصوم وفي الظهيرة  
لمارأت حواء الدم أول مرة سألت آدم عن حكم الصلاة فيه كما يؤخذ  
منها بعد فقال لا أعلم فأوحى الله إليه أن تترك الصلاة فلما ظهرت سأله عن

وإذا انقطع لدون عاداتها لا يقربها حتى تمضي  
عاداتها لأن عودتها غالب فلا أثر لغسلها قبل تمام  
عاداتها (أو تيمم) لعذر (وتصل) على الأصح  
ليتنا كد التيمم لصلاة ولو نفل بخلاف الغسل فإنه  
لا يحتاج لمؤكدة والثالث ذكره بقوله (أو تصير  
الصلاة ديباً في ذمتها وذلك بأن تجدد بعد الانقطاع)  
لقام عاداتها (من الوقت الذي انقطع الدم فيه  
زماً ما يسع الغسل والتحرية فافوقهما) لكن  
(لم تغتسل) فيه (ولم تيمم) حتى خرج الوقت  
فبعد خروجه يحل وطؤها لترتيب صلاة ذلك  
الوقت في ذمتها وهو حكم من أحكام الطهارات  
فإن كان الوقت يسيراً لا يسع الغسل والتحرية  
لا يحكم بطهارتها بخروجه مجزاً عن الطهارة  
لا يحكم به بطهارتها حتى لا يلزمها العشاء ولا يصح صوم  
بالماء أو التيمم حتى لا يلزمها العشاء ولا يصح صوم  
الدوم كأنها أصبحت ديباً لا يبيض قيداً بالمسألة لأن  
التكليفية بحل وطؤها بنفس انقطاع دمها التمام  
عاداتها قبل العشرة لعدم خطابه بالغسل وإنما  
استترطنا المؤكدة للانقطاع لدون الاكثر فافوقها  
القراءتين (وتنقضي الحائض والنفساء الصوم  
دون الصلاة) لحديث عائشة رضي الله عنها كان  
يعينها ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء  
الصلاة وعليه الاجماع



قضاها فقال لا أعلم فأوحى الله تعالى اليه أن لا قضاء عليها ثم رآته في وقت  
الصوم فسأله فأمرها بترك الصوم وعدم قضاها قياسا على الصلاة فأمر  
الله سبحانه وتعالى بقضاء الصوم لاستقلال آدم بالامر وقيل ان حواء هي  
التي قاست كما في معراج الدراية أفاده السيد (قوله ومن المصحف القرآن  
ولو آية) واختلف في مس المصحف بماء أعضاء الطهارة وبماء غسل  
منها قبل كمال الطهارة والمنع أصح \* فروع \* يكره كتابة قرآن أو اسم الله  
تعالى على ما يفرش لما فيه من ترك التعظيم وكذا على درهم ومحراب  
وجدار لما يخاف من سقوط الكتابة \* تابوت وضع فيه ~~كتب~~ فلا ديب  
أن لا يضع عليه الثياب \* وفي الخلاصة مدة الرجاء إلى جانب المصحف اذا  
لم يكن بجذائه لا يكره وكذا لو كان المصحف معلقا بالوتد وهو ما ذارجلين  
إلى جانب المصحف لا يكره ولا بأس بوضع مقالة على كتاب أو مصحف  
لاجل الكتابة والا كره \* وضع شيئا مكتوبا فيه اسم الله تعالى تحت طنفسة  
كره الجالوس عليها وقال صاحب الهداية لا يكره أمالوجعل المصحف  
في الجوالق وهو يركب عليه لا بأس به للحفظ واغبر الحفظ بكره اه (قوله  
ولا يحترم وطأ) أي ولو في حال نزوله لانه ليس أذى وأما تأويله بانه  
يجامعها في حال انقطاعه فبعيد من اطلاق عباراتهم اه وروى أبو داود  
وغیره باسناد صحيح من حديث ~~ع~~ كرمة عن جنة بنت جحش انها كانت  
مستحاضة وكان زوجها يغشاها وهو طلمحة بن عبيد الله كذا في النبابة  
وقال أحمد والنخعي وابن سيرين لا يجوز وطء المستحاضة الا أن يخفاف  
العنت كذا في السراج (قوله ضرورية) يعني أنها ليست طهارة حقيقية  
لمقاومة الحدث مثلا أو طروقه (قوله وهي ذات دم) بقي منها الآية ومنهم  
من زاد المريضة لكن التحقيق أن المرض لا يمنع الحيض (قوله كسلس  
بول) أي استرساله وصاحبه هو الذي لا ينقطع تقاطر بوله اضعف  
في مناته أو غلبة البرودة عني قيل السلس بفتح اللام نفس الخارج  
وبكسرهما من به هذا المرض نهر اه من السيد (قوله أو استطلاق بطن)  
أي جريان ما فيه من اطلاق اسم المحل على الحال فيه ~~ك~~ سال  
الوادي (قوله وانفلات ریح) الانفلات خروج الشيء قلته أي بغتة

(قوله)

(ويحرم بالجناية خمسة أشياء الصلاة) للاست  
بالطهارة في الآية (وقراءة آية من القرآن) لنهي  
عنه صلى الله عليه وسلم (ومسها الا بغلاف) للنهي  
عنه بالنص (ودخول مسجد والطواف) للنص  
المتقدم (ويحرم على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة  
والطواف) لما تقدم (ومن المصحف) القرآن  
ولو آية (الابغلاف) لنهي عنه في الآية (ودم  
الاستحاضة) وهو دم عرق انفجر ليس من الرحم  
وعلامته انه لا رائحة له وحكمه (كرعاف دائم  
لا يمنع صلاة) أي لا يسقط الخطأ به لا يمنع  
صحتها اذا استقر نازلا وقتا كاملا كما سذكاه (ولا)  
جميع اداءها (صوما) فرضا كان أو نفلا (ولا) يحترم  
(وطأ) لانه ليس أذى (و) طهارة ذوى الاعذار  
ضرورية بينها بقوله (توضأ المستحاضة) وهي  
ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره  
أو أكثر النفاس أو زاد على عادتها في أقلها ما  
ويجوز أكثره ما والحبلى والتي لم تبلغ تسعين  
(ومن به عذر ~~ك~~ ساس بول أو استطلاق بطن)  
وانفلات ریح

(قوله ورعاف دائم) أى مس- قمر لا ينقطع وهو بضم الراء الدم الخارج من الاتف يقال رعى رعى من بابى نصر ونفع وأما رعى ك- من قلعة ضعيفة كما فى الصحاح (قوله لا يرقأ) أى لا يسكن يقال رقا يرقأ من باب فتح يفتح وكذا من به رمد أو عشى أو غرب ويسيل منه الدمع وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن أو ثدى أو سرة لأنه ناقض للوضوء بخروجه عن جرح كذا فى الدرر (قوله ولا يمكن حبسه الخ) فيتعين عليه رده متى قدر عليه بعلاج من غير مشقة وفى المضمرات عن النصاب به سلس بول فجعل القطنة فى ذكره ومنعه من الخروج وهو يع- لم انه لو لم يحش ظاهر البول فأخرج القطنة وعلم ابلة فهو محدث ساعة أخرج القطنة فقط وعليه الفتوى وإذا لم يمنع العذر بذلك هل يفعله تقليل للجاسة بقدر الامكان قالوا ينبغي قال ابن أمير حاج أى يستحب ما فى الخلاصة لو لم يفعل لا بأس به وقال الحلبي أى يجب واختاف فى المستحاضة إذا احتشت فقبل هى كصاحبة الجرح وقبل كالحائض لأن ما يخرج من السيلين أشد من الخارج من غيرهما كذا فى السراج وبحث بعضهم الحاق السلس والاستطلاق بالاستحاضة للعله المذكورة (قوله ولا يجلس) أما إذا كان يمكنه رده يجلس فى السرى ونحوه وجب رده به وخرج عن ان يكون صاحب عذر اه من الشرح بزيادة (قوله ولا بالإيماء فى الصلاة) فان امتنع به عذره تعين فعله لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث قاله فى الشرح (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانه لو بطل لغات الرخصة ولزم الجرح بخلاف طرق حدث آخر فان الوضوء ينتقض به ولو فى الوقت لعدم الضرورة (قوله تتوضأ لوقت كل صلاة) وهو محكم بالنسبة للحديث الآخر الوارد بلفظ لكل صلاة لان الصلاة تطلق على الأفعال وعلى الوقت عرفا وشرعا والمراد بالوقت وقت الفريضة (قوله اذا لم يطرأ ناقض غير العذر) فان طرأ ولو كان تطير عذره نقضه حتى لو كان به دما ميل أو جدرى فتوضأ وبعضها سائل ثم سأل الذى لم يكن شاة لا انتقض وضوءه لان هذا حدث جديد فصار كالو سأل أحد منخر به فتوضأ مع سبيلانه وصلى ثم سأل المنخر الاخر فى الوقت انتقض وضوءه

ورعاف دائم وجرح لا يرقأ ولا يمكن حبسه بحشو من غير مشقة ولا يجلس ولا بالإيماء فى الصلاة فيهذا يتوضأ لوقت كل فرض (لال كل فرض ولا تقل لقوله صلى الله عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة رواه سبط ابن الجوزى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فصار ذوى الاعذار فى حكم المستحاضة فالدليل بشيئهم (ويصلون به) أى بوضوئهم فى الوقت (ما شاؤا من الفرائض) اداء للوقفية وقضاء لغيرها ولولزم الذقة زمان العدة (و) ما شاؤا من (النوافل) والواجبات كالوتر والعبد وصلاة جنازة وطواف ومن معصف (ويطأ وضوء المذورين) اذا لم يطرأ ناقض غير العذر بخروج الوقت كطلوع الشمس فى الفجر



لأن هذا حدث جديد كما في الفتح (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) متعلق بقوله  
 به طل بعد تعلق قوله بخروج وجهه به \* فرع \* إذا أصاب ثوب المذخور نجاسة  
 عذره هل يجب غسله قبل لا لأن الوضوء عرف بالنص والنجاسة ليست  
 في معناه لأن قلبها يعني فألحق به الكثير للضرورة ولأنه غير ناقض للوضوء  
 فلم يكن نجاسة كما ولأن أمر الثوب ليس بالكدر من البدن وهو قول ابن  
 سلمة كما في القهس ستاتي وغيره وفي البدائع يجب غسل الزائد عن الدرهم  
 أن كان مفيدا بأن لا يصيبه مرة بعد أخرى حتى لو لم يغسل وصلّى لا يجزيه  
 وإن لم يكن مفيدا لا يجب ما دام العذر قائما وهو اختيار مشايخنا اه وكان  
 محمد بن مقاتل الرازي يقول يجب غسله في كل وقت قياسا على الوضوء  
 والصحيح قول مشايخنا لأن حكم الحدث عرف بالنص والنجاسة ليست  
 في معناه ألا ترى أن القليل منها عفو فلا تلحق به وفي التوازل أن كان  
 لو غسله تجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة جازان لا يغسله والا فلا قال  
 وهو المختار اه قال ابن أمير حاج ويشكل عليه ما تقدمناه عن البدائع  
 وفي المصنفات في فصل الاستنجاء عن التوازل أيضا المستحاضة إذا توضأت  
 لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء إذا لم يكن منها غائط لأنه سقط اعتبار  
 نجاسة دمها المكان العذر اه فهذا أيضا يشكل على ما اختاره إذا سقط  
 اعتبار نجاسة دمها عاتم في البدن والثوب دفعا للعرج إذا لم يأمرها صلى  
 الله عليه وسلم بغسله وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز (قوله خيلو  
 وقت كامل عنه بانقطاعه) فلو انقطع العذر في خلال الوقت فتوضأ وصلى  
 على الانقطاع فيهما ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة ولا يعيد شيئا ولو توضأ  
 وصلى على السيلان ثم انقطع ودام الانقطاع فالصلاة صحيحة أيضا  
 ولا يعيد شيئا لأنه معذور صلى صلاة المذورين ولو توضأ على الانقطاع  
 وصلى على السيلان ~~فذلك~~ لا يعيد شيئا ولو توضأ على السيلان وصلى  
 على الانقطاع ودام الانقطاع حتى خرج الوقت انتقض الوضوء بخروج  
 الوقت على ما يأتي فيتوضأ في الوقت الثاني فإذا دام الانقطاع حتى دخل  
 الثالث أعاد الصلاة الأولى لأنه إذا هابطهارة المذورين والعلم رزائل  
 ولا يعيد الصلاة الثانية لأن فساد الأولى انما عرف بعد خروج الثانية

فلم يجب

عند أبي حنيفة ومحمد (فقط) وعند زفر بن خوله  
 فقط وقال أبو يوسف بهما وإضافة النقض للخروج  
 مجاز وفي الحقيقة ظهور الحدث السابق به فيصلي  
 الظاهر بوضوء الضمى والعبد على الصحيح  
 لا أبي يوسف وزفر ولا يصلي العبد بوضوء الصحيح  
 خلافا لفر (ولا يصير) من أتى بناقض (معدورا  
 حتى يستوعبه العذر وقتا كاملا ليس فيه انقطاع)  
 لعذره (بقدر الوضوء والصلاة) إذ لو وجد لا يكون  
 معدورا (وهذا) الاستيعاب الحقيقي بوجود  
 العذر في جميع الوقت والاستيعاب الطهارة والصلاة  
 بالانقطاع الدليل الذي لا يسم الطهارة والصلاة  
 (بشرط ثبوته) أي العذر (وبشرط دوامه) أي  
 العذر (وجوده) أي العذر (في كل وقت بعد  
 ذلك) الاستيعاب الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان  
 وجوده (مرة) واحدة ليعلم بها بقاءه (وبشرط  
 انقطاعه) وبخروج صاحبه عن ~~مكانه~~ كونه معدورا  
 خلو وقت كامل عنه (بانقطاعه حقيقة فهذه  
 الثلاث شروط الثبوت والدوام والانقطاع نسأل  
 الله العفو والعافية عنه وكرمه

فلم يجب الترتيب ولم ينقض وضوءه بدخول الوقت الثالث لانه صار صحيحا  
 أفاده صاحب الجروم صاحب المضمرات ولو طرأ العذر في خلال الوقت  
 قال في الظهيرية رجل رعى أو سال جرحه ينتظر آخر الوقت فان انقطع  
 الدم فيها وان لم ينقطع نوضا وصلى قبل خروج الوقت فاذا فعل ثم دخل  
 وقت صلاة أخرى ثانية وانقطع ودام الانقطاع الى وقت صلاة أخرى ثالثة  
 أعاد الصلاة يعنى الاولى التي صلاها مع السلام لان له بدوام الانقطاع تبين  
 انه صحيح صلى صلاة المعذورين وان لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى  
 خرج الوقت جازت الصلاة لانه تبين أنه معذور كما في البحر والحاصل  
 أن الوقت الثاني هو المعبر في اثبات العذر وعدمه

\*(باب الانجاس والطهارة عنها)\*

(قوله وكيفية تطهير محلها) فانها تارة تكون بالذلك وتارة بالمسح وغير ذلك  
 (قوله وقدمت الاولى الخ) اعترض بالاقطع اذا كان مجروح الوجه فانه  
 يصلى بغير طهارة وأجيب بأنه نادر فلا يبنى عليه حكم واعتراض أيضا  
 بأن من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ماء يكفي لاحده ما فقهه بصره  
 للنجاسة دون الحدث فهذه ايدل على أن النجاسة أقوى وأجيب بأنه  
 انما أمر بصره للنجاسة ايتيم به فكون محصلا لا لطهارة تبين لانها اغظ  
 (قوله بزوالها بقاء بهض المحل) الجواز الاول متعلق بالمثروط والثاني  
 ببقاء المانع وقوله من غير اصابة متعلق ببقاء بهض المحل (قوله بل الكثير  
 للضرورة) كما اذا كان بعورته نجاسة ولا يمكنه ازالتها الا بكشفها عند  
 من لا يجوز كشفها عنده فانه يصلى بها ولو كانت كثيرة (قوله جمع نجس  
 بفتحين) ويأتى غيره كرجس وكتف وعضد وفلس والفعل من باب فرح  
 وكرم وعلم ونصر (قوله مستقذرة شرعا) لو حذف قوله شرعا لكان أولى  
 لانه يحدد التعريف اللغوي والذي في المصباح وغيره انه يستعمل لكل  
 مستقذر (قوله وأصله مصدر) ان قيل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع  
 ويستوى فيه المذكر والمؤنث كافي الآية وحديث الهرة انه يلبس بنفس  
 بفتح الجيم كما رواه مالك واحمد وأصحاب السنن والدارمي فكيف ما غجمه  
 للمصنف أجيب بأن هذا اذا كان المصدر باقيا على مصدرية لانه حقيقة

\*(باب الانجاس والطهارة عنها)\*  
 لما فرغ من بيان النجاسة المحككة والطهارة عنها  
 شرع في بيان الحقيقة وكيفية تطهير محلها وقدمت الاولى  
 المعنى ومنها وكيفية المثروط بزوالها بقاء بهض المحل  
 وان قل من غير اصابة من يلها بخلاف الثانية فان  
 قليلها عفو بل الكثير للضرورة والنجاس جمع  
 بفتحين اسم له من مستقذرة شرعا وأصله  
 مصدر



واحدة لا تعدد فيها أما إذا قصد أنواعه كما هنا فيجوز جمعه (قوله ثم استعمل  
اسما) أي للعين المستقدرة (قوله انما المشركون نجس) هذا دليل على  
المصدرية فالأولى تقديمه على قوله ثم استعمل اسما (قوله ويطلق) أي  
اطلاقا لغويا (قوله فالنجس بالفتح اسم الخ) فرق الفقهاء بين المفتوح  
والمكسور بأن الأول ما كان نجسا لذاته ولا يقال لما نجسته عارضة  
والثاني ما لا يكون طاهرا فهو أعم مطلقا فالعذرة بالوجهين والثوب  
المتنجس بالكسر فقط (قوله والتطهير اما اثبات الطهارة الخ) قال في الشرح  
وعلى كلا التعريفين تكون النجاسة ثابتة أولا بالمحمل سواء كانت حقيقية  
أو حكمية والالزام اثبات الثابت على الأول أو إزالة المزال على الثاني اه  
بالمعنى (قوله من عدم الاعتناء بشأنها) بأن لا يحسن ازالته وقوله والتحرز  
عطف على الاعتناء أي ومن عدم التحرز عن النجاسة أي عن اصابته بأن  
يسبيل ذيله فتصديه النجاسة فالعطف حينئذ من عطف المغاير (قوله  
خصوصا البول) فانه ورد فيه استنزها ومن البول فان عامة عذاب القبر  
منه ووردان عذاب القبر من أشياء ثلاثة الغيبة والنهية وعدم الاستنزاه  
من البول وقوله خصوصاً مفعول مطلق والبول مفعول به أي اخص  
البول بأن عامة محذاب القبر منه خصوصاً (قوله وقد شرع في بيان  
حقيقتها) فيه انه لم يذكر هنا الا بعض أفراد كل وسيأتي الكلام على  
الحقيقة عنده وعندهما (قوله بما ليس في المغلظة) متعلق بكثرة أي كثرة  
العفو بقدر ليس يعني في المغلظة (قوله لا في التطهير) مستدرك بقوله  
قريباً لا في كيفية التطهير (قوله لانه لا يختلف تنجيسها) اعاد ضمير الجمع  
للماء والمائعات باعتبار أفراد المائعات (قوله كالخمر) هي غليظة باتفاق  
الروايات لان حرمتها قطعية ومماها الله تعالى رجسا وفي باقي الاشربة  
المحرمة ثلاث روايات التغليظ كما في البحر ورجح في التمهيد الخفيف (قوله اذا غلى)  
أي غلياً شديداً بأن صار أسفله اعلاه وقوله واشتد أي اسكرو وقوله  
وقذف بالزبد أي رمى رغوته وأزالها عنه وصار صافياً منها وهذا القيد  
الاخير انما هو عند الامام وأما عندهما فلا يشترط وعليه الفتوى

(قوله)

ثم استعمل اسما في قوله تعالى انما المشركون نجس  
ويطلق على الحكمي والحقيقي ويختص الحديث بالحكمي فالنجس  
بالحقيقي ويختص الحدث بالحكمي والحقيقة التامة  
بالفتح اسم ولا تلحقه التامة وبالكسر صفة وتلحقه التامة  
والتطهير اما اثبات الطهارة بالمحمل أو إزالة النجاسة  
عنه ويقتضيه فيما لا يعني منها وقد ورد أن أول شيء  
يسأل عنه العبد في قبره الطهارة وأن عامة عذاب  
القبر من عدم الاعتناء بشأنها والتحرز عن النجاسة  
خصوصاً البول وقد شرع في بيان حقيقة تطهيرها  
(تنقسم النجاسة) الحقيقية (إلى قسمين) أحدهما  
نجاسة (غليظة) باعتبار قلة المدفق عنه منها لا  
في كيفية تطهيرها لانه لا يختلف بالغلظ والخفة  
(و) القسم الثاني نجاسة (خفيفة) باعتبار كثرة  
المدفق عنه منها بما ليس في المغلظة لا في التطهير  
واصابة الماء والمائعات لانه لا يختلف تنجيسها بما  
(فالغلظة كالخمر) وهي التي من ماء العنب اذا غلى  
واشتد وقذف بالزبد

(قوله وكانت غليظة لعدم معارضة نص الخ) الضمير يرجع الى مطلق غليظة لا اللحم فقط لان مقصوده التمييز بين الغليظة والخفيفة وحاصله ان الامام رضى الله عنه قال ما وافقت على نجاسته الا دلة تغلظ سواء اختلفت فيه العلماء وكان فيه بلوى أم لا والا فهو مخفف وقال ما اتفق العلماء على نجاسته ولم يكن فيه بلوى تغلظ والا فهو مخفف ولا تظر للدلالة قال في الكافي وتظهر فائدة الخلاف في الروث والخنى لوجود الاختلاف فيهما مع فقد تعارض النصين فان قوله صلى الله عليه وسلم في الروث انه رجس أو ركس لم يعارضه نص آخر فيكون عند الامام مغلظا وعندهما مخففا لقول مالك وابن أبي ليلى بطهارته ومن حجة الامام أن النص اذا انفرد عن معارضة نص آخر تأكد حكمه فيديث الروث لم يعارضه الاختلاف والنص بحجة والاختلاف ليس بحجة قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول فأمر برّد الخلاف الى الكتاب والسنة وهما اعتبار الاجتهاد كالنص قال الله تعالى فاعتبروا يا أولى الابصار فكما ثبت التخفيف بالنص يثبت بالاجتهاد ثم لا فرق عند علماءنا الثلاثة بين روث ما كول اللحم وغيره فالكل مغلظ عند الامام مخفف عندهما وعن محمد أن الروث طاهر لا يمنع وان فسر رجوع الى هذا القول حين قدم الرى مع الرشيد ورأى بلوى الناس ومن ثم قال مشايخنا قبا على هذه الرواية طين بخارى لا يمنع جواز الصلاة وان كره ولو كان مخلوطا بالعدرات كما في الكافي وغاية البيان (قوله مع خبر العريين الخ) فان قيل ان هذا الخبر منسوخ عنه فكيف تحقق المعارضة أجيب بأن قوله بالنسخ اجتهاد ورأى ولم يقطع به فتكون صورة المعارضة قائمة أفاده في الشرح (قوله والدم المسفوح) أى السائل من أى حيوان الى محل يلحقه حكم التطهير قهستانى والمراد أن يكون من شأنه السيلان فلو وجد المسفوح ولو على اللحم فهو نجس كما في منية المصلى وكذلك ما بقى في المذبح لانه دم مسفوح كما في ابن أمير حاج (قوله لا الباقي في اللحم الخ) لانه ليس بمسفوح ولمشقة الاحتراز عنه (قوله ودم الكبد والطحال) أى فانه طاهر للخبر سراج وظاهر التعليل أن الكلام في نفس الكبد والطحال فان خبرا حل

وكانت غليظة لعدم معارضة نص بنجاستها كالدم المسفوح عند الامام والخفيفة لتبوت المعارض كقوله صلى الله عليه وسلم استزهوا من البول مع خبر العريين الدال على طهارة بول الابل (والدم المسفوح) للآية الشريفة اودم مسفوحا لا الباقي في اللحم المهزول والسمين والباقي في عروق المذكى ودم الكبد والطحال



لنما يتبين دمان انما هو في نفس الكبد والطحال وأما الدم الذي  
 فيه ما فان لم يكن سائلا فبقية الخلاف الآتي (قوله والقلب الخ) في حاشية  
 الاشياء للغزى دم قلب الشاة وما لم يسئل من بدن الانسان طاهر على  
 المذهب المختار وهو قول أبي يوسف وقال محمد بن نجس اه والحاصل  
 كما في الحلبي أن في نجاسة غير المسفوح اختلاف والذي مشى عليه قاضي  
 خان ~~كثير~~ أنه طاهر وليس فيه رواية صريحة عن الأئمة الثلاثة بل  
 قد تؤخذ الطهارة من عدم نقض الوضوء بالدم غير السائل وان ما ليس  
 بمحدث ليس بنجس وأمر الاحتياط بعد ذلك غير خفي اه (قوله ودم السمك  
 في الصحيح) وهو قول الامام ومحمد لانه أبيع اكله بدمه لانه لا يذكي ولو كان  
 نجسا لما أبيع اكله الا بعد سفحه على انه ليس بدم حقيقة لانه يبيض بالشمس  
 والدماء تسود بها وقال أبو يوسف والشافعي انه نجس كما في السراج (قوله  
 ودم الشهيد في حقه) أي مادام عليه فلو غسله انسان وصلى به جاز لانه  
 طاهر كما ضرورة الامر بترك غسله بخلاف ما اذا انفصل عنه فانه نجس  
 على أصل القياس لعدم الضرورة (قوله لا السمك والجراد) للخبر الوارد  
 (قوله وما لا نفس له سائلة) أي ما لا دم له كالصرصر والقرب فان لم  
 طاهر وان كان لا يؤكل (قوله وبول ما لا يؤكل لحمه) شمل بول الحية  
 فانه مغلط كخبرها كما في الجوى على الاشياء وقالوا امرارة كل نبي كبوله  
 وبول الخفاش وخرؤه لا يفسد له عذرا لاحتراز عنه كما في الحاشية (قوله  
 ولو رضيعا) لم يطعم سواء كان ذكرا أو أنثى وفصل الامام الشافعي رضي الله  
 عنه فقال يجزئ الرش في بول الذكور ولا بد في بول الانثى من الغسل (قوله  
 وبول الفأرة الخ) اختلاف المشايخ فيه فمنهم من اختار التفصيل الذي  
 ذكره المؤلف وقال بعضهم لا يفسد أصلا وقال بعضهم يفسد اذا فحش  
 والخلاف يظهر في التخفيف لا في سلب النجاسة كما في الحاشية فإني الدر  
 عن التارخانية بول الفأرة طاهر له عذرا لاحتراز عنه وعليه الفتوى بحمل  
 على العفو وفيه من مسائل شتى آخر الكتاب عن الحاشية خروا الفأرة  
 لا يفسد الدهن والماء والخمصة للضرورة ما لم يظهر أثره وعزاه في البحر إلى  
 الظهيرية واختلف الصحيح في بول الهرة وقال الشيخ زين في قاعدة المشقة

والقلب وما لا ينقض الوضوء في الصحيح ودم البق  
 والبراغيث والقمل وان كثروا دم السمك في الصحيح  
 ودم الشهيد في حقه (ولحم الميتة) وانما يبيع  
 لا السمك والجراد وما لا نفس له سائلة (واهاجها)  
 أي جامد الميتة قبل دبحه (وبول ما لا يؤكل لحمه)  
 كالآدمي ولو رضيعا والذئب وبول الفأرة نجس  
 آلا لا مكان الاحتراز

تجلب التيسير من الاشياء الفتوى على أن بول الهرة عفو في غير أواني  
 الماء وهو قول الفقيه أبي جعفر قال في الفتح وهو حسن إعادة تخمير  
 الاواني فلا ضرورة في ذلك بخلاف الثياب وهو مروى عن محمد فانه قال  
 في السنن يعمد البول على الفراش بوله طاهر للضرورة وعموم البسوى  
 قال في الفتح والحق صحة هذه الرواية اهـ ( قوله لانه يخمر ) أى يغطى ومنه  
 سمى الخمر خمر او الخمار خمار لانهم ما يغطيان العقل والرأس ( قوله من البهائم )  
 قيد به لان رجميع سباع الطيور مخفف كما يأتى ( قوله والبط ) فى البحر عن  
 البرازية البط ان كان يعيش بين الناس ولا يطير فى الهواء فكالا جاجة  
 وان كان بخلاف ذلك فكالحمامة وهذا يفيد أن خمر الاوز العراقى طاهر  
 كالحمام ( قوله والاوز ) هى رواية الحسن عن الامام وفى رواية أبى  
 يوسف عنه طاهر كذا فى البدائع وأما ما يزرق فى الهواء فبأيؤ كل كالحمام  
 والعصفور خروء طاهر وما لا يؤكل كالحصاة والحدأة والرخم خروء نجس  
 مخفف اهـ ( قوله وما ينقض الوضوء بخروجه الخ ) يستثنى منه الريح فانه  
 طاهر على الصحيح والمراد المناقض الحقيقى يخرج نحو النوم والقهقهة  
 فانهم لا يوصفان بطهارة ولا نجاسة لكونهم ما من المعانى وأما ما لا ينقض  
 كاتى الذى لم يلا الفم وما لم يبل من نحو الدم فطاهر على الصحيح وقيل  
 ينجس المسامات دون الجسامات ويستثنى فى عين الخمر فانه نجس ولو كان  
 قليلا \* فرع \* غسالة النجاسة فى المرات الثلاثة غلظة فى الاصح وان كانت  
 الاواني الاولى تطهر بالغسل ثلاثا والثانية بمرتين والثالثة بواحدة لان  
 الماء يأخذ حكمه عند وضعه فيه كما فى البحر ( قوله ونجاستها ) أى الاشياء  
 المذكورة من قوله كالمز الى هنا كما يعطيه كلامه فى الشرح وفيه أن المني  
 فيه خلاف الامام الشافعى فانه يقول بطهارته ويستند الى دأبل وهو  
 اكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم بفركه ( قوله لانه مأكول ) خلاصة  
 الجواب فيه كما ذكره نحر الاسلام فى شرح الجامع الصغير أن الفرس  
 مأكول اللحم فى قوله لم يجزى ما يعنى عند أبى حنيفة أيضا وانما كره للتنزيه  
 أى التحامى عن قطع مادة الجهاد والكراهة لا تمنع الاباحة كاكل لحم  
 البقرة الجلالة وقيل لتعارض الآثار فى كونه فانه روى أنه صلى الله عليه

لانه يخمر ويعنى عن القلبيل منه ومن خمرها  
 فى الطعام والشراب للضرورة ( ونحو الكلب )  
 بالجميع رجميع ( وجميع السباع ) من البهائم  
 كالغهد والسبع والخنزير ( ولعابها ) أى سباع  
 البهائم تولد من لحم نجس ( ونحو الدجاج ) بتلث  
 الدال ( والبط والاوز ) لانه ( وما ينقض الوضوء )  
 بخروجه من بدن الانسان ( كلام السائل والمضى  
 والمضى والودى والاستحاضة والحيض والنفاس  
 والقيء ملء الفم ونجاستها غلظة بالاتفاق لعدم  
 معارض دأبل بنجاستها عنده ( وأما ) القسم  
 الاجتهادى طهارتها عند ما ( الخليفة فكبول الفرس )  
 الثانى وهى النجاسة ( الخليفة فكبول الفرس )  
 على المفتى به لانه مأكول وان كره لحمه وعند محمد  
 طاهر



وسلم نهى عن لحوم الخيل والبغال وروى أنه عليه الصلاة والسلام  
أذن في لحم الخيل فهو ذابوجب قولاً في تخفيف بوله لأنه مأكل من  
وجهه فلا يكون كبول الكلب والحمار كذا في النباية وأما شرب بوله ففيه  
الخلاف الذي في بول الأبل كما في البرهان وقيل بكرة أكله تحريماً (قوله  
لأن روث الخيل) الروث خردى حافر الخنثى بكسر الخاء المعجمة وسكون  
الهاء المثناة خردى ظلف والبعر خردى بول وغنم ومحوها (قوله وطهرها  
محمد آخر) لاناخذبه كذا في القهستانى عن النظم وقد نقلوا أشياء  
حكموا عليها بالنجاسة وأطلقوا والظاهر أن المراد التغليظ عند الإطلاق  
كما في البحر (قوله وجزة البعير كسرقينه) لأنه واره جوفه كما في الفسخ  
(قوله فكذا جزة البقر) الأولى الاتيان بالواو (قوله وأما دم السمك)  
مسندك بكذا في شرح قوله والدم المسفوح (قوله في الأصح)  
كذا في الهداية (قوله وفي رواية طاهر وصححه السرخسى) في مبسوطه  
وحافظ الدين في الحقائق فلو وقع في الماء لا يفسده وهو ظاهر الرواية كما في  
الحاشية عن قاضى خان (قوله وعن قدر الدرهم) أى عفا الشارع عن ذلك  
والمراد عفا عن الفساد والافى كراهة التحريم باقية إجماعاً ان بلغت  
الدرهم وتنزهان لم تبلغ وفرعوا على ذلك ما لو علم قليل بنجاسة عليه وهو  
في الصلاة في الدرهم يجب قطع الصلاة وغسلها ولو خاف فوت الجماعة  
لانها سنة وغسل النجاسة واجب وهو مقدم وفي الثانى يكون ذلك أفضل  
نقد ما لم ينف فوات الجماعة بأن لا يدرك جماعة أخرى والامتنى على  
صلاته لان الجماعة أقوى كما يعضى في المسئلتين اذا خاف فوت الوقت لان  
التفويت حرام ولا مهرب من الكراهة الى الحرام أفاده الحلبي وغيره  
(قوله وهو قدر مئزر الكف) أصله أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب سئل  
عن قليل النجاسة في الثوب فقال اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز  
الصلاة حتى تكون أكثر منه وظفريه كان مثل المئزر (قوله كما وفقه  
الهندوانى) أى بين قولى من اعتبر الوزن مطلقاً ومن اعتبر المساحة مطلقاً  
وهما روايتان (قوله وهو الصحيح) صححه الزيلعى وغيره وأقره عليه في الفسخ  
واختاره العسامة لان أعمال الرواية اذا أمكن أولى خصوصاً مع مناسبة  
هذا التوزيع كذا في البحر (قوله فذلك عفو الخ) أى فليكون الصحيح ما ذكر

(قوله ذابول) كل (ما يؤكل لحمه) من النعم  
الاهلية والوحشية كالفنم والغزال قبيد  
البقر وبعير الغنم نجاسته مغلظة عند الامام لعدم  
تعارض نصين وعندها خفيفة لا يختلف العلماء  
وهو الاظهر لعدم عموم البلى وطهرها محمد آخر  
وقال لا يمنع الروث وان فحش البلى كسرقينه  
بأتملاء الطرق والخلجان بها وجزة البعير كسرقينه  
بأتملاء الطرق والخلجان بها وجزة البقر  
وهى ما يصعد من جوفه الى فيه فكذا جزة البقر  
والغنم وأما دم السمك ولعاب البغل والحمار فظاهر  
في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الخففة (خردى  
طبر لا يؤكل) كالفنم والحمار (و) من الخففة (خردى  
الضرورة وفي رواية طاهر وصححه السرخسى  
ولما بين القسمين بين القدر المعنوية وهو عشرون قيراطاً  
قدر الدرهم) وزناً في المتجسدة وهو قدر مئزر الكف داخل  
ومساحة في المائعة وهو قدر مئزر الكف وهو الصحيح  
مفاصل الاصابع كما وفقه الهندوانى وهو الصحيح  
فذلك عفو (من) النجاسة (المغلظة) فلا يعنى عنها  
اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة

عنى الدرهم الوزنى من نجاسة المغاظة (قوله وعنى مادون ربع الثوب)  
 لم أر من بين العلماء راحة فيما إذا كان أقل من الربع هل تكون تحريرة  
 أو تنزيهية (قوله ربع الثوب الكامل) هو المختار كما فى الدر عن الحلبي  
 وقال فى المبسوط وهو الأصح (قوله اقيام الربع مقام الكل) أنه لم يحدف  
 أى ولا بعنى الربع اقيامه. مقام الكل فى مسائل كسح الخ فهو تمثيل  
 لمحدوف (قوله وحاقه) بهنى إذا حلق ربع رأسه وهو محرم ويجب عليه دم  
 ويحل منه بجملة (قوله وقيل ربع الموضع المصاب) والاقول أولى لأفادة  
 حكم البدن والثوب ولأن ربع المصاب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون  
 فاشاً ولاحظ هذا القول لم يترج عليه فى الفتح كما فى النروان قال  
 فى الحقائق وعليه الفتوى كما فى الدر قال الكمال والذى يظهر أن الاول  
 أحسن غير أن ذلك الثوب ان كان شاملاً اعتبر بربعه وان كان أدنى ما تجوز  
 فيه الصلاة اعتبر بربعه لانه كثيراً بالنسبة الى الثوب المصاب اهـ (قوله  
 وعنى رشاش بول) انتضح على بدن أو ثوب أو مكان كما أفاده مسكين  
 وخرج بذلك الماء القليل فإنه يفسده حتى لو سقط ذلك الثوب من لافيه  
 نجسه وقيل لانه لما سقط اعتبار هذه النجاسة عن الثوب والماء والاول  
 أصح لأن سقوط اعتبارها كان للعرج ولا خرج فى الماء كما فى الحلبي عن  
 الكفاية وروى المعلى فى نوادره عن أبي يوسف انه ان كان يرى أثره لا بد من  
 غسله (قوله كرؤس الابر) بكسر ففتح جمع ابرة كسرة وسدروى التقييد  
 به الإشارة الى أنه لو كان مثل رؤس المسال منع بلا خلاف (قوله للضرورة)  
 لانه لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما فى مهب الرمح فسقط اعتباراه وقد سئل  
 ابن عباس رضى الله عنهما عن هذا فقال انا نرجو من الله تعالى أوسع  
 من هذا كما فى السراج (قوله لا ينجسه) سواء كان الماء جارياً أو راكداً لأن  
 الغالب أن الرشاش المتصاعد من مدم شئ للماء انما هو من أجزاء الماء  
 لا من أجزاء ذلك الشئ فيحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه (قوله من غسله  
 الميت) أى طلاقاً ولو كان على بدنه نجاسة ككفى الفتح (قوله نجس  
 ما أصابته) هذا بناء على القول بأن نجاسة نجاسة خبث وأما على  
 القول بأنها نجاسة حدث ونيقن طهارة بدنه من خبث ففصلاته طاهرة

(و) عنى قدر (مادون ربع الثوب) الكامل  
 (أو البدن) كما عنى على الصحيح من الخليفة لقيام  
 الربع مقام الكل كسح ربع الرأس وحاقه  
 وطهارة ربع الساتر وعن الامام ربع أدنى ثوب  
 تجوز فيه الصلاة كما تروى قال الامام البغدادى  
 المشهور بالقطع هذا هو أصح ما روى فيه لكنه  
 فاصره على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب  
 كالذيل والكم قال فى النخبة هو الأصح وفى  
 الحقائق وعابه الفتوى وقيل غير ذلك (وعنى  
 رشاش بول) ولو غلظا (كرؤس الابر) ولو حمل  
 ادخال الخيط للضرورة وان امتدلاً منه الثوب  
 والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثيراً عن أبي  
 يوسف يجب ولو انبت نجاسة ويهنى هما  
 من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر أثر النجاسة وما دام  
 لا يمكن الاحتراز عنه من غسل الميت مادام  
 فى علاجه لم يوسم البلوى وبعد اجتماعها نجس  
 ما أصابته



(قوله واذا انبسط الدهن النجس فزاد عن القدر العفو عنه لا يمنع في اختيار المرغبات وجماعة بالنظر لوقت الاصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل انساعه صحت وبعبارة لاوبه أخذ الاكثرون كما في السراج الوهاج ولومشي في السوق قابيل قدماء من ماء رش فيه لم تجز صلاته لغلبة النجاسة فيه وقبيل تجزيه وردغة الطين والوحل الذي فيه نجاسة عفو الا اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو ابتل فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلاهما (من عرق نائم) عليه ما (او) كان من (بلل قدم) (وظهر أثر النجاسة) وطعم أولون أو ربح (في البدن والقدم نجسا) لوجودها بالاث (والا) أي وان لم يظهر أثرها فيه ما (فلا) نجسان (كما لا نجس ثوب جاف طاهر لف في ثوب نجس رطب لا ينصهر الرطب لو عصر) لعدم انفصال جرم النجاسة اليه واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر لا يقطر فذكر الجاف الطاهر لا نجس في الاسح وفيه نظر لان كثيرا ما لو انى انه لا نجس في الاسح وفيه نظر لان كثيرا من النجاسة يتشرب الجاف ولا يقطر بالعصر هو شاهد عند ابتداء غسله فلا يكون المتصل اليه مجزئ ندوة الا اذا كان النجس لا يقطر بالعصر فينبغي أن يفهم في خلاف ما صحح المألوف (ولا نجس ثوب رطب بنشره على أرض نجسة) يقول أو مرقين ليكنها (بابية قسدت) الارض (منه) أي من الثوب الرطب ولم يظهر أثرها فيه

(قوله واذا انبسط الدهن النجس الخ) ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واحدا لان النجاسة حينئذ واحدة في الجانبين فلا تعتبر متعددة بخلاف ما اذا كان ذاتا قين تعدده ما فيمنع وعلى هذا فزع المنع فيما لو صلى مع درهم متنجس الوجهين لعدم نفوذ ما في أحد وجهيه الى الآخر فلم تكن متحدة ثم انما يعتبر المنع اذا كان مضافا اليه فلو جلس مبي عليه نجاسة في حجر متصل وهو يستمسك أو الحمام المتنجس على رأسه جازت صلاته لان الحامل للنجاسة غيره بخلاف ما لو غسل من لا يستمسك حيث يصبر مضافا اليه فلا يجوز كما في الفتح (قوله ولومشي في السوق الخ) قال في المنع عن أبي نصر الدبوسي طين الشوارع ومواطن الكلاب طاهر وكذا الطين المسرقن الا اذا رأى عين النجاسة قال رحمه الله تعالى وهو الصحيح اه أي من حيث الدراية وقريب من حيث الرواية عن أصحابنا رضي الله عنهم وفي الدر المختار وغيره وعنى طين شارع وهو وطن كلاب ومختار نجس وغبار مرقين وانتصاح غسالة لا تظهره واقع قطرها في الماء اه وظاهر ذلك أن العفو صحيح خلافا لما تفيد عبارته فانه يحكمه بقيل (قوله وردغة الطين) الردغة محتركة وتسكن الماء والطين والوحل الشديد والجمع كصعب وخدم قاموس وفيه الوحل ويعزل الطين الرقيق اه فالمراد بالردغة في كلامه ما هو بالمعنى الاول وهو الماء والطين فانه أعم من الوحل لانه الطين الرقيق فلا يقال له وحل الا اذا مزج بخلاف الردغة ويجزئ (قوله من عرق نائم) قيد اتفاني فالمتيقظ كذلك كما يفهم من مسألة القدم ولو وضع قدمه الجاف الطاهر رأنا على ثوب بسيط نجس رطب ان ابتل ما أصاب ذلك نجس والا فلا ولا عبرة بمجرد الدابة على المختار كما في السراج عن الفتاوى (قوله عليه ما) أي على من نام على الفراش أو التراب النجسين (قوله أو كان من بلل قدم الخ) أي كان ابتلال الفراش أو التراب الخ (قوله لوجودها بالاث) أي لوجود النجاسة بوجود أثرها في جنب النائم أو قدمه (قوله فلا نجسان) أي البدن والقدم (قوله كما لا نجس ثوب جاف طاهر) اعلم انه اذا لف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شيئا فلا يخلو اما أن يكون كل منهما مباحا بحيث لو انصهر

(ولا) ينجس الثوب (بريح هبت على نجاسة فاصابت) الريح (الثوب الا أن يظهر أثرها) أى النجاسة (فيه) أى الثوب وقيل ينجس ان كان مبلولا لاتصالها به ولو خرج منه ريح ومفعده مبلولة حكم شمس الأئمة بتنجيسه وغيره بعدهم وتقدم أن الصحيح طهارة الريح الخارجة فلا تنجس الثياب المبتلة (ويظهر متنجس) سواء كان بذنا أو ثوبا أو آنية (بنجاسة) ولو غليظة (مرثية) كدم (بزوال عينها ولو) كان (بثرة) أى غسلة واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لان النجاسة فيه باعتبار عينها فتزول بزوالها وعن الفقيه أبى جعفر أنه يغسل مرتين بعد زوال العين الحافا لها بغير مرثية غسلت مرة وعن خراسان ثلاثا بعده كغير مرثية لم تغسل ومسح محل النجاسة بثلاث خرق رطبات نظاف مجزئ عن الغسل لانه يعمل عمله (ولا يضر بقاء أثر) كاون أو ريح في محلها (شق زواله) والمثقة أن يحتاج في ازالته لغیر الماء أو غير المائع كحرض وصابون لان الآلة المعدة للتطهير الماء فالثوب المصبوغ بمتنجس يطهر اذا صار الماء صافيا مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده ثلاثا ولا يضر أن يرد من متنجس على الأصح لزوال النجاسة المجاورة بالغسل بخلاف شحم الميتة لانه عين النجاسة والسمن والدهن المتنجس يطهر بصب الماء عليه ورفع عنه ثلاثا والغسل بصب عليه الماء ويغلبه حتى يعود كما كان ثلاثا والنضار الجديد يغسل ثلاثا بانقطاع نقاطه في كل منها وقيل يحرق الجديد ويغسل القديم

قطر وحينئذ ينجس الطاهر اتفاقا ولا يكون واحدا منهما كذلك وحينئذ لا ينجس الطاهر اتفاقا ويكون الذي به هذه الحالة الطاهر فقط وهو أمر عقلي لا واقعي أو النجس فقط والأصح عند الحلواني فيها أن العبرة بالطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصرف قطر تنجس والا لا ويشترط أن لا يكون الاثر ظاهرا في الطاهر وأن لا يكون النجس متنجسا بعين نجاسة بل بمتنجس كما في شرح المنية وارتضى المصنف قول بعض المشايخ تبعه صاحب البرهان ان العبرة للنجس (قوله مرثية كدم) المرثية ما يرى بعد الجفاف وغير المرثية ما لا يرى بعده كذا في غاية البيان (قوله بزوال عينها) مقيد بما اذا صب الماء عليها أو غسلها في الماء الجاري فلو غسلها في اجانته يطهر بالثلاث اذا صرف في كل مرة كذا في الخلاصة ذكره السيد واعلم أن ما يبقى في اليد من البله بعد زوال عين النجاسة طاهر تبعه الطهارة اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وعروة الابريق بطهارة اليدين وخف المستنحي اذا كان ما استنحي به يجري عليه (قوله رطبات) لعله قيد اتفاقا فان اليابس يجذب الرطوبة أكثر من الرطب وقد يقال ان الرطب يلين بعض ما يجتمع من الدم ويحترق (قوله والمثقة الخ) أفاد في النهر أن الاثر اذا توقف زواله على تسخين الماء وعليه لا يلزمه ذلك ويكتفى بالبارد وان بقي الاثر (قوله فالثوب المصبوغ الخ) تفريع على المصنف (قوله ولا يضر أن يرد من متنجس على الأصح) من هذا الفرع يعلم حكم الصابون اذا تنجس فانه اذا غسل زالت النجاسة المجاورة وبقي طاهرا وقال بعض العلماء من غير أهل المذهب انه لا يطهر أبدا (قوله ورفع عنه ثلاثا) أو يوضع في اناء مثقوب ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ويحترق ثم يفتح الثقب الى أن يذهب الماء وهذا اذا كان مائعا وأما اذا كان جامدا فيقود (قوله والغسل) مثله الدبس كما في الشرح (قوله بصب عليه الماء) أطلقه فشمّل ما اذا كان الماء قد رده أو لا وبعضهم قيده بالاقول (قوله وقيل يحرق الجديد) ذكره في النوازل وذكر الاول صاحب الحاوي قال بعض الافاضل ولا مناقضة بينهما لانهما طريقان للتطهير (قوله ويغسل القديم) أي يطهر بالغسل ثلاثا بجفف أولا



لأن النجاسة على ظاهره فقط فصار كالبدن قال الكمال ينبغي تقييد القديم  
بما إذا كان رطباً وقت نجسه أما لو ترك بعد الاستعمال حتى جف  
فهو كالجديد لأنه يشاهد اجتذابه الرطوبة وفي البحر عن الحاوي القديم  
الأواني ثلاثة أنواع خزف وخشب وحديد ونحوها وتطهرها على أربعة  
أوجه حرق ونحت ومسح وغسل فإذا كان الاناء من خزف أو حجر أو كان  
جديداً ودخلت النجاسة في أجزائه يحرق وإن كان عتيقاً يغسل وإن كان  
من خشب وكان جديداً ينحت وإن كان قديماً يغسل وإن كان من حديد  
أو صغراً أو رصاصاً أو زجاجاً وكان عتيقاً يمسح وإن كان خشباً يغسل  
أه من السيد (قوله حتى نضج لا يطهر) أي أبداً (قوله وقيل يغلي  
ثلاثاً) هو قول أبي يوسف والفتوى على أنه لا يطهر أبداً وهو قول  
أبي حنيفة ذكره الشرح فيما إذا طبخت الحنطة بنحور (قوله وعلى هذا  
الدجاج الخ) يعني لو ألقيت دجاجة حال غليان الماء قبل أن يشق بطنها  
لتنفأ أو كرش قبل أن يغسل إن وصل الماء إلى حد الغليان ومكنت فيه  
بعد ذلك زماناً يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم لا تطهر أبداً  
الا عند أبي يوسف كما مر في اللحم وإن لم يصل الماء إلى حد الغليان  
أولم تترك فيه إلا مقدار ما تصل الحرارة إلى سطح الجلد لا تحلل مسام  
السطح عن الريش والصوف تطهر بالغسل ثلاثاً كما حققه الكمال (قوله  
مرات) متعلق بتمويه يعني أن السكين الموهمة بالماء النجس تمويه بالماء  
الطاهر ثلاث مرات أه من الشرح (قوله ويتجه مرة لحرقه) أي  
لو قيل يكفي التمويه مرة لكان وجبها لأن النار تزيل أجزاء النجاسة بالكلية  
والله را يزيل الشبهة أه من الشرح (قوله وقيل التمويه يطهر  
ظاهرها) فيؤكل بطيخ قطع بها ولا تصح صلاة ساجداً اتفاقاً ومعنى تمويهها  
بالماء الطاهر ثلاثاً إدخالها النار حتى تصير كالجرثم تطفأ في الماء الطاهر  
ثلاث مرات مع التجفيف (قوله والاستحالة تطهر الأعيان النجسة)  
هو قول محمد ورواية عن الإمام وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للفتوى  
وقال أبو يوسف لا تكون مطهرة لأن الباقي أجزاء النجاسة (قوله وبالبله  
النجسة الخ) جعل الكمال الحراق بالنار من قسم الاستحالة وتبعه

والأواني له قبله تطهر بالمسح والخشب الجديد  
ينحت والقديم يغسل والغسل والنحور المطبوخ بنجس  
حتى نضج لا يطهر وقيل يغلي ثلاثاً بالماء الطاهر  
ومرقة ذهب لا خير فيها وعلى هذا الدجاج المغلي  
قبل إخراج أعينها وأما وضعها بقدرا فالحلال  
قبل إخراج أعينها وأما وضعها بقدرا فالحلال  
المساقم انتفأ ريشها فطهر بالغسل وتمويه الحديد  
بعد سقيه بالنجس مرات ويتجه مرة لحرقه وقيل  
التمويه يطهر ظاهرها بالغسل ثلاثاً والتمويه يطهر  
باطنها عند أبي يوسف وعليه الفتوى والاستحالة  
تطهر الأعيان النجسة كالسنة إذا صارت للحا  
والعدرة تراها أو ماداً كما سنده والبله النجسة  
في التنوير بالاحراق

المصنف والمصنفين مثله مقيدة بأن تأكل حرارة النار البله قبل الصاق الخبز  
بالتنوير والانتجس كما في الخلاصة (قوله به) أي بالأحراق (قوله والزيت  
الخ) مثله ما إذا وقع في المصينة وزالت أجزاؤه (قوله والعصر كل مرة)  
ويبالغ في المرة الثالثة حتى ينقطع التقاطر والمعتبر قوة كل عاصرون  
غيره كما في الفتح فلو كان بحيث لو عصره غيره قطر طهر بالنسبة إليه دون  
ذلك الغير كما في الدرر ولو لم يصرف قوته لرقرة الثوب قبل لا يطهر وهو اختيار  
قاضي خان وقيل يطهر للضرورة وهو الاظهر كما في البحر والنهر (قوله تقدير  
لغلبة الطن) أي بالغسل ثلاثا والعصر كذلك لكنه ليس بتقدير لازم  
عندنا وإنما العبرة لغلبة الطن ولو بعد دون الثلاث كما في غاية البيان  
وبه يفتى كما في البحر عن منية المصلي حتى لو جرى الماء على ثوب نجس  
وغاب على ظنه أنه طهر جاز استعماله وإن لم يكن ثم غسل ولا عصر  
كما في التبيين والبنية وفي السراج اعتبار غلبة الطن مختار العراقيين  
والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر الأول إن لم يكن موسوسا  
وإن كان موسوسا فالثاني كذا في البحر ثم العبرة لغلبة طن الغاسل لأنه  
هو المباشر لأن يكون الغاسل غير مميز فيعتبر فيه طن المستعمل لأنه هو  
المحتاج إليه كما في التبيين (قوله في ظاهر الرواية) يرجع إلى العصر كل مرة  
وقوله وفي رواية أي عن محمد (قوله ووضع في الماء الجاري الخ) يعني  
اشتراط الغسل والعصر ثلاثا إنما هو إذا غمسه في اجانة أما إذا غمسه في ماء  
جاري حتى جرى عليه الماء أو صب عليه ماء كثيرا بحيث يخرج ما أصابه من  
الماء ويخافه غيره ثلاثا فقد طهره مطلقا بلا اشتراط عصر وتنجيف وتكرار  
غمس هو المختار والمعتبر فيه غلبة الطن هو الصحيح كما في السراج ولا فرق  
في ذلك بين بساط وغيره وقوله لم يوضع البساط في الماء الجاري ليله إنما هو  
لقطع الوسوسة (قوله إذا وضع فيه) أي في الماء الجاري ومثله  
ما ألحق به كالكثير كما لا يخفى (قوله وما تصيبه) أي الماء (قوله والثانية)  
أي والآناء الثاني أي وما تصيبه ماء وكذا يقال فيما بعده (قوله على  
المختار) وفي الظهيرية يغسله كله قال الكمال وهو الاحتياط وبه جزم  
المصنف في حاشية الدرر قال في النهر وينبغي أن يكون البدن كالثوب

ورأس الشاة إذا زال عنها الدم به والمجر إذا خللت  
كالموتخلات والزيت النجس ما بونا (و) يطهر بمحل  
النجاسة (غير المرتبة بغسلها ثلاثا) وجوبا وسبعا  
مع الترتيب ندباً في نجاسة الكلب خروجاً من الخلاف  
(والعصر كل مرة) تقدير الغلبة الطن  
في استخراجها في ظاهر الرواية وفي رواية بكفي  
بالعصر مرة وهو أوفق ووضع في الماء الجاري  
بغسله عن التلوث والعصر كالأناء إذا وضع فيه  
فامسحاً وخرج منه طهر وإذا غمسه في أوان فهي  
والماء منها وثمة فالأولى نطهره وما تصيبه بالغسل  
ثلاثا والثانية بقتيل والثالثة بواحدة وإذا نسي  
محل النجاسة فغسل طرفاً من الثوب بدون تحتر  
حكم بطهارته على المختار ولكن إذا ظهرت في محل  
آخر أعاد الصلاة



(وتطهر النجاسة) الحقيقة مرئية كانت أو غير مرئية (عن الثوب والبدن بالماء) المطلق اتفاقاً وبالمستعمل على الصحيح لقوة الإزالة به (و) كذا تطهر عن الثوب والبدن في الصحيح (بكل مانع) طاهر على الأصح (مزيل) لوجود إزالته به فلا تطهر بدهن لعدم خروجه بنفسه ولا بالابن ولو مخيضاً في الصحيح وروى عن أبي يوسف لو غسل الدم من الثوب بدهن أو بمن أوزيت حتى ذهب أثره جاز والمزيل (كأنخل وماء الورد) والمستخرج من البقول لقوة إزالته لأجزاء النجاسة المتناهية كالماء بخلاف الحدث لانه كمي وخص بالماء بالنص وهو أهون موجود فلا حرج ويطهر الثدي إذا رضعه الولد وقد نجس بالقي ثلاث مرات بريقه وفم شارب الخمر بتريده ريقه وبلعه ولحس الأصبع ثلاثاً عن نجاسة وخص التطهر بمحمد بالماء وهو أحدى الروايتين عن أبي يوسف (ويطهر الخلف ونحوه) كأنه عمل بالماء وبالماء مائع وبالذلك (بالأرض أو التراب) (من نجاسة لها جرم) ولو مكتسباً من غيرها على الصحيح كتراب أو رماد وضع على الخلف قبل جفافه من نجاسة مائعة (ولو كانت المتجسدة من أصلها أو باكتساب الجرم من غيرها) (رطبة) على المختار للفتوى وعليه أكثر المشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم إذا وطئ أحدكم الأذى بخفيه فطهوره ما التراب ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم المسجد فليستظر فإن رأى في زمليه أذى أو قدراً فليمسحهما أو يسل فيهما قيد بالخلف احترازاً عن الثوب والبساط واحترازاً عن البدن

(قوله والبدن في الصحيح) وعن أبي يوسف لا يجوز في البدن بغير الماء لأنها نجاسة يجب إزالتها عن البدن فلا تزول بغير الماء كالحديث (قوله طاهر على الأصح) فلا يزول بمزيلة نجس كالخمر لأن الطهارة والنجاسة ضدان والشيء لا يثبت بضده فما يزيد النجس النجس الاخبثا خلافاً للقرناتشي في قوله انه لو غسل المغلظة بمخففة يزول حكم التغليظ (قوله اعدم خروجه بنفسه) أي فكيف يخرج النجاسة (قوله ولو مخيضاً) أي منزوع الاسم (قوله وروى عن أبي يوسف الخ) هو خلاف ظاهر الرواية عنه كما في البحر (قوله ثلاث مرات) متعلق برضعه وقوله بريقه أي بسبب ريقه وهو متعلق بيطهر (قوله وفم شارب الخمر) لا شارب إذا كان طويلاً لا انغمس في المنكر (قوله وبلعه) ليس له محترز (قوله ولحس الأصبع ثلاثاً) أي مع تردد ريقه في فيه بعد الأولى ثلاثاً وبعد الثانية مرتين ويطهر ريقه بعد الثالثة بمرّة على قياس ما تقدم فيما إذا غسل النجس في اجانة (قوله ويطهر الخلف ونحوه) أي بشرط ذهاب الأثر لأن يشق (قوله وبالدلك) صرح الامام محمد في الجامع بأنه لو حكه أوحت ما ليس طهر قال المشايخ لولا ما في الجامع اثر طين المسح بالتراب لأن له أثراً في الطهارة (قوله من نجاسة لها جرم) الفاصل بين ذي الجرم وغيره أن ما يرى بعد الجفاف كالعذرة والدم ذو جرم وما لا فلا كذا في التبيين واحتريه عن غير ذي الجرم فانه يغسل اتفاقاً لأن البال دخل في أجزائه ولا جاذب له في ظاهره فلا يخرج الا بالغسل والمشي من ذي الجرم ذكره العيني (قوله على المختار للفتوى) وشرط الامام الجفاف إذا مسح بكثرة الطيب ولا يطهره (قوله الأذى) أي النجس أطلقه عليه لأنه يؤذى فهو من اطلاق المصدر وإرادة اسم الفاعل (قوله فطهورهما التراب) بفتح الطاء ليصح الاخبار (قوله أو قدراً) المراد به فيما يظهر المستقدر غير النجس كخوضه في الماء (قوله ولا يصل فيهما) دليل على استحباب الصلاة في النعال الطاهرة وهو منصوص عليه في المذهب (قوله احترازاً عن الثوب) فلا يطهر بالدلك لأن أجزاءه متخللة فيه فدخله كثير من أجزائها (قوله واحترازاً عن البدن) فإن ألبس ورطوبته

تمنع من اخراج النجاسة بذلك (قوله الا في المني) فانه يطهر بالفرك (قوله ونحوه) من كل صقييل لا مسام له اي لا منافذه يخرج بالاقل الحديد اذا كان عليه صدأ أو منقوشا فانه لا يطهر الا بالغسل وخارج بالثاني الثوب الصقييل لوجود المسام (قوله ويحصل بالمسح حقيقة التطهير الخ) اشار به الى الخلاف في طهارة الصقييل بالمسح فقيل مطهر وقيل مقلل وفائدة الخلاف تطهر فيما ذكره المصنف وهذا الخلاف يجري في المني اذا فركت الارض اذا جفت وجلود الميتة اذا دبغت دباغة حكمة والبئر اذا غارت ثم عاد ماؤها والا بحر المفروش اذا تنجس وجفت نجاسته ثم قلع كذا في الشرح (قوله واختاره الاسيحي) وهو الاولى بالاعتبار لا طلاق المنة ولا يخفى الاحتياط (قوله على المختار للفتوى) وقيل طريقه أن يحسبه بشوب مبلول ذكره السيد أي يسح النجس اليابس (قوله واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) المراد بالارض ما يشمله اسم الارض كالجر والحصى والابحار واللين ونحوها اذا كانت متداخلة في الارض غير منفصلة عنها وان لم تكن كذلك فلا بد من الغسل ولا يطهر بالجفاف لانها حينئذ لا تسمى ارضا عرفا ولذا لا تدخل في بيع الارض حكم لعدم اتصالها بها على جهة القرار ولا تلحق بها كما في القهستاني ومنية المصلي وشربها للعدبي وابن أمير حاج الا أنهم اطلقوا في الحاصل يقيده بالاتصال وفي النجاسة الحجر اذا كان يتشرب النجاسة كحجر الرحي يطهر بالجفاف كالأرض وان كان لا يتشرب يعني كالخام لا يطهر الا بالغسل وحمل الحلبى هذا التفصيل في الحجر المنفصل الذي يتقل ويحول وعليه مشى صاحب الدر حيث قال فالمنفصل يغسل لا غير الحجر اخشنا كرحى فكارض اه (قوله وقد جفت) يقال جف الثوب يجف بالكسر جفوا ويجف بالفتح لغة اذا كان مبتلا فيبس وفيه ندا فان يبس ككل اليبس يقال قف كما في الصحاح وغيره والمراد هنا الثاني كما يؤخذ مما يأتي عن القهستاني (قوله ولو بغير الشمس) كذا روي عن وظل وتفسير الهداية بالشمس اتفاقا واذا أراد تطهيرها عاجلا ففيه تفصيل ان كانت رخوة تشرب الماء فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه انها طهرت ولا توقيت في ذلك

الا في المني لما تقدم (ويطهر السيف ونحوه) والمرأة والاواني المدهونة والخشب الخرايط والابنوس والظفر (بالمسح) بتراب أو نرقعة لانهم لا تدخلها أجزاء النجاسة أو وصف النجاسة المذبوحة فلا يبقى بهد المسح حقيقة التطهير في رواية معتبر ويحصل بالمسح حقيقة التطهير في روايته فاذ اقتضى بها الطبخ يحصل حكمه واختاره الاسيحي ويحرم عن رواية تغليل واختاره القسدي ولا فرق بين الرطب والخفاف والبول والعدرة على المختار للفتوى لان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يتلون الكمان برب وفهم ثم يصبونها ويصلون معها (واذا ذهب أثر النجاسة عن الارض) ولو بغير الشمس على الصحيح طهرت (وقد جفت)



وان كانت صلبة ان كانت منحدره حفر في اسفلها حفرة وصب عليها الماء  
فاذا اجتمع الماء في تلك الحفرة كبسها اعني تلك الحفرة بالتراب وان كانت  
مستوية صب عليها الماء ثلاث مرات وجفت ككل مرة بخرقه طاهرة  
وكذا الوصب عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة وكذا الوصلها بجعل  
الاعلى أسفل وعكسه أو كبسها بتراب ألقاه عليها فلم يوجد ريح النجاسة  
طهرت (قوله لا اشتراط الطيب نصا) وهو الظهور رأى ولم يوجد ذلك  
لأنها قبل التجسس كان الثابت لها وصفين الطاهرة والطهورة فلما  
تجست زال عنها الوصفان وبالجفاف ثبت لها الطهورة وبقي الآخر  
على ما كان عليه من زواله فلا يجوز التيمم بها (قوله لا يسه عن رطوبة  
ظاهرة أنه يكفي فيها الجفاف مع بقاء الندوة وليس كذلك قال القهستاني  
والاحسن التعبير بالجفاف أي ذهاب الندوة فإنه المشروط الآن يقال  
مراده أنه لا يشترط جفاف رطوبة الشجر بل جفاف رطوبة النجاسة  
(قوله وذهاب أثرها) عطف على قوله بجفافه (قوله ما لا أرض) يلحق  
بما ذكر في هذا الحكم كل ما كان ثابتا فيها كالحيطان والخس بالخاء المعجمة  
وهو حبيزة السطح وغير ذلك مادام قائما عليها فيطهر بالجفاف وذهاب  
الأثر هو المختار اه قلت وهذا يقتضي أن نحو الأبواب المتصلة كذلك كذا  
بجمله بعض الأفاضل (قوله وتطهر نجاسة احتمالات عينها) فيجوز الارتفاع  
بها وهذا قول محمد وهو المختار للفتوى لأن زوال الحقيقة يستتبع  
زوال الوصف وقال أبو يوسف لا تطهر (قوله كالعصير) هذا استدلال  
بثبوت النظر المتفق عليه (قوله كالسبي بالعرق) ويحد شاربه إذا سكر  
منه وهو نجس نجاسة مغلظة على ما ذكره العلامة الاسقاطي في كتاب الخطر  
من حاشيته على من لا مسكين (قوله ويظهر المني) ولو خالطه مذي لأن كل  
فحل عذى ثم عني فلا يمكن التحرز عنه فسقط حكمه وأطلق في المني فعمم مني  
الآدمي وغيره وهو المذكور في الفيض وشرح النقاية للقهستاني وقيد  
السمرقندي بمني الآدمي كما نقله الحوى وهو المتبادر لأن الرخصة إنما  
وردت في مني الآدمي على خلاف القياس للضرورة ولا ضرورة في مني  
غيره فلا يصح الحاقه به مع أنه يدخل في مني غير الآدمي مني نحو الكلب

و (جازت الصلاة عليها) لقوله صلى الله عليه وسلم  
أيما أرض جفت فقد زككت (دون التيمم منها)  
في الظهور لا اشتراط الطيب نصا وروى جوازها  
(ويظهر ما بها) أي الأرض (من شجر وكلا) أي  
عشب (قائم) أي ثابت فيها (بجفافه) من النجاسة  
لا يسه عن رطوبته وذهاب أثرها به الأرض  
على المختار وقيل لا يسه عن غسله (وتطهر نجاسة  
استحالات عينها) كأن صارت ملها (أو ترابا أو أطرونا  
(أو احترق بال نار) فتصير مادا طاهرا على الصحيح  
لتبديل الحقيقة كالعصير يصير خرا فينجس ثم يصير  
خلا فيطهر ويختار الكيف والاصطبل والحمام  
إذا قطر لا يسه كون نجسا استحسانا والمستقطر  
من النجاسة نجس كالسبي بالعرق حرام وببيض  
مالا يؤكل قبل نجس كعمه وقيل طاهر (ويطهر  
المني الجاف)

(قوله ولومني امرأة) وقال الفضلي منيها لا يطهر بالفرك لرقته (قوله بفركه عن الثوب) الفرك حكه باليد حتى يفتت ولا يضر بقاء الاثر بعده نقله السيد عن النهر (قوله ولو جديا مبطنا) رديه على الاتقاني في اشتراطه أن يكون غسلا وعلى بعضهم في اشتراطه أن لا يكون مبطنا ومثل الثوب الممكن في ظاهر الرواية وعن الامام أن البدن لا يطهر منه بالفرك لوطوبته (قوله ان لم يتنجس بملطخ خارج المني) فان المني حينئذ لا يطهر بالفرك لعدم الضرورة وقد بقوله بملطخ الخ لانه لو بال ولم ينتشر البول على رأس الذكر بأن لم يتجاوزا الثقب أو انتشر لكن خرج المني دفقا من غير أن ينتشر على رأس الذكر فانه يطهر بالفرك لانه لم يوجد سوى مروره على البول في مجراه ولا أثر لذلك في الباطن كما في التبيين والبحر وحكي الشرح والسيد ذلك بقيل فملا وقيل لو بال ولم ينتشر بوله على رأس الذكر الخ (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) قال الكمال الله أعلم بحسنه ومراده بهذا اللفظ والافعال تدعى ثابت بعناه فقد ورد في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها انها كانت تغسل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم من وجه آخر عنها لقد رأيتني وانى لاحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بسا بظفري وروى البزار والدارقطني عنها أيضا قالت كنت افرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يا بسا وأغسله اذا كان رطبا وبقولنا قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين وقال الشافعي وأحمد في رواية هو طاهر لا يجب غسله ولا يشك على قولنا بنجاسته انه أصل خلقة الانسان لان تكريره يحصل بعد تناوره الاطوار المألومة من المائية والعلقية والمضغية ولان تخليقه في الاصل من شيء نجس ثم قشر بفضه بأنواع الكرامات ابلغ في المنية واليه الاشارة بقوله تعالى ألم نخلقكم من ماء مهين على أنالوقلنا ان النجس ما لم يتخلق منه الانسان لم يضرنا وتخلص من قبح التلفظ بأن أصل خلقة الانبياء عليهم الصلاة والسلام نجس كما في الحلبي (قوله وتطأه) أي من كل ما حكم بطهارته بغير مانع كما في الدر قال وقد أنهيت المطهرات الى ثيف وثلاثين وتنظمتها فقلق

ولومني امرأة على الصحيح (بفركه عن الثوب) ولو جديا مبطنا (و) عن (البدن) بفركه في ظاهر الرواية ان لم يتنجس بملطخ خارج المني (البدن) بفركه في ظاهر (و) يطهر المني (الرطب بغسله) لقوله صلى الله عليه وسلم اغسله رطبا وافرجه يا بسا فان امسا به الماء بعد الفرك فهو وتطأه كالارض اذا جفت وجعل المني الشمس والبر اذا غارت

قوله وثلاثين اهل صوابه وعشرين كما في النظم والبحر اه معجمه



وغسل ومسح والجفاف مطهر \* ونحت وقلب العين والحفر يذكر  
 ودبغ وتخليل ذكاة تحال \* وفرث ودلك والدخول التغور  
 تصرفه في البعض ندف ونزحها \* وناروغلى غسل بعض تقور  
 (قوله وملا قاة الطاهر) كالماء وقوله طاهر امثله كالأرض اذا جفت  
 وتطأه وقوله طاهر في بعض نسخ بالرفع فهو فاعل والاضافة من اضافة  
 المصدر الى مفعوله وفي نسخ بالنصب مفعول والاضافة من اضافة المصدر  
 الى فاعله \* (فصل يطهر جلد الميتة) \* (قوله ولوفيل) هذا قواهما وقال محمد  
 هو نجس العين كالخنزير لكونه حرام الا كل غير منتفع به (قوله لانه صلى  
 الله عليه وسلم الخ) أي فهذا يدل على طهارة عظمه ولو كان كالخنزير  
 لما امتشط صلى الله عليه وسلم بعظمه قال في النسخ وهذا الحديث يبطل  
 قول محمد بن جاسة عين الفيل (قوله من عاج) قال في المحكم هو أنياب الفيل  
 ولا يسمى غير النياب عاجا وقال الجوهرى هو عظم الفيل الواحدة عاجة  
 اه وهو ما جرى عليه المؤلف ويطلق العاج على الذيل وهو ظهر السلحفاة  
 البحرية قاله الاصمعي ونقله صاحب المصباح وحمل عليه الشافعية ما ورد  
 انه كان لفاطمة رضى الله عنها سوار من عاج (قوله لانه ليس نجس العين  
 في الصحيح) وعليه الفتوى كما في البحر عن الوهبانية لان طاهر كل حيوان  
 طاهر لا ينجس الا بالموت ونجاسة باطنه في معدته فلا يظهر حكمها  
 كنجاسة باطن المصلى نهر عن المحيط ونسبه بعضهم الى الامام والقول  
 بالنجاسة اليهما واثرا لخلاف يظهر فيما لو صلى وفي كسره جرو صغير جازت على  
 الاول لا الثاني وشرط الهندواني كونه مسدودا الفم (قوله بالدباغة)  
 بالكسره هي الدباغة والدبغ بالكسر ما يدبغ به والدباغة أيضا الصناعة (قوله  
 كالقرظ) بالظاء المشالة وصحف من نطق بها ضادا الواحدة قرظة حب  
 معروف يخرج في غلاف كالعسل من شجر العضاء (قوله وهو ورق  
 السلم) فيه تسامح فان الورق يسمى الخبط عندهم وهو يعلف به ولا يدبغ به  
 (قوله والشب) بالهاء الواحدة وهو من الجواهر التي أنبتا الله تعالى  
 في الأرض يشبه الزاج قاله الأزهرى والشب بالهاء المثانة نبت طيب  
 الرائحة مر الطعم يدبغ به قاله الجوهرى ومن الدابغ الحقيقية الملح وشبهه

وقد اختلف التصحيح والاولى اعتبار الطهارة في  
 الكل كما تنبيه المتون وملا قاة الطاهر طاهر امثله  
 لا توجب النجيس  
 \* (فصل يطهر جلد الميتة) \* ولوفيل لانه كسائر  
 السباع في الاصح لانه صلى الله عليه وسلم كان يتمشط  
 بتمشط من عاج وهو عظم الفيل ويطهر جلد الكلب  
 لانه ليس نجس العين في الصحيح (بالدباغة الحقيقية  
 كـ القرظ) وهو ورق السلم أو غير السطط والعفص  
 وقشور الزمان والشب

من كل ما يزيل التثنية والرطوبة كما في القهستاني زاد في السراج ويمنع  
 عود الفساد الى الجلد عند حصول الماء فيه قال في التبيين لو جف  
 ولم يستحل أي لم يزل تثنيه كما فسر السلب لم يطهر ولا فرق في الدباغ بين  
 مسلم وكافر ومبني ومجنون وامرأة اذا حصل المتصود من الدباغ فان  
 دبغه ككافر وغلب على ظنه انه دبغه بشي نجس فانه يغسل والتشرب  
 عفو كما في الخلاصة وفي منية المصلي وشرحها السجباب اذا خرج من دار  
 الحرب وعلم انه مدبوغ بودك الميتة لا تجوز به الصلاة ما لم يغسل لانه  
 طهر بالدباغ وتنجس بودك الميتة فيطهر بالغسل والعصر ان امكن عصره  
 والا فيجفف ثلاثا وان علم انه مدبوغ بشي طاهر جازت معه الصلاة  
 وان لم يغسل وان شك فالأفضل أن يغسل ولو لم يغسل جازت بناء على أن  
 الأصل الطهارة اه وفي التنية الجلود التي تدبغ في بلادنا ولا يغسل  
 مذبحها ولا تنوق النجاسة في دبرها ويلقونها على الارض النجسة ولا  
 يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكاعب  
 وغلاف الكتب والمنشط والقرب والدلاء منها رطباً أو يابساً اه (قوله  
 والتشميس) في حاشية الشامي عن الكاكي معزياً للحلية قال أبو نصر سمعت  
 بعض اصحاب أبي حنيفة يقول انما يطهر بالتشميس اذا غلبت الشمس به  
 عمل الدباغ اه ثم ان الدباغة لا تطهر الا في محل يقبلها والا فلا بكند الحلية  
 والذرة والطيور فانها لا تطهر بها كاللحم وكذا لا تطهر بالذكاة لانها انما تقام  
 مقام الدباغ فيما يحتمل والمراد بالطيور التي لا يطهر جلدها بالذكاة الطيور  
 التي لا يؤكل لحمها أما الماء كقوله فأمرها ظاهراً وقبض الحلية طاهر  
 كما في السراج والبحر عن التجنيس (قوله فتجوز الصلاة فيه) أفاده انه طهر  
 ظاهراً وباطناً وقال مالك يطهر الظاهر فقط فيصلي عليه لانه كما في التبيين  
 واختلفوا في جواز اكله بعد الدبغ اذا كان جلداً مأكولاً والاصح انه  
 لا يجوز كما في السراج (قوله ايما اهاب الخ) الاهاب الجلدة قبل الدبغ  
 سمى به لانه تهيأ للدبغ يقال فلان تأهب للحرب اذا تهيأ وجعه اهاب بضمين  
 كجباب وجب وهو بعد الدبغ اديم وجهه ادم بفتحين كما في المغرب  
 وغيره ويسمى أيضاً صرماً وجراباً وشناً كما في النهاية والفتح وهذا الحديث

(وب) الدباغة (الحكمة كالترتيب والتشميس)  
 واللقاء في الهواء فتجوز الصلاة فيه وعليه  
 والوضوء منه لقوله صلى الله عليه وسلم ايما اهاب  
 دبغ فقد طهر وأراد صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ  
 من سقاء فقبل له انه ميتة فقال دباغه من بل خبيثه  
 أو نجسه أو رجسه



أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي وأحمد وابن حبان  
والبرار واسحق من حديث ابن عباس (قوله استمتعوا الخ) قال في الفتح  
فيه معروف بن حسان مجهول (قوله الاجلد الخنزير) رخص محمد  
الانتفاع بشعره لثبوت الضرورة عنده في ذلك ومنعاه لعدم تحققة القيام  
غيره مقامه كما في البرهان وعن أبي يوسف في غير ظاهر الرواية ان جلد  
الخنزير يطهر بالدباغ ويجوز بيعه والانتفاع به والصلاة فيه وعليه لعموم  
الحديث والجواب ان المراد غير نجس العين كما في الحلبي (قوله وجلد  
الآدمي) ولو كافر اكرم كما في القهستاني فيظهر ولا يستعمل (قوله  
الكرامة الخ) فيه اشعار بأن المراد تنقي الطهارة في المصنف المعلوم من  
الاستثناء لازمها وهو عدم جواز الانتفاع لانتفي الطهارة حقيقة لانه  
ينافي التكريم كما أفاده الزيلعي (قوله ونظهر الذكاة) هي في اللغة الذبح  
وفي الشرع تسهيل الدم النجس مطلقا كما في صيد الميسر وطوذا ذكاة  
الضرورة قسم من الذكاة كما في القهستاني (قوله الشرعية) نقل في البحر  
من كتاب الطهارة عن الدراية والمجتبي والقنية أن ذبح الجوسي وتارك  
التسمية عدا يوجب الطهارة على الاصح وان لم يؤكل وأفاد في التنوير أن  
اشتراط الذكاة الشرعية هو الاظهار وان صحح المقابل (قوله بل أولى) لانها  
تمنع اتصال الرطوبات النجسة والدباغة تزيدها بهدالات اتصال لفساد البنية  
بالموت فاما قبله فكل شئ يجعله وجعل الله تعالى بين اللحم والجلد حاجزا كما جعل  
بين الدم واللبن حاجزا حتى خرج طاهرا أفاده في الشرح (قوله دون لحمه)  
لان حرمة لحمه لا لكرامته آية نجاسته واللحم نجس حال الحياة فكذا بعد  
الذكاة (قوله للاحتياج الى الجلد) علة لطهارة الجلد بالذكاة دون غيره  
والاولى التعليل بوجود الحاجز بين الجلد واللحم كما قد مناه عنه لانه قد تقع  
الحاجة للشحم لنحو استصباح (قوله لا يسرى فيه الدم الخ) أفاد المصنف  
أن الطهارة لعدم وجود الدم في هذه الاشياء وهو الذي في غاية البيان  
والذي في الهداية أن عدم نجاسة هذه الاشياء بسبب انها ليست بميتة لان  
الميتة من الحيوانات في عرف الشرع امم لما زالت حياته لا يصنع من  
العباد أو يصنع غير مشروع ولا حياة في هذه الاشياء فلان كون نجاسة

وقال صلى الله عليه وسلم لم استمتعوا بجلود الميتة  
اذا هي دبت ترابا كان أو رمادا أو لحا أو ما كان  
بعد أن يزيد صلاحه (الاجلد الخنزير) نجاسة  
بجسده والدباغة لاخراج الرطوبة النجسة من الجلد  
الطاهر بالاصالة وهذا نجس العين (و) جلد  
(الآدمي) حرمة صوناه لكرامته وان حكم  
بما هاربه لا يجوز استعماله كسائر أجزاء الآدمي  
ونظهر الذكاة الشرعية (خرج بهاذبح الجوسي  
شبابا والمحرّم صيدا وتارك التسمية عدا (جلد غيره  
بالمأكول) سوى الخنزير لعمل الذكاة على (دون  
الدباغة في إزالة الرطوبات النجسة بل أولى) من  
كله) فلا يطهر (على اصح ما يقتضيه) من  
التصحيح المختلفين في طهارة لحم غير المأكول  
وشحنه بالذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد  
(وكل شئ) من أجزاء الحيوان غير الخنزير  
(لا يسرى فيه الدم لا نجس بالمرت)

(قوله كالشعر الخ) والمنقار والنخاب وبيضة ضعيفة القشرة وابن وانفحة  
وهي ما يـكون في معدة الجدي ونحوه الرضيع من اجزاء اللبن قبل أن  
يأكل قال في الفسخ لا خلاف بين اصحابنا في ذلك وانما الخلاف من حيث  
تنجسهما فقالا نعم لمجاورتهم الغشاء النجس فان كانت الانفحة جامدة تطهر  
بالغسل والاعتذر تطهيرها كاللبن وقال أبو حنيفة ليست بمتنجسة بل لأن  
الموت لا يجلها وما وشم كلامه السن لانها عظم طاهر وهو ظاهر المذهب  
ورواية نجاستها شاذة كافي الجوى على الاشياء وعدم جواز الانتفاع به  
حيث قالوا لو طعن في دقيق لا يؤكل له عظمه لان نجاسته (قوله ما لم يكن به  
أى العظم) لو أعاد الضمير الى كل المذكور قبله لكان أولى (قوله لانه نجس)  
أى الودك وقوله من الميتة أى من أجزائها فاذا وجد على نحو العظم نجسه  
ويطهر بإزالته عنه (قوله بدليل التألم بقطعه) رده في مجمع الأنهر بأن التألم  
الحاصل فيه للمجاورة والاتصال بالعلم ويلزم هذا القائل أن يقول بنجاسة  
العظم أيضا لانه يتألم بكسره ولا قائل به (قوله وناجفة المسك) بالجيم والفاء  
المفتوحة كافي أكثر كتب اللغة الجلدة التي يجتمع فيها المسك (قوله  
ولو كانت تفسد بإصابة الماء) الاولى ولا تفسد بإصابة الماء وقوله مطلقا  
يفسر بأنها سواء كانت من ذكية أو ميتة أو انفصلت من حية (قوله  
كما تقدم في الدباغة الحكمية) لم يقدمه على أن هذا خلاف المنصوص فانه  
نقدم عن السراج انه بشرط عدم عود الفساد الى الجلد عند حصول الماء  
فيه والذي في الشرح وقد علمت حكم الدباغة الحكمية وعدم العود الى  
النجاسة بإصابة الماء على الصحيح اهـ وهو الاولى وأوقعه في هذا الإيهام  
الاختصار وتبعه السيد في الشرح (قوله واكله حلال) ولو من حيوان  
غير مذكى ولا كله فوائدها ذكرها صاحب القاموس فارجع اليها ان رمتها  
(قوله والزباد) كسحاب كافي القاموس (قوله معروف) هو وسم يجتمع  
تحت ذنب السنور على المخرج فتسلك الدابة وتمنع الاضطراب ويسلك  
ذلك الوسخ المجمع هنالك بليطة أو مجرقة قاموس

• (كتاب الصلاة) •

شروع في المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسل

لأن النجاسة باحتباس الدم وهو منعدم فيها هو  
(كالشعر والريش المجزوز) لأن المذبول جدره  
نجس (والقرن والخافرة والعظم ما لم يكن به) أى  
العظم (دسم) أى وذلك لانه نجس من الميتة  
فاذا زال عن العظم زال عنه النجس والعظم  
في ذاته طاهر لما اخرج الدار قطني انما حرم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة  
نحوها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به  
(والعصب نجس في الصحيح) من الرواية لان فيه  
حياة بدليل التألم بقطعه وقيل طاهر لانه عظم غير  
صلب (وناجفة المسك طاهرة) مطلقا ولو كانت  
تفسد بإصابة الماء كما تقدم في الدباغة الحكمية  
(كالمسك) للاتفاق على طهارته (وأكله) أى  
المسك (حلال) ونص على حل أكله لانه لا يلزم من  
طهارة الشيء حل أكله (التراب طاهر لا يخل  
أكله (والزباد) معروف (طاهر نهج صلاة  
استحالة للطبيعة) كالمسك فانه  
بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس  
الا بالاستحالة للطبيعة والاستحالة مطهرة والله  
تعالى الموفق عنه وكرمه  
(كتاب الصلاة)



ومما احتض به صلى الله عليه وسلم مجموع الصلوات الخمس ولم يجمع  
 لاحد من الانبياء غيره وخص بالاذان والاقامة واقتتاح الصلاة بالتكبير  
 وبالتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة من المفسرين ويقول الله هم ربنا  
 ولان الحمد وتحرير الكلام في الصلاة كذا ذكره السيوطي في الانموذج كذا  
 في شرح السيد وخرج الطحاوي عن عبيد الله بن محمد عن عائشة رضي  
 الله عنها ان آدم لما تيب عليه عند الفجر صلى ركعتين فصارت صلاة الصبح  
 وفدى اسحق عند الظهر فصلى أربع ركعات فصارت الظهر وبعث عزير  
 فقبل له كم لبنت قال لبنت يومافراى الشمس فقال أو بعض يوم فقبل له  
 انك لبنت مائة عام ميتا ثم بعث فصلى أربع ركعات فصارت العصر وغفر  
 لداود عند المغرب فقام فصلى أربع ركعات فجهد في الثالثة أى تعب فيها  
 عن الايمان بالارابعة اشدة ما حصل له من البكاء على ما اقترفه مما هو خلاف  
 الاولى فصارت المغرب ثلاثا واول من صلى العشاء الاخرة نبينا صلى  
 الله عليه وسلم قال في شرح المشكاة ومعناه ان نبينا صلى الله عليه وسلم اول  
 من صلى العشاء مع امته فلا ينافي أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 صلوا هادون امهم ويؤيده قول جبريل عليه السلام في حديث الامامة  
 هذا وقت الانبياء من قبلت اه (قوله فهى في اللغة عبارة عن الدعاء) أى  
 حقيقة وتستعمل في غيره مجازا وهو قول الجمهور ورويه بزم الجوهري وغيره  
 لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع والقرآن ورد بلغة العرب قال  
 تعالى وصل عليهم أى ادع لهم وفي الحديث في اجابة الدعوة وان كان  
 صائغا قبل أى فليدع لهم بالخير والبركة ومنه الصلاة على الميت والصلاة  
 اسم مصدر صلى والمصدر التصلية وانما عدلوا عن المصدر الى اسمه لانه لا يهاجم  
 خلاف المقصود وهو التصلية بمعنى التعذيب بالنار فانه مصدر مشترك  
 بين صلى بالتشديد بمعنى دعا وصلى بالتخفيف بمعنى احرق وأصل صلاة  
 صلوة كقمة نقلت قحمة الواو الى الساكن قبلها فتحركت الواو بحسب  
 الاصل وانفتح ما قبلها الا أن قلبت الواو ألفا بدليل الجمع على صلوات  
 ولا ترسم بالواو الا في القرآن كما في الحورى على الاشباه وغيره (قوله  
 وفي الشريعة عبارة عن الاركان الخ) أى حقيقة وفي الدعاء مجازا

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت اقتراضها  
 وعدد أوقاتها وبيانها وركعاتها وحكمها  
 اقتراضها وسببها وشروطها وحكمها وركعاتها وصفها  
 فهى في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشريعة عبارة  
 عن الأركان والأفعال المخصوصة

قوله صلى بالتخفيف فيه نظرا فانه يقال بالتشديد  
 أيضا كما في القاموس والتصلية مصدر له كما لا يخفى  
 عليه

فهي في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة وفي الشرع  
 بالعكس سميت بها هذه الافعال المخصوصة لاشتغالها على الدعاء في المعنى  
 الشرعي المعنى اللغوي وزيادة فتكون من الاسماء المغيرة اه قال في  
 الغاية والظاهر أنهم من الاسماء المنقولة بوجود الصلاة بدون الدعاء في  
 الامي والاخرس والفرق بين النقل والتغيير أن النقل لا يكون فيه  
 المعنى الاصلي منظور اليه لان النقل في اللغة كالنسخ في الشرع وفي  
 التغيير يكون منظور اليه لكن زيد عليه شيء آخر (قوله وفرضت ليلة  
 المعراج) وهي ليلة الامراء على ما عليه جمهور المحققين والمفسرين  
 والفقهاء والمتكلمين وهو الحق كما قاله القاضي عياض وكانت بعد البعثة  
 على الصواب قبل الهجرة بسنة كما جرى عليه النووي ونقل ابن حزم فيه  
 الاجماع وقيل غير ذلك وقيل في ربيع الاول ليلة تسع وعشرين وجرى  
 عليه جمع وقيل ليلة سبع وعشرين من رجب وعليه العمل في جميع  
 الامصار وجرم به النووي في الروضة تبعاً للرافعي وقيل غير ذلك  
 وفي فرضها تلك الليلة التنبية على فضاها حيث لم تفرض الا في الحضرة  
 المقدسة فوق السموات السبع به طهارة باطنه وظاهره بما زعم  
 وفرضت اولاً لخسين وردت الى خمس بواسطة سيدنا موسى عليه افضل  
 الصلاة والسلام (قوله للحديث) وهو تعليمه صلى الله عليه وسلم الاعراب  
 وامامة جبريل (قوله والوتر واجب) اي لا فرض وبين الفرض  
 والواجب فرق كما بين السماء والارض والمشهد ورأته فرض على يقوت  
 الجواز بفوائده ومن أطلق الوجوب أراد به هذا المعنى ومن تأمل  
 تفاريمهم جزم به ولا يرد الوتر على قوله وعدد الخ لانه في بيان الاوقات  
 لا في تعيين المفروض وايضا هو فرض عملي وصلوات الاوقات اعتقادية  
 (قوله شكر المنعم) أي وتكفير الذنوب كما قال صلى الله عليه وسلم ارايت  
 لو أن نهرًا يباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمسًا هل يبقى من درنه شيء قالوا  
 لا قال فذلك مثل الصلوات الخمس يحرق الله بهن الخطايا (قوله وسببها  
 الاصلي خطاب الله تعالى الازلي) أي سبب وجوب ادائها واعلم أن عندهم  
 وجوبها وجوب اداء ووجود اداء ولكل منها سبب حقيقي وسبب

وفرضت ليلة المعراج وعدد أوقاتها خمس للحديث  
 والاجماع والوتر واجب ليس منها وفرضت في الاصل  
 ركعتين ركعتين الا في المغرب فأقرت في السفر  
 وزيدت في الحضر الا في الفجر وحكمة اقتراضها  
 شكر المنعم وسببها الاصلي خطاب الله تعالى الازلي



مجازي فالوجوب سببه الحقيقي "ايجاب الله تعالى في الازل لان الموجب  
للاحكام هو الله تعالى وحده لكن لما كان ايجابه تعالى غيبا عن الانظار  
عليه جعل لنا سبباً عنه وتعالى اسباباً مجازية ظاهرة تيسر اعلينا وهي  
الافاق بدليل تجدد الوجوب بتجدد احوال السبب من كل وقت جزء متصل  
به الاداء فان لم يتصل الاداء بجزء منه أصلاً فالجزء الاخير متعين للسببية  
ولو ناقصا ووجوب الاداء سببه الحقيقي "خطاب الله تعالى اي طلبه من ذلك  
وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك كلفظ اقيموا الصلاة والفرق بين  
الوجوبين وجوب الاداء أن الوجوب هو شغل الذمة ووجوب الاداء  
طلب تفريغها كما في غاية البيان وسبب وجود الاداء الحقيقي "خلق الله  
تعالى له وسببه الظاهري استطاعة العبد وهي مع الفعل (قوله والافاق  
أسباب ظاهراتيسيرا) اعلم أن الافاق اهاجها ت مختلفة بالحيثيات  
فن حيث ان الصلاة لا تجوز قبلها وانما تجب بها أسباب ومن حيث  
ان الاداء لا يصح بعد الاشرط الوقتية وانما تكون قضاء شروط ومن حيث  
حيث انها يجوز فيها أداء الفرض وغيره كالتفعل ظروف بخلاف  
شهر رمضان فانه عيار للصوم حتى لو نوى تفلا وواجباً آخر يقع عن  
الفرض (قوله سقوط الواجب) اي في الدنيا (قوله وينيل الثواب) اي  
في العقبى ان كان مخلصاً عما المراني فلا ثواب له على ما في مختارات النوازل  
ويخالفه ما نقله البيهقي عن الاخيرة من أن الرياء انما ينفي تضاعف الثواب  
فقط وذكر بعضهم أن الرياء لا يدخل في الفرائض أي في حق سقوط  
الواجب تنبيه المختار أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن قبل بعثته متعبداً  
بشرع أحد لانه قبل الرسالة في مقام النبوة ولم يكن من أمة نبي  
بل كان يعمل بما ينظره بالكشف الصادق من شريعة ابراهيم وقيل  
غير ذلك (قوله اي تسكيف الشخص) تفسير مراد (قوله لانه شرط  
للخطاب) تقدم أنه أحد أقوال الاصحح التكليف وفائدة التعذيب  
على تركها في الآخرة زيادة على عذاب الكفر (قوله ولكن تؤمر بها  
الاولاد) ذكرها وانما ما والصوم كالصلاة كما في صوم القهستاني وفي الدرر  
عن حنظلة الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر

والافاق أسباب ظاهراتيسيرا وشروطها  
ستعملها وحكمها سقوط الواجب ونيل الثواب  
وأركانها استعمالها وصفها التاخر او واجب  
او سنة استعمالها مفعلة ان شاء الله تعالى (يشترط  
افرضيتها) اي تسكيف الشخص بها (ثلاثة اشياء  
الاسلام) لانه شرط للخطاب بفروع الشريعة  
(والبلوغ) اذ لا خطاب على صغير (والعقل)  
لانعدام التكليف دونه (و) لكن (تؤمر بها  
الاولاد) اذا وصلوا في السن (السبع سنين)

يتألف المبرر ويعرض عن الشر والظاهر منه أن هذا واجب على الولي  
 ( قوله رفقاه ) علة اقوله لا بخشبة وقوله وزجرا بحسب طاقته علة  
 اقوله وتضرب عليها العشر ييد ( قوله واضربوهم عليها العشر ) اعترض  
 بأن الدليل أعم من المدعى وأجيب بأنه خص الضرب بفبر الخشبة  
 اقربته وهو أن الضرب بها انما ورد في جنابة صدرت من مكلف ولا جنابة  
 من الصغير وقد ورد في بعض الاثار ما يدل عليه وهذا الضرب واجب  
 كما في تنوير الابصار ( قوله وفترقوا بينهم في المضاجع ) قال في المظهر  
 والاباحة من الدر واذا بلغ الصبي او المصيبة عشر سنين يجب التفريق  
 بينهما وبين أخيه وأخته وأمه وأبيه في المضجع لقوله عليه السلام وفترقوا  
 بينهم في المضاجع وهم أبناء عشر ولعل المراد التفريق بحيث لا يشاهما  
 ساتر واحد مع التجرد أما النوم بالمجاورة مع ستر كل عورته بساتر يخصه  
 ولو كان الغطاء واحدا فلا مانع ويحترز ( قوله وأسبابها اوقاتهما ) عامة  
 المشايخ على أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء مطلقا فان اتصل  
 بأول الوقت كان هو السبب والا فينتقل الى ما به يتصل وان لم يتصل الاداء  
 بجزء منه أصلا فالجزء الاخير متعين للسببية ولو ناقصا حتى تجب على  
 مجنون ومغمى عليه أفاقا وحائض ونفساء طهرتا وصبي بلغ ومرثدا سلم  
 في آخر الوقت ولو وليا في أوله وبعد خروجه تضاف السببية الى جملة  
 الوقت لينتبه الواجب بصفة الكمال ولانه الاصل حتى يلزمهم القضاء  
 في كماله هو الصحيح كما في الدر ( قوله فلا حرج حتى يضيق ) اي لا بأثم  
 بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا ثم تارك الاداء في الوقت  
 قاله السيد وتارك الصلاة غير مبال بها فاسترخى بحس حتى يصلي وقال  
 المحبوبي يضرب حتى يسيل منه الدم ولا نيابة فيها أصلا ويحكم بسلام  
 فاعلها بالجماعة في الوقت اذا اقتدى فيها ونعمها وكذا بالاذان في الوقت  
 وبسجدة التلاوة وبزكاة الساعة لا لوم على منفردا او اماما او في غير الوقت  
 او أفسد صلاته او فعل غيرها من العبادات ( قوله وقت صلاة الصبح )  
 الصبح يفاض بخلق الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وائس من  
 تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير فهو ستاني

وتضرب عليها العشر ييد لا بخشبة ( اي هذا  
 كجريدة رفقاه وزجرا بحسب طاقته ولا يزيد  
 على ثلاث ضربات يده قال صلى الله عليه وسلم  
 مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها  
 لعشر وفترقوا بينهم في المضاجع ( وأسبابها اوقاتهما  
 ونجب ) اي يفترض فعلها ( بأول الوقت وجوبا  
 ونجبا ) فلا حرج حتى يضيق من الاداء ويتوجه  
 موسما ) فلا حرج حتى يضيق من الاداء ويتوجه  
 ان الخطأ بختما وبأثم بالتأخير عنه ( والاوليات ) صلاة  
 لاهلوات المفروضة ( خمسة ) اولها ( وقت ) صلاة  
 ( الصبح ) الوقت مقدار من الزمن مفروض لا جرمها



(قوله من ابتداء طلوع العجر) في مجمع الروايات ذكر الحلواني في شرحه للصوم أن العبرة لا قول الطالوع وبه قال بعضهم فاذا بدت اللمعة أمسك عن المفطرات وقال بعضهم العبرة لا استطارته في الافق وهذا القول أبين وأوسع والأول أحوط وروى عن محمد أنه قال اللمعة غير معتبرة في حق الصوم وحق الصلاة وإنما يعتبر الانتشار في الافق قاله في الشرح وقدم وقت الصبح لأن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ به للسائل بالمدينة كما في البناية عن الغاية ولأنه أول الصلوات اقتراضا باتفاق لانه صبح ليلة الاسراء ولم يقضه عليه الصلاة والسلام اتوقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية \* خاتمة \* ذكر بعضهم بين ساعات النهار فأولها الشروق ثم البكور ثم الغدوة ثم الضحى ثم الهاجرة ثم الظهيرة ثم الرواح ثم العصر ثم العصيرة ثم الاصيل ثم العشاء ثم الغروب وساعات الليل أولها الشفق ثم الغسق ثم الغدرة ثم العمة ثم السدفة ثم الجح ثم الروبة ثم الزاغة ثم الهسبر ثم السحر ثم النجر ثم الصبح (قوله الصادق) سمى صادقا لانه صدق عن الصبح وبينه قاله في الشرح (قوله والكاذب الخ) سمى كاذبا لانه يضيئ ثم يسود ويذهب النور ويعقبه الظلام فكانه كاذب قاله في الشرح (قوله وقد اجعت الامة الخ) نوزع الاجماع بما نقلناه في أوله سابقا عن مجمع الروايات وبأنه قبل ان آخره الى أن يرى الراى موضع نبه فالتحلاف ثابت في أوله وآخره وأجيب بأنه لم يعتبر هذا الخلاف لضعفه (قوله مالم يطلع قرن الشمس) أى مدة عدم طلوع قرن الشمس وتنام الحديث ووقت صلاة الظهر اذا زالت الشمس عن بطن السماء مالم يحضر وقت العصر ووقت صلاة العصر مالم تنصف الشمس ويسقط قرنها الأول ووقت المغرب اذا غابت الشمس مالم يسقط الشفق ووقت العشاء الى نصف الليل رواه مسلم (قوله وقت الظهر من زوال الشمس عن بطن السماء) ومعرفة الزوال أن يغرز خشبة مستوية في ارض مستوية ويجعل عند منتهى ظلها علامة فساد الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل ومضى وقتها وقت الاستواء وقيام الظهيرة فحينئذ يجعل على رأس الظل خطا علامة لذلك كما يكون من ذلك الخط الى أصل العود فهو المسمى في الزوال

(من) ابتداء (طلوع العجر) لامامة جبريل حين  
طلع العجر (الصادق) وهو الذي يطلع عرضا  
منتشرا والى كاذب بطله - وطولا ثم يغيب وقد  
اجعت الامة على أن أوله الصبح الصادق وآخره  
(الى قبيل طلوع الشمس) لقوله عليه السلام وقت  
صلاة العجر مالم يطلع قرن الشمس الأول (و) ثانياها  
(وقت) صلاة (الظهر من زوال الشمس) عن  
بطن السماء بالاتفاق

واذا لم يجد ما يغرز به يعتبر بقامته وقامة كل انسان سبعة أقدام او ستة  
أقدام ونصف بقدمه والاول قول العامة وقد نظم الحافظ السبوطي  
علامة الزوال على الشهور القبطية من اول طوبه الى آخرها في بيت  
واحد فقال

تطمئنه ما يقول المشروح • يروقه نظره جينا ابد وحى

١٠٨٦٤٢١ ١٢٣ ٥٧٩

وهذه الحروف اشارة الى عدد الاقدام التي يعلم بها الزوال في الشهور  
القبطية فالطوبه والزاى الى امشير والهاء الى برمهمات والجيم الى  
برموده والباء الى بشنس والالف الى بؤنه وايب والباء الى مسرى  
والدال الى توت والواو الى بابيه والحاء الى هاتور والباء الى كيهل  
وتطمئنها الشيخ السجسي على ترتيب الشهور القبطية فقال

ان رمت أقدام الزوال فلذينا • دوح بط زهج باب امصرنا

واذا اراد معرفة دخول وقت العصر يزيد عدد قامة نفسه وهي سبعة  
أقدام على المأخوذ من الشهور فاذا بلغ الظل مجموعها فقد دخل وقته  
ولا بد ان يكون الواقف الذي يريد معرفة الظل واقفا على ارض مستوية  
مكشوف الرأس غير منتعل اه شبرا ملسى مختصرا وروى عن محمد بن  
الله ان حد الزوال ان يستقبل الرجل القبلة فسادت الشمس على حاجبه  
الا يسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت (قوله  
في رواية الى قبيل ان يصير الخ) اى الى اللحظة اللطيفة التي قبل الصبورة  
المذكورة وهذه رواية محمد بن الامام (قوله لتعارض الا نمار) بيانه  
ان قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه ابردوا بالظهر فان شدة  
الحر من فيج جهنم يقتضى تأخير الظهر الى المثل لان أشد الحر في ديارهم  
وقت المثل وحديث امامه جبريل في اليوم الاول يقتضى انتهاء وقت  
الظهر بخروج المثل لانه صلى به صلى الله عليه وسلم العصر في اول المثل  
الثاني فحصل التعارض بينهما فلا يخرج وقت الظهر بالشك ونظامه  
في المطولات (قوله وهو الصحيح) محمده بجمهور أهل المذهب وقول  
الطحاوى وبقرانه ما نأخذ به على انه المذهب وفي البرهان قوامهما  
هو الاظهر اه فقد اختلف الترجيح (قوله والرواية الثانية) هي رواية

وتمتد الى وقت العصر ونسبه روايتان عن الامام  
في رواية (الى قبيل) أن يصير ظل كل شئ مثليه  
سوى في الزوال لتعارض الا نمار وهو الصحيح  
وعليه جل المنايخ والمتون والرواية الثانية أن نمار  
البا بقوله (او مثله) مرة واحدة



الحسن عنه (قوله سوى ظل الاستواء) هو الذي عبر عنه سابقا بقوله الزوال (قوله والنبي) سمي فيئالاته فاء من جهة المغرب الى جهة المشرق اي رجع ومنه قوله تعالى حتى تقي الى امر الله اي ترجع وقد يسمى ما بعد الزوال ظلا أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فيئالات أصلا كذا في السراج (قوله وهو قول صاحبين) اي وزفروا لائمة الثلاثة (قوله العصر فيه) الاولى حذف فيه لان الامامة انما هي اول المثل الثاني (قوله ابراءة الذمة) علة للاحوطية وقوله اذ تقديم الخ علة للعطية (قوله اذ تقديم الصلاة عن وقتها) وهي هنا العصر (قوله فكيف والوقت باق) اي وقت العصر بعد المثل الثاني (قوله وفي رواية أسد) اي ابن عمرو ورواه الحسن أيضا عن الامام (قوله فيبين ما وقت مهملة) اختاره الكرخي وقال شيخ الاسلام انه الاحتياط كما في السراج (قوله واقل وقت العصر الخ) سمي عصرًا لانه أحد طرفي النهار والعرب تسمى كل طرف من النهار عصرًا فالغداة والعشي عصران (قوله الى غروب الشمس) أي جرمها بالكلية عن الافق الحسي أي الظاهري لا الحقيقي لان في الاطلاع عليه عصرًا كما في مجمع الانهر والتكليف بحسب الوسع حتى قال في الخلاصة لا يفطر من على المنارة بالاسكندرية وقد رأى الشمس ويضطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه اه وهذا اذا ظهر الغروب والا فالى وقت اقبال الظلة من المشرق كما في التحفة ولو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم كما في الدر لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قام في حجر علي رضي الله عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له أنه فاتته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك فأرددها عليه فردت حتى صلى العصر أخرجه الطبراني بسند حسن وصححه الطحاوي والقاضي عياض وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزي كما في النهر (قوله وحمل) اي قوله بخروج وقت العصر (قوله على وقت الاختيار) اي الوقت الذي يجبر المكلف في الاداء فيه من غير كراهة (قوله الى غروب الشفق الاحمر) وقيل هو البياض الذي بعد الحرة وهو قول الصديق والصدّيقة وأنس ومعاذ وأبي هريرة ورواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أجمعين

(سوى ظل الاستواء) فانه مستثنى على الروايتين والنبي بالهمز بوزن الشيء مانسخ الشمس بالعشي والظل مانسخه الشمس بالغداة (واختار الثاني الطحاوي) وهو قول صاحبين (ابن يوسف) ومحمد لامة جبريل العصر فيه ولكن هل أن استكرام الشيخ على اشتراط بلوغ الظل مثليه والاخذ به أحوط لبراءة الذمة بيقين اذ تقديم الصلاة عن وقتها لا يصح ونصح اذا خرج وقتها فكيف والوقت باق اتفاقا وفي رواية أسد اذا خرج وقت الظهور بصيرة الظل مثليه لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه فيبين ما وقت مهملة فالاحتياط أن يصلي الظهور قبل أن يصير الظل مهملة والعصر بعد مثليه ليكون مؤدبا بالاتفاق كذا في المبسوط (و) اول (وقت العصر من ابتداء الزيادة على المثل او المثلين) لما قد مناه من الخلاف الى غروب الشمس) على المشهور لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب يحمله وسلم من أدرك العصر وقال الحسن بن زياد فقد أدرك العصر وقت العصر وحمل على الشمس اذا صفرت الشمس نخرج وقت (المغرب منه) اي وقت الاختيار (و) اول وقت (المغرب منه) اي غروب الشمس (الى) قبيل (مغرب الشفق الاحمر على المفتي).

و به قال عمر بن عبد العزيز والاوزاعي وداود الظاهري وغيرهم واختاره  
 من اهل اللغة المبرد و ثعلب و صحح ككل من القولين و آفتى به ورجح  
 في البحر قول الامام قال ولا يعدل عنه الى قولهما ولو بموجب من ضعف  
 او ضرورة تعامل لانه صاحب المذهب فيجب اتباعه والعمل بذهبه  
 حيث كان دليله و اخذوا مذهب ثابتا ولا يلتفت الى جعل بعض المشايخ  
 الفتوى على قولهما اه و قوى الكمال قول الامام ايضا بما حاصله  
 ان الشفق يطلق على البياض والحرة واقرب الامراته اذا ترد في أنه الحرة  
 أو البياض لا يتقضى الوقت بالشك ولا صحة لملاة قبل وقتها فلا احتياط  
 في التأخير وقال العلامة الزيلعي و ما روى عن الخليل أنه قال راعيت  
 البياض بمكة كثرها الله ليله فما ذهب الا بعد نصف الليل محمول  
 على بياض الجوف ذلك يغيب آخر الليل وأما بياض الشفق وهو رقيق  
 الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض في الفجر  
 (قوله وهو مروي عن اكابر الصحابة) قد علمت أن مذهب الامام مروي  
 عن اكابر الصحابة اجمعين نساء و رجالا (قوله وعليه اطباق اهل اللسان)  
 قد علمت ما اختاره المبرد و ثعلب و هما من اكبر اهل (قوله ونقل رجوع  
 الامام) هذه الصيغة للضعف فلا جزم بها (قوله وحديث امامة جبريل  
 الخ) فانه أم به الدلالة الثانية في العشاء ثلث الليل الاول وهذا جواب  
 عما أورد على قول المصنف والعشاء والوتر منه الى الصبح وقوله وقال  
 صلى الله عليه وسلم ان الله الخ دليل لوقت الوتر (قوله لهذا الحديث)  
 فان قوله صلى الله عليه وسلم فصلوها ما بين العشاء الاخرة الى طلوع الفجر  
 صريح في تعيين وقت صلاته (قوله و واجب الوتر) المراد به الفرض  
 العملي فانه فرض على عند الامام كما في البحر وقال اول وقته بعد العشاء  
 بناء على أنه سنة مؤكدة عندهما فصار كركعتي العشاء والثمة  
 تظهر فيما لو صلى الوتر ناسيا للعشاء او صلاهما فقطه وفساد العشاء دون  
 الوتر أجزاء عند الامام استقوط الترتيب بمثل هذا العذر لا عندهما  
 لانه تبع لهما فلا يصح قباهما وفيما لو صلى الفجر قبل الوتر عمدا او كان  
 صاحب ترتيب أعاده بعد صلاة الوتر عنده لا عندهما لانه لا ترتيب

وهو رواية عن الامام وعليها الفتوى وبها قال  
 لقول ابن عمر الشفق الحرة وهو مروي عن اكابر  
 الصحابة وعليه اطباق اهل اللسان ونقل رجوع  
 الامام اليه (و) انذاره وقت صلاة (العشاء والوتر  
 منه) اي من غروب الشفق على الاختلاف الذي  
 تقدم (الى) قبيل طلوع (الصبح) الصادق لا جماع  
 السلف وحديث امامة جبريل لا ينفي ما رواه  
 وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم ان الله زادكم  
 صلاة الا وهي الوتر فصلوها ما بين العشاء الاخرة الى  
 طلوع الفجر (ولا يقدم) صلاة (الوتر على) صلاة  
 (العشاء) لهذا الحديث و (للترتيب الا لازم) بين  
 فرض العشاء و واجب الوتر عند الامام



بين الفرائض والسنن قاله السيد (قوله كبلغار) قال في القاموس  
 بلغر كقرطق يعني بضم فسكون والعامة تقول بلغار مدينة الصقالبة  
 ضاربة في الشمال شديدة البرد اهـ (قوله في أقصر ليالي السنة) وهو  
 أربعون ليلة في أول الصيف عند حلول الشمس رأس السرطان فان  
 الشمس تمكث عندهم على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة وتغرب  
 ساعة واحدة على حسب عرض البلد (قوله وليس مثل اليوم الخ) روى  
 مسلم عن النخاس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الدجال وليته في الارض أربعة - بين يوم ما يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة  
 وسائر أيامه كأيامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة بكيفية فيه صلاة يوم  
 قال لا قدر والله قدره اهـ قال الاسنوي ويقاس عابه اليومان  
 التالين واستظهر السكال وجوب القضاء استمدالا بحديث الدجال  
 وتبعه ابن الشيحة فصحة في الغار وذكروا في المنح أنه المذهب ولا ينوي  
 القضاء لفقد وقت الاداء وفرق في التهرب بأن الوقت موجود حقيقة في يوم  
 الدجال والمفقود العلامة فقط بخلاف ما نحن فيه فان الوقت لا وجود له  
 أصلا وردي بأن الوقت موجود قطعا والمفقود هو العلامة فقط فاذا لا فرق  
 وتعامه في تحفة الاخبار (قوله لا امر فيه بتقدير الاوقات) أي اوقات  
 الصلاة أي على خلاف القياس فلا يقاس غيره عليه لانا لو وكلنا إلى  
 الاجتهاد لم نصل فيه الا صلاة يوم واحد كما قاله القاسمي عباس (قوله  
 وكذا الا - جال في البيع الخ) وينظر ابتداء اليوم فيقتدر كل فصل  
 من الفصول الاربعة بحسب ما يكون اكل يوم من الزيادة والتقص  
 كما في كتب الشافعية وقواعد المذهب لا تأباه (قوله في وقت) استترز  
 عن الجمع بينهما ما فعلوا كل واحدة منهما ما في وقتها بأن يصلي الاولى في آخر  
 وقتها والثانية في اول وقتها فذلك جائز كما في التبيين (قوله بعذر كسفر)  
 أدخلت الكاف المرض وجوزها الامام الشافعي رضي الله عنه فتدبر  
 وتأخيرا والافضل الاول للنازل والثاني للسائر بشرط أن يقدم الاولى  
 وينوي الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعقد فاصلا عرفا  
 هذا في جمع التقديم ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج

(ومن لم يجد وقتها) أي العشاء والوتر (لم يجيبا  
 عليه) بأن كان في بلد كبلغار وأقصى المشرق يطلع  
 فيها الفجر قبل مغيب الشفق في أقصر ليالي السنة  
 لعدم وجود السبب وهو الوقت وليس مثل اليوم  
 الذي كسنة من أيام الدجال لا امر فيه بتقدير  
 الاوقات وكذا الا - جال في البيع والاجارة والصوم  
 والحج والعمرة كما بسطنا في أصل هذا المختصر والله  
 الموفق (ولا يجمع بين فرضين في وقت) اذ لا تصح  
 التي قدمت عن وقتها ولا يجمل تأخير الوقتية إلى  
 دخول وقت آخر (بعذر) كسفر ومطر

الاولى وكثيرا ما يتلى المسافر بمثله لاسيما الحاج ولا بأس بالتقليد  
كفا في البحر والنهر لكن بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب به ذلك الامام لأن  
الحكم الملق باطل بالاجماع كفا في دياحة الدر فيقرأ ان كان مؤثما  
ولا يمس ذكره ولا امرأة بعد وضوءه ويحترز عن اصابة قليل النجاسة  
وحكاية الاجماع على بطلان الملق منظور فيها فان الاصح من مذهب  
الامام ما لشرضى الله عنه جوازه والمتمنى عنه تتبع الرخص من  
المذاهب (قوله وحمل المروي في الجمع الخ) الدليل على صحة هذا التأويل  
ما روى ابن حبان عن نافع قال خرجت مع ابن عمر رضي الله عنهما في سفرة  
وغابت الشمس فلما أبطأ قلت الصلاة بركة الله فالتفت الى ومضى حتى  
اذا كان في آخر الشفق نزل فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد توارى الشفق  
فصلى بنا ثم أقبل علينا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا  
يجل به السير صنع هكذا وهذا حديث صحيح قال عبد الحق وهذا نص  
على انه صلى كل واحدة منهم حافى وقتها وقال عبد الله بن مسعود والذي  
لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا لوقتها  
الاصلان جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع رواء  
الشيخان (قوله لاغيرهم) اعاد الضمير بلفظ الجمع نظرا الى أن المراد  
بالحاج الجنس المتحقق في أفراد كثيرة (قوله كلام من الظهر والعصر) فان  
ادرك احدى الصلاتين لا يجوز له الجمع (قوله فهذه اربعة شروط) اولها  
عرفة وثانيها صحة الظهر وثالثها الامام أو نائبه ورابعها الاسرار بالجمع  
(قوله ولا سنة الظهر) استثنى العلامة مسكين سنة الظهر تبعاً للذخيرة  
والحيط والسكافي وأثر الخلاف بظاهر الرواية هو الاول نهر قاله السيد  
بعاد الاذان للعصر لا على الثاني وظاهر الرواية هو الاول نهر قاله السيد  
(قوله ولا يشترط هنا سوى المسكان والاسرار) فلا يشترط الجماعة لهذا  
الجمع وكذا الامام ليس بشرط لهذا الجمع أيضا ولا يتطوع به من حاولوا اشتغل  
بشيء أو تطوع اعاد الاقامة وعند زفير عيد الاذان أيضا من لا مسكين  
ذكره السيد (قوله ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) التقييد بالطريق  
اتفاق لانهم صلاها في وقتها في عرفات لم تجز من لا مسكين (قوله يعني

وحمل المروي في الجمع على تأخير الاولى الى قبل  
آخر وقتها وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها  
فيه (الاف عرفة للحاج) لاغيرهم (بشرط) أن يصلى  
الحاج مع (الامام الاعظم) أي السلطان أو نائبه  
كلام من الظهر والعصر ولو سبق فيها (و) بشرط  
(الاحرام) بجمع لا مرة حال صلاة كل من الظهر  
والعصر ولو أحرم بعد الزوال في العصر وصحة الظهر  
فلو سبق فساده اعاده وبعد العصر اذا دخل وقته  
المعتاد فهذه اربعة شروط لصحة الجمع عند الامام  
وعند هذا يجمع الحاج ولو منفردا قال في البرهان  
وهو الاظهر (بجمع) الحاج (بين الظهر والعصر  
جمع تقديم) في ابتداء وقت الظهر بمسجد نعمة كما هو  
العادة فيه بأذان واحد واقامة واحدة (ويجمع)  
ولا يفصل بينهما بأذان واحد واقامة واحدة (ويجمع)  
الحاج (بين المغرب والعشاء) جمع تأخير فيه ليسما  
(بزدلفة) بأذان واحد واقامة واحدة لعدم الحاجة  
للتقييد بدخول الوقتين ولا يشترط هنا سوى المسكان  
والاحرام (ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) يعني  
الطريق المعتاد للعاقبة



الطريق المعتاد) لا فائدة في التقييد بالمعتاد بل ذكر الطريق اتفاقاً كما علمت  
 (قوله الصلاة أمامك) بالنصب أي صلياً أمامك وبالرفع مبتدأ وخبر  
 أي موضعها أمامك (قوله فان فعل ولم بعده) أي لم يعد ماصلي وهو  
 المغرب أي مع العشاء ولو قدم العشاء على المغرب بعد ما على الترتيب  
 فان لم يصل العشاء حتى طلع الفجر أعاد العشاء إلى الجواز ذكره السيد  
 (قوله أو تخاف طلوعه) أي لو أعاده ما مجموعة بين (قوله وهو التأخير  
 للاضائة) في المصباح الاسفار الاضائة يقال أسفر الفجر إذا أضاء وأسفر  
 الرجل بالصلاة إذا صلاها في الاسفار اهـ (قوله أسفر وأب الفجر الخ) رواه  
 أصحاب السنن وحسنه الترمذي وروى الطحاوي بإسناده إلى ابراهيم  
 النخعي ما جمعه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء  
 ما جمعه وأعلى التنوير بالفجر وإسناده صحيح ويستحب البداءة بالاسفار  
 وهو ظاهر الرواية وقيل يدخل بغلس ويحتم بالاسفار بمجرد العناية  
 (قوله ولان في الاسفار تكثير الجماعة) لما فيه من توسيع الحال على  
 النائم والضعيف فيدركان الجماعة (قوله في جماعة) ظاهره ولومع  
 أهل بيته (قوله ثم قعد يذكرك الله تعالى) أفاد العلامة القاري في شرح  
 الحصن المصين ان القعود ليس بشرط وإنما المدار على الاشتغال بالذكر  
 هذا الوقت (قوله ثم صلى ركعتين) ويقال لهما ركعتا الاشراف وهما  
 غير سنة الضحى (قوله تامة) أي كل منهما أي غير ناقص ثوابهما  
 بارتكاب نحو محظورات حرام أو فساد أو الماراد الطمخ النفل والتأكيدي فيقيد  
 أن له ذلك الا برحقيقة وليس من قبيل الترغيب (قوله وهو ثمان رجلية)  
 أي قبل أن يتربع فلا يضر اقتراس رجلية تحت أليته أو تغيير هيئة  
 الجلوس إلى صفة يقول بها امام كهيئة الجلوس التي يقول بها مالك  
 (قوله قبل أن يتكلم) الظاهر في امثاله أن المراد التكلم بكلام الدنيا فلا  
 يضر الفصل بذكر آخر (قوله لا شريك له) تأكيدياً وتأسيساً ان يريد  
 بالوحدة وحدة الذات والصفات وبالثاني نفي الشريك في الافعال (قوله  
 رمي عنه عشر ميثقات) المشهور ارادة الصغائر وبعض أهل العلم  
 يطلقون فيه الكبار في هذا وتطأه ولا حرج على الضاعل المختار الذي

اقوله صلى الله عليه وسلم الذي رآه يصلي المغرب  
 في الطريق الصلاة أمامك فان فعل ولم بعده حتى  
 طلع الفجر أو تخاف طلوعه صح (و) لما بين أصل  
 الوقت بين المصحب منه بقوله (يستحب الاسفار)  
 وهو التأخير للاضائة (بالفجر) بحيث لو ظهر  
 فساده أعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس  
 اقوله صلى الله عليه وسلم أسفر وأب الفجر فإنه أعظم  
 للأجر وقال عليه السلام توردوا بالفجر يبارك لكم  
 ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي التغايس تقليلها  
 وما يؤدى إلى التكثير أفضل وليسهل تحصيل  
 ما ورد عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى  
 حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر  
 حجة تامة وعمرة تامة حديث حسن وقال صلى الله  
 عليه وسلم من قال دبر صلاة الصبح وهو ثمان رجلية  
 قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك  
 وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر  
 مرات كتب له عشر حسنات ومحي عنه عشر

لا يسأل عما يفعل (قوله ورفع له عشر درجات) أى فى الجنة أى على  
 من لم يقلها (قوله وحرس) أى حفظ (قوله ولم يتبع بذنوب) بأن يقع  
 مغفورا أو يوفق للتوبة منه فقوله أن يدركه أى انعمه (قوله الا الشرك  
 بالله تعالى) أى فانه لو وقع منه يدركه وليس بواقع منه لقوله سابقا كان  
 يومه ذلك فى حرز من كل مكروه اللهم الا أن يخصص المكروه بمكروه الدنيا  
 (قوله من ولد اسمعيل) أى من العرب فان عتق العرب أفضل من  
 عتق العجم وظاهر الحديث أن هذا الثواب يحصل بمجرد حبس نفسه  
 فى معسلة وان لم يذكر فاذا ذكر حصل له ذلك مع الثواب المتقدم وعتق  
 العرب يقول به الامام الشافعى وأما عندنا فلا يرقون فيحصل لمحو هذا  
 الحديث على الفرض والتقدير (قوله وزاد الثواب) أى فى المنتظر بعد  
 العصر لانه كن اعتق ثمانيا من الرقاب (قوله لا انتظار فرض) علة لازمة  
 (قوله سفرا وحضرا) شتاء وصيفا نفردا ومؤثما وأما ما (قوله لو اوجب  
 الوقوف بعده) أى للتفرغ لواجب الوقوف (قوله كما هو فى حق النساء  
 دائما) وقبل الأفضل ان الانتظار فى كل الصلوات مطالما كما فى النهر  
 عن القنية (قوله ويستحب الابراد بالظهر فى الصيف) وحده أن يتمكن  
 المشي إلى الجماعات من المشي فى ظل الجدران كما فى الإيضاح عن  
 الحقائق وقال فى السراج بحيث يصلى قبل بلوغ الظل مثلا هو فى الخزانة  
 الوقت المـكروه فى الظهر أن يدخل فى حدة الاختلاف وهو (قوله  
 حتى صار ظل كل شئ مثله فقد دخل فى حدة الاختلاف وهو) (قوله  
 فى كل البلاد) أى سواء كانت حارة أم لا وسواء اشتد الحر أم لا وسواء  
 فيه المنفرد والامام وسواء قصد الناس الجماعة من مكان بعيد أم لا  
 فالحاصل أن الابراد أفضل مطلقا وجرم فى السراج بأن التخصيص بهذه  
 الاشياء مذهب اصحابنا وورده فى البحر بأنه مخالف للمعتبرات والظاهر  
 أن محمل الاستحباب ان لم تفته الجماعة اول الوقت والاقدمه لانها اما  
 سنة اكيدة او واجبة فلا تترك المستحب الا أن الامام حينئذ فانه المستحب  
 (قوله فان شدة الحر من فيج جهنم) عن أبى هريرة مر فوعا ان النار اشكت  
 الحديدها فالتبارب أكل بعضى بعضا فأذن لى التنفس فأذن لها بنفسين

ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك فى حرز من كل  
 مكروه وحرس من الشيطان ولم يتبع بذنوب أن يدركه  
 فى ذلك اليوم الا الشرك بالله تعالى قال الترمذى  
 هذا حديث حسن وفى بعض النسخ حسن صحيح  
 ذكره النووى وقال صلى الله عليه وسلم من مكث  
 فى معسلة بعد الفجر الى طلوع الشمس كان كمن اعتق  
 اربع رقاب من ولد اسمعيل وقال عليه السلام  
 من مكث فى معسلة بعد العصر الى غروب الشمس  
 كان كمن اعتق ثمان رقاب من ولد اسمعيل وزاد  
 ان الثواب لا انتظار فرض وفى الاول انفل والاسفار  
 بالفجر مستحب سفر وحضرا (للرجال) الا  
 فى من دلفه للحاج فان التغليس لهم أفضل لواجب  
 الوقوف بعدهم كما هو فى حق النساء دائما لانه  
 أقرب للستر وفى غير الفجر لا انتظار الى فراغ الرجال  
 عن الجماعة (و) يستحب الابراد بالظهر (فى الصيف)  
 فى كل البلاد لقوله صلى الله عليه وسلم أبردا بالظهر  
 فان شدة الحر من فيج جهنم



نفس في الشتاء ونفس في الصيف فما وجدتم من برد أو زهر برق في نفس  
 جهنم وما وجدتم من حر أو حرور في نفس جهنم متفق عليه واللفظ لم  
 وفي رواية للخيارى فأشد ما تجدون من الحر في سمومها وأشد ما تجدون  
 من البرد في زهر برقها والفج بوزن البيع الغليان من فاحت القدر غلت  
 والمراد شدة حر النار (والجمعة كاظهه) أصلها واستحبها في الزمانين  
 ذكره الأسدي بجاني (قوله وفي الربيع والخريف) كذا في القهستاني  
 وبه صرح في مجمع الروايات فباني البحر من قوله ينبغي الحاق الخريف  
 بالصيف والربيع بالشتاء وجرى عليه المؤلف في حاشية الدرر مخالف  
 لهذا المنقول وفي القهستاني عن المستصفي الصلاة أول الوقت أفضل  
 عندنا إلا إذا تضمن التأخير فضيلة اه وفي الخلاصة من آخر الأيمان  
 أن كان عندهم حساب يعرفون به الشتاء والصيف فهو على حسابهم  
 وإن لم يكن فالشتاء ما اشتد فيه البرد على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر  
 على الدوام قال في البحر فلي قيا من هذا الربيع ما ينكسر فيه البرد على  
 الدوام والخريف ما ينكسر فيه الحر على الدوام (قوله فلا يتغير فيه  
 البصر) أفاد بذلك أنه ليس المراد مطلق ذهاب الضوء فإنه يتحقق بعد  
 الزوال فيرجع كلام الشرح إلى ما ذكره العلامة مسكين من أن العبرة بتغير  
 الفرس (قوله هو الصحيح) وقيل إذا بقي مقدار ربح لم يتغير ودونه  
 تغيرت وقيل يوضع ماست في أرض مستوية فإن ارتفعت الشمس على  
 جوانبه فقد تغيرت وإن وقعت في جوفه لم يتغير وقيل غير ذلك (قوله  
 والتأخير الخ) أما الأداء فلا يكره لأنه مأمور به ولا يستقيم اثبات  
 الكراهية لشيء مع الأمر به كذا في العناية وقيل الأداء مكره أيضا ذكره  
 من لا مسكين اه من السبب ولو تغيرت وهو فيها لا طائله اه لم يكره لأن  
 الاحتراز عن الكراهة مع الإقبال على الصلاة منهذرج فعل عفو كذا  
 في غاية البيان (قوله تلك صلاة المنافقين) يحتمل أن ذلك اخبار عن  
 المنافقين الموجودين في زمنه صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن المراد نفاق  
 العمل (قوله وكانت بين قرني الشيطان) المراد أنه لازم جرمها الظاهر  
 في هذا المين وحضرها ليدعو عابديها إلى عبادتها وليس المراد الحقيقة

والجمعة كاظهه (و) يستحب (تجمله) أي الظاهر  
 (في الشتاء) وفي الربيع والخريف لأنه عابيه  
 السلام كان يجعل الظاهر بالبرد (الأي يوم غيم)  
 خشية وقوعه قبل وقته (فيؤخر) استحبها (فيها)  
 أي يوم الغيم إذا كراهة في وقته فلا يغمر تأخير  
 (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفا وشتاء  
 لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر ما دامت  
 الشمس بيضاء نقية وليتمكن من التسل قبله  
 (ما لم يتغير الشمس) بذهاب ضوءها فلا يتغير فيه  
 البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغير مكره وتحرر بما  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة  
 المنافقين ثلاثا ما يجلس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس  
 وكانت بين قرني الشيطان

فانه كما قيل ان الشمس قدر الدنيامائة وستين مرة وهي في السماء الرابعة  
لا ينالها الشيطان (قوله كنقر الديك) أي عند التقاطه الحب وهذا تشبيه  
في السرعة فهو كناية عن عدم ايضاها حقوقها (قوله ولا يفصل بين  
الاذان والاقامة الخ) ولو بقدر صلاة ركعتين كركعة صلاة ركعتين  
قباهما وفي القنية من استثناء القليل يحمل على ما هو الاقل من قدرهما  
توفيقيين كلامهم كما في النهر عن الفتح (قوله بأول الوقت) الباء زائدة  
(قوله الى اشتغال النجوم) أي كثرتها (قوله والامن عذر الخ) فلا  
يكروه التأخير حينئذ ليجتمع بينهما وبين العشاء فقط كما في البناية والحلبى  
(قوله والتأخير قبل الا بكرة) أي تحريم ما بل يكره تنزيها والى اشتغال  
النجوم بكره تحريما وفي قول لا يكره ما لم يغيب الشفق والاصح الاول  
(قوله وتقدم المغرب الخ) بيان الافضل كما في البحر وغيره ووجه التقديم  
أن المغرب فرض عين وهو مقدم على فرض الكفاية الذي هو صلاة  
الجنساة وفرض الكفاية مقدم على السنة (قوله ويستحب تأخير صلاة  
العشاء الى ثلث الليل) فبيده في الخمانية والتخفة والمحيط الرضوى  
والبدائع بالشنا. أما في الصيف فيستحب التججيل نهارا لانتقال الجماعة  
لقصر الليل فيه (قوله وفي القدوري الى ما قبل الثلث) قال في حاشية  
الدرر وقد ظفرت بأن في المسئلة روايةين وهو أحسن ما يوفق به اه فعلى  
ما في الكنز يؤخرها الى أول الثلث الثاني وعلى ما في القدوري يؤخر الى  
ما قبل الثلث وعليه فابقاها أول الثلث الثاني مباح (قوله قال صلى الله  
عليه وسلم الخ) ورد في التأخير أخبار كثيرة صحاح وهو مذهب أكثر أهل  
العلم من الصحابة والتابعين وفي تأخيرها قطع السمر المتهنى عنه على ما رواه  
الامام أحمد والجماعة من حديث أبي ردة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يستحب أن يؤخر العشاء وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها  
وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدى الى سهر يفوت به الصبح وربما  
يوقع في كلام لغو فلا ينبغي ختم البقطة به لأنه يفوت به قيام الليل  
لأن له به عادة قال الطحاوى انما كره النوم قبلها لأن خشى عليه فوت  
وقتها وفوت الجماعة فيها وأما من وكل لنفسه من يوقظه في وقتها فيباح

بتقريبه كنقر الديك لا يكره الله الاقل ولا يباح  
التأخير لمريض وسفر (و) يستحب (تجليله) أي العصر  
(في يوم الغيم) معيقن دخولها خشية الوقت  
المكروه (و) يستحب (تجليل) صلاة (المغرب)  
صفا وشنا ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه  
الا بقدر ثلاث آيات أو جلسة خفيفة أصلا جبريل  
عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بأول  
الوقت في اليومين وقال عليه الصلاة والسلام ان  
أمتي لن يزالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب الى اشتغال  
النجوم مضاهاة لليهود كان تأخيرها مكروها  
(الافى يوم غيم) والامن عذر سفر أو مرض  
وحضور مائة والتأخير قبل المغرب وانما يستحب في  
المغرب ثم الجنساة ثم سنة المغرب وانما يستحب في  
وقت الغيم عدم تعجيلها خشية وقوعها قبل الغروب  
لشدة الالتباس (قوله خروجه) حتى يتيقن الغروب  
(و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل)  
الاول في رواية الكنز وفي القدوري الى ما قبل الثلث  
قال صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأخرت  
العشاء الى ثلث الليل أو نصفه



له النوم ذكره العلامة الزيلعي وغيره (قوله وفي مجمع الروايات الخ) حاصله  
 أن تأخير العشاء بعد الثلث إلى نصف الليل مباح لأنه من حيث كونه  
 يفضي إلى تقليل الجماعة يكره ومن حيث كونه ينقطع به السمر المنهي  
 عنه يندب لأن السمر ينقطع بغيره نصف الليل غالباً فعارض دليله لا  
 الندب والكره اهـ فتساقطت الباقية الإباحة وفيه بحث لا كمال اهـ (قوله  
 ويستحب تعجيله العشاء في وقت الغيم) قال في الكنز كالهـ داية وندب  
 تعجيل ما فيه عين يوم غيم ويؤخر غيره فيه قال شارحه البدو العيني قلت  
 هذا في ديارهم لأن فيها الشتاء أكثر ورعاية الاوقات قليلة وأما في ديارنا  
 المصرية فعكس هذا فينبغي أن يراعى الحكم الأول اهـ وأقره في النهر والدر  
 وفي الدر حكم الاذان كالصلاة تعجلاً وتأخيراً (قوله لمهمة) كندبير مصالح  
 المسلمين كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل مع أبي بكر (قوله ومذاكرة فقهه)  
 مثلاً مطالعته في خاصة نفسه (قوله وحديث مع ضيف) مثله  
 العرس وظاهر أن المراد بالحديث ما لا اثم فيه (قوله فلا بأس به) المراد به  
 أنه يشاب عليه لا ما خلافة أولى منه (قوله والنهي) أي عن السمر بقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد العشاء ذكره السيد (قوله بعبادة) هي  
 صلاة العشاء (قوله كما بدت بها) أي بعبادة وهي صلاة الصبح (قوله  
 ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا منه يقتضي أن الحسنات إنما  
 تكفر إذا تأخرت وبعضهم عم أي سواء تقاربت أم سبقت أحدهما (قوله  
 فليوتر أوله) أي قبل النوم ان لم يشتغل عنه (قوله ومن طمع) المراد به  
 الوثوق بالالتزام آخره (قوله فان صلاة الليل مشهودة) أي تشهد بها  
 الملائكة (قوله وذلك أفضل) من تمة الحديث ورواه مسلم وهو  
 الصارف للامر عن الوجوب فلو صلى الوتر ونام ثم استيقظ وتنفل بعده  
 لا كراهة وانما فاته الأفضل أي حيث كان يشق بالالتزام كما دل عليه  
 الحديث والا لا وأطلق المصنف في حاشية الدر فوات الفضيلة بالتباه  
 آخر الليل كما في البحر والنهر والظاهر ما قلناه \* (فصل في الاوقات المكروهة)  
 مراده بالمكروهة ما يعم المفسدة ليشمل أداء الفرض فيها فالكرهية هنا  
 بالاعتقالات لا بخفى حسن تأخيرها عن الاوقات المستحبة (قوله

وفي مجمع الروايات التأخير إلى النصف مباح في  
 الشتاء لمعارضته دليل الندب وهو قطع السمر المنهي  
 عنه دليل الكراهة وهو تقليل الجماعة لأنه قلما  
 يقوم الناس إلى نصف الليل فتعارضت فتثبت  
 الإباحة والتأخير إلى ما بعد النصف مكروه لسلامة  
 دليل الكراهة عن المعارض والعشاء (في) وقت (الغيم)  
 (و) يستحب (تعجيله) العشاء (في) وقت (الغيم)  
 في ظاهرو الرواية ما في التأخير من تقليل الجماعة  
 ما طنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي عنه وهو  
 تأخير ما فيه لغو أو يفوت قيام الليل أو يؤدي إلى تفويت  
 الصبح وأما إذا كان السمر لمهمة أو قراءة القرآن  
 وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة فقهه وحديث  
 مع ضيف فلا بأس به والنهي ليس بما من الزلات ان  
 بعبادة كما بدت بها السجدة (و) يستحب (تأخير)  
 الحسنات يذهبن السيئات (و) يكون التاء وفتح الواو  
 صلاة (الوتر) خذ الشفع بسكون التاء وفتح الواو  
 وكسرها (إلى) قبل (آخر الليل) أي قبل (آخر الليل) من يثق بالالتزام  
 وأن لا يوتر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من طمع  
 خاف أن لا يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل  
 أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره فان صلاة الليل  
 مشهودة وذلك أفضل وسند  
 رمضان  
 \* (فصل في الاوقات المكروهة) \*

لا يصح فيها شيء من الفساق (أداء وقضاء) قوله والواجبات التي  
 لزمت في الذمة قبل دخولها (كالوتر والنذر المطلق وركعتي الطواف  
 وما أفسده من نفل شرع فيه في غير وقت مكروه وسجدة التلاوة حتى لو دخل  
 في غيره وفي البحر عن المحيط وسجدة السهو وسجدة التلاوة حتى لو دخل  
 وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فانه لا يسجد السهو وسقط عنه  
 لانه وجب كاملا فلا يؤدى في الناقص وفي القنية سجدة ~~التي~~ تكبره  
 في وقت يكبره النفل فيه لاني غيره وفي المعراج وما يفعل عقب الصلاة من  
 السجدة فذكره اجماعا لان العوام يعتقدون أنها واجبة أو سنة (قوله  
 قدر ربح) قدره في الاصل وفي الايضاح هذا الاول والثالث أن لا تحار  
 العيز في العين هو الصحيح والمراد بالتالي وقت الغروب (قوله والثاني  
 عند استوائها) وعلمته أن يمنع الظل عن العصر ولا يأخذ في الطول  
 فاذا صادف أنه شرع في ذلك الوقت بفرض قضاء أو قبله وقارن هذا الجزء  
 اللطيف شيئا من الصلاة قبل القعود قدراته شهد فسدت (قوله وان نقبر  
 موتانا) أي فيها (قوله وعند زوالها) أي قرب زوالها وهو وقت  
 الاستواء فالعني عند استوائها حتى تزول (قوله وحين تضيف للغروب)  
 معنى تضيف قيل وهو بالمشاة الفوقية والصاد المجبة المفتوحة وبالياء  
 التحتية المثبتة وأصله تضيف حذف إحدى التاءين تخفيفا (قوله  
 ولما أراد الخ) وحله أبو داود على المعنى الحقيقي والنهي ليس لنقصان  
 في الوقت بل هو وقت كسائر الاوقات انما القص في أداء الاركان  
 لاستلزام فعلها فيه التشبه بعبادة الكفار وليس هذا كترك واجب فيها  
 فانه لا يؤثر نقصان في الاركان ولا كالمصلاة في أرض الغير لان اتصال الفعل  
 بالزمان أشد بخلاف المكان (قوله وقد فسر) أي هذا المراد بالسنة  
 والراوى واحد (قوله بطلت) وعن أبي يوسف لا تبطل ولكن يصبر حتى  
 اذا ارتفعت الشمس أتم جوى عن كشف الاصول ذكره السيد وروى  
 عن أبي يوسف أيضا جواز الفجر اذا لم يكن تأخيرها الى الطلوع قصدا  
 (قوله وعلى أنها تنقلب نفلا الخ) هو قول الامام وأبي يوسف رضي الله  
 عنهما كما في البرهان قالوا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء

(ثلاثة اوقات لا يصح فيها شيء من الفرائض  
 والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها) أي  
 الاوقات المكروهة أولها (عند طلوع الشمس الى  
 أن ترتفع) وثانيها قدر ربح أو ربحين (و) الثاني  
 (عند استوائها) في بطن السماء (الثالث) عند انقراضها  
 تميل الى جهة المغرب (و) الثالث (عند انقراضها) الى أن  
 وضعها حتى تقدر العين على مقابلتها (الى أن  
 تضعها حتى تقدر العين على مقابلتها) ثلاثة  
 تغرب (لقول عقبة بن عامر رضي الله عنه وسلم أن نضلى  
 أوقات نهارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ترتفع  
 فيها وأن نقبر موتانا عند طلوع الشمس حتى  
 وعند زوالها حتى تزول والمراد بقوله أن نقبر صلاة الجنائز  
 تغرب رواه مسلم وغيره ~~كرو~~ فكفى به عنها للملازمة بينهما  
 اذا دفن غيرهما ~~كرو~~ بالسنة نهارنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقد فسر بالسنة نهارنا ثلاث عند طلوع الشمس الخ  
 أن نضلى على موتانا عند ثلاث عند طلوع الشمس الخ  
 واذا أشرقت الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت فلا  
 ينتقض وضوءه بالهفوة بعده وعلى أنها تنقلب نفلا  
 يطل ولا تنقلب كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت  
 الطلوع لانهم قد يتركونها بالتركة والعصاة على قول  
 مجتهد اولي من التركة



والتيسير في الاوقات المكروهة أفضل من قراءة القرآن ولعله لان القراءة  
 ركن الصلاة وهي مكروهة فالاولى تركها كان ركناها بحر (قوله مع  
 الكراهة) أي التحريمية لما عرف من أن النهي الظني الثبوت الغير  
 المصروف عن مقتضاه يفيد كراهة التحريم كما في المنع وفي البحر عن التحفة  
 الأفضل أن يصلى على جنازة حضرت في تلك الاوقات ولا يؤخرها بل  
 في الايضاح والتبيين التأخير مكروه لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث  
 لا يؤخرن جنازة أنت ودين وجدت ما يقضيه وبمسكرو وجداهما كفاء  
 (قوله في ظاهر الرواية) لا كما ظنه بعضهم فنفاها ما قاله في الشرح وقد علمت  
 ما في البحر عن التحفة وما في الايضاح والتبيين (قوله بجنازة الخ) قال  
 في البحر وظاهر التسوية بين صلاة الجنازة وسجدة التلاوة انه لو حضرت  
 الجنازة في غير وقت مسكروه فأخرها حتى صلى في الوقت المكروه فانها  
 لا تصح وتجب اعادتها كسجدة التلاوة وذكر الاسي جابي أن صلاة الجنازة  
 تجوز مع الكراهة ولا يعيدها بخلاف سجدة التلاوة (قوله وناقله شرع  
 فيها) فان أداءها واجب بسبب الشروع فيها (قوله فيقطع ويقتضى  
 في كامل) ظاهره انه على سبيل الوجوب لانه في مقابلة الكراهة التحريمية  
 (قوله ابقاء سببه وهو الجزء الخ) أي والمسبب يثبت بحسب ثبوت السبب  
 ان كان كاملا فلا يكمل وان كان ناقصا فنأقص (قوله مع الكراهة للتأخير)  
 وأما الفعل فلا يكره له عدم استقامة اثبات الكراهة للشيء مع كونه  
 مأمورا به وتطيره القضاء لا يكره فعله بعد الوقت وانما يحرم تفويته كما  
 في الدرر وقيل الاداء مكروه أيضا وأيده في البحر بالنقل والاستدلال فان  
 قلت لم لا يجوز تأخير يومه كما جاز عصر يومه أجاب عنه صدر الشريعة بأنه ذكر  
 في الاصول أن الجزء المقارن للاداء هو السبب لوجوب الصلاة وآخر وقت  
 العصر ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا أداء كما  
 وجب فاذا اعترض الفساد بالغروب لا تفسد لانه وقت كمال والفجر كله  
 وقت كامل لان الشمس لا تعبد قبل وقت طلوعها فوجب كاملا فاذا  
 اعترض الفساد بالطلوع تفسد لان وقت الطلوع وقت ناقص فلم يؤدّها كما  
 وجبت وقوله الفساد أي ما شأنه الفساد وقوله بالغروب المراد به حال السقوط

(ويصح أداء ما وجب فيها) أي الاوقات الثلاثة لكن  
 (مع الكراهة) في ظاهر الرواية (كجنازة حضرت  
 وسجدة آية تليق فيها) وناقله شرع فيها أو نذر أن يصلى  
 فيها فيقطع ويقتضى في كامل في ظاهر الرواية فان  
 مضى عليها صح (كما صح عصر اليوم) بأدائه (عند  
 الغروب) لبقاء سببه وهو الجزء المتصل به الاداء من  
 الوقت (مع الكراهة) للتأخير المنهي عنه

وقوله لانه وقت كمال أى الغروب بمعنى تمامه ففيه استخدام فان قيل هذا  
تعليل في مقابلة النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من  
الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر  
قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر رواه الشيخان والطحاوى  
أجيب بأنه لما وقع التعارض بين هذا الحديث وبين حديث النهى عن  
الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو حكم التعارض فرج  
القياس حكم حديث الشيخين في صلاة العصر ورجح حكم الحديث الناهى  
في صلاة الفجر وترجيح المحترم على المبيح انما هو عند عدم ورود القياس  
أما عنده فانه ترجيح له على أنه أجاب في الاسرار بأن حديث النهى متأخر  
لانه أبدا يطرأ على الاصل الثابت ولان الصحابة رضى الله عنهم علمت به فعلم  
أنه لاحق (قوله لالذات الوقت) فانه وقت كسائر الاوقات انما التقص في  
أداء الاركان المستلزم فعالها فيه التشبه بعبادة الكفار فتح (قوله بخلاف  
عصر مضى الخ) جواب سؤال حاصله يذبح أن يجوز بعد الاضطرار قضاء  
عصر أمس مثلاً لان الوجوب لما كان في آخر الوقت كان السبب ناقصاً  
فاذا قضا في ذلك الوقت من اليوم الثاني فقد أداه كما وجب (قوله بذكره  
فيها النافلة كراهة تحريم) فيجب قطعها والاداء في كامل في ظاهرها رواية  
وقيل لا يصح التسفل فيها كالفرائض لان الدليل يفيد المنع مطلقاً دون  
عدم الصحة في البعض بخصوصه (قوله والسنة الرواتب) كان يصلى سنة  
الفجر وقت الطلوع ولا يظهر في غيرها لان وقت الاستموا والغروب  
ليس فيه سنن روايب وان كان الفرض قضاء فلا سنة له ولو أطلق السنن  
ليشمل المكسوف كان اولى (قوله وقال أبو يوسف الخ) قواء الكمال وفي  
الحاوى القديسى وعليه الفتوى (قوله لانه استثنى في حديث عقبة) الوارد  
في الاوقات المنهية وقد تقدم والمراد أنه ورد في بعض طرقه استثناء يوم  
الجمعة من المنهيات واهما أنهما زيادة غربية فلا يعتد بهما اهـ (قوله ويكره  
التسفل بعد طلوع الفجر) أى تصدأ حتى لو شرع في التسفل قبل طلوع الفجر  
ثم طلع الفجر فالأصح انه لا يقوم عن سنة الفجر ولا يقطعه لان الشروع فيه  
كان لا عن قصد اهـ سيد عن الزيلعى ومثل النافلة في هذا الحكم ما وجب

لالذات الوقت بخلاف عصر مضى للزوم كمالا  
بمخروج وقته فلا يؤذى في ناقص (والاوقات  
الثلاثة) المذكورة (يكره فيها النافلة كراهة تحريم  
ولو كان لها سبب كالندور وركعتي الطواف)  
وركعتي الوضوء ونجبة المسجد والسنن الرواتب  
وفي مكة وقال أبو يوسف لا تسكن في حديث عقبة  
الاستموا يوم الجمعة لانه استثنى في حديث عقبة  
(ويكره التسفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنة)  
قبل أداء الفرض



بإيجاب العبد ويقال له الواجب لغيره كالمسدور وركعتي الطواف وقضاء  
 نفل افسده أمّا الواجب لعينه وهو ما كان بإيجاب الله تعالى ولا مدخل  
 للعبد فيه سواء كان مقصودا لنفسه كخالف الكفار وموافقة الأبرار  
 في سجود التلاوة أو كان مقصودا لغيره كقضاء حق الميت في صلاة الجنائز  
 فلا كراهة فيه ومثل ما ذكر بعد صلاته أي الفجر وبعد صلاة العصر (قوله  
 شاهدكم) أي حاضركم قاله السيد (قوله ولذا تخفف الخ) المنقول  
 عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ فيهما الكافرون والاحلاس وروى  
 عن بعض الأكراب كالغزالي أن من واطب على قراءة ألم نشرح في الأولى  
 منهما وألم تركب في الثانية كفي شر الأعداء وشر الألم (قوله بعد صلاته)  
 أي فرض الصبح ولو سنة سواء تركها بعد ذرأ أو بدونه (قوله وبعد صلاة  
 فرض العصر) ولو المجموعة بعرفة كما نقله السكال عن بعضهم ونقله  
 الزاهد في القنية عن مجد الأئمة وظهير الدين المرغيناني (قوله وهو  
 جعل الوقت) الضمير يرجع إلى المعنى الذي في غير الوقت (قوله كالمشغول  
 فيه) الأولى حذف فيه وقوله ولو حكما مرتبط بقوله جعل يعني أن  
 الشارع جعله في الحكم كالمشغول حقيقة (قوله وهو أفضل) أي الشغل  
 الحكيم بأفرض أولى من الشغل الحقيقي بالنقل (قوله فلا يظهري في حق  
 فرض) أي إذا علمت أن الأولوية إنما هي بالنظر إلى النقل فلا يظهري الخ  
 (قوله وهو المفاد به وم المتن) فإن المصنف قيد بالنقل ومفهوماً أن  
 الفرض لا يكره أدائه في هذه الأوقات الثلاثة (قوله ويكره التنفل قبل  
 صلاة المغرب) لأن في الاشتغال بذلك تأخير المستحب تجميلاً المكروه  
 تأخير الإيسار وقواهم التأخير قليلاً لا يكره حله السكال على ما هو الأقل  
 من الركعتين مما لا يبعد تأخيراً وهو خلاف ما يحتمل هنا من أن التأخير  
 بقدر ركعتين خفيفتين لا يكره ويؤيد الأول قول ابن عمر رضي الله  
 عنهما ما رأيت أحداً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما  
 بل قال النخعي أنها بدعة (قوله يعني الأذان والإقامة) فهو من باب  
 التغليب أو المراد بالأذان المعنى اللغوي فإن في الإقامة إعلاما (قوله  
 ويكره التنفل عند خروج الخطيب) وكذا الفريضة الفائتة

قوله صلى الله عليه وسلم ليبلغ شاهدكم  
 غائبكم إلا الصلاة بعد الصبح الأركعتين ويكون  
 جميع الوقت مشغولاً بالفرض حكماً ولذا تخفف  
 قراءة سنة الفجر (و) بذكر التنفل (بعد  
 صلاته) أي فرض الصبح (و) بذكر التنفل (بعد  
 صلاته) أي فرض العصر (و) أن لم تنف بغير الشمس له  
 صلاة فرض (العصر) وأن لم تنف بغير الشمس حتى تغرب  
 عليه السلام لا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس  
 الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تغرب الشمس  
 رواه الشيخان والنهي به في غير الوقت وهو  
 جعل الوقت كالمشغول فيه يعني في غير الوقت حكماً  
 وهو أفضل من النقل الحقيقي فلا يظهري في حق فرض  
 وقضيه وهو المفاد به وم المتن (و) بذكر التنفل  
 (قبل صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم بين  
 كل أذانين صلاة إن شاء إلا المغرب قال الخطابي  
 يعني الأذان والإقامة (و) بذكر التنفل

اصحاب ترتيب كما في الدر فلو شرع قبل خروج الامام ثم خرج لا يقطعها  
 لعدم قصد ذلك بلى يتهار كعتين ان كانت تغلا وأربعان كانت سنة الجمعة  
 على الاصح لكنه يخفف فيها (قوله عند خروج الخطيب من خلوته)  
 أو قيامه للصعود ان لم تكن له خلوة أفاده في الشرح ويمكن الاستغناء عن  
 هذه الزيادة بقوله وظهوره فان في قيامه ظهورا قال بعض الحذاق ان  
 قلت هذا لا يناسب خطبة النكاح وختم القرآن قلت المراد من خروجه  
 ما يعتم به لئلا (قوله حتى يفرغ من الصلاة) أي ان كان بعدها  
 صلاة والا فبعد فراغه منها وانما حرم التنفل حينئذ لان الاجتماع فرض  
 والامر بالمعروف في وقتها حرام لرواية العجميين اذا قلت اصحابك انصت  
 والامام يخطب فقد لغوت فكيف بالنفل واليه أشار المؤلف بقوله للنهي  
 عنه (قوله والكسوف) هو على قول الامام الشافعي والاستسقاء على  
 قول الصحابين رضي الله تعالى عنهم قاله في الشرح وما في القضية من انه  
 لا يكره الكلام في خطبة الجمعة ضعيف (قوله ويكره عند الاقامة لكل  
 فريضة) لما في كتاب الصلاة من الاصل سئل في المؤذن يأخذ في الاقامة  
 أي يكره أن يتطوع قال نعم الاركان في الفجر اه وقد ظهر أن المراد بالاقامة  
 هنا اقامة المؤذن لا الشروع وهذا بخلاف الاقامة المذكورة في ادراك  
 الفريضة فان المراد بها الشروع في الصلاة كما صرح حوايه هناك والحاصل  
 أن مصلى السنة أو النافلة ان كان قبل اقامة المؤذن فله أن يأتي بهما في أي  
 موضع شاء من المسجد أو غيره الا في الطريق وان كان وقت الاقامة يكره له  
 التطوع بغير سنة الفجر على قول العامة وكذا يأتي بهما بعد شروعه  
 اذا علم أنه يدرك ولو في تشهد الفرض عند أئمتنا الثلاثة خلافا لمن حكي  
 خلاف محمد فيها وبناء على خلافه في صلاة الجمعة وهو لا يصح لوجود  
 الفارق لان المدار في الجمعة على ادراك الجمعة وفي الفجر على ادراك فضلها  
 (قوله الاسنة الفجر اذا أمن فوت الجماعة) انما خصت سنة الفجر  
 لان لها فضيلة عظيمة قال صلى الله عليه وسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا  
 وما فيها وروى صلواتها وان طردتكم الخيل أو أن فيهما ما الرغائب ولكن  
 لما كانت للجماعة فضيلة أيضا به مل بهما بقدر الامكان عند التعارض

(عند خروج الخطيب) من خلوته وظهوره (حتى  
 يفرغ من الصلاة) للنهي عنه سواء فيه خطبة الجمعة  
 والعبد والحج والنكاح والختم والكسوف  
 والاستسقاء (ويكره) عند الاقامة لكل فريضة  
 (الاسنة الفجر) اذا أمن فوت الجماعة (ويكره  
 التنفل) صلاة (العبد ولو) تنفل (في المنزلة)



فان خشي فوت الجماعة دخل مع الامام لانه لما تعذرا حرازه ما يحوز  
 افضلها ما هو الجماعة لانه ان ورد الوعد في سنة الفجر لم يرد الوعيد  
 بتركها وقد ورد الوعد والوعيد في الجماعة فعنه صلى الله عليه وسلم يد الله  
 مع الجماعة من شد في النار وسئل ابن عباس عن رجل يقوم بالليل  
 ويصوم بالنهار ولا يحضر الجماعة قال هو في النار وايضا الجماعة مكمله  
 ذاتية والسنة مكمله خارجية واعلم ان السنة في السنن التي قبل  
 الفرائض ان يأتي بها في بيته او عند باب المسجد وان لم يمكنه ففي المسجد  
 الصبي ان كان الامام في الشوى وبالعهس وان كان المسجد واحدا  
 خلف اسطوانة او نحو ذلك او في آخر المسجد بعيدا عن الصنف في ناحية  
 منه ويكره ان يصلي بها مخالط الصف مخافا للجماعة او خلف الصف من  
 غير حائل والاول اشد كراهة واما التي بعدها فالا فضل فعلها في المنزل  
 الا اذا خاف الاشتغال عنها لذهب الى البيت فبأني بها في المسجد في أي  
 موضع شاء ولوفي مكانه الذي صلى فيه الفرض والاولى ان يتنهي عنه ويكره  
 للامام ان يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض كما في البحر والكافي (قوله  
 أي صلى العيد) سواء كان مسجد الجماعة أو المعتدلة الصلاة العيد فقط (قوله  
 كان لا يصلي قبل العيد شيئا) وجه الدلالة منه أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان حريصا على النوافل ما أمكن فعدم فعله يدل على الكراهة اذ لولاها  
 لفعل ولو مرة يينا للاباحة كما في الحاشي (قوله في جمع عرفة) الاولى  
 حذف احدي الكلمتين لنظ في أوجع (قوله لتفويته الفرض الخ) أي  
 لما ليس بفرض فترك ما عليه ويفعل ما ليس عليه وهذا ليس من فعل  
 العقلاء بل اذا كان الوقت الذي بعده وقت فساد كوقت الطلوع فانه  
 يترك الواجبات ويقتصر على أدنى ما تجوز به الصلاة كما في المجتبى (قوله  
 حال مدافعة أحد الاخشين) أي الحصر بأحدهما والمناقلة على غيرها بها  
 أو هي على بابها لانها تندفع للخروج وهو يدفها بالداخل (قوله تنوقه  
 نفسه) أي تشتمق اليه فان فيه شغلا والكراهة ان لم يضق الوقت  
 والاقدمه ولا كراهة عند ذلك (قوله وعند حضور كل الخ) من عطف  
 العام • تمة • مما يصل بالكرهات كراهة الكلام بعد الفجر الى  
 أن يصلي الا يجبر وفي ابطال السنة اذا فصل به كلام ولا بأس بالشي

(و) كذا (بعدة) أي العيد (في المسجد) أي  
 صلى العيد لا في المنزل في اختيار الجهر لانه صلى  
 الله عليه وسلم كان لا يصلي قبل العيد شيئا فاذا رجع  
 الى منزله صلى ركعتين (و) يكره التذلل (بين  
 الجمع في) جمع (عرفة) ولو بسنة الظاهر (و) جمع  
 (مزدانة) ولو بسنة المغرب على الصحيح لانه صلى  
 الله عليه وسلم لم يتطوع بينهما (و) يكره (عند ضيق  
 وقت المكتوبة) لتفويته الفرض عن وقت (و) يكره  
 التنفل كالقصر حال (مدافعة) أحد (الاخشين)  
 البول والغائط وكذا الريح (و) وقت (حضور  
 طعام تنوقه نفسه) عند حضور كل (ما يشغل البال)  
 عن استحضار عظمة الله تعالى والقيام بحق خدمته  
 (ويتمل بالخشوع) في الصلاة بالضرورة

لحاجته بعد الصلاة وقيل يكره الى طلوع الشمس وقيل الى ارتفاعها وأما  
 بعد العشاء فأباحه قوم وحظروا آخرون وكان صلى الله عليه وسلم  
 يكره النوم قبلها والحديث بعدها والمراد به ما ليس بخير وانما يتحقق  
 الخير في كلام هو عبادة اذ المباح لا خير فيه كما لا اثم فيه في كرهه في  
 هذه الاوقات نقله السيد عن النهر (قوله لادخال النقص في المؤدى)  
 المراد به فعل العبادات ولو نفلا لا مقابل القضاء والله أعلم \* (باب الاذان)  
 (قوله وأعلام على نعمة الله تعالى) بفتح الهمزة جمع علم بمعنى علامة  
 أو بكسرهما أى معلمة أو ذات اعلام والمراد بالمبالغة ويؤيد الاقول التعبير  
 بعلى والمراد بنعمة الله تعالى الصلاة أو الايجاب فالعطف للتفسير وكل  
 منهما نعمة لما يترتب عليه من الثواب (قوله الذى هو اعلام) بكسر الهمزة  
 وقوله بدخولها أى الاوقات (قوله لتقريبه) وذلك لان العلامة مجمولة  
 لا يعلم بها السبب فهى متأخرة عنه (قوله فى حق الخواص) أى العلماء  
 فانهم يعلمون الاوقات بالعلامات الشرعية من بلوغ الظل المثل وغروب  
 الشفق وطلوع الفجر قال بعضهم حقيق بالمسلم أن يتنبه بالوقت فان لم ينبه  
 لوقت فينبهه الاذان أى تقدم ما يختص بالخواص لشرف مرتبتهم  
 (قوله وتسميته) المراد به بالفظه فانه يتكلم فيه من جهة اشتقاقه (قوله  
 وأفضليته) أى على الامامة (قوله وسببه) أى بقائه (قوله فثبوتها بالكتاب)  
 قال تعالى واذا ناديتهم الى الصلاة الآية نداء بها الذين آمنوا اذا نودي  
 للصلاة من يوم الجمعة وقصد الانتهاء فى الاولى والاختصاص فى الثانية  
 أو أن أحدهما جاريتين بمعنى الآخر (قوله والسنة) هو ما سبأنى  
 (قوله لانه من باب التفعيل) لا وجه لهذا التعليل ولو قال من باب التفعيل  
 لمفيد أنه اسم مصدر لاذن المشتد لكان أولى وهو فى الاصل مصدر أذن  
 أى أى لم صار اسما للتأذين فان فعلا بالفتح يأتى اسما للتفعيل مثل ودع  
 وداعا وسلم سلا ما وكلام كلاهما وجه زجها زج زواجوا والخاص أن لفظ  
 الاذان مصدر أذن كعلم وضرب كما فى الصحاح أى سماعا واسما للتأذين  
 قياسا والمثنية بكسر الميم وسكون الهمزة المنارة ويجوز تخفيف الهمزة  
 كما فى المصباح وهى محل التأذين ويقال لها منارة والجمع منابر بالياء التحتية

لادخال النقص فى المؤدى والله الموفق بعبه  
 \* (باب الاذان)  
 لما ذكر الاوقات التى هى أسباب ظاهرة وأعلام على  
 نعمة الله تعالى واجبا به الغيبى ذكر الاذان الذى  
 هو اعلام بدخولها وقدم السبب على العلامة لقربه  
 ولان الاوقات اعلام فى حق الخواص والاذان اعلام  
 فى حق العوام والكلام فيه من جهة ثبوتها وتسميتها  
 وأفضليته ونفسه راحة وشريعة وسبب مشروعيته  
 وسببه ونسبته وحكمه وركنه وصفته وكيفيته  
 ومحل تبرع فيه ووقته وما يطلب من سامعه وما أعد  
 من الثواب لئلا يثبوت بالكتاب والسنة وتسميته  
 اذ انما لا يثبت من باب التفعيل واختلاف فى أفضليته



وأول من أحدثها بالمسجد سلمة بن خلف الصحابي رضي الله تعالى عنه  
 وكان أميرا على مصر في زمن معاوية وكان بلال يأتي بسجرا طويلا  
 حول المسجد لامرأة من بني النجار يؤذن عليه ( قوله عندنا الامامة  
 أفضل منه ) وكذا الاقامة أفضل منه كما في التنوير وذلك او اظية النبي  
 صلى الله عليه وسلم على الامامة وكذا الخلفاء الراشدون من بعده وقول  
 عمر رضي الله تعالى عنه لولا الخلافة لاذت لا يستلزم تفضيله عليه بابل  
 مراده لاذت مع الامامة لا مع تركها فيفيد أن الأفضل كون الامام هو  
 المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رضي الله عنه كذا في فتح القدير  
 انتهى من الشرح ( قوله الاعلام ) أي مطلقا ( قوله اعلام مخصوص )  
 أي بوقت الصلاة ولا يختص بأول الوقت بل قد يؤخر عنه مع صلاة يندب  
 تأخيرها وهذا تعريف للغالب فلا يرد أذان الفاتية وبين يدي الخطيب  
 يوم الجمعة ولم يكن الا هو حتى أحدث عثمان رضي الله عنه الاذان  
 الاول على دار بسوق المدينة مرتفعة يقال لها الزوراء ( قوله وسبب  
 مشروعيته مشاوره الصحابة الخ ) السبب الاصل في حصول المشقة بسبب  
 عدم ضبط وقت صلواته عليه الصلاة والسلام وذلك أنه صلى الله عليه وسلم  
 لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويعجلها أخرى وبعض الصحابة  
 كان يبادر صاعدا على الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فيقوته بعض  
 مقاصده وبعضهم يشغله ذلك عن المبادرة لظن التأخير فتشاوروا  
 في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم  
 لئلا تقوته الجماعة فقال بعضهم يضرب الناقوس فقال صلى الله عليه  
 وسلم هو للنصارى وقال بعضهم الشبورة وهو البوق فقال صلى الله عليه  
 وسلم هو لليهود وقال بعضهم يضرب الدف فقال صلى الله عليه وسلم هو  
 للروم وقال بعضهم نوقد نارا فقال صلى الله عليه وسلم ذلك للمجوس وقال  
 بعضهم تنصب راية فاذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا فلم يعجبه صلى الله  
 عليه وسلم ذلك فلم تتفق آراؤهم على شيء فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 موقفا قال عبد الله بن زيد فبنت همتا باهتنام رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فينا أنابن النائم واليقطان اذا تاني آت وعليه ثوبان أخضران فقام

عندنا الامامة أفضل منه ومعناه لغة الاعلام  
 وشريعة اعلام مخصوص وسبب مشروعيته  
 مشاوره الصحابة في علامة يعرفون بها وقت الصلاة  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم

على جدر حائط أى قطعة حائط ويده ناقوس فقلت أتدبني هذا فقال  
ما تصنع به فقلت تضرب به عند صلاتنا فقال أفلا أدلك على ما هو خير منه  
فقلت بلى فاستقبل القبلة قائما وقال الله أكبر حتى ختم الاذان ثم مكث  
هنيهة ثم قام فقال مثل مقالاته الاولى وقال فى آخره قد قامت الصلاة مرتين  
قال عبد الله بن زيد قضيت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك  
فقال رؤيا حق ألقها على بلال فإنه أندى منك صوتا فألقها عليه فقام  
على أعلى سطح بالمدينة فجعل يؤذن فسمعه عمر رضى الله عنه وهو فى بيته  
فأقبل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ازار يهرول فقال يا رسول الله  
والذى بعثك بالحق نبيا لقد رأيت مثل ما رأى الا أنه سبقنى فقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فله الجدران لا تبث وروى أن سبعة من الصحابة  
رأوا تلك الرؤيا فى تلك الليلة واختلف فى هذا الملك فقيل جبريل وقيل غيره  
وثبت الاذان بأمره صلى الله عليه وسلم وأما الرؤيا فبسبب على أنه يحتمل  
مقارنة الوحي لها ويؤيده ما روى أن عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر به النبي  
صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد سبقه بذلك وقيل انما تبث بتعليم جبريل  
ليلة الاسراء حين صلى عليه الصلاة والسلام بالانبياء والملائكة اماما وانما  
لم يعمل به صلى الله عليه وسلم الا بعد هذه الرؤيا لظن أن ذلك مخصوص  
بتلك الصلاة وهو كالأقامة من خصائص هذه الامة وما يروى أن آدم  
ما نزل الارض استوحش فنادى جبريل بالاذان لا ينشأ فى الخصوصية  
لأن المراد خصوصية الصلاة وفى الدررة المنيفة أول من أحدث اذان اثنين  
معاباة وأمية وأول ما زيدت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
بعد الاذان على المنارة فى زمن حاجي بن الاشرف شعبان بن حسين  
ابن محمد بن قلاوون بأمر المحتسب نجم الدين الطنبيدى وذلك فى شعبان  
سنة احدى وتسعين وسبعمائة كذا فى الاوائل للسبوطى والصواب  
من الاقوال أنها بدعة حسنة وكذا تسميع المؤذنين فى الثلث الاخير من  
الليل وحكى بعض المالكية فيه خلافا وان بعضهم منع ذلك أقاده فى النهر  
(قوله وشرع فى السنة الاولى) على الراجح وقيل ذلك كانوا يصلون  
بالمناداة فى الطرق الصلاة الصلاة أو الصلاة جامعة فيجتمع الناس على

وشرع فى السنة الاولى من الهجرة وقيل فى الثانية



صرفت القبلة أمر بالاذان (قوله في المدينة المنورة) بيان لمحل مشروعيته  
 (قوله وسببه) أي البقائي كما سبق (قوله ومنه) أي من شروطه أي شروط  
 صحته (قوله صيتا) أي حسن الصوت عاليه روى أن عمر بن عبد العزيز  
 رضي الله عنه قال لمؤذن أذن حسنا والافاعتزنا (قوله لزوم اجابته)  
 أي وجوبه ما قبل سنة وقوله بالفعـل ضعيف وفيه حرج والمعتمد ب  
 الاجابة بالقول فقط (قوله والقول) الواو بمعنى أو وهي لحكاية الخلاف  
 (قوله اوقات الصلاة) أي أصلا واستحبابا (قوله ولو قضاء) فيه أن  
 القضاء لا وقت له اللهم إلا أن يراد بالوقت وقت الفعل (قوله ويطلب الخ)  
 مستغنى عنه بقوله وحكمه الخ وإنما ذكره بيانا لقوله أو لا وما يطلب من  
 سامعه (قوله كالفعل) قد علمت ما فيه (قوله فليس بواجب على الأصح)  
 وقيل أنه واجب لقول محمد بن عبد الوهاب أنه لا بد على تركه فأنه لم يتركه  
 واحد من رتبته وجبسته قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان لأن  
 السنة المؤكدة إما حكم الواجب في حقوق الأثم بالترك وإن كان الأثم  
 مقولا بالتشكيك ثم إن محمد بن عبد الوهاب لا يخص الحكم المذكور بالواجب بل هو  
 في سائر السنن فلا دليل فيه على الوجوب والسنة نوعان سنة هدى  
 كالاذان والاقامة وتركها يوجب الاساءة وسنة زائدة وتركها لا يوجبها  
 كسنة النبي صلى الله عليه وسلم في قعوده وقيامه ولبسه وأكله وشربه  
 ونحو ذلك كما في السراج ولكن الأولى فعلها القول نهى الله أن لا يترك  
 في رسول الله أسوة حسنة (قوله لعدم تعليمه الأعرابي) الضمير للاذان  
 من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول والفاعل هو صلى الله عليه وسلم  
 يعني أنه لما علم الأعرابي كيف يصلي لم يذكر له الاذان (قوله سنة مؤكدة)  
 بالنصب مفعول سبق مبين للنوع وقوله وكذا الاقامة بتدأ وخبر بالنظر  
 للشرح ومعطوف على الاذان من عطف المفردات بالنظر إلى المتن (قوله  
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم) الحديث قاسر على الاذان (قوله على  
 الصحيح) وقيل هو لا سيما لأن الوقت لهما (قوله ولو صلى الفرائض  
 منفردا) اتیان المنفرد به على دليل الأفضلية فلا يسن في نفسه مؤكدا  
 والمكروه له ترك الاذان والاقامة معا حتى لو ترك الاذان وأبقى بالاقامة

في المدينة المنورة وسببه دخول الوقت وهو شرط له  
 ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح من عقل  
 وشرط كماله كون المؤذن صالحا عالما بالوقت  
 طاهرا متفقا إذا حوال الناس زاجرا من تخلف  
 عن الجماعة صيتا يمكن من ترفع مستقبلًا وحكمه  
 لزوم اجابته بالفعل والقول ور كنهه الانفاظ  
 المخصوصة ومضته سنة مؤكدة وكيفية الترسل  
 ووقته اوقات الصلاة ولو قضا ويطلب من سامعه  
 الاجابة بالقول كالفعل وسند كريبان الانفاظه  
 ومعانيها ونوايه (سنة الاذان) فليس بواجب على  
 الأصح لعدم تعليمه الأعرابي (و) كذا (الاقامة  
 سنة مؤكدة) في قوة الواجب لقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدهم  
 وليؤتكم أكبركم ولا مداومة عليهم (للفرائض)  
 ومنها الجمعة فلا يؤذن بعدواستسقاء وجنابة  
 وتر فلا يقع أذان العشاء لئلا يوتر على الصحيح (ولو)  
 صلى الفرائض (منفردا) بفلاة

لا يكره كما في البحر (قوله فانه يصلي خلفه الخ) أخرجه عبد الرزاق عن سلمان  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل  
بأرض غفانت الصلاة فليتوضأ فان لم يجد ماء فليستيم فان أقام صلى معه  
مساكين وان أذن وأقام صلى معه من جنود الله ما لا يرى طرفاه (قوله  
وكرها للنساء) اعلم أن الاذان والاقامة من سنن الجماعة المستحبة فلا  
يندبان لجماعة النساء والعبيد والعراة لان جماعتهم غير مشروعة كما  
في البحر وكذا جماعة المعذورين يوم الجمعة للظهور في المصرفان أداءهم - ما  
مكروه كما في الحلبي (قوله من كراهتهم الهن) لان معنى حالتهن على الستر  
ورفع صوتهن حرام وانما لب أن الاقامة تكون برفع صوت الا أنه أقل من  
صوت الاذان (قوله يكبر في أوله أربعاً) بصوتين وأكبر اتماماً على أعظم  
أو أقدم وقيل بمعنى عظيم فأفعل التفضيل ليس على باب كقوله تعالى وهو  
أهون عليه أي هين وانما عبر بأهون تقريراً لقول المخاطبين اذا الاعداء  
عندهم أسهل من الابتداء (قوله وروى الحسن مرتين) وهو رواية عن  
أبي يوسف وبه قال مالك (قوله ويجزم الراي في التكبير) كان أبو العباس  
المبردي يقول سمع الاذان موقوفاً في مقاطعة كقوله -م حتى على الصلاة حتى  
على الفلاح والاصل فيه الله أكبر الله أكبر بتسكين الراي فحوات فتحه  
الالف من اسم الله الى الراي وهذا يقتضي تعيين التسكين في الراي الثانية  
وكذا الاولى غير أنه تنقل فتحة الالف اليها والتحقيق أن الراي الاخيرة  
ساكنة لا محالة وهو مخير فيما قبلها بين الضم والفتح تخلصاً من الساكنين  
اذ لا يتعين الفتح في ذلك كما لا يخفى ولفظ الجلالة مرفوع في جميع الحالات  
أفاده بعض الافاضل (قوله ويسكن كلمات الاذان) يعني لا يوقف والاولى  
ذكره (قوله في الاذان - حقيقة) أي الوقف الذي لاجله السكون - حقيقة  
في الاذان لاجل الترسيل فيه (قوله وينوي الوقف في الاقامة) لانه  
لم يفت - حقيقة لان المطلوب فيها الحدراً فأفاده في الشرح (قوله اقوله  
صلى الله عليه وسلم) عله اقوله ويسكن الخ ويأتى بالشهادتين كل واحد  
مرتبتين يفصل بينهما بسكتة وهكذا الخ ويأتى بحجتي على الصلاة وهو  
المقصود من الاذان لان المراد نداؤهم الى الصلاة بل هو الاذان

فانه يصلي خلفه جند من جنود الله (أداء) كان  
(أو قضاء سفر أو حضراً) كما فعله النبي صلى الله  
عليه وسلم (للرجال وكرها) أي الاذان والاقامة  
لهن (و) أنشأ الى ضبط الفاظه بقوله (يكبر في أوله  
أربعاً) في ظاهر الرواية وروى الحسن مرتين ويجزم  
الراي في التكبير ويؤى الوقف في الاقامة وقوله  
في الاذان - حقيقة وينوي الاذان جزم والاقامة جزم  
صلى الله عليه وسلم الاذان جزم والاقامة جزم  
والتكبير جزم أي لا فتاح الصلاة



في الحقيقة الا أنه سمى المجموع أذانا مجازا تسمية لكل باسم الجزء المحصول  
المقصود بذلك وهو الالاعلام بدخول الوقت وسميت الاقامة بها لاجل  
قد قامت كما في التبيين وهي هنا بمعنى أقبلوا لانه هو الذي يتعدى بعلى  
ومعنى حتى على الفلاح أقبلوا على ما فيه فلاحكم ونجياتكم وهي الصلاة  
أو أقبلوا على الصلاة عما جلا وعلى الفلاح آجلا فالواو ليس في كلام العرب  
كلمة أجمع للخير من افظ الفلاح وبقر من منه النصيحة ذكره النووي في شرح  
مسلم (قوله عود الماتعظيم) هذا بيان حكمه اعادة التكبير وحكمه  
تكريره ~~ذكرها بعد~~ (قوله تعظيم شأن الصلاة) وليكون أدعى الى  
المسارعة الى الطاعة والاجابة (قوله لان بلا لا لم يرجع) في جميع  
الحالات ~~وكذا~~ ابن أم مكتوم وقال الشافعي انه سنة لترجيع أبي  
محمدة بأمره صلى الله عليه وسلم وأجيب بأنه كان تعليمافظنه ترجيعها  
وبأن أبا محمودة كان مؤذنا بمكة وكان حديث عهد بالاسلام فأخفى كلتي  
الشهادة حيما من قومه ففرك النبي صلى الله عليه وسلم أذنه وأمره  
أن يعود فيرفع صوته ليعلم أنه لا حياء من الحق (قوله والاقامة مثله)  
حساومعنى وصفة الاما استثنى واختصاصا وسببا ولا لحن ولا ترجيع  
فيها (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخيرية  
لانه قد يكون عبادة اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية  
ولكونه راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة وراحة الاخرة أفضل  
قاله في الشرح وهل يأتي به في أذان الفاتنة محل توقف (قوله بالفصل الخ)  
وقيل بتطويل الكلمات كما في البحر عن عقد الفرائد وكل ذلك مطلوب  
في الاذان فيطول الكلمات بدون تغن وتطريب كما في العناية (قوله  
بين كل كلمتين) أي جملتين الا في التكبير الاول فان السكتة تكون بعد  
تكبيرتين (قوله أي بحذر) من باب نصر ولو عكس بأن حذر بالاذان  
وترسل بالاقامة ~~ذكره~~ قال في الفتح وهو الحق اه السنة أن يعاد  
الاذان لقوات تمام المقصود منه كما في القهستانى وكذا الاقامة كما في  
الحانية وهذا على سبيل الافضلية كما في التهرو قبل لاتعاد الاقامة لترك  
الحدول عدم مشروعية ~~ذكرها~~ وجمع (قوله ولا يجزى الاذان

(ويؤتى تكبيرا آخره) عود الماتعظيم (ككفا في  
الفاظه) وحكمة التكبير تعظيم شأن الصلاة في  
نفس السامعين (ولا ترجيع في) كلتي (الشهادتين)  
لان بلا لا رضى الله عنه لم يرجع وهو أن يخفف  
صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفع بهما (المؤذن) بعد فلاح  
مثله (لعل الملك النازل) (ويزيد) المؤذن (بعد فلاح  
الفجر) قوله ر الصلاة خير من النوم (ككترها  
مترتين) لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر به بلا لا  
رضى الله عنه وخص به العجرا لانه وقت نوم وغفلة  
(ويزيد) (مترتين) كما فعله الملك (ويتمهل) يترسل  
ويكثرها (مترتين) بالفصل بسكتة بين كل كلمتين  
(في الاذان) أي بحذر (في الاقامة) (لا يجرى)  
(وبسرع) (ولا يجزى) الاذان  
في السنة

بالفارسية) الظاهر أن الإقامة مثله لليلة المذكورة (قوله ويستحب  
أن يكون المؤذن صالحا) لأنه يكون على المحكان المرتفع وبعض النساء  
في صحن الدار والسطح وليؤتمن على الاوقات لقوله صلى الله عليه وسلم  
ليؤذن لكم خياركم وليؤتمنكم اقرأكم والصالح من يكون قائما بحقوق الله  
تعالى وحقوق العباد ولما كان ذلك قريبا وكان المراد خلافة ينسب بقوله  
أي متقبلا والمراد أن يكون ظاهرا عدالة (قوله بالسنة في الاذان)  
كتر بيع التكبير والترسل (قوله مستقبل القبلة) والإقامة مثله ولو تركه  
جاء حصول المقصود وكره تنزيها (قوله اضروا سفر) الظاهر أن المراسية  
اللاغوى دون الشرعى اما بلبته بالخضر ويدل له أنهم أباحوا التسفل را بكا  
خارج المصير مطلقا فالذان أولى أقاده بعض الافاضل (قوله ويستحب  
أن يجعل أصبعيه) أي السبابة والى المراد أغلظ ما وهو ليس بسنة  
أصلية اذ لم يكن في أذان الملك النازل من السماء ولم يشرع لاصل الاعلام  
بل للمبالغة فيه وان جعل يديه على آذنيه فحسن (قوله لا يسمع مدى صوت  
المؤذن) المدى كالفتى الغاية وهذا شروع في بيان فضل فاعله وهو عملة  
لقول المصنف وأن يجعل الخ المقيد ورفع الصوت بالاذان وفي القساي له  
مثل أخرج من صلى معه اه ويخرج من قبره يؤذن والمؤذنون أطول  
الناس أعناقهم يوم القيامة أي أكثر الناس رجاء وقيل أكثر الناس اتباعا  
لأنه يتبعهم كل من يصلى بأذانهم يقال جاءني عنق من الناس أي جماعة  
وقيل تطول أعناقهم فلا يلحقهم العرق يوم القيامة وضبط بكسر الهمزة  
والمعنى أنهم أشد الناس اسراعاً في السير وورد أن المؤذن يجلس يوم  
القيامة على كتيب من المسك وأنه لا يهوله الفزع الاكبر وفي الضياء روى  
أنه صلى الله عليه وسلم أذن في سفر بنفسه وأقام وصلى الظهر (قوله عينا  
بالصلاة الخ) صححه الزبلي وقيل يحول بهم ما جيعا في الجهتين قال الكمال  
وهو الاوجه قال في النهر لأنه خطاب للقوم فيواجههم به واختصاص  
اليمين بالصلاة واليسار بالفلاح تحكيم بلا دليل (قوله ولو كان وحده في  
الصحيح) وقال الحلواني ان أذن لنفسه لا يحول لأنه لا حاجة اليه (قوله  
لأنه سنة الاذان) ولولم يولد أو لحوف (قوله ويستدير في صومعته) بأن

(بالفارسية) المراد غير العرب (وان علم أنه  
اذان في الاظهر) لو روده بلسان عربي في أذان الملك  
النازل (ويستحب أن يكون المؤذن صالحا) أي  
متقبلا لأنه أمين في الدين (عالم بالسنة) في الاذان  
(و) عالم بدخول (أوقات الصلاة) لتجميع الامثلة  
(و) أن يكون (على وضوء) لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا يؤذن الا متوضئا (الا أن يكون را بكا) كما فعله  
الملك النازل (الا أن يكون را بكا) كما فعله  
ووصل ويستحب أن يجعل (أصبعيه في آذنيه) لقوله  
(و) يستحب أن يجعل (أصبعيه في آذنيه) لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا يرفع لصوتك وقيل صلى الله  
أصبعيك في آذنيك فإنه أرفع لصوتك وقيل صلى الله  
عليه وسلم لا يرفع صوتك يوم القيامة ويستغفر له كل رطب  
ولا شئ الا شهد له يوم القيامة (أن يجعل وجهه عينا  
وبابن سمعته (و) يستحب (أن يجعل وجهه عينا  
بالصلاة ويسار بالصلاح) ولو كان وحده في الصحيح  
لأنه سنة الاذان (ويستدير في صومعته)



يخرج رأسه من الكوفة اليمنى ويقول ما يقول ثم يذهب الى الكوفة اليسرى  
 ويفعل كذلك كما في الدرر من غير استبعاد للقبلة لانه مكروه كما في الفتح  
 والصومعة المنارة وهي في الاصل متعبد الراهب ذكره العيني ويحول  
 في الاقامة اذا كان المكان متسعاً وهو أعـدل الاقوال كما في الدرر  
 واختلاف في أذان المغرب والظاهر أنه يؤذن في مكان عال أيضاً كما في  
 السراج ويكره أن يؤذن في المسجد كما في القهستاني عن النظم فان لم يكن  
 ثمة مكان مرتفع للاذان يؤذن في فناء المسجد كما في الفتح (قوله ويفصل  
 بين الاذان والاقامة) اقوله صلى الله عليه وسلم لبلال اجعل بين اذانك  
 واقامتك نفساً حتى يقضى المتوضى حاجته في مهل وحتى يفرغ الاكل  
 من أكل طعامه في مهل اهـ والنفس بفتحين واحد الانفاس وهو  
 ما يخرج من الحى حال التنفس ولان المقصود بالاذان اعلام الناس  
 بدخول الوقت استهيو للصلاة بالطهارة فيحضروا المسجد وبالوصل  
 ينتفى هذا المقصود (قوله لكرهه وصلهما) في كل صلاة اجماعاً (قوله  
 بتدريما يحضر الملازمون) الا اذا علم بضعف مستعمل فانه يتظره ولا ينتظر  
 رئيس المحلة كما في الفتح وما في المبتغى أن تأخير الاقامة وتطويل القراءة  
 لادراك بعض الناس حرام جدام عناء اذا كان لاجل الدنيا تأخيراً  
 وتطويلاً يشقى على الناس لانه اهانة لاحكام الشرع والخاصة أن  
 التأخير اليسير لا عانة على الخبير غير مكروه ولا بأس أن يتظر الامام  
 انتظاراً وسطاً كما في المضمـرات (قوله مع مراعاة الوقت المستحب)  
 فلا يجوز التأخير عنه الى المذكور مطلقاً (قوله أو قدر ثلاث خطوات)  
 هذه رواية عن الامام وهذه الاحوال متقاربة وعندهما يفصل بينهما  
 بحيلة خفيفة بقدر ما يمكن معقده ويستقر كل عضو في مفصله كما في  
 الفصل بين الخطبتين والخلاف كما قال الحلواني في الافضية لافي الجواز  
 (قوله ويشوب الخ) هو لغة مطلق العود الى الاعلام بعد الاعلام وشرعا  
 هو العود الى الاعلام المخصوص (قوله بعد الاذان) على الاصح لا بعد  
 الاقامة كما هو اختيار علماء الكوفة (قوله في جميع الاوقات) استحسنة  
 المتأخرون وقد روى أحمد في السنن والبيهار وغيره ما يابوناد جسمين

ان لم يتم الاعلام بتحويل وجهه (وفصل بين الاذان  
 والاقامة) لكرهه وصلهما (بقدر ما يحضر) القوم  
 (الملازمون للصلاة) لا صري (مع مراعاة الوقت  
 المستحب) يفصل بينهما (في المغرب بسكنة)  
 (أو قدر ثلاث آيات قصار) أو آية طويلة  
 (أو قدر ثلاث خطوات) أو أربع (ويشوب)  
 بعد الاذان في جميع الاوقات

موقوف على ابن مسعود ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا في زمن أصحابه الا ما أمر به بلال  
أن يجعله في أذان الفجر (قوله في الاسح) ويكرهه عندهما في غير الفجر لانه  
وقت نوم وغفلة بخلاف غيره (قوله بحسب ما تعارفه أهلها) ولو بالتخفيف  
لان المقصود الاعلام كما في النهر عن المجتبى (قوله كقوله أى المؤذن) قيد  
بكون المنيب هو المؤذن لانه لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوقه في العلم  
والجاء حان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استتمضال لنفسه (قوله  
قوموا الى الصلاة) أى أو قوموا (قوله وهو التطريب) أى التغنى به بحيث  
يؤدى الى تغيير كلمات الاذان وكيفياتها بالحر كات والسكات ونقص بعض  
حروفها أو زيادة فيها فلا يحل فيه ولا في قراءة القرآن ولا يحل سماعه  
لان فيه تشبها بفعل الفسقة في حال فسقهم فانهم يترغنون اه من الشرح  
بعض تغيير (قوله والخطأ في الاعراب) ويقال له لحن ويطلق اللحن على  
الغلطنة واللهم لا لا يقطع له غيره ومنه الحديث اهل بعضكم أن يكون  
الحن بحجته من بعض انتهى من الشرح (قوله وأما تحسين الصوت بدونه)  
أى بدون ما ذكر من الترم والخطأ في الاعراب وأما التنعيم للام الجلالة فلا  
بأس به لانه لغة أهل الحجاز ومن يلهمهم ولغة أهل البصرة الترقيق وعن أبي  
جهم أنه يختار تغليظ اللام بعد فتحة أو ضمة والترقيق بعد الكسر وعامة  
في الكافي (قوله ويكره اقامة المحدث) لازوم الفصل بين اقامة الصلاة  
بالاشتغال بالوضوء كما في العناية والسنة وصلها بصلاة من يقيم ويروى أنها  
لا تذكره الا قول هو المذهب كما في البحر والنهر (قوله وأذانه لما رويها) من  
قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الامتوضئ (قوله لما لا يجب) أى لعبادة  
لا يجبها بنفسه فعائد الصلاة محذوف (قوله وانبت هذه الرواية) وهي  
رواية الحسن عن الامام كافي التهمستاني عن التحفة الا أن النقص بالجنابة  
أخس كافي السراج (قوله وان صحح الخ) وهو ظاهر الرواية والمذهب كما  
في الدرر (قوله كقامته) لانها أقوى من الاذان كما في البحر والنهر  
(قوله بل لا يصح أذان صبي لا بعقل) لانه لا يلتفت الى أذانه كالمجنون  
ونحوه فربما ينتظر الناس الاذان المعبر والحال أنه معتبر في نفس الامر

كل بلد بحسب ما تعارفه أهلها (قوله أى  
المؤذن) (بعد الاذان الصلاة) ويكره التحسين وهو التطريب  
قوموا الى الصلاة (قوله أى أو قوموا) (قوله وهو التطريب)  
والخطأ في الاعراب وأما تحسين الصوت بدونه فهو  
مطلوب (و) يكره (اقامة المحدث وأذانه) لما  
روينا وما فيه من الدعاء لما لا يجب بنفسه وانبت  
هذه الرواية لموافقتها نص الحديث وان صحح عدم  
كراهة أذان المحدث (و) يكره (أذان الجنب) رواية  
واحدة كقامته (و) يكره بل لا يصح أذان  
(صبي لا بعقل)



فيخرج الوقت وهم ينتظرون فيؤتى الى تفويت الصلاة وفساد الصوم  
 اذا كان في الفجر أو الشك في صحة المؤدى أو ابقاعها في وقت مكروه كما  
 في البحر والنهر (قوله وقيل والذي يعتل أيضا) ظاهر الرواية صحة بدون  
 كراهة لانه من أهل الجماعة كما في السراج والبحر (قوله لما روي لنا) من  
 قوله صلى الله عليه وسلم ليؤذن لكم خياركم اه من الشرح (قوله لفسقه)  
 الاولى حذفه ليعتم ما لو سكر من مباح ذكره السيد (قوله بالحقيقة) الباء  
 زائدة أى لعدم تمييزه حقيقة الاذان عن غيرها (قوله وأذان امرأة) قال  
 في السراج اذا لم يعبد وأذان المرأة فكأنهم صلوا بغير أذان وجزم به  
 في البحر والنهر وهذا لا يفيد عدم الصحة ويمكن ارادته هنا لانهم قد يطلقون  
 الكراهة على عدم الصحة كما في أذان المجنون والصبي الغير العاقل (قوله  
 لانه عورة) ضعيف والمعتمد أنه فتنة فلا تفسد برفع صوتها صلواتها ومثل  
 المرأة الخبيث المشكل (قوله وأذان فاسق) هو الخارج عن أمر الشرع  
 بارتكاب كبيرة كذا في الجوى (قوله لان خبره لا يقبل الخ) فلم يوجد  
 الاعلام المقصود الكامل (قوله وأذان قاعد) أى وراكب الا المسافر  
 اضرورة السير ويعلم حكم أذان المضطجع بالاولى نهر (قوله الا لنفسه)  
 لعدم الحاجة الى الاعلام وأما الإقامة فتكره بلا قيام مطلقا (قوله  
 ويكره الكلام في خلال الاذان) لانه ذكر معظم كخطبة والكلام يحل  
 بانه نظم وبغير النظم المسنون وفي المنعرات ويكره التنحج عند الإقامة  
 والاذان لانه بدعة قال في البرهان الحلبي كذا أطلقوه ولا يخفى أن المراد  
 اذا لم يكن اعذر ك بلغم ينفعه عن الكلام أو تحسين الصوت ومن  
 المكروهات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء الإقامة لانه  
 بدعة ولو وقف في الاذان لتنحج أو سعال لا يعيد الا اذا طالت الوقفة كما  
 في النسيئة (قوله ولو برد السلام) ولا يرد في الحال ولا بعد الفراغ ولا  
 في نفسه على المعتمد وكذا القارئ والمصلي والخطيب وأجمعوا على عدم  
 الوجوب على متغوط ومكشوف عورة مطلقا لان السلام عليه ما حرام  
 وكذا لا يجب على قاض ومدرس ولا يجب رد سلام السائل كما في القرمانى  
 عن التنبيه (قوله بالكلام فيه) أى مطلقا وقيل لا يعاد مطلقا نالها بعد

وقيل والذي يعتل أيضا لما روي لنا (ومجنون) ومعتوه  
 (وسكران) لفسقه وعدم تمييزه بالحقيقة (و) أذان  
 (امرأة) لانها ان خفضت صوتها أخذت بالاعلام  
 وان رفعته ارتكبت معصية لانه عورة (و) أذان  
 (فاسق) لان خبره لا يقبل في البيانات (و) أذان  
 (قاعد) لخالفه صفة الملك المنزل الا لنفسه  
 (و) يكره (الكلام في خلال الاذان) ولو برد السلام  
 (و) يكره الكلام (في الإقامة) لانه وقت سنة الموالاة  
 (ويستحب اعادته) أى الاذان بالكلام فيه  
 لان تكراره مشروع كما في الجمعة (دون الإقامة)

بالكلام الكثير دون اليسير وهو الاشبه كما في البحر عن الخلاصة والكلمة  
والكلمتان يسير كما في القهستانى \* تنبيه \* اذا كان المقيم غير الامام  
أتمها في موضع البداءة وان كان اماما فعن أبي يوسف يتمها في موضعه  
وخبره الفقيه مطلقا وجزم به في الخلاصة وصح ما روى عن أبي يوسف  
( قوله في المصر ) قيد به لان أهل السواد لا يكره لهم ذلك لانه لا جمعة على  
أهل كما في البحر من باب الجمعة وقول السيد ان القرية كالمصر اذا كان لها  
مسجد فيه اذان واقامة وان لم يكن اهلا مسجدا فكالمسافر وعزاه الى البحر  
ليس في محله لان صاحب البحر ذكر ما نقله السيد في شرح قول الكنز ذكره  
تركهما للمسافر لا يصل في بيته في المصر ( قوله لمن فاتتهم الجمعة ) سواء  
كان لعذر أم لا قبل صلاة الجمعة أو بعدها بجماعة أم لا ( قوله ويؤذن  
لفائتة وبقيم ) لان الاذان والاقامة من سنن الصلاة لا من سنن الوقت  
والقضاء يحكي الاداء قال في الشرح والاطلاق يشمل القضاء في المسجد  
والبيت ولكن في المجتبى معزيا الى الحلواني أن سنة القضاء في البيوت  
دون المساجد فان فيه تشويشا وتغليطا اه قال صاحب البحر واذا كانوا  
صرحوا بأن الفائتة لا تقضى في المسجد لما فيه من اظهار التمسك  
في اخراج الصلاة عن وقتها فالأخفاء بالاذان اهلها أولى بالتمتع اه الا اذا كان  
التفويت لامر عام فلا يكره في المسجد لا تنفاء العلة ( قوله في الفجر  
لمذى قضاء الخ ) عن زيد بن أسلم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليلة بطريق مكة وكل بلالا أن يوقظهم للصلاة فرقد بلال ووقدوا حتى  
استيقظوا وقد طمعت عليهم الشمس وقد فزعوا فأمروهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم أن يركبوا حتى يخرجوا من ذلك الوادي وقال ان هذا  
واديه شيطان فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي ثم أمرهم  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينزلوا وأن يتوضؤوا وأمر بلالا أن ينادي  
للصلاة ويقيم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وقدر رأى  
من فزعهم فقال أيها الناس ان الله قبض أرواحنا ولو شاء لردّها  
لينا في حين غير هذا فاذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فزع اليها  
فليصلها كما كان يصلها في وقتها ثم التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم

ويكرهان ( أى الاذان والاقامة ) تظهر يوم الجمعة  
في المصر ( لمن فاتتهم الجمعة بجماعتهم مثل المسجونين  
( ويؤذن للفائتة وبقيم ) كما فعله النبي صلى الله عليه  
وسلم في الفجر الذي قضاها غداة ليلة التعرّيس



الى أبي بكر الصديق فقال ان الشيطان أتى بلالا وهو قائم يصلي فأضجعه  
ثم لم يزل يهدئه كما يهدى الصبي حتى نام ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بلالا فأخبر بلال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الذي أخبر به  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أبابكر فقال أبو بكر رضي الله عنه أشهد  
أنك رسول الله رواء مالك في موطنه حرسه لا والتعريس النزول آخر الليل  
(قوله والا كل فعلهما) لان الاخذ برواية الزيادة أولى خصوصاً في باب  
العبادات كذا في البدائع (قوله يوم الاحزاب) هو يوم الخندق وكان  
في السنة الرابعة من الهجرة قاله في الشرح (قوله ان اتحد مجلس القضاء)  
اما ان اختلف فيؤذن للاولى في المجلس الثاني أيضاً (قوله لمخالفة فعل  
النبي صلى الله عليه وسلم) علة لقوله ذكره ترك الإقامة (قوله وفي بعض  
الروايات الخ) قد علمت أن الاخذ برواية الزيادة أولى (قوله واذا سمع  
المسنون منه) فلم يسمع لبعدها ولم يصح لانتشاره المتابعة ولو علم أنه  
أذان كما ذكره النووي في شرح المهذب أي وقواعدنا لا تأباه  
وفي شرح الشفاء للشهاب قيل لا يشترط سماع الكل ولا فهمه ومفهوم  
التعبد بالمسنون أنه اذا كان على غير وجه السنة لا تندب متابعتها  
ومفاهيم الكتب حجة (قوله وهو ما لا حن فيه) وأن يقع في الوقت كما  
في مواهب الرحمن وفي البرازية يندب القيام عند سماع الاذان اه وهل  
يسمى الى فراغه أم يجلس قال في النهر لم أره ثم اذا لم يجب حتى فرغ سنن  
تداركه ان قصر الفصل وفي النسخ فان سمعهم معاً أجاب معتبراً كون جوابه  
لؤذن مسجده اه (قوله يجب المؤذن) اختلف في الاجابة فقيل  
واجبة وهو ظاهر ما في الخاتمة والخلاصة والحنفة واليه مال الكمال قال  
في الدرر فلا يرتد سلاماً ولا يشتغل بشئ سوى الاجابة اه والتفريع يندب  
الامساك عن التلاوة الخ لا يظهر الا على القول بالسنية وقيل مندوبة به  
قال مالك والشافعي وأحمد وجهه والنفهاء واختاره العيني في شرح  
البخاري وقال الشهاب في شرح الشفاء هو الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم  
سمع مؤذناً كبيراً فقال على الفطرة فسمعته تشهد فقال خرجت من النار  
وصرح في العيون بأن الامساك عن التلاوة والاستماع انما هو أفضل

(وكذا) يؤذن ويقيم (الاولى الفوائت) والاكمل  
فعلها ما في كل منها كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن أربع فوات  
الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقامت  
على الولاء وأمس بلالا أن يؤذن ويقيم لكل واحدة  
منهن (ذكره ترك الإقامة دون الاذان في البواقي)  
من الفوائت فلا يكره ترك الاذان في غير الاولى  
(ان اتحد مجلس القضاء) لمخالفة فعل النبي صلى  
الله عليه وسلم لا تنافي الروايات على أنه أتى بالإقامة  
في جميع التي قضاها وفي بعض الروايات اقتصر على  
ذكر الإقامة فيما بعد الاولى (واذا سمع المسنون منه)  
أي الاذان وهو ما لا حن فيه ولا يندب (أمسك)  
حتى عن التلاوة يجب المؤذن ولو في المسجد

ومصرح جماعة بنى وجوبها باللسان وأنها مستحبة حتى قالوا ان فعل نال  
 الثواب والافلاثم ولا كراهة وحكى في التجنيس الاجماع على عدم كراهة  
 الكلام عند سماع الاذان اهـ أى تحريرا وفى مجمع الانهر عن الجواهر  
 اجابة المؤذن سنة وفى الدرّة المنيفة أنها مستحبة على الاظهر والحاصل أنه  
 اختلف التعصّب فى وجوب الاجابة باللسان والاظهر عدمه وحكى  
 المؤلف القواين فيما يأتى وفى النهر وقول الحلواتى الاجابة باللسان مندوبة  
 والواجب انما هو الاجابة بالقدم مشكل لانه يلزم عليه وجوب الاذان  
 فى أوّل الوقت والصلاة فى المسجد اذا لمعنى لا يجيب الذهاب دون  
 الصلاة وينبغى أن يقال لا تجب يعنى بالقول بالاجماع لا الاذان بين يدي  
 الخطيب وتجب بالقدم بالاتفاق للاذان الاوّل يوم الجمعة لوجوب السجى  
 بالنص وما عدا هذين ففيه الخلاف اهـ قال فى الشرح وفى حديث عمر  
 وأبي أمامة التميمي على أن لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه  
 بجملة منه اهـ (قوله وهو الافضل) هذا مبنى على نذب الاجابة  
 باللسان (قوله يعنى على قرأته ان كان فى المسجد) مبنى على وجوب  
 الاجابة بالقدم ومن قال به لا يتنى نذب الاجابة باللسان (قوله ان لم يكن  
 اذان مسجده) أى فتندب اجابته (قوله والاصول) أى علم الكلام  
 ويحتمل اصول الفقه وهذا مبنى على وجوب الاجابة بالقول (قوله  
 واذا سمعه وهو عشي الخ) اعلمهم جعلوا المشى مستطالا لوجوب كالاكل  
 وقضاء الحاجة ويحتمل أن الاولوية راجعة الى الوقوف للاجابة أو هو  
 مبنى على نذب الاجابة (قوله واذا تعدد الاذان يجيب الاوّل) مطلقا  
 سواء كان مؤذن مسجده أم لا لانه حيث سمع الاذان نذبت له الاجابة  
 ثم لا يتكرر عليه فى الاصح ذكره الشهاب فى شرح الشفاء (قوله ولا يجيب  
 فى الصلاة) ولو أجاب فسدت (قوله وخطبة) أى خطبة كانت  
 (قوله وتعلم العلم وتعليمه) ينافيه ما تقدمه قريبا من قوله واذا كان  
 يتكلم فى الفقه أو الاصول تجب عليه الاجابة والظاهر أن نى الاجابة  
 فى هذه الصورة متأت على القواين فيها (قوله لعجزه ما عن الاجابة  
 بالفعل) أى فسقطت بقول تعالى بالفعل (قوله كما قال مجيبه)

وهو الافضل وفى الفوائد يعنى على قرأته ان كان  
 فى المسجد وان كان فى بيته فكذلك ان لم يكن اذان  
 مسجده فاذا كان يتكلم فى الفقه والاصول يجيب  
 عليه الاجابة واذا سمعه وهو عشي فالاولى أن يقف  
 ويجيب واذا تعدد الاذان يجيب الاوّل ولا يجيب  
 فى الصلاة ولو جنازة وخطبة وسماعها وتعلم العلم  
 وتعليمه والاكل والجماع وقضاء الحاجة ويجيب  
 الجنب لا الحائض والنفساء اعجزه ما عن الاجابة  
 بالفعل (و) صفة الاجابة أن يقول كما (قال)



أفاد أنه لا يكون آتيا بالسنة الا اذا قصد الاجابة ( قوله ولكن  
 حوقل ) السر في اختصاصهما بذلك أنه لما طلب منهما بالجمله الاولى  
 الاقبال على الصلاة والمجيء اليها وطلب منهما بقوله حتى على الفلاح  
 الاقبال الى الفوز والنجاة وذلك لا يكون الا بحركة والعبد لا قدرة له على  
 شئ ناسب أن يقول لا حول أى لا حركة ولا استطاعة لى على شئ مما طلب  
 منى الا بقوة الله تعالى وهذا أولى من قول المؤلف لأنه لو قال مثلهما  
 صار كالمستهزئ ( قوله أى لا حول لنا ) هو من التحول والمضى ومنه  
 سمي العام حولا لمضيه وبعده أى لا تحول ولا بعد لى عن معصية الله الا  
 بعصمة الله ولا قوة لى على طاعته الا بعونته فانه عطف للمغايرة وهذا هو  
 ما فسر به صلى الله عليه وسلم هاتين الجملتين وقيل ان الحول بالواو وبالياء  
 فى اللغة القدرة على التصرف فعطف القوة عليه عطف مرادف ( قوله  
 الحية لمتين ) تشبيه حيلة مركبة من حتى على كذا قال المنلا على فى شرح  
 الحصن الحصين والعرب اذا كثرت معاملهم فى كلمتين ضموا بعض حروف  
 احداهما الى بعض الاخرى مثل البسملة والحمدلة والسجدة والحوقة  
 والهيلة والحيةلة والاجابة بالحوقة للبيعة قول الثوري وأصحابه  
 الثلاثة وأحمد فى الاسح عنه ومالك فى رواية وقال النخعي والشافعي  
 وأحمد فى رواية ومالك فى رواية يقول كما يقول المؤذن حتى يفرغ من  
 أذانه واختار المحقق فى الفتح الجمع بين الحيةلة والحوقة عملا بالاحاديث  
 الواردة وجمع بينهما فى مسند أبي يعلى عن أبي امامة عنه صلى الله عليه  
 وسلم اذا نادى المنادى للصلاة فتحت أبواب السماء واستجيب الدعاء فنزل  
 به كرب أو شدة فليحذر المنادى اذا كبر كبر واذا تشهد تشهد واذا قال حتى  
 على الصلاة قال حتى على الصلاة واذا قال حتى على الفلاح قال حتى على  
 الفلاح ثم يقول يعنى بعد ما يتم متابعا لله ثم رب هذه الدعوة الحق  
 المستجاب لها دعوة الحق وكلمة التقوى أحينا عليها وأمتنا عليها وابعثنا  
 عليها واجعلنا من خيار أهلها محبينا ومماتنا ثم يسأل الله عز وجل حاجته  
 رواه الطبراني فى كتاب الدعاء وقال الحاكم صحيح الاسناد فهذا صريح  
 فى أنه يقول مثل ما يقول فى جميع الكلمات ولا يقال ان ذلك يشبه

فدكون قوله ( مثله ) أى مثل ألفاظ المؤذن  
 ( و ) أنكن ( حوقل ) أى قال لا حول ولا قوة الا بالله  
 أى لا حول لنا عن معصية ولا قوة لنا على طاعة  
 الا بفضل الله ( فى ) معناه ( الحية لمتين ) هما حتى على  
 الصلاة حتى على الفلاح كما ورد لأنه لو قال مثلهما  
 صار كالمستهزئ لأن من سكى لفظ الامر بشئ  
 كان مستهزئا به بخلاف باقى الكلمات لأنه نشاء

الاستهزاء لا نأقول لا مانع من صحة اعتبار الجيب بهما أمر نفسه  
 داعيا إليها محتركا كسها السوا كن مخاطبا لها حثا وحضا على الإجابة  
 بالفعل ثم تبرأ من الحول والقوة وقدر أينا من مشايخ السلاوة من يجمع  
 بينهما ( قوله والدعاء مستجاب بعد الإجابة بمثل ما قال ) أى حتى  
 في الحيعتين ودليله ما في مسند أبي يعلى المتقدم ( قوله وبررت ) عطف  
 نفسه على ما قبله من بر في كلامه إذا صدق وبر في يمينه إذا حفظها وقيل  
 يقول صدقت وبالحق نطقت كما في مجمع الأنهر ولا خفاء في حسن الجمع قال  
 بعض الفضلاء ويقول عند قد قامت الصلاة أقامها الله وأدامها هكذا  
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ذكره الحلبي وغيره ومعنى أقامها الله  
 أثبتها وأبقاها قال في شرح المشكاة واشتهر بعد قوله وأدامها زيادة  
 وجعلني من صالح أهلها وهذا إنما يظهر على قول صاحبين أن الشروع  
 بعد الفراغ منها أمّا على قول الإمام أن الشروع الأفضل عند قد قامت  
 الصلاة وأن الأفضل مقارنة المأموم للإمام في التحريمة لا يظهر ( قوله ما  
 شاء الله كان ) كنه هنا ويكن فيما بعد تامة ( قوله والمؤذن ) لتحصل  
 له الفضيلة كذا في الشرح ( قوله بالوسيلة ) أى بتحصيلها ( قوله حين  
 يسمع النداء ) هذا يقتضى أن الدعاء حين يسمع النداء وما سبأقى  
 يقتضى أن يدعو بها بعد فراغه من الإجابة فاما أن يجمع بينهما وأما أن  
 يحمل الأول على الثاني ويكون المراد بقوله حين يسمع الإسراع والمبادرة  
 أو المراد كل الأذان ( قوله الدعوة ) بفتح الدال الدعاء والتامة الكاملة  
 التي لا يدخلها نقص ولا عيب ولا تغير هامة ولا تنسخها شريعة وفي هذه  
 الدعوة أفضل الأقوال وهو لا اله الا الله قال العيني هي إلى قول محمد  
 رسول الله ( قوله والصلاة القائمة ) أى الدائمة الثابتة ( قوله آت  
 محمد الوسيلة ) هي فعياله وتجمع على وسائل ووسيل وهي كل أمر  
 يكون موصلا لمرتبته وحقبة الوسيلة إلى الله عز وجل مراعاة  
 سبيله بالعلم والعبادة وتحزى مكارم الشريعة فمن كالتربية فانه الراغب  
 وحاصله أنها فعل المأمورات واجتناب المنهيات والمراد هنا منزلة عالية في  
 الجنة فهو مجلوس من أطراف السبب على المسبب ( قوله والفضيلة ) هي

والدعاء مستجاب بعد الإجابة بمثل ما قال ( وفي أذان  
 الفجر ( قال ) الجيب ( صدقته وبررت ) بفتح الراء  
 الأول وكسرهما ( أو ) يقول ( ما شاء الله ) كان  
 وما لم يشأ لم يكن ( عند قول المؤذن ) في أذان الفجر  
 ( الصلاة خير من النوم ) فحاشا عما يشبه الاستهزاء  
 واختلف أئمتنا في حكمكم الإجابة بعضهم صرح  
 بوجوبها وصرح بعضهم باستحبابها ( ثم دعاء ) الجيب  
 والمؤذن ( بالوسيلة ) بعد الصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم عقب الإجابة ( فيقول ) كما رواه جابر  
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من قال  
 حين يسمع النداء ( اللهم رب هذه الدعوة التامة  
 والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة



المرتبة الزائدة على سائر الخلق أو منزلة أخرى أو تفسير للوسيلة قال  
 السخاوي في المقاصد الحسنة وزيادة والدرجة الرفيعة كما يفعله من لا  
 خبرة له بالسنة لا أصل لها في الدعاء الوارد ذكره الشهاب في شرح الشفاء  
 (قوله مقام محمودا) مفعول ثان لا بعثه بتضمينه معنى اعط أو على  
 المفعول المطلق أي بعثه يوم القيامة فأقره مقام محمودا وضمن الإبعث  
 معنى أقم وهو منكر مناسب لفظ القرآن أو للتفخيم ووقع في رواية النسائي  
 وابن خزيمة وغيرهما المقام المحمود بالتعريف والمراد به الشفاعة العظمى  
 وهو الأشهر وعليه إلا أكثر وقيل هو أن يسأل فيعطى ويشفع فيشفع  
 وليس أحدا لا تحت لوائه (قوله الذي وعده) أي في قوله تعالى عسى  
 أن يبعثك ربك مقام محمودا وهو صفة له مقام أن جعل علم ذلك المقام  
 والافهوبدل (قوله حلت له شفاعة) حل من باب ضرب أي وجبت  
 بمعنى تحققت وثبتت أو من باب قعد بمعنى نزل واللام في له بمعنى على والمراد  
 بالشفاعة شفاعة مخصوصة ك دخول الجنة مع السابقين ورفع  
 الدرجات وزيادة العطايا ولا يختص هذا الفضل بمن قالها مستحضرا  
 لا خلاقه صلى الله عليه وسلم بل يكفي فيه مجرد قصد الثواب إلا أنه  
 ينبغي أن لا يكون لاهيا لا غيا ذكره الشهاب في شرح الشفاء وفائدة هذا  
 الدعاء مع تحقق مدلوله له عليه الصلاة والسلام الامتثال أو ترتيب الثواب  
 الموعود لقائله (قوله صلى الله عليه وسلم يا أيها الذين آمنوا) أي أقم عليه بانهامات  
 عشرة بسبب دعائه له صلى الله عليه وسلم (قوله وأرجو أن أكون أنا هو)  
 هذا من الأدب مع الله تعالى والتباعد عن التكبر عليه أو فائدة قبل  
 أن يطلع الله تعالى على أنه هو \* فائدة \* ذكر التهستتي عن كثر  
 العباد أنه يستحب أن يقول عند سماع الأولى من الشهادتين للنبى  
 صلى الله عليه وسلم صلى الله عليك يا رسول الله وعند سماع الثانية  
 قرأت عيني بك يا رسول الله اللهم متعني بالسمع والبصر بعد وضع أيهامي  
 على عينيه فانه صلى الله عليه وسلم يكون فائدا له في الجنة وذكر  
 الديلمي في الفردوس من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه  
 مرفوعا من مسح العين بياض أنملة السبابتين بعد تقبيلهما عند قول

وابعثه مقام محمودا الذي وعده) - حلت له شفاعة  
 يوم القيامة وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم لم اذا سمعتم المؤذن تقولوا مثل  
 ما يقول ثم لو ألقى صلاة على  
 الله عليه بها عشر انتم سلوا الله على الوسيلة فأنتم انتم  
 في الجنة لا تنبغي إلا لعبده من مؤمن من عباد الله وأرجو  
 أن أكون أنا هو فمن سأل لي الوسيلة حلت له  
 الشفاعة

المؤذن أشهد أن محمداً رسول الله وقال أشهد أن محمداً عبده ورسوله  
رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيّاً حاتلاً  
شفاعتي أه وكذا روى عن الخضر عليه السلام وبغضه يعمل في الفضائل  
(قوله تتفرع جميع الجنات) يحتمل أن المعنى أنه الأصل لكل الجنة فبأقرب  
دورها يتبع لها (قوله دار المقامة) بيان لجنة عدن قال ابن كثير الوسيطة  
أقرب منازل الجنة إلى العرش وأعلىها وأشرها ويدل عليه ما رواه  
الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً الوسيطة درجة عند الله ليس  
فوقها درجة فاسألوا الله أن يوتيكم الوسيطة (قوله بشفاعته) المراد  
شفاعة مخصوصة كرفع الدرجات (قوله ومجاورته) المجاورة لكل  
شخص بما يناسبه والله تعالى أعلم

### \* (باب شروط الصلاة)

(قوله للتيقظ) أي للتنبه (قوله جمع شرط) وهو ثلاثة أنواع عقلية  
كالقدوم للتجارب وشرعية كالطهارة للصلاة ووجهية كالدخول المعلق به  
الطلاق كذا في الشرح (قوله وهما العلامة) مسلم في الثاني ومنه  
قوله تعالى فقد جاء أشراطها أي علاماتها ومنه سمي الحاكم صاحب  
شرطة بالضم والجمع شرط كطبعة ورطب أي صاحب علامة لأنه  
علامة غيرة والشرط على لفظ الجمع أعوان السلطان لأنهم جعلوا أنفسهم  
علامات يعرفون بها وأما الأول فأصله مصدر شرط كنصر وضرب  
واستعمل لغة في الزام الشيء والتزامه في بيع ونحوه والشرطة بمعناه هذا  
ما يدل عليه عبارة أهل اللغة (قوله وفي الشريعة الخ) أعلم أن ماله تعلق  
بالشيء إما أن يكون داخل فيه أولاً أو الركن كاركوع في الصلاة  
والثاني أن كان مؤثراً فيه بحسب الظاهر فهو العلة كعقد النكاح المحلل  
للوطء وإن لم يكن مؤثراً فيه فإن كان مفضياً إليه في الجملة فهو السبب  
كالوقت لوجوب الصلاة وإن لم يكن مفضياً إليه فإن توقف الشيء عليه  
فهو الشرط كالطهارة للصلاة وإن لم يتوقف عليه الشيء سمي علامة  
كالأذان للصلاة ذكره الجوى (قوله وهو في اللغة الجانب الأقوى)  
قال تعالى أو أرى إلى ركن شديد أي عزومضة (قوله الجزء الذاتي)

اعلم أن من هذه المنزلة تتفرع جميع الجنات وهي  
جنة عدن دار المقامة ولهذا شعبة في كل جنة من  
الجنات من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله عليه وسلم  
لأهل تلك الجنة وهي في كل جنة أعظم منزلة فيها  
جعلنا الله من الفائزين بشفاعته ومجاورته في دار  
كرامته

### باب شروط الصلاة وأركانها

جمعنا بينهما ليقطع تصح به الصلاة الشروط جمع  
شرط بسكون الراء والأشراط جمع شرط بفتحها  
وهما العلامة وفي الشريعة هو ما يتوقف على  
وجوده الشيء وهو خارج عن ماهيته والأركان جمع  
ركن وهو في اللغة الجانب الأقوى وفي الاصطلاح  
الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره وقد  
أردنا تنبيه العابد فقلنا (لابد صحة الصلاة من سبعة  
وعشرين شيئاً) ولا حصر فيها ومن اقتصر على ذكر  
الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة  
الأركان الداخلة فيها

٢ قوله كطبعة ورطب الأول أن يقول ~~كن~~ فقرة  
وغرف وكطبعة لغة قليلة كما هو نص المصباح فليراجع  
اه معجمه



ويطلق الفرض عليه كما يطلق على الشرط (قوله أراد التقريب) أي  
تقريب الحفظ على المتعلم (قوله بزيادة) لبيان معنى مع وسبأ في له ذكر الزيادة  
شرحاً (قوله من شرط صحة الشروع والدوام على صحتها) اعلم أن الشروط  
من حيث هي أربعة أقسام شرط انعقاد لا غير كالنية والتحرية والوقت  
والخطبة للجمعة وشرط انعقاد ودوام كالطهارة وستر العورة واستقبال  
القبلة وشرط بقاء لا غير أي ما يشترط وجوده داخل الصلاة وهو نوعان  
ما يشترط فيه التعيين كترتيب ما لم يشرع مكرراً والثاني ما لا يشترط فيه  
التعيين وهو نوعان أيضاً وجودي وعدمي فالوجودي كالقراءة فانها وان  
كانت ركناً الا انها ركن في نفسها بشرط غيرها لوجودها في كل الاركان  
تقدير اولها لم يجز استخلاف الامي ولو بعد أداء فرض القراءة كما في الدرر  
والعدمي كعدم تقدم المقتدى على امامه وعدم محاذاة مشتهاة في صلاة  
مشتركة وعدم تذكر صاحب الترتيب فائتة والقسم الرابع شرط خروج  
وهو القعدة الاخيرة (قوله فن الشروط الطهارة) قدمها على سائر  
الشروط لانها اهم اذ هي مفتاح الصلاة ولانها اول مسئول عنه في القبر  
(قوله والحيض والنفاس) لاجابة الى ذكرهما لان المراد بالحدث  
الا كبر ما أوجب الغسل ويحتمل انه أراد به هنا خصوص الجنابة (قوله  
والحدث لغية الشيء الحادث) قال في القاموس الحدث محركة الابداء  
وقال قبله حدث حدث واثنا وحده انه تقيض قدم وتضم داله اذا ذكر مع قدم  
اه وهذا يفيد أن اطلاقه على الشيء الحادث من اطلاق المصدر على اسم  
الفاعل (قوله وشرعاً مانعة شرعية) المانعة الكون مانعاً وهذا لا  
بذله من موصوف يصح اسناده اليه بحيث يقال معنى كون البول حدثاً  
انه مانعة شرعية أي كونه مانعاً الخ والمصنف ذكره مجرداً عن هذا  
الموصوف فلو قال وشرعاً مانع شرعي يقوم الخ أي مانع عما يباح الا برافعه  
لكان أوضح وفي شرح الخطيب لا يوجب اجتماع انه في الشرع يطلق على امر  
اعتباري يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة وعلى الاسباب التي ينتهي  
بها الطهارة وعلى الامر المترتب على ذلك اه والاول هو بمعنى قولنا وشرعاً  
مانع الى آخره (قوله فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح سائر العورة وهو

اراد التقريب والافعال على يحتاج الى ما ذكرناه بزيادة  
فأردناه ببيان ما له الحاجة من شرط صحة الشروع  
والدوام على صحتها وكما افروض وعبر بلفظ الشيء  
الصادق بالشرط والركن فن الشروط (الطهارة من  
الحدث) الاصغر والاكبر والحيض والنفاس لا ية  
الوضوء والحدث لغية الشيء الحادث وشرعاً مانعة  
شرعية تقوم بالاعضاء الى غاية وصول المنزل لها  
(و) منها (طهارة الجسد والتوب والمكان) الذي  
يصلح عليه فلو بسط شيئاً رقيقاً يصلح سائر العورة وهو  
ما لا يرى منه الجسد جازت صلاته

رائحة النجاسة قال البرهان الحلبي وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة  
 اليابسة ان كان رقيقا يشف ما تحته أو توجد منه رائحة النجاسة على  
 تقدير أن لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث لا يكون  
 كذلك جازت اه (قوله فألقى عليها البسدا) المراد أنه ألقى عليها اذا جرم  
 غليظ يصلح للشق تصفين كجروا بن وخشب كما في البسدا تع والخاينة ومنية  
 المصلي وقيد النجاسة بالرطوبة لانها ان كانت يابسة جازت على كل حال  
 لانها لا تلتزق بالثوب الملقى عليها بعد كونه يصلح ساترا كذا في الخاينة وفي  
 القهستاني ينبغي أن تكون الصلاة أي على الملقى على النجاسة الرطبة تنكره  
 كراهتهاء على نحو الاصطبل كما في المزانة (قوله فلم يجدر بريح  
 النجسة) أما اذا وجدها ولو استشه لا يجوز كما في الخاينة (قوله مربوطا  
 به نجاسة) كهيئة نجاسة أو كلب بناء على انه نجس العين (قوله ولم  
 يحرك الطوف النجس بحركته) أي المتصل بالنجس فيكون واجعا الى  
 المستثنين وذلك لانه بتلك الحركة ينسب الى حل النجاسة كما في البحر وغيره  
 بخلاف ما لو كانت النجاسة في بعض أطراف البساط حيث تجوز الصلاة  
 على الطاهر منه ولو تحرك الطرف الاخر بحركته لان البساط بمنزلة الارض  
 فيشترط فيه طهارة مكان المصلي فقط كما في الخاينة (قوله خيمة نجسة)  
 مثلها السقف لانه يعتد حاملا للنجاسة كما ذكره السيد وغيره بخلاف المس  
 كما في القهستاني يعني لو لمس نحو حائط نجس يساير في الصلاة لا يضرك لانه  
 لا يعتد حاملا للنجاسة (قوله وجالس صغير) أي متنجس يستمسك فانه  
 لا يعتد حاملا بخلاف ما لا يستمسك وعليه نجس مانع فانه لا تصح معه  
 الصلاة لانه يعتد حاملا للنجس (قوله وطير) عطف على صغير (قوله  
 اذا لم تنفصل منه نجاسة) أي مما ذكر من الصبي والطير (قوله لان  
 الشرط الطهارة) علة لعدم البطلان أي وقد وجدت لانه لا يعتد حاملا لها  
 (قوله وتقدم بيانه) وهو أنه يعني في غير المغلظة عمادون الربع وفي  
 المغلظة الدرهم (قوله حتى انه يشترط الخ) تفريع على اشتراط طهارة  
 المكان (قوله أو يجمعه) معطوف على محذوف معلوم من المقام تقديره  
 نجس مانع بانفراده تحت أحدهما (قوله تقديره) أي بالحزر والظن

وان كانت النجاسة رطبة فالتى عليها البسدا او ثني  
 ما ليس نجسا او كبها بالتراب فلم يجدر بريح النجاسة  
 جازت صلاته واذا أمسك حبلها لم يوطأ به نجاسة  
 او بقي من عمامته طرف طاهر ولم ينجس الطرف  
 النجس بحركته صحف والا فلا كما لو أصاب رأسه  
 خيمة نجسة وجالس صغير يستمسك في حجر المصلي  
 وطير متنجس على رأسه لا يطل الصلاة اذا لم تنفصل  
 منه نجاسة مانعة لان الشرط الطهارة (من نجس  
 غير مفعلة عنه) وتقدم بيانه (حتى) انه يشترط  
 طهارة (موضع القدمين) فتبطل الصلاة بهجس  
 مانع تحت أحدهما او يجمعه فيهما ما تقديره في الاصح  
 وقبائه على قدم صحيح مع الكراهة وانتقاله عن  
 مكان طاهر لنجس ولم يمسك به مقدار ركن



(قوله لا تبطل به) الصلاة لان المكث اليسير على النجس القليل كما مكث الكثير مع النجس القليل معفو عنه وحكم الانكشاف مع الزمن بحكم المكث مع النجس افاده الشرح (قوله وان مكث قدره) أي وان لم يؤدّه (قوله على المختار) هو قول أبي يوسف وقال محمد لا تفسد الا اذا اذاه بالفعل (قوله على الصحيح) صححه الحلبي وصاحب العيون (قوله لاقتراض السجود على سبعة أعظم) ظاهره انه اذا لم يضع اليدين او الركبتين أو أحدهما أن تكون الصلاة فاسدة وليس كذلك بل العلة في الفساد أن وضع العضو على النجاسة بمنزلة جعلها فاسدة وان كان الوضع غير فرض قال في الخبانية اذا كانت النجاسة في موضع السجود أو الركبتين أو اليدين فانها تجمع وتمنع ولا يجعل كانه لم يضع ذلك العضو بخلاف ما لو صلى رافعا إحدى قدميه فانه يجوز ولو وضع القدم على نجاسة لا يجوز ولا يجعل كانه لم يضع اه قال السكال وهذا يفيد أن عدم اشتراط طهارة مكان اليدين والركبتين محله اذا لم يضعهما أما اذا وضعهما أو وضع احدهما اشترطت فليحفظ اه قال الحلبي فعلم انه لا فرق بين الركبتين واليدين وبين موضع السجود والقدمين في أن النجاسة المانعة في مواضعها مفسدة للصلاة وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جعلها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اه فهذه النقول تدل على أن وضعه هنا ليس فرضا ولكنها اذا وضعت اشترطت طهارة مواضعها فليأمل بقى الكلام فيما اذا وضع ما يكره وضعه كالذراعين هل يفرض طهارة موضعهما ظاهر نعم لانه بوضعهما على النجاسة بعد حاملها (قوله واختاره الفقيه أبو الليث) الذي ذكره بعد في هذا الباب ان الذي اختاره الفقيه وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشئ من أطراف القدمين فليأمل (قوله وانكر ما قبل) لا يلزم من انكاره ذلك قوله باقتراض وضعها (قوله شاذة) ذكر ذلك صاحب العيون وهذا لا ينافي أن وضعهما غير واجب أي غير فرض في ظاهر الرواية كما ذكره صاحب البحر (قوله ليتحقق السجود عليها) علة لا اشتراط طهارة موضعها (قوله لان الفرض الخ) علة لمحذوف ينبغي التصريح به تقديرة وهذا على كلا

قوله أن تكون الخ لعل الاولى حذف ان تأمل اه  
 لا تبطل به وان مكث قدره بطلت على المختار (و) منها  
 طهارة موضع (اليدين والركبتين) على الصحيح  
 لاقتراض السجود على سبعة أعظم واختاره الفقيه  
 أبو الليث وانكر ما قبل من عدم اقتراض طهارة  
 موضعها ولان رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع  
 الركبتين والركبتين شاذة (و) منها طهارة موضع  
 (الجبته على الاصح) من الروايتين عن أبي حنيفة وهو  
 قولهما رحمهم الله ليتحقق السجود عليها لان الفرض  
 وان كان يتأدى بتقدير الارنية

القوانين أي اشتراط طهارة موضعها لازم على القول الراجح باقتراض  
وضعها وعلى القول المرجوح بعدم اقتراضه لانه الخ (قوله على القول  
المرجوح) وهو أن الجمع بين الجهة والاتق واجب وانه يكره الاقتصار  
على أحدهما (قوله يصير الوضع معدوما) حذف جملة هنا لا بد من ذكرها  
وقد ذكرها في الشرح فقال ولكن اذا وضع الجهة مع الارضية يقع  
الشكل فرضا كما اذا طول القراءة على القدر المأمور به فيصير الخ والمعنى  
ان اشتراط طهارة موضع الجهة فرض على القول المرجوح لكن اذا  
وضعت بالفعل لان وضعها يوصف بعد تحققه بأنه فرض كالقراءة فانها  
يوصف بالوجوب او السنية فيما زاد على قدر الفرض ولكن اذا وقعت  
في الصلاة وصفت بالاقتراض (قوله في ظاهر الرواية) وروى عن أبي  
يوسف جوازها ان أعاده على طاهر (قوله مع الكراهة) أي التحريمية  
لان وضع الاتق واجب واذا وضعه على نجاسة كأنه لم يضعه (قوله  
وطهارة المكان) أي والجسد وهذا منه بيان للدليل على اشتراط  
طهارة هذه الاشياء (قوله المشروط نصا) في قوله تعالى وثيابك  
فطاهر (قوله بالدلالة) متعلق بالزم به - نى انه ثبت كون طهارته أزم  
بدلالة النص ودلالة النص كل معنى يفهمه العالم بالوضع من النص  
المذكور لا اشتراكه معه في العلة ولا كونه أولى بالحكم منه (قوله اذا  
لا وجود الخ) علة لكونه أزم بالدلالة (قوله حال سجوده) متعلق بوقوع  
نوبه - تنبيه - انما اشترطت الطهارة في الصلاة لانها مناجاة مع الرب  
عز وجل - فيجب أن يكون المصلي على أحسن الاحوال وذات طهارته  
وطهارة ما يتصل به من الثوب والمكان افاده الشرح (قوله ومنها ستر  
العورة) ولو بماء كدرا وورق شجر أو طين وليس لستر الظلمة اعتبار كما  
في القهستاني كالستر بالزجاج كما في القنية ولا يضر تشكل العورة  
بالتصاق الساتر الضيق بها كما في الطائي والعورة في اللغة كل ما يستقيح  
ظهوره مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين  
وكلمة عوراء أي قبيحة وسميت السواة عورة لقبح ظهورها وغض الابصار  
عنها وكل شيء يستره الانسان انفة أو حياء فهو عورة والنساء عورة كما

على القول المرجوح يصير الوضع معدوما كما  
بوجوده على التحسين ولو أعاده على طاهر في ظاهر  
الرواية ولا يمنع نجاسة في محل أنفه مع طهارة باقي  
المحال بالاتفاق لان الاتق أقل من الدرهم ويصير  
كأنه اقتصر على الجهة مع الكراهة وطهارة المكان  
أزم من الثوب المشروط نصا بالدلالة اذا لا وجود  
للصلاة بدون مكان وقد توجد بدون نوب ولا يضر  
وقوع نوبه على نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) منها  
(ستر العورة)



في صكتب اللغة (قوله للإجماع على اقتراضه) أي في الصلاة  
 أما الستر في الخلوة فصح الحاي وجوب الستر فيها وصرح الشارح عدمه  
 فقد اختلف التصحيح (قوله ولا يضر نظرها من جيبه) لأنه يحل  
 له مسها والنظر اليها أولئك خلافاً للأدب كما في النهرو واختار  
 البرهان الحاي أن تلك الصلاة مكروهة وإن لم تفسد ومقابل  
 الصحيح ما عن بعض المشايخ من اشتراط سترة عورته عن نفسه وقرع  
 عليه أنها لو كانت لحية كثيفة وستر بها زيقه صحت والأفلا (قوله  
 لأن التكاف لمنعه) أي لمنع نظر الناظر قال في الشرح لأن سترة العورة  
 على وجهه لا يمكن الغير النظر إليها إذا تكاف مما يؤدى إلى الخرج اهـ  
 (قوله والتوب الحرير الخ) جعل الكلام فيما إذا صلى فيه وأما إذا صلى  
 عليه فقال القهستاني من كتاب الحظر معز بالصلاة الجواهر ما نصه  
 وتجوز الصلاة على السجادة من الأبريسم لأن الحرام هو اللبس أما  
 الاتضاع بسائر الوجوه فليس بحرام اهـ (قوله والمغصوب) نقل  
 في الفتاوى الهندية عن مختارات النوازل الصلاة في أرض مخصوبة  
 جائزة ولكن يعاقب بظلمه إذا كان بينه وبين الله تعالى شاب وما كان بينه  
 وبين العباد يعاقب اهـ (قوله مع الكراهة) أي التحريمية ذكره السيد  
 وفي السراج والقهستاني تكره الصلاة في الثوب الحرير والثوب  
 المغصوب وإن صحت والثواب إلى الله تعالى (قوله من أحسن ثيابه)  
 مراعاة للفظ الزينة في الآية ويستحب أن تكون سالمة من الخروق (قوله  
 قبص وازار وعمامة) هذا للرجل وفي المرأة قبص وخمار وراويل  
 ويكفي له الصلاة فيما يشمل عامة جسده لما روى عبادة بن الصامت  
 رضى الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثملة قد وثق  
 بهاء قد هابن كتفيه اهـ ويكفي للمرأة درع ضيق ومقنعة (قوله  
 ويكره في ازار مع القدرة عليها) وكذا يكره أن يصلى في السراويل وحده  
 لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل في ثوب ليس على  
 عاتقه منه شيء كذا في الشرح وظاهر التعبير بالنهي أن الكراهة  
 تحريمية (قوله استقبال القبلة) هي بالكسر لغة مطلق الجهة قال

للإجماع على اقتراضه ولو في ظلمة والشرط سترها من  
 جوانبه على الصحيح (ولا يضر نظرها من جيبه)  
 في قول عامة المشايخ (ولا يضر لو نظرها أحد من  
 الأسفل ذيله) لأن التكاف لمنعه فيه خرج والثوب  
 الحرير والمغصوب وأرض الغير تصح فيها الصلاة مع  
 الكراهة وسند كرهه والمستحب أن يصلى في ثلاثة  
 ثياب من أحسن ثيابه قبص وازار وعمامة ويكره  
 في ازار مع القدرة عليها (و) منها (استقبال القبلة)

الجوهري يقال من أين قبلتك أي من أين جهتك وما لكلامه قبلته أي  
 جهة وشرعا كفى القهستاني جهة يصلي نحوها من في الارض السابعة  
 الى السماء السابعة مما يحاذي الكعبة أي أوجهتها وغلب هذا الاسم  
 على هذه الجهة حتى صار كالعالم لها وصارت معرفة عند الاطلاق وانما  
 سميت بذلك لان الناس يقابلونها في صلاتهم وتسمى أيضا محرابا لان  
 مقابلهما محراب النفس والشيطان وكانت أول الاسلام الى بيت المقدس  
 لكن كان صلى الله عليه وسلم وهو مكة لا يستدبر الكعبة بل يجعلها بينه  
 وبين بيت المقدس كما صححه الحاكم وغيره وكان صلى الله عليه وسلم يتوقع  
 من ربه عز شأنه أن يوجهه نحو الكعبة لانها قبلته أيه ابراهيم وأدعى لايمان  
 العرب لانها مفخرهم ومزارهم ومطافهم فحوله اليها بعد الهجرة بستة  
 عشر شهرا وأيام في يوم الاثنين لثلاثين رجب من السنة الثانية على الصحيح  
 وبه جزم الجمهور وكان في مسجد بني سلمة في صلاة الظهر وعلى التحقيق بعد  
 أن صلى ركعتين بأصحابه وحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال  
 فسمى ذلك المسجد مسجداً قبلتين (قوله من قبلت) يأتي من باب علم  
 ونصر وضرب (قوله وايت السين) أي والتمام (قوله لا طلبها) ووجوب  
 الطلب عند الاشتباه لانه بل لتحصيل المقابلة (قوله وهو شرط بالكتاب)  
 قال الله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام (قوله والسنة) قال  
 صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه  
 ويستقبل القبلة ويقول الله أكبر (قوله والمراد منها بقعتها) حتى  
 لو رفعت الكعبة عن مكانها لارة أصحاب الكرامة او غير ذلك ففي تلك  
 الحالة جازت صلاة المتوجهين الى أرضها (قوله فلا مكي المشاهدة الخ)  
 يلحق به من بالمدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام لثبوت القبلة  
 في حقهم بالوحي كما في السراج والنهر (قوله فرضه اصابة عينها)  
 ولو لجزء منها وبقي أعضائه مسامت للجهة (قوله اصابة جهتها)  
 فالمغرب قبله لاهل المشرق وبالعكس والجنوب قبله لاهل الشمال  
 وبالعكس فالجهة قبله كالعين توسعة على الناس كما في القهستاني حتى  
 لو أنزل المانع لا يشترط أن يقع استقباله على عين القبلة كما في الحلبي وهو

الاستقبال من قبلت الماشية الوادي بمعنى قابلية  
 وايت السين للطلب لان الشرط المقابلة لا طلبها  
 وهو شرط بالكتاب والسنة والاجماع والمراد منها  
 بقعتها لا البناء حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجوز الا أن  
 يريد به جهة الكعبة وان نوى المحراب لا يجوز  
 (فلا مكي المشاهدة) للكعبة (فرضه اصابة عينها)  
 اتفاقا لقدرته عليه بقينا (و) الفرض (غير المشاهدة)  
 اصابة (جهتها) أي الكعبة

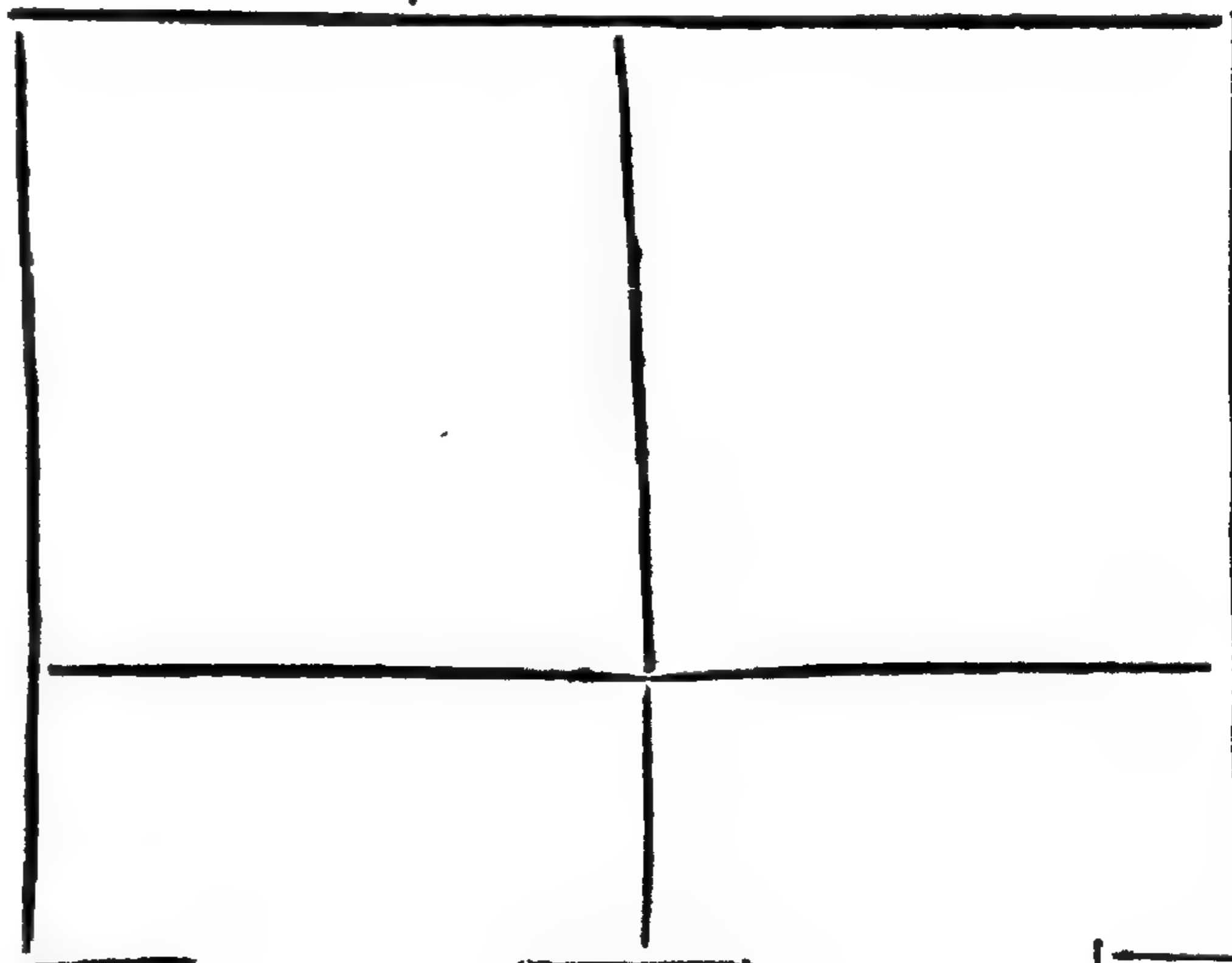


قول العامة وهو الصحيح لان التكليف بحسب الوسع (قوله هو الصحيح)  
وقال أبو عبد الله عبد الكريم الجرباني الفرض أصابة عينها للغائب  
أيضا بالاجتهاد لانه لا تفصيل في النص وعليه فيشترط النية لانه لا يمكن  
أصابة العين للغائب الا من حيث النية فالفرض عنده أصابة عينها نية  
لا توجهها كما قاله العلامة الشافعي وقال بعضهم ان كان يصلي الى المحراب  
لا يشترط وان كان يصلي في الصحراء يشترط فاذا نوى القبلة أو المكعبة  
أو الجهة جازاه (قوله ونية القبلة ليست بشرط) لانها من الوسائل وهي  
لا تحتاج الى نية كالوضوء فالشرط حصولها لا تحصيلها (قوله وجهتها  
الحق) قالوا وجهتها تعرف بالدليل فالدليل في الامصار واقري المحاريب  
التي نصبها الصحابة والتابعون فعلمنا تساعدهم في استقبال المحاريب  
المنصوبة وان لم تكن فالسؤال من الالهي أي أهل ذلك الموضع ولو واحدا  
فانه ان صدقه كما في اتهم ستان وأما في البصار والمفاوز فليس القبلة  
النجوم وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه قال تعلموا من النجوم ما تهتدوا  
به الى القبلة اه وذلك كالقطب وهو نجم صغير في بنات نعش اله غري بين  
الفرقدين والجدى اذا جعله الواقف خلف اذنه اليمنى كان مستقبل القبلة  
اذا كان بساحبة الكوفة وبغداد وهمدان وقزوين وطبرستان وجرجان  
وما والاها الى نهر الشام ويجعله من مصر على عاتقه الايسر ومن  
بالعراق على عاتقه الايمن فيكون مستقبل باب المكعبة ومن باليمن قبالة  
المستقبل مما يلي جانبه الايسر ومن بالشام وراءه وينبغي ان جهل أدلة  
القبلة وأراد سفر امتلا أي الى بلاد لا تختلف القبلة فيها وليس معه عارف  
بها أو أراد وضع قبلة في يته مثلا أن يستقبل قبل سفره مثلا محرابا صحيحا  
من محاريب بلده في وقت معين كطلوع الشمس مثلا ويحترق الشمس في  
ذلك الوقت على جزء من بدنه كعينه أو ظهره ثم يفعل كذلك وقت الاستواء  
ورقت الغروب فاذا أراد القبلة بعد سفره أو في يته فليجعل الشمس  
في ذلك الوقت قبالة المحل المخصوص يكن مستقبلان جعل له خطا  
في الارض أركوة في حائط فهو قبلته مادام في ذلك المكان وكذلك يفعل  
بالنجوم وفيه ما في وقت معين كوقت العشاء ويختص باقليم مصر انه اذا

هو الصحيح ونية القبلة ليست بشرط والتوجه اليها  
ينفيه عن النية هو الاصح وجهتها هي التي اذا توجه  
اليها الانسان  
قوله ما تهتدوا به كذا في التسخ وفيه حذف نون الرفع  
من غير نصب ولا جازم وهو لغة قليلة كما لا يخفى اه  
معه

وقف ليلا مستقبلا الجدي ضامرا جلبيه وحرك رجله اليمنى الى جهة يمينه  
بقدر طاقتة ثم نقل الاخرى اليها كان مستقبلا وكذا الوفا عمل ذلك بعد  
وقوفه على خط نصف النهار بأن يجعل المشرق عن يمينه والمغرب عن  
يساره ويستقبل ظله وقت الاستواء ثم يحرك رجله اليمنى كذلك يكون  
مستقبلا أيضا (قوله يكون مسامتا) أى محاذيا (قوله للكعبة) كعبة  
اولهوائها) هذا اذا وقعت المحاذاة على العين وقوله للكعبة أى فيما اذا  
كان فى محل يساوى المحل الذى به القبلة وقوله اولهوائها هو فيما اذا  
كان محلها على من محلها ومثله ما اذا كان أسفل وقوله أو تقرسا اذا وقعت  
المحاذاة للجهة فان مستقبل الجهة يحتمل أن يقع استقباله بتمامه على العين  
اولا وقد بين النوعين المحتملين (قوله بأن يبقى شئ من سطح الوجه) ولو  
كان ذلك جزءا يسيرا وهذه صورته

الكعبة المشرفة



مستقبل

هذا مسامت للكعبة  
أولهاوائها تقريرا  
وبعض الدائرة يصيب  
عين الكعبة

مستقبل

هذا مسامت للكعبة  
أولهاوائها تحقيقا

مستقبل

هذا مسامت لها أو  
لهوائها تقريرا  
وبعض دائرة الوجه  
يصب عين الكعبة

يكون مسامتا للكعبة اولهوائها تحقيقا أو تقريرا  
ومعنى التحقيق انه لو فرض خط من تلاقى وجهه على  
زاوية قائمة الى الافق يكون ما زاء على الكعبة  
أوهوائها ومعنى التقريب أن يكون ذلك منحرفا  
عن الكعبة أو وهوائها انحرافا لا نزول به المقابلة  
بالكعبة بأن يبقى شئ من سطح الوجه مسامتا لها  
أولهاوائها



وفي الفتاوى الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق الى المغرب اه (قوله  
وحال بينه وبين الكعبة بناء أو جبل) قال في معراج الدراية ومن كان بمكة  
وبينه وبين الكعبة حائل يمنع المشاهدة كائنية فالاصح أن حكمه حكم  
الغائب ولو كان الحائل أصليا كالجبل فله أن يجتهد والا فليأمن بالصحة  
على الجبل حتى تكون صلته الى الكعبة يقينا اه قال المحقق الكمال  
وعندي في جواز التحري مع امكان صعوده أي صعود المكي الجبل  
اشكال لان المصير الى الدليل الطني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز فلا  
يكفيه الاجتهاد حتى لو اجتهد وصلى ثم تبين خطؤه فعليه الاعادة وقد  
قال في الهداية الاخبار فوق التحري فاذا امتنع المصير الى الطني لا مكان  
طني أقوى منه فكيف يترك اليقين مع امكانه ويكتفي بالطني (قوله ومن  
الشروط الوقت للفرائض الخ) الاصل في اشتراطه قوله تعالى ان الصلاة  
كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقوتا أي محدودا بأوقات  
لا يجوز تقديعها ولا تأخيرها عنها عند القدرة على فعلها فيها بحسب  
الاستطاعة وحديث امامة جبريل عليه السلام أيضا (قوله مع بيانهم  
الافوات) أي في أول كتاب الصلاة ولا يكفي ذلك في بيان الشرطية  
لا سيما عند المتعلم القاصر لان ذلك بيان لتقدير الوقت (قوله بأنه سبب  
للاداء) من حيث تعلق الوجوب به وافضاؤه اليه (قوله وظرف للمؤدى)  
لأنه يسعه ويسع غيره (قوله وشرط للوجوب) من حيث توقف وجوب  
فعل الصلاة على وجوده (قوله لتكون عبادته بنية جازمة) افاد بذلك  
أن المراد باعتقاد دخوله جزمه به لان جزم النية انما يكون به ولا يكفي  
غلبة الظن بالدخول وينظر هذا مع قولهم ان غلبة الظن في الفروع تقوم  
مقام اليقين ويحتمل أن المراد بالاعتقاد والجزم ما يدم غلبة الظن ويدل له  
التعليل بقولهم لان الشك الخ فالمضمر أحد شيئين اما اعتقاد عدم  
الدخول واما الشك (قوله حتى لو صلى الخ) هذا أولى بالحكم مما فزع  
عليه لانه جزم بعدم الدخول وهو أولى بالمنع من التردد بين الدخول  
وعدمه (قوله لانه لما حكم بفساد صلته الخ) نظيره من صلى في ثوب  
وعنده أنه نجس فاذا هو طاهر فانه لا تصح صلته لما ذكره هذا التعليل

ولا غير المشاهدة اصابة جهتها البعد والقريب سواء  
(ولو بمكة) وحال بينه وبين الكعبة بناء أو جبل (على  
الصحيح) كما في الدراية والتجديد (و) من الشروط  
(الوقت) للفرائض الخمس بالكتاب والسنة والاجماع  
وقد نص على اشتراطه في عدة من المعتمدات وقد  
ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدة من  
المعتمدات كالقدوري والمختار والهداية والكنز  
مع بيانهم الاوقات ولا أعلم من عدم ذكرهم له وان  
كان يتصف بأنه سبب للاداء وظرف للمؤدى وشرط  
للوجوب كما هو مقر في محله (و) يشترط (اعتقاد  
دخوله) لتكون عبادته بنية جازمة لان الشك ليس  
بجواز حتى لو صلى وعنده أن الوقت لم يدخل قط هو أنه  
كان قد دخل لا تجزيه لانه لما حكم بفساد صلته بناء  
على دليل شرعي وهو تحريمه لا يتقلب جائزا اذا ظهر  
تبع لافيه

انما يظهر فيمن عرف الحكم أمالو ~~كان~~ عنده أنه صحيح فلا يظهر اللهم  
الآن يقال ان هذا الاعتقاد فاسد بمنزلة العدم فينزل شرعا في هذا الحكم  
منزلة العارف فتفسد به صلاته زجراله بتقصيره (قوله ويخاف عليه في  
دينه) أي يخشى عليه الوقوع في الكفر أما اذا اعتقد حل ذلك فالامر  
ظاهر وان اعتقد حرمة فيجزم ذلك الى غيره من وضع الاشياء في غير  
موضعها كالصلاة بالنجاسة والى غير القبلة وقد وقع خلاف في كفر من  
فعل ذلك (قوله وهي الارادة الجازمة) أي لغة لانها فسرت لغة بالعزم  
والعزم هو الارادة الجازمة القاطعة وفي الشرح قصد الطاعة والتقرب  
الى الله تعالى في ايجاد فعل كما في التلويع وهو يتم فعل الجوارح وفعل  
القلب سواء كان ايجادا او كفا (قوله لتمييز العبادة عن العادة) أو يميز  
بعض العبادة عن بعض مثال الاول الامساك عن المفطرات فانه يكون  
اعدم الحاجة اليه أو للحمية فلا يمتاز الصوم عنه الابالية ومثال الثاني  
في الصلاة مثلا فانها تكون فرضا وواجبا ونفلا فشرعت فيها النية لتمييز  
بعضها عن بعض وفي المجتبي وغيره من عجز عن احضار القلب في النية  
أو يشك في النية يكفيه اللسان كذا في الشرح (قوله ويتحقق الاخلاص  
فيها) أي في الصلاة والاخلاص سر بينك وبين ربك لا يطلع عليه ملك  
فيكتبه ولا شيطان فيفسده ولا هوى فيميله ذكره الخوى وذلك  
بأن تريده تعالى بطاعته ولا تريد سواء وفي الخلاصة لاريا في الفرائض اه  
وفي البرازية شرع بالاخلاص ثم خالطه الرياء فالعبرة للسابق ولاريا  
في الفرائض في حق سقوط الواجب اه وحقيقة الرياء هو أنه ان خلا  
عن الناس لا يصلي وان كان عند الناس يصلي فهذا الاثواب له لانه  
اشرك بعبادة ربه ولو أحسنها لاجلهم فله ثواب الاصل لا الاحسان ثم انه  
ان جمع بين عبادات الوسائل في النية صح كالأغتسل بالحسابة وعيد وجمعة  
اجتمعت ونال ثواب الكل وكالوتوضأ للنوم وبعد غيبة وأكل لحم جزور  
وكذا يصح لو نوى نافلتين أو أكثر كالنوى تحية مسجد وسنة وضوء  
وضغى وكسوف والمعتمد أن العبادات ذات الافعال يكتب في النية في اولها  
ولا يحتاج اليها في كل جزءا كقضاء بانسحابها عليها ويشترط لها الاسلام

ويخاف عليه في دينه (و) تشترط (النية) وهي  
الارادة الجازمة لتمييز العبادة عن العادة ويتحقق  
الاخلاص فيها لله سبحانه وتعالى



والتمييز والعلم بالمتوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية والمنوى (قوله ويشترط  
التحرية) هو قول الشيخين لقوله تعالى وذكرا من ربه فصلي فانه عطف  
الصلاة عليها والعطف يقتضي المغايرة وليس من عطف الكل على الجزء  
فانه انما يكون لتسكتة بلاغية وهي غير ظاهرة هنا (قوله وليست ركنا)  
اشار به الى خلاف محمد فانه يقول بركنيتها لانها ذكرا مفروض في القيام  
فكانت ركنا كما في القراءة وتظهر الثمرة فيما اذا كان حاملا لاجباية  
مانعة فاقاها عند فراغه منها أو كان منحرفا عن القبلة فاستقبلها  
أو مكشوف العورة فسترها بعمل يسيرا أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال  
ثم ظهر عند الفراغ فعنده ما تجوز صلاته لوجود الاركان مستجمعة  
للشروط وتقدم الشرط جائزا لاجتماع وعبرة البرهان وانما اشترط  
لهما ما اشترط للصلاة لاعتبار ركنيتها بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو  
ركنها وقد منع ذلك ان ياتي وعند محمد والشافعي لا تجوز لانها ركن وقد  
أداء مع المناسبات أو قبل الوقت وجاز بناء النفل على تحريمه الفرض مع  
الكراهة عندهما لان النفل مطلق صلاة والفرض صلاة مخصوصة ففي  
الفرض معنى النفل وزيادة لان الخاص يتضمن العام فكان العقد على  
الفرض متضمنا للعقد على النفل ولان الشرط لا يشترط تحصيله لكل  
صلاة كالظهار بل يصح شرط الفرض للنفل ولا يجوز عند القائل بالركنية  
وأما بناء الفرض على تحريمه فرض آخر أو على تحريمه نفل فظاهر  
المذهب والجمهور ومنعه وأما بناء النفل على تحريمه نفل آخر فلا شك  
في صحته ايضا لان الكل صلاة واحدة (قوله عليه عامة المشايخ)  
وهو قول المحققين من مشايخنا بدائع وهو المعتبر من المذهب منية المصلي  
(قوله والهاء لتحقيق الاسمية) أي انما أتى بالهاء لتدل على أن ما دخلت  
عليه اسم أي للذكر المعلوم فانه لولا هاء الهاء اتوهم انه المصدر  
ويحتمل انهما الالباقية أو الوحدة للتأنيث (قوله وسمى التكبير للافتتاح)  
ويضاف التكبير للافتتاح لان به افتتاح الصلاة (قوله لتحريمه الاشياء  
المباحة خارج الصلاة) من كل شرب وكلام واسناد التحريم اليه  
بما زال المحرم حقيقة هو الله تعالى فالتحريم يثبت بها الامتناع (قوله

(و) يشترط (التحرية) وليست ركنا وعليه عامة  
المشايخ المحققين على الصحيح والتحريم جعل الشيء  
محترما والهاء لتحقيق الاسمية وسمى التكبير للافتتاح  
او ما قام مقامه تحريمه التحريم الاشياء المباحة  
خارج الصلاة

وشرطت بالكتاب) قال الله تعالى وربك فكبر أجمع المفسرون على أن  
المراد به تكبيرة الافتتاح وعليه انعقد الإجماع لأن الأمر لا وجوب غيرها  
ليس بواجب فتعينت للمراد تحريزاً عن تعطيل النص (قوله والسنة)  
قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ونحوها التكبير وتحليلها  
التسليم ورواه أبو داود وحسنه الترمذي (قوله اثنا عشر شرطاً) قد عدها  
خمس عشرة شرطاً (قوله أن توجد مقارنة للنية حقيقة) مثال المقارنة  
حقيقة أن ينوي. قارناً للشروع بالتكبير وهو الأفضل بإجماع أصحابنا  
وانظر هل تكون تلك المقارنة ولو وجدت بعد ذكر بعض حروف الأسم  
الكريم أو ذكر كلمة قبل الفراغ من أصكبر والظاهر أنهم وحزبه (قوله  
أوحكاماً) مثال المقارنة الحكمية أن يقدم النية على الشروع قالوا لو نوى  
عند الوضوء أنه يصلي الظهر مثلاً ولم يشغل بعد النية بعمل يدل على  
الأعراض كالكحل وشرب وكلام ونحوها ثم انتهى إلى محل الصلاة ولم  
تخضه النية جازت صلاته بالنية السابقة ويجوز تقديمها على الوقت كسائر  
الشروط ما لم يوجد ما يقطعها ونقل ابن أمير حاج عن أبي هريرة بن هبيرة  
اشتراط دخول الوقت للنية المتقدمة عن أبي حنيفة رحمه الله وينبغي أن  
يكون وقت نية الإمامة عند الشروع وإن لم يقتضه أحد لأنه قد يقتدى به  
من لا يراه من الملائكة والجن فأداه الحوى خلافاً لما في الأشياء من أنه  
ينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لا قبله وأما نية المأموم الاقتداء ففي  
القهيستاني ولا يجوز تقديم نية اقتدائه عن تحريم الإمام عند بعض أئمة  
بخاري وصحح وقيل ينوي بعد قول الإمام الله قبل قوله اكبر والذي  
عليه عامة العلماء أنه ينوي حين وقف الإمام موقف الإمامة وهو أجود  
كافي النظم اهـ وبطلب الفرق بين صحة تقديم نية الصلاة وهي فرض دون  
تقديم نية الاقتداء على هذا الوقت وهو كذلك والذي ذكره الشارح  
في الإمامة جواز تقديمها فالحكم فيها واحد ويحمل ما هنا على الأولى  
(قوله يمنع الاتصال) أخرجه الفياصل الذي لا يمنع كالتكبير والمنهي للصلاة  
أو الوضوء (قوله للإجماع عليه) أي على اشتراط عدم الفياصل أو على  
هذا الشرط وهو المقارنة (قوله كلاً) مثال للإجماع الذي يمنع

وشرطت بالكتاب والسنة والإجماع وبشرط لصحة  
التحريرية اثنا عشر شرطاً ذكرتها سبعاً متناً  
والباقي شرطاً فالأول من شروط صحة التحريية أن  
توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكماً (بلافاصل) بينها  
وبين النية بأجنبي يمنع الاتصال للإجماع عليه كالأكل  
والشرب والكلام



الاتصال (قوله والوضوء) بالرفع والجر (قوله فليس ما نهين) لانها  
 مغتران داخلها في سبق الحدث فخارجها اخرى كما في النهرو غيره (قوله  
 بالتحريم قائما) أي فيما يفترض له القيام والمراد بالقيام ما يعم الحكمي  
 ليشمل القعود في نحو الفرائض لعذر (قوله أو منحنيا قليلا) تعريضها  
 تضمنه المصنف فان القيام الذي هو قبل الانحناء القريب الى الركوع  
 صادق بالقيام التام وبالأحناء القليل (قوله قبل وجود انحنائه) هذا  
 في مقام البيان لا انحناء القليل (قوله بما هو أقرب) أي بحال ذلك الحال  
 أقرب للركوع فليس الشرط عدم الانحناء أصلا بل عدم الانحناء المتصف  
 بكونه أقرب الى الركوع من القيام والجار والمجرور متعلق بوجود (قوله  
 ان كان الى القيام أقرب) بأن لا تنال يداه ركبته (قوله وتلقونيته) لان  
 الذكر في محله لا يتغير بعزيمته كما في النهرو أما نية الصلاة فلا بد منها (قوله  
 وان كان الى الركوع أقرب) بأن تنال يداه ركبته (قوله لان الصلاة  
 عبادة) أي بتمامها وقوله وهي لا تجزأ أي ولو جوزنا تأخير النية  
 لوقع البعض الذي لا نية فيه غير عبادة وما فيه النية عبادة فيلزم التجزئ  
 وقوله فيالم ينوها أي من أول فعلها (قوله ولا حرج في عدم تأخيرها  
 بخلاف الصوم) قال في الجوهر ولا يعتبر بقول الذكر في وقايته الصلاة  
 على الصوم قياس فاسد لان سقوط القراءة للحرج وهو يدفع بتقديم النية  
 فلا ضرورة الى التأخير وجواز التأخير في الصوم لدفع الحرج  
 والتيسير على الصائمين لانه قد لا يشترط بلوغ الفجر بخلاف الصلاة كذا  
 في البحر وفيه أن الحرج في الصوم يدفع بالتقديم وفيه تيسير أيضا (قوله  
 وهو صادق) الضمير يرجع الى عدم التأخير (قوله خروجا من الخلاف)  
 فان الاثمة الثلاثة لا يجوزونها بنية متقدمة ولا متأخرة كذا في الشرح  
 (قوله واجبا بعد دخول الوقت) عطف على المقارنة وقد سبق  
 ما فيه (قوله مراعاة للركنية) أي للقول بها (قوله بدون صمم) أما لو كان به  
 صمم أو كانت جليلة أصوات فالشرط أن يكون بحيث لو أزيل المانع  
 لا يمكن السماع ولا يشترط أن يسمع نفسه حقيقة في تلك الحالة كما لا يشترط  
 سماع غيره الا في العقود كببيع وهبة ونكاح فلا بد من سماع غيره أيضا

فما المني للصلاة والوضوء فليس ما نهين (و) الثاني  
 من شروط صحة التحريم (البيان بالتحريم قائما)  
 أو منحنيا قليلا (قوله) وجود (انحنائه) بما هو أقرب  
 (الركوع) قال في البرهان لو أدرك الامام راعيا  
 فغنى ظهوره ثم كبر ان كان الى القيام أقرب صح  
 الشروع ولو أراد به تكبير الركوع ولا يحتاج الى تكبيره ترتيب  
 مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى الركوع أقرب لا يصح  
 خلافا لبعضهم وان كان الى الركوع أقرب لا يصح  
 الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن  
 التحريم) لان الصلاة عبادة وهي لا تجزأ فيالم ينوها  
 لا تقع عبادة ولا حرج في عدم تأخيرها بخلاف  
 الصوم وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم والافضل  
 المقارنة الحقيقية للاختياط خروجا من الخلاف  
 واجبا بعد دخول الوقت مراعاة للركنية  
 (و) الرابع منها (النطق بالتحريم بحيث يسمع نفسه)

كما في القهستاني (قوله ولا يلزم الاخرس تحريك لسانه) وكذا الاتي  
 بل يكتفيان بمجرد النية على الصحيح فينبغي أن يشترط لها القيام بقيامها  
 مقام التحريكة وأن تقدم على النزوع لا يصح كالتحريكة ولم أره لهم  
 نهر (قوله وأكثر المشايخ) مبتدأ وقوله على أن الخ خبره وليس معطوفا  
 على الحلواني واللام بحسن ذكره على (قوله وقال الهندواني الخ)  
 ظاهر ما هنا أن الهندواني لم يقل بقوله أكثر المشايخ والذي في كبره  
 أن ما عليه أكثر المشايخ هو قول الهندواني إلا أنه قال وزاد في المجتبى  
 في النقل عن الهندواني أنه لا يجوز به ما لم نسمع أذناه ومن يقربه اه وتقل  
 في الذخيرة عن شمس الأئمة الحلواني أن الأصح هذا اه قلت انظر أن  
 ما زاده في المجتبى يرجع الى ما قبله لأن الغالب أنه إذا سمع أذنيه أن يسمع  
 من يقربه من يكون ملاه قاله ولا يكاد يتفك ذلك (قوله فالسمع شرط)  
 تفرع على الأصح الذي في المصنف وعلى قول أكثر المشايخ في تفسير  
 الخفاقة والمراد أنه شرط لتحصيل المنطوق به ان كان فرضاً أو واجباً  
 أو سنة (قوله التحريكة) وما عطف عليه بدل من ما في قوله فيما يتعلق (قوله  
 وجوب سجدة التلاوة) الأولى حذف وجوب وسجدة لأن الكلام  
 في المنطوق به (قوله والایمان) بكسر الهمزة أو رد عليه أنه التصديق  
 القلبي ولا لفظ فيه إلا أن يكون مبنياً على أنه قول وعمل (قوله حتى  
 لو أجرى) انما ذكره لأنه محل الوهم فاذا لم يجزه على قلبه والمسئلة بحالها  
 تقدم الوقوع أولى (قوله يسمع) بالبناء للجهول والجملة محلها جر صفة  
 تلفظ (قوله وقال الكرني) مقابل قول الحلواني وقول الأصح كرني  
 في تفسير الخفاقة فالخفاقة عنده تصحيح الحروف ويجري في كل ما يتعلق  
 بالنطق باللسان (قوله الذي هو كلام) أي لا مجرد الحركة (قوله والكلام  
 بالحروف) مبتدأ وخبر أي لا يتحقق الكلام إلا بالحروف والحاصل أن  
 المراتب ثلاثة حرف وصوت ونفس وكل أحص من الذي بعده  
 (قوله والحرف كيفية تعرض للصوت) لأنه هو الصوت المعتمد على  
 المخارج فالكيفية هي اعتماد الصوت على المخارج وفيه أن الحرف  
 هو الصوت المعتمد لا الاعتماد (قوله وهو أحص من النفس) بفتح الفاء لأن

ولا يلزم الاخرس تحريك لسانه على الصحيح وغير  
 الاخرس بشرط سماعه نطقه (على الأصح) كما قاله  
 شمس الأئمة الحلواني وأكثر المشايخ على أن الصحيح  
 أن الجهر حقيقة أن يسمع غيره والخفاقة أن يسمع  
 نفسه وقال الهندواني لا تجزيه ما لم نسمع أذناه ومن  
 يقربه فالسمع شرط فيما يتعلق بالنطق باللسان التحريكة  
 والقراءة السرية والشهد والأذكار والتسمية على  
 الذبيحة ووجوب سجدة التلاوة والعنق والطلاق  
 والاستثناء واليمين والتذروا السلام والایمان حتى  
 لو أجرى الطلاق على قلبه وتزل لسانه من غير تلفظ  
 بسمع لا يقع وان جمع الحروف وان لم يكن صوت بحيث يسمع  
 القراءة تصحيح قال المحقق الكمال بن الأمام رحمه  
 والصحيح خلافه قال المحقق الكمال بن الأمام امكن  
 الله تعالى أعلم أن القراءة وان كانت فعل اللسان امكن  
 فعله الذي هو كلام والكلام بالحروف والحرف كيفية  
 تعرض له ون وهو أحص من النفس



النفس هو الهواء مطلقا اعتمد أولا (قوله فان النفس المعروض بالقرع)  
 أي هو الهواء الذي عرض عليه القرع يعني أن القرع بالعضلات يعرض  
 على النفس والصوت هو مجموع النفس مع القرع ومن المعلوم أن  
 المعروض قد يتحقق بدون عارضه كتحقق الانسان بدون صفة الكتابة  
 والمعرض والعارض أحص من المعرض وحده كائن وان وضاحك  
 فان الانسان فقط أعتم من الانسان الضاحك والقرع يتحقق بالعضلات  
 (قوله عارض للصوت) والصوت عرض يقوم بعمل يخرج من داخل  
 الرئة الى خارجها مع النفس مستطيل لا يمتد امتد لا يقطع من مقاطع  
 حروف الخلق واللسان والشفيتين (قوله فجزء الخ) هو روح العلة (قوله  
 بلا صوت) أي بل بالنفس الذي هو مطلق الهواء (قوله ايماء) أي إشارة  
 اليها والذي يوحى بالشيء لا يصحكون آتيا بحقيقته كما يوحى بالسلالة فانه  
 لم يأت بحقيقة الركوع والسجود (قوله بعضلات الخارج) العضلات جمع  
 العضلة وكسفية كل عصبية معها لحم غليظ كذا في القاموس والخارج  
 جمع مخرج محمل خروج الحروف كذا في الازهرية فالاضافة من اضافة  
 العام الى الخاص (قوله لا حروف) عطف على ايماء أي لا حروف حقيقة  
 فلا كلام أي اذا انتفت الحروف انتفى الكلام أي وهو لا بد منه فانه  
 المألوف شرعا واذا انتفى الكلام انتفت القراءة فلا تصح الصلاة (قوله  
 ومن متعلقات القلب النية) قال في الشرح (تبينه) في اشتراط النطق  
 بالحرية إشارة الى انه لا يشترط النطق بالنية لانهم من متعلقات القلب  
 التي لا يشترط لها النطق وقد أجمع العلماء على انه لو نوى بقلبه ولم يتكلم  
 بنية فانه يجوز اه (قوله بالنية) متعلق بمحذوف أي يثبت بالنية (قوله  
 ولا عن أحد من العصابة والتابعين) زاد ابن أمير حاج ولا عن الأئمة  
 الأربعة (قوله وهذه بدعة) قال في البحر فتحتر من هذه الأقوال انه بدعة  
 حسنة عند قصد جمع العزيمة اه قال في الفتح بعد قول الهداية انه حسن  
 لاجتماع عزيمته اه وقد يفهم انه لا يحسن لغير هذا القصد (قوله لم يرد بها  
 سنة النبي صلى الله عليه وسلم) قال العلامة نوح وكذا المقائل بالاستحباب  
 لعله أراد به الامر المحبوب في نظر المشايخ لاني نظر الشارع لانوا المستحب

فان النفس المعروض بالقرع فالخرف عارض للصوت  
 لا النفس فمجرد تصحها الى الحروف بلا صوت ايماء  
 الى الحروف بعضلات الخارج لا حروف فلا  
 انتهى ومن متعلقات القلب النية قال الماظة ابن قيم  
 يشترط لها النطق كما يكفر بالنية قال الماظة ابن قيم  
 الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول  
 عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة  
 والتابعين بل المنقول انه كان صلى الله عليه وسلم اذا  
 قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى وفي مجمع الروايات  
 التالفة بالنية كرهه البعض لان عمر رضي الله تعالى  
 عنه اذ من فعله واباحه بعض لما فيه من تحقير عمل  
 القلب وقطع الوسوسة وعمر رضي الله تعالى عنه انما  
 فجر من جهريه فأما الخفاقة به فلا بأس بها فمن قال من  
 مشايخنا التالفة بالنية سنة لم يرد بها سنة النبي  
 صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ لاختلاف  
 الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد زمن  
 التابعين

قسم من السنة اه وفي القهستاني وينبغي أن تكون النية بلفظ الماضي ولو فارسيًا لانه الغالب في الانشآت فيقول نويت صلاة كذا اه ملخصا (قوله أما النية المشتركة) المراد نية أصل الصلاة لان الصلاة المطلقة تصلح للفرض والواجب والسنة والنفل وبه علم أن الاشتراك في النوى لا في النية والمراد أنهم مشترك بين المقتدي والامام والمنفرد وهو على حذف مضاف تقديره أما اشتراط النية (قوله فلما تقدم) من تمييز العادة عن العبادة وتحقيق الاخلاص (قوله فلما يلحقه) الاوضح أن يقول فلان المتابعة لا توجد الابنية وأما ما ذكره فهو الاثر المترتب على المتابعة وقوله من فساد صلاة امامه الاولى زيادة وجهتها (قوله لانه بالالتزام) أي الفساد (قوله فيه) أي في فرض الوقت (قوله أو ينوي الشروع في صلاة الامام) أي مع الامام وهذه النية تضمنت نية أصل الصلاة ونية المتابعة والتعيين والاقلان ظاهران ووجه الاخبار أنه نوى صلاة الامام المعينة عنده وفي الشرح عن الذخيرة وقاضي خان لو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام فانه يجوز لان الجمعة لا تكون الامع الامام اه (قوله ولو نوى الاقتداء به) أي في الصلاة (قوله مطلقا) أي في أصل الصلاة ووصفها والمعنى انه لم يقيد اقتداءه بأصلها (قوله ما صلاه الامام) أي أصلا ووصفها (قوله لانه متردد الخ) ولانه لا يلزم من الانتظار نية المتابعة وهي شرط والضهير في لانه للمنتظر وفي كونه لا انتظار خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه لان العبرة بالنوى اه (قوله كما لو لم يخطر بباله أنه زيد) فانه يصح اقتدائه لان العبرة بالنوى وهو نوى الاقتداء بالامام (قوله لانه لا يشترط نية الامامة) لانه مفرد في حق نفسه الا يرى انه لو حلف أن لا يؤتم أحدا فصلى خلفه جماعة لم يحث لان شرط الحث أن يقصد الامامة ولم يوجد كذا في الشرح (قوله تعين الفرض) ولو قضا فلا يكفيه أن يقول نويت الفرض كما في العناية لانه تنوع والوقت صالح لكل فلا بد من التعيين ليمتاز ما يؤديه (قوله فهو فرض مسقط) لان النية المعتبرة ما قارنت الجزء الاول (قوله وكذا عكسه) الاولى حذف قوله كذا (قوله ولا يشترط نية عدد الركعات) لان الفروض والواجبات محدودة فقصد التعيين يغني

(و) الخامس منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة (للمقتدي) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهي نية الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام فينوي فرض الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوي الشروع في صلاة الامام ولا يصح انه يجوز لانه جعل به لا غير قبيل لا يجزبه والاصح انه يجوز لانه جعل نفسه تبع للامام مطلقا والتعبية انما تتحقق اذا صار مصليا ما صلاه الامام وقبل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح انه لا يصير مقتديا بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء أو بحكم المادة وينبغي أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة بظهور خلافه ولو ظنه زيدا فاذا هو عمر ولا يضركما بظهوره خلافه انه زيد أو عمر وقيل نأى بالمقتدي لانه لو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمر ولا يضركما لا يشترط نية الامامة للرجال بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التعمية (تعين الفرض) في ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضا وشرع فيه ثم زنى فظنه تطوعا أو نية على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعا ولا يشترط نية عدد الركعات



عنه حتى لو نوى الفجر أربعاً مثلاً لفت نية الأربع وبصلى ركعتين فقط  
 لأن الخطأ فاعمالاً لا يشترط فيه التعيين لا يضركم في الأشباه (قوله  
 ولا اختلاف تراحم القروض الخ) الأولى حذف إحدى الكلماتين  
 وهو علة قدمت على معلولها (قوله شرط تعيين ما يصلح) سواء كان  
 اماماً أو مقتدياً أو منفرداً (قوله الا في الجمعة) فلا تصح نية فرض الوقت  
 لأن الوقت الظاهر على المذهب (قوله لقوته) فلا يعارضه الضعيف وهو  
 النفل فتلغو نيته (قوله فهي نافله) لأن النافله أقوى من صلاة  
 الجنازة من جهة انها صلاة كاملة ذات ركوع وسجود بخلاف الجنازة  
 فتعاد الصلاة على الجنازة اذا كان اماماً ويلزمه قضاء ركعتين نافله لانه  
 ابطله بسلامه من الجنازة على نية القطع بعدم ما صح شروعه فيه وليس  
 المبطل للنفل الصلاة على الجنازة لان زيادة مادون الركعة لا يطلها  
 (قوله فهي مكتوبة) لانها فرض عين ولا صلاة كاملة وانما ذلك  
 بمد التي قبلها لانه ربما يقال ان الحكم الفساد لكونها فرض عين (قوله  
 والسابع منها تعيين الواجب) ظاهره أن هذه الشروط تجتمع كلها  
 في صلاة واحدة وليس كذلك فان الصلاة لا تنوى فرضاً واجباً معاً  
 وكذلك الوقت واعتقاد دخوله لا يأتي الا في الفرض وكذا الاتيان قائماً  
 بالحرية والحاصل أن هذه الشروط لا تأتي في كل صلاة (قوله والذکر)  
 أي المطلق والمقيد وهو بالنصب عطف على قضاء (قوله لا اختلاف  
 الاسباب) علة لا اشتراط تعيين الواجب أي ولا يكون مؤثراً بسبب  
 الابهين (قوله ينوى صلاة العيد والوتر) أي ويكون ذلك تعييناً ولو من  
 غير تقييد بالواجب وليس المراد أنه ممنوع عن نية الواجب بل انه لا يلزمه  
 ذلك للاختلاف (قوله لا يجب التعيين في السجودات) لعله للاستغناء  
 عنه بانصالة بالصلاة أو بوقوعه في حرمتها والأولى أن يقول لعدم التعيين  
 فيه كما أن الأولى أن ينفي الضمير في قوله للاختلاف فيه ليعود على العيد  
 والوتر (قوله وفي التلاوة يعنيها) أي يعني انها للتلاوة ولا يلزمه تعيين  
 أفراد السجودات لأفراد الآيات وقوله يعنيها بالياء التحتية مضارع عين  
 (قوله كونها بلفظ العربية) أي كون تكبيرة الاحرام الخ والمراد ما يعتم

ولا اختلاف تراحم القروض شرط تعيين ما يصلح  
 كالظاهر مثلاً ولو نوى فرض الوقت مع الا في الجمعة  
 ولو جمع بين نية فرض ونفل صح للفرض لقوته عند  
 أبي يوسف وقال محمد لا يكون داخل في شيء منهما  
 للتعارض ولو نوى نافله وجنازة فهي نافله ولو نوى  
 مكتوبة وجنازة فهي مكتوبة (و) السابع منها  
 مكتوبة وجنازة فهي مطلقه فشمّل قضاء نفل افسده  
 (تعيين الواجب) اطلقه فشمّل قضاء نفل افسده  
 والذکر والوتر ركعتي الطواف والعيدين لا اختلاف  
 الاسباب وقالوا في العيدين والوترينوى صلاة  
 العيد والوتر من غير تقييد بالواجب للاختلاف  
 فيه وفي سجود السم ولا يجب التعيين في السجودات  
 وفي التلاوة يعنيها الدفع المراجعة من سجدة الشكر  
 والسهو تنبيهه لتتميم عدد شروط صحة التحريمة  
 الثامن كونها بلفظ العربية

التكبير وغيره من كل ما دل على التعظيم حتى لو شرع بالتسبيح أو التهليل  
فانه يصح بشرط كونه بالعربية (قوله للقادر عليهما) أما العاجز عنهما  
فلا خلاف في صحة شروعه بما قدر عليه من اللغات (قوله في الصحيح)  
هو قوالهما أولا وقال الامام يصح شروعه بغير العربية ولو مع القدرة  
عليها ووقع للعيني مثل ما وقع للشرح ونقل في الدر عن التارخانية أن  
الشروع بالفارسية كالتبسية يجوز مطلقا اتفاقا قال وظاهره رجوعهما  
اليه لا هو اليهما في الشروع كرجوعه اليهما في القراءة حيث لا تجوز بغير  
العربية الا للعاجز أفاده السيد (قوله التاسع أن لا يذمه زافيهما) فيه لا  
يكون شارعا في الصلاة وتبطل الصلاة بمصولة في أثناءها لو صحت أولا فانه  
الموافق في شرح رسالته در الكونوز (قوله أن يأتي بجملة تامة من مبتدأ  
وخبر) هو ظاهر الرواية عن الامام نقله في التجريد وبه قال أبو يوسف ومحمد  
قاله الموافق في الشرح المذكور ويجب أن تكون البداية بلفظ الله حتى  
لو قال اكبر الله لا تصح عنده برأية والاولى حذف قوله من مبتدأ وخبر  
لانهم لا يشترطان وذلك لصحة الشروع بلا اله الا الله وبسبحان الله مع  
الكراهة (قوله ان يكون بذكر خالص لله تعالى) فلو شرع بنحو اللهم  
اغفر لي لا يصح لانه ليس بثناء خالص بل مشوب بحاجته قاله السيد (قوله  
أن لا يكون بالبسملة كما سيأتي) من انهم للتبرك فكانه قال بارك الله لي  
وهو الاسح كافي السراج والاشبهه كما في شرح المنية قاله السيد (قوله  
الثالث عشر أن لا يحذف الهاء من الجلالة) قال في الشرح المذكور  
وعن ترك هاء والمراد بالهاء الالف الناشئ بالذ الذي في اللام الثانية  
من الجلالة فاذا حذفه الحالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف  
الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد عيئه وحل ذبيحته وصحة تحريمته فلا  
يترك ذلك احتياطيا (قوله ذكر هذا الاخير) اسم الإشارة راجع الى  
الشرط الاخير (قوله اذا نعامه) علة لقوله من بالا يقاط لجمعه ولم أره  
الخ وكأنه في جواب سؤال حاصله كيف جعت هذه الشروط ولم تسبق  
بها (قوله ولا ممنوعا) تكرار مع ما قبله (قوله ولا يشترط التعيين  
في النقل) مراده به ما يعم السنن لان وقوعها في أوقاتها يغني عن التعيين

للقادر عليهما في الصحيح التاسع أن لا يذمه زافيهما  
ولا يابا اكبر واشباع حركة الهاء من الجلالة خطأ لفته  
ولا تفسد به الصلاة وكذا تسكينها العاشر أن يأتي  
بجملة تامة من مبتدأ وخبر الحادي عشر أن يكون  
بذكر خالص لله الثاني عشر أن لا يكون بالبسملة كما  
سيأتي الثالث عشر أن لا يحذف الهاء من الجلالة  
الرابع عشر أن يأتي بالهاء وهو الالف في اللام  
الثانية فاذا حذفه لم يصح الخامس عشر أن لا يقرن  
التكبير بما يفسده فلا يفسد شروعه لو قال الله  
اكبر العالم بالعدوم والموجود أو العالم بأحوال  
الخلق لانه يشبه كلام الناس ذكره في الاخير  
في البرازية وهذا مما من الله سبحانه بالا يقاط لجمعه  
ولم أره قبله مجموعا فله الحمد اذا نعامه وفضله ليس  
محصورا ولا محظورا ولا ممنوعا (ولا يشترط التعيين  
في النقل)



وبه صارت سنة لا بالتعيين ولا بفرق بين أن ينوي الصلاة أو الصلاة لله تعالى لان المصلي لا يصلي لغير الله تعالى (قوله والاحتياط التعيين) قاله صاحب المنية وذلك للخروج من خلاف من اشترط في فعل السنة ينتها قال صاحب المغني في التراويح لا يكفيه مطلق النية ولا نية التطوع عند بعض المتأخرين بل يشترط نية التراويح وصححه في الثانية قاله السيد (قوله أو سنة الوقت) أي سنة فرض الوقت وعليه فينبغي التميز بين القبليّة والبعديّة (قوله ويفترض القيام) على قدر عليه وعلى الركوع والسجود ولا يفوته بقيامه شرط طهارة مثلاً ولا قدرة القراءة فلو تعسر عليه القيام أو قدر عليه وعجز عن السجود لا يلزمه لكنه يخبر في الثانية بين الأيمان قائماً أو قاعداً كما لو كان معه جرح يسبيل إذا سجد فإنه يخبر كذلك ولو كان بحيث لو قام سلس بوله أو لو قام ينكشف من العورة ما يمنع الصلاة أو يعجز عن القراءة حال القيام وفي القعود لا يحصل شيء من ذلك يجب القعود وكذا ان كان بحيث لو صلى قاعداً قدر على الاتمام وقائماً لا ومفروض القيام وواجبه ومسنونته ومسحبه بقدر القراءة فيه كما في سكب الأثر ويقدّر ذلك في نحو الأمتى فلا بد أن يقف قدر ثلاث آيات قصار على قولها ما أو آية طويلة على قول الإمام لتحصيل الفرض وعند سقوط القراءة يسقط التحديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في القهستاني ويكره على إحدى الرجلين الاعتذار (قوله وهو ركن متفق عليه) أصلي والقراءة ركن زائد أذهى زينة القيام ولهذا يتحمل الإمام القراءة دون القيام قاله في الشرح (قوله والواجبات) ظاهره شمول قضاء النفل الذي أفسده وكذا المندور وان لم ينص على القيام فيه على أحد قواين (قوله وحده القيام) أي حده أدناه وتمامه بالاتصاف كالقنأ وهو به هذه الصفة مما يورث الخشوع في الصلاة كما ذكره العارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في نصيحته (قوله متعلق بالقيام) أو يفترض الذي قدره الشرح (قوله كما سنده) من أن مبناه على التوسع (قوله ولا تكون الأسماء) المانع كصمم أو جلبة أصوات أو نحو ذلك من العوارض المانعة للصحة الخاصة

ولو سنة الفجر في الأصح وكذا التراويح عند عامة المشايخ وهو الصحيح والاحتياط التعيين فينوي من أعيان صفتها بالتراويح أو سنة الوقت (و) يفترض (القيام) وهو ركن متفق عليه في الفرائض والواجبات وحده القيام أن يكون بحيث إذا امتد يديه لا ينال ركبتيه وقوله (في غير النفل) متعلق بالقول لا يلزم في النفل كما سنده ان شاء الله تعالى (و) يفترض القراءة ولا تكون الأسماء كما تقدم

عن السماع واكتفى الكرخي بمجرد تصحيح الحروف وان لم يسمع نفسه  
 لان القراءة فعل اللسان والسماع فعل الصماخ دون اللسان فليس  
 من مورد القراءة قال في البدائع وقول الكرخي "اسمع واقدس وبعضهم  
 نسبته الى أبي يوسف والمعتد الاول وخفض صوته ببعض الحروف بحيث  
 لا يسمع نفسه مقتصر الاتفاده الصلاة على الصحيح لعموم البلوى كما  
 في المضمرات عن الذخيرة ومحامها القيام ولو حكما كالتعود لعذر أو في نافله  
 فلو قرأ في ركوع أو سجود أو قعود لم يكن بدلا عن قيام لا يسهط بها  
 الواجب ويكره تحريمه لانه تغيير المشروع وان كان ساعيا وجب عليه  
 سجود السهو (قوله لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن) وجه الدلالة  
 أن الامر يقتضي الوجوب والقراءة لا تجب خارج الصلاة بالاجماع فتعين  
 الامر في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لا صلاة الا بقراءة رواه مسلم  
 من حديث أبي هريرة وعليه انعقاد الاجماع ولا عبرة بمن خرق الاجماع  
 كابي بكر الاصم بقوله القراءة في الصلاة ليست فرضا أصلا بل سنة اه  
 (قوله وهي ركن زائد على قول الجمهور) وقال الغزنوي صاحب الحاوي  
 القدسي "انما فرض وايت بركن (قوله لا يقطعها بالضرورة) اشار  
 به الى الفرق بين الركن الزائد وغيره وهو الاصل فانه انما يسهط في بعض  
 الاحوال لضرورة يمكن الى خلف والزائد ما يسهط لا الى خلف وقال  
 في الشرح الزائد والجزء الذي اذا اتقى كان للحكم المركب باقيا بحسب  
 اعتبار الشرع وعلى هذا لو حلف لا يصلي فأحرم وقام وركع وسجد بلا  
 قراءة حثت قال السيد اعترض بأن في تسمية القراءة ركنا زائدا انما افعا  
 وأجيب بأن ركنا باعتبار انتفاء الماهية في حالة وزائد اقيامها أي الماهية  
 بدون القراءة في أخرى فمن حيث فساد الصلاة بترك القراءة فيها حالة  
 الانفراد مع القدرة عليها تكون ركنا ومن حيث صحة صلاة المقتدي مع  
 ترك القراءة تكون زائدا اه (قوله وبالنص كانت الخ) النص هو الآية  
 المتقدمة لان المراد قراءة القرآن حقيقة وقال بعض المفسرين المراد من  
 الآية الصلاة بدليل السباق والاول أولى لان الحمل على الحقيقة أولى  
 (قوله ولو قرأ آية) هي لغة العلامة وعرفا كل جملة دالة على حكم من

لقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وهي ركن زائد  
 على قول الجمهور ولعله قوطها بالضرورة عن المقتدي  
 عندنا وعن المدرك في الركوع اجماعا (و) بالنص  
 كانت القراءة فرضا ولو في الآية فيصير مركبا من

كلمتين



أحكام الله تعالى أو كل كلام منفصل عما قبله وبعده بفصل توقيفي انظري اه  
 (قوله في ظاهر الرواية) عن الامام وفي رواية أخرى عنه هو غير ممة تدر  
 بشئ بل يكفي أدنى ما يتساوله اسم القرآن وبه جزم القديري وعنه رواية  
 ثالثة أنه ثلاث آيات قصار أو آية طويلة تعداها وهو قواها وما وجعه له  
 في الخلاصة وغيرها قوله الأول اه (قوله وأما الآية التي هي كلمة)  
 اعلم أن الكوفيين عدوا الم في مواضعها والمص وكهيعص وطه وطسم  
 وبس وحم آية وحم عسق آيتين قال البيضاوي ككاز مخشري وهذا  
 التوقيف لا مجال للرأي فيه وأما غير الكوفيين فليس شئ منها عندهم بآية  
 (قوله أو حرف ص) هو وما بعده على حذف كاف التمثيل (قوله أو حرف  
 جمع عسق) قد علمت أن الكوفيين عدوها آيتين (قوله فقد اختلف  
 المشايخ) أي على قول الامام (قوله وقال أبو يوسف ومحمد الخ)  
 ربحه في الامر اروا الا شياطين قواها وما هو مطلوب لاسيما في العبادات  
 (قوله واذا علمت ذلك) أي افتراض القراءة والخلاف فاقراءة الخ أي  
 فاعلم أن ذلك انما هو في ركعتين (قوله في ركعتي الفرض) الثنائي  
 والثلاثي والرباعي ومحل الاداء ركعتان غير متعنتين كما قاله الشرح قال  
 القهستاني هو قول البعض والصحيح أن الاولين متعنتان على سبيل  
 الفرض حتى لو تركهما في الاولين وآتى بهما في الاخيرتين كان قضاء كما  
 في التحفة وقال ابن أمير حاج وهو قول الجمهور هو الصحيح وعليه مشي  
 في الذخيرة ومجيب طرشي الدين وقاضي خان في شرح الجامع الصغير  
 (قوله اتشاكلهما من كل وجه) فان الثانية مثل الاولى وجوبا وسقوطا  
 وجهرا واخفا وأما الآخر بان فيفارقانها في حق السقوط بالسفر وصفة  
 القراءة وقد رها فلا يلحقان بهما وأما افتراق الاولى والثانية في حق تكبيره  
 الاحرام والتعوذ والثناء فليس بقادح لان المشاكلة انما تعتبر فيما يرجع  
 الى نفس الصلاة واركناها أما التكبير فشرط وهو زائد والتعوذ والثناء  
 زائدان أيضا فلا يضر الافتراق فيها أفاده في النهر (قوله في كل  
 ركعات النفل) المراد به ما زاد على الفرائض ولو كان مؤكدا (قوله  
 صلاة على حدة) لتمكنه من الخروج على رأس الركعتين لان الاصل

كقوله تعالى ثم نظرت في ظاهر الرواية وأما الآية التي  
 هي كلمة كدها متان أو حرف ص ن ق أو حرفان  
 حم طس أو حرف جمع عسق كهيعص فقد اختلف  
 المشايخ والاصح انه لا تجوز بها الصلاة وقال  
 القديري الصحيح الجواز وقال أبو يوسف ومحمد  
 الفرض قراءة آية طويلة أو ثلاث آيات قصار وحفظ  
 ما تجوز به الصلاة من كل مسلم وحفظ جميع  
 الفاتحة وسورة واجب على كل مسلم وحفظ جميع  
 القرآن فرض كفاية واذا علمت ذلك فالقراءة فرض  
 (في ركعتي الفرض) أي ركعتين كالتأويلات  
 بقراءة في ركعة واحدة فقط خلافا للزفر والحسن  
 البصري لان الامر لا يقتضي التكرار قلنا نعم لكن  
 لزم في الثانية لتشاكلهما من كل وجه فالاولى  
 بعبارة النص والثانية بدلالته (و) القراءة فرض في  
 ركعات (النفل) لان كل تمنع منه صلاة على  
 حدة

في مشروعية الصلاة مثني ولزوم الزيادة انما يظهر في القرائن فيسبق  
 النقل على أصل المشروعية (قوله وعلى وجوبه) أي أو فرضيته كذا  
 في الشرح (قوله للاحتياط) لان كونه فرضا عملا كما هو قول الامام يوجب  
 القراءة في الايامين فقط وكونه سنة مؤكدة كما هو قولهما يوجبها في الجميع  
 فعملنا بالاحتياط لان ترك القراءة في ركعة من السنة يفسدها ولان  
 يؤدي المكث ما ليس عليه أولى من تركه ما عليه ذكره ابن أمير حاج  
 (قوله لا طلاق ما تلونا) وهو الآية السابقة فان المأمور به قراءة ما تيسر  
 والتعمين ينفي التيسر (قوله كما سنده كره) من قوله صلى الله عليه وسلم لا  
 صلاة الا بفتح الكتاب ولا تجوز به الزيادة على الكتاب لانه خبر واحد وهو  
 يثبت الوجوب دون الركنية (قوله بل يستمع حال جهر الامام الخ) اشار به  
 الى أن في الآية الاتية توريدها (قوله لقوله تعالى واذا قرأ القرآن الآية)  
 قال الامام أحمد اجمع الناس على ان هذه الآية في الصلاة وما في شرح  
 الكافي للبرذوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسنن عند  
 محمد وتكره عندهما وقاله الشيخ الامام أبو حفص النسفي ان كان في صلاة  
 الجهر تكره قراءة المأموم عندهما وقال محمد لا تكره بل تسحب وبه نأخذ  
 لانه أحوط وهو مذهب الصديق والفاروق والمرضى اه فقد صرح  
 الكمال برده وعبارته وما يروى عن محمد أنه يستحب على سبيل الاحتياط  
 فضعيف والحق أن قول محمد كقولهما وصرح محمد في كتبه بعدم القراءة  
 خلف الامام بعد ما أسند الى علقمة بن قيس انه ما قرأ قط فيما يجهر فيه  
 وفيما لا يجهر قال أي محمديه نأخذ لانرى القراءة خلف الامام في شيء  
 من الصلاة يجهر فيه أو لا يجهر وقال السرخسي تفسد صلاته بالقراءة في  
 قول عدة من الصحابة اه وقال في الكافي ومنع المقتدى عن القراءة ما تورد  
 عن ثمانين نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة رضي الله تعالى  
 عنهم وقد دون أهل الحديث اسامهم اه ثم قال المحقق ابن الهمام ثم لا  
 يخفى أن الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل  
 بأقوى الدليلين وایس مقتضى اقواهما القراءة بل المنع اه ويلزم منه فساد  
 الصلاة عندهم هو أفضل من محتمد قال به ما بدرجات كثيرة ولا يجوز  
 الاحتياط على وجه يلزم منه فساد صلاته عنده واحد من الصحابة اه افاده

(و) القراءة فرض في كل ركعتين (الوتر) أتماعا على  
 كونه سنة فظاهر وعلى وجوبه للاحتياط (ولم يتعين  
 شيء من القرآن لصحة الصلاة) لا طلاق ما تلونا وقلنا  
 بتعيين الفاتحة وجوبا كما سنده كره (ولا يقرأ المؤتم  
 بل يستمع) حال جهر الامام (ويصت) حال أسراره  
 لقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا  
 وقال صلى الله عليه وسلم لم يكفبك قراءة الامام جهر  
 أم خافت واتفق الامام الاعظم واصحابه والامام  
 مالك والامام أحمد بن حنبل على صحة صلاة المأموم  
 من غير قراءة له شيئا وقد بسطته بالأصل



في الشرح (قوله وقالنا الخ) أي قلنا بذلك مخالفين لإمام مالك وأحمد انتهى  
 (قوله كره ذلك) فخر بما وفي بعض الروايات أنه لا تحل خلف الإمام وتحت  
 لم يطلقوا اسم الحرمة عليهم ما عرف من أصلهم أنه إذا لم يكن الدليل  
 قطعياً لا يطلقون لفظ الحرمة وإنما يعبرون بالكراهة (قوله لأنه هي) عنه  
 بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ أحد منكم شيئاً من القرآن إذا جهرت  
 بالقرآن ولا تقول بفهوم المخالفة ويقول زيد بن ثابت لا قراءة مع الإمام  
 في شيء وروى من كثر له إمام فتقراءة الإمام له قراءة وروى عن حماد بن  
 في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً وروى عنه صلى الله عليه وسلم من قرأ  
 خلف الإمام ففيه جرة وقال من قرأ خلف الإمام فتدأ خطأ الفطرة  
 وفي شرح منية المصلي والدررة المنيرة عن التقنية الأصل أن الاستماع  
 للقرآن فرض كفاية لأنه لا إقامة حقه بأن يكون ملتفتاً إليه غيره ضائع  
 وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حيث كان رعاية حق المسلم  
 يكفي فيه البعض عن الكل فينبغي أن يعمل البعض المتقدين أن يقرأ أو يترك  
 الاستماع لقيام البعض الآخر به إلا أن قلنا حانة الصلاة مخصوصة بما  
 قدمناه من الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك مطلقاً فيجب الاستماع  
 والانصات على الكل كفاية البيان وقالوا لو جوب على القاري  
 احترام القرآن بأن لا يقرأ في الأسواق ومواضع الاشتغال فاذ قرأ  
 فيها كان هو المضيع لحرمة فيكون الأثم عليه دون أهل الاشتغال  
 دفعا للخرج في زامهم ترك أساليبهم المحتاج إليها وصرح علماءنا بكراهة  
 الدعاء والاستغفار حال قراءة القرآن وكذا كل ما يشغله عن الاستماع  
 فلا يرد به إلا ما ولا يشتم عاطفة المسامحة من الإخلال بفرض الاستماع  
 ولا يترك ما عليه المسامحة عليه أو يخص به فضيلة ولأنه يحصل بالاستماع  
 والانصات ما هو المقصود للداعي لأن الله تعالى وعدهم بالرحمة فقال  
 أعالكم ترجون ودعاؤه في حال الاستماع ربما لا يستجاب لمخالفته لأمري  
 تعالى ومنه يعلم حكم ما يفعله بعض الناس من الدعاء عند سماع نحو قوله  
 تعالى ادعوني أستجب لكم أجيب دعوة الداع إذا دعان وكذا يمنع  
 القاري من الدعاء إذا كان في صلاة فرض مطعناً أو نفلاً ولو أماناً لأن

(وقلنا) أن قرأ الإمام الفاتحة أو غيره (كره)  
 ذلك (فخر بما) للنهي

الدعاء في الفرض لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الأئمة بعده  
فكان بدعة محدثة ونثر الامور ومحدثاتها كما في السراج وأما في النفل  
للإمام فلان فيه تطويل على القوم وقد نهى عنه كما في التبيين وهذا يقتضي  
انه لو أتم من يطالب منه ذلك فعله لحديث حذيفة رضي الله تعالى عنه  
صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل فامرت بآية فيها ذكر  
الجنة الا وقف وسأل الله الجنة وما مرت بآية فيها ذكر النار الا وقف وتعوذ  
من النار ويندب ذلك لله منفرد فيطلب الرحمة ويتعوذ من النار عند ذكرهما  
ويتفكر في آية المثل كما في النهرو وغيره (قوله لقوله تعالى اركعوا) ولورود  
السنة به وللإجماع عليه (قوله وهو الانحناء بالطهر والرأس جميعا) هذا  
معناه الشرعي ومعناه لغة مطلق الانحناء والميل يقال ركعت النخلة اذا  
مالت وأدناه شرعا انحناء الطهر بحيث لو متديبه ينال ركبتيه وفي البدائع  
روى الحسن عن أبي حنيفة فيمن لم يقم أي يعتدل صلبه في الركوع ان كان  
الى القيام اقرب من تمام الركوع لم يجزء وان كان اقرب الى تمام الركوع  
من القيام أجزأه اقامة للاكثر مقام الكل اه ومثله في السراج عن الكرخي  
قال المحقق ابن أمير حاج وذلك لان الركوع انحناء الطهر كما تقدم واذا  
وجد بعض الانحناء دون البعض ترجح الاكثر وصارت العبرة اه وانما  
يكون الى تمام الركوع اقرب اذا كان بحيث تنال يداه ركبتيه وتماه هو  
أن يسطط ظهره ويساوى رأسه بعجزه ولا يكون اقرب الى هذه الحالة بدون  
ما ذكرنا وفي شرح المختار الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لانه  
عبارة عن الانحناء وفي المساوي فرض الركوع انحناء الطهر وفي النخلة  
قدر المغروض في الركوع هو اصل الانحناء اه وعلى ما في هذه المعبرات  
يصح الركوع وان لم تنال يداه ركبتيه والاحتياط الاول وفي الجموي فان  
ركع جالس ينبغي أن تحاذي جبهته ركبتيه ليحصل الركوع اه ولعل  
مراده انحناء الطهر عابا بالحقيقة لانه يبالغ فيه حتى يكون قريبا من  
السجود (قوله وأما التعديل) أي الطمأنينة بقصد التسيعة واحدة  
وصحح قول أبي يوسف بعض أهل المذهب فالاحتياط في مراعاته كما  
أن الاحتياط في مراعاة قول أبي مطيع البلخي في التسييع (قوله لم تجز

(و) يفترض (الركوع) لقوله تعالى اركعوا وهو  
الانحناء بالطهر والرأس جميعا وكما تنسوية الرأس  
بالعجز وأما التعديل فقال أبو يوسف والشافعي  
يفرضونه وقال أبو مطيع البلخي تليد الامام أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى لونه من ثلاث تسيعات  
الركوع والسجود لم يجز صلاته



صلاته) فاس الركوع على القيام فوجب أن يحمله ذكر مفروض  
 كما أن القراءة تحل بالقيام أفاده في الشرح (قوله بشير برأسه  
 للركوع) ولو قليلا لتحقيق اللاتصال فانه القدر الممكن في حقه ولا يلزمه  
 غير ذلك ولا تجزئه حدوته عن الركوع لانه كالقائم ذكره الحدادي  
 والخلبي (قوله عما هو أعلى) أي من الاشارة وهو بسط الطهر مع  
 الرأس والاولى في التعليق ما قدمناه (قوله ويفترض السجود) المراد  
 منه الجنس أي السجدة وان وكونه كذلك ثبت بالسنة والاجماع وهو  
 امر تعبدى لم يطلع على حكمته كعدد الركعات وذكر بعضهم له حكما  
 عديدة وستأتي ويحتمل أن المراد السجدة الاولى لما يأتي متنا من قوله  
 ويفترض العود الى السجود (قوله واسجدوا) قيل كان الناس أقول  
 ما أسلموا يسجدون بركوع وبركعون بلا سجود فنزل بآيةها الذين آمنوا  
 اركعوا واسجدوا (قوله وبالسنة والاجماع) الاولى التعبدية باللام  
 كما في الشرح (قوله انما تتعقق بوضع الجبهة) قال في المجتبى ولو سجد  
 على طرف من اطراف الجبهة جاز وفي المعراج عن أبي جعفر وضع جميع  
 أطراف الجبهة ليس بشرط اجماعا فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز  
 وان قل كما في البصر وما في التنجيس عن نصير لو سجد على حجر ص غير ان كان  
 أكثر الجبهة على الارض جاز والافلا اه ضعيف بل يكفي وضع أقل جزء  
 منها ثم وضع الاكثر واجب او اظنه صلى الله عليه وسلم على تمكين  
 الجبهة والانف من الارض ولا بد أن يكون الوضع على وجه التعظيم  
 فخرج وضع الجبهة مع رفع القدمين لانه تلاعب وليس به تعظيم وخرج  
 وضع الخد والصدغ ومقدم الرأس والذقن لانها غير مرادة بالاجماع لان  
 التعظيم لم يشرع بوضعها فلا يتأذى بذلك فرض السجود مطلقا ولو بعذر  
 بل معه يجب الايماء بالرأس لان جعل غير المسجد مسجدا بدون اذن  
 الشرع لا يجوز قال شيخ الاسلام متى عجز عن السجود على ما عين محلا  
 للسجود سقط عنه السجود وينتقل فرضه للايماء (قوله لا الانف وحده)  
 أي بغير عذر وأما به فيجوز وهذه رواية عن الامام وبها أخذ صاحبان  
 وأما الاقتصار على الجبهة فيصح مطلقا بالاتفاق وفي رواية عن الامام

والاحد اذا بلغت حدوته الركوع بشير برأسه  
 للركوع لانه عاجز عما هو أعلى (و) يفترض  
 (السجود) لقوله تعالى واسجدوا وبالسنة والاجماع  
 والسجدة انما تتعقق بوضع الجبهة لا الانف وحده

قوله عن نصير في نسخة عن ابن زهير اه

يصح الاقتصار على أدنى جزء من أحدهما مطلقا بغير وبدونه وهو الصحيح  
 من مذهب الإمام كافي العيني على البخاري له ما في السنن الأربعة عن  
 العباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سمع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول إذا سجد العبد سجدة سبعة آراب وجهه وكفاه وركبته  
 وقدماه قال في السكافي والسجود بكل الوجه متعذرف كان المراد بعضه  
 والانف وسط الوجه فإذا سجد عليه كأن عملا كالوسجد على الجهة لأنه  
 إنما جاز الاقتصار على الجهة لأن بعض الوجه وهو الأمور به والانف  
 بعضه أيضا فجاز الاقتصار عليه كافي ابن أمير حاج قال في الفتح وجعل  
 بعض المتأخرين القوي على الرواية الموافقة لقولهم ما لم يوافق دراية  
 ولا القوي من الرواية كما علمته اه ومن ثم قال في الهداية والوجه ظاهر  
 للإمام اه (قوله وشئ من أطراف أصابع إحدى القدمين) يصدق ذلك  
 بأصبع واحدة قال في الخلاصة وأما وضع القدم على الأرض في الصلاة  
 حال السجدة ففرض فلو وضع أحدهما دون الأخرى تجوز صلاته لأنه كماله  
 قام على قدم واحدة ووضع القدم موضع أصابعه ويكفي وضع أصبع  
 واحدة وفي الفتح عن الوجيز وضع القدمين فرض فان وضع أحدهما  
 دون الأخرى جاز ويكره فان وضع ظاهر قدميه أو رؤس الأصابع  
 لا يصح لعدم الاعتماد على شئ من رجليه وما لا يتوصل للفرض إلا به فهو  
 فرض وهذا مما يجب التنبيه له وأكثر الناس عنه غافلون وهذا هو  
 الموافق لما في مختصر الكرخي معلا بأن الوضع بدون توجيه وضع الظاهر  
 القديم وهو غير معتبر وفي خزنة المفتين أن ذلك مكروه فقط كافي مجمع الأنهر  
 وفي البحر ونص صاحب الهداية في التجنيس على أنه لو لم يوجه الأصابع  
 نحو القبلة يكره **مكرها** اه (قوله ومع ذلك البعض) وهو وضع  
 الجهة مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين وشئ من أطراف الخ  
 (قوله باتياناه) أي المكلف أو السجود فهو من إضافة المصدر إلى فاعله  
 والباء في قوله بالواجب للتعدية أو إلى مفعوله والباء للمصاحبة (قوله  
 والقدمين) أي أطراف أصابعهما (قوله والجهة) أي ما أمكن  
 منها (قوله على ما يجيد حجه) أي يسه كافي الفتح ولو كان يعنى الأرض

مع وضع إحدى اليدين وأحدى الركبتين وشئ من  
 أطراف أصابع إحدى القدمين على ظاهر من  
 الأرض والأفلا وجود لها ومع ذلك البعض يصح  
 على اختيار مع **الكرامة** وتتمام السجود باتياناه  
 بالواجب فيه ويتحقق بوضع جميع اليدين والركبتين  
 والقدمين والجهة والانف كما ذكره السكافي وغيره ومن  
 شروط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ (يسجد)  
 الساجد (حجه) بحيث لو بالغ لا تسفل رأسه أبلغ عما  
 كان حال الوضع



فلا يصح السجود على القطن والثلج والتبن والارز والذرة وبزر الكان (و) الخنطة والشعر (تستقر عليه جبهته) فيصح السجود لان جبهتها يستقر بعضها على بعض لخشونة ورخاوة والجبهة اسم لما يصيب الارض مما فوق الحاجبين الى قصاص الشعر حالة السجود (و) يصح السجود (لو) كان (على كفه) أى الساجد في الصحيح (أو) مكان السجود على (طرف ثوبه) أى الساجد ويكره بغير عذر كالسجود على كور عمامته (ان طهر محل وضعه) أى الكف او الطرف على الاصح لاتصاله به (وسجد وجوبا بما صاب من ألقه) لان أرنبته ليست محل السجود ولما كان شرط كمال لا شرط صحة قال (و) يسجد (بجبهته ولا يصح الاقتصار على الاتف في الاصح الا من عذر بالجبهة) لان الاصح أن الامام يرجع الى وافية صاحبيه في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغير العاجز عن العربية وعدم جواز القراءة فيها بالفارسية وغيره من أى لسان غير عربي لغير العاجز عن العربية وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتف بلا عذر في الجبهة الحديث أمرت أن تسجد على سبعة أعظم على الجبهة الحديث (و) من شروط صحة السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين بأكثر من نصف ذراع) ليتحقق صفة الساجد والارتفاع القليل لا يضرك (وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أى لم يقع معتدابه فان فعل غيره معتبرا صحت وان انصرف من صلاته ولم بعده بطات (الا) أن يكون ذلك (لزجة سجود فيها على ظهر مصل صلاته) للضرورة فان لم يكن ذلك المصعد عليه مصليا أو كان في صلاة أخرى لا يصح السجود

كسر يروى على الارض (قوله فلا يصح السجود على القطن الخ) أى الا اذا وجد اليبس وكذا كل محشو وكفرش ووسادة (قوله والارز والذرة) لان هذه الاشياء ملاسة ظاهرها وصلابة اجسامها لا يستقر بعضها على بعض فلا يمكن اتهماء التسفل فيها واستقرار الجبهة عليها الا اذا كانت في وعاء (قوله لخشونة) أى في جبهتها ورخاوة أى في أجسامها (قوله والجبهة الخ) وعرفها بعضهم بما كتفه الجيئنان كما في الشرح وهم ما تنبئة جبين وهو ما يحاذى النزعة الى الصدغ عن عين الجبهة وشمالها فتكون الجبهة بين الجبينين (قوله ويكره بغير عذر) أمابه مذور فلا يكره لما في الكتب الستة عن أنس رضى الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فيضع أحدهما طرف ثوبه في شدة الحر مكان السجود (قوله كالسجود على كور عمامته) أى الكائن على جبهته فانه يصح مع الكراهة بغير عذر أمالو كان على رأسه فقط وسجد عليه مقتصرًا ولم يصعب الارض شئ من جبهته فلا يصح لعدم السجود على محله والكور بفتح الكاف كثوب أحدهما دار العمامة كما في المغرب (قوله على الاصح) مقابلة قول المرغيناني الصحيح الجواز اذا كان ما تحته نجسا قال الكمال وليس بشئ (قوله لاتصاله به) أى فاخذ حكمه فكأنه وضع جبهته على الارض فيشترط حينئذ الطهارة والطاهر أنه يشترط طهارة مقابلة دار الجبهة لا موضع طرف الكتم بتمامه ويحترز (قوله لان أرنبته ليست محل السجود) فان اقتصر عليها لا يجوز اجماعا كما في السراج عن المستعني (قوله في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية) نقل في الدر عن التتارخانية أن الشروع بالفارسية كالالتبسية يجوز اتفاقا أى لغير العاجز فظاهر رجوعهما اليه لا هو اليهما وهذا عكس القراءة فانه يرجع اليهما (قوله وعدم جواز الاقتصار في السجود على الاتف الخ) قد علمت ما قاله الكمال وصاحب الهداية (قوله الحديث أمرت الخ) روى الحديث بروايات عديدة منها رواية العباس وفيها ذكر الوجه لا الجبهة وقد سبق (قوله والارتفاع القليل) وهو ما كان نصف ذراع فأقل (قوله على ظهر مصل صلاته الخ) ونشرط

في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشرط في المذهب سجود  
 المسجود عليه على الارض بحمله الشروط خمسة بل ستة بزيادة الزحام  
 لكن في القهستاني عن الاصل أنه يجوز ولو على ظهر غير المصلي ونقل  
 الزاهد روى جواز ذلك على ظهر كل مأكول وفي القهستاني عن  
 صدر القضاة أنه يجوز وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث  
 وفيه أنه في هذه الحالة يكون الساجد الثالث في صفة الركع أو أزيد  
 ونقل عن الحلبي أنه يستحب التأخير حتى يزول الزحام اهـ (قوله وهو  
 اختيار الفقيه) وقبل ان وضع اليدين والركبتين سنة وعليه يقال  
 ان الحديث يقتضي وجوب السجود على الاعضاء السبعة المصرح بها  
 فيه ولم يقولوا به والجواب أن الاستدلال بهذا الحديث انما هو على أن  
 محل السجود هذه الاعضاء لأن وضع جميعها لازم لا محالة فوضع اليدين  
 والركبتين سنة عندنا لتحقيق السجدة بدونها لان الساجد اسم لمن وضع  
 الوجه على الارض وقد روى أنه صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يصلي  
 وهو عاقص شعره كمثل الذي يصلي وهو مكتوف فالتشبيه يدل على تقي  
 الكمال لا الجواز كما في العناية (قوله واختلاف في الجواز) وظاهر  
 ما في مختصر الكرتي والمحيط والقدرى عدم الجواز قاله الزاهد كذا  
 في الشرح (قوله ويشترط لصحة الركوع والسجود الخ) مقتضاه أنه  
 لئلا ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع فسدت وفي الكافي ما يفيد  
 وفيه من سجود السهل ولو قدم ركعا على ركن سجد للسهل وهذا يقتضي  
 وجوب رعاية الترتيب دون فرضيته وفيه تناقض وأجاب صاحب جامع  
 الفصولين العلامة ابن قاضي سماوة في شرح التسهيل بأن معنى فرضية  
 الترتيب توقف صحة الثاني على وجود الاول حتى لو ركع بعد السجود  
 لا يكون السجود معتداه فيلزمه اعادته ومعنى وجوبه أن الاخلال به  
 لا يفسد الصلاة اذا أعاده ذكره السيد (قوله لم يبق بعده قيام  
 يصح به فرض القراءة) كما اذا ركع في ثمانية الفجر قبل القراءة ولم يقرأ بعد  
 الرفع فانها تفسد اما اذا ترك القراءة في الاوليين من الرباعية وأداها  
 في الاخيرتين صح لوجود قيام بهذا القيام يصح فيه فرض القراءة

(و) من شرط صحة السجود (وضع) احدى اليدين  
 (و) احدى الركبتين في الصحيح كما قدمناه (و) وضع  
 شئ من أصابع الرجلين (موجبها ياطنه نحو القبلة  
 حالة السجود على الارض ولا يكتفى) لصحة السجود  
 (وضع ظاهر القدم) لانه ليس محله لقوله صلى الله عليه  
 وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجهة  
 واليدين والركبتين وأطراف القدمين متفق عليه  
 وهو اختيار الفقيه واختلاف في الجواز مع وضع قدم  
 واحدة (و) يشترط لصحة الركوع والسجود (تقديم  
 الركوع على السجود) كما يشترط تقديم القراءة على  
 ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة



وكما إذا قرأ بعد الرفع من الركوع في الصورة السابقة فإنها تصح إذا أعاد  
الركوع لأنه انتقض بوجود القراءة بعده فليست تأمل (قوله ويستترط الرفع  
من السجود الخ) نقل السيد في شرحه عن العلامة مسكين أن القومة  
من الركوع والجلوس بين السجدين فرضان عند أبي يوسف ومقتضاه  
أنه لو ترك القومة أو الجلوس فسدت صلاته عنده خلافاً لهما وأما  
الطمانينة في الجلوس بين السجدين فواجبة وذكر المصنف في حاشية  
الدرر معزيا للبحر مانصه ومقتضى الدليل وجوب الطمانينة في الأربعة  
أي في الركوع والسجود وفي القومة والجلوس ووجوب نفس الرفع من  
الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله وللامر به  
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم فاضى خان من لزوم سجود السهو  
بترك الرفع من الركوع ساهياً وكذا في المحيط فيكون حكم الجلوس بين  
السجدين كذلك لأن الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو  
مختار المحقق ابن الهمام وتلميذه ابن أمير حاج حتى قال أنه الصواب وتحماته  
فيه (قوله لأنه يعتد بال سابق به من القعود) لأن ما قارب الشيء يعطى  
حكمه (قوله فتتحقق السجدة) أي الثانية وقوله بالعود بعده أي بعد  
القرب من القعود (قوله وذكر بعض المشايخ الخ) يقرب منه ما رواه  
الحسن أنه إذا رفع رأسه بقدر ما ترفىه الريح جاز (قوله وذكر القدوري)  
فرع بعضهم عليه أنه لو سجد على مرتفع فأزبل فسجد ثانياً بلا رفع  
أصله صح عن الثانية وفيه تأمل (قوله وجعله شيخ الإسلام أصح) أي في  
أداء الفرض وإن تحققت معه الكراهة (قوله أو ما يسميه الناظر رافعا)  
هذه رواية رابعة عن الإمام وقد علمت الأصح (قوله ويستترض العود  
إلى السجود) منه يعلم أن مراده بقوله أقول السجود السجدة الواحدة  
لا الجنس كما قدمناه (قوله ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع الأعضاء  
السبعة) أي لا يتحقق كونه فرضاً كالأول إلا الخ وفيه نظر فإن الفرضية كما  
قدمه تتحقق بوضع الجهة واحدة أي اليدين والركبتين وشئ من أطراف  
أصابع القدمين (قوله لا بعد من أيلتها مكانها في السجود) فيه نظر فإن  
الأصح كما قدمه اشتراط الرفع إلى قرب القعود وأما المزايلة فلم يصح

(و) يشترط (الرفع من السجود إلى قرب القعود على  
الأصح) عن الإمام لأنه يعتد بالسابق به من القعود  
فتتحقق السجدة بالعود بعده إليها والأول ذكر بعض  
المشايخ أنه إذا زلزل جبهته عن الأرض ثم أعادها  
تجارت ولم يعلم له تصحيح وذكر القدوري أنه قد  
ما يطلق عليه اسم الرفع وجعله شيخ الإسلام أصح  
أو ما يسميه الناظر رافعا (و) يقتض (العود إلى  
السجود) الثاني لأن السجود الثاني كالأول إلا بوضع  
فاجتماع الأمانة ولا يتحقق كونه كالأول إلا بوضع  
الأعضاء السبعة ولا يوجد التكرار إلا بعد من أيلتها  
مكانها في السجود الأول فيلزم رفعها ثم وضعها  
ليوجد التكرار

الاكتفاء بهما احدهما وكلامه يفيد أنه لا بد من مزاييله الاعضاء السبعة  
مكانها وهو ليس بشرط الا في الجبهة (قوله وبه وردت السنة) أي  
بالرفع ثم الوضع مسلم أن هذا هو السنة وليس ركنا والدليل قاصر  
على افادة رفع الرأس واليدين ووضعهما وهو المطلوب ولا يفيد مزاييله  
جميع أعضاء السجود كما ذكر (قوله صلوا كما رأيتموني أصلي) لا شك في حل  
الامر هنا على التذب وهو غير المذعي (قوله قيل تعبدني) أي تعبدنا به  
الحق تعالى ولم نطلع على حكمته كعدد الركعات فنفعله كما أمرنا ولا نطلب  
فيه المعنى (قوله وقيل ترغيبا للشيطان) وقيل لما سجد الملائكة لآدم  
عليه السلام حين أمره بالسجود له ولم يسجد ابليس فانقلب وجهه الى  
ظهره وظهر عليه شعور كشعور الخنازير فسجد الملائكة ثانيا شكريا  
لتوفيق الله تعالى اياهم فأمرنا بالسجودتين متتابعة نهم وقيل الاولى لشكر  
الايمان والثانية لبقائه وقيل الاولى اشارة الى انه خلق من الارض  
والثانية اشارة الى أنه يعاد فيها (قوله ويفترض القعود الاخير الخ) أي  
الذي يقع آخر الصلاة وان لم يتقدمه أول فيشمل الصبح والجمعة وصلاة  
المسافر واختلاف فيه فقيل ركن من الاركان الاصلية واليه مال  
يوسف بن عاصم وفي البدائع الصحيح أنه ليس بركن أصلي ومفهوما أنه  
ركن زائد وهو خلاف الظاهر والظاهر أنه شرط اتولاهم لو حلف لا يصلي  
فزيد الركعة بالسجدة بحيث وان لم يوجد قعود فلو كان ركعا لتوقفت  
الماهية عليه لكن لم تتوقف عليه شرعا فليس بركن أصلا ولانه شرع  
لغيره وهو الخروج من الصلاة ولان الصلاة أفعال وضعت للتعظيم وأصله  
في القيام ويرد ادبار كوع ويتناهى بالسجود والقعود ليس كذلك لانه من  
باب الاستراحة فيمكن الخلل في كونه ركنا كما في السراح والبحر والنهر  
وغبرها وقوله ولانه شرع لغيره أي وهو الخروج من الصلاة أي لا قراءة  
التشهد فلا يرد أن ما شرع لغيره لا يكون أكد من ذلك الغير (قوله بإجماع  
العلماء) الاما لكافانه روى عنه أنه سنة (قوله اذا قلت هذا) أي  
التشهد أي وأنت قاعد فانه لم يعمد تشهد الا في قعود (قوله أن تقم) أن  
مصدريه ولعل الرواية باثبات الواو اذا لا وجه لحذفها (قوله وان شئت

وبه وردت السنة كان صلى الله عليه وسلم اذا سجد ورفع  
رأسه من السجدة الاولى رفع يديه من الارض  
ووضعهما على فخذه وقال صلى الله عليه وسلم صلوا  
كما رأيتموني أصلي وقال صلى الله عليه وسلم ان اليدين  
تسجدان كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه  
فليضعهما واذا رفعه فليرفعهما وحكمة تكرار  
السجود قيل تعبدني وقيل ترغيبا للشيطان حيث لم  
يسجد مرة وقيل لما أمر الله نبي آدم بالسجود عند  
أخذ الميثاق ورفع المسلمون رؤسهم ونظروا الكفار  
لم يسجدوا واخروا سجدانا نيا شكر النعمة التوفيق  
وامتنال الامر (و) يفترض (القعود الاخير) بإجماع  
العلماء وان اختلفوا في قدره والمفروض عندنا  
الجلوس (قدر) قراءة (التشهد) في الاصح الحديث  
ابن مسعود رضى الله تعالى عنه حين علمه التشهد اذا  
قلت هذا أوفعت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت  
أن تقم تقم وان شئت أن تقعد فاقعد

قوله اذا لا وجه لحذفها اللهم الآن يكون ذلك على  
لغة من يجزم بأن تأمل اه معجمه



علق تمام الصلاة به وما لا يتم الفرض الا به وفرض وزعم بعض مشايخنا أن المقروض في القعدة ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين  
فكان فرضا عليها (و) بشرط (تأخير) أي القعود ٢٣٢ الأخير (عن الأركان) لأنه شرع لحتمها في عباد السجدة صلوية

(الخ) لعله منسوخ أو التخيير بالنظر لما سئل ذكره (قوله علق تمام الصلاة به) أي بالقعود لأنه لا يتخير فيه وإنما التخيير في التلفظ بالشهادتين ومعنى التخيير عدم توقف الماهية عليه وإن كان واجبا (قوله في عباد السجدة صلوية) مثلها التلاوية لا السهوية فإنها ترفع الشهادتين لا القعود (قوله تذكرها) أي بعد القعود ولو بعد السلام قبل الكلام كما في الدرر (قوله وغيرها) ظاهره يعلم الوجبات والسنن والآداب فلا يعتد بها إلا بالاختيار ويعم الشرائط وفيه أن القعدة الأخيرة على القول بشرطيتها لا يشترط لها الاستيقاظ كما ذكره بعد (قوله أو قام) وكذا الوقوف على الأصح (قوله أتم معرفة الخ) هذه العبارة لا توفى بمقصوده وهو أن يعتد بأن الصلوات الخمس فرض وغيرها أقل بل صريحها يفيد أنه لا بد من التمييز بين ما يفرض في الصلاة وما يستحب وليس مراد أو مقابلة قوله بعد أو اعتقاد المصلي أنه يفرض يعني أن الشرط أحد الشئتين (قوله يعني كونها فرضا الخ) هذا التفسير لا يدل عليه عبارة المصنف وكان الأولى للمصنف البيان بعبارة تفيد المقصود (قوله يميزها عن الخصال أي الصفات المسنونة) فيه أن أفراد السنن لا يقال لها عرفا صفات مسنونة كما لا يقال بلزومات الصلوات المفروضة خصال مفروضة (قوله ولا الشرط) عطف على المراد لكنه يكون بعدم معرفة ذلك فاستغنى عن قبول الشهادة (قوله ويصلي كل ركعتين بانفرادهما) فيه أنه إذا وصلهما بجملة لم يلزم بناء النفل في الواقع على الفرض والثابت فيه الكراهة لا الفساد (قوله ثم ركعتين) أي لتقريب صفة الفرض عن غيره ولا يشترط الفصل لأنه عند وصل الجميع يلزم عليه بناء النفل على الفرض والثابت فيه الكراهة أيضا (قوله حتى لا يتنفل بمفروض) معنى هذا التفريق أنه انما حكم بصحة الفرض في هذه الصورة لأنه نوى الفرض فيسقط عنه ولا يكون نفل بل النفل ما زاد وإن نواه فرضا لأن النفل يتأدى بنية الفرض ولو حذف هذا التفريق ما ضرت (قوله بأكثر الخ) الصواب حذف الباء لأنه المفعول الثاني لعلم (قوله وقيل شرط) قد منسأ ترجمه قاله السيد (قوله وقيل الحرمة ركن أيضا) أشار إلى ضعفه بقيل (قوله وغيره شرط ندوام صحتها)

تذكرها (و) يشترط الصحة الأركان وغيرها (أدائها مستيقظا) فإذا ركع أو قام أو سجد نائما لم يعتد به وإن طرأ فيه النوم مع عاقبة له منه وفي القعدة الأخيرة خلاف قال في منية المصلي إذا لم يعد لها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها نائما لأنها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فيلزمها النوم قلت وهو غرة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها (و) يشترط الصحة أداء المقروض أتم (معرفة كيفية) بمعنى صفة (الصلاة و) ذلك بمعرفة حقيقة (ما فيها) أي ما في جملة الصلوات (من الخصال) أي الصفات الفرضية يعني كونها فرضا فيعتد باقتراض ركعتي الفجر وأربع الظاهر وهكذا باقي الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يميزها عن الخصال) أي الصفات (المسنونة) كالسنن الرواتب وغيرها باعتقاد سنة ما قبل الظاهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما اشتملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الشاء والتسبيح (أو اعتقاد) المصلي (أنها) أي أن ذات الصلوات التي يفعلها كلها (فرض) كما اعتقده أن الأربع في الفجر فرض ويصلي كل ركعتين بانفرادهما أو يأتي بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقدا فرضية الخمس (حتى لا يتنفل بمفروض) لأن النفل يتأدى بنية الفرض أتم الفرض فلا يتأدى بنية النفل كما في التجنيس والمزيد والملاصقة ثم نبه على الأركان وغيرها فقال (والأركان) المتفق عليها (من المذكورات) التي علمتها فيما تقدم بأتم ثم من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الأخير مقدار التشهد) ركن أيضا وقيل

شرط وقد ينشأ عن الخلاف فيه وقيل الحرمة ركن أيضا (وباقها) أي المذكورات (شرائط بعضها شرط الصحة الشرع كإيقاع في الصلاة وهو ما كان خارجا عنها) وهو الظاهر من الحديث والخبر وسنن العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والحرمة (وغيره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه

كإيقاع القراءة في القيام وكون الركوع بعده والسجود بعده والاستيقاظ  
واقده أعلم \* (فصل في متعلقات الشروط وفروعها) \* عطف القروع على  
ما قبله من عطف الخاص على العام (قوله أي نصح) لا وجه لتحويل  
الجواز عن مدلوله لأنه لا حرمة في ذلك (قوله على لبدا الخ) المراد به كل  
ما كان له جرم غليظ يصلح للشق نصفين كحجر ولينة وبساط كما في البدائع  
والخاينة ومنية المصلي وغيرها (قوله وكلوخ) عطف على لبدا والكاف  
اسم بمعنى مثل ومثل ما ذكر إذا كان الخشونجسا والوجهان طاهران  
وكذا جلد شاة على صوفها نجاسة فاحشة كما في البدائع وانخلاصة (قوله  
عندهما خلا فلا ييوسف) بالاول أفنى الشيخ أبو بكر الاسكافي  
وبالثاني أفنى الشيخ أبو حفص الكيرفهم ما قولان مرجحان (قوله إذا  
كان غير مضرب) هذا التفصيل مشى عليه صاحب الجمع وذكر أنه  
الصحيح والمراد بالخط غير المضرب وبالمضرب ما كان جوانبه  
مخططة ووسطه مخططا مضربا وفي القهستاني ويغني أن يصلي  
على ظهارة نحو اقباء المتجسس البطانة ويقوم على قفاه ساجدا  
على ذيله اه (قوله لأنه ليس متلبسا به) ولأن البساط ونحوه بمنزلة  
الأرض فيشترط فيه ظهارة مكان المصلي فقط كذا في الخاينة (قوله  
لأنه حامل لها حكما) قال في البحر لأنه بتلك الحركة ينسب لحمل  
النجاسة بخلاف مجرد المس كما في القهستاني (قوله إلا إذا لم يجد غيره  
للضرورة) أي فتصح الصلاة فيه للضرورة وهذا لا يظاهر إلا في سائر العورة  
لأن العمامة والمخففة (قوله وفاقدمائز يلبس به النجاسة الخ) بقصر ما  
فيتسأل كل المائعات ومثل ما ذكر في المصنف إذا كان لا يمكنه إزالتها  
إلا بظهار العورة عند غير من يحل نظره اليه قال الامام البقالي فإن كان  
على بدن المصلي نجاسة لا يمكن غساها إلا بظهار عورته يصلي مع النجاسة  
لأن ظهار العورة منهي عنه والفصل مأمور به والامر والنهي إذا اجتمعا  
كان النهي أولى كذا في الشرح عن النهاية (قوله ولا إعادة عليه) أي إذا  
وجد المزيل وإن بقي الوقت لما ذكره المؤلف وسواء كانت النجاسة  
في الثوب أو المكان وعدم الوجود يشمل الحقيقي والحكمي بأن وجد

ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التفريق  
\* (فصل) \* في متعلقات الشروط وفروعها (تجوز  
الصلاة) أي نصح (على لبدا) بكسر اللام وسكون الباء  
الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) ووجهه (الأسفل  
نجس) نجاسة مانعة لأنه لثغاته كثوبين وكلوخ ثخين  
يمكن فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على  
الظاهر منه عندهما خلا فلا ييوسف (على ثوب طاهر  
فوق بعضهما) (و) نصح الصلاة (لأنه كثوبين  
وبطائنه نجسة إذا كان غير مضرب) لأنه كثوبين  
فوق بعضهما (و) نصح (على طرف طاهر) من بساط  
أو حصير أو ثوب (وإن تحترق الطرف النجس  
بحركته) لأنه ليس متلبسا به (على الصحيح ولو نجس  
أحد طرفي عمامته) أو لمخففته (فألقاه) أي الطرف  
النجس (وأبقى الطاهر على رأسه ولم يتحرك النجس  
بحركته جازت صلاته) لعدم تلبسه به (وإن تحترق  
الطرف النجس بحركته لا تجوز) صلاته لأنه حامل  
لها حكمه إلا إذا لم يجد غيره للضرورة (وفاقدمائز يلبس  
به النجاسة) المانعة (يصلي معها ولا إعادة عليه)  
لأن التكليف بحسب الوضوء



المزيل ولم يقدر على استعماله لما منع كعبس وعدو كما في القهس - ثاني -  
 (قوله لزمه الصلاة فيه) ولا اثم عليه ولا يأتى فيه ويأتى عند القدرة على  
 غيره مع صحة الصلاة (قوله في هذه الحالة) وهي حالة الصلاة وظاهره  
 أنه لا يتعين عليه لبسه خارجها ويحترز ويحتمل أن المراد بالحالة حالة كونه  
 حريرا فيكون الكلام أعم من كونه في الصلاة وليس لستر الظلمة اعتبار  
 كالستر بالزجاج يصف ما تحته وثوب رقيق كذلك واعلم أن الستر حق  
 الخالق والمخلوق فيجب في الخلوة على الأصح إذا لم يكن الكشف لغرض  
 صحيح وقيل لا يجب الستر عن نفسه وصحح (قوله أو حشيشا) مثله ورق  
 الشجر (قوله أو طينا) ولا يضر تشكك العورة به كشكلها بالتصاق الثوب  
 بها (قوله أو ماء كدرا) قيد بالكدر لأن الصافي لا يصح السترة كما في السراج  
 (قوله يصلى داخله بالإيماء) ولا فرق بين صلاة الجنابة وغيرها (قوله  
 ولو بالاباحة) أمّا إذا لم يجد لم تثبت قدرته عليه فيصلى عريا نالعدم جوار  
 الانتفاع بملك الغير بدون مسوغ شرعي وفي الشاي عن الغاية اختلاف  
 المشايخ في لزوم شراء الثوب بخلاف الماء اهـ ولا تثبت القدرة بالوعده  
 لكنه يجب التأخير ما لم يحث القضاء عنده ما وعند محمد يجب الانتظار  
 مطلقا (قوله كالماء الذي أبيع للمتيهم) أي فيتمين عليه استعماله (قوله  
 إذا لم يلحقه المانية) أي كون المبيع بمن عليه باباحة الثوب وهو علة لقوله  
 ولو بالاباحة (قوله منها هذا) ومنها خلق ربع الرأس أو نقصه  
 في الإحلال من الأحرام والنجاسة عليه (قوله ولم تقم الخ) جواب عن  
 سؤال حاصله لما إذا اعتبرت ربع الطاهر وقلتم بطهارة كله حكما  
 ولم تعتبروا ثلاثة أرباعه النجسة وتحكموا بنجاسة جميعه والنظر اعتبار  
 الأكثر فأجاب عنه بأن الستر لازم وحكم النجاسة ساقط شرعا بطهارة  
 الربع للزوم الستر فلذا اعتبر الربع (قوله وخير ان طهر أقل من ربه) -  
 حاصله أنه بالخيار بين أن يصلى فيه وهو الأفضل وبين أن يصلى عريا  
 فاعدا يوعى بالركوع والسجود وهو يليه في الفضل لما فيه من ستر العورة  
 المغلظة أو فاعدا عريا بركوع وسجود وهو دونهما في الفضل أو موميا  
 وهذا دونهما وظاهر الهداية منعه فانه قال في الذي لا يجرد بيا فان صلى

(ولا) إعادة (على) فاقده ما يستر عورته ولو حريرا  
 فانه ان وجد الحرير لزمه الصلاة فيه لأن فرض  
 الستر أقوى من منع لبسه في هذه الحالة (أو) كان  
 حشيشا أو طينا) أو ماء كدرا يصلى داخله بالإيماء  
 (فان وجد) أي الساتر (ولو  
 لأنه ساتر في الجملة) (فان وجد) أي الساتر (ولو  
 بالاباحة) (أو) كالماء الذي أبيع للمتيهم إذا لم يلحقه  
 عاريا) على الأصح (كالماء الذي أبيع للمتيهم إذا لم يلحقه  
 المانية وربع الشيء يقوم مقام كله في مواضع منها  
 هذا ولم تقم ثلاثة أرباعه النجاسة بمقام كله للزوم  
 الستر وسقوط حكم النجاسة بطهارة الربع  
 (وخير ان طهر أقل من ربه) والصلاة فيه أفضل  
 للستر واتيانه بالركوع والسجود

فإنما أجزاءه لأن في القعود ستر العورة الغليظة وفي القيام أداء هذه الأركان  
فيميل إلى أيهما شاء قال الزيلعي ولو كان الأيمان جائزا حالة القيام لما استقام  
هذا الكلام اه قاله السيد (قوله لأن من ابتلى يلبتين) كالصلاة  
في ثوب نجس بركوع وسجود وصلاته عريانا فاعدا يوحى (قوله يختار  
أهونهما) كما لو كانت المرأة إذا صلت فائنة ينكشف ربع عضو منها وان  
صلت جالسة استترت تصلي جالسة لأن ترك القيام أهون كذا في الشرح  
وكذا يصلي في الثوب النجس في الصورة السابقة (قوله وان تساويتا تخير)  
كما في مسألة المتن فإنه لو استتر فاته فرض الطهارة ولو صلى عريانا فاته  
فرض الستر وكنى منها من الشروط فيخير (قوله لما قلنا) من أيمانه  
بالركوع والسجود وستر العورة (قوله قلت فيه نظرا الخ) في النظر تطرأ لأن  
الغسل أهون من التشميس ووضع في الهواء لأنه ليس المراد مطلق تشميس  
ووضع بل هو ما يقيدان بإزالة التين والفساد وقد يستغرق ذلك اليوم  
الكامل والاكثر بخلاف الغسل فتأمل (قوله لأنه أخش) قال في الدرر  
التعليل يفيد أنه لو صلى بالإيمان تعين ستر القبل ثم بعده الفخذ ثم بطن المرأة  
وظهرها ثم الركبة ثم الباقي على السواء كما في سكب الأنهر وغيره (قوله  
وقبل ستر القبل) قال في النهر والظاهر أن الخلاف في الأولوية (قوله  
وفيه تأمل) أي في التعليل الثاني (قوله لأنه يستتر بالفخذين الخ)  
يمكن أن يقال معنى كونه لا يستتر بغيره أنه لا يستتر بغير مشقة أي وستره  
بالفخذين فيه عسر وستره باليدين يفوت عبادة أخرى وهي وضعهما حال  
القيام الحكيم تحت السرّة فتأمل (قوله ما إذا رجليه نحو القبلة) هذا  
ما في الذخيرة وفي منية المصلي بقعد كما يقعد في الصلاة حال التشهد وعليه  
فيختلف فيه حال الرجل والمرأة قال في البحر والذي يظهر ترجيحه وأنه  
أولى لأنه يحصل به المبالغة في الستر ما لا يحصل بالهيئة الثانية مع خلوها  
عن فعل ما ليس بأولى وهو مذكر جليته إلى القبلة من غير ضرورة اه  
والخلاف في الأولوية (قوله فان صلى العاري الخ) بقي أمر رابع ذكره  
في البحر والنهر عن ملتقى البحار وهو الصلاة فاعدا ركع ويسجد (قوله  
ما بين السرّة) أي ما يحاذي ذلك من سائر الجوانب وقيل ابتداءها

وان صلى عريانا بالإيمان فاعدا صح وهو دون  
الأول أو فائما جاز وهو دونهما في الفضل لأن من  
ابتلى يلبتين يختار أهونهما وان تساويتا تخير  
(وصلاته في ثوب نجس الكل أحب من صلاته  
عريانا) لما قلنا \* تنبيه \* قال في الدراية لو ستر  
عورته بجلبدة مينة غير مدبوغ وصلّى معه لا تجوز  
بخلاف الثوب المتنجس لأن نجاسة الجلبدة أغلظ  
بدليل أنم الاتزول بالغسل نلانا بخلاف نجاسة  
الثوب انتهى قلت فيه نظرا لأنه يظهر بما هو أهون  
من غسله كشمسه أو جفاه بالهواء (ولو وجد  
ما يستتر به من العورة وجب) يعني لزم (استعماله)  
أي الاستنار به (ويستر القبل والدبر) إذا لم يستتر  
الأقدرهما (فإن لم يستر إلا أحدهما قبل يستر الدبر)  
لأنه أخش في حالة الركوع والسجود (وقبل  
ستر القبل) لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستتر  
بغيره والدبر يستتر باليدين فوفهما (ونذب صلاة  
بالفخذين ووضع اليدين فوقهما) (فائما بالإيمان  
العاري جالس بالإيمان ما إذا رجليه نحو القبلة)  
لما فيه من الستر (فإن صلى) العاري (فائما بالإيمان  
أو فائما آتيا) بالركوع والسجود صح (لا يمانه  
بالأركان فيميل إلى أيهما شاء) والافضل الأول ولو  
صلى عاريا ناسبا سائر الاختلاف في صحتها (وعورة  
الرجل) حرّا كان أو بهرق (ما بين السرّة ومنتهى  
الركبة) في ظاهر الرواية



من السرقة وقيل من المنبت وفي لفظ الرجل إشارة الى أن الصبي ليس  
 كذلك قال في السراج الصغير جدا لا تكون له عورة ولا بأس بالنظر اليها  
 ومسه الان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل ذكرى الحسن والحسين  
 في مغرهما وكان يأخذ من أحدهما ذكره ويجتره والصبي يضحك كذا  
 في الفتاوى اه وفي البحر عن الطهيري وحكم العورة في الركبة أخف منه  
 في الفخذ وعرته الله لو رأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينارعه  
 ان ألح وان رآه مكشوف الفخذ ينكر عليه بعنف ولا يضربه ان ألح وان  
 رآه مكشوف السواة أمره بسترها وأذبه على ذلك ان ألح وان رآه  
 مكشوف ما بين السرقة الى العانة ينكر عليه برفق وينارعه ان ألح  
 ولا يؤذيه فانه مجتهد فيه لقول الفضلي ان ذلك ليس بعورة ليعامل العمال  
 بأبداء ذلك وان كان ضعيفا (قوله لتجظروها) فهي من العور  
 وهو النقص والتج والعيب (قوله الى ركبته) وجه الاستدلال منه  
 أن كلمة الى للغاية فالركبة غاية والغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع  
 احتياط فحكمه ما بدخولها احتياطا ولان الغاية تدخل في المغيبات كما هو  
 في آية الوضوء وهذا يقطع النظر عما يؤخذ من الحديث الثاني والافه  
 صريح في دخولها (قوله والمستسعاة) يعني معتقة البعض وأما المرهونة  
 اذا أعتقها الراهن وهو مسرف فانها حرة اتفقا (قوله عند أبي حنيفة)  
 وقالاهي حرة مديونة (قوله البطن والظهر) وأما الخنب فانه تبع للبطن  
 كذا في القنية والوجه أن ما يلي البطن تبع له كما في البحر يعني وما يلي الظهر  
 تبع له كما في تحفة الاخيار والخني المشكل الرقبتي كالامة والحر كالحر  
 (قوله لان لهما مزية) أي في الاشتاء والمراد أن لهما دخلا في الشهوة  
 وفيه أن الشديين أعظم دخلا من هذه الخنية والاولى في الاستدلال  
 ما في الشرح أن عمر ~~كان~~ يضرب الاماء ان تقنعن ويقول ألق عنك  
 الخمار يا دقار وكانت جواريه تخدمن الضيفان كاشفات الرؤس مضطربات  
 الشديين قال بعض الفضلاء بحشا وظاهر ذلك أنه بكرة التقنع للامة وهو  
 كذلك لكن بالنسبة لمن عمر رضي الله تعالى عنه أما في زماننا فينبغي  
 أن يجب التقنع لاسيما في الاماء البيض لغلبة الفسق فيه (قوله للخرج)

سميت عورة لتجظروها وقض الابصار عنها  
 في اللغة وفي الشريعة ما اقتضى ستره وحسنه  
 الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله عورة الرجل  
 ما بين سرته الى ركبته (قوله عليه السلام الركبة  
 من العورة) وتزيد عليه أي على الرجل (الامة)  
 القنية وأتم الولد والمديونة والمكاتب والمستسعاة عند  
 أبي حنيفة لوجود الرق (البطن والظهر) لان اهما  
 مزية فسدروها وتديها اليهما من العورة للخرج

من حيث انها تباع وتشترى وتخرج لمأجرة مولاها في ثياب مهنتها  
 عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال (قوله وجميع  
 بدن الحرة) أي جسدها (قوله الاوجهها) ومنع الشابة من كشفه  
 لخوف الفتنة لانه عورة (قوله وهو المختار) وان كان خلاف  
 ظاهر الرواية (قوله وعن أبي حنيفة ليس بعورة) واختاره في  
 الاختيار للعاجلة لكشف الخدمة كما في البحر قال الكمال وصحح  
 بعضهم أنه عورة في الصلاة لا خارجها ولا تلازم بين كونه ليس بعورة  
 وجواز النظر اليه لان حل النظر منوط بعدم خشية الشهوة مع انتفاء  
 العورة ولذا حرم النظر الى وجهها ووجه الامر اذا شك في الشهوة  
 ولا عورة اه وفي الزايد عن الشيخين أن الذراع لا يمنع جواز الصلاة  
 لكن يكره كشفه ككشف القدم قهس تاني (قوله باطنهما وظاهرهما)  
 أي في الصلاة وخارجها وقال الاقطع في شرحه الصحيح انهما عورة لظاهر  
 الخبر وفي الاختيار الصحيح أن القدم ليست بعورة في الصلاة وهي عورة  
 خارجها قال في الشرح والتحقيق أن القدم ليست بعورة في الصلاة كما  
 ذكرنا (قوله في الاصح) احتريه عن رواية المتقي انه ليس بعورة وبه قال  
 عبد الله البلخي قال في النهر والحاصل أن له اعتبارين فهو من البدن في  
 حق العورة وليس منه في حق الغسل اه يعني اذا كان مضمورا (قوله  
 ولا يحل النظر اليه مقطوعا نه في الاصح) وقبل يحل كما يحل النظر الى  
 ربة ما ودما (قوله أن صوتها عورة) هو ما في النوازل وجرى عليه  
 في المحيط والكافي حيث علم لا عدم جهرها بالنسبة بأن صوتها عورة  
 قال في الفتح وعلى هذا القول اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فحدث كان  
 متجهما له كن قال ابن أمير حاج الاشبه انه ليس بعورة وانما يؤدى  
 الى الفتنة واعتمده في النهر أفاده السيد وظاهره أن الخلاف في الجهر  
 بالصوت فقط لا في تطيطه وتأمينه وهو ينافي ما قاله المصنف ونقله  
 المقدسي عن أبي العباس القرطبي في كتابه في السماع ونصه ولا يظن  
 من لافطنة له انا اذا قلنا صوت المرأة عورة اننا نريد بذلك كلامها لان ذلك  
 ليس بصحيح فأنما نجز الكلام من النساء الا جانب ومحاورتهن عند الحاجة

(وجميع بدن الحرة عورة الا وجهها وكفها) باطنهما  
 وظاهرهما في الاصح وهو المختار وذراع الحرة عورة  
 في ظاهر الرواية وهي الا (قد مبها) في اصح الروايتين باطنهما  
 بعورة (و) الا (قد مبها) في اصح الروايتين باطنهما  
 وظاهرهما لعموم الضرورة لبس من العورة فنهى  
 الحرة حتى المسترسل عورة في الاصح وعليه الفتوى  
 فكشف ربة يمنع صحة الصلاة ولا يحل النظر اليه  
 مقطوعا منها في الاصح كشمع عاتته وذكر المقطوع  
 وثقه في الاذان أن صوتها عورة وليس المراد مجزئ  
 كلامها بل ما يحصل من تأمينه وتطيطه لا يحل سماعه



الى ذلك ولا ينجيزهن رفع أصواتهن ولا تغطيها ولا تليينها وتغطيها  
 لما في ذلك من استمالة الرجال اليهن وتحريك الشهوات منهن ومن هذا  
 لم يجز أن تؤذن المرأة اه (قوله وكشف ربيع عضو الخ) هذا بالنظر الى  
 الصلاة والاحرمه الكشف والنظر لا تقيد بربيع العضو بل القليل والكثير  
 سواء كما في تحفة الاخبار (قوله الغليظة او الخفيفة) هذا التقسيم  
 بالنظر الى النظر والا فالحكم في الصلاة متحد (قوله يمنع صحة الصلاة)  
 أي اذا كان قد رآه ركن عند أبي يوسف ومحمد اعتبر أداء الركن حقيقة  
 واختار قول أبي يوسف للاحتياط كما في الحلبي زاد في منية المصلي اعتبار  
 أداء الركن مع ستمه قال شارحها البرهان الحلبي وذلك مقدار ثلاث  
 تسبيحات وقال ابن أمير حاج وهذا تقيد غريب ووجهه قريب وقيد  
 بعضهم الكشف بكونه بغير منعه أمألو كشفه بفسده فسد الحال بلا  
 خلاف فهستاني عن المنية وعزاه في البحر الى القنية وجرى عليه  
 صاحب الدر قال في البحر وهذا تقيد غريب والمذهب الاطلاقي واعلم  
 أن الانكشاف الكثير في الزمن القليل لا يمنع كالقيل في الكثير ويمنع  
 الكثير في الكثير واعتبار ربيع العضو قوله ما واعتبر أبو يوسف انكشاف  
 الاكثر في النصف عنه روايتان كما في الملتقى (قوله مع وجود الساتر) قيد به  
 لأن فاقده يصلي عاريا (قوله والركبة مع الفخذ عضو) وابست عضوا على  
 حدة في الحقيقة اذ هي ملتقى عظم الفخذ والساق قلت ويذبح أن يكون  
 المرفق تيمنا لعضد الرسغ تيمنا للذراع قاله بعض الفضلاء (قوله وكعب  
 المرأة مع ساقها) أي عضو وكذا يقال فيما بعده (قوله والاثني عشر  
 بلاضهما اليه) فانهما معا عضو واحد والصواب والاثني عشر بالالف (قوله  
 وكل ألية عورة) صوابه عضو كما قاله السيد (قوله أو خشيعة غرق)  
 او حصول ضرر شديد عند الاستقبال افاده الشرح (قوله وهي سائرة)  
 قيد اتفاقي ولذا لم يذكروا السيد (قوله لا يمكنه الركوب الاعمين) راجع  
 الى المستثنين (قوله أو هرب من عدوا كبا) قيد بقوله راكبا لانه  
 لو هرب ماشيا لا تجوز صلاته (قوله فقبلته جهة قدرته) فيومئى الى الدابة  
 واقفة ان قدر والافسائة ويتوجه الى القبلة ان قدر والافلا وهذا

(وكشف ربيع عضو من أعضاء العورة) الغليظة  
 او الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صحة الصلاة) مع  
 وجود الساتر لا مادون ربيع والركبة مع الفخذ عضو  
 واحد في الأصح وكعب المرأة مع ساقها واذنها  
 باثني عشر رأسها وندبها المنكسر فان كانت ناهدا  
 باثني عشر رأسها والذكر بانفراده والاثني عشر بلاضهما  
 اليه في الصحيح وما بين المرأة والعانة عضو كامل  
 يجوز أن يترك الانكشاف على أعضاء من العورة  
 الصحيح (ولو تفرق الانكشاف على أعضاء من العورة  
 ومكان جلة ما تفرق يبلغ ربيع الأصغر والاعضاء  
 المنكشفة) يعني التي انكشاف بقدر أداء ركن  
 الصلاة ان طال زمن الانكشاف بقدر أداء ركن  
 (والا) أي وان لم يبلغ ربيع الأصغر أو يبلغ ولم يبلغ  
 زمن الانكشاف (فلا) يمنع الصحة للضرورة سواء  
 الغنى والفقر ومن عجز عن استقبال القبلة بفسه  
 (ارض) أو خشيعة غرق وهو على خشبة (أو عجز عن  
 النزول) بنفسه (عن دابته) وهي سائرة أو كانت جوارح  
 أو كان شيخا كبيرا لا يمكنه الركوب الاعمين (أو خاف  
 عدوا) آدميا أو سباعا على نفسه أو دابته أو ماله  
 أو ماله أو شئ من ذلك أو خوف لقول الله تعالى (و) قبله  
 راعيا (فقبلته جهة قدرته) للضرورة (و) قبله  
 الدابة جهة (أمنه) ولو خاف أن يراه العدو وان  
 قد صلى مضطجعا بالاجباء الى جهة أمنه

في الفرض (قوله والقادر الخ) قال في الشرح وقيدنا بالعجز عن الاستقبال  
والنزول بنفسه لأن القادر الخ فهو بمنزلة التعليل لقوله ومن عجز الخ المقيد  
بقوله بنفسه (قوله ومن اشبهت عليه القبلة) بأن انطمت أعلامها وأما  
إذا كانت السماء مصحبة مشلاوه ولا يعرف الأدلة مع ظهورها فهل  
يجوز له التحري وبعد ذر بالجهل قال بعضهم لا ولا وقال ظاهر الدين  
المرغيناني يجوز قال في الجوهرية وظاهر كلام القدوري بتفسيره اه  
(قوله ولم يكن عنده مخبر) قال في الجوهرية وحدها الحضرة أي المعبر عنها  
هنا بهند أن يكون بحيث لو صاح سمعه ويقبل فيها قول العدل ذكره ابن  
أمبر حاج ولو كان عبدا أو أمة ويحترى في خبر الفاسق والمستور  
ثم يعمل بفالب ظنه كما في حظر الدر المختار (قوله أو سأله فلم يخبره) الذي هو  
من أهل المكان أو الذي عنده علم وان لم يكن من أهله (قوله ولو سجدة  
تلاوة) أي ولو كان المنحري فيه سجدة تلاوة ومثلها صلاة الجنائز كما في  
الجوهرية ويجب الأخذ بقول المخبر العدل وان خالف رأيه لأن الاخبار  
أعلى من التحري وفي غاية البيان والعناية أنه يستحب الاخبار (قوله  
ولا يجوز التحري مع وضع المحاريب) لانهم من جملة الأدلة خصوصاً محراب  
المدينة الشريفة لأنه موضوع بالوحي فيجب اتباع المحراب ولا يجوز له  
التحري كما في التبيين وذكر في الحاشية جوازه معها (قوله وان أخبره  
اثنان الخ) ان وصلياً (قوله واقتدي به) الاولى حذفه لان المقصود  
أفاده عدم صحة اقتدائه به وقد أفاده بعد (قوله فصلاة الاعشى صحيحة)  
نظيره ما اذا دخل المسجد رجل وهو مظلم وصلى المغرب فلما فرغ من صلاته  
جى بالسراج فاذا هو صلى الواجب غير القبلة ان صلاها بالتحري جاز ولا إعادة  
عليه أفاده في الشرح (قوله لقد رنه في الاولى) فيه أن الاولى مفروضة فيما  
اذا لم يجد مخبراً عند اقتتاعه فكيف يكون قادراً اذ لو كان قادراً لفسدت  
وقد ذكر أنها صحيحة وكلامه في الشرح أحسن من هذا فإنه قال ناقل عن  
التجنييس والمزيد الاعشى اذا صلى ركعة الى غير القبلة بخلاف رجل وسواء  
واقامه الى القبلة واقتدي به فهذا اعلى وجهين أما أن يجد عند الاقتتاع  
انساناً سألته أو لم يجد ففي الوجه الاول لا تجوز صلاته ولا الاقتتاع به لانه

والقادر بقدرة الغير ليس قادراً عند الامام خلافا  
لهما واذا لم يجد أحدًا فلا خلاف في الصحة (ومن  
اشبهت عليه) جهة (القبلة ولم يكن عنده  
مخبر) من أهل المكان ولا من له علم أو سأله فلم يخبره  
(ولا محراب) بالجهل (تحري) أي اجتهاد وهو بذلك  
المجهول لنسب المقصود ولو سجد سجدة تلاوة ولا يجوز  
التحري مع وضع المحاريب لان وضعها في الاصل  
التحري مع من ليس من أهل المكان والعلم لا يلتفت الى  
يجوز ومن ليس من أهل المكان من هو مسافر مثله لانهم ما  
قوله وان أخبره اثنان لا يترك اجتهاده باجتهاد غيره  
بخبران عن اجتهاده ولا يترك اجتهاده باجتهاد غيره  
وليس عليه قرع الابواب للسؤال عن القبلة ولا من  
المجدران خشية الهوام للاشتباه بطق غير  
المحراب واذا صلى الاعشى ركعة لغبر القبلة فجاءه رجل  
واقامه اليها واقتدي به فان لم يكن حال اقتتاعه  
عنده مخبر فصلاة الاعشى صحيحة لانه لا يلزمه من  
المجدران والافهسي فاسدة ولا يصح اقتداء الرجل به  
في الصورتين لقدرته في الاولى وعلم خطئه في الثانية



قادر على أداء الصلاة الى جهة الكعبة وفي الوجه الثاني تجوز صلاة  
الامام أى الاعى لانه عاجز ولا تجوز صلاة المقتدى لان عنده صلاة امامه  
على الخطأ اه وهى عبارة لا غبار عليها ( قوله ولا اعادة عليه لخطأ )  
ولو بمكة والمدينة على الاصح ( قوله عامر بن عقبة ) الذى فى الشرح ابن ربيعة  
( قوله على حباله ) أى على حدته ( قوله كما حوت عن المقدس ) بصيغة  
اسم المفعول من قدس أو على وزن مجلس وهو على تقدير مضاف أى  
بيت المقدس ( قوله أو تبدل اجتهاده ) ولوالى الجهة الاولى على الوجه  
كفى سكب الانهر ( قوله من جهة اليمين ) ينبغى أن يكون ذلك على وجه  
الاستحباب لا الوجوب كذا بحثه بعضهم ومحل ما لم يكن العمل من جهة  
اليمين أكثر والأصل كان المستحب التوجه الى ما هو قليل العمل ( قوله  
كالنسخ ) فلا يطل العمل السابق وانما يتنوع العمل به فى المستقبل ( قوله  
وأهل قباء ) بالضم والمدقريه من قرى المدينة يصرف ولا يصرف كفى  
المغرب ومن العرب من يقصره ويصرفه ويجمع له مذكرا ومنهم من  
يؤنثه فلا يصرفه ( قوله وان تذكر سجدة صابية ) أى بعد الاستدارة أى  
أنه تركها ( قوله بطلت ) وجهه انه اذا أذاها فى جهة ركعتها التى تحوّل  
عنها فقد أذاها الى غير القبلة الآن وان أذاها الى جهة تحريمه الآن  
أذاها الى غير القبلة التى كانت لركعتها والركعة الواحدة لا تكون  
اقلتين ( قوله لانه يبين الصواب الخ ) ولان ما فرض لغيره براعى - صوله  
لا يخص به كالمسمى الى الجمعة يسانه أن جهة التحريم وان كانت هى القبلة  
حال الاشتباه لكن التحريم لم يقصد لذاته وانما قصد للاصابة فاذا حصلت  
أغنت عنه ( قوله بطل الحكم بالاصحاب ) أى استحباب الحال أى  
حال الذى اشتبه عليه القبلة فان حاله عند عدم التحريم الفساد لان  
الصلاة بدون التحريم عند الاشتباه فاسدة ( قوله من الصلاة ) أى من أول  
الصلاة ( قوله قويت به ) أى بالعلم وبقي من الصور ما اذا علم بخطئه فيها  
أو بعد ها والصلاة فاسدة فيها ( قوله خلافا لابي يوسف ) فانه يقول  
بالصحة لانه لو قطع استأنف الى غير تلك الجهة فلا يعيد ( قوله باستصحاب  
الحال ) هو الفساد لتلك التحريم عند الاشتباه ( قوله ولم يرتفع بدليل )

بخلاف

( ولا اعادة عليه ) أى التحريم ( لو ) لم يرتفع بدفعه  
انه ( الخطأ ) الجهة لقول عامر بن عقبة رضى الله  
عنه كأمع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليلة  
مظلمة فلم يدر أين القبلة فصلى كل رجل منا على حباله  
فلما أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم فترأت فأنما تولوا أفنتم وجه الله وليس التحريم  
للقبلة مثل التحريم للتوضؤ والساتر فانه اذا ظهر  
نجاسة الماء أو الثوب اعاد لانه أمر لا يجتهد  
الاتقال والقبلة تحتمله كما حوت عن المقدس  
الى الكعبة ( وان علم بخطئه ) أو تبدل اجتهاده  
( فى صلته استدار ) من جهة اليمين لا اليسار ( وبني )  
على ما أذاه بالتحريم لان تبدل الاجتهاد كالنسخ  
وأهل قباء استداروا فى الصلاة الى الكعبة حين  
بلغهم النسخ واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم  
وان تذكر سجدة صابية بطلت صلته ( وان نزع )  
من اشتبهت عليه ( بلا تحريم ) كان فعله موقوفاً  
أتمها ( فعلم بعد فراغه ) من الصلاة ( انه اصاب  
صحت ) لانه يبين الصواب بطل الحكم بالاستصحاب  
وثبت الجواز من الصلاة ( وان علم باصابتها فيها )  
ولو بغالب الظن ( فسدت ) لان حاله قويت به  
فلا يبنى قويا على ضعف خلاف لابي يوسف رحمه  
الله ( كما ) فسدت فيما ( لو لم يعلم اصابتها أصلاً ) لان  
الفساد ثابت باستصحاب الحال ولم يرتفع بدليل  
قوة الفساد

بخلاف ما اذا تبين صوابه كما سبق (قوله لم يحصل حقيقة) وهو استقباله  
 يقينا (قوله ولا حكما) أي بالتحري والخاصل انه اما أن لا يشك ولا يتحري  
 وجوابه ان صلاته على الجواز ما لم يتبين له الخطأ واما أن يشك ولا يتحري  
 وهي على الثلاثة اوجه التي ذكرها المصنف واما أن يشك ويتحري وهو  
 أصل المسئلة (قوله لا تجزيه) وعن أبي حنيفة يخشى عليه الكفر ولا  
 يكفر وفي الظهيرية ومن صلى الى غير جهة الكعبة لا يكفر هو الصحيح لان  
 ترك جهة الكعبة جائز في الجملة بخلاف الصلاة بغير طهارة لعدم الجواز  
 مع عدمها بحال واختاره الصدر الشهيد وفيه انه يجوز لفاقد الطهورين  
 الصلاة مع عدمها \* فرع \* اذا تحري ولم يقع تحريه على شيء فقبل يؤخر  
 وقبل يخبر وقبل يصلي الى الجهات الاربع وهو الاحوط كما في الفتح ومع هذا  
 لو صلى الى جهة واحدة جاز وان اخطأ فيه كما في الظهيرية (قوله خلافا لابي  
 يوسف) هو غير ظاهر الرواية عنه كما في القهستاني (قوله وعلى هذا) أي  
 على ما تقدم من انه لا عبرة للاصابة اذا صلى الى غير جهة تحريه أو على هذا  
 الخلاف (قوله وهو فساد فعله ابتداء) الذي في الشرح وهو أن لا يحكم  
 بفساد فعله ابتداء لانه حينئذ لا تكون نيته صحيحة لعدم الجزم اهـ وهو  
 المناسب (قوله والنية) أي نية الطهارة فيه أن النية وجودها لا يشترط  
 والذي في الشرح وفي الماء الذي عدل اليه وجد الجزم بالنية والطهارة  
 حقيقة فصحت (قوله وجهه لوالحال امامهم) أما من علم حال امامه لم تجز  
 صلاته لانه اعتقد أن امامه على الخطأ وهذا لا يشترط في الصلاة في جوف  
 الكعبة فالصلاة صحيحة مع علم حال الامام لعدم الخطأ لان الكل قبله  
 (قوله كما في جوف الكعبة) فان التقدم فيه مضر (قوله لما قدمناه) من  
 حديث عامر وهو عليه لقوله تجزيهم \* (فصل في بيان واجب الصلاة) \*  
 (قوله يجي بمعنى اللزوم) لو قال بمعنى اللزوم والساقط والمضطرب  
 أو قال في الاقل الوجوب يجي بمعنى اللزوم الخ لكان انب (قوله  
 وفي الشرح اسم لما زمتنا) روى عن الامام انه قال ماء سناء الفرق بين  
 الواجب والفرض كما بين السماء والارض والبهض يطلق عليه اسم السنة  
 حتى يعبرون في محل بالسنية ثم يعبرون فيه بالوجوب افاده صاحب البحر

لان الشروط لم يحصل حقيقة ولا حكما  
 واذا وقع تحريه الى جهة فصل الى غيرها لا تجزيه  
 تركه الكعبة حكما في حقه وهي الجهة التي  
 تجزها ولو اصاب خلاف لابي يوسف في ظهور  
 اصابعه هو يجعله كالتحري في الاواني اذا عدل  
 عن تحريه وظهر طهارة ما توضأ به صحت صلاته  
 وعلى هذا الوصل في ثوب وهو يعتقد انه نجس أو أنه  
 محدث أو عدم دخول الوقت فظهر بخلافه  
 لا تجزيه وان وجد الشرط لعدم شرط آخر وهو  
 فساد فعله ابتداء لعدم الجزم واما في الماء فقد  
 وجدت الطهارة حقيقة والنية (ولو تحري قوم  
 جهات) في ظلة (وجهه لوالحال امامهم) في توجهه  
 (تجزيهم) صلاتهم الامن تقدم على امامه كما في  
 جوف الكعبة لما قدمناه \* (فصل في بيان  
 واجب الصلاة) الواجب في اللغة يجي بمعنى  
 اللزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي  
 الشرع اسم لما زمتنا  
 قوله لان الكل قبله يوجد هنا زيادة ونصها  
 وهذه الصورة ممكنة بأن كانت الصلاة قضاء وهي  
 رتبة او سمعوا صوته وعلوا انه قد امهم لكن  
 لم يميزوا انه الى اي جهة اهـ



(قوله بدليل فيه شبهة) اعلم أن الأدلة السمعية أنواع أربعة قطعي الثبوت والدلالة كالتصوص المتواترة أي المحكمة وقطعي الثبوت ظني الدلالة كالأيات المؤولة وظني الثبوت قطعي الدلالة كالأخبار والآحاد التي مفهومها قطعي وظني الثبوت والدلالة كالأخبار والآحاد التي مفهومها ظني فبالأول يثبت الفرض أي والحرام وبالثاني والثالث يثبت الوجوب أي وكراهية التحريم وبالرابع يثبت السنة والاستحباب أي وكراهية التنزيه ليكون ثبوت الحكم بقدر دليته كذا في الكشف أه من الشرح مزيدا (قوله لكونه ساقطا عن العمل) أي لا يجب علينا اعتقاد وجوبه (قوله لكونه ساقطا عن العمل) لو قال أول لكونه لازما علينا عملا لكان أولى ليكون تنبيهنا على المعنى الأول وهو اللزوم صريحا وإن كان ما ذكره يفيد بقرينة على (قوله أول لكونه مضطربا) أي مترددا (قوله وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض) فإن القراءة فرض وكونها بالقائحة والسورة مثلاً متمم لذلك الفرض حتى لو ترك ذلك كان مكرها محرما والطمأنينة متممة للركوع والسجود وكذلك التشهد في الثانية متمم لقعودتها وضم الألف متمم لوضع الجبهة الآن منها ما يكون متمما للركن خاصة ومنها ما يكون متمما لها من غير نظر إلى ركن كالقعود الأول وتشهده والسلام فليست أمثل (قوله والسنن لا كمال الواجبات) كالسجدة ثلاثا فإنه متمم للطمأنينة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم متممة للتشهد والتعوذ وبالسجدة متممة للقراءة القائحة ولا يظهر هذا التتميم في جميع السنن (قوله والادب لا كمال السنة) يعني أن السنة تكون كاملة بالادب فنظر الراكع إلى القدمين والساجد إلى الأرض متمم للتسبيحات لأنها حينئذ تكون مستحضرة لعدم اشتغاله باطلاق النظر والنظر إلى حجره متمم لهيئة الجلوس وفيه ما مر (قوله لكون كل منها حاصلا لما شرع لتكميله) أي حافظا له فالواجبات كالسور على الفرائض والسنن كالسور على الواجبات والآداب كالسور على السنن فن حفظ السور لا خير كان للأسوار الداخلية حفظا ومن ضيعه يجر به الحال إلى تضيق باقيها والتهاون بها وفي نسخ كلامه بالنصب ولا وجه له (قوله استحقاق العقاب)

بدليل فيه شبهة قال نفي الإسلام وانما معنى به أنما لكونه ساقطا عن العمل أول لكونه ساقطا علينا عملا أول لكونه مضطربا بين الفرض والسنة أو بين اللزوم وعدمه فإنه يلزمنا عملا لا عملا انتهى وشرعت الواجبات لا كمال الفرائض والسنن لا كمال الواجبات لما شرع لتكميله وحكم الواجب استحقاق العقاب بتركه عمدا وعدم اكفاره بجاهده

هو دون عقاب ترك الفرض (قوله والثواب بفعله) هو الحكم الاخرى  
وأما الحكم الدينى فهو سقوط المطالبة (قوله واعادتها بتركه عمدا)  
أى مادام الوقت باقيا ~~وكذا~~ فى السهو ان لم يسجد له وان لم يدها  
حتى خرج الوقت تسقط مع النقصان وكراهة التحريم ويكون فاسقا آنما  
وكذا الحكم فى كل صلاة أدت مع كراهة التحريم والمختار أن المعادة  
لترك واجب تغل جابر والفرض سقط بالاولى لأن الفرض لا يتكرر  
كما فى الدر وغيره ويندب اعادتها لترك السنة (قوله وهو أى الواجب)  
أى على ما ذكرهنا والافهى تزيد على ما ذكره والتبع بنى الحصر (قوله  
الاول وجوب قراءة الفاتحة) الصواب حذف وجوب (قوله قراءة  
الفاتحة) قالوا بترك اكثرها يسجد للسهو لان ترك اقلها ولم ار ما اذا ترك  
النصف نهر لكن فى المجتبى يسجد بترك آية منها وهو اولى قال فى الدر  
وعليه فكل آية واجب ولو قرأ الفاتحة على قصد الدعاء تنوب عن القراءة  
كما فى الفتاوى الصغرى خلافا لما فى المحيط قاله السيد (قوله لئنى الكمال)  
فغاية ما يفيد الوجوب لا الاقتراض لانه وان كان قطعى الثبوت فهو  
ظنى الدلالة لان مثله يقال لئنى الجواز ولئنى القضية فكان محتملا (قوله  
لا يفسخ قوله تعالى الخ) أى ولو قيد به لكان ناسخا لذلك المطلق لان تقيده  
نسخ وهو لا يجوز بخبر الواحد (قوله فوجب العمل به) أى بهذا الحديث  
وهو تفريع على ثبوت الوجوب به وعدم نسخه مطلق الكتاب (قوله  
أو ثلاث آيات نصار) قدراً قصر سورة أو آية طويلة تعدل ثلاث آيات  
قصار وهذا الضم سنة عند الثلاثة كما فى سكب الانهر وهل يكره الضم  
فى الخبرين المختار لا كما فى الدر وجوب هذا وما قبله قيد بما اذا كان فى  
الوقت سعة فان خاف فوت الوقت لو قرأ الفاتحة والسورة أو قرأ الفاتحة  
أو أزيد من آية قرأ فى كل ركعة آية فى جميع الصلاة نهر عن القضية وتقسيم  
القراءة الى فرض وواجب وسنة بالنسبة لما قبل الايقاع أما بعده  
لو قرأ القرآن كله فى ركعة واحدة لم تقع القراءة الا فرضا <sup>ا</sup> من السيد  
بزيادة (قوله لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة) الدليل أخص من المدعى  
وقد يقال ان الثلاث آيات ألحقت بالسورة بدلالة النص قال بعض

والثواب بفعله لزوم سجود السهم ونقص الصلاة  
بتركه سهوا واعادتها بتركه عمدا وسقوط الفرض  
فانقصان لم يسجد ولم يعد (وهو) أى الواجب  
(ثم آية عشر شيا) الاول وجوب (قراءة الفاتحة)  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة  
الكتاب وهو لئنى الكمال لانه خبر آحاد لا ينسخ قوله  
تعالى فاقروا ما تيسر فوجب العمل به (و) الثانى  
(ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات) قصار لقوله  
صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله  
وسورة فى فريضة أو غيرها.



الافاضل وهذا بردي على من قال بفرضية الفاتحة فانه يلزمه أن يقول أيضا  
 بفرضية السورة كما لا يخفى اهـ (قوله غير الثاني) يوم الرباعي والثلاثي  
 (قوله مشابهة السنة) بل هو سنة عندهما (قوله لما روينا) من قوله  
 صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة في فريضة أو غيرها وانما  
 لم تجب القراءة في الاخرين من الفرض كالتفل لقول علي رضي الله تعالى  
 عنه القراءة في الاولين قراءة في الاخرين وعن ابن مسعود وعائشة  
 رضي الله تعالى عنهما ما التمس في الاخر بين ان شاء قرأ وان شاء سجد اهـ  
 من الشرح (قوله وتعين القراءة الخ) وقيل انه فرض ونكون قضاء اذا  
 وجدت في غير الاولين وصحح (قوله - حتى لو قرأ من السورة) أي بعض  
 السورة ولو حرفا واحدا كما في السيد وغيره والمراد من السورة ما يعم  
 الآيات ومثل بعض السورة كلها كما سيأتي قريبا (قوله ويسجد للسهو)  
 اذا كان ساهيا والا كره تحريم الان في تأخير الواجب وهو الفاتحة  
 عن محله وهو العلة في وجوب السهو وتكرار الفاتحة (قوله أي ما صاب  
 منه) فلو اقتصر على الاربعة لا يكون آتيا بالواجب (قوله ولا تجوز  
 الصلاة بالاقصا على الان في السجود) ما لم يكن بالجبهة عذر قاله السيد  
 (قوله ولو بعد القعود) ولو بعد السلام قبل الكلام (قوله ثم يعيد القعود)  
 طريق الاتيان به انه اذا تذكرها بعد السلام أو قبله بعد القعود  
 أن يسجد المتروكة ثم يعيد القعود والتشهد ثم يسلم ثم يسجد للسهو ثم يعيد  
 ويتشهد لان العود الى السجدة الصليبية برفع القعود والتشهد وكذا  
 السجدة التسلاوية فلو لم يعد القعود وسلم بمجرد رفعه من السجدة بطلت  
 صلاته اترك القعدة الاخيرة وهي فرض بخلاف سجود السهو فانه يرفع  
 التشهد فقط حتى لو سلم بمجرد رفعه منه ولم يعده صحت صلاته ولكنه يكره  
 تركه التشهد وهو واجب كما في الدر وغيره (قوله وهو التعديل) أي التميم  
 والتكميل وهو في اللغة التسوية (قوله حتى تطمئن مفاصلة) ويستقر كل  
 عضو في محله بقدر تسيحة كما في القهستاني هذا قول أبي حنيفة ومحمد علي  
 تخريج الكرخي وعلى تخريج الجرجاني سنة كتعديل القومة والجلسة  
 والاول هو الصحيح وانما خص الركوع والسجود لانهما مظنة التخفيف

(في ركعتين غير تعينتين من الفرض)  
 غير الثاني وفي جميع الثاني (و) يجب الضم  
 (في جميع ركعات النفل) لما روينا لان كل شفع  
 (و) جميع ركعات (و) يجب (و) يجب (و) يجب  
 من النافلة صلاة على حدة (في الاولين) من الفرض  
 القراءة الواجبة (في الاولين) من الفرض  
 لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة (السورة)  
 (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة)  
 للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ويسجد للسهو وكما لو كثر  
 يقرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة (و) يجب (ضم - الانف) أي  
 الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم - الانف) أي  
 ما صاب منه (للجبهة في السجود) للمواظبة عليه  
 ولا تجوز الصلاة بالاقصا على الان في السجود  
 على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين  
 السجدة تين وهو (الاتيان بالسجدة الثانية في كل  
 ركعة) من الفرض وغيره (قبل الانتقال لغيرها)  
 أي لغير السجدة من باقي افعال الصلاة للمواظبة  
 فان فات بسجدها ولو بعد القعود الاخير ثم يعيد  
 القعود (و) يجب (الاطمئنان) وهو التعديل  
 (في الاركان) بتسكين الجوارح في الركوع  
 والسجود حتى تمامين مفاصلة له في الصحيح لانه  
 اتسكه بل الركن لا سنة كما قاله الجرجاني

بمخلاف القيام لانه يطول بطول القراءة حتى لو لم يقرأ في الاخرين ووقف  
ساكنا كان عليه أن يقف بقدر نسيجة لاجل تعديل الركن كما صرح به  
في النهاية ولو لم يقف هذا القدر أتم ولا تفسد صلاته لوجود أصل القيام  
فان المفروض من الركن ادنى ما يطلق عليه الاسم (قوله ولا فرض كما قاله  
أبو يوسف) أورد عليه انه وافقه ما في الأصول على أن الزيادة لا تجوز بخبر  
الواحد على الكتاب وهو قوله تعالى اركعوا واسجدوا فانه تعالى أمر  
بالركوع والسجود فتعلق الركبة بالادنى منها ما وخبر الواحد هو  
حديث صل فانك لم تصل فكيف يجوز الزيادة هنا بهذا الخبر وإجماع ابن  
الهمام على الفرض العملي وهو الواجب فيرفع الخلاف قال في البحر  
ويؤيده أن هذا الخلاف لم يذكر في ظاهر الرواية اهـ من السيد مختصرا  
وفي قوله وهو الواجب نظر (قوله ومقتضى الدليل) وهو الحديث السابق  
وهو مقتضى المواظبة أيضا (قوله في القومة) أي من الركوع حتى يستتم  
قائما (قوله والجلسة) أي بين السجدين حتى يستتم قاعدا وأما أصل  
الرفع الى قرب القعود ففرض بمخلاف الركوع فان أصل الرفع منه واجب  
أيضا والفرق أن المقصود من الركوع تحقيق الانتقال من الركن وهو  
يحصل من الركوع بدون رفع بخلاف السجود كما في السراج والكافي  
ومقتضى الدليل أيضا وجوب نفس الجلسة افاده في الشرح (قوله والرفع  
من الركوع) عطف على الاطمئنان فهو واجب قال في الشرح ومقتضى  
الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة ووجوب نفس الرفع من الركوع  
والجلوس بين السجدين الخ (قوله للامريه) أي بالاطمئنان أي الامر  
الضمي فان الامر منه صلى الله عليه وسلم لمن اساء الصلاة بالاعادة انما هو  
تركه الاطمئنان وذلك يقتضى الامر به والامر للوجوب وليس المراد من  
الحديث البطلان فلا ينهض دليل لمن احتج به يدل لهذا آخر الحديث  
حيث قال اذا فعلت هذا فقد تمت صلاتك واذا انتقصت منه شيئا فقد  
انتقصت من صلاتك فقد سماها صلاة والباطلة لا تسمى صلاة وأيضا فقد  
اقره النبي صلى الله عليه وسلم بعد أول ركعة حتى أتم ولو كان عدم  
الطمأنينة مفسدا لفسدت بأول ركعة وبعد الفساد لا يجوز المضي

ولا فرض كما قاله أبو يوسف ومقتضى الدليل وجوب  
الاطمئنان أيضا في القومة والجلسة والرفع من  
الركوع للامريه في حديث المي صلته



في الصلاة وتقرره صلى الله عليه وسلم من الأدلة الشرعية كذا في البحر وغيره (قوله واليه ذهب المحقق الخ) واختار الكرخي أن التعديل في القومة والجلسة سنة على قولهما وفرق بينهما وبين تعديل الأركان بأنه في الأركان لتكميل الفرض وفي القومة والجلسة لتكميل الواجب ومكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة اظهار التقاليد بينهما وهو المشهور وقال الجرجاني إن التعديل عندهما مطلقا سنة (قوله ويجب القعود الأول) مقدار قراءة التشهد بأسرع ما يكون لا فرق في ذلك بين الفرائض والواجبات والنوافل استحسانا عندهما وهو ظاهر الرواية والأصح وقال محمد وزفر والشافعي هو فرض في النوافل وهو القياس كما في القهستاني وسكب الأنهر (قوله في الصحيح) واختار الكرخي والطحاوي استثنائه وأكثر المشايخ يطبقون عليه اسم السنة أما لأن وجوبه ثبت بالسنة أولان المؤكدة في معنى الواجب وهذا لا يقتضي رفع الخلاف ولا يرد ما لو سبق الإمام المسافر الحدث واستخلف مقيما حيث كانت القعدة الأولى فرضا في حقه لأنه لعارض الاستخلاف أفاده السيد ثم إن الأولى حذف قوله في الصحيح لتصريح المصنف به بعد (قوله ولو كان حكما) فيه إشارة إلى أنه أراد بالأول ما ليس بآخر فالسبوق بثلاث في الرابعة بقعدة ثلاث قعدان والواجب منهما ما عدا الأخير قاله السيد وفيه أن الأول فرض يقتضي المتابعة وقول الشرح وهو قعود المسبوق فيما يقضيه يقيد أن الواجب ما انفرد المسبوق بفضله فقط فليستأمل (قوله ويجب قراءة التشهد) فيسجد للسهم ويترك بعضه ككله كما في الدر (قوله أي في الأول) المراد به كما سبق ما عدا الأخير على ما فيه فإنه قد يتكرر مرارا (قوله للمواظبة) على لقوله ويجب قراءة التشهد (قوله حق لو زاد عليه) أي على التشهد (قوله بمقدار أداء ركن الخ) على الصحيح وينوب عما إذا قال اللهم صل على محمد ولم يذكره الشرح تباعدا عما يوجب المنع من ذكر الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وقوله ساهيا احتريزه عن العمدة فإن الصلاة تكون به مكروهة تحريرا (قوله بمقدار أداء ركن ساهيا يسجد للسهم) وقيل يسجد بزيادة حرف (قوله مرتين) هو الأصح وقيل الثانية سنة كما في الفتح ثم الخروج من الصلاة

وللمواظبة على ذلك ككلامه واليه ذهب المحقق الكمال بن الهمام وتليده ابن أمير حاج وقال إنه الصواب (و) يجب (القعود الأول) في الصحيح ولو كان حكما وهو قعود المسبوق فيما يقضيه ولو جلس الأول تبعا للإمام للمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسجوده للسهم ولما تركه وقام ساهيا (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أي في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهده وهو استراzen القول بسنيتها ما أوسنية التشهد وحده للمواظبة (و) يجب (قراءته) أي التشهد (في الجلس الأخير) أيضا للمواظبة (و) يجب (القيام إلى الركعة الثالثة من غير تراخ بعد) قراءة (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار أداء ركن ساهيا يسجد للسهم وتأخير واجب القيام للثالثة (و) يجب (لفظ السلام) مرتين

٢ قوله وهذا لا يقتضي الخ كذا في الأصل المطبوع وفي نسخة أخرى وهذا يقتضي بالاثبات وأعلها صوب إذ مقتضى قوله أما لأن وجوبه ثبت بالسنة الخ أن الخلاف أي المعنوي ارتفع وإنما الخلاف في اللفظ والعبارة اللهم إلا أن يكون المراد من نسخة النسخ رفع الخلاف اللفظي فإن ذلك لا يقتضي رفعه تأمل اهـ

بسلام واحد عند العاتة وقبل بهما كما في مجمع الانهر فلو اقتدى به بعد انقضاء  
السلام الاول قبل عليكم لا يصح عند العاتة وقيل ان أدركه بعد التسليمة  
الاولى قبل الثانية فقد أدرك معه الصلاة كما في السراج واعلم أن السلام  
واجب للصلاة ذات الركوع والسجود فلا يرد صلاة الجنائزة ولا سلام  
سجود السهو والشكر على القول به جوى وفي ذكر الشكر تطرل ان سجوده  
لا سلام له ~~ك~~ سجود التلاوة وفي الزاهدي ان سلام الجنائزة سنة  
اه (قوله في اليمين واليسار) يشعر أن الاتفاقات فيها ما واجب للمواظبة  
والنص بخلافه \* فرع \* لو أتى بلفظ آخر لا يقوم مقام السلام ولو كان  
بمعناه كما في مجمع الانهر (قوله لحديث ابن مسعود) وهو اذا قلت هذا  
الحق فلم يذكر السلام فيه ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين  
علمه الصلاة ولو كان فرضا لعله آياه ومارواه الترمذي وأبو داود من  
حديث ابن عمر اذا قعد الامام في آخر صلاته ثم أحدث قبل أن يسلم وفي  
رواية قبل أن يتكلم فثب صلاته سريع في عدم الافتراض قلت وهو  
عماد يستأنس به لقول من قال ان الخروج بصدقه فرض تخير بجاء على قول  
الامام في الاثني عشرية (قوله دون متعلقه) بكسر اللام المشددة  
(قوله ويتجبه الخ) خلاف المنصوص (قوله ويجب قراءة قنوت  
الوتر) المراد أنه واجب صلاة الوتر لا واجب مطلق الصلاة والمراد مطلق  
الدعاء وأما خصوص اللهم الخ فسنة حتى لو أتى بغيره جازا جماعا نهر  
والقنوت في اللغة مطلق الدعاء فالإضافة حينئذ للبيان أي دعاء هو  
القنوت وبطلق أيضا على طول القيام فالإضافة حينئذ حقيقة أي  
دعاء القيام وفي الشبرع هو الدعاء الواقع في قيام ثالثة صلاة الوتر (قوله  
كما في الجوهرة) وهو في القهستاني عن الزاهدي وما ذكره بعضهم  
من وجوب تكبيرة ركوع ثالثة الوتر معزيا إلى الزيلعي فلا أصل له (قوله  
ويجب تكبيرات العبدین) وهي ثلاث في كل ركعة ولما كونها  
في الاولى قبل القراءة وفي الثانية بعدها فنسب فقط (قوله يجب  
تركها سجود السهو) فيه أن الاولى عدم سجود السهو في الجمعة والعبدین  
(قوله ويكره الشروع بغيره) أي يخرج عما لانه ترك الواجب الا اذا كان

في اليمين واليسار للمواظبة ولم يكن فرضا  
لحديث ابن مسعود (دون عليكم) لحصول  
المقصود بلفظ السلام دون متعلقه ونتجبه الوجوب  
بالمواظبة عليه أيضا (و) يجب قراءة (قنوت  
الوتر) عند أبي حنيفة وكذا تكبيرة القنوت  
كما في الجوهرة وعندهما هو كالوتر سنة (و) يجب  
(تكبيرات العبدین) وكل تكبيرة منها واجبة  
يجب تركها سجود السهو (و) يجب (تعيين)  
لفظ (التكبير لاقتراح كل صلاة) للمواظبة عليه  
وقال في الذخيرة ويكره الشروع بغيره في الأصح  
وقال السيرخي الأصح أنه لا يكره كما في التعريف



لا يحسنه بأن كان ألغ يقاب الرء لا ما أو غينا (قوله فلذا لا يختص الخ)  
 أي فليكون الأصح وجوب تعيين لفظ التكبير لاقتراح كل صلاة (قوله  
 لا اتصالها بها) هذا لا يظهر إلا إذا أخر التكبيرات عملا بالمندوب فاما إذا  
 خالف وقدمها أول الركعة فلا تجب لعدم العلة المذكورة فيما يظهر  
 وسأتي في محله إن شاء الله تعالى (قوله ويجب جهرا لمام) الواجب  
 منه أدناء وهو أن يسمع غيره ولو واحدا والاسكان اسرار  
 فلو أسمع اثنين كان من أعلى الجهر سمى عن الخزانة قالوا والاولى  
 أن لا يجهد نفسه بالجهر بل بقدر الطاقة لأن إسماع بعض القوم  
 يكتفى بحسروهم والمستحب أن يجهر بحسب الجماعة فان زاد فوق  
 حاجة الجماعة فقد أساء كما لو جهر المصلي بالأذكار فهستاني  
 عن كشف الأصول وهذا أولى مما في الزاهدى عن أبي جعفر انه كلما  
 زاد الامام أو المنفرد في الجهر في صلاة الجهر فهو أفضل بعد أن لا يجهد  
 نفسه ولا يؤذى غيره وإن زاد على حاجة المقتدى (قوله اولى  
 العشاءين) بفتح الياء الاولى وكسر الثانية تخلصا وحذفت النون للاضافة  
 واطلق على الثانية اولى باعتبار انهم ما شفع اول وغلب العشاء لا المغرب  
 لان الاصل تغليب الاكثر (قوله في صلاة الجمعة والعيدين) اسكن  
 لو تركه فيها لا يبعد له ولمسقوطه في الجمعة والعيدين دفعا للفتنة  
 وقيل هما أى الجهر والاسرار ستان حتى لا يجب سجود السهو وتركهما  
 لانهم ما ليسا بمقصودين وانما المقصود القراءة زيلعى ويظهر تخريج ما في  
 القهستاني عن القاعدى على هذا القيل من أن الامام مخير في الجهر  
 فيما وراء الفرائض ولو ترا أو عبد الكن الجهر أفضل وصرح في الهداية  
 بأنه مخير في نوافل الليل اعتبارا بالفرض في حق المنفرد اهـ وبحة بل انه  
 قول مفصل (قوله والوتر في رمضان) سواء قدمه على التراويح أو  
 أخره بل ولو تركها كما في الدر عن جمع الانهر وقيد بكونه في رمضان لان  
 صلاته جماعة في غيره بدعة ~~مكره~~ كراهة كما في الحلبي أى ولا يطلب الجهر  
 بالبدعة (قوله ويجب الاسرار) قالوا لا يضرك إسماع بعض الكلمات  
 احيانا الحديث أبي قتادة وهو في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم

فلذا (لا) يختص وجوب الاقتراح بالتكبير في صلاة  
 (العيدين خاصة) خلافا لمن خصه به أو وجه  
 العموم مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على  
 التكبير عند اقتراح كل صلاة (و) يجب (تكبيرة  
 الركوع في الثانية) أى الركعة الثانية من  
 الركوع في الثانية الزوائد فيها لا اتصالها  
 (العيدين) تبعاً لتكبيرات الركوع في الاولى (و) يجب  
 بها بخلاف تكبيرة الركوع في (الفجر) قراءة (اولى  
 جهرا لمام بقراءة) ركعتي (الفجر) لقوله صلى  
 (العشاءين) المغرب والعشاء (ولو قضا) لقوله صلى  
 الله عليه وسلم (و) يجب الجهر بالقراءة في صلاة  
 (الجمعة والعيدين) والتراويح والوتر في رمضان  
 على الامام للمواظبة والجهر إسماع الغير (و) يجب  
 (الاسرار) هو إسماع النفس في الصحيحين وتقدم

كان يقرأ في الركعتين الأخيرتين بقائمة الكتاب ويسمعنا الآية أحيانا  
ولأن السير من الجهر والاختفاء لا يمكن الاحتراز عنه لاسيما عند مبادئ  
التنفسات أفاده في الفتح وفي أواخر الحلي عن كفاية الشعبي بخافت  
الامن عذروه وأن يكون هناك من يتحدث أو يغلبه النوم فيجهر  
لدفع النوم ودفع الكلام اه وفي القهستانى اذا جهر تبين الكلمة  
ليس عليه شئ اه (قوله ولو في جمعهم ما يعرفه) أشار به الى خلاف  
الامام مالك رضى الله تعالى عنه وعنهم أجع بين قانه يقول بالجهر فيه ما  
ولو قال المؤلف ولو المجمع وعين يعرفه لكان أظهر والاصل في الجهر  
والاسرار أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بالقراءة في الصلوات  
كها في الابتداء وكان المشركون يؤذونه ويقولون لاتساءهم اذا  
سمعتموه يقرأ فرفعوا أصواتكم بالأشعار والاراجيز وقابلوه بكلام  
اللغو حتى تغلبوه فيسكت ويسجون من أنزل القرآن ومن أنزل  
عليه فأنزل الله تعالى ولا تجهر به ربم لا تك ولا تخافت به أى لا تجهر  
بصلا تك كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بأن  
تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فـ كان بعد ذلك يخافت  
في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم بالابتداء فيه ما ويجهر في المغرب  
لاستغالهم بالاكل وفي العشاء والفجر قادم وفي الجمعة والعبدان لانه  
اقامهم ما بالمدينة وما كان لا كفار قوة وقوله وفي العشاء والفجر قادم  
وجهه في الفجر ظاهر وفي العشاء ان السنة تأخيرها الى ثلث الليل وهذا  
انما يظهر في زمن الشتاء أما في غيره فالعذر فيها كان غيب فيما يظهر (قوله  
والمنفرد بفرض مخير فيما يجهر) فان شاء جهر لانه امام نفسه امكن لا يبالغ  
في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره وجهه هكذا أفضل ليكون الاداء  
على هيئة الجماعة وظاهره ولو قضاها هو ما في الكافي وغيره واختار  
في الهداية انه ينبغي حتمال عدم الجماعة والوقت وتعقبه في غاية البيان  
(قوله وفيما يقضيه الخ) عطف على قوله فيما يجهر الامام فيه وفيه اشارة  
الى انه في ذلك يكون منفردا وهو كذلك لانه منفرد في حق ما يقضى وقالوا  
انه يقضى اول صلاته اقوالا واخرها أفعالا (قوله في الجمعة والعبدان)

(في) جميع ركعات (الظهر والعصر) ولو في  
جمعهم ما يعرفه (و) الاسرار (فيما بعد أوى  
العشاءين) الثالثة من المغرب وهي الرابعة  
من العشاء (و) الاسرار (نفل النهار)  
للمواظبة على ذلك (والمنفرد) بفرض (مخير  
فيما يجهر) الامام فيه وقد بيناه وفيما يقضيه مما  
سبق به في الجمعة والعبدان



وكذا فيما سبق به في غيرهما من الجهرية (قوله مكتة نفل بالليل) والجهر  
أفضل ما لم يؤذنا عما ونحوه كريض ومن ينظر في العلم قاله السيدنا قلا  
عن خط والده (قوله ولا يوقظ الوسنان) الوسنان النائم (قوله ولوترك  
السورة في ركعة من أولي المغرب الخ) أي عمدا أو سهوا كافي  
النهر والتبادر أنه إذا تركها في الركعتين معا قضى سورة أحدهما  
فقط لعدم المحل لقضاء الثانية واعلم أنه إذا لم يقرأ في الشفع الأول شيئا  
يقرأ في الشفع الثاني بفاتحة الكتاب وسورة وجهرهما في قولهم  
ويستجد لله وكذا في الثانية (قوله وجوبا على الأسح) هو ما في  
التبيين وشروح الهداية وصرح في الأصل بالاستحباب وعول عليه  
في الفتح والبرهان ثم على القول بالوجوب قبل تجب الفاتحة أيضا وقيل لا  
قال في البحر والنهر وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الأصل فيها  
(قوله جهرهما على الأسح) اختاره صاحب الهداية لأن في الجهر  
بهما تغيير صفة الفاتحة من المخافة وهي نفل وفي المخافة بهما تغيير صفة  
السورة من الجهر وهي واجبة وتغيير صفة النفل الخف من تغيير صفة  
الواجب وروى ابن سماعة عن الشيخين الجهر بالسورة فقط وهو اختيار  
آخر الأسلام قال وهو الصواب وجه له شيخ الأسلام الطاهر من الجواب  
وبه جزم في الثانية وصححه المترجمي ولا يلزم من ذلك شناعة الجمع بين  
الجهر والمخافة في ركعة واحدة لأن السورة تلتحق بموضعها وهو الشفع  
الأول كما قال أبو يوسف لا تقضى السورة أصلا لأن الواجب إذا  
فات عن محله لا يقضى إلا بدليل وهو مفعود هذا (قوله وهو الاشبه)  
لأن السورة شرعت مرتبة على الفاتحة دون العكس كما في الفتح (قوله  
وعند بعضهم يقدم السورة) لأنها تلتحق بمحلها (قوله يأتي بها) لأنه إذا  
أتى بها تكون فرضا كالسورة فلا يلزم تأخير الفرض لما ليس بفرض  
(قوله كالوترك السورة في الركوع) والظاهر أن ترك الفاتحة  
مثل السورة لوجوب كل واحد منهما بعد الاتيان بها وحزبه نقلا  
(قوله ويبيده) أي اقتراضا لأن القراءة كلها صارت فرضا فيلزم تقديم  
الركوع على القراءة لولم يبيده وهو مفسد أما إذا أعاده فقد وقع بعد كل  
القراءة المفروضة فلا فساد (قوله لقوته بمكانه) أي لأنها أقوى لكونها

(مكتة نفل بالليل) فإنه مخبر ويكتفى بإدنى الجهر فلا  
يضترنا عما لأنه صلى الله عليه وسلم جهر في التهجد  
بالليل وكان يؤنس القطان ولا يوقظ الوسنان  
(ولوترك السورة في) ركعة من أولي المغرب أو في  
جميع (أولي الشاء قراها) أي السورة وجوبا  
على الأصح (في الآخرين) من العشاء والثالثة  
من المغرب (مع الفاتحة جهر) بهما على الأصح  
ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند  
بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة  
لأنها غير واجبة ولوترك الفاتحة بعد قراءة  
السورة قبل الركوع يأتي بها أو بعد السورة  
في ظاهرها المذهب كما وتذكر السورة في الأولين  
يأتي بها ويبيده (ولوترك الفاتحة) في الأولين  
(لا يكثرها في الآخرين) عندهم ويستجد لله  
لأن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة  
فلا يوقرها ثم مرة وقع عن الأداء لقوته بمكانه

في محلها ( قوله الا في النفل ) قال في الشرح ذكر العتابي في فتاواه  
 أن تكرار الفاتحة في التطوع لا يكره لو ردد الخبر في مثله اه ( قوله فانها  
 مشروعة نفلا ) فهو حقه فله أن يصرفها الى ما عليه ( قوله ولم تكرر ) لأن  
 الشفع الثاني ليس محللا لها بخلاف أن تقع قضاء والله تعالى أعلم وقرق السيد  
 بفرق آخر وهو أن قراءة الفاتحة شرعت على وجه ترتب عليها السورة  
 فالوقضاها في الآخرين ترتبت الفاتحة على السورة أي المقروءة  
 في الاولين وهو خلاف الموضوع بخلاف ما اذا ترك السورة لانه أمكن  
 قضاؤها على الوجه المشروع اه مزيدا \* تنبيه \* من الواجب متابعة  
 المقتدى امامه في الاركان الفعلة فلورفع المقتدى رأسه من الركوع  
 أو السجود قبل الامام ينبغي له أن يعود لتزول المخالفة بالموافقة ولا  
 يصير ذلك تكرارا وبالعود جزم الحلبي في آخر الكتاب أما لو قام الامام الى  
 الثالثة قبل أن يتم المقتدى التشهد فانه يتم ثم يقوم لأن التشهد واجب  
 وان لم يتم وقام للمتابعة جاز وكذا الوصل في الفعدة الأخيرة قبل أن يتم  
 بخلاف ما اذا رفع رأسه قبل التسبيح أو سلم قبل الصلاة عليه صلى الله عليه  
 وسلم فانه يتابعه والحاصل أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات  
 من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب آخر لا ينبغي أن يفوت ذلك  
 الواجب بل يأتي به ثم يتابع لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكتابة وانما  
 يؤخرها والمتابعة مع قطعها تفوت الواجب بالكتابة فكان الاتيان  
 باللواجين مع تأخير أحدهما أولى من ترك أحدهما بالكتابة بخلاف ما اذا  
 عارضها سنة لان ترك السنة اخف من تأخير الواجب ولو ركع في الوتر  
 قبل أن يتم المقتدى القنوت تابعه لان القنوت ليس بمعين ولا مقدار له  
 أما اذا كان لم يقرأ شيئا منه ينظر ان خاف فوت الركوع بقراءة شيء منه تركه  
 وركع والاقرأ مقدار ما لا يفوته الركوع مع الامام ثم يركع واختلف  
 الأئمة في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل  
 يستمع وينصت مطلقا سرية كانت او جهرية ووافقنا مالك واحمد  
 في الجهرية وقال الشافعي رضي الله تعالى عنهم أجمعين تلزمه المتابعة في  
 الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فوت الركعة والاصح انه يأتي بالشاء الا اذا  
 أخذ الامام في القراءة ولو سرية لاطلاق النص وهو قوله تعالى واذا

واذا كررها خالف المشروع الا في النفل بخلاف  
 السورة فانهم مشروعة نفلا في الآخرين  
 ولم تكرر



قرئ القرآن فاسمعوا له الآية والله أعلم

\* (فصل في بيان سننها) \* ترك السنة لا يوجب قسدا ولا سهوا بل  
اساءة لو عامدا غير مستخف وقالوا الاساءة ادون من الكراهة در  
اي التحريمية وفي السيد عن النهر عن الكشف الكبير حكم السنة انه  
ينسب الى تخصيصها وبلا م على تركها مع طوق اثم يسيرا (قوله رفع  
اليدين للتحريمية) مثلها في ذلك تكبيرات الاعياد والقنوت كما في التبيين  
وغاية البيان ومن اعتاد تركه اثم على المختار كذا في الخلاصة والمراد بالاثم  
اليسير منه كما هو حكم كل سنة مؤكدة كما في الحلبي ولا شك أن الاثم  
مقول بالتشكيك بجر (قوله حذاء الاذنين) فيكره الرفع فوق الرأس  
فلو لم يقدر على الرفع المسنون او قدر على رفع يده دون الاخرى رفع يما  
قدر كما في مجمع الانهر (قوله حتى يحاذي بابها مية اذنيه) وما رواه الشافعي  
من حديث ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلاة  
رفع يديه حتى يحاذي منكبيه محمول على حالة العذر (قوله وكالحزة  
في الركوع والسجود) أي فتضم بعضها الى بعض (قوله لان  
ذراعيها ليسا بعورة) علة لقوله وحذاء اذني الامة (قوله ويسن نشر  
الاصابع) ويكون بطن الكف والاصابع الى القبلة (قوله لانه صلى الله  
عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويسن نشر الاصابع الخ \* تمة \* لا ترفع الايدي  
الا في مواطن منها ما هنا وهو افتتاح الصلاة ومنها التكبير للقنوت  
في الوتر وفي العيدين وعند استلام الحجر وعلى الصفا والمروة وجمع  
من دلفة وعرفات وعند المقامين وعند الجرتين الاولى والوسطى كذا ورد  
في الحديث وفي حديث آخر عن ابن عباس بدل الاستلام الحجر وحين  
يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وصفة الرفع فيها مختلفة ففي  
الافتتاح والقنوت والعيدين يرفعهما حذاء اذنيه وفي الاستلام والرمي  
حذاء منكبيه ويجعل باطنهما في الاول نحو الحجر وفي الثاني نحو الكعبة  
في ظاهر الرواية وفيما عدا ذلك كالداعي فيرفع يديه حذاء صدره باسطة كفيه  
نحو السماء ويكون بينهما فرجة وان قلت والاشارة بمسجته لعذر أو برد  
يكفي في الدعاء ومسح الوجه عقبه سنة ويكره الرفع في غير هذه المواطن

\* (فصل في بيان سننها) أي الصلاة  
(وهي احدي وخمسون) تقريرا فيسن (رفع  
اليدين للتحريمية حذاء الاذنين للرجل) لان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح  
الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بابها مية  
اذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ (و) حذاء  
اذني (الامة) لانها كالرجل في الرفع وكالحزة  
في الركوع والسجود لان ذراعيها ليسا بعورة  
(و) رفع اليدين (حذاء المنكبين للعترة) على  
الصحيح لان ذراعيها عورة ومبناه على السنة  
وروي الحسن انها ترفع حذاء اذنيه (و) يسن  
(نشر الاصابع) وكيفيته ان لا يضم كل الفم  
ولا يفرج كل التفريج بل يتركها على حالها  
منشورة لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع  
يديه فانشر اصابعه

فلا يرفع يديه عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في تكبيرات الجنازة  
غير الاولى لحديث مسلم مالى اراكم رافعي أيديكم كأنها أذناب فيل تنمى أى  
صعب اسكنوا في الصلاة فلو فعله في الصلاة قيل تفسدوا واختار لا كما في النهر  
وهو الصحيح سراج (قوله وبين مقارنة احرام المقتدى الخ) لكن يشترط أن  
لا يكون فراغه من الله أو من أكبر قبل فراغ الامام منه - ما فلو فرغ من  
قوله الله مع الامام أو بعده وفرغ من قوله أكبر قبل فراغ الامام منه  
لا يصح شروعه في أظهر الروايات وهو الاصح لانه انما يكون شارعا بالجمله  
ولا يدرك فضيلة التحريم مع الامام عند الامام الا بالمقارنة في الاحرام  
(قوله لان اذا الوقت حقيقة) فتقدير الحديث فكبروا في زمن تكبير الامام  
والفاء تستعمل للقران أيضا كما في قوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأ فأنصتوا  
وكذا قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له الآية حيث يجب الاستماع  
والانصات زمن القراءة لا بعدها (قوله وعندهما بعد احرام الامام) من  
غير فصل فيصل ألف الله من المقتدى براء أكبر من الامام كذا في القهستاني  
قال السرخسي وباقي الافعال على هذا الخلاف وأشار شيخ الاسلام الى  
أن المقارنة فيها أفضل بالاجماع قال بعضهم والمختار للفتوى في التحريم  
أفضلية التعقيب واختلاف في ادراك فضل التحريم على قولهما فقل  
الى الثناء كما في الحقائق وقيل الى نصف الفاتحة كما في النظم وقيل  
في الفاتحة كلها وهو المختار كما في الخلاصة وقيل الى الركعة الاولى وهو  
الصحيح كما في المضمهرات وقيل بالتأسف على فوت التكبير مع الامام ذكره  
القهستاني والاسلام مثل التحريم من حيث المقارنة على أصح الروايتين  
عن الامام فلا فرق وفي رواية عنه يسلم بعده وعليها فالفرق بينه وبين  
التحريم عنده أن التكبير شروعه في العبادة فيستحب فيه المبادرة  
والاسلام خروج عنها فلا يستحب فيه كما في التبيين (قوله ولا  
خلاف في الجواز على الصحيح) وقيل الخلاف في الجواز والتمرة تظهر فيما  
اذا كان احرام المقتدى مقارنا لاحرام امامه حيث يجوز عند الامام  
لا عندهما وأما الجواز فيما اذا كان احرامه بعد احرام امامه فتفق عليه  
(قوله مع التيقن بحال الامام) - هذا رد لقول صاحبين ان في القران

(و) بين (مقارنة احرام المقتدى لاحرام  
امامه) عند الامام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كبر  
فكبروا الا ان اذا الوقت حقيقة وعندهما بعد  
احرام الامام - لا الفاء للتعقيب ولا خلاف  
في الجواز على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن  
بحال الامام

٢ قوله فلو فرغ من قوله الله الخ في بعض النسخ  
هنا زيادة ونص العبارة هكذا (فلو فرغ من قوله  
الله قبل فراغ الامام منه ووقع أكبر بعده قول  
الامام اياه أو قال الله مع الامام الخ ما هنا) اه



احتمال وقوع التكبير سابقا على تكبير الامام قال في الشرح وهذا غير  
معتبر لان كلامنا فيما اذا تبين عدم السبق (قوله ويسن وضع الرجل  
يده اليمنى) كما فرغ من التكبير لا حرام بلا ارسال ويضع في كل قيام  
من الصلاة ولو كما قد دخل القاعد ولا بد في ذلك القيام أن يكون فيه ذكر  
مسنون وما لا فلا كما في السراج وغيره وقال محمد لا يضع حتى يشرع  
في القراءة فهو عند هامة قيام فيه ذكر مشروع وعند هامة سنة للقراءة  
فيرسل عنده حالة الثناء والقنوت وفي صلاة الجنازة وعند هامة ما يعتمد  
في الكل وأجمعوا أنه يرسل في القنوت من الركوع والسجود وبين  
تكبيرات العبد من عدم الذكر والقراءة في هذه المواضع فان قيل في  
القنوت من الركوع ذكر مشروع وهو التسميع والتحميد فينبغي أن  
يضع فيها على قولها ما أجيب بأن المراد قيام له قرار وهذا القرار له وهل  
يضع فيها في صلاة التمام ليكون القيام له قرار فيه ذكر مسنون براجع  
(قوله محققا بالخصر الخ) أي ويسن ثلاثة أصابعه على الذراع (قوله  
فاستحسن كثير من المشايخ) قال في المفيد وهو المختار وقال ابن أمير حاج  
وربما يشهد له ما رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان ثم وضع يده  
اليمنى على ظاهر كفه اليسرى والرسغ والساعد اه (قوله فينبغي أن يفعل  
الخ) قال في الشرح لان تلك الصفة ليس فيها حقيقة كلا المرويين تماما  
بل صفة ثلاثة فيها جمع اهمال على وجه التمام لكل منهما اه وقد علمت  
ما نقلناه عن المفيد (قوله ويسن وضع المرأة يديها الخ) المرأة تخالف الرجل  
في مسائل منها اه هذه ومنها أنهم لا تخرج كفيها من كيهما عند التكبير وترفع  
يديها احدها من كيهما ولا تخرج أصابعها في الركوع وتحنى في الركوع  
قليل بحيث تبلغ حد الركوع فلا تزيد على ذلك لانه أستر لها وتلق صرقتها  
بجنيبها وتلق بطنها بنخذيها في السجود وتجلس متورك في كل قعود  
بان تجلس على أليتيها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الايمن  
وتضع نخذيها على بعضهما وتجعل الساق الايمن على الساق اليسرى كما  
في مجمع الانهر ولا تؤم الرجال وتكره جماعة من ويقف الامام وسطهم  
ولا تجهر في موضع الجهر ولا يستحب في حقها الاسفار بالفجر والتباعد

(و) يسن وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى  
تحت سترته (لحديث علي رضي الله عنه ان من  
السنة وضع اليمنى على الشمال تحت السرّة (وصفة  
الوضع أن يجعل باطن كسب اليمنى على الرسغ) لانه لما  
اليسرى محققا بالخصر والاهام على الرسغ) لانه لما  
ورد أنه يضع الكف على الكف وورد الاخذ فاستحسن  
اكثر من المشايخ تلك الصفة عملا بالحديثين وقيل  
انه مخالف للسنة والمذهب فينبغي أن يفعل  
بصفة أحد الحديثين مرة وبالأخرى فيأتي  
بالحقيقة فيهما (و) يسن وضع المرأة يديها على  
صدرها من غير تحديق لانه أستر لها (و) يسن  
(الثناء)

٣ قوله وما لا فلا هنا في بعض النسخ زيادة ونصها  
(وما لا فلا ما لم يطل في ثبته يضع كفي السراج  
وغیره) اه

ينفي الحصر (قوله لما رويانا) في شرح قوله رفع يديه للتحريم من قوله  
 لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه  
 حتى يجازي بابها مية أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك الخ وليس  
 عند المتقدمين قول في وجل ثناؤك وفي البحر والنهر عن المعراج قال  
 مشايخنا لا يؤمر به ولا ينهى عنه وفي سكب الانهر عن الحلبي والاولى ترك  
 وجل ثناؤك الا في صلاة الجنائز اه ولعل وجه الفرق أن صلاة الجنائز  
 يطالب فيها الدعاء فهو بجماهاما ليق ولا يأتي بدعاء التوجه مطلقا لا قبل  
 الشروع ولا بعده وهو قوله ما وهو الصحيح المعتمد كما في البحر وعن أبي  
 يوسف أنه يأتي به قبل التكبير وفي رواية عنه بعده قال ابن أمير حاج والحق  
 الذي يظهر أن قراءته قبل النية أو بعدها قبل التكبير لم تثبت عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه فجعله مستحبا أو أدبا من آداب الصلاة  
 ليس بظاهر بل غايته أنه بدعة حسنة ان قصد به المعونة على جمع القلب  
 على النية وحضور القلب في الصلاة والترك أحسن كما هو ظاهر الرواية عن  
 أصحاب المذهب اسوة بما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عليه مع  
 أن حضور القلب لا يتوقف على ذلك وما رواه أبو يوسف مما يدل على طلبه  
 فعمول على التهجيد أو كان ونسخه ثم اعلم أن الشنا يأتي به كل مصل فالمقتدى  
 يأتي به ما لم يشرع الامام في القراءة مطلقا سواء كان مسبوقا أو مدركا في  
 حالة الجهر أو السر (قوله ويسن النعوذ) ولو أتى بغير الفاتحة لانه سنة  
 القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها على الظاهر وإلى ذلك مال السعيد في  
 شرحه (قوله واختاره الهندي) لموافقة القرآن واختاره من القراء  
 حمزة (قوله فيأتي به المسبوق) اذا قام الى قضاء ما سبق به والامام في  
 صلاة العيدين يأتي به بعد التكبيرات ويتعوذ بالمسبوق عند الشروع في  
 قول أبي يوسف (قوله لا المقتدى) لانه لا يقرأ والا مريبه اعلق بارادة  
 القراءة (قوله لدفع وسوسة الشيطان) والمصلي أحوج اليه من القارئ  
 فيلحق به دلالة اه من الشرح (قوله وتسن التسمية) اي باللفظ المخصوص  
 لا مطلق الذكر كما في الذبيحة والوضوء در وهي آية واحدة من القرآن  
 وقال مالك ولا وزاعي وبعض أهل المذهب انهم البست من القرآن اه

لما رويانا وقوله صلى الله عليه وسلم لم اذا غثم الى  
 الصلاة فارفعوا أيديكم ولا تخالفوا ذانكم  
 ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك  
 وتعالى جندك ولا اله غيرك وان لم تزيدوا على  
 التكبير أجزاءكم وسندكم فانها ان شاء الله تعالى  
 (و) يسن (النعوذ) فيقول أعوذ بالله من  
 الشيطان الرجيم وهو ظاهر المذهب أو استعبد الخ  
 واختاره الهندي (للقراءة) فيأتي به المسبوق  
 كالامام والمفرد لا المقتدى لانه تتبع للقراءة  
 عندهما وقال أبو يوسف تتبع للثناء سنة لانه  
 لدفع وسوسة الشيطان (و) تسن (السمية) أول  
 قول أبي يوسف (قوله لا المقتدى) لانه صلى الله عليه وسلم  
 كل ركعة قبل الفاتحة لانه صلى الله عليه وسلم  
 كان يفتتح صلاته بسم الله الرحمن الرحيم



وأنزلت للفصل بين السور فكان صلى الله عليه وسلم يعرف فصل السور  
 بها وكتبت في الفاتحة لأنها ليست أول ما نزل ولم تكتب في سورة براءة  
 لأنها أنزلت بالتخويف والبسملة آية رحمة وأمن وليست من الفاتحة  
 ولا من كل سورة ولم تجزئها الصلاة عنده لأن فرض القراءة ثابت بيقين  
 فلا يسقط بما فيه شبهة ولم يكفر بما حذر آيتها لأنها وإن تواتر كتابتها  
 في المصاحف لم يواتر ~~ككونها~~ قراءتها والمكسر الثاني لا الأول وفي  
 القهستاني والأصح أنها آية في حرمة المس لافي جواز الصلاة وفي البحر  
 وتحرم على ذي الحدث الأكبر إذا قصد الذكر واليمين (قوله والقول  
 بوجوبها ضعيف) جزم الزياي في سجود السهو بوجوبها وقدم القول  
 بسجود السهو فيها وصححه العلامة المقدسي شارح النظم وفي معراج  
 الدراية عن المعلى عن الإمام وجوبها وهو قولها ما وفي رواية الحسن  
 أنها لا تجب إلا عند افتتاح الصلاة والصحيح أنها تجب في ~~كل~~ ركعة  
 حتى لو سهوا عنها قبل الفاتحة يلزمه السهو وعليه ابن وهبان ~~المختص~~  
 من الشرح أقول مستعيناً بالله تعالى بسجود السهو بتركها هو  
 الاحوط خروجاً من هذا الخلاف \* فائدة \* يسن لمن قرأ سورة تامة  
 أن يتعوذ ويسمي قبلها واختلف فيما إذا قرأ آية والاكثر على أنه يتعوذ  
 فقط ذكر المؤلف في شرحه من باب الجمعة ثم أعلم أنه لا فرق في الاتيان  
 بالبسملة بين الصلاة الجهرية والسريية وفي حاشية المؤلف على الدرر  
 واتفقوا على عدم الكراهة في ذكرها بين الفاتحة والسورة بل هو حسن  
 سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية وينافيه ما في القهستاني أنه لا يسمى  
 بين الفاتحة والسورة في قولها ما وفي رواية عن محمد قال في المضمرة  
 والفتوى على قولها ما وعن محمد أنها تسن في السريية دون الجهرية ثم لا يلزم  
 الاخفاء بين جهرين وهو شنيع واختاره في العناية والمحيط وقال في شرح  
 الضياء لفظ الفتوى أكد من المختار وما في الحاشية تبع فيه الكمال  
 وتليده ابن أمير حاج حيث رجح أن الخلاف في السنية فلا خلاف أنه لو  
 سمى لكان حسناً الشبهة الخلاف في كونها آية من ~~كل~~ سورة ثم هل  
 يخص هذا بما إذا قرأ السورة من أولها أو يشمل ما إذا قرأ من أوسطها

والقول بوجوبها ضعيف وإن صح لعدم ثبوت  
 المواظبة عليها

آيات مثلاً وظاهر تعليمهم كون الاتيان بها الشبهة الخلاف في كونها آية  
من كل سورة يفيد الاول كذا يحتمل بعض الاقاضي (قوله والمأموم)  
ولو سمعها في سرية أو من مقتدم مثله في صلاة جمعة أو عيد أو جماعة كثيرة  
(قوله للامريه في الصلاة) في قوله صلى الله عليه وسلم اذا أتمن الامام  
فأتموا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه  
والمراد الموافقة من الجائين في الزمان فلا وجه لما في المستصفي من قوله  
لم يرد به الموافقة في التلفظ به في وقت واحد وانما المراد الموافقة من حيث  
الاخلاص والثقة بالله تعالى قال الازهرى غفر له دعا له وغفره دعا  
عليه لان الغفر هو الاعداء اه قال الرضى ان آمين سرياني كقاييل لانه  
ليس من أوزان كلام العرب وهو اسم فعل كصه للسكون مبنى على الفتح  
لحقته كائين وكيف لان اسماء الافعال مبنية بالاتفاق وحكمه السكون  
حالة الوقف والتحريك بحركة البناء حالة الوصل لالتقاء الساكنين (قوله  
لقننى جبريل الخ) قال الزيلعي المخرج هو بهذا اللفظ غريب (قوله وليس  
من القرآن) حكى في الشرح عن المجتبى الخلاف في انه من القرآن (قوله  
وأفصح لغاته الخ) قال ثعلب وغيره هو بالمد والقصر مع التخفيف فيهما  
كلاهما فصيح مشهور وفي المصباح القصر لغة أهل الحجاز والمد لغة بني  
عامر والمد اشباع بدليل انه لا يوجد في العربية كلمة على وزن فاعيل  
اه وحكى الواحدى عن حمزة والكسائى الامالة فيها ولو مد مع التشديد  
كان مخطئاً في المذاهب الاربعة وهو من جن العوام ولا تفسد به الصلاة  
عند الثانى لوجوده في القرآن وعليه الفتوى ولو مد وحذف الماء  
لا تفسد عند الثانى أيضاً لوجوده في القرآن قال تعالى ويلاك آمن ولو قصر  
وحذف او شدد معهما ما ينفى الفساد لانهما لم يوجد في القرآن أفاده  
في التبيين (قوله والمعنى استجب دعائنا) هذا عند الجمهور وروى الثعلبى  
في تفسيره بإسناده الى الكاظم عن أبي صالح عن ابن عباس قال سألت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن معنى آمين فقال افعل وقيل لا يجيب  
الله رجاءنا وروى عبد الرزاق عن أبي هريرة بإسناد ضعيف انه من أسماء  
الله تعالى أى يا آمين استجب لحذف منه حرف النداء وأقيم النداء مقامه

(و) بسن (التامين) للامام والمأموم  
والمنفرد والقارى خارج الصلاة لا صريه في  
الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لقننى جبريل عليه  
السلام عند فراغى من الفاتحة آمين وقال انه  
كان يحتم على الكتاب وليس من القرآن وأفصح  
لغاته المد والتخفيف والمعنى استجب دعائنا



فلذلك انكر جماعة القصر فيه وقيل كثر من كنوز العرش لا يعلم تأويله الا  
الله تعالى اه (قوله والمنفرد) أى مع التسميع فيما أتى بالتسميع حال  
الارتفاع وبالتحميد حال الانخفاض وقيل حال الاستواء كما في مجمع الانهر  
وجزم به في الدر وهو ظاهر الجواب وهو الصحيح كما في القهستانى (قوله  
وللامام عندهما أيضا) الحديث أبى هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان  
يجتمع بينهما متفق عليه ولانه حرّض غيره فلا ينسئ نفسه وله ما رواه أنس  
وأبو هريرة رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام  
سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد متفق عليه قسم بينهما والقسم  
تنال الشراكة (قوله لا نار الواردة بذلك) منها قوله صلى الله عليه وسلم  
خير الذكر الخفى وخير العباداة أخفها وخير الرزق ما يكتفى (قوله وبسن  
جهر الامام بالتكبير والتسميع) وكذا السلام والمراد بالتكبير ما يعم تكبير  
العبدین والجنّاة واعلم أن التكبير عند عدم الحاجة اليه بأن يبلغهم  
صوت الامام مكروه وفي السيرة الحلبية اتفق الاثمة الاربعة على أن  
التبليغ في هذه الحالة بدعة منكّرة أى مكروهة وأما عند الاحتياج اليه  
بأن كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام اقل الضعفة أو لكثرتهم  
فستحب فان لم يقم مسمع يعزفهم بالشروع والاتقالات ينبغى لكل صف  
من المتقدمين الجهر بذلك الى حد يعلمه الاعى عن يلبهم ولا بد لصحة شروع  
الامام في الصلاة من قصد الاحرام بتكبيره الاقتتاح فلو قصد الاعلام  
فقط لا يصح وان جمع بين الامرين فهو المطلوب منه شرعا وينال اجرين  
وكذا لحكم في المبلغ ان قصد التبليغ فقط فلا صلاة له ولا لمن أخذ بقوله  
في هذه الحالة لانه اقتدى بمن ليس في صلاة كما في فتاوى الغزى وأما  
التسميع من الامام والتحميد من المبلغ وتكبيرات الاتقالات منها فلا  
يشترط فيها قصد الذكر لصحة الصلاة بل للتوابع ولا تفسد صلاة من أخذ  
بقوله لانه مقتدى عن في الصلاة بخلاف الاولى اه من السيد وغيره (قوله  
وبسن تفريج القدمين في القيام قدر أربع اصابع) نص عليه في كتاب  
الانزع عن الامام ولم يحك فيه خلافا وفي الظهيرية وروى عن الامام  
الترواح في الصلاة أحب الى من أن ينصب قدميه نصبا فأتى منية المصلى

(و) بسن (التحميد) للمؤتم والمتمفردات فاقا  
وللامام عندهما أيضا (و) بسن (الاسرار بها)  
بالثناء وما بعده للآثار الواردة بذلك (و) بسن  
(الاعتدال عند) ابتداء (التحرية) وانتهائها  
بأن يكون آتيا بها (من غير طأأة الرأس) كما  
ورد (و) بسن (جهر الامام بالتكبير والتسميع)  
لحاجته الى الاعلام بالشروع والاتقال  
ولا حاجة للمنفرد كالماوم (و) بسن (تفريج  
القدمين في القيام قدر أربع اصابع)

من كراهة التمايل يمينا ويسارا محمول على التمايل على سبيل التعاقب  
 من غير تخال سكون كما يفهم له بعضهم حال الذكر لا الميل على احدى  
 القدمين بالاعتماد ساعة ثم الميل على الاخرى كذلك هو سنة ذكره ابن  
 أمير حاج وكذا ما في الهندية عن الظهيرية وما في البناءة عن الكشاف  
 من كراهة التراوح محمول على ما تقدم ثم هذا التحديد لمن ليس له عذر  
 أما اذا كان به يمن أو أدرة ويحتاج الى تفريج واسع فالامر عليه سهل  
 (قوله وامكن اطول القيام) قال السبكي في شرحه وهذا هو محمل  
 ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة فصلى ركعتين بجميع القرآن واقفا  
 على احدى قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على قدمه الاخرى اه ثم  
 ان هذه العلة لا تظهر فيما اذا كان القيام قصيرا (قوله والطوال  
 بالضم الرجل الطويل) وبالفتح المرأة الطويلة (قوله لكثرة فصوله) أي  
 لكثرة الفصل بين سورته باليسميلة (قوله وقيل لقله المنسوخ فيه) فهو  
 من التفصيل بمعنى الاحكام وعدم التغير (قوله وهذا في صلاة الفجر الخ)  
 مقيد بحال الاختيار أما عند الضرورة فمدار الحال ولو بأدنى الفرض  
 اذا ضاق الوقت واهذا ككتني أبو يوسف عند ما اقتدى به الامام  
 عند ضيق وقت الفجر بآيتين من الفاتحة فلما فرغ قال الامام بعة وبنا  
 صار فقها كذا في القهستاني قال في البحر ومشاينا استحسنوا قراءة  
 الفصل يستمع القوم وليتعلوا اه واختلف الاثر في قدر ما يقرأ في كل  
 صلاة وفي الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين جميعا أربعين  
 أو خمسين أو ستين آية سري الفاتحة وروى الحسن ما بين ستين الى  
 مائة فالمائة أكثر ما يقرأ فيها والاربعون أقل فيوزع الاربعين مثلا  
 على الركعتين بأن يقرأ في الاولى خمسا وعشرين مثلا وفي الثانية ما بقي  
 الى تمام الاربعين فيعمل بالجميع بقدر الامكان فقل الاربعون للكسالى  
 أي الضعفاء وما بين الخمسين الى الستين للاوساط وما بين الستين الى  
 المائة الراغبين المجتهدين وقيل ذلك بالنظر الى طول اللبالي وقصرها  
 وكثرة الاشتغال وقتله والى حسن صوت الامام عند السامعين وعدمه  
 ويقرأ في العصر والعشاء عشرين آية في الركعتين الاولىين منها كما

لانه اقرب الى الخشوع والتراوح أفضل من نصب  
 القدمين وتفسير التراوح أن يعتد على قدم مرة  
 وعلى الاخر مرة لانه ايسر وأمكن اطول القيام  
 (و) يسن أن تكون السورة المضمومة للفاتحة  
 من طوال المفصل الطوال والتصار بكسر  
 أوله ما جمع طويلة وقصيرة والطوال بالضم  
 الرجل الطويل وسمى المفصل به لكثرة فصوله  
 وقيل لقله المنسوخ فيه وهذا في صلاة الفجر  
 والظهر ومن أوامره جمع وسط بفتح السين ما بين  
 القصار والطوال (في العصر والعشاء ومن  
 قصاره في المغرب)



وهذا التقسيم (لو كان) المصلي (مقيماً) والمنفرد  
والامام سواء ولم ينقل على المقتدين بقراءته  
كذلك والمفصل هو السبع السبع قيل اوله عند  
الاكثرين من سورة الحجرات وقيل من سورة محمد  
صلى الله عليه وسلم أو من الفتح أو من ق فالطوال  
من مسدته الى البروج وأوساطه منها الى لم يكن  
وقصاره منها الى آخره وقيل طواله من الحجرات  
الى عبس وأوساطه من كورت الى الضحى  
والباقي قصاره لما روى عن عمر رضى الله تعالى  
عنه أنه كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي  
العشاء بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل  
والظهر كالفجر مساواتهم في سعة الوقت وورد أنه  
كالعصر لا اشتغال الناس بهماتهم وروى عن أبي  
هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة ألم تنزيل الكتاب  
وهل أتى على الانسان وقد ترك الخنفة الا النادر  
منهم هذه السنة ولازم عليها الشافعية الا القليل بل  
فطن جهلة المذهبين بطلان الصلاة بالفعل والترك  
فلا ينبغي الترك ولا الملازمة دائماً (و) للضرورة  
(يقرأ أى سورة شاء) لقراءة النبي صلى الله عليه  
وسلم الموعودتين في الفجر فلما فرغ قالوا أوجزت  
قال سمعت بكاء صبي تخشيت أن تفتن أمته  
كما (لو كان مسافراً) لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ  
بالموعودتين في صلاة الفجر في السفر وإذا أثر في سقوط  
شطر الصلاة ففي تخفيف القراءة اولى (و) يسر  
(اطالة الاولى في الفجر) اتفاقاً للتوارث من لدن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا  
بالتلثين في الاولى والثلاث في الثانية استحباباً وان  
كثرت التفاوت لا بأس به

في المحيط أو خمسة وعشرين كما في الخلاصة وهو ظاهر الرواية وذكر  
في الحاوى أن حد التطويل في المغرب في كل ركعة خمس آيات أو سورة  
قصيرة واختار في البدائع أنه ليس في القراءة تقدير يعنى بل يختلف  
 باختلاف الوقت وحال الامام والقوم كما في البحر والحاصل أنه يحترز عن  
ما يتفر القوم كـ لا يؤدى الى تقليل الجماعة كما في المحيط والخلاصة  
والكافي وغيرها كذا في المقهستانى (قوله ولم ينقل على المقتدين  
بقراءته) أما إذا علم النقل فلا يفعل ما تقدم لما روى أنه صلى الله عليه وسلم  
قرأ بالموعودتين في صلاة الفجر فلما فرغ قالوا له أوجزت قال سمعت بكاء  
صبي تخشيت أن تفتن أمته اه فيلحق بذلك الضعيف والمريض وذو الحاجة  
للعلة المذكورة (قوله وأوساطه منها الى لم يكن) افاد به هذا كذا  
بعده أن الغاية الاخيرة غير داخله فالبروج من الوسط ولم تكن من القصار  
(قوله لا اشتغال الناس بهماتهم) ولما روى عن عمر رضى الله عنه أنه  
كتب الى أبي موسى أن اقرأ في الظهر بأوساط المفصل (قوله دائماً)  
راجع الى الترك والملازمة (قوله وللضرورة يقرأ أى سورة شاء)  
لتأمل أن يقول لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة فقط بل كذلك  
الفاصلة أيضاً فإنه لو اشتد خوفه من عدم مثلاً فقرأ آية مثلاً لا يكون  
مسيئاً كما في الشريعة لالية وقد يجاب بأن الضرورة مقولة بالتشكيك (قوله  
لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالموعودتين في صلاة الفجر في السفر) وروى أنه  
قرأ فيها قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد اه وسواء في ذلك حال  
القرار والجملة وما وقع في الهداية وغيرها من أنه محمول على حالة الجملة  
والسير وأما في حالة الامن والقرار فإنه يقرأ بنحو سورة البروج وانشقت  
فليس له أصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية فانه في  
الشرح (قوله للتوارث الخ) وحكمته أن الفجر وقت نوم وغفلة فبطلها  
ليدرك الناس الجماعة (قوله بالتلثين في الاولى الخ) ويعتبر من حيث الآتى  
ان كان بينهما مقاربة وان تفاوتت طولاً وقصراً فن حيث الكلمات  
والحروف فانه المرغى نانى وهذا في حق الامام أما المنفرد فيقرأ ما شاء وفي  
النهر عن البحر الافضل أن يفعل كالأمام (قوله لا بأس به) لورود الاثر

(قوله فقط) قال في الدراية الاولى كون الفتوى على قوله حلالا على قوله نهي  
قال رضى الدين في محيطه نقلا عن الفتاوى الامام اذا طول القراءة  
في الركعة الاولى لكي يدركه الناس لا بأس به اذا كان تطويلا لا يتقبل  
على القوم اهـ والجمعة والعيدان على الخلاف كذا في جامع المحجوبي  
(قوله وتكره اطالة الثانية على الاولى الخ) أى تنزيها وهذا بالنسبة  
لغير ما وردت به السنة فلا يشكل بما أخرجه الشيخان أنه صلى الله عليه  
وسلم كان يقرأ فى أولى الجمعة والعيدين بالإعلى وفى الثانية بالغاشية  
وهى أطول من الاولى بأكثر من ثلاث ذكره السيد عن خط والده (قوله  
وفى النوافل الامر أسهل) قال فى الفتاوى هذا كله فى الفرائض أمّا السنن  
والنوافل فلا يكره اهـ (قوله فليقل ثلاث مرات سبحان ربى العظيم الخ)  
لا يخفى مناسبة تخصيص كل بما ذكر فيه فان الركوع تذلل وخضوع  
فناسب أن يجعل مقابله العظمة لله تعالى والسجود غاية التسفل فناسب  
أن يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو القهر والاقترار لعلو المكان تعالى الله  
عن ذلك (قوله أى أدنى كماله المعنوى) الذى فى الزيادة أى أدنى كمال  
السنة والفضيلة فالضمير راجع الى غير مذكور معلوم من المقام وفى  
البحر واختلاف فى قوله وذلك أدناه فليقل أدنى كمال السنة وقيل أدنى كمال  
التسبيح وقيل أدنى القول المسنون قال والاول أوجه فحينئذ الاولى  
للشرح أن يقول أى أدنى كما لها بالعود الضمير للسنة أو الفضيلة  
والمراد أن الكمال المعنوى له مراتب الثلاث والخمس والسبع مثلا  
والثلاث أدناها فهى أدنى العدد المسنون فلو أتى بواحدة لا يثاب ثواب  
السنة وان كان يحصل له ثواب آخر قال فى البحر ما ملخصه ان الزيادة  
أفضل بعد أن يختم على وتر خمس أو سبع أو تسع لخبر الصحيحين ان الله  
وتري يحب الوتر وفى منية المصلى أدناه ثلاث وأوسطه خمس وأكمله سبع  
ومثله فى المضمرات عن الزاد (قوله وهو الجمع) أى الكمال الجمع وهو  
جمل مجازى من الاسناد الى السبب لان الجمع هو السبب فى الكمال  
والمراد الجمع الصادق بالثلاث والخمس والسبع (قوله لا لغوى) عطف  
على المعنوى أى ليس المراد أدنى الكمال اللغوى أى أدنى كمال الجمع

وقوله (فقط) إشارة الى قول محمد أحب الى أن  
يطول الاولى فى كل الصلوات وتكره اطالة الثانية  
على الاولى اتفاقا بما فوق آيتين وفى النوافل  
الامر أسهل (و) بين (تكبير الركوع) لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض  
ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه  
(و) بين (تسبيحه) أى الركوع (ثلاثا) لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم اذا ركع أحدكم فليقل  
ثلاث مرات سبحان ربى الأعلى ثلاث مرات وذلك  
سجد فليقل سبحان ربى الأعلى وهو الجمع المحصل  
أدناه أى أدنى كماله المعنوى وهو الجمع المحصل  
للسنة لا لغوى والامر للاستحباب فيكره أن  
ينقص عنها ولو رفع الامام قبل ان تمام المقدري  
ثلاثا



اللغوى فان أدناه اثنان لما فيه - مما من الاجتماع فليس مراد اوان كان  
 صحيحا في نفسه لانه صلى الله عليه وسلم مفيد للاحكام لا للحقائق اللغوية  
 (قوله فالصحيح انه يتابعه) وقال المرغيناني رحمه (قوله ولا يزيد الا امام الخ)  
 فلوزاد لادراك الجاني قبل مكرهه وقبل مفسد وكفر وقبل جائزان كان  
 فقيرا وقبل جائزان كان لا يعرفه وقبل مأجورا ان اراد القرية فهستافى  
 عن الزاهدي وغيره وفي البحر والنهر ما حاصله انه ان قصد به غير القرية  
 فلا شك في كراهته وان قصد به القرية فلا شك في عدم كراهته بل  
 استحسنة الفقيه أبو الميثاق لقوله تعالى وتعاونا على البر والتقوى  
 (قوله وقبل تسبيحات الركوع الخ) أي فيجب بترك ذلك وجود  
 السهو وشذأبومطيع البلخي تلي هذا الامام بقوله تسبيح الركوع  
 والسجود ركن تبطل الصلاة بتركه واختلف على قوله فظاهر الذخيرة  
 أن الركن مرة وظاهر البدائع ثلاث قال ابن أمير حاج وكأن وجهه ظاهر  
 الامر في الحديث المتقدم (قوله ولك خشعت) انما ذكره بعد  
 الركوع ليشير الى أن المقصود بالركوع الخشوع فيحصل المعنى اللغوي  
 في الشرعي (قوله وشق سمعه وبصره) من عطف الخاص على العام لأن  
 ذلك داخل في قوله ومصوره وانما خصه مادون الذوق والشم لعظم النعمة  
 بهما (قوله أحسن الخالقين) أي المصورين فيندفع الاشكال  
 أو المقدرين فان الخلق يأتي بمعنى التقدير وميز أحسن محذوف لا علم به أي  
 أحسن الخالقين خلقا (قوله على حالة التهجيد) المراد التنفل أعم من  
 كونه ليلا أو نهارا (قوله ولا يطلب تفريج الاصابع الا هنا) أي  
 التفريج التام كما أنه لا يطلب الضم التام الا في السجود وفيما عدا  
 هذين يقيها على خلقها (قوله ليمكن من بسط الظهر) الاولى  
 أن يقول ليمكن من الاخذ فان التفريج لا يدخل له في البسط  
 بالتجريدية (قوله واحناؤه ما شبه القوس مكسورة) أي تنزها  
 لانه في مقابلة تركة السنة (قوله الهجز بوزن رجل) وككثف  
 وسكون الجيم مع تثنية الميم والفعل كسمع وضرب أفاده في الضاموس  
 (قوله وهو ما بين الوركين الخ) الوركان فوق الفخذين وما بينهما هو الذكر

فالصحيح انه يتابعه ولا يزيد الا امام على وجهه على به القوم  
 وكلما زاد المنفرد فهو أفضل بعد الختم على وتر وقبل  
 تسبيحات الركوع والسجود وتكبيرهما واجبات  
 ولا يأتي في الركوع والسجود بغير التسبيح وقال  
 الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت ولك  
 خشعت ولك أسلمت وعليك توكلت وفي السجود  
 سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره  
 فتبارك الله أحسن الخالقين كما روى عن علي قلنا  
 هو محمول على حالة التهجيد (و) يسكن (أخذ  
 ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) يسكن (تفريج  
 أصابعه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا نس رضی  
 الله عنه اذا ركعت فضع كفبيك على ركبتيك  
 وترج بين أصابعك وارفع يديك عن جنبتيك  
 ولا يطاب تفريج الاصابع الا هنا ليمكن من بسط  
 الظهور (والمرأة لا تفترجها) لأن معنى حالها على  
 السر (و) يسكن (نصب سابقه) لانه المتوارث  
 واحناؤه ما شبه القوس مكسورة (و) يسكن (بسط  
 ظهرك) حال ركوعه لانه صلى الله عليه وسلم استتر  
 اذا ركع بسوى ظهرك حتى لو صب عليه الماء استتر  
 وروى أنه كان اذا ركع لو كان قدح ماء على ظهره لما  
 تحرك لا سوا ظهرك (و) يسكن (نسوية رأسه  
 بهجزة) الهجز بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويذكر  
 ويؤنث والهجزة للمرأة خاصة وقد تستعمل للرجل  
 وأما الهجزة فعام وهو ما بين الوركين من الرجل  
 والمرأة

والخصيتان أو فخرج المرأة وليس العجز لانه المؤخر وهما الايتان فلو قال  
هو الالبسة لكان أولى (قوله لم يشخص رأسه) أي لم يرفعه من  
الاشخاص وهو الرفع (قوله ولم يصوبه) أي لم يخفضه كما في الصحاح  
والمصباح فلو خفض رأسه قليلا كان خلاف السنة (قوله أي لم يرفع)  
التفسير على سبيل النشر المرتب كما علمت وسن ابعاد من نفسه عن جنبه  
والصاق كعبه فيه واستقبال أصابعه القبلة أي أصابع رجله كذا  
في القهستاني عن الزاهدي (قوله ويسن الرفع من الركوع الخ)  
في النهر عن المجتبي مزييا الصدر الغضاة اتمام الركوع واكمال كل ركن  
واجب عندهما وعند أبي يوسف فرض وكذلك رفع الرأس من الركوع  
والانتصاب والقيام والطهأ بنية فيه فيجب أن يكمل الركوع حتى يطأ من  
كل عضو منه وكذا السجود ولو ترك شيئا من ذلك ساهيا يلزمه سجود السهو  
قال ابن أمير حاج وهو الصواب ذكره السيد (قوله ثم وجهه) ويبدأ  
بوضع الاثني عشر (قوله عند نزوله) مرتبة بكل ما قبله (قوله ويسجد بينهما)  
أي بين يديه والاولى حذفه لتصريح المصنف به بعد (قوله بأن يرفع وجهه  
ثم يديه) أي ويضعهما على ركبتيه وينهض على صدره وقدميه ويكره تقديم  
احدى رجله عند النهوض (قوله في فعل ما استطاع) أي في الهبوط  
والنهوض (قوله ويستحب الهبوط باليمين) أي بالركبة بأن يقدمها  
على اليسرى شيئا قليلا وكذا يستحب النهوض باليسار أولا (قوله  
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) لا ينهض دليلا على كل الذي  
ويحتمل أنه دليل على ما في المصنف نقط وهو الظاهر (قوله لما روينا)  
من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر عند كل خفض ورفع روى  
الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه وقوله للمروى هو هذا بعينه (قوله  
وبه قال الشافعي رضي الله عنه) ونص التبيين بوافقه وهو على ما نقله  
الحوى وضع اليدين حذاء المنكبين أدب اه (قوله وقال بعض المحققين)  
هو الكمال رضي الله تعالى عنه وقوله وهو أن يفعل تفسير للجمع وفي نسخة  
وهو قوله وان كان بين الكفين أفضل لما فيه من تحصيل الجافاة المستنونة  
ما ليس في شيء غيره ولان آخر الركعة معتمدا بأولها فكما يجعل رأسه بين

لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع  
لم يشخص رأسه ولم يخفضه (و) يسن (الرفع من  
الركوع) على الصحيح وروى عن أبي حنيفة أن  
الرفع منه فرض وتقدم (و) يسن (القيام بعده)  
أي بعد الرفع من الركوع (مطهرنا) للتوارث  
(و) يسن (وضع ركبتيه) ابتداء على الارض  
(ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد  
بينهما (و) يسن (عكسه للنهوض) للقيام بان  
يرفع وجهه ثم يديه ثم ركبتيه اذا لم يكن به عذر  
وأما اذا كان ضعيفا أو لا يس خفف فيفعل  
ما استطاع ويستحب الهبوط باليمين والنهوض  
باليسار لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا  
سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا نهض رفع يديه  
قبل ركبتيه (و) يسن (تكبير السجود) لما روينا  
(و) يسن (تكبير الرفع منه) للمروى (و) يسن  
(كون السجود) أي جعل السجود (بين كفيه)  
وذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع  
وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخاري لما سجد  
وضع كفيه حذو منكبيه وبه قال الشافعي رضي  
الله عنه وقال بعض المحققين بالجمع وهو أن يفعل  
بهذا مرة وبالأخر مرة وان كان بين الكفين أفضل  
وهو حسن



(و) يسن (تسبيحه) أى السجود بان يقول سبحان  
 ربى الاعلى (ثلاثا) لما روينا (و) يسن (مخافة  
 الرجل) أى مباعده (بطنه عن نخذه) (و) مخافة  
 (مرفقيه عن جنبه) (و) مخافة (ذراعيه عن  
 الارض) فى غير رجة حذر عن الايذاء المحرم  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد جافى حتى  
 لو شاءت بهيمة أن تمر بين يديه لمزت وكان صلى الله  
 عليه وسلم يخنج حتى يرى وضوح ابطيه أى يياضهما  
 وقال عليه السلام لا تبسط بسط السمع وادعم  
 على راحتك وأبد ضبعيك فانك اذا فعلت ذلك  
 سجد كل عضو منك (و) يسن (انخفاض المرأة  
 وركها بطنها بفخذها) لانه عليه السلام مر على  
 امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما فضعي بعض  
 الهم الى بعض فان المرأة ليست فى ذلك كالرجل  
 لانها عورة مستورة (و) يسن (القومة) يعنى  
 اتعامها لان الرفع من السجود فرض الى قرب  
 القعود فاعامه سنة (و) يسن (الجلسة بين  
 السجدين) يسن (وضع اليدين على الفخذين)  
 حال الجلسة (فيمابين السجدين) فيكون (كحالة  
 التشهد) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ  
 الركبة هو الاصح (و) يسن (افتراش) الرجل (رجله  
 اليسرى ونصب اليمنى) وتوجيه أصابعها نحو  
 القبلة كما ورد عن ابن عمر رضى الله عنهما (و) يسن  
 (تورك المرأة) بأن تجلس على أليتها وتضع الفخذ  
 على الفخذ وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى  
 لانه أسترها (و) يسن (الإشارة فى الصحيح) لانه  
 صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه السبابة وقد  
 أحناها شبا

كفيه عند الاحرام فى أول الركعة فكذا فى آخرها برهان (قوله  
 يسن تسبيحه) وتوجيه أصابع يديه وأصابع رجله نحو القبلة (قوله  
 فى غير رجة) مرتبط بقوله ومخافة مرفقيه عن جنبه وأما مخافة  
 الذراعين عن الارض فلا تؤذى فى الازدحام (قوله حتى لو شاءت  
 بهيمة) بضم الموحدة وفتح الهاء تصغيرهم ممة بفتح فسكون وهو الصواب  
 فى الرواية ولدا الشاة بعد السجدة فانه أول ما تضعه أمه مخلة ثم يكون  
 بهيمة (قوله حتى يرى وضوح ابطيه) أى يراهم من خلفه كما جاء التصريح به  
 فى رواية الطحاوى (قوله وادعم على راحتك) أى اعده (قوله  
 وأبد ضبعيك) بمزة قطع والضبعان تشبة ضبع بفتح الضاد المجهمة  
 وسكون الباء الموحدة لا غير والجمع أصباع = فرخ وأفراخ على ما فى  
 المصباح والصحاح العشرة كاه أو وسطه أو بطنه وأما بضم الباء فهو  
 الحيوان المفترس والسنة الجديدة وقيل فى الاول بالضم أيضا كما فى  
 الفهستانية وغيره (قوله فانك اذا فعلت ذلك الخ) بيان لحكمة ما ذكر  
 وذلك لانه حينئذ يظهر كل عضو بنفسه ولا يعتمد على غيره فى أداء العبادة  
 ولانه أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجهة من الارض وأبعد عن  
 هيشان الكسالى \* فرع \* الصلاة على الارض أفضل ثم على ما أنبتته  
 ذكره المرغينانى وغيره لان الصلاة سرها التواضع والخشوع وذلك  
 فى مباشرة الارض أظهر وأتم الا لضرورة حر أو برد أو نحوهما ويلحق بها  
 ما أنبتته لهذا المعنى ذكره ابن أمير حاج (قوله لان الرفع) فى مجمع الانهر عن  
 المطلب الصحيح من مذهب الامام أن الاتقال فرض والرفع سنة (قوله  
 وتسق الجلسة بين السجدين) المراد بهما الطمأنينة فى القومة وتفترض عند  
 أبى يوسف ومقدار الجلوس عندنا بين السجدين مقدار تسبيحة وليس فيه  
 ذكر مسنون كما فى السراج وكذا ليس بعد الرفع من الركوع دعاء وما ورد  
 فيه ما محمول على التهجد كما فى مجمع الانهر (قوله كما فعله النبي صلى الله  
 عليه وسلم) بحيث تكون أطراف أصابعه على حرقى ركبته لا مباعده  
 عنهما كما فى الفتح (قوله وتوجيه أصابعها) أى باطن أصابع رجله  
 اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة فان توجيهه الخنصر لا يخلو عن عسر  
 فهستانية (قوله وتسق الإشارة) أى من غير تحريك فانه مذكروه

عندنا كذا في شرح المشكاة للقاري وتكون اشارته الى جهة القبلة  
كما يؤخذ من كلامهم (قوله وهو خلاف الرواية) لانه روى في عدة  
أخبار منها ما أخرجه ابن السكن في صحيحه عن ابن عمر قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم الاشارة بالاصبع أشد على الشيطان من الحديد  
والمدكور في كيفية الاشارة قول أصحابنا الثلاثة كما في القتح وغيره فلا  
جرم أن قال الزاهد في المجتبى لما اتفقت الروايات عن أصحابنا جميعا  
في كونها سنة وكذا عن الكوفيين والمدنيين وكثرة الاخبار والآثار  
كان العمل بها أولى كما في الحلبي وابن أمير حاج (قوله والدرية) لأن  
الفعل يوافق القول فكما أن القول فيه النقي والاثبات يكون الفعل  
كذلك فرفع الاصبع النقي ووضعه الاثبات (قوله وتكون بالمسجة)  
بكسر الباء الموحدة سميت بذلك لانه يشار بها في التوحيد وهو نسيج  
أي تنزيه عن الشركاء وخصت بذلك لأن لها اتصالا بباطن القلب فسكانها  
سبب لحضوره (قوله أي السبابة) سميت بذلك لانها يشار بها عند  
السب وقيل يكره تسميتها بذلك ورد ابن أمير حاج بأن تسميتها بذلك  
ثبتت عند مسلم وغيره من حديث ابن عمر حيث قال وأشار بالسبابة  
(قوله عند انتهائه الى الشهادة) الاشارة انما هي عندها لا عند الانتهاء  
اليها فلو أتى المصنف على حاله لكان أولى (قوله لقول أبي هريرة) دليل  
اقوله من اليمن فقط (قوله يذعوب اصبعيه) أي بكلمات مسجنية من يديه  
• فرع • لا يشر بغير المسجة حتى لو كانت مقطوعة أو غليظة لم يشر  
بغيرها من أصابع اليمن ولا اليسرى كما في النووي على مسلم (قوله أحد  
أحد) بتشديد الحاء المهملة المكسورة أي واحد أي أقم اصبعها واحدة  
وهي اليمن لأن التيامن يطلب فيها شرف وكان صلى الله عليه وسلم يحبه  
في شأنه كله وهذا الدليل لا ينتج المدعى لانه في الدعاء لا في التشهد (قوله  
يرفعها الخ) وعند الشافعية يرفعها اذا بلغ الهمزة من قوله لا اله الا الله ويكون  
قصده بها التوحيد والاخلاص عند كلمة الاثبات والدليل للمجاين  
في المطولات (قوله وأشرنا الى انه لا يعتقد شيئا من أصابعه وقيل الخ)

ومن قال انه لا ينسب أصلا فهو خلاف الرواية  
والدرية وتكون (بالمسجة) أي السبابة من اليمن  
فقط ينسب بها (عند) انتهائه الى (الشهادة)  
في التشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا  
كان يذعوب اصبعه فقال له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أحد أحد (يرفعها) أي بالمسجة (عند  
النقي) أي نقي الألوهية مما سوى الله تعالى بقوله  
لا اله الا الله عند الاثبات أي اثبات الألوهية  
لله وحده بقوله الا الله ليكون الرفع اشارة الى النقي  
والوضع الى الاثبات ويسن الاسرار بقرائة  
التشهد وأشرنا الى انه لا يعتقد شيئا من أصابعه  
وقيل الا عند الاشارة بالمسجة فيما يروى عنهما

قوله الاشارة انما هي عندها الخ في نسخة أخرى  
مانعه الاشارة انما هي في أثنائها لا عند الانتهاء  
اليها فلو قال في الشهادة لكان أولى اه ولعل  
ما في هذه النسخة أو في تأمل اه معجمه



منه يقتضي ضعف العقد وليس كذلك اذ قد صرح في النهي بترجيحه  
وانه قول ~~كثير~~ من مشايخنا قال وعليه الفتوى كما في عامة الفتاوى  
وكيفيته أن يعقد الخنصر والتي تليها بمحلقا بالوسطى والابهام ومنه  
يعلم انه اختلف الترجيح اهـ من السيد واهل الاشارة تفهم من قوله  
سابقا ويسن وضع اليدين على الفخذين فيما بين السجدةين بحالة التشهد فانها  
مبسوطة بين السجدةين فيكون التشهد كذلك يفهم ذلك بطريق الاشارة  
وقال في الشرح ويسن بسط اليدين على الفخذين وهو أولى لما في تلك  
الاشارة من التامل والعقد وقت التشهد فقط فلا يعقد قبل ولا بعد وعليه  
الفتوى فالظاهر انه يجعل المعقودة الى جهة الركبة وفي الدر وبقولنا  
وبالمسجة عما قبل يعقد عند الاشارة (قوله وتسن قراءة الفاتحة فيما بعد  
الاولين) يشمل الثلاث والرابع (قوله في الصحيح) هو ظاهر الرواية  
كما في الحلبي (قوله وروى عن الامام وجوبها) ورجحه الكمال لكنه  
خلاف المذهب كما في سكب الانهر (قوله وروى عنه التخيير) قال البرهان  
الحلبي الحاصل أن التخيير يرجع الى ثني تعين القراءة في الخبرين وليس  
المراد به التسوية بين هذه الثلاثة لان القراءة أفضل بلا شك وكذا التسبيح  
أفضل من السكوت كما لا يخفى اهـ (قوله والتسبيح) أي بقدر الفاتحة  
أو ثلاث تسبيحات كما في القهستاني لان القراءة فيها ما انما شرعت على وجه  
الذكر والثناء فالتسبيح يقوم مقامها كما في البحر (قوله والسكوت) أي  
بقدر الفاتحة قهستاني عن القنية أو بقدر ثلاث تسبيحات زيلعي أو بقدر  
تسبيحة واحدة نهاية قال الكمال وهو اليق بالاصول أي لان الواجب  
من القيام عند سقوط القراءة فيه أدنى ما ينطلق عليه الاسم والاعتدال  
فيه يكون بقدر تسبيحة كما في سائر الاركان اهـ ولذا قال القهستاني ولعل  
المذكور بيان السنة أو الأدب والا فالفرض على رواية الاصول مطلق  
القيام كما مر واختلف في الاقتصار على السكوت فقبل يكون به مبينا  
لو عمدا ولكن لا يلزمه السهول وسهوا كما في المحيط وقيل لا يكون مبينا  
وانما القراءة أفضل فقط كما يقتضيه أثر ابن مسعود وهو ظاهر ما في

(و) تسن (قراءة الفاتحة فيما بعد الاولين)  
في الصحيح وروى عن الامام وجوبها وروى  
عنه التخيير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت

البدائع والذخيرة والحاشية وجرى عليه الشارح وهو المذهب وإن كان  
صاحب المحيط على خلافه كما في البحر والدر (قوله وتسن الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم) اعلم أنها على ستة أقسام فرض وواجب وسنة  
ومستحب ومكروه وحرام فالأول في العمر مرة واحدة للآية والثاني كلما  
ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم على قول الطحاوي والتظاهر أنه على الكفاية  
لمحصل المقصود وهو تعظيمه صلى الله عليه وسلم كما ذكره القرماني  
والثالث في القعود الأخير والرابع في جميع أوقات الامكان والخامس  
في الصلاة ما عدا القعود الأخير والقنوت والسادس عند عمل محرم وعند  
فتح التاجر متاعه إن قصد بذلك الإعلام بعبودته ولا خصوصية للصلاة  
بل كذلك جميع الأذكار في جميع الأحوال الدالة على استعمال  
الذكر في غير موضعه صرح بذلك علماؤنا وهل يأتي بها المسبوق مع  
الامام قبل نعم وبالدعاء وصححه في المبسوط وقبل يكرر كلمة الشهادة  
واختاره ابن شجاع وقبل يسكت واختاره أبو بكر الرازي وقبل يسرسل  
في التشهد وصححه قاضي خان وينبغي الاقتداء به كما في البحر وهو الصحيح  
خلاصة (قوله اللهم صل على محمد) قال في الدر ويندب السيادة  
وفي شرح الشفاء للشهاب عن الحافظ ابن حجر أن اتباع الآثار الواردة  
أرجح ولم تنقل عن الصحابة والتابعين ولم تروا في حديث ضعيف عن ابن  
مسعود ولو كان مندوبا لما خفي عليهم قال وهذا يقرب من مسألة  
أصولية وهي أن الأدب أحسن أم الاتباع والامتناع ورجح الثاني بل  
قبل أنه الأدب اه (قوله كما صليت على إبراهيم) لا يقتضي أفضلية  
الخليل على الحبيب عليهما الصلاة والسلام لأنه قاله قبل أن يبين الله تعالى  
له منزلته فلما بين أبقى الدعوة أو تشبيهه لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا لآدم  
أو التشبيه وقع في الصلاة على الآل لا عليه فكان قوله اللهم صل  
على محمد منقطع عن التشبيه أو المنسب للصلاة على محمد وآله بالصلاة  
على إبراهيم وآله ومعظم الأنبياء آل إبراهيم فإذا تقابلت الجملة  
بالجملة يقدح أن يكون آل الرسول كآل إبراهيم كذا في الشرح

(و) تسن (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
في الجاوس الأخير) فيقول مثل ما قال محمد رحمه  
الله تعالى لما سئل عن كيفية قيامه فقال يقول اللهم  
صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد  
كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين  
إنك جيد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية  
مسلم وغيره فأنفع منها ضعيف



وفي هذا الأخير نظر أو المشبه به قد يكون أدنى كقوله تعالى مثل  
نوره كنكاة اهـ در والحمد لله وحده فانه الحمد بأنواع الحمد والحمد  
بمعنى الماجد وهو من كل في الحمد والشرف وتقامه في الشرح أو الحمد  
بمعنى قاعل أي أنت فاعل الحمد أو راحبه كما أن مجيذا يحتمل أن يكون بمعنى  
المعبد وقوله في العالمين أي معهم فهو دعاء لهم معهما ومع داخله  
هنا على التسابع (قوله فرض في العمر مرة ابتداء) أي من غير تقدم  
ذكر ولو بلغ في الصلاة وصلّى فيها بعد ما ثبت عن الفرض (قوله  
وتفترض كلما ذكر اسمه) هو قول الطحاوي حال بعضهم يتداخل  
الوجوب إذا اتحد المجلس وتضمن صلاة واحدة كسجود التلاوة  
إذا لو وجبت كل مرة لانقضى إلى المخرج حلي وغيره وظاهر تعبيره بتفترض  
انه فرض على والذي في كلام غيره ان المراد الوجوب المصطلح عليه فان  
الاحاديث الواردة بطلبها عند ذكره أحاديث آحاد وهي انما تفيد الوجوب  
أفاده في البحر حال السرخصي في شرح الكافي وقول الطحاوي يخالف  
للاجماع وعامة العلماء على أن ذلك مستحب فقط كافي غاية البيان وهو  
المختار للفتوى كافي النهر وظاهره ولو سمع من متعدّد لان العبرة بمجلس  
السامع كالتلاوة بخلاف الثناء عند اسمه تعالى بخوء ووجل فيجب لكل  
مرة ثناء على حدة وان ذكر في المجلس ألف مرة ولو تركه لا يقضى  
وفي البناءة عن الجامع الصغير يكفيه لكل مجلس ثناء واحد وفي المجلسين  
يجب لكل مجلس ولو تركه لا يبق ديناً عليه وأما تشييت العاطس فان حد  
يجب لكل مرة وفي التعاريف لا يشمت العاطس أكثر من ثلاث اذا تابع  
وان لم يشتمه الى ثلاث كفته واحدة جوى على الاشياء لكن جزم  
في الفتح بحال الكافي بأنه يكفيه في المجلس الواحد تشييت واحد وفي الزائد  
نذب اهـ ولا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يعلى على نفسه بناء على  
أن يأياها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف يأياها الناس بما عبادى  
نهر ويخص من قول الطحاوي التشهد الاول والصلاة في ضمن صلاة فلا  
تجب الصلاة لارتكاب المكروه في الاول والتسلسل في الثاني وفيه انه  
يقال في الاول يتأتى فعلها بالاثبات بها بعد الفراغ من الصلاة (قوله

والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض  
في العمر مرة ابتداء وتفترض كلما ذكر اسمه

قوله وفي التعاريف في نسخة وفي التفاريق اهـ

لوجود سببه) وهو ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم (قوله ويسن الدعاء) لنفسه ولو اذ يه المؤمنین وللمؤمنین والمؤمنات لما روى عنه صلى الله عليه وسلم لما قبل له أى الدعاء أسمع قال جوف الليل الأخير ودبر الصلوات للمستتوبة والدبر يطلق على ما قبل الفراغ منها أى الوقت الذى يليه وقت الخروج منها وقد يراد به ما وراءه وعقبه أى الوقت الذى يلي وقت الخروج ولا مانع من ارادة الوقتين بحروبهما بالعريضة ويحرم غيرها لانها تنافى بجلال الله تعالى ثم ولا يجوز الدعاء للمشرکین بالمغفرة وكفر به القرأنى والحق خلافه لقول البعض يجوز ان يغفر الكفرة علا ويجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنین جميع ذنوبهم لفرط الشفقة على اخوانه وهو أمر جائز الوقوع وان لم يكن واقعاً ومن المحترم أن يدعوا بالمستحيلات العبادية كنزول المائدة الا أن يكون نبياً أو نبياً قبل وكذا الشرعية كما فى الدر وأما سؤال العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شره هـ الا أن يصد به الخصوص اذ لا بد أن يدركه بعض الشر ولو تكررات الموت (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) المتبادر منه ان ذلك خارج الصلاة وهو خلاف مراد المصنف فان مراده أن ذلك قبل السلام لذكره السلام بعد (قوله اكن لما ورد الخ) استدرأ على التعميم المفهوم من قوله ما شاء فانه يفيد جواز الدعاء ولو بما لا يستحيل طلبه من الخلق مع انه يشبه كلام الناس فتفسد به الصلاة لحديث ان صلاتنا الخ (قوله بما أعجبه فى الصلاة) أى بما يشبه كلام الناس (قوله ربنا لا تزغ قلوبنا) بدل من ألفاظ القرآن ولا يقصد القرآن بل الدعاء والاكره (قوله ولا يجوز أن يدعوا الخ) ولذا قالوا ينبغى له فى الصلاة أن يدعوا بدعاء محفوظ لا بما يحضره لانه ربما يجرى على لسانه ما يشبه كلام الناس فتفسد صلاته وأما فى غير الصلاة فبالحكم فلا يستظهر له دعاء لان حفظ الدعاء يمنع الرقة بجر والمراد بما يشبه كلام الناس ما لا يستحيل طلبه منهم ثم هل يشترط مع كون الدعاء مستحيلة منهم أن يكون بلفظ وارد فى الاثر المذهب لا فلو قال اغفرامى أو خالى أو اقربانى لا تفسد خلافاً لما فى الظهيرية والخلاصة ثم التفصيل بين كونه

لوجود سببه (و) بين (الدعاء) بعد الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه  
السلام اذا صلى أحدكم فابعدوا بتحميد  
الله عز وجل والثناء عليه ثم يصل على النبي  
ثم يبدع بعد ما شاء ~~لا~~ كان لما ورد عنه صلى  
الله عليه وسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من  
كلام الناس قدم هذا المانع على اباحة الدعاء بما  
أعجبه في الصلاة فلا بد وفيها الا (بما يشبه  
ألفاظ القرآن) ربنا لا تزغ قلوبنا (و) بما يشبه  
ألفاظ السنة) ومنها ما روى عن أبي بكر رضي  
الله تعالى عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم علمني يا رسول الله دعاء أدعوه في صلاتي  
فقال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كبيرا وانه  
لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك  
وارحمي انك انت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود  
رضي الله عنه يدعو بكلمات منها اللهم اني  
أسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم أعلم ولا يجوز  
بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم (لا يجوز  
أن يدعوا في صلاته بما يشبه كلام الناس)  
لانه يظن ان وجود قبل القدر وقدر انشؤ



يستحيل سؤاله من المخلوق أو لا انما هو في غير المأثور كما هو ظاهر كلام  
الحاشية قال في سكب الانهر واختار الحلبي أن ما هو مأثور لا يفسد مطاقا  
ويعتبر في غيره الاصل المتقدم ٨ ومثله في الجوى عن الظهيرية (قوله  
ويفوت الواجب) وهو الخروج بالنظر السلام (قوله بخروجه به)  
متعلق بقوله ويفوت الواجب (قوله مثل العفو والعافية) قال صلى  
الله عليه وسلم ما سئل الله تعالى شيئا أحب اليه من أن يسأل العافية  
رواه الترمذي وجعل في الهداية لنظر الرزق مما لا يستحيل طلبه من  
العباد ونظر فيه صاحب غاية البيان بأن اسناد الرزق الى المخلوق مجاز  
لاحقيقة والرازق هو الله تعالى وحده ولذا جعله في السلام في شرحه  
للجامع الصغير مما يستحيل وفصل في الخلاصة فقال لو قال اللهم ارزقني  
فلانة الاصح الفساد ولو قال اللهم ارزقني الحج الاصح عدمه قال في النهر  
وهذا التخريج ينبغى اعتماده ولو قال اقض ديني تفسد مضمرة  
واستشبه كل بانه ورد في السنة اقض عنا الدين وأغننا من الفقر الا أن  
يقال المراد بالمأثور الذي يدعى به بعد التشهد أن يكون ورد في الصلاة  
لامطلقا وهو بعيد كذا في البحر (قوله بالتسليتين) هو على سبيل التوزيع  
(قوله حتى يرى بياض خذته) هو في الموضعين بالبناء للمفعول (قوله  
فقال السلام عليكم) أو عليكم السلام (قوله لانه بدعة) كذا قاله  
النووي وهو مردود بما جاء في سنن أبي داود عن علقمة بن وائل عن أبيه  
قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان يسلم عن يمينه السلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله  
وسكت عليه هو ثم المنذرى وفي الحلبي عن مختلف الفتاوى انه يزيد  
وبركاته في التسليتين (قوله مالم يخرج من المسجد) والاصح مالم يستدبر  
القبلة كما في الدر (قوله والنساء) هذا أولى عما في النهر انه لا ينوي أن  
حضر الكراهة حضورهن لأن الكراهة عليهن وهذا مطلوب منه اذا  
صلى معهن فالجهة منفكة (قوله لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول  
وعمل) فمن يمينه رقيب وهو كاتب الحسنة وعن يساره عتيد وهو كاتب  
السيئات وورد انه اذا مات ابن آدم يأمره ما الله تعالى بالإقامة على

ويفوت الواجب لوجوده بعده قبل السلام  
بخروجه به دون السلام وهو مثل قوله اللهم  
تزوجني فلانة أعطى كذا من الذهب والفضة  
والمناصب لانه لا يستحيل حصوله من العباد  
وما يستحيل مثل العفو والعافية (و) يستن  
(الاتفات عينا ثم يسار بالتسليتين) لانه صلى الله  
عليه وسلم كان يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم  
ورحمة الله حتى يرى بياض خذته الايمن وعن  
يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض  
خذته الايسر فان نقص فقال السلام عليكم  
أوسلام عليكم اساء بركة السنة وصح فرضه  
ولا يزيد وبركاته لانه بدعة وليس فيه شيء ثابت وان  
بدأ بيساره ناسيا أو عامدا يسلم عن يمينه ولا يعيده  
على يساره ولا شيء عليه سوى الاساءة في العهد  
ولو سلم تلقاء وجهه يسلم عن يساره ولو نسي يساره  
وقام يعود مالم يخرج من المسجد أو يتكلم فيجلس  
ويسلم (و) يستن (نية الامام الرجال) والنساء  
والصبيان والخناثي (و) الملائكة (الحفظة) جمع  
حافظ سموا به لحفظهم ما يصدر من الانسان من  
قول وعمل

قبره يحمدانه ويسبحه ويكبره ويكتب ذلك اصحابهم ما حتى  
يبعث ويفارقانه عند الغائط والجماع والانسح أن الكافر تكتب أعماله  
وأن الصبي المميز تكتب حسناته وكيفية الكتابة والمكتوب فيه مما  
استأثر الله به لعله على الاصح واختلاف في محل الجلوس فقبل الفم والمداد  
الريق والقلم اللسان لغير نقوا أفواهكم بالخللال فانها مجلس الملائكة  
الحافظين وقيل على اليمين والشمال واختلف فيما يكتبانه قبل ما فيه  
أجر ووزر لما ورد أن كاتب الحسنات أمين على كاتب السيئات فإذا عمل  
حسنة كتبت بها عشر أو ان عمل سيئة قال له دعه سبع ساعات لعله يسبح  
أو يستغفر وفي بعض الكتب ست ساعات وقيل يكتبان ~~كل~~ كل شيء  
واختلاف في وقت محو المباح والاكثر على انه يوم القيامة (قوله أول حفظهم  
اياهم من الجن وأسباب المعاطب) أي الممالك وكذا المؤذيات (قوله  
ستون مديكا وقيل مائة وستون يذوبون عنه) أي كما يذب عن ضعة  
النساء في اليوم الصائف الذباب ولو بدوا لكم لرأيتموهم على كل  
سهل وجبل كلهم باسط يده فاغرفاء ولو وكل العبد الى نفسه لا خنطفته  
الشياطين كذا ورد في بعض الآثار وقال تعالى له معقبات الآية وفي  
الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار وهو لا المتعاقبون غير  
الكرام الكاتبين في الاظهر ذكره القرطبي في شرح مسلم (قوله  
كالايمان بالانبياء) فان عدددهم ليس معلوما قطعنا فيه بنى أن يقول  
أمنت بالله وملائكته وجميع الانبياء أقوالهم آدم وآخروهم محمد صلى الله  
عليهم وسلم أجمعين وقيل عدددهم مائة وأربعة وعشرون ألفا كذا  
في الشرح \* تنبيه \* المختار أن خواص بنى آدم وهم الانبياء والمرسلون  
أفضل من جملة الملائكة وعوام بنى آدم وهم الاتقياء أفضل من عوام  
الملائكة وخواص الملائكة أفضل من عوام بنى آدم والمراد بالاتقياء  
الاتقياء من الشرك كما في الروضة فان الظاهر كما في البحر أن فسقة المؤمنين  
أفضل من عوام الملائكة وفي التهر عن الروضة أجمعت الأمة على أن الانبياء  
أفضل الخليفة وأن نبينا صلى الله عليه وسلم أفضلهم وأن أفضل الخلائق  
بعد الانبياء الملائكة الأربعة وجملة العرش والروحانيون وأن الصحابة

أول حفظهم اياه من الجن واسباب المعاطب ولا يعين  
عدد الملائكة اختلاف فيه وعن ابن عباس رضي الله  
عنهما انه قال مع كل مؤمن خمس من الحفظة واحدة  
من يمينه يكتب الحسنات وواحدة عن يساره يكتب  
السيئات وآخر امامه يلقنه الخيرات وآخر وراءه  
يدفع عنه المكاره وآخر عنده فاصيته يكتب ما يصل  
على النبي صلى الله عليه وسلم ويلقنه الى الرسول  
عليه السلام وقيل معه ستون ملكا وقيل مائة  
وستون يذوبون عنه الشياطين فالأيمان بهم  
كالايمان بالانبياء عليهم السلام من غير حصر ودد  
(و) نيته (صالح الجن)



والتابعين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل ذكره السيد  
وفي ذكر الاجتماع في بعض هذه المسائل نظر (قوله المقتدي به) أي  
ولا ينوي من ليس معه وقول الحاكم أنه ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات  
ولو من الجن قال السرخسي هذا عندنا في سلام التشهد لعدم الخطاب  
فيه أما في سلام التحلل فيخاطب من معه فيخصه بنية (قوله وقيل تكفيه  
الإشارة) أي بالالتفات والخطاب (قوله بالتزام صلته) أي صحة  
صلته فإن الإمام ضمن (قوله ونية المنفرد الملائكة فقط) قد تقدم أنه إذا  
أذن في صلاة وأقام يقتدي به كغير من خلق الله وثقتم أن المنفرد  
ينوي الإمامة لأنه قديقه يدي به من لا يراه وهذا لا يخص الملائكة فلو  
قال زيادة على ما ذكره وينوي من اقتدي ليوافق ما تقدم كان انب  
(قوله وينبغي التنبيه لهذا) أي لما ذكر من السنين (قوله ويسن خفض  
صوته بالتسليم الثانية) خصه الخافي بالإمام وذكره السيد وهو في متن  
منية المصلي لأن السنة في حقه الجهر بأذكار الالتفات لأن الجميع  
للاعلام بحاله (قوله ويسن انتظار المسبوق فراغ الإمام) أي من  
تسليمه المرتين (قوله لوجوب المتابعة) فإن قام قبله كره تحريما وقد  
يباح له القيام ضرورة كالأخشي أن انتظره يخرج وقت الفجر أو الجمعة  
أو العيد أو تحضي مدة مسجعه أو يخرج الوقت وهو معذور وكذا لو خشي  
مرور الناس بين يديه والله سبحانه وتعالى أعلم وأسْتَغْفِرُ اللهَ  
العظيم

(فصل من آدابها) \* أشار بمن اتبعه بضمة إلى أنه لم يستوف  
أفراد الآداب فنها انتظار الصلاة والاعتماد على الركبتين حال النهوض  
على طريقة والتسمية بين الفاتحة والسورة على طريقة أيضا والقراءة  
من طوال المفصل على ما تقدم وقراءة الفاتحة في الأخيرتين بناء على أنها  
أفضل والإشارة في التشهد على ما في العيني عن الكوفة (قوله الأدب  
مافعله الرسول) وفي اللغة ملكة تعصم من قامت به عما يشينه أو هو  
حسن الأخلاق وفعل المكارم وإطلاقه على علوم العمومية مولد حدث  
في الإسلام وأدب ككرم فهو أدب كضارب (قوله مرة أو مرتين)

المقتدي به ينوي الإمام الجميع (بالتسليمتين  
في الأصح) لأنه يخاطبهم وقيل ينويهم بالتسليم  
الأولى وقيل تكفيه الإشارة إليهم (و) يسن (نية  
المأموم إمامه في جهته) كان فيها (و) ان حاذاه نواه  
أو اليه سائر (لأنه نظام من كل جهة وهو أخق  
في التسليمين) كان فيه (و) ان حاذاه نواه  
من الحاضرين لأنه أحسن إلى المأموم بالتزام  
صلته (مع القوم والحفظة وصالح الجن  
و) يسن (نية المنفرد الملائكة فقط) إذ ليس معه  
غيرهم وينبغي التنبيه لهذا (و) يسن (خفض  
أهل العلم فضلا عن غيرهم) (و) يسن  
صوته بالتسليم الثانية (الثانية عن الأولى) يسن  
(مقارنته) أي سلام المقتدي (سلام الإمام)  
عند الانمام ووافقه وبعد تسليمه عند هاتلا  
يسرع بأمور الدنيا (و) يسن (البداية باليمين)  
وقد بيناه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ  
الإمام) لوجوب المتابعة حتى يعلم أن لاسهو

عليه  
(فصل من آدابها) \* الأدب مافعله الرسول  
صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يوافق عليه  
زيادة التسميات في الركوع والسجود والزيادة  
على القراءة المسنونة

ومثله المندوب أما المستحب فهو ما فعله مرة وتركه أخرى وهو ما عليه  
 أهل الفروع والاولى ما عليه الاصوليون من عدم الفرق بين المستحب  
 والمندوب وتركه لا يوجب اساءة ولا عتبا بالكن فعله افضل كما في الدرر  
 (قوله وقد شرع لا كمال السنة) والسنة لا كمال الواجب والواجب  
 لا كمال الفرض وتقدم ما فيه (قوله للاحرام) فيه اشعار بأنه لا يندب  
 منه ذلك في غير حالة الاحرام ولكن الاولى اخراجهم ما في جميع الاحوال  
 كما في مجمع الانهر (قوله حذر من كشف ذراعها) أي فانه عورة على  
 الصحيح وهذا في الحرة لا في الامة (قوله قائما) أي ولو حكما كلقاعد  
 (قوله الى ظاهر القدم راكعا) هذا لا يتأني في المصلي قاعدا (قوله  
 والى حجره) هو ما بين يديك من الثوب كما في القاموس وهو المراد هنا  
 ويفعل هـ - ذا ولو كان مشاهدا للكعبة على المذهب (قوله كأنك تراه)  
 فان العبد اذا رأى سيده أحسن طاعته (قوله فان لم تكن تراه) أي  
 الرؤية المعنوية أي فلا تغفل عن عبادته فانه يراك أفاده السعد في شرح  
 الاربعين (قوله واذا كان بصيرا) أي أعنى فهو من اطلاق اسم الضد  
 على ضده وقوله فيلاحظ عظمة الله الاولى فيه كفيه ملاحظة العظمة  
 والا فالعظمة ملاحظة لكل متصل (قوله دفع السعال ما استطاع) أي  
 مدة استطاعته أما اذا كان يحصل له منه ضرر أو يشتغل قلبه بدفعه  
 فالاولى عدم دفعه كما في تنحج محتاج اليه لدفع بلغم منعه عن القراءة أو عن  
 الجهر وهو امام ذكره البرهان الحامدي والسعال بالضم كما هو القياس  
 في أسماء الادواء حركة تدفع بها الطبيعة أذى عن الرئة والاعضاء التي تتصل  
 بها (قوله يغسل) أي اذا حصل به حروف ومثله الجشاء (قوله كظم فمه عند  
 التأثب) أي امساكه وسده ولو باخذ شفتيه بسنه فان أمكنه أخذ شفتيه  
 بسنه فلم يفعل وغطاه يده أو كره كذا عن الامام خلاصة والتأثب  
 انفتاح الفم بريح يخرج من المعدة ارض من الامراض يحدث فيها  
 فيوجب ذلك وقال ابن درستويه في شرح الفصيح هو ما يصيب الانسان  
 عند الكسل والنعاس والهم من فتح الفم والتمطى اه والانباء عليهم  
 الصلاة والسلام محفوظون منه جميعا نمر عن شرح الثماني لابن حجر (قوله

وقد شرع لا كمال السنة فيها اخراج الرجل كفيه  
 من كفيه عند التكبير) الاحرام لقربه من التواضع  
 الا لضرورة كبره والمرأة تسد كفيها حذر من  
 كشف ذراعها ومثلها الخنثى (و) منها (تطهر المصلي)  
 سواء كان رجلا أو امرأة (الى موضع سجوده  
 قائما) حفظه عن النظر الى ما يشغله عن الخشوع  
 (و) تطهره (الى ظاهر القدم راكعا) ملاحظة قوله صلى الله  
 عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه  
 عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه (و) منها تطهره (الى المتكئين  
 برأى فلا يشتغل بسواه) ملاحظة قوله صلى الله  
 عليه وسلم اعبد الله كأنك تراه (و) منها تطهره (الى المتكئين  
 برأى) واذا كان بصيرا أو في ظلمة فيلاحظ عظمة  
 الله تعالى (و) من الادب (دفع السعال ما استطاع)  
 تحذرا عن المفسد فانه اذا كان بغير عذر يفسد  
 وكذا الجشاء (و) من الادب (كظم فمه عند  
 التأثب) فان لم يقدر غطاء يده أو كره (قوله صلى  
 الله عليه وسلم التأثب في الصلاة من الشيطان



فليكنظم ما استطاع) ليرد عليه قصده ووردان الشيطان يضحك من ابن  
آدم اذا تشاءب (قوله حتى على الفلاح) وقال الحسن وزفر عند حتى على  
الصلاة كما في سكب الانهر عن ابن السكال معزيا الى الذخيرة (قوله لانه  
أمر به فيجيب) أي لان المقيم أمر بالقيام أي ضمن قوله حتى على الفلاح  
فان المراد بفلاحهم المطلوب منهم حينئذ الصلاة فيبادر اليها بالقيام  
(قوله يقوم كل صف الخ) وفي عبارة بعضهم فكلما جاوز صفها قام ذلك  
الصف اه وان دخل من قدامهم قاموا حين رأوه واذا أخذ المؤذن  
في الإقامة ودخل رجل المسجد فانه يقعد ولا ينتظر فاشافاه ~~مكره~~  
كما في المضمرات فهستاني ويفهم منه كراهة القيام ابتداء الإقامة والناس  
عنه غافلون (قوله اذا فرغ من الإقامة) أي بدون فصل وبه قالت  
الائمة الثلاثة وهو أصل المذاهب شرح المجمع وهو الاصح فهستاني  
عن الخلاصة وهو الحق نهر ولو فصل بينهما هل تعاد قال في القنية لوصلي  
السنة بعد الإقامة أو حضر الامام بعدها ساعة لا يعيدها ومثله  
في البرازية كما في المنخ لما في البخاري عن أنس قال أقيمت الصلاة فعرض  
للنبي صلى الله عليه وسلم رجل فخبه بعد ما أقيمت الصلاة زاد هشام  
في روايته حتى نهر بعض القوم قال الشمني في هذاردة على من قال اذا  
قال المؤذن قد قامت الصلاة وجب على الامام تكبير الاحرام وفيه دليل  
على أن اتصال الإقامة بالشروع في الصلاة ليس من أكيد السن وانما هو  
من مستحباتها كما ذكره العيني وغيره من شارحي البخاري (قوله فلو أخر  
الخ) فالخلاف في الاستحباب كما في السراج والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

\* (فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة) \* المراد بأفعال الصلاة  
ما يعم أقوالها والفصل لغة ما بين الشيئين وفي الاصطلاح طائفة من  
المسائل الفقهية تغيرت أحكامها بالنسبة الى ما قبلها غير مترجمة  
بالكتاب والباب (قوله لتقدمها) من اضافة المصدر الى مفعوله والضمير  
الى الاوصاف (قوله حتى يحاذي بابها مبه شحمتي أذنيه) ومن  
الشحمتين لم يذكر في المتداولات الا في قاضي خان والظهيرية

فاذا تشاءب أحدكم فليكنظم ما استطاع (و) من  
الادب (القيام) أي قيام القوم والامام ان كان  
حاضرا بقرب المحراب (حين قيل) أي وقت قول  
المقيم (حتى على الفلاح) لانه أمر به فيجيب وان لم  
يكن حاضرا يقوم كل صف حين ينتهي اليه الامام  
في الاظهر (و) من الادب (شروع الامام) الى  
احرامه (مذ قبل) أي عند قول المقيم (قد قامت  
الصلاة) عندهما وقال أبو يوسف يشروع اذا فرغ  
من الإقامة فلو أخر حتى يفرغ من الإقامة لا بأس  
به في قواهم جميعا  
\* (فصل في كيفية تركيب أفعال الصلاة)  
من الابتداء الى الانتهاء من غير بيان أوصافها  
لتقدمها (اذا أراد الرجل الدخول في الصلاة)  
أي صلاة كانت (أخرج كفيه من كفيه) بخلاف  
المرأة وحال الضرورة كما بيناه (ثم رفعهما حذاء  
أذنيه) حتى يحاذي بابها مبه شحمتي أذنيه  
ويجعل باطن كفيه نحو القبلة

كفا في القهستاني وعاله صاحب الفتاوى بانه لتحقيق المحاذاة فظهر منه أن  
المراد بالمس القرب التمام لا حقيقة فلا منافاة كفا في سكب الانهر واختلف  
في حكمة الرفع فقبل الإشارة الى التوحيد وقبل الإشارة الى طرح أمور  
الدين خلفه والاقبال بكليته على الصلاة وقبل استقبل بجميع بدنه  
وعن ابن عمر رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حسنات بكل  
اصبع حسنة كذا في العيني على البخاري وفي هذا التعبير الإشارة الى  
انه يرفع يديه أولاً ثم يكبر وصححه في الهداية وفي القدوري يرفع  
يديه مع التكبير وهو المروي عن أبي يوسف والطحاوي والذي عليه  
عامّة المشايخ الأول وهو الأصح لأن في الرفع ثني التكبير عن غير  
الله تعالى وفي قوله الله أكبر اثباته تعالى والنبي مقدم على الاثبات  
وقبل يرفع يديه بعد التكبير والكل مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كفا في البصر (قوله واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان) بالزيادة أو النقص  
عن محله أو باحدى اليدين دون الأخرى (قوله لا يأتي به لفوات محله)  
ويجب أن يأتي به على القول الثالث ما لم يطل الفصل اه نهر (قوله  
بلامتد) الحاصل أن المدة في التكبير إما أن يكون في لفظ الله أو في لفظ أكبر  
فان كان في لفظ الله فإما أن يكون في أوله أو في وسطه أو في آخره فان كان  
في أوله كان مفسداً لانه في صورة الاستفهام حتى لو تعمد به يكفر للشك  
في التكبير اه وان كان في وسطه فهو الصواب الا انه لا يسالغ فيه فان باغ  
زيادة على مده الطبيعي وهو قدر حركتين كره ولا تفسد على المختار كفا في ابن  
أمر حاج وفي السراج انه خلاف الأولى اه فالكراهة للتنزيه وان كان  
في آخره بأن أشبع حركة الهاء فهو خطأ من حيث اللغة ولا تفسد به الصلاة  
وكذا نسكنها كذا في الحلبي وان كان في أكبر فان كان في أوله فهو خطأ  
مفسد للصلاة ولا يصير به شاعراً على ما مر وان كان في وسطه حتى صار  
إكراً فقبل تفسد صلاته لانه جمع كبر وهو طبل ذو وجه واحد أو اسم من  
أسماء أولاد الشيطان وفي القنية لا تفسد لانه اشباع وهو لغة قوم  
واستبعده الزبلي بأنه لا يجوز إلا في الشعر ولو فعله المؤذن لا يجب إعادة  
الاذان لأن أمر الاذان أوسع كذا في السراج وان تعمد به يكفر أي مع قصد  
المعنى والألأوب يستغفر ويؤوب مضمرات وان كان في آخره فقبل تفسد

ولا يفرج أصابعه ولا يضمها وإذا كان به عذر يرفع  
بقدر الامكان والمرأة الحرة حذو منكبيه والامة  
كالرجل كما تقدم (ثم كبر) هو الأصح فإذا لم يرفع  
يديه حتى فرغ من التكبير لا يأتي به لفوات محله  
وان ذكره في اثنا عشر رفع (بلامتد) فان مدهم  
لا يكون شاعراً في الصلاة وتفسد به في اثنا عشر



صلاته وقياسه أن لا يصح الشروع به وقيل لا تنسد كما في العناية وابن أمير  
 حاج ولو حذف المصل أو المضاف أو الذايح المذ الذي في اللام الثانية من  
 الجلالة أو حذف الهاء اختف في صحة الشروع وانعقاد اليمين وحصل  
 الذبيحة فلا يترك ذلك احتياطاً أفاده السيد ومضى (قوله ناوباً) اعلم  
 أنه يصير شارعاً بالنية عند التكبير لابه وحده ولا بها وحدها بل بهما  
 وصح تقدّمها عليه حيث لم يفصل بينهما بأجنبي للمقارنة حكماً لا تأخيرها  
 ولا يلزم العاجز عن النطق بها كالأخرس تحريك لسانه ~~وهو~~ كذا في حق  
 القراءة هو الصحيح أنه عذر الواجب فلا يلزم غيره إلا بدليل در (قوله بكل  
 ذكر) بكسر الهمزة ما يكون باللسان وهو المراد وبضمها  
 ما يكون بالحنان (قوله خالص لله تعالى عن اختلاطه الخ) فلا يصح  
 بالله - م - أغفر لي لأنه لطلب المغفرة ولا بالحقولة لأنه لطلب الحول والقوة  
 ولا بعماء الله كان لأنه لطلب دفع سوء ولا بالبسملة لأنه لطلب البركة  
 ولا فرق في صحة الشروع بين الأسماء الخاصة والمشاركة كالكريم والجليل  
 على الأظهر الأصح (قوله وإن كره) أي تحريم عام مرتبط بقوله ويصح  
 الشروع الخ (قوله وفيه إشارة) أي فيما ذكره من قوله ثم ~~كبر~~ فإن  
 التكبير الله أكبر وهو وجه أو في قوله بكل ذكر فإن الذكر التام لا يكون  
 إلا بجملة (قوله وهو ظاهر الرواية) والمختار در والاشبه كما في ابن  
 أمير حاج وروى الحسن عن الإمام أنه يصير شارعاً بالمفرد وفي الدر ولو ذكر  
 الاسم بلا صفة صح عند الإمام خلافاً لمحمد (قوله وغيرها من الأسن)  
 هو الصحيح ونحوه أبو سعيد البراذعي بالفارسية واستدل بحديث  
 موضوع كما قاله القاري في الموضوعات لسان أهل الجنة العربية  
 والفارسية الدرية وعلى قولهما من لم يعرفهما في حكم العاجز وتقدم  
 (قوله إن عجز) الصحيح أنه يصح الشروع عنده بغير العربية ولو كان قادراً  
 عليها مع الكراهة التحريمية للقادر لأن الشروع يتعلق بالذكر الخاص وهو  
 يحصل بكل لسان وفي بعض الكتب ما يفيد أن صاحبه رجعا إلى قوله  
 هنا كرجوعه إلى قولهما في القراءة أفاده صاحب الدر ومضى (قوله  
 في الأصح في قول الإمام) الأولى من قول الإمام كما هو في بعض النسخ  
 وبه عبرى الشرح وهذا ظاهر في القراءة لا في الشروع ~~كما علمت~~

وقوله (ناوباً) شرط لصحة التكبير (ويصح الشروع  
 بكل ذكر خالص لله تعالى) عن اختلاطه بجملة  
 الطالب وإن كره ترك الواجب وهو لفظ التكبير  
 وفيه إشارة إلى أنه لا بد لصحة الشروع من جملة  
 تامة وهو ظاهر الرواية (كسبحان الله) أو لا اله  
 إلا الله أو الحمد لله (و) يصح الشروع أيضاً  
 (بالفارسية) وغيرها من الأسن (إن عجز عن  
 العربية) وإن قدر لا يصح شروعه بالفارسية  
 ونحوها (ولا قراءة بها في الأصح) في قول الإمام  
 الأعظم موافقة لهما

وعلى هذا القول الفتوى (قوله لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا)  
 أى ومن قرأ بغير العربية فانما أتى بالمعنى فقط (قوله والايمان) معنى  
 جواز الايمان بغير العربية ولو مع القدرة عليها أنه اذا حلف بالله  
 بالفارسية تنعقد عيونه وتلزمه الكفارة اذا حث أفاده السيد فالإيمان  
 فى كلام المؤلف بفتح الهمزة جمع بين (قوله بلامهولة) بفتح الميم أى  
 تراخ وبضمها عسكرة الزيت (قوله فى كل قيام) أى له قرار (قوله  
 ويضعه فى التهجيد للاستفتاح) يفيد على ما هو المتبادر تقديم الاستفتاح  
 عليه (قوله ومه فى سبحانك) سبحان فى الأصل مصدر ولا فعل له ومعناه  
 البراءة والتزاهية من سبع فى الأرض أى ذهب وبعد ثم ضمن معنى  
 التسبيح الذى هو التنزيه وقد يستعمل علماله فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة  
 الالف والنون ولا يكاد يستعمل الا مضافا واتصاف سبحان بفعل محذوف  
 واجب الحذف اتمام لفظه وأصل التركيب سبحانك سبحانا أو من غير  
 لفظه أى أعتقه سبحانك أى تراخى عن كل ما لا يليق بك فيكون على هذا  
 مفعولا به لامطلقا (قوله وبحمدك) متعلق بمحذوف والوارى اما العطف  
 بجملة على جملة حذف كالأولى وأبقى حرف العطف أى أسبحك وأبشدي  
 بحمدك أو وأصفك بحمدك ولا يفنى أن يقال بزيادتها لانها ليست  
 بقياس كما فى القهستانى وروى عن الامام انه لو قال سبحانك اللهم  
 بحمدك يحذف الواو جازوا الباء على هذا لاملا بسة أى أسبحك تسبيحا  
 ملتبسا بحمدك أو لاملا صاحبة (قوله وتبارك) فعل لا يتصرف ولا يستعمل  
 الا لله تعالى من البركة وهو الخير الدائم الكسبر أى تكاثرت خيورا اسماءك  
 الحسنى مشتق من برك الماء فى الخوض أى دام أو من برك الابل وهو  
 الثبوت (قوله وتنزه) ليس هذا من معنى تبارك (قوله وتعالى جتلك) الجذ  
 بفتح الجيم يطلق على أب الاب وأب الام وعلى شاطئ النهر وعلى العظيمة  
 والجلال وهو المراد هنا معنى أن عظمتك تعلو على عظيمة غيرك (قوله  
 بدأ بالتنزيه) أى التنزيه الكامل (قوله من ذكر النعوت الخ) متعلق  
 بقوله ترقيا وكذا قوله الى غاية الكمال (قوله فى الجلال والجمال) متعلق  
 بغاية أو بكمال (قوله وسائر الافعال) عطف على قوله الجلال أى والى

لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا وأما التلبية  
 فى الحج والسلام من الصلاة والتسجدة على الذبيحة  
 والايمان فجائز بغير العربية مع القدرة عليها  
 اجماعا (ثم وضع عيونه على يساره) وتقدم صفته  
 تحت ستره عقيب العبادة بلامهولة) لانه سنة  
 القيام فى ظاهر المذهب وعند محمد سنة القراءة  
 فى رسل حال الشاء وعندهما بغيره فى كل قيام فيه  
 ذكر مستنون كحالة الشاء والقنوت وصلاة الجنازة  
 ويرسل بين تكبيرات العبيدين اذ ليس فيه ذكر  
 مستنون (مستفقا وهو أن يقول سبحانك اللهم  
 وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جتلك ولا اله غيرك)  
 وان قال وجعل ثناؤك لم يمنع وان سكت لا يؤمر  
 ولا يأنى بدعاء التوجه لا قبل الشروع ولا بعده  
 ويضعه فى التهجيد للاستفتاح ومعنى سبحانك  
 اللهم وبحمدك تنزهتك عن صفات النقص بالتسبيح  
 وأثبت صفات الكمال لذاتك بالحمد وتبارك أى  
 دام ونبذ وتنزه اسمك وتعالى جتلك أى ارتفع  
 سلطانك وعظمتك وغناك بمكائلك ولا اله غيرك  
 فى الوجود معبود بحق بدأ بالتنزيه الذى يرجع الى  
 التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقيا فى الشاء على الله  
 تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات الثبوتية  
 الى غاية الكمال فى الجلال والجمال وسائر الافعال



وهو الانفراد بالالوهية وما يختص به من الاحدية والعمدية (ويستفتح كل مصل) سواء المقتدى وغيره مالم يبدأ الامام بالقراءة (ثم تعوذ) بالله من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن حضرة الله تعالى ويريد أن يجعل شركا له في العقاب وأنت لا تراه فتعصم عن يراه ليحفظك منه بالتعوذ (سرا للقراءة) قدما عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتداء ما يقضيه بعد الشاء فانه ينفي حال اقتدائه ولو في سكات الامام على ما قيل ولا يأتي به ٢٧٨ في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العبدین لوجوبها

(لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدى وقال أبو يوسف هو نبيع للشاء فيأتي به (ويؤخر) التعوذ (عن تكبيرات الزوائد في العبدین) لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمى سرا) كما تقدم (ويسمى) كل من يقرأ في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى فرضا أو نفلا (قبل الفاتحة) بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم وأما في الوضوء والذبيحة فلا يتقيد بخصوص البسمة بل كل ذكر له يكفي (نقط) فلا تسن التسمية بين الفاتحة والسورة ولا كراهة فيها ان فعلها انفا قال السورة سواء جهر أو خافت بالسورة وغلط من قال لا يسمى الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وأمن الامام والمأموم سرا) وحقيقته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من الفصل على ما تقدم (أو) قرأ (ثلاث آيات) قصارا أو آية طويلة وجوبا (ثم كبر) كل مصل (راكعا) فيبتدئ بالتكبير مع ابتداء الافشاء ويحتمه بجمعه ليشرع في التسبيح فلا تخلو حاله من حالات الصلاة عن ذكر طمئنا (مؤبدا) رأسه بجزء آخر كتيه يديه) ويكون الرجل مفزجا أصابعه ناصبا ساقيه واجناؤه ماشبه القوس مكرره والمرأة لا تفرج أصابعها (وسبح فيه) أي الركوع كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد (أدناه) أي أدنى كمال الجمع المستنون ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجاء الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت أن أقرأ اركعا أو ساجدا (ثم رفع رأسه وأطمان) قائما (فان لا سمع الله ان سجد) أي قبل الله سجد من سجد لانه السماع يذكر

غاية الكمال في سائر الافعال (قوله وهو الانفراد الخ) الضمير يرجع الى الغاية وذ كر باعتبار الخبر (قوله وما يختص به) عطف على الانفراد وهو خاص (قوله مالم يبدأ الامام بالقراءة) ولو سرية على المعتد وان أدركه راكعا تحزى ان أكثر رأيه أنه ان أتى به أدركه في شيء منه أتى به والا لا نهر (قوله مقدما عليه) وقال بعض أصحاب الطواهير والنخعي وابن سيرين يأتي به بعد القراءة لانه تعالى ذكره بحرف الفاء وانه للتعقيب وهذا ليس بصحيح لان الفاء للحال وتماه في الشرح (قوله فانه ينفي حال اقتدائه) لوجه لهذا التعليل قال في الشرح ويثني أيضا حال اقتدائه وان سبقه به امامه مالم يقرأ وقبل ينفي في سكتانه وهو أولى بما هنا وكلامه يقتضي أن المسبوق يثني مرتين وهو خلاف المشهور (قوله ولا يأتي به في الركوع) أي لا يأتي بالتعوذ في الركوع (قوله ويأتي فيه بتكبيرات العبدین) أي يأتي بها المسبوق في الركوع (قوله لوجوبها) ظاهر التعليل يفيد أنه لا فرق بين الركعة الاولى والثانية (قوله ذكره يكنى) افراد الضمير باعتبار المذكور والافضل في الوضوء التسمية على الوجه المتقدم فيه وفي الذبيحة بسم الله الله أكبر (قوله للسورة) تفيد بالسورة يفيد الكراهة اذا أتى بها الآيات (قوله من الفصل على ما تقدم) أي من الطوال والاولى والقصار (قوله ويكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والتشهد) وأما الادعية التي في التشهد بأنفاط القرآن ينوي بها الدعاء لا القراءة والاكراهة تحريما (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم) الحديث لم يذكرفيه التشهد (قوله لا للكتابة) وفي المستصفي انها للضمير لا للكتابة وفي اللؤلؤ الجية لو أبدل النون لا ما فسدت صلاته كما في سكب الانهر وان كان لسانه لا يطاوعه يتركه كما في الشر بلالية ولو سكن الميم من حده فسدت صلاته كما في شرح الكيدانية عن عدة الفتاوى (قوله والافضل اللهم ربنا ولك الحمد) زيادة الشاء واختلغوا في هذه الواو فقل رائدة وقيل عاطفة تغديره ربنا حمدنا ولك الحمد كما في التبيين والاول أظهر كما في الدراية كذا في النهرج وترك المرتبة الثالثة وهي ربنا ولك الحمد (قوله وموجبها

ويراد به القبول مجازا كما يقال سمع الامير كلام فلان وفي الحديث أعوذ بك من دعا لا يسمع أي لا يستجاب أصابع والهاء للسكنة والاستراحة لا للكتابة (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسبيح والتحميد (لو) كان (اماما) هذا قوله ما هو رواية عن الامام اختارها في الحارري القدسي وكان الفضلي والضحاري وجماعة من المتأخرين يميلون الى الجمع وهو قول أهل المدينة وقوله (أو منفردا) يتفق عليه على الاصح



عن الامام، وافقة له ما وعنه يكتفى بالتصديق والتسليم (والمقتضى بالتصديق) اتفاقا لا مربة  
في الحديث اذا قال الامام سمع الله ان حده فقولوا ربنا لك الحمد واه الشيخان والافضل اللهم ربنا ولك الحمد ويليه اللهم ربنا  
لك الحمد ويليه ربنا لك الحمد (ثم كبر) كل مصل (خارعا للسجود) ويحتمه عند وضع جبهته للسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه)  
ان لم يكن به عذر عنه من هذه الصفة (ثم) وضع ٢٧٩ (وجهه بين كفيه) لما روينا (وسجد بانفاه وجهته) ورة ثم

الحكم (مطمة ثنا مسجبا) بأن يقول سبحان ربى  
الاعلى مرات (ثلاثا وذلك أدناه) لما تقدم (وجافى)  
أى باعد الرجل (بطنه عن فخذه وعضديه من  
إبطيه) لانه أبلغ في السجود بالاعضاء في غير راحة  
ويضم فيها حذرا عن اضرار الحمار (موجبها  
أصابع يديه) ويضمها كل الضم لا يندب الا هنا  
لان الراحة تنزل عليه في السجود وبالضم ينال  
الاكثر (و) يكون موجهها أصابع (رجليه نحو  
القبلة والمرأة تحنض) فتضم عضديها لجنبها  
(وتلحق بطمها بفخذها) لانه أسترها ثم رفع رأسه  
(وجلس كل مصل بين السجودتين واضعا يديه على  
فخذيه مطمئنا) وليس فيه ذكر مسنون والوارد  
فيه محمول على التهجيد (ثم كبر للسجود وسجد)  
بعده (مطمة ثنا وسج فيه) أى السجود (ثلاثا وجافى  
بطنه عن فخذه وأبدى عضديه) وهما ضبعاه  
والضبع يسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه  
مكبرا للنهوض) أى القيام للركعة الثانية (بلا  
اعتماد على الارض يديه) ان لم يكن به عذر  
(وبلا قعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة  
عند الشافعى سنة (والركعة الثانية) يفعل  
فيها (كلاولى) وعلمت ما شئته (الا أنه) أى  
الملى (لا يبنى) لانه للاستفتاح فقط ولا يتعوذ  
لعدم تبدل المجلس ولا يرفع يديه (اذا ليسن رفع  
اليدين) فى حالتى الركوع وقيامه ولا يفسد  
الصلاة فى الصحيح فلا يسن (الا عند افتتاح كل  
صلاة وعند تكبير القنوت فى الوزون وكبيرات  
الزوائد فى العيدين) لاتفاق الاخبار وصفة الرفع  
فيها حذوا لا ذنين (و) يسن رفعهما مبسوطتين

أصابع رجله نحو القبلة ولا بد من وضع إحدى القدمين ووضع القدم  
بوضع أصابعها ويكتفى بوضع أصابع واحدة كذا فى السيد (قوله  
وجلس كل مصل بين السجودتين) ومقدار الرفع المفروض أن يكون  
الى الجلوس أقرب وهو الذى ينبغى التعويل عليه قاله السيد عازيا الى التمر  
(قوله ثم رفع رأسه مكبرا للنهوض) ظاهر تعبيره أنه فى صلاة التسيح لا يكبر  
الا عند النهوض لا عند قعوده للاتيان بالتسيح والظاهر أنه فى رفعه من  
آخر سجدة من الثانية يكبر بمجرد رفعه قبل التسيح (قوله لا يبنى) بالضم  
من أثنى لا غير (قوله اتى هى بعناها) فيه تطرف تأمله (قوله بخلاف  
العبادة) فانها لا تبقى فى العقبى أى على سبيل التكليف أقاصد ورها من غير  
مشقة كاتسفس فواقع لا ينكر لانه كلما قرب الانسان من حفرة الحق  
ازداد طاعة (قوله والصالح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد)  
ولذا قالوا لا ينبغى الجزم به فى حق شخص معين من غير شهادة الشرع له به  
وانما يقول هو صالح فيما أظن خوفا من الشهادة بما ليس فيه كذا  
فى الشرح (قوله شهد أهل الملا كوت الاعلى) مراده به ما فوق  
السموات السبع بدليل العطف (قوله وجبريل) خصه بالذكر وان  
دخل فى عموم ما قبله لمزيد كرامته فانه أفضل أهل العلوى على الاصح  
(قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) قال الحافظ ابن حجر ألفاظ التشهد  
المتواترة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول أشهد أن محمدا رسول الله  
أو عبده ورسوله اه وما قيل انه كان يقول فيه وأنى رسول الله لأصل  
له نعم ورد عنه فى غير التشهد (قوله لمقام الجمع) أى لان المقام للجمع  
فكما جمع فى النصيات الخ وفى السلام عليك الخ بين ثلاث كذا جمع له  
هنا بين ثلاث أشرف الاسماء وهو محمد وأشرف صفات الانسان  
وهو العبودية وأشرف وصف مستلزم للنبوة وهو الرسالة (قوله  
الموضوعة) بالجر صفة الالفاظ أى الموضوعه هذه الالفاظ لهذا  
المعنى (قوله خلافا لما قاله بعضهم) مرتبطة بقوله فيقصد المصلى انشاء  
الخ (قوله وقرأ التشهد المتقدم) أى تشهد ابن مسعود وتعيينه مستحب  
كما أفاده الزيلعى (قوله القوم والحفظة) الاولى حذفه ليعلم كل مصل

نحو السماء (حين يرى الكعبة) المشرقة أى وقت معاينتها فتكون العيز فى فقهس للعبدين ومعاينة البيت لا دعاه وهو  
مستجاب (و) يسن رفعهما (حين يسلم الحجر الاسود) مستقبلا باطنهما الحجر (و) يسن رفعهما مبسوطتين نحو السماء داعيا  
(حين يقوم على الصفا والمروة) كذلك (عند الوقوف بعرفة) ووقوف (مزدلفة) فى الوقوف (بعد رمى الجمره الاولى  
(و) الجمره (الوسطى) كما ورد بذلك السنة الشريفة وترفع



في دعاء الاستسقاء ونحوه لان رفع اليد في الدعاء سنة (و) كذلك (عند دعائه بعد فراغه من التسبيح) والتوجه بالوجه الكبير الذي سجد كره (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر البلدان (واذا فرغ الرجل من سجدة الركعة الثانية اقترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب يمينه ووجه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه) وجعلها منتهية الى رأس ركبتيه (والمرأة تتورك) وقد مناصفته ٢٨٠ (وقرأ) المصلي ولومته تديا (شهد ابن مسعود رضي الله عنه)

والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

**\* (باب الامامة) \***

هي اتباع الامام في جزء من صلاته أي أن يتبع فالاتباع مصدر الفعل المبني لله فعول والامام هو المتبوع (قوله قد مناشيا يدل على فضل الاذان) منه ان المؤذنين أطول الناس أعناقا يوم القيامة (قوله والصلوة بالجماعة سنة) المراد بها فيما عدا الجمعة والعيدين فانهم فيها مشروط الجواز (قوله سنة في الاصح) وفي البدائع عامة المشايخ على الوجوب وبه جزم في التحفة وغيرها وفي جامع الفقه أعدل الاقوال وأقواها الوجوب ومنهم من قال انها فرس كناية وبه قال الكرخي والطحاوي وجماعة من أصحابنا وقيل انها فرض عين وهو قول الامام أحمد كذا في الشرح والقائ بالقرضية لا يشترطها للصحة فتصح ولو منفردا كما في شرح ابن وهبان والجماعة في اللغة الفرقه ان الجماعة وشراعا الامام مع واحد سواء كان رجلا أو امرأة حرا أو عبدا أو صبيًا أو قتل أو ملكا أو جنيا في مسجد أو غيره وفي القنية الاصح أن قامتها في البيت كقامتها في المسجد وان تفاوتت الفضيلة وعلى القول بأنها سنة هي أكد من سنة الفجر وهي سنة عين الا في التراخي فانها فيه هامة كفاية ووتر رمضان فانها فيه مستحبة وأما وتر غيره وتفاوته فمكرهة فيه مما على سبيل التخي قال خمس الاثمة الطلواني ان اتمدى به ثلاثة لا يكون تداعيا فلا يكره اتفاقا وان اتمدى به أربعة فادسح الكراهة وتسحب في الكسوف كما في الدر من بابه وتكره في الخسوف بحر وفي النهر والدر اختلاف في حقوق الاتم بالترك مرة بدون عذر فمن قال بالوجوب وعم العراقيون قالوا نعم ومن قال بالنسبة وهم الخراسانيون قالوا نعم بأم اذا اعتاد الترك وحكي المؤلف في شرح او هيانية عن جوامع الفقه أنها مستحبة قالوا لا قال نخبة وجهور العلماء اتفقوا على أن فضل الجماعة يحصل بادرالجزء من صلاة الامام ولو آخر القعدة الاخير قبل السلام واختلفوا هل الافضل مسجد حبه أم جماعة المسجد الجامع ون استوى المسجدان فأقدمهما أفضل فان استويا فأقربهما فان استويا خيرا العائى والفقيه يذهب

ويصدم معانيه مرادة له على أنه ينشئ تحية وسلاما منه (وأشار بالمسجحة) من أصابعه اليمنى في الشهادة على الصحيح (يرفعها عند التني ويضعها عند الاثبات ولا يزيد على التشهد في القعود الاول) لوجوب القيام للثالثة وهو كما قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد أخذ كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل (التحيات لله والصلوات والطيبات) جمع تحية من حيا فلان فلانا اذا دعاه عند ملاقاته لقوله هم حيا لله أي أبقائه الله والمراد هنا أعز الالفاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة قرلية لله تعالى والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها والطيبات العبادات المالية لله تعالى وهي الصادرة منه ليلة الاسراء فلما قال ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله تعالى رد الله عليه وحياء بقوله (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته) فتقابل التحيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام وقابل الصلوات بالرحمة التي هي بمعناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للمال لكونها النخوة والكثرة فلما أفاض سبحانه بانهامه على النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم خالق الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك الفيض لاخوانه الانبياء والملائكة وصالحى المؤمنين من الانس والجن فقال (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) فعمهم به كما قال صلى الله عليه وسلم انكم اذا قلتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والارض وليس أشرف من

العبودية في صفات المخلوقين وهي الرضا بما يفعله الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة الى لبقائها في العقبي بخلاف العبادة والصالح التام بحقوق الله تعالى وحقوق العباد فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم احسانا منه شهد أهل الملكوت الاعلى والسموات وجبريل بوحى والهام بأن قال كل منهم (أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أي أعلم وأبين وجمع



بين أشرف أسمائه وبين أشرف وصف المخلوق وادق وصفه مستلزم للنبوة لتمام الجمع فيقصد المصلي إنشاء هذه الالفاظ مرادة به قاصدا منها الموضوع له من عنده كانه يحبي الله سبحانه وتعالى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى خلا لما قاله بعضهم انه - كتابة سلام الله لا ابتداء سلام من المصلي (وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فمثل المغرب (ثم جلس) مفترشا رجلاه اليسرى فاصبا

٢٨١

اليمنى وتوكل المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم دعا) ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (بما يشبه) ألقا ط (القرآن والسنة ثم سلم عينا) ابتداء (وبسارا) انتهاء (فيقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) من القوم والحفظة (كأنه تقدم) بيا به بحمد الله سبحانه ومنه

\* (باب الامامة) \*

قد مناسبا يدل على فضل الاذان وعندنا (هي) أي الامامة (أفضل من الاذان) لمواظبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها والافضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه أبو حنيفة رحمه الله (والصلاة بالجماعة سنة) في الاصح مؤصدة شبيهة بالواجب في القوة (للرجال) للمواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم ومعه بخمسة وعشرين جزءا وفي رواية درجة فلا يسع تركها الا بعد زكاتها الا أهل مصر بلا عذر يؤمرون بها فان قبلوا والاقوا لواءها لانهم امنوا بالاسلام ومن خصائص هذا الدين ويحصل فضل الجماعة بواحد ولو صديقا يقتل أو امرأة ولو في البيت مع الامام وأما الجمعة فيشترط ثلاثة أو اثنان كما تذكره (الاحرار) لأن العبد منقول بخدمة المولى (بلا عذر) لانها نقط به (وشروط صحة الامامة للرجال الاصح سنة اشياء الاسلام) وهو شرط عام لانصح امامة من ذكر البعث أو خلافة الصديق أو صحبته أو بسبب الشيخين أو ينكر الشفاعة أو نحو ذلك

الى أقله - ما جماعة ليكثر واو التلميذ يذهب الى مجلس استاذة نهر (قوله) ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة الخ) وورد أنه اذا توضأ فأحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد لا يخرج به الا الصلاة لم يخط خطوة الا رفعت له بها درجة وحطت عنه بها خطيئة فاذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه اللهم صل عليه اللهم ارحمه ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة وورد أن من صلى العشاء والصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله وورد صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده ومع الرجلين أزكى من رجل واحد وما زاد فهو أحب الى الله تعالى وفي المصنعات مكتوب في التوراة صفة أمة محمد وجماعتهم وأنه بكل رجل في صفوفهم يزداد في صلاتهم صلاة يعنى اذا كانوا ألف رجل يكتب لكل رجل ألف صلاة ومن حكمة مشروعيها قيام نظام الالفية بين المسلمين والتعلم من العالم أفاده في الشرح (قوله فلا يسع تركها الا بعد زكاتها) المفعول محذوف تقديره المكاف وسبباني للمصنف بيان الاعذار في فصل منة قل (قوله أهل مصر) بالتسوية لان المراد أهل أي مصر كان (قوله ولو صديقا) يفهم منه أن فضيلة الجماعة تحصل بالمتفضل المقتدى (قوله أو امرأة) حتى لو صلى في بيته زوجته أو جاريته أو ولده فقد أدى به فضيلة الجماعة اه كذا في الشرح ولكن فضيلة المسجد أتم (قوله مع الامام) لاحاجة اليه لعلمه من الكلام السابق (قوله فيشترط ثلاثة) الاولى زيادة لها (قوله أو اثنان) أي غير الامام وأولى كتابة الخلاف والمعتمد الاول (قوله للرجال) أما في النساء فلا تشترط كل الشروط بل يخرج منها الذكورة فان الانثى تصح امامتها لملها (قوله الاصح) اخرج ذوي الاعذار فان امامتهم صحيحة لهم انهم (قوله وهو شرط عام) فلا وجه لذكره (قوله أو بسبب الشيخين) الاولى أن يقول أو من بسبب أو سبب (قوله أو نحو ذلك) كن ينكر لاسراء أو الرؤية أو عذاب القبر أو وجود الكرام الكاتبين اه من الشرح وفي السيد ما حاصله صحة امامة من ينكر الرؤية ولكن يقول لا يرى بل لاله وعظمته وفي الشرح اذا أتمهم زمانا ثم قال انه كان كافرا أو مكي نجاسة مانعة أو بلا طهارة أي متعمدا ليس عليهم إعادة لان خبره غير مقبول



في البيانات لفسقه باعترافه بخلاف ما اذا صلى فتبين له فساد صلاته  
 بنجاسة أو عدم طهارة فانه قد يغفل عن ذلك فيبطل الطهارة فاذا أخبر  
 كان مقبولا فلزم الامانة اه ملخصا (قوله مع ظهور صفة) الضمير  
 يرجع الى من (قوله والبولوغ) فلا يصح اقتداء بالغصبى - مطلقا سواء  
 كان في فرض لان صلاة الغصبى ولو نوى الفرض نفل أو في نفل لان نفيه  
 لا يلزمه أى ونفل المقتضى لازم مضمون عليه فيلزم بناء القوى على  
 الضعيف وبهذا التفسير تعلم أن في كلام الشرح توزيعا وقال بعض  
 مشايخ بل يصح اقتداء بالغصبى في التراخي والسنن المطابقة والنفل  
 والمختار عدم الصحة بخلاف بين أصحابنا نقله السيد عن العلامة مسكين  
 (قوله كالسحران) وكالمجنون المطبق وأما الذي يحق ويحقق فتصح  
 امامته حال افاقته ولا تصح امامة المعتوه وهو الذي ينسب الى الخرف  
 كما في المعراج (قوله والذكورة) أى الحقيقة (قوله خرج به المرأة)  
 فلا يصح اقتداء الرجل بها وصلاته في ذاتها صحيحة (قوله للامر  
 بتأخيرهن) علة لمحذوف تقديره وانما لم يصح اقتداء الرجل بالنساء للامراة  
 والامر بتأخيرهن نهي عن الصلاة خلفهن والى جانبهن أفاده في الشرح  
 (قوله والخنثى امرأة) أى في الحكم (قوله فلا يقتدى به غيرها) أى  
 لا رجل لاحتمال انوثته ولا خنثى مشله لاحتمال ذكورة التأخر وانوثة  
 المتقدم وأما المرأة فيصح اقتداءؤها به لصحته سواء كان ذكر أم أنثى  
 فاطلاق المصنف ليس على ما ينبغي واقتداءؤه صلى الله عليه وسلم بجبريل  
 مع أنه لا يوصف بذكورة ولا أنوثة لان المراد بالذكورة عدم الانوثة وهذه  
 خصوصية وذكر في الاشياء أن الاقتداء بالخنثى صحيح (قوله بحفظ آية)  
 ولو قصيرة والاولى أن يقول بحفظ ما تصح به الصلاة ليظهر قوله بعد على  
 الخلاف (قوله على الخلاف) أى بين الامام وصاحبيه نقلا لا تصح  
 الا بثلاث آيات فلا يصح اقتداء القارى بأمتى أو بأخرى ولا اقتداء الامتى  
 بأخرى لقوة حال الامتى عنه بكونه باقى بالحرية دونه وأما اقتداء أمتى  
 بأمتى أو بأخرى فأخرى فصحيح واعلم انه اذا فسد الاقتداء بأى وجه كان  
 لا يصح شروعه في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الانفراد

من يظهر الاسلام مع ظهور صفة المكفرة له  
 (والبولوغ) لان صلاة الغصبى نفل ولا يلزمه  
 (والعقل) لعدم صحة صلاته بعد كاستدراك  
 (والذكورة) خرج به المرأة للامر بتأخيرهن  
 والخنثى امرأة فلا يقتدى به غيرها (والقراءة)  
 بحفظ آية تصح بها الصلاة على الخلاف (و) السادس  
 (السلامة من الاعذار)

على الصحيح محيط واذعى في البحر أنه المذهب وكلام الخلاصة يفيد أنه كلام  
محمد خاصة وفصل الزيلعي أنه انفسد لفقد شرط ~~كطاهر~~ بعد مذور  
لم تنعقد أصلاً وان كان لا اختلاف الصلاتين تنعقد فلا غير مضمون وعمرته  
الانتقاض بالفقهية ~~كذا~~ في التنوير ونشره مختصراً ومقتضاه عدم  
انعقادها أصلاً فيما اذا اقتدى القاري بالامتنى لأن الاختلاف لفقد شرط  
وعنايه في السيد (قوله صلانه ضرورية) أي انما صحت صلاته  
لضرورة عذره (قوله فلا يصح اقتداء غيره به) أي اذا نوضأ مع العذر  
أو طرأ عليه بعده أمّا لو نوضأ وصلى خالبا عنه كان في حكم الصحيح ويصح  
اقتداءه به وذو ربه ان اتحد العذر (قوله ولا يصح اقتداء من به انقلات  
ريج الخ) ويصح عكسه وأما المقتصد فان كان جرحه لا يخرج منه دم  
فتصح امامته للاصحاء ~~كذا~~ في الشرح والسيد (قوله بالثناء المثلثة  
والتحريك) مصدر لرفع كنعب (قوله بضم اللام وسكون التاء) وأما اللغزة  
بالتحريك فالقسم بقول ما أقبح اثغته أي فمه ~~كذا~~ في المصباح  
والقاموس (قوله تحرك اللسان) عرّفه غيره بأنه حبة في اللسان حتى  
تغير الحروف (قوله ونحوه) كاللام والياء أو السين تاء أو ادم نونا  
(قوله لا يكون اماما لغيره) الالالة وفي الثانية ذكر الشيخ أبو بكر محمد  
ابن الفضل انها تصح امامته لغيره لان ما بقوله ما رغبة له واختاره ابن  
أثير حاج وسئل قواهم لا يؤتم أعلى منه على الاولوية خروجاً من الخلاف  
وقواه (قوله جائزة لنفسه) ان لم يمكنه الاقتداء وان امه ~~كأنه~~ لا تصح  
كما يؤخذ من الدرر (قوله واذا ترك التصحيح والجهد الخ) قال في الخلاصة  
اذا كان يجتهد آتاء اللبس والنهار في تصحيحه ولا يقدّر على ذلك فصلانه  
جائزة وان ترك جهده فصلانه فاسدة الآن يجعل العمر في تصحيحه  
ولا يسهه أن يترك جهده في باقي عمره اه قال صاحب الذخيرة وهذا  
الشق الثاني مشكل لأن ما كان خليفة لا يقدر العبد على تغييره اه وكذا  
اذا كان له ارض ليس مما يزول عادة واذا كان ~~كذلك~~ فلا يعول  
في الفتوى على مقتضى هذا الشرط ومن ثمة ذكر في خزائن الاكمل عن  
فتاوى أبي الليث لو قال اللهم الله بالهام بدل الحاء أو ~~كل~~ هو الله أحد

فان المذور صلانه ضرورية فلا يصح اقتداء غيره  
(كالمعاف) الدائم وانقلات ريح  
ولا يصح اقتداء من به انقلات ريح بمن به سلس بول  
لانه ذو عذرين (والقائفة) بتكرار التاء  
(والتمتة) بتكرار التاء فلا ينسكّم الاب (واللغز  
بالتاء المثلثة والتحريك وهو واللغزة بضم اللام  
وسكون التاء تحرك اللسان من السين الى التاء  
الراء الى الغين ونحوه لا يكون اماما لغيره واذا لم  
يجد في القرآن شيئا خالبا عن لغزة وعجز عن اصلاح  
لسانه آتاء اللبس وأطراف النهار فصلانه جائزة  
لنفسه واذا ترك التصحيح والجهد فصلانه فاسدة



بالكاف بدل القاف جازاذا لم يقدر على غير ذلك أو بلسانه عليه قال الفقيه  
وان لم يكن بلسانه عليه ولكن جرى ذلك على لسانه لا تفسد اه فلم يذكر هذا  
الشرط وان كان بعد ذلك كرهه عن ابراهيم بن يوسف وحسين بن مطيع  
اه كلام ابن أمير حاج قلت كلامه يفيد أن هذا الشرط فيه خلاف والاكثر  
لم يذكروه لأن فيه حرجا عظيما (قوله كطهارة) أي من حدث أو خبث وان  
كان كلام الشارح قاصرا على الثاني (قوله بجعل خبث) أي بسبب حله  
خبثا لا يعنى عنه بأن زاد على قدر درهم أو بلغ ربع الثوب (قوله لا تصح  
امامته لظاهر) ظاهره وان لم يجد المتنجس منيلا أو وجدته ولكن حصل  
مازح ككشف عورة وظاهر التقييد أنه يصح اقتداء حامل نجاسة مازعة به  
(قوله لمستور) وتصح امامته مثله (قوله بشرط صحة الاقتداء) هو  
في اللغة الملازمة مطلقا كما في القاموس وشرايط شخص صلاته بصلاة  
الامام (قوله نية المقتدي المتابعة) كأن ينوي معه الشروع في صلاته  
أو الاقتداء به فيها ولو نوى الاقتداء به لا غير الاصح أنه يجزيه وتنصرف  
الى صلاة الامام وان لم يكن للمقتدي علم به لأنه جعل نفسه تبع للامام  
خلاف ما قال لا بد لامة قدي من ثلاث نبات نية أصل الصلاة ونية التعمين  
ونية الاقتداء وأفاده السيد ونية المتابعة شرط في غير جمعة وعيد على  
الختار لا اختصاصها بالجمعة فلا يحتاج فيها الى نية الاقتداء كذا  
في القهستاني وسكب الانهر وأما نية الامامة فابست بشرط الا في حق  
النساء ولا يلزم المقتدي تعيين الامام بل الافضل عدمه لأنه لو عينه فبان  
خلافه فسدت صلاته (قوله أو حكمية) بأن لا يفصل بينهما ما يصل  
أجنبي كذا في الشرح (قوله فينوي الصلاة والمتابعة أيضا) لا يحسن  
تفرقه على سابقه وقد علمت أن نية الاقتداء فقط صحيحة وان لم  
يكن له علم بعين صلاة الامام (قوله لما يلزم من الفساد بالهزيمة)  
أي له أو لمقتد مثله ولا يلزم الفساد بدون التزامه وهو نيته ولا نصير المرأة  
داخله في صلاة الامام إلا أن ينوي امامتها والخسفي كالاتي  
ولا فرق بين الواحدة والمتعددة (قوله على ما قاله الاكثر) وفي النهر  
عن الخلاصة ترجيح عدم الاشتراط فيها ما قال وأجعل على عدم

اشتراطها

(و) السلامة (من فقد شرط كطهارة) فان عدمها  
يجعل خبث لا يعنى لا تصح امامته لظاهر (و) كذا  
حكم (سنة عورة) لأن العاري لا يكون اماما  
لمستور (وشروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيا)  
تقريبا (نية المقتدي المتابعة مقارنة لتعمينه) اما  
مقارنة حقيقة أو حكمية كما تقدم فينوي الصلاة  
والمابعة أيضا (ونية الرجل الامامة بشرط صحة  
اقتداء النساء به) لما يلزم من الفساد بالهزيمة  
ومستأنها مشهورة ولو في الجمعة والعيدين على  
ما قاله الاكثر

قوله والمتعددة يوجد هنا في بعض النسخ زيادة  
نص (الآن في الواحدة روايتين) اه

اشترطها في حقهم في الجناسزة أفاده السيد وفي الكلام اشعار بأن  
الامام ذكر أمّا الامام الاثنى فلا يلزم فيه ما ذكر (قوله حتى لو تقدم أصابعه)  
أي المقتدى مع تأخر عقبه عن عقب الامام اطول قدمه أي المقتدى  
لا يضرب واعلم أن ما أفاده المصنف من اشتراط التقدم خلاف المذهب لانه  
لو حاذاه صح الاقتداء والعبرة في الموى بالرأس حتى لو كان رأسه خلف رأس  
الامام ورجلاه قدّام رجله صح وعلى العكس لا يصح كذا في الزاهد  
وفي الدرر يقتضيه الواحد محاذيا أي مساويا للين امامه على المذهب وأما  
الواحدة فتتأخر لا محالة ولا عبرة بالرأس بل بالقدم ولو صغرا في الاصح  
ما لم يتقدم أكثر قدم المؤتم لانفسه اه (قوله وأن لا يكون الامام  
أدنى حالا من المأموم) ليس منه ما لو اقتدى من يرى وجوب الوتر بمن يرى  
سنيته فان ذلك صحيح للاتحاد ولا يختلف باختلاف الاعتقاد وكذا من  
يصلي سنة بمن يصلي سنة أخرى كسنة العشاء خلف من يصلي  
التراويح أو سنة الظهر البعدية خلف مصلي القبائية فانه يجوز كافي  
البحر وغيره وفي الظهيرية صلى ركعتين من العصر فغربت الشمس  
فاقتدى به انسان في الاخرين يجوز وان ان هذا قضاء للمقتدى لان  
الصلاة واحدة كافي الشئ عن الزيلعي ونقله القهستاني أيضا (قوله  
للمشاركة) أي لان المقتدى مشارك للامام فلا بد من الاتحاد لتكون  
حالة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه من الشرح ملخصا (قوله فلا  
يصح اقتداء نادر) تفريع على ما قبله فلا اتحاد في نذريهما (قوله لم ينذر  
عين نذر الامام) أمّا لو نذره بأن قال نذرت أن أصلي الركعتين اللتين  
نذرهما فلان فيصح للاتحاد أفاده السيد (قوله لعدم ولايته الخ) علته  
لقوله فلا يصح والضمير للنادر يعني أن الوجوب انما يظهر في حق النادر  
لا في حق غيره فاذا اقتدى بغيره في غير ما نذره فهو اقتداء مفترض بمنقل  
أفاده في الشرح ولو علمه بأن اختلاف النذرين كاختلاف القرصين لكان  
أظهر (قوله ولا النادر بالخالف) الخالف أن يقول مثلا والله لا صلين كذا  
مثلا وعكسه يصح كالحالف بالخالف كذا في الشرح (قوله لان المندورة  
أقوى) لوجوبها قيدا أمّا المحلوف عليها فهي نفل جائز الفل والترك أقوى

(وأن تقدم الامام بعقبه عن) عقب (المأموم) حتى  
لو تقدم أصابعه لطول قدمه لا يضرب (وأن لا يكون)  
الامام (أدنى حالا من المأموم) كأقتراضه  
وتنقل الامام (وأن لا يكون الامام مصليا فرضا  
غير فرضه) أي فرض المأموم كظهور وعصر  
وظهر من يومين من يومين للمشاركة ولا يتدفعها من  
الاتحاد فلا يصح اقتداء نادر بنادر لم ينذر عين نذر  
الامام لعدم ولايته على غيره فبها التزمه ولا التاخر  
بالخالف لان المندورة أقوى



أحد وجهيه بالخلف فوجوب التحقق البر ولا يشكك عدم صحة اقتداء  
 المفترض بالمنفل باستخلاف الامام من جاء بعد الركوع واقضى به  
 في السجدين فان السجدين نفل في حق الخليفة فرض في حق من أدرك  
 الركوع مع الامام لان الممتنع اقتداء المفترض بالمنفل في جميع الافعال  
 لا في بعضها فأفاده السيد وفيه نظر لما يأتي في مسألة اقتداء المسافر  
 بعد الوقت بالمقيم فان الفساد فيه انما جاء من اعتبار المنفل ببعض الصلاة  
 وهو القعدة أو القراءة (قوله بعد الوقت) أي وكان الاقتداء بعد الوقت  
 أما اذا وقع الاقتداء في الوقت ثم خرج وهما في الصلاة فان الاقتداء صحيح  
 ويفترض الاتمام ولو كان الامام المقيم كبر في الوقت واقضى المسافر بعد  
 خروجه لا يصح (قوله في رباعية) أما الثانية والثالثة فلا يتغيران  
 سفرًا ولا حضرا (قوله لما قدمناه) من انه يشترط أن لا يكون أدنى حالا  
 من المأموم (قوله في حق القعدة) اذا اقتدى به في الشفع الاول اذ هي  
 فرض على المؤتم لان فرضه ركعتان لا على الامام والمراد بقول المؤلف  
 بمنفل غير المفترض فيعم الواجب لان القعدة الاولى واجبة عليه (قوله  
 أو القراءة) أي ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نفل على  
 الامام اذا قرأ في الشفع الاول فرض في حق المقضى ولو لم يقرأ الامام  
 في الاول ففي صحة الاقتداء روايتان وسيأتي تحقيقه في صلاة المسافر ان  
 شاء الله تعالى (قوله لشبهة اقتدائه) أي حال تحريمه وانما لم يمتنع القراءة  
 لشبهة الانفراد نعم اذا قضى المسبوقان ملاحظا أحدهما الآخر يعلم  
 عدم ما عليه من فعله فلا بأس به ويشترط أن لا يكون الامام لاحقا لانه  
 خلف الامام حكما حتى لا يقرأ (قوله وأن لا يفصل بين الامام والمأموم)  
 أي الذكر ومثله الفصل بين المأمومين كما في الحلبي (قوله فسدت صلاة  
 ثلاثة خلفه) أي وواحد عن يمينه وآخر عن يساره (قوله وقبل  
 الثلاث صف) كما اذا كان الصف تاما وأطلق الكلام فمثل ما اذا كن  
 بين النساء والمقتدى حائل أولا كما يأتي في مسألة المحاذاة ان شاء الله  
 تعالى (قوله اثنين خلفه ما فقط) أي ولا يتجاوز الفساد الى ما بعد فلا  
 ينافي فساد صلاة المحاذي عن يمينه ما ويساره (قوله فسدت صلاة

(و) أن (لا) يكون الامام (مقيد المسافر بعد الوقت  
 في رباعية) لما قدمناه فيكون اقتداء مفترض  
 بمنفل في حق القعدة أو القراءة (ولامسبوقا)  
 لشبهة اقتدائه (قوله النبي صلى الله عليه وسلم  
 صف من النساء) يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 من كان بينه وبين الامام من رأت وطريق أو صف من  
 النساء فلا صلاة له فان كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة  
 خلفه من كل صف الى آخر الصفوف وعليه  
 الفتوى وجاز اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف  
 مانع من صحة الاقتداء لمن خلف صفه من جميعا  
 وان كانت واحدة في الصف محاذية فسدت صلاة  
 من حاذيه عن يمينه ويساره وآخر خلفها

من حاذته الخ) ولا يفسد أكثر من ذلك لأن الذي فسدت صلاته من كل  
 جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال (قوله في الصحيح) أي هذا القول  
 في الفرق بين النهر الصغير والكبير هو الصحيح وقيل الصغير ما يخص  
 شركاؤه وقيل ما ينسب القوي ويمنع النهر ولو كان في المسجد كالطريق  
 كما في الدرر (قوله تترفيه العجلة) والمراد أن تكون صالحة لذلك لا مروورها  
 بالفعل والعجلة بالتحريك لا يجوزها النور والمراد بالطريق هو الناقد  
 ذكره السيد (قوله وليس فيه صفوف متصلة) اعلم أنه إذا اتصل المصلون  
 وقاموا في الطريق فإن قام واحد في عرض الطريق واقتدى بالامام  
 جازوكره أما الجواز فلا لأنه لم يبق بينه وبين الامام طريق تترفيه العجلة وأما  
 الكراهة فلا صلاة في غير الناس فإن قام رجل خلفه هذا المقتدى وراء  
 الطريق واقتدى بالامام لا يصح لأن صلاة من قام على الطريق مكروهة  
 مع كونه غير صف فصار في حق من خافه كالعهد ولا يعد هذا اتصالا  
 ولو كان على الطريق ثلاث جازت صلاة من خلفه لأن الثلاثة صف  
 في بعض الروايات وعند اتصال الصفوف لا يكون الطريق حائلا ولو كان  
 على الطريق اثنين فعلي قياس قول أبي يوسف تجوز صلاة من خلفهما  
 لأنه جعل المتن كالجمع وعلى قياس قول محمد لا تجوز (قوله يسع فيه  
 صفين) والفرجة بين الصفين مقدار ذراع أو ذراعين كذا في الخاتمة  
 والظاهر أن هذا يعتبر من محل السجود ومحل قيام الآخرين من كل صف  
 لأن النزاع لا يكتفي في التحديد من محل قيام الصف إلى محل قيام الآخر  
 (قوله على المفتي به) وقيل ما يسع صفا واحدا والفضاء الواسع في المسجد  
 لا يمنع وإن وسع صفوف فالآن له حكم بقعة واحدة كذا في الأشباه من الفرق  
 الثاني فلو اقتدى بالامام في أقصى المسجد والامام في الخراب جاز كما في  
 الهندية قال البرازي المسجد وإن كبر لا يمنع الفاصل فيه إلا في الجامع  
 القديم بخوارزم فإن ربهه كمن على أربعة آلاف أسطوانة وجامع  
 القدس الشريف أعني ما يشتمل على المساجد الثلاثة الأقصى والعصراء  
 والبيناء كما في الحلبي والشرح والظاهر أن ذلك لا شبهة حال الامام على  
 المأموم لا اختلاف المكان ومصلى العبد كالمسجد وجعل في التوازل

(وأن لا يفصل) بين الامام والمأموم (تترفيه  
 الزورق) في الصحيح والزورق نوع من السفن  
 الصغار (ولا طريق تترفيه العجلة) وليس فيه  
 صفوف متصلة والممازع في الصلاة فاصل يسع فيه  
 صفين على المفتي به (و) يشترط أن لا يفصل بينهم  
 (حائط) كبير (يشتمل معه العلم بالمتعلقات الامام  
 فان لم يشتمل العلم بالمتعلقات الامام (لسمع  
 أروية) ولم يمكن الوصول إليه (صح الاقضاء) به  
 في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني لما  
 روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي  
 في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد  
 يصلون بصلاته



والخلاصة والخاتمة مصلى الجنازة مثل المسجد أيضا وفناء المسجد له حكم  
 المسجد يجوز الاقتداء فيه وان لم تكن الصفوف متصلة (قوله لسماع)  
 أى من الامام أو المقتدى ومثله الرؤية وفي حاشية الدرر للمؤلف الصحيح  
 اعتبار الاشتباه فقط وقواء في الدرر بالنقل عن المعبرات خلافا لما في الدرر  
 والبحر وغيرهما من اشتراط عدم اختلاف المكان اه فلو اقتدى من  
 منزله بمن في المسجد وان انفصل عنه صح ان لم يوجد مانع من نحو طريق  
 ولم يشتهه حال الامام وأفاد السيد جواز الاقتداء في بيت بامام فيه  
 ولو مع وجود فاصل يسع صفين فان البيت في هذا كالمسجد (قوله أورابكا  
 دابة غير دابة امامه) واستحسن محمد جواز الصلاة اذا قربت دابة من  
 دابة الامام (قوله غير مقترنة بها) لان تحلل ما يتم ما به نزل النهر  
 وذلك مانع وظاهر هذا التعليل أن الفاصل اذا كان قليلا لا يمنع لاسيما  
 عند عدم الاشتباه وهم قد أطلقوا المنع (قوله واذا اقترنا صح) وانظر  
 هل المراد بالاقتداء رباطهم ما بنحو جبل أو المماسية بينهم مامدة الصلاة ولو من  
 غير رباط والظاهر الثاني (قوله وأن لا يعلم المقتدى من حال امامه مفسدا  
 الخ) هذا على ما هو المعقد أن العبرة لرأى المقتدى وعلى القول الآخر  
 وهو أن العبرة لرأى الامام فالأقتداء صحيح وان عاب مفسدا بحسب زعمه  
 أى المقتدى ذكره السيد (قوله كخروج دم سائل) وكسح دون ربع الرأس  
 أو الوضوء من ماعد مستعمل أو تحمل قدر مانع من النجاسة (قوله فالصحيح  
 جواز الاقتداء) لانه يحتمل أنه توضأ وحسن الطن به أولى (قوله مع  
 الكراهة) ظاهر إطلاقه الكراهة هنا وفيما بعد أنها كراهة تحريم  
 (قوله فلا يصح الاقتداء) هذا محمول على ما اذا علم انه لا يحتاط في الاركان  
 والشروط وأما اذا علم انه يحتاط فيهما ولا يحتاط في الواجبات كما اذا كان  
 ترك السورة أو يزيد في التشهد الاول شيئا فان الاقتداء صحيح مع كراهة  
 التحريم وهل الافضل الاقتداء أو الانفراد بالظاهر الثاني وأما اذا كان  
 يراعى في الاركان والشروط والواجبات ولا يراعى في السنن بان كان  
 ينتص التسيحات في الركوع والسجود أو يجلس للاستراحة فالأقتداء  
 صحيح مع كراهة التنزيه والاقتداء أفضل لانه قيل بوجوبه أو اقتراضه على

وعلى هذا الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد  
 الحرام وأبوابها من خارجه صحيح اذا لم يشتهه حال  
 الامام عليهم السجاء أو رؤية ولم يتخلل الا البدار  
 كما ذكره شمس الاثمة فحين صلى على سطح بيته المتصل  
 بالمسجد أو في منزله بجنب المسجد وبينه وبين  
 المسجد حائط مقديا بامام في المسجد وهو يسمع  
 التكبير من الامام أو من المكبر يجوز صلته كذا  
 في التجميع والمزيد ويصح اقتداء الواقف على  
 السطح بمن هو في البيت ولا يخفى عليه حاله  
 (و) بشرط (أن لا يكون الامام راكبا والمقتدى  
 راكبا) أو بالاقاب (أورابكا) دابة (غير دابة امامه)  
 لا اختلاف الممكن واذا كان على دابة امامه صح  
 الاقتداء لا اتحاد المكان (و) بشرط (أن لا يكون)  
 المقتدى (في سفينة والامام في سفينة) أخرى  
 غير مقترنة بها) لانهم ما كالاثنين واذا اقترنا صح  
 للاتحاد الحكمى (و) الرابع عشر من شروط صحة  
 الاقتداء (أن لا يعلم المقتدى من حال امامه)  
 المخالف المذهب (مفسدا في زعم المأموم) يعنى  
 في مذهب المأموم (كخروج دم) سائل (أو قى)  
 بطلا الفم وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوء) حتى  
 لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك بقدر ما يعيد  
 الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح جواز الاقتداء مع  
 الكراهة كما لو جهل حاله بالآخرة وأما اذا علم منه أنه  
 لا يحتاط في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به

الكناية فلا يتركه لذلك ويعلم الحـ كم فيما اذا كان يراعى في الجميع  
 الا في المسـ نجبات بالاولى فان الاقتداء به صحيح وهو افضل وعلى كل حال  
 الاقتداء بما وافق عند التمارض افضل وراجع تحفة الاخيار (قوله  
 اولاً) بأن علم أنه لا يجهل طبا لمادة واحدة في هذه الصلاة المخصوصة  
 جهـل حاله في الاحتياط (قوله ويكره كما في المجتبى) قد علمت تفصيله  
 آنفاً (قوله على زعم الامام) دون المأموم (قوله أو جهل بنجاسة قدر  
 الدرهم) فإنه مفسد عند الامام الشافعي رضي الله عنه لا عندنا ولو صلى  
 على ظن أنه محدث أو عليه نجاسة مانعة ثم تبين خلاف ذلك لا تجزئه تلك  
 الصلاة لان العبرة لما ظنه لا لما في نفس الامر ويخشى عليه الكفر كما في  
 السراج (قوله وهو على اعتقاد مذهبه) أما اذا قلد مذهب الموثم فسد  
 اتحداً معتقداً هما ولا كلام فيه (قوله ولا ينفله) أي للمتلاعب (قوله فلا  
 وجه لحمل صحة صلاته) الاولى حذف حمل ولو علم بفساد صلاة امامه  
 اما بشهادة عدول أنه أحدث ثم صلى مثلاً واما بخبر منعه عن نفسه  
 ويقبل قوله ان كان عدلاً لا تلزمه الاعادة وان لم يكن عدلاً لا يقبل ان كان  
 تسحب الاعادة كما في السراج واذا علم مفسد في صلاة الامام لا يجوز له  
 الاقتداء به اجمالاً (قوله والخلاف الخ) اعلم أن طهارة التيمم فيها  
 جهة الاطلاق باعتبار عدم توقيتها بخلاف طهارة المسحاضة مثلاً وجهة  
 الضرورة باعتبار أن المصير اليها ضرورة العجز عن الماء وهذا لا خلاف  
 فيه وانما الخلاف في التعليل فعمل محمد ههنا بجهة الضرورة لئلا يجوز  
 اقتداء المتوضي بالتيمم احبنا علما وهما علا الصحة بجانب الاطلاق لان  
 طهارته كالطهارة بالماء من حيث ذلك وهذا الاختلاف مبني على  
 الخلاف الذي ذكره (قوله وظاهر النص يدل عليه) فان الله تعالى قال  
 فلم يجذوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فانه ذكر الالـتين وجعل الخلفية بينهما  
 (قوله وعند محمد بين الطهارتين) أي واحداً هما ضرورة والآخرى  
 أصلية ولا شك أن من اشتمل على الطهارة الاصلية أقوى حالاً من حال  
 من اشتمل على الطهارة الضرورية فصار كما لو كان مع المتوضي ماء  
 فاقتدى بالتيمم فانه لا يجوز ولهما أن التيمم طهارة مطلقة أي غير موقفة

سواء علم ما في خصوص ما يشتد به فيه أولاً  
 وان علم أنه يجتاط في واضح الخلاف يصح الاقتداء  
 به عند الاصح ويكره كما في المجتبى وقال الديري  
 في شرحه لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب  
 الحنفي وأما اذا علم المقتدى من الامام ما يفسد  
 الصلاة على زعم الامام كس المرأة أو الذكر أو حل  
 نجاسة قدر الدرهم والامام لا يدري بذلك فإنه  
 يجوز اقتداءه به على قول الاكثر وقال بعضهم  
 لا يجوز منهم الهندوان لان الامام يرى بطلان هذه  
 الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعاله وجه الاول  
 وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه  
 والمعتبر في حقه رأى نفسه فوجب القول  
 بجوازها كما في التبيين وفتح القدير وانما قيد بقوله  
 والامام لا يدري بذلك ليكون جازماً بالنسبة وأمكن  
 حمل صحة صلاته على معتقدا امامه وأما اذا علم به  
 وهو على اعتقاد مذهبه صار كالمتلاعب ولا ينفله  
 فلا وجه لحمل صحة صلاته (وضح اقتداء متوض  
 بتيمم) عندهما وقال محمد لا يصح والخلاف مبني  
 على أن الخلفية بين الالـتين التيمم فعندهما بين الالـتين  
 أو الطهارتين الوضوء والتيمم فعندهما بين الالـتين  
 وظاهر النص يدل عليه فاشترى الطهارة انان وعند  
 محمد بين الطهارتين التيمم والوضوء فيه برئاء  
 القوى على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف  
 في صحة الاقتداء بالتيمم في صلاة الجنائز



بوقت الصلاة وهذا لا تقتدر بقدر الحاجة (قوله وصح اقتداء غاسل  
بما صح) لاستواء حالهما ثم المصالح على الجبيرة أولى من المصالح على الخلف  
لأن مسدها كالفصل لما تحتها بخلاف الخلف (قوله أو خرقة قرحة) أي  
جراحة (قوله لا يسيل منها شيء) فإن سال فهو معذور إن استوفى شروطه  
فلا يصح الاقتداء به إلا ما سأل له أو إن هو أدنى حالا منه (قوله وصح  
اقتداء قائم بقاعد) أي يركع ويسجد وهذا عندهم ما خلا لا فالمحمد وقوله  
أحوط كما في البرهان وغيره والدلائل مستوفاة في المأقولات (قوله وصلي  
خلف أبي بكر الخ) فائدة زائدة وقوله ثم أنتم أنفسكم أي لأنه مسبوق (قوله  
اتفاقا على الأصح) يعني أن حكاية الاتفاق أصح من حكاية الخلاف ومثله  
يقال في نظائره (قوله وفي الظهيرية هو الأصح) محمول على أنه الأصح  
من قولي محمد لا الأصح مطلقا لأن أكثر العلماء أخذ بقوله ما وقد أوضحه  
السيد (قوله وصح اقتداء موم بمثله) سواء كانا قائمين أو قاعدين  
أو مستلقين أو مضطجعين أو مختلفين وكذا جازية في الأصح كما في النهاية بل  
صحح الترمذي الإجماع عليه (قوله أو المأموم مضطجعا) أي أو كان المأموم  
مضطجعا والامام قاعدا قال في الشرح لا عكسه قال الزياطي وهو المختار  
لكن في المنع عن الترمذي الظاهر الجواز على قوله ما وكذا على قول  
محمد في الأصح وهو المناسب لاطلاق كلام المصنف ولا ينافي فيه قوله بمثله  
لأن المراد المثلية بالنظر مطلقا ليعام وتعامه في السيد (قوله ومتنفل  
بفترض) إلا في التراخي فإن الأربع عدم جواز الاقتداء كما في النهاية  
وصححه في غاية البيان لأنها شرعت على هيئة مخصوصة فبراعى وصفها  
الخاص للخروج عن العهدة كما في الدر والمعاد أنه لا يجب من التراخي  
لأن الاقتداء يقع باطلا كما لا يخفى لا يقال إن القراءة في الأخيرين فرص  
في حق المتنفل نقل في حق المفترض لا نقول صلاة المقصدى أخذت  
حكم صلاة الامام بسبب الاقتداء ولهذا يلزمه أربع ركعات في الرباعية  
ولو لم يدركه إلا في الدفع الثاني وهذا أشار المؤلف بقوله وصار تعالى امامه  
في القراءة (قوله وليس المراد إعادة الجبيرة الخ) لأن ذلك يقتضي  
صححة الأول والفرض أنه باطل (قوله بعد ظهره) أي بعد أداء الظهر  
بجماعة فصحى هو دونهم (قوله وعوده لسجدة تلاوة بعد ثقتهم) أي

(و) صح اقتداء غاسل بما صح) على خلف أوجبيرة  
أو خرقة قرحة لا يسيل منها شيء (و) صح اقتداء  
قائم بقاعد) لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
الظهر يوم السبت أو الأحد في مرض موته جالسا  
والناس خلفه قياما وهي آخر صلاة صلاها اماما  
والناس خلفه قياما وهي آخر صلاة صلاها يوم الاثنين  
وصلى خلف أبي بكر الركعة الثانية صبح يوم الاثنين  
ما وما ثم أتم لنفسه ذكره البيهقي في المعرفة (و) صح  
اقتداء (بما حسب) لم يبلغ حديثه هذا الركوع اتفاقا  
على الأصح وإذا بلغ وهو ينحني للركوع قلب لا  
يجوز عند جماهير أخذ عاقبة العلماء وهو الأصح  
بمنزلة الاقتداء بالناعد لاستواء نصفه الاستئصال  
ولا يجوز عند محمد قال الزياطي وفي الظهيرية هو  
الأصح انتهى فقد اختلف الصحيح فيه (و) صح  
اقتداء (موم بمثله) بأن كانا قاعدين أو مضطجعين  
أو المأموم مضطجعا والامام قاعدا فاعيد القوة حاله  
(ومتنفل بفترض) لأنه بناء لضعف على القوى  
وصار تعالى امامه في القراءة (وإن ظهر بطلان  
صلاة امامه) بفوات شرط أو ركن (أعاد) أو ما  
يعني افترض عليه الاتيان بالفرض وليس المراد  
الاعادة الجبيرة لنقص في المؤدى لقوله صلى الله  
عليه وسلم إذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة  
من خلفه وإذا طرأ المبطل لا إعادة على المأموم  
كارتداد الامام وبعده للجمعة بعد ظهره دونهم  
وعوده لسجدة تلاوة بعد ثقتهم (ويلزم الامام)

ولم يعد الله ودا لا خير فأنه اتفقد صلاة الامام في هذه المسائل ولا تفقد  
صلاة المأموم وفيها يا غزأى صلاة فسدت على الامام ولم تفقد على المأموم  
(قوله صلى بهم ثم جاء ورأسه الخ) الذي في سنن أبي داود أنه صلى الله عليه  
وسلم دخل في صلاة الفجر فأومأ بيده أن مكانكم ثم جاء ورأسه يتطرماء فصلى  
بهم فلما قضى الصلاة قال انما أنا بشر مثلكم وانى كنت جنبا وهذا لا يقتضى  
أن ذلك كان بعد شروعهم بل وازكون الذي ذكره تيب تكبيره بلامه قبل  
تكبيرهم على أن الذي في مسلم قال فأتى النبي صلى الله عليه وسلم حتى قام  
في صلاة قبل أن يكبر قام فانصرف فالاولى الاقتصار على أثر على (قوله  
وفي الدراية الخ) وفي مجمع الفتاوى صحح عدم الاخبار مطلقا لكونه عن خطا  
معفو عنه لكن الشروح مرجحة على الفتاوى كما في الدر (قوله ونظيره) أى  
في وجوب الاخبار ومحل ذلك اذا علم منه الامتثال والا فلا كما لا يخفى والله  
سبحانه ونعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل يسقط حضور الجماعة) \*  
ظاهره يتم جماعة الجمعة والعيد في صلى الجمعة ظهرا ونسقط صلاة العيد  
ويحترز (قوله منها مطر) في شرح المشكاة صح كماع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم زمن الحديبية فأصابنا مطر لم يزل أسفل نعالنا فننادى منادى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلوا في رحا لكم (قوله وبرد شديد) الخوف به  
المنلا على في شرح موطا الامام محمد الحز الشديد (قوله وخوف ظالم) أى  
على نفسه أو ماله أو خوف ضياع ماله أو خوف ذهاب قافلة لو اشتغل  
بالصلاة جماعة (قوله وحبس معسر) أى لوفاء دين عليه وقبيل بالمعسر  
لان المومرا لا بعد في الترك (قوله ومظلوم) أى وحبس مظلوم في عبارة  
بعضهم التصريح بأن خوف الحبس للمعسر والمظلوم من الاعذار وكلام  
المصنف يفيد أن الذي بعد عذرا الحبس بالفعل والاول أظهر وعليه  
فلا حاجة لذلك المظلوم لفهمه من قوله وخوف ظالم فان الذي يحبس  
المظلوم ظالم (قوله وعنى) وان وجد الاعنى قائدا عند الامام وقال لا تجب  
حاجي قال ابن أمير حاج الميطور في الكتب المشهورة أن الخلاف بينه  
وبينهم ما فيما اذا وجد قائدا فلا اتفاق أى على سقوطها اذا لم يجد قائدا  
اه (قوله وبطل) أى لا يستطيع معه المنى (قوله وقطع يدور رجل)

الذي تبين فساد صلاته (اعلام "قوم باعادة  
صلاتهم بالقدر الممكن) ولو كتاب أو رسول  
(في المختار) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثم جاء  
ورأسه يتطرماء فاعاد بهم وعلى رضى الله عنه صلى  
بالناس ثم تبين له أنه كان محذرا فاعادوا أمرهم  
أن يعيدوا وفي الدراية لا يلزم الامام الاعلام  
اذا كانوا قوما غير معينين وفي خزنة الاكمل لانه  
سكت عن خطا معفو عنه وعن الوري يخبرهم وان  
كان مختلفا فيه ونظيره اذا رأى غيره يتوضأ من ماء  
نجس أو على نوبه بجماعة \* (فصل يسقط حضور  
الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيا) منها (مطر  
وبرد) شديد (وخوف) ظالم (وظلمة) شديدة  
في الصحيح (وحبس) معسر أو مظلوم (وعنى  
وقطع يدور رجل)



أى من خلاف وبالأولى إذا كانا من جانب واحد وكذا تسقط بقطع رجل فقط (قوله وسقام) كسحاب المرض قاموس (قوله واقعاد) أى كساح (قوله بعد انقطاع مطر) انما قاله لأن التكلم على المطر قد تقدم فذكر ذلك ليعده عذرا مستقلا وبهذا تعلم ما فى شرح السيد (قوله اذا ابتلت النعال) أى الاراضى الصلاب فى المحكم النعل القطعة الصلبة الغليظة من الارض شبه الاكمة يبرق حصاها ولا تنبت شيئا ومنه الحديث اذا ابتلت النعال الخ قال ابن الاثير انما خصها بالذكر لان أدنى بلل يسهل بها بخلاف الرخوة فانها تنشف الماء وقال الازهرى فى معنى الحديث يقول اذا ابتلت الارضون الصلاب فزلقت بمن يعنى فيها فصولا فى منازلهم ولا عليكم أن تشهدوا الجماعة اه وهل هذا الحكم مخصوص بما اذا كانوا فى أرض صلبة فلا تسقط اذا كانوا فى رخوة أو أن المراد بذلك كرهه دفع الحرج بالضرورة فكأنه يقول اذا نزل المطر ولو قلب لا بحيث يتبل منه النعال فالصلاة فى الرحال أى المنازل (قوله وزمانه) أى عاهة وزمن كفرح زمنا وزمنة بالضم وزمانه فهو زمن وزمين والجمع زمنون وزمنى قاموس (قوله وشيخوخة) مصدر شاخ بث - شيخ اذا استبان منه السن قاموس أى اذا صار شيخا كبيرا لا يستطيع المنى سقطت عنه الجماعة (قوله وتكرار فقه) وكذا مطالعة كتبه كذا فى الفتاوى (قوله لا نحو ولغة) ربما يفيد هذا أن المراد بالفقه ما يعم علم العقائد والتفسير والحديث للمقابلة والذى فى الدر عن الباقر فى عطنا على المسقطات وكذا اشتغاله بالفقه لا بغيره (قوله بجماعة نفوته) الاولى حذفه لأن الموضوع الاعذار التى تنوت الجماعة والباء بمعنى مع أى تكراره مع جماعة ويفيد أن المكرر وحده لا يعطى هذا الحكم وليس كذلك ولم يذكره فى الدر والضمير فى نفوته للجماعة أى لو حضر الجماعة نفوته اخوانه الذين يطالع معهم (قوله ولم يداوم على تركها) أما اذا واطب على الترتل فلا يعذر ويحذر ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة الامام أو عدم مراعاته در (قوله تنويع نفسه) أى تشناق اليه سواء كان فى العشاء أو غيره (قوله وارادة سفرته) أى لعل المراد التهيؤ القريب من الفعل وهو منصوب على الطريقة أى

وسقام واقعاد ورحل) بعد انقطاع مطر  
فان صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال  
قال الصلاة فى الرحال (وزمانه وشيخوخة وتكرار  
فقه) لا نحو ولغة (بجماعة نفوته) ولم يداوم على  
تركها (وحضور طعام تنويع نفسه) لشغل باله  
كمادة واحدة أحد الا خبثين او الریح (وارادة سفرته)  
تهبأله

وقت التهيؤ له بأن كان مشغول البال بمصالحه (قوله يستضر) أي  
 المريض بغيته والافلا (قوله وانما لكل امرئ ما نوى) هو محل الشاهد  
 على أحد ما قيل فيه والمعنى أن له ما نواه وان لم يعد له وروى العسكري  
 في الامثال والبيهقي في الشعب وقال اسناده ضعيف عن أنس يرفعه  
 نية المؤمن أبغ من عمله كفا في المقاصد الحسنة والله سبحانه وتعالى أعلم  
 وأستغفر الله العظيم \* (فصل في) \* بيان الاحق بالامامة (قوله ولم يكن بين  
 الحاضرين) المراد بالبينية معنى المعية (قوله صاحب منزل) أي ساكن  
 فيه ولو بالاجارة أو بالعارية على التحقيق أتمه ووذو الوظيفة فيقومان  
 مطلقا سواء اجتمع فيهما هذه الفضائل المذكورة أولا فصاحب البيت  
 والمجلس وامام المسجد أحق بالامامة من غيره وان كان الغير أفضله  
 وأقرأ وأورع وأفضل منه ان شاء تقدم وان شاء قدم من يريده وان كان  
 الذي يقدمه مفضلا بالنسبة الى باقي الحاضرين لانه سلطانه فيصرف  
 فيه كيف شاء ويستحب لصاحب البيت أن يأذن لمن هو أفضل (قوله  
 وهو امام المحل) لان صاحب الوظيفة منصوب الواقف بتقديم غيره  
 ينوت غرضه وشرط الواقف كنس الشارع (قوله ولا ذو سلطان)  
 فهو أولى من الجميع حتى من ساكن المنزل وصاحب الوظيفة لان ولايته  
 عامة وروى البخاري أن ابن عمر قال يصلي خلف الخراج وكنت به فاقا  
 قال في البناية هذا في الزمن الماضي لان الولاة كانوا علماء وعلماءهم كانوا  
 صلحاء وأما في زماننا كثر الولاة طلبة جهلة ام (قوله فالعلم) لم بأحكام  
 الصلاة) صحة وفساد او غيرهما وهذا مراد من قال أعلمهم بالفقه وأحكام  
 الشريعة اذ لا بد على ذلك غير محتاج اليه هنا (قوله الحافظ ما به سنة  
 القراءة) وأما حفظ مقدار الفرض فعلم أنه من شروط الصحة وهذه  
 شروط كمال وفي الدر بشرط اجتنابه للفواحش الطاهرة وحفظه  
 قدر فرض وقيل واجب وقيل سنة وقدم أبو يوسف الاقرأ الحديث ورد  
 في ذلك والمعول عليه قولهم لان القراءة انما يحتاج اليها لاقامة ركن  
 واحد والفقه يحتاج اليه لجميع الاركان والواجبات والسنن والمستحبات  
 (قوله يقدم السلطان) اظاهر أن ذلك على سبيل الوجوب لان في تقدم

(وقبامه بمرض) يستضر بعينه (وشدة ربح الابل  
 لانها را) للرجح (واذا انقطع عن الجماعة لعذر من  
 أعذارها المبيحة للتخلف) وكانت نيته حضورها  
 نولا العذر الحاصل (بجعله له نواجا) اقوله  
 صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل  
 امرئ ما نوى \* (فصل في) \* بيان (الاحق  
 بالامامة و) في بيان (ترتيب الصفوف اذا) اجتمع  
 قوم (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل)  
 اجتهده وانيه ولا فيهم ذو وظيفة وهو امام المحل  
 (ولا ذو سلطان) كما مر وال وقاض (فالا علم)  
 بأحكام الصلاة الحافظ ما به سنة القراءة ويجتنب  
 الفواحش الطاهرة وان كان غير متبحر في بقية  
 العلوم (أحق بالامامة) واذا اجتمعوا يقدم  
 السلطان فالأمر بالقاضي فصاحب المنزل  
 ولو مستأجرا يقدم على المالك ويقدم القاضي  
 على امام المسجد لما ورد



غيره عليه امانته وارث كتاب المنهي عنه في الحديث وقد علمت ما في البناية  
 (قوله ولا يؤتم الرجل في سلطانه) أى في مظهر سلطنته ومحل ولايته (قوله  
 على تكميمه) بفتح التاء المثناة فوق وكسر الراء الفراه ونحوه مما يسط  
 اصاحب المنزل ويختص به وقيل المائدة (قوله أى الا علم بأحكام القراءة)  
 من الوقف والوصل والابتداء وكيفية أداء الحروف وما يتعلق بها كذا  
 في مسكين والقهستاني والظاهر أن من يحكم الاداء وان لم يعلم أحكامه  
 في حكم العالم (قوله لا يجزئ ذكره حفظ) يعنى جودة حفظ أو لا كتر كما  
 (قوله دونه) أى دون العالم الكامل المأخوذ من قوله أى الا علم (قوله  
 ثم الاسن) المراد من الاسن أقدمهم اسلا ما بدليل ما سبق في الحديث  
 من قوله فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم اسلا ما فلا يتقدم شيخ أسلم  
 على شاب نشأ في الاسلام نهر وفيه انه يفوت التنبية على مرتبة الاسن  
 ولذا جعل بعضهم رتبة الاقدم اسلاما متقدمة على رتبة الاسن وجعلهما  
 مرتبتين وهو حسن (قوله وليؤتمكما أكبركما) قاله صلى الله عليه وسلم  
 لما لك بن الحويرث واصحاب له وهو ابن عمه حين أراد السفر ولفظه  
 اذا حضرت الصلاة فأذنا ثم أقميا وليؤتمكما أكبركما متفق عليه (قوله أى  
 ألفه بين الناس) هذا تفسير باللازم فان من حسن خلقه ألفته الناس  
 فكثرت عليه الجماعة والمصنف تبع في تقديم حسن الخلق على حسن  
 الوجه. واهب الرحمن وفتح القدير وعكس ذلك صاحب الخلاصة والفرد  
 ومسكين لان الظاهر أول ما يدرك من صفات الكمال أولانه كالدليل عليه  
 لان الظاهر عنوان الباطن (قوله يدل على حسن السيرة) أى غالبا  
 وفسره في الكافي بالاكثر صلاة بالدليل وحديث من كثرت صلاته بالدليل  
 حسن وجهه بالنهار لم يشبهه المحدثون كحديث من صلى خاف عالم تقى  
 فكأنما صلى خلف نبي (قوله لانه الخ) الأولى زيادة الواو اصله  
 لتعليل استقلالا (قوله ثم الاشرف نسبيا) قدم بعضهم عليه الا كتر حسيبا  
 والحسب شرف الآباء أو المال أو الدين أو الكرم أو الشرف في العقل  
 أو الفعالي الصالحة والحسب والكرم قد يكونان لمن لا آباء له شرفاء والشرف  
 والمجد لا يكونان الا بهم (قوله للخضوع) فان الخضوع يكون عند سماع

في الحديث ولا يؤتم الرجل في سلطانه ولا يقعد  
 في بيته على تكريمه الا باذنه (ثم الاقرأ) أى الا علم  
 بأحكام القراءة لا يجزئ ذكره كقراءة حفظ دونه (ثم  
 الاورع) الورع اجتناب الشبهات أرفق من  
 التقوى لانها اجتناب المحرمات (ثم الاسن) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم وليؤتمكما أكبركما (ثم الاحسن  
 خلقا) بضم الخاء واللام أى أصفهم لاش حسن الصورة  
 الاحسن وجهها (أى أصفهم لانه مما يزيد الناس رغبة  
 يدل على حسن السيرة) (ثم الاشرف نسبيا) الاحترام وتعظيمه  
 في الجماعة (ثم الاشرف) لانه مما يزيد الناس رغبة  
 (ثم الاحسن صوتا) لانه مما يزيد الناس رغبة

الصوت الحسن فهو مما يزيد القرآن حسنا (قوله ثم لا تظف ثوبا) ويحفظ  
 الجوى الافضل ثوبا وهو يرجع الى كثرة ثمنه (قوله فالاحسن زوجة)  
 أى عند رده فيرجع الى كونه أشد حبا فيه او عبريا لا حسن مریدا به كثرة  
 الحب للتلازم بينهما غالبا فسقط ما في الشرح من قوله ولو قيل أشدهم حبا  
 لزوجته لكان أظهر (قوله فأكثرهم رأسا) أى كبرا غير فاحش والا كان  
 منفرا (قوله وأصغرهم عضوا) فسر بعض المشايخ بالأصغر ذكرا لان كبره  
 الفاحش يبدل غالبا على دناءة الاصل ويحترز ومثل ذلك لا يعلم غالبا  
 الا بالاطلاع أو الاخبار وهو نادرو يقال مثله في الاحسن زوجة المتقدم  
 (قوله فأكثرهم مالا) لانه لا ينظر الى مال غيره وتقل أشغاله في الصلاة  
 وذلك لان اعتبار هذا بعد ما تقدم من الاوصاف كالورع فتأمل ومنه يعلم  
 أن المراد المال الحلال (قوله فأكثرهم جاها) وقدم بعضهم الاكثر  
 حبا على الاشراف ذبا وهو يعلم الاكثر مالا والا كبر جاها ويقدم  
 الحر الاصل على العتيق فائدة لا يتقدم أحد في التزاحم الا بمرجع ومنه  
 السابق الى الدرس والافتاء والدعوى فان استوفوا في الجى أقرع بينهم  
 درة عن الاشياء قال وفي محاسن القراء لابن وهبان وقيل ان لم يكن  
 للشيخ معلوم جاز أن يتقدم من شاء وأكثر ما يخفى على تدرج السابق  
 وأقول من سنده ابن كثير اه (قوله فاعبرة بما اختاره الاكثر) قال  
 في شرح المشكاة له محمول على الاكثر من العلماء اذا وجدوا والا فلا  
 عبرة لكثرة الجاهلين قال تعالى ولكن أكثرهم لا يعلمون (قوله أو كانوا  
 أحق بالامامة منه بكره) قال الحلبي وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية  
 لخبر أبي داود ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة وعد منهم من تقدم قوماهم له  
 كارهون (قوله بكره العالم والصالح) يصح رجوع كل الى كل (قوله  
 فانهم وفدكم) الوفد مصدر وفد بمعنى قدم وورد والوافد السابق من الابل  
 قاموس وفي الشرح الوفود القوم يفدون الى الملك بالحاجة والارسال  
 اه فالوفد بمعنى الوافد أى السابق والمعنى انهم السابقون الى الله تعالى  
 ليحصل لهم ما آتاهم في دفعون لكم أو بمعنى الوفود أى الرسل بينكم وبين  
 ربكم والكلام على التشبيه (قوله وكره امامة العبد) وكذا المعتقد كما

(ثم لا تظف ثوبا) لبعده عن الدنس ترغيبا  
 فيه فالاحسن زوجة أشد عفتها فأكثرهم  
 رأسا وأصغرهم عضوا فأكثرهم مالا فأكثرهم جاها  
 واختلف في المسافر مع المقيم قبل هما سواء وقيل  
 المقيم أولى (فان استوفوا يقرع) بينهم فمن خرجت  
 قرعته تقدم (أو انما يار الى القوم فان اختلفوا  
 فاعبرة بما اختاره الاكثرون قدموا وغير الاولى  
 فقد أساوا) ولكن لا يأتون كذا في التجبين وفيه  
 لو أم قوماهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه ان  
 كانت الكراهة له اذ فيه أو كانوا أحق بالامامة  
 منه بكره وان كان هو أحق بها منهم ولا فائدة فيه  
 ومع هذا بكرهونه لا بكره له التقدم لان الجاهل  
 والفاسق بكره العالم والصالح وقال صلى الله عليه  
 وسلم ان منكم من قبل صلاتكم فليؤتكم علماءكم  
 فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم وفي رواية  
 فليؤتكم خياركم (وكره امامة العبد)



في الدلالة الجاهل وأفاد الجوى أن كراهة الاقتداء بالعبد وما عطف  
عليه تنزيهية أن وجد غيرهم والافلا اه من شرح السيد وسبأني  
ما يفيد أن امامة الفاسق مكرهة فخر عيا (قوله ان لم يكن عالما تقيا)  
أشار به الى أن الكراهة في العبد لا لذاته بل لانهم لا شئغالهم بمخدمة  
المولى لا يتفرغون للعلم فيغاب عليهم الجاهل وللمدة التقوى في العبد فلو  
اتنى ذلك بأن كان عالما تقيا فلا كراهة (قوله لعدم اهتدائه الخ)  
هذا يقتضي كراهة امامة الاعشى نهر وهو الذي لا يصير لبلالا (قوله وصون  
ثيابه) عطف على اهتدائه أي وعدم صونه ثيابه الخ (قوله فلا كراهة)  
لاستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم وعثمان بن مالمث على  
المدينة حين خرج الى غزوة تبوك وكأما أهميين (قوله والاعرابي) بفتح  
الهمزة نسبة الى الاعراب وهم سكان البادية من العرب وعمم الازهرى  
والعرب العاربة هم الخالص منهم وهم الذين تكلموا باغة يعرب بن قحطان  
وهو اللسان القديم لانه أول من تكلم بالعربية والعرب المستعربة الذين  
تكلموا بلسان اسمعيل عليه السلام وهو لغة أهل الجبار وما والاها  
والمراد هنا كل من سكن البادية عربيا كان أربجهم ميا كالتركان  
والاكراد لغلبة الجاهل عليهم لبعدهم عن مجالس العلم ومن ثمة قيل أهل  
الكفور هم أهل القبور وهذا ظاهر في كراهة الماتقى الذي لا علم عنده  
كافي البحر والنهر وحكى أن أعرابيا اقتدى بامام فقرا آية الامام آية الاعراب  
أشد كفرا ونفا فاضربه الاعرابي وشج رأسه ثم اقتدى به بعد مدة فراه  
الامام فقرا آية ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر فقال  
الاعرابي الآن تفعلك العصا كذا في غاية البيان (قوله وولد الزنى) لانه ليس  
له أب يعلمه فيغاب عليه الجاهل فلو كان عنده علم لا كراهة واختار العيني  
التعليل بنفرة الناس عنه لكونه متهما وأقره في النهر وعليه فينبغي ثبوت  
الكراهة مطلقا وان لم يكن جاهلا (قوله فلذا قيده الخ) أي لاجل ما قيده  
في العبد من قوله ان لم يكن عالما وفي الاعشى بقوله وان لم يوجد أفضل منه فلا  
كراهة وفي الاعرابي بقوله الجاهل وفي ولد الزنى بقوله الذي لا علم عنده وفيه  
تأمل بالنظر للاعشى (قوله اذلو كان) أي أحد من ذكر (قوله فالحكمكم

ان لم يكن عالما تقيا (والاعشى) لعدم اهتدائه  
الى القبلة وصون ثيابه عن الدنس وان لم يوجد  
أفضل منه فلا كراهة (والاعرابي) الجاهل  
أو الحضري الجاهل (وولد الزنى) الذي لا علم  
عنده ولا تقوى فلذا قيده مع ما قبله بقوله  
(الجاهل) اذلو كان عالما تقيا لا تكره امامته  
لان الكراهة للنقاتص حتى اذا كان الاعرابي  
أفضل من الحضري والعبد من الحضري وولد الزنى من  
ولد الرش والاعشى من البصير فالحكمكم

بالضد) فالكره اراهة في تقديم الحضري والحز وولد الرشد والبصير لجهلهم  
 لان امامة الجاهل مكروهة كيفما كان لعدم علمه بأحكام الصلاة (قوله  
 ولذا كره امامة الفاسق) أي المأذون من قوله حتى اذا كان الاعرابي  
 الخ فكرهته لافضلية غيره عليه والمراد الفاسق بالممارسة لا بالعقيدة  
 لان ذاسميد كرم المبتدع والفاسق لفساد خروج عن الاستقامة وهو معنى  
 قواهم خروج الشيء عن الشيء على وجه الفساد وشرعا خروج عن طاعة  
 الله تعالى بارتكاب كبيرة قال القهستاني أي أو اصرار على صغيرة وينبغي  
 أن يراد بلاتأويل ولا فيشكل بالبعاء وذلك كتمام ومراء وشارب خـ ر ا ه  
 (قوله فوجب اهاتته شرعا فلا يظن بتقديمه للإمامة) تتبع فيه الزيلعي  
 ومفاده كون الكراهة في الفاسق تحريمية (قوله من علم) كتنكر الرؤية  
 أو عمل كمن يؤذن بحج على خير العمل أو حال كأن يسكت معتقدا أن مطلق  
 السكوت قرينة (قوله بنوع شبهة أو استحسان) وجهله دينافو بما وصرطا  
 مستقبيا وهو منعلق بقوله بارتكاب (قوله والصحيح) أي عنهم ما  
 (قوله خلف من لا تكفر بدعته) فلا تجوز الصلاة خلف من ينكر  
 شهادة النبي صلى الله عليه وسلم أو الكرام المكاتبين أو الرؤية لانه كافر  
 وان قال لا يرى بل لاله وعظمتته فهو مبتدع والمثلية كأن قال لله يد  
 أو رجل كالعباد كافر وان قال هو جسم لا كالأجسام فهو مبتدع وان  
 أنكروا خلافة الصديق كفر كن أنكر الاسراء لا المعراج وألحق في الفسخ  
 عمر بالصديق في هذا الحكم وألحق في البرهان عثمان به ما أيضا ولا تجوز  
 الصلاة خلف منكر المسح على الخفين أو صحبة الصديق أو من بسب  
 الشيخين أو يقدف الصديقة ولا خلف من أنكروا بعض ما علم من الدين  
 ضرورة الكفر ولا يلتفت الى تأويله واجتهاده وتجاوز خلف من يفضل  
 عليا على غيره (قوله يكون محرزا نواب الجماعة) أي مع الكراهة  
 ان وجد غيرهم والا فلا كراهة كما في البحر بحثا وفي السراج هل  
 الأفضل أن يصلي خلف هؤلاء أم الانفراد قيل أما في الفاسق  
 فالصلاة خلفه أولى وهذا انما يظهر على أن امامته مكروهة  
 تنزيها أئما على ما قول كراهة التحريم فلا واما الآخرون فيمكن أن يقال

بالضد كذا في الاختصار (و) لذكر امامة (الفاسق)  
 العالم لعدم اهتنامه بالدين فوجب اهاتته شرعا فلا  
 يعظم بتقديمه للإمامة واذا عذر منعه ينتقل عنه  
 الى غير مسجد للجمعة وغيرها وان لم يقيم الجمعة الا  
 هو صلى الله عليه (والمبتدع) بارتكاب ما أحدث على  
 خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من علم أو عمل أو حال بنوع شبهة أو استحسان  
 وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي  
 يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز  
 والصحيح أنها تصح مع الكراهة خلف كل تبر  
 بدعته فتولده صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل تبر  
 وزوجوا رواء الدارقطني كما في البرهان وقال  
 في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع  
 يكون محرزا نواب الجماعة كمن لا ينال نواب من  
 يعنى خلف امام نفي



الانفراد أولى لهم بشروط الصلاة ويمكن اجراؤهم على قياس الصلاة  
 خلاف الفاسق وجزم في الجهر بأن الاقتداء بهم أفضل من الانفراد وتكره  
 الصلاة خلف أمر دوسفيه ومفلوح وأبرص شاع برصه ومراء ومتمصنع  
 ومجذوم لا خلاف من أتم بأجرة على ما أفتى به المتأخرون أفاده السيد وقال  
 البدر العيني "يجوز الاقتداء بالخالف وكل يزوفاجر ما لم يكن مبتدعا بدعة  
 يكفر بها وما لم يتحقق من إمامه مفسدا أصلاته في اعتقاده اهـ وإذا لم يجد  
 غير الخالف فلا كراهة في الاقتداء به والاقتداء به أولى من الانفراد على أن  
 التكره لا تنافي الثواب أفاده العلامة نوح (قوله تطويل الصلاة) بقراءة  
 أو تسبيح أو غيرهما مرضى القوم أم لا لا طلاق الأمر بالتخفيف (قوله  
 من أتم فليخفف) ذكر الشيخ في ككبيره حديث يأثم الناس إن منكم  
 منفرين من صلى بالناس فليخفف فإن منهم الكبير والضعيف وهذا الحاجة  
 رواه الشيخان وهذا يفيد أن الإمام يترك القدر المسنون مراعاة لحال  
 القوم اهـ يؤيد ما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين  
 في الفجر فلما فرغ قالوا له أوجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفتن  
 أمه (قوله وجاعة العراة) أي تكره جماعة العراة تحريم باللزم  
 أحد المحظورين وهو ما نزل واجب التهمة ثم أو زيادة الكشف والافضل  
 صلاتهم منفردين فعودا بالأيام متباعدين عن بعض لئلا يقع بصريهم على  
 عورة بعض كما أن الافضل لهم ان يصلوا بجماعة أن يصلوا فعودا بالأيام  
 (قوله ذكره جماعة النساء) تحريم باللزم أحد المحظورين قيام الإمام  
 في الصف الأول وهو مكروه أو تنقذم الإمام وهو أيضا مكروه في حقهن  
 سبب عن الدور ولو أتمهن رجل فلا كراهة إلا أن يكون في بيت ليس  
 معهن فيه رجل أو محرم من الإمام أو زوجته فإن كان واحدا من ذكر  
 معهن فلا كراهة كما لو كان في المسجد مطلقا (قوله ولا يحضرن الجماعات)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها  
 وصلاتها في محضدتها أفضل من صلاتها في بيتها اهـ فالأفضل لهما ما كان أستر  
 لهما لا فرق بين الفرائض وغيرها كالتراويح الصلاة الجنازة فلا تكره  
 جماعتن فيها لأنهم لم تشرع ككررة فلو انفردت تفوتن ولو أتمت المرأة

(و) تكره للإمام (تطويل الصلاة) لما فيه من تنفير  
 الجماعة لقوله عليه السلام من أتم فليخفف (وجاعة  
 العراة) لما فيها من الإطلاع على عورات بعضهن  
 (و) تكره جماعة (النساء) بواحدة منهن ولا يحضرن  
 الجماعات لما فيه من الفسنة

في صلاة الجنازة رجالا لا تعداد استوط القرض بصلاتها (قوله والمخالفة)  
 أي مخالفة الأمر لأن الله تعالى أمره بالقرار في البيوت فقال تعالى  
 وقرن في بيوتكن وقال صلى الله عليه وسلم بيوتهن خير لهن لو كن يعلمن  
 (قوله يجب أن يقف الخ) والختم إذا أتم بحجب تقدمه ونقل المحوى عن  
 الخزانة أن تقدم الإمام منهن جائز (قوله والإمام من يؤتم به) هذا  
 جواب عن عدم تأييد الإمام في المصنف (قوله ما بين طرفي الشيء) أي  
 فلا يكون إلا إذا كان متوسطا (قوله وبالسكون لما بين بعضه عن بعض)  
 ولا يشترط فيه التوسط والمقابلة في كلامه ليست على ما ينبغي لأن  
 المناسب أن يقول في الثاني وبالسكون لما كان داخل الشيء أو يقول  
 في الأول والوسط بالتحريك اسم لما بين بعضه عن بعض وبالسكون ما بين  
 طرفي الشيء وفي السيد عن الصحاح كل موضع صلح فيه بين فالتسكين  
 بكلمات وسط القوم والافعال بالتحريك بكلمات وسط الدارور بما سكن وليس  
 بالوجه اهـ وقيل كل منهما ما يقع موقع الآخر قال ابن الأثير وكانه الأشبه  
 نهر اهـ (قوله ويمد كل منهم رجليه) كذا في الذخيرة والأولى ما في منية  
 المصلي من قوله يقعد كما في الصلاة فعلى هذا الرجل يفترش وهي تتورط  
 لأنه يحصل به من المبالغة في الستر ما لا يحصل في الهيئة المذكورة  
 مع خلو هذه الهيئة عن مد الرجل إلى القبلة من غير ضرورة بحر ونهر اهـ  
 ذكره السيد (قوله ويقف الواحد) أما الواحدة فتتأخر إذا  
 اقتدت بمثلها وإذا اقتدت مع رجل أقامه عن يمينه وأقامها خلفه (قوله  
 متأخرا بعقبه) في كلامه تعارض والذي في شروح الهداية والقدرى  
 والكنز والبرهان والفهستائي أنه يقف مساويا له بدون تقدم وبدون تأخر  
 من غير فرجة في ظاهر الرواية وهذا إذا كان قبل الصلاة فإن كان فيها  
 أشار إليه يده ليحاذيه (قوله في الصحيح) راجع إلى قوله وكذا خلفه فقط  
 ولذا فصله بقوله وكذا وعن محمد أنه يضع أصابعه عند عقب الإمام (قوله  
 الحديث ابن عباس الخ) في الحديث دلالة على جواز مخالفة الجماعة  
 بالجماعة وأن العمل القليل لا يطل الصلاة وأنه لا يجوز تقدم المأموم  
 على الإمام لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يداره من وراء ظهره وكانت

والمخالفة (فان فعلان) يجب أن (يقف الإمام وسطهم)  
 مع تقدم عقبها فلو تقدمت كرجال أئمة وحدث  
 الصلاة والإمام من يؤتم به ذكر كان أو أتم والوسط  
 بالتحريك ما بين طرفي الشيء كذا في السكون لما  
 بين بعضه عن بعض بكلمات وسط الدارور بما سكن  
 (ك) الإمام العاري (بالعراة) يكون وسطهم  
 لكن جالساً ويمد كل منهم رجليه ليستترموه  
 (الواحد) رجلاً أو صديقا (عن يمين الإمام)  
 مساويا له متأخرا بعقبه ويكره أن يقف عن يساره  
 وكذا خلفه في الصحيح الحديث ابن عباس أنه قام  
 عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فقامه عن يمينه



ادارته من يمين يديه أي يمينه وأنه يجوز الصلاة خلفه وإن لم ينو الإمامة لأن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع في صلاته منفرداً ثم اتهم به ابن عباس  
 وأن صلاة الصبي صحيحة وأن له موقفاً من الإمام كالبالغ وأنه ينبغي للإمام  
 إرشاد المأموم إلى السنة كذا في شروح الحديث (قوله ويقف إلا أكثر من  
 واحد) صادق بالاثنتين وكيفية أن يقف واحد بجذائه والآخر عن يمينه  
 ولو جاء واحد وقف عن يسار الأول الذي هو بجذاء الإمام فيصير الإمام  
 متوسطاً ويقف الرابع عن يمين الواقف الذي هو عن يمين من بجذاء الإمام  
 والخامس عن يسار الثالث وهكذا إذا استوى الجانبان يقوم  
 الجانب عن جهة اليمين وإن ترجح اليمين يقوم عن يساره فهستأني وفي  
 العناية لو قام الإمام وسط القوم أو قاموا هم عن يمينه أو عن يساره أسأوا  
 اه وفي الفتح عن الدراية ولو قام واحد بجانب الإمام وخلفه صف كره  
 إجماعاً وروى عن الإمام أنه قال أكره للإمام أن يقوم بين الساريتين أو في  
 زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه خلاف عمل الأمة والصف  
 الأول أفضل إلا إذا خاف إيذاء أحد (قوله واليتيم) هو ضمرة بن أبي ضمرة  
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل اليتيم أخو أنس لأنه واسمه غير  
 ابن أبي طلحة (قوله وما ورد من القيام بينهما) أي عن ابن مسعود فإنه صلى  
 بعلةمة والأسود ووقف بينهما وقال هكذا صلى بنا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم (قوله فهو دليل الإباحة) استشكل هذا الجمع بأن الإباحة  
 تقتضي استواء الطرفين وهو ينافي بأفضلية أحدهما ولذا ارتضى الكمال  
 أن حديثه منسوخ ولذا قال الحارثي حديث ابن مسعود منسوخ لأنه  
 إنما تعلم هذه الصلاة بكونها إذ فيها التطبيق أي تطبيق اليدين وجعلهما بين  
 نخديه عند القيام وأحكام أخرى هي الآن متروكة وهذا من جعلها والمقدم  
 صلى الله عليه وسلم لم المدينة تركه وغاية ما فيه خفاء السائح على عبد الله  
 ابن مسعود وأيسر بعيد وفي السعدوان كثرة أقوم كره قيام الإمام  
 وسطهم ثم عزموا الترك الواجب وغنامه فيه ولا تنس ما مر عن العناية  
 (قوله ويصف الرجال) ولو عبيداً سوى (قوله ليلني الخ) هو بكسر  
 اللامين وتخفيف النون من غيراء قبل النون ويجوز إثبات الياء مع تشديد  
 النون على التوكيد قاله النووي في شرح مسلم من ولي بلى وليا وهو

(و) يقف (الأكثر) من واحد (خلفه) لأنه عليه  
 الصلاة والسلام تقدم عن أنس واليتيم حين صلى  
 بهما وهودليل الإباحة (ويصف الرجال) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم ليأف منكم أولوا الأحلام

القرب وأمر الغائب ليل لأن الباء تسقط للامر وأمر الحاضر ل مثل  
 قى بنىة والاحلام جمع حلم بضم الحاء واللام وهو ما يراه الناسم أريد به  
 البانغون مجازا لأن الحلم سبب البلوغ والنهي جمع نهي بضم النون فيه ما  
 وهو العقل الناهي عن انقبائح (قوله فيا مرهم الامام بذلك) تفريع على  
 الحديث الدال على طلب الموالاة واسم الإشارة راجع إليها وبأمرهم أيضا  
 بأن يتراصوا ويستدوا الخلل ويسدوا مناسكهم ومسدورهم كما في الدر عن  
 الشعمي وفي الفتح ومن سنن الصف التراص فيه والمقاربة بين الصف والصف  
 والاستواء فيه (قوله استووا) أى فى الصف (قوله نسحو) بمحذف الباء  
 جواب الامر وهذا سر علمه الشارع صلى الله عليه وسلم كما علم أن اختلاف  
 الصف يقتضى اختلاف القلوب (قوله أقيموا الصفوف) أى عدلوها (قوله  
 وحاذوا بين المناكب) ورد كان احدا يلبزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه  
 بقدمه (قوله وسدوا الخلل) أى الفرج روى البزار باسناد حسن عنه  
 صلى الله عليه وسلم من سد فرجة فى الصف غفر له (قوله وايضا بأيديكم  
 اخوانكم) هكذا فى الشرح وهو يقتضى قراءة لينوا بالتشديد أمر للداخل  
 فى الصف أن يضع يده ليلين صاحبه له والذي فى رواية الامام أحمد وأبي داود  
 عن ابن عمر ولىنوا بأيدي اخوانكم وعليه فيقرأ بالتخفيف أمر لمن فى الصف  
 أن يلين لآخيه اذا وضع يده على منكبه ليدخل فى الصف والباء لاسببية أى  
 بسبب وضع أيدي اخوانكم (قوله لاتذروا فرجات للشيطان) روى أن  
 الشيطان يدخل الفرجة للوسوسة (قوله وصله الله) خبر أودعاه له بوصله  
 بالخبر (قوله ومن قطع صفنا قطع الله) المراد من قطع الصف كما فى المناوى  
 أن يكون فيه فيخرج لغير حاجة أو يأتى الى صف ويترك بينه وبين من  
 فى الصف فرجة قال ولا يعد أن يراد بقطع الصف ما يشمل ما لو صلى فى  
 الثانى من تلاحق وجود فرجة فى الصف الاول اه (قوله وبهذا يعلم الخ) أى  
 بقوله صلى الله عليه وسلم ولىنوا بأيديكم اخوانكم (قوله على ما أمر به النبي  
 صلى الله عليه وسلم) أى من ادرك الفضيلة بسد الفرجات وهذا الكلام  
 للكامل وأقره فى البحر قال المحقق الكمال والاحاديث فى هذا شهيرة كثيرة  
 اه (قوله تركهم سد الاول) (أى فلا حرمة لهم لتقصيرهم بحر عن القضية

والنهي فيا مرهم الامام بذلك وقال صلى الله عليه  
 وسلم استووا وتسو قلوبكم وتساوا ترا حوا وقال  
 صلى الله عليه وسلم أقيموا الصفوف وحاذوا بين  
 المناكب وسدوا الخلل ولىنوا بأيديكم اخوانكم  
 لاتذروا فرجات للشيطان من وصل صفنا وصله  
 الله ومن قطع صفنا قطع الله وبهذا يعلم جهل من  
 يستمسك عند دخول أحد بحجبه فى الصف بظن  
 أنه رياء بل هو عانة على ما أمر به النبي صلى الله  
 عليه وسلم واذا وجد فرجة فى الصف الاول دون  
 الثانى فله خرقه تركهم سد الاول  
 قوله اخوانكم يوجد بعده فى بعض النسخ زيادة  
 ونصها (أولاد شعبة نهمون نجون بالقدم) اه



(قوله ولو كان الصف منتظما الخ) الاصح انه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلا أو دخل في الصف والقيام وحده أولى في زمانة الغلبة الجهل فله اذا جرت تفسد صلاته وقيل ان رأى من لا يتأذى بجذبه لصداقة أو دين زاحمة أو عالما جذبه قالوا لوجاء واحد والصف ملآن يجذب واحد منهم ليكون معه صف آخر وينبغي لذلك الواحد أن لا يجيبه فتنتفي الكراهة عن هذا أي الجانب لأنه فعل وسعه (قوله وهذه ترد) أي هذه المسئلة وهو قوله جاذب عالم الخ لأن تأخره للعجوب بقدر ما يقف مع الجاذب أقوى وأكثرفعل من مجرد تلمين منكبه وتفسد وجهه للداخل يجنبه أو تفقد منه خطوة أو خطوتين (قوله القول بفساد الخ) ذكره في مجمع الروايات وكتاب المتجانبين معلاله بأنه امتثال أمر غير الله تعالى في الصلاة قال وينبغي أن يكث ساعة ثم يتأخر وردبأنه تعاميل في مقابلة النص وإيس فيه عمل كثير ومجرد الحركة الواحدة كالركعتين لا تفسد به الصلاة وامتثاله انما هو لا مراعاة الله تعالى وأمر رسوله صلى الله عليه وسلم فلا يضر وقوله وأفضل الصفوف أوها أي في غير جنازة لما روى ان الله وملائكته يصلون على الصف الاول وقال في القنية القيام في الصف الاول أفضل من الصف الثاني والثاني أفضل من الثالث وهذا أيضا في حق الرجال وأما في حق النساء فافضلها آخرها كما ورد في الحديث (قوله ثم الى الميامن ثم الى الميسر) أي من الصف الاول وجهه باعتبار أن كل واحد من القائمين في ميمنة وميسرة (قوله وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة) الذي في عبارة غيره خمس بدون تأهنا وفي الذي قبله وهو الموافق للقواعد الخوية ثم الظاهر أنه بيان لاقلة المضاعفة والافتقار تقدم أنه بكل واحد من الجماعة تراد صلاة على هذه المضاعفة (قوله ثم يصف الصبيان) بكسر الصاد والضم الغنة (قوله يقول أبي مالك الخ) لم يذكر الختان فيه لندرة وجودهن (قوله يقوم الصبي الخ) ولو كان مع رجل تقدمه ما الامام بخلاف المرأة فلا بد من تأخرها (قوله ثم الختان) بالغنح كجبال ويجمع مع على خنثى كناس قاموس وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا فهم ثنائي أو فاقدهما (قوله لانه) أي الخنثى المشكل عله لقوله ثم الختان

ولو كان الصف منتظما ينتظر مجي آخر فان خاف فوت الركعة جذب عالما بالحكم لا يتأذى به والاقام وحده وهذه ترذ القول بفساد من فصح لامرئ داخل يجنبه وأفضل الصفوف أوها ثم الاقرب فالاقرب لما روى أن الله تعالى ينزل الرحمة أولا على الامام ثم تتجاوز عنه الى من يجازيه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميسر ثم الى الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال تكتب للذي يصلي خلف الامام بجذائه مائة صلاة وتكتب للذي يصلي خلف الامام خمسة وتسعون صلاة وللذي في الجانب الايمن خمسة وتسعون صلاة وللذي في الجانب الايسر خمسة وعشرون صلاة (ثم يصف الصبيان) لقول أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى وأقام الرجال يلونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك وان لم يكن جمع من الصبيان يتوم الصبي بين الرجال (ثم الختان) جمع خنثى والمراد به المشكل احتياطاً لانه ان كان رجلاً فلا فقه فيه خلف الصبيان لا يضر وان كان امرأة فهو آخر

المقتضى تأخره عن الصبيان (قوله وهو معاملة بالاضر في احواله)  
 فتمتد على النساء لاحتمال ذكوره ويؤخر عن الرجال لاحتمال انوثته  
 ولا يحتمل ان يكون صفيح لاحتمال انوثته المتقدم وذكوره المتأخر ولا يتصادفون  
 لاحتمال الذكورة والانوثه وتقدم أنه ينويه الامام والا لا تصح صلته  
 (قوله والافهن ممنوعات عن حضور الجماعات) مطلقا ولو كان بمنزلة  
 قال في زاد الفقير وعلى هذا الترتيب وضع جنائزهم يعني للصلاة عليهم  
 فيكون الافضل مما يلي الامام ومن دونه مما يلي القبلة وفي القبر  
 بالعكس توضع الرجال مما يلي القبلة ثم سائرهم ويجعل بين كل  
 واحد والاخر حاجز من تراب أو رمل قال شارحه ليصير بمثابة قبرين  
 قال وهذا عند الضرورة والا فالافضل وضع كل في قبر على حدة  
 والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل فيما يفعله  
 المقتدى) \* اعلم أن المقتدى ثلاثة أقسام مدرك ولاحق ومسبوق  
 فالمدرك من صلى الركعات كلها مع الامام واللاحق هو من دخل معه  
 وفاته كلها أو بعضها بأن عرض له نوم أو غفلة أو زحمة أو سبق حدث  
 أو كان مقيما خلف مسافر وحكمه كونه حقيقة فلا يأتي فيما يقتضي بقراءة  
 ولا سهو ولا يتغير فرضه أربعينية الإقامة ويبدأ بقضاء ما فاته ثم يتبع امامه  
 ان أمكنه ان يدركه بعد ذلك فليس لمعه والاتابعه ولا يشتغل بالقضاء  
 حتى يفرغ الامام من صلاته ولا يسجد مع الامام لسهو الامام بل يقوم  
 للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد الختم ولا يقعد عن الثانية اذ لم يقعد الامام  
 ولا يقتدى به فان كان مسبوقا أيضا فقام للقضاء فانه يصلي أولا ما نام  
 فيه مثل الاقراءة ثم يصلي ما سبق به به ولو عكس صح عندنا خلافا لرافر  
 وأنتم لترك الترتيب كما في الفتح وغيره والمسبوق هو من سبقه الامام بكلمة  
 أو بعضها وحكمه أنه يقتضى أول صلاته في حق القراءة واخرها في حق  
 القعدة وهو منفرد فيما يقتضيه الا في أربع لا يجوز اقتداؤه ولا الاقتداء به  
 ويأتي بتكبيرات التثنية أجماعا ولو تكبيرينوى الاستئناف للصلاة  
 يصير مسبوقا ولو قام للقضاء ما سبق به وسجد امامه لم يتابعه فيه  
 ان لم يقيد الركعة بسجدة فان لم يتابعه سجد في آخر صلاته (قوله وغيره)  
 عطف على قوله ما يفعله أي وما لا يفعله كالورفع الامام رأسه قبل تسبيح

ويلزم جعل الخلفاء صفا واحدا متفرقا لافته عن  
 القيام خلف مثله وعن المجازاة لاحتمال الذكورة  
 والانوثه وهو معاملة بالاضر في احواله (ثم) يصف  
 (النساء) ان حضرن والافهن ممنوعات عن  
 حضور الجماعات كما تقدم  
 \* (فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه من  
 واجب وغيره لو سلم الامام)



أولهم (المقتدى) (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهد يته) لأنه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حرمة الصلاة وأما مكن الجمع بالآتيان بهما وإن بقيت الصلوات والدعوات يتركها أو يسلم مع الإمام لأن ترك السنة دون ترك الواجب وأما أن أحدث الإمام عمدا ولو بتهتهته عند السلام لا يقرأ المقتدى بالتشهد ولا يسلم لخروجه من الصلاة بطلان الجزء الذي لا فاء حدث الإمام فلا يبنى على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب إعادتها بالجزء منه بترك السلام وإذا لم يجلس قدر التشهد بطلت بالحدث العمدة ولو قام الإمام إلى الثالثة ولم يته المقتدى بالتشهد أتمه وإن لم يته جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يته ولا يتبع الإمام وإن خاف فوت الركوع لأن قراءة بعض التشهد لم تعرف قرينة والركوع لا يفوته في الحقيقة لأنه يدرك فكان خلف الإمام ومعارضته واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لآتيانه به بعده فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكسبة بخلاف ما إذا عارضته سنة لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب أشار إليه بقوله (ولو رفع الإمام رأسه قبل تسبيح المقتدى ثلاثا في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح ومنهم من قال يته ثلاثا من أهل العلم من قال بعدم جواز الصلاة بتسبيحها عن الثلاث (ولو زاد الإمام سجدة أو قام بعد القعود الأخير ساهايا لا يتبعه المؤتم) فيما ليس من صلاته بل يحكى فإن عاد الإمام قبل تقييده الزائدة بسجدة سلم معه فإن جالس عن قيامه يسلم معه (وان قبهها) أي الإمام أي الركعة الزائدة بسجدة (سلم) المقتدى (وحده) ولا ينتظره لخروجه إلى غير صلاته (وان قام الإمام قبل القعود الأخير ساهايا انتظره) قبل المأموم وسبح ليتنبه إمامه

المقتدى ثلاثا فإنه لا يتهما ويحقل غير ذلك (قوله أو تسلم) قال الكلام منه كالسلام بخلاف الحدث العمد فسد (قوله يته) أي على قواهما وقال محمد لا يته لخروجه من الصلاة بسلام إمامه أفاده السيد (قوله إبقاء حرمة الصلاة) أي في حق المأموم (قوله وأما أن أحدث الإمام عمدا) احتزب بالعمد عمدا لو سبته حدث بعد التشهد فإنه يذهب يتوضأ ويسلم ويسبغ ويصلي بالتوم (قوله فلا يبنى على فاسد) فليس عليه أن يسلم وإن سلم لا يصادف محلا (قوله لكن يجب إعادتها) أي مادام الوقت باقيا كما في كتب من الكتب ذكره السيد (قوله وإذا لم يجلس) أفاد بذلك الجلس أن العبرة به لا لقراءة التشهد وإن لم يتركه كراهة التحريم (قوله ولو قام الإمام إلى الثالثة) لما ذكر السلام في الأخيرة ذكر القيام في التعدد الأولى وكان الأولى عكس ما ذكره (قوله وإن لم يته جاز) لتعارض واجبين فيتحيز بينهما وهو ما هو المشهور في المذهب (قوله يته) أي وجوبا (قوله لا يفوته في الحقيقة) أي وانما يفوته بمقارنته الإمام فيه (قوله ومعارضته واجب آخر) وهو المقارنة في المتابعة (قوله لا يتيانه به) أي بالواجب الآخر (قوله بعده) أي بعد فعل ما هو فيه من الواجب (قوله أشار إليه) أي إلى ما أفاده التعليق من أنه يترك السنة ولا يؤخر واجب المتابعة (قوله لأن من أهل العلم الخ) قدم رأيه أبو مطيع البخاري عليه السلام وجهه الأمر بها في الحديث (قوله ولو زاد الإمام سجدة) في أي ركعة كانت (قوله لا يتبعه المؤتم) المناسب أن يزيد هنا ما ذكره بعد من قوله وسبح ليتنبه إمامه وكما لا يتبعه فيما ذكر لا يتبعه في تكبيرات العيد ولو زاد على أقاويل الصحابة إذا سمعه من الإمام ولو سمع من المقتدى تابعه لاحتمال خطأ منعه فيما زاده من التكبير ولا يتبعه أيضا لو زاد خامسة في صلاة الجنازة (قوله فيما ليس من صلاته) أشار به إلى أنه في عدم الاتباع وهي أن الذي أتى به الإمام ليس من الصلاة أي ليس من أصل الصلاة وبه سرح في الشرح (قوله ساهايا) ولو كان عامدا فله أن يعود أيضا ما لم يقيد بسجدة ولا تفسد الصلاة مع الكراهة لأن زيادة ما دون الركعة لا تشهد الصلاة (قوله

المقتدى (سلم) المقتدى (وحده) ولا ينتظره لخروجه إلى غير صلاته (وان قام الإمام قبل القعود الأخير ساهايا انتظره) قبل المأموم وسبح ليتنبه إمامه

قبل أن يقيد) وكذا إذا سلم بعده وانما تص على المتوهم (قوله بركن  
 القعود) الاضافة بيان (قوله بتقييد الامام الزائدة) فتفسد على  
 الامام والمؤتم (قوله وكره سلام المقتدى الخ) أى تحريم اللهي عن  
 الاختلاف على الامام الا أن يكون القيام لضرورة صون صلته عن  
 الفساد كخوف حدث لو انتظر السلام ونزوح وقت فخر وجمعة وعيد  
 ومعذور وتمام مدة مسح ومرار بين يديه فلا يكره حينئذ أن يقوم بعد  
 القعود قدر التمسك قبل السلام (قوله لوجود فرض القعود) الاولى  
 تأخير بعد قوله وصحت صلته (قوله لترك المتابعة) على قوله وكره وأقاده  
 أن الكراهة تحريمية (قوله وبطلت صلاة الامام) أى بوجود ما ذكر  
 (قوله على المرجوح) وهو القول بأن الخروج بالصنع فرض (قوله  
 وعلى الصحيح) أى من عدم افتراض الخروج بالصنع (قوله كما سنده) أى  
 أى فى المسائل الاثنى عشرية ان شاء الله تعالى والله عز وجل أعلم  
 وأسئغفر الله العظيم \* (فصل فى صفة الاذكار) \* (قوله وغيره) أى  
 غير ما ذكر أو غير الفضل كبيان التحول ورفع الايدي عند الدعاء ومسح  
 الوجه بهما (قوله متصلاً بالفرض) المراد بالوصل أن لا يفصل بغير ما سبأ  
 فلا ينافى قوله غير أنه يستحب الخ ولم يتكلم على الفصل بين السنن كما اذا  
 صلى سنة الظهر مثلاً بعدية أربعاً وفصل بينها بسلام والظاهر  
 استحباب عدم الفصل بشئ أصلاً وحترره نقلاً (قوله كما كان عليه السلام  
 الخ) الكاف للتعليل أى لكونه صلى الله عليه وسلم كان يمسك الخ  
 (قوله اللهم أنت السلام) أى ذو السلامة من كل نقص فهو اسم مصدر  
 اخبر به للمبالغة (قوله ومنك السلام) أى والسلامة من كل شر  
 حاصله منك لا من غيرك (قوله واليك يعود السلام) قال فى شرح  
 المشكاة عن الجزري وأما ما زاد بعد قوله ومنك السلام من نحو واليك  
 يرجع السلام فحينئذ بنا بالسلام وأدخلنا دار السلام فلا أصل له بل  
 مختلف بعض القصاص اهـ ويؤيد ذلك ما ذكره المؤلف بعد من رواية  
 مسلم (قوله تباركت) أى كثر خيرك (قوله يا ذا الجلال) أى العظمة  
 وهو جامع لجميع الفضائل (قوله والاكرام) أى الانعام وهو اسداء

٣ (فان سلم المقتدى قبل أن يقيد امامه الزائدة بسجدة  
 فسند فرضه) لا شراده بركن القعود حال الاقتداء  
 كما تفسد بتقييد الامام الزائدة بسجدة لتركه القعود  
 الاخير فى محله (وكره سلام المقتدى بعد نشوء  
 الامام) لوجود فرض القعود (قبل سلامه) لتركه  
 المتابعة وصحت صلته حتى لا تبطل بطول الشمس  
 فى الفجر ووجود ان الماء المنجم وبطلت صلاة  
 الامام على المرجوح وعلى الصحيح صحت كما سنده  
 \* (فصل فى) \* صفة (الاذكار الواردة بعد) صلاة  
 (الفرض) وفضله او غيره (القيام الى) أداء (السنة)  
 التى تلى الفرض (متصلاً بالفرض) منون غيراته  
 يستحب الفصل بينهما كما كان عليه السلام اذا سلم  
 بمكة قد رما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام  
 واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم  
 يقوم الى السنة

٢ قوله الا أن يكون القيام الخ مقتضى هذه العبارة ان  
 لفظ المصنف وكره قيام المقتدى الخ لا سلام المقتدى  
 فليتأمل ويجزى اهـ معناه



النع وهو جامع لجميع القواضل وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتعد الا مقدار ما يقول اللهم أنت السلام  
الخير وهي تفيد كذا ذكره الموافق أنه ليس المراد أنه كان يقول ذلك بعينه  
بل كان يتعد زمانا يسع ذلك المقدار ونحوه من القول تقريرا فلا ينافي  
ما في الصحيحين عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول دبر كل صلاة  
مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء  
قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجحتم منك  
الجدة وهذا لا ينافي ما في مسلم عن عبد الله بن الزبير كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من صلاته قال بصوته الاعلى لا اله الا الله وحده  
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الا اياه وله الفضل وله الثناء الحسن لا اله الا  
الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لان المقدار المذكور من حيث  
التقريب دون التحديد قد يسع كل واحد من هذه الاذكار عدم التفاوت  
الكثير بينها وبسبب استفاد من الحديث الاخير جواز رفع الصوت بالذكر  
والتكبير عقب المكتوبات بل من السلف من قال باس تحبابة وحزم به ابن  
حزم من المتأخرين ( قوله التي تؤخر عنه السنة ) الاولى الاقتصار  
على الجملة الثانية ( قوله قلت ولعل المراد الخ ) أقول لعل ذلك لم يشو  
قوة الحديث المتقدم فلذا لم ينص عليه أهل المذهب والخبر في الاتباع  
( قوله بعد المغرب ) انما خصها لان السنة تعقبها والافتد ورد في الفجر  
مثل ذلك ( قوله والمعوذات ) فيه تغليب المعوذتين على الصمدية ومن  
ثمرات ذلك الامن من الفتن والبلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام  
ونكفير جميع الذنوب كما ذكره الاجهوري في فضائل رمضان واعلم أن  
محل الكلام السابق فيما اذا صلى السنة في المسجد من لا تأمرا اذا اراد  
الانتقال الى البيت افعلها فلا يكره الفصل وان زاد على التدرج المسنون  
( قوله ويخالفه الخ ) تنفي المخالفة بحمل الكراهة المذكورة  
في الاختيار على التنزيهية وهي معنى قول الخلواني لا بأس لانها تستعمل  
فيما خلافة أولى منه أو يحتمل ما في الاختيار على كراهة التحريم ويحمل

قال الكمال وهذا هو الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم  
من الاذكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل به بينهما وبين  
الغرض انتهى قلت واصل المراد غير ما ثبت أيضا بعد  
المغرب وهو ثمان رجلة لا اله الا الله الى آخره عشر  
وبعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات سبعا  
اه (و) قال الكمال (عن شمس الأئمة الخلواني) انه  
قال (لا بأس بقراءة الاوراد بين الصلوة والسنة)  
فالاولى تأخير الاوراد عن السنة فهذا يتفق الكراهة  
ويخالفه ما قال في الاختيار كل صلاة بعدها سنة بكرة





تقول عمل كذا في كذا رواه الترمذي وقال حسن صحيح ونقل القرطبي  
في تفسير قوله تعالى فما بكت عليهم السماء والارض عن علي وابن عباس  
رضي الله عنهما انه يبكي على المؤمن مصلاه من الارض ومصعد عمله من  
السماء وتقدير الآية على هذا فما بكت عليهم مصاعداً أعمالهم من السماء  
ولامواضع عبادتهم من الارض اه ومن هنا قال عطاء الخراساني مامن  
عبد يسجد لله تعالى سجدة في بقعة من بقاع الارض الاشهدت له يوم  
القيامة وبكت عليه يوم يموت اه ابن ابراهيم صاحب (قوله ويستحب أن  
يستقبل بعده الخ) سواء كان الجماعة عشرة أو أقل خلافاً لمن فصل وروى  
في ذلك حديثاً وشاء وضوعاً وصنيعه كغيره يفيد أن الامام مخبر بعده الفراغ  
من التطوع أو المكتوبة اذ لم يكن بعده التطوع ان شاء المخبر عن يمينه  
وان شاء عن يساره وان شاء ذهب الى حوايجهم وان شاء استقبل الناس  
بوجهه واعلم أن هذه الاربعة غير التحول للتطوع لانه يفعلها بعده  
فتأمل (قوله ان لم يكن في مقابلة مصل) فان كان يكره لما في الصحيحين  
كره عثمان رضي الله عنه أن يستقبل الرجل وهو به لي وحده كما عياض  
عن عامة العلماء ولم يفصل بين ما اذا كان المصل في الصف الاول  
أو الاخير وهو ظاهر المذهب وان كان بينهما صفوف لان جلوس الامام  
مستقبلاً له وان كان بعيداً عنه بمنزلة جلوسه بين يديه قال ابن ابراهيم  
والذي يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصل بحيث انه رجل جالس ظهره الى  
وجه المصل أنه لا يكره للامام استقبال القوم لانه في هذه الحالة لا يكره  
المروءة ان المصل لحيلولة ذلك الرجل بينه وبين المصل فكذا هنا يكون  
حائلاً لاستقبال من وراءه قال واعلم محمد ارجه الله تعالى انما لم يذكر هذا  
التقيد للعلم به (قوله والامر للاباحة) أصل هذا الكلام للعلم به وتعمام فيه  
وكونه في الجمعة لا ينافي كونه في غير هابل ينسبه بطريق الدلالة (قوله في دبر  
كل صلاة الخ) صنيع المصنف يقتضي أن المراد كل صلاة من المفروضات  
(قوله وان كان فتر من الزحف) أي من صف القتال المطلوب شرعاً  
كقتل الكفار وأطلق زحفاً على زاحف والمراد به ما تقدم وفي الحديث  
ما يفيد أن هذا الاستغفار يكفر الكبائر لان الفرار من الكبار كما

(و) يستحب (أن يستقبل بعده) أي بعده  
التطوع وعقب الفرض ان لم يكن في مقابلة مصل  
يستقبل (الناس) ان شاء ان لم يكن في مقابلة مصل  
لما في الصحيحين كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى  
أقبل علينا بوجهه وان شاء الامام المخبر عن يساره  
وجعل القبلة عن يمينه وان شاء المخبر عن يمينه  
وجعل القبلة عن يساره وهذا أولى لما في مسلم كما  
اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا  
أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وان شاء  
ذهب لحوايجهم قال تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا  
في الارض وابتغوا من فضل الله والامر للاباحة وفي  
جميع الروايات اذا فرغ من صلاة (ويستغفرون الله)  
جالساً وان شاء قراءة فاتحة (ويستغفرون الله) صلى الله  
العظيم (ثلاثاً) اقول ثوبان كان رسول الله تعالى  
عليه وسلم اذا انصرف من صلاة استغفر الله تعالى  
ثلاثاً وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت  
يا ذا الجلال والاکرام رواه مسلم وقال صلى الله عليه  
وسلم من استغفر الله الذي لا اله الا هو المني  
مترات فقال أسستغفر الله ذنوبه وان كان قتر  
من الزحف

في الحديث وهي طريقة لبعض العلماء ( قوله لم يمنعه من دخول الجنة  
 الا الموت ) معناه انه اذا مات دخل الجنة والمراد أن روحه تستقر فيها أو  
 المراد بالدخول التمتع يعني أنه بمجرد موته وصل الى تنعمه بنعيم الجنة فان  
 القبر آثار ووضعة من رياض الجنة وأما حفرة من حفر النار ( قوله آمنه الله  
 على داره الخ ) أي حفظ الله تعالى ما ذكره وورد أن من قرأها مع خواتيم  
 سورة البقرة في مكان ثلاث ليال لم يقربه شيطان أبدا ( قوله ويقرؤون  
 المعوذات ) تقدم أن فيه تغليباً والمراد الصمدية والمعوذاتان روى الطبراني  
 في بعض طرق حديث آية الكرسي زيادة قل هو الله أحد وصنيعه  
 يفيد أن هذه الكيفية المذكورة لم يرد بها حديث واحد وانما جمعت  
 من أحاديث متعددة ( قوله من سبح الله في دبر كل صلاة الخ ) يشمل  
 الفرض والنفل لكن حمله أكثر العلماء على الفرض فانه ورد في حديث  
 كعب بن عجرة عنده مسلم التقييد بالمكتوبة فكانهم حملوا المطلق على المقيد  
 وهذا الترتيب وقع في أكثر الأحاديث وفي بعض الروايات تقديم التكبير  
 على التحميد خاصة وفي رواية تقديم التحميد على التسبيح فدل ذلك على أنه  
 لا ترتيب فيها ويمكن أن يقال الأولى البهانة بالتسبيح لانه من باب  
 الخلفية ثم التحميد لانه من باب التحلية ثم التكبير لانه تعظيم وورد  
 إحدى عشرة من كل واحد عشر وورد ستا وورد مرة واحدة  
 وورد سبعين وورد مائة فقد اختلفت الروايات في تعيين هذه الأعداد  
 وكل ذلك لا يكون الا عن حكمة وان خفيت علينا فيجب علينا أن نقتل  
 ذلك قال الحافظ الزين العراقي وكل ذلك حسن وما زاد فهو أحب الى الله  
 تعالى وجمع البغوي بأنه يحتمل صدق ذلك في أوقات متعددة وأن يكون  
 ذلك على سبيل التخيير أو يفترق بافتراق الأحوال كما ذكره البدر العيني  
 في شرح البخاري والمثلا على في شرح المشكاة وفي الاتيان بالثلاث والثلاثين  
 اتيان بما هو دون ذلك قال البدر العيني فسقط ما قيل أن هذه الأعداد  
 الواردة عقب الصلوات من الاذكار اذا كان لها عدد مخصوص مع ثواب  
 مخصوص فزاد الاتي بها على عددها عدد لا يحصل له ذلك الثواب الوارد  
 في الاتيان بالعدد الناقص فاعمل لتلك الأعداد حكمة وخاصة تفويت  
 بمساوزة تلك الأعداد وتعتيها وليس هذا الاتهامات والصواب ما قلناه لان

( ويقرؤون آية الكرسي ) قوله الذي صلى الله عليه  
 وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة  
 لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين  
 يأخذ مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره  
 وأهل دويرات حوله ( و ) يقرؤون ( المعوذات )  
 لقول عتبة بن عامر رضي الله تعالى عنه أصراف  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات  
 في دبر كل صلاة ( ويصيحون الله تعالى ثلاثا وثلاثين  
 ويحمدونه كذلك ) ثلاثا وثلاثين ( ويكبرونه كذلك )  
 ثلاثا وثلاثين ( ثم يقولون ) تمام المائة ( لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل  
 شيء قدير ) بقوله صلى الله عليه وسلم من سبح الله  
 في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون  
 وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون  
 وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت خطاياهم  
 وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم



هذه الاعداد ليست من الحدود التي نهى عن تهديها ومجاوزة اعدادها  
بل مما يتنافس فيه المتنافسون ويرغب فيه الراغبون والطاعة لاحصاء  
فيها فان قلت هل الشرط في تحصيل السنة والفضل الموعود به أن  
يقول الذكر المنصوص عليه بالعدد متتابعاً أم لا وفي مجلس واحد  
أم لا قلت كل ذلك ليس بشرط لكن الافضل أن يأتي به متتابعاً في الوقت  
الذي عين فيه انتهى ملخصاً وصح انه صلى الله عليه وسلم كان به قد التسييح  
بمينه وورد أنه قال واعتقد وديلاً لنامل فانهم من مسؤولات مستنطقات  
وجاء بسند ضعيف عن علي بن مرفوعاً عن المذكر السجدة قال ابن حجر  
والروايات بالتسييح بالنوى والخصا كثيرة عن العصابة وبعض اقهايات  
المؤمنين بل رآها صلى الله عليه وسلم وأقرها عليه وعقد التسييح بالانامل  
افضل من السجدة وقيل ان أمن من الغاظ فهو أولى والافهى أولى كذا  
في شرح المشكاة ( قوله وفيما قد مناه الخ ) قدمه قريياً بلنظ وقوله  
صلى الله عليه وسلم لفقراء المهاجرين تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر  
كل صلاة الج لا يتقضى اهـ ( قوله وهو حديث المهاجرين ) بيان لما  
قدمه روى البخارى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال جاء الفقراء  
الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا اذهب اهـ لى الثور من الاموال  
بالدرجات العلى والنعم المقيم يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم  
والهم فضل أموال يحجون ويعتقرون ويجامدون ويتصدقون فقال  
الا احببتمكم بما ان اخذتم به ادر كنتم من سببكم ولم يدرككم  
أحد بعدكم وكنتم خير من أنتم بين ظهرائهم ام الامن عـ لى مثله تسبحون  
وتحمدون وتكبرون خاف كل صلاة ثلاثاً وثلاثين اهـ ( قوله ثم يدعون  
لانفسهم ) يدعون بهما لقوله صلى الله عليه وسلم ابد أنفسك الحديث وهو  
وان ورد فى الانفاق فالمحتشون بسـ مملونه فى أمور الاخرة أيضاً حتى  
قالوا يجب على العالم أن يبدأ بعلمه فى التعليم يدل عليه قوله تعالى  
قوا أنفسكم وأهليكم نارا ذكره الا يارى فى شرح الجامع الصغير ( قوله  
بالادعية الماثورة الجامعة ) وينبغى أن يبلغ بالدعاء مرة بعد أخرى وقتاً  
بعد وقت وأن يكثره ثلاثاً ويكره أن يرفع بصره الى السماء مدافيه من ترك

وفى ما قد مناه إشارة الى مثله وهو حديث المهاجرين  
( ثم يدعون لانفسهم وللمسلمين ) بالادعية الماثورة  
الجامعة لقول ابى امامة قيل يا رسول الله أى  
الدعاء اسمع قال جوف الليل الآخر ودبر الصلوات  
المكتوبات

الادب وتوهم الجهة وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك كما  
 في شرح الحصن الحصين وأن يخص صلاة أو وقتا بدعاء لانه يقسى القلب  
 وأن يعتدي في الدعاء لقوله عز وجل انه لا يحب المعتدين واختلف  
 في تفسيره ف قيل هو أن يدعو بمسحيل شرعا أو عقلا وقيل هو طلب ما لا  
 يليق به كراتب الانبياء وقيل هو الصياح به وقيل تكلف السجيع وقيل  
 الاطناب فيه وقيل طلب أمر لا يعلم حقيقة وأفاد المصنف بقوله وللمسلمين  
 جواز الدعاء لهم عموما لقوله تعالى **حسبكم** عن ابراهيم رب اغفر لي  
 ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وقوله تعالى واسئغفر لذنبك  
 وللمؤمنين والمؤمنات ولا يلزم من سؤال المغفرة أن يغفر لهم فقد  
 لا يستجاب له ويكون في الدعاء بالاستغفار اظهارة الاقتدار الى الله تعالى  
 وعلى تقدير الاجابة لا يلزم أن يغفر لهم جميع الذنوب فقد يغفر لهم البعض  
 دون البعض كما ذكره ابن العماد وفيه ذاب قط ما ذكره العراقي من حرمة  
 الدعاء للمؤمنين بغيره فإن جميع الذنوب (قوله والله اني لاحبك الخ)  
 ينبغى العمل بها لانها وصية المحب للمحبوب ومن الادب في الدعاء أن  
 يدعو بخشوع وتذل وخفض صوت أي بأن يكون بين الخافعة والجهر  
 كما في الاذكار عن الاحياء **ليكون** أقرب الى الاجابة (قوله هذا  
 الصدر وبطونهم يمالى الوجه) الذي في الحصن الحصين وشرحه ان  
 يرفعها هذا منكبيه باسطا كفيه نحو السماء لانها قبله الدعاء اه قال  
 بعض الافاضل ولا منافاة بينهما لان المراد أن لا يجعل بطونهم موجهة  
 الارض والتفاوت في مقدار الرفع قليل كما يشير اليه ما في أبي داود عن  
 ابن عباس قال المسئلة أن ترفع يديك حذو منكبيك أو دونهما وأما ما  
 روى انه كان يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه فعمول على بيان الجواز  
 أو على حالة الاستسقاء ونحوها من شدة البلاء والمبالغة في الدعاء وفي  
 النهر من فعل كنيته المستحبة أن يكون بين الكفين فرجة وان قلت  
 وأن لا يضع إحدى يديه على الارض فان كان لا يقدر على رفع يديه لعذر  
 أو برد فاشار بالسجدة اجزا اه لكن في شرح الحصن الحصين والظاهر أن  
 من الادب أيضا ضم اليدين وتوجيه أصابعهما نحو القبلة وفي شرح

ولقوله صلى الله عليه وسلم والله اني لاحبك أو صديق  
 بامعاذ لا تدع عن ذلك بكل صلاة أن تقول اللهم أعني  
 على ذكرك وشيئرك وحسن عبادتك (رافعي  
 أي يهيم) هذا الصدر وبطونهم يمالى الوجه  
 بخشوع وسكون ثم يجتمعون بقوله تعالى



المشكاة ورد أنه صلى الله عليه وسلم يوم عرفة جمع بين كفيه في الدعاء  
وان أريد بالضم في كلامه القرب التام لا ينافي وجود الفرجة القليلة وأما  
قوله جمع بين كفيه لا ينافي أيضاً لأن المعنى جمع بين يديه ما في الرفع ولم  
يفرد أحدهما به (قوله رب العزة) أي العظمة وقيل هي حبة عظيمة دائرية  
بالعرش قريب ذنبها من رأسها فإذا اجتمعت قامت القيامة (قوله من  
أحب أن يكتال بالميكال الاوفى) المراد به تكثير الاجر (قوله ثم  
يسبحون بها وجوههم) الحكمة في ذلك عود البركة عليه وسرايتها الى  
باطنه وتفاؤله بدفع البلاء وحصول العطاء ولا يسبح بيده واحدة لأنه قد دل  
التمسك بيمين ودل الحديث على أنه اذا لم يرفع يديه في الدعاء لم يسبح بهما  
وهو قيد حسن لأنه صلى الله عليه وسلم كان يدعو كثيراً كما عوفي الصلاة  
والطواف وغيرها من الدعوات المأثورة ببر الصلوات وعند النوم  
وبعد الاكل وأمثال ذلك ولم يرفع يديه ولم يسبح بهما وجهه أفاده  
في شرح المشكاة وشرح الحصن الحصين وغيرهما ما فروع باختلاف  
هل الاسرار بالذكر أفضل فقيل نعم لاحاديث كثيرة تدل عليه منها خبر  
الذكر الخفي وخير الرزق ما يكتفي ولأن الاسرار أبلغ في الاخلاص وأقرب  
الى الاجابة وقيل الجهر أفضل لاحاديث كثيرة منها ما رواه ابن الزبير كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لم من صلاته قال بصوته الاعلى  
لا اله الا الله وحده لا شريك له وتقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم يأمر  
من يقرأ القرآن في المسجد أن يسمع قراءته وكان ابن عمر يأمرون يقرأ  
عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ولأنه أكثر عملاً وأبلغ في التدبر ونفعه  
متعد لا يقتضاه قلوب الغافلين وجمع بين الاحاديث الواردة بان ذلك بخلاف  
بحسب الاشخاص والاحوال فتنى خاف الرياء أو تاذى به أحد كان الاسرار  
أفضل ومتى فقد ما ذكر كان الجهر أفضل قال في الفتاوى لا يمنع  
من الجهر بالدكر في المساجد احترازاً عن الدخول تحت قوله تعالى ومن  
أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه فكذلك في البرازية ونص  
الشعراني في ذكر الذاكر للامد كور والشاكر للامشكور ما لفظه وأجمع  
العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الله تعالى جماعة في المساجد

وغیرها

سبحان ربك رب العزة عما يصفون الآية لقول  
علي رضي الله عنه من أحب أن يكال بالميكال  
الاوفى من الاجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه  
اذا قام من مجلسه سبحان ربك الآية وقال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من قال دبر كل صلاة سبحان  
ربك الآية ثلاث مرات فقد اكال بالميكال الاوفى  
من الاجر (ثم يسبحون بها) أي بأيديهم (وجوههم  
في آخرو)

وغيرها من غير تكبير إلا أن يشوش جهرهم بالذكرة على نائم أو مصل  
أو قارئ قرآن كما هو مقرر في كتب الفقه وفي الحاشية الأفضل الجهر  
بالقراءة إن لم يكن عند قوم مشغران ما لم يخالطه رياءه اه وفي الدرّة  
المنيفة عن القنية بكراهة للقوم أن يقرأوا القرآن جملة لتضمنها ترك الاستماع  
والانصات وقيل لأبأس به اه وفيها أيضا قراءة القرآن في الحمام إن لم يكن  
ثمّة أحد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا تجوز جهره وأخفية وإن لم  
يكن كذلك فإن قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر اه وفي الدرّة من  
الكراهة أيضا الترجيع بالقراءة والاذان بالصوت الطيب طيب ما لم يزد  
حرفا فيكره له ولمستمعه وقول القائل لمن زاد ذلك حين سكت أحسنت إن  
لسكوته فحسن وإن امتلك القراءة يخشى عليه الكفر اه وفيه أيضا التفتي  
بالقرآن إذا لم يخرج بألسانه عن قدر ما هو صحيح في العربية مستحسن  
والتغني حرام إذا كان بذكرا امرأة معينة حية أو وصف خسر يبيع اليها  
أو قصد هجو ولولذي وأجاز بعضهم الغناء في العرس كضرب الدف فيه  
ومنهم من أباحه مطلقا ومنهم من كرهه مطلقا ذكره العيني وتبعه الباقي  
قلت لكن في البحر والمذهب حرمة مطلقا فانقطع الاختلاف بل  
ظاهر الهداية أنه كبرية ولولته نفسه وهو قول شيخ الاسلام وكذا السامعي  
وحاضره اه من سكب الانهر ملخصا وذكر ابن الجزري في الحصن الحصين  
أن كل ذكر مشروع أي مأموره في الشرع واجبا كان أو مستحبا لا يعتد  
بشيء منه حتى يتلفظ به ويسمع به نفسه اه والمأمنى أنه إذا قرأ في قلبه حال  
القراءة أو سجع بقلبه في الركوع والسجود لا يكون آتيا بفرض القراءة  
وسنة التسبيح والافقد أخرج أبو يعلى عن عائشة أفضل الذكر الخفي  
لذي لا يسمعه الحفظة سبعة وضعف الخ وأما الرقص والتصفيق والصريخ  
وضرب الاوتار والصنج والبوق الذي يفعله بعض من يدعى التصوف  
فانه حرام بالاجماع لانها زى الكفار كما في سكب الانهر وفي مجمع الانهر عن  
التسهيل الوجود مراتب وبعضه يسلب الاختيار فلا وجه لمطلق الانكار  
وفي التارخانية ما يدل على جواز له غلب الذي حر كانه كركات المرتعش  
اه والمصاحفة سنة في سائر الاوقات لما أخرج أبو داود عن أبي ذر مائيت

أقوله صلى الله عليه وسلم إذا دعوت الله فادع يا ابن  
كعبيت ولا تدع بطه ورهه فإذا فرغت فامسح  
بهما وجهك وكان صلى الله عليه وسلم إذا رفع يديه  
في الدعاء لم يخطهما أو في رواية لم يردهما ما حتى يمسح  
بهما وجهه والله تعالى الوفي

راجع هذا الحديث



النبي صلى الله عليه وسلم الاوصاف في الحديث وفيه اعتنقه مرة وفي  
 القهستان وغيره هي الصاق الكف بالكف واقبال الوجه بالوجه  
 فأخذ الاصابع ليس بمصافحة خلافا للروافض والسنة أن تكون بكلمة  
 يديه وبغير حائل من نحو ثوب وعند اللقاء بعد السلام وأن يأخذ الايهام  
 فان فيه عرفات تشعب منه المحبة وفي الهداية ويكره أن يقبل الرجل فم  
 الرجل أو يده أو شيء آمنه أو يعانقه في ازار واحد وقال أبو يوسف لا بأس  
 بذلك كله اه وفي غاية البيان عن الواقعات تقبيل يد العالم أو السلطان  
 العادل جائز وورد في أحاديث ذكرها البدر العيني ما يفيد أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يقبل يده ورجله وكان صلى الله عليه وسلم  
 يقبل الحسن وفاطمة وقبيل صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون  
 بعد موته وكذلك قبيل الصديق رضي الله تعالى عنه رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بعد موته وقبيل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ابن عمه جعفر بن عبيد ثم قال البدر العيني فعلم من مجموع ما ذكرنا  
 اباحة تقبيل اليد والرجل والكتف والرأس والجهة والشفقين  
 وبين العينين ولكن كل ذلك اذا كان على وجه المبرة والاكرام وأما اذا  
 كان ذلك على وجه الشهوة فلا يجوز الا في حق الزوجين اه أي والسيد  
 وأمه وفي رفع العوائق عن البحر الزاخر لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان  
 العادل وفي غيرهما ان أراد شيئا من عرض الدنيا فمكروه وان أراد  
 تعظيم المسلم واكرامه فلا بأس به اه وكان عمر يأخذ المصحف  
 كل غداة ويقبله وكان عثمان يقبله ويحمله على وجهه وتقبيل الخبز قال  
 أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنه انه بدعة مباحة وقالوا بكمروه وسه  
 لا يوسه وقواعدنا لا تأباه وفي رسالة المصافحة للشيخ زبلائي عن شيخ مشايخه  
 الحنفوني التحية بالركوع واسترخاء الرأس مكروهة الكل أحد مطلقا  
 ومثله السلام باليد كانت عليه الحنفية اه قال الزمربلائي بعد ومحل  
 كراهة الاشارة باليد اذا اقتصر عليها وذكر حديثا يفيد أنه صلى الله عليه وسلم  
 وسلم جمع بين اللفظ والاشارة وفي شرح الوهبانية لابن النخعة وفي  
 مشكل الآثار القيام غيره ليس بمكروه لعينه انما المكروه محبة القيام

من الذي يقيم له فان لم يحب وقاموا له لا يكرههم يعني جميعا قال وقال  
القاضي البديع وقيام قارئ القرآن للقيام تعظيما لا يكره اذا كان ممن  
يستحق التعظيم وقيل له ان يقوم بين يدي العالم تعظيما له أما في غيره فلا  
يجوز وقال ابن وهبان في شرحه والقيام يستحب في زماننا لما يورث  
تركه من الحقد والبغضاء والوعيد انما هو في حق من يجب القيام بين  
يديه كما يفعله الترك وفي المشكاة عن أبي هريرة كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يجلس معنا في المسجد يحدثنا فاذا قام فنافيا ما حتى نراه قد  
دخل بعض بيوت أزواجه وعن واثلة دخل رجل الى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وهو قاعد في المسجد فترحله رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال الرجل يا رسول الله ان في المكان سعة فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم ان للمسلم لحقارواهم ما اليه في في الشعب وأما المعانقة وهي  
كما في القهستانى جعل كل منهم ما يده على عنق الآخر فقالوا بكراهما  
وأباحه أبو يوسف وظاهر عبارة مواهب الرحمن اختياره حيث قال  
مقتصر عليه ويبقى أي أبو يوسف للرجل معانقة من له وتقبيله للمبرة بلا  
شهوة كما المصافحة وتقبيل يده العالم والسلطان العادل للبركة اه قالوا  
الخلاف فيما اذا لم يكن عليه ما غير الازار وأما اذا كان عليه ما يقصر  
أوجبه أو رداء مع الازار فلا بأس به بالاجماع كما في رفع العوائق عن  
الشمى والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\* (باب ما يفسد الصلاة) \*

يقال فسد كنصر وعقد وكرم ولم يسمع انفسد قاموس ملخصا (قوله  
مغترقان) فما كان مشروعا بأصله دون وصفه كالبيع بشرط لا يقتضيه  
العقد فهو فاسد وما ليس مشروعا بأصله ولا وصفه كبيع الميتة والدم فهو  
باطل (قوله منه الكلمة) و يشترط فيها تصحيح الحروف وجمعها  
حتى تكون مفيدة فان فقد أحد هذه ما فساد لانه لا يعتبر كلاما اه حلي  
(قوله وان لم تكن مفيدة كما) ذكر الامام خواهر زاده أنها تفسد بالنفخ  
المسموع بلا حروف وفي السراج والبناءية اذا تكلم كلاما يتعارف  
في متفاهم الناس سواء حصل به حروف أو لا حتى لو قال ما يساق به

• (باب ما يفسد الصلاة) •

الفساد ضد الصلاح والفساد والبطلان في العبادة  
سببان وفي المعاملات كالبيع مغترقان وحصر  
المفسد بالعدت تقريرا لا يحدده فقال (وهو غمانية  
وستون شيئا) منه (الكلمة) وان لم تكن مفيدة  
كيا



الجار مثلا فسدت صلاته اه ومن ثمة استشكل الشرية لاني ماذا كره  
 بعضهم من انه لو ساق جارا لم تفسد لانه صوت لا هجاء له وان كره بأنه عمل  
 كثير يظن من رأى فاعله أنه ليس في الصلاة وتمثله اغبر المفيدة بما فيه نظر  
 فانها بمعنى ادعوهي نائية عن جلة وأما المنادى فهو فضيلة لانه مفعول  
 في المعنى وقد تأني للتنبيه اللهم الا أن يقال عده لها غير مفيدة نظرا الى  
 عدم تعين المنادى واعلم أنه لا فرق في المفسد اذا كان حرفين بين أن  
 يكون من أحرف الزيادة أولا وفصل أبو يوسف وتفصيل المقام يعلم من  
 المطولات ( قوله ولو نطق بها سهوا ) الفرق بين السهو والنسيان أن  
 الصورة الحاصلة عند العقل ان كان يمكنه الملاحظة أى وقت شاء  
 نسي ذهولا وسهوا أولا أى لا يمكنه الملاحظة الا بعد كسب  
 جديد تسمى نسيانا فهو روينه وبين الخطأ أن السهو ما يتنبه له  
 صاحبه والخطأ ما لم يتنبه له بالتنبيه أو يتنبه بعد ان عاب حوى عن الاكمل  
 وقال الامام الشافعي رضى الله عنه لا تفسد بالسلام ناسيا الا اذا  
 طال واحتج بحديث ذي اليمين واساقوله صلى الله عليه وسلم وليبين عن  
 صلاته ما لم يتكلم حيث غيا جواز البناء باتكلم فيقتضى انتهاء الجواز  
 بالتمام وعموم قوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصلاة لا تصلح الخ دل على  
 أن عدم الكلام من حقها كما جعل وجود الطهارة من حقها فكما  
 لا تجوز مع عدم الطهارة لا تجوز مع وجود الكلام وهو واضح جدا  
 ولو كان النسيان عذرا لاسمى قلة وكثيره وحديث ذي اليمين  
 كان في ابتداء السلام قبل تحريم الكلام فان قيل السلام كالكلام في أن  
 كلامه ما قاطع للصلاة فلم فصلتم في السلام بين العمد والنسيان فالجواب  
 أن السلام له شبه بالاذن ما راذ هو من أمم الله تعالى ومذكور  
 في التشهد فهو من جنس الصلاة وانما يلحق بالكلام اذا قصد به الخطاب  
 فاذا أتى به ناسيا اعتبرناه بالاذن كما وان كان عمدا اعتبرناه  
 بالكلام عملا بالشبهين اه ( قوله في المختار ) واختار نفي السلام  
 وغيره أنها لا تفسد كما في المضمرات والمخ ( قوله لا يصلح فيها شيء الخ ) كذا في  
 رواية الامام أحمد ومسلم والنسائي وفي رواية أبي داود والطبراني لا يحل  
 مكان لا يصلح قال في الشرح وما لا يحل ولا يصلح في الصلاة فيما شره

(ولو) نطق بها (سهوا) بظن كونه ليس  
 في الصلاة (أو) نطق بها (خطأ) كما لو أراد أن  
 يقول يا أيها الناس فقال يا يزيد ولو جهل كونه  
 مفسدا ولو تأمنا في المختار لقوله صلى الله عليه وسلم  
 ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس

تفسدها اه (قوله والعمل القليل عفو) هذا جواب عن سؤال حاصله  
 انكم جعلتم الكلام قليلا وكثيره مفسدا وفصلتم في العمل بين قليله فلا  
 يفسد وكثيره فيفسد وحاصل الجواب انه انما عني عن القليل من العمل  
 لان بدن الحى لا يخلو عن حركة طبعه فلا يمكن الاحتراز عن قليلها فعني  
 ما لم يكثر ويدخل في حد ما لا يمكن الاحتراز عنه وليس الكلام كذلك فانه  
 يمكن الاحتراز عن قليله لانه ليس من طبعه ان يتكلم فلم يعرف وعن  
 نحو الاكل ناسيا في الصوم دون الصلاة لان حالة الصلاة مذكرة دون  
 الصوم اه (قوله أو اقض ديني) تقدم ان هذا مما ورد في السنة وذكر  
 في البحر عن المرغيناني ضابطا فقال الحاصل انه اذا دعاني الصلاة بما جاء  
 في القرآن أو في المأثور لا تفسد صلاته وان لم يكن في القرآن أو المأثور فان  
 استحالة طلبه من العباد لا يفسد ولا افسد اه ملخصا من الشرح فجعل  
 التفصيل بين ما استحالة وما لم يستعمل فيما لم يرد في القرآن والسنة وانما  
 خص الدعاء مع دخوله في عموم الكلام لوقوع الخلاف فيه فان الامام  
 الشافعي رضي الله عنه يقول بفساد الفساده فان قيل الدعاء ليس  
 بخطاب الادعي فكيف يكون من كلام الناس قلنا لا يشترط في ذلك  
 مخاطبة الا ترى ان من قال قرأت الفاتحة مثلاً تطل صلاته وان لم يكن  
 بحضوره اه هذا مخاطبه كذا في التبيين (قوله أو ارزقني) أشار به الى  
 الفرق بين طلب الرزق المقيّد بنحو فلان فيفسد والمطلق كـ هذا فلا  
 يفسد (قوله بنية النية ولو ساهيا) احتراز به عن سلام التحليل فانه  
 لا يفسدها اذا كان ساهيا كما لو سلم على رأس الركعتين في الرباعية ساهيا  
 الا اذا سلم على ظن انها تروية أو على ظن انها الفجر فانه تفسد كما اذا سلم  
 في حال القيام في غير صلاة الجنازة (قوله لانه خطاب) لا يظهر فيما  
 اذا لم يقل عليكم أو ان المراد شأنه ان يخاطب به او أنه لا يشترط في الكلام  
 خطاب (قوله بلسانه) قيد به لانه لو رده بيده لا تفسد لما روى أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم خرج الى قباء فجاء الانصار فسلموا عليه قال عرفت لبلال  
 كيف النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي قال  
 يقول هكذا وبسط كفه وبسط جفون عوف كفه وجعل بطنه أسفل

واما العمل القليل عفو اهدم الاحتراز عنه (و) يفسدها  
 (الدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم ألبسني ثوب كذا  
 أو أطعمني كذا أو اقض ديني أو ارزقني فلانة علي  
 الصحيح لانه يمكن تخصيصه من العباد بخلاف قوله  
 اللهم عافني واعف عني وارزقني (و) يفسدها  
 (السلام بنية النية) وان لم يقل عليكم (ولو) كان  
 (ساهيا) لانه خطاب (و) يفسدها (رد السلام  
 بلسانه) ولو سلم والانه من كلام الناس



وظهره الى فوق فان قلت هذا يقتضي عدم الكراهة وقد صرحوا  
بكراهة الرتبة بالاشارة وهو في الصلاة أجاب العلامة ابن أمير حاج بأنها  
كراهة تنزيه وفعله صلى الله عليه وسلم إنما كان تعليمًا للجهل ولا يوصف  
بالكراهة (قوله لانه كلام معني) أورد عليه بأن الرتبة بالكلام معني  
وهو لا يفسد فالاولى أن يعطل الفساد فيها بأنه عمل كثير بخلاف الرتبة باليد  
أفاده السيد (قوله هو الذي لا يشك الناظر الخ) قال ابن أمير حاج  
والمراد من الناظر من لا علم له بكونه في الصلاة والافن المعلوم أنه لو شاهد  
شروع انسان في الصلاة ثم رأى منه ما ينافيها كأن تناول مشطًا وسرح  
رأسه أو طيته مرات متواليات فانه يفسد حتمًا مع انتفاء التيقن بأنه ليس  
في الصلاة فتنبه اه • فرع • يقع لغزافية قال فيه أي شخص شرب  
ففسدت صلاة غيره بشرية ولم يكن مقتديًا بغيره ولا متبعمًا وجوابه صي  
رضع ثدي امرأة ثلاثًا ونزل لبنها فانما تفسد صلاتها على الأصح أفاده  
الشرح (قوله على الأصح) كذا في التبيين وهو قول العلامة وهو  
المختار وهو المواب كافي المضممرات (قوله كالحركات الثلاث  
المتواليات كثير) حتى لو روج على نفسه بمروحة ثلاث مرات أو حك  
موضعًا من جسده كذلك أو رمى ثلاثة أحجار أو تنف ثلاث شعرات فان  
كانت على الولا فسدت صلاته وان فصل لا تفسد وان كثروا في الخلاصة  
وان حك ثلاثًا في ركن واحد تفسد صلاته اذا رفع يده في كل مرة والا فلا  
تفسد لانه حك واحد اه وقيل ما يقام باليدين عادة كثير وان فعله يبد  
واحدة وما يقام بيد واحدة قليل وان فعله يبد يدين وقيل ان الكثير  
ما يكون مقصود المفاعل والقليل بخلافه وقيل انه مفوض الى رأى  
المبتلى فان استكثره فكثير وان استقله فقليل وهذا أقرب الأقوال الى  
رأى الامام كافي التبيين قال المصنف وفروعه في هذا الباب قد اختلفت  
ولم تفرع كلها على قول واحد والظاهر أن أكثرها تفرعات من  
الشيخ لم تكن منقولة عن الامام الاعظم (قوله على الصحيح) وذكر  
في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن الامام أنه يفسد (قوله  
ويفسدها نحويل الصدر عن القبلة) الظاهر أن حكم الصدر في  
الاستقبال المحكم السابق في عدمه مستقبلاً باستقبال جزء منه

(أو) رد السلام (بإصاغة) لانه كلام معني  
(و) يفسدها (العمل الكثير) لا القليل والفاسل  
بينهما أن الكثير هو الذي لا يشك الناظر لانه أنه  
ليس في الصلاة وان اشتبه فهو قليل على الأصح  
وقيل في تفسيره غير هذا كالحركات الثلاث  
المتواليات كثير ودونها قليل ويكره رفع اليدين  
عند ارادة الركوع والرفع عند لا يفسد على  
الصحيح (و) يفسدها (نحويل الصدر عن القبلة)  
لتركه فرض التوجه

ولا تفسد الا بالتحويل الى المغارب أو الى المشارق (قوله الا لسبق حدث) فلا تفسد به ولا بالمشي وفي الحلبي اذا مشى في صلاته مشياً غير متدارك بأن مشى قدر صف ووقف قدر ركن ثم مشى قدر صف آخر هكذا الى أن مشى قدر صفوف كثيرة لا تفسد صلاته الا اذا خرج من المسجد ان كان يصلي فيه أو تجاوز الصفوف في الصحراء فان مشى متلاحقاً بان مشى قدر صفين دفعة واحدة أو خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف في الصحراء فسدت صلاته اهـ وذكر المحقق ابن أمير حاج ما حاصله أن المشي لا يخلو اما أن يكون بلا عذر أو يكون بمذرة فان كان بلا عذر فان كان كثيراً متوالياً يفسد صلاته سواء استدبر القبلة مع ذلك أو لا لانه حينئذ عمل كثير ليس من أعمال الصلاة ولم تقع الرخصة فيه وان كان كثيراً غير متوالٍ بل تفرق في ركعات أو تخلله مهلات فان استدبر معه القبلة فسدت لوجود المنافي قطعا من غير ضرورة وان لم يستدبر معه القبلة لم يفسد ولكن يكره لما عرف أن ما أفسد كثيراً يكره قليله عند عدم الضرورة وان كان بمذرة كان لا جيل الوضوء حدث سبقه في الصلاة أو لا نصرافه الى وجهه العذر أو وجوعه منه في صلاة الخوف لا يفسد ولا يكره مطلقاً سواء كان كثيراً أو قليلاً استدبر القبلة أو لم يستدبر اهـ (قوله وهو قدر الحصاة) وقال الامام خواهر زاده مادون ملء القسم لا يفسده وما في المصنف أولى كما في النهر وفي الخلاصة لو أكل شيئاً من الحلاوة وابتلع صيتها فوجد صلاته في فيه وابتلعها لا تفسد صلاته ولو أدخل الفانيده أو السكر في فيه ولم يعضه كان يصلي والحلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته ثم قال ولو مضغ علكا فسدت صلاته اذا كثراه (قوله وان كان يعمل كثير) كان مضغه مرات (قوله ويفسدها شربة) لا فرق بين العمد والله سبحانه كذا في الشرح (قوله بطلت صلاته) لو مول شيء من خارج الى جوفه كذا في البرازية (قوله بلا عذر) العذر وصف بطرأ على المكلف يناسب التسهيل عليه (قوله لما فيه من الحروف) أقاد بالتعليل تفيد الفساد بالتحنج بما اذا حصل به حروف كالجشاء ان حصل به حروف ولم يكن مدفوعاً اليه وكذا الحال يفسد اذا حصل به حروف بلا ضرورة

لا لسبق حدث أو لا سطفاً حراساً بازاء العذر في صلاة الخوف (و) يفسدها (أكل شيء من خارج) (و) يفسدها (أكل ما بين أمانته) ان كان كثيراً (و) يفسدها (أكل ما بين أمانته) ولو يعمل قليلاً (وهو) أي الكثير (قدر الحصاة) ولو يعمل قليلاً لا يمكن الاحتراز عنه بخلاف القليل يعمل قليلاً لانه يتبع ريقه وان كان يعمل كثيراً يفسد بالعمل (و) يفسدها (شربة) لانه ينافي الصلاة ولو رفع رأسه الى السماء فوقع في حلقه برداً ومطر ووصل الى جوفه بطلت صلاته (و) يفسدها (التحنج بلا عذر) لما فيه من الحروف



أما العطاس فلا يفسد وان حصل به كلمة أفاده السيد (قوله وان كان  
لعذر الخ) منه التصحیح لاصلاح الصوت وتحسينه أوليته تدرى امامه من  
خطئه أولاد علام بأنه في الصلاة على الصحيح كما في الفتح (قوله كنعه  
الباعث) بالرفع فاعل المنع قال في الخلاصة وبعد جره الذي أضيف له  
كل بنصب أو برفع عله (قوله والتأنيف) اذا كان مسبوفا  
والتأنيف أن يقول أف أو تف لنفخ التراب أو التنبجر وقيل أف اسم لوسخ  
الانظار أو الاذن وتف اسم لوسخ البراجم (قوله والائين) يقال أن  
الرجل يئن بالكسر أي يئسا وأنا يئسا بالضم صوت فهو آث كفاعل وهي آنة اه  
مصباح (قوله بوزن دع) توجع العجم وفي المصباح آه من كذا بالمد  
وكسر الهاء يقال عند التوجع ونحوه في القهقهة تافى (قوله والتأوه)  
واسم الفاعل منه متأوه أما الاواء فهو الموقن أو كثر بالدعاء أو الرخيم  
الرفيق أو الفقيه أو المأمن بالحشية قاموس (قوله وفيها لغات كثيرة)  
عذ في البحر تبة للعاجي فيها ثلاث عشرة لغة (قوله وارتفاع بكائه) البكاء  
بالمد الصوت وبالقصر خروج الدمع وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال  
بكت عيني فحق لها بكاءها وما يغني البكاء ولا العويل اه مصباح والمراد  
بـونه مرتفعاً كونه مسبوفاً فلم يسمع نفسه بالحروف لا تفسد على  
قياس ما قد مناه قريشا وأشار إليه المؤلف بقوله مسبوقة (قوله وهو  
أن يحصل به حروف) كذا قيده في الفتح والسراج وشروح الكنز  
ومرادهم بالجمع ما فوق الواحد وفيه إشارة إلى أن مجرد الصوت غير  
مفسد خلافاً لظاهر البحر ومحمل الفساد به عند حصول الحروف اذا  
أمكنه الامتناع عنه أما اذا لم يمكنه الامتناع عنه فلا تفسد به عند الكل  
كما في الظهيرة كالمرضى اذا لم يمكنه منع نفسه عن الاين والتأوه لانه  
حينئذ كالعطاس والجشأ اذا حصل به ما حروف بحر (قوله أو مصيبة) هي  
ما يصيب الانسان من كل ما يؤذيه من موت أو مرض أو نحو ذلك فهو من  
عطف العام على الخاص الا أن شرط ذلك العطف أن يكون بالواو خاصة  
أفاده السيد (قوله لانه كلام معني) كانه يقول انه مريض فاعذروه أو  
مصاب فعذروه والدلالة تعمل عمل الصريح ان لم يكن صريحاً بحالها ولو

وان كان لعذر كنعته الباعث من القسرة  
لا يفسد (والتأنيف) كنفخ التراب والتنجير  
(والائين) وهو أنه يكون الهاء مقصور بوزن دع  
(والتأوه) وهو أن يقول آوه وفيها لغات كثيرة  
عند لا تدمع تشديد الواو المفتوحة ويكون الهاء  
وكسرها (وارتفاع بكائه) وهو أن يحصل به  
حروف مسبوقة وقوله (من وجع) مجسده  
(أو مصيبة) فقد حبيب أو مال قبل الاين وما يبدله  
لانه كلام معني

أفصح به تفسيد فكذا هنا اه من الشرح أولان فيه اظهار التأسف وهو  
من جنس كلام الناس كما - فقه في الفتح (قوله لا لانتها على الخشوع) أى  
الخوف من الله الواحد القهار فكأنه من الخوف بيس كالأرض  
الخشاعة قال تعالى وترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت  
وربت وفى الحديث من أطاع الله با يكادخل الجنة ضاحكا ومن أذنب  
ضاحكا - دخل النار با يكادفاده فى الشرح • فروع • لو أعجبه قراءة  
الامام فبكي وقال نعم أو بلى لا تفسد ولو وسوسه الشيطان فقول ان  
لامور الاخرة لا تفسد وان لامور الدنيا فسدت ولولد غته عقرب فقال  
بسم الله لا تفسد على ما عليه الفتوى كذا فى المضمرة والنهر (قوله  
أفصح من المهمة) لأنه أعلى فى كلامهم وأكثر مجمع الانهر (قوله  
خطاب عاطس) بدل من قوله الدعاء بالخبر وهو من اصافة المصدر الى  
فعله أى خطاب المصلى العاطس وانما قيد بالخاطب من المصلى لأنه  
لوقاله العاطس لنفسه لا تفسد لأنه بمنزلة قوله برحمتى الله وبه لا تفسد  
ظهيرية ولو قال الحمد لله فمن العاطس نفسه لا تفسد وكذا من غيره ان  
أراد الثواب اتفقا كما تفسد اتفقا اذا أراد به تعليم العاطس أن يقول  
ذلك ولو أراد به الجواب للعاطس لا تفسد لأنه دعاء لم يتعارف جوابا  
وقيل تفسد (قوله وقال أبو يوسف لا تفسد) لأنه دعاء بالمغفرة والرحمة  
وجه قول الامام حديث معاوية بن الحكم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال له حين شمت العاطس ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شئ من كلام  
الناس وهو غير صالح فى الصلاة (قوله ويفسد دعاء كل شئ من القرآن  
قصده الجواب) انما قيد بالقرآن ليعلم الحكم فى غيره بالاولى فلو ذكر  
الشهادتين عند ذكر المؤذن اه ما أوسع ذكر الله فقال جل جلاله أو ذكر  
النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه أو قال عند ختم الامام القراءة صدق  
الله العظيم أو صدق رسوله أو سمع الشيطان فلعله أو ناداه رجل بأن يجهر  
بالتكبير ففعل فسدت فان قيل روى أنه صلى الله عليه وسلم قال فى جواب  
ابن مسعود حين استأذن عليه فى الدخول وهو فى الصلاة ادخلوها  
بسلام آمنين ولم تفسد الصلاة أجاب عنه السرخسي بأنه محمول على أنه

(لا) تفسد بمجسواها (من ذكر جنة أو نار) اتفقا  
للا انتها على الخشوع (و) يفسدها (تسميت) بالشين  
المجسمة أفصح من المهمة الدعاء بالخبر خطاب  
(عاطس بريح الله) عندهما خلافا لابي يوسف  
(وجواب مستفهم عن تفسد سجدة أى قال هل مع  
الله اه آخر فأجابه المصلى (بلا لاه الا الله) يفسد  
عندهما خلافا لابي يوسف هو يقول انه ثناء لا يتغير  
بغيريته وهما يؤولان انه صار جوابا فيكون متكلما  
بالنفا (وخبر سوء بالاس ترجاع) ان الله وانا اليه  
راجعون (وسار بالخبر لله و) يفسدها (كل شئ)  
بلا لاه الا الله أو بسم الله (قصده الجواب كما يجي خذ الكتاب)  
من القرآن (قوله آتينا غدا نألفهم عن  
لمن طلب كتابا ونحوه وقوله آتينا غدا نألفهم عن  
الاثنان بشئ وذلك حدود الله فلا تقربوها نهيا من  
استأذن فى الصلاة وهكذا اذا لم يرد به الجواب بل  
أراد اعلام أنه فى الصلاة لا تفسد بالاتفاق  
قوله وقال أبو يوسف لا تفسد الذى فى الشرح هنا  
خلافا لابي يوسف اه



انتهى بالقراءة الى هذا الموضع ولم يرد به الخطاب كما في شروح الهداية  
 (قوله أو مئة دية ولم يره امامه) قال في البحر المتوضي خلاف التيمم اذا  
 رأى الماء فتهنقه المؤتم فعليه الوضوء عندهما خلافاً للمجدوز فربنا على أن  
 الفريضة متى فسدت لا تقطع التحريم عندهما خلافاً للمجدوز فربنا وحاصله أن  
 هذه المسئلة متفق فيها على بطلان الصلاة غير أن الامام وأبا يوسف  
 يبطلانها وصفانقط ومحمد وزفر وصفها وأصلاً ولا حكام بعدم النقض  
 بالتهنقه فيها لانه لم يكن في الصلاة أصلاً ولا شك أن هذا الحكم ليس  
 من الاحكام الاثني عشرية فافهم (قوله قد روي استعمله) الضمير في  
 قدر الامام في صورتين (قوله قبل قعوده قدر التشهد) انما يقيد به ليكون  
 الفساد فيها متفقاً عليه بخلاف ما اذا قعد قدر التشهد حيث لا تفسد  
 عندهما وتفسد عنده لهما ما أن هذه المعاني وان كانت مفسدة كالحدث  
 والكلام الا أن حدوثها انما جاء بعد اتمام اذ لم يبق عليه شيء من الفرائض  
 والاركان بدليل ما في حديث ابن مسعود اذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد  
 تمت صلاتك حيث علق التمام بالقعدة فن شرط شيئاً آخر فقدر اذ على النص  
 وهي نسخ ولم يجز بالرائي واختلاف في الوجه للامام فذهب أبو سعيد  
 البردعي الى أنه انما قال بالبطلان لان الخروج من الصلاة يصنع المصلي  
 فرض عنده لانها لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه  
 فلو لا أنه فرض لما فسدت بتركه ونعمه على ذلك العامة كك ما في العناية  
 وذهب أبو الحسن الكرخي الى أن البطلان عنده باعتبار أن هذه  
 المعاني مغيرة للفرض كنية الإقامة فاستوى في حدوثها أو قبل الصلاة  
 وآخرها ولا خلاف بينهم في أن الخروج بصنعه ليس بفرض وانما  
 استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط منه لانه لو كان فرضاً  
 كما زعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام قال في المجتبى والمحققون من  
 أصحابنا على قول الكرخي وفي المصباح معزياً للعلواني والصحيح ما قاله  
 الكرخي وقال صاحب التأسيس ما قاله أبو الحسن أحسن اه (قوله)  
 وكذا تبطل بزوال كل عذر أباح التيمم كمرض وخوف من عدو اذا  
 زال قبل القعود قدر التشهد (قوله وتقدم بيانها) وهي للمقيم يوم

(و) يفسدها (رؤية تيمم) أو مقتد به ولم يره امامه  
 (ما) قد روي على استعماله قبل قعوده قدر التشهد  
 كما سنقيد به المسائل التي بعد هذه أيضاً وكذا تبطل  
 بزوال كل عذر أباح التيمم (و) كذلك (تمام مئة  
 ما صح الخلف) وتقدم بيانها (و) كذا (نزع)

وليلة وللمسافر ثلاثة أيام وإليها ( قوله لوجوده قبل القعود قدر  
 التشهد ) ولو كان بعد ما قعد قدر التشهد فعلى ما سبق من الخلاف  
 في فسادها أيضا عند الامام خلافا لها وما وهذا اذا كان واجدا للماء  
 كما في الزياحي وان لم يكن واجدا له لا تبطل لان الرجلين لا حظ لهما من  
 التيمم وقيل تبطل لان الحدث السابق يسري الى القدم فيتيمم له كما اذا بقي  
 لمة من عضوه ولم يجد ماء وبهذا القيل جزم في النهر قاله السيد ( قوله ولم  
 يكن مقتديا بقاري ) اختلف فيما لو كان الامي خلف قارئ أي وقد تعلم  
 آية والعمامة على البطلان لكن صحح في الظهيرية عدمه قال العقبيه  
 أبو الليث وبه نأخذ ( قوله كأنه كما ولدته أمه ) هذا لا يناسب سابقه وانما  
 يناسب لو كان منسوباً الى أمه فيقال في بيان وجه النسبة كأنه الخ  
 فتدبر ( قوله وسواء تعلمها بالتلقي أو تذكرها ) قد علمت أن هذا مفروض  
 فيما اذا حصل أحد هذه الاشياء قبل القعود قدر التشهد أما لو كان  
 بعده فإن التعلم بالتلقي لا يفسدها اتفاقاً لأنه عمل كثير ( قوله يلزمه الصلاة  
 فيه ) بأن كان ما سكاله أو أبيع له وهو طاهر أو نجس وعند ما يطهره  
 به أولاً إلا أن ربه طاهر ( قوله وقدرة المومي على الركوع والسجود  
 لقوة باقيها ) هذا يفيد أن القدرة حصلت بعد ركوع وسجود بالأيام  
 فأما اذا حصلت قبل فعلها ما أصلاً فلا ينسب لضعيف على قوى في ذلك  
 فلا تنفسد ويحزر ( قوله وتذكر فائتة لذي ترتيب ) عليه أو على  
 امامه ولو تراو في الوقت سعة ( قوله متذكر الفائتة ) انما قيد به لانه  
 لو كان ناسباً بسقط الترتيب به فبعتبر حينئذ ما تذكر فيه لا ما نسي  
 فيه ( قوله صحت وارتفع فسادها ) لصيرورة القوائت مستأنفة من  
 المتروكة أولاً ( قوله واستخلاف من لا يصلح اماماً ) أما لو كان ذلك  
 بعد القعود قدر التشهد فاختر أبو جعفر ونحو الاسلام أنها تامة اجماعاً  
 وصححه صاحب الكافي وغيره قال في الفتح وهو المختار لان الاستخلاف  
 عمل كثير في نفسه وانما لا يؤثر ضرورة ولا ضرورة هنا لعدم الاحتياج  
 الى امام لا يصلح نهر ( قوله وطلوع الشمس في الفجر ) ليس المراد أن ينظر  
 الى القرص بل اذا رأى الشعاع الذي لو لم يكن ثمة جبل بمنعه لرأى القرص

أي الخلف ولو جعل يسير لوجوده قبل القعود قدر  
 التشهد ( وتعلم الامي آية ) ولم يكن مقتدياً بقاري  
 نسبة الى أمة العرب الحالية عن العلم والكتابة كأنه كما  
 ولدته أمه وسواء تعلمها بالتلقي أو تذكرها ( ووجدان  
 العاري سائراً ) يلزمه الصلاة فيه فخرج نجس  
 الكل ومالم يجبه مالكة ( وقدرة المومي على الركوع  
 والسجود ) لقوة باقيها فلا يبنى على ضعيف ( وتذكر  
 فائتة لذي ترتيب ) والفساد موقوف فان صلى نجساً  
 متذكراً لفائتة وقضاها قبل خروج وقت الخامسة  
 بطل وصف ما صلاه قبلها وصار نقلاً وان لم يقضها  
 حتى خرج وقت الخامسة صحت وارتفع فسادها  
 ( واستخلاف من لا يصلح اماماً ) كما في ومعدود  
 ( وطلوع الشمس في الفجر )



كما في التبيين وكذا اذا دخل وقت من الثلاثة على مصل للقضاء (قوله  
 اطروا الناقص) وهو وقت طلوعها لانه وقت عبادة عابديها (قوله على  
 الكامل) وهو ما قبل الطلوع لعدم حصول ذلك النقص فيه (قوله  
 وزوالها أي الشمس في صلاة العبد) افوات شرطها وهو وقت الضحى  
 كذا في الشرح والذي في الشرح العبد بالافراد وفيما رأيت من نسخ  
 الصغير أن العبد بالمداد الاحمر والياء والنون علامة التثنية بالمداد  
 الاسود (قوله ودخول وقت العصر في الجمعة) قد علمت أن موضوع  
 المسائل فيما قبل التشهد فاذا دخل أول المنزل الثاني على قوله ما  
 أو انقضى المثل على قوله فسدت على قواها ما في الأول وفي الثاني على قوله  
 لا الأول وأما اذا كان بعد القعود قدر التشهد ففيه الخلاف بين المشايخ  
 ويبحث فيه بأنه كيف يتحقق الخلاف بينهم مع اختلافهم في دخول وقت  
 العصر وأجيب بأنه يمكن أن يطيل الجلوس بعد ما قعد قدر اتته هدا إلى أن  
 يصير الظل مثليه وتماه في شرح السيد وانما قيد بالجمعة لان الظهور لا يطل  
 بدخول وقت العصر وما في مجمع الانهر عن السراجية قيل تخص بص  
 الجمعة اتفاقا لان الحسم في الظاهر كذلك اه غريب (قوله عن  
 بر) قيد به لانها لو سقطت لا عن بره لا تفسد (قوله بناقص) متعلق  
 بقوله المعذور ومورنه توضأت مستحاضة مع السيد لان وشرعت  
 في الظهور قبل القعود قدر التشهد انقطع الدم ودام الانقطاع الى غروب  
 الشمس وكذا لو توضأت على الانقطاع فوجد قبل الشروع في الصلاة  
 أو بعده وأما لو توضأت وصلت على الانقطاع فلا تلزمها الاعادة مطلقا  
 تبين زوال عذرهما أم لا اه من السيد ملخصا (قوله لا بسببه) أي  
 لا تفسد بسببه أي الحدث لانه أي المسمى بوق به يبنى بالشروط المعلومة  
 في البناء (قوله أو بصنع غيره) أي أو الحدث بصنع غيره وانما كان  
 مفسدا لانه لا يجوز فيه البناء اذ شرط الحدث المجوز للبناء أن يكون  
 سماويا (قوله والانغماء والجنون) وان قلا (قوله نائم متمكن)  
 جواب عما يقال لاحاجة لاضافة البطلان الى الاحتمال السابق بطلانها  
 بالنوم وحاصل الجواب أن هذا محمول على ما اذا قام في صلاته على وجه

اطروا الناقص على الكامل (وزوالها) أي الشمس  
 (في صلاة العبد) بن (ودخول وقت العصر  
 في الجمعة) افوات شرط صحتها وهو الوقت (وسقوط  
 الظهور والحدث السابق) (وزوال  
 الجبهة عن بر) الظهور والحدث السابق (وزوال  
 عذر المعذور) بناقص ويعلم زواله بخلاف وقت كامل عنه  
 (والحدث عمدا) لا بسببه لانه به يبنى (أو بصنع غيره)  
 كوقوع غمرة أدمته (والانغماء والجنون والجنابة)  
 الحاصلة (ينظر أو احتلام) نائم متمكن

لا يبطأها فاحتمل ( قوله ومحاذاة المشتهة ) أى محاذاة الرجل  
المشتهة وانما قيد بالرجل إشارة الى اشتراط كونه مكافوا والا فلا فساد  
كما في سكك الانهر رقيدها المشتهة احترازاً عن محاذاة الامرء فانها  
لا تفسد وشذ من أفسد بهما ولا متمسك له في الرواية كما صرح حوايه  
ولا في الدراية لتصرح بهم بأن الفساد في المرأة غير معلول بعروض الشهوة  
بل بتلك فرض المقام كما في الفتح وأطاق فيها فعمت الحرمة والامة والاجنبية  
والزوجة والعجوز والشوهاء والمشتهة هي من تصلح للجماع ولا اعتبار  
بالسن كما صححه الشرح وغيره وعبارة الدرر مشتهة حالاً كبرت تسع مطلقاً  
وثمان وسبع لوضحة أو ما ضيا كعجوز اه ( قوله بساقها و كعبها  
في الاصح ) كذا في التبيين قال في النهر ولا دليل عليه والتفسير الصحيح  
لها ما في المجتبى وهو أن تقوم المرأة بجانب الرجل أو قدامة من غير حائل  
وفي الدرر المعتبر المحاذاة بعضو واحد وخصه الزياح بالساق والكعب  
وفي الحمانية لو وصلت المرأة على الصفة والرجل أسفل منها يجنبها أو خلفها  
ان كان يحاذي عضو من الرجل عضو منها فسدت صلاته لوجود المحاذاة  
بعض بدنهما اه وليس هنا محاذاة بالساق والكعب ( قوله في أداء  
ركن عند محمد ) اختاره في الفتح وجزم به الحاشي كما وافق وفي الحمانية  
أن قبل المحاذاة وكثيرها مفسد ونسب الى أبي يوسف ( قوله في صلاة )  
أطلق فيها فشمع ما لو نوت الظهر خلف من يصلي العصر فانه يصح نفلا على  
المذهب والجار والمجور وفي محل نصب على الحال أى حال كونهما  
في صلاة فخرج محاذاة المجنونة فانها غير مفسدة لعدم انعقاد صلاتها  
( قوله اذا لا سجود لها ) فهي ليست بصلاة حقيقية وانما هي دعاء  
للبيت وانما لا يصح اقتداء الرجل بالمرأة فيها الشبهة بالصلاة المطلقة  
في اشتغالها على التحريم والتحليل اه سيد عن العناية وانما خص  
السجود لانه أعظم أركان الصلاة والا فلا ركوع لها ولا قعود فيها  
( قوله مشتركة ) احتراز به عن محاذاة المصلحة اصل ليس هو في صلاتها  
حيث تذكره ولا تفسد كما في الدرر قال في العناية والاشتراك انما  
يتحقق باتحاد الصلاتين حقيقة كاقترادهما فنترض بمثله ومنطوق بمثله

( ومحاذاة المشتهة ) بساقها و كعبها في الاصح  
ولو محرم له أو زوجته اشتهت ولو ما ضيا كعجوز  
شوهاء في أداء ركن عند محمد أو قدره عند أبي يوسف  
( في صلاة ) ولو بالابحار ( وطائفة ) فلا تبطل صلاة  
الجنان اذا لا سجود لها ( مشتركة )



أوضحنا كذا اقتداءً متنفلاً بمقتضى ٥١ (قوله تحريمية) أى من حيث  
 التحريمية ومعناه ما ذكره المؤلف وبعضهم زاد قيد الاداء ومعناه أن  
 يكون إماماً فيما يؤدّيه تحقيقاً كالمدرّكين أو تقديراً كاللاحقين  
 وهما شرطان في الشركة أمّا التحريمية فبإتفاق وأمّا الاداء فعلى الأصح  
 كما في الإيضاح عن شرح التلخيص حتى لو سبقتهم بالحدث فحاذته وهما  
 ذاهبان للوضوء أو عند الجحى قبل الاشتغال بعمل الصلاة فلا فساد  
 لعدم الاشتراك أداً حال المحاذاة لأن هذه الحالة ليست حالة أداء وكذا  
 لو كانا مسبوقين فحاذته بعد سلام الإمام فبما يقضيه فساد لأن  
 المسبوق منفرد فيما يقضى وإن وجد الاشتراك تحريمية في صورتين  
 وليس من شرط الاشتراك في التحريمية أن تدرك أول صلاة الإمام على  
 الصحيح بل لو سبقتها بركعة أو أكثر فحاذته فيما أدركت فسدت صلاته  
 كما في البحر عن السراج فإن قيل ذكر الاشتراك في الاداء يغنى عن ذكر  
 الاشتراك في التحريمية ولذا اكتفى به في تلخيص الجامع أجيب بأنهم أفردوا  
 كلامهم بالاذكر تنصباً للمحل الخلاف عن محل الوفاق كذا في الإيضاح  
 (قوله في مكان متحد) فلو اختلف المكان بأن كانت المرأة على مكان عال  
 بحيث لا يجازى شئ منه شيئاً منها لا تفسد (قوله ولو حكم بقاءها الخ)  
 هذا منه جرى على الصحيح أنه لا يشترط في المحاذاة أن تكون بالساق  
 والقدم وهو مخالف لما اختاره أولاً فتأمل (قوله قدر ذراع) أى  
 في غلظ أصبع وانما قدر به لأنه أدنى أحوال القعود وهو قريب من هذا  
 القدر فتدبره وانظر هل يكفي وضعها في الفراغ الذي يكون بين القدمين  
 ومحل السجود أى موضع منه أولاً بد من كونها بين قدميه وأقدميه وعليه  
 انما يكون إذا انحازت الأقدام فاما لو تقدم عليها دل يعتد به كونها سجداً  
 قدميه أو قدميه وهذه حادثة الفتوى فليراجع ولعلهم أخذوا هذا التقدير  
 من السترة فإن هذا القدر اعتبره الشارع حائزاً بين المصلي والمارة حتى  
 منع الانتم (قوله أو فرجة) عطف على حائل وهذا التقدير لازماً وتبعه  
 من بعده (قوله ولم يشر إليها التأخر) وهو ما مور بتأخيرها لما روى عن  
 ابن مسعود وقولاً آخر من حيث أخره عن الله وهو أن كان خبر

تحريمية (بأقدها إماماً أو أقدها إماماً) (في مكان  
 متحد) ولو حكم بقاءها على ما دون قامة (بلا حائل)  
 قدر ذراع أو فرجة نسع رجباً لا ولم يشر إليها التأخر  
 عنه فإن لم يتأخر بإشارته فسدت صلاتها الأصل أنه

آحادا لا أنه يفيد الاقتراض لانه وقع ببيان الجمل الكذب وهو قوله تعالى  
 وللرجال عليهن درجة قال في الفتح وقد يستدل بحديث امامته صلى  
 الله عليه وسلم لانس واليتيم حيث قامت العجوز من وراء أنس واليتيم  
 فقد قامت منفردة خلف الصف وهو مفسد عند الامام أحمد ومكرروه  
 عندنا فلو لا أن المحاذاة مفسدة ما أخرها لارتكاب المكروه  
 اهـ فلو لم يشر اليها لتأخر بعد ما دخلت في الصلاة فقد ترك فرض المقام  
 ففسد صلاته دون صلاحها الا اذا كان المحاذي الامام وأطلق في الاشارة  
 فشمع ما اذا كانت من المؤتم وهو المتبادر منه (قوله ولا يكلف الخ)  
 هذا في حق المأموم لان التقدم من الامام عليهم مطلوب (قوله وتاسع  
 شروط المحاذاة الخ) وأولها المشاهدة ثانياها أن يكون بالساق والكعب  
 على ما ذكره ثالثها أن تكون في أداء ركن أو قدره رابعها أن تكون  
 في صلاة مطلقة خامسها أن تكون في صلاة مشتركة بخبرية سادسها  
 اتحاد المكان سابعها عدم الحائل ثامنها عدم الاشارة اليها بالتأخر  
 (قوله ان يكفون الامام قد نوى امامتها) هذا القيد مستغنى عنه  
 لعلمه من قيد الاشتراك اذا اشتراك الابنية الامام امامتها لانه اذا لم  
 ينو امامتها لا يصح اقتداؤها بحر ولا فرق في ذلك بين صلاة وصلاة  
 وهو قول الجمهور وكافي الكافي والتبيين وانما لا يصح اقتداؤها بغير نية  
 نية امامتها اذا وجدت المحاذاة أما اذا لم تجد اقتداها في رواية صح  
 اقتداؤها بلانية الامام لانه لا فساد في الحال واحتماله في المال بان  
 تمشي خطوة أو خطوتين فتحاذي الرجل أمر موهوم والظاهر أن لا تفعله  
 اكراهته فان فعلت وحاذت بطل اقتداؤها بالفوات شرطه وهونية الامام  
 ولم تبطل صلاة من حاذته لعدم صحة اقتدائها وفي رواية لا يصح اقتداؤها  
 لانه لما احتمل الفساد من جهتها توقف ذلك على اختيارها بلا اعتبار  
 الاحوال كذا في الكافي والتبيين وغاية البيان والحاصل أن محاذاتها لا  
 توجب فساد صلاة أحد بدون نية الامام امامتها في جميع الصلوات (قوله  
 من سبقه الحدث) سواء كان رجلا أو امرأة (قوله ولو اضطر اليه)  
 وفي الحاشية اذا اضطر الى الكشف يني والا لوبه جزم في التنوير

ولا يكلف بالتقدم عنها الكراهية (و) تاسع  
 شروط المحاذاة المفسدة أن يكون الامام قد نوى  
 امامتها (و) فان لم ينوها لا تكون في الصلاة فانتفت  
 المحاذاة (و) يفسدها (ظهور عورة من سبقه الحدث)  
 في ظاهر الرواية (ولو اضطر اليه) للطهارة (ككشف  
 المرأة ذراعها للوضوء) أو عورته بعد سبق الحدث على  
 الصحيح (وقرائته)



وشرحه (قوله لا تسبيحه) مثله التلميل والاستغفار فانها لا تفسد بها  
 لانه ليس من اجزائها كما في البحر فالمراد بالتسبيح الذي ذكره القرآن (قوله  
 اف ونذر) أي مرتب بقوله للوضوء مرتبة طبقه قوله ذاهبا وقوله وانما  
 الصلاة مرتبة بقوله أو عاتدا (قوله ذاهبا وعاتدا) لف ونذر مرتب  
 كذا أفاده في الشرح وفيه أنه في الذهاب اجتمع الحدث والمضي  
 وهذا انما يظهر اذا سبقه الحدث حال القيام أما اذا كان بعد الركوع  
 أو السجود فلا الا اذا قلنا انه يشبه أداء الركعة وعباراتهم مطلقة  
 (قوله بنية التطهير الخ) ونفسه اذا لم ينوش بها على إحدى الروايتين  
 كما في الدر ولورفع فائلا سمع الله لمن حده لا يبيّن لان الرفع محتاج اليه  
 لا نصرف فجرده لا يمنع فلما اقترن به التسبيح ظهر قصد الاداء كما في  
 الفتح وغيره وفي الشرح ويرفع رأسه فاويا البناء ويتأخر محمدا ود بالستر ثم  
 ينصرف للطهارة اه وفي السبب واذا توضأ أعاد الركوع أو السجود  
 الذي وجد سبق الحدث فيه حتى لو لم يجد نفسه دأما عند محمدا فلا ن  
 اتمام الركعة بالانتقال ولم يوجد وأما عند أبي يوسف فلا ن القومة  
 والجلوس فرض عنده اه (قوله بأكثر من صفين) أما اذا كان قد رهما  
 فلا تفسد أفاده في البحر (قوله عامدا) المراد أنه لا عذر له فلو كان له  
 عذر كأن كان المكان ضيقا أو لا يتأق له الوصول اليه أو جازره  
 ناسيا أو لا احتياجه الى الاستنقاء من البثر فلا تفسد والتميم مثل الوضوء  
 في موضع لا ماء فيه (قوله مع وجود آلة) فلو ذهب للابعد لوجود الآلة  
 فيه وفقد هافي القريب فلا فساد (قوله وله خرز دلو) الذي في البحر أنه  
 لا يبيّن مع خرز الدلو انخرق وليس له طلب الماء بالاشارة ولا شراؤه  
 بالمعاطاة (قوله وتكرار غسل) ثلاثا كذا في الشرح (قوله وسنن  
 طهارة) كاستيعاب الرأس بالمسح والمنمضة والاستنشاق ثلاثا على الاصح  
 كذا في الشرح والاولى أن يقول وفعل سنن (قوله وتطهير ثوبه من  
 حدثه) قيد به لانها ان لم تكن من حدثه لا يبيّن عندهما خلافا لابي يوسف  
 والفرق أن هـ اذا غسل لثوبه أو بدنه ابتداء وفي الاولى تبعا للوضوء ولو  
 أصابته نجاسة من خارج ومن سبق الحدث لا يبيّن وان كانتا في موضع

لا تسبيحه في الاصح أي قراءة من سبقه الحدث حالة  
 كونه (ذاهبا أو عاتدا للوضوء) وانما الصلاة لف  
 ونذر لا يبيانه بركن مع الحدث أو المضي ذاهبا وعاتدا  
 (وبكته قد أراداه ركن بعد سبق الحدث مستيقظا)  
 بلا عذر فلو مكث لرحام أو انقطع رعاؤه أو نوم  
 رغب فيه متمكنا فانه يبيّن ويرفع رأسه من الركوع  
 أو سجود سبقه فيه الحدث بنية التطهير لا بنية اتمام  
 الركن حذرا عن الافساد به ويضع يده على آفته تسترا  
 (ومجبا وزنه ماء قريبا) بأكثر من صفين (غيره)  
 عامدا مع وجود آلة له خرز دلو وفتح باب وتكرار  
 غسل وسنن طهارة على الاصح وتطهير ثوبه من حدثه  
 والقاء النجس عنه (و) بفسدها (خروجه من  
 المسجد بطن الحدث) لوجود المنافي بغير عذر لا اذا لم  
 يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبانة  
 أو صلى العبد استحيانا بقصد الاصلاح

واحد كذا في التبيين (قوله والقائه النجس عنه) في البحر عن الظاهرية لو  
 ألقى الثوب المتنجس من غير حدثه وعليه غيره أجزاءه (قوله لوجود  
 المنافي بغيره ذرو وهو المشي (قوله لقصد الاصلاح) عليه لقوله  
 لا اذا لم يخرج أي لا تفسد اذا لم يخرج الخ (قوله كما ذكرناه) وهو  
 الدار والبيت والحيانة ومصلي العيد فان هذه لا يعتبر فيها الصفوف  
 كالمسجد (قوله وهو الصحراء) الضمير راجع الى الغير (قوله  
 وان لم يكن امامه صف) بفتح همزة امام واعلم أنه اذا صلى في الصحراء  
 فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه فعلم أنه لم يحدث فاذا كان يصلي  
 بجماعة فكان الصفوف له حكم المسجد حتى لو انتهى الى آخر الصفوف  
 ولم يجاوز الصفوف يعني وان جاوزها الا وان تقدم قدامه فالحل السترة فان  
 جاوزها باطلت صلاته وان لم يكن بين يديه سترة فقد اراد الصفوف خلفه حتى  
 لو تقدم قدر ما لو تأخر لجاوز الصفوف تفسد صلاته وان كان أقل منه  
 لا وان كان منفردا يعتبر به وضع سجوده من كل جانب اه نقله السيد  
 عن الملا مسكين (قوله كما اذا لم يعد لامامه) اعلم أنه اذا كان منفردا  
 فالعود أفضل لتقع الصلاة في مكان واحد وقبل الأفضل أن لا يعود لمسا فيه  
 من تقليد المشي وكذا ان كان مقتديا فرغ امامه فان لم يفرغ وكان  
 بينهم ما يمنع الاقتداء تحتم عليه العود والامام كالمقتدي في تحتم العود ان  
 كان ثمة ما يمنع الاقتداء التحول الامامة عنه أفاده السيد فالفساد  
 في عبارة المؤلف مقتديا اذا كان بين المقتدي والامام ما يمنع الاقتداء  
 (قوله عن مقامه) بفتح الهمزة (قوله ونحوه) كالاربعة السابقة  
 في كلامه (قوله لا نصرافه) عليه لقوله ويفسدها (قوله لا الاصلاح)  
 بخلاف الانصراف ظن الحدث فانه لا يفسد لانه قصد الاصلاح (قوله  
 لسبق الحدث السماوي) المراد بسبقه أنه لا يقصده فلا يصح البناء بعد  
 الحدث العمد والسماوي مالا اختيار للعبد في سببه فله في البحر وهو المراد  
 بالسبق وعليه فيه كون قوله سماوي صفة موصولة لا مخصوصة  
 وفي الجوهر فان سبقه الحدث أو غلب عليه الخ وقال فيها السبق بغير  
 علمه وقصده والغلبة بعلمه لا يمكن لم يقدر على ضبطه اه ولو عضة زبور  
 مثلا أو أصابته شجرة فسال منها دم لا يبي لأنه يصنع العباد مع ندرته فلا

(و) يفسدها (مجاوزه الصفوف) أو سترته (في غيره)  
 أي غير المسجد وما هو في كونه كما ذكرناه وهو  
 الصحراء وان لم يكن امامه صف أو صلى منفردا وليس  
 بين يديه سترة اعتذر له قدر موضع سجوده من كل جانب  
 في الحديث كما اذا نزل من أنفه ماء فظنه دما فسدت  
 صلاته كما اذا لم يعد لامامه وقد بقي فيها واذا فرغ منها  
 فله الخيار ان شاء الله في مكانه أو عادوا واختلوا  
 في الأفضل (و) يفسدها (انصرافه) عن مقامه  
 (ظاناً أنه غير متوشأ) ظاناً (أن ثمة مسجده  
 انقضت أو) ظاناً (أن عليه فائتة أو) أن عليه  
 نجاسة وان لم يخرج في هذه المسائل (من المسجد)  
 ونحوه لا نصرافه على سبيل الترتيب لا الاصلاح وهو  
 الفرق بينه وبين ظن الحدث وعلمت بما ذكرناه من شروط  
 البناء لسبق الحدث السماوي



يلحق بالغالب وعند أبي يوسف يبنى لعدم صنع نفسه ولو وقعت طوبى من  
 سطح أو سقر جله من شجرة أو تعربشى موضوع في المسجد فأدماه قيل يبنى  
 اتفاقا لعدم صنع العباد وقيل هو على الخلاف أيضا كما في التبيين وغيره ولو  
 عطس أو تنحخ فسبقة حدث بقوة قيل يبنى وقيل لا وهو الصحيح **كما**  
 في القهستاني عن الظهيرية وأعلم أن البناء عند سبق الحدث مروي عن  
 عائشة وابن عباس وأبي بكر وعمر وعلي وابن عمر وابن مسعود وسلمان  
 الفارسي وهؤلاء صحابة وعن علقمة وطاوس وسالم بن عبد الله وسعيد  
 ابن جبيرة والشعبي وأبراهيم النخعي وعطاء ومكيول وسعيد بن المسيب  
 رضي الله تعالى عنهم أجمعين وهؤلاء تابعون وكفى بهم قدوة كما في الفتح  
 وغيره (قوله فأغنى عن أفراده يباب) خالف القوم في ذلك ولم يستوف  
 بما ذكره أحكامه المحتاج إلى بيانها (قوله والافضل الاستئناف) مطلقا  
 تحترزا عن شبهة الخلاف وقيل هذا في المنفرد وأما في غيره فالبناء أفضل  
 صيانة لفضيلة الجماعة وقيد في السراج بما إذا كان لا يجذب جماعة أخرى  
 وهو الصحيح قال في التمهيد ينبغي وجوبه إذا ضاق الوقت اه (قوله  
 خروج من الخلاف) أي خلاف الإمام الشافعي رضي الله عنه فإنه لا  
 يقول بالبناء (قوله وعملا بالاجماع) أي بالجمع عليه وهو صحة الصلاة  
 بعد الاستئناف وأما إذا بني يكون عاملا بقول البعض والعمل بالجمع  
 عليه أولى وهذا يرجع إلى قوله خروج من الخلاف (قوله على غير  
 إمامه) سواء كان الغير في الصلاة أم لا هذا إذا قصد تعليمه لأنه يقع جوابا  
 من غير ضرورة فكان من كلام الناس وإن أراد القراءة دون التعليم  
 لا نفس ذلك كما في مسكين وغيره وفتح المراهق كالبالغ وتفسد ما خذ الإمام  
 ممن ليس معه ولو سمع المقتدي ممن ليس معه في الصلاة ففتح عليه  
 إمامه يجب أن يطل صلاة الكل لأنه تلقين من خارج **كذا**  
 في البحر (قوله وفتح عليه إمامه جائز) لما روي أنه صلى الله عليه  
 وسلم قرأ في الصلاة سورة المؤمن من فترك كلمة فلما فرغ قال ألم يكن  
 فيكم أبي قال بلى قال هلا ففتح على قال ظننت أنها نسخت فقال  
 صلى الله عليه وسلم لو نسخت لآعلمنكم وقال على إذا استطعتك الإمام  
 فأطعته أي إذا استفتحك الإمام فافتح عليه والصحيح أنه ينوي

فأغنى عن أفراده شباب والافضل الاستئناف خروج  
 من الخلاف وعملا بالاجماع (و) يفسدها (فتحه)  
 أي المصلي (على غير إمامه) لأنه إمامه بالضرورة وفتحه  
 على إمامه جائز

الفتح دون التلاوة لأن الفتح مرخص فيه وقراءة المقتدي محظورة  
ويكره للمقتدي أن يجعل بالفتح لأن الامام رجاء يذكر فيكون التلقين من  
غير حاجة ويكره للامام أن يلجئهم اليه بأن يقف ساكنا بعد الحصر أو يكرز  
الآية بل ينتقل الى آية أخرى أو يركع أن قرأ القدر المستحب وقيل قدر  
الفرض والاول هو الظاهر (قوله لا صلاح صلاتهم) لأنه لو لم يفتح  
رجاء يجري على لسانه ما يكون مفسدا فيكون فيه اصلاح صلاة الامام  
وباصلاحها تصلح صلاة المقتدي (قوله ويفسدها التكبير بنية الانتقال)  
قيد بالتكبير لأنه لو نوى بقلبه فقط لا يكون قاطعا للاولى كما في المنع وغاية  
البيان (قوله لصلاة أخرى) أخرج بالصلاة الصوم وأخرج بأخرى  
ما إذا كانت عين الاولى والمراد أنها أخرى ولو من وجه كما أفاده الشرح  
(قوله غير صلته) مستغنى عنه بقوله أخرى (قوله لتحصيل ما نواه) علة  
للفساد (قوله كالتفرد) أشار به الى ما قلنا من أن المراد بالآخرى الاخرى  
ولو من وجه لأن صلاة الجماعة غير صلاة الواحد في الجملة وكذا الوكبر ينوي  
امامة النساء أو الواجب (قوله كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض)  
فانه يفسد الاول ثم ان كان صاحب ترتيب وفاتته صلاة ووكبر ينوي  
غير الفاتحة كان منفلا والاصح نيته الفريضة الفاتحة (قوله وأشرنا  
الح) أي بقوله أخرى (قوله من غير تلفظ بالنية) أمّا وتلفظ بها انتقض ما  
صلى ولا يجتزى به (قوله لاختلاف حكم المنفرد والمسبوق) ألا ترى أن  
الاقتداء بالمسبوق لا يصح وبالمنفرد يصح قاله في الشرح وهو داخل في  
الاختلاف لأن المراد به كما تقدم الاختلاف ولو من وجه (قوله واذا لم  
يفسد ماضى) يفتح الياء وما مضى فاعله وهو مرتبط بقوله لا يفسد  
(قوله آخر صلته به) الجواز متعلق بأخرى يعني أنه انما صار آخر بواسطة  
كونه مضموما الى ما مضى (قوله وفيه إشارة الح) من حيث ان المتن قيد  
بالصلاة (قوله عن قضاء فرض) انما مثل بالقضاء دون الاداء لأن الاداء  
وقته معياره لا يسع غيره فربما يقال انه انما لا يصح فيه غيره لكونه معيارا  
فقرض المثال في القضاء ليتبين أن نية الانتقال لا تعتبر لعدم اعتبار  
الشارع اياها لا الوجه المذكور في الاداء (قوله فيما ذكره) أي  
من جميع المسائل المتقدمة أفاده السيد (قوله قبل الجلوس الاخير)

ولو قرأ المنفرد أو انتقل لآية أخرى على الصحيح  
لا صلاح صلاتهم (د) يفسدها (التكبير بنية  
الانتقال لصلاة أخرى غير صلته) لتحصيل ما نواه  
وخروجه عما كان فيه كالتفرد اذا نوى الفرض  
وعكسه كمن انتقل بالتكبير من فرض الى فرض  
أو قبل وعكسه بنية وأشرنا الى أنه لو كبر يريد  
استئناف عين ما هو فيه من غير تلفظ بالنية لا يفسد  
الا أن يكون مسبوقا لاختلاف حكم المنفرد  
والمسبوق واذا لم يفسد ماضى يلزمه الجلوس على  
ما هو آخر صلته ولا يفسده الجلوس في آخر ما ظن أنه  
دخلت صلته ولا يفسده الجلوس في آخر ما ظن أنه  
اقتنع به وفيه إشارة الى أن الصائم عن قضاء فرض  
لو نوى بعد شروعه فيه ان يشروع في غيره لا يفسده  
ثم قيد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (اذا حضرات)  
واحدة من (هذه) الصور المذكورة قبل  
الجلوس الاخير مقدار التشهد (قوله قبل بالاتفاق)



المراد به ما يقع آخر الصلاة وان لم يسبقه غيره (قوله بل يخرج أبي سعيد  
البردي) أي أخذه واستنباطه والبردي نسبة الى بردعة بفتح الباء  
والدال والعين المهملتين وسكون الراء بلد بأذريجان كذا قاله السيوطي  
في باب اللباب (قوله لصحة الخروج بالكلام والحدث العمدة) أي وهما  
حرامان (قوله فدل على أنه واجب لا فرض) قديقال ان الواجب لا بد  
أن يكون عبادة ولا يصح أن يكون محرماً (قوله لعدم تعيين ما هو قربة  
أي للخروج منها) (قوله وانما الوجه فيه) أي في فساد الصلاة (قوله  
وجود المغير) يعني أن هذه المعاني مغيرة للفرض كنية الإقامة فاستوى  
في حدونها أول الصلاة وآخرها (قوله وفيه بحث) أي في هذا التغلط  
ووجهه ما ذكره المؤلف في رسالته أن الدخول في صلاة فرض آخر فرض  
عليه وهو لا يتأتى الا بخروجه من الاولى وما لا يتأتى الفرض الا به فهو  
فرض ولذا قال السيد وفي قوله وفيه بحث تأييد لما ذكره أبو سعيد  
البردي من أن الخروج يصنع فرض عند الامام (قوله ويفسدها أيضا  
مذاهبهم في التكبير) ذكر في النهر أنه لو مذهبهم مزة الاسم أو الخبر  
فسدت ولو في التحريمة لا يصير شارعا وخيف عليه الكفران كان قاصدا  
الاستفهام قال في المعراج هذا من حيث الظاهر اذ اذهب مزة لانكار  
وضعهما أقام من حيث انه يجوز أن تكون للتقرير فلا يلزم الكفر وتبعه  
في العناية ثم قال ولو مذهبهم **ك**بر لا تفسد وقيل تفسد منتفى  
وقال الحلبي وظاهره ترجيح عدم الفساد ومذاهبهم خطأ أمامة الام  
فحسن ما لم يخرج عن حده وحدته أن لا يباغ بحيث يحدث من ذلك  
الاشباع ألف بين الام والهاء فان فعل كره ولا تفسد في المختار أفاده  
السيد ولو كثر الراء بأن ارتعد طرف لسانه فنتأمنه تكرارها فظاهر أنه  
ان كثر هاء مرتين أفسدها لان النطق بحرفين مفسد وانظر ما لو فتح باء أكبر  
ومذهبا والظاهر عدم الفساد لا غتذار الخطأ في الاعراب في القراءة على  
المتقبي والمذاهب انفراد لا يفسد وحزره (قوله وقراءة ما لا يحفظه) أي  
مطلقا سواء كان قليلا أو كثيرا وهو ظاهر الرواية عن الامام وقيل لا تفسد  
ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل لا تفسد ما لم يقرأ آية وهو الاظهر كما

وأما اذا عرض المتأني قبيل السلام بعد القعود قدر  
التشهد فاختار صحة الصلاة لأن الخروج منها بفعل  
المأني واجب على الصحيح وقيل تفسد بناء على ما قيل  
انه فرض عند الامام ولا نص عن الامام بل يخرج  
أبي سعيد البردي من الاثني عشرية لأن الامام لما  
قال بفساد الصلاة فيها لا يكون الا بفرض ولم يبق  
الا الخروج بالصنع فحكم بأنه فرض لذلك وعندهما  
ليس بفرض لأنه لو كان كذلك لتعين بماء وقربة ولم  
تعيين به أصحة الخروج بالكلام والحدث هذه العوارض  
تعيين به واجب لا فرض فاذا عرضت هذه العوارض  
على أنه واجب فرض صار كإحدى السلام وغلط الكرخي  
ولم يبق عليه فرض ما ركب بعد السلام وغلط الكرخي  
البردي في تخريبه لعدم تعيين ما هو قربة وهو  
السلام وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه بحث  
(ويفسدها أيضا مذاهبهم مزة في التكبير) وقد منها  
الكلام عليه (وقراءة ما لا يحفظه)

في الحلبي وتبعه في سكب الانهر وعندهما صلاته تامة لانها عبادة انضافت  
الى أخرى وهو النظر في المصحف ولهذا كانت القراءة في المصحف أفضل  
من القراءة غائباً الا أنه يكره في الصلاة ما فيه من التشبيه بأهل الكتاب  
كذا قالوا وفيه نظر لان التشبيه بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء فانتها  
نأكل كايماً كالون ونشرب كما يشربون وانما الحرام التشبيه بهم فيما كان  
مذموماً وما يقصد به التشبيه قاله قاضي خان في شرح الجامع الصغير فعلى  
هذا لم يقصد التشبيه لم يكره عندهما كما في البحر ولا في حنيفة في فسادها  
وجهاً أن أحدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق عمل كذير  
وعلى هذا لو كان موضوعاً بين يديه وهو لا يحمله ولا يقلب الاوراق أو قرأ  
المكتوب في المحراب لا تفسد والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما لو تلقن  
من غيره وهو مناف للصلاة وهذا يوجب التسوية بين المحمول وغيره  
فتفسد بكل حال وهو الصحيح كذا في الكافي ولو لم يكن قادراً الا على  
القراءة من المصحف لا يجوز له ذلك ويصلي بغير قراءة لانه انتهى ولا فرق بين  
الامام والمنفرد وتقييد الهداية بالامام اتفاقاً (قوله من مصحف) أراد به  
ما كتب فيه شيء من القرآن كذا في الترفع ما لو قرأ من المحراب وهو  
الصحيح وأشار إليه بقوله وان لم يحمله (قوله لانتفاء العمل والتلق) أي  
والقراءة مضافة الى حفظه لا الى تلقيه من المصحف (قوله زمن يسع أداء  
ركن) وان كان في ركن طويل والمراد أنه يسعه بسنته وهو قدر ثلاث  
تسبيحات وهذا مذهب الثاني وهو المختار كما في الدرر (قوله مع كشف  
العورة) الحاصل أن الكشف الكثير في الزمن الكثير مضر والقليل  
في القليل غير مضر كالكثير في القليل والقليل في الكثير والمراد بكشف  
العورة ما يعم كشف ربيع العضومنها (قوله أو مع نجاسة مانعة) ولو  
هو وان تأتى الصور المذكورة في الكشف هنا (قوله أو ستر عورته الخ)  
كان هبت الريح فكشفته فستر عورته من ساعته فلا يضره (قوله واذا  
لم يسلم مع الامام الخ) أمالوه لم معه فسدت صلاته لانه سلم عمداً بناء على  
أنه أتمها (قوله لانه مدرك الخ) روح الالهة قوله لاحق الخ (قوله وهو  
يقضى قبل فراغ الامام) أي حتماً ان أمكنه ادراكه (قوله فيقضى بعده

من مصحف) وان لم يحمله للتلق من غيره وأما اذا كان  
حافظاً له ولم يحمله فلا تفسد لانتفاء العمل والتلق  
(و) يفسدها (أداء ركن) ركوع (أو إمكانه) أي مضى  
زمن يسع أداء ركن (مع كشف العورة أو مع نجاسة  
مانعة) لوجود المنافي فان دفع النجاسة بمجرد  
أثرها أو ستر عورته بمجرد كشفها فلا يضره (و) يفسدها  
(مسابقة المقتدى بركن لم يشاركه فيه امامه) كما لو ركع  
ورفع رأسه قبل الامام ولم يسلم معه أو بعده وسلم  
واذا لم يسلم مع الامام وسابقه بالركوع والسجود  
في كل الركعات قضى ركعة بلا قراءة لانه مدرك أول  
صلاة الامام لاحق وهو يقضى قبل فراغ الامام وقد  
فاتته الركعة الاولى بركعة متتابعة الثانية قضاء  
والتسجود فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء  
عن الاولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن  
الثالثة فيقضى بعده ركعة بغير قراءة



ركعة) أي بعد سلام الامام والاولى التصريح به (قوله رتنام  
تفريعه بالاصل) أي في الاصل قال فيه وان ركع مع امامه وسجد قبله  
لزمه قضاء ركعتين لانه يلحق سجدة تاء في الثانية بركوعه في الاولى لانه كان  
معتبراً ويلغوركوعه في الثانية لوقوعه عقب ركوعه الاول بلا سجود  
ثم ركوعه في الثالثة مع الامام معتبر دون ركوعه في الرابعة لكونه قبل  
سجوده فيلحق به سجوده في رابعة الامام فيصير عابه الثانية والرابعة  
فمقتضىيهما وان ركع قبل امامه وسجد معه يقضى أربعاً بلا قراءة لان  
السجود لا يعتد به اذ لم يتقدمه ركوع صحيح وركوعه في كل الركعتين  
قبل الامام يبطل سجوده الحاصل معه وأما ان ركع امامه وسجد ثم ركع  
وسجد بعده جازت صلاته فهذه خمس صور مأخوذة من فتح القدير  
والخلاصة والمراد أن ما خمسة بما في المصنف (قوله للمسبق) أي  
المتابعة الثابتة للمسبق والاولى كما قاله السيد أن يقول متابعة المسبق  
الامام في سجود السهو (قوله وقيد ركعته بسجدة) أما اذ لم يقيد  
وسجد الامام وجب متابعتة وارتفع ما اذا وان مضى على صلاته صحت  
لان المتابعة واجبة ~~لكن~~ ونهاني واجب وترك الواجب لا يوجب فسادا  
وسجد السهو بعد الفراغ من قضاائه استحساناً ولو تابع المسبق امامه  
في سجود السهو وقتبين أنه لا سهو عليه فصلاة المسبق جائزة عند  
المتأخرين وعليه الفتوى ولو سجد الامام للتلاوة فان لم يتأكد انفراد  
المسبق عاد حتماً ولا يعتد بما أدى قبله ولو لم يعتد فسدت صلاته  
لارتقاض التسع ودق حق الامام فيرتفع في حقه وان تأكد انفراده  
بتقييد الركعة بسجدة فان عاد فسدت صلاته رواية واحدة وان لم يعتد  
ومضى فقيهه روايتان وظاهر الرواية الفساد وهو أصح الروايتين لان  
العود الى سجود التلاوة يرفع القعدة فتبين أن المسبق انفراد في موضع  
الاقتداء فتفسد صلاته اهـ من الشرح مختصراً (قوله لانه لختمها)  
ولذلك يسمى أخيراً (قوله على المختار) لانها أثر القراءة فيعطى لها  
حكمها وهو الاصح وقيل لا ترفعها لانها واجبة فلا ترفع الفرض واختاره  
شمس الائمة أفاده السيد (قوله عند الامام) وقال لا تفسد صلاة

وتنام تفريعه بالاصل (و) يفسدها (متابعة الامام في  
سجود السهو للمسبق) اذا تأكد انفراده بأن قام بعد  
سلام الامام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد وقيد ركعته  
بسجدة فتذكر الامام سجوداً لا تفراد ووجوبه فتفسد صلاته  
لانه اقتدى بعد وجوبه ~~لكن~~ كونه بعد قعود الامام قدر  
وقيد ما قيام المسبق به ~~لكن~~ لانه لا يجوز لان الامام بقي عليه فرض  
التشهد لانه ان كان قبله لم يجزه لان الامام بقي عليه فرض  
لا يفرد به المسبق فتفسد صلاته (و) يفسدها (عدم  
اعادة الجلوس الاخير بعد الجلوس) لانه لا يعتد  
أر سجدة تلاوة (تذكرها بعد الجلوس) لانه لا يعتد  
بما جلوس الاخير لا بعد تمام الاركان لانه لا يعتد  
ولا تعارض ولا ارتفاع الاخير بسجدة التلاوة  
على المختار (و) يفسدها (عدم اعادة ركن أداء  
فائماً) لان شرط صحته أداءه مستيقظاً كما تقدم  
(و) يفسدها (قوة امام المسبق) وان لم يتعمدها  
(وسدته العمد) الحاصل بغير القوة اذا وجد  
(بعد الجلوس الاخير) قدر التشهد عند الامام  
بفساد الجزء الذي حصلت فيه وبفسد مثله من صلاة  
المسبق فلا يمكن بناؤه الفايء عليه

المسبوق بقهقهة الامام بعد ما قعدة قد راى تشهد لعدم فساد صلاة الامام  
 بما وقيد بقوله بهد الجلوس الاخير لان الحدث العمد لو حصل قبل  
 القعود بطلت صلاة الكل اتفقا وقيدوا فساد صلاة المسبوق عند  
 الامام بما اذا لم يتأكد انفراده فلو قام قبل سلامه تاركاً واجب ففقد  
 ركعة فسجد لها ثم فعل الامام ذلك لا تفسد صلاته لانه استحكم انفراده  
 ذكره السيد والظاهر ان تصحيح قول الصاحبين في الاثنى عشرية ينسحب  
 على هذه الجزئية فتأمل (قوله ويضدها السلام) وان لم يقل عليكم  
 بجر عن الخلاصة ذكره السيد (قوله المغرب ورباعية المقيم) بدل من  
 غير الثنائية (قوله او ظاناً انها الجمعة) المناسب ان يزيد وهي الظاهر مثلاً  
 اي لاوى ما قبله وما بعده (قوله لانه سلام عدم على جهة القطع) أى بخلاف  
 ما اذا سلم على رأس الركعتين من الرباعية على ظن أنها الرباعية حيث  
 لا تفسد ذكره السيد وبقي من المفردات الارتداد بالقلب وكل  
 ما أوجب الوضوء والغسل وترك الركن بلا قضاة والشرط بلا عذر كذا  
 في النهر • تكميل • زلة القارئ من أهم المسائل وهي مبنية على قواعد  
 ناشئة من الاختلافات كما توهم انه ليس لها قاعدة تبني عليها قال اصل  
 فيها عند الامام ومحمد • ما الله تعالى تغير المعنى تغيراً فاحشاً وعدمه  
 لفساد وعدمه مطلقاً سواء كان اللفظ موجوداً في القرآن أو لم يكن وعند  
 أبي يوسف رحمه الله ان كان اللفظ تطير به موجوداً في القرآن لا تفسد مطلقاً  
 تغير المعنى تغيراً فاحشاً أو لا وان لم يكن موجوداً في القرآن تفسد  
 مطلقاً ولا يعتبر الاعراب أصلاً ومحل الاختلاف في الخطا والبيان  
 أما في العمد فتفسد به مطلقاً بالاتفاق اذا كان مما يفسد الصلاة أما اذا  
 كان ثناء فلا يفسد ولو تعمد ذلك أفاده ابن أمير حاج وفي هذا الفصل  
 مسائل الاولى الخطا في الاعراب ويدخل فيه تخفيف المشدد وعكسه  
 وقصر الممدود وعكسه وذلك المدغم وعكسه فان لم يتغير به المعنى لا تفسد به  
 صلاته بالاجماع كما في المضمرات واذا تغير المعنى نحو أن يقرأ واذا بتة لي  
 ابراهيم ربه برفع ابراهيم ونصب ربه فالصحيح عنهما الفساد وعلى قياس  
 قول أبي يوسف لا تفسد لانه لا يعتبر الاعراب وبه يفتي وأجمع المتأخرون

(و) يفسدها (السلام على رأس ركعتين في غير  
 الثنائية) المغرب ورباعية المقيم (ظاناً أنه مسافر)  
 وهو مقيم (أو) ظاناً (أنها الجمعة أو) ظاناً (أنها  
 الترابيع وهي العشاء أو كان قريب عهد بالسلام)  
 أو ثناء مسلماً جاهلاً (ظن النضر) (كثرت)  
 في غير الثنائية لانه سلام عدم على جهة القطع قبل  
 أو أنه تفسد الصلاة  
 قوله الارتداد بالقلب نسخة زيادة والجنون  
 والاعفاء اهـ



كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سلام وامم عبد الزاهد وأبي بكر سعيد البلخي  
 والهندواني وابن الفضل والموالي على أن الخطأ في الاعراب لا يفسد  
 مطلقا وإن كان مما اعتقده كقولنا أكثر الناس لا يميزون بين وجوه  
 الاعراب وفي اختيار الصواب في الاعراب إيقاع الناس في الحرج وهو  
 مرفوع ثم عاود على هذا مثنى في الخلاصة فقال وفي التوازل لا تفسد  
 في الكل وبه يقتضى وينبغي أن يكون هذا فيما إذا كان خطأ أو غلطاً وهو  
 لا يعلم أو تعتمد ذلك مع ما لا يغير المعنى كثيراً كنصب الرحمن في قوله تعالى  
 الرحمن على العرش استوى أما لو تعدده مع ما يغير المعنى كثيراً أو يكون  
 اعتقاده كقوله فساد حيث قد أقل الأحوال والمقتضى به قول أبي يوسف  
 وأما تخفيف التشديد كما لو قرأ أياك نعبد أو رب العالمين بالتخفيف فقال  
 المتأخرون لا تفسد مطلقاً من غير استثناء على المختار لأن ترك المدة والتشديد  
 بمنزلة الخطأ في الاعراب كما في قاضي خان وهو الأصح كما في المضمرات وكذا  
 نص في الذخيرة على أنه الأصح كما في ابن أمير حاج وحكم تشديد المخفف  
 حكم عكسه في الخلاف والتفصيل وكذا اظهار المدغم وعكسه فالكل  
 نوع واحد كما في الحلبي المسئلة الثانية في الوقف والابتداء في غير  
 موضعهما فإن لم يتغير به المعنى لا تفسد بالاجماع من المتقدمين والمتأخرين  
 وإن تغير به المعنى ففيه اختلاف والفتوى على عدم الفساد بكل حال وهو  
 قول عامة علمائنا المتأخرين لأن في مراعاة الوقف والوصل إيقاع الناس  
 في الحرج لا سيما العوام والحرج مرفوع كما في الذخيرة والسراجية  
 والنصاب وفيه أيضاً لزوم الوقف في جميع القرآن لا تفسد صلواته عندنا  
 وأما ما ذكرتم في قطع بعض الكلمات كما لو أراد أن يقول الحمد لله فقال  
 أل فوقف على اللام أو على الحاء أو على الميم أو أراد أن يقرأ والعاديات  
 فقال والفاء فوقف على العين لا نقطاع نفسه أو نسيان الباقي ثم عم أو اتقل  
 إلى آية أخرى فالذي عليه عامة المشايخ عدم الفساد مطلقاً وإن غير المعنى  
 لا ضرورة وعموم البلوى كما في الذخيرة وهو الأصح كما ذكره أبو الليث المستمثلة  
 الثالثة وضع حرف وضع حرف آخر فان كانت الكلمة لا تخرج عن لفظ  
 القرآن ولم يتغير به المعنى المراد لا تفسد كما لو قرأ أن الظالمون بواو الرفع

أو قال والارض وما دحاها مكان طحاها وان خرجت به عن لفظ القرآن  
ولم يتغير به المعنى لا تفسد عنده ما خلا قالابي يوسف كما لو قرأ قيسامين  
بالقسط مكان قوامين اود قوارا مكان ديارا وان لم يخرج به عن لفظ القرآن  
وتغير به المعنى فالخلاف بالعكس كما لو قرأ وأنتم خامدون مكان سامدون  
وللمتأخرين قواعد أخر غير ما ذكرنا واقتصرنا على ما سبق لا طرادها  
في كل الفروع بخلاف قواعد المتأخرين واعلم أنه لا يقيس مسائل زلة  
القارى بعضها على بعض الا من له دراية باللغة والعربية والمعاني وغير  
ذلك مما يحتاج اليه التفسير كما في منية المصلى وفي النهر وأحسن من تلخيص  
من كلامهم في زلة القارى الكمال في زاد الفقيه فقيل ان كان الخطأ في  
الاعراب ولم يتغير به المعنى ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء نعبد  
مكان نهها لا تفسد وان غير كصب همزة العلماء وضم هاء الجلالة من قوله  
تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء تفسد على قول المتقدمين واختلاف  
المتأخرون فقال ابن الفضل وابن مقاتل وأبو جعفر والحلواني وابن سلام  
واسماعيل الزاهد لا تفسد وقول هؤلاء أوسع وان كان بوضع حرف مكان  
حرف ولم يتغير المعنى نحو أبواب مكان أبواب لا تفسد وعن أبي سعيد تفسد  
وكثيرا ما يقع في قراءة بعض القرويين والأتراك والسودان والبالنعبدواو  
مكان الهمزة والصراط الذين بزيادة الالف واللام وصرحوا في صورتين  
بعدم الفساد وان غير المعنى وتعامه فيه فراجع والله سبحانه وتعالى  
أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل فيما لا يفسد الصلاة) \* لو أدخل مع  
المكروهات مكان أولى وأخسر (قوله لو نظر المصلى الى مكتوب الخ) وجه  
عدم الفساد أنه انما ينحقق بالقراءة وبالنظر والفهم لم تحصل واليه أشار  
الموافق بقوله لعدم النطق (قوله قصد الاستفهام) بهذا علم أن زلة الخشوع  
لا يخل بالصحة بل بالكمال ولذا قال في الحاشية والخلاصة اذا تفكر في الصلاة  
فتذكر شعرا أو خطبة فقرأها بقلبه ولم يتكلم بلسانه لا تفسد صلاته كما  
في البحر (قوله أساء الادب) لان فيه اشتغالا عن الصلاة وظاهرا  
أن الكراهة تنزيهية وهذا انما يكون بالقصد وأما لو وقع نظره عليه من  
غير قصد وفهم فلا يكره (قوله أكل ما بين أسنانه) قيد به لانه لو تناول

\* (فصل) \* فيما لا يفسد الصلاة (لو نظر المصلى الى  
مكتوب وفهمه) سواء كان قرآنا أو غيره قصد  
الاستفهام أو لأساء الادب ولم تفسد صلاته لعدم  
النطق بالكلام (أو أكل ما بين أسنانه)



شيئا من خارج ولو سمحة أو قطرة مطر فوصلت إلى حلقه فسدت صلاته  
ومومه إذا كان ذا كرا (قوله وكان دون الحصة) أما إذا كان قدر الحصة  
فأكثر فسد ها كما يفسد الصوم فأي فسد ها يفسده وما لا فلا (قوله بلا  
عمل كثير) أما إذا كان مضغه كثيرا فلا خلاف في الفساد كما في البحر بخلاف  
ابتلاع القليل بعمل قليل لأنه تبع لريقه ولا يمكن الاحتراز عنه (قوله كره)  
هو كالتقاءه في المسجد والذي يقتضيه النظر الفقهى عدم التعرض له إلى  
أن يفرغ من صلاته فيلحقه في محل مباح ولا يأكله فقد ورد كوا الوغم  
وأطرحوا الفغم قال ابن الأثير في نهائية الوغم ما يتساقط من الطعام  
والفغم ما يخرج من اللال من بين الأسنان أه أي أره وما يخرج من اللال  
وكذا ما يخرج بنفسه خصوصا أن مكث كثيرا تغبره وإن أكله مع ذلك  
كره خارجها أيضا (قوله أو مزار) عبر به هذا التركيب ليحتمل وقوعه  
في أفصح كلام قال تعالى سأل سائل (قوله سواء المرأة والكلب) أشار  
به إلى خلاف الظاهرية فقالوا إن مرورها بين يديه وكذا الكلب  
والجاء مفسد (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولما أخرج أبو  
داود عن الفضل بن عباس أن أبا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ونحن  
في بادية لنا ومعه عباس فوصل في صحراء ليس بين يديه سترة وكعبة وحجارة  
يعبثان بين يديه فبال إلى بذلك (قوله فأنما هوشيطان) سواء كان آدميا  
أو غيره لأن الشيطان يعم قال تعالى شياطين الإنس والجن (قوله المكاف  
بتعمده) أخرج غير المكاف وغير المتعمد فلا تهم عليهم ما و علم أن المثل على  
أربعة أوجه كما نقله الشافعي عن البدائع وابن أمير حاج عن ابن دقيق العيد  
أحدها أن يعمدون للمارة مندوحة عن المرور ولم يتعرض المصلي لذلك  
فيختص المارة بالاثم الثاني مقابله وهو أن يتعرض المصلي للمرور وليس  
للمارة مندوحة فيختص المصلي بالاثم دون المارة الثالث أن يتعرض المصلي  
للمارة مندوحة فبأثمان الرابع أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمارة  
مندوحة فلا يأتى واحد من ما (قوله بين يدي المصلي) أي بقربه  
وعبر به ما يكون أكثر الشغل يقع به ما كذا قاله البدر العيني في شرح  
البخاري (قوله ماذا عليه) قال النووي في رواية رويناه في الأربعين  
لعبد القاهر الرهاوي ماذا عليه من الائم (قوله لكان يقف أربعين

وكان دور الحصة بلا عمل كثير) كره ولا تفسد  
لغيره الاحتراز عنه وإذا ابتلع ما ذاب من سكر  
في فمه فسدت ولو ابتلعه قبل الصلاة ووجد حلاوته  
فيها لا تفسد (أو مزار في موضع سجدة لا تفسد)  
سواء المرأة والكلب والجمار لقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يقطع الصلاة نبي وأدروا ما استطعتم فأنما  
هوشيطان (وان اثم المارة بين يدي المصلي  
صلى الله عليه وسلم لم لو يعلم المارة بين يدي المصلي  
ماذا عليه لكان يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين  
يديه رواه الشيخان

خيراله) الذي في الجامع الصغير من رواية مالك والشيخين والاربعة  
عن أبي جهم كان أن يقف بإثبات أن وهو الصواب وقال المناوي  
في قوله خيراله ينصب خيراء على أنه خير كان ورفعته على أنه اسمها  
ويقف الخبر (قوله أربعين خريفا) أي عام من تسمية الكل باسم  
جزئه المتوسط في الحسن عن باقي أجزائه (قوله على الأصح) وقال  
نفر الاسلام هو موضع يقع عليه بسر خاشع قال القمري الثاني وهو الأصح  
لا طراد قتلته ما اختار شيئا الا وهو يطرد في الصور كلها فهو الامام الذي  
حاز قصبات السبق في ميدان التحقيق كما في العناية وصححه أيضا في النهاية  
قال المحقق في الفتح والذي يظهر ترجيح ما اختاره نفر الاسلام وكونه من  
غير تفصيل بين المسجد وغيره فان المؤتم هو المروء بين يدي المصلي حقيقة  
وكون المسجد أو البيت اعتبار بركة واحدة في بعض الاحكام لا يستلزم  
تغيير الامر الحسي وهو المروء من بعيد يجعل البعيد قريبا اه (قوله  
في المسجد الكبير) هو أن يكون أربعين مأثرا وقيل ستين فأكثر  
والصغير بعكسه أفاده القهستاني وأفاد أن المختار الاول والبيت والدار  
ينبغي أن يكونا على هذا التفصيل كما في غاية البيان والقهستاني (قوله  
وفي الصغير مطلقا) ما لم يكن هناك من كاستطوانة صلى اليها (قوله  
وبعادون قامة يصلى عليها) عطف على قوله بمحل السجود (قوله  
لا فيما وراء ذلك) وهو ما كان قد راقى قامة أو أزيد أو كان المروء في غير  
محل السجود في المسجد الكبير والصغراء (قوله لما فيه من التضييق  
على المارة) علة قوله لا فيما وراء ذلك (قوله يعني فرجها الداخل)  
نص على المتوهم (قوله بشهوة) سدا لشهوة أن تنتشر الآلة أو يزداد  
انتشارها ان كانت منتشرة قبل وفي المرأة والشيخ القاني ميل القلب وقوله  
في المختار مقابله القول بالفساد به (قوله وان ثبت به الرجعة) أي  
في المطابقة رجعيًا وثبت به حرمة المصاهرة في الاجنبية (قوله والجماع  
عمل كثير) أي فكذلك ما كان بعينه فيفسد واعلم أن هذا يفيد تقييد  
الامر بالشهوة لانه لا يكون في معنى الجماع الا هما وقوله أولهما  
بشهوة أي منه لانه في معنى الجماع (قوله لم تفسد صلاته) فان قلت

وفي رواية البزاة أربعين خريفا والمكروه المروء  
بمحل السجود على الأصح في المسجد الكبير  
والصغراء وفي الصغير مطلقا وبعادون قامة يصلى  
عليها لا فيما وراء ذلك في شارع لما فيه من التضييق  
على المارة (ولا تبطل) صلاته (بنظره الى فرج  
في المختار) لانه عمل قليل (وان ثبت به الرجعة)  
ولو قبلها أو لم يفسد كثير ولو كانت تعلى فأولج  
الجماع والجماع عمل كثير ولو كانت تعلى فأولج  
بين فخذهما وان لم ينزل أو قبلها ولو بدون شهوة  
أولاهما بشهوة فسدت صلاتهما وان قبلته  
ولم يشترهما لم تفسد صلاته



ما الفرق بين تقبيلها بالياء وأولسها وهو يصل بغير شهوة منه وبين تقبيلها بالياء  
 أولسها وهي تصل بغير شهوة أيضا حيث تفسد صلاحها الأصلانية قلت الفرق  
 أن الشهوة فيهن أبلغ فتقبيله مستلزم لاشتغالها وأيضاً تقبيله مطلقاً  
 ومسه بشهوة في معنى الجماع يعني والجماع فعل الزوج ففعله الدواعي  
 كفعله حقيقة الجماع ولو جامعها ولو بين الفخذ تفسد صلاحها فكذا هذا  
 بخلاف المرأة فإن الجماع ليس فعلها فلا يكون اتیانها بالدواعي في معنى  
 الجماع ما لم يشته الزوج أفاده الحاشي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر  
 الله العظيم \* (فصل في المكروهات) \* (قوله المكروه ضد المحبوب) هذا  
 معناه لغة (قوله وما كان النهي فيه ظنياً) هذا معناه شرعاً أفاده السيد  
 في التلويح أن ما كان تركه أولى فمع المنع عن الفعل بدليل قطعي حرام  
 وبدليل ظني مكروه كراهة التحريم وبدون المنع عن الفعل مكروه كراهة  
 التنزيه وهذا على رأي الإمام محمد رضي الله تعالى عنه وعلى رأي الشيخين  
 ما يكون تركه أولى من فعله فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدونه مكروه  
 كراهة التنزيه إن كان إلى الحل أقرب بمعنى أنه لا يعاقب فاعله لكن يشاب  
 تاركه أدنى ثواب وكراهة التحريم إن كان إلى الحرام أقرب بمعنى أن فاعله  
 يستحق محذوراً دون العقوبة بالنار كحرمان الشفاعة اه المراد منه والمراد  
 بالشفاعة شفاعة مخصوصة كرفع الدرجات لا مطلق الشفاعة لأنه  
 لا يحرمها من تكب الكبيرة على ما صرح به قوله صلى الله عليه وسلم  
 شفاعةني لأهل الكبائر من أمتي فكيف من تكب المكروه أفاده عماد  
 الدين محشي التلويح وذكر الحاشي في حاشية شرح العقائد مانصه  
 لا يتصل من تكب المكروه يستحق حرمان الشفاعة كما نص عليه  
 في التلويح فيحرم أهل الكبائر بطريق الأولى لأننا نقول لا نسلم الملازمة  
 لأن جزاء الأدنى لا يستلزم أن يكون جزاء الأعلى الذي له جزاء آخر عظيم  
 ولو سلم فلعل المراد حرمان الشفاعة به في كونه شافعاً أو حرمان الشفاعة  
 لرفع الدرجات أو بعدم الدخول أي دخول النار أو في بعض مواقف الحشر  
 أو أن الاستحقاق لا يستلزم الوقوع اه بزيادة ما وقال ابن أمير حاج  
 وكثيراً ما تطلق الكراهة على كراهة التنزيه أي والأصل في إطلاقها التحريم

• (فصل) \* في المكروهات المكروه ضد المحبوب  
 وما كان النهي فيه ظنياً كراهية تحريرية

وحينئذ فلا بد من النظر في الدليل الفارق بينهما كما في البحر والنهر وحاصله  
 أن الفعل أن تضمن ترك واجب فمكروه تحريما وإن تضمن ترك سنة  
 فمكروه تنزيها لكن تتفاوت كراهته في الشدة والقرب من التحريم بحسب  
 تأكد السنة وإن لم يتضمن شيئا منها فإن كان أجنبيا من الصلاة  
 وليس فيه تيممها ولا دفع ضرر فمكروه أيضا كالعبث بالشوب  
 أو البدن وكل ما يشغل القلب وكذا ما هو من عادة أهل التكبر وصنيع  
 أهل الكتاب وكراهة ذلك على حسب ما يقتضيه الدليل فإن كان الدليل  
 مفيد للنهي الطفي الثبوت فالكراهة تحريمية إلا إذا وجد له صارف  
 عن التحريم وإن لم يفد النهي بل كان مفيد للترك من غير جزم فتزبيهية  
 وأما إذا كان فيه تيممها فذكر في الخلاصة أنه لو لم تمكنه عما منه من  
 السجود فرفعهما يد واحدة أو سواها كذلك لا يكره لانه من مميزات  
 الصلاة أو كان فيه دفع ضرر كقتل الحية والعقرب فإنه لا يكره كما في الحلبي  
 (قوله إلا صارف) كقوله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم في الصلاة  
 فلا يغصض عينيه فإنه ينسى صرف من ظاهره لأن الكراهة اتفوت النظر  
 المندوب في الصلاة فتكون للتنزيه (قوله وإن لم يكن الدليل تنزيها الخ)  
 كقول عمير رضي الله عنه لمن رآه يصلي في ثياب البذلة أرايت لو كنت  
 أرسلتك إلى بعض الناس أكنت تترفي ثيابك هذه فقال لا فقال عمر الله  
 أحق أن تنزله (قوله والمكروه تنزيها الخ) هذا على رأي الشيخين  
 كما علمت من كلام صاحب التلويح كما أن أول الكلام على رأي محمد  
 (قوله مع كونها صحيحة) لاستجماع شرائطها كذا في الشرح (قوله  
 لترك واجب وجوبا) في الوقت وبعد ندبا كذا في الدر أول قضاء  
 الفوائت (قوله وتعاد استحبابا بترك غيره) أي السنة وظاهر إطلاقه  
 نهيها ولو بعد الوقت دفع الكراهة (قوله أدبت مع الكراهة الخ)  
 وجه الاستدلال أنه أطلق الكراهة فم التحريمية والتنزيهية (قوله  
 تأويله النهي عن الإعادة الخ) أو النهي عن المماثلة في القراءة أو عن  
 تكرارها في الجماعة وهذا من تمة كلام صاحب التجنيس لا من كلام  
 المؤلف (قوله لا تحديدا) فهي تزيد عن هذا العدد والمراد بالكراهة ما يتم

الإصناف وإن لم يكن الدليل تنزيها بل كان مفيدا  
 للترك الغير الجازم فهي تنزيهية والمكروه تنزيها  
 إلى الحل أقرب والمكروه تحريما إلى الحرمة أقرب  
 وتعاد الصلاة مع كونها صحيحة لترك واجب وجوبا  
 وتعاد استحبابا بترك غيره قال في التجنيس كل صلاة  
 أدبت مع الكراهة فإن أعاد لا على وجه  
 الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة  
 مثلها تأويله النهي عن الإعادة بسبب الوضوء  
 فلا يتناول الإعادة بسبب الكراهة ذكره صدر  
 الإسلام البزدوي في الجامع الصغير بتركه للمصلي  
 سبعة وسبعون شأ (تقريرا لا تحديدا) ترك واجب  
 أو سنة



التحريرية والتنزيهية (قوله أما يخشى أحدكم الخ) يدل من الوعيد وخبر  
لمبتدأ محذوف (قوله أو يجعل الخ) يحتمل أنه شذ من الراوى أو رواية أخرى  
(قوله وكجاوزه اليدين الاذنين الخ) أى من غير عذروا الا بأن كانت  
لا تطاوعه يداه الا هكذا فلا كراهة (قوله وجعلها تحت المنكبين) انما قال  
ذلك ولم يقل حذو المنكبين لانه قدّم أن هذا ورد من فعله صلى الله عليه وسلم  
(قوله لانه ينسأ في الخشوع الخ) الخشوع حضور القلب وتسكين الجوارح  
والحفاظة على الاركان (قوله فاستأنى) (قوله فكان مكروها) أى  
تحريرا فأفاده السيد وغيره (قوله والرفث في الصيام) الظاهر أن المراد  
به ذكر الجماع بمحضرة النساء لا الجماع لانه مفسد (قوله والفضحك عند  
المقابر) ورد أنه من الموقوفات لأن المحل للانعطاف (قوله والعبث  
الخ) قال بدر الدين الكردرى العبث ما لا غرض فيه شرعا والسفه ما لا  
غرض فيه أصلا وفي الجوهره العبث ما لا لذة فيه وما فيه لذة فهو للعب  
اه وعبارة الصحاح تقييد الترادف بين العبث واللاعب (قوله فعل ما ليس  
من أفعال الصلاة) قال في النهاية والعناية وفتح القدير انما يكره العبث  
في الصلاة اذ الم تدع الحاجة اليه فان دعت فلا بأس به كسات العرق عن  
وجهه أو التراب عند الايذاء (قوله وقلب الحصا) بالقصر جمع  
حصاة الحجارة الصغار (قوله الا لل سجود) أى ليمسكن من السجود التام  
أما اذ لم يمكنه أصل السجود فيجب كما في النهر (قوله قال جابر الخ) وقال  
أبو ذر سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى سألته عن مسح  
الخصافة قال واحدة أردع وقال الكردرى في ذلك سجما وهو سؤال  
أبو ذر خير البشر عن تسوية الحجر فقال يا أبا ذر مرة والافذر كما  
في السراج ونغاية البيان في ما روى يا أبا ذر مرة والافذر من الرواية بالمعنى  
(قوله ولا نتمسك عنها الخ) هذا يدل على أن الترك أولى وصرح به  
في البدائع والنهاية قال في البحر لانه كان يمكنه التسوية قبل الشروع  
فكان مقصرا في تركه اه (قوله سود الحديق) كناية عن العظم وغسله  
القيم • فروع • كره مسح جبهته من نحو تراب كحشيش أو عرق  
في خلاهما الا الحاجة تدعو الى ذلك فان دعت اليه الحاجة بان ضربه  
أو شغله عن الخشوع فلا كراهة وأما بهد السلام فلا يكره لما روى ابن

عمدا) مذهبنا لانه لما بعده كالامر الكلى  
المنطبق على جزئيات كثيرة • كترك الاطهنتان  
في الاركان وكسابقة الامام لما فيها من الوعيد  
على ما في الصحيحين أما يخشى أحدكم اذ ارفع رأسه  
قبل الامام أن يجعل الله رأسه رأس جبار أو يجعل  
الله صورته صورة جبار وكجاوزه اليدين الاذنين  
وجعلها ما تحت المنكبين وسر القدمين في السجود  
لانه ينسأ في (كرهه بنوبة وبدنه) لانه ينسأ في  
عهد الرجال (كرهه بنوبة وبدنه) لانه ينسأ في  
الخشوع الذي هو روح الصلاة فلهذا هم في صلاتهم  
اقوله تعالى قد أفلق المؤمنون الذين هم في صلاتهم  
ناشئون وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى  
كره لكم العبث في الصلاة والرفث في الصيام  
والفضحك عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام  
رجلا يعبث بلحيته في الصلاة فقال لو خشع قلبه  
رجلا يعبث بجوارحه والعبث عمل لا فائدة فيه  
لخصه من جوارحه والمراد بالعبث هنا فعل ما ليس  
ولا كلمة تقتضيه والمراد بالعبث هنا فعل ما ليس  
من أفعال الصلاة لانه ينسأ فيها (وقلب الحصا  
الا للسجود مرة) قال جابر بن عبد الله سألت النبي  
صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصا فقال واحدة  
ولا نتمسك عنها خبر لأن من مائة مائة سود الحديق

السقي في كتابه عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قضى  
صلاته مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله الرحمن الرحيم  
اللهم أذهب عني الهم والحزن قال المحقق ابن أمير حاج حاصل هذه  
المسئلة أربعة وجوه أحدها أن يمسح جبهته من العرق أو التراب بعد  
السلام فذلك مستحب لانه خرج من الصلاة وفيه إزالة الأذى عن نفسه  
الثاني أن يمسح بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام قال في البدائع  
لا بأس به بالإجماع لانه لو قطع الصلاة في هذه الحالة لا يكره فلا أن لا يكره  
ادخال فعل قبل أولى الثالث أن يمسح بعد ما رفع رأسه من السجدة  
الأخيرة قبل أن يقرأ الحمد فقال السرخسي لا بأس به وقال  
الطوائف فيه اختلاف أنفاط الكتب ففي بعضها أكره ذلك وفي بعضها  
لا أكره ذلك ولكل دليل من السنة الرابع أن يمسح في خلال الصلاة اه  
وظاهر الرواية كفاي التحفة انه يكره وهو الصحيح (قوله لا تفرقع الخ)  
هذا يفيد التحريم وألحق في المجتبى منتظر الصلاة والمأشئ اليها من فيها وأما  
خارج الصلاة ففي القهستاني وتكره خارج الصلاة عند كثيرين اه وعلمه  
في المجتبى كفاي البحر بأنهم من الشيطان لكن قال لما لم يكن فيها خارجها فهي  
لم تكن تحريمية اه وعمل في البرهان الكراهية بانه نوع من العبث وقال  
صلى الله عليه وسلم الضاحك في الصلاة والمثفت والمفرقع أصابعه  
سواء يعنى في الأثم كذا في مجمع الروايات وانما كره لانه عمل قوم لوط فيكره  
التشبيه بهم قال صلى الله عليه وسلم لعلي اني أحب لك ما أحب لنفسى  
لا تفرقع أصابعك وأنت تصلي كذا في المستصفي (قوله وتشبيها) اه  
ولو حال السعي الى الصلاة لما روى أحمد وأبو داود وغيرهما مر فوعا اذا  
توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك  
بين يديه فانه في صلاة واذا كان منتظرا لها بالاولى والذي يظهر أنها أيضا  
تحريمية للنهي المذكور كفاي البحر وأما اذا انصرف من الصلاة فلا  
بأس به وهو كمة النهي عن التشبيك أنه من الشيطان كفاي الحديث  
وأنه يجلب النوم وهو من مظان الحدث وأن صورة التشبيك تشبيه صورة  
الاختلاف كجانبه عليه في حديث ابن عمر فذكره ذلك لما هو في حكم

(وذكر في الأصابع) ولو مترد وهو غمزها أو مذهبها  
حتى تفتت لقوله صلى الله عليه وسلم لا تفرقع  
أصابعك وأنت في الصلاة (وتشبيكها) لقول ابن  
عمر فيه تلك الصلاة الغضوب عليهم



الصلاة حتى لا يقع في المنهي عنه ( قوله وهو أن يضع يده على  
خاصرته ) وهي ما بين عظم رأس الورك واسفل الاضلاع أفاده  
في القاموس وفي المصباح الاختصار والتخصر في الصلاة وضع اليد على  
الخصر وهو وسط الانسان وهو المستدق فوق الوركين اهـ وقيل هو أن يتكى  
على عصا في الصلاة وتسمى الخصرة بكسر الميم ومنه قوله صلى الله عليه  
وسلم لا بن أنيس وقد أعطاه عصا تخصر به فان المتخصرين في الجنة  
كأفي التبيين ولا شك في كراهة الاتسكا في الفرض غير ضرورة كما  
صرحوا به لافي النفل مطلقا على الاصح كما في المجتبى وقيل هو أن لا يتم  
حدود الصلاة فان لزم منه ترك واجب كره فحرم بما وان اخل بسنة كره  
تنزيها وقيل أن يختصر القراءة فان اخل بواجب كره فحرم بما والا فلا قال  
في التمهيد وهذه التاويلات ليس في اللفظ ما يمنع واحد منها الا أن  
الانساب هو الاول اهـ ( قوله وهو أشهر وأصح تأويلاتها ) وبه قال  
الجمهور ومن أهل اللغة والحديث والفقهاء ( قوله لما فيه الخ ) أي  
فالكراهة لها سببان سبب يقتضي كراهة التنزيه وسبب يقتضي  
كراهة التخصر قال في البحر والذي يظهر أنها تحريمية للنهي  
المذكور كذا في الشرح ( قوله والالتفات بعنقه لا بعينه )  
الالتفات ثلاثة أنواع مكروه وهو ما ذكر ومباح وهو أن ينظر بعوض  
عينه يمنة ويسرة من غير أن يلوى عنقه ومبطل وهو أن يقول صدره عن  
القبلة اذا وقف قد رآه ركن مستديرا كما يحتمل في البحر وهذا اذا كان  
من غير عذر أتماه فلا تنصريح به بهانه لو ظن أنه أحدث فاستدبر القبلة  
ثم علم أنه لم يحدث ولم يخرج من المسجد لا تبطل وفي الشرح والاولى ترك  
النوع الثاني لانه ينافي الادب غير حاجة والظاهر أن فعله صلى الله عليه  
وسلم آياه كان لحاجة تفقد أحوال المقتدين مع ما فيه من بيان  
الجواز والافه صلى الله عليه وسلم كان ينظر من خلفه كما ينظر من أمامه كما  
في الصحيحين ( قوله عن الالتفات الرجل في الصلاة ) ومثله المرأة والخنثى  
في هذا الحكم ( قوله هو اختلاس ) أي اختطاف بسرعة والمراد والله  
أعلم أن الشيطان يشغله حتى يأخذ بعضا من صلاته فينقص ثواب ذلك  
المأخوذ ولما كان ذلك على سبيل الغرة والغفلة مع تمكن الاخذ ورغبة

( والتخصر ) لأنه نهى عنه في الصلاة وهو أن يضع  
يده على خاصرته وهو أشهر وأصح تأويلاتها لما فيه  
من ترك سنة أخذ اليدين والتشبه بالجسارة  
( والالتفات بعنقه ) لا بعينه لقول عائشة رضي  
الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الالتفات الرجل في الصلاة فقال هو اختلاس  
يختل به الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري

قوله ورغبة في نسخة ورعنة ولعله الاوفق الآن  
مقتضى صنيع القاموس والصحيح أن يقال رعن  
بالهمزة لا رعة فليحذر اهـ

المأخوذ منه في غير ذلك أطلق عليه الاختلاس (قوله مقبلا على العبد)  
 أي يزيده رحمته وأحسانه (قوله أنصرف عنه) أي منع عنه ذلك الاحسان  
 (قوله ويكره أن يرمى بزاقه) الزقاق كغراب ماء الفم إذا خرج منه وما دام  
 فيه فهو ريق فتسميته بزاقا باعتبار المآل ويقال بالصاد والسين المهملتين  
 (قوله إذا قام أحدكم إلى الصلاة) ظاهره أنه يكره حال القيام إليها قبل  
 الدخول فيها لحاله بها (قوله فأنما ينساجي الله) أي يتحدث معه  
 ويتكلم بكلامه وهذا على سبيل التمثيل لأن شأن المنساجي أن يواجه من  
 ينساجيه فلا يقابله بما يحل بالأدب لاسيما إذا كان عظيما فيمثل المصلي حاله  
 في حال صلاته بحال من ينساجي عظيما وما وجهه فلا يأتي بما فيه سوء الأدب  
 (قوله فإن عن يمينه ملكين) الحديث المتفق عليه ملكا بالافراد واستشكل  
 بأن في اليسار أيضا ملكا وأجيب بأنه ورد في حديث أبي امامة فإنه يقوم  
 بين يدي الله تعالى وذلك عن يمينه وقرينه عن يساره أي فعل المصلي إذا  
 فصل عن يساره يقع على قرينه وهو الشيطان ولا يصيب الملك منه شيء  
 كما في العيني على البخاري وفي شرح المشكاة عن الحافظ ابن حجر واستثنى  
 بعضهم من المسجد النبوي مستقبلا القبلة فإن بصاقه عن يمينه أولى لأنه  
 صلى الله عليه وسلم عن يساره اه قال وهو وجه وجبه كالوكان على  
 يساره جماعة ولم يتمكن منه تحت قدمه فان الظاهر حينئذ أنه عن اليمين  
 أولى اه قلت لاسيما إذا كان المصلي في الروضة (قوله وفي الصحيحين  
 الخ) أورد أنه يدل على جواز الزقاق في المسجد لأنه لو كان معصية  
 لم يكفر بالدفن وحده بل بالتوبة أجيب بأن التوبة عن كل ذنب  
 لما كانت معاملة الوجوب سكنت عنها فيكون معنى قوله صلى الله  
 عليه وسلم وكفارته دفنها أي مع التوبة بدليل تسميتها بخطيئة  
 قاله ابن أمير حاج (قوله وكراهة الاقعاء) كراهة تحريم (قوله وينصب  
 ركبتيه) ويضمهما إلى صدره ويضع يديه على الأرض وقال  
 الكرخي هو أن ينصب قدميه ويقعد على عقبه واضعا يديه على الأرض  
 اه قال الزيلعي والاول أصح لأنه أشبه باقعاء الكلب يعني أن يكون  
 الاول والمراد في الحديث أصح لأن ما قاله الكرخي غير مكروه بل يكره

وقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلا على  
 العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت فان التفت  
 أنصرف عنه ويكره أن يرمى بزاقه إلا أن يضطر  
 فيأخذه بثوبه أو بلبقه تحت رجله اليسرى إذا  
 صلى خارج المسجد لما في البخاري أنه عليه الصلاة  
 والسلام قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فلا يصق  
 أمامه فأنما ينساجي الله تعالى مادام في الصلاة  
 ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكين وايضا عن  
 يساره أو تحت قدمه وفي رواية أو تحت قدمه  
 اليسرى وفي الصحيحين الزقاق في المسجد خطيئة  
 وكفارته دفنها (و) كراهة (الاقعاء) وهو أن يضع  
 اليدين على الأرض وينصب ركبتيه لقول  
 أبي هريرة رضي الله عنه



ذلك أيضا كما في الفتح والمضمرات وأفاد الحلبي أن الإقماء خارج الصلاة  
مكروه أيضا على التفسير الأول ( قوله عن نقر كقرالدين ) قال  
في غاية البيان المراد به تخفيف الركوع والسجود كالتقاط الدين الحبة  
بمنقاره اهـ ( قوله واقتراش ذراعيه ) وهو بسطهما على الأرض حالة  
السجود إلا للمرأة كما في سكب الأنهر ( قوله عن عقبة الشيطان ) العقبة  
بضم العين وسكون القاف وبفتح العين وسكون القاف أفاده الشرح ( قوله  
وتشمر يكميه عنهما ) أي عن ذراعيه سواء كان إلى المرفق أو إلى المرفق أو إلى الظاهر  
كما في البحر اصدق كف الثوب على الكل ولو شمرهما قبل الصلاة ثم دخل  
فيها اختلف في الكراهة كذا في النهر ( قوله لما فيه من الجفاء ) عبر  
بعضهم بقوله لما فيه من التكبر المضاف لموضوع الصلاة اهـ ( قوله وصلاته  
في السر أو يلا أوفى ازار ) قال في الفتح والصلاة متوشحها لا تتركه وفي ثوب  
واحد ليس على عاتقه بعضه تتركه الا ضرورة العدم والا زار يذكّر  
ويؤثّر يقال هو ازاروهي ازارومترورون منه بمثله ( قوله لما فيه من  
التهاون ) هذا يفيد كراهة التحريم ( قوله ومقنعة ) هي بكسر الميم وسكون  
القاف وفتح النون ثوب يوضع على الرأس ويربط تحت الحنك والفتحة  
أوسع منه لأنه يعطف من تحت الحنك ويربط على الفتحة والخمار أكبر  
منه ما لأنه يغطي به الرأس وترسل أطرافه على الظهر أو الصدر ( قوله  
لابأس للمصلي أن يجيب ) قال الحلواني لا بأس أن يتكلم مع المصلي  
وأن يجيب هو برأسه أو يديه ولو سلم على المصلي برذ في نفسه عنده وبه  
الصلاة عند محمد ولا يرد مطلقا عند أبي يوسف اهـ وذكر الخطابي  
والطحاوي أن النبي صلى الله عليه وسلم لم رد على ابن مسعود رضي الله  
تعالى عنه بعد فراغه من الصلاة كذا في الشرح عن مجمع الروايات وهو  
يؤيد قول محمد ( قوله فناده الملائكة ) أي لقوله تعالى فناده الخ وفيه أنه  
يمكن أن يقال إن الكلام في الصلاة كان جائزا في شريعته كما كان جائزا  
في صدر الإسلام حيث جاز نفس الكلام فإلزامه له من غيره أولى فالأولى  
الاقتصار على الدليل الأول ( قوله بلا عذر ) أما بالعدو فلا كراهة لأن  
العذر يبيح ترك الواجب فأولى السنة ( قوله لترك سنة القعود ) هذا

ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقر  
كقرالدين واقعاء كاقعاء الكلب والتفات  
كالنقات المتعاب ( واقتراش ذراعيه ) أقول  
عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله  
عليه وسلم ينهى عن عقبة الشيطان وأن يقترب  
الرجل ذراعيه اقتراش السبع رواه البخاري  
وعقبة الشيطان الإقماء ( وتشمر يكميه عنهما ) لأنه  
عنه لما فيه من الجفاء المضاف للخشوع ( وصلاته  
في السر أو يلا أوفى ازار ) مع قدرته على إيس  
القميص ( لما فيه من التهاون والتكاسل وقلة  
الادب والمنحبة للرجل أن يملأ في ثلاثة أبواب  
ازار وقبص وعمامة ولا امرأة في قبص وخمار  
ومقنعة ( ورد السلام بالإشارة ) لأنه سلام معني  
وفي الذخيرة لا بأس للمصلي أن يجيب المتكلم  
برأسه ورد الأثر عن عائشة رضي الله عنها ولا بأس  
بأن يكلم الرجل المصلي أن يجيب المتكلم  
بصلى في المحراب الآية ( والتربع بلا عذر ) ترك  
سنة القعود وليس بمكروه خارجها

ينسب أنه مكرره تنزيهاً أقاده الشرح (قوله وهو ادخال الساقين في الفخذين) الاولى تحت الفخذين كما ترشد اليه عبارته في الشرح (قوله وهو شدة على القفا والرأس) بخط أو سمع قال السيد في شرحه وفيه اشعار بأن خضر الشعر مع ارساله لا يمنع وبه صرح ابن العزاه ثم الكراهة اذا فعله قبل الصلاة وعلى به على تلك الهيئة مطلقاً سواء نعمة للصلاة أم لا وأما لو فعل شيئاً من ذلك وهو في الصلاة فتفسد الصلاة لانه عمل كبير بالاجماع كما في الحلبي (قوله أو تكوير عمامته على رأسه) أي لف العمامة حول الرأس وابداء الهامة كما في الظهيرية فتقوله وترك وسطها مكشوفاً راجع الى تفسير الشرح أيضاً والمراد أنه مكشوف عن العمامة لا مكشوف أصلاً لانه فعل ما لا يفعل (قوله انتهى النبي صلى الله عليه وسلم) هذا يفسد ذكره التحريم (قوله وقيل أن يجمع نوبه الخ) لانه صنيع أهل الكتاب كذاء لاله العنابي وفي الخلاصة انه لا يكره قال الحلبي وهو المختار (قوله لما فيه من التجبر) قال في منية المصلي ويكره كل ما كان من أخلاق الجبابرة اه وقيل لا بأس برفعه عن التراب والاصح الاطلاق لانه اذا كان تريب الوجه في السجود مندوباً فماتنك بالثوب (قوله وأن لا أكف شعراً) أي أجمعه (قوله ويكره سده) أي سد المصلي نوبه وهو في اللغة الارخاء والارسال وفي الشرع الارسال بدون إيس معتمد وهذا اذا كان بغير عذر أو ما بالعدرك برد وحر شديد فلا يكره (قوله وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه) المراد بالثوب هنا الطيلسان كما في شرح الوقاية (قوله أو كتفيه الخ) هذا في القباء ونحوه والمختار عدم الكراهة كما في الخلاصة لكن ما في الخلاصة تعقبه البرهان الحلبي بأنه لا يوافق على هذا سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاضي خان والجمهور أنه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كفيه صدق عليه اسم السدل لانه ارخاء للثوب بدون إيس معتمد اه (قوله فيكره الزائم) الزائم ما كان على القسم من النقاب واللفاف ما كان على أرنبة الأنف وفي الزياحي التلم تغطية الأنف والقسم في الصلاة

لان جل قدود النبي صلى الله عليه وسلم كان التربع وكذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ادخال الساقين في الفخذين فصارت أربعة (وعص شعراً) وهو شدة على القفا والرأس لانه صلى الله عليه وسلم ترب رجل يصلي وهو مقوص الشعر فقال دع شعرك يسجد معك (و) يكره الاعتجار وهو شدة الرأس بالتمديد (أو تكوير عمامته على رأسه) وترك وسطها مكشوفاً وقيل أن يتقرب بعمامة الاعتجار في الصلاة (وكتف نوبه) الله عليه وسلم عن أبيه أو من خلفه اذا أراد السجود أي رفعه بيديه أو من خلفه في وسطه لما فيه من وقيل أن يجمع نوبه ويشده في وسطه لما فيه من التجبر الثاني للفتوح أقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أجيء على سبعة أعظم وأن لا أكف شعراً ولا ثوباً متفق عليه (و) يكره سده (سده) تكبيرا وتراونا وبالعدرك لا يكره وهو أن يجعل الثوب على رأسه وكتفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوانبه من غير أن يضعها القول أبي هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل وأن يغطي الرجل فاه فيكره التلم وتغطية الأنف والقسم في الصلاة لانه ينسب فعل الجوس حال عبادتهم النيران



وفي البحر عن فتح القدير أن السدل يصدق على أن يكون المنديل  
 مرسلا من كتفيه كما يعتاده كثير فينبغي لمن على عنقه منديل أن  
 يضعه عند الصلاة ولا فرق بين أن يكون الثوب محفوظا عن الوقوع أولا  
 اهـ ومثل المنديل فيما يظهر المسمى بالنسالة الذي يوضع على الكتف  
 لكنه قد يقال أنه ليس معتادا الآن ولا كبير في جعله على الكتف (قوله  
 ولا كراهة في السدل الخ) قال ابن أمير حاج في السدل هذا كله عند  
 عدم العذر وعدم التكبر فإن كان لعذر من غير تكبر فلا كراهة مطلقا وإن  
 كان مع العذر متكبرا أو لا تكبر فقط كره مطلقا اهـ (قوله بعد تمام الانتقال)  
كأن يكبر للركوع مثلا بعد الانتهاء إلى حد الركوع أو يقول مع الله  
إن حمده بعد تمام القيام والسنة أن يكون ابتداء الذكر عند ابتداء  
الانتقال وانتهائه عند انتهائه وإن خاف ترك السنة قال في الأشباه  
 كل ذكرفات محله لا يؤتى به في غيره (قوله ويكبر إطالة الركعة الأولى الخ)  
 هذا عندهما واختار محمد التطويل (قوله في كل شفيع من التطوع)  
 أما في الفرض فإنه مسنون إجماعا في صلاة الفجر كذا في غير الفجر  
 عند محمد كذا في صلاة مسكين وفي التهر عن المعراج وعليه الفتوى (قوله  
 فإنه من حيث القراءة ملحق بالنوافل) جواب عما يقال إن الوتر فرض  
 على (قوله وقال الإمام أبو اليسر) وكذا قال المحبوبي وقد علمت أنه  
 قول محمد (قوله بثلاث آيات) انما قيل به لأنه لا كراهة فيما دونها  
 لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى الفجر بالمعوذتين والثانية أطول من  
 الأولى بآية وكراهة الإطالة بالثلاث فأما في غير ما وردت به السنة  
 تنزيها كذا في السبيل (قوله لأنه ابتداء صلاة نفل) أفاد أن إطالة  
 ثالثة الفرض مكرهة (قوله فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة)  
 أقاما ورد فيه نص فلا يكبر كما ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في أولى  
 الجمعة والعديد بالاعلى وفي الثانية والثالثة والثانية زادت على الأولى  
 بسبع آيات وأجاب الزاهد بأن الزيادة تختلف بحسب السور فإن  
 كانت السور قصارا فالثلاث آيات زيادة كثيرة مكرهة وإن كانت  
 طوالا فالسبع آيات زيادة يسيرة غير مكرهة اهـ قال الحلبي وهو حسن

(قوله)

ولا كراهة في السدل خارج الصلاة على الصحيح  
 (و) يكبر (الاندراج فيه) أي الثوب (يجب لا)  
 يدع منفذا (يخرج يديه) منه وهي الاشتتالة الصماء  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لا أحدكم  
 ثوبان فليصل فيهما فإن لم يكن له الثوب فليتر به  
 ولا يشتمل اشتتالة اليهود (و) يكبر (جعل الثوب  
 تحت إبطه الأيمن وطرح جانبه على عاتقه الأيسر)  
 أو عكسه لأن ستر المسكين مستحب في الصلاة  
 فكبره تركه تنزيها بغير ضرورة (والقراءة في غير  
 حالة القيام) كاتمام القراءة حالة الركوع ويكبر  
 أن يأتي بالأذان كالأشروعة في الانتقال بعد تمام  
 الانتقال لأن فيه خلافا تركه في موضعه وتخصيه  
 في غيره (و) يكبر (إطالة الركعة الأولى في) كل  
 شفيع من (التطوع) إلا أن يكون مرويا عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أو مأثورا عن صحابي كقراءة  
 سبع وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في الوتر  
 فإنه من حيث القراءة ملحق بالنوافل وقال الإمام  
 أبو اليسر لا يكبر لأن النوافل أمرها أسهل من  
 الفرض (و) يكبر (تطويل) الركعة (الثانية على)  
 الركعة (الأولى) بثلاث آيات فأكثر لا تطويل  
 الثالثة لأنه ابتداء صلاة نفل (في جميع الصلوات)  
 الفرض بالاتفاق والنفل على الأصح الحاقه  
 بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة

(قوله في ركعة واحدة) وكذا في الركعتين كما في التبرع عن القنية وأما ما ورد  
أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أول المغرب إذا زلزلت وأعادها في الثانية  
فيحمل على بيان الجواز والكرهية تنزيهاً أفاده السيد (قوله وان نسي لا  
يترك) فرضه المؤلف هنا في الركعة الواحدة وفي الشرح في الركعة الثانية  
بأن أراد سورة غير ما قرأ أولاً فقرأها بعينها فإنه لا يترك للحديث (قوله  
على نحوها) أي قصدتها أي قصدك أياها ولا تغيرها (قوله ويكره قراءة  
سورة) وكذا الآية فوق الآية مطلقاً سواء كان في ركعتين أو ركعة  
واستثنى في الاشياء النافلة فلا يكره فيها ذلك وأقره عليه الغزالي والحموي  
ونقله عن أبي اليسر وجزم به في البحر والدور وغيره ما قال به من الفضلاء  
وفيه تأمل لأن التكرار إذا كرهه خارج الصلاة كما يرشد إليه قوله وما  
شرع لتعليم الأطفال الخ ليكون الترتيب من واجبات التلاوة ففي النافلة  
أولى وكون باب النفل واسعاً لا يستلزم العموم بل في بعض الأحكام  
اهـ (قوله لا عن قصد) أما إذا قرأها عن قصد فيكره ولكن يقرؤها  
في الثانية أيضاً ولا يقرأ من فوقها قال البرزالي لأن التكرار أهون من  
القراءة منكوساً كما في تنوير البصائر (قوله أقوله صلى الله عليه وسلم) أي  
قلنا بأنه يتبدى القرآن ويختم ويتبدى أيضاً مرة أخرى ويختم ليحصل تلك  
الفضيلة (قوله وقال بعضهم) لا يكره إذا كانت السورة طويلة  
لأنها بمنزلة سورتين قصيرتين بحر (قوله كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان)  
هو الأصح كذا في الدرر المنيفة (قوله والجمع بين سورتين الخ) أي في ركعة  
واحدة لما فيه من شبهة التفضيل والهجر (قوله لا يكره هذا في النفل)  
يعني القراءة منكوساً والاصل والجمع كما هو مضاف عبارة الخلاصة حيث  
قال بعد ما ذكر المسائل الثلاث وهذا كله في الفرائض أما في التوافل  
لا يكره اهـ وفيها لو كبرلار كوع ثم بدله أن يزيد في القراءة لا بأس به  
مالم يركع اهـ (قوله ويكره شتم طيب) كأن يدل ذلك موضع سجوده بطيب  
أو يضع ذراعيه طيبة عند أنفه في موضع السجود ليستشقه أما إذا  
أمسكه بيده وشتمه فإظهار الفساد لأن من رآه يجزم أنه في غير الصلاة  
وأفاد بعض شراح المذنبية أنها لا تفسد بذلك أي إذا لم يكن يعمل كثيراً

(و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من  
القرض) وكذا تكرارها في الركعتين  
ان حفظ غيرها وتعمده لعدم وروده فان لم يحفظه  
وجب قراءتها للوجوب شتم السورة للفساد وان  
نسي لا يترك أقوله صلى الله عليه وسلم ان اقتضت  
سورة فأتأمرها على نحوها وقصد بالقرض لأنه  
لا يكره التكرار في النفل لأن شأنه أوسع لأنه صلى  
الله عليه وسلم قام إلى الصباح بآية واحدة يكررها  
في سجده وجماعة من السلف كانوا يجيئون  
إليهم بآية العذاب أو الرحمة أو الرجاء أو الخوف  
ايتمهم (قراءة سورة فوق التي قرأها) قال  
ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن منكوساً  
فهو منكوس وما شرع لتعليم الأطفال إلا لينسبر  
الحفظ بقصر السور وإذا قرأ في الأولى قل أعوذ  
برب الناس لا عن قصد يكرهها في الثانية  
ولا كراهة فيه حذرا عن كراهة القراءة منكوساً  
ولو ختم القرآن في الأولى يقرأ من البقرة في الثانية  
أقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس حال المرئيل  
يعني الخاتم المفتح (و) يكره (فصله بسورة بين  
سورتين قرأها ما في ركعتين) لما فيه من شبهة  
التفضيل والهجر وقال بعضهم لا يكره إذا كانت  
السورة طويلة كما لو كان بينهما سورتان قصيرتان  
ويكره الانتقال لآية من سورتها ولو فصل بآيات  
والجمع بين سورتين بينهما سور أو سور  
وفي الخلاصة لا يكره هذا في النفل (و) يكره (شتم



(قوله قصدا) أما لو دخلت الرائحة أنفه بغير قصد فلا كذا في الشرح (قوله  
بكسر الميم وفتح الواو) وأما بفتح الميم فهو المفاضة والجمع المراءويع وجمع  
الأول مراءويع كذا نقل عن المصنف (قوله أو مرتين) هذا بناء منه  
على أن العمل الكثير ثلاث حركات والقليل دون ذلك وقد علمت المعتمد  
والذي في الذخيرة أنها تفسد بالمروحة وإن لم يتكرر بخلاف الكتم ونقله  
رضي الدين في المحيط عن المنتقى ونصه تروح بطرف كره لا تفسد ولو تروح  
بالمروحة قالوا تفسد لأن الناظر إليه يتيقن أنه ليس في الصلاة اه فقد  
بنى الفرع على ما هو الصحيح في تعريف العمل الكثير وفي الهندية عن  
التارخانية يكره أن يذب بيده الذباب أو البعوض إلا عند الحاجة بعمل  
قليل اه (قوله عن القبلة) انظر هل المراد عن جهتها فلا يكره  
الأذاوجه إلى المشرق أو المغرب أو المراد العين فيكره التحويل إلى غير  
خروج من الخلاف (قوله ما استطاع) انما قال صلى الله عليه وسلم  
ذات لأن من الأعضاء ما لا يمكن توجيهه أصلا كالتظهر وأعلى الشخيم  
وأسنله (قوله لما فيه الخ) يفيد أن الكراهة تنزيهية كما أن قوله بعد  
ذلك لترك السنة يفيد ذلك (قوله حال القيام) الحقيقي أو الحكمي  
كالقعود كذا في مجمع الأنهر (قوله وبوضع ظهره عليه) هذا انما يدل  
أن لم يمكن منه بأخذ الشفة بالسنة حتى لو غطى فيه يده متمكنا من أخذه  
شفته كره نهر عن الخلاصة لأن التغطية مكروهة إلا لفرورة أفاده  
السيد قال في البحر وضع اليد ثابت في مسلم والكم قياس عليه كذا  
في الشرح (قوله في القيام وبساره في غيره) كذا في البحر ذكر العلامة  
التحريري وقرره ولده عبد الله قال بهض الحذاق وينبغي أن يعتمد هذا  
القييد لأن البمين عنهما الشارع لما نرى وبالسار لما خبت والشيطان  
خبيث فيدفع بالسار كما في الجواهر النفيسة الآن في تغطية الفم بالسار  
حالة القيام تكثير عمل فيجتنب اه وعليه في غيره يغطي بالسار لعدم  
العلة المذكورة وفي الدرر عطف على المكروهات والتأويب ولو  
خارجها ذكره مسكين لأنه من الشيطان والانباء محفوظون منه اه  
(قوله إن الله يحب العطاس) أي يثيب عليه لما يعقبه من الحمد والدعاء

قصدا لأنه ليس من فعل الصلاة (و) يكره (ترويعه)  
أي جاب الروح بفتح الواو (متروا) (متروا) (متروا) (متروا)  
مروحة) بكسر الميم وفتح الواو (متروا) (متروا) (متروا)  
ينافي الخشوع وإن كان علا قايلا (و) يكره (تحويل)  
أصاب يديه أو رجليه عن القبلة في السجود (قوله)  
صلى الله عليه وسلم فليوجه من أعضائه إلى القبلة  
ما استطاع (و) في (غيره) أي السجود لما فيه  
من إزالتها عن الموضع المسمون (و) يكره (ترك)  
وضع اليدين على الركبتين في الركوع (و) ترك  
وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حال  
التشهد وترك وضع اليدين على اليسار حال القيام  
لترك السنة (و) يكره (التأويب) لأنه من التكاسل  
والامتلاء فان غلبه فليأظم ما استطاع ولو أخذ  
شفته بسنه وبوضع ظهره عليه أو كره في القيام  
وبساره في غيره لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله  
يحب العطاس

(قوله ويكره التثاؤب) أي لا يثيب عليه ويحتمل أن يكون المعنى أنه يعاقب عليه باعتبار سببه فإنه اختياري كالأمتلاء (قوله فأنما ذلكم من الشيطان) هذا يفيد النهي عنه فهو مكروه محرم (قوله وفي رواية فليمسك الخ) يؤخذ من مجموع الحديثين التخيير بين رده ووضع اليد في فيه ووزعه المشايخ على الحالتين السابقتين (قوله فإن الشيطان يدخل فيه) لا مانع من حمله على حقيقة أنه فإن الشيطان يجري من الإنسان مجرى الدم أو المراد أنه يوسوس إليه (قوله الأملحة) كما إذا غمضها لرؤية ما يمنع خشوعه نهر أو كمال خشوعه دراً أو قصد قطع النظر عن الأغيار والتوجه إلى جانب الملك الغفار مجمع الانحر وهذا يغني عن قوله فيما يأتي وبرؤية الخ (قوله فلا يغمض عينيه) ظاهره التحريم قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تنزيهاً إذا كان لغرض ضرورة ولا مصلحة اهـ (قوله لأنه يفوت النظر للمحل المندوب) اختلف تعليل المشايخ الكراهة فعلمل بعضهم بهذا الحديث وفي سنده ضعف كما في البحر وعلمه صاحب البدائع بهذا التعليل وعلمه الزياهي بأنه ينافي الخشوع وفيه نوع عيب وعال كما في الحاشي بأنه صنيع أهل الكتاب وربما يفيد هذا التحريم (قوله وطرف الخ) من عطف الخاص (قوله ويفرق الخاطر) أي يشتت القاب فهو من اطلاق الحال على المحل أو أن نفس ما يخطر به عما يتعاق بالحق تعالى يفرق فيكون على حقيقته (قوله ما بال أقوام الخ) قال العلماء في هذا الحديث وعبد شديد لئلا يعلو وقد يفيد التحريم وقام الإجماع على كراهة ذلك في الصلاة لما فاته الخشوع المطلوب وأما خارج الصلاة فحوزه الجهول لأن السماء قبله الدعاء كما أن الكعبة قبله الصلاة أفاده العلامة نوح (قوله والتمطى) أي التمدد وهو مديده وإبداء صدره والعمامة يخطئون بإبدال يائه عينا (قوله من التكامل) فظاهره أنه مكروه تنزيهاً (قوله المنافي للصلاة) أما المطلوب فيها فهو منها كتحريك الأصابع لمد التسييح في صلاته (قوله كنتف شعرة) أو شعرتين كذا في الشرح (قوله كالمشي في صلاته) أي صلاة الخوف فظاهره أنه مكروه وهو مطلوب ويحتمل أن الضمير يرجع إلى المصلي لا بقيد صلاة الخوف

وبكره التثاؤب فإذا تشاءب أحدكم فليرده ما استطاع ولا يقول دعاءه فأنما ذلكم من الشيطان يفتح منه وفي رواية فامسك يده على فيه فإن الشيطان يدخل فيه (و) يكره (تغميض عينيه) إلا المصلحة لقوله صلى الله عليه وسلم إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه لأنه يفوت النظر للمحل المندوب وإكل عضو وطرف - ظ من العبادة وبرؤية ما يفوت الخشوع وينتري الخاطار ربما يكون التغميض أولى من النظر (و) بكره (رفعهما للسماء) قوله صلى الله عليه وسلم إلى السماء ليتدفق أو أقوام برأعهم أبصارهم (والتمطى) لأنه من التكامل لتخطفه أبصارهم انشافي للصلاة وأفراده كثيرة (والعمل القليل) انشافي للصلاة وأفراده كثيرة كنتف شعرة ومنه الرميعة عن القوس مرة في صلاة الخوف كالمشي في صلاته



ولاشك في كراهته وأفاد في الشرح أن الرمي مرة فيها مباح كالمشي فيها  
فقال لأنه لما أبيع له المشي فكذا الرمية لا احتياجه اليها اه والموجب لهذا  
الخلل قصد الاختصار ( قوله ومنه أخذ قلته ) أي التعرض لها عند  
عدم الإيذاء ( قوله لا يكره الأخذ ) لأن تركها يذهب الخشوع ويشغل  
القلب بالالم وتحمل الاساءة والكراهة المروية عن الامام وأبي يوسف  
على أخذها قصد من غير عذر كما في الحلبي وإذا أخذها بعد التعرض  
بالإيذاء فمأن يقتلها أو يذفنها والدفن أولى كما أشار إليه المصنف بقوله  
ويحترز الخ وهذا في غير المسجد أما فيه فلا بأس بالقتل بعمل قليل  
ولا يطرحها فيه بطريق الدفن أو غيره مطلقا سواء كان في الصلاة  
أم لا الحديث إذا وجد أحدكم القملة في ثيابه فليصرتها ولا يطرحها  
في المسجد إلا إذا غلب على ظنه أنه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة  
فيخرجها ( قوله ولا يجوز عندنا القاء قشرها في المسجد ) للنهي عن تقديره  
ولو بطاهر قاله السيد ( قوله لما روينا ) مر أنه صلى الله عليه وسلم نهى  
عن أن يغطي الرجل فاه كذا في الشرح ( قوله لا يذوب ) احتزبه  
عما يذوب كالسكر يكون في فيه إذا ابتلع ذوبه فانه ساقط ولو بدون مخ  
ذكره السيد ( قوله المذونة ) أما إذا منع أصل القراءة أو لزم منه  
تغيير بما يفسد فسدت وإن منع الواجب كراهة تحريمها ( قوله ويكره  
السجود على كور عمامته ) الفاهر أن الكراهة تنزيهية لما نقل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من السجود على كور العمامة تعليم للجواز فلم تكن  
تحريمية كذا في الشرح ويكره لوفقه له لدفع التراب عن وجهه  
لتكبر وعن عمامته لا لعمده كما في سكب الانهر ( قوله ويكره السجود على  
صورة ذي روح ) الاولى ذكره ذاعند ذكر الصورة فيما يأتي أو يتقدم  
ما يأتي هنا لجمع الكلام المتماثل وفي انهر أشدها كراهة أن تكون  
أمام المصلي ثم فوق رأسه بخذاته ثم خلفه اه فان قلت كون العلة امتناع  
الملائكة من دخول البيت يقتضي ثبوت الكراهة أيضا إذا كان التماس  
تحت رجليه أرفى محل بلوسه وقد نصوا على أنه لا كراهة في ذلك وكذا  
ينبغي ثبوتها حديث جبريل أنا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة أجيب

(و) منه (أخذ قلته وقتلها) من غير عذر فان تشغله  
بالبعض كمنلة وبرغوث لا يكره الأخذ ويجوز عن  
دهم القول الامام الشافعي رحمه الله تعالى بنجاسة  
قشرها ودمها ولا يجوز عندنا القاء قشرها  
في المسجد (وتغطية أنفه وفه) لما روينا (و) يكره  
(وضع شيء) لا يذوب (في فيه) وهو (يمنع  
القراءة المستنونة) أو يشغل باله كذهب (و) يكره  
(السجود على كور عمامته) من غير ضرورة حر  
أو برد أو خشونة أرض والكور دور من أدوارها  
يفتح الكاف إذا كان على الجبهة لأنه حائل لا يمنع  
السجود أما إذا كان على الرأس وسجد عليه  
ولم تهب جبهته الأرض لا تصح صلاته وكثير من  
العوام يفعل (و) يكره السجود (على صورة)  
ذي روح

عنه بأنه وجد ما يخصه وهو ما في صحيح ابن حبان استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف أدخل وفي بيتك سترة فيه تصاورقان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها وأقطعها وسأندأ واجعلها بساطا انتهى ونوقش بأن هذا يقتضي عدم كراهة الصلاة على بساط فيه تماثيل وإن كانت في موضع سجوده إلا أن يقال إن فيه صورة التشبيه بعبادتها حال القيام والركوع وفيه تعظيم لها إن سجد عليها واختلفوا فيما إذا كانت الصورة على دراهم أو دنانير هل تمنع دخول الملائكة فذهب القاضي عياض إلى عدم المنع والحاديث مخصوص بذهب النووي إلى المنع للعموم ثم المراد ملائكة الرحلة لا الحفظة فانهم لا يفارقونه إلا عند الجماع والخلاء وفي شرح المشكاة للتلا على نقل عن الخطابي وابن الملك أنها لا تدخل بيتا فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور وأما ما ليس بجرام من كلب الصيد والزرع والماشية ومن الصور التي تمنع في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة بيته وهذا لا ينافي في تحريم التصوير **أ** (قوله ويكره الاقتصار الخ) وكذا **ع** عند الامام وضعه صاحبان الا اذا كان بالجهة عذرا فاده السيد (قوله تحريما) أي **ك** كراهة محرم وبضده قوله ترك واجب ضم الانف (قوله لشغله حق العامة) ولشغل البال عن الخشوع فيشتغل بالخلق عن الحق وعن هذا شرط بعضهم أن يكون في العمران لا في البرية أفاده شارح المشكاة (قوله وفي الحمام) مأخوذ من الحميم وهو الماء الحار **و** كذا المغتسل واختلف في العلة فقيل لأن كلامه محل إزالة النجاسات ومصب الغلات فعلى هذا لو غسل موضعا في الحمام لا يكره ومشى عليه فاضى خان وبه جزم الكمال في زاد الفقير وقيل العلة **ك** وانه ماوى الشياطين فقد روى أن ابليس لما هبط إلى الارض قال يا رب اجعل لي بيتا قال الحمام قال اجعل لي مقعدا قال الاسواق قال اجعل لي قرنا قال الشعراء قال اجعل لي كتابا قال الوشم ويتفرع على هذا أن الصلاة مكره داخل الحمام سواء غسل ذلك الموضع أم لا (قوله وفي المقبرة) بتثنية الباء لانه تشبه باليهود

لانه يشبه عبادتها (و) يكره (و) الاقتصار على الجبهة (في السجود) بلا عذر بالانف (ترك واجب ضم الانف تحريما) (و) تكرر (الصلاة في الطريق) لشغله حق العامة ومنعه من المرور (و) في الحمام وفي المخرج (و) أي الكنيف (و) تكرر الصلاة (في المقبرة)



والنصارى قال صلى الله عليه وسلم لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا  
قبوراً نبياتهم مساجد وسواء كانت فوقه أو خلفه أو تحت ما هو واقع  
عليه ويستثنى مقابر الانبياء عليهم الصلاة والسلام فلا تكرر الصلاة فيها  
مطلقاً منبوذة أولاً بعد أن لا يكون القبر في جهة القبلة لانهم احبوا  
في قبورهم ألا ترى أن مرقد اسمعيل عليه السلام في الحجر تحت الميزاب  
وأن بين الحجر الاسود وزعم قبر سبعين نبياً ثم إن ذلك المسجد أفضل مكان  
يتجرى للصلاة بخلاف مقابر غيرهم أفاده في شرح المشكاة وفي زاد الفقير  
وتكره الصلاة في المقبرة إلا أن يكون فيها موضع أعد للصلاة لا نجاسة  
فيه ولا قدر فيه اه قال الحلبي لأن الكراهة معللة بالتشبه وهو منتف  
حينئذ وفي القهستاني عن جنائز المضمهرات لا تكرر الصلاة الى جهة القبر  
الا إذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه اه  
(قوله وأمثالها) هي ما ذكر في الحديث (قوله في المزابلة) بفتح الميم والباء  
وضعها الغتان وهي موضع الزبل أي السرقين قال شارح المشكاة ومثله  
سائر النجاسات اه (قوله والمجزرة) لانها محل الدماء والارواث وقيل علة  
الكراهة خوف لحوق الضرر به من نفور الذبائح وهي بفتح الزاي وضعها  
وكسرهما وقال شارح المشكاة الرواية الصحيحة والنسخ المصححة كسر  
الزاي وهو الذي اقتصر عليه الجوهرى يعني وان جاز غيره أيضاً (قوله  
وقارعة الطريق) أي الطريق القارعة أي المقروعة بالنعال فاسم الفاعل  
بمعنى اسم المفعول (قوله ومعاطن الابل) المراد هنا مباركها  
مطلقاً والعلة كونهن من الشياطين وقال يحيى بن آدم جاء النهي  
من قبل أن الابل يخاف وتوهم باقتطع من تلافيه ومعنى كونهن من  
الشياطين أن خصالها من خصال الشياطين وفي حديث آخر فانها  
خلقت من الشياطين وأوله ابن حبان بأنها خلقت معها والمعاطن في اللفة  
مواضع الابل التي تبل فيها اذا شربت الشربة الاولى ثم يلاها الحوض  
ثانياً فتعود من عطشها الى الحوض فتشرب الشربة الثانية ولا يكون  
الا في أيام الحر فاذا برد الزمان فلا عطن للابل وسئل صلى الله عليه  
وسلم عن الصلاة في مرايض الغنم فقال صلوا فيها فانها خلقت بركة

وأمثالها الآن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن أن  
يصل في سبعة مواطن في المزابلة والمجزرة والمقبرة  
وقارعة الطريق وفي الحمام ومعاطن الابل وفوق  
ظهوريت الله

والنهي عن الصلاة في معاطن الابل للتنزيه كما أن الامر بهما في مرائب  
الغنم للإباحة ومرائب البقر ملحقة بمرائب الغنم فلا تذكر الصلاة فيها  
وتمايه في العيني على البخاري وإذا لم تكن الابل في معاطنهما فقال ابن  
ملك تذكر الصلاة فيها أيضا لأن هذه المواضع محال النجاسة فان صلى  
بغير السجادة بطلت الا أن يكون المكان طاهرا أو مع السجادة ~~تكره~~  
للائحة الكريهة اه وقال شارح المشكاة في قوله صلى الله عليه وسلم  
صلوا في مرائب الغنم أي فوق السجادة اذا كانت ضرورة أو أن  
أصحاب الغنم كانوا ينظفون المرائب فأبيحت الصلاة فيها لذلك اه قال  
وتكره الصلاة في سائر محال الشياطين ومنها الوادي الذي نام فيه صلى الله  
عليه وسلم عن صلاة الصبح ومنها ~~كل~~ محل حل به غضب كارض غود  
وبابل وديار قوم لوط اه قلت وجه هذا يعلم كراهة الصلاة في البيع والكائنات  
لما فيها من التماثيل فتكون مأوى الشياطين كما أفاده العيني  
في شرح البخاري في بحث المساجد من كتاب الصلاة (قوله ولا يصلي  
في الحمام الا للضرورة الخ) عبارة البرهان الحلي الاولى أن لا يصلي  
في الحمام الخ (قوله ولا بأس بالصلاة الخ) لانه لا نجاسة فيه ~~كذا~~  
في قاضي خان ولانه ليس من الحمام لما مر من الاشتقاق أفاده بعض  
الحدائق (قوله وتكره في أرض الغير بلا رضاه) بان كانت ~~للمحرم~~  
مطلقا لانه يأبى ذلك او لمسلم وهي مزروعة أو مكروبة ولم يكن بينهما  
صداقة ولا مودة أو كان صاحبها سبي خلق ولو كان في بيت انسان  
الا حسن أن يستأذنه والا فلا بأس كما في الفتح وفي مختارات الفتاوى  
الصلاة في أرض مفعوبة جائزة ~~ولكن~~ يعاقب بظلمه فما كان بينه وبين  
العباد يعاقب كما في الفتاوى الهندية (قوله صلى فيها) لان الظاهر أنه  
يرضى بها لانه ينال أجرا من غيرها كتساب منه ولا اذن في الطريق لانه  
حق المسلم والكافر كذا في الشرح (قوله صلى في الطريق) لانه لا يرضى  
بها كذا في البرهان والطريق ليست للكافر على الخصوص ~~كذا~~  
في الشرح \* فروع \* تكره الصلاة في النوب المغصوب وان لم يجد غيره  
لعدم جواز الانتفاع بملك الغير قبل الاذن أو أداء الضمان وتكره

ولا يصلي في الحمام الا للضرورة خوفاً من فوت الوقت  
لاطلاق الحديث ولا بأس بالصلاة في موضع خلع  
الثياب وجلس الجماعة (و) تذكره في (أرض الغير)  
بلا رضاه وإذا أتى بالصلاة في أرض الغير وليست  
بمزروعة أو الطريق ان كانت لمسلم صلى فيها وان  
كانت لكافر صلى في الطريق (و) إذاؤها (قريباً من  
نجاسة) لان ما قرب من النجاسة حكمه وقد أسلفنا  
بجنب النجاسات ومكانها



(ومد لفعلا لا حد الاخبين) البول والغائط (أو الريح) ٢٥٦ ولو حدث فيه القوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد يؤمن بالله

واليوم الا آخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف (ومع نجاسة غير مائة) تقدم بينهم سواء كانت بثوبه أو بدنه أو مكانه خروجاً من الخلاف (الا اذا خاف فوت الوقت أو) فوت (الجماعة) فحينئذ يصلي بتلك الحال لان اخراج الصلاة عن وقتها حرام والجماعة مؤكدة أو واجبة (والا) أى وان لم يخف الفوت (فدب قطعها) وقضية قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل وجوب القطع للآ كمال (و) تكبره (الصلاة في ثياب البذلة) بكسر الباء وسكون الذال المجبة ثوب لا يصلح عن الدنس ممتن وقيل لا يذهب به الى الكبراء ورأى عمر رضى الله تعالى عنه وجلا فعل ذلك فقال أرايت لو كنت أرسلتك الى بعض الناس أكنت تترقى ثيابك هذه فقال لا فقال عمر رضى الله تعالى عنه الله أحق أن تتزين له (و) تكبره وهو (مكشوف الرأس) تكاسلا ترك الوقار (لا للتذل والتضرع) وقال في التجنيس ويستحب له ذلك قال الجلال السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال القلب كالخوف أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن المجموع قال الرازي الثالث أولى وعن علي رضى الله عنه الخشوع في القلب وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة السكون فيها وقال المغوى الخشوع قريب من الخضوع الا أن الخضوع في البدن والخشوع في البدن والبصر والصوت (و) تكبره (بحضرة طعيم عيل) طبعه (اليه)

قوله فلا بدقونه يوجد في بعض النسخ زيادة ونسها رة فظهر ان الامة تتنازع الى المستلزمين قبله اه

في الثوب الحرير الا اذا لم يجد غيره اذ كل منهما حق الله تعالى والصلاة في الثوب الحرير أخف منها عريانا ولا تكبره على الحرير (قوله ومدا فعلا لا حد الاخبين) علة الكراهة المعقولة ما يحصل من تشويش البال وشغل الخاطر لاجل قضاء الحاجة المحل بالخشوع وقالت الظاهرية انها لا تصح أخذاً بظاهر الحديث (قوله ولو حدث فيها الخ) وحينئذ فيقطع ويتخفف ويستأنف (قوله وهو حاقن) من الحقن وهو حبس البول كما ذكره العلامة نوح والمراد ما هو أعم من البول والغائط والريح لا تحساد العلة (قوله تقدم بينها) وهو ما دون ربع الثوب في الخففة وقد رآه هم في المغلظة (قوله خروجاً من الخلاف) هذا انما يظهر علة للقطع لا للكراهة (قوله الا اذا خاف فوت الوقت) ظاهره أنها تنفي الكراهة عند ذلك والذي يفيد كلام غيره الكراهة وارتكابها حينئذ من ارتكاب أخف الضررين والذي في الزياحي ينبغي أن يقطعها اذا كان في الوقت ساعة أما اذا ضاق بحيث تقوته الصلاة اذا تخفف وتوضأ فإنه يصلي بهذه الحالة لان الاداء مع الكراهة أولى من القضاء اه بالمعنى وحكى أبو سعيد أنه يتخفف ويوضأ وان خرج الوقت لان المقصود من الصلاة الخشوع فلا يفوته (قوله أو فوت الجماعة) قال في الخلاصة ان كان بحال تفوته الجماعة فان كان بحال يجد جماعة أخرى فإنه يقطع الصلاة ويغسل وان كان لا يجد أو خاف خروج الوقت يضي على صلاته اه (قوله وتكبره الصلاة في ثياب البذلة) اظهر أن الكراهة لا تنزبه كما في البحر وفي القهستاني ان الكراهة للفعل في هذه الاشياء أى ايقاع الصلاة فيها لا الصلاة وفي الجلابي أنها تذكر بسبب هذه الافعال اه (قوله تكاسلا) وان فعله استخفافا فافكره واذ بالله الحفيظ أفاده الشرح (قوله ويستحب له ذلك) به علم ردة قول من قال انه عند قصد ذلك خلاف الاولى (قوله وعن علي الخ) مما يؤيد الاول كما أن قوله وعن جماعة وقول المغوى يؤيد الثاني (قوله وتكبره بحضرة طعام) أى مباح اذا كان للغير ولم يأذن له لا تكبره أقول الظاهر أن عليه أن يتباعد عنه (قوله عيل طبعه اليه) أما اذا كان

لا يميل اليه فلا كراهة والحكم في قطعها عند ذلك كالحكم اذا صلى حاملا  
نجاسة قليلة (قوله لا صلاة بحضرة طعام) أي لا صلاة كاملة بحضرة  
الطعام الذي يريد المصلي أكله كذا في الشرح (قوله محمول على تأخيرها  
عن وقتها) كذا حله الكمال وحله غيره على ما اذا كان لا يشتهي (قوله  
اذا وضع عشاء أحدكم) وفيه اذا قدم العشاء فابدأ به قبل أن تصلوا  
صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم (قوله ولذا) أي الكراهة الصلاة  
مع ما يشغل البال ويحغل بالخشوع (قوله بالهرولة) الباء للتصوير  
(قوله ولم يكن ذلك) أي السعي بالهرولة (قوله مراد بالامر) أي  
في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى  
ذكر الله (قوله بل الذهاب الخ) أي بل المراد بالسعي الذهاب بالسكينة  
والوقار (قوله وكذا يكره عدا الآي) أي سواء اضطر اليه أو لا وسواء  
كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً على ما نقله الفقيه أبو جعفر (قوله بأن يكون  
بتبضع الاصابع) تصوير للعد المذكور وانما قيد بالآي والتسبيح للإشارة  
الى أن عده غير ما ذكر بكره اتفاقاً كما في العناية به وفي ولو بالاحصاء بالقلب  
كما هو المتبادر لانه يشغله عن المقصود (قوله ولا الاحصاء بالقلب)  
لا يقال القلب أشرف فيخره عن الشغل بالعد لانا نقول شغله عند شغل  
الاصابع ضروري فهو مشغول على كل حال فشغله فقط أولى من  
شغله مع الاصابع ولقاتل أن يقول ان شغله عند شغل الاصابع أقل منه  
وحده فيكون أكثر شغله لفهم المعاني والتفرغ للمناجاة فيكون أولى  
كما في شرح الجمع ومن غمة قال نخر الاسلام به عمل بقوله ما في المضطر  
كما في سكب الانهر (قوله وهي معلومة) روى أصحاب السنن عن عكرمة  
عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعباس بن عبد  
المطلب يا عباس ألا أمحك عشر خصال اذا أنت فعلت ذلك غفر ذنبك أوله  
وأخره حديثه وقديمه خطؤه وعمده صغيره وكبيره سره وعلايته  
أن تصلي أربع ركعات تقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة فاذا  
فرغت من القراءة في أول ركعة وأنت قائم قلت سبحان الله والحمد لله  
ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم ركع فتقولها وأنت راكع

لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة طعام ولا  
وهو يدافع الاخبثان رواه مسلم وما في أي داود  
لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره محمول على تأخيرها  
عن وقتها الصريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا  
وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدأ بالعشاء  
ولا يعجل حتى يفرغ منه رواه الشيخان وانما أمر  
بتفديته لا يذهب بالمشروع بل يشغل بالكرهية  
(و) نكره بحضرة كل (ما يشغل البال) كزينة  
(و) بحضرة ما (يجل بالمشروع) كاهو ولعب  
ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاتيان  
للاصلاة سعيًا بالهرولة ولم يكن ذلك مرادًا بالامر  
بالسعي للجمعة بل الذهاب بالسكينة والوقار  
(و) كذا يكره (عدا الآي) جمع آية وهي الجملة  
المقتدرة من القرآن وتطلق بمعنى العلامة (و) عد  
(التسبيح) وقوله (باليد) قيد لكراهة عدا الآي  
والتسبيح عند أي حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً  
لهم ما بأن يكون قبض الاصابع ولا يكره الغم  
بالانامل في موضعها ولا الاحصاء بالقلب اتفاقاً  
كعد تسبيحه في صلاة التسبيح وهي معلومة  
وباللسان مفصلة اتفاقاً ولا يكره خارج الصلاة  
في الصحيح



عشر اثم ترفع رأسك من الركوع فتقولها عشرة اثم تهوى ساجدا فتقولها  
عشر اثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرة اثم تسجد فتقولها عشرة  
ثم ترفع رأسك من السجود فتقولها عشرة اذلك خمس وسبعون في كل ركعة  
تفعل ذلك في أربع ركعات ان استطعت أن تصلها في كل يوم مرة فافعل  
فان لم تفعل في كل شهر مرة فان لم تفعل في كل سنة مرة فان لم تفعل  
ففي عمرك مرة قال المنذري وقد أخرج حديث صلاة التسبيح الترمذي  
وابن ماجه من حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال الترمذي هذا حديث غريب من حديث أبي رافع وفي شرح المشكاة  
قال ابن حجر اختلاف في تصحيح هذا الحديث فتصححه ابن خزيمة والحاكم  
وحسنه جماعة اه وقال هذا حديث حسن وقد أساء ابن الجوزي  
بذكره في الموضوعات اه وقال عبد الله بن المبارك صلاة التسبيح مرغ  
فيها يستحب أن يعتادها كل حين ولا يتغافل عنها ويبدأ في الركوع  
بسمحان ربي العظيم ثلاثا وفي السجود بسمحان ربي الاعلى ثلاثا ثم يسبح  
التسبيحات المذكورة وقيل له ان سهافي هذه الصلاة هل يسبح في سجدي  
السموع عشرة اثم قال لا انما هي ثلثائة تسبيحة اه (قوله لا قيامه خارجا)  
محترز قوله بجملته (قوله لا شتبا الحلال على القوم) فان اتى الاشتباه  
انتفت الكراهة وهذا التعديل لجماعة منهم انفسه أبو جعفر الهندي  
وذهب الاكثر الى أن الالة التشبيه بأهل الكتاب لانهم يخصوصون  
امامهم بمكان وحده والتشبيه بهم مكروه وبحث فيه الكمال بأن امتياز  
الامام مطلوب وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ويكون من اتفاق  
المتبين في بعض الاماكن على أن أهل الكتاب انما يخصصون الامام  
بمكان مرتفع (قوله بقدر ذراع) اعتبارا بالمترة وقيل ما يتبع به الامتياز  
كذا في الشرح (قوله به ورد الاثر) أي بالنهي ورد الاثر فالنهي عن ارتفاع  
الامام ورد في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه  
وسلم نهى أن يقوم الامام فوق شيء والناس خلفه يعني أسفل منه كذا  
في الشرح ولم يذكر النهي في الثانية وظاهره أنه ورد أثره وعلمه  
في الشرح بأن في الملة الثانية ازدراء بالامام فذكره على ظاهر

(و) بكره (قيام الامام) بجملته (في المهراب)  
لا قيامه خارجا وسجوده فيه مسمى محرابا لانه  
يحارب النفس والشيطان بالقيام اليه والكراهة  
لا شتبا الحلال على القوم واذا ضاق المكان  
فلا كراهة (أو) قيام الامام (على مكان) بقدر  
ذراع على المعتمد وروى عن أبي يوسف قامة الرجل  
الوسط واختاره شمس الأئمة الحلواني (أو) على  
(الارض وحده) فبذلك لا يفتنى الكراهة  
بقيام واحد معه للنهي عنهم ما به ورد الاثر

الرواية وروى الطحاوي عدمه بالاتفاق التشبيه قال في الخاتمة وعليه  
 عامة المشايخ \* فرع \* يكره للانسان أن يخص نفسه بمكان في المسجد يصلي  
 فيه لانه ان فعل ذلك تصير الصلاة في ذلك المكان طبعاً والعبادة متى  
 صارت كذلك كان سببها الترك ولهذا كرهه صوم الابد نقله السيد  
 عن الجوى ( قوله فيه فرجة ) أى سعة والافهين كالعدم وهذا اذا  
 قصد الاقتداء أما اذا قصد الانفراد فالحكم بالعكس والاولى في زماننا  
 عدم الجذب والقيام وحده وفي الخلاصة ان صلى خلف الصف منفردا  
 مختاراً من غير ضرورة يجوز وتكره ولو كان خلف الصف وأراد أن  
 يلحق بالصف يكره وفي الفتح عن الدراية لوقام واحد يجنب الامام وخلفه  
 صف يكره اجماعاً والافضل أن يقوم في الصف الاخير اذا خاف ايذاء  
 أحد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف فيه اختلافاً  
 اه وفي الشرح اذا تكامل الصف الاول لا ينبغي أن يتزاحم عليه لما فيه  
 من الايذاء ( قوله فيه تصاوير ذى روح ) قيد به لان الصورة تكون  
 لذى الروح وغيره والكراهة ثابتة ولو كانت منقوشة أو منسوجة  
 وما كان معه ولا من خشب أو ذهب أرفضه على صورة انسان فهو من  
 وان كان من حجر فهو وثق ( قوله لانه يشبه به حامل الصنم ) هذه العلة تنتج  
 كراهته ولو في غير الصلاة ونقله في النهر عن الخلاصة ( قوله أوبخذائه )  
 أى عن يمينه أو يساره ( قوله كالتى على الدينار ) ومثلها الصورة  
 المنقوشة في خاتم غير مستديرة أفاده في المحيط وقد روى أن خاتم أبي هريرة  
 كان عليه ذبابة ثمان وخاتم دانيال كان عليه أسد ولبوة وبينهما صبي  
 يلحسانه وذلك أن تحت نصر قبل له يولد مولود يكون هـ لا كـ على يديه  
 فجعل يقتل من يولد فلما ولدت أم دانيال دانيال ألقته في غيضة أى أجرة  
 رجاء أن يسلم فقيض الله له أسداً يحفظه ولبوة ترضعه فنقشه على خاتمه  
 ليكون يرى منه ليتذكر نعمة الله عليه ووجد ذلك الخاتم  
 في عهد عمر رضى الله عنه فرفعه عمر الى أبي موسى الأشعري كذا  
 في الشرح والتقييد بغير المستبين يفيد أن المستبين في الخاتم تكره الصلاة  
 معه كذا في المنع ( قوله مقطوعة الرأس ) لا نزول الكراهة بوضع نحو

(و) يكره (القيام خائف فيه فرجة) للامس  
 بسند فرجات الشيطان ولقوله صلى الله عليه وسلم من  
 سجد فرجة من الصف كتب له عشر حسنات ومحى  
 عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات (وايس نوب  
 فيه تصاوير) ذى روح لانه يشبه به حامل الصنم  
 (و) يكره (أن يكون فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه  
 أو بجذائه صورة) حيوان لانه يشبه عبادتها  
 وأشد عاكراً منه أمانة ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره  
 ثم خلفه (الأ أن تكون مغيرة) بحيث لا تبدو  
 للقائم الا بتأمل كالتى على الدينار لانها لا تعبد  
 عادة ولو صلى معه دراهم عليها تأمل ملائكة لا بأس  
 به لان هذا يصغر عن البصر (أو) تكون كبيرة  
 (مقطوعة الرأس) لانها لا تعبد بلا رأس



(أو) تكون (غير ذي روح) كالشجر لأنها لا تبدل و إذا رأى صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (تنورا أو كانوا فيه جمر) لأنه يشبه ٣٦٠ المجوس في حال عبادتهم لها لا شمع وقنديل ومراج في الصحيح

لأنه لا يشبه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يخشى خروج ما يفعله أو يتجمل أو يؤذى أو يقابل وجهها ولا فلا كراهة لأن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل كلها وأثناءه معرضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يؤترا يظني فأوتر (و) يكره (مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة) لأنه نوع عبث وإذا ضربه لا بأس به في الصلاة وبعد القراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة لأنها معينة وجوبا وكذا المسنون المعين وهذا بحيث (لا يقرأ غيرها) لما فيه من هجر الباقي (الأيسر عليه أوتير) كإقراء النبي صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداءه بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم كالحجدة وهل أتى بفجر الجمعة أم لا وقد ذكرنا في الأصل جملته من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم مسندة وهذه أم وأما ما جاء في الصحيح كان يقرأ في الصبح يس كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة الروم كان في سفر صلى الغداة فتقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس صلى بهم للفجر بأقصر سورتين من القرآن وأرجح قلما قضى الصلاة قال له عاذ بارسل الله صلى الله عليه وسلم ما صليت مثلهما قط قال أما سمعت بكاء الصبي خلني في مف النساء أردت أن أفترغ له أمته قرأ في الصبح إذا زلزلت صلى الصبح بمكة فاستفتح سورة المؤمنين حتى جاء ذلك رعون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية

خط بين الرأس والجنب لأنه مثل المطوق من الطيور كذا في الشرح ومثل القطع عليه بنحو مغرة أو فحمة أو غسله ونحو الوجه كبحو الرأس بخلاف قطع اليدين والرجلين فإن الكراهة لا تزول بذلك لأن الإنسان قد تقطع أطرافه وهو حي كفا في الفتح وأقارب هذا التعليل أن قطع الرأس ليس بقيد بل المراد جعلها على حالة لا يمشي معها مطلقا (قوله أو تكون لغير ذي روح) لما روى أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال له اني أمور الصورة فأقتني فيها فضال له ادن مني فدنا منه ثم قال له ادن مني فدنا حتى وضع يده عليه وقال له أنبيئك بما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا فيعذب به في جهنم قال ابن عباس فان كنت فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له (قوله يجوز له محوها) قال في السبب وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا أجر له لأن عمله معصية ولو هدم بيتا فبسه نصلو بر من قيمته خاليا عنها اه (قوله لا شمع الخ) في فتاوى اللجنة الأولى ترك ذلك قال الحلبي وكأنه لما فيه من الحرمة وفي النهر عن البصر ينبغي أن الشمع لو كان إلى جانبه كما يفعل في المساجد ليس إلى رمضان لا كراهة اتفاقا (قوله أو يكون بين يديه قوم نيام) الظاهر أن الشخص الواحد عند وجود ما ذكر كذلك ويجوز (قوله فأوتر) بضم الهمزة وضمة الهمزة (قوله ويكره تعيين سورة) قيد الطحاوي الكراهة بما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بغيرها أما إذا لم يعتق ذلك فلا كراهة أفاده في الشرح (قوله وكذا المسنون المعين) كقراءة سور الوتر (قوله احبانا) يفيد كراهة المداومة (قوله مسندة) أي مذكورا فيها السند (قوله وهذه) أي المذكورات هنا أصولها أي متونها من غير ذلك (قوله كان يقرأ في الصبح يس) ظاهره أنه في الركعتين جميعا وكذا يقال في نظائره (قوله بأقصر سورتين من القرآن) هما المعوذتان كما تقدم فإراد بالاقصر الاقصر مما كان يقرأ في تلك الصلاة لا الاقصر مطلقا فانه سورة العصر والكوثر (قوله قرأ في الصبح) أي في الركعتين كتبيهما ويحتمل أنه أعادهما في الثانية (قوله حتى جاء



ولا يقرأ في العشاء بدون عشر آيات ومما جاء في صلاة الظهر والعصر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل  
إذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك **كان يقرأ في الصبح يسبح اسم ربك الأعلى وفي الظهر بأطول**  
من ذلك كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماوات البروج والسماء والطارق ونحوها من السور **كان يقرأ في الظهر فسمع منه**  
الآية بعد الآية من سورة لقمان والذاريات صلى الله عليه وسلم فوجد قنطرا أنه قرأ تنزيل السجدة كان يقرأ في الظهر والعصر  
يسبح اسم ربك الأعلى وهل أتلك حديث الغاشية صلى بهم ٣٦١ الهاجرة فرقع صوته وقرأوا الشمس ونحوها والليل

إذا يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله  
أمرت في هذه الصلاة بشيء فقال لا ولكن أردت  
أن أوقت لكم ومما جاء في المغرب صبح عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف  
كان يقرأ في المغرب سورة الانفصال كان يقرأ بهم  
في المغرب الذين كفروا وصدا عن سبيل الله آخر  
صلاة صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب  
فقرأ في الركعة الأولى يسبح اسم ربك الأعلى  
وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب  
بالتين والزيتون قرأ في المغرب حم الدخان صلى  
المغرب فقرأ المقارعة كان يقرأ في صلاة المغرب  
ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد  
وكان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة بسورة  
الجمعة والمنافقين ومما جاء في العشاء منه هذا  
المغرب وعن جابر بن مطعم سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتين والزيتون عن أبي  
رافع قال قلت مع أبي هريرة العمة فققرأ إذا  
السماء انشقت فوجد فقلت له فقال سمعت خلف  
أبي القاسم صلى الله عليه وسلم كان النبي صلى الله  
عليه وسلم يقرأ في العشاء الآخرة بالسماوات ذات  
البروج والسماء والطارق كان يأمر بالتخفيف  
ويؤتمن بالصافات عن ابن عمر قال ما من الفصل  
سورة صغيرة ولا كبيرة إلا سمعت النبي صلى الله  
عليه وسلم يؤتمن بها التماس في الصلاة المكتوبة  
اتمى ما نقلناه عن الجلال السيوطي رحمه الله  
تعالى ليقتدى به من يحلف على ما بلغه من السنة  
الشريفة وقد علت التفصيل في القراءة من المفصل  
في الأوقات عندنا والله تعالى الموفق (و) بكره

ذكره (وموسى) أو ذكره عيسى فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم  
سنة قرع (قوله لا يقرأ في الصبح) انتهى للتنبيه لانه في مقابلة ترك  
السنة (قوله فسجد) أي لل تلاوة (قوله الهاجرة) هي صلاة الظهر (قوله  
والليل إذا يغشى) أي في الركعة الثانية (قوله أمرت في هذه الصلاة  
بشيء) أي وهو بالمهر (قوله أن أوقت لكم) أي أقدر لكم مقدار القراءة  
فيها (قوله هذا القريب) وهو سورة الجمعة والمنافقون (قوله كان  
يقرأ في العشاء بالتين) يحتمل أنه قسمها ويحتمل أنه كررها (قوله العمة)  
أي العشاء (قوله فقلت له) أي مستفهما عن السبب (قوله في الصلاة  
المكتوبة) بعم الصلوات الخمس (قوله عن الجلال السيوطي) ذكره  
في كتابه المسمى بالبيان (قوله ويكره ترك اتخاذ ستره) أي تركها  
كما أفاده في البدائع (قوله في محل يظن المرور فيه) قال في التنوير  
وشرحه ولو عدم المرور جاز تركها وفعلها أولى اه (قوله ولذا عقبناه)  
أي لما ذكر من الحديث الآخر من كراهة تركها والله سبحانه  
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم (فصل في اتخاذ السترة) بالضم هي  
في الأصل ما يستتر به مطلقا ثم غلب على ما ينصب قدام المصلي فهو ستان  
(قوله إذا ظن الخ) الأولى فعلها مطلقا لأن فيها كف بصره عما وراءها  
وجمع خاطره بربط الخيال بها كيلا يتشرب وقد مناه (قوله يستحب له)  
أن يغرز ستره وأوجبه الإمام أحمد لظواهر الأمر ولما ورد عن عمر لعلم  
المصلي ما ينقص من صلاته ما صلى إلا إلى شيء يستره من الناس وعن  
ابن مسعود أنه لا يقطع نصف صلاة المرء المروء بين يديه وتصح بالستر  
المقصوبة عندنا وعند أحمد تبطل صلاته ومثله الصلاة في الثوب المغصوب  
عنده (قوله لما روينا) من الحديث المذكور قبيل الفصل (قوله  
طول ذراع) في الاعتماد بالقل خلاف ولا خلاف في الأكثر وشمل  
كل ما انتصب كإنسان قائم أو قاعد أو دابة كما في القهستان والحلي  
وجوز في القنية بظهر الرجل ومنع وجهه وتردد في جنبه ومنع بالمرأة غير  
المحرم واختلف في المحارم ولا يستتر بنائم ومجنون وما يؤن في دبره وكافر  
كما في العيني على البخاري (قوله وفسرنا بأنها ذراع) روى أصحاب

(ترك اتخاذ ستره في محل يظن المرور فيه ٩١ ط بغير يد المصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم فليصل إلى ستره  
ولا يدع أحدًا يمر بين يديه ولو كان في الأضواء أو غيرها احتراز عن وقوع المارة في الأثر ولذا عقبناه ببيانها فقلنا (فصل في اتخاذ  
الستره ورفع المارة بين يدي المصلي إذا ظن) أي مرید الصلاة (مروره) أي المارة (يستحب له) أي مرید الصلاة (أن يغرز ستره)



لما روينا قوله صلى الله عليه وسلم ليستقرأ أحدكم ولو  
بسمهم وأن (تكون طول ذراع فصاعدا) لأنه سئل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلي فقال  
مثل مؤخرة الرجل بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر  
الضاء المعجمة العود الذي في آخر الرجل يحاذي  
رأس الراكب على البعير وتشديد الضاء خطأ  
وفسرت بأنها ذراع فما فوقه (في غلط الاصبع)  
وذلك أدناه لأن مادونه ربما لا يظهر للناس فلا  
يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) لقول  
النبي صلى الله عليه وسلم إذا صلى أحدكم إلى سترة  
فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها  
على) جهة (أحد حاجبيه ولا يصعد إليها صاعدا) لما  
روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال ما رأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي إلى عمود ولا شجرة  
الاجعله على حاجبيه الأيمن أو الأيسر لا يصعد صاعدا  
أي لا يقابله مستويا مستقيما بل ككان يعيل عنه  
(وان لم يجد ما ينصبه) منع جماعة من المتقدمين  
الخط وأجازوه المتأخرون لأن السنة أولى بالاتباع  
لما روي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال إن لم يكن معه عصا (فليخط خطا) فيظهر  
في الجملة إذا المقصود جمع الخطوط بربط الخيال كيلا  
يتشرب ويحمله أتا طول ولا بمنزلة الخشبة المغروزة  
أمامه وأما كما قالوا أيضا يجعله (بالعرض مثل  
الهلال) وإذا كانت الأرض صلبة يلقى مامعه  
طولا كأنه غرزه سقطه كذا اختاره الفقيه أبو  
جعفر وجه الله تعالى وقال هشام هجئت مع أبي  
يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسترة الامام  
سترة ابن خلفه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم صلى  
بالأبطح إلى عنزة ركبت له ولم يكن للقوم سترة العنزة  
عصا ذات زج حديد في أمثلها

السنن عن عطاء قال آخره الرجل ذراع فما فوقه كذا في غاية البيان (قوله  
في غلط الاصبع) خلاف المذهب فلا حد له لما روى الحاكم عن أبي هريرة  
مرفوعا يجزى من السترة قدم مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة كذا في البحر  
عن البدائع وفي القهستاني والبثروانهر والحوض الصغيرات ليست  
بسترة في الأصح والكبيرات منها كالطريق اه أي وهي لا تكون سترة  
لأنها مظنة المرود وفي العيني على البخاري وفي غريب الرواية النهر الكبير  
ليس بسترة كالطريق وكذا الحوض الكبير اه (قوله وذلك أدناه) أي  
أدنى ما يغرز (قوله والسنة أن يقرب منها) قال ابن أمير حاج والسنة  
في ذلك أن لا يزيد ما بينها وبينه على ثلاثة أذرع اه والظاهر اعتبار هذا  
القدر من قدمه (قوله لا يقطع) مجزوم في جواب شرط مقدر تقديره  
فإن يدن منها لا يقطع الشيطان عليه الصلاة ووجه القطع أنه إذا بعد  
عنهما يظن المارة أنه لا سترة له فيمتردا خلفها فيدفعه وربما كان المدفع بعمل  
كثير ففسد الصلاة (قوله ويجعلها على جهة أحد حاجبيه) والاعين  
أفضل قهستاني (قوله منع جماعة من المتقدمين الخط) منهم صاحب  
الهداية (قوله وأجازوه المتأخرون) ووجه الكمال لورود الأثر  
والحديث وان جعله في البدائع شاذ أضعفه النووي فقد نعقب بتصحيح  
الامام أحمد وابن حبان وغيرهما له ولو سلم أنه غير مفيد فلا ضرر فيه مع  
مفيه من العمل الكثير بالحديث الذي يجوز العمل به في مثله ككما  
في الشرح (قوله لما روى) الأولى أن يقول وهي ما روى الخ (قوله  
في غلط الخ) الأولى أن يقول فيفسد في الجملة (قوله بربط الخيال)  
أي خيال المصلي أي قوته الخيلة أي فيقل فكره بخلاف ما إذا عدت  
فيتبع البصر فيكثر الفكر (قوله بمنزلة الخشبة المغروزة) فيصير شبهه  
ظل السترة (قوله مثل الهلال) وقيل مدور شبهه المحراب ككما  
في القهستاني وفي شرح المشكاة للملا علي وقام الأئمة على الخط المصلي  
كسجادة مفروشة وهو قياس أولى لأن المصلي أبلغ في دفع المارة من الخط  
السابق اه (قوله يلقى مامعه) ظاهره ولو غير عصا كما يأتي (قوله هكذا  
اختاره الفقيه أبو جعفر) واختاره في التجنيس أنه لا يعتبر (قوله زج حديد)

قال في الشرح والزج الحديدة في أسفل الرمح اه فالإضافة للبيان  
 واذا قرئ بالتسوين فهو من الوصف الكاشف قال السعيد وفي نهاية اللغة  
 العنزة مثل نصف رمح وأكبر سنا وفيها سنان مثل سنان الرمح قال والعكاز  
 قريب منها اه (قوله ولذا رخص دفعه) أي لكون الأمر بالدفع في الحديث  
 لبيان الرخصة والقول محذوف أي ولذا قلت (قوله أو غيرهما) كاليد  
 فهستأني (قوله كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بولدي أم سلمة) وهما  
 عميرة وزينب حيث كان يصلي في بيتهما فقام ولدهما عميرة ليمر بين يديه فأشار  
 إليه أنقف فوقف ثم قامت بنتها زينب لتمر بين يديه فأشار إليها أن قفي  
 فأبته ومرت فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من صلاته نظر إليها وقال ناقصات  
 عقل فاقصات دين صواب يوسف صواب كرسف يغلبن الكرام  
 ويغلبن اللثام اه ذكر في كتاب المعجم لابن شاهين قالوا يا رسول الله  
 من كرسف قال رجل كان يعبد الله على ساحل البحر ثلاثين عاما فكفر بالله  
 العظيم بسبب امرأة عشقها فتداركه سلف منه فتأب عليه كما في غاية  
 البيان (قوله ولولوزيادة على جهره الأصلي) المتبادر منه أن الجهر للدفع  
 انما يكون في الجهرية لا السرية وهو الذي في البحر ووجهه أن الجهر  
 في صلاة السر مكروه بخبر عبادرة المارة رخصة فلا يرتكب المكروه  
 لاجلها وتعقبه المواقف في حاشية الدر بأن في الجهرية العلم بها حاصل اه  
 أي فلا يحتاج لرفع الصوت والرخصة انما تظهر في الممنوع لافي المشروع  
 ويهلم مما هنارد صدق التعقب بأنه قد لا يتأتى الدر الا بزيادة الجهر  
 في الجهرية (قوله بظهور أصابع الخ) عبارة الدر والمرأة تصفق  
 لا يطن على بطن فيصدق بالتصفيق بين يمين اليمنى على ظهر اليسرى وهو  
 اليسر والاقول علاو اعمل عبارة المصنف متلوكة عن هذا والاصل  
 أو التصفيق بصفحة أصابع اليمنى على ظهر كف اليسرى (قوله لأن لهن  
 التصفيق) وقد يقال التصفيق فهماء بمعنى واحد ولو سجدت وصفق لا تقصد  
 وقد تر كالأنة در (قوله والتسبيح) الواو بمعنى أو وهو كذلك في نسخ  
 (قوله لانه فتنة) قد مر أن الفتنة انما تكون بما فيه تعطيط وتبيين  
 لا مطلق الصوت (قوله ولا يقاتل المصلي الخ) الحاصل أنه اذا قصد

(و) اذا اتخذها أولم يتخذ مكان (المنحبة  
 ترك دفع المارة) لأن مبنى الصلاة على السكون  
 والأمر بالدفع في الحديث لبيان الرخصة كالامة  
 يقتل الاسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه)  
 أي المارة (بالإشارة) بالرأس أو العين أو غيرهما كما  
 فعل النبي صلى الله عليه وسلم بولدي أم سلمة (او)  
 دفعه (بالتسبيح) أقوله صلى الله عليه وسلم اذا تابعت  
 أحدكم نائبة في الصلاة فليج (وكره الجمع بينهما)  
 أي بين الإشارة والتسبيح لأن بأحدهما كفاية  
 (وبدفعه) الرجل (رفع الصوت بالقراءة)  
 ولولوزيادة على جهره الأصلي (وتدفعه بالإشارة  
 أو التصفيق بظهور أصابع اليمنى على صفحة  
 كف اليسرى) لأن لهن التصفيق (ولا ترفع صوتها)  
 بالقراءة والتسبيح (لانه فتنة) فلا يطلب منهن  
 الدر به (ولا يقاتل) المصلي (المارة) بين يديه  
 (وما ورد به) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان  
 أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه وليدرا  
 ما استطاع فان أبي فليقاتله



المرويين يديه ان كان قر يسانه يمكنه مدافعة به بدون مشي أشار إليه  
أولا يرجع أو يسبح فان لم يرجع دفعه مرة بلطف فان لم يرجع تركه  
ولا يقاتله وان كان يعيد اعنه ان شاء أشار إليه وان شاء سجد فقط واذا أمر  
بين يديه مالا تؤثر فيه الإشارة كهيئة دفعه برجله أو ألصقه الى السرة كذا  
في العيني على البخاري وعزاه لامالكية وقواعدنا لتأباه وفيه أيضا ولا  
يجوز له المشي من موضعه ليردّه وانما يدافع به ويردّه من موضعه لأن مفردة  
الشيء أعظم من مروره بين يديه وانما أبيع له قدر ما يناله من موقفه  
ولا ينتهي بذلك الى ما يفسد مسلاته فان دفعه بما يجوز له فلاتم عليه  
باتفاق العلماء وهل تجب دية أو يكون هدرافيه مذهبان للعلماء والدية  
عليه في ماله كاملة وقيل هي على العاقبة اه وفي الدر عن الباقي أنه يجب  
الضمان على مقتضى ككتبا وهدر عند الشافعي اه (قوله انما هو  
شيطان) قال الخطابي معناه ان الشيطان هو الذي حمله على ذلك ويجوز  
أن يراد بالشيطان نفس المارة لان الشيطان هو المارد الخبيث من الانس  
ومن الجن (قوله مؤول بأنه الخ) وأوله الامام محمد بالمدافعة بعنف وأما  
حمله على ظاهرها فغير ما عليه العامة (قوله بما قد مناه) مر قر له صلى  
الله عليه وسلم ان في الصلاة لشغلا والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله  
العزيز العظيم (فصل فيما لا يكره للمصلي) (قوله من الانحال) أي والاقوال  
كسكرار السورة في الركعتين من النفل (قوله في قباء غير مشدود  
الوسط) القباء كل منفرج من أمام ككالفنطان وأول من له نبي الله  
سليمان عليه السلام والمراد أنه جمع طرفيه عليه من غير شد والانسكون  
العورة من ككشوفة اذالم يلبس غيره تحته (قوله في غير القباء قيل  
بكرهته) أشار بقيل الى ضعفه لما فيه من الخرج (قوله ولا يكره عدم  
ادخال يديه في فرجيه وشقه) (قوله وشقه) (قوله وشقه)  
أي شق الفرجي ككالعباء الجبازي (قوله معلق) قيد اتفاقي (قوله  
ولأخذوا الخ) أي واذا كان السيف بين يديه كان أمكن لأخذها اذا  
احتاج اليه فلا يوجب الكراهة (قوله أوطه رقاعد) أي أوقام  
(قوله يتحدث) أي سر التجسس لا يخاف منه الغلط وقيد بانظر لانها  
الى الوجه ككروهة والكراهة على المتعدي وقيد بالتحدث ليقيد

انما هو شيطان لانه (مؤول بأنه كان) جواز  
مقاتلته في ابتداء الاسلام (والعمل) المناسقي  
للصلاة (مباح) فيها اذ ذلك (وقد نسخ) بما قد مناه  
(فصل فيما لا يكره للمصلي) (قوله من الانحال) من الافعال  
(لا يكره له شد الوسط) (قوله من صون العورة)  
والشعر للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء غير  
مشدود الوسط فهو مسمى وفي غير القباء قيل  
بكرهته لانه منبج أهل الكتاب (ولا) يكره  
(نقاد) المصلي (بسيوف ونحوه اذالم يشغل  
بغيره) وان شغله كره في غير حالة قتال (ولا) يكره  
(عدم ادخال يديه في فرجيه وشقه) (التوجه لضعف  
عدم شغل البال) (ولا) يكره (التوجه لضعف  
ولأخذوا حذرهم وأسلمتهم) (أوطه رقاعد  
يتحدث) في المختار

عدم الكراهة حال عدمه بالاولى (قوله أو شمع) قال ابن قتيبة في باب ما جاء فيه لغتان استعمال الناس أضعفهما الشمع بالسكون والاولى فتح الميم هـ من الشرح (قوله لانه لا يشبهه عبادة المجوس) لان المجوس يعبدون الجر لا النار الموقدة قاله السيد (قوله ولا يكره السجود على بساط الخ) هذا ما في الجامع الصغير وصححه في البدائع وتاج الشريعة وأطلق الكراهة في الاصل قال في النهر ولو حمل المطلق على المقيد لا يرتفع الخلاف ولم يلج ما المانع من ذلك هـ وتكره الكتابة على البسطة ونحوها ولو بالحروف المفترقة ولو حرفا واحدا أفاده السيد (قوله وأما بالنظر لحشية الجمان الخ) قال صدر الاسلام الصحيح من الجواب أن يحتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنيا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل إذا رأى حية وشك أنه جنى يقول خل طريق المسلمين ومزق فان تركه فان واحدا من اخوتي وهو أكبر سنا مني قتل حية كبيرة بسيف في دارنا فضر به الجن حتى جعلوه زمنا لا تحرك رجلا من قريسا من الشهر ثم عالجناه وداويناه بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني هـ وفي القهستاني عن شرح التأويلات أنهم أضعف من الانس حتى لا يقدر على اتلاف أحد من الانس وعلى سلب أم والهـم وافساد طعامهم وشراهم هـ وفيه تأمل (قوله أو ممن هو مثله) أي في الخيانة كبنى آدم الذين اتصفوا بذلك وهذا يغني عنه قوله وناقض العهد لانهم في مقام الكفاية وقوله من أهله يعني من أهل نقض العهد ويغني عنه قوله مثله وقوله الضرر نائب فاعل يخشى ويحتمل أن المراد المماثلة في الصورة (قوله بقتله أو ضربه) الباء متعلقة بقوله فيخشي وهي للسببية (قوله اقتلوا ذا الطفتين والابتر) قال في القاموس الطففة بالضم خصوص المتسل وحية خبيثة لها على ظهرها طفتان أي خوصتان والابتر متطوع الذنب وحية خبيثة هـ (قوله لانه مع الامن يكره العمل الكثير) أما إذا كان يعمل قليل كأن وطئ ما ينعله وهو في الصلاة فلا كراهة ثم الكراهة عند الامن مع عدم الفساد رواية الحسن عن الامام وكذا قال السرخسي أنهم لا تقصد بقتلها ما ولو يعمل كثيرا ولو بانحراف عن القبلة وصحح الحلبي الفساد وهو ما عليه عامة شروح الجامع

لعدم التشبه بعبادة المور وولي ابن عمر الى ظهر نافع (أو شمع أو سراج على الصحيح) لانه لا يشبهه عبادة المجوس (و) لا يكره (السجود على بساط فيه تصاوير) ذي روح (لم يسجد عليها) لأنها تنافي بالوطن عليها ولا يكره قتل حية بجميع أنواعها الذات الصلاة وأما بالنظر لحشية الجمان فلم يترك عن الحية البيضاء التي تمشي مستوية لانها تنقض عهد النبي الذي عاهد به الجمان أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهر وأنفسهم وناقض العهد خائن فيخشي منه أو ممن هو مثله من أهله الضرر بقتله أو ضربه وقال صلى الله عليه وسلم اقتلوا ذا الطفتين والابتر وأياكم والحية البيضاء فانهم من الجن (و) لا يكره (قتل حية وعقرب خاف) المصلي (إذا هـما) أي الحية والعقرب (ولو) قتلها ما رضرتين وانحراف عن القبلة في الاطوار قيد مخوف الاذى لانه مع الامن يكره العمل الكثير وفي السبعيات لا بأس الليث رحمه الله تعالى سبعة إذا رآها المصلي لا بأس بقتلها الحية والعقرب والوزغة والزبور والقراد والبرغوث والقمل ويزاد البق والبعوض

٣ قوله خبيثة يوجد هنا في بعض النسخ زيادة ونسها وهو بالقاء كما يدل عليه صنيع المجد في القاموس



والنمل المؤذي بالعض ولكن التحرز عن اصابته دم  
 القمل أولى ان لا يحمل نجاسة تمنع عند الامام  
 الشافعي رحمه الله تعالى وقد منكر اراهة أخذ القملة  
 وقتها في الصلاة عند الامام وقال دفنها أحب من  
 قتلها وقال محمد بخلافه وقال أبو يوسف بكر اهتمما  
 (ولا بأس بنفض ثوبه) بعمل قليل (كيلا يلتصق  
 بجسده في الركوع) تحاشيا عن ظهور صورة  
 الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب (ولا بأس  
 بمسح جبهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من  
 الصلاة) تنظيفا عن صفة المثلة والموت (ولا بأس  
 بمسحه (قبل الفراغ) من الصلاة اذا ضربه  
 أو شغله عن خشوع الصلاة مثل العرق (ولا بأس  
 بالنظر فوق عينيه) عينة ويسرة (من غير تحويل  
 الوجه) والاولى تركه لغیر حاجة لما فيه من ترك  
 الادب بالنظر الى محل السجود ونحوه كما تقدم  
 (ولا بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود)  
 اذا وجد حجم الارض ولا بوضع خرقة يسجد عليها  
 اتقاء الحر والبرد والخشونة الضارة (والافضل  
 الصلاة على الارض) بلا حائل (أو على ما تنبتة)  
 كالخضير والحشيش في المساجد وهو أولى من البسط  
 لقربه من التواضع (ولا بأس بتكرار السورة  
 في الركعتين من النقل) لأن باب النقل أوسع وقد  
 ورد أنه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكررها  
 في تسجده وفقنا الله تعالى لمثل بمنه وكرمه \* (فصل  
 فيما يوجب قطع الصلاة وما يبيحها وغير ذلك) \* من  
 تأخير الصلاة وتركها (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا  
 (باستغاثته) شخص (ملهوف) لمهم أصابه كالموتى  
 به ظالم أو وقع في ماء أو صال عليه حيوان فاستغاث  
 (بالماء) أو غيره وقدر على الدفع عنه ولا يجب

الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحق الفساد فيما يظهر  
 لكن لا اثم بمباشرته في الصلاة بغير ملصقا (قوله والنمل المؤذي بالعض)  
 أما ما لا يؤذي فلا يباح قتله (قوله عن اصابته دم القمل) أي ونحوه (قوله  
 وقد منكر اراهة أخذ القملة) محمول على عدم تعرضها بالاذى كما مر (قوله  
 ولا بأس بصونه عن التراب) أي بدون رفع لما مر أن رفع الثوب عنه  
 مكروه (قوله ولا بأس بمسح جبهته من التراب) يفيد كراهة التنزيه  
 لأن الملائكة تستغفر له مادام عليها أفاده السيد وهذا ما يفيد الأثر  
 ولكن قول الشرح تنظيفا عن صفة المثلة يفيد أن الأولى ازالته (قوله  
 من غير تحويل الوجه) أما اذا حوله بأن لوى عنقه حتى أخرج وجهه  
 عن أن يكون الى جهة القبلة فانه مكروه وحكم قاضي خان بفساد الصلاة به  
 (قوله ولا بوضع خرقة يسجد عليها) وعن أبي حنيفة رحمه الله انه فعل  
 ذلك فتربه رجل فقال يا شيخ لا تفعل مثل هذا فانه مكروه فقال له الامام من  
 أين أنت فقال من خوارزم فقال الله أكبر جاء التكبير من وراء يعنى من  
 الصف الاخير أي على العكس يعنى يحمل علم الشريعة من هنا الى  
 خوارزم لا من خوارزم الى هنا ثم قال له أي مسجد كم حشيش قال نعم قال  
 يجوز على الحشيش ولا يجوز على الخرقة كذا في التجنيس والظاهر أن محل  
 عدم الكراهة اذا لم ينشف به الاعضاء من الماء المستعمل والا كره نظرا  
 الى الرواية بنجاسته وان كانت غير معتمدة (قوله اتقاء الحز الخ) ظاهره  
 انه يكره وضعها لغير ذلك (قوله اقربه من التواضع) وفيه خروج عن  
 خلاف الامام مالك فانه يقول بكراهة السجود على ما كان من نحو  
 الصوف والقطن والكتان كذا في الشرح (قوله من النقل) أما في الفرض  
 في كره الامن عذروا الله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم  
 \* (فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يبيحها) \* لما فرغ من المفسدات المحرمة  
 شرع في المفسدات الجائزة ووسط بينهما المكمروها لانها مرتبة  
 متوسطة بين الفساد والصحة الكاملة (قوله أو صال عليه حيوان)  
 أي وثب عليه (قوله وقدر على الدفع) والاحرم القطع لعدم الفائدة  
 قال بعض الفضلاء وظاهره وجوب القطع ولو خاف خروج الوقت أخذ

من مسئلة القابلة (قوله من غير استغائة) فحكم الابوين حيثئذ  
 كغيرهما (قوله لان قطع الصلاة لا يجوز) أفهم هذا أن قول المصنف  
 ولا يجب قطع الصلاة المراد منه أنه يحرم عليه القطع (قوله لا بأس  
 بأن لا يجيبه) أفاد بلا بأس أن الاولى الاجابة عند العلم (قوله يجيبه)  
 أى وجوباً فرعاً يفترض على المصلي اجابة النبي صلى الله عليه وسلم  
 واختلف في بطلانها حيثئذ كذا ذكره البدر العيني وكذا أبو السعود  
 في نفسه سورة الانتقال (قوله تخشى على ما يساوى درهمها) الاولى  
 حذف تخشى لانه يقتضى أن الحكم غير ذلك عند تحقق السرفة مع أنه  
 كذلك ولذا لم يأت به هذه الزيادة في الشرح والسيد (قوله لانه  
 يحبس في دائق) ظاهر التقييد أنه لا يساح قطع الصلاة ولا الحبس لما  
 دون الدائق لحقارته أفاده بعض الافاضل وفي المصباح الدائق معرب وهو  
 سدس الدرهم والدرهم الاسلامى ست عشرة حبة خروب والدائق  
 حبتا خروب وثلاث حبة وكسر النون أفصح من فتحها اهـ (قوله وكذا  
 لو فارت قدرها) لو قال القدر اربع ما اذا كان ما فيه لزوجها كان أعم  
 فان اظهر أن الحكم واحد أو الاضافة لادنى ملابسة ويجزى (قوله  
 أو خافت على ولدها) أى أن يحصل له ألم من نحو صباح (قوله أو طلب  
 منه كافر الخ) انما أبيع له البقاء في الصلاة لتعارض عبادتين ولا يعتد بذلك  
 راضياً ببقائه على الكفر بخلاف ما اذا أخره عن الاسلام وهو في غير  
 الصلاة (قوله ونحوه) كاسد (قوله ونحوها) كبقر (قوله وهو كما اذا  
 خافت الخ) أى الوجوب عند غلبة السقوط كالوجوب فيما اذا خافت  
 القابلة الخ (قوله تتلقى الولد) وتقبله فن هنا سميت القابلة (قوله والا فلا بأس  
 بتأخيرها الصلاة) أى ان لا يغلب على ظنها ما ذكر فلا بأس بتأخيرها الصلاة  
 (قوله وتقبل على الولد) ومثلها الاتم فلا وجه لمن أوجب عليها الصلاة ولو  
 يتيم ولو بحرقه فبيرة تضع فيها رأس المولود التنازل لان الاتم أولى بالتأخير  
 من القابلة وتعامه في الشرح (قوله كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم  
 الصلاة) أى جنبها فان المشركين شغلوه عن أربع صلوات ففضاها  
 مرتباً الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء (قوله أى السائر في قضاء)

قطع الصلاة (بنداء احد أبويه) من غير استغائة  
 لان قطع الصلاة لا يجوز الا لضرورة وقال  
 الطحاوى هذا في الفرض وان كان في نافلة ان علم  
 أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه  
 وان لم يعلم يجيبه (ويجوز قطعها) ولو كانت  
 فرضاً (بسرقة) تخشى على (ما يساوى درهمها)  
 لانه مال وقال عليه السلام قاتل دون مالك وكذا  
 فيما دونه في الاصح لانه يحبس في دائق وكذا  
 لو فارت قدرها أو خافت على ولدها أو طلب منه  
 كافر عرض الاسلام له (ولو) كان المسروق  
 (لغيره) أى غير المصلي لدفع الظلم والنهي عن المنكر  
 (و) يجوز قطعها الخشية (خوف) من (ذئب)  
 ونحوه (على غنم) ونحوها (أو خوف تردى)  
 أى سقوط (أعمى) أو غيره مما لا علم عنده  
 (في بئر ونحوه) كفسيرة وسطح واذا غلب على  
 الظن سقوطه وجب قطع الصلاة ولو فرضاً (و) هو  
 كما (اذا خافت القابلة) وهى المرأة التى يقال لها  
 دابة تتلقى الولد حال خروجه من بطن أمه ان غلب  
 على ظنها (موت الولد) أو تلف عضوه أو أقرمه  
 بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها وقطعها  
 لو كانت فيها (والا فلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبل  
 على الولد) للعذر كما أخر النبي صلى الله عليه وسلم  
 الصلاة عن وقتها يوم الخندق (وكذا المسافر)  
 أى السائر في قضاء (اذا خاف من المصوص أو  
 قطاع الطريق) أو من سبع أو سبل (جازه تأخير  
 الوقتية)



كما المقاتلين اذ لم يقدرُوا على الایمان وکنا  
 العذر وكذا يجوز تأخير قضاء الفرائض للعذر  
 كالسعي على العيال وان وجب قضاءؤها على الفور  
 وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب رمضان  
 الثاني وأما سجدة التلاوة والنداء المطلق فيهما  
 الخلاف قبل موسع وقبل مضيق (وتارك الصلاة  
 عدا كسلا يضرب ضرباً شديداً حتى يسيل منه  
 الدم) بعده (يحبس) ولا يتركهما لابل يتفقد  
 حاله بالوعظ والزجر والضرب أيضاً (حتى يصلحها)  
 أو يموت بحبسها وهذا جزاؤه الديني وأما  
 في الآخرة إذا مات على الإسلام عاصياً بتركها فإنه  
 عذاب طويل بواد في جهنم أشدها حرّاً وأبدها  
 قعرافه به يترقى قال له الهيب وآبار يسيل إليها  
 الصديد والقيح أعدت لتارك الصلاة وحديث جابر  
 فيه صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة  
 روى أحمد ومسلم (وكذا تارك الصوم رمضان  
 كسلا يضرب كذلك ويحبس حتى يصوم) ولا يقتل  
 بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الاقرار بفرضيهما  
 (الا إذا جحد) افتراض الصلاة أو الصوم لانكاره  
 ما كان معلوماً من الدين اجماعاً (أو استخف  
 بأحدهما) كما لو أظهر الإفطار في شهر رمضان  
 بلا عذر ثم أواناً ونطق بما يدل عليه فيكون حكمه  
 حكم المرتد فتكشف شبهته ويحبس ثم يقتل  
 ان أصرت \* (باب الوتر) \* وأحكامه لما فرغ من  
 بيان الفرض العليّ شرع في العمل وهو في اللغة  
 الفرد خلاف الشفع بالفتح والكسر وفي الشرع  
 صلاة مخصوصة وصفه بقوله (الوتر واجب)  
 في الأصح وهو آخر أقوال الامام وروى عنه أنه  
 سنة وهو قرأها وروى عنه أنه فرض ووفق المشايخ  
 بين الروايات بأنه فرض عملاً وهو الذي لا يترك

أفاد به أن المراد السفر اللغوي ومثله فيما يظهر ليس بقيد بل كذلك المتبع  
 (قوله كلمة سائلين اذ لم يقدرُوا الخ) لأنهم اذا فاتهم القتال بالاشتغال  
 بالصلاة لا يمكنهم تداركه والصلاة يمكنهم تدارك ما فات منها (قوله  
 قبل موسع) قائله الطحاوي (قوله وقبل مضيق) قائله الحلواني  
 والعامري وهذا الخلاف يجري في قضاء رمضان ما في الدرر (قوله  
 وتارك الصلاة عدا كسلا) استتر به عن التركسها أو أوعذر فليس  
 عليه شيء مما ذكر (قوله وآبار الخ) الواو بمعنى أو وهي الحكاية الخلاف  
 فانهم اختلفوا في تفسير النفي في قوله تعالى فسوف يلقون غياً قبل الضلال  
 وقال الحسن عذاباً طويلاً وقال ابن عباس شراً وقيل آبار في جهنم الخ  
 أفاده في الشرح (قوله وحديث جابر) مبتدأ خبره قوله فيه صفته أي  
 صفة تارك الصلاة (قوله ولا يقتل) وقالت الشافعية يقتل حداً  
 وقال الامام أحمد يقتل كفراً كما نقله صاحب المواهب عنه ونقله ابن تيمية  
 عن أكثر السلف في الرسالة المتعاقبة بالسياسة (قوله ثم أواناً) وأما  
 اذا كان اضرة فلا (قوله أو نطق بما يدل عليه) أي على الاستخفاف  
 كما اذا قال رمضان ثقيل أو ساج (قوله ويحبس) حبس المرتد مندوب  
 وكذا كشف شبهته والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### • (باب الوتر) •

(قوله لما فرغ من بيان الفرض العليّ) أي الاعتقادي الذي يكفر بجاهده  
 شرع في العمل أي فيما يفترض عمله لا اعتقاده (قوله صلاة مخصوصة)  
 وهي ثلاث ركعات بتسليمة واحدة وقنوت في الثالثة وبه فارق المغرب كما  
 فارقها بوجوب قراءة الفاتحة والسورة في الثالثة (قوله وروى عنه أنه  
 سنة) وهي الرواية الثانية (قوله وروى عنه أنه فرض) وهي الرواية الاولى  
 عنه وبها قال الشيخ علم الدين السخاوي المقرئ وعمل فيه جزاً وساق  
 الأحاديث الدالة على فرضيته ثم قال ولا يرتاب ذو فهم بعد هذا كذا  
 في الشرح (قوله ووفق المشايخ الخ) هذا التوفيق لبعضهم وأما من لم  
 يوفق بهذا التوفيق وسهل الوجوب على حقيقته المصطلح عليها فبإدعاء  
 افساد صلاة الفجر بتدكره والواجب ليس كذلك ويمكن دفع الاشكال

بما ذكره صاحب الكشاف في التحقيق أن الواجب نوعان واجب في  
 قوة الفرص كالوتر عند الامام حتى منع تذكرة صلاة الفجر كذا في العشاء  
 وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعين الفاسحة حتى وجب  
 سجود السهو بتركه ولكن لا يفسد الصلاة اهـ وذكر الكمال أن الفرض  
 العملي "أعلى قسمي الواجب وبه يظهر جمع آخر وهو أن المراد بالواجب  
 الفرض العملي ويصكون هو المراد ان عبر بالوجوب مقتصر او اندفع  
 الاشكال وأما القول بالسنة فهو مرجوح ان لم يعمل على الحل المذكور  
 واعلم أن وجوبه لا يختص بالبعض دون البعض بل يعلم الناس كلهم  
 من رقيق وأثنى وغيرهما بعد كونهم أهلا للوجوب وحديث الاعرابي  
 حيث قال هل علي غيرها أي الخمس فقال صلى الله عليه وسلم لا إلا أن  
 تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه كان أقول الاسلام ثم وجب الوتر  
 بعده (قوله واجب اعتقادا) ينافي به ما في البحر من قوله واعتقاد  
 الوجوب لا يجب على الخفي ويجاب بأن المراد أنه يجري عليه حكم  
 الواجب في الاعتقاد بحيث اذا أنكر افتراضه لا يكفر (قوله والامر) أي  
 لضمي المأخوذ من الحديث المذكور أو الامر الذي في قوله صلى الله  
 عليه وسلم ان الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها فيما بين العشاء الى  
 صلاة الصبح (قوله وعلى) أي في قوله صلى الله عليه وسلم الوتر واجب  
 على كل مسلم وأجمعوا على أنه لا يصلي بدون نية الوتر وأنه لا يصح من قعود  
 ولا على الدابة الا من عذروا على وجوب القراءة في جميع ركعاته  
 ولو اجتمع قوم على تركه أتيمم الامام وجبهم فان لم يصلوه فأنه كذا  
 في النهي عن التجنيس والمراد بوجوب القراءة افتراضها أو يحتمل على  
 خصوص الفاسحة والسورة أفاده السيد (قوله وكينه الخ) لا حاجة  
 الى التصريح به بالعلم بما ذكره المصنف (قوله ثلاث ركعات) بالتحريك  
 وقد تسكن (قوله كان يوتر ثلاث) وهذا مذهب الفقهاء السبعة  
 وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن الحسن البصري قال أجمع السلف  
 على أن الوتر ثلاث لا يسلم الا في آخرهن وهو مذهب أبي بكر وعمر  
 والعبادة وأبي هريرة روى أن عمر رضي الله تعالى عنه رأى سعيدا يوتر  
 ركعة فقال ما هذه البتراء تشفعها أولا وثبتك اهـ وروى أن سعد بن أبي

واجب اعتقادا فلا يكفر باحده سنة دلالة لبونه  
 بها وجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق  
 فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس  
 مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني رواه أبو داود  
 والحاكم وصححه والامرومية (قوله ثلاث ركعات) ينشرط  
 (و) كنه (هو) أي الوتر (ثلاث ركعات) ينشرط  
 فعلها (بتسليم) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كان يوتر ثلاث لا يسلم الا في آخرهن صححه الحاكم



وقال على شرط الشيخين (ويقرأ) وجوبا (في كل ركعة  
منه الفاتحة وسورة) لما روى أنه عليه السلام قرأ  
في الأولى منه أي بعد الفاتحة بسج اسم ربك الأعلى  
وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل  
هو الله أحد وقت قبل الركوع وفي حديث عائشة  
رضي الله عنها قرأت في الثالثة قل هو الله أحد  
والمعوذتين فيعمل به في بعض الاوقات عملا  
بالحديثين لا على وجه الوجوب (ويجلس) وجوبا  
(على رأس) الركعتين (الأوليين منه) للمأثور  
(ويقتصر على التشهد) لشبهة القرصية  
(ولا يستفتح) أي لا يقرأ دعاء الاستفتاح (عند  
قيامه للثالثة) لأنه ليس ابتداء صلاة أخرى (وإذا  
فرغ من قراءة السورة فيها) أي الركعة الثالثة  
(رفع يديه حذاء أذنيه) كما قد مناه إذا قضاها  
حتى لا يرى بها وجهه برفعه يديه عند من يراه (ثم  
كبر) لا تنقله إلى حالة الدعاء (و) بعد التكبير  
(قنت قائما) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الإمام يضع  
يمينه على يساره وعن أبي يوسف يرفعهما كما كان  
ابن مسعود يرفعهما إلى صدره وبطونهما إلى  
السما روى فرج مولى أبي يوسف قال رأيت  
مولاى أبا يوسف إذا دخل في القنوت للوتر رفع  
يديه في الدعاء قال ابن أبي عمير ان كان فرج ثقة قال  
الكمال ووجهه عموم دليل الرفع للدعاء ويجاب  
بأنه مخصوص بما ليس في الصلاة للاجماع على أنه  
لا يرفع في دعاء التشهد انتهى قلت وفيه نظر لا أثر  
ابن مسعود الذي تقدم قريسا وفي المبسوط عن محمد  
ابن الحنفية قال الدعاء أربعة دعاء رغبة فيه يجعل  
بطون كفيه إلى السماء ودعاء رغبة فيه يجعل ظهر  
كفيه إلى وجهه

وقاص أو تر بر كعة فقال له عبيد الله بن مسعود ما هذه البتة مما أجزأت  
ركعة قط وروى أنه حلف على ذلك أنه كذا في الشرح (قوله وقال على شرط  
الشيخين) شرط البخاري أنه لا بد من تحقق اللقي بين الراوى ومن روى عنه  
وشرط مسلم إمكان اللقي فكما تحقق شرط البخاري تحقق شرط مسلم  
ولا عكس ومسلم تليد البخاري قال الدارقطني لولا البخاري ما راح مسلم  
ولا جاء (قوله وفي حديث عائشة) رواه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان  
في صحيحه والحاكم في مستدركه من طريق عبد العزيز بن جريج عنها (قوله  
فيعمل به في بعض الاوقات) أصله للكمال وتمام كلامه كما في الشرح ولكن  
قال الحق أصح نبي ورد في قراءته صلى الله عليه وسلم في الوتر سبع وقل  
يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وزيادة المعوذتين أنكرها الإمام أحمد  
ويحيى بن معين اه فهذا سر اقتصارا تمسعا على الاختلاس في الثالثة (قوله  
الا إذا قضاها) أي عند الناس بدليل ما بعده (قوله برفعه) متعلق بيري  
(قوله عند من يراه) أي سواء كان في مسجد أم في غيره وإذا لم يكن أحد  
عنده يرفع وفيه أن صلاته ثلاث ركعات تؤذن بالتهان وقد يقال ان الرفع  
أشد ايدانا في ذلك (قوله ثم كبر) التكبير المذكور مروى عن علي وابن عمر  
والبراء بن عازب وابن مسعود والحكمة في الجمع بين رفع اليدين والتكبير  
اعلام المعذورين من الاصم والاعمى (قوله وبعد التكبير قنت قائما) مرة  
واحدة قدر ذلك الإمام في ثالثته لا يقنت في قضاء ما سبق به لأنه أول صلاته  
ولو أدركه المسبوق امامه في ركوع الثالثة كان مدر كالا قنوت فلا يقنت  
فيما يقضى كذا في الفتح (قوله وعند الإمام) أي وأبي يوسف وهو الأصح  
وقال محمد بن رسل لما مر في فصل الكيفية واختاره الطحاوي  
والكرخي كما في التهر وغيره (قوله وعن أبي يوسف يرفعهما) في جوامع  
الفقه لو بسط يديه بعد الفراغ منه ومسح بهما وجهه قبل تفسد صلاته  
اه (قوله ووجهه) أي وجهه فعل أبي يوسف (قوله للاجماع الخ)  
الدليل أن خص من الدعوى وكيف لا والشافعي رضي الله عنه يقول برفع  
اليدين في قنوت الصبح ولا اجماع الا به (قوله وفيه) أي في الجواب  
بالتحصيل (قوله دعاء رغبة) أي دال عليها وكذا يقال فيما بعده (قوله  
ودعاء رغبة) كقوله ربنا اكشف عنا العذاب اننا مؤمنون ربنا اصرف

عنا عذاب جهنم (قوله كالمستغيث من الشيء) كأنه يدفعه عن نفسه (قوله ودعاء تضرع) كان يقول اللهم اني عبدك الذليل الحقير المنكسر خاطره الخائف الوجيل (قوله ودعاء خفية) هذا انما تحسن مقابله لما سبق من جهة النطق وعدمه والادعاء السر لا يخرج عن الثلاثة قبله (قوله لما كنت على الخ) روى أنه كنت في محاربة معاوية ومعاوية كنت في محاربه (قوله انما استنصرنا على عدونا) أي انما نطلب بقنوتنا في الصبح النصر على عدونا أي كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت الامام في صلاة الجهر) الذي في البحر عن الشمني في شرح النقاية مهيأ بالغاية اذ انزل بالمسلمين نازلة كنت في صلاة الفجر وهو قول الثوري وأحمد (قوله وقال جمهور أهل الحديث الخ) وهذه هي الموافقة لما نقله بعد عن الطحاوي وأما القنوت في الصلوات كلها عند النوازل فلم يقل به الا الشافعي وإيس مذهبنا كما صرح به العلامة نوح قال الجوى وينبغي أن يكون القنوت قبل الركوع في الركعة الأخيرة ويكرهه وفي الاشياء يفتى للطاعون لانه من أشد النوازل بل ذكر أنه يصلي له ركعتان فرادى وينوي **ركعتا** رفع الطاعون والطاعون مصيبة وان كان سبباً للشهادة كدلالة العدو ومحاربة الكفار فإنه قد ثبت سؤال العافية منها مع أنها ينشأ عنها الشهادة قال صلى الله عليه وسلم لا تتنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية ولا يسبح الدعاء على أحد من المسلمين بالموت بالطاعون ولا بشئ من الأمراض ولو كان في ضمنه الشهادة ويجوز الدعاء بطول العمر لانه صلى الله عليه وسلم دعا لانس به بل يندب وينبغي أن يقيده عن بقائه منفعة للمسلمين وقاعدة الدعاء به أنه يجوز أن يقدر الله تعالى عمر زيد مثلاً ثلاثين سنة أي في اللوح المحفوظ فاذا دعي له يزاد له وعلى هذا ينزل جميع أنواع الدعاء أفاده الجوى في حاشية الاشياء (قوله بعد ظفروه) بفتح الظاء والفاء (قوله فتكون مشروعيته مستمرة) هذا قوله سابقاً قد دل على نسخه (قوله وهو محمل الخ) أي حصول نازلة (قوله وهو مذهبنا وعليه الجمهور) أي القنوت العادة وان خصصناه بالفجر فله صلى الله عليه وسلم وعمه الجمهور في كل الصلوات (قوله أي بعد الركوع) هذا يخالف ما قدمناه عن الجوى (قوله كما تقدم) أي من قول أنس كنت رسول الله

**كالمستغيث من الشيء** ودعاء تضرع نفسه بعد قد انصرف والبصر ويخلق الابهام والوسطى ويشير بالسبابة ودعاء خفية وهو ما يفعله المرء في نفسه كذا في معراج الدراية ولما رويناه يفتى (قبل الركوع) في جميع السنة ولا يفتى في غير الوتر) وهو الصبح لقول أنس كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب رجل وذكو ان وعصية حين قبلوا القراء وهم سبعون أو ثمانون رجلاً ثم تركه لما ظهر عليهم فدل على نسخه وروى ابن أبي شيبه لما كنت على رضى الله عنه في الصبح **أنه** التماس عليه ذلك فقال انما استنصرنا على عدونا وفي القافية ان نزل بالمسلمين نازلة كنت الامام في صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد وقال جمهور أهل الحديث القنوت عند التوازل مشروع في الصلوات كلها انتهى فعدم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر بعد ظفروه بأرائك لعدم حصول نازلة تستدعي القنوت بعد ما قد يكون مشروعيته مستمرة وهو محمل قنوت من قنوت من العصابة رضى الله عنهم بعد وفاته صلى الله عليه وسلم وهو مذهبنا وعليه الجمهور وقال الامام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى انما لا يفتى عندنا في الفجر من غير بلية فان وقعت قنوة أو بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم أي بعد الركوع كما تقدم



صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب (قوله من معناه الدعاء) فالأضافة فيه للبيان ويطلق على العبادة والطاعة وإقامة الطاعة والإقرار بالعبودية والسكون والصلاة والقيام وطوله أفاده البدر والعيني نقله عن الحافظ العراقي (قوله الذي روى عن ابن مسعود) أشار به إلى أن فيه روايات أخرى وهو كذلك ذكرها الجلال السيوطي في الدر المنثور بألفاظ مختلفة (قوله أن يقول اللهم الخ) ذكر السيوطي أن دعاء القنوت من جملة الذي أنزله الله على النبي صلى الله عليه وسلم وكان سورتين كل سورة بسبعة فواصل أحدهما تسمى سورة الخلع وهي بسم الله الرحمن الرحيم اللهم انا نستعينك إلى قوله من يكفر بك والآخرى تسمى سورة الحقد وهي بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اياك نعبد إلى ملحق وقد اختلفت الصحابة في نسخهما وكتبهما أبي في مصحفه فعندة سور القرآن عنده مائة وستة عشر سورة (قوله أي نطلب الهداية لما يرضيك) المراد من الهداية الوصول لا الدلالة فقط (قوله ستر عيوبنا) الأولى ستر ذنوبنا لأن العيب قد لا يكون ذنباً كالعور والشلل اللهم إلا أن يقال المراد ما يعيب الشارع عليه والستر أماً بالحو من الضعيفة أو بعدم المواخذة به وإن بقي فيها الأول أرجح (قوله فلا تنفضنا) بفتح التاء والحاء المهملة (قوله وشرعاً للندم) وهو أعظم أركانها (قوله والاقلاع عنه في الحال) أي إن كانت آفة الفعل حاضرة كأن تاب عن السرور وآله بين يديه فيريقه ويعد آتته عنه (قوله والعزم على ترك العود) أفاد العارف ابن عربي أن هذا الشرط لا يلزم لأنه غيب فالأولى فيه التسليم وفيه أن الغيب هو العود فلا يشافي طلب العزم على عدمه في التوبة (قوله فلا بد من مسامحته وارضائه) أي برذال الظلومة إليه إن أمكنه وإن لم يمكنه تصدق بقدرها إن كانت من الأموال وقال بعضهم إن التوبة تصح عنها في المستقبل ويكون ما عليه كالديون (قوله ناطقين بساكنات) هذا جرى فيه على أن الإيمان قول وعمل ونسب إلى الإمام أو هو بيان لشرطه الديني الذي تجري عليه الأحكام الظاهرة (قوله فقلنا آمنا بك الخ) لما كان الإيمان به تعالى لا يتم إلا بالإيمان

(والقنوت) من (معناه الدعاء) في الوتر (وهو)  
باللفظ الذي روى عن ابن مسعود (أن يقول اللهم)  
أي يا الله (انا نستعينك) أي نطلب منك الإعانة  
على طاعتك (ونستهد بك) أي نطلب منك الهداية  
لما يرضيك (ونستغفرك) نطلب منك ستر عيوبنا  
فلا تنفضنا بها (وتوب اليك) التوبة الرجوع  
عن الذنب وشرعاً للندم على ما مضى من الذنب  
والاقلاع عنه في الحال والعزم على ترك العود في  
المستقبل تعظيماً لامر الله تعالى فان تعلق به حق  
لا أدى فلا بد من مسامحته وارضائه (ونؤمن)  
أي نصدق معتقدين بقلوبنا ناطقين بلساننا فقلنا  
آمنة (بك)

بما ذكر بعد قال ذلك (قوله وبما جاء من عندك) فيه انه لا يخرج  
 عن الكتب وان قدر وقد ذكره ما بعد (قوله ورسلك) المراد بهم ما يعتم  
 الانبياء فان الايمان بهم لازم (قوله وباليوم الآخر) أي بوقوعه (قوله  
 وبالقدر خيره وشره) القدر اي جاد الله تعالى الاشياء على وفق ما اراده  
 تعالى وكله من الله تعالى وهو من هذه الجهة جليل وانما يقع  
 باكتساب العبد ونسبته اليه (قوله بتفويض) الباء للتصوير (قوله  
 لعجزنا) أي عن جلب نعمتنا ودفع ضررنا (قوله وتثني عليك الخير  
 كله) قال في المغرب والخير منصوب على المصدر أي ثناء الخير  
 فيفيد نوعاً من التأكيد أو على انه مفعول تثني أو على نزع  
 الخافض أي بالخير (قوله افضالاً منك) أي حال كونها افضالاً لأجل  
 الافضال أي وايت بطريق الايجاب ولا الوجوب (قوله بصرف  
 جميع ما أنعمت به الخ) أشار به الى أنه ليس تأكيدياً بل تأسيس  
 فتدبر (قوله أنت كما أثبت على نفسك) أنت مبتدأ والكاف بمعنى على  
 أي أنت على الوجه الذي أثبت به على نفسك أو الكاف زائدة أي أنت  
 الذي أثبت على نفسك أو هو تأكيدي للضمير المجرور به أي لا ينطبق ثناء  
 عليك كثنائك على نفسك أو المعنى أنت كل الذي أثبتته على نفسك أي  
 ثناؤك المعتبر هو كل ثناء الذي أثبت به على نفسك (قوله ونزيل رتبة  
 الكفر) أي الكفر الشبيه بالرتبة أي عروة الخبل وظاهره أن مفعول نخلع  
 محذوف والذي يقتضيه اللفظ أن مفعوله قوله من يفجرك (قوله ورتبة كل  
 ما لا يرضيك) شبه ما لا يرضيه تعالى بشخص له جبل يضعه في العنق  
 واسناد الرتبة تخييل (قوله تتعاشي عنه) عطف على قوله تفارق (قوله بأن  
 نفرضه عدماً) الباء للسببية (قوله المتفضل) أخص من النعم لأن النعم قد  
 ينعم لمقابلته نعم عليه (قوله الموجود) أي وجوداً كاملاً وهو الواجب (قوله  
 المستحق) أي الذي كل الحمد مدحه (قوله والخالف لهذا الخ) أي فتركه  
 ولا يميل اليه من جهة الدين وأما النكاح فن قبيل المعاملات فليس  
 في تزوج الكناينة ميل اليها من هذه الجهة قال في الذخيرة اذا دخل  
 يهودي الحمام هل يباح للخادم المسلم أن يخدمه ان خدمه طمعاً في فلو سه

وبما جاء من عندك وبلائي من عندك  
 ورسلك وباليوم الآخر وبالقدر خيره وشره  
 (وتوكل) أي تعتمد (عليك) بتفويض أمورنا اليك  
 لعجزنا (وتثني عليك الخير كله) أي بمدحك بكل  
 خير مقربين بجميع آلائك افضالاً منك (تتكبرك)  
 بصرف جميع ما أنعمت به من الجوارح الى  
 ما خلقته لأجله سبحانه لك الحمد لا نحصى ثناء  
 عليك أنت كما أثبت على نفسك (ولا تكفرك) أي  
 لا تجحد نعمتك علينا ولا تضعها الى غيرك الكفر  
 بغير الشكر وأصله السخر يقال كفر التهمة  
 اذا لم يتكبرها كأنه سخرها بجهوده وقولهم كفرت  
 فلا ما على حذف مضاف والاصل بثبوت حرف العطف  
 ومنه ولا تكفرك (ونخلع) بثبوت حرف العطف  
 أي نلقي ونطرح ونزيل رتبة الكفر من أعناقنا  
 ورتبة كل ما لا يرضيك يقال خلع الفرس  
 رسته القاه (ونترك) أي تفارق (من يفجرك)  
 بجهده نعمتك وعبادته غيرك تتعاشي عنه وعن  
 صفته بأن نفرضه عدماً ما نزع الجنابك اذا كل ذرة  
 في الوجود شاهد بأنك النعم المتفضل الموجود  
 المستحق لجميع المحامد النعم والمعبود والخالف لهذا



هو الشقي المطرود (الله يا لك نعبد) عود للثناء  
وتخصيص لذاته بالعبادة أي لا نعبد الا اياه اذ تقديم  
المنعول للحصر (ولك نصلي) أفردت الصلاة  
بالذكر اشرفها بتضمنها جميع العبادات (ونسجد)  
تخصيص بعد تخصيص اذ هو أقرب حالات  
العبد من الرب المعبود (واليك نسبح) وهو  
إشارة الى قوله في الحديث سكينة عنه تعالى  
من أتاني سعيًا أتته هرولة والمعنى نجهد في العمل  
لتحصيل ما يقتربنا اليك (ونخفد) نسرع  
في تحصيل عبادتك بنشاط لأن الخفة بمعنى السرعة  
ولذا سميت الخدم خفدة لسرعتهم في خدمة  
ساداتهم وهو بفتح النون ويجوز نهمها وبالهاء  
المهملة وكسر القاء وبالذال المهملة يقال خفد  
وأخفد لغة فيه ولو أبدل الذال ذالاً لمجعة فسدت  
صلاته لأنه كلام أجنبي لا معنى له (نرجو)  
أي نؤمل (رحمتك) أي دوامها وامتدادها  
وسعة عطاياك بالقيام بخدمتك والعمل في طاعتك<sup>٣</sup>  
وأنت كريم فلا تخيب راجيك (ونخشى عذابك)  
مع اجتنابنا ما نهيتنا عنه فلان آمن مكرتك فنحن بين  
الرجاء والخوف وهو إشارة الى المذهب الحق وأن  
أمن المكر كفر

<sup>٣</sup> قوله فيه أنه ورد في صفة البراق الخ فيه أن  
الوارد فيها يحفز بالزاي لا بالذال المجعة ولا وجود  
لمادة ح ف ذ في القاموس ولا في المصباح ولا في  
الصحيح وإبراجع اه مصححه

فلا بأس به وإن فعل ذلك تعظيماً له إن كان ليحبل قلبه الى الاسلام فلا بأس  
به وإن فعل ذلك تعظيماً له من غير أن ينوي شيئاً مما ذكرناه كرمه ذلك  
وكذا اذا دخل ذمتي على مسلم فقام له ان قام طمعا في ميته الى الاسلام  
فلا بأس وإن فعل ذلك تعظيماً من غير أن ينوي شيئاً مما ذكرناه أو قام  
تعظيماً للغناه كرمه ذلك اه (قوله اذ تقديم المنعول للحصر) كتقديم  
الطرف فيما بعد (قوله بتضمنها جميع العبادات) من قيام وركوع  
وسجود وقعود وتكبير وثناء ودعاء وقراءة وتسبيح وتهليل وصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم ودعاء للمؤمنين وخشوع (قوله اذ هو أقرب الخ)  
أي قرب مكانة لا مكان وهذا مما يدل على ان الله تعالى ليس في جهة  
(قوله من أتاني سعيًا أتته هرولة) أي من اجتهد في طاعتي قابله بأعظم  
منها (قوله والمعنى نجهد في العمل) أي وليس المراد السعي بسرعة  
لأنه منهي عنه (قوله نسرع في تحصيل عبادتك) فالعطف من عطف  
المرادف (قوله بنشاط) أخذه من المقام (قوله ولذا سميت الخدم خفدة)  
ويسمى أولاد الأولاد خفدة لأنهم كالخدم في الصغر كما في المصباح (قوله  
ويجوز نهمها) فيكون من الرباعي (قوله وأخفد لغة فيه) وبعضهم  
يجعله لازماً مختاراً للصباح (قوله لا معنى له) فيه أنه ورد في صفة البراق  
له جناحان يحفذهما أي يستعين بهما على السير ويسرع (قوله نرجو  
رحمتك) أي انعامك واحسانك (قوله وامتدادها) أي ازديادها  
(قوله وسعة عطاياك) أي عطائك الواسع وأخذ ذلك من اسناد الرحمة  
اليه تعالى (قوله بالقيام الخ) أي مع القيام وانما قال ذلك لأن الرجاء  
تعلق القلب بمرغوب فيه مع الأخذ في الأسباب والافه والطمع  
(قوله فنحن بين الرجاء والخوف) قال الغزالي والعمل مع الرجاء أعلى منه  
مع الخوف والجهل ورعى أن الافضل تكثير الخوف مع الصحة وتكثير  
الرجاء مع الضعف والرجاء بالمد وأما بالتصريفه وناحية البئر وقديمت (قوله  
فان آمن المكر) أي انقلاب الحال وأمن المكر اطمئنان القلب بحيث  
يجزم بالنجاة (قوله كفر) حمله بعضهم على الحقيقة وبعضهم قال  
معناه أنه يوصل اليه بسبب استرساله في المعاصي قال تعالى فلا يامن

مكر الله الا القوم الخاسرون (قوله كالقنوط من الرحمة) أى اليأس منها والجزم بأنه من أهل العذاب فانه يؤدي الى تقلييل العمل وانكار الرحمة وفيه ما تقدم في الامن قال تعالى انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون (قوله أن يرجي نواله) أى انعامه ونكاله عقابه (قوله لا يجتمعان الخ) قد علمت أن الرجاء لا يتحقق الا مع الاعمال الصالحة والافه وطمع (قوله بالاركان) أى الاعضاء (قوله بمثلين لامرئ) حال مؤكدة (قوله لا مقتصرين على القلب واللسان) بأن يرجو بقلبه أو ينطق بلسانه من غير عمل الاركان (قوله ذوى البهتان) هو الكذب وفسره في القاموس بأن يقول على الشخص ما لم يفعله (قوله نعتقد ونقول) معلول مؤخر عن علته وهو قوله فلا نعمانك علينا بالايان ولا شك أن هذا الاعتقاد والقول علته الانعام بالايان (قوله بكسر الحاء) قال النووي هذا هو المشهور وقال الجزري هكذا روينا (قوله وقيل بفتحها) قاله ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على انه صواب (قوله وصلى الله على النبي) هذا هو الذى رواه النسائى فقط بدون وعلى آله وسلم كما يفهم من الشرح (قوله صلينا) معلول لقوله ولما روى النسائى (قوله وعلى آله وسلم) في الواقعات بعد ما ذكر اختيار الفقيه أبى الليث أنه يصلى قال والمستحب في كل دعاء أن يكون فيه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اللهم صل على محمد وعلى آل محمد فهذا يقيد أن كيفية الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت بهذه الكيفية ويشهد له ما أخرجه النسائى بسند صحيح عن زيد بن خزيمة قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة عليك فقال صلوا على واجتهدوا في الدعاء وقولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعنه صلى الله عليه وسلم الدعاء موقوف بين السماء والارض لا يصعد حتى يصلى على فلا تجعلونى كغمر الراكب صلوا على في أول الدعاء وأوسطه وآخره والغمر بكسر الغين المججمة القدح الصغير (قوله كما اختار الفقيه أبو الليث) فى الحلبي عن ابن الهمام لا ينبغي أن يعدل عن هذا القول وهو الحق كما فى البحر وابن أمير حاج (قوله هو الصحيح) والاصح كما فى المحيط والمختار كما فى المجمع والهداية وفي الذخيرة

كالقنوط من الرحمة وجمع بين الرجاء والخوف لأن شأن القادر أن يرجى نواله ويخاف نكاله وفي الحديث لا يجتمعان فى قلب عبد مؤمن الا أعطاه الله ما يرجوه وآمنه مما يخاف فلا نعمانك علينا بالايان وتوفيقك للعمل بالاركان بمثلين لامرئ لا مقتصرين على القلب واللسان اذ هو طمع الكاذبين ذوى البهتان نعتقد ونقول ان عذابك الجدة أى الحق وهو بكسر الجيم اتفاقا بمعنى الحق وهو ثابت فى مراسيل أبى داود فلا يلتفت لمن قال انه لا يقول الجدة (بالكفار الحق) أى لا حق بهم بكسر الحاء أفصح وقيل بفتحها يدنى أن الله سبحانه وتعالى ملحقهم بهم ولما روى النسائى بسند حسن أن فى حديث القنوت (وصلى الله على النبي) صلينا عليه صلى الله عليه وسلم) على (آله وسلم) كما اختار الفقيه أبو الليث وجه الله تعالى أنه يصلى فى القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم (والمؤتم يقرأ القنوت كالامام) على الاصح ويخفى الامام والقوم هو الصحيح لكن استحب للامام الجهر به فى بلاد العجم ليتعلموه كما جهر عمر رضى الله عنه بالثناء حين قدم عليه وفد العراق ولذا فصل بعضهم ان لم يعلم القوم فالأفضل للامام الجهر ليتعلموا والا فالأخفاء أفضل (واذا شرع الامام فى الدعاء) وهو اللهم اهدنا الخ كما سذكره (بعد ما تقدم) من قوله اللهم انا نستعينك الخ قوله والغمر بكسر الغين الخ الذى فى القاموس والاصح انه بضم الغين وقع الميم كهمرد فليجزر اه مصححه



(قال أبو يوسف رحمه الله يابعدونه ويقرؤنه معه) أيضا (وقال محمد لا يابعدونه) فيه ولا في القنوت الذي هو اللهم اناسه تعينك ونسيتك (ولكن يؤمنون) على دعائه (والدعاء) قال طائفة من المشايخ انه لا تؤت فيه والاولى أن يقرأ بعد المتقدم قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن في الوتر وفي لفظ في قنوت الوتر ورواه الحاكم وقال فيه اذا رفعت رأسي ولم يبق الا السجود اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتوأتني فيمن توأت وبارك لي فيما أعطيت وفقني فيما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك وانه لا يذل من واليت تباركت وتعاليت وحسنه الترمذي وزاد البيهقي بعد واليت ولا يعز من عادي وزاد النسائي بعد وتعاليت وصلى الله على النبي فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي المروي عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت الفجر لما كان يفعل قال الكمال بن الهمام ليس منهم أي المشايخ لفقوه من حديث في حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوه بنون الجمع اللهم اهنا وعافنا وتولنا الى آخره انتهى قلت ومنهم صاحب الدرر والغرر والبرهان والدعاء الذي قالوه (هو هذا اللهم اهنا) ورواية الحسن اهني كما نبهنا عليه أصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى وانك لاتهدي الى صراط مستقيم فأما قوله انك لاتهدي من أحببت وليس كنت الله يهدي من يشاء فهي من الله تعالى التوفيق والارشاد فطلب المؤمن مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت عليها أو معنى المزيد منها (بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة ليست في قنوت الحسن اللهم اهني (فيمن هديت) أي مع من هديته (وعافنا) العافية السلامة من الاسقام والبلايا والهن

ن الامام يتوسط في قراءة القنوت فلا يجهر جذا ولا يخافت جذا حتى يتمكن المقتدي أن يقرأ خلفه وهو المختار اه (قوله قال أبو يوسف رحمه الله يابعدونه الخ) من القواعد أن يقدم قول أبي يوسف على قول محمد عند الاطلاق قال المنذرا على في شرح الحصن وينبغي تقديم هذا لانه أصح وقال ابن الهمام الاولى أن يؤخر لان الصحابة اتفقوا على اللهم اناسه تعينك الخ (قوله والدعاء) مبتدأ خبره قوله قال طائفة الخ وأخرج المصنف عن اعرابه (قوله انه لا تؤت فيه) الافضل أن يكون الدعاء موقتا لان الداعي ربما يكون جاهلا فيدعو بما يقطع الصلاة ولا يعلمه كذا في غاية البيان وقول محمد ليس في القنوت دعاء موقت يعني غير اللهم اناسه تعينك الخ اللهم اهنا بنسابة ورجحه ابن أمير حاج لما تقدم وتبركا بالاثور (قوله اذا رفعت رأسي الخ) هذا الاثر المذهب الا انه عارضه ما هو أصح منه عند أهل المذهب فتقدموه (قوله فيمن هديت) أي معهم (قوله وفقني فيما قضيت) أي قضاء معلقا وفقني شره اللهم بحيث يقع بلطف (قوله من واليت) من كنت مواليا له (قوله لما كان يفعل) أي في دعائه على أحبائه من العرب (قوله من حديث في حق الامام عام) هو لا يؤتم عبدا قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خانهم رواه أبو داود وحسنه الترمذي (قوله أصل الهداية الرسالة والبيان) الذي في القاموس الهدى بضم الهاء وفتح الدال الرشاد والدلالة وتذكر والتمار وهداه هدى وهديا وهداية بكسر هاء ما أرشده فتهدي واهتدي وهداه الله الطريق واليه وله اه فلم توجد بمعنى الارسال والبيان الا أن البيان لازم الرشاد والدلالة (قوله وانك لاتهدي) أي لاتدل (قوله انك لاتهدي) أي لا توصل ولكن الله يهدي أي يوصل (قوله فهي من الله تعالى التوفيق) الاولى حذف قوله من الله لانها تفسر بالتوفيق الملزوم لا يصل في قوله تعالى انك لاتهدي كما تفسر به فيما بعد (قوله فطلب المؤمنين) أي اذا علمت أنها من الله التوفيق والمؤمن موفق فطلبه مع حصوله يحصل على طالب الدوام عليه أو المزيد منه ومنه اللهم اهنا (قوله بفضلك) أي باحسانك والباء للسببية (قوله والبلايا والهن) أي دنيا وأخرى فهي لفظ عام تحته كل خير والمفاعلة على غير

والمعافاة أن يعافيك الله من الناس ويعافهم منك

(فمن عافيت) أي مع من عافيت. (ونولنا) من  
توليت الشيء إذا اعتنيت به ونظرنا فيه بالمصلحة كما  
ينظر الولي في حال اليتيم لأنه سبحانه ينظر في أمور  
من تولاه بالعناية (فمن توليت) أي مع من توليت  
أمره من عبادك المقربين (وبارك لنا فيما أعطيت)  
البركة الزيادة من الخير فطلبت رقيبا على المقامين  
السابقين ثم رجع إلى مقام الخشية والجلال فقال  
(وقنا) من الوقاية وهي الحفظ بالعناية بدفع (شر  
ما قضيت) لا لتجانبنا إليك (أنك تقضي) بما شئت  
(ولا يقضي عليك) لأنك المالك الواحد لا شريك  
لك في الملك فتطلب موالا لك (أنه لا يذل من واليت)  
لعزتك وسلطان قهرك (ولا يعز من عاديت) ذلك  
بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى  
لهم ومن بين الله خاله من مكرم (تباركت) تقدست  
وتنزهت فهي صفة خاصة لا تستعمل إلا لله (ربنا)  
أي يا سيدنا ومالكنا ومعبودنا ومصالحنا وقال  
البيضاوي تبارك الله تعالى شأنه في قدرته وحكمته  
فهو معنى (وتعاليت) ووجه تقديم تباركت  
الاختصاص به سبحانه (وصلى الله على النبي  
سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) لما روينا (ومن لم  
يحسن) دعاء (القنوت) المتقدم قال الفقيه أبو  
المثني رحمه الله تعالى (يقول اللهم اغفر لي)  
وبكرها (ثلاث مرّات أو) يقول (ربنا آتنا  
في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب  
النار) قال في التجنيس وهو اختيار مشايخنا (أو)  
يقول (يا رب يا رب يا رب) ثلاثا ذكره المدر النسيب  
فهذه ثلاثة أقوال مختارة (وإذا اقتدى بمن يقت  
في الفجر)

بابها (قوله من الناس) أي من شرورهم (قوله ويعافهم منك) هذا  
بيان للمفاعلة التي تكون من الجانبين (قوله ونولنا) ولاية الله تعالى  
لعبده إرادة توفيقه وتأييده وتقريبه وإكرامه كذا في الشرح (قوله  
من توليت الشيء) ويجوز أن يكون من وليت الشيء إذا لم يكن بينك وبينه  
واسطة والمعنى أنه يقطع الوسائط بينه وبين الله سبحانه وتعالى حتى يصير  
في مقام المراقبة والمشاركة وهو مقام الأحسان كذا في الشرح (قوله  
الزيادة من الخير) وقيل لئول الخير الإلهي في الشيء (قوله رقيبا على  
المقامين السابقين) وهما مقام المعافاة ومقام الموالاة يعني أنه بطاب  
الزيادة فيهما أي فإذا عافيتنا وتوليتنا فبارك لنا في ذلك ويدخل في المقامين  
كل نعمة وخير (قوله من الوقاية) في أصله أوق حذف الواو لوقوعها بين  
كسرتين ثم الهمزة للاستغناء عنها (قوله بالعناية) أي مع العناية (قوله  
بدفع) لا حاجة إليه لأن المعنى اجعل بيننا وبين ذلك الشر وقاية وحافظا  
(قوله أنك تقضي) أي تحكم وتفعل أي تجري أفعالا وتبديها على حسب ما  
سبق في العلم والارادة أو المعنى أنك قضيت ويكون المراد به إرادة الله تعالى  
المتعلقة بالاشياء أزلا (قوله فنطاب موالا لك) أفاد به أنه تعليل لقوله ونولنا  
كما أن قوله أنك تقضي عنه لقوله وقنا شر ما قضيت (قوله وسلطان قهرك)  
أي قوة قهرك (قوله وأن الكافرين لا مولى لهم) كولاية المؤمنين بالعناية  
واللطف (قوله ومن بين الله) المفعول محذوف أي من بينه الله (قوله  
فهو معنى وتعاليت) معنى مضاف ووجه تعاليت مضاف إليه (قوله ومن لم  
يحسن الخ) التقيد به ليس بشرط بل يجوز أن يعرف الدعاء المعروف أن  
يقصر على واحد ثم ذكر أفاده صاحب البحر (قوله أو يقول ربنا آتنا  
الخ) قال صاحب البحر الظاهر أن الاختلاف في الأفضلية لا في الجواز  
وأن قوله ربنا الخ أفضل لشموله (قوله وإذا اقتدى بمن يقت الخ) قال  
في الهداية ودلت المسئلة على جواز الاقتداء بالخالف يعني شافعيًا كان  
أو غيره وجه الدلالة أن اختلافهم في أنه يتابعه أولا فرع صحة الاقتداء  
إذا كان محتاطا في مواضع الاختلاف كأن يجتهد في الوضوء بخروج نحو  
دم وأن يمسح برأسه وأن يغسل ثوبه من منى أو يفركه إذا جف وان  
لا يقطع وزنه بسلام على الصحيح وان يرتب بين الفوائت والجامع هذه



كشافني (قام معه في) حال (قنوته ساكتا  
في الاظهار) لوجوب متابعته في القيام ولكن  
عندما يقوم ساكتا قال أبو يوسف يقرؤه معه  
لانه تبع الامام والقنوت مجتهد فيه فصار  
كتكبيرات العبد بين والقنوت في الوتر بعد الركوع  
(ويرسل يديه في جنبه) لانه ذكر ايسر مسنونا  
(واذا نسي القنوت في) ثالثة (الوتر وتذكره  
في الركوع أو) في (الرفع منه) أي من الركوع  
(لا يقنت) على الصحيح لا في الركوع الذي تذكره  
فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو (ولو قنت بعد  
رفع رأسه من الركوع لا يعيد الركوع ويسجد  
للسهو لزوال القنوت عن محله الأصلي) وتأخير  
الواجب (ولو ركع الامام قبل فراغ المقتدى من  
قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت  
الركوع) مع الامام (تابع امامه) لان اشتغاله  
بذلك يفوت واجب المتابعة فتكون أولى وان لم  
يخف فوت المشاركة في الركوع يقنت جميعا بين  
الواجبين (ولو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان  
أمكنه مشاركة الامام في الركوع) لجمعه بين  
الواجبين بحسب الامكان (وان كان لا) يمكنه  
المشاركة (تابعه) لان متابعته أولى (ولو أدرك  
الامام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركا  
(للقنوت) كما (فلا يأتي به فيما سبق به) كما لو قنت  
المسبوق معه في الثالثة أجمع وأنه لا يقنت مرة  
أخرى فيما يقضيه لانه غير مشروع وعن أبي الفضل  
تسويته بالشالوسيات في سجود السهو (ويوتر  
بجماعة) استحبابا (في رمضان فقط) عليه اجماع  
المسلمين لانه نفل من وجه والجماعة في النفل في غير  
الترابيع مكروهة فلا احتياط تركها في الوتر خارج  
رمضان وعن شمس الائمة أن هذا

الامور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته بناء على أن المعتبر رأي المقتدى  
وهو الصحيح الذي عليه الاكثرون وقيل رأي الامام وعليه الهندواني  
وبجماعة وقال في النهاية انه لا قيس وعليه فيصح الاقتداء وان لم يحتط به  
وغیره وتظهر الثمرة فيما إذا رأى من امامه ما يفسد الصلاة عند ذلك  
الامام دون المقتدى وقد شرع في الصلاة غير عالم به تجوز صلاته على قول  
الاكثر لا على قول الهندواني وفي شرح السيد وكل من القواين مخرج  
(قوله والقنوت في الوتر بعد الركوع) بابا عز عطف على تكبيرات يعسى  
أنه يتابعه فيه ويدروء لانه مجتهد فيه فصار كما لو كبر خسا في الجنازة فانه  
أن قنوت الفجر منسوخ على ما تقدم فصار كما لو كبر خسا في الجنازة فانه  
لا يتابعه ويصح الاقتداء فيه عن برائة سنة لكن بشرط أن يؤذيه بتسليمه  
واحدة والا لا يصح على ما عليه الاكثر (قوله على الصحيح) هذا أمر شرط  
بقوله وتذكره في الركوع وأما في الصورة الثانية وهي ما بعد الرفع فانه  
لا يعيد اتفاقا ولو أخر قوله وتذكره في الركوع لم يربطه به لكان أولى  
أفاده السيد (قوله لا يعيد الركوع) ظاهره أنه يحرم عليه اعادته  
لاتيانه بما ليس من الصلاة وفي شرح السيد مراده من عدم اعادة  
الركوع أن صحة صلاته لا تتوقف على اعادته وليس المراد أنه ممنوع من  
اعادته اه والظاهر ما قلنا (قوله وتأخير الواجب) عطف مرادف (قوله  
لان اشتغاله الخ) وتعلل المسئلة الاولى بأن القنوت ليس بمؤقت في ظاهر  
الرواية فأتى به منه بكفيه (قوله يفوت واجب المتابعة) أي المتابعة  
الواجبة قد يقال في المسئلة الثانية ان القنوت واجب ايضا فقتضاء التخيير  
له بل يدعى أن الاتيان بالقنوت أولى لانه لا يمكنه تداركه بخلاف الركوع  
(قوله لانه غير مشروع) أي الاتيان به مرة ثانية (قوله وعن أبي الفضل  
الخ) راجع الى المصنف للاجماع على الثانية أو الثانية والرواية هذه  
لا تعتبر لحرقها للاجماع (قوله فلا احتياط تركها في الوتر خارج  
رمضان) وما في النوازل عن المغنى الاقتداء في الوتر خارج رمضان جائز  
فلا يشاء الكراهة لان معناه صحيح (قوله أن هذا) أي كراهة الجماعة  
في النفل أو ما في حكمه كالوتر اذا كان على سبيل التداعي أي طريق

يدعو الناس للاجتماع عابهم (قوله لا يكره) لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 أم ابن عباس في صلاة الليل وكان يوقظ عائشة فتوتر معه وصح أنه صلى الله  
 عليه وسلم أم أنسا واليتيم والجور فوصلى بهم ركعتين وكانت نافلة  
 (قوله اختلف فيه) والاصح عدم الكراهة (قوله قال في النهاية) ومثله  
 في الظهيرية والذخيرة قال في النهروان يقتضى أن المذهب خلاف  
 ما في النجاشية وأنه ترجيح منه لا اختيار في المذهب اه (قوله وهو خشية  
 أن يكتب علينا) لانه زمن تجدد الفرائض (قوله اذ ذاك) أى آخر  
 الليل (قوله لا وتران في ليلة) لا عاملة عمل ليس أو عمل أن وجرى على  
 لغة من يلزم المثني الالف في جميع أحواله والمعنى لا يوتر ليلة وتران فلا  
 ينافي أنه يقضى وترين وأكثر في ليلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر  
 الله العظيم \* (فصل في بيان النوافل) \* (قوله لان النفل أعم) والتطوع  
 بعينه وهو خير يأتي به المرطوعان غير ايجاب (قوله لغة الزيادة) ومنه  
 سميت الغنية نغلا قال تعالى يستلونك عن الانفال لانها زيادة على أصل  
 موضوع الجهاد وهو اعلاء كلمة الله تعالى وتطابق على ولد الولد ومنه قوله  
 تعالى ووهبنا له اسحاق ويعقوب نافلة أى عطية زائدة على ما طلبه وهو  
 اسحق عابهم السلام (قوله ولا مسنون من العبادة) هذا ينافي قوله اذ  
 كل سنة نافلة فانه ظاهر في اطلاقه عليها ويوجب بأن النفل اطلاقا الاول  
 ما قابل الفرض والواجب والثاني ما تبرع به الشخص من غير أمر به  
 خاص فأشارا أولا وآخرا اليهما (قوله والسنة الخ) الاولى ما فعله في الشرح  
 حيث أخر الكلام على السنة عند قوله سن الخ (قوله أو غير مرضية)  
 منه ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيامة  
 (قوله وفي الشريعة الطريقة الخ) تقدم الكلام عليها مستوفى في الطهارة  
 (قوله شرعت لجبر نقصان) يمكن حمله على البعدية فلا ينافي ما بعد  
 أو أنها تكون لجبر نقصان ولو كانت متقدمة وبطل عليه ما في الحديث  
 الصحيح أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته فان صححت فقد  
 أصل وانجح وان فسدت فقد خاب وأجبح وخسر وان انتقص من فريضته  
 شيئا قال الرب سبحانه وتعالى انظروا هل لعبدي من تطوع فيكممل به

فما كان على سبيل التداعى أما واقتدى واحد  
 بواحد أو اثنان بواحد لا يكره واذا اقتدى ثلاثة  
 بواحد اختلف فيه وان اقتدى أربعة بواحد كره  
 اتفاقا (وصلاته) أى الوتر (مع الجماعة في رمضان  
 أفضل من أدائه منفردا آخر الليل في اختيار قاضى  
 خان قال) قاضى خان رحمه الله (هو الصحيح) لانه  
 لما جازت الجماعة كلت أفضل ولأن عمر رضى الله  
 عنه كان يؤتمهم في الوتر (وصح غيره) أى غير  
 قاضى خان (خلافه) قال في النهاية بعد حكاية هذا  
 واختار علماؤنا أن يوتر في منزله لا بجماعة لعدم  
 اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لأن  
 عمر رضى الله تعالى عنه كان يؤتمهم فيه وأبى بن  
 كعب كان لا يؤتمهم وفي الفتح والبرهان ما يفيد أن  
 قول قاضى خان أرجح لانه صلى الله عليه وسلم أوتر  
 بهم فيه ثم بين عذر الترك وهو خشية أن يكتب علينا  
 قيام رمضان وكذا الخلفاء الراشدون صلوه بالجماعة  
 ومن تأخر عن الجماعة فيه أحب صلاته آخر الليل  
 والجماعة اذ ذاك متعذرة فلا بد على أن الأفضل  
 فيه ترك الجماعة أول الليل اه واذا صلى الوتر قبل  
 النوم ثم نهجد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا وتران في ليلة \* (فصل في بيان النوافل) \* عبر  
 بالنوافل دون السن لان النفل أعم اذ كل سنة  
 نافلة ولا عكس والنفل لغة الزيادة وفي الشرع فعل  
 ما ليس بفرض ولا واجب ولا مسنون من العبادة  
 والسنة لغة مطلق الطريقة مرضية أو غير مرضية  
 وفي الشريعة الطريقة المسلوكة في الدين من غير  
 افتراض ولا وجوب وقال القاضى أبو زيد رحمه  
 الله لنوافل شرعت لجبر نقصان





قال الحسن وهو الأصح وقد ابتدأ في المبسوط بها  
(و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب أن يضم اليهما  
ركعتين فتصير أربعاً (و) منها ركعتان (بعد المغرب)  
وينسحب أن يطيل القراءة في سنة المغرب لأنه صلى  
الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى منهما الم تنزيل وفي  
الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في الجوهرة وعن  
أنس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد  
المغرب ركعتين قبل أن ينطق مع أحد يقرأ في الأولى  
بالحمد وقل يا أيها الكافرون وفي الركعة الثانية  
بالحمد وقل هو الله أحد خرج من ذنوبه كما تخرج  
الحية من سلطها (و) منها ركعتان (بعد العشاء  
وأربع قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك  
الأربع قبل الظهر لم تنله شفاعتي كذا في الاختيار  
وقال في البرهان كان صلى الله عليه وسلم يصلي  
قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب  
الأنصاري عن ذلك فقال إن أبواب السماء تفتح  
في هذه الساعة فأحب أن يصعد في تلك الساعة  
خير قلت أي كاهن قراءة قال نعم قلت أي فصل بينهن  
بسلام قال لا وقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد  
مسلم يصلي في كل يوم ثنتي عشرة ركعة تطوعاً من  
غير الفريضة إلا بنى الله له بيتاً في الجنة رواه مسلم زاد  
الترمذي والنسائي أربعاً قبل الظهر وركعتين  
بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء  
وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها أربع (قبل  
الجمعة) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل  
الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن (و) منها أربع  
(بعدها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد  
الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن فلذا قيدناه  
في الرباعيات فقلنا (بتسليم) لتعلقه بقوله وأربع

متفق عليها بخلاف التي قبلها لأنه قيل إنها للنصل بين الأذان والاقامة  
كذا في الشرح (قوله وهو الأصح) كذا صححه في الدراية والعناية والنهاية  
وعلمه في البحر بأنه ورد فيها وعيد وهو قوله صلى الله عليه وسلم من ترك  
الأربع التي قبل الظهر لم تنله شفاعتي وكذا ذكر تصحيحه العلامة نوح  
(قوله وقد ابتدأ) أي الإمام محمد في المبسوط بها وهو لا يدل على  
أفضليتها لأن الظاهر أول صلاة في الوجود (قوله ويندب أن يضم  
اليهما ركعتين) وهو مخير أن شاء جعلها بسلام واحد وان شاء جعلها  
بسلامين والأولى حذفه لأنه يأتي الكلام على ذلك قريباً (قوله ومنها  
ركعتان بعد المغرب) في شرح الوقاية لشجني زاده مانعه قال صلى الله  
عليه وسلم أفضل الصلوات عند الله المغرب لم يحطها عن مسافر ولا مقيم  
فتح بها صلاة الليل وختم بها صلاة النهار فمن صلى المغرب وصلى بعدها  
ركعتين بنى الله له قصرين في الجنة ومن صلى بعدها أربع ركعات غفر له  
ذنوب عشرين أو قال أربعين سنة (قوله كان يقرأ في الأولى منهما المالح)  
يعني أحياناً كما في شرح المشكاة (قوله من سلطها) أي ماسخ عنها وهو  
جلدها (قوله وأربع قبل الظهر) قال في البحر ويقرأ في كل ركعة  
نحو من عشر آيات وكذا في الأربع بعد العشاء (قوله لم تنله شفاعتي)  
أي الشفاعة الخاصة المترتبة على فعلها (قوله فلذا قيدناه) أي لقوله  
لا يفصل في شيء منهن وقوله يسلم في آخرهن (قوله لتعلقه) الأولى  
حذفه لفهمه من قوله في الرباعيات وقال أبو يوسف يصلي أربعاً قبل  
الجمعة وستاً بعدها وفي المكنى محمد مع أبي يوسف وفي المنظومة  
مع الإمام ثم عند أبي يوسف يصلي أربعاً ثم اثنتين كذا في الحدادي ولو أخر  
السنة لانتكون سنة على الصحيح والكلام بين السنة والفرض وكل عمل  
ينافي التحريم لا يسقطها وإن كان ينقص نوابه على الأصح وفي الحلبي  
لو أراد أن يصلي النوافل ينذرهما ثم يصليهما كما هي ثم يقل عن شرف الأئمة  
أن أداء النفل بعد النذر أفضل من أدائه دون النذر والأفضل في السنن  
القبلية والبعدية أدائها في المنزل كما كان غالب حاله صلى الله عليه وسلم  
وأخرج أبو داود وصلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجده هذا



وقال الزبائي حتى لو صلاها بتسليمتين لا يعتد بها عن السنة اهـ واعلم بدون عذر اقوال النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلاوا اربعاً فان عجل بكن شي فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري والقسم الثاني المستحب من السنن شرع فيه بقوله (وندب) أي استحباب (أربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار وورد أنه صلى الله عليه وسلم ٣٨٢ صلى ركعتين وورد اربعاً فلذا خيره القدوري بينهما

(و) ندب أربع قبل (العشاء) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي قبل العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يضطجع (و) ندب أربع (بعده) أي بعد العشاء لما روينا واقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كأنما تمجد من آياته ومن صلاه في بعد العشاء كان كمن مات من ليلة القدر (و) ندب (ست) ركعات (بعد المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين وتلا قوله تعالى انه كان للأوابين غفورا والأواب هو الذي اذا ذنب ذنباً بادرا إلى التوبة وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينها بسوء عدان له عبادة ثلثي عشرة سنة وعن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة وعن ابن عباس أنه عليه السلام قال من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يكلم أحداً رفعت له في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهو خير له من قيام نصف ليلة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها ذنوب خمسين سنة وعن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر ولم يقيد فيه بكونه قبل التكلم وفي التنجيس الست

الا المكتوبة وفي المنية التطوع في المسجد حسن وفي البيت أحسن وبه أتى الفقيه أبو جعفر قال الا أن يخشى أن يشتغل عنها اذا رجع إلى منزله فان لم يخف فالأفضل البيت والحكمة فيه أن لا تخلو البيوت من الصلاة كما نبه عليه صلى الله عليه وسلم بقوله تورا بيتكم بالصلاة ولا تجعلوها قبوراً كذا في الحاشي وغيره (قوله ولعله الخ) هذا مما تفرده المواقف بمشاهير كلام أهل المذهب أحق ما إليه يذهب (قوله المستحب من السنن) المستحب والمندوب والمرغب فيه والحسن ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ربح الشرع فعليه على تركه (قوله فلذا خيره القدوري) أي لاختلاف الاختلافات بخيره القدوري وكذا خيره محمد بن الحسن بين أن يصلي ركعتين أو أربعاً كما في الفتح (قوله من صلى قبل الظهر الخ) قال في رفع العوائق عن الفوائد القرشية والمراد في مثله يعني في مثل ما ذكر من الوعد بالثواب في مقابلة الأعمال المواظبة لا الاتيان به مرة وظاهره أن الترك في بعض الأحيان لمذر غير مانع اهـ (قوله رفعت له في عليين) هو أعلى مكان في الجنة والمراد أدخله ثواب عظيم من أجالها والافغيرها من الأعمال مذكر ثوابه في الجنان وقد يقال ان المذكر في عليين أكثر مما ذكر في غيرها من باقي الجنان (قوله وهو خير له من قيام نصف ليلة) قد يقال انه نزل منزلة من أدرك ليلة القدر وهي خير من ألف شهر ولا شك أن قيام نصف ليلة أقل من ذلك ويمكن أن يجاب بأنه يكتب له قيام نصف ليلة زيادة على ثواب مدرك ليلة القدر وأن المشبه به لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله غفر له بها ذنوب خمسين سنة) حله أكثر العلماء على الصغائر وأطلق بعضهم فعممه للكثرة (قوله ولم يقيد فيه بكونه قبل التكلم) فاما أن يحمل المطلق على المقيّد لا اتحاد الحادثة أو يقال ان التقييد الكمال لا التحصيل أصل الموعود به (قوله وفي التنجيس الخ) الظاهر أن هذا تفريع على قوله ما وما بعده تفريع على قول الامام من اختلافهم فيما هو الأفضل من صلاة الليل وذكر في شرح المشكاة أن الاولى فصل المندوبة عن المؤكدة بالتسليم (قوله وفي الدرر بتسليمية) وهو أدوم وأشق ولذا اختاره الكمال درر (قوله وقيل بها) لظاهر

بلاث تسليمات وذكر القنوي انها بتسليمتين وفي الدرر بتسليمية واحدة وقد عطفنا المندوبات على المؤكدات الاحاديث كافي الكثر وغيره من المعبرات وظاهره المغيرة فتكون الست في المغرب غير ال ركعتين المؤكدة وكذا في الاربع بعد الظهر وقيل بها لما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعد ما حرمه الله على النار ومثله في الاختيار (ويقتصر) المستقل (في الجلوس الاول من) السنة (الرابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها (على) قراءة (التهنيد)



فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأشهد في الآخر يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم (و) إذا قام للشفع الثاني من الرابعة المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء (الثالثة بدعاء الاستفتاح) كما في فتح الذير وهو الأصح كما في شرح المنية لأنهم التأكدها أشبهت الفرائض فلا تبطل شفعتها ولا خيار الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالانتقال إلى الشفع الثاني منه لعدم صحة الخلوة بدخولها في الشفع الأول ثم أتم الأربع كما في صلاة الظهر ٣٨٣ (بخلاف) الرباعيات (المندوبة) فيستفتح ويعود

ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية مسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين من الأئمة وإنما هي اختيار بعض المتأخرين (وإذا صلى نافله أكثر من ركعتين) كاربعة فأتها (ولم يجلس إلا في آخرها) فالقياس فسادها وبه قال زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا تفسد وهو قوله (صح) نقله (استحسانا لأنها صارت صلاة واحدة) لأن التطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً (وفيها الفرض الجالس آخرها) لأنها صارت من ذوات الأربع ويجب بترك التعود على الركعتين ساهياً بالسجود ويجب العود إليه بتذكره بعد القيام ما لم يسجد كذا في الفتح وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس إلا في الثامنة ثم نهض فصلى التاسعة وإذا لم يقعد إلا على الثالثة وسلم اختلف في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وذكره الزيادة على أربع بتسليمه في) نفل (النهار) الزيادة (على ثمان ليلاً) بتسليمه واحدة لأنه صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر المشايخ وفي المعراج والأصح أنه لا يكره لما فيه من وصل العبادات وكذا صحح الدرر خسي عدم كراهة الزيادة عليها لما في صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين فتبقى العشر نفلاً أي بالليلات ويزا كما في البرهان

الاحاديث واختاره المحقق في الفتح واستظهره الحلبي (قوله فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) واختلف في وجوب سجدة السهو على من زاد على التشهد فيها كما في الدرر والفرر كذا في الشرح (قوله فلا تبطل شفعتها) فهو على شفعتها إذا طلب الأخذ بالشفعة على فور خروجه من الصلاة ذكره السيد (قوله ولا يلزمه كمال المهر) ما لم توجد الخلوة الصحيحة الخالية عن الموانع بعد سلامه من تلك الصلاة قاله السيد (قوله فيستفتح) ويلزمه كمال المهر بالقيام إلى الشفع الثاني وتسقط شفعتها ولا تبقى على خيارها اهـ سيد قال وبترك التعود على رأس الثانية لا يثنى ولا ينعوذ في الثالثة اهـ (قوله وفي الاستحسان الخ) تطويل من غير فائدة فالأولى الاقتصار على ما في المصنف (قوله لأنها صارت من ذوات الأربع الخ) هذا الكلام صريح في أنها تحسب بتمامها خلافاً لما قال أنها تحسب شفعا واحداً ولا ينافيه ما ذكره ابن أمير حاج في بحث التراويح لو صلى الكل بسلام واحد ولم يقعد إلا في آخرها اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه يجوز به عن تسليمه واحدة كالأصل إلى أربعاً بتسليمه واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين على ما هو الصحيح اهـ لأنه في التراويح خاصة أكونها شرعت على هيئة مخصوصة فلا تؤدى بغيرها فالمعنى أنها تنوب عن ركعتين من التراويح وإن كانت تحسب له عشرين نافله فتدبر (قوله وصحح الفساد في الخلاصة) لأن القعدة المشروعة قد تركها والقي فلهذا لم تكن في محلها ثم يجب عليه قضاء ركعتين لأنه شرع في الشفع الأول ثم أفسده بترك القعود ولا يلزمه بالتسليم شيء مطلقاً وهذا كان أوسم والآن البناء على الفساد لا يلزمه شيئاً وإنما في الشرح (قوله وكره الزيادة على أربع بتسليمه في نفل النهار) باتفاق الروايات لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة ل زاد تعليم الجواز كذا قالوا وهذا يفيد أنها تحريرية اهـ سيد عن التهر (قوله وعلى ثمان ليلاً) نعر ثمان أعراب قاض وقد تظاهروا بها الحركات (قوله لما في صحيح البخاري الخ) هذا لا ينجح المدعى لأنه لا يفيد أنه جمع بين العشر



(والأفضل فيهما) أي الليل والنهار (رباع عند أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركعات لا تسلم عن حسنات وطولوت ثم يصلي أربعاً لا تسلم عن حسنات ومأولهن وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ولا يفصل بينهما بسلام وثبت مواظبته صلى الله عليه وسلم على الأربع في الضحى (وعندهما أي أبي يوسف ومحمد (الأفضل) في النهار كما قال الإمام (في الليل مثني مثني) قال في الدراية وفي العميون (وبه) أي بقولهما (يفتي) اتباعاً للحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام صلاة الليل مثني مثني (وصلاة الليل) خصوصاً في الثالث الأخير منه (أفضل من صلاة النهار) لأنه أشق على النفس وقال تعالى تجباني جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في الصلاة ليلاً أو نهاراً (أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام ولأن القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة أفضل منه ونقل في المجتبى عن محمد خلافة وهو أن كثرة الركوع والسجود أفضل وفصل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثّر عدد الركعات والأفضل القيام أفضل لأن القيام في الأول لا يختلف ويضم إليه زيادة الركوع والسجود \* (فصل في تحية المسجد

بتسليم واحدة (قوله اتباعاً للحديث الخ) أجاب المحقق ابن الهمام عن هذا الحديث بأن لفظه يحتمل أن يكون المعنى فيه مثني في حق الفضيلة بالنسبة إلى الأربع أو في حق الإباحة بالنسبة إلى الفرد وترجيح أحدهما لا يكون إلا بخرج وقد ورد فعليه صلى الله عليه وسلم على كلا التحوين لكن عقلنا زيادة فضيلة الأربع بأنها أكثر مشقة على النفس بسبب طول تقصيدها في مقام الخدمة ورأينا صلى الله عليه وسلم قال انما أجزل على قدر نصيبك وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الأعمال أجهدها وأولها هذا الوتر أن يصلي أربعاً بتسليم لا يخرج عنه بتسليمين وعلى القلب يخرج فحكمنا بأن المراد الثاني وهو الإباحة أي يساح مثني لا واحدة أو ثلاثاً ووافق الكمال على ذلك تليذه العلامة قاسم وغيره (قوله لأنه أشق على النفس) وأبعد عن الرياء ولكونه وقت التجلي وعرض الاحسان وقال صلى الله عليه وسلم من أطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة (قوله وقال تعالى) أي في مدح من قام الليل تجباني أي تتباعد جنوبهم جمع جنب عن المضاجع أي محل اضطجاعهم واستراحتهم والمناسبات للموافاق أن يقول الآية ليفيد أن الكلام متوقف على آخر الآية وهو قوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين (قوله لأن القراءة تكثر بطول القيام) واجتماع ركني القراءة والقيام أفضل لأنهما من أجزاء الصلاة فكان أفضل من اجتماع ركني السجود مع سنة التسبيح (قوله ونقل في المجتبى عن محمد خلافة) ونقل الطحاوي في شرح الآثار عن محمد موافقتهما وصححه في البدائع وهو ظاهر عبارة البرهان وتوقف الإمام أحمد لمعارض الأدلة وسوى بينهما مالك لتساوي الدليلين ووجه ما في المجتبى قوله صلى الله عليه وسلم لا سائل عليك بكثرة السجود ولا آخر أعني على نفسك بكثرة السجود وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولأن السجود غاية التواضع والعبودية والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل في تحية المسجد) \* (قوله وغيرها) كصلاة الليل والاستخارة (قوله سن تحية المسجد) أي تحية رب المسجد لأن التحية انما تكون لصاحب المكان لا للمكان ويستثنى المسجد الحرام فإن تحيته الطواف وصريح المنسلا على بأن من دخل

المسجد لان التحية انما تكون لصاحب المكان لا للمكان ويستثنى  
 المسجد الحرام فان تحيته الطواف وصرح المنلاء على بأن من دخل المسجد  
 الحرام لا يشتغل بتحية لان تحية هذا المسجد الشريف هو الطواف لمن  
 عليه طواف أو أراد به بخلاف من لم يردده أو أراد أن يجلس فلا يجلس حتى  
 يصلي ركعتين تحية المسجد اهـ (قوله بركعتين) وان شاء بربع  
 والثنتان أفضل قهـ ثاني (قوله في غير وقت مكروه) في القهستانى  
 اذا دخل المسجد بعد الفجر أو العصر لا يأتي بالتحية بل يسبح ويهل ويصلي  
 على النبي صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤدى حق المسجد كما اذا دخل  
 له مكتوبة فانه غيره أمور بها كفى القم ثلثى اهـ وفي الدر عن الضياء عن  
 الثقوب من لم يتمكن منها حدث أو غيره يقول كلمات التسبيح الأربع  
 أربعاً اهـ وهى سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (قوله  
 قبل الجلوس) هذا بيان لا روى كما يأتي وهذا قول العامة وهو الصحيح  
 وقيل يجلس أولاً ثم يصلي (قوله وان كان الانضل فعلها قبله) هذا  
 يدل على أنهم حملوا النهى في حديث فلا يجلس حتى يركع ركعتين على  
 التنزيه (قوله به كفيه ركعتان في اليوم) علمه بعضهم بالخرج  
 كما في الجوى على الاشياء وقيل لكل دخول تحية لانه معتبر بتحية  
 الانسان فانه يحيمه كمالقيه كما في السراج (قوله وندب) أى بعد  
 ذكره الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كمادات عليه الاحاديث  
 (قوله اللهم افتح لى أبواب رحمتك) أى احسانك وانعامك بالاخلاص  
 والتببول وغير ذلك (قوله اللهم انى أسألك من فضلك) مأخوذ من  
 قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله  
 (قوله لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال يا بلال حدثنى بأرجى عمل عملته  
 فى الاسلام فانى سمعت دف نعليك بين يدي فى الجنة قال ما علمت عملا  
 أرجى عندى من أنى لم أتطهر طهورا فى ساعة من ليل أو نهار الا صليت  
 بذلك الطهور ما كتب لى أن أصلي رواه البخارى والدف بفتح الدال  
 المهملة وتشديد الفاء صوت النعل حالة المشى كما فى الحلبى وفى شرح

وملاة الفجى واحياء الليالى) وغيرها (سن تحية  
 المسجد بركعتين) بقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل  
 (قبل الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل  
 أحدهم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين  
 (وأداء الفرض بنوب عنها) فانه الزبلى (و) كذا  
 (كل صلاة أداها) أى فعلها (عند الدخول بلانية  
 التحية) لانهم التعظيم وحرمة وقد حصل ذلك بما  
 صلاه ولا تفوت بالجلوس عندنا وان كان الافضل  
 فعلها قبله واذا تكررت دخوله يكفيه ركعتان فى  
 اليوم وندب أن يقول عند دخوله المسجد اللهم  
 افتح لى أبواب رحمتك وعنده خروجه اللهم  
 أسألك من فضلك لا من التبي صلى الله عليه وسلم به  
 (وندب ركعتان بعد الوضوء قبل جفائه) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه



المشكاة من كتاب الطهارة لوصلي عقب الوضوء فريضة حصلت له هذه  
 الغضبية كما تحصل تحية المسجد بذلك اه (قوله يقبل عليه ما يقبله)  
 بحيث يستحضر فيه ما عظمة الله تعالى (قوله الا وجبت له الجنة)  
 أي ثبتت (قوله ونذب صلاة الضحى) الضحوة ارتفاع النهار والضحى  
 بالضم والقصر فوق ذلك وبالفتح والمدة اذا علت الشمس الى ربيع السماء  
 (قوله على الرابع) وقيل غير مندوبة (قوله وهي أربع) قال الحاكم  
 صحبت جماعة من أئمة الحديث الحفاظ الاثبات فوجدتهم يختارون  
 الرابع اتواتر الاخبار الصحيحة فيها واليهما ذهب فقيد روى في قوله تعالى  
 وابراهيم الذي وفي قال صلى الله عليه وسلم أتدرون ما وفي وفي عمل يومه  
 بأربع ركعات الضحى واختلف العلماء هل الأفضل المواظبة عليها أولا  
 والظاهر الاول لحديث أحب العمل الى الله تعالى ما دام عليه صاحبه  
 وان قل وروى انه صلى الله عليه وسلم امر أن يقرأ في صلاة الضحى  
 بالشمس وضحاها والضحى وتنامه في شرح البدر العيني على البخاري (قوله  
 وابتدأوه من ارتفاع الشمس) ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار لحديث  
 زيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين  
 حين ترمض الفصال رواء مسلم وترمض بفتح التاء والميم أي تبرئ من شدة  
 الحر في اخفافها (قوله الى ثنتي عشرة ركعة) وفي الدر عن المنية أقلها  
 ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة وأوسطها ثمان وهو أفضلها كما في ذخائر  
 الاشرقية اثبوتة بفعله وقوله صلى الله عليه وسلم وأما أكثرها فبقوله فقط  
 قال وهذا الوصل الأكثر بسلام واحد أما لو فصل فكما زاد فهو أفضل  
 كما أفاده ابن حجر في شرح البخاري اه واعل هذا على مذهب الشافعي  
 والا فلزيادة على أربع في فضل النهار مكروهة عندنا (قوله لما روى  
 الطبراني الخ) وروى يقول الله ابن آدم ان من لي ركعتين من أول النهار  
 أ كذا آخره وروى يقول الله تعالى يا ابن آدم اكفي أول النهار بأربع  
 ركعات اكفك بين آخر يومك وروى أنها تقوم مقام الصلوات التي  
 على كل مفصل من بني آدم وهي ثلثمائة وستون مفصلا (قوله كفي  
 ذلك اليوم) أي مع حصول الفضيلتين السابقتين وكذا يقال فيما

ثم يقوم فيصلي ركعتين يقبل على عليهما بقلبه الا  
 وجبت له الجنة رواء مسلم (و) نذب صلاة الضحى  
 على الرابع وهي (أربع) ركعات لما روى قريبا  
 عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان  
 يصلي الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء فلذا قلنا  
 نذب أربع (فصاعدا في) وقت (الضحى)  
 وابتدأوه من ارتفاع الشمس الى قبيل زوالها  
 فزيد على الرابع الى ثنتي عشرة ركعة لما روى  
 الطبراني في الكبير عن أبي الدرداء قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات  
 لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربع ركعات  
 اربعين ومن صلى ستا كفي ذلك اليوم ومن صلى  
 ثمانيا كتبه الله تعالى من القانتين ومن صلى اثنتي  
 عشرة ركعة بنى الله له بيتا في الجنة

بعد (قوله وندب صلاة الليل الخ) ذهب طائفة من العلماء وعليه  
 الأصوليون من مشايخنا إلى أن قيام الليل فرض عليه صلى الله عليه وسلم  
 تمسكوا بقوله تعالى قم الليل الا قليلا وعلى هذا فتكون صلاة الليل  
 مندوبة لان الأدلة القولية فيه انما تفيد الندب وقال طائفة كان تطوعا  
 منه صلى الله عليه وسلم فيكون في حقنا سنة لقوله تعالى ومن الليل فتهجد به  
 نافلة لك وأجاب الأولون قالوا لا منافاة لان المراد بالنافلة الزائدة أى زائدة  
 على ما فرض على غيرك وربما يعطى التقييد بالجور وذلك وفي تفسير ابن  
 عباس قم الليل يعني كله الا قليلا فاشتد ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وعلى أصحابه وقاموا الليل كله ولم يعرفوا ما حد القليل فأنزل الله تعالى  
 نصفه أو انقص منه قليلا أو زد عليه يعني انقص من النصف إلى الثلث  
 أو زد عليه إلى الثلثين خيره بين هذه المنازل فاشتد ذلك أيضا على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وعلى أصحابه فقاموا الليل كله حتى انتفخت أقدامهم  
 مخافة أن لا يحفظوا القدر الواجب فعلا ذلك سنة فأنزل الله تعالى ناسختها  
 فقال عـ لم أن لن تحموه يعني قيام الليل من الثلث والنصف والثلثين وكان  
 هذا قبل أن تفرض الصلوات الخمس فلما فرضت الصلوات الخمس نسخت  
 هذه كما نسخت الزكاة كل صدقة وصوم رمضان كل صوم اهـ وفي تفسير  
 الجزري نسخ وجوب التقدير بقوله تعالى علم أن ان تحموه فتساب عليكم  
 فاقروا ما تيسر أي صلوا ما تيسر من الصلاة ولو قدر حلب شاة ثم نسخ  
 وجوب قيام الليل بالصلوات الخمس بعد سنة أخرى فكان بين الوجوب  
 والتخفيف سنة وبين الوجوب والنسخ سنتان كذا في العيني على  
 البخاري (قوله خصوصا آخره) وهو السدس الخامس من أسداس الليل  
 وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الإلهي (قوله وأقل ما ينبغي أن يتنفل  
 بالليل ثمان ركعات) الذي في الحاوي القدسي أن أقله ركعتان  
 وأكثره ثمان لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي خمس  
 ركعات منها الوتر ثلاث وروى سبع وروى تسع وروى إحدى عشرة  
 وثلاث عشرة ركعة والوتر من الجميع (قوله فانه دأب الصالحين) أي  
 عادة الصالحين أي معتمداهم (قوله وقربة) أي مقربة إليكم من ربكم  
 (قوله ومكفرة للسيئات) أي المغائر (قوله ومنهاة عن الإثم) أي

(وندب صلاة الليل) خصوصا آخره كما ذكرناه وأقل ما ينبغي أن يتنفل بالليل ثمان ركعات كذا في  
 الجوهرة وفضلها لا يحصر قال تعالى فلا تعلم نفس  
 ما أخفى لهم من قرة أعين وفي صحيح مسلم قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم عليكم بعلاة الليل فانه دأب  
 الصالحين قبلكم وقربة إلى ربكم ومكفرة للسيئات  
 ومنهاة عن الإثم



ناهية عنه (قوله ونذب صلاة الاستخارة) أي طلب ما فيه الخير وهي  
 تكون لامر في المستقبل ليظهر الله تعالى خير الامرين وأما صلاة  
 الحاجة فتارة تكون لامر نزل أو سب نزل وهذا الامر معنى يراد تنصيلة  
 أو دفعه وهذا أولى مما في السيد عن النهر (قوله كان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة الخ) وقال صلى الله عليه وسلم من سعادة  
 ابن آدم استخارة الله عز وجل زاد الحالك ومن شقاوة ابن آدم تركه  
 استخارة الله عز وجل وقد روى بإسناد حسن أن داود عليه السلام قال  
 أي عبادك أبغض اليك قال عبد استخارني في امر فخرت له فلم يرض (قوله  
 يقول) بدل من قوله يعلمنا (قوله فليركع ركعتين) يقرأ في الاولى  
 بالكافرون وفي الثانية بالاخلاص وقال بعضهم يقرأ في الاولى بقوله  
 تعالى وربك يخلق ما يشاء ويختار الى يملئون وفي الثانية بقوله تعالى  
 وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى قوله مبيننا وبعضهم يجمع بين ما ذكرنا اذا  
 تعذر عليه الصلاة استخار بالدعاء فقد روى الترمذي بإسناد ضعيف عن  
 أبي بكر الصديق رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد  
 الامر قال اللهم خرنى واخترلى اه (قوله اللهم انى استخرك) أي  
 أطلب منك تحصيل خير الامرين والباء في قوله بعلمك للتسم أو للتعليل  
 أي لانك عالم بذلك وكذا يقال فيما بعد (قوله فانك تتسدر الخ) تعليل  
 على اللف والنشر المشوش (قوله وأسألك من فضلك العظيم) يحتمل  
 أن من اسم بمعنى بعض مفعول به لا سأل والنخل بمعنى المتفضل به ويحتمل  
 أن المفعول به محذوف تقديره بيان الخير (قوله وأنت علام الغيوب)  
 أي تعلم المغيبات علمًا تامًا كما تفيد صيغة المبالغة والغيوب جمع غيب  
 بمعنى مغيب واذا كان يعلم المغيبات فعلم المشاهد لنا كذلك بل أولى على  
 ما تقتضى به العادة (قوله اللهم ان كنت تعلم الخ) الشك بالنسبة الى الداعي  
 لا الى علام الغيوب (قوله أن هذا الامر) يذكر حاجته بدل لفظ الامر  
 (قوله فاقدره) يضم الدال وكسر هاء من بابي نصر وضرب أى هيئته  
 ولا يجوز فتحها هنا لان الفتح من قدر يقدر من باب فتح بمعنى اليسار والقوة  
 ولا يناسب هنا (قوله ثم بارك لي فيه) أي اجعل لي منه خيرًا زائدًا على

(و) نذب (صلاة الاستخارة) وقد أفصحت السمنة  
 عن بيانها قال جابر رضي الله عنه كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها  
 كما يعلمنا سورة من القرآن يقول اذا هم أحدكم  
 بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل  
 اللهم انى استخرك بعلمك واسئلك بقدرتك  
 وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر  
 وتعلم ولا أعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت  
 تعلم أن هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي ومعاقبة  
 أمرى أو قال عاجل أمرى وآجله فاقدره لي  
 وببره لي ثم بارك لي فيه

خبريه أصـله ونـمـعـنى الواو والترتيب بـاء تبار ما يشاهد (قوله وان كنت تعلم) أى علمت (قوله فاصرفه عنى الخ) لما كان لا يلزم من صرف الاحد المعين عن الآخر صرف الآخر عنه دعاء بـصرف كل منهم معاً عن الآخر (قوله ثم رضى) وفى رواية أرضنى (قوله قال ويسمى حاجته) أى يدل لفظ الامر كما قدمناه ويستحب اقتراح الدعاء المذكور بالحمد والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والاستخارة فى الحج والجهاد الخ) اعلم أن محل نـدب الاستخارة انما هو فى الامور التى لا يدري العبد وجه الصواب فيها تماماً هو معـروف خـبـره أو شـره كالعبادات وصـنـائع المعروف والمعاصى والمنكرات فلا حاجة الى الاستخارة فيها نعم قد يستخار فيها البيان خصوص الوقت كالخج مثلاً فى هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة ولذلك يحسن أن يستخار فى النهى عن المنكر فى شخص مقرر يخشى بنهيه حصول ضرر عظيم عايم أو خاص وان جاء فى الحديث أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر لكن ان خشى ضرراً عاماً للمسلمين فلا ينكر وان خشى على نفسه فلا انكار ولكن يستطـالـلـوجـوب كذا فى العيـنى على البخارى (قوله مـضى لما يـنـشـرح له صدره) أى قلبه وهو يفيد أنه يحصل بعد الاستخارة أحد الأمرين لا محالة والمراد أنه ينشرح له صدره انشراحاً خالياً عن هوى النفس (قوله وهى ركعتان) أو أربع وفى الحاوى أنها اثنتا عشرة ركعة بسلام واحد قاله السيد (قوله الى الله) أى من غير واسطة بنى آدم وقوله أو الى أحد من بنى آدم المراد به ما كان يجري على أيديهم والافـسـل الخوايج من الله تعالى (قوله أسألك موجبات رحمتك) أى الاشياء التى تقتضى الرحمة منك والاحسان وقوله وعزائم مغفرتك أى الاشياء التى تقتضى مغفرة الذنوب اقتضاء تاماً كأنهم اتحتم ذلك (قوله والغنية من كل بر) أى خير أى أسألك أن تجعل غنيمتى وعطيتى كل خير (قوله يا أرحم الراحمين) ثم يسأل من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدر له ذلك كذا فى ابن أمير حاج (قوله ومن دعائه) أى دعاء قضاء الحاجة بعد الصلاة أو من دعائه صلى الله عليه وسلم الذى علمه لرجل من ربه البصر أتى اليه فقال يا رسول الله ادع الله لى

وان كنت تعلم أن هذا الامر يترلى فى دينى وعاشى وعاقبة أمرى أو قال عاجل امرى وآجله فاصرفه عنى واصرفنى عنه واقدرلى الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته رواه الجماعة الامسلى وينبغى أن يجمع بين الروايتين فيقول وعاقبة أمرى وعاجله وآجله والاستخارة فى الحج والجهاد وجميع أبواب الخير تحمل على تعيين الوقت لأنفس الفـعـل وإذا استخار مضى لما يـنـشـرح له صدره وينبغى أن يكثرها سبع مرات لما روى عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اذا هممت بامر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذى يسبق الى قلبك فان الخير فيه (و) ندب (صلاة الحاجة) وهى ركعتان عن عبد الله بن أبى أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بنى آدم فليستوذاً وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليبتسلى على الله وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحكيم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لى ذنباً الا غفرته ولاهما الا فرجتهم ولا حاجة لك فىهما رضا الا قضيتهما يا أرحم الراحمين ومن دعائه اللهم انى أسألك وأتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم



أن يعافيني فقال ان شئت اخرت ذلك فهو أعظم لاجرك وان شئت دعوت  
الله فقال ادع الله فأمره أن يتوضأ فيحسب وضوءه ويصلي ركعتين ويدعو  
بهذا الدعاء اه وله طرق كثيرة قال الطبراني بعد ذكر طريقه والحديث صحيح  
(قوله اني توجهت بك الخ) بشكل هـ ذاعلى ما قالوه انه يكره للرجل أن  
يقول اللهم اني أسألك بانيائك وأجيب بأن السمع خص هـ ذا والحق  
عدم الخصوصية لما ورد في استسقاء عمر بالعباس وما قيل في وجه الكراهة  
انه لاحق لاحد على الله تعالى فيه نظر لان في العباد المخلصين عليه حقافضلا  
منه وكرما جعله على نفسه وليس استحقاقا ذاتيا لهم وتعامه في ابن امير حاج  
(قوله وشذا المنزر) أي اجتهد في العبادة (قوله فان العمل فيها الخ)  
روى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر رجلا من بني اسرائيل لبس السلاح  
في سبيل الله تعالى ألف شهر فمحبب المسلمون فأنزل الله سورة القدر رأى ليلة  
القدر خير من الالف شهر التي لبس فيها ذلك الرجل السلاح في سبيل الله  
ويروى أنه صلى الله عليه وسلم ذكر أربعة من بني اسرائيل فقال عبد والله  
ثمانين عاما لم يعصوه طرفة عين فذكر أيوب وزكريا وحزقييل ويوشع  
ابن نون عليهم السلام فمحببت الصحابة من ذلك فنزل جبريل وقال يا محمد  
عجبت أمتك من عبادة هؤلاء الفرة ثمانين سنة لم يعصوا الله طرفة عين فقد  
أنزل الله عليك خيرا من ذلك وقرأ السورة فهذا أفضل مما عجبك أنت  
وأمتك فسر النبي صلى الله عليه وسلم والناس معه والالف شهر ثلاث  
وثمانون سنة وأربعة أشهر قال النووي وقد خص الله تعالى هذه الامة  
بها فلم تكن لمن قبله هم على الصحيح المشهور وقد أجمع من يعتد به على  
وجودها ودوامها الى آخر الدهر للاحاديث المشهورة وأنها تارى حقيقة  
من شاء الله في كل رمضان كما تظاهرت عليه الاحاديث ويستحب كتبها  
من رآها اتباعا له صلى الله عليه وسلم والحكمة في اخفائها أن يجتهد من  
يريدها في احياء الليالي الكثيرة طلبا لموافقتها أكثر عبادته له تعالى اه  
(قوله واحتسابا) أي ادخار الثوابها عند الله تعالى (قوله في العشر  
الاولى) قال معظم الامة انها مختصة بها الوتر والشفع في ذلك سواء وقال  
بعضهم ليالي الوتر كدو ذهب الاكثر الى أنها ليلة سبع وعشر بن وهو

يا محمد اني توجهت بك الى ربك في حاجتي هذه  
لأنه قضى لي اللهم فشفعه في (وندب احياء ليالي العشر  
الاخير من رمضان) لما ورد عن عائشة رضي الله  
عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل  
العشر الاخير من رمضان أحياء الليل وأيقظ أهله  
وشذا المنزر والقصد منه احياء ليلة القدر فان العمل  
فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها وروى  
أحمد من قام ليلة القدر ايمانا واستسبا غفر له  
ما تقدم من ذنبه وما تأخر وقال صلى الله عليه وسلم  
ما تقدم من ذنبه وما تأخر في العشر الاواخر من رمضان  
تحتزوا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان  
متفق عليه وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في  
كل السنة وفي السنة وقد تكون في رمضان وقد  
أنها تدور في السنة قاله قاضي خان وفي المبدوط ان  
تكون في غيره قاله قاضي خان وفي المبدوط ان  
المذهب عند أبي حنيفة أنها تكون في رمضان

قول ابن عباس وجماعة من الصحابة ونسبه العيني في شرح البخاري الى صاحبين (قوله لكن تتقدم وتتأخر) والثرثرة تظهر فيمن قال لعبد ما أنت حر ليلة القدر وقد مضى بعض من رمضان فعندهما لا يعتق حتى يمضي ذلك البعض من رمضان العاجل وعنده حتى يمضي رمضان القابل كله وعليه الفتوى لاحتمال أنها تكون في آخره في العام القابل (قوله ويستحب الاكثر من الاستغفار بالاسحار) فان الله تعالى مدح المستغفرين فيها فقال وبالاسحار هم يستغفرون (قوله وسيد الاستغفار اللهم الخ) مبتدأ وخبر أي فهو أولى من غيره ويترتب على كونه سيده أنه يبرئه لو حلف يستغفر الله بسيد الاستغفار (قوله وانا على عهدك) أي ما عاهدتني عليه من الطاعة (قوله ووعدتك) أي وعدي اياك بالامتثال وفي شرح المصابيح أي أنامة عيم على الوفاء بما عاهدتني في الازل بربوبيتك وانا موقن بما وعدتني من البعث والنشور وأحوال القيامة والثواب والعقاب اه (قوله ابوء) على وزن أقول مهموز لا آخره عني أفتر وأعترف (قوله والدعاء فيها مستجاب) الاولى فيها ما ويحتمل رجوعه الى ليلة العبد المذكورة في الحديث والمراد الجنس (قوله يعدل) بالبناء للمجهول (قوله صوم يوم عرفة الخ) فيندب صومه اللعاج لانه ربما يضعف بصومه عن المطلوب منه يومه قالوا والحكمة في زيادة صوم عرفة في التكفير عن صوم عاشوراء أنه من ثمرات سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وصوم عاشوراء من شريعة البكليم عليه السلام وشرع محمد أفضل (قوله ولا نها يقتدر فيها الارزاق) قال تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم (قوله وفيها يسبح الله تعالى الخبر سبحا) قال في القاموس السبح الصب والسيلان من فوق كالسبح بالضم اه فشبه الخبر بما يصب من محل عال والمراد كثرة الخبر (قوله ينزل فيها) أي ينزل امرء أو ملائكته أو النزول صفة له تعالى لا كصفة الحوادث على ما ذكره من الطريقين (قوله ألامستغفر الخ) الأداة استغفاح واغفر له بالرفع لا بالجزم لانه في جواب العرض مثلاً وألا هنا ليست له لأنها تدخل على الافعال (قوله ليلة التروية) هي ليلة الثامن من ذي الحجة

لكن تتقدم وتتأخر وعندهما لا تتقدم ولا تتأخر (و) ندب (احياء ليلتي العيدين) الفطر والاضحى الحديث من أحيا ليلة العبد أحيا الله قلبه يوم تموت القلوب ويستحب الاكثر من الاستغفار بالاسحار وسيد الاستغفار اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتنى وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من ذنوب ما صنعت ابوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لى فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت والدعاء فيها مستجاب (و) ندب احياء (ايالى عشر ذى الحجة) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله تعالى أن يتعبد فيها من عشر ذى الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر سنتين ماضية ومستقبلة وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية (و) ندب احياء (ليلة النصف من شعبان) لانها تكفر ذنوب السنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع وليلة القدر تكفر ذنوب العمر ولا نها يقتدر فيها الارزاق والآجال والاعناء والافقار والاعزاز والاذلال والاحياء والامانة وعدد الحاج وفيها يسبح الله تعالى الخبر سبحا وخمس ليل لا يرد فيها الدعاء ليلة الجمعة وأول ليلة من رجب وليلة النصف من شعبان وليلتا العيدين وقال صلى الله عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس الى السماء فيقول ألامستغفر فاغفر له ألامستغفر فأرزقه حتى يطلع الفجر وقال صلى الله عليه وسلم من أحيا الايالى الخمس وجبت له الجنة ليلة التروية قوله لا بالجزم لعل صوابه لا بالتصديق بل وجود القاء تأمل اه صححه



وليلة معرفة ليلة النحر وإليه الفطر وإليه النصف  
 من شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة  
 للنصف من شعبان وإيلقى العبد من لم يمت قلبه  
 يوم تموت القلوب ومعنى القيام أن يكون مشغلا  
 معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه يقرأ أو يسمع  
 القرآن أو الحديث أو يسبح أو يصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس بصلاة العشاء  
 جماعة والعزم على صلاة الصبح جماعة كما في  
 أحاديث إيلقى العبد من وقال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام  
 نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام  
 الليل كله رواه مسلم (ويكره الاجتماع على أحاديث  
 ليلة من هذه الليلة) المنة تدم ذكرها (في المساجد)  
 وغيرها لأنه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا الصحابة فأنكره أكثر العلماء من أهل الحجاز  
 منهم عطاء وابن أبي مليكة وفتوة أهل المدينة  
 وأصحاب مالك وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة  
 ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن  
 أصحابه أحاديث إيلقى العبد جماعة واختلف علماء  
 الشأم في صفة إيلقى ليلة النصف من شعبان على  
 قولين أحدهما أنه استحب أصحابها جماعة  
 في المسجد طائفة من أعيان التابعين كخالد  
 ابن معدان ولقمان بن عامر ووافقهم الحق بن  
 وهوية والقول الثاني أنه يكره الاجتماع لها  
 في المساجد للصلاة وهذا قول الأوزاعي وإمام  
 أهل الشأم وفقههم وعالمهم \* (فصل في صلاة  
 النفل جالسا) في (الصلاة على الدابة) وصلاة  
 الماشي (يجوز النفل) انما عبر به ليشمل السنن  
 المؤكدة وغيرها فتصح إذا صلاها (قاعدًا مع  
 القدرة على القيام)

(قوله لم يمت قلبه يوم تموت القلوب) أي بحجة الدنيا حتى تصدده عن الآخرة  
 كما جاء لا تجالسوا الموتى يعني أهل الدنيا وقال بعضهم لم يمت قلبه أي  
 لا يتغير قلبه عند التزع ولا في القبر ولا في القيامة كذا في الشرح (قوله  
 يقرأ أو يسمع) أو يدعو أو أحسن ما يدعو به اللهم نك عفو كريم تحب  
 العفو فاعف عنا \* خاتمة \* من المندوب صلاة القتل فإذا ابتلى به مسلم  
 يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر بعدهما من ذنوبه لتكون الصلاة  
 والاستغفار آخر أعماله ومنه الصلاة إذا نزل من لا فيسحب أن لا يقعد  
 حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا إذا أراد سفرا أو رجوع ومنه  
 صلاة الاستغفار لمصيبة وقعت منه لما عن علي عن أبي بكر الصديق رضي  
 الله تعالى عنه ما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يذنب  
 ذنبا فيدركه ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله لا يغفر له كذا  
 في التمهيد الثاني (قوله ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل  
 كله) يحتمل أنه بصلاة الصبح يحصل له ثواب النصف الآخر فالليل كله  
 حصل بمجموع الصلاتين وهو الذي يشير إليه كلام ابن عباس فإنه جعل  
 صلاة العشاء بجماعة والعزم على صلاة الصبح بها يقوم مقام أحاديث الليل  
 ويحتمل أنه أشار به إلى أن صلاة الصبح أفضل من صلاة العشاء لأنه يكون  
 بصلاتها كأنه قام نصف الليل وبصلاته كأنه قام الليل كله (قوله ويكره  
 الاجتماع الخ) ولا يخرج بنذر الجماعة في الصلوات التي في تلك الليلة إلى  
 أو غيرها من الرغائب عن الكراهة وإن كان لا يخرج عنها إلا بالجماعة  
 بشرط أن يكون الإمام غير ناذرها والا لا يصح لعدم صحة اقتداء  
 الناذر بالناذر ويدخل في ذلك صلاة التسبيح فإن قيل يلزم على ما سبق  
 من أن النذر وجود من المقندى لا من الإمام بناء القوى على الضعيف  
 قلت بناء القوى على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة ذاتية أما  
 إذا لم تكن كما هنا فلا لانها عرضت بالنذر ومن هذا قال الحلبي النذر  
 كالنفل واعلم أن الصلاة في نفسها مشروعة بصفة الانفراد والاقتداء  
 فيها صحيح مع الكراهة حيث كان على التداخي أفاده السيد والله  
 سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل في صلاة النفل  
 جالسا) \* (قوله يجوز النفل قاعدا) مطلقا من غير كراهة

كما في مجمع الانهر (قوله لما قيل بوجوبها) قال في الخلاصة وأجمعوا  
على أن ركعتي الفجر من غير عذر قاعدة لا تجوز كذا روى الحسن عن  
الامام اه ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على ذلك وليس الاجماع الاعلى  
تأكيدها كذا في الشرح وما في قوله ما قيل مصدرية (قوله على الصحيح)  
يفيد أن القول بتحتم القيام في سنة الفجر وفي التراويح غير مرجح وليس  
كذلك أفاده السيد (قوله بعد الوتر) أي غير الوتر لأن المقصود  
الاستدلال على جواز كل النفل قاعدة ويحتمل أنه إشارة الى ما كان  
يفعله صلى الله عليه وسلم من صلاة ركعتين بعد الوتر لبيان الجواز الا أنه  
لا ينتج المدعى (قوله ولولم يستوفائنا) بأن قام قياما تنال يداه فيه  
ركبتيه وركع وأما اذا وضع ركبتيه على الارض ونصب نصفه الاعلى  
فالظاهر أنه لا مانع من الجواز (قوله ولكن له نصف أجر القائم) يستثنى  
منه صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم كما ورد عنه صلى الله عليه وسلم  
فإن أجر صلاته قاعدة كأجر صلاته قائما فهو من خصوصياته (قوله  
ومن صلى نائما له نصف أجر القائم) مخرج في البحر عن المشارق بنى  
جوازه نائما فقال ورد في بعض رواياته ومن صلى نائما أي مضطجعا له  
نصف أجر القائم ولا يمكن حمله على النفل مع القدرة اذ لا يصح مضطجعا  
الله أن يحكم بشذوذ هذه الرواية انتهى وفهم المؤلف من كلام القوم  
أن في ذلك خلافا كما هو عند الشافعية ولكن قال الرical ولا أعلمه  
في فقهنا اه (قوله فصلاته بالاياء أفضل) أي مضطجعا أو مستلقيا  
أوقاعدا (قوله لانه جهد المقل) أي اجتهاد المقل بمعنى أنه ليس  
في وسعه غيره والجهد بمعنى الجهد (قوله على أن صلاة القائم) أي الذي  
يركع ويسجد فان الموحى تقدم الكلام عليه (قوله قلت بل هو أرق الخ)  
هو ظاهر لان الصلاة بالاياء أقل رتبة من صلاة القائم في العمل واذا  
كانت مع قلة العمل فيها أفضل من صلاة القائم فصلاة القائم بعد  
وهي أكثر عملا أفضل منها بالاولى (قوله ونية المرء خير من عمله) هذا انما  
يظهر اذا خطر به أنه لو كان صحيحا لا تأها قائما وانما كانت خيرا بعدها  
عن الرياء (قوله ويقعد كالمشهد) فيه إشارة الى أنه لا يضع يديه

وقد سكت فيه اجماع العلماء وعلى غير المعتد يقال  
الاسنة الفجر ما قيل بوجوبها او قوتها كدها والا  
التراويح على غير الصحيح لان الاصح جوازها قاعدة  
من غير عذر فلا يستثنى من جواز النفل جالسا بلا  
عذر ثنى على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان  
يمشي بعد الوتر قاعدة وكان يجلس في عاتقه صلاته  
بالدليل تخفيفا وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها  
فلما أراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد  
الى القعود وقال في معراج الدراية وهو المستحب  
في كل تقاع يصلي عليه قاعدة موافقة للسنة ولولم يقرأ  
حين استوى قائما وركع وسجد أجزاء ولولم يستوي  
قائما وركع لا تجزيه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا  
ركوعا قاعدة كما في التجنيس ولكن له (أي للمتأمل)  
جالسا (نصف أجر القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم  
من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى نائما فهو نصف أجر القائم  
أجر القائم ومن صلى نائما فهو نصف أجر القائم  
(الا) انهم قالوا هذا في حق القائد أما العاجز  
(من عذر) فصلاته بالاياء أفضل من صلاة القائم  
الراكع الساجد لانه جهد المقل والاجماع منعقد  
على أن صلاة القائم بعد مرء خير من عمله (ويقعد)  
في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لانه  
أيضا جهد المقل ونية المرء خير من عمله (ويقعد)  
المتأمل جالسا (كالمشهد)



على يسراه تحت سترته لكن صرح في كتاب سياسة الدنيا والدين بأنه يضع  
 واليه يشير قوالهم ان القعود كالقيام اه من السيد (قوله في المختار)  
 هو احدي روايات ثلاث عن الامام وبها أخذ زفر قال في النهر ولا شك  
 في جواز القعود على أي حال وانما الاختلاف في تعيين ما هو الأفضل  
 اه (قوله ولكن ذكر شيخ الاسلام) هذه رواية ثانية عن الامام وبها  
 أخذ أبو يوسف وعن الامام انه يتربع وبها أخذ محمد كما في مجمع النهر  
 فاذا أراد أن يركع يعني على الرويتين الاخيرتين افترش رجله اليسرى  
 وجلس عليها ليكون أيسر عليه كذا في ابن أمير حاج وهذا الخلاف في غير  
 حال التشهد أما فيه فانه يجلس كما يجلس المتشهد بالاجماع سواء سقط القيام  
 لعذر ام لا اه نهر (قوله لتوجه الساقين) أي وكل القدمين وهو  
 لازم لما قبله (قوله وعندهما لا يجوز) الخلاف في غير الشفع الثاني أمالو  
 ابتدأ الشفع الاول قائما ثم قعد في الشفع الثاني فهو جائز اتفقا لان كل  
 شفع صلاة على حدة (قوله ولا يبي حنيفة أن نذره ملزم الخ) لافرق في لزوم  
 القيام فيه بين أن يلتزمه نصا أولا واختاره الكمال وفي المحيط انه ان لم يلتزم  
 القيام نصا لا يلزمه قال خرا الاسلام هو الصحيح أفاده السيد (قوله بالقيام  
 الخ) متعلق بالكمال (قوله بلا كراهية على الأصح) واختار  
 صاحب الهداية الكراهية اذا كان من غير عذر كالاعياء والتعب (قوله  
 ثم ينتقل من القيام الى القعود) أي في الركعة الواحدة فقد ذكر  
 في مجمع الروايات أنه صلى الله عليه وسلم كان ينتخ التطوع قائما ثم يقعد  
 فاذا بقي من قراءته مقدار عشرين آية أو ثلاثين قام فقرأ ثم سجد كذا  
 في الشرح (قوله أي جازله التسفل) لان الصلاة خير موضوع فلو اشترط  
 ما يشق من نحو النزول يلزم الانتطاع عن الخير قال في المبسوط لو لم يكن  
 في التسفل على الدابة من المنفعة الاحتفاظ اللسان من فضول الكلام  
 لكان كافيا في جوازه (قوله بل ندب له) لفعله صلى الله عليه وسلم  
 كثيرا (قوله اذا دخله) أي وصل اليه (قوله على الأصح) هو قول  
 جمهور العلماء وعند مالك يشترط كونه مسافرا وذكره في الذخيرة عن محمد  
 وليس مشهورا عنه ولما كان عن أبي يوسف جوازا في المصر بلا كراهية

اذا لم يكن به عذر فيفتترش رجله اليسرى ويجلس  
 عليها وينصب يمينه (في المختار) وعليه الفتوى  
 ولكن ذكر شيخ الاسلام الأفضل له أن يقعد  
 في موضع القيام محتبلا لان عاقبة صلاة رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في آخر عمره ~~كان~~ كان محتبلا  
 أي في النفل ولأن المحتبى أكثر توجهها لأعضائه  
 اقبله لتوجه الساقين كالتوجه لشيء لانه لما جازله ترك  
 رحمه الله تعالى يتبعه كيف شاء لانه لما جازله ترك  
 اصل القيام فترك صفة القعود أولى وأما المريض  
 فلا تقيد صفة جلوسه بشئ (وجاز انما هو) أي  
 انما القادر لفعله (قاعد) سواء كان في الاولى  
 أو الثانية (بعد افتتاحه قائما) عند أبي حنيفة  
 وجه الله لان القيام ليس ركنا في النفل فجاز تركه  
 وعندهما لا يجوز لان الشروع ملزم صلاة مطلقة وهي  
 ولا يبي حنيفة أن نذره ملزم مع جميع الاركان والشروع  
 الكاملة بالنية بالقيام مع جميع الاركان والشروع  
 لا يلزم الاصل بالنية النفل وهي لا توجب القيام فنية  
 جالسا (بلا كراهية على الأصح) لان البقاء أسهل  
 من الابتداء وابتدأوه جالسا لا يكره فالبقاء  
 أولى وكان صلى الله عليه وسلم ينتخ التطوع  
 ثم ينتقل من القيام الى القعود (وينتقل) أي  
 القيام رتبة عائشة رضي الله عنها (يعني  
 جازله التسفل بل ندب له) راكبا خارج المصر يعني  
 خارج العمران ليذهب الى خارج القرية والاضحية يعمل  
 اذا دخله مسافر قصر الفرض وسواء كان مسافرا  
 أو خرج الحاجة في بعض انواعه على الأصح

وعن محمد كذلك وفي رواية أجازته مع الكراهة مخافة الغلط بكثرة اللفظ  
 واستدل به ياروي عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم ركع الجمار  
 في المدينة يعود سعد بن عباد وكان يصلي وهو راكب وأجيب عن الامام  
 بسند الحديث وتماه في الشرح (قوله موميا إلى أي جهة الخ) فلو  
 سجد على سرجه أو على شيء وضع عنده يكون عبثا لا فائدة فيه فيكره ولا  
 تفسد لانه إيماء وزيادة اللهم إلا أن يكون ذلك الشيء نجسا ففسد الاتصال  
 النجاسة به كما حققه البرهان الحلبي (قوله ويفتح الصلاة الخ) انما  
 زاده لوقوع الخلاف فيه فان الامام الشافعي رضي الله عنه يشترط  
 الاستقبال عند الافتتاح وفي شرح عمدة الاحكام وعند أبي حنيفة  
 وأبي ثور يفتح أولا إلى القبلة استحبابا ثم يصلي كيف شاء وبه قال أحمد  
 وهو الاشبه كذا في ابن أمير حاج (قوله حيث توجهت به دابته) أشار به  
 إلى أنه اذا صلى إلى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة إلى ذلك  
 كما في السراج وفي توحيد التفسير في قوله موميا وقوله به إشارة  
 إلى أن الصلاة على الدابة لا تصح بالجماعة فان دابة واحدة كافي البحر عن  
 وصلاة القوم فاسدة وقيل يجوز اذا كان على دابة واحدة كافي البحر عن  
 الظهيرية وبه حزم في الدرر (قوله في ظاهر الرواية) وقال السكاكي يشترط  
 ذلك وان تعذر جاز قال في الشريعة لالية وينبغي حمل على صلاة الفرض لان  
 باب النفل أوسع اهـ (قوله واذا حرك الخ) أشار به إلى أن تسيره لا يضرك اذا  
 كان بعمل قليل وهو المعتمد خلافا لما في القنية أنه اذا سيرها صاحبها لم يجز  
 الفرض ولا التطوع (قوله لان احرامه انعقد بمجرد ركوع والسجود)  
 ايضا أنه ان يقال ان بناء بعض الصلاة على بعض عند الاختلاف انما يجوز  
 اذا تناولتهما تحريمية واحدة وأما اذا لم يكونا كذلك فلا يجوز اذا ظهر هذا  
 فتحريم الركب انعقدت مجوزة للإيماء راكبا ولركوع والسجود بتقدير  
 النزول فكان ما صلى بالإيماء وهو راكب وما صلى بعد النزول بركوع  
 وسجود داخلين تحت تحريمية واحدة فجاز بناء أحدهما على الآخر واحرام  
 النازل انعقد بموجب الركوع والسجود فقط فلم يتناول الإيماء راكبا  
 فلا يصح بناؤه عليه كذا في العناية فان قيل ماذا كره فيه بناء القوى على

وقيل اذا خرج قدر ميل وقيل اذا خرج قدر  
 فرسخين جازله والا فلا وعن أبي يوسف جوازها  
 في المصراية على الدابة (موميا إلى أي جهة)  
 ويفتح الصلاة حيث (توجهت به دابته) لمكان  
 الحاجة ولا يشترط مجزؤه عن إيقافها للتحريم في  
 ظاهر الرواية لقول جابر رأيت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصلي التوافل على راحلته في كل وجه  
 عليه ولكنه يتحقق السجود من الركعتين  
 يومى إيماء ولكنه يتحقق اذا حرك رجله أو ضربه  
 رواه ابن حبان في صحيحه واذا حرك رجله أو ضربه  
 دابته فلا بأس به اذا لم يمنع شيئا كثيرا (وبني  
 نزوله) على ما مضى اذا لم يحصل منه عمل كثير  
 اذا نفي رجله فانحدر لان احرامه انعقد بمجرد  
 للركوع والسجود





والواجب على الدابة) والمحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمندور) والعديد (و) لا قضاء (ما شرع فيه  
تفلا فأفسده ولا صلاة الجنازة و) لا (مجدة) تلاوة قد (تليت آيتها على الأرض بالضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فإن  
خفتهم فرجالا أو ركبانا والواجب ملحق به (كخوف الص على نفسه أو دابته أو ثيابه لنزل) ولم تقف له رفقة (وخوف سبع) على نفسه  
أو دابته (و) وجود مطرو (طين) في (المكان) يغيب فيه الوجه ٣٩٧ أو يلطخه ويلف ما يبسط عليه أما مجرد ندوة فلا يبيح ذلك

والذي لا دابة له يصلي قائما في الطين بالأيام (وجوح  
الدابة وعدم وجدان من يركبه) دابته ولو كانت غير  
جوح (الهجرة) بالاتفاق ولا تلزمه الاعادة بزوال  
العذر والمريض الذي يحصل له بالنزول والركوب  
زيادة مرض أو بطنه يجرى به يجوز له الأيما بالفرض على  
الدابة واقفة مستقبل القبلة إن أمكن والأفلا  
وكذا الطين المكان وإن وجد العاجز عن الركوب  
معيناهم في مسألة القادر بقدرة الغير عاجز عنده  
خلافه ما كالمراة إذا لم تقدر على النزول  
الاجهرم أو زوج ومعادل زوجته أو محرمة إذا  
لم يتم ولده محله كالمراة (والصلاة في المحمل)  
وهو (على الدابة كالصلاة عليها) في الحكم  
الذي علمته (سواء كانت سائرة أو واقفة ولو)  
أوقفها (جعل تحت المحمل خشبة) أو نحوها  
(حتى يبق قراره) أي المحمل (إلى الأرض)  
بواسطة ما جعل تحته (كان) أي صار المحمل (بمنزلة  
الأرض فتصح الفريضة فيه قائما) لا قاعدا  
بالركوع والسجود \* (فصل في الصلاة في السفينة  
صلاة الفرض) والواجب (فيها وهي جارية)  
حالة كونه (قاعدا بالعدر) به وهو يقدر على  
الخروج منها (صححة عند) الإمام الأعظم  
(أبي حنيفة) رحمه الله تعالى لكن (بالركوع  
والسجود) لا بالأيما لأن الغالب في القيام دوران  
الرأس والغالب كالتحقق بكن القيام فيها  
والخروج أفضل إن أمكنه لأنه أبعد عن شبهة  
الخلاف وأمكن لقلبه (وقالا) أي أبو يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى (لا يصح) جالسا (الامن عذروا  
الأنظر) الحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه

والواجب على الدابة) (قوله والمحمل) اسم مكان قياسه فتح الميم (قوله ولا  
قضاء ما شرع فيه تفلا) ولو شرع فيه بعود أقاده السيد (قوله قد تليت  
آيتها على الأرض) أما إذا تليت آيتها عليها فتصح عليها (قوله بالضرورة)  
قال في الخلاصة أما صلاة الفرض على الدابة بالعذر فخائرة فيقف عليها أي  
مستقبل القبلة ويصلي بالأيما إن أمكنه إيقاف الدابة فإن لم يمكنه صلى  
أيما توجهت ولو مستدبر القبلة كذا في غاية البيان (قوله كخوف الص)  
يم قاطع الطريق (قوله ولم تقف له رفقة) هذا على الغالب ومن غير الغالب  
أن وقوف الرفقة لا يفيد منع الص فيجوز له حينئذ الصلاة عليها (قوله  
واقفة مستقبل القبلة) لا يخص المريض بل هو حكم صلاة الفرض  
وما لحق به على الدابة مطلقا (قوله خلافه) تقدم ترجيح قواله ما  
(قوله كالمراة) أي فانها قادرة بقدرة الغير (قوله ومعادل زوجته)  
مبتدأ خبره قوله كالمراة والظاهر أن الزوجة والمحرم ليسا بقيد (قوله  
إذا لم يتم ولده محله) أي لا جعل تعادل الحمل (قوله كالمراة) أي  
المعالة فيجوز له الصلاة على الدابة كذا بحثه صاحب البحر وأقره عليه  
من بعده (قوله فتصح الفريضة فيه قائما) فإن لم يمكنه القيام  
ولا النزول صلى قاعدا كما هو مفسد كلامهم أقاده بعض الأفاضل بحذف  
وقال السيد بعد عبارة المصنف هذا وهذا وإن أطلقه المصنف محمل على  
ما إذا أمكنه القيام والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل  
في الصلاة في السفينة) \* مناسبة هذا الفصل لما قبله أن السفينة لها شبهة  
بالدابة لأنها مركب البحر والدابة مركب البر ولذا سقط القيام كما هو  
في صلاة الدابة وله شبهة بالأرض من حيث الجلوس عليها بقرار ولذا لم  
الركوع والسجود والاستقبال (قوله صلاة الفرض والواجب)  
ويعلم منه حكم النفل بالاولى (قوله وهو يقدر) نص على المتوهم  
(قوله صححة عند الإمام الأعظم) من غير كراهة عنده كما في حاشية الدرر  
لله مؤلف وفي المصنرات والبحر عن البدائع أن فيه إساءة أدب وهو الذي  
يفيده كلامه بعده (قوله والخروج أفضل) أي من الصلاة قائما فيها  
يعنى إذا أمكنه من غير ضرر لنفسه أو ماله (قوله لأنه أبعد الخ) هو

ولم يثن عن الصلاة في السفينة فقال صلى الله عليه وسلم



وقال مثله ليعرف ولأن القيام ركن فلا يترك إلا بعد ذكر محقق لا موهوم ودليل الامام أقوى في تتبع لان ابن سيرين قال صلينا مع أنس في السفينة فعود اول وثنا لخرجنا الى الجدة ٤٩٨ وقال بجاهد صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة فعود اول وثنا لقمة منا وقال الزاهد وحديث ابن عمر وجعفر محمول على التذب فظهر قوة دليله لموافقة تابعين ابن سيرين ومجاهد وصحابيين أنس وجنادة في تتبع قول الامام رحمه الله تعالى (والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج ولا تجوز) أي لا تصح الصلاة (فيها بالايام) لمن يقدر على الركوع والسجود (اتفاقا) لفقد الميخ حقيقة وحكما (والمربوطة في لجة البحر) بالمراسي والحبال (و) مع ذلك (تحرّكها الريح) فتحرّكها (شديدا) هي (كاسائرة) في الحكم الذي قد علمته والخلاف فيه (والا) أي ان لم تحرّكها شديدا (فكالمواقفة) بالشط (على الاسح) الواقفة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة بالشط لا تجوز صلاته) فيها (قاعد) مع قدرته على القيام لا تنفاه المقتضى للصحة (بالاجماع) على الصحيح وهو احتراز عن قول بعضهم انها ايضا على الخلاف (فان صلى) في المربوطة بالشط (قائما وكان شيء من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة) بمنزلة الصلاة على السرير (والا) أي وان لم يستقر منها شيء على الارض (فلا تصح) الصلاة فيها (على المختار) كما في المحيط والبدائع لانها حينئذ كالداية وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالشط قائما مطلقا أي سواء استقرت أولا (الا اذا لم يمكنه الخروج) بلا ضرر فيصلي فيها للعرج (و) اذا كانت سائرة (يتوجه المصل في فيها للقبلة) لقدرته على فرض الاستقبال (عند افتتاح الصلاة) كما استدارت السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصل باستدارتها (اليها) أي القبلة (في خلال الصلاة) وان عجز عمن

على سبيل الترف والنشر المرتب (قوله وقال مثله ليعرف) أي ابن أبي طالب لما بعثه الى الحبشة (قوله لخرجنا الى الجدة) بكسر الجيم وتشديد الدال الشاطي وهذا دليل لجواز الصلاة فيها مع امكان الخروج منها وما بعده دليل لجواز الصلاة قاعدا مع امكان الصلاة من قيام (قوله محمول على التذب) أي الامر فيه وهو صل فيها قائما بحمله التذب لتوافق الادلة (قوله الميخ حقيقة) هو كالمريض وحكما وكالداية (قوله كما في المحيط والبدائع الخ) اعلم أن ظاهرا الهداية والنهاية والاختيار جواز الصلاة قائما في المربوطة بالشط مطلقا سواء استقرت على الارض أم لا أمكنه الخروج أم لا وقيدته في الايضاح بأحد أمرين بالاستقرار وعدم امكان الخروج عند عدم الاستقرار كما في الفخ والتبيين واختاره في المحيط والبدائع كما في البحر فاقاله الشيخ شاهين في رسالته وما في الايضاح لم أقف على تصحيحه لاحد بل هو ضعيف والمعتمد الاطلاق مردود قال الحلبي وعلى هذا أي ما ذكر في الايضاح ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها اذا كانت سائرة مع امكان الخروج الى السبر والايضاح هو شرح للتجريد في ثلاث مجلدات كلاهما لعبد الرحمن أبي الفضل الكرماني (قوله وان عجز عمن الصلاة) نقله في الشرح عن مجمع الروايات (قوله ولوترك الاستقبال لا تجزبه في قواهم جميعا) هذا ما أورده الشيخ أكل الدين بقوله وينبغي أن يتوجه الى القبلة كيفما دارت السفينة سواء كان عند الافتتاح أو في خلال الصلاة لان توجهه فرض عند القدرة وهذا قادر اه كذا في الشرح قال بعض الحذاق المتبادر أن لزوم التوجه منوط بالقدرة عليه كما يشهد به كلام المضمرات والاسيحياني اذا الاستقبال قد يستقط لا لغيره عند الامكان كما في الخائف من عدو فعند عدم الامكان أولى والعلامة الاكمل لم يطلق لزوم الاستقبال بل قيد بالقدرة وعند عدم القدرة على الشيء كيف يتحقق لزومه والى ما ذكرنا في كلام الدرر حيث قال لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة اذ مفهومه انه عند عدم الامكان وعند المشقة لا يلزمه الاستقبال ومفهومه كالتب حجة كما لا يخفى

وما في مجمع الروايات أنه ان عجز عمنك عن الصلاة يمكن حمله على حالة الرجا  
 اه أي رجاء زوال العذر قبل الوقت فتأمل اه بتصرف وهو كلام حسن  
 اذ على ما أفاده المصنف يلزمه تأخير الصلوات في أسفار البحر الملح عند  
 اشتداد الارباح وتقلبها وفي سفن مصر عند السفر الى العارف بالله تعالى  
 السعيد أحمد البدوي تبحرا في المراكب العامة وغير ذلك والله سبحانه  
 وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل في صلاة التراويح) \* (قوله  
 الترويحة الجلوسية) فهي المرة الواحدة من الراحة (قوله ثم سميت بها  
 الاربعة ركعات الخ) مجاز للاستراحة بعدها غالباً فهو من اطلاق اسم  
 المجاور على ما جاوره وقوله التي آخرها الاولى أن يقول التي بعدها ويمكن  
 أن تكون نفسها راحة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم أرحناء بالصلاة  
 يابلل أي أذهب فيكون فعلها راحة لان انتظارها مشقة على النفس  
 اولانها يتوصل بها الى راحة الجنة وهذه العبارة التي للمصنف نقلها  
 في الشرح عن المستصفي والذي فيه عن الفتح أن التراويح جمع ترويحة  
 للنفس أي استراحة وهي في الاصل مصدر بمعنى الاستراحة سميت  
 بها كل أربع لاستلزامها شرعاً استراحة بعدها بقدرها اه فالعلاقة  
 للزوم (قوله التراويح سنة) بإجماع الصحابة ومن بعدهم من الامة  
 منكرها مبتدع ضال مردود الشهادة كافي المضمرات وفي الصحيحين  
 عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ذات  
 ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس  
 ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة والرابعة فلم يخرج اليهم رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فلما أصبح قال قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج  
 اليكم الا أنني خشيت أن تفرض عليكم وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله  
 تعالى عنها ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزيدي في رمضان ولا غيره  
 على إحدى عشرة ركعة اه منها الوتر كما في صحيحي ابن خزيمة وابن حبان  
 وأما ما رواه ابن أبي شيبه والطبراني والبيهقي عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي في رمضان عشرين سوى الوتر  
 فضعيف وانما ثبت العشرين بموافقة الخلفاء الراشدين ما عدا الصديق

\* (فصل في) \* صلاة (التراويح) الترويحية  
 الجلوسية في الاصل ثم سميت بها الاربعة ركعات  
 التي آخرها الترويحة روى الحسن عن أبي حنيفة  
 منه ثم أتت قوله (التراويح سنة) كافي الخلاصة  
 وهي مؤكدة كافي الاختصار وروى أسد بن عمرو  
 عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة عن التراويح  
 وما فعله عمر رضي الله عنه فقال



التراويح سنة مؤكدة ولم يختصره عمر من تلقاء  
 نفسه ولم يكن فيه مبتدع ولم يأمر به الا عن أصل  
 لديه وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي  
 سنة عين مؤكدة على (الرجال والنساء) ثبتت  
 سنيتها بعمل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله قال  
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي  
 وقد واظب عليها عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم  
 وقال صلى الله عليه وسلم في حديث افترض الله  
 عليكم صيامه وسنتت لكم قيامه وفيه رد لقول  
 بعض الروافض هي سنة الرجال دون النساء وقول  
 بعضهم سنة عمر لان الصحيح أنها سنة النبي صلى الله  
 عليه وسلم والجماعة سنة فيها أيضا لكن على  
 الكفاية يثبت بقوله (وصلاته بالجماعة سنة كفاية)  
 قوله قال في القاموس تختصره الخ الذي في القاموس  
 تختصر عليه ان ترى فليست وقوله وذكر له معان  
 المذاهب معاني الا أن يكون على لغة ربيعة اه معجمه

رضى الله تعالى عنهم ففى البخارى فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 والامر على ذلك فى خلافة أبى بكر وصدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر  
 على أبى بن كعب فقام بهم فى رمضان فكان ذلك أول اجتماع الناس  
 على قارئ واحد فى رمضان كما فى فتح البارى وبالجملة فهى سنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم سنة النابتين اليها وكيف لا وقد قال صلى الله  
 عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا  
 عليها بالنواجذ وروى أبو نعيم من حديث عروة الكندى أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال ستحدث بعدى أشياء فأحبها إلى أن تلزموا  
 ما أحدث عمر وفى البحر عن الخلاصة اختلف المشايخ فى كونها سنة يعنى  
 أو مستحبة قال وانقطع الخلاف برواية الحسن عن الامام انها سنة اه  
 وقد ذكر الأصوليون أن السنة ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو واحد  
 من الصحابة (قوله ولم يختصره عمر من تلقاء نفسه) قال فى القاموس  
 تختصره افتري عليه اه وقال قبله الخرص القول بالظن وذكر له معان  
 كثيرة (قوله فى حديث) بالتسكير وقوله افترض الخ فى محل نصب  
 مقول القول (قوله وفيه رد لقول بعض الروافض هي سنة الرجال  
 دون النساء) أقول هكذا قاله حافظ الدين فى الكفاية لكن المشهور عنهم  
 أنهم سالت بسنة أصلا قال فى البرهان قد اجتمعت الامة على مشروعيتها  
 التراويح وجوازها ولم ينكرها أحد من أهل القبلة الا الروافض ذكره  
 الاسلامة نوح (قوله وقول بعضهم سنة عمر الخ) فى الفتاوى الهندية  
 عن الجواهر هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل هي سنة عمر  
 رضى الله عنه والاول أصح وفى حاشية السبيل على العلامة مسكين  
 وما قيل يكفر من يقول انها سنة عمر رضى الله عنه كما نقوله الروافض  
 ممنوع فقد صرح فى كثير من المتداولات بأنها سنة عمر يعنى بالنظر  
 لكونها عشرين ركعة ولله واظبة عليها وذلك لا يمنع كونها سنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أيضا لما ذكرنا اه (قوله وصلاته بالجماعة  
 سنة كفاية) فلا لوم على من لم يحضر الجماعة الا أن يتركها جميعا أو يكون  
 فقيرا يفتدى به وقال المرغيناني انها سنة عين وكره أن يؤتم فى التراويح

مرتين في ليلة واحدة وعليه التقوى لان السنة لا تكرر في الوقت الواحد فتقع الثانية نفلا مضررات بخلاف ما لو صلاها مأموما مرتين حيث لا يكره كما لو أتم فيها ثم اقتدى بآخر في تلك الصلاة وكما لو صلى العشاء اماماً ومقتدياً ثم أقبت ثانياً فإنه لا يكره له أن يدخل فيها ثانياً بل يستحب له ذلك كما حققه العمدة ابن أمير حاج ولينظر الجمع بين هذا وبين ما ورد من حديث لا يصلي بعد صلاة مثلها والظاهر أن الظهر مثل العشاء بخلاف بقية الفرائض فيكره أعادتها وهذا غير مشهور فإن المشهور ركاهة الاعادة الا ان صلى منفرداً ثم أقبت صلاة العشاء أو الظهر ويستفاد من طلب الجماعة في التراويح أن فضيلتها بالجماعة أكثر من فضيلة الانفراد وهل هي كالجماعة في الفرض فتضاعف على صلاة الفذ بسبع وعشرين أو خمس وعشرين أو المتحقق فيها زيادة ثواب من غير قيد بالعدد ومثل ذلك يقال في صلاة التطوع جماعة اذا كان على غير وجه التسداعى يحزر (قوله وهو خشيته صلى الله عليه وسلم اقتراضها علينا) ان قيل كيف خشى النبي صلى الله عليه وسلم أن يفترض علينا مع علمه بأنه لا يزداد على الصلوات الخمس لقوله تعالى في حديث الاسراء لما فرض الصلاة لا يبدل القول لدى أجيب بأن الممنوع زيادة الاوقات ونقصانها لا زيادة عدد الركعات ونقصانها ألا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فأقرت في السفر وزيدت في الحضر كما في حاشية الشلبي على الزيلعي أو أن الفرضية قد تكون معلقة على المداومة أو خشيت مداومتها أن تعقدوا فرضيتها اهـ (قوله وباقي أهل المحلة أقامها منفرداً) أفاد بهذا التعجب ير أنها سنة كفاية لكل محلة فيها مسجد فأقامتها بـ مسجد واحد في البلد لا تسقط الجماعة عن جميعهم حيث تعقدت مساجد المحلة ويحزرو مقتضى اطلاقهم أنها سنة كفاية أن المراد أنها سنة كفاية في البلد لا في المحلة (قوله فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين) هما صلاتها في البيت جماعة وصلاتها في المسجد جماعة (قوله فإن الاداء الخ) عليه المحذوف كان الواجب ذكره وهو والافضل فيها المسجد فإن الاداء الخ قال البرهان الحلبي كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل لزيادة فضيلة المسجد وتكثير الجماعة واطهار شعار الاسلام اهـ وفي النهار انما في المسجد

لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بالجماعة إحدى عشرة ركعة بالوتر على سبيل التسداعى ولم يجزها مجزئاً سائر النوافل ثم بين العذر في الترتيب وهو خشيته صلى الله عليه وسلم اقتراضها علينا حتى لو أصدر الشهود بالجماعة سنة كفاية فيها حتى لو أقامها لبعض في المسجد بجماعة وباقي أهل المحلة أقامها منفرداً في بيته لا يكون تاركاً السنة لأنه يروى عن أفراد الجماعة الخلف وقال في المبسوط لو صلى انسان في بيته لا يأنم فقد فعله ابن عمرو وسالم والقاسم وابراهيم ونافع فدل فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا يظن بابن عمرو من تبعه ترك السنة انتهى وان صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال إحدى الفضيلتين فان الاداء في المسجد له فضيلة ليس لاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في الفرائض



(ووقتها) ما (بعد صلاة العشاء) على الصحيح الى طلوع الفجر (و) لتبعتها العشاء (يصح تقديم التراويح على العشاء وتأخيرها عنها) وهو افضل حتى لو تبين فساد العشاء دون التراويح والتراويح أعادوا العشاء ثم التراويح دون الوتر عند أبي حنيفة بوقوعها نافلة مطلقة بوقوعها في غير محلها هو الصحيح وقال جماعة من أصحابنا منهم اسمعيل الزاهد ان الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل (ويستحب تأخير التراويح الى) قبيل (ثلاث الليل أو) قبيل (نصفه) واختلفوا في أدائها بعد النصف فقال بعضهم بكرة لانها تبع للعشاء فصارت كسنة العشاء (و) قال بعضهم (لا يكره تأخيرها الى ما بعده) أي ما بعد نصف الليل (على الصحيح) لان افضل صلاة الليل آخره في حد ذاتها ولكن الاحب أن لا يؤخر التراويح الى ختمة الفوات (وهي عشرون ركعة) بإجماع الصحابة رضي الله عنهم (بعشر تسليمات) كما هو المتوارث يسلم على رأس كل ركعتين فاذا وصلها وجلس على كل شفيع فالاصح أنه ان نعم بذلك كره وصحت وأجزأه عن كلها واذا لم يجلس الا في آخر أربع نابت عن تسليمة فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا) يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحة الخامسة والوتر) لانه المتوارث عن السلف وهذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله ولان اسم التراويح يعني عن ذلك وهم مخبرون في الجلوس بين التسبيح والقراءة والصلاة فرادي والسكون

افضل على ما عليه الاعتماد (قوله ووقتها ما بعد صلاة العشاء) أي الوقت الذي هو بعد صلاة العشاء (قوله يصح تقديم التراويح على العشاء) وقيل وقتها بعد العشاء قبل الوتر وبه قال عامة مشايخ بخاري وأثر الخلاف يظهر فيما لو فاتته ترويحة لو اشتغل بها يفوته الوتر بالجماعة يشغل بالترويحة على قول مشايخ بخاري وبالوتر على قول غيرهم (قوله وقال جماعة من أصحابنا الخ) قال في البحر ولم أر من صححه واذا فاتت قبل تقضى ما لم يأت وقتها من الليلة المستقبلة وقيل ما لم يمض الشهر والصحيح أنها لا تقضى مطلقا فان قضاها كانت نفلا لا تراويح كافي الدر والسراج (قوله وقال بعضهم لا يكره الخ) أي تحريرا والافخالفه الاولى ثابتة بدليل قوله ولكن الاحب أن لا يؤخر التراويح (قوله آخره) يصح قراءته بالرفع ويكون على تقدير مضاف أي صلاة آخره ويصح قراءته بالنصب على الظرفية أي الكائن آخره (قوله في حد ذاتها) أي لا بالنظر للتراويح (قوله وهي عشرون ركعة) الحكمة في تقديرها بهذا العدد مساوات المكمل وهي السنن للمكمل وهي الفرائض الاعتقادية والعملية (قوله فالاصح أنه ان نعم بذلك كره) مقابله ما في منية المصلي من عدم الكراهية لانه أكمل زيادة المشقة ورتبان الكمال لا يحصل بمجرد المشقة ما لم يكن فيه اتباع السنة اهـ (قوله واذا لم يجلس الا في آخر أربع الخ) أي آخر كل أربع فاذا جلس على آخر كل ركعتين تنوب عن تسليمين على ما عليه العامة ذكره السيد واذ لم يقعد الا في آخر العشر بن فعل الصحيح يجوز عن تسليم أي ركعتين بخلاف ما اذا قعد على رأس ركعتين كما في الخلاصة (قوله نابت عن تسليمية) فيه أنهم قالوا ان القعود الاول في رابعة النفس واجب يجبر بالسجود ومقتضاه أن تنوب عن تسليمين ويجب عليه السجود ان كان ساهيا وقد يجاب بأن المذكور هنا في خصوص التراويح لكونها شرعت على هيئة مخصوصة بالسلام على رأس الركعتين فلا ينافي أنها في غيرها تجعل أربعاء وفيه أن هذا يرد على ما اذا جمع الكل بتسليمية واحدة مع أنها انما تنوب عن تسليمية واحدة على المفتى به كافي الدر (قوله والصلاة فرادي) أي بعد

كل أربع أتم بعد كل شفع فهي مكروهة قال البرهان الحلبي بكره صلاة  
ركعتين متفرقات بعد كل ركعتين لأنها بدعة مع مخالفة الإمام اه وفي  
الكافي وتكره الاستراحة على خمس تسليمات عند الجمهور (قوله مرة  
في الشهر) ومرتين فضيلة وثلاث في كل عشر مرة أفضل كافي وإذا كان  
إمام مسجد حبه لا يختم فله أن يتركه إلى غيره كافي الفتح وكذا لو كان الإمام  
لحائنا وفي الفتح والتبيين ثم إذا ختم مرة قبل آخره قبل لا يكره له ترك  
التراويح فيما بقي لأنها شرعت لأجل ختم القرآن وقد حصل مرة وقبل  
يصلها ويقرأ فيها ماشاء اه وإذا قرأ بالتحتم فغلط فترك سورة أو آية وقرأ ما  
بعدها فالمستحب له أن يقرأ المتروك ثم المقرء ليكون على الترتيب (قوله  
يقرأ في كل ركعة عشر آيات أو نحوها) لأن عدد ركعات التراويح ستمائة  
ركعة أو الاثنتين إن كان الشهر ناقصا فينبغي الزيادة على العشرة ولو  
كان كاملا لأن الآيات تزيد على قدرها كاملة بستمائة وستين آية ليستأني له  
الحتم فيه وجميع آيات القرآن ستة آلاف وستمائة وستون آية  
ألف وعد وألف وعيد وألف أمر وألف نهى وألف قصص وألف خبر  
وخمسمائة حلال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وست وستون ناسخ ومنسوخ  
كذا في الشعبي عن الكشاف (قوله ما لا يؤدي إلى تنفير الجماعة)  
من طول قراءة وتسبيح وأدعية تشهد وقوله في زماننا لا مفهوم له لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم نهى أيما عن تطويل القراءة (قوله لأن  
تكثير القوم أفضل من تطويل القراءة) أي أكثرها بالانه يزداد بكل فرد  
صلاة ويتعلم جاهلهم من عالمهم وتعود بركة الكامل منهم على الناقص  
(قوله ويكره الاقتصار على مادون ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة)  
أو آيتين متوسطتان كافي الشرح (قوله لترك الواجب) أفاد به أنه مكروه  
تحريرا وما في فضائل رمضان للزاهدي من أن أبا الفضل الكرماني  
والوبري أقبا أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين لا يكره  
ومن لم يكن عالما بهل زمانه فهو جاهل انتهى محمول على الآية  
الطويلة والآيتين المتوسطتين أو هو ضعيف لأن فيه إفراطا يؤدي إلى  
التفريط بترك الواجب (قوله ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم)

(وسن ختم القرآن فيها) أي التراويح  
(مرة في الشهر على الصحيح) وهو قول الأكثر  
رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل  
ركعة عشر آيات أو نحوها وعن أبي حنيفة  
رحمه الله أنه كان يختم في رمضان إحدى  
وستين ختمة في كل يوم ختمة وفي كل ليلة ختمة وفي  
كل التراويح ختمة وصلى بالقرآن في ركعتين وصلى  
الفجر بوضوء العشاء أو بعين سنة (وإن مل به)  
أي ينتم القرآن في الشهر (القوم قرأ بقدر ما لا  
يؤدي إلى تنفيرهم في المختار) لأن الأفضل في زماننا  
ما لا يؤدي إلى تنفير الجماعة كذا في الاختصار وفي  
المحيط الأفضل في زماننا أن يقرأ بما لا يؤدي إلى  
تنفير القوم عن الجماعة لأن تكثير القوم أفضل  
من تطويل القراءة وبه بقي وقال الزاهدي يقرأ  
كما في المغرب أي بقصار المفصل بعد الفاتحة ويكره  
الاقتصار على مادون ثلاث آيات أو آية طويلة بعد  
الفاتحة لترك الواجب (ولا يترك الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم)



ويكتفى بالله تعالى على محمد لانه الفرض عند الشافعي (قوله  
وفرض على قول بعض المجتهدين) منهم مولانا الامام الشافعي رضي الله  
عنه (قوله ويحذر من الهدرمة) الموجود في النسخ التي بأيدينا بالذال  
المهمله والذي في الدرر بالذال المعجمة وفسرها في القاموس بسرعة  
الكلام والقراءة (قوله وترك الترتيل) في القاموس رتل الكلام ترتيبا  
احسن تأليفه اه والمراد أن لا يعطى التلاوة حقها (قوله وغيرها) كترك  
التعوذ والتسمية وترك الاستراحة فيما بين كل تزويجين والركعة  
في الثلاثة المذكورة في كلامه تحريرية وفي غيرها ترتيبية لانها في مقابلة  
ترك السنن (قوله وكذا لا يترك النساء) سواء كان اماما أو مقتديا  
أو منفردا وعلمه في الفتح بأن السنن لا تترك للجماعات (قوله لا يتراضه  
عند البعض) هو أبو مطيع البلخي تلميذ الامام الاعظم رضي الله عنه  
وقيل بوجوبه (قوله ولا يأتى الامام بالدعاء) أى الدعاء الطويل  
لقوله في دعوى قصر (قوله ولا تقضى التراويح) لانها ليست آكد من  
سنة المغرب والعشاء وهما لا يقضيان فهي أولى بعدم القضاء (قوله على  
الاصح) قد تقدم مقابله (قوله والمسافر والمريض) لا يحسن عطفهما على  
الحائض لانها أهل لها قبل آخر اليوم وعبارته في الشرح أولى حيث  
قال والاصح أنها سنة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم وسنت لكم قيام  
ليلة حتى ان المريض المفطر والمسافر والحائض والنفساء اذا طهرتا  
والكافرا اذا أسلم في آخر اليوم تسن لهم التراويح فكيف يعدل المقيم  
الصحيح الصائم في تركها اه وفي القنية لو تركوا الجماعة في الفرض ليس  
لهم أن يصلوا التراويح جماعة لانها تبع له ولو لم يصلها امام له أن يصلي  
الوتر به كما أن له أن يصلي التراويح بامام والوتر بآخر على الصحيح وبكره  
لامقتضى أن يقع في التراويح فاذا أراد الامام أن يركع يقوم وظاهر  
عبارة الشرح يفيد ثبوت الكراهة ولو كان خلافا في صلاة الامام لانه  
علمه بقوله لما في هذا من مخالفة الامام ولما فيه من القول بلزوم القيام في  
التراويح وتكرره مع غلبة النوم فيصرف حتى يستيقظ لان في الصلاة مع  
النوم لها وناو غفلة وترك التدبر ولا خصوصية لها بهذا بل كل الصلوات

في كل تشهد منها) لانها سنة مؤكدة عندنا  
وفرض على قول بعض المجتهدين فلا تصح بدونها  
ويحذر من الهدرمة وترك الترتيل وترك تعديل  
الاركان وغيرها كما يفعله من لا خشية له (ولو مل  
القوم) بذلك (على المختار) لانه عين الكسل منهم  
فلا يلتفت اليهم فيه (و) كذا (تسبيح الركوع والسجود)  
افتتاح كل شفيع (و) كذا (تسبيح الركوع والسجود)  
لا يترك لا يتراضه عند البعض وتأكيده سنة  
عندنا (ولا يأتى) الامام (بالدعاء)  
(ان مل القوم) به ولا يترك بالترعة في دعوى قصر  
تحصيل السنة (ولا تقضى التراويح) أصلا  
(بقواتها) من وقتها (منفردا ولا بجماعة) على  
الاصح لان القضاء من خصائص الواجبات  
وان قضاها كانت فعلا مستحبا لا تراويح وهي  
سنة الوقت لانه الصوم في الاصح فمن صار أهلا  
للاصلاة في آخر اليوم يسن له التراويح كالنائم  
اذا طهرت والمسافر والمريض المفطر





في الجانب فالصور التي ذكرها فيها اليمين والشمال وبين الامام وبين  
 المأموم تزيد على هذا العدد (قوله الا أنه يكره اذا قابل الخ) ظاهره  
 كراهة التحريم لما يأتي من التعليل (قوله وليس بينهما ما حائل) أما اذا  
 وجد فلا كراهة لعدم التشبيه بعبادة الصور (قوله وكل جانب قبله الخ)  
 اعلم أنه لا بد في صلاة الجماعة من استقبال الجميع القبلة وأن لا يتقدم  
 المأموم على امامه فأشار الى الاول بقوله وكل جانب قبله وأشار الى الثاني  
 بقوله والتقدم والتأخر الخ (قوله وهي مختلفة في جوف الكعبة) يعنى  
 الصلاة فيها وفوقها فان الجوف موجود فيها (قوله وذلك لتقدمه  
 على امامه) أى في جهته واسم الإشارة راجع الى عدم العصية (قوله  
 وصح الاقتداء الخ) أى اذا وجدت الشروط أما اذا فقد بعضها كما  
 اذا خرج عن استقبال العين فانه لا يصح الاقتداء كالمنفرد (قوله  
 أولم يكن) وهل يكره ذلك لانفراد الامام في محل عال عن كل المأمومين  
 الظاهر نعم لوجود ما ذكره ولا نفراد من الامام (قوله في غيرها) صفة  
 للمحراب (قوله كما تقدم) من أن الاصح اعتبار الاشتباه وعدمه (قوله  
 صح اقتداء جميعهم الا أنه لا يصح الخ) هذه هي الصورة السابقة بعينها  
 صحة وفساد الا أنهم اذ كرت فيما تقدم فيما اذا كانت الصلاة فيها أو فوقها  
 وهما ذكرت فيما اذا انحلت قوا حولها (قوله لا يظهر) الاولى لا يظهر ان  
 أو الواو بمعنى أو وأن كلا منهما - ما لازم لا آخر لانه يلزم من التقدم التأخر  
 وعكسه فها بمنزلة شيء واحد فلذا أفرد الضمير (قوله المتوجه) بصيغة اسم  
 الفاعل على وكل فاعله والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (باب  
 صلاة المسافر) \* هو اسم فاعل من المسافرة بمعنى السفر كالكشف  
 وزناومعنى لانه يكشف عن أخلاق الرجال يقال سفر الرجل سفره من باب  
 ضرب فهو مسافر بمعنى مسافر والجمع سفر مثل راكب وركب وصاحب  
 وصحب فهو والمصدر والجمع لكن استعمال الفعل واسم الفاعل على منه  
 مهورمه باح والسفر بفقتين اسم منه وجهه اسفار معى به لانه يسفر  
 أى يكشف عن أخلاق الرجال فالفاعل ليست على بابها لانها لا تكون الا  
 بين اثنين وهذا من واحد وقال الراغب هي على بابها باعتبار أنه اسفر أى

الا أنه يكره اذا قابل وجهه وجه امامه وليس بينهما  
 حائل لما تقدم من كراهة تشبيهه بعبادة الصور وكل  
 جانب قبله والتقدم والتأخر انما يظهر عند اتحاد  
 الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله (وان  
 جعل ظهره الى وجه امامه لا يصح) اقتداءؤه نصريح  
 بما علم التزاما من السابق لا يوضح الحكم وذلك لتقدمه  
 على امامه (وصح الاقتداء) لمن كان (خارجها  
 بامام فيها) أى في جوفها سواء كان معه جماعة فيها  
 أولم يكن (والباب مفتوح) لانه كقيامه في المحراب  
 في غيرها من المساجد والقبور يفتح الباب اتفاقا  
 فاذا سمع التبليغ والباب مغلق لا مانع من جهة  
 الاقتداء كما تقدم (وان تحلقوا حولها والامام)  
 يصلى (خارجها) اقتداء جميعهم (الا) أنه  
 لا يصح (لمن كان أقرب اليها) من امامه وهو (في جهة  
 امامه) لتقدمه على امامه وأما من كان أقرب  
 اليها من امامه وليس في جهته فاقترادها صحيح  
 لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجانب  
 المتوجه اليه كل منهما (باب صلاة المسافر)

انكشف عن المكان وهو عنه اه (قوله الى شرطه) فيه أن الشرط  
السفر لا المسافر سيد عن الجوى (قوله ويقال الى محله) كل فاعل محله  
(قوله والسفر في اللغة قطع المسافة) التعبير بالمسافة يشعر بالامتداد  
وهو بمعنى قول السعد في التلويع هو في اللغة الخروج المديد ونبرما  
خروج من عمران الوطن مع قصد سير مسافة مخصوصة اه (قوله أقل)  
مدة سفر تتغير به الاحكام) السفر على ثلاثة أقسام سفر طاعة كاللحج  
والجهاد وسفر مباح كالتيجارة وسفر معصية كقطع الطريق والاقولان  
سببان للرخصة اتفاقا وأما الاخير فكذا عندنا وبه قال الاوزاعي  
والثوري وداود والمزني وبعض المالكية خلافا للمالك والشافعي وأحمد  
فانهم قالوا سفر المعصية لا يفيد الرخصة لانها تثبت تخفيفا وما كان كذلك  
لا يتعلق بما يوجب التغليظ أعني المعصية ذكره العلامة نوح وفي الحاشية  
الكبير والمسافر أحكام يخالف فيها المقيم كبابحة الفطر في رمضان  
وامتداد مدة المسح ثلاثة أيام وسقوط الجمعة والعيد والاضحية ومن  
ذلك قصر ذوات الاربعة من الصلاة اه (قوله وهي لزوم قصر الصلاة)  
الضمير للاحكام ولا يحسن هذا التفسير والاولى ما في الشرح حيث قال  
وهي لزوم قصر الصلاة و**بابحة الفطر** وامتداد مدة المسح الى ثلاثة أيام  
وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية وحرمه الخروج على الحرمة  
بغير محرم وغير ذلك اه (قوله كرخصة الاسقاط) الاولى أن يقول  
وهو رخصة اسقاط أي مسقط للحكم أصلا لا الى بدل فان الشفع الثاني  
سقط عنه حتى لا يقضيه بعد الإقامة فالفرض في حقه ركعتان فلم يوجد  
التغير من العسر الى اليسر في حقه فظهر بهذا أن رخصة الاسقاط والعزيمة  
شيء واحد في الماصدق وان اختلفا في المفهوم ومن ثمة قال في الفتح  
ومن حيكى خلافا بين المشايخ في أن القصر عزيمة عندنا أو رخصة  
فقد غلط لان من قال رخصة عني رخصة الاسقاط وهي العزيمة  
وتسميتها رخصة مجاز كما لا يخفى اه (قوله واعلم أن الرخصة على  
قسمين الخ) الرخصة مقابل العزيمة والعزيمة ما شرع لغير عذر وهو معنى  
قوله ما تقر على الامر الاول والرخصة ما تغير من عسر الى يسر بواسطة  
عذر وهي الرخصة الحقيقية ويقال لها رخصة ترفيه أي تخفف وتيسر

من باب اضافة الشيء الى شرطه ويقال الى محله  
او الفعل الى فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة  
وفي الشرع مسافة مقدرة بسير مخصوص بينه  
بقوله (أقل) مدة (سفر تتغير به) أي السفر  
(الاحكام) وهي لزوم قصر الصلاة كرخصة  
الاسقاط واعلم أن الرخصة على قسمين رخصة  
حقيقية





الاول لان المعتاد في السير كل يوم مرحلة (قوله وهو الاصح) قال في البحر وانا تعجب من فتواهم في هذا وامثاله بما يخالف مذهب الامام خصوصاً المخالف للنس الصريح عنه وعن بعض أصحابه تقديرها بخمسة عشر فرسخاً (قوله بسير وسط) فلو أسرع بر يده فقطع ما يقطع بالسير الوسط في ثلاثة أيام في أقل منها قصر وكما اذا سار فيها سيراً خارقاً للعادة وصرح في التبيين انه يكتفي في تقدير المسافة بالمدة المذكورة بغلبة الظن ولا يشترط اليقين اهـ (قوله لان الليل ليس محلاً للسير) قال القهستاني الاولى ترك ذلك كرا لليل الى لانها للاستراحة (قوله ولا بد الخ) محل الاشتراط قوله مع الاستراحات والسين والتاء فيها زائدتان (قوله وسار الى ما بعد الزوال) الذي في عبارة غيره التسوية بين الايام الثلاثة في اعتبار الزوال واعلم ان الزوال أكثر النهار الشرعي الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفاصلي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وما سواها في المعرض سبع ساعات الاربعاء فجمعوع الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع اهـ ذكره صاحب تحفة الاخيار (قوله وهو سير الابل) أي ابل القافلة بدليل قوله ومشى الاقدام (قوله في البر) متعلق بقوله اعتبر (قوله ووعرا) أي صعباً شاقاً (قوله من ابتداء اليوم) متعلق بقوله قطع (قوله ونزل بعد الزوال) عبارة غيره عند الزوال بدون بعد (قوله يوماً) مرتبط بقوله احتسب (قوله وهو سير البريد) أي البغل (قوله وفي البحر يعتبر اعتدال الرياح) فينظر الى السفينة كم تسير في ثلاثة أيام وايضا اليها عند استواء الرياح بحيث لم تكن عاصفة ولا هادئة فيجعل ذلك أصلاً (قوله في قصر المسافر الخ) لو قال فيصلي المسافر الفرض الرباعي ركعتين اكان أولى لان الركعتين تمام فرضه (قوله العلمي) أخرج الوتر ولم يذكره لخروج الرباعي (قوله أو خائفاً) أي ولو كان قاراً في المحطة (قوله وهو المختار) وقبل الفضل الفعل تقرباً وقبل الترك تخصاً وقبل كذلك الاسمة الفجر والمغرب (قوله فزيدت في الحضر) في الظهر يوم الثلاثاء لاثنين عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الاول بعد مقدمه المدينة

وهو الاصح (بسيط وسط) نهار الان الليل ليس محلاً للسير بل للاستراحة ولا بد أن يكون السير من سارا (مع الاستراحات) فينزل المسافر فيه كل الشرب وقضاء الضرورة والصلاة ولا أكثر النهار حكم كله فاذا خرج قاصداً محلاً وبكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى يبلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث وسار الى الزوال فبلغ المقصد قال شمس الائمة السرخسي الصحيح انه مسافر (و) اعتبر السير (الوسط) وهو (سير الابل ومشى الاقدام في البر) يعتبر (في الجبل بما يناسبه) لانه يكون صعوداً وهبوطاً ومضيقاً ووعراً فيكون مشى الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل فاذا قطع بذلك السير مسافة ليست بعيدة من ابتداء اليوم ونزل بعد الزوال احتسب به على نحو ما قدمناه يوماً فاذا بات ثم أصبح وفعل كذلك الى ما بعد الزوال ثم نزل كان يوماً ثانياً ولا يعتبر بأجل السير وهو سير البريد ولا أبطأ السير وهو مشى المحملة التي تجرها الدواب فان خيرا لأموراً وساطها وهو هنا سير الابل والاقدام كما ذكرناه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الرياح) على المفتي به فاذا سار أكثر اليوم به كان كسكاه وان كانت المسافة دون ما في السهل (في قصر) المسافر (الفرض) العلمي (الرباعي) ولا قصر لثلاثي والثلاثي ولا لوتر فانه فرض علمي ولا في السنن فان كان في حال نزول وقرار وأمن يأتي بالسنن وان كان سائراً أو خائفاً فلا يأتي بها وهو المختار فاعالت ثثة رضي الله عنها فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرن في السفر



صلى الله عليه وسلم بشهر وأقترت صلاة السفر ركعتين كفاي العبي على  
 البخاري (قوله فانها وتر النهار) سميت بهذا الاسم مع أنها صلى بعد ذهاب  
 النهار باعتبار أنها تقع عقب النهار ويطلب فعلها سر بعافاً طلق عليها  
 وتر النهار لقر بها منه والاضافة تأتي لادنى ملايسة أو امتيز عن وتر الليل  
 الواقع بعد العشاء فلا مخالفة بين كونها صلاة للملايسة وبين هذا الحديث  
 (قوله مكانها من الخطبة) الاولى لمكان الخطبة أى لوجود الخطبة فيها  
 فانها منزلة منها منزلة ركعتين على ما قاله البعض (قوله والصبح اطول  
 قراءتها) فيه أن الظهر كذلك (قوله من نوى السفر) أى قصد قصد اجازما  
 كفاي القهستاني ولا بد من كون القصد قبل الصلاة حتى لو افتتح الصلاة  
 في السفينة حال الإقامة في طرف البحر فنقلها الريح فنوى السفر يتم صلاة  
 المقيم عند أبي يوسف لانه اجتمع الموجب للإتمام وما ينعنه فرجنا الموجب  
 احتياطاً لا فالحمد والاراد القصد المعتبر حتى لو قصد صبي مسافة سفر  
 فبلغ قبل بلوغ المقصد يوم لا يقصر بخلاف الكافر اذا أسلم بناء على أن نية  
 الكافر انشاء السفر معتبرة بخلاف الصبي ولا يعتبر القصد ما لم يتصل به  
 عمل السفر ولولم يقصد لا يكون مسافراً ولو طاف الدنيا جاعاً لم يقصد  
 السياحة أو ذهب صاحب جيش لطلب عدو أو ذهب لطلب آبق أو غريم  
 ولم يعلم أين يدركه أتم في الذهاب وفي موضع المكث وان طالت المدة أتم في  
 الرجوع فان كانت مدة سفره قصر والا (قوله ولو كان عاصياً بسفره) بأن  
 سافر لطلب الزنا أو قطع الطريق ولو طرأ عليه قصد المعصية بعد انشاء  
 السفر فانه يترخص بالاتفاق واعلم أنه يكون عاصياً بقصد فعل المعصية  
 سواء وجدت منه المعصية بالفعل أم لا أفاده السيد (قوله لا طلاق نص  
 الرخصة) قال تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر الآية وقال صلى الله  
 عليه وسلم يسمع المسافر ثلاثة أيام ولياليها والقبح المجاور لا ينفي الاحكام  
 كالبيع وقت النداء والصلاة في الارض المغصوبة (قوله اذا جاوز بيوت  
 مقامه) عبر بالجمع ليضيد اشتراط مجاوزة الكل فيدخل فيه محلة منفصلة  
 وفي القديم كانت متصلة لانهم اتعد من المصر كفاي الحائسية (قوله ولو بيوت  
 الاخبية) متصلة أو متفرقة فان نزلوا على ماء أو حمة طب يعتبر مفارقة الماء

الا المغرب فانها وتر النهار والجمعة لمكانها من  
 الخطبة والصبح اطول قراءتها وعندنا بقصر  
 من نوى السفر ولو كان عاصياً بسفره (كاتب  
 من سببه وقاطع طريق لا طلاق نص الرخصة  
 اذا جاوز بيوت مقامه) ولو بيوت الاخبية

من الجانب الذي خرج منه لو طأه في أحد جانبيه فقط لا يضرمه (و) يشترط أن يكون قد (جاء أو أضاف ما اتصل به) أي بمقامه  
(من فناءه) كما يشترط مجاوزة ربضه وهو ما حول المدينة ٤١١

والمتطرب قال في الشرح ولعله ما لم يكن محتطاً واسعاً جداً اهـ ولا يشترط  
غيبوبة البيوت عن بصره ما روى عن علي بن ربيعة الاسدي خرجنا  
مع علي ونحن ننظر إلى الكوفة فصلى ركعتين ثم رجعنا فصلى ركعتين  
وهو ينظر إلى القرية فقلنا لا نصلي أربعاً فقال حتى ندخلها (قوله  
المتصل به بر بصر) قيد بالربض احترازاً عن القرية المتصلة بالفناء  
فلا يشترط مجاوزتها على هذا الصحيح الذي صححه الشرح به والله تعالى  
معزياً للمحيط وأفاد في النهر من الولوالجية أن المختار عدم اشتراط  
مجاوزة القرية مطلقاً (قوله وتقدم أنها من ثمانمائة الخ) فإذا تحقق  
أقلها لا يشترط مجاوزته وفي البحر الغلوة أربع مائة ذراع في الأصح ولعله  
بيان لنهايتها قال الترمذي أن هذا التفصيل هو الأشبه (قوله ويخالفه  
الخ) يؤيده ما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قصر العصر بذي الحليفة  
وهو من فناء المدينة (قوله ويلحق الفناء بالمصر لصلاة الجمعة) ومن  
الشيخ من منع الجمعة فيه إذا كان منقطعاً عن العمران وهو المعقول عليه  
كما ساقى في الجمعة إن شاء الله تعالى (قوله والأكرة اتفاقاً) أي الحزائين  
(قوله الاستقلال بالحكم) أي الاتفراد بحكم نفسه بحيث لا يكون تابعاً  
لغيره في حكمه (قوله والثالث عدم نقصان مدة السفر) أي السفر  
الذي تقصر فيه الصلاة (قوله فلا يقصر من لم يجاوز الخ) محترز قوله  
إذا جاوز (قوله ولكن كان مريضاً) محترز التقييد بالبلوغ (قوله أو تابعاً)  
محترز التقييد بالاستقلال فقهه لف وتشر مخلص (قوله عند أبي حنيفة  
رضي الله عنه) وعندهما لا يجوز لها ما ذكر (قوله والعبد غير  
المكاتب) أما هو فقال في البحر ينبغي أن لا يكون تبعاً لأن له السفر غير  
أذن المولى (قوله إذا كان يرتزق منه) كذا في الزبلي أو من يت المالك كما  
في التهر والوجه في الذي تزوج أن يكون مقيماً كما إذا تزوجت اتفاقاً  
(قوله لا يصير به مسافراً شرعاً) أي سقراً تقصر به الصلاة أما في ترك  
الجمعة والجماعة والتيمم والصلاة على الدابة فيصير مسافراً شرعاً (قوله  
حتى يعلم الخ) لم يبين أنه يجب عليه السؤال من المتبوع أولاً والظاهر  
الأول ويؤيده ما في الدراية والحانية مسلم أمره العذر أن كانت مسيرة

من بيوت ومساكن فائه في حكم المصر وكذا  
القرى المتصلة بر بصر المصر يشترط مجاوزتها  
في الصحيح (وان انفصل الفناء بمزرعة أو) فناء  
(قوله غلوة) وتقدم أنها من ثمانمائة خطوة إلى  
أربع مائة (لا يشترط مجاوزته) أي الفناء وكذا لو  
اتصلت القرية بالفناء لا يلزم بصر لا يشترط مجاوزتها  
بل مجاوزة الفناء كذا في قاضي خان ويخالفه ما  
في النهاية والفتاوى الولوالجية والتجديد  
والزيد ونصها يقصر بخروجه عن عمران المصر  
ولا يلحق فناء المصر بالمصر في حق السفر ويلحق  
الفناء بالمصر لصلاة الجمعة والفرق أن الجمعة  
من مصالح المصر وفناء المصر ملحق بالمصر فيما هو  
من حوايج المصر وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة  
ليس من حوايج أهل المصر فلا يلحق فناء المصر  
بالمصر في حق هذا الحكم أي قصر الصلاة (والفناء  
المكان المعتد لمصالح البلد كض الدواب ودفن  
الموتى) والقضاء التراب ولا تعتبر البياتين من  
عمران المدينة وإن سككاً متصلة ببقائهما ولو  
سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا  
يتمسك بالحفظة والأكرة اتفاقاً (ويشترط لصحة  
نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم والبلوغ  
(و) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة  
أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقلده أو جاوز  
العمران ناوياً) (و) الكن (كن ميباً أو تابعاً لم يتو  
منبوعه السفر) والتابع (كل امرأة مع زوجها وقد  
أوطأها بمجل مهرها وإن لم يوطأها لم تكن تبعاً ولو  
دخل بها لأنها يجوز لها منه من الوطء والأخراج  
للمهر عند أبي حنيفة رضي الله عنه (والعبد  
غير المكاتب فينضم إلى أم الولد والمدير (مع مولاه  
والخدي مع أمه) إذا كان يرتزق منه والاجر

مع المستأجر والتلميذ مع أستاذه والامير والمكره مع من أكرهه على السفر والاعمى مع المتبرع بقوده وإن كان أجيراً فالعبرة بنية  
الاعمى (أو) كان (ناوياً دون الثلاثة) الأيام لأن مادونها لا يصير به مسافراً شرعاً (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل) كالزوج والمولى  
والامير (دون التبع) كالمرأة والعبد والجنه (ان علم) التبع (نية المتبوع في الأصل) فلا يلزمه الاتمام بنية الأصل الإقامة حتى يعلم



العدو مدة سفر يقصر والا لا وان لم يعلم يسأله وان سأله ولم يخبره ينظر ان كان  
العدو مسافرا يقصر والا فلا هو الظاهر كما قاله أبو السعود في حاشية الاشباه  
ان مسافرا في قوله ان كان العدو مسافرا معناه سائرا ووجه التأيد ان  
التعبير بالفعل حيث قال يسأله يشعر بالوجوب وأيضا فانه يتوصل به لاقامة  
الواجب على وجهه وما لا يتقام الواجب الا به فهو واجب (قوله كما في توجه  
الخطاب الشرعي) وذلك كما اذا أسلم في دار الكفر ولم يعلم بالاحكام حتى  
انتقل الى دار الاسلام فانه لا يلزمه أن يقضي ما مضى والوكيل لا ينزل  
عن مكانه بالعزل القصدي قبل علمه به بخلاف الحكمي كونه الموكل وفي  
التنوير ولا بد من علم التابع بنية المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة ولم يعلم  
التابع فهو مسافر حتى يعلم على الأصح (قوله لتأخير الواجب) وترك الواجب  
القصر وترك امتناع النفل وخاطبه بالفرض وكل ذلك لا يجوز أفاده السيد  
عن الدور (قوله لما قام للثالثة) أي قبل أن يقبضها بسجدة والا صارت  
الثالثة تغلاف فيضم اليها أخرى تحرزا عن التنفل بالتبرأ ولو أفسده لا شيء  
عليه لانه لم يشرع فيه ملتزما ولو نوى الإقامة بعد ركوع الثالثة قبل التقيد  
بسجدة أعاد القيام والركوع لو قوعهما نفلا فلا ينوبان عن الفرض أفاده  
السيد ولا بد أن ينوي الإقامة حقيقة حتى لو نواها لاجل الاتمام فقط  
لا يكون مفعلا (قوله في محل تصح الإقامة فيه) شروط اتمام الصلاة ستة  
النية والمدة واستقلال الرأي واتحاد الموضع وصلاحيته وترك السير در  
(قوله بقصر) جملة يقصر صفة مسافرا (قوله يعني وطنه الأصلي) ومنتهى  
ذلك بالوصول الى الرض فان انتهت كالأبنة سدا والاطلاق دال على أن  
الدخول اعتم من أن يكون للإقامة أولا ولحاجة نسبه ها وأن يكون  
في الصلاة كما اذا سبقه الحدث فدخله للماء أولا فانه يتم في هذه  
الصور الا أن يكون لاحقا فانه لا يتم لانه خلف الامام حكما (قوله  
قدرة ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم) فانهم ما قالوا اذا قدمت ببلدة  
وأنت مسافر وفي نفسك أن تقيم بها خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة  
بها وان كنت لا تدري متى تطعن فاقصرها والآخر في منسله كالنهر  
لان المقدرات الشرعية لا مجال للرأي فيها كما في العنابة والفتح وهو وجه

كما في توجه الخطاب الشرعي وعزل الوكيل حتى لو  
صلى مخافة قبل علمه صحت في الأصح (والقصر  
عزيمة عندنا) لما قدمناه (فاذا أنتم الرابعة) (الحال  
أنه) (فقد التعود الاول) قدر التشهد (صحت صلته)  
لوجود الفرض في محله وهو الجلوس على الركعتين  
وتصير الآخرين نافلا له (مع الكراهة) لتأخير  
الواجب وهو السلام عن محله ان كان عامدا فان  
كان ساهيا بسجدة سهو (والا) أي وان لم يكن قد  
جلس قدر التشهد على رأس الركعتين الاوليتين  
(فلا تصح) صلته تركه فرض الجلوس في محله  
واختلاط النفل بالفرض قبل كماله (الاذا نوى  
الإقامة لما قام للثالثة) في محل تصح الإقامة فيه  
لانه صار مقبلا بالنية فانقلب فرضه أو بعاد ترك  
واجب القعود الاول لا يفسد وكذا الوقوف في ركعة  
لانه أمكنه تدارك فرض القراءة في استحكم سفره  
الإقامة (ولا يزال) المسافر الذي استحكم سفره  
بعض ثلاثة أيام مسافرا (يقصر حتى يدخل مصره)  
يعني وطنه الأصلي (أو ينوي إقامة نصف شهر  
بلدا أو قرية) قدره ابن عباس وابن عمر رضي الله  
عنهم واذا لم يستحكم سفره بأن أراد الرجوع

على الشافعي في تقديره بأربعة أيام غير يومي الدخول والخروج كذا  
 في التبيين اهـ (قوله لنقضه السفر) أي بإرادة الرجوع (قوله لانه ترك)  
 أي لان نقض السفر ترك والتروك تحصل بمجرد النية (قوله لان علقمة  
 الخ) وكذا روى عن ابن عمرو وسعد بن أبي وقاص وابن عباس  
 رضى الله عنهم (قوله لم يعين المبيت باحداهما) أما اذا عينه بأن نوى  
 أن يقيم الليل في احداهما ويخرج بالنهار الى الموضع الآخر فاذا دخل  
 أولا الموضع الذي عزم على الإقامة فيه بالنهار لم يصير مقبلا أي  
 حتى يدخل الموضع الذي نوى المبيت فيه وان دخل أولا الموضع الذي  
 عزم على الإقامة فيه بالليل صار مقبلا ثم بالخروج الى الموضع الآخر  
 لم يصير مسافرا لان موضع إقامة المرحلتين فيه ألا ترى أنك  
 اذا قلت لشخص أين تسكن يقول في محلة كذا وهو بالنهار  
 يكون بالسوق نقله السيد عن العلامة مسكين (قوله ولا تصح نية الإقامة  
 في مفازة) مثلها بالجزيرة والبحر والسفينة والملاح مسافر وسفينة ليست  
 بوطن الا عند الحسن نقله السيد عن البحر (قوله وأما أهل الاخبية فتصح  
 نيتهم الإقامة الخ) أي اذا كان عندهم من الماء والسكر  
 ما يكفيهم تلك المدة وأهل الاخبية هم الاعراب والترك والكرد الذين  
 يسكنون المفازة نهرو وقيد بهم لان غيرهم لو نوى الإقامة معهم لا يصير مقبلا  
 عند الامام وهو الصحيح وعن الثاني روايتان (قوله لعسكرنا بدار الحرب)  
 أقام من دخلها بامان ونوى الإقامة في موضعها صحت ويتم درر (قوله  
 لخالفه حالهم) أي اعزيتهم بسبب التردد لان احتمال وصول مبدد الى  
 العدو ووجوده بكيدة من القليل يغلب بها الكثير قائم وذلك يمنع قطع  
 القصد فلم تكن دار إقامة (قوله في حال محاصرة أهل البغى) ولو في  
 المصر كما أفاده أكمل الدين في العناية وصاحب البحر والتقييد  
 بغير المصر في عبارة البعض اتفاقا والبغاة قوم خرجوا عن طاعة  
 الامام الحق ظانين أنهم على الحق ولا يحكمهم بفسقهم بالاتفاق  
 لانهم مقسمون بشبهة وان كانت فاسدة فان لم تكن لهم شبهة  
 فهو اصول أي تطاع طريق قهستاني من بحث البغاة (قوله

لوطنه قبل حضى ثلاثة أيام يتم بمجرد الرجوع  
 وان لم يصل لوطنه لنقضه السفر لانه ترك بخلاف  
 السفر لا يوجد بمجرد النية حتى يسير لانه فعل  
 (وتحسر ان نوى أقل منه) أي من نصف شهر (أول  
 ينو) نيا (وبقي) على ذلك (سنتين) وهو ينو  
 الخروج في غدا وبعد جمعة لان علقمة بن قيس  
 مكث كذلك نحو اربع سنين يقصر الصلاة (ولا  
 تصح نية الإقامة ببلدين لم يعين المبيت باحداهما)  
 وكل واحد أصل بنفسها واذا كانت تابعة  
 كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الإقامة  
 بدخول أيتهما وكذا تصح اذا عين المبيت بواحدة  
 من البلدين لان الإقامة تضاف لمحل المبيت (ولا)  
 تصح نية الإقامة (في مفازة غير أهل الاخبية)  
 لعدم صلاحية المكان في حقه والاخبية جمع  
 خباء بغيرهم مثل كساء وأكسية يت من وبر  
 أوصوف والمراد ما هو أهم من ذلك وأما أهل  
 الاخبية فتصح نيتهم الإقامة في الأصح في مفازة  
 (ولا) تصح نية الإقامة (لعسكرنا بدار الحرب)  
 ولو حاصروا مصر المخالفة حالهم بالتردد بين  
 القرار والقرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا  
 (بدارنا في) حال (محاصرة أهل البغى)



ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا عليهم) للعله السابقة وفصل زفر  
وتفصيله رواية عن الثاني (قوله يصلي رباعية) الجملة صفة مقيم  
قال السيد ولا حاجة اليه لعلمه من قوله وأتمها أربعاً (قوله ولو في التشهد)  
متعلق بقوله اقتدى كقوله في الوقت (قوله في الوقت) ولو قدر  
تحرية في الأصح فهستأني (قوله ولو خرج الوقت) مبالغة على قوله صح  
(قوله أو ترزله الامام القعود الاول) لأن القعدة صارت واجبة في حقه  
أيضاً فلا يبطّل فرضه بتركها وعليه الفتوى نهر (قوله لا يصح اقتداء  
المسافر بالمقيم) مقيّد بكونها فائتة في حق الامام والمأموم أمّا لو  
كانت فائتة في حق الامام مؤداة في حق المأموم كما اذا كان  
المأموم يرى قول الامام في الظاهر والامام يرى قوله - ما وقول الشافعي -  
فانه يجوز دخوله معه في الظاهر بعد المثل قبل المثلين كما في السراج (قوله  
لأن فرضه لا يتغير بعد خروجه) فكان اقتداء المفترض بالمتنفل في حق  
القعدة ان كان الاقتداء في الشفع الاول أو في حق القراءة ان كان  
الاقتداء في الشفع الثاني هداية أو في حق التحريم كما في السراج عن  
الحواشي لأن تحريم الامام اشقت على فرض ونفل وتحريم المقتدى  
شقت على الفرض فقط فكانت أقوى اه وفيه أن تحريم المسافر  
مشقة على نحو التسيح والتكبير وان أراد من جهة القراءة فيرجع  
الى ما ذكره صاحب الهداية (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ)  
ولأن صلاة المسافر في الحالين أقوى وبناء الضعيف على القوى جائز  
(قوله أتموا صلاتكم) روى أن أبا يوسف لما حج مع هارون الرشيد  
وصلى بالناس ركعتين بمكة قال أتموا صلاتكم فانا قوم سفر فقال له  
واحد منهم نحن أعلم بهذا منك فقال له أبو يوسف لو علمت ما تكلمت في  
الصلاة فقال هارون لو كان مثل هذا الجواب بدلا عن الملك الذي  
أعطانيه الله تعالى لمكنت أسرب ذلك كذا في الشرح (قوله فانا قوم  
سفر) يستعمل سفر مفردا وجمعاً يقال رجل سفر وقوم سفر والمراد  
هنا الجمع ذكر العلامة نوح (قوله أقوى من الاول) أي من  
القعود الاول (قوله بلا قراءة) في الأصح لانهم لا يحقون حيث أدركوا

لا يزداد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة لنا  
عليهم (وان اقتدى مسافر بمقيم) يصلي رباعية  
ولو في التشهد الأخير (في الوقت صح) اقتداءؤه  
(وأتمها أربعاً) تبعاً لتمامه واتصال المذهب بالسبب  
الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل انقضاء المسافر بالمقيم  
الامام القعدة الاول في الأصح (قوله لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم  
بعد خروج الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم  
ولو كان اسرام المقيم قبل خروج الوقت لأن فرضه  
لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بأن اقتدى مقيم  
بمسافر (صح) الاقتداء (فبهمما) أي في الوقت  
وفيما بعد خروجه لانه صلى الله عليه وسلم صلى  
بأهل مكة وهو مسافر وقال أتموا صلاتكم فانا قوم  
سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق المقيم  
بهم المقيمون منه ردين بلا قراءة

أول صلاتهم مع الامام وفرض القراءة قد تأذى فيتركونها احتياطا  
 كذا في الهداية واليكافي (قوله ولا سجود سهو) لوسه وافيمما يتحون لانهم  
 كاللاحقين (قوله ولا يصح الاقتداء بهم) لانهم بالاقتراء التزموا  
 الموافقة في الركعتين فينفردون في الباقي الا أنهم مقتدون بتحريرة لا فعلا  
 (قوله وقيل بعد التسليمة الاولى) خوف افسادهم صلاتهم بالتسليمة  
 الثانية لانهم لا ينتظرون شيئا بخلافه بعد التسليمة الاولى (قوله في الاصح)  
 وقال بعض المشايخ يقرأ كالمسبوق (قوله لانه أدرك الخ) بيانه  
 أنه لما كان لاحقا كان خلف الامام حكما فكان مقتديا به من هذا الوجه  
 وهو منفرد حقيقة فبالنظر الى أنه مقتد بتركه القراءة تحريما وبالنظر  
 الى أنه منفرد يستحب له القراءة اذ فرض القراءة قد تأذى في الشفع  
 الاول واذا دار الامر بين الحرمة والندب فالاحتياط هو الترك فكان  
 جعله مقتديا أولى من جعله منفردا بخلاف المسبوق فانه أدرك قراءة نافلة  
 فلم يسقط فرض القراءة عنه فدارت قرأته بين أن تكون مكروية تحريما  
 او ركنا تصد الصلاة بتركه فكان الاحتياط في حقه القراءة فصار جعله  
 منفردا أولى من جعله مقتديا فكانت قرأته فيما يقضى فرضا (قوله  
 يقضى بالركوع والسجود) لان الرخصة للعجز لا تبقى بدون (قوله  
 واذا مرض) أي العجز والاولى ذكره (قوله يقضى بالاياء) لئلا  
 يلزم تكليف ما ليس في الوسع (قوله آخر الوقت) أي بقدر ما يسع ايقاع  
 التحريمة فيه (قوله لانه المعتبر في السببية) أي آخر الوقت لانه اذا انقضى  
 دينافي ذمته وصفة الدين تعتبر حال تقررته وأما اعتبار كل  
 وقت اذا خرج في حقه فيثبت الواجب عليه بصفة الكمال (قوله وانما  
 تمتد) أكثر من خمس صلوات (قوله ويطل الوطن الخ) الوطن  
 محتل ويكن منزل الإقامة فاموس (قوله بمثله) أي وان لم يكن بينهما  
 مسافة سفر لقوله بعد ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصل اجماعا  
 أي لانه قد يتولد فيه مثلا ولا ينتقل عن غيره اليه (قوله ولا لوطن الإقامة  
 في ظاهر الرواية) فاذا خرج من مصر أقام بقبليوب مدتها يسمى وطن  
 إقامة الا أنه حينئذ لا يترتب له احكام (قوله بل استحدث أهلا الخ)

ولا سجود سهو ولا يصح الاقتداء بهم) (ونذب للامام)  
 بعد التسليمتين في الاصح وقيل بعد التسليمة الاولى  
 (أن يقول أتموا صلاتكم فاني مسافر) كما روينا  
 وانما كان مندوبا لانه لم ينعين مصر فالحال الامام  
 لجواز القول قبل الصلاة أو بعد انما هم صلاتهم  
 (وينبغي أن يقول) لهسم الامام (ذلك قبل  
 شروعه في الصلاة) لدفع الاشتباه ابتداء  
 (ولا يقرأ) المؤتم (المقيم فيما يتم بعد فراغ امامه  
 المسافر في الاصح) لانه أدرك مع الامام أول صلاته  
 وفرض القراءة قد تأذى بخلاف المسبوق  
 (وفاته السفر و) فائنة (الحضر تقضى ركعتين  
 وأربعاء) فيه لف ونشر مرتب لان القضاء يجب  
 الاداء بخلاف فائنة المريض والقوى فان  
 المريض اذا برئ يقضى بالركوع والسجود واذا  
 مرض يقضى بالاياء فائنة للمحتمل لسقوط الركوع  
 والسجود بالعدول لزومه بالقدرة حال القضاء  
 (والاعتبر فيه) أي لزوم الاربع بالحضر والركعتين  
 بالسفر (آخر الوقت) فان كان في آخره مسافرا  
 صلى ركعتين وان كان مقيما صلى أربعاً لانه المعتبر  
 في السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت  
 فتلزمه الصلاة لو صلأ أهلا لها في آخر الوقت  
 يلوغ واسلام وافاقه من جنون وانما وطهر من  
 حيض ونفاس وثسقط بفقد الاهلية فيه بجنون  
 وانما ممتد ونفاس وحيض (ويطل الوطن الاصل  
 بمثله فقط) أي لا يطل بوطن الإقامة ولا بالسفر  
 لان الشيء لا يطل بحدوده بل بما هو مثله أو فوقه  
 ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الاصل  
 اجماعا ولا لوطن الإقامة في ظاهر الرواية واذا لم  
 ينتقل أهله بل استحدث أهلا أيضا



وكذا لو استحدث أهل في ثلاث مواضع فالحكم واحد فيما يظهر (قوله  
 بإنشاء السفر بعده) حتى لو عاد إلى حاجة فيه قصر وقوله بعده أي بعده  
 الإقامة فيه سواء أنشأ منه أو بعده في موضع آخر بعده ولا يشترط كونه  
 منه كما يفيد كلام صاحب النهر لا في رده على الزياحي وبقي ما إذا  
 خرج منه على نية السفر الأولى ثم جاوزه بنية سفر منه أو من الأصلي ولم  
 يبق في غيره ثم مر به هل يتم وظاهر كلامهم نعم لأنه لم يدخل الأصلي ولم يبق  
 في غيره ولم ينشئ سفر بعده وحزره (قوله لما ذكرنا) من أن الشيء لا يطل  
 إلا بمثله أو بما هو فوقه (قوله أو تزوج فيه) ينظر ~~حكم~~ ما إذا تسرى  
 فيه وعلى فرض اعتبار التسرى فيه يتحقق كون الوطن الأصلي أكثر  
 من أربعة (قوله على ما قدمناه) من أنه لا بد أن يكون واحدا وأن  
 لا يكون مفازة ولا دار حرب لعسكرنا ولا دار بني (قوله وفائدة هذا)  
 الأولى ذكره بعد قوله لما ذكره فانه فائدة ما قبله (قوله وهو مسافر)  
 احتزبه عما إذا انقض السفر قبل استحكامه بعد إقامة بعمل خمسة  
 عشر يوما فانه يتم إذا دخله أصيرورته مقبلا حيث ينقض السفر ومثل  
 المؤلف في الشرح لوطن الإقامة والأصل موضحا فقال مثاله مصري  
 انتقل بأهله إلى الشام فإذا عاد مسافرا ودخل مصره لم يتم مجرد الدخول  
 فلو أبقى أهله وتزوج بالشام أيضا يتم بدخوله في كل من الوطنين وإذا  
 خرج يريد الشام فنوى الإقامة بالخاء نقاء السر بأقضية مثلا خمسة عشر  
 يوما لم يبطل وطنه الأصلي فإذا رجع إليه لم حاجة يتم الصلاة فيه فإذا خرج  
 ودخل الخاء نقاء بقصر لبطلان وطن الإقامة به بالأصلي وكذا لو خرج من  
 الخاء نقاء بعد نية الإقامة فيها خمسة عشر يوما ولم يرجع إلى وطنه الأصلي  
 ولم ينو السفر حتى وصل إلى بلبيس مثلا فنوى الإقامة فيها خمسة  
 عشر يوما بطل وطن الإقامة بالخاء نقاء وكذا إذا خرج منها فنوى السفر  
 حتى لو عاد إلى حاجة فيها بقصر كما لو دخلها مسافرا بعد ذلك اه (قوله  
 وكان مسافرا) ليس بقيد وقال الزياحي عامةتهم على أن وطن السكفي  
 يفيد وتصورت تلك الفائدة فمن خرج إلى قرية لم حاجة ولم يقصد سفر أو نوى  
 أن يقيم بها أقل من نصف شهر يتم فلو خرج منها لا السفر ثم بداله أن يسافر

ببلدة أخرى فلا يبطل وطنه الأول وكل منهما  
 وطن أصلي له (ويبطل وطن الإقامة بمثله) يبطل  
 أيضا (ب) إنشاء (السفر) بعده (وب) العود إلى  
 (الأصلي) لما ذكرنا (والوطن الأصلي هو الذي  
 ولد فيه) الإنسان (أو تزوج فيه) (أو لم يتزوج)  
 (ولدفنه) (و) لكن (قصد التعيش لا الارتحال  
 ولم يولد فيه) (و) لكن (صالح لها على ما قدمناه)  
 عنه ووطن الإقامة موضع (شهر فافوقه)  
 وقد (نوى الإقامة فيه نصف شهر فافوقه) وهو مسافر  
 وفائدة هذا أنه يتم الصلاة إذا دخله وهو مسافر  
 قبل بطلانه (ولم يعتبر المحققون وطن السكفي وهو  
 تمام أي موضع) (ينوى الإقامة فيه دون نصف  
 شهر) وكان مسافرا

قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم أقل من خمسة عشر يوما في موضع آخر قصر قلوب مرتبة تلك القرية أتم لأنه لم يوجد منه ما يبطله عما هو وفوقه أو مثله اه بتغيير ما وقوله فلو خرج منها لالسفر قيديه لأنه لو خرج منها للسفر بطل اتفاقا وقوله ثم بد الله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم الخ قيديه لأنه لو دخل مصره لبطل بما فوقه وهو الوطن الاصلى ولو أقام بجبل أقل من مدة الإقامة لبطل بمثله قال في التهر وما في الزيلعي ممنوع بل يتصر لأنه مسافر وقدم تر أن وطن الإقامة يبطل بالسفر فوطن السكفي أولى (قوله فلا يبطل به وطن الإقامة) والاصلى أولى (قوله ولا يبطل السفر) أى حكم السفر من قصر الصلاة وغيره والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (باب صلاة المريض) •

مناسبة هذا الما قبله أن في كل إسقاطا وتخفيفا (قوله من إضافة الفعل الى فاعله) كقيام زيد وقد يضاف الى محله كترك الغصن (قوله عن المجري الطبيعى) أى الجريان والاستمرار الطبيعى بأن يكون مخالفا لقتضى الطبع المستمر ومرض الحيوان من باب تعب والمرض بالسكون لغة قليلة في المحرك قال في البحر وحد المرض المسقط للقيام والجمعة والمبج للافطار والتميم زيادة العلة أو امتدادها (قوله وهو الحقيقى) أى ما ذكره المصنف أولا وهو التذمر الحقيقى وقوله ومثله الحكمى أى ومثل التذمر الحقيقى التذمر الحكمى وهو التعسر (قوله بوجود ألم شديد) كدوران رأس ووجع ضرر من أو شقيقة أو رمذ كافي القهستانى وسواء حدث ذلك في الصلاة أو قبلها كافي النقاية وقيد به بالشديد لأنه ان لحقه نوع من المشقة لم يجز ترك القيام كافي مسكين ومثل الألم خوف الحق الضرر من عدو آدمى أو غيره على نفسه أو ماله لو صلى قائما وكذا لو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع أن يصلى من الطين أو المطر فانه يصلى قاعدا كافي البحر وكذا يصلى قاعدا لو أعجزه القيام عن الصوم أو عن فرض القراءة أو كان بحال لو قام سلس بوله أو سال جرحه (قوله حاذق) غير ظاهر الفسق وقيل عد القه شرط

فلا يبطل به وطن الإقامة ولا يبطل السفر

• (باب صلاة المريض) •

من إضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة لا يمدن خارجة عن المجرى الطبيعى (اذن تعذر على المريض كل القيام) وهو الحقيقى ومثله الحكمى ذكره فقال (أو تعسر) كل القيام (بوجود ألم شديد أو خاف) بأن غلب في ظنه بغيره سابقة أو أخبار طبيب مسلم حاذق



أَوْظَهَرَ الْحَال (زيادة المرض أو) خاف (بطاء)  
 أي طول المرض (به) أي بالقيام (صلى قاعدا  
 بركوع وسجود) لما روى عن عمران بن حصين  
 قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه  
 وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما فان لم تستطع  
 فقعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي  
 فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها  
 (وبعد كيف شاء) أي كيف يسر له بغير ضرر من  
 تربع أو غيره (في الاصح) من غير كراهة كذا روى  
 عن الامام للعذر (والا) بأن قدر على بعض القيام  
 (قام بقدر ما يمكنه) بلا زيادة مشقة ولو بالتحريمة  
 وقراءة آية وان حصل به ألم شديد بقعدا ابتداء  
 كما لو عجز وقعدا ابتداء هو المذهب الصحيح لان  
 الطاعة بحسب الطاقة (وان تعذر الركوع  
 والسجود) وقدر على القعود ولو مستندا (صلى  
 قاعدا بالاياء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزئه  
 مضطجعا (وجعل ايماءه) برأسه (للسجود) أخفض  
 من ايماءه (برأسه) للركوع) وكذا لو عجز عن  
 السجود وقدر على الركوع يومي بهما لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم عاد مريضا فراه يصلي على  
 وسادة فأخذها فرمى بها فأخذ عودا يصلي عليه  
 فرمى به وقال صلى على الارض ان استطعت  
 والافانم ايماء واجعل سجودك أخفض من  
 ركوعك (فان لم يخفضه) أي الايماء للسجود  
 (عنه) أي عن الايماء للركوع بأن جعلها على  
 حد سواء (لا تصح) صلاته لفقد السجود حقيقة  
 وحكمها مع القدرة (ولا يرفع) بالبناء للمجهول  
 (لوجهه شيء) كحجر وخشبة (يسجد عليه)

كما في الشربة لالبسة (قوله أو ظهروا الحال) عطف على قوله تجزئه بأن  
 كان يظهر له من حاله أنه لو قام زاد مرضه أو يبطئ برؤه ولو قدر على القيام  
 متكئا أو معتمدا على عصا أو حائط لا يجزئه الا ذلك خصوصا على  
 قواه ما فأنه ما يجعلان قدرة الغير قدرة له (قوله زاد النسائي) فان لم تستطع  
 فستلقيا) أهل المذهب على أنه عند العجز عن الصلاة قاعدا يجزئه بين صلاته  
 على جنبه وصلاته مستلقيا والاستلقاء أفضل ولعله ثبت عندهم ما هو  
 أقوى من هذا الحديث فترى كواظا هره من الترتيب (قوله أو غيره)  
 كاحتباء أو جلوس على ركبتيه كالشهادة لان عذر المرض أسقط عنه  
 الاركان فلان يسقط عنه الهيئات أولى كذا في الشرح (قوله قام بقدر  
 ما يمكنه) لان البعض معتبر بالكل (قوله وان حصل به ألم شديد بقعد  
 ابتداء) الاولى حذف قوله ابتداء والمعنى أنه يقوم الى أن يتعسر عليه  
 القيام فيقعد وهذه الحالة كحالة العجز ابتداء وان لم تحصل على هذا التحد  
 المشبه والمشبه به (قوله والسجود) أي بالجبهة والاثف ولو كان يقدر على  
 سجوده بالاثف فقط تعين عليه لما في السراج لو كان يجيئه قروح  
 لا يستطيع السجود عليه يلزمه السجود على الاثف ولا يجوز له الايماء  
 لانه ترك السجود مع القدرة عليه وفي التمهيد أنه عند العجز عن  
 لسجود يفترض عليه أن يقوم للقراءة فاذا جاء أو ان الركوع والسجود  
 يقعد ويومي بهما (قوله صلى قاعدا بالاياء) أو قائما به والاول أفضل لانه  
 شبهه بالسجود لكونه أقرب الى الارض وهو المقصود كذا في التبيين وفي  
 البحر ظاهر المذهب جواز الايماء قائما أو قاعدا كما لا يخفى اه قال الطائي  
 لو قيل ان الايماء قائما هو الافضل خروجا من الخلاف يعني خلاف من  
 يشترط القيام عند القدرة عليه لكان موجهها اه (قوله وجعل ايماءه  
 للسجود أخفض) تميزا بينهم ما ولا يلزمه أن يبالغ في الانحناء أقصى ما يمكنه  
 بل يكفيه أدنى الانحناء فيه ما نهر عن المجتبي (قوله وكذا لو عجز عن السجود  
 الخ) قال في الفتح رجل بحلقه جراح لا يقدر على السجود ويقدر على غيره  
 من الافعال يصلي قاعدا بالاياء ولو قام وقرأ وركع ثم قعد وأومأ للسجود  
 جازوا الاول أولى اه (قوله ولا يرفع بالبناء للمجهول) هذا الضابط



لما قدمناه واقوله صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ومن لم يستطع فلا يرفع الى وجهه شيئا بسجد عليه  
وايكن في ركوعه وسجوده يوحى برأسه رواه الطبراني وقال في المنجني كانت كيفية الايمان بالركوع والسجود مشتبهة على في أنه يكتفي  
بعض الانحناء أم أقصى ما يمكن نظفت على الرواية فانه ذكر شيخ الاسلام الموحى اذا خفض رأسه للركوع شيئا ثم للسجود شيئا جاز  
انتهى وفي شرح المقدسي مريض عجز عن الايمان فترك رأسه عن أبي ٤١٩ حنيفة يجوز وقال ابن الفضل لا يجوز لانه لم يوجد

منه الفعل انتهى حقيقة الايمان طأطأة الرأس انتهى

عبارته وقال أبو بكر اذا كان بجهته وأتفه عذر يصلي  
بالايمان ولا يلزمه تقرب الجهة الى الارض بأقصى  
ما يمكن وهذا نص في الباب كما في معراج الذرية  
(فان فعل) أي وضع شيئا فسجد عليه (ونخفض  
رأسه) للسجود عن ايمانه للركوع (صح) أي  
صحت صلاته لوجود الايمان لكن مع الاساءة لما روي  
وقيل هو سجود كذا في الغاية ويفعل المريض  
في صلاته من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله  
الصحيح وان عجز عن ذلك تركه كما في الترخاينة  
عن التجريد (والا) أي وان لم يخفض رأسه  
للسجود أنزل عن الركوع بأن جعلهما سواء  
(لا) تصح صلاته لترك فرض الايمان للسجود  
كما وفعل ذلك من غير رفع شيء كما تقدم بيانه (وان  
نفس القعود) فلم يقدّر عليه متكئا ولا مستندا  
الى حائط أو غيره بلا ضرر (أو مأ مستلقيا) على  
قفاه (أو على جنبه) واليمين أفضل من اليسر  
ورديه الاثر (والاقل) وهو الاستلقاء على  
قفاه (أولى) من الجانب الايمن ان يسر بلا مشقة  
لحديث فان لم يستطع فعلى قفاه ولان التوجه  
للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستندا فتركه  
لم تجز على المختار وقد مناجوا التوجه لما قدر  
عليه بلا عسر وسقوط التوجه الى القبلة بعذر  
المرض ونحوه (والمستلق) يجعل تحت رأسه  
وسادة) أو نحوها (ليصير وجهه الى القبلة لا الى  
(السما) وليتمكن من الايمان اذ حقيقة  
الاستلقاء تمنع الاصحاء عن الايمان بهما فكيف  
بالمريض (ويستغنى) للمريض (نصب ركبته

وان تعين هنا رفع شيء بعده لكنه ليس يلزم في الواقع فان رفعه ورفع  
غيره على حد سواء في الحكم وهو كراهة التحريم ويدل عليه لفظ الحديث  
الآتي بعد والسابق (قوله لما قدمناه) من حديث العباد (قوله قطفت  
على الرواية) أي بأنه يكتفي بعض الانحناء بدليل تنكير شيء (قوله فترك  
رأسه) أي من غير طأطأة (قوله وقال ابن الفضل لا يجوز) هو  
المشهور في المذهب (قوله انتهى) أي كلام ابن الفضل (قوله حقيقة)  
أي اذا علمت أنه لا يجوز لعدم وجود الفعل المخصوص منه حقيقة الايمان  
الح (قوله انتهى عبارته) أي عبارة المقدسي (قوله وهذا نص في الباب)  
أي على أنه لا يلزمه أقصى ما يمكن من الانحناء (قوله لكن مع الاساءة)  
المراد بها كراهة التحريم فيما يظهر انتهى عنه في الحديثين السابقين (قوله  
فلم يقدّر الخ) هذا عذر حقيقي ومثله الحكمي بأن كان بحال لو قد  
بزغ الماء من عينيه فأمره الطبيب بالاستلقاء أياما ونهاه عن القعود  
والسجود فانه يجزيه أن يستلق ويصلي بالايمان لان حرمة الاعضاء  
لحرمة النفس كذا في البحر (قوله بلا ضرر) متعلق بقوله فلم يقدّر  
أما اذا قدر على الانكسار بضرر فلا يلزمه (قوله أو مأ مستلقيا الخ) اعلم  
أن في المسئلة ثلاثة أقوال أظهرها أنه بالخيار بين الاستلقاء والاضطجاع  
وهو جواب الكتب المشهورة كالمهذبة ونحوها ثانياً أنها أن الاستلقاء  
انما يجوز اذا عجز عن الاضطجاع كذهب الشافعي ثالثها أن الاضطجاع انما  
يجوز اذا عجز عن الاستلقاء وفي القنية أنه الاظهر ورد في البحر وقال  
في التمهيد شاذ (قوله وسقوط التوجه) عطف على جواز الخ وهو  
من عطف اللازم (قوله فيمتد برجليه) الاولى حذفه (قوله أخرى  
عنه الصلاة القليلة) اعلم أن المسئلة على أربعة أوجه ان دام به العجز ست  
صلوات وهو لا يعقل سقط عنه القضاء اجماعا وان كان أقل وهو يعقل  
ففي اجماعا وان دام ست صلوات وهو يعقل أو أقل وهو لا يعقل ففيهما  
اختلاف المشايخ فمنهم من قال يلزمه القضاء وهو اختيار صاحب الهداية  
ومنهم من قال لا يلزمه وهو اختيار البزدوي الصغير وفي البحر عن القنية  
مريض لا يمكنه الصلاة الا بأصوات مثل أروه ونحوه يجب عليه

ان قدر حتى لا يقدرا (فيتمد برجليه) وهو مكره للقادر على الامتناع عنه (وان تعذر الايمان) برأسه (أخرى عنه)  
الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فادونها اتفاقا وأما اذا زادت على صلاة يوم وليلة (مادام يفهم) مضمون (الخطاب)  
فانه يقضيها في رواية (قال في الهداية) والمستغنى (هو الصحيح) وقد (جزم صاحب الهداية) مخالفا



لها (في كتابه) التجنيس والمزيد بسقوط القضاء إذا دام عجزه عن الإيماء) برأسه (أكثر من خمس صلوات وإن كان يفهم) مضمون  
(الخطاب) كالغنى عليه انتهى (وصححه) قاضي عتيق (قاضي خان) قال هو الأصح لأن مجرد العقل لا يكفي لتوجيه الخطاب  
اتهى وقال الكمال (ومثله) أى مثل تصحيح قاضي خان ٤٢٠ (في المحيط واختاره شيخ الإسلام) خواهر زاده (ونفر

الإسلام) السرخسي انتهى (وقال في الطهيرية  
هو ظاهر الرواية وعليه الفتوى) كذا في معراج  
الذرية (وفي الخلاصة هو المختار وصححه  
في البناء) قال هو الصحيح كما في التارخانية  
(والبدائع وجزم به الولوالجي) والفتاوى  
الصغرى وفي شرح الطحاوى لو عجز عن الإيماء  
وتحرىك الرأس سقطت عنه الصلاة والعبرة  
في اختلاف الترجيح بما عليه الأكثر وهم القائلون  
بالسقوط هنا (رحمهم الله) أجمعين وأعاد علينا من  
بركاتهم ومدد هم (و) من عجز عن الإيماء برأسه  
(لم يوم) أى لم يصح إيماءه (بعينه و) لا (قلبه و) لا  
(حاجبه) لأن السجود تعلق بالرأس دون العين  
والحاجب والتلب فلا ينفصل اليها خلفه كالمند  
لقوله صلى الله عليه وسلم يصلى المريض قائما  
فإن لم يستطع فقاعد فإن لم يستطع فعلى قفاه  
يوتى إيماء فإن لم يستطع فقلبه أحق بقبول العذر منه  
وقد اختلفوا في معنى قوله عليه الصلاة والسلام  
فإنه أحق بقبول العذر منه ففهم من فسر بقبول  
عذراته تأخير فقال يلزم القضاء ومنهم من فسر  
بقبول عذراته لا سقوط فقال بعدم القضاء وهم  
الأكثر وقد علمتهم (وإن قدر على القيام وعجز  
عن الركوع والسجود صلى قاعدا بالإيماء) وهو  
أفضل من إيمائه قائما ويسقط الركوع عن عجز  
عن السجود وإن قدر على الركوع لأن القيام  
وسيلة إلى السجود فإذا فات المقصود بالذات  
لا يجب ما دونه وإذا استمسك عذره بالعود ويسبل  
بالقيام أو يستمسك بالإيماء ويسبل بالسجود ترك  
القيام والسجود صلى قاعدا وميا ولو عجز عن

أن يصلى ولو اعتقل أسانه يوما وليلة فصلى صلاة الأخرى ثم انطلق لسانه  
لا تلزمه الإعادة (قوله لها) أى للهداية أى للرواية المذكورة فيها (قوله  
في كتابه التجنيس) المعتبر ما صححه فيه لأنه متأخر (قوله وقال الكمال  
الخ) هو بمن مال إلى عدم وجوب القضاء كما في الشرح (قوله خواهر  
زاده) بضم الخاء وفتح الهاء ومعناه ابن الاخت (قوله أى لم يصح إيماءه  
بعينه الخ) وإنما ذكر ذلك دفعاً لتوهم عدم الحل وهو لا ينشأ في الصحة  
وقال زفر يوحى بعينه فإن عجز فبقائه وما قاله زفر رواية عن أبي يوسف لأن  
العينين في الرأس فيما أخذان حكمه إن قدر وإن عجز فبقائه لأن النية التي  
لا تصح الصلاة بدونها إنما تقام به فتقام به الصلاة عند العجز وإنما أن نصب  
الابدال بالرأى ممتنع والنص ورد بالإيماء بالرأس على خلاف القياس  
فلا يقاس عليه أفاده السيد (قوله فلا ينتقل إليها) أى إلى هذه  
الاشياء الثلاثة خلفه أى خلف السجود وهو الإيماء بها لأن الابدال  
لا تتم بالرأى (قوله كاليد) أى كما لا ينتقل خلف السجود إلى اليد  
(قوله صلى قاعدا بالإيماء) لو قال أو ما قاعد السكان أولى إذ يفرض عليه  
أن يقوم فإذا جاء أو أن الركوع والسجود أو ما قاعدا وإنما لم يلزمه  
القيام عند الإيماء للركوع والسجود لانه مطلقا على ما ذكره في النهر وإن كان  
ظاهرا لا يباح يقتضى سقوط ركنية القيام أصلا (قوله وإذا استمسك  
عذره بالعود) بجرحه وسلسه (قوله اختلف الترجيح) والمفتى به أنه يصلى  
منفردا كما في البحر والخلاف محمول على ما إذا لم تيسر له الجماعة في بيته  
والالم يجزله الخروج وترك القيام بالاتفاق قاله السيد (قوله في المشهور  
وهو الصحيح) وروى أبو يوسف عن الإمام أنه يستقبل لأن تحريره انعقدت  
موجبة للركوع والسجود فلا تجوز بينهما (قوله وأدائها) بالجر عطفها  
على الإبطال وقوله بعده ضميره يعود للإبطال (قوله ومن جن باقة سماوية)  
احترز بالآفة السماوية عما لو زال عقله بالجر فإنه يلزمه القضاء وإن  
طال لأنه حصل بما هو معصية فلا يوجب التخفيف ولهذا يقع طلاقه  
وكذا إذا ذهب عقله بالجن أو الداء عند الإمام لأن سقوط القضاء عرف  
بالأثر إذا حصل باقة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله ولا فرق بين

الجنون

القيام بخروجه للجماعة وقدر عليه في بيته اختلف الترجيح (وإن) افتتح صلواته صحبا و (عرض له  
مرض) فيها (بنتها بما قدر ولو) أتمها (بالإيماء في المشهور) وهو الصحيح لأن أداء بعضها بالركوع  
والسجود أولى من الإبطال وأدائها كلها بعده بالإيماء

الجنون العارض والاصلى - بأن بلغ مجنوننا وهو قول محمد وقال أبو يوسف  
الاصلى - كالمصباح في رواية أن الجنون يسقط مطلقا امتداً ولا كفاً البرهان  
(قوله واسقربه) قيد به لانه اذا كان يفيق في وقت معلوم نحو أن يجتنب عند  
الصبح فيفيق قليلاً ثم يعاوده الانغماء تعتبر الافاقة فتبطل ما قبلها من  
حكم الانغماء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم  
الا أنه يتكلم بغتة بكلام الاصحاء ثم يغمى عليه فلا عبرة بهذه الافاقة كذا  
في الشرح عن التتارخانية (قوله بأن خرج وقت السادسة) هذا قول  
محمد وهو المصحح في أكثر المعبرات مجمع الانهر وقال ابن أمير حاج قول  
محمد أشبهه لان المسقط للقضاء وقوعه في الخارج وذلك بدخول الفرائض  
في حد التكرار وقال في الفتح وقول محمد أصح تخريجاً على قضاء الفرائض  
وعند الامام وأبي يوسف تعتبر بالزيادة على ساعات يوم وليلة ولو بلحظة  
لانه المأثور عن علي - وابن عمر كان الاخذ به أولى اذ المقادير لا تعرف  
الاسماع وتظهر الثمرة فيما اذا أغنى عليه عند الضميمة ثم أفاق من الغد قبل  
الزوال بساعة فهو - اذا أكثر من يوم وليلة من حيث الساعات فلا قضاء  
عليه عند ما وعند محمد يقضى لعدم مضي ستة أوقات (قوله والجنون  
مثله) اعلم أن الاعذار ثلاثة تمتد جداً كالصباح يسقط به جميع العبادات  
وقاصر جداً كالنوم فلا يسقط به شيء ومتردد بينهما ما هو والانغماء فاذا  
امتد ألحق بالمتد جداً والالحق بالقاصر جداً ذكره المتأدي ولا يعتبر  
الانغماء في الصوم والركاة لانه يتدرج وجوده سنة أو شهراً بخلاف الجنون  
فانه يمتد فاعبر في سقوط العبادات والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله  
العظيم \* (فصل في اسقاط الصلاة والصوم) \* لا يخفى حسن ذكر هذا  
الفصل بعد ذكر أحكام المريض اعلم انه قد ورد النص في الصوم باسقاطه  
بالغلبة واتفقت كلمة المشايخ على أن الصلاة كالصوم استهسا فالكون  
أهم منه وانما الخلاف بينهم في أن صلاة يوم كصومه أو كل فترة  
كصوم يوم وهو المعتبر اذا علمت ذلك تعلم جهل من يقول ان اسقاط  
الصلاة لا أصل له اذ هذا ابطال للمتنفق عليه بين أهل المذهب وأراد  
المصنف بقوله والصوم موم رمضان بدليل قوله بعد وفيه ما فان

(ولو صلى) المريض (فأعاد ركوعاً وبجهد فصح في)  
لان البناء كالاقتداء فيصح منه ما خـ لا فالحمد  
وفي قوله صلى إشارة الى أنه لو قدر قبل الركوع  
والسجود بغير انفا فالعدم ببناء قوي على ضعف  
(ولو كان) قد أدى بعضها (مومياً) فقد روي  
الركوع والسجود ولو فاعداً (لا) يبقى لمأقبيه من  
بناء القوي على الضعف وكذا يستأنف من قدر  
على القعود للاجاء وكان يوشى مضطجعا على الخليل  
(ومن جن) بعارض مماوى (أو أغنى عليه) ولو  
بوزع من سبع أو أدى واستخزبه (نفس صلوات  
قضى) تلك الصلوات (ولو) كانت (أكثر) بأن  
يخرج وقت السادسة (لا) ينقض ما فانه كذا من  
ابن عمر في الانغماء والجنون مثله هو الصحيح (فصل  
في اسقاط الصلاة والصوم) \* وفيه ما (أدوات  
المريض ولم يقدر على) أداء (الصلاة



المراد به صوم كفارة اليمين وقتل وظهار وجنابة على احرام وقتل محرم  
صيد او صوم مندور افاده في الشرح (قوله بالايمان برأسه) قيد به لانه  
لا يعتبر الايمان بنحو الحاجب فلا يعتد به قادر افلا تلزمه الوصية وقياس  
قول زفرانه اذا تركها مع قدرته على الايمان بنحو الحاجب اوصى (قوله  
عن صلاة يوم وليلة) انما ذكره لانه اذا سقط في هذه الحالة القليل الذي  
لا سرج فيه فأولى الكسب الذي فيه الحرج (قوله لما رويناه) من قوله  
صلى الله عليه وسلم فان لم يستطع فائت الله أحق بقبول العذر منه (قوله لعدم  
قدرته) الاولى الاتيان بالواو لتكون علة ثانية عقلية بعد النقل ويحتمل  
أنه علة لعلته (قوله بأدراكه) متعلق بقوله قدرته والباء للسببية (قوله  
على قول من يفسر الخ) فان القائل به لا يقول بلزوم القضاء الا بأدراكه الزمن  
يسعه ولم يوجد لزوم الوصية فرع لزوم القضاء وبه يدفع ما أورد من أن  
الوجوب قد تعلق بذمته فلما ذالم تلزمه الوصية وان لم يقدر تفرغ لذمته  
(قوله ظاهر) الاولى قضاها بالغاء (قوله فلا يلزمها الا بصاها به) لانها  
عذرا في الاداء فلا تيعذر في القضاء أولى زيادتي واذا لم يلزمها القضاء  
لا يلزمها الا بصاها به (قوله ولم عليه) ضمته معنى فرض فعذاه بعلى والا  
فلزم يتعدى بنفسه (قوله ولو بغير عذر) الاولى حذفه لانه يبينه بعد ولانه  
يفيد اشتراط القدرة فيه وليس كذلك (قوله من ادراك الخ) من  
للتعليل (قوله لزمه بجميع ما افطره) الضمير في لزمه يرجع الى الا بصاها  
(قوله بفضل الله) الباء فيه لام صاحبة وفيما بعده للسببية أو الثاني تعلق  
بالعامل بعد تعلق الاول به (قوله من صوم) لم يذ كر قبله مبينه والاولى ما في  
الشرح حيث قال وكذا صوم كفارة يمين وقتل خطا وظهار وجنابة  
على احرام وقتل محرم صيد او صوم مندور اه وقال في الدر المختار من  
العوارض والحاصل أن ما كان عبادة بدنية فان الوصي يطعم عنه بعد  
موته عن كل واجب كالفطرة والمالية كالكافة يخرج عنه القدر الواجب  
والركبة كالحج يحج عنه رجا من مال الميت (قوله وظهار) فيه أن  
الصوم في كفارة الظهار يدل عن الاعتناق وقد قال المصنف معترضاً على  
صاحب الدرر في ذكره القتل بان الواجب ابتداءه حتى رقبة مؤمنة فلا

بالايمان برأسه (لا يلزمه الا بصاها بها وان قلت)  
بذمتها عن صلاة يوم وليلة لما رويناه لعدم قدرته  
على القضاء بأدراكه الزمن له على قول من يفسر قبول  
العذر بوجوب التأخير ومن فسر بالسهو وظاهر  
(وكذا) حكم (الصوم) في شهر رمضان (ان افطر  
فيه المسافر والمريض وما تأقبل الاقامة) للمسافر  
(و) قبل (العبادة) للمريض لعدم ادراكها عدة  
من ايام أخر فلا يلزمها الا بصاها به (و) لزم (عليه)  
من انظر في رمضان ولو بغير عذر (الوصية)  
بعض على من انظر في رمضان (من ادراك عدة من  
ايام أخر) أي بغيره ما (قدر عليه) من ادراك عدة من ايام  
أخر ان افطر بدون عذر وان لم يدرك عدة من ايام  
العدة صير منه لكنه يرجى له العفو بفضل الله بقديته  
فرض وكفارة وظهار

أى من له التصرف في ماله لوراثته أو وصاية (من

ثالث ما ترك) الموصى لان حقه في ثلث ماله سال

مرضه وتعاق حق الوارث بالثلثين فلا ينفذ فورا

على الوارث الا في الثلث ان اوصى به وان لم يوص

لا يلزم الوارث الانخراج فان تبرع جاز كما سنذكره

وعلى هذا دين صدقة الفطر أو النفقة الواجبة

والخراج والجزية والكفارات المالية والوصية

بالحج والصدقة المنذورة والاعتكاف المنذور عن

صومه لا عن الميت في المسجد وقد لزمه وهو صحيح

ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن

يوصى لصوم اعتكاف كل يوم بنصف صاع من ثلث

ماله وان كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى

مات فلا شيء عليه فاذا لم يف به الثلث توقف الزائد

على اجازة الوارث فيعطى (اصوم كل يوم) طعام

سكنين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم

شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا

يخرج (اصلاة كل وقت) من فرض اليوم والليل

(حتى الوتر) لانه فرض على عند الامام وقد

ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام باستحسان

المشايخ لكونها اتم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو

الصحيح وقيل فدية جميع صلاة اليوم الواحد كفدية

صوم يوم والصحيح انه لكل صلاة فدية هي (نصف

صاع من بر) أو دقيقة أو سويقة أو صاع قرأ أو

زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي أفضل لتسوع حاجات

الفقير (وان لم يوص وتبرع عنه ولبه) أو أجنبي

(جاز) ان شاء الله تعالى لان محمداً قال في تبرع

الوارث بالطعام في الصوم يجزيه ان شاء الله تعالى

من غير جزم وفي ايصاله به جزم بالاجزاء واذا تبرع

احد بالاعتناق عنه لا يصح لما فيه من الزام الولاة على

الميت بغير رضاه بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج

يصح اعتناق الوارث كما ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتناق فلا تصح فيه

الفدية وفيه أن كفارة الافطار كذلك وكذا اليمين لان كفارته مرتبة اه

وفي المنويع من عوارض الصوم ولو تبرع عنه ولبه بكفارة يمين أو قتل

جاز (قوله وجنابة على احرام) كأن لبس عمامته بعد زفاته مخير بين

الذبح واطعام ستة مساكين أو صيام ثلاثة ايام (قوله ومنذور) أى

صوم منذور كذا في الشرح (قوله أو النفقة الواجبة) كنفقة الزوجة

اذا قضى بها او تراضيها عليها (قوله والجزية) أى بناء على انها لا تسقط

بالاسلام اذا اوصى بها وهو ذمى (قوله والكفارات المالية) كالدماء

التي تلزمه بجنابته على احرامه مثل تعايبه ولبسه بغير عذر (قوله والوصية

بالحج) ويصح عنه من منزله ان كفى والا فخذ حيث يكتفى تنوير (قوله

والصدقة المنذورة) كأن نذر دواهم مثلاً يخرجها لله تعالى (قوله عن

صومه) أى ينفدى من الثلث عن صومه (قوله فلا شيء عليه) لعدم

قدرته على أدائه واذا لم يتقدر لا يجب عليه الا بصاء وهل يقال في نذر

الصوم كذلك يحترق وأما كفارة الافطار بأن افطر عدا في رمضان

روجت عليه الكفارة ولم يتمكن من أدائها بأن وجب عليه الصوم فبات

في شوال هل يجب الا بصاء به لتحقيق سببها في الصحة ويحترق (قوله فليطعم

بالبناء للمجهول لرفع مسكين (قوله والصحيح) مكرر مع قوله هو

الصحيح (قوله هي نصف صاع) الاولى ابقاء المصنف من غير تقدير لانه على

ما قدره بضيع مفعول قوله سابقاً فيخرج (قوله أو زبيب) هو المعتمد

وقيل الزبيب كالأبر (قوله لتسوع حاجات الفقير) فانه قد يكون

مستغنياً عن هذه الاعيان ويتحتاج الى الدراهم ليعمر فيها في حاجاته

(قوله لان محمداً الخ) علة لذكر المشيئة في التبرع لافي الوصية (قوله

في الصوم) أى والصلاة مثله (قوله وفي ايصاله به) أى ايصال الميت

بالاطعام عن صومه (قوله جزم بالاجزاء) لانه بالايصال فترغ ذمته بخلاف

ما اذا تبرع عنه متبرع وفي الحقيقة الكل معلق بمشيئة الله تعالى

(قوله من الزام الولاة على الميت) أى وله أحكام قد يضرب بها السيد

كالقتل خطأ فانه على عاقلته وعاقلته مولا فلا يثبت الولاة من غير رضاه



يجب من منزله من ثلث ماله والمتبرع به من حيث شاء سواء الوارث وغيره (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يقع (أن يصلي) أحد (عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد من أحد ولا يصلي أحد من أحد ولكن بطعم عنه وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم فصومي عن أهلك وقوله صلى الله عليه وسلم ٤٢٥ من مات وعليه صيام صام عنه وليه ففسوخ كذا في البرهان وغيره

(قوله يجب من منزله) ان كفى والافن حيث يكفي (قوله والمتبرع به) اي ويصح المتبرع بالحج عن الميت (قوله وان قلنا الخ) هذا جواب عما ورد عليه في قوله أو يعطيه شيئاً من صلاته أو صومه ليس بشئ من انه يقتضي انه ليس له أن يجعل ثواب طاعته لغيره (قوله فهو غير هذا الحكم) لانه لا يقيد بالدفع المذكور والكلام فيما اذا دفع ذلك على وجه المعامضة بعد تقديره بشئ من صيام أو صلاة بأن يكون المدفوع فدية صلاة يوم أو صوم يوم مثلاً (قوله فيسقط عن الميت بقدره) في الدر المنثور أنهم اذا أرادوا الانحراج عنه يحسب عمره بغلبة الظن ويخرج منه مدة الصيام وهي اثنا عشر في الغلام وتسعة في الانثى ويخرج عنه بقدرها ان كان عندهم ما يكفي والاتدفع مراراً وذلك لاحتمال نقصان صلاته بترك ركن أو شرط فان الكثير من الناس لا يحسن اداها (قوله ويقبضه) لا بد من تكرار القبض والدفع لما ذكره المصنف ثم لو أخذها أحد هم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها يفوز بها على الظاهر (قوله متبرعاً به) هو بعد الاولى متبرع مطلقاً ولو كانت موصى بها (قوله ونحوها) كالصدقة المندورة (قوله وكذا ما نص على عهده في كفارة) كفارة الظهار على ما ذكره فان الله تعالى قال فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكيناً وهل تكني الاباحة في الفدية قولان المشهور نعم واعتقده الكمال ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح بخلاف الصوم والله سبحانه رزقنا الى اعلم وأستغفر الله العظيم

#### \*(باب قضاء الفوائت)\*

لم يقل المتروكات ظناً بالموثوقين خيراً لان ظاهر حال المسلم أن لا يترك الصلاة وانما تفوته من غير قصد لعدو أو علم أن الأمور به ثلاثة أقسام أداء وقضاء واعادة والاداء انواع كامل كالصلاة بجماعة وقاصر كالصلاة منفرد الفوائت الوصف المرغوب فيه واداء شبهه بالقضاء وهو فعل اللاحق بعد فراغ الامام أما أنه اداء فليقضاء الوقت وأما أنه شبهه بالقضاء فلانه قد التزمه مع الامام وقد فاته ذلك المستزم لما فرغ المصنف من الاداء بأنواعه شرع في القضاء (قوله القضاء لغة الاحكام)

تأنيده جهلة الناس الآن من اعطاء دراهم للفقير بهي أن يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئاً بهن صلاته أو صومه ليس بشئ وانما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة التي قدرها الشارع كما بيناه وان قلنا بأن للعبد أن يجعل ثواب طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليتبناه (وان لم يفت ما أوصى به) الميت (عما عليه) اولم يكف ثلث ماله أو لم يوص بشئ أو أراد أحد التبرع بتأجيل لا يكفي فليتبناه لبراء ذمة الميت عن جميع ما عليه أن (يدفع ذلك المقدار) اليسير بعد تقديره لشيء من صيام أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما يرد عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره) ثم بعد قبضه (بجهة الفقير للولي) أو لاجنبي (ويقبضه) لستم الهبة وتلك (ثم يدفعه) الموهوب له (للفقير) بجهة الاسقاط متبرعاً به عن الميت (فيسقط عن الميت بقدره) أيضاً (ثم يهبه الفقير للولي) أو لاجنبي (ويقبضه ثم يدفعه الولي للفقير) متبرعاً به عن الميت وهكذا يفعل مراراً (حتى يسقط ما كان يظنه) على الميت من صلاة وصيام ونحوهما مما ذكرناه من الواجبات وهذا هو المخلص في ذلك ان شاء الله تعالى بمنه وكرمه (ويجوز اعطاء فدية صلوات) وصيام ايام ونحوها (لواحد) من الفقراء (بجهة بخلاف كفارة اليمين) حيث لا يجوز أن يدفع لواحد أكثر من نصف صاع في يوم لنص على العدد فيها وكذا ما نص على عهده في كفارة (والله سبحانه وتعالى أعلم) وهو الموفق بمنه وكرمه

#### \*(باب قضاء الفوائت)\*

القضاء لغة الإحكام

القضاء بالقصر والمدة وقوله الاحكام الاولى أن يقول الحكم (قوله اسقاط  
الواجب بمثل ما عنده) اعلم أن القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء  
فبشكل من الاداء والقضاء تسليم عين الواجب الا أن الاداء تسليم عين  
الواجب في وقته والقضاء تسليم عين الواجب بعد خروج الوقت وهذا هو  
الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جديد وان المؤدى مثل الواجب وليس  
لهذا الخلاف مرة اذا علمت هذا تعلم أن قوله بمثل ما عنده جرى على غير  
الراجح والتأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة أو الحج فالقضاء  
مزيل لان التركة لا تائم التأخير والاعادة فعل منله في وقته لخلل غير الفساد  
لقولهم كل صلاة أدت مع كراهة التحريم تعاد أي وجوب باقي الوقت وأما  
بعده فنديا وقوله اسقاط الواجب يفيد أن السنة لا توصف بالقضاء وإذا  
أريد ما هو أعم أبدلنا الواجب بالعبادة فيقال الاداء فعل العبادة في وقتها  
والاعادة فعل مثلها لخلل غير الفساد وغير عدم صحة الشروع والقضاء  
فعله ابعده وقتها فتكون السنة التي تفعل في وقتها أداء وما أذن الشارع  
في فعله منها في غير وقته قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر القبلية اذا صليت  
بعده فاطلاق القضاء عليها مجاز على كل حال لانهم لم يأمروا في وقتها وان  
قبل ان وقتها مخصوص بما قبل الفرض فتكون قضاء بعده (قوله المتسع  
وقتها) أما التي ضاق وقتها فتقدم على الفائتة ويسقط الترتيب (قوله  
مع تذكر الفائتة) فديبه لان الترتيب يسقط بالنسيان كما يأتي ان شاء الله  
تعالى وأفاد بذلك الترتيب في الفوائت والوقعية لزوم القضاء وهو ما عليه  
الجمهور وقال الامام أحمد اذا تركها عمدا بغیر عذر ولا يلزمه قضاءؤها  
لكونه صار مرتدا والمرتب لا يؤمر بقضاء ما تركه اذا تاب وجميع أوقات  
العمر وقت للبناء ما عدا أوقات النهي الثلاثة وفي القهستاني قضاء  
الصلاة يجب على التراخي عند محمد وعلى الفور عند أبي يوسف وعن  
الامام روايتان وفي المجتبى يجوز تأخير الفوائت يعني قضاءها وان وجب  
فور العذر السعي على القيام والحوايج على الاصح اه (قوله الفوائت  
القبلية) وهي ما لم تدخل في حد التكرار (قوله مستحق) لم يقل  
فرض لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط كما في المحيط لان الشرط

وبسبب اسقاط الواجب بمثل ما عنده (الترتيب  
بين الفائتة) القليلة وهي ما دون ست صلوات  
(و) بين (الوقعية) المتسع وقتها مع تذكر الفائتة  
لازم (و) كذا الترتيب (بين) نفس (الفوائت)  
القبلية (مستحق) لها لازم



حقيقة لا يسقط بالنسيان وهذا يستطبه ولا واجب كما في المعراج لانه  
لا يفوت الجواز بفوته وهذا يفوت به ولما اختلفت عبارة المشايخ أتى  
المصنف بلفظ المستحق لانه يمكن أن يتمشى على كل منها (قوله صلى الله  
عليه وسلم) رفعه سعيد بن عبد الرحمن الجمعي ورواه مالك عن نافع عن ابن  
عمر موقوفا والرفع من الثقة مقبول مطلقا سواء كان أرجح من وقف  
أم لا (قوله فليصل أتى هوفيا) وتكون له نافذة (قوله وهو خبر مشهور)  
نازع الكمال في شهرته (قوله ورتب النبي صلى الله عليه وسلم الخ) هذا  
دليل على الترتيب بين الفوائت والحاصل انه لم يثبت عنه صلى الله عليه  
وسلم تقديم صلاة على ما قبلها أداء ولا قضاء ولو كان الترتيب مستحبا كما  
قال بعض الأئمة لتركه صلى الله عليه وسلم مرة أو أشار الى تركه مرة بيانا  
للجواز ولم ينقل ولا نقل أيضا عن أحد من الصحابة قول ولا فعلا وروى  
أنه صلى الله عليه وسلم شغله المشركون عن أربع صلوات يوم حفر الخندق  
حتى ذهب من الليل ماشاء الله تعالى فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر  
ثم أقام فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء (قوله عن  
قضاء كل الفوائت) مفهومه يفيد أنه اذا لم يضق الوقت عن جميعها  
بل كان يسع الوقتية وبعض الفائتة أنه لا يسقط الترتيب فيما  
قرر عليه وهو أحد القواين الآتين في كلامه (قوله لزوم العمل  
بالتواتر حينئذ) لان آخر الوقت للوقتية بالتواتر من الاخبار والنصوص  
ووقت التذكر للفائتة ثبت بالخبر السابق فان في بعض رواياته فان ذلك  
وقتها وهو يفيد وجوب الترتيب ووصف بأنه خبر آحاد وانما يجب العمل  
به اذا لم يتضمن ترك العمل بالنص أما اذا تضمن فلا لانه يلزم نسخ الكتاب  
به وهذا لا يجوز كذا في الشرح (قوله حينئذ) أي حين اذ ضاق  
الوقت (قوله وهو لا يعمل به) أي بالمشهور وهو الحديث السابق فانه  
يفوت وجوب الترتيب (قوله بسعة الوقت) الباء للسببية وفي نسخة  
باللام (قوله بضيق الوقت) مرتبطة بقوله اضاعة والباء للسببية  
ولو قدم الفائتة ولم يكن وقت كراهة صححت وأتم لتفويت الوقتية  
بغير موجب فصارت كالواشتغل بالنافذة عند ضيق الوقت بخلاف ما اذا كان

لانه فرض عملي يفوت الجواز بفوته والاصل  
في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن  
صلاة أو نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام  
فليصل التي هوفيا ثم يقض التي تذكر ثم ليعاد التي  
صلى مع الامام وهو خبر مشهور تلقته العلماء  
صلى مع الامام وهو فرض العملي ورتب النبي  
بالقبول فيثبت به الفرض العملي يوم الخندق  
صلى الله عليه وسلم قضاء الفوائت يوم الاول  
(ويسقط) الترتيب (بأحد ثلاثة أشياء) الاول  
(بضيق الوقت) عن قضاء كل الفوائت وأداء  
الماضرة لازوم العمل بالتواتر حينئذ لان العمل  
بالمشهور يستلزم ابطال القطعي وهو لا يعمل  
به الا مع امكان الجمع بينهما بسعة الوقت وليس  
من الممكنة اضاعة الموجود في طلب المنقود  
بضيق الوقت

في الوقت سعة وقدم الوقتية حيث لا تصح لانه اذاها قبل وقتها الثابت  
بالخبر مع امكان الجمع بينهما (قوله المستحب) لم يذكر هذا في ظاهر  
الرواية فوق الاختلاف بين المشايخ فنسب الطحاوي اعتبار أصل الوقت  
اهما واعتبار الوقت المستحب لمحمد ورجح في المحيط قول محمد ورجحه أيضا  
في الظهيرية بما في المتن من أنه اذا افتتح العصر في أول وقتها وهو ناس  
للظهر ثم اجرت الشمس ثم ذكر الظهر ومضى في العصر قال فهذا نص  
على أن العبرة للوقت المستحب وحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لأن  
المسألة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير  
إليها وثمرة الخلاف تظهر فيما لو شرع في العصر وهو ناس للظهر ثم تذكره  
في وقت لو اشتغل به تنوع العصر في الوقت المكروه يقطع العصر عندهما  
ويصل إلى الظهر وعنده يمضي في العصر ثم يصل إلى الظهر بعد غروب الشمس  
ذكر هذه الثمرة السيد عن مسكين (قوله في تغييره حكم الكتاب)  
وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وتغيير  
حكم الكتاب بنقصان الوقتية بإيقاعها في الوقت المكروه كذا في الشرح  
فإن الآية المذكورة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا وتغيير  
بالواجب على صفة الكمال لانه المطلوب شرعا وتفسيره يقي الوقت أن  
يكون الباقي من الوقت ما لا يسع الوقتية والفائتة جميعا في نفس  
الامر لا بحسب ظنه فلو ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصل  
الفجر ثم بين أن في الوقت سعة بطل الفجر ثم ينظر فان كان الوقت  
يسعهما جميعا بحيث يقعد في الفجر قدر الشهادة قبل الطلوع بعد صلاة  
العشاء يصل العشاء ثم يعيد الفجر وان لم تكن فيه سعة كذلك يعيد الفجر  
فقط وكذا يفعل مرة بعد أخرى إلى أن تطلع الشمس وفرضه ما يلي  
الطلوع وما قبله تطوع وفي المجتبى وان لم يمكنه أداء الوقتية الامع  
التخفيف من قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على أدنى ما تجوز به  
الصلاة (قوله والمسألة بجماله) أي أطلها حتى ضاق الوقت (قوله  
جازت الوقتية) ولا يلزمه القطع لأن شروعه فيها أول جائز ولو قطعهما  
كان له أن يشرع فيها ثانيا فلم يكن لقطع فائده فكان البقاء أولى بالجواز

(المستحب) لانه يلزم من مراعاة الترتيب  
وقوع الحاضرة ناقصة في تغييره حكم الكتاب  
فيسقط بضيق الوقت المستحب الترتيب ولا يعود  
بعد خروجه (في الاصح) مثاله لو اشتغل  
بقضاء الظهر ويقع العصر أو بعضه في وقت التغيير  
فيسقط الترتيب في الاصح والعبرة لضيقه عند  
الشروع فلو شرع في الوقتية منذ ذكر الفائتة  
وأطلها حتى ضاق الوقت لا تجوز إلا أن يقطعهما ثم  
يشرع فيها ولو شرع ناسا والمسألة بجماله فذكر  
عند ضيق الوقت جازت الوقتية



ولو تعددت الفوائت والوقت يسع بعضها مع الوقتية سقط الترتيب في الأصح كما أثرنا إليه لأنه ليس الصرف إلى هذا البعض من الفوائت أولى منه لا آخر كما في الفتح (و) الثاني ٤٢٨ (النسيان) لأنه لا يقدر على الاتيان بالفائتة مع

النسيان لا يكلف الله نفسا الا وسعها ولا نه لم يصبر وقتها موجودا بعد ثم تذكرها فلم تجتمع مع الوقتية (و) الثالث (اذا صارت الفوائت) الحقيقية أو الحكمية (ستا) لأنه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا في حرج عظيم وهو مدفوع بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لأن الكثرة بالدخول في حد التكرار وروى بدخول وقت السادسة لأن الزائد على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكمية سند كرها بصلاته خمساً منذ كرافائتة لم يقضها حتى خرج وقت السادسة من المؤديات منذ كرا وكما سقط الترتيب فيما بين الكثيرة والحاضرة سقط فيما بين أنفسها على الأصح وقيدناها بكونها ستاً (غير الوتر) فإنه لا يعد مسقطاً في كثرة الفوائت بالاجماع أما عندهم فظاهر لقولهم ما بانه سنة ولأنه فرض على عنده وهو من تمام وظيفة اليوم والليل والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليها من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك بوجهه (وان لازم ترتيبه) مع العشاء والفجر وغيرهما كما ينشأ (ولم يعد الترتيب) بين الفوائت التي كانت كثيرة (بعودها إلى القبلة) بقضاء بعضها لأن الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه الفتوى وترجيح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح (ولا) يعود الترتيب أيضاً (بفوت) صلاة (حديثه) أي جديدة تركها (بعد) نسيان (ست قديمة) ثم تذكرها (على) الأصح فيهما أي الصورتين لما ذكرنا

لأنه أسهل من الابتداء (قوله كما في الفتح) الذي في الفتح ترجيح عدم جواز الوقتية ما لم يتضح ذلك البعض وقيل عند الامام يجوز قال للراهدى وهو الأصح وعلمه بما قاله المصنف (قوله والثاني النسيان) ولا يعتبر بالجهل وعبارة النقاية فرض الترتيب ولو جاهدناه اه قال شارحها العلامة القهستاني عند اثنتي عشرة مسألة وعن الحسن عنه أنه اذا لم يعلم به لم يجب عليه وبه أخذ الا كثرون كما في الترتيب الثاني وما في الزيلعي من أن الظن المعتبر الحق بالنسيان كمن صلى الظهر ذاكر الترتيب الفرض فسد ظهره فاذا قضى الفجر ثم صلى العصر ذاكر الترتيب جازا العصر اذا فاتت عليه في ظنه حال أداء العصر ووطن معتبر لأنه مجتهد فيه فالمراد به ظن المجتهد اذا لا يلزمه اجتهاد امام أو جاهل ليس له مذهب معين صلى ثم ذكر ولم يقلد مجتهداً ولم يستفت فقهاء فصلاته صحيحة لمصادفتها مجتهداً فيه وأما المقلد لابي حنيفة فلا عبرة برأيه المخالف لمذهب امامه وان كان مقلداً للشافعي فلا فساد في صلاته ولا توقف على شيء أفاده المصنف في حاشيته عن البحر (قوله لأنه لو وجب الخ) ولأن اشتراط الترتيب اذا كان ربما يقضى إلى تفويت الوقتية وهو حرام (قوله وهو مدفوع بالنص) قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (قوله وروى) أي عن محمد (قوله أو من حيث الساعات) على قول الشيخين وقدم ترجيح اعتبار الاوقات (قوله لا يعود في أصح الروايتين) وقال بعضهم يعود الترتيب وهو أحوط مجتبي وهو الصحيح ذكره الصدر الشهيد وكذا قال في التجنيس والمزيد وفي الهداية وهو الاظهر لأن على السقوط الكثرة وقد زالت (قوله ترجيح بلا مرجح) قد عرفت مرجحه وهو زوال الكثرة أفاده السيد (قوله بعد نسيان ست) أراد به الترتيب ولو عبر به لكان أولى لأنها اذا بلغت ستا سقط الترتيب وان لم يكن على وجه اثني عشر ولأن النسيان مسقط في الأقل من هذا العدد أفاده السيد (قوله ثم تذكرها) أي الحديثه قاله السيد (قوله على الأصح فيهما) وقيل لا يجوز عند البعض ويجعل الماضي كأن لم يكن زجره وصححه في معراج الدراية وفي المحيط وعليه الفتوى

(قوله وعليه الفتوى) وجهه أن الاشتغال بهذه الفاتحة ليس بأولى من  
الاشتغال بتلك الفوائت وفي الاشتغال بالكل تفويت القريضة عن وقتها  
وما قالوه يؤدى الى التهاون لا الى الزجر عنه فان من اعتاد تفويت الصلاة  
وغلب على نفسه التكاسل لو أفتى بعدم الجواز يفوت أخرى وهلم جرا  
حتى يبلغ حد الكثرة أفادهم السيد (قوله ولو كانت وترا) أى لانه فرض  
عملى عذره فالوتر يعتبر في الافساد ولا وقت له يخصه بل وقته وقت العشاء  
فيعتبر عند فواته قضاءؤه قبل خروج وقت العشاء الآتية أو بعده (قوله  
يحتمل تقر الفساد) أى يحتمل افساد الضمير له أو تقر فاعل يحتمل  
بتنزيله منزلة اللازم (قوله متذكر فى كلها تلك المتركاة) بغنى عنه قول  
المصنف ذاكراها انما قيد بالتذكر لان النسيان يسقط الترتيب فلونسي  
فى البعض وتذكر فى البعض فالظاهر اعتبار الترتيب فيها حتى تبلغ  
العدد المسقط واعتبار خمس غير المتركاة هو الصواب خلافا لما يوجهه  
ظاهر عبارة بعض القوم من اعتبار ست وأها (قوله صحت جميعها)  
برفع جميع تأكيده للضمير المستتر فى صحت (قوله عند أبى حنيفة)  
وقال لا تفسد تلك الصلوات فسادا باتا لا يحتل الصحة بحال ويلزمه قضاء  
الست كلها المتركاة والخمس التى أداها بعدها قبل قضائها وهو ذاكراها  
وما يصليه بعد ذلك صحيح وان كان ذاكراها لفاتحة لصيرورة الفوائت ستا  
(قوله والكثرة) أى كثرة الفوائت ولما ورد عليه أن الفاتت واحد  
فقط والخمس مؤداة أجاب عنه بقوله لان الفاسد الخ (قوله واستندت  
الصفة) وهى الكثرة (قوله فجازت كلها) لانه سقط الترتيب من أول  
صلاة تركها لوجوب ثبوت الحكم مستند اليكون مضافا الى الكثرة  
التي هى العلة دون الاخيرة التى ليست بعلة (قوله كتعجيل الزكاة)  
لشاربه الى أن توقف حكم على أمر حتى يتبين حاله ليس يدعى كتوقف  
الزكاة الخ وتوقف المغرب المؤداة فى طريق المزدلفة فان أعادها قبل الفجر  
بطلت فرضيتها والا فلا وصحة صلاة المعذور اذا انقطع العذر بعدها  
على معاودته فى الوقت الثانى فان عاد صحت والا فلا أفاده فى الشرح  
(قوله وبقاء بعض النصاب) أى أثناء الحول وأما آخره فلا بد من تمامه

وعليه الفتوى ثم فزع على لزوم الترتيب فى أصل  
الباب بقوله (فلو صلى فرضا ذاكرا فاتحة ولو) كانت  
(وترافس فرضه فسادا موقوفا) يحتمل تقر الفساد  
ويحتمل رفعه بينه بقوله (فان) صلى خمس صلوات  
متذكر فى كلها تلك المتركاة وبقيت فى ذمته حتى  
(خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المتركاة)  
ذاكرها (أى للمتركاة) صحت جميعها عند أبى  
حنيفة رحمه الله لان الحكم وهو الصحة مع العلة  
المجموع لان الكثرة يقتدران والصفة صفة هذا  
المجموع لان الفاسد فى حكم المتركاة فسكات  
فجازت كلها كتعجيل الزكاة توقف كونها فرضا  
على تمام الحول وبقاء بعض النصاب



فإذا تم على نعمائه كان التعجيل فرضا والا كان نفلا (فلا تبطل) الخمس التي صلاحها منذ كذا الفاتنة (بقضاء) الفاتنة (المتركة)  
بعده) أي بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب ٤٣٠ مستندا (وان قضى) الفاتنة (المتركة قبل

خروج وقت الخامسة) مما صلاها منذ كذا لها  
(بطل وصف) لأصل (ما صلاها منذ كذا)  
للفاتنة (قبلها) أي قبل قضائها (و) لا يفي  
متمضا بأنه فرض بل (صار) الذي صلاه  
(نفلا) عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهذه هي  
التي يقال فيها واحدة تفسد خساو واحدة تصح  
خسا فالتركة تفسد الخمس بقضائها  
في وقت الخامسة من المؤديات بتقرير الفساد  
والسادسة من المؤديات تصح الخمس قبلها وفي  
الحقيقة خروج وقت الخامسة هو الصحيح لها  
ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقتية  
وتأديتها فيه غالبا أقيم ذكر أدائها مقام ذلك (وإذا  
كثرت الفوائت يحتاج لتعيين كل صلاة) يقضيها  
لتراحم الفروض والافوات كقوله أصلي ظهر  
الاثنين ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع  
وخمسين وألف وهذا فيه كافة (وقد أراد تسهيل  
الامر عليه نوى أول ظهر عليه) أدرك وقتها  
ولم يصله فإذا نواه كذلك فيما يليه يصير أوله فيصبح  
بمثل ذلك وهكذا (او) ان شاء نوى (آخره) فيقول  
أصلي آخر ظهر أدركته ولم أصله بعد فاذا فعل  
كذلك فيما يليه يصير آخره بالنظر لما قبله فيحصل  
التعيين ويخالف هذا ما قاله في الكنز في مسائل  
شأنه أنه لا يحتاج لتعيين وهو الأصح على ما قاله  
في القنية من يقضى ليس عليه أن ينوي أول صلاة  
كذا أو آخر فينوي ظهره على أو عصر أو نحوهما  
على الأصح انتهى وان خالفه تصحيح الزيلعي فقد  
اتسع الامر باختلاف التصحيح فليرجع للكفر

(قوله كان التعجيل فرضا) أي كان المعجل فرضا (قوله عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف) لان التحريم عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من  
ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل وعند محمد تبطل أصلا لان التحريم  
عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت التحريم أيضا واعلم أن  
أبي يوسف قد وافق الامام في عدم بطلان أصل الصلاة اذا قضى الفاتنة  
قبل مضي الخمس وخالفه في توقف صحتها على تأخير قضاء المتركة الى  
مضي الخمس فقال لا تصح فرضيتها ولو أخرها بعد مضيها (قوله بتقرير  
الفساد) أي بتقريره الفساد الموقوف فهو من اضافة المصدر الى مفعوله  
والجار والجور. تعلقان بقوله تفسد (قوله والسادسة من المؤديات الخ)  
أني بذلك جوابا عما وقع في عامة الكتب من أن انقلاب السك إلى الجواز  
جائز وتوقف على أداء ست صلوات بعد المتركة فإنه ليس المراد منه  
الاتأكد كيد خروج وقت الخامسة من المؤديات لا اشتراط السادسة بل  
ولا دخول وقتها لانه لا يلزم من خروج الوقت دخول غيره كما لو كان الخامس  
من المؤديات هو الصبح فطلعت الشمس (قوله ولكن لما كان من لازم  
الخروج دخول وقتية) الملازمة بمجموعة علمته قريبا الا أن يقال اللزوم  
موجود في غالب الاوقات فاعتبر الغالب (قوله وتأدية ما فيه غالبا)  
ان ارتباط قوله غالبا بالدخول والتأدية نتج الجواب السابق (قوله مقام  
ذلك) أي خروج وقت الخامسة (قوله وإذا كثرت الفوائت) المراد  
مطلقا لكثرة وان لم تسقط الترتيب أفاده في الشرح (قوله لتراحم  
الفروض والافوات) التي هي أسباب فاختلفت الأسباب كما اختلفت  
المسببات (قوله كقوله أصلي ظهر الاثنين الخ) فيه نكتة وهي التنبيه على  
تاريخ تأليف هذا المحل كذا نبه عليه المؤلف وقال في الشرح ظهر  
الخميس عاشر ذي الحجة سنة خمس وأربعين وألف فبين التاريخين غمانية  
أعوام وأربعة أشهر وثمانية عشر يوما (قوله وهو الأصح) ربحه في الخانية  
والخلاصة وجرى عليه صاحب الفتح (قوله فليرجع للكفر) أي فليرجع  
المبتلي بالحسنة الى الحكم المذكور في الكفر واللام في الكفر بمعنى الى  
قال تعالى ارجع اليهم اذ لا يرجع اليهم وقوله فانه واسع أي فان الحكم

الذي فيه متسع وفيه اشارة الى اتساع الكثر عن هذا التأليف وفي نسخة  
فانه وسع بصيغة الماضي (قوله والله رؤوف رحيم) أي شديد الرحمة فترحمته  
لم يكاف هذه الامة الخرج من الامور بل قال يريد الله بكم اليسر ولا يريد  
بكم العسر والاليق باليسر والرافة ما في الكثر وهو عليم بما عليه فيسقطه  
عنه ولذا قال واسع عليم (قوله من رمضان) وأما اذا كان من رمضان  
واحد فلا يحتاج الى التعيين اتصافا حتى لو كان عليه قضاء يومين من  
رمضان واحد فقضى يوما ولم يعين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو  
الشهر فالواجب عليه اكمال العدد وفي الاشياء عن الفتح من الصوم ولو  
وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد الاولي أن ينوي اقل يوم وجب  
عليه قضاؤه من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كان من رمضان  
على المختار حتى لو نوى القضاء لا غير جاز اهـ (قوله وهكذا) اشارة الى جميع  
الاعمال الفرعية (قوله مدة جهله) مرتبط بقوله يعذر (قوله أو بدليه)  
وهو الكون في دار الاسلام (قوله وألزمه زفرها) وكذا الامام الشافعي  
وأحمد رضي الله عنهم (قوله دأبيل وجود الصانع الخ) اعتقاد الوجود  
لا يكفي في الايمان اذ من يعتقد الشركة يعتقد الوجود وهو كافر فلا بد من  
اعتقاد الوحدة والقدرة والارادة والعلم والحياة فليحذر \* (خاتمة) \* من  
لا يدري كمية الفوائت يعمل بأكبر رأيه فان لم يكن له رأى يقضى حتى  
يتيقن انه لم يبق عليه شيء ومن قضى صلاة ٤٠ مرة مع أنه لم يقض شيء منها  
احتياطا قبل يكره وقبل لان كثير من السلف قد فعل ذلك لكن لا يقضى  
في وقت تكره فيه النافلة والا فضل أن يقرأ في الاخيرتين السورة مع الفاتحة  
لانها نوافل من وجه فلأن يقرأ الفاتحة والسورة في أربع الغرض على  
احتماله اولى من أن يدع الواجب في النفل ويقنت في الوتر ويقعد قدر  
التشهد في ثالثه ثم يصلي ركعة رابعة فان كان وترافق أداءه وان لم يكن  
فقد صلى التطوع أربعاً ولا يضركه القعود وكذا يصلي المغرب أربعاً بثلاث  
قعدات والاشغالات بقضاء الفوائت اولى وأهم من النوافل الا السنة  
المعروفة وصلاة الضحى وصلاة التيسيم والصلاة التي وردت في الاخبار  
بأن بنية النفل وغيرها بنية القضاء كذا في المضمرات عن الظهيرية  
وقتاوي الحجة ومراده بالسنة المعروفة الموكدة وقوله وغيرها بنية القضاء

فانه واسع والله رؤوف رحيم واسع عليم (وكذا  
الصوم) الذي عليه (من رمضان) اذا أراد  
قضاؤه يفعل مثل هذا (على أحد نصيبين  
مختلفين) صحيح الزبلي لزوم التعيين وصح  
في الخلاصة عدم لزوم التعيين (وبعذر من أسلم  
بدار الحرب) فلم يصم ولم يصل ولم يركز وهكذا  
(بجهله الشرائع) أي الاستحكام المشروعة مدة  
جهله لان الخطاب انما يلزم بالعلم به أو بدليه  
ولم يوجد بخلاف المسلم بدار الاسلام وألزمه  
زفرها كما يلزمه الايمان قد ادل على وجود الصانع  
ظاهراً عقلاً لا بعذر بجهله ولا دأبيل عنده على  
وجود فرض الصلاة ونحوها فيعذره به



مراده به أن ينوي القضاء إذا أراد فعل غير ما ذكر فانه الأولى بل المتعين ولو شك أنه صلى أم لا والوقت باق أعاد لأن سبب الوجوب قائم والاداء فيه شك وان خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه لأن سبب الوجوب قد فات وعدم الاداء فيه شك أى والظاهر من حال المسلم اداء الصلاة في وقتها وفيه تأمل وان شك في نقصان الصلاة أنه ترك ركعة أم لا فان لم يفرغ من الصلاة فعليه اتمامها وبقية في كل ركعة وان شك بعد ما فرغ لا شيء عليه كذا في البحر والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

• (باب ادراك الفريضة) •

أى ادراك الشخص الفريضة مع الامام والاصل فيه أن نقص العبادة قد ابلأه ذر حرام وأن النقص لا كمال كمال لأنه وان كان نقصا مسورة فهو كمال معنى واعتبار المعاني أولى من اعتبار الصور كعدم المسجد لتجديده وكنقص سجود من رفع رأسه لشوك أصاب جبهته فلم يتمكن من السجود ثم وضعه حيث لم يعد ذلك سجدة بين وأما اذا كان النقص لعارض شرعى فتسارة يجوز وتارة يجب وقد تقدم مستوفى (قوله وغيره) عطف على ادراك الحق هذا الباب ان يلقب بمسائل شتى كما في الفتح (قوله في اداء فرض أو قضائه) أخرج به النقل فانه لا يقطع بالاقامة بل بتمه شفعالان القطع فيه ابطال لا كمال (قوله أو قضائه) أى قضاء الفرض الذى أقيم لانه كمال لها والتعليل بأن القضاء معصية فلا يظهرها لا يطرده وأما لو كان قضاء فرض غير المقام فلا يقطعه لانه ابطال من كل وجه (قوله أو فى نفل وحضرت جنازة) فانه يقطع النقل لانه معقب للقضاء بخلاف الجنازة لو اختار تفويتها كان لا إلى خلف كذا فى الفتح (قوله أو مندور) هذا يخالف ما فى البحر عن الخلاصة شرع فى قضاء الفوائت ثم أقيمت لا يقطع كالنفل والمندورة كالفائتة اه الا أن يحمل قوله فأقيمت الجماعة أى جماعة اداء الفرض وقضائه والمندور كما اذا نذر صلاة ركعتين فنذر جماعة هذا النذر بعينه فصلى احداهما منفردا فأقام الجماعة هذا النذر له أن يقطع ويقتدى لانه كمال وانما صورناه بما ذكر لان النذر المختلف كالفرض المختلف لا يجوز فيه الاقتداء كما مر وقول السيد لا يصح التوزيع فى كلام المصنف بالنظر الى القضاء لانه بالاقتداء أظهر معصية

• (باب ادراك الفريضة) •

مع الامام وغيره (اذا شرع) المصلى (فى) أداء (فرض) أو قضائه (منفردا) أو فى نفل وحضرت جنازة يتغشى فواتها أو مندور (فأقيمت الجماعة)

التأخير وينبغي سترها ولأنه يلزم استعمال المشترك في أكثر من معنى  
واحد وهو لا يجوز من ظهور فيه لما قد مناه من أن العلة الأولى غير مطردة  
وليس هناك مشترك استعمال في معان بل قوله فأقيمت الجماعة تحته  
جزيئات ثلاثة لا معان ثلاثة وتلك الجزيئات جماعة الاداء وجماعة القضاء  
وجماعة النذر فليست مثل (قوله في محل أدائه) فلو أقيمت في المسجد  
وهو في البيت أو كان في مسجد فأقيمت في آخر لا يقطع مطلقا كما في الشرح  
وغيره وفيه أنهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد ان فاتته فيما هو فيه  
وان الجماعة واجبة ولم تقيد بمسجده وان القطع لا كمال فلا يظهر فرق  
حينئذ (قوله بأن أحرم الخ) تصوير لقوله فأقيمت (قوله لا يجزئ  
الشروع في الإقامة) فانه لو أخذ المؤذن في الإقامة والرجل لم يقيد  
الركعة الأولى بالسجدة فانه يتم ركعتين بلا خلاف من لا مسكين وفيه أن  
مدة الإقامة يسيرة جدا لا ياتي فيها التقيد والتمام الا نادرا (قوله  
قطع بتسليمه قائما) في القهستاني ومجمع الانهر أطلق في القطع فشمّل القطع  
بسلام أو غيره سواء كان قائما أو راكعا أو ساجدا هو الصحيح وقيل لو كان  
قائما يسلم تسليمة وقيل تساميتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم  
في صورتين ٨ والمراد بهما هذه وما ذكر في المصنف بعدهما ولم يبين  
المصنف حكم هذا القطع والاعتداء وعبارة الدرر تفيد الجواز لانه شبهه  
بالجائز فقال يقطعها العذر احرار الجماعة كما لو نذت دابته أو فارق درها  
الخ ثم قال ويجب القطع انحو انحاء غريق (قوله من رباعية) أي فريضة  
رباعية لانه يمكن الجمع بين الفضيلتين وقيد بها لانها لو كانت ثنائية  
أو ثلاثية لا يتم الركعتين لما يأتي (قوله الذي لا يحشى فوت جنازة)  
الظاهر أن المراد خشية فوت جميعها فلو كان يعلم ادراك البض لا يقطع  
ويحترز (قوله وهو يجعل الرض) أي مادون الركعة ولا يتابع  
المسبوق الامام في سجود الهو قبل التقييد بسجدة ولو قام المصلي  
للمخامسة له رخص القيام ويؤدى الى القعدة فعلم أن الشرع جعله ولاية  
الرض قبل التقييد بسجدة أفاده في الشرح (قوله لا يحش بمادون  
الركعة) لانه لا يسمى صلاة (قوله والجنازة الخ) هذا امر يتطابق

في محل أدائه لا في غيره بأن أحرم الامام لأن خفيقة  
إقامة النبي فله لا يجزئ الشروع في الإقامة  
فإذا لم يقيد بسجدة (أقطع) بتسليمه قائما (و) بعده  
(اقتدى) على الصحيح وقيل لا يقطع حتى يتم  
ركعتين من رباعية كالسنن الذي لا يحشى فوت  
جنازة قلنا اقطع لا كمال اكمال وهو يجعل الرض  
ولانه لو حلف لا يصح لا يحش بمادون الركعة  
والجنازة لا خلف لها



أوفي نقل وحضرت جنازة يخشى قوائها وانما ذكره لأن الجواب السابق  
لا يظهر هنا (قوله ولو غير رباعية) إلا ليق بالمبالغة ولو رباعية لأن الرباعية  
إذا أتم ركعتين منها لا تكون فرضاً بخلاف غير الرباعية (قوله مطلقاً)  
سواء كان مع الإمام أو منفرداً (قوله لا أكثر حكم الكل) ففيه شبهة  
الفراغ وحقيقته لا تحتل النقص فكذا شبهته ذكره السيد عن الدرر  
(قوله لمنع التنفل بالبتراء) يحتمل أن المراد بالمنع عدم الصحة لا الكراهة فقط  
ويحتمل الكراهة قال صاحب البحر ونصريح المشايخ هنا بوجوب الاتمام  
أي اتمام الركعتين فيما إذا سجد في الرباعية صيانة للمؤدى عن البطلان  
صريح في أن الركعة الواحدة باطلة لا مكروهة فقط وتبعه أخوه في النهر  
وقال بعض حنفية عصرهم ما لا تبطل لأن من اقتدى بالإمام في المغرب  
متنفلاً وسلم مع الإمام لا تفسد ووجهه أن الركعة الواحدة موجودة  
في ضمن الثلاث فإذا صح التنفل بالثلاث فكذا بالواحدة وقد يقال هذا  
قياس مع الفارق لأن جواز التنفل بثلاث ركعات لشبهه بالوتر وهو نفل  
عندهما ولا كذلك الركعة الواحدة إذ لو كانت تصح بالعدة لما قالوا  
فمن صلى ركعة من الرباعي أتم شفعاً ولما عللوه بالبطلان بل كان يكفي  
أن يقال ومن سجد في رباعي قعد للركعة ثم قطع واقتدى ولأنه يغتفر ضماً  
ما لا يغتفر قصداً ويؤيد ما ذكرنا في البرهان عن ابن مسعود رضي الله عنه  
ما أجزأت ركعة قط وجعل السيد في شرحه كلام صاحب البحر مبنياً على  
القول بفساد الاقتداء في المغرب متنفلاً إذا سلم معه وكلامه ماصر به مبنياً  
على القول بعدم الفساد وهو مروي عن بشر المريسي والبتراء تصغير  
البتراء سميت به لانقطاعها عن الأخرى (قوله بإضافة رابعة) متعلق  
بمخالفة وفي شرح السيد وإن شرع في المغرب أتم أربعاً لأن مخالفة الإمام  
أخف من مخالفة السنة اهـ (قوله لنصير الركعتان له نافله) بالاجماع وأما  
قول محمد بطلان الوصف يستلزم بطلان الأصل فهو فيما إذا لم يتمكن من  
إخراج نفسه عن هذه المضي كما إذا قعد خامسة الظهر بسجدة ولم يكن  
قعداً لاخيرة أما إذا كان معكاً من المضي لكن أذن له الشرع في عدمه فلا  
يبطل أصلها بل تبقى نفلاً إذا ضم الثانية كذا في الفتح (قوله لتغلب نفلاً)

وبالقضاء يجمع بين المصلحتين (أن لم يسجد لما شرع  
فيه) ولو غير رباعية (أو سجد) للركعة الأولى  
(في غير رباعية) بأن كان في العجراً أو المغرب  
فقط بعد السجود بتسليمه لأنه لو أضاف في  
النسائية ركعة أخرى تم الفرض وتفيته  
الجماعة في العجراً ولا تنفل بعدها مطلقاً وفي المغرب  
لا أكثر حكم الكل فتفوته الجماعة ولا تنفل مع  
الإمام فيها لمنع التنفل بالبتراء ومخالفة الإمام  
بإضافة رابعة (وإن سجد) وهو (في رباعية)  
كالظهر (ضم ركعة ثانية) صيانة للمؤدى عن  
البطلان وتشهد (وسلم نصير الركعتان له نافله)  
ثم اقتدى مقتضاه (أتمها) أربعاً منفرداً  
كما لا أكثر وعن محمد بنهما جالساً لتغلب نفلاً  
فيجمع بين نواب النقل والفرض بالجماعة (ثم)  
بعد الاتمام

(اقتدى متنفلا) ان شاء وهو افضل لعدم الكراهة (الافى الغصن) والفجر انتهى عن التنفل بهما وفي المغرب للمخالفة لانه صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة ٤٣٥ فعلمها الا الفجر والمغرب وقوله فصلها يعني نفلا لانه امر به نصا

لرجلين لم يصليامعه الظهر وأخبر ابصلا في ما في رسالهم ان قال عليه السلام اذا صليت في رحالكما ثم أتيت صلاة قوم فصليامعهم واجعل الصلاة كما معهم سجدة أى نافذة كما في النهاية (وان قام لثالثة) رباعية منفردا (فأقيمت) الجماعة (قبل سجوده) للثالثة (قطع قائما) لان القعود للحلل وهذا قطع (بتسليمية) واحدة أو عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الأئمة السرخسي ان لم يعد للقعود فسدت لانه لا بد من القعود ولان المؤداة لم تقع فرضا وقال فخر الاسلام الاصح انه يكبر قائما ينوي الشروع في صلاة الامام فيحصل الختم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء رفع يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب أو) شرع (في سنة الظهر فأقيمت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس ركعتين) كذا روى عن أبي يوسف والامام (وهو الاوجه) لجمعه بين المصلحتين (ثم قضى السنة) أربعاً لتكتمه منه (بعد) أداء (الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على وجهه أكل ولا ابطال واليه مال شمس الأئمة السرخسي والبقالي وصحح جماعة من المشايخ انه يتمها أربعاً لانها كصلاة واحدة قلت والاكمال حال اشتغال المرقى والمؤذنين بالتلمين أولى لانه ليس حالة استماع خطبة واليه يرشد تعليل شمس الأئمة (ومن حضر وكان الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد ولو لم يشته شي وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى والا صلى السنة ثم اقتدى لا مكان جمعه بين الفضيلتين (الافى الفجر) فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعينه عن الصف

بترك قيام الرابعة (قوله اقتدى متنفلا ان شاء) قال في البحر عن الحاوي القدسي انه يدرك بهذه النافذة فضيلة الجماعة وكراهة التنفل بجماعة خارج رمضان انما هو اذا كان الامام والقوم متنفلين على سبيل التداعى اه ولم يبين ما المراد بالجماعة التي أدرك فضلها هل هي فضيلة الفرض أو النفل وهو الظاهر لانه لم ينو الفرض (قوله لانه امر به) أى بالنفل (قوله نصا) أى نصا معناه انه نقل بقوله واجعل الصلاة كما معهم سجدة روى أنه صلى الله عليه وسلم لما فرغ من الظهر رأى رجلا في أخريات الصفوف لم يصليامعه فقال على بهم ما فاتوا فرائضهم اترعد فقال على رسلكم فاني ابن امرأة كانت تأكل القديد ثم قال ما لك لم تصليامعنا فقال لا كنا صلينا في رحالكما فقال صلى الله عليه وسلم اذا صليت الخ (قوله ولان المؤداة لم تقع فرضا) أى القعدة المؤداة لم تقع فرضا وركعتاهما انقلبتا نفلا لم يكن لهما بد من القعدة المفروضة ثم على هذا القول قيل يعيد التشهد ثانيا وقيل يكفيه التشهد الاول ويسلم تسليمتين وقيل واحدة (قوله لجمعه بين المصلحتين) مصلحة الاستماع ومصلحة أداء السنة بعد أداء الفرض ومصلحة أداء الفرض على الوجه الاكمل والاتباع بالسنة بعده (قوله ثم قضى السنة) اطلاق القضاء عليها مجاز (قوله مع ما بعده) أى من السنة جرى على أحد قولين في قضاء السنة القبلية هل هي قبل البعدية أو بعده وصحح كل (قوله والاداء على وجهه أكل) فانه ادراكه من أوله مع الامام أكل من ادراكه بعد (قوله لانها كصلاة واحدة) وليس القطع للاكمال بل للابطال صورة ومعنى اذ فيه ابطال وصف السنة لا اكمالها (قوله قلت والاكمال الخ) استغنى عنه أن المراد من قوله فخرج الخطيب خطب الخطيب فأطلق السبب وأراد المسبب وهذا البحث لم أره لغه برة (قوله لانه ليس حالة استماع خطبة) أى لان حال اشتغال المرقى الخ (قوله واليه يرشد) أى الى هذا البحث (قوله تعليل شمس الأئمة) المشار اليه بقول المؤلف فلا يفوت فرض الاستماع الخ (قوله ولا يشتغل عنه بالسنة) أى عن الاقتداء (قوله ولو في المسجد بعينه عن الصف) أى يشترط في كونه يأتي بسنة الفجر اذا أخذ المؤذن في الإقامة أن يأتي بها عند باب المسجد



فان لم يجد مكانا تركها الا في الاتيان به في المسجد حينئذ مخالفة الجماعة  
فتكره وترك المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تتفاوت  
فان كان الامام في الصبي فصلاته اياها في الشئوى أخف من صلاحها  
في الصبي وأشد ما كراهة أن يصليها مخالفا للصف كذا في الفتح ويظهر  
في الكراهة أن يكون خلف الصف من غير حائل (قوله لما قدمناه في سنة  
الفجر) من الاخبار الدالة على فضلها (قوله والا فضل فعلها ما في البيت)  
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يصليها ما في البيت وأنكر على من صلاها ما  
في المسجد كذا في الشرح (قوله أي سنته) بالنسبة تفسير للركعتين (قوله  
ويقل المنازع) كذا في النسخ التي رأيتها وكذا في الشرح ولعل المراد  
الامر المنازع فيه فهو من الاستناد الى السبب وفي القاء وس المنازع  
التخاصم والتناول (قوله فعلها ما أول طلوع الفجر) لأن السبب قد وجد  
كذا في الشرح (قوله وقيل بقرب الفريضة) لأنها تسع لها ويقرأ في الاولى  
بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون وفي الثانية الاخلاص روى ذلك  
أبو هريرة عنه صلى الله عليه وسلم وروى عن الغزالي قراءة ألم نشرح في  
الركعة الاولى وألم تركب في الثانية فإنه يكفي الالم فلو جمع بين ما ورد وبينه  
يكون حسنا ولا يكره هذا الجمع لا تساع أمر النفل (قوله صلاة المرء الخ)  
من ثمة قال في الهداية الأفضل في عامة السنن والتوافل المنزل اه الآن  
يخشى أن يشغل عنها اذا رجع وقال بعضهم ان الركعتين بعد الظهر  
والمغرب يؤتاهما في المسجد لا مأواهما وبه أفق الفقيه أبو جعفر (قوله  
وقال صلى الله عليه وسلم الخ) مثله قوله صلى الله عليه وسلم صلاة في المسجد  
الحرام بمائة ألف صلاة ومائة في مسجدى بألف صلاة وفي بيت المقدس  
بخمسة مائة صلاة أخرجه البيهقي (قوله وان لم يأمن فوت الامام الخ)  
قال المؤلف في حاشية الدرر الذي تحرر عندي أنه يأتي بالسنة اذا كان  
يدركه ولو في التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يتقدم بادر الركعة  
وتفريع الخلاف هنا على خلافهم في مدركة تشهد الجمعة غير ظاهر لأن  
المدره هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادر التشهد بالاتفاق  
نصر على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم من أنه لم يحرف فضلها عند محمد

(ان آمن فوته) ولو بادر اكره في التشهد وقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة  
الا المكتوبة تقول على غير صلاة الفجر الا قد مناه  
في سنة الفجر والا فضل فعلها ما في البيت قال  
صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتي الفجر رأى سنته  
في سنة الفجر وسلم من صلى ركعتي الفجر رأى سنته  
صلى الله عليه وسلم في رزقه ويقل المنازع بينه وبين  
أهله ويختم له بالايان والاسبب فعلها ما أول  
طلوع الفجر وقيل بقرب الفريضة وقال صلى الله  
عليه وسلم صلاة المرء في بيته أفضل من صلاة  
في مسجدى هذا الا المكتوبة وقال صلى الله عليه  
وسلم صلاة في مسجدى الحرام ومائة في مسجدى وفي بيت  
المقدس بخمسة مائة صلاة (وان لم يأمن فوت  
الامام بأشغال سنة الفجر

لقوله في مدرك أقل - الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتى يني عليها  
 الطهر بل قوله هنا كقولهم ما من أنه يحوز ثوابها وان لم يقبل في الجمعة  
 كذلك احتياط لان الجماعة شرطها وهذا اتفاقا على أنه لو حلف  
 لا يصلي الطهر رجاءة فأدرك ركعة لا يجزئ وان أدرك فضلهما نص عليه  
 محمد كذا في الهداية ذكره السيد (قوله تركها) أفاد به أنه لم يشرع فيها  
 فلو شرع أتمها مطلقا لان القطع حينئذ لا يطل (قوله وقال محمد رحمه الله  
 تقضى منفردة الخ) قيل لا خلاف بينهم في الحقيقة لانها ما يقولان ليس  
 عليه القضاء وان فعل لا بأس به ومحمد يقول أحب الى أن يقضى وان لم  
 يفعل لا شيء عليه (قوله ولا بعد الزوال اتفاقا) أي على الصحيح وقيل  
 يقضيها تبعاً بعده ولا يقضيها مقصودا لاجتماعهما في الكافي وغاية البيان  
 (قوله وقضى السنة الخ) اطلاق القضاء على ما ليس بواجب مجاز  
 للمشاكاة ولهذا كان الأولى أن ينوي السنة لا القضاء فهو ستاني (قوله في  
 الصحيح) وقيل لا تقضى أصلا لان المواظبة عليها انما ثبت قبل الفرض  
 (قوله في وقته) وقال بعض المشايخ انها تقضى بعد أي الوقت اذا فاتت  
 معه لانه لم يثبت تبعاً وان لم يثبت قصدا كذا في الشرح (قوله قبل  
 صلاة شفعه) لان الأربع متقدمة على الركعتين لقدمهما على  
 الفرض المتقدم عليهما مارقة بعد الزوال تقديم على الفرض ولم يتعذر  
 على السنة فتقدم الأربع كذا في شرح المجمع (قوله الحديث عائشة  
 الخ) وثلاثة وقتها أيضا عن موضعها مقصدا بالضرورة (قوله ولا مانع  
 الخ) قال السيد في شرحه والتقييد بالتقيد قبل الطهر وركعة الجمعة  
 كما في الدر لا احتراز عن التي قبل العشاء لانها مندوبة فلا تقضى  
 أصلا وكذا التي قبل العصر بل أولى الكراهة التنقل بعده اهـ ولو قال  
 المصنف ولا مانع من قضاء التي قبل العشاء بعد ما كان أوضح وأخصر  
 (قوله بل أدرك فضلها) وهو المضاعفة وفي شرح المقدسي عن الاتقان  
 المسبوق يدرك ثواب الجماعة لكن لا كثواب مدرك أول الصلاة مع  
 الامام لفوات التكبير الأولى اهـ (قوله فاذا حلف الخ) فرض المثال  
 هنا نفسه وقمما قبله اثباتا لاشارة الى أنه لا فرق بين الاثبات والتقي في الحكم  
 (قوله اختار شمس الأئمة الخ) يضعف قوله باتفاقهم في باب الايمان أنه

(تركها) واقتدى لان ثواب الجماعة أعظم من  
 فضيلة ركعتي الفجر لانها تفضل الفرض منفردا  
 بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفا  
 واحدا منها (ولم تقض سنة الفجر الا بقوتها مع  
 الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله تقضى  
 منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل  
 الشمس ولا بعد الزوال اتفاقا وسواء صلى منفردا  
 أو بجماعة (وقضى السنة التي قبل الطهر) في  
 الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على المقتضى به  
 كذا في شرح الكنز للعلامة المقدسي وفي فتاوى  
 العتبات المختار تقديم التثنية على الأربع  
 وفي مبسوط شيخ الاسلام هو الأصح الحديث  
 عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان اذا  
 فاتته الأربع قبل الطهر يصليهن بعد الركعتين  
 فاتته الأربع قبل الجمعة كالتي قبل الطهر ولا  
 وحكم الأربع قبل العشاء من قضائها بعده (ولم  
 مانع عن التي قبل الجماعة بأدراك ركعة) أو ركعتين  
 يصلي الطهر جماعة بأدراك ركعة (بل  
 اتفاقا حتى لا يترتب في حلفه لصليته جماعة) بل  
 أدرك فضلها (اي فضل الجماعة اتفاقا ولو  
 في التثنية) واختلف في مدرك الثلاث من  
 رابعة أو التثنية من الثلاث فاذا حلف لا يصلي  
 الطهر أو المغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه  
 يجزئ



لوحذف لا بيا كل هذا الرغيف لا يحذف الا بأكمله وان الاكثر لا يقوم  
 مقام الكل (قوله يحذف بادراكه في التشهد) فذكر الركعة في الكافي  
 وغيره ليس احترازا واولا علم أن ذكر هذه المسئلة محله كتاب الايمان وانما  
 ذكرت هنا لبيان أنه لا تلازم بين ادراك الفضل وادراك الجماعة (قوله  
 ويتطوع قبل الفرض الخ) هذه العبارة تدل على التخيير في الفعل وهو انما  
 يظهر في غير المؤكد أما المؤكد فيأتي به من غير تخيير أن أمن فوت الوقت  
 أفاده السيد وفي الجروان لم تكن مؤكدة فان كانت من المستحبات  
 استحب الايمان بها والافهم مخبر وقد يقال ان المراد في كلامه الجواز المطلق  
 لا مستوى الطرفين فيلحق المؤكدة والمستحبة (قوله ان أمن فوت الوقت  
 الخ) لو أبدله بقوله ان أمن فوت الجماعة لكان أولى لانه اذا علم الترك عند  
 خوف فوت الجماعة فلان يعلم عند خوف فوت الوقت بالطريق الاولى  
 أفاده السيد (قوله ولو منفردا) وصل بقوله ويتطوع وقبل انما يأتي  
 بالمؤكدة ان صلى بجماعة وان كان منفردا يخبر فيها بعدم نقل المواظبة  
 عنه صلى الله عليه وسلم في غير الاداء بجماعة والاول أصح قاله السيد  
 (قوله فانها شرعت) أي فان السنة كما صرح به في الشرح وهذا لا يظهر في  
 غير المؤكد (قوله والمنفرد في ذلك احوج) لنقصان صلاته من وجه واسم  
 الاشارة يرجع الى قطع طمع الشيطان وفيه أن المنفرد وغيره في ذلك سواء  
 ولا يظهر ذلك الا في المكمل للنقص (قوله وهو احوط) أي اتيان المنفرد  
 بالسنة فالضمير يرجع الى معلوم من المقام (قوله لتكمل نقصها في حقنا)  
 قد يقال ان التكميل انما يكون لشيء قد نقص وحينئذ فلا يكون  
 الا في البعدية فتكمل ما نقص من الفرض ويمكن أن يقال انه بعد صلاة  
 الفرض ناقصا يكمل ولو بما فعل قبله والاثر يدل عليه فانه ورد أنه اذا  
 وجد في صلاة الشخص خلل يقول الحق تعالى انظر واماله من النوافل  
 فان وجد كمل به خلاها وهذا ايم القبلي (قوله فزيادة الدرجات) الاولى  
 زيادة لام التعايل ويحتمل انه خبر مبتدأ محذوف وتقدير الكلام فالعلة  
 فيه زيادة الدرجات (قوله بأن ينوته الوقت) الاولى حذف الباء لان  
 المنسبك مفعول يأمن وهو يتعدى بنفسه (قوله أو الجماعة) بركعة في غير

لان الأكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب  
 لا يحذف لانه لم يصلها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء  
 ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده حران أدرك  
 الظاهر فانه يحذف بادراك ركعة لان ادراك الشيء  
 بادراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذلك  
 في الكافي وفي الخلاصة يحذف بادراكه في التشهد  
 (ويتطوع قبل الفرض) بمؤكد وغيره مقبها  
 أو مسافرا (ان أمن فوت الوقت) ولو منفردا  
 فانها شرعت قبله القطع طمع الشيطان فانه  
 يقول من لم يطعني في ترك ما لم يكتب عليه فكيف  
 يطعني في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك  
 احوج وهو أصح والاختصاص به احوط لتكميل  
 نفعها في حقنا أما في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة  
 الدرجات اذا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان  
 فيها (والا) أي ان لم يأمن بأن ينوته الوقت  
 أو الجماعة باتمفل أو ازالة نجس قابل (فلا) يتطوع  
 ولا يفعل  
 قوله قوله وهو احوط لعل ذلك نسخة التي كتب  
 عليها والافسحة الشرح هنا وهو أصح والاختصاص به  
 احوط كما لا يخفى والخطب سهل اهـ

الفجر كذا في الشرح (قوله لأن الاشتغال بما يفوت الاداء) أي أصل  
الاداء بالنسبة للوقت أو الاداء الكامل بالنظر لفوات الجماعة والمراد بما  
يفوت الجماعة ما يفوتها ولم يأذن الشرع بتفويتها له ولا فيجوز كما إذا  
كانت النجاسة مانعة وكما فعله صلى الله عليه وسلم في حفر الخندق (قوله  
اتفاقا) فإن الامام الشافعي يحكم بفسادها بتلليل النجاسة (قوله فكبر)  
أي قائما فلو كبر منحنيا ان كان الى الركوع أقرب لا يصح شروعه وظاهر  
ذلك ولو كان في المنفل الذي لا يشترط له القيام كما تفسيده عبارة الزاهدي  
لأنه ليس باقتراح قائما ولا قاعدا وقوله راعيا احتزبه عمالو  
أدركه في القيام ولم يركع معه فإنه يصير مدركا له ما فيكون لاحقا فأتى  
بها قبل الفراغ سيد عن الدر (قوله أولم يقف بل انخط بمجردها حرامه فرفع  
الامام رأسه) بحيث لم تحقق مشاركتها فيه فإنه يصح اقتداؤه ولكنه  
لم يدرك الركعة حيث لم يدركه في جزء من الركوع قبل رفع رأسه منه  
وقيل اذا شرع في الانحطاط وشرع الامام في الرفع فقد أدركه في الركوع  
أيضا ويعتد بتلك الركعة وقيل اذا شاركه في الرفع قبل أن يستتم قائما يعتد  
بها وان قل وقيل لا يصير مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع  
كله وقيل في مقدار تسبيحة قال ابن أمير حاج والاول أوجه وقال الحلبي  
هو الاصح لأن الشرط المشاركة في جزء من الركوع وان قل والحاصل أنه  
اذا وصل الى حد الركوع قبل أن يخرج الامام من حد الركوع فقد أدرك  
معه الركعة والا فلا كما يفيد أثر ابن عمر كذا في الحلبي من صفة الصلاة وانما  
ذكرنا هذه الاقوال لأن الناس يقع منهم الاقتداء في الركوع كثيرا من  
غير ادراك الجزء منه ويعتدون به فهم في ذلك موافقون لبعض أقوال العلماء  
(قوله فرفع الامام رأسه) مراده أنه رفع قبل أن يشارك المؤتم في جزء من  
الركوع والا فظاهر التعبير بالقاء أن الرفع تحقق بعد الانحطاط وحينئذ  
تحقق المشاركة فتكون الصلاة صحيحة (قوله كما ورد عن ابن عمر رضي الله  
عنهما) وافظه اذا أدركت الامام راكعا فركعت قبل أن يرفع رأسه فقد  
أدركت الركعة وان رفع قبل أن تركع فقد فاتت الركعة اه والكاف في  
كما ورد بمعنى لام التعليل (قوله ولا يشترط تكبيرتان للاحرام والركوع)  
الذي في الفتح ومدركا الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين

لأن الاشتغال بما يفوت الاداء لا يجوز وان كان  
يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل نوبه واستقبال  
الصلاة لتكون صحيحة اتفاقا (ومن أدرك امامه  
راكعا فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه) من  
الركوع اولم يقف بل انخط بمجردها حرامه فرفع  
الامام رأسه قبل ركوع المؤتم (لم يدرك الركعة)  
كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما فكان الشرط  
لادراك الركعة اما مشاركة الامام في جزء من  
القيام أو جزئيا له حكم القيام وهو الركوع  
ولا يشترط تكبيرتان للاحرام والركوع



خلافا لبعضهم اه وهي أولى من عبارة المصنف وفي ابن أمير حاج عن  
 التتمة والخاتمة والمحيط هذا بخلاف مدركه في السجود والقعود فانه يكبر  
 للاقتتاح وأخرى للاختطاط اه ولعل وجهه قربه في الاقل من الركوع  
 فأغنت تكبيرة الاقتتاح التي في القيام عن تكبيرة ما قرب منه ولا كذلك  
 التكبيرة للاختطاط المذكور (قوله واغت نيته) فتقع للاقتتاح لان الركن  
 في محله لا يتغير بالقصد كذا في الفتح وفي البحر لو أدركه في الركوع تجزى  
 ان كان أكبر رأيه أنه لو أتى بالشئ أدركه في شئ من الركوع أتى به والا لا  
 والاصح انه لا يأتي به بعد شروع الامام في القراءة ولو سرية اه (قوله)  
 واذا وجد الامام ساجدا تجب مشاركته فيه) ظاهر عبارة الوجوب  
 وان قصد الركوع فقائه ويؤيده حديث أبي داود عن أبي هريرة رضي  
 الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلاة  
 ونحن ساجدون فاسجدوا ولا تعذروا شيئا ومن أدرك الركوع فقد أدرك  
 الركعة اه وعبارة الشرح يجب على المقتدى اذا فاته الركوع متابعة  
 الامام في السجود وان لم يحسب له من الصلاة وان لم يتابعه ووقف حتى  
 قام ثم تابعه في بقية الصلاة وقضى ما فاته من الركعات بعد فراغ الامام  
 تجوز صلاته لانه يصلي تلك الركعة الفائتة بسجديتها اه (قوله وان لم  
 يشاركه الا في الثانية) أي السجدة الثانية دون الاولى (قوله وزيادته  
 لا تضر) أي ضرر الفساد وان كان يكره لانه انفراد عن الامام بعد  
 الاقتداء به (قوله فما وجد) أي من القيام والقراءة من المؤتم (قوله)  
 لا يكون معتبرا) لانه في حال بقاء الامام في صلاته مقتدي به فلا يعتب بمافعله  
 حال الاقتداء في حال انفراده لقضاء ما سبق به (قوله وهو آية) أي عند  
 الامام الاعظم (قوله وكره) أي تحريم باللهي عنه بقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا تبادروني بالركوع والسجود (قوله لوجود المشاركة والسابقة)  
 تعليل للصحة والكراهة على سبيل النشر المرتب (قوله فيلزمه أن يركع  
 بعده ثانيا) أي قبل المتابعة له فيما هو فيه لانه لاحق وأن اخرا الى ما بعد  
 فراغ الامام صح وكره كما هو حكم اللاحق ومثله يقال في مسألة السجود  
 المذكورة بعد (قوله روى عن أبي حنيفة الخ) وقيل ما تقدم أي

ولو كبر ينوي الركوع لا لاقتتاح جاز ولغت نيته  
 واذا وجد الامام ساجدا تجب مشاركته فيه فيجتر  
 ساجدا وان لم يحسب له من صلاته فلو ركع وحده  
 ثم شاركه في السجدة فن لا تفسد صلاته ولا يجب له  
 ذلك وان لم يشاركه الا في الثانية بطلت صلاته  
 والفرق أنه في الاولى لم يزد الا ركوعا وزيادته  
 لا تضر وفي الثانية زاد ركعة وهي مفيدة ولو أدركه  
 جالس القعود الاخير واستقر قائما وقرأ آياتا وجد قبل  
 فراغ الامام من انتهاده لا يكون معتبرا (وان ركع  
 المقتدى قبل امامه) وكان ركوعه (بعد قراءة  
 الامام ما تجوز به الصلاة) وهو آية (فأدركه  
 امامه فيه) أي في ركوعه (صح) ركوعه وكره  
 لوجود المشاركة والمساابقة (والا) أي وان لم يدركه  
 الامام أو أدركه لكن لم يكن قرأ المفروض قبل  
 ركوع المقتدى (لا) يصح ركوعه لكونه قبل  
 أو انه فيلزمه أن يركع بعده ثانيا وان لم يفعل  
 وانصرف من صلاته بطلت ولو سجد قبل امامه ان  
 كان بعد رفع الامام من الركوع ثم شاركه الامام  
 في السجود صح وان كان قبل رفع الامام من  
 الركوع روى عن أبي حنيفة رحمه الله

في مسألة المصنف أنه يجزئ به لأن ركوع المقتدى اعتبر والحال أن الإمام لم يفرغ من قراءته فلم يأت أو أنه في حقه ولو اعتبرنا هذه الرواية هنا لحكمنا بطلان صلاته ثم هذا لا يتأتى على المشهور من مذهب الإمام أن الرفع من الركوع سنة فإذا تركه الإمام لا تقصد صلاته وإن كان قبل أو أنه المسنون فقطضاه أن يقال في المأموم كذلك (قوله تكون عن الأولى) ترجيح الجانب المتابعة فقوله بعد ترجيح المتابعة تعليل لهذه أيضا (قوله كما لو نواها) أي الأولى ومثله لو نوى السجدة التي فيها الإمام (قوله فإن أدركه الإمام فيها صحت) والا أعاده باعده والافسدت كما تقدم في الركوع (قوله وعلى قياس المروي عن الإمام) أي الذي ذكره قريسا بقوله روى عن الإمام أبي حنيفة لا يجزئ به (قوله قبل رفع الإمام) أي من الركوع (قوله يجب أن لا يجوز) أي السجود الثاني من المؤتم ولو أدرك فيه الإمام لكون المؤتم فعلة قبل أو أنه (قوله وكره خروجه) أي تحريمه بالنهي بالحديث المذكور (قوله أذن فيه) المراد به دخول الوقت أذن فيه أولا لافرق بين ما إذا أذن وهو فيه أو دخل بعد الأذان قاله السيد عن النهر لأنه لا يصدق على الأخير أنه خرج من المسجد بعد النداء من غير صلاة فيه أيضا (قوله كما مام) قيده في الكبير ونسرح السيد وغيرهم بالإمام تنفرق الناس بغيبته فيفيد أنه لو لم يكن بهذه المثابة لا يخرج والظاهر أن المؤذن إذا كان من يقوم مقامه عند غيبته يكره له الخروج أيضا (قوله لأنه تكميل معنى) أي كهذه الصلاة بسبب ما يضاف إليه من زيادة الثواب الذي خرج لتحصيله وإن كان تركا صورة والعبرة للمعاني (قوله لا يكره) أي الخروج وإن كره ترك الجماعة لأن من صلى وحده ارتكب الكراهة بجر (قوله إذا أقيمت) فيكره لمن صلى وحده الخروج المقيم جماعة أخرى فلا يكره له الخروج عندهما كما في صدر الشريعة والحوي عن البرجندی (قوله يتهم) الذي في الشرح لأنه وإن أجاب الداعي لکن يتهم بمخالفة الجماعة عيانا أو ربما يظن أنه لا يرى جواز الصلاة خلف أهل السنة كما يزعم الشيعة والخوارج وهو الأولى وفي نسخة لئلا يتهم والمأمي عليه وقوله

لا يجزئ به لأنه قبل أو أنه في حق الإمام وكذا في حقه لأنه تبع له ولو أطال الإمام السجود فرفع المقتدى ثم سجد والإمام ساجد إن نوى الثانية والمتابعة تكون عن الأولى كما لو نواها أول لم يكن في المتابعة تكليف وان نوى الثانية لا غير كانت سنة ترجيح المتابعة فإن أدركه الإمام فيها صحت وعلى قياس المروي عن الإمام في السجود قبل رفع الإمام يجب أن لا يجوز لكونه قبل أو أنه كما تقدم (وكره خروجه من مسجد أذن فيه) أو في غيره (حتى يصلي) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا إذا كان مقيم جماعة (أو إذا كان منفردا لا يكره) (أخرى) (وإن خرج بعد صلاة لأنه متفرق الناس بغيبته) (معنى) (وإن أجاب داعي الله مرة فلا يجيب عليه ثانية) (الآ) أنه يكره خروجه (إذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظاهر) في (المنشاء) لأنه يجوز النفل فيه مع الإمام ثم يفتي الفقهاء بالجماعة كالخوارج والشيعة



كانوا راجع مثالي للمتن (قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) أي إيماناً  
كاملاً أي من كان يريد الإيمان الكامل (قوله فلا يقفن الخ) لأنه أبرأ  
لدينه وعرضه وأمنع للناس من الوقوع في المحرمات (قوله كراهة  
النفل) أي بعد الصبح والعصر وفي النهار ينبغي أن يجب خروجه لأن  
كراهة مكنته بلا صلاة أشد (قوله والمخالفة في المغرب) أي بإتمام  
الرابعة ولم يعرج على التنفل بها لأنه باطل على قول الجمهور والذي يظهر  
أن ما في الدر عن القهستاني من أن كراهة النفل بالثلاث تنزيهية  
وما في المضمرة لو اقتدى فيه لامبني على رواية بشر المريسي من صحة  
الاقتداء في الثلاث مستفلاً (قوله فيها) أي المغرب من غير إتمام وقوله  
في ظاهر الرواية مقابله ما روى عن بشر المريسي (قوله وإتمامها أربعاً  
أولى من موافقته) لأن مخالفته أدون من مخالفة السنة لأنها مخالفة بعد  
الفراغ ويصير كالمقيم إذا اقتدى بما خالفه وكالمسبوق كذا في الشرح (قوله  
فيقتضي أربعاً) لأن الزمته باقتدائه في ثلاث ركعات (قوله قيل معناه  
لا يصلي ركعتان بقراءة وركتان بغير قراءة) فيكون بياناً لفرض القراءة  
في ركعات النفل كما كذا في الشرح (قوله وقيل نهوا عن الإعادة  
اطلب الأجر) قد تقدم ما يفيد الطلب في غير وقت مكروه وهو غير المشهور  
(قوله بمجرد توهم الفساد) بذكر الفساد هنا والخلل أي النقص غير  
المقصد في الاحتمال الأخير يرتفع التكرار (قوله على الهيئة الأولى)  
أي بأذان وإقامة أما مجرد تكرارها بغير أذان أو بهما في المسجد الجامع  
أو مسجد الحى - لاهله فلا كراهة وقد تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم  
واستغفر الله العظيم

\* (باب سجود السهو) \*

المراد جنس السجود فيسم السجدين فالإضافة للجنس ويحتمل كونها  
للعهد والمعهود هو ما ورد من السجدين والسهو والشك والتسليان واحد  
عند الفقهاء أي من حيث الحكم والظن الطرف الرابع والوهم  
الطرف المرجوح در وفي السراج التبيين عزوب الشيء عن النفس بعد  
- ضروره والسهو قد يكون عما كان الإنسان عالم به وعما لا يكون

وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التمس (فيقتدى  
فيهما) أي الظاهر والعشاء (مستفلاً) لدفع  
التهمة عنه وبذكره جلوسه من غير اقتداء  
لمخالفة الجماعة بخلاف الصبح والعصر والمغرب  
استكرامة النفل والمخالفة في المغرب لأنه لا ينفل مع  
الإمام فيها في ظاهر الرواية وإتمامها أربعاً أولى  
من موافقته وروى فسادها بالسلام معه فيقتضي  
أربعاً كما لو نذر ثلاثاً يلزمه أربع (ولا يصلي  
بعد صلاة مثلها) هذا لفظ الحديث قبل معناه  
لا يصلي ركعتان بقراءة وركتان بغير قراءة وقيل  
نهوا عن الإعادة اطاب الأجر وقيل نهى عن  
الإعادة بمجرد توهم الفساد لدفع الوسوسة وقيل  
نهى عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة  
الأولى أو عن إعادة الفرائض مخافة الخلل في  
المؤدى

\* (باب سجود السهو) \*

عالمه كذا في البحر وذكر بعضهم ان التسيان يكون عما أزيل من  
الحافظة بحيث لا يحصل الاكسب جديد والسو ما يحصل  
بالذكر (قوله من اضافة الحكم الى السبب) الاصل ان  
الشيء اذا اضيف الى شيء يكون المضاف اليه سببا للمضاف الا اذا  
دل الدليل على خلافه كصدقة الفطر وحجة الاسلام فانها فيهما  
من الاضافة الى الشرط فلا ضاقة في الاول لشرط الوجوب وفي الثاني  
لشرط الصحة وشرطه صحة وجوبه ان يكون المتروك واجبا وتأدية  
السجود بشرائط الصلاة وان لا يسلم متذكرا ركنا وان لا يطرأ عليه ما يمنع  
التسليم منه طرأ الوقت الناقص وليس من شرطه ان يسلم قاصدا له اه  
(قوله وهو لا يكون الا واجبا) لان الفاتت موصوف بالوجوب (قوله  
انه يرفع الواجب الخ) أي في عبادان بعد فعله أي ولولا انه واجب لما  
رفعهما (قوله لانها ركن) أي فهي أقوى منه والشيء لا يرفع  
ما هو أقوى منه (قوله صحت صلته مع النقصان) لان الواجب إعادة  
السلام والتشهد وقد تركهما (قوله فكل يرفع القعود) أما السجدة  
الصلبية فهي أقوى من القعدة لكونها ركنا والقعدة تلحق الاركان فلا تعتبر  
الابعد تمام الاركان وبدون السجدة الصلبية لا تتم وأما سجدة التلاوة  
فلانها اثر القراءة فيعطى لها حكمها وقيل ان سجدة التلاوة لا ترفع القعدة  
لانها واجبة فلا ترفع الغرض واختاره شمس الأئمة والاول أصح وهو  
المختار وهو أصح الروايتين واختلف الترجيح في ارتفاع القعدة بقراءة  
التشهد بعد ما كان تركه ساهيا وقد قدرنا التشهد فعلى القول بالرفض  
تكون القعدة التي قرأ فيها التشهد هي الغرض وعلى القول بعدمه  
تكون واجبة لاداء التشهد والصحيح أن الصلاة صحيحة ويجب سجود  
السو (قوله فيفترض اعادته) ويجب إعادة التشهد والسلام (قوله  
ويجب) لا حاجة اليه للاستغناء عنه بكلام المصنف (قوله سجدتان)  
كسجدة في الصلاة يجلس بينهما مفترشا ويكبر في الوضع والرفع ويأتي  
فيهما ما يتسليح السجود وكل ذلك مسنون وعن بعضهم يندب أن يقول  
سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو لا نثق بالحال فيجمع بينه وبين التسليم فلو

من اضافة الحكم الى السبب والسو والغفلة  
(يجب) لانه ضمان فأتت وهو لا يكون الا واجبا  
وهو الصحيح وقيل يسن وجبه الصحيح انه يرفع  
الواجب من قراءة التشهد والسلام ولا يرفع  
القعدة لانها ركن حتى لو سلم من غير اعادتهما  
أول يسلم صلاته مع النقصان وأما السجدة  
الصلبية والتلاوة فكل يرفع القعود فيفترض  
اعادته ويجب (سجدتان) لانه صلى الله عليه  
وسلم سجد سجدتين للسو وهو جالس بعد التسليم



اقتصروا على سجدة واحدة لا يكون آتيا بالواجب ولا شيء عليه  
 ان كان ساهيا وان تعمد به يأنم وفي البحر لوسها في سجود السهو ولا يسجد  
 لهذا السهو وفي المضمرات لوسها في سجود السهو وعمل بالتحري ولا يجب  
 عليه سجود السهو ولا يلزم التسلسل ولانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر  
 في المتبوع وحكي أن محمد بن الحسن قال للكساني ابن خالته  
 لم لا تشغل بالفقه فقال من أحكم علماء يهديه الى سائر العلوم فقال  
 محمد أنا ألقى عليك شيئا من مسائل الفقه فتخرج لي جوابه من النحو قال  
 نعم فقال محمد ما تقول فيمن سها في سجود السهو فتنصكر ساعة ثم قال  
 لا سهو عليه فقال من أي باب من النحو أخرجت هذا الجواب فقال من  
 باب ان المصغر لا يصغر فتعجب من فطنته اه (قوله وعمل به الاكابر)  
 أي فلم يكن منسوخا والمقصود اقامة الدليل على من قال بغير ذلك (قوله  
 يشهد وتسلم) هما واجبان بعد سجود السهو لان الاولين ارتفعوا  
 بالسجود (قوله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) الباء للتعدينية  
 قال نحر الاسلام انه اختاره عامة أهل النظر من مشايخنا وهو المختار  
 عندنا وذكرك فاضى خان وظهير الدين أن الاحوط الاتيان بذلك  
 في القعدتين واختاره الطحاوي وقيل عندهما يصلي في الاولى وعند محمد  
 في الثانية وفي المفيد قولهما أصح (قوله لترك واجب) أي من واجبات  
 الصلاة الاصلية فخرج واجب ترتيب التلاوة واختلف في تأخير سجود  
 التلاوة عن التلاوة وحزم في التجنيس بعدم وجوب السهو فيه لانه ليس  
 بواجب أصلي في الصلاة ولا يجب بترك التسمية على ظاهر المذهب وحزم  
 الزياي بوجوب السهو لها ويجب بترك آية من الفاتحة عند الامام وبترك  
 أكثر الفاتحة عندهما وبه حزم في الفتح تعالى للمعيط ومن الواجب  
 تقديم الفاتحة على السورة وأن لا يؤخر السورة عنها مقدار أداء ركن فلو  
 بدأ بآية من السورة ثم ذكر الفاتحة يقرأها وبعد السورة ويسجد للسهو  
 لتأخير الواجب عن محله ولو كثر الفاتحة أو بعضها في إحدى الاولين  
 قبل السورة سجد للسهو ولو ترك السورة فذكرها في الركوع أو بعد  
 الرفع منه قبل السجود فانه يعود ويقرأ السورة ويعيد الركوع وعليه  
 السهو ولانه بقراءة السورة وقعت فرضا فيرفض الركوع حتى لو لم يعد

وعمل به الاكابر من الصحابة والتابعين (يتشهد  
 وتسلم) لما ذكرنا وياتي فيه بالصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم والدعاء على المختار (ترك  
 واجب) بتقديم أو تأخيرا وزيادة أو نقص لاسنة  
 لان الصلاة لا توصف بالنقصان على الاطلاق بترك  
 سنة وأما الفرض فيفوت بفواته الاصل لا الوصف

فسدت صلواته وكذا اذا قرأ السورة وسها عن الفاتحة ثم تذكر فانه يعود  
ويقرأ الفاتحة ويعيد السورة ويعيد الركوع وعليه السهو ولما قلنا  
بجفاف ما لو تذكر القنوت في الركوع فانه لا يعود ولا يقنت فيه لقوات  
محله ولو عاد وقت لم يرتفع ركوعه لان القنوت لا يقع فرضا فلا يرتفع  
به الفرض ويسجد للسهو على كل حال ترك الواجب أو تأخير ولو قرأ آية  
في الركوع أو السجود أو القومة فعليه السهو ولو قرأ في القعود ان قرأ  
قبل التشهد في القعدة بين فعليه السهو وترك واجب الا بتدريج بالتشهد  
أول الجلس وان قرأ بعد التشهد فان كان في الاول فعليه السهو  
لتأخير الواجب وهو وصل القيام بالفراغ من التشهد وان كان في الاخير  
فلاسهو عليه لعدم ترك واجب لانه موسع له في الدعاء والثناء بعد منه فيه  
والقراءة تشتمل عليه ما ولو قرأ التشهد مرتين في القعدة الاخرة أو تشهد  
فائما أو راكعا أو ساجدا لسهو عليه منية المصلي لكن ان قرأ في قيام  
الاولى قبل الفاتحة أو في الثانية بعد السورة أو في الاخيرتين مطلقا  
لاسهو عليه وان قرأ في الاولى بعد الفاتحة والسورة أو في الثانية قبل  
الفاتحة وجب عليه السجود لانه أخر واجبا وايضا حقه في ابن أمير جاج  
ولو ترك التشهد في القعدة بين أو بعده لزمه السجود في ظاهر الرواية لانه  
ذكر واحد منظوم فترك بعضه كترك كله ومنها قنوت الوتر وتكبيره فلو  
تركها وجب السهو على ما رجحه في البحر ومنها جهر الامام فيما يجهر  
فيه والاسرار في محله مطلقا واختلاف في القدر الموجب للسهو والاصح  
انه قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين لان اليسير من الجهر والاختفاء  
لا يمكن الاستراز عنه وما روى من أنه صلى الله عليه وسلم كان يسمع الآية  
أحسانا في السرية فهو لبيان أن القراءة مشروعة فيما يسمع فيه ورده  
في الفتح بأن القراءة معلومة قبل ذلك لانه كان يجهر بالقراءة في الصلوات  
كها حتى نزل قوله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها فتعين أن ذلك  
ابيان الجواز أي بيان جواز الجهر بهذا القدر لان الاحتراز عن الجهر  
بالكلية متعسر لاسيما عند مبادي التنفسات فانه غالباً يظهر الصوت اه  
قال شرف الأئمة لا خلاف انه لو جهر بأكثر الفاتحة فيما يخافت ثم ذكر



يتها من أولها فاختارها فيما يجهر قال شمس الأئمة قياس مسائل  
 الجامع أنه يؤمر بالاعادة وقد نهى وان وجوب الاسرار مختص بالقراءة  
 فالوجهر بالاذكار والادعية ولو تشهد الاسهوه عليه وعلم بما ذكرناه صور  
 التقديم والتأخير والزيادة والنقص ( قوله لما رويناه ) من انه صلى الله  
 عليه وسلم جحد سجدة تين للسهو ( قوله وان تكرر ) سواء كان من جنس أو  
 من جنسين فلا يجب عليه أكثر من سجدة تين بالاجماع ولا يرد ما لو جحد  
 للسهو ثم تذكر سجدة تلاوة أو صليبة فانه يسجد لما تركه ثم يعيد سجود  
 السهو فيستذكر سجود السهو في صلاة واحدة حقيقة وحكما لا نأقول  
 هذا ليس بتكرار وإنما أعيد لرفع السهو بالعود الى التلاوة أو الصليبة لتبين  
 أن سجوده الاول لم يكن في محله كذا في البحر ( قوله ووجب عليه اعادة  
 الصلاة ) فان لم يعد لها حتى خرج الوقت سقطت عنه مع كراهة التحريم  
 هذا هو المعتمد ( قوله لانه أقوى ) أي لان العمد أقوى من السهو ولا يجبر  
 الاقوى بجابر الاضعف ( قوله الا في ثلاث ) يراى ما لو صلى على النبي صلى الله  
 عليه وسلم في القعود الاول عمدا او ما اذا ترك الفاتحة عمدا ( قوله أو تأخيره  
 سجدة من الركعة الاولى ) الاولى تعبير بعضهم حيث قال أو أخر إحدى  
 سجدة في ركعة الى ما بعدهما عمدا ( قوله ذلك سجود العذر ) أي السجود  
 الذي يفعل للاعتذار عما وقع منه ( قوله وقيل يجب فعله بعد السلام )  
 فعليه لا يجوز قبله لتأديته قبل وقته كذا في الشرح ( قوله ما رويناه ) من انه  
 صلى الله عليه وسلم سجد بعد التسليم وهو لا يقتضى السنية بل يحتمل  
 الوجوب وعبرة الشرح وجه الظاهر أن فعله حصل في محل مجتمعه فيه  
 فلم يحكم بفساده اذا المعنى المعقول من شرعيته وهو الجبر لا يتنى بوقوعه  
 قبل السلام ولكنه خلاف السنة عندنا لما رويناه قال في الهداية  
 والخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبعد لصحة  
 الحديث فيه ما وهو ظاهر الرواية والترجيح لما قلنا من جهة المعنى وهو أن  
 السلام واجب فيقدم على سجود السهو وقياسا على غيره من الواجبات  
 ولانه لو سهى عن السلام يمكنه السجود فلو شك أنه صلى ثلاثا وأربعما  
 فشغله ذلك حتى أخر السلام وجب عليه سجود السهو ولو قدم السهو

فلا يجبر بغيره ( سهوا ) بتقديم أو تأخيرا أو  
 زيادة أو نقص لما رويناه والمتعمد لا يستحق  
 الا التعليل باعادة صلواته لجبر خلفها ( وان  
 تكرر ) بالاجماع كترك الفاتحة والاطمئنان  
 في الركوع والسجود والجلوس الاول وتأخير  
 القيام لثلاثة بزيادة قدر أداء ركن ولو ساء كما ( وان  
 كان تركه ) الواجب ( عمد اثم ووجب ) عليه ( اعادة  
 الصلاة ) تغليظا عليه ( لجبرتها ) فتكون الثانية  
 مكاملة وسقط الفرض بالاولى وقيل تكون الثانية  
 فرضا فهي المسقط ( ولا يسجد في ) الترك  
 ( العمد للسهو ) لانه أقوى ( قبل الا في ثلاث )  
 مسائل ( ترك القعود الاول ) عمدا ( الى آخر الصلاة )  
 سجدة من الركعة الاولى ( عدا ) الى آخر الصلاة ( ركن )  
 بالثالثة ( تفكره عدا حتى شغله عن ) مقدار ( ركن )  
 مثل نحر الاسلام البدعي كيف يجب بالعمد قال  
 ذلك سجود العذر لا سجود السهو ( وبين الايمان  
 بسجود السهو ) بعد السلام وجه الظاهر ما رويناه  
 وقيل يجب فعله بعد السلام وجه الظاهر ما رويناه

لترك واجب آخر ثم سجد لما ذكر تكرار السجود وان لم يسجد بقي نقص لازم  
 غير مجبور فاستحب أن يؤخر بعد السلام لهذا المجوز (قوله وهو الاضمن  
 للاحتياط) يعني أن الاحتياط فيه أكثر قال في الشرح عن الجبازية  
 والفقهاء فيه أن التسليم الأولى تحليل وتحيية والثانية تحية لأنه أي  
 التحليل يقع بالأولى ولهذا لا يصح الاقتداء به بعد الأولى ولو فهمه بعد  
 الأولى لا تنتقض طهارته فكان الاحوط السجود قبل السلام الثاني (قوله  
 والا حسن) معطوف على الاضمن ووجه الاحسنية أنه المعهود لا السلام  
 ثلثاً الوجه (قوله لأن ذلك) أي التسليم الثانية بمنزلة الكلام أي فلا  
 يأتي بالسهو بعده لوجود المنافي (قوله ويأتي بتسليمتين هو الصحيح)  
 أي العلامة خسرو وبما لا مزيد عليه (قوله والمنع) عطف على أن الاحوط  
 أي منع شيخ الاسلام خواجه زاده (قوله فكان الاعدل الاصح) أي  
 فكان القول بأنه بعد تسليم واحدة عن يمينه أعدل الأقوال وأصحها  
 أما كونه أعدل فلأنه متوسط بين قولين من قال أنه قبل التسليم ومن قال  
 أنه بعد التسليمين وأما كونه أصح فلقوله سابقاً لأنه المعهود (قوله كره  
 تنزيهاً) إلا إذا كان تابعا لآراءه على المعتمد (قوله لأنه مجتهد فيه)  
 أي لأن بعض المجتهدين قال به وهو الإمام الشافعي والإمام مالك  
 في النقصان والإمام أحمد في خصوص ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه (قوله فكان جائزاً) والمذكور تنزيهاً من الجائز أي وحديث قال  
 به بعض المجتهدين وكان جائزاً قد صادف محلاً في الجملة (قوله ولم يقل أحد  
 بتكراره) مرئياً بقوله ولا يعيده أي لأنها تؤدي إلى تكرار سجود  
 السهو ولم يقل أحد بتكراره (قوله لفوات شرط الصحة) لأنه بالسجود  
 يعود لمهمة الصلاة وقيد فوات شرط صحتها بخروج الوقت في الجمعة  
 والعيدين وطلوع الشمس في الفجر كذا في الشرح وهذا يقتضي أنه  
 يسجد للسهو في الجمعة والعيدين إذا بقي وقتها وهو أحد قولين  
 والمصنف فيما يأتي قال ولا يأتي الإمام بسجود السهو في الجمعة والعيدين  
 أفاده السيد (قوله تحترز عن المكروه) عليه لما قبله فقط (قوله وعمل  
 مناف) كقوله في وأكل وكلام وفي القهستاني يشترط أن لا يوجد بعد  
 السلام تطاول المدة وفي الدر ولونسي السهو أو سجدة صليبة أو تلاوة

(وبكفتي بتسليمية واحدة) قاله شيخ  
 الاسلام وعامة المشايخ وهو الاضمن للاحتياط  
 والا حسن ويكون (عن يمينه) لأنه المعهود وبه  
 يحصل التحليل فلا حاجة إلى غيره خصوصاً وقد  
 قال شيخ الاسلام خواجه زاده لا يأتي بسجود  
 السهو بعد تسليمين لأن ذلك بمنزلة الكلام  
 (في الاصح) وقيل ثلثاً وجهه فرقاً بين سلام القطع  
 وسلام السهو قاله فخر الاسلام وفي الهداية ويأتي  
 بتسليمتين هو الصحيح ولكن علمت أن الاحوط بعد  
 تسليمية والمنع من فعله بعد تسليمتين فكان الاعدل  
 الاصح (فإن يسجد قبل السلام كره تنزيهاً) ولا يعيده  
 لأنه مجتهد فيه فكان جائزاً ولم يقل أحد بتكراره  
 وإن كان إمامه يراه قبل السلام تابعه كما يتابعه في  
 قنوت رمضان بعد الركوع (وبسقط سجود السهو  
 بطلوع الشمس بعد السلام في صلاة الفجر)  
 وبخروج وقت الجمعة والعيد لفوات شرط الصحة  
 (و) كذا بسقط لو سلم قبيل (أجرارها) أي تغير  
 الشمس (في العصر) تحترز عن المكروه (و) بسقط  
 (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام) كحدث عيني  
 وعمل مناف



يلزم ذلك مادام في المسجد اه يعني ولم يأت بمناف فان وجد منه مناف  
أو خروج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته ان كان ما عليه  
سجدة صلبية (قوله لقوات الشرط) أي شرط صحة الصلاة وهو قوله  
ويسقط الذي قدره (قوله ويلزم المأموم السجود الخ) ع كلامه المدرك  
والمسبوق والا حق فانه يلزمهم السهو امامهم غير أن اللاحق اذا اتبعه لا  
يتابعه فيه بل يبدأ بما فات ثم يسجد للسهو ولو تابعه فيه لا يعتد به لانه في غير  
محله بخلاف المسبوق والمقيم خلف المسافر حيث يتابعه فيه ثم يشتغلان  
بالانتماء (قوله أو اقتدى به بعدهما) بان اقتدى به في تشهد السهو وهو  
عطف على تركهما (قوله لا يسهو) في الكلام اشارة الى أن اللاحق اذا  
سها فمما يقضى لا يسجد أيضا لانه مقتد حكا (قوله كان مخافا  
لامامه) وهو منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تختلفوا على أنفسكم  
(قوله يرفع عنكم سهوكم وقراءتكم) قرن رفع السهو برفع القراءة ليفيد  
انه كلما اتم على المرتبة ترك القراءة فكذلك الاثم عليه بترك السهو بل هو  
الواجب عليه وقال في النهي مقتضى كلامهم أنه يعيدها لثبوت الكراهة  
مع تعذر الجواب وقد علمت مفاد الحديث أفاده بعض الافاضل (قوله ثم  
يقوم لقضاء ما سبق به) أي يتم ليفيد تراخي القيام عن سلام الامام (قوله  
واللاحق) عطف على المسبوق أي ويسجد لللاحق بعد اتمام صلاة نفسه  
ولو تابعه لا يعتد به لانه في غير محله (قوله بقدر ما يعلم انه لا سهو عليه)  
وذلك بتسليم الامام الثانية على الاصح أو بعدهما بشئ قليل بناء على  
ما صححه في الهداية فليستأمل (قوله وله أن يقوم الخ) قد يقال انه اذا لم يقوم  
تفسد الصلاة في كل الصور الا في ضرورة مرور الناس ومقتضاء وجوب  
القيام لا جواز فليحذر (قوله بعد قعوده) أي قعود نفسه قد رالتشهد  
أي قدر قراءة التشهد بأسرع افظ وان لم يتم الامام التشهد بالفعل بأن  
ترسل فيه (قوله خوف مضى الخ) بدل من مواضع والمراد به غلبة الظن  
(قوله وجعة وعيد وجفر) معطوفات على ذي (قوله ومرور) عطف على  
قوله مضى مدة (قوله الى قضاء ما سبق به) مرتبط بقوله أن يقوم وذلك من  
ارتكاب اخف الضررين (قوله وتكراره) مبتدأ وقوله باعتبار أن صلاته

لقوات الشرط (ويلزم المأموم) السجود  
مع الامام (بسهو وامامه) لانه صلى الله  
عليه وسلم لم يسجد وسجد القوم معه وان اقتدى به  
بعد سهوه وان لم يدرك الا ثانياً لم يقضى الاولى  
كما لو تركها الامام أو اقتدى به بعدهما الا يقضيهما  
لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه  
(لا يسهو) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه  
ولو تابعه الامام ينقلب التبع أم لا فلا يسجد  
أصلاً قال صلى الله عليه وسلم الامام لكم ضامن  
يرفع عنكم سهوكم وقراءتكم (ويسجد المسبوق  
مع امامه) لا استزام متابعته (ثم يقوم لقضاء  
ما سبق به) واللاحق بعد اتمامه وينبغي أن يمكث  
المسبوق بقدر ما يعلم أنه لا سهو عليه وله أن يقوم  
قبل سلامه بعد قعوده قد رالتشهد في مواضع  
خوف مضى مدة المسح وخروج الوقت لدى عذر  
وجعة وعيد وجفر ومرور الناس بين يديه الى قضاء  
ما سبق به ولا ينتظر سلامه (ولو سها المسبوق  
ما سبق به ولا ينتظر سلامه) أي لا يسجد ولا يعجز به  
فمما يقضيه سجدة (أي لا يسجد) (أي لا يسجد) (أي لا يسجد)  
عنه سجوده مع الامام وتكراره وان لم يشرع  
في صلاة واحدة باعتبار أن صلاته كصلاتين حكما

الخ خبره وقوله وان لم يشرع اعتراض (قوله لانه منفرد فيما يقضيه) أى  
ومعتد بالامام فيما أدركه فيه فكانت بهذين الاعتبارين كصلتين (قوله  
كفاه سجدة ثان) وينتظم ما كان مع الامام (قوله وان سلم مع الامام  
الخ) سواء في ذلك تسليمة التحليل الاولى وتسليم سجود السهو لظهور العلة  
في ذلك وقوله وان سلم بعده أى بعد سلام الامام من سجود السهو فقط  
أما سلامه بعد سلام الامام الاول من الصلاة فلا يلزم به سهو لانه لما سجد  
للسهو ومعه عاد الى الاقتداء ولا سهو على المقتدى فتأمل فيه كله (قوله  
أى لا يسجد الا لاحق) أى اذا سها فيما يقضيه (قوله وهو من الطائفة  
الاولى) مرتبط بقوله وخوف وأما اذا كان من الطائفة الثانية فانه  
مسبوق يتابع الامام في سهوه واذا سها في القضاء سجد له • فرع •  
لو تابعه المسبوق ثم تبين أن لا سهو عليه ان علم أن لا سهو على امامه فسدت  
وان لم يعلم انه لم يكن عليه فلا تفسد وهو المختار كذا في المحيط (قوله الاصح  
لزوم سجود السهو) وهو أصح الروايتين وصححه في البدائع (قوله لانه  
صار منفردا) أى ولم يكن مقتديا لا بقدر صلاته معه (قوله عشر مرات)  
بل أكثرية تدل التلاوية على الامام والمأموم (قوله وبسطه في الاصل)  
قال فيه بأن أدرك الامام في تشهد المغرب الاول وتشهد معه في الثانية  
وكان عليه سهو فسجده وتشهد معه في الثالثة وتذكر الامام سجدة تدلاوة  
فسجد معه وتشهد الرابعة وسجد للسهو وتشهد معه الخامسة فاذا سلم قام  
الى قضاء ما فاتة فصل ركعة وتشهد السادسة ويصلي ركعة أخرى وتشهد  
السابعة وكان قد سها فيما يقضى فيسجد ويشهد الثامنة ثم تذكر أنه قرأ  
آية سجدة في قضائه فيسجد لها ويشهد التاسعة ثم يسجد للسهو ويشهد  
العاشرة اهـ (قوله ولا يأتى الامام بسجود السهو في الجمعة والعبدان) أى  
والمأموم كذلك لانه تابع له وظاهره كراهية الايمان به فيها والظاهر أنها  
تنزيهية لا تحريرية وان كانت العلة ربما تشعربها وذلك لان البعض يقول  
بالايمان به فتأمل (قوله دفعا للفتنة) أى افتتان الناس وكثرة الهرج  
(قوله بكثرة الجماعة) الباء السببية وهي متعلقة بقوله للفتنة وأخذ  
العلامة الوانى من هذه السببية أن عدم السجود مقيد بما اذا حضر جمع

لانه منفرد فيما يقضيه ولو لم يكن تابع امامه كفاه  
سجدة ثان وان سلم مع الامام مقارنا له أو قبله ساها  
فلا سهو عليه لانه في حال اقتدائه وان سلم بعده  
يلزمه السهو لانه منفرد (لا) أى لا يسجد  
(الا لاحق) وهو من أدرك أول صلاة الامام وقائه  
بأقرب ما يذكر كنوم وغفلة وسبق حدث وخوف  
وهو من الطائفة الاولى لانه كالمدر ك لا يسجد  
عليه سهو ولو سجد مع الامام للسهو لم يجزه لانه  
في غير أوانه في حقه فعليه اعادته اذا فرغ من  
قضاء ما عليه ولا تفسد صلاته لانه لم يزد الا سجدة تفي  
حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقى صلاته الاصح  
لزوم سجود السهو لانه صار منفردا حكما ويحوز  
الجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات بالسهو  
وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الاصل (ولا  
يأتى الامام بسجود السهو في الجمعة والعبدان)  
دفعاً للفتنة بكثرة الجماعة

قوله الوانى في نسخة الدانى اهـ



كثيراً أما إذا لم يحضر وأما ظاهر السجود لعدم الداعي إلى الترك وهو التشويش اهـ (قوله وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة) عطف على قوله الفتنه والاضح أن يقال وبطلان الصلاة على قول من يرى الخ (قوله وفساد) عطف على قوله لزوم من عطف اللازم على ملزومه والضمير في تركه راجع إلى سجود السهو يعني والبعض قد يتركه فتفسد صلاته على هذا القول (قوله ومن سها عن القعود الأقل) لم يبين حكم ما إذا تركه عامدا هل يعود وقد بين حكم العمد في القعدة الأخيرة كما سيأتي (قوله وكان اماماً أو منفرداً) سيأتي حكم المقتدى (قوله من الفرض) سيأتي له حكم النفل (قوله اصريح قوله الخ) وايؤذيها على وجهها مطلقاً سواء كان إلى القعود أقرب أو لم يكن مع كون ظهره منحنياً (قوله لحكم المتابعة) هي واجبة في الواجب فريضة في الفرض كما استظهره صاحب النهر (قوله وكل نفل صلاة) الاولى أن يقول وكل شفع الخ وأطلق في النفل فعم المؤكدة وغيرها (قوله وقعودها فرض) أي قعود الصلاة التي على حدة فرض فيكون رفض الفرض لمكان فرض فيجوز ما لم يسجد للثالثة كذا في الشرح وفيه أنه انما يكون فرضاً إذا قعده أما إذا تركه وبني عليه شفعاً كان واجباً حتى لا تكون الصلاة فاسدة والحاصل أن القعود غير الأخير محتمل لكونه فرضاً إن فعله وواجباً إن تركه فلاكل من القوانين وجهه قائل (قوله وهو إلى القيام أقرب الخ) ظاهره أنه لم يستوف قائماً يجب عليه العود ثم يفصل في سجود السهو فإن كان إلى القيام أقرب سجد له وإن كان إلى القعود أقرب لا يخفى حكم السجود متعلقاً بالقرب وعدمه وحكم العود متعلق بالاستواء وعدمه والذي في كلام غيره أنهم ما متعلقان بالاستواء وعدمه أو بالقرب من القيام وعدمه وعلى الأقل أن عادة قبل أن يستوي قائماً ولو كان إلى القيام أقرب لاسهو عليه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا استتم أحدكم قائماً فليصل ولا يسجد سجد في السهو وإن لم يستتم قائماً فليجلس ولا سهو عليه روى الطحاوي وعليه فيكون هذا التفصيل الذي ذكره بعد انما هو على ما اختاره صاحب الهداية والكنز أنه إن كان إلى القيام أقرب لا يعود والاعاد (قوله مع انحناء الظهر)

وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركه (ومن سها) وكان اماماً أو منفرداً (عن القعود الاقل من الفرض) ولو عمداً وهو الوتر (عاد اليه) وجوباً (مالم يستوف قائماً في ظاهر الرواية وهو الاصح) كما في التبيين والبرهان والفتح له صريح قوله صلى الله عليه وسلم إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس وإن استوي قائماً فلا يجلس ويسجد سجد في السهو روى أبو داود وفي الهداية والكنز أن كان إلى القيام أقرب لا يعود والاعاد (قوله ولو (المقتدى) فحكمه (كأنفعل) إذا قام (يعود ولو استتم قائماً) لحكم المتابعة وكل نفل صلاة على حدة وقعودها فرض فيعود اليه وقيل لا يعود كما افترض قال في التتارخانية هو الصحيح (فإن عاد) من سها عن القعود (وهو إلى القيام أقرب) بأن استوي النصف الأسفل مع انحناء الظهر وهو الاصح

قسده لانه لو اعتدل فيه كان قائما فيمتنع العود بالاولى (قوله بانعدام  
 استواء النصف الاسفل) انما كان الى القعود اقرب لانه لا يعد قائما  
 في هذه الحالة لاحقة ولا عرفا ولا شرعا لانه لو قرأ وركع وسجد في هذه  
 الحالة من غير عذر لا يجوز لانه ليس بقائم كما في الحلبي (قوله في الاصح  
 وعليه الاكثر) وفي الواجبية المختار وجوب السجود لانه بقدر ما اشتغل  
 بالقيام صار مؤثرا واجبا وجب وصله بما قبله من الركن فصار تاركا  
 للواجب فيجب سجود السهو وفي قاضي خان في رواية اذا قام على ركبته  
 لينهض يقعد وعليه السهو ويستوي فيه القعدة الاولى والثانية وعليه  
 الاعتقاد من الشرح والسيد قلت الاحوط وجوب السجود لا اختلاف  
 التصحيح (قوله وأرجحهما عدم الفساد) قد بالغ في المشتق في رد القول  
 بالفساد وجعله غلطا لانه تأخير لا رفض ثم لو عاد بعد القيام قيل يشهد  
 لانه عاد الى ما كان من حقه أن يفعله والتصحيح أنه لا يشهد بل يقوم  
 في الحال ولا ينقض قيامه به ولم يؤمر به كما في الفهري الثاني فصار كما لو قرأ  
 الفاتحة وسورة ثم ركع ثم رفع رأسه وقرأ سورة أخرى حيث لا ينقض  
 ركوعه كما في ابن أمير حاج وفي القنية لو عاد الامام لا يعود معه القوم  
 تحقيقا للمخالفة في غير الأمور به وقبل يعودون كما في الحلبي ثم انه يجب  
 عليه سجود السهو لترك القعود وتأخير القيام بقدر العود (قوله لان  
 زيادة مادون ركعة) هذه لقوله لا يحل وأما كونه لا يحل لكونه زائدا فيها  
 ما ليس منها وقوله وقد يقال أراد به نفي عدم الحل ~~فإنه~~ أنه يقول ان  
 هذا النقص للقيام الذي منه زيادة ليس بجرام لان هذا النقص لا يكال  
 (قوله وان سهوا عن القعود الاخير) أي كاه أو بعبث والمراد ما كان آخر  
 صلاته سبق بأقول أولا فدخل الثنائي قال في السراج لا يختص هذا الحكم  
 بالسهو بل كذلك لو قام الى الخامسة خلافا لما لا أنه في العمدي بأن أي  
 وينبغي اعادته اجبرا وفي السهو يسجد وسواء في ذلك الفرض والنفل  
 (قوله ما لم يسجد) العبرة للامام حتى لو عاد قبل أن يسجد ولم يعلم به القوم  
 حتى يسجد والمفسد صلاتهم لانه لما عاد الامام ارتفع ركوعه فارتفع  
 ركوع القوم أيضا به فبقي لهم زيادة سجدة وهي غير مفيدة ما لم

في نفسه (سجد السهو) لترك الواجب (وان كان  
 الى القعود اقرب) بانعدام استواء النصف الاسفل  
 (لا يسجد) سهو (عليه في الاصح) وعليه الاكثر  
 (وان عاد) الساهي عن القعود الاول اليه (بعد  
 ما استتم قائما) اختلف التصحيح في فساد صلاته  
 وأرجحهما عدم الفساد لان غاية ما في الرجوع  
 الى القعدة زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان  
 لا يحل لكنه بالصحة لا يحل لان زيادة مادون ركعة  
 لا يفسد وقد يقال انه نقص للاكمال فانه اكمل  
 لانه لم يفعله الا احكام صلاته وقال صاحب البصر  
 والحق عدم الفساد (وان سهوا عن القعود الاخير  
 عاد ما لم يسجد) لعدم استكمال خروجهم من  
 الفرض



يتعمدوا السجود وبها يأنزأى متصل ترك القعود الأخير وقيد الخامسة  
 بسجدة ولم يطل فرضه كذا في الدر وغيره وإن سجد الإمام بطلت صلاة  
 المؤتم أيضا سواء قعد قبل تقييد إمامه بالسجود أو لم يقعد وسواء كان  
 مدركا أو مسبوقا والمراد بقوله ما لم يسجد أي بعد الركوع وأما إذا سجد  
 بدون ركوع فإنه يعود لعدم الاعتداد به هذا السجود لأن مادون الركعة  
 محل الرخص (قوله لا صلاح صلاته) علة للمعلول وهو عادم مع علة وهي  
 قوله للاستحكام الخ (قوله وبه وردت السنة) أي بالعود (قوله عاد الخ)  
 بدل من السنة (قوله ثم عاد كذلك) أي فقعد يسيرا وهو العود الثاني  
 وما بعده العود الثالث (قوله فتم به) أي بالعود الأخير (قوله وسجد  
 للسهو) سواء كان إلى القيام أقرب أو إلى القعود أقرب بخلاف السهو  
 عن القعود الأول ففيه التفصيل على أحد قولين (قوله لتأخيره فرض  
 القعود) أي عن اتصاله بالرفع من السجود (قوله للزائدة عن الفرض وهي  
 الخامسة في الرباعي والرابعة في الثلاثي والثالثة في الثنائي) (قوله صار  
 فرضه نفلا عندهما) ولم يطل أصلا لأن عدم الوصف لا يستلزم عدم  
 الموصوف وقال محمد تبطل أصلا ووصف لأن التحريمية عقدت للفرض  
 قصدوا ملل الصلاة ضمنا فإذا بطل الفرض بطل ما في ضمنه والحاصل أنه  
 إذا رفع رأسه من السجود بطلت صلاته أصلا ووصفا عند محمد وهو غير  
 المفتي به وإذا لم يرفع رأسه من السجدة وسبقه حدث فيها فعلى قول أبي  
 يوسف فسدت وصف صلاته فيبني على أنها تنفل وعلى قول محمد عليه أن  
 يتدارك فرضه الرجوع إلى القعدة ولا يطل لعدم الاتيان بركعة عنده  
 إذ لا تتم عنده إلا بالرفع من السجود ولم يحصل وهو المفتي به هنا فتأمل  
 (قوله وهو المختار للفتوى) أي يفتي به في عدم بطلان الفرض بمجرد الوضع  
 لا مكان صحة صلاته بعوده إلى القعدة ذات سبقه الحدث في السجدة  
 ولا يفتي بطلانه أصلا ووصفا بالرفع (قوله لأنه سجد كامل) وذلك  
 لأن السجود اسم لوضع الجبهة على الأرض وقد حصل فن شرط الرفع  
 فقد زاد على النص بالرأي أي نص يأثم الذين آمنوا ركعوا واسجدوا  
 وحكي أن أبا يوسف لما أخبر بجواب محمد قال زه صلاة فسدت بصلحها

لا صلاح صلاته وبه وردت السنة عاد على الله عليه  
 وسلم بعد قيامه إلى الخامسة وسجد للسهو ولو قعد  
 يسيرا فقام ثم عاد كذلك فقام ثم عاد فتم به قدر  
 التشهد مع حتى لو أتى بخلاف صحت صلاته  
 إذا لا يشترط القعود قدر التشهد بجملة واحدة  
 (وسجد) للسهو (لتأخيره فرض العود فان)  
 لم يعد حتى (سجد) للزائدة على الفرض (صار فرضه  
 نفلا) برفع رأسه من السجود عند محمد وهو المختار  
 لفتوى لا يستحكام دخوله في النفل قبل اكتمال  
 الفرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لأنه سجد  
 كامل  
 قول الشارح صار فرضه نفلا برفع رأسه من  
 السجود عند محمد الخ كذا في الشارح الذي  
 بالهامش هذا وهو مخالف لعبارة المحشي والذي  
 يقتضيه كلام المحشي أن تكون عبارة المصنف  
 والشارح هكذا (صار فرضه نفلا) عندهما وبطلت  
 برفع رأسه من السجود عند محمد الخ ولا يجوز اه  
 م صححه

الحدث وزمه بكسر الزاي وسكون الهاء بوزن قف كلمة استعجاب الا أنه هنا  
 لانكار وانما قال ذلك أبو يوسف لغيظ لحقه من محمد بسبب أن محمد أمر  
 بمسجد قد خرب وراثت فيه الدواب وبالت فيه الكلاب فقال هذا مسجد  
 أبي يوسف لأن مثل هذا يبقى مسجد اعنده الى يوم القيامة اكون الوقف  
 تحريرا عنده فالمعنى هذا ما يقول أبو يوسف بأنه مسجد وعند محمد يعود الى  
 ملك الواقف ان كان حيا والا الى ورثته كما في السراج (قوله بالانتقال عنه)  
 واهذا الوسبب به الحدث ينتقض الركن الذي أحدث فيه ويلزمه اعادته اذا  
 بنى ولو تم بالوضع لما انتقض بالحدث وكذا المسجد المؤتم قبل امامه فادركه  
 امامه في السجود اجزاء ولو تم بنفس الوضع لما جازت صلاته لان كل ركن  
 سبق به المؤتم امامه لا يعتد به (قوله يبنى) أى يعود الى التعدة ويبنى على  
 الفريضة (قوله لا عند أبي يوسف) أى لا يبنى على أنها فرض فلا ينافى  
 أنه يبنى على أنها نافلة لان أصل الصلاة باق عنده (قوله ان شاء) وان شاء  
 سلم على الخامسة ولا شئ عليه فيصير مستفلا بخمس ركعات وتراو صلاته  
 غير مضمونة عند علي بن النضر الثلاثة حتى لو أفسدها لاشئ عليه نص عليه غير  
 واحد من أهل المذهب ثم الضم انما يظهر على قوله ما أتم على قول محمد  
 فلا يضم ولا يصح الاقتداء به ابطالان التحريم مطلقا عنده (قوله قبله)  
 أى قبل ادائه واذا كان يقضى عصر أو ظهر رابعه العصر فلا يكره لان  
 المكروه بعد النفل القصدى لا الضمنى (قوله فبالظن أولى) الاولى  
 أن يقول فغير القصدى أولى لانه لم يشرع ظنا بالانفصال (قوله ولا كراهة  
 في الضم فيهما) بضمير التثنية كما يدل عليه تفسير المؤلف ولو أفرد له كان  
 أولى لان المغرب لازم فيها كما قال وسكت عن المغرب الخ وأنه بعد مضامنا  
 باعتبار ما بعد السجدة الاولى فانه في الثانية والتشهاد قصده الضم وقال  
 العلامة السيد تغمد الله برحمته لا محل لهذه الجملة هنا بل يتعين تأخيرها  
 عن قوله وان قصده الاخير أى لانه قال أولا وضم سادسة فدل على انه  
 لا كراهة فيه وكلام المؤلف متناوئ وشراييفيد أن هذا متعلق بما قبل  
 القعود ولا شك أن فيه ضمنا (قوله كراهة التنفل بالبراء) تقدم انه  
 أحد قولين (قوله وكراهة الضم للوقت) هذا لانه يكره التنفل بعد

وجه الختار أن تمام الركن بالانتقال عنه وغرة  
 الخلاف تظهر بسبق الحدث حال الوضع في عند  
 محمد لا عند أبي يوسف (وضم سادسة ان شاء) لانه  
 لم يشرع في النفل بعد اليلزمه تمامه بل يندب  
 (ولو في العصر) لان التنفل قبله قصده الا يكره  
 فبالظن أولى (و) ضم (رابعة في الفجر) وسكت عن  
 المغرب لانها تصير أربعاً فلا ضم فيها (ولا كراهة  
 في الضم فيهما) أى صلاة الفجر والمغرب لانه  
 تعارض كراهة التنفل بالبراء وكراهة الضم للوقت



فتقاوما وصار كالمباح (على الصحيح) لعدم القصد  
 حال الشروع كن صلى ركعة تهجد أطلع الفجر يتم  
 شفعاً بلا كراهة (ولا يسجد للسهو) لتركة القعود  
 في هذا الضم (في الأصح) لأن النقصان بالفساد  
 لا يجبر بالسجود ولو اقتدى به أحد حال الضم ثم  
 قطع لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية لانه  
 المؤدى بهذه التحريمة وسقوطه عن الامام لظن  
 ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى  
 القعود بعد اقتدائه حيث يلزمه أربع ركعات  
 لانه لما عاد جعل كأن لم يقم (وان قعد) الجلوس  
 (الاخير) قدر ان تشهد (ثم قام) ولو عدا وقرأ أو ركع  
 (عاد) للجلوس لان مادون الركعة بعمل الرفض  
 (وسلم) فلو سلم فأنما صح وترك السنة لان السنة  
 التسليم جالسا (من غير اعادة التشهد) لعدم بطلانه  
 بالقيام وقال الناطقي يعيده واذ مضى على نوافله  
 الزائدة فالصحيح أن القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع  
 في البدعة وينتظرونه قعوداً فان عاد قبل تقييده  
 الزائدة بسجدة اتبعوه في السلام (فان سجد) ساوا  
 للرجال و (لم يطل فرضه) لوجود الجلوس الاخير  
 (وضم) استحباباً وقيل وجوباً (اليها) أي الى  
 الزائدة ركعة (أخرى) في المختار (لتصير الزائدتان  
 له نافلة) ولا تنوب عن سنة الفرض في الصحيح  
 لان المواظبة عليها بتحريمه مبتدأة ولو اقتدى به  
 أحد صلى سنة عند سجدة لانه المؤدى بهذه  
 التحريمة وعندهم اركعتين لانه استحكم خروجه  
 عن الفرض ولا قضاء عليه لو أفسد عن محمد كاماه  
 وقضى ركعتين عندهما وعلية الفتوى لان  
 السقوط بعارض يخص الامام (وسجد للسهو)

طلوع الفجر بغير سنته ويكره التنفل بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب  
 (قوله فتقاوما) أي الكراهتان فتساقطا فصار كالمباح (قوله في هذا  
 الضم) في السببية (قوله لزمه ست ركعات في التي كانت رباعية)  
 وسكت عن غير الرباعية وهي الفجر والمغرب وقياسه أن يلزمه أربع (قوله  
 بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود) أي قبل التقييد بسجدة (قوله  
 كأن لم يقم) أي الى الخامسة (قوله بعمل الرفض) انما زاد الباء  
 ليفيد أنه قد يرفض وقد لا يرفض بخلاف ما لو حذفها فانه يفيد أنها محسلة  
 الرفض دائماً (قوله لان السنة التسليم جالسا) أي في الصلاة المطلقة  
 من غير عذر (قوله وضم استحباباً بالخ) سواء كان في وقت كراهة أو لا  
 في الأصح وما قيل انه لا يضم في وقت كراهة كوقت العصر والصبح  
 ضعيف ذكره الحوى وفي السيد عن النهر يذنب أن يكون محل الخلاف  
 ما اذا لم يكن وقت كراهة فان كان لم يندب ولم يجب وهل يكره الأصح  
 لا وعليه الفتوى (قوله وقيل وجوباً) الظاهر الاستحباب لانه لو قطعه  
 لم يلزمه القضاء لانه مظنون كذا في الشرح (قوله ولا تنوب عن سنة  
 الفرض) أي البعدية (قوله لانه استحكم خروجه عن الفرض) فصار  
 كتحريمه مبتدأة ولو أفسدها على نفسه قضى ركعتين فقط (قوله وعليه  
 الفتوى) أي في لزوم الركعتين وأما في لزوم الست فالصحيح قول محمد (قوله  
 وسجد للسهو) راجع للمسئلتين جميعاً أما الاولى وهي ما اذا عاد وسلم  
 قبل أن يسجد فظاهر لما ذكره المؤلف وأما الثانية وهي ما اذا لم يعد حتى  
 يسجد فالقياس أن لا يسجد لانه في صلاة غير التي سهفها ومن سهف في صلاة  
 لا يسجد في الاخرى وفي الاستحسان يسجد وسببه نقصان تمكن في النفل  
 بالدخول فيه على غير الوجه الواجب اذ الواجب فيه أن يكون بتحريمه  
 مبتدأة وهذه للفرض وقد انقطعت بالاتصال الى النفل ومراعاة حدود  
 النفل على المباشر واجبة وان لم يكن النفل واجباً وهذا عند أبي يوسف  
 وعند محمد سببه نقصان تمكن في الفرض بترك الواجب السلام ولانقصان  
 في النفل لانه بني على التحريم الاولى وهي لم تنقطع لانها اشتملت على  
 الاصل والوصف وبالاتصال الى النفل ينقطع الوصف للمنافاة بين وصفي

الفرض والنفل دون الاصل فبقى الاحرام في حق الاصل على ما كان  
 وذهب أبو بكر بن أبي سعيد الى أن سبب هذا السجود نقصان تمكن  
 في الاحرام فتح يكون لكل من الفرض والنفل حظ من النقص والجبر  
 ونص الشيخ أبو منصور الماتريدي على أنه الاصح (قوله لم بين شفعاً  
 آخر عليه استحباباً) استظهر صاحب البحر أن البناء مكروه بخبر عام لانه  
 لا يخلو أما أن يبطل سجود السهو لو وقوعه في وسط الصلاة أو لا يبطل وكل  
 ذلك غير مشروع أما الاول فلانه ابطال عمل وهو حرام بالنص وأما الثاني  
 فالزوم وقوع سجود السهو في خلال الصلاة وهو لم يشرع الا في آخرها  
 اذا علمت ما ذكر مع ظهوره بكون عدم البناء واجباً للاستحباب (قوله  
 بلا ضرورة) أما اذا وجدت الضرورة كسئلة المسافر الآتية فيتعين  
 البناء لصحة صلاته وقيد بالنفل لانه في الفرض مكروه مطلقاً بسهو وبدون  
 سهو فيعلم حكمه بالطريق الاولى (قوله في المختار) وهو الاصح وقيل لا  
 يعيده لانه حين رقع رقع جائزاً فيعتد به عنه وبه أخذ الفقيه أبو جعفر  
 (قوله يني) أي لزوماً تصحح الفرض لانه لو لم يبين لبطلت صلاته كما بالتحول  
 فرضه الى الاربع بنية الإقامة فابطال السجود أهون من ابطال الصلاة  
 ومن ابتلى ببليتين وجب أن يختار أقلهما محظوراً كما في غاية البيان (قوله  
 لانه آخر صلاته) الا يبق باخر الكلام لانه آخر الصلاة (قوله وغمرته  
 بصحة) الاولى أن يقول وغرة صحة الخ بحذف الواو من قوله وفي انتقاض  
 الخ (قوله عندهما) أي محمد وزفر فيصح الاقتداء مطلقاً عندهما  
 سجداً ولم يسجد (قوله وفي انتقاض المطهارة بشهقته) فتنتقض عند  
 محمد وزفر لا عند الشيخين ويسقط سجود السهو عند الكل لفوات حرمة  
 الصلاة (قوله لا تبطله) أي لا تبطل المشروع (قوله ولا تعتبر مع سلام الخ)  
 جواب عما ورد على قوله لأن مجرد نية تغيير المشروع الخ من أن النية  
 هنا لم تكن مجردة وانما قارن بها عمل وهو السلام وحاصل الجواب أن النية  
 انما تعتبر مع عمل مستحق عليه وهذا غير مستحق عليه كذا يفاد من  
 الشرح وما اجاب به ابن أمير حاج مباير له وهو أولى منه وحاصله أن النية  
 المقرونة بالعمل انما تعتبر اذا كان ذلك العمل غير واجب عليه وقت

لتأخير سلامه (ولو يسجد السهو في شفع التطوع  
 لم بين شفعاً آخر عليه استحباباً) لأن البناء يبطل  
 سجوده للسهو وبلا ضرورة لوقوعه في وسط الصلاة  
 (فان بقى) صح لبقاء التحريم و (اعاد سجود  
 السهو في المختار) وهو الاصح لبطلان الاول  
 بما طرأ من البناء وقيد بناياً لتطوع لأن المسافر  
 اذا نوى الإقامة بعد سجود السهو ابطال ذلك بالبناء  
 لفرضه ويعيد سجود السهو (سهو فاقدي به غيره صح  
 (ولو سلم من عليه) سجود (سهو فاقدي به غيره صح  
 ان يسجد) الساهی للسهو واعوده لحرمة الصلاة  
 لان خروجه مكان موقفاً ويتابعه المقتدي  
 في السجود ولا يعيده في آخر صلاته وان وقع  
 في خلالها لانه آخر صلاته حكمه حقيقة لا مامه  
 كما تقدم (والا) أي وان لم يسجد الساهی (فلا يصح)  
 الاقتداء به لتبين خروجه من الصلاة حين سلم  
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافاً  
 لمحمد وزفر وغمرته بصحة اقتدائه عندهما لا عند  
 أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة  
 بقهقته (ويسجد السهو) وجوباً (وان سلم  
 عامداً) مریداً (للقطع) لان مجرد نية تغيير المشروع  
 لا تبطله ولا تعتبر مع سلام غير مستحق  
 ٢ قوله لانه آخر الصلاة له يوجد هنا في بعض النسخ  
 زيادة ونصها (قوله اي وان لم يسجد الساهی) بأن  
 أتى بما يمنع البناء قال في النهرويه ذاعلم أن مجرد  
 عدم السجود لا يبين به عدم السجود يعني حتى  
 يأتي بمناف اه



اقتراانه بهما والسلام ليس كذلك فإنه واجب عليه وقت اقتران النية به  
 ليتمكن من سجود السهو فلا تعمل نيته لأنها مجتردة عن العمل على هذا  
 فكانه لم يوجد عمل أصلا (قوله وهو ذكر) دفع به ما عساه يتوهم من  
 سقوط السجود بطرق مانع الكلام وحاصل جوابه أنه ذكر والذكر غير  
 مانع (قوله أو فرض) من عطف العام (قوله مستذكرا) حال من  
 الضمير في عليه (قوله لوجوده في حقيقة الصلاة) أي لوجود السلام  
 العمدة في حقيقة الصلاة لأنه تخال فرائضها بخلاف المسئلة السابقة فإن  
 السلام وجد بعد تمام حقيقتها وفي شرح السيد ولونسي السهو أو سجدة  
 صلبية أو تلاوية يلزمه ذلك مادام في المسجد أي ولم يوجد منه مناف فإن  
 وجد منه مناف أو خرج من المسجد قبل قضاء ما نسيه فسدت صلاته إن  
 كان عليه سجدة صلبية اهـ (قوله وتفريعاته مبسطة في الأصل) منها  
 لو سلم وعليه تلاوية وسهوية وهو غير ذا كراهة ما أو ذا كراهة فقط  
 لا بعد سلامه قاطعا في سجدة للتلاوة ثم يشهد لرفعها القعود ويسلم ثم  
 يسجد للسهو ويشهد لرفعها التشهد ويسلم وإن سلم وهما كان ذا كراهة  
 أول التلاوية فقط كان قاطعا وسقط عنه التلاوية والسهو لا امتناع  
 البناء بسبب القطع إلا إذا تذكر أنه لم يشهد ويسجد للتلاوة وصلاته تامة  
 اهـ (قوله الوهم رجحان جهة الخطأ) الذي في القاموس أنه مرجوح  
 طرفي المتردد فيه والظن التردد الرابع بين طرفي الاعتقاد غير الجازم اهـ  
 والمصنف خالفه من جهة أنه جعل الوهم الرجحان وهو وجه المرجوح  
 فعليه بذكر رجحان جهة الخطأ ظنا لا وهما أو تأمنا قوله والظن رجحان  
 جهة الصواب ففيه مخالفة أيضا لأن صاحب القاموس جعله التردد الرابع  
 وأراد المتردد فيه بدليل قوله الرابع والمصنف جعله نفس الرجحان وإذا  
 تأملت تجد تفسير الظن بالطرف الرابع والوهم بالطرف المرجوح على  
 ما هو مشهور وتفسير في الحقيقة للمظنون والموهوم لا تفسير الهما بالمعنى  
 المصدرى ولعل المصنف عبر بالرجحان في جانب الوهم ليفيد أنه ليس المراد  
 بالوهم الطرف المرجوح بل الطرف الرابع حتى لو لم يترجح عنده ما خطر  
 بباله أنه أتمها وسلم كان بنزلة السلام للقطع فيكون كالقسم الثاني (قوله

وهو ذكر في سجدة السهو وابقاء حرمة الصلاة (ما لم  
 يتحول من القبلة أو يتكلم) لا بطلانها التحريم  
 وقيل التحول لا يضطره ما لم يخرج من المسجد أو  
 يتكلم وسلام من عليه سجدة صلبية أو فرض  
 متذكرا مبطل لوجوده في حقيقة الصلاة  
 وتفريعاته مبسطة في الأصل (توهم) الوهم  
 رجحان جهة الخطأ

أو علم أنه ترك سجدة صليبة) أي وقد سلم ساهيا عنها والافساده مفسد  
وأما التلاوية اذا سلم فيها عامدا سقطت ولا يعود اليها ولا فساد (قوله  
أنها بفعل ما تركه) حاصل المسئلة أنه اذا سلم ساهيا على الركعتين مثلا  
وهو في مكانه ولم يصرف وجهه عن القبلة ولم يأت بمناف عادا الى الصلاة  
من غير تحريمة وبقي على ماضى وأتم ما عليه ولو اقتدى به انسان في هذه  
الحالة سمح وأما اذا انصرف وجهه عن القبلة فان كان في المسجد ولم يأت  
بمناف فكذلك لان المسجد كله في حكم مكان واحد لانه مكان الصلاة  
وان كان قد خرج من المسجد ثم تذكرا لا يعود وفسدت صلاته وان كان  
في الصلوة فان تذكرا قبل أن يجاوز الصفوف خلفه أو يمينه أو يسرة عادا الى  
الانتماء أيضا والافلا وان مشى امامه فالاصح أنه ان جاوزه وضع  
سجوده لا يعود وهو الاصح لان ذلك القدر في حكم خروج من المسجد  
وهذا اذا لم يكن بين يديه سترة فان كان يعود ما لم يجاوزها لان داخل السترة  
في حكم المسجد وتعماه في شرح العيني على البخاري (قوله وسجد  
للسهو) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك في حديث ذي الابدین  
المتفق عليه وسماه به النبي صلى الله عليه وسلم لما أنه كان في يديه طول  
واسمه الخرباق بن عمرو وكان سلامه صلى الله عليه وسلم على رأس  
الركعتين من صلاة الظهر والعصر شك من الراوى وما قيل انما العشاء  
وهم وما حصل في ذلك من الكلام والتحول عن القبلة منسوخ لان عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه عمل في مثل هذه الحادثة بخلاف عمله صلى الله  
عليه وسلم فأعاد صلاته فلولا ثبت عنده انتساح ذلك لما عمل بخلاف عمل  
النبي صلى الله عليه وسلم وكان ذلك بمحض من الاصحاب الذين شهدوا  
ذلك ولم ينكر عليه أحد فصار اجماعا منهم ومعنى قوله صلى الله عليه  
وسلم في الحديث لم أنس ولم تقصر أى لم يكن نسي من ذلك في ظني بل ظني  
انى أكملت الصلاة أربعا ومن قال ناسيا لم أفعل كذا وكان قد فعل فهو  
غير كاذب وفي السعيد عن نمرح المشارق في الحديث ما يدل على جواز  
السهو على الانبياء وقالت طائفة لا يجوز لانه غفلة وهم منزهون عنها  
والجواب أن السهو وسمتع عاينهم في الاخبار عن الله تعالى بالاحكام وغيرها

والظن رجحان جهة الصواب (مصل-رابعة)  
فريضة (أو تلاوية) ولو ترا (انه أتىها فسلم ثم علم)  
قبل ان ياتيه بمناف (انه صلى ركعتين) أو علم أنه  
ترك سجدة صليبة أو تلاوية (أنها) بفعل ما تركه  
(وسجد للسهو) لبقاء حرمة الصلاة بخلاف السلام



لانه هو الذي قامت عليه المعجزة وفيما ليس سبيله البلاغ يجوز وسهونا  
 صلى الله عليه وسلم كان اقام شغله عن الصلاة بالله وفي هذا المعنى قيل  
 يا سائل عن رسول الله كيف سها • والسها ومن كل قلب غافل لاهي  
 قد غاب عن كل شيء ستره فسها • هما سوى الله فالتعظيم لله  
 (قوله أو نحوه) بالرفع مطلقا على مسافر فان من صلى الظهر ووطن  
 أنه جمعة نحو المسافر وكذا يقال في باقيها (قوله كأن ظن أن الظهر  
 جمعة) أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن الرباعي ثنائي أو كان في صلاة  
 العشاء فظن بالترابيح فانها تبطل في هذه الصور لانه سلم مع علمه بالقدر  
 المؤدى والسلام العمدي قطع الصلاة بخلاف الاولى فانه سلم على توهم  
 الاتمام وقيل ان السلام العمدي لا يفسد حتى يقعد خطاب آدمي به وعليه  
 فلا تفسد في هذه المسائل وهو ضعيف (قوله زائد عن التشهد) أي  
 الاول أو الثاني سواء كان بعد الفراغ من الصلاة والادعية أو قبلها (قوله  
 وجب عليه سجود السهو) وكذا اذا شغله التفكير عن أداء واجب بقدر  
 ركن أو شغله عن الوضوء به - يسبق الحدث لشكه أنه صلى ثلاثا وأربعها  
 يجب السهو والافلا كذا في الشرح ولم يبينوا قدر الركن وعلى قياس  
 ما تقدم أن يعتبر الركن مع سنته وهو مقدر بثلاث تسبيحات ثم ان محل  
 وجوب سجود السهو اذا لم يشغل حالة الشك بقراءة ولا تسبيح أما اذا  
 اشتغل به ما فلا سهو عليه وظاهر اطلاقهم عدم الوجوب عند الاشتغال  
 بما ذكر ولو كان غير محل له ما ويجوز (قوله لتأخير واجب القيام) الاولى  
 زيادتها وتأخير واجب السلام (قوله اكرهه عذوا) لان التحرز عن  
 مثله ثمة حرج والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل  
 في الشك) • ليس المراد به هنا ما هو العرفي من تساوي النقيضين بل  
 النعوى وهو عدم اليقين فهستاني لان الفصل معقود لما هو أعم ولا ينافيه  
 قوله بعد وهو تساوي الطرفين لانه في صورة البطلان والمراد بالشك  
 فيها حقيقة (قوله في عدد ركعاتها) احتريزه عما لو شك في غيره كمن  
 صلى ركعة من الظهر ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة أنه  
 في المغرب ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر ولا عبرة

على ظن أنه مسافر أو نحوه كما تقدم (وان طالع  
 تفكيره) تسبق التبرك (ولم يسلم حتى استيقن)  
 التبرك (ان سكن) زمن التفكير زائدا عن التشهد  
 (قدر أداء ركن وجب عليه سجود السهو) لتأخير  
 واجب القيام للثالثة (والا) أي ان لم يكن تفكيره  
 قدر أداء ركن (في الصلاة والطهارة) (تطيل الصلاة  
 في الشك) • وهو تساوي الامرين (في عدد ركعاتها)  
 ما شك) وهو ثلاث وثلاثين (اذا كان) ذلك الشك  
 كترده بين ثلاث وثلاثين (أي الشك  
 قبل اكتمالها) (هو)

٣ قوله (قوله كأن ظن ان الظهر جمعة) هكذا  
 في الاصل المطبوع ولا وجود لذلك في الشرح كما  
 ترى فالاولى ما في نسخة أخرى ونصه (قوله  
 أو نحوه) كأن ظن أن الظهر جمعة أو كان قريب  
 عهد الخ تأمل اه

بالشك وفي الفتاوى لو شك في تكبيرة الافتتاح بأعاد التكبير والثناء  
ثم تذكر كان عليه السهو ولا تكون الثانية استقبالا وقطعا لأولى اه  
وظاهر التقييد بقوله ثم تذكر أنه إذا لم يتذكر أنه كبر أو لا سهو عليه (قوله  
بعد بلوغه) لم يعين حكم شك غير البالغ هل تجرى فيه الصور المذكورة  
والظاهر نعم ويحترز (قوله في هذه الصلاة) أي بينه وفلوشك في الظهر ومثلا  
استأنف ثم إذا شرع وشك فيها أيضا لا يعيد ويجرى فيها الحكم الآتي  
(قوله وذهب الإمام السرخسي الخ) تظهر الثمرة فيمن شك في صلاة أول  
مرة واستقبل ثم بعد سنين سها فعلى قول السرخسي يستأنف لأن الشك  
لم يكن عادته وإنما حصل له مرة واحدة قبل هذه وهي انما ثبتت بالمعاودة  
مرتين فأكثر لانهم امشقة منها وكذا على قول ابن الفضل لانه أول سهو  
وقع له في تلك الصلاة وعلى قول أكثر المشايخ لا يستأنف بجر (قوله  
فحكمه) أي حكم من لم يكن الشك عادة له (قوله فإذا قال) أي  
لاتحاد الحكم فيما ذكر (قوله أو كان الشك غير عادة له) فيه أنه جمع  
بين قولين متباينين فلم يدر ما الذي اعتمد (قوله فليس يستقبل الصلاة)  
الاستقبال لا يتصور الا بالخروج عن الأولى وذلك بالسلام أو الكلام  
أو عمل آخر ينافي الصلاة والسلام فاعدا أولى لانه عهد بمحلا شرعا ومجرد  
النية بالغولانه لم يخرج به من الصلاة سيد عن الزيلعي (قوله وقد سجل)  
أي الاستقبال (قوله لما سئل ذكره من الرواية الأخرى) وهي إذا شك  
أحدكم فليصتر الصواب فليتم عليه (قوله واندرته) عطف على لقوله (قوله  
كما لو شك الخ) وكما وثيق ترك صلاة من يوم وإليه وشك في تعيينه ما قضى  
صلاة يوم وإليه ليخرج عن العهد يبين كذا في الفتح (قوله فلوشك بعد  
سلامه الخ) محترز قوله إذا كان قبل اكمالها أي قبل اتمام أركانها كما  
يدل عليه ما هنا (قوله على الصلاح) وهو اتمام الصلاة (قوله  
لا يلتفت الى اخباره) لأن يقينه لا يزول يبين غيره خصوصاً ولم يكن قول  
هذا الغير ملزماً بخلاف ما إذا كان نصاب الشهادة فإليه أن يعمل  
بما أخبره إلا أن قواه ما لمزم في كثير من الأحكام (قوله وان كان معه  
بعضهم أخذ بقوله) هذا فروض فيما لا يختلف القوم والامام مع أحد

(أول ما عرض له في الشك) بعد بلوغه في صلاة  
تأوهذا قول أكثر المشايخ وقال نفع الاسلام أول  
ما عرض له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل  
وذهب الإمام السرخسي إلى أن معناه أن السهو  
ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط فحكمه حكم  
من ابتداء الشك فلذا قال (أو كان الشك غير عادة  
له) فتبطل به لقوله صلى الله عليه وسلم إذا شك أحدكم  
في صلاته نهكم صلى فليس يستقبل الصلاة وقد سجل  
على ما إذا كان أول شك عرض له لما سئل ذكره من  
الرواية الأخرى ولقد رنه على إسقاط ما عليه يبين  
كما لو شك انه على أوله يصل والوقت باق يلزمه أن  
يصل (فلوشك بعد سلامه) أو قومه قدر الشك  
قبل السلام في عدد الركعات (لا يعتبر) شكه ولا  
شيء عليه سحاحه على الصلاح (الان) كان قد  
(يقن بالترك) فبأنى بتركه ولو أخبره عدل  
بعد السلام انه نقص ركعة وعند المصلي أنه أنتم  
لا يلتفت الى اخباره وان أخبره عدلان لا يعتبر  
شكه وعليه الأخذ بقواه ما ولو اختلف الامام  
والمؤمنون أن كان على يقن لا يأخذ بقواه  
والأخذ به وان كان معه بعضهم أخذ بقوله



الفر يقين فانه يعتبر بجانب الامام ولو كان الذي معه واحدا وفي الشرح  
 لو اختلف الامام والمؤمن فقلوا ثلاثا وقال اربعان كان علي يقين  
 لا يأخذ بقولهم والا أخذوا واختلاف القوم والامام مع فريق أخذ  
 بقوله ولو كان معه واحد ولو استيقن واحد بالتقام وآخر بالنقص وشك  
 الامام والقوم لاعادة على أحد الا على متيقن النقص لان يقينه لا يبطل  
 بيقين غيره ولو كان الامام استيقن أنه صلى ثلاثا كان عليه أن يعيد بالقوم  
 ولا اعادة على متيقن التمام لها قلنا أمالوا استيقن واحد بالنقصان  
 ولم يستيقن أحد بالتقام بل هم واقفون فان كان ذلك في الوقت أعادوها  
 احتياطاً لعدم المعارضة بخلاف ما قبلها وان لم يعيد والاثني عليهم  
 الا اذا استيقن عدلان بالنقص وأخبر بذلك من الفقه والراي وقاضي  
 خان (قوله وان كثرا شك تحزى) وذلك بأن وقع له مرتين قبل هذه  
 عند السر خشي مرة واحدة قبل هذه عند الاكثر أو في تلك الصلاة  
 عند البزدوى والفضل قال في الشرح والتحزى طلب الاخرى وهو  
 ما يكون أكبر رأيه عليه وعبروا عنه تارة بالثان وتارة بغالب الثان اه  
 (قوله أي أخذ بغالب ظنه) أي الذي حصل له بعد وقوع الشك له  
 فلا يرد أن الموضوع في الشك لا فيمن غلب ظنه وانما أخذ بغالب الظن  
 للزوم الحرج بالاعادة كل مرة لاسيما ان كان وسوسا فلا تجب عليه  
 دفع الحرج فتعين التحزى عليه فلزم يأخذ بأكثر رأيه بأن غلب على ظنه  
 أنها الرابعة فأتها وقدم وضم إليها أخرى وقدم احتياطاً فهو مسمى (قوله  
 فليتحز الصواب) أي عنده وقوله فليتم عليه محمول على ما اذا وقع تحزبه  
 على الأقل ويحتمل أن المراد أنه يتهاول بما بقي منها كالتشهد والسلام  
 (قوله فان لم يغلب له ظن) بأن لم يترجح عنده شيء بعد الطلب كما  
 في الكافي أو لم يكن له رأي كافي الهداية (قوله أخذ بالاقول) فلو شك  
 في ذوات الاربع أنها الاولى أم الثانية وبقي على الأقل يجعلها أولى  
 ثم يقعد لجواز أنها ثانية فتكون التعدد فيها واجبة ثم يقوم فيصلي ركعة  
 أخرى ويقعد لاجتماعها في الحكم ثانية ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى  
 ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلي أخرى ويقعد لاجتماعها في الحكم

(وان كثرا شك) تحزى و(عل) أي أخذ (بغالب  
 ظنه) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم  
 فليتحز الصواب فليتم (فان لم يغلب له ظن) أخذ  
 الشك للرواية السابقة (فان لم يغلب له ظن) أخذ  
 بالاقول) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم  
 في صلاته فلم يدروا واحدة صلى أو ثنتين فليبن على  
 واحدة فان لم يدروا ثنتين صلى أو ثلاثا فليبن على  
 ثنتين فان لم يدروا ثلاثا صلى أو أربعاً فليبن على ثلاث

رابعة والقعدة على الثالثة والرابعة فرض وكذلك لو شك أنها الثانية  
 أو الثالثة ولم يغلب على رأيه شيء يقعد في الحال لجواز أنها ثانية ثم يقوم  
 فيصلي ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى  
 ويقعد لانا جعلناها في الحكم رابعة وعلى هذا الثاني والثالث كذا في  
 الذخيرة ونظامه في المطولات (قوله ويسجد سجدتين قبل أن يسلم) يجزم  
 بسجدة وقد تقدم أن السجود للسجود قبل السلام وبعد ثابت من قوله  
 وفعله صلى الله عليه وسلم (قوله فلما ثبت) على مقدمة على معلولها وهو  
 قوله سلكوا الخ أو شرط وجوابه وعليه فلما شددة (قوله سلكوا فيها  
 طريق الجمع الخ) لأن التوفيق بين الأدلة هو ما أمكن لا يعدل عنه  
 فخلوا كلامها على محل غير محل الآخر بما يناسبها مع مراعاة  
 مناسبة لكل منها في خصوص محله دون الآخر فخلوا الأول على ما إذا  
 كان الشك غير عادة له لعدم الحرج والشك على ما إذا كثرت الشك وله  
 رأى وترجيح للزوم الحرج بالعادة كل مرة وفيه الأمر بالتحري والثلث  
 على ما إذا كان الشك من عادته ولم يقع تحريه على شيء ففيه الأمر بطرح  
 الشك والبناء على الأقل (قوله بجمل كل منها) تصوير لطريق الجمع  
 (قوله ظنهما آخر صلاته) فيه أن الموضوع فيمن لا ظن له فلو قال كما قال  
 صاحب التنوير وقعد في كل موضع توهمه موضع قعوده لكان أولى  
 وأتم وفي السيد لو قال ظنهما موضع قعوده لا يصير تاركاً فرض القعود  
 أو واجبه لاستغنى عن قوله بعد وكذا كل قعود ظنه واجبا والمصنف  
 كصاحب الكنز والهداية أقل الكلام على سجود السهو وهو  
 مما لا ينبغي ومترج في البحر عن الفتح بوجوبه في صور الشك سواء عمل  
 بالتحري أو بنى على الأقل وفي السراج أن بنى على الأقل سجد مطلقاً وان  
 تحري أن شغله ذلك قدر أداء ركن سجد والا لا وكان له حصول التقص مطلقاً  
 باحتمال أن يلبدة في الأول ولم يحصل في الثاني إلا بطول التقص كما قال  
 في البحر وهذا القيد لا بد منه اهـ (قوله مع تسير طريق الخ) أي مع  
 تسير الشارع طريقاً الخ والطريق هو الاتيان بالقعود (قوله شك في  
 الحدث الخ) حاصله أن العبرة بالتيقن به ولو تيقن ما وشك في السابق فهو  
 متطهر كذا في الدرر من نواقض الوضوء (قوله غسل ذلك الموضع) محله

ويسجد سجدتين قبل أن يسلم يعني للسهو ولما ثبت  
 عندهم ككل الروايات الثلاث التي رويناها  
 في المسائل الثلاث سلكو فيها طريق الجمع  
 بجمل كل منها على محل يتجه حله عليه كما في  
 فتح القدير (وقعد) وتشهد (بعد كل ركعة ظنهما  
 آخر صلاته) لا يصير تاركاً فرض القعدة مع تسير  
 طريق بوصله إلى يقين عدم تركها وكذا كل قعود  
 ظنه واجبا يقعد به **تنبيه** شك في الحدث وثيقن  
 الطهارة فهو متطهر وبالقاب محدث وشك في بعض  
 وضوئه وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع



مالو كان الشك في خلال الوضوء أما بعد تمامه فلا يعتبر بأفاده صاحب الدر في المحل المذكور وهو قياس ما تقدم في الصلاة وفيه لو شك في نجاسة ماء أو ثوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر اه (قوله وهو في الصلاة) التقييد به يفيد أنه إذا كان بعدها لا يعتبر (قوله أو أنه أصابته نجاسة) هذا لا يقيد بحال الصلاة كما يتبادر من عبارة الشرح فانه قال وان كان يقع له كثيرا جازله ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب وقوله أو أنه أصابته نجاسة يحتمل على ما إذا لم يكن فلا ينافي ما في الدر (قوله أو أحدث) فيه انه تقدم أن العبرة باليقين إلا أن يحتمل ما تقدم على ما إذا كثروا يغني عنه قوله سابقا شك في بعض وضوئه وهو ظاهر في انه شك في عضو أو شك في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل وانظر مالو شك في ترك غير معين وقياس ما تقدم فيمن شك انه ترك صلاة من صلوات يوم وليلة أن يعيد كل ما شك في غسله كما يعيد صلاة اليوم واليلة أي الاما يتيقن فعله منها (قوله أو مسح رأسه) أي و كان في خلال الوضوء أما لو صدر بعد فلا يعتبر كما يؤخذ مما تقدم قريبا (قوله قيل الخ) أفاد بذلك قيل ضعفه فلا اعتماد على ما تقدم والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\* (باب سجود التلاوة) \*

هي مصدر تلاوة أي قرأ وأما تلاوة بمعنى تبع فصدره التلو كالعلو وتلو أيضا بوزن حمل اه مصباح وانما لم يذكر السماع لأن المختار أن السبب التلاوة فقط ولأن التلاوة سبب للسماع أيضا فكان ذكرها مشتملا على السماع من وجهه فاكنتي به كذا في العناية وفي ذكر التلاوة إيماء إلى أنه لو كتبها أو تهجها لم يجب قائله السيد (قوله وهو الاصل) ذكر الضمير نظرا للخبير (قوله وأقوى وجوهه) أي وجوه الاختصاص ووجوه الملأ والاستحقاق مثلا (قوله لانه حادث) هذه العلة تظهر في العلة مع المعلول بل هي أقوى لتأثيرها بخلاف السبب فلوقال ومن أقوى وجوهه الخ لكان أولى (قوله وشرطها الخ) لو قال كك ما قال السيد وشرطها شروط الصلاة الا التحريم والانية التعمين لكان أخصروا أجمع (قوله

والجبت

وان كثر شكك لا يلتفت اليه وشكك في الوضوء  
انه كبر للافتتاح وهو في الصلاة أو أنه أصابته  
نجاسة أو أحدث أو مسح رأسه أم لا فان كان أول  
ما عرض استقبل وان كثر يضي وفي العتائية  
لو شك هل كبر قيل ان كان في الركعة الاولى  
يعيده وان كان في الثانية لا

\* (باب سجود التلاوة) \*

من اضافة الحكم الى سببه وهو الاصل في الاضافة  
لانها الاختصاص وأقوى وجوهه اختصاص  
السبب بالسبب لانه حادث في شرطها الطهارة  
عن الحدث

والخبر ( أى المانع ) ( قوله واستقبال القبلة ) أى حالة الاختيار  
وجهة القدرة عند العجز ( قوله وركنها وضع الجبهة على الأرض )  
لوقال كما قال السيد وغيره وركنها وضع الجبهة على الأرض أو الركوع  
أو ما يقوم مقامهما من الأيمان للمريض أو التالى على الدابة لكان أرى  
وظاهره أن وضع الجبهة يكفي وإن لم يكن على هيئة السجود بأرضها  
نائماً أو رافعاً للقدمين عن الأرض والطاهر أنه لا يكفي عنها إلا بالهيئة  
المعلومة ( قوله على الفور ) أى فور التلاوة وظاهره أنه لو أخرها إلى  
ركعة ثانية أثم قال في الشرح وإذا أخرها حتى طالت التلاوة تصير قضاء  
ويأثم ثم قال وكذا كره تحريم تأخير الصلاة عن وقت القراءة ( قوله  
وعلى التراخي إن كانت غير صلاة ) لكن يكره تأخيرها تنزيهاً كما يأتي  
قريباً ( قوله في الصحيح ) وقيل إن السماع هو السبب في حق السماع  
( قوله وجب عليه السجدة ) المناسب زيادة ولا تجب عليه بتلاوة غيره  
ولو رأى من يسجد ( قوله لانه ) أى سجود التلاوة وهو على حذف  
مضاف أى دليل سجود التلاوة ( قوله استنكاف الكفار عنه ) أى  
عن السجود ( قوله أو امتثال ) عطف على استنكاف ( قوله وكل  
منها ) أى من الأمر أى من امتثاله ومن استنكاف الكفار أى  
مخالفته ومن امتثال الأنبياء أى من الاقتداء بهم واجب ولا يخفى  
ما في هذه العبارة من الحزازة وما في الشرح أولى حيث قال لأن آيات  
السجود على ثلاثة أقسام قسم فيه الأمر الصريح وقسم تضمن استنكاف  
الكفرة حيث أمروا به وقسم فيه حكاية امتثال الأنبياء به وكل من  
الامتثال والاقتداء ومخالفة الكفرة واجب إلا أن يدل دليل على عدم  
لزومه لكن دلالتها فيه ظنية فكان الثابت الوجوب لا الفرض اهـ ( قوله  
على التراخي عند محمد الخ ) الذى فى التمرعكس ما هنا حيث جعل القول  
بالفورية قول محمد والقول بالتراخي قول أبي يوسف قال وينبغي أن تكون  
ثمرته فى الأثم وعدمه حتى لو أذاها بعد مدة كان مؤدياً لتفاسد ما فيها  
أفاده السيد ( قوله ورواية عن الإمام ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهو  
( قوله وهو المختار ) لأن دليل الوجوب مطلق عن تعيين الوقت ومطلق

والخبر ولا يجوز لها التيمم بالأعذر واستقبال  
القبلة واستراة العورة وركنها وضع الجبهة على  
الأرض وصفتها الوجوب على الفور فى الصلاة  
وعلى التراخي إن كانت غير صلاة وفى العقبة ثم شرع  
الواجب فى الدنيا ونيل الثواب فى العقبى ثم شرع  
فى بيان السبب فقال ( السماع فى الصحيح ) والسماع  
اتفاقاً ( و ) على ( السماع فى حق ) إذا تلاها  
نيرط عمل التلاوة فى حقها فلا يصح أى سجود  
ولم يسمع وجب عليه السجدة ( وهو ) أى سجود  
التلاوة ( واجب ) لانه إنما أمر صريح بكل منها  
استنكاف الكفار عنه أو امتثال الأنبياء عن الإمام  
واجب ( على التراخي ) عند محمد ورواية عن الإمام  
وهو المختار وعند أبي يوسف وهو رواية عن الإمام  
يجب على الفور ( إن لم تكن ) وجوباً لدونه



الامر لا يقتضي الفور فيجب في وقت غير معين ويتمين ذلك بتعيينه فعلا  
وانما يتحقق الوجوب في آخر عمره ~~هـ~~ كما في سائر الواجبات الموسعة  
ولا يجب نية تعيين السجدة ولا يجب على المحتضر الايصاء بهما وقيل  
يجب كذا في الشرح (قوله في الصلاة) أي حالة القيام لانه لو تلاها  
في ركوع أو سجود أو تشهد أو في القومة لا يلزمه سجود لانه محجور عن  
القراءة في هذه الاماكن ونصرف المحجور لاحكامه (قوله فتجب فورية  
فيها) حتى لو اطلال التلاوة تصير قضا وبأنه فيكره تحريماتنا خير  
الصلاية عن وقت القراءة أفاده في الشرح وهذا ينافي ما أبداه في حاشية  
الدرر من قوله ويجوز أن يقال تجب الصلاية موسعا بالنسبة لحملها كما  
لو تلاها في أول صلاته وسجدها في آخرها اهـ وينافي ما ذكره السيد عنه  
أن تأخير الصلاية مكره وتزيها وفي الدرر ويقضيها مادام في حرمة  
الصلاة ولو بعد السلام اهـ وما ذكره المصنف في حاشية الدرر بحيث  
لا يعارض النص (قوله في الاصح) وقيل لا يكره أفاده في الشرح  
(قوله اذا لم يكن مكروها) أي اذا لم يكن وقت التلاوة وقتا مكروها بان  
كان أحد الاوقات الثلاثة فلا يكره تأخيرها عنه ايؤتيها في كامل (قوله  
وليس مقتديا) أي ولانا (قوله ولو تلاها بالفارسية) المراد بها  
غير العربية فتجب على السامع اذا أخبرها (قوله فهم أولم يفهم) قال في  
الجوهرة أمافي حق السامع فان كانت القراءة بالعربية وجب على السامع  
فهم أولم يفهم اجماعا وان كانت بالفارسية لم السامع أيضا وان لم يفهم  
عند الامام وعندهما لا يلزم الا اذا فهم وروى رجوعه اليهما وعليه  
الاعتماد اهـ (قوله لكونها قرآنا من وجه) أي نظر المعنى دون وجه  
نظر الانظم فباعتبار المعنى توجب السجدة وباعتبار النظم لا توجبها فتجب  
احتياطا أفاده السيد (قوله وقراءة حرف السجدة) أي الكلمة الدالة على  
السجدة (قوله أو بعده) الذي في الجوهرة الصحيح أنه اذا قرأ حرف السجدة  
وقبله كلمة وبعده كلمة وجب السجود والا فلا اهـ وقيل يشترط قراءة الآية  
بتمامها وقبل نصفها مع كلمة السجدة وقيل كلمة السجدة فقط فهستاني  
(قوله وقيل لا يجب الا أن يقرأ ~~ك~~ كثرة السجدة) سواء كان الاكثر

(في الصلاة) لانها صارت جزءا من الصلاة لا يقتضي  
خارجها فتجب فورية فيها وغيرها تجب موسعا  
(وممكن) كونه تأخيرها (السجود عن وقت  
التلاوة في الاصح اذا لم يكن مكروها لانه بطول  
الزمان قد ينساها فيكره تأخيرها (تنزيها ووجب)  
السجود (على من تلا آية) مكلفا بالصلاة وليس  
مقتديا في غير ركوع وسجود وتشهد للحج فيهما عن  
القراءة (ولو) تلاها (بالفارسية) اتفاقا  
فهم أولم يفهم لكونها قرآنا من وجه (وقراءة  
حرف السجدة مع ~~ك~~ كلمة قبله أو بعده من آيتها)  
توجب السجود (كلاية) المقررة بتمامها في  
الصحيح وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثر آية السجدة

وفي مختصر البحر لو قرأ واسجد ومكت ولم يقرأ واقرب يلزمه السجدة (وآياتها أربع عشرة آية) فتجب السجدة (في الاعراف) عند قوله تعالى ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ويسبحونه وله يسجدون (وفي الرعد) والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق والاصال (والنحل) والله يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة والملائكة وهم لا يستكبرون يخاضعون ربهم من فوقهم وفيه علون

٤٦٥

ما يؤمرون (والاسراء) ان الذين اوتوا العلم من قبله اذا يتلى عليهم يخرون للاذقان سجدا ويقولون سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لمفعولا ويخرون للاذقان ليكون ويزيدهم خشوعا (ومريم) اولئك الذين انعم الله عليهم من النبيين ذرية آدم ومن سلسلته مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن هدينا واجتبتنا اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا (والحج) ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء (والفرقان) واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن انسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا (والنمل) ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعززون الله لا اله الا هو رب العرش العظيم وهذا على قراءة العامة بالتشديد وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا على قراءة الكسائي بالتخفيف وفي المجتبى قال الفراء انما تجب السجدة في النمل على قراءة الكسائي أي بالتخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد لان معناها زين لهم الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه كتب في مصحف عثمان رضي الله عنه كذا في الدراية (والسجدة) انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجوا بحمديهم وهم لا يستكبرون (وص)

قبل كلمة السجود أو بعدها أو هي متوسطة وهو رواية عن محمد واختاره الزيلعي وتبعه في الدر (قوله وفي مختصر البحر الخ) قد علمت أن هذا أحد أقوال ولا تجب بكتابة ولا نظر من غير تلفظ لانه لم يقرأ ولم يسمع وكذا التهجي فلا تجب عليه ولا على من سمعه لانه تعدد الحروف وليس بقراءة ولذا لا يجزى عن القراءة في الصلاة ولكن لا تفسد به الصلاة لان تلك الحروف موجودة في القرآن كذا في البحر وفي الخاتمة رجل يسمع آية السجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا ليس عليه أن يسجد لانه لم يسمعه من تال قاله في الدر فأفاد أن اتحاد التال شرط اه قال بعض الفضلاء ويحتمل أن يكون معناه أن ذلك ليس بتلاوة اه ويلزم من عدم التلاوة عدم التال ففيه اطلاق اللازم على المزموم (قوله أربع عشرة آية) بفتح الشين على الاصل وعن تميم كسر هاء مع المؤنث وتسكينها أفصح وهو لغة الجحاز (قوله في الاعراف) علم للسورة حكماء سيويوه وحذف الجزء شائع بلا التباس ولا خلاف في أن العلم سورة الاعراف وعلى هذا القياس باقى السور فهستانى (قوله عند قوله تعالى ان الذين الخ) الاولى أن يقول عقب آخرها ان الذين الخ لان السجود بعد الفراغ منها وكذا يقال في باقيها (قوله والحج) أى أولى الحج لالثانية وقال الامام الشافعى رضى الله عنه فيها مجدتان وانما عن ابن عباس وابن عمر انها قالا سجدة التلاوة في الحج هى الاولى والثانية سجدة الصلاة وبعضه قرنهم بالركوع (قوله وعند قوله تعالى الا يا اسجدوا الخ) حكماء الزيلعي بقيل والمعتمد أن السجود عقب الآية بقامها كما هو على الاول (قوله قال الفراء الخ) لانه أمر بالسجود فيجب امثاله (قوله لان معناها زين لهم الشيطان) ولا يصح تعلقه يهتدون لان المعنى عليه فهم لا يهتدون لعدم السجود وهو لا يظهر لانه انما نفيت هدايتهم للسجود لالعدمه (قوله لانه كتب) أى السجود من غير تفصيل فيقتضى الوجوب مطلقا ويكون على قراءة التشديد من القسم الذى تضمن استنكاف الكفار عن السجود فتجب مخالفتهم (قوله وص) أخرج البخارى عن الوام بن حوشب قال سألت مجاهدا عن سجدة ص فقال سألت ابن عباس من أين سجدت



في ص فقال أو ما تقرأ ومن ذرية داود وسليمان إلى أولئك الذين هدى الله فبهم اهتداهم اقتده فكان داود عن أمر نبيكم صلى الله عليه وسلم أن يقتدى به فسجدوا وداود فسجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرج الإمام أحمد عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي سعيد الخدري قال رأيت رؤيا وأنا أكتب سورة ص فلما بلغت السجدة رأيت الدواة والقلم وكل شيء يحضر في انقلاب ساجدا فقصصتها على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يزل يسجد بها كذا في البرهان وفي رواية فقال صلى الله عليه وسلم نحن أحق بها من الدواة والقلم فأمر أن تكتب في مجلسه وسجدوا مع أصحابه كذا في العناية وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه سجدة ص ليست من العزائم أي المؤكدات وانما هي سجدة شكر تستحب في غير الصلاة وتحرم فيها على الأصح عندهم (قوله وظن داود) أي أيقن (قوله انما اقتناه أي أوقفناه في قسمة بليغة بحجة تلك المرأة (قوله تجب عند قوله) الجملة بدل من ما واصل هذا مبني على أحد الأقوال السابقة وهو القول بأن الوجوب متعلق بالآية بتمامها والافق قد تقدم تصحيح أنه إذا قرأ كلمة السجدة مع حرف قبلها أو بعدهما يكون كقراءة الآية (قوله وخزرا كعا) أي ساجدا كذا في الجلالين (قوله لما ذكره) أي في فصلت أي لتظيره وهو أن السجود لو وجب عند قوله وأتاب فالتأخير عند قوله وحسن ما تب لا يضرك ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله وحسن ما تب وقدمها عند قوله وأتاب لكان السجود حاصلا قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانها في الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص في التأخير وقد علمت أن هذا مبني على أحد الأقوال السابقة (قوله فالذين عند ربك) عندية تشریف وهذا مبني على أن الجملة مع ما قبلها آية واحدة (قوله قبله) أي قبل قوله تعالى لا يسأمون (قوله قبل وجوبها) الأولى الاستغناء عنه بما بعده لانه إذا لم يوجد سبب الوجوب لا تجب وقد علمت أن هذا على أحد الأقوال (قوله فيما قلناه) أي من التأخير (قوله وهذا) أي ترجيح الأول للاخذ بالاحتياط (قوله أماره التبصر في الفقه كذا في البحر عن البدائع

وظن داود انما اقتناه فاستغفروا به وخزرا كعا وأتاب فغفرنا له ذلك وان له عندنا زنتي وحسن ما تب وهذا هو الأول مما قال الزبلي تجب عند قوله تعالى وخزرا كعا وأتاب وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن ما تب لما ذكره (وحم السجدة) فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته ان تكبروا واشكروا لله الذي خلقهن ان كنتم آياه لا تكفرون فاستكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم لا يسأمون وهذا على مذهبنا وهو المروي عن ابن عباس وواتل بن حجر وعند الشافعي رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم آياه تعبدون وهو مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن عمر ورجح أئمتنا الأول أخذا بالاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة فان السجدة لو وجبت عند قوله تعالى تعبدون فالتأخير إلى قوله تعالى لا يسأمون لا يضرك ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله تعالى لا يسأمون لكانت السجدة المرادة قبله حاصلة قبل وجوبها ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانها في الصلاة لو كانت صلاتية ولا نقص فيما قلناه أصلا وهذا هو أماره التبصر في الفقه كذا في البحر عن البدائع

ففيما قلناه قبله

في ص كذلك والاي لمنا التناقض وهذا هو الوجه  
الذي وعدنا به (و) في (النجم) عند قوله تعالى أفن  
هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبون وأنتم  
سامدون فاحمدوا لله واعبدوا (و) في إذا السماء  
(انشقت) عند قوله تعالى قالهم لا يؤمنون وإذا  
قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (و) في (اقرأ)  
باسم ربك عند قوله تعالى كلا لا تطعه واسجد  
واقرب وتذكر فائدة هذا الجمع أيضا (ويجب  
السجود على من سمع) التلاوة العربية (وان لم  
يقصد السماع) فهم أولم يفهم مروى عن أ كابر  
الصحابه (الا) انه استثنى (الحائض والنفساء) فلا  
تجب عليهما تلاوتهما وسماعهما نبي وتجب  
بالسماع منهما ومن الجنب وبسماعهما من كافر  
وصبي مميز (و) الا (الامام والمقتدي به) فلا تجب  
عليهما بالسماع من مقتد بالامام السامع أو بامام  
آخر وتجب على من ليس في الصلاة بسماعه من  
المقتدي على الاصح (ولو سمعوها) أي المقتدون  
والامام (من غيره) أي غير المؤتم (سجدوا بعد  
الصلاة) لتحقيق السبب وزوال المانع  
قوله كما تجب على الجنب الذي في التبرح هنا ومن  
الجنب فليراجع اه

(قوله في ص) ظرف لغو معلق بقوله قلته (قوله كذلك) أي كسجدة  
فصلت (قوله والاي لمنا التناقض) أي ان لا نقل في ص كما قلنا في فصلت  
بأن قلنا انه يسجد عند قوله تعالى وأب يلزمنا التناقض فانه يلزم منه  
تقدمها على محالها فيوجب نقصا في الصلاة ولا احتياط فيه (قوله وهذا  
هو الوجه) اشارة الى قوله فان السجدة لو وجبت الخ والمراد أنه تطهير  
(قوله وعدنا به) بقوله لما نذكره (قوله وتذكر فائدة هذا الجمع) في الفائدة  
التي ذكرت في آخر فصل سجدة الشكر وقوله أيضا أي كما ذكرنا فائدة هنا  
من الخلاف الواقع في محل السجود في بعض الآيات (قوله فهم أولم  
يفهم) قال ابن أمير حاج ينبغي أن يستثنى منه مثل الاعمى الخالص  
الحديث العهد بالاسلام فلا تجب عليه السجدة بتلاوة النظم القرآني  
ولا بسماعه الا بعد العلم بكون المقر وسجدة تلاوة يعني وان لم يفهم لان  
التكليف بما لا علم له به محال حتى لو مات قبل الاداء والعلم بالوجوب  
لا اثم عليه ولا تجب عليه الا وقت العلم اه وبه جزم في الفتح ولو سمعها من  
جنى فانتاها للوجوب أقاده السيد قال بعض ومثله الملك (قوله فلا تجب  
عليهما بتلاوتهما) لان السجدة ركن الصلاة ولا يستأهلها أهلها كذا  
في التبيين (قوله وسماعهما) أي لانها لا تجب الا على من هو أهل  
للصلاة أداء وقضاء وهما ليستأهلها مطلقا (قوله وتجب بالسماع منهما)  
لصدور التلاوة الصحيحة منهما (قوله كما تجب على الجنب) تلا أو سمع  
للأهلية وكافر لانه مخاطب بالصلاة فهو أهل لها (قوله وصبي مميز) في الفتح  
ذكر شيخ الاسلام انها لا تجب بالسماع من مجنون أو نائم لان السبب  
سماع تلاوة صحيحة وهما بالتمييز ولم يوجد اه قال وهذا التعليل يفيد  
التفصيل في الصبي ان كان له تمييز وجب بالسماع منه والا فلا فليكن هو  
المعتبر اه (قوله أو بامام آخر) هذا خلاف الاصح والاصح الوجوب  
على من ليس مشارك له في تلك الصلاة مطلقا سواء كان السامع في جماعة  
أخرى أو منفردا أو خارجا بالكيفية لان الجبريت في حق جماعة معينين  
فلا بعدوهم كذا في الهداية (قوله لتحقيق السبب) وهو التلاوة  
الصحيحة كذا في السراج (قوله وزوال المانع) أي بفراغ الصلاة



فتنقض خارجها اذ هي ليست صلاتية (قوله من فعلها) بيان للمانع  
 (قوله لنقصانها) أي سجدة التلاوة بفعلها في الصلاة لمكان النهي  
 فيعيدونها استاذي بالكامل كذا في الشرح وانما نهى عنها لانها اجنبية  
 عن تلك الصلاة حيث لم تكن من قراءتها ولا يدخل في الصلاة ما هو  
 اجنبي منها قال في البحر وبسنتي من هذا ما اذا قرأ المصلي غير المقتدى  
 تلك السجدة التي معها من ليس معه في الصلاة وسجداتها فيها فانه  
 لا اعادة عليه ونابت تلك السجدة عنهما جميعا ونماه فيه (قوله ولم تفسد  
 صلاتهم) قيده في التجنيس وغيره بما اذا لم يتابع المصلي التالي في سجوده  
 فان تابعه فسدت ولا تجزيه السجدة عما سمع كما في البحر والنهر (قوله  
 لانهم من جنسها) وزيادة سجدة واحدة لا تبطل التحريم (قوله وهو  
 الصحيح) وقيل لا تفسد ونسب الى محمد وفي غاية البيان الاصح عدم  
 الفساد اتفاقا (قوله وهذا عندهما) وروى رجوعه اليهما وعليه  
 الاعتماد كذا في الجوهرة (قوله وتجب عليه عند أبي حنيفة) أي  
 على القول المرجوع عنه من جواز الصلاة بها سواء كان يحسن العربية  
 أو لا فتكون قرآنا من كل وجه فتجب وأما قوله المرجوع اليه فهو كقولهما  
 فلا تجب السجدة الا بالفهم لانها قرآن من وجه وهو المعنى دون وجه وهو  
 النظم فاذا فهم كان سامعا للقرآن من وجهه دون وجه فتجب احتياطا  
 (قوله اذا أخبر برأيه آية سجدة) أما اذا لم يخبر فلا تجب لانه لا تكليف  
 بدون علم أو دليله ويفهم منه انه على قواهم ما يشترط الفهم والاخبار معا  
 (قوله أو يجهلون) في الذخيرة ذكر في نوادر الصلاة أن الجنون اذا قصر  
 بأن كان يوما وليلة أو أقل تلزمه السجدة بالتلاوة والسماع حال الجنون  
 فيؤدبها بعد الافاقة لانه أهل للقضاء قال المحقق ابن أمير حاج وفيه نظر بل  
 الوجه انه لا يجب على المجنون شيء اذا سمع أو تلا في حالة الجنون مطلقا  
 سواء كان قصيرا أو مطبقا لانه ليس بأحسن حالا من النائم والمغمى عليه  
 وهما لا تجب عليهما بالآخرين في الحالين فكذا هذا (قوله سمعها  
 من طير لا تجب) الاولى تأخير هذه الجملة عند قول المصنف الآتي ولا تجب  
 من سمعها من الطير ويجعلها دليلا عليه (قوله واذا أخبر الخ) هذه

من فعلها في الصلاة (ولو سجدوا فيها لم تجزهم)  
 لنقصانها (ولم تفسد صلاتهم) لانهم من جنسها  
 (في ظاهر الرواية) وهو الصحيح (وتجب) السجدة  
 (بسماع) القراءة باللغة (الفارسية) ان فهمها على  
 المعتمد وهذا عندهما وتجب عليه عند أبي حنيفة  
 وان لم يفهم معناها اذا أخبر بأن آية سجدة ومبني  
 الاختلاف على أن الفارسية قرآن من كل وجه  
 أو من وجه واذا فهم فتجب احتياطا (والسماع من  
 الله في وجوبها) على السامع (بالسماع من  
 نائم أو يجهلون) ذكر شيخ الاسلام انه لا يجب له دم  
 صحة التلاوة بقدر التمييز في الترخائية سمعها من  
 نائم قبل تجب والصحيح انها لا تجب وفي الخمانية  
 الصحيح هو الوجوب وفي الخلاصة سمعها من طير  
 لا تجب هو المختار ومن نائم الصحيح انها تجب ومثله  
 في قاضي خان واذا أخبر انه قرأها في نومه تجب  
 عليه وهو الاصح

مسئلة زائدة عما في المصنف قصد بها التنبيه على الحكم في حق التائب  
 اذا تلا (قوله وقراءة السكران موجبة عليه) قال المحقق ابن أمير  
 حاج وينبغي أن يقال على ما يظهر من هذا التعليق ان الوجوب يختص  
 بسكران من محذور لا من مباح كالوخص بلقمة ولم يجد ما يسيغها به الا الخمر  
 وخاف هلاك نفسه ان لم يسيغها فشرب منه ما أساغها فقط فسـ~~سكر~~  
 من ذلك أو أكره على الشرب الا كراه الشرعي وتلا في حالة السكر أو مع  
 وليس عنده مسكة يميزها ما يقول وما يسمع حتى انه لا يتذكر ذلك بعد  
 الصحو فلا تجب عليه السجدة والله تعالى أعلم (قوله والابكم) هو  
 وما عطف عليه مبتدأ وقوله لا تجب خبر والاولى زيادة عليهم (قوله  
 برؤية من سجد) يرجع الى الابكم والاصم وقوله والكتابة بالجر عطف  
 على قوله برؤية وهو يرجع الى كتاب السجدة (قوله لعدم التلاوة  
 والسماع) علة لعدم الوجوب عليهم (قوله على الصحيح) وهو المختار  
 لانها محكية وليست بقراءة لعدم التمييز كذا يقال في القرد المعلم  
 كما في الجوهر والمضمرات (قوله من الصدى) بوزن حصا (قوله وهو  
 ما يجيبك الخ) الاولى قول بعضهم الصوت الذي يسمعه المصوت عقب  
 صياحه راجعا اليه من جبل أو بناء مرتفع اه فانه لا اجابة في الصدى وانما  
 هو صياحه (قوله في الصلاة) هذا القيد بالنسبة الى الركوع فقط فلا يجزى  
 عنها ركوع في خارجها الا انما ورد فيما اذا ركع فيها فقط فيقتصر على  
 مورد الاثر اكن في البحر واختار قاضي خان أن الركوع خارج الصلاة  
 ينوب عنها وفي النهر عن البرازية وهو ظاهر المروي اه فيحمل على  
 اختلاف الرواية (قوله صورة الواجب) وهو السجود (قوله ومعناه) هو  
 الخضوع كما أفاده بعده (قوله ينبغي أن يقرأ ولو آيتين الخ)  
 قال في الفتح فينبغي أن يقرأ ما بقي من السورة ولو آيتين كسورة الاسراء  
 أو ثلاث آيات كأنشئت وان كانت الآية آخر السورة يقرأ من سورة أخرى  
 ثم يركع اه (قوله على السجود) أي أو على ركوع مثله (قوله كره)  
 أطلق في ~~الكرامة~~ وظاهره التحريم ويحترز (قوله ان نواها) أي  
 عند الركوع وان نوى في الركوع فغيبه قولان وان نوى بعد الرفع منه

وفي الدراية لا يلزمه هو الصحيح وقراءة السكران  
 موجبة عليه وعلى السامع والابكم والاصم  
 وكتاب السجدة لا تجب برؤية من سجد والكتابة  
 لعدم التلاوة والسماع (ولا تجب) سجدة التلاوة  
 (بسماءها من الطبر) لأنه سمع كلام الله وكذا  
 وفي الجنة هو الصحيح لانه سمع كلام الله ولا تجب  
 الخ لاف بسماءها من القرد المعلم ولا تجب  
 بسماءها من الصدى وهو ما يجيبك مثل صوتك  
 في الجبال والصغارى ونحوها (وتؤدى بركوع  
 أو سجود) كاتنين (في الصلاة غير ركوع الصلاة  
 وغير سجودها) والسجود أفضل لانه يحصل  
 قربتين صورة الواجب ومعناه وبالركوع المعنى  
 وهو الخضوع واذا كانت آخر تلاوته فينبغي أن يقرأ  
 ولو آيتين من سورة أخرى بعد قيامه منها حتى  
 لا يمشى بها الى الركوع على السجود ولو ركع بمجرد  
 قيامه منها كره (ويجوز عنها) أي عن سجدة التلاوة  
 (ركوع الصلاة ان نواها) أي نوى أدائها فيه



لا يجوز بالاجماع كما في البحر عن الاسيحياتي وفي القهس - ثاني عن الحلابي  
 عن محمد أنه ينوب بدون نية (قوله نص عليه محمد) أي على اشتراط  
 النية كما يؤخذ من الشرح (قوله فيه - ما واحد) أي في السجود  
 والركوع فكما يحصل التعظيم بالسجود كذلك يحصل بالركوع (قوله  
 وينبغي ذلك للامام) أن يجعلها في ركوع الصلاة ان كانت سرية أو في  
 سجودها ان كانت جهرية أي ولا يجعل لها ركوعاً أو سجوداً مستقلاً  
 خوف الفساد من غيره ولو أن ذلك بعد قوله وسجودها وان لم ينو له كان  
 أولى وفي الدر ولونواها في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم يجزه ويسجد اذا سلم  
 مع الامام ويعيد القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا في القنية وينبغي  
 حمله على الجهرية اهـ وانظر هل الانبغاء لوجوب (قوله حتى لا يؤدي الى  
 التخليط) أي على القوم اذا سجد لها سجوداً مستقلاً (قوله وان لم ينوها)  
 لاسرازية الصلاة لانه من نوى الصلاة نوى قراءتها وهي من اتباع  
 القراءة واعلم أن في اشتراط النية وعدمه في كل من الركوع والسجود  
 اختلافان لم يشترط قال ينوب كل من الركوع والسجود عن سجدة  
 التلاوة مطلقاً لان الحاجة الى تخصيص التعظيم في هذه الحالة وقد وجد  
 نوى أول ينو كالفرض ينوب عن تحية المسجد وان لم ينو ومن اشترط قال  
 لاختلاف سبب الوجوب فكان يعني سجدة التلاوة وكلام من ركوع الصلاة  
 وسجودها جنسين مختلفين فلا بد في اقامة غير الجنس عن الجنس من النية  
 ومن شرطها في الركوع دون السجود قال هو بالسجود مؤد للواجب  
 بصورته ومعناه فلا يحتاج الى النية وأما بالركوع فؤدله بمعناه فقط فيحتاج  
 الى النية هذا ما يفيد كلام البدائع وغيرها وهناك أقوال أخر حكاهما  
 العلامة الشافعي وقد علمت الرابع وهو ما في المصنف (قوله اذا لم ينقطع)  
 مرتبط بالركوع والسجود جميعاً (قوله بأن يقرأ أكثر من آيتين) اعلم أن  
 الفور لا ينقطع بآية بعد آيتها أو آيتين اتفاقاً وينقطع بأربع اتفاقاً واختلاف  
 في الثلاث فقبل ينقطع واختاره خواهر زاده وقبل لا واختاره الحلواني  
 وهو أصح من جهة الرواية كما في الحلبي والاول أصح من جهة الدراية  
 لانه أسوط كما ذكره المؤلف وفي البدائع وأكثر مشايخنا لم يقدروا في ذلك

نص عليه محمد لان معنى التعظيم فيها ما واحد  
 وينبغي ذلك للامام مع كثرة القوم أو حال الخفاقة  
 حتى لا يؤدي الى التخليط (و) يجوز عنها أيضاً  
 (سجودها) أي سجود الصلاة (وان لم ينوها) أي  
 التلاوة (اذا لم ينقطع فور التلاوة) وانقطاعه  
 (أن يقرأ) أكثر من آيتين (بعد آية سجدة  
 التلاوة بالاجماع) وقال شمس الأئمة الحلواني  
 لا ينقطع الفور ما لم يقرأ أكثر من ثلاث آيات  
 وقال السكال ان قول شمس الأئمة هو الرواية

تقديرا فكان الظاهر انهم يفتقرون ذلك الى رأى المجتهد كما فعلوا ذلك  
 في كثير من المواضع وهو الاوجه أو يعتبر ما بعد طويلا اه (قوله تنبيه  
 مهم الخ) الاولى ما فعله السيد من حذفه لان المزالف وضع للمبتدى  
 وهذا لا يليق به بل محل ايضا باب القياس من كتب الاصول (قوله اذا  
 انقطع فور التلاوة) أى بتلاوة أربع آيات بعد آياتها اتفقا وبالثلاث  
 على الخلاف أو بما بعد طويلا (قوله فيأتى لها بسجود أو ركوع  
 خاص) لقوات المحل والدين يقضى بماله لا بما عليه والركوع والسجود  
 عليه فلا يتأذى به مما الدين بخلاف ما لم تصدر دينيا كالوركع أو سجد فور  
 التلاوة لان الحاجة هو التعظيم عند تلك التلاوة وقد وجد في ضمنها  
 فيمكن كذا اخل المسجد اذا صلى الفرض كفاه عن تحية المسجد لمحصل  
 تعظيم المسجد أفاده في الشرح (قوله فان قلت الخ) اختلاف في محل  
 القياس والاستحسان فذكر العامة أنه في اقامة الركوع مقام السجدة  
 في الصلاة فقط وقال بعضهم في اقامته عنها مطلقا وقد علمت الخلاف  
 في ذلك (قوله هو القياس) وجه القياس أن المقصود من السجود تعظيم الله  
 تعالى اما اقتداء بمن عظمه وهم أولياؤه تعالى أو مخالفة لمن استكبروه وهم  
 أعداؤه تعالى وذلك يحصل بالركوع كما يحصل بالسجود فهما في التعظيم  
 جنس واحد (قوله والاستحسان عدمه) أى عدم تأديتها في ضمنه لان  
 الواجب هو التعظيم بصفة مخصوصة فلا يقوم غيره مقامه (قوله والقياس  
 هنا) أى في هذه المسئلة مقدم على الاستحسان قال محمد وبالقياس  
 نأخذ وان كان الاصل هو العمل بالاستحسان لان القياس ترجع بما روى  
 عن ابن مسعود وابن عمر انهما أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة  
 ولم يرو عن غيرهما خلافاه فكان كالأجماع فقدم على الاستحسان لوجود  
 المرجح اه (قوله فأستغنى) بعينه مهمة ثم فاه ومعناه قضاء الحاجة  
 أى اقض حاجتى كما أفاده في القاموس فقوله بكشف هذا المقام يحتمل  
 أن الباء للتصوير أى اقض الحاجة التى هى كشف هذا المقام ويحتمل  
 أن الحاجة التفهيم فتكون الباء للسببية والمراد بيان أنه لا يثنى قدم  
 القياس هنا على الاستحسان وسببأتى في الجواب أنه انما قدم لقوة دليله  
 وما وقع في النسخ من غير هذه المادة فهو وتحرير (قوله من المعانى)

\* تنبيه مهم \* اذا انقطع فور التلاوة صارت دينيا فلا  
 بد من فعلها بنية فيأتى لها بسجود أو ركوع خاص  
 قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى فان  
 قات قد قالوا ان تأديتها في ضمن الركوع هو  
 القياس والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم  
 على الاستحسان فأستغنى بكشف هذا المقام  
 فالجواب ان من ادعى من الاستحسان ما شئى من  
 المعانى



أى العطل (قوله التى يتا) أى يعلق بها الأحكام سواء كان الاستحسان بالنص أو بالضرورة أو بالقياس (قوله متبادرا) جليا يدرك بأدنى تأمل (قوله من هذا) أى المراد (قوله لا يقابل بالقياس المحدود فى الأصول) اعلم أن القياس فى اللغة التقدير يقال قست النعل بالنعل أى قدرتها بها وفى الشرع كما فى المنار تقدير الفرع بالأصل فى العلة والحكم واختار الحق فى التحرير أنه مساواة محل لا آخر فى علة حكم شرعى له لا تدرك من نصه بمجرد فهم اللغة فلا يقاس فى اللغة وعرفه أبو منصور الماتريدى أنه أبانة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علمته فى الآخر والاستحسان فى اللغة عدل الشيء حسنا وفى التلويح قد استقرت الآراء على أنه اسم لدليل متفق عليه نصا كان أو إجماعا أو قياسا خفيا إذا وقع فى مقابلة قياس نسبق إليه الفهم حتى لا يطلق على نفس الدليل من غير مقابلة فهو حجة عند الجميع من غير تصور خلاف ثم انه غلب فى اصطلاح الأصول على القياس الخفى خاصة كما غلب اسم القياس على القياس الجلى تمييزا بين القياسين وأما فى الفروع فاطلاق الاستحسان على النص والاجماع عند وقوعهما فى مقابلة القياس الجلى شائع اه من شرح الشيخ زين على المنار (قوله بل هو) أى الاستحسان (قوله فتدريكون) فى مقام التعليل للاعمية (قوله بالنص) كالسلم فان القياس يأبى جوازه لعدم المعقود عليه عند العقد الا ان آثارا كان بالنص من أسلم فليس الخ وحديث نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص فى السلم اه من شرح المنار (قوله وقد يكون بالضرورة) كتهجير الاواني والآبار والحياض فان القياس يأبى تطهير هذه الاشياء بعد نجسها لتعذر صب الماء على البئر للتطهير وكذا الماء الذى فى الحوض والذى يذبح من البئر المتنجس بلا قاة النجس وتنجس الدلو بها أيضا فلا تزال تفور وهي نجسة وكذا الماء اذا لم يكن فى أسفله ثقب لان الماء النجس مجتمع فى أصله فلا يحكم بطهارته اه من الشرح المذكور (قوله وقد يكون بالقياس) كطهارة سور سباع الطير كالصقر والبارى فان القياس الجلى أن سورته نجس لما أنه من السباع وفى الاستحسان طاهر لان السبع ليس بنجس العين بدليل جواز لا تنقاع به

التى يتا بها الحكم ومن القياس ما كان ظاهرا متبادرا فظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل بالقياس المحدود فى الأصول بل هو أعم منه وقد يكون الاستحسان بالنص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس اذا كان قياس آخر متبادر وذلك خفى وهو القياس الصحيح فيسمى الخفى استحسانا بالنسبة الى ذلك المتبادر فثبت به أن معنى الاستحسان فى بعض الصور هو القياس الصحيح

شرعا وقد ثبتت نجاسته ضرورة تحريم لجه فأثبتنا حكمنا بين حكمين وهو  
 النجاسة المجاورة فثبتت صففة النجاسة في رطوبته واعيايه وسباع الطير  
 تشرب بالمنقار على سبيل الاختصاص والاتلاع والعظم طاهر بذاته خال عن  
 مجاورة النجس ألا ترى أن عظم الميتة طاهر فعظم الحي أولى فصار لهذا  
 باطنا يعدم ذلك الظاهر في مقابله فسقط حكم الظاهر لعدمه لكنه مكروه  
 لأنها لا تحتز عن الميتة فكانت كالدجاجة المختلطة اهـ من الشرح  
 المذكور وسكت المؤلف عما استحسن بالاجماع وهو ما فيه تعامل  
 الناس المسمى بالاستصناع كخز الخف والقياس بأبائه لأنه يبيع معدوم  
 (قوله إذا كان قياس آخر متبادر) كسور سباع البهائم فإن القياس الجلي  
 فيه النجاسة كما تقدم وكان هنا تامة (قوله وذلك خفي) أي الاستحسان  
 الذي بالقياس (قوله وهو القياس الصحيح) أي القياس الخفي المعبر عنه  
 بالاستحسان (قوله فيسمى الخفي) أي القياس الخفي الصحيح (قوله  
 إلى ذلك المتبادر) أي القياس الجلي الظاهر كالنجاسة في سور سباع الطير  
 مثلا (قوله في بعض الصور) منها سور سباع الطير (قوله هو القياس  
 الصحيح) وهو القياس الخفي وهو طهارة سورها (قوله مقابله) أي  
 مقابل الصحيح وهو القياس الجلي (قوله باعتبار الشبه) أي شبهه  
 للقياس في الظهور والافه وفاسد خارج عن الاقيسة الصحيحة (قوله  
 وبسبب كون القياس) متعلق بظن (قوله المقابل) بالخر صفة القياس  
 وقوله ما ظهر هو الخبر ولو قال المصنف وبسبب كون القياس هو الظاهر  
 والاستحسان ما قابله ظن الخ لكان أوضح (قوله بالنسبة إلى الاستحسان)  
 يعني أن الاستحسان هو القياس الخفي الذي يقابل الظاهر فلا يكون  
 القياس مقابلا للظاهر إلا إذا أريد به الاستحسان وأما القياس بالنسبة إلى  
 ما غلب عليه عند الأصوليين فهو الجلي (قوله ظن محمد بن سلمة الخ) يعني  
 أنه حكم بتقديم القياس على الاستحسان والقياس الظاهر هنا صحة إقامة  
 السجدة الصليبية مقام التلاوية والاستحسان عدم الصحة لأن الصليبية  
 قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها وجعل تأديتها بالركوع استحسانا  
 والقياس بأبائه لأنه جعل القياس هو الظاهر ومقابله هو الاستحسان

ويسمى مقابله قياسا باعتبار الشبه وبسبب كون  
 القياس المقابل ما ظهر بالنسبة إلى الاستحسان ظن  
 محمد بن سلمة أن الصليبية هي التي تقوم مقام سجدة  
 التلاوة لا الركوع



فكان القياس على قوله أن تقوم الصلابة وفي الاستحسان لا تقوم بل الركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم من رمضان لا يقوم عن نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح أن القياس وهو الأمر الظاهر هنا مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فإن القياس يأتي الجواز لأنه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان يستند من تقديم الاستحسان لا القياس لكن عامة المشايخ على أن الركوع هو القائم مقامهما كما ذكره محمد رحمه الله في الكتاب فإنه قال قلت فإن أراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجزئه ذلك قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لأن كل ذلك صلاة وأما في الاستحسان فينبغي له أن يسجد وبالقياس ما ذكره محمد أن معنى التعظيم فيهما واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة إلى تعظيم الله أما اقتداء بمن عظم وأما مخالفة لمن استكبر فكان الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان أن الواجب هو التعظيم بجهة مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع على الفور حتى طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما رووا عن ابن مسعود وابن عمر أنهما كانا أجازا أن يركع عن السجود وفي الصلاة ولم يرو عن غيره ما خلافة فلذا قدم القياس فإنه لا ترجيح للخفي خلفائه ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح إلى ما اقترن بهما من المعاني فتى قوى الخفي أخذوا به أو الظاهر أخذوا به غير أن استقراءهم أوجب قوة الظاهر المتبادر بالنسبة إلى الخفي المأرض له فلذا حصرنا مواضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر موضعا

ولو نظر لما قاله من قوله فلما الخ لجعل تأديتها بالركوع قياسا لا استحسانا (قوله فكان القياس) أي الظاهر وقوله أن تقوم خبر كان (قوله وفي الاستحسان) الأولى حذف في (قوله بل الركوع) أي والقياس هنا مقدم فلا يقوم عنده ويدل على ذلك قوله بعد لكن العامة الخ (قوله لأن سقوط الخ) علة لقوله فكان القياس على قوله (قوله وفي الاستحسان لا يجوز) أعاده ليعلل (قوله هنا) أي في تأدية التلاوة بالصلابة (قوله فإن القياس يأتي الجواز) لأنه تأدية الواجب بغير صورته (قوله فكان) أي تأديتها بالركوع (قوله حينئذ) أي حين إذ كان الاستحسان يجوز والقياس ينهيه أي وقد ذكرنا أن القياس هنا مقدم على الاستحسان وذلك يقتضي عدم صحة تأديتها بالركوع وذلك بسبب ظنه أن القياس هو الظاهر وأن الاستحسان ما قابله ولو نظر إلى ما سيأتي لجعله قياسا فيكون مقاما على الاستحسان (قوله لأن كل ذلك صلاة) أي من أفعالها (قوله فينبغي له أن يسجد) لأن فيه أداء الواجب بصورته ومعناه (قوله أما اقتداء بمن عظم) وهم الأنبياء (قوله وأما مخالفة لمن استكبر) وهم الكفار (قوله حتى طالت القراءة) على ثلاث آيات وقد علمت الخلاف في الطول (قوله وذلك) أي الدليل القوي (قوله ولم يرو عن غيره ما خلافة) فكان إجماعا (قوله فلذا قدم القياس) أي لقوة دليله وهذا روح الجواب فحاصله أنه إنما قدم لقوة دليله (قوله للخفي) أي الذي هو الاستحسان (قوله من المعاني) أي العلل (قوله غير أن استقراءهم) أي تتبعهم الجزئيات التي اجتمع فيها الخفي والظاهر (قوله فلذا) أي لا يوجب استقراءهم قوة الظاهر (قوله في بضعة عشر موضعا) تعرف في الأصول منها هذا وهو تأدية سجود التلاوة بالركوع إذا كانت صلاتية ومنها إذا قال إن ولدت ولدا فأت طالق وقالت قد ولدت وكذبها الزوج في القياس أن لا تصدق ولا يقع عليه الطلاق وأخذوا فيها بالقياس ومنها رجلان في أيديهما ماداران أقام كل منهما ما يئنه أن فلانا آخر وهما عنده وأقبضها إياه لا تكون رهنما لواحد منهما في القياس وبه نأخذ والاستحسان يكون لكل منهما

نصفها رهنا بنصف الدين ومنها لو قال الطالب أسلمت اليك في ثوب هروى  
طوله ستة أذرع في ثلاثة أذرع وقال المطلوب طوله خمسة أذرع في ثلاثة  
تحالفا قياسا وبه تأخذ وفي الاستحسان القول للمطلوب ومنها لو شهد أربعة  
على رجل بالزنا وشهد عليه رجلان بالاحصان وأمر القاضي برجمه  
ثم وجد الامام شاهدي الاحصان عمدين أو رجعا عن الشهادة ولم يمت  
المرجوم بعد الا انه أصابه جرحات القياس في هذا أن يتام عليه حد  
الزنا مائة جلدة وهو قولهم الا أن ما حصل من بعض الرجم لم يكن على  
وجه الحكم بسبب ظهورهم عبيدا فكان كالعدم وفي الاستحسان يدرأ عنه  
الحد ومنها لو شهدوا على رجل بالزنا قضى القاضي بجلده مائة ثم شهد  
شاهدان أنه محصن ولم يكمل الجلد فالقياس في هذا الرجم وفي الاستحسان  
لا يرجم وبالقياس أخذ ومنها لو تزوج امرأة على غير مهر رسمي وأعطاهما  
رهنا بمهرها ثم طلقها قبل الدخول لهما المتعة ولو ملك الرهن عندها يذهب  
بالمتعة في قول محمد استحسانا والقياس أن لا يذهب بها وهو قول أبي  
يوسف وللمرأة مطالبة الزوج بالمتعة ومنها لو وكل الحربى المستأمن مثله  
بخصومة في دار الاسلام ثم لحق الموكل بدار الحرب وبقي الوكيل في دار  
الاسلام بطلت الوكالة في القياس وفي الاستحسان لا وبالقياس تأخذ  
ومنها رجل له ابن من أمة غيره بالنكاح فاشتري الأب هذه الأمة لابنه  
المعتوه القياس أن يقع الشراء للاب ولا يقع للمعتوه وفي الاستحسان  
يقع وبالقياس أخذ ومنها لو وقع رجل في بئر حفر في طريق فتعلق بآخر  
وتعلق الآخر بآخر فوقعوا جميعا فافوا فوجدوا في البئر بهضهم على بعض  
فان حافر البئر يضمن دية الاول ويضمن الاول دية الثاني ويضمن الثاني دية  
الثالث فيكون ذلك على عواقلهم فهذا هو القياس وبه تأخذ وفيها قول  
آخر هو الاستحسان وليس المقصود حصرها فيما ذكر قال نخر الاسلام  
هذا قسم عز وجوده اه وقد أنهيت الى اثنين وعشرين مسألة فأما القسم  
الذي يرجح فيه الاستحسان على القياس فأكثر من أن يحصى اه من شرح  
المنار للعلامة زين الخصال (قوله ولا حصر لمقابله) وهو تقديم الاستحسان  
على القياس والاستحسان من الأدلة عندنا ومن نقاه لم يدر ما هو كما

تعرف في الاصول هذا أحدها ولا حصر لمقابله  
اتتهى (ولو سمع) آية الحجدة (من امام فلم يأت  
به) أصلا (أو أتته) به (في ركنة أخرى) غير  
التي تلى الآية فيها وتجدلها الامام (سجدة)  
السامع سجودا (خارج الصلاة) لتحقيق السبب



وهو التلاوة المزممة أو السماع من تلاوة صحيحة  
على اختلاف المشايخ في السبب وقوله (في الاظهر)  
متعلق بالمسئلة الاخيرة صونا لها عن الضياع  
والصلاة عن الزائد وأشار في بعض النسخ الى أنها  
تسقط عنه بالاقتداء في غير ركعتي البناء على أنها  
صلوية (وان اتتم السماع قبل سجود امامه لها سجدة  
معه) لوجود السبب وعدم المانع (فان اقتدى)  
السامع (به) أي بالامام (بعد سجودها) وكان  
اقتداؤه (في ركعتها صار) السامع (مدركا لها)  
أي للسجدة (حكما) بأدراكه ركعتها فيصير مؤديا لها  
حكما (فلا يسجد لها أصلا) باتفاق الروايات لانه  
لا يمكنه أن يسجد لها في الصلاة لما فيه من مخالفة  
الامام ولا بعد فراغه منها لانها صلوية (ولم تقض  
الصلامة خارجها) لان لها منية فلا تتأذى بناقص  
وعليه التوبة لانه بتعمد تركها كالجمعة لقوات  
الشرط اذا لم تفسد الصلاة اغير حيض ونفاس فاذا  
فسدت به فعليه السجدة خارجها لبقائه مجتهد  
في التلاوة فلم تكن صلوية ولو أداها فيها ثم فسدت  
لا يعيد السجدة لان المنفسد الجزء المقارن فيمنع  
البناء عليه والخائض تسقط عنها السجدة بالحيض  
كالصلاة وفي حكمها النفاس ولو تلا (آية) خارج  
الصلاة فسجد (لها) (ثم) دخل في الصلاة و (أعاد)  
تلاوتها (فيها) أي في الصلاة في مجلسه (سجد)  
سجدة (أخرى) لعدم تبعيتها للخارجية لقوة  
الصلوية

بعمل آخر (قوله لقوتها) فتجعل الخارجية تبعاً لها حتى لو لم يسجد  
للملائكة لم يأت بالخارجية أيضاً لأنها أخذت حكم الصلوية فتسقط تبعاً  
لها ولو كانه يأثم كما في البحر والنهر وسبق الخارجية عن الصلوية غير مانع  
من جمعها تبعاً لها لأن مبنى سجود التلاوة على التداخل قاله السيد (قوله  
في ظاهر الرواية) وفي رواية النوادر يسجد للآل إذا فرغ من الصلاة لأن  
السابق لا يكون تبعاً لاحق ولأن المكان قد تبدل بالاستغفار بالصلاة  
فصار كما لو تبدل بعمل آخر وجه الظاهر أن الدخول في الصلاة عمل قليل  
وبعد لا يختلف المجلس كذا في الشرح (قوله وإذا تبدل المجلس) محترز قوله  
في مجلس (قوله بنحو كل) كشيء أكثر من خطوتين والمراد كل ما فوق  
لعمتين لأنه الذي يتبدل به المجلس لا بالآل كما سيأتي (قوله في ظاهر  
الرواية) وقبل لا يجب ووفق السرخسي بينهما ما يحمل الأول على ما إذا  
تكلم لأن الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما إذا لم يتكلم وهو الصحيح  
أي في التوفيق لاني نفس الحكم لتقديم ظاهر الرواية كذا يفاد من الشرح  
(قوله لعدم بقاء الصلوية حكماً) قال في الشرح لأن المنسوبة في الصلاة  
لا وجود لها لاحقية ولا حكمة والموجود هو الذي يستتبع دون المعدوم  
أه أي فلا يقال أن المجلس واحد والمتلوة متحد ومقتضاء اغناء سجدة  
واحدة للفرق في المكررين أن يكون واحداً ولو تقدمت عما تكررت منها  
(قوله كن كثرها في مجلس واحد) لافرق في المكررين أن يكون واحداً  
أو متعدداً كأن سمع السجدة من رجل ثم سمعها في ذلك المجلس من آخر ثم  
قرأها فيه فانه يكفيه سجدة واحدة (قوله سواء كانت في ابتداء التلاوة  
الخ) الأولى أن يقول في ابتداء التكرار قال في القسمة والأولى أن يبادر  
في سجدة ثم يكرر وتعبه في البحر بأن الأولى تأخير السجود لما قبل أن  
التداخل فيها في الحكم لاني السبب فالاحتياط على هذا التأخير كما لا يخفى  
وفي الشرح يستحب تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا يسجد  
التلاوة (قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم الخ) ولأن تكرار القراءة  
محتاج إليه للحفظ والتعليم فلو تكرر الوجوب لزم الحرج وهو من نوع  
بخلاف ما إذا تعدد المجلس أو المتلوة حيث يتكرر الوجوب عملاً بالقياس

(وان لم يسجد أولاً) حين تلاؤ وسمع خارج الصلاة  
(ككفته) سجدة (واحدة) وهي الصلانية  
عن التلاوة بن لقوتها (في ظاهر الرواية) وإذا  
تبدل المجلس بنحو كل لزم سجدة ثان وكذا إذا  
سجد في الصلاة ثم أعادها بعد سلامه بسجدة أخرى  
في ظاهر الرواية لعدم بقاء الصلوية حكماً (كن  
كثرها) أي الآية الواحدة (في مجلس واحد)  
حيث تكفيه سجدة واحدة سواء كانت في ابتداء  
التلاوة أو أثنائها أو بعدها للتداخل لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يقرأها على أصحابه مراراً  
وبسجدة مرة



اعدم الخرج (قوله وهذا تدخل في السبب) بأن يجعل التلاوات  
 المتعددة حقيقة كتلاوة واحدة حكما فتكون الواحدة سببا والباقي  
 تبعها لانها اجنس واحد فيجب حكمكم واحد ويلحق ما تأخر منها عن  
 المجرد بما تقدم عليه (قوله لانه أليق بالعبادات) بيان ذلك أن  
 التدخل اذا كان في الحكم دون السبب كانت الاسباب باقية على  
 تعددها فيلزم ترك العبادات مع وجود سببها الموجب لها وهو شنيع لان  
 فيه ترك الاحتياط فيها يجب فيه الاحتياط فقلنا بتدخال الاسباب فيها  
 ليكون جميعها بمنزلة سبب واحد ترتب عليه حكمكم اذا وجد دليل الجمع  
 وهو اتحاد المجلس فأما العقوبات فليست مما يحتاط فيها بل في درتها  
 فيجعل التدخل في الحكم ليكون عدم الحكم مع وجود الموجب مضافا  
 الى عفوا لله تعالى (قوله والتدخل في الحكم الخ) هو جعل الاسباب  
 المتعددة موجبة حكما واحدا مع بقاء تعددها فلا يلحق ما تأخر منها عن  
 الحكم بما تقدم عليه وهو الاصل في التدخل لان التدخل أمر حكمي  
 يثبت بخلاف القياس اذا اصل ان لكل سبب حكما فيليق بالاحكام  
 لثبوت الاسباب حسبا بخلاف الاحكام واعتبار الثابت حسبا غير ثابت  
 أبعد من اعتبار الثابت حكما غير ثابت (قوله مرارا) عائدا الى الشرب والى  
 الزنا أى لو شرب مرارا في مجلس بحيث تبقى رائحة الشرب من الجميع  
 وحد كفى عنها جميعها ولا يكتفى حد واحد عن شرب وزنا لا اختلاف  
 الاسباب والمسببات (قوله واذا عايد عاد) ولو في المجلس (قوله لعدم  
 ما يقتضى التدخل) لانه انما يصح عند جامع يجمع الاسباب ويجعلها  
 كسبب واحد وهو المجلس اذ به يتصل الايجاب مع القبول مع الفصل  
 حقيقة وتحد الاقارب المتعددة حقيقة حكمكم الوأقر بالزنا أربع مرات  
 في مجلس واحد يجعل مقرا مرة واحدة فاذا اختلف المجلس عاد الحكم  
 الى الاصل وهو تكرار الحكم بتكرار السبب اهـ تنبيه \* مما ينسب  
 التدخل مانق له الملا على في شرح موطا الامام محمد عنه أنه يجب تسميت  
 العاطس مرة واحدة وما زاد فندوب ولو لم يسمه أولا ككفاه واحدة  
 كسجدة التلاوة وفي الشرح وقيل يسمت الى العشر والاصح أنه اذا زاد  
 على الثلاث لا يسمت كذا في المبسوط وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه

وهذا تدخل في السبب لا الحكم فتشوب عما قبلها  
 وبعدها لانه أليق بالعبادات والتدخل في الحكم  
 لا يشوب الا عن السابق لا اللاحق وهو أليق  
 بالعقوبات فالحد بعد الشرب أو الزنا مرارا كاف  
 لها واذا عايد عاد عليه لانه للزجر ولم ينزجر بالاول  
 (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضى التدخل  
 وينبذ المجلس بالاتصال منه بخطوات ثلاث

وسلم فقال في تنوير الاذهان والضمائر شرح الاشياء والنظائر قال بعض  
العلماء تجب الصلاة عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لكل مرة وقال  
بعضهم تجب في العمر مرة واحدة وقال بعضهم تجب في كل مجلس مرة  
وهو أوسط الأقوال وخير الامور أوسطها اه (قوله في الصحراء والطريق)  
قيد به لما سيذكره بعد أن البيت الصغير لا يتبدل المجلس بالانتقال فيه  
الى زاوية أخرى منه بغير تسدية فعملها بالاولى خصوصاً على القول بأنها تمنع  
اختلاف المكان كذا في الشرح (قوله في الاصح) وقيل لا يختلف المكان  
بالتسدية (قوله ويده السدا) كالحصان من التوب ما تمت منه قاموس  
(قوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح) وقيل لا يتبدل لان أصل الشجرة  
واحد وفي التثنية عن الحجة ان كان لا يمكنه التحول من غصن الى  
غصن الا بالتزول والصعود بسجد ثانية والانتكفيه واحدة للتلاوتين اه  
(قوله أو في حوض كبير) أطلق فيه وذكروا في المياه أن الكبير ما كان  
عشر في عشر والصغير مادونه ويمكن جريان ما هنا عليه ويراجع  
وفي الشرح عن محمد اذا كان طول الحوض وعرضه مثل طول المسجد  
وعرضه تكفيه سجدة واحدة وفي الثانية الصحيح أنه يتكرر (قوله بزوايا  
البيت الصغير) أمّا الكبير كدار السلطان اذا تلافى دار منه ثم تلافى دار  
أخرى نلزمه سجدة أخرى وجزم به قاضي خان (قوله لصحة الاقتداء بالخ)  
أشار به الى ضابط ذكره ابن أمير حاج وحاصله أن كل موضع يصح الاقتداء  
فيه من يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب بالانتقال  
منه في موضع الى آخر اذا كثر هافيه ومالا فلا اه (قوله ولا يسير سفينة) لان  
سيرة السفينة لا يضاف اليه (قوله ولا يتبدل بركتين عند أبي يوسف) هو  
الاصح لان تحريم الصلاة بجميع الامكنة المتعددة فتجعلها مكان واحد  
(قوله وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض) وظاهر ما في النهر  
ترجيح قول الثاني (قوله ولا يتبدل بشرب شربة الخ) أشار به الى أن  
الاختلاف كما يكون حقيقة كما يكون حكماً كأن يشرع في عمل آخر يعرف  
أنه قاطع للمجلس بأن باع أو اشترى أو نكح أو اضطلع أو أَرْضعت ولها  
أو امتشطت أو تكلم بثلاث كلمات أو كل ثلاث لقدمات أو شرب ثلاث

في الصحراء والطريق (ولو كان مستدياً) في الاصح  
بأن يذهب ويده السدا ويلقيه على أعواد مضرورية  
في الحائط والارض لا الذي يدبره ولا يسمى  
دائرة باقى عليه السدا وهو جالس أو قائم بحمل  
(و) يتبدل المجلس بالانتقال من غصن شجرة الى  
غصن منها في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) يتبدل  
المجلس في (عوم) أى سباحة (في نهر أو) سباحة  
في (حوض كبير) ودياسة ودور حول الرحي  
لاختلاف المجلس وقوله (في الاصح) يرجع الى  
المسائل كلها (ولا يتبدل) مجلس السماع والتلاوة  
(بزوايا البيت) الصغير (و) لا يتبدل مجلس التلاوة  
(بزوايا المسجد ولو) كان (كبيراً) لصحة الاقتداء  
مع اتساع الفضاء فيه (ولا) يتبدل مجلس التلاوة  
والسماع (بسر سفينة) كما لو كانت واقفة (ولا)  
يتبدل (بركعة) كحزرت فيها التلاوة اتفاقاً  
(و) لا يتبدل (بركتين) عند أبي يوسف خلافاً لمحمد  
وكذا الخلاف في الشفع الثاني من الفرض اذا  
كثر هافيه وبشكرارها في الشفع الثاني من سنة  
الظهور بسجدة ثانية (و) لا يتبدل بشرب (شرية  
وأكل لقمة) وشئ خطوتين في الصحراء  
بجلاف الا كثر منها (ولا بانكسار) وقود وقيام



برعات من غير أن يقوم من مكانه فإن ذلك يقطع حكم المجلس وكذا كل  
 عمل كثير أما إذا كان العمل قليلا كان كل لقمة أو لقمتين أو شرب  
 برعة أو برعتين أو تكلم كلمة أو كلمتين أو خطا خطوة أو خطوتين  
 أو اشتغل بالتسبيح أو التهليل أو قراءة القرآن ولو كثيرا أو قرأها وهو  
 قائم فمعد أو بالعكس ولو خطا خطوتين لأن المعلم ربما يحتاج إلى قليل  
 مشي في حال تعليم الصبيان أو نام قاعدا أو انكأ أو أطال الجلوس فإنه  
 لا يقطع حكم المجلس شيء من ذلك كخبز الخبز كذا في الجوهرية والنهر  
 والشمي وغيرها (قوله بدون مشي) أو مشي قليل (قوله وركوب  
 ونزول) سواء تقدم الركوب وأقبله النزول أو بالعكس (قوله إذا  
 كثرها مصليا) أما إذا كثرها خارج الصلاة تكرر الوجوب لأن سير  
 الدابة يضاف إلى راكبها وهذا إذا تلاها أما إذا كان يصلي على الدابة  
 فسميها من آخر ثم سمعها ثانيا تكرر الوجوب على الأصح ويسجد بعد  
 الصلاة (قوله تكرر على السامع السجود أجماعا) أما على قول البعض  
 أن السبب هو السماع فجلس السماع متعدد وأما على قول الجمهور  
 أن السبب التلاوة فلان اتحاد المجلس أبطل التعدد في حق التالي فلم  
 يظهر ذلك في حق غيره كذا في الشرح (قوله على الأصح) وعليه  
 الفتوى نهر واختاره صاحب الهداية وقاضي خان قال الحلبي وبه  
 نأخذ قال في المنح وهذا يفيد تصحيح القول بأن السبب في حق السامع  
 هو السماع دون التلاوة ويؤيده ما مر من الاثر السجدة على من سمعها اه  
 وقيل يتكرر على السامع أيضا وهو اختيار الاسيحاوي وعليه الفتوى  
 ونقله الاكل بقبول وعليه الفتوى وهو قول نخل الاسلام اذ مجلس التالي  
 اذا تكرر دون السامع يتكرر الوجوب على السامع لان الحكم يضاف  
 إلى السبب وهو التلاوة لا إلى الشرط وهو السماع وهذا هو ما عليه  
 الجمهور ولأن الصحيح أن السبب في حق السامع هو التلاوة كالتالي  
 والسماع بشرط عمل التلاوة في حق السامع اه وليس في الحديث بيان  
 السبب بل بيان الوجوب على السامع اه كذا في الشرح قال السيد فقد  
 اختلف الترجيح (قوله وكره أن يقرأ الخ) أي تحريما كما في النهر (قوله  
 سورة) مثلها الآيات التي فيها آية السجدة اذا تركها (قوله لانه يشبهه

بدون مشي في الصحراء (وركوب ونزول) كائن  
 (في محل تلاوته) كما في الثانية (و) لا يتبدل المجلس  
 (بغير دابة) اذا كثرها (مصليا) لجلس المجلس  
 متعدد ضرورة جواز الصلاة (ويكرر الوجوب  
 على السامع بتبدل مجلسه) (الحال أنه) قد اتحد  
 مجلس التالي) كان سمع تاليا يمكن فذهب السامع  
 ثم عاد فسمعه يكرر ها تكرر على السامع السجود  
 أجماعا (ولا) يتكرر المجلس السامع واختلاف  
 (بعكسه) وهو اتحاد مجلس السامع ثم عاد مكررا فسمعه  
 مجلس التالي بأن تلاوته سجدة (على الأصح) لأن  
 المجلس أيضا تكفيه سجدة ولم يتبدل مجلسه (وكره أن  
 يقرأ سورة ويدع آية السجدة) منها لانه يشبهه

الاستنكاف عنها) وذلك ليس من أخلاق المؤمنين لانه كفر فيكون ما يشبهه مكروها كما في البناء ولانه يؤهم الفرار من لزوم السجود وهجران بعض القرآن وكل ذلك مكروه زيلعي (قوله ولكن نذب ضم آية الخ) لانه أبلغ في اظهار الابعجاز وأدل على مراد الآية (قوله اليها) سواء كان ذلك قبلها أو بعدها (قوله لدفع توهم التفضيل) أي تفضيل آية السجدة على غيرها إذا الكل من حيث انه كلام الله تعالى في رتبة واحدة وان كان لبعض زيادة فضيلة لاشتماله على ذكر صفات الحق جل جلاله كذا في الفتح (قوله ونذب اخفاؤها الخ) قال في المحيط ان كان التالي وحده يقرأ كيف شاء من جهرا وخفاه وان كان معه جماعة قال مشايخنا ان كان القوم متيسرين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم أداء السجود ينبغي أن يقرأها جهرا حتى يسجد القوم معه لان في هذا حشالهم على الطاعة وان كانوا محدثين أو وقع في قلبه أنه يشق عليهم ذلك ينبغي أن يقرأها في نفسه ولا يجهر محترزا عن تأنيب المسلم وذلك مندوب اليه كذا في العناية وإذا لم يعلم بحشالهم ينبغي اخفاؤها جوى والراجح الوجوب على متشاغل بعمل ولم يسهلها زجره عن تشاغله عن كلام الله تعالى فنزل سامعا ذكره السيد عن الدرر (قوله ونذب القيام) كما نذب النزول لمن تلاها راكبا ليسجد لها على الارض (قوله روى ذلك عن عائشة) لان المرور الذي مدح به أولئك فيه أكمل وفي السيد ويندب أن يقوم ويحترساجدا ولو كان عليه سجدة كثيرة ويستحب اذا فرغ منها أن يقوم اه ملخصا (قوله ونذب أن لا يرفع السامع الخ) وكذا يستحب أن لا يسبقوه بالوضع كذا في الشرح (قوله ولذا لا يؤمر التالي الخ) هذا يخالف ما في الشرح عن التوازل انه يتقدم ويصطف الناس خلفه اه الآن يقال هذا على وجه النذب وثني الامر منصب على السنة المؤكدة وذكر في الدراية أن المرأة تصلح اماما للرجل فيها اه لانها امامة صورية لاحقيقة (قوله حيث كانوا) ولو متقدمين عليه (قوله وكيف كانوا) أي على أي صفة كانوا (قوله والنيسة) أي نيسة ان هذا السجود للتلاوة وأمانية التعيين فلا تشترط وقالوا انها لنفسه

الاستنكاف عنها (لا) بذكره (عكسه) وهو أن يفسر آية السجدة بالتفسير لانه مبادرة اليها (و) لكن (ندب ضم آية أد) ضم (أكثر) من آية (اليها) أي إلى آية السجدة لدفع توهم التفضيل (ونذب اخفاؤها) يعني استحب المشايخ اخفاؤها (عن غير متأهب لها) شفقة على السامعين ان لم يهبطوا (ونذب القيام) لمن تلاها جالسا ثم السجود لها (روى ذلك عن عائشة رضي الله عنها) (و) نذب (ان) لا يرفع السامع تلاوتها (رأسه منها) أي السجدة (قبل) رفع رأس (تاليها) لانها الاصل في ايجابها فمتبع في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم ولا) يؤمر السامعون بالاصطفاف فيسجدون معه حيث كانوا (كيف كانوا) قاله شيخ الاسلام (ونشرط اجتنابا) أن تكون (شرائط الصلاة) موجودة في الساجد الطهارة من الحدث والخبث وسنن العودة واستقبال القبلة ونحوها عند الاشتباه (والنية) (الا التحريمية) فلا تشترط لان التكبير سنة فيها وفي التنازخانية عن الحجة



ويستحب للناسي أو السامع إذا لم يمكنه السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير انتهى يعني ثم يقضيها (وكيفيتها أن يسجد سجدة واحدة) كائنة (بين تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع (هما سنتان) كذا قال في مبسوط نحر الإسلام التكبير ليس بواجب وصححه في البدائع (بالرفع يد) إذا لم يحرمها والتكبير للانحطاط (ولا تشهد) لعدم وروده (ولا تسليم) لأنه يستدعي سبق التحريمة وهي من عدمه وتسيبها مثل الصلاة سبحان ربّي الأعلى إلخ وهو الأصح وقال الكمال ينبغي أن يقال ذلك في غير النفل وفيه يقول ما شاء مما ورد كسجود وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته أو قوله اللهم اكتب لي عندك بها أجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود وإن كان خارج الصلاة قال كل ما أثر من ذلك

\* (فصل سجدة الشكر مكرهة عند أبي حنيفة رحمه الله) \* قاله القدوري وقال الكمال وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ما دون الركعة ليس بقربة شرعا إلا في محل النص وهو سجدة التلاوة فلا يكون السجود في غيره قربة انتهى وعن محمد عن أبي حنيفة أنه كرهه وروى عن أبي حنيفة أنه قال لا أراه شيئا ثم قيل إنه لم يرد به نفي شرعية قربة بل أراد نفي وجوبها شكرا لعدم احصاء نعم الله تعالى فتكون مباحة ولا يراها شكرا تاما ونعم الشكر في صلاة ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في السير الكبير وقال الأكثرون إنها ليست بقربة عنده بل هي مكروهة لا يثاب عليها وما روى أنه عليه السلام كان يسجد إذا رأى مبتلى فهو منسوخ

بفسادات الصلاة من نحو حدث عمد وكلام وقهقهة فعليه إعادتها وفي سبق حدث يتوضأ ويبنى كما لو وجدت هذه الأشياء في سجدة الصلاة ولا ينبغي أن هذا كله على قول محمد لأن العبرة لتمام الركن وهو أنما يحصل عنده بالرفع ولم يوجد بعد وهو الأصح على ما مر ولا يتصور شيء من ذلك عند أبي يوسف لأن السجدة قدمت عنده بمجرد الوضع فينبغي أن لا تفسد على قوله كذا في الحلبي وابن أمير حاج قال في الشرح وقد يقال الرفع وإن لم يكن من تمامها فإدام في الوضع فهو فيها كمن أطال القراءة والقيام وهو في الفرض فاذا قهقهة أو عمل المني حصل في حقيقة السجود فبطل الجزء الملاقى له فيبطل الكل يبطله لأنه انتهى (قوله ويستحب للناسي أو السامع الخ) تخصيصه بالامتنان بالقدر الممكن (قوله وصححه في البدائع) مقابلة رواية الحسن عن الإمام الركن في السجدة وضع الجبهة والتكبير عند الرفع حتى لو تركه بعيد (قوله للانحطاط) أي للسجود كسجدة الصلاة (قوله لعدم وروده) لأنه لم يشرع إلا في صلاة ذات ركوع وسجود ولذا لم يشرع في صلاة الجنائز (قوله إن يقال ذلك) أي التسيب في غير النفل أي في صلاة غير النفل وهي صلاة الفرض لأن سجدة الصلاة أفضل من سجدة التلاوة ويقال فيها ذلك (قوله وفيه) أي في النفل وحكم خارج الصلاة كذلك (قوله بحوله وقوته) زاد الحاكم فتبارك الله أحسن الخالقين وصحح هذه الزيادة (قوله أو قوله اللهم اكتب) الذي رواه الترمذي من حديث ابن عباس اللهم اجعلها لي عندك ذخرا واعظم لي بها أجرا وضع عني بها وزرا وتقبلها مني كما تقبلتها من داود اه وقوله هو بالنصب عطفا على ما شاء (قوله وإن كان خارج الصلاة الخ) لو قال المؤاف وفيه وخارج الصلاة يقول ما شاء مما ورد لكان أنصر (قوله من ذلك) المذكور من الدعاء أو غيره والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل سجدة الشكر مكرهة) \* أي تنزيها (قوله لعدم احصاء نعم الله تعالى) فلو وجبت لوجبت في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عباده متواترة مترادفة وفيه تكليف ما لا يطاق (قوله وقال الاكثر) مقابل قوله ثم قيل إنه لم يرد (قوله فهو منسوخ) مردود

بفعل اكبر الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم كسجود أبي بكر لفتح  
 اليمامة وقتل مسيلمة وسجود عمر عند فتح اليرموك وهو وادبنا حية الشام  
 وسجود علي عند رؤية ذي العذبة قتيلا بالنهر وروى أنه صلى الله عليه  
 وسلم دعا الله ساعة ثم خر ساجدا فعليه ثلاث مرات وقال اني سألت ربي  
 وشفعت لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجدا اشكر الرب ثم رفعت  
 رأسي فسألت ربي لأمتي فأعطاني ثلث أمتي فخررت ساجدا اشكر  
 ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمتي فأعطاني الثلث الاخير فخررت ساجدا  
 لربي رواه أبو داود (قوله قرية يثاب عليها) وعليه القنوي وفي الدرر وبه  
 يفتي وفي ابن أمير حاج وهو الظاهر وكيف لا وقد جاء فيها غير ما  
 حديث اه وفي الدرر وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكره بعد  
 الصلاة لان الجهلة يعتقدون أنها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي اليه  
 فهو مكروه اه (قوله كان اذا أتاه أمر يسره) أي وشاهده كراس أبي جهل  
 لعنه الله لما أتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم والقي بين يديه سجد لله تعالى  
 خمس سجعات شكرا (قوله أو بشر به) أي من غير رؤيته كسجوده حين  
 بشره جبريل عليهما الصلاة والسلام ان الله تعالى يقول لك من صلى  
 عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه وفي التارخانية قال صاحب  
 الحجة عندي أن قول الامام محمول على الايجاب وقول محمد على الجواز  
 والاستحباب فيعمل بهما لا يجب بكل نعمة سجدة شكر اصطكا قال  
 أبو حنيفة ولكن يجوز أن يسجد سجدة الشكر في وقت سر نعمة أو ذكر  
 نعمة فشكرها بالسجدة وانه غير خارج عن حد الاستحباب وفي فروق  
 الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام لا واجبة وهو معنى ما روى  
 انها ليست مشروعة وفي القاعدة الاولى من الاشياء والمعتمد أن الخلاف  
 في سنيها لا في الجواز اه وفي الهندية ومصرهما أن من تجددت عليه نعمة  
 ظاهرة أو رزقه الله تعالى مالا أو ولدا أو ورجد ضالة أو اندفعت عنه نقمة  
 أو شفي له مريض أو قدم له غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة وأما  
 اذا سجد بغیر سبب فليس بقرية ولا مكروه اه (قوله فائدة مهمة) من الهم  
 بمعنى ما يستحب أي ينبغي الاهتمام أي الاعتناء بها (قوله كل نازلة)

(وقالا) أي سجدة وأبو يوسف في إحدى الروايتين  
 عنه (هي) أي سجدة الشكر (قرية يثاب عليها)  
 لما روى السنة الا انساب عن أبي بكر أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه أمر يسره أو بشر  
 به خر ساجدا (وهيئتها) أن يكبر مستقبلا القبلة  
 ويسجد في سجدة واحدة ويسجد ويسجد ثم يرفع رأسه  
 مكبرا (مثل سجدة التلاوة) بشر انظرها  
 (فائدة مهمة لدفع كل نازلة)



أى حالة من النزول بمعنى الحلول والنزلة الزكام قاموس (قوله مهمة)  
 أى موقعة فى الهم وهو الحزن قاموس (قوله ينبغى الاهتمام) الأولى  
 ذكره بعد قوله فائدة مهمة (قوله وهى التى قصدت جمعها) فيما تقدم عند  
 تعداد محلاتها (قوله لهذه الفائدة) وهى دفع الهم (قوله وتقريب الامر)  
 عطف على اسم الإشارة (قوله مع حكم السجود) أى فيما تقدم  
 والظرف متعلق بقوله جمعها (قوالودود) أى المحبوب أو المحب (قوله  
 وسجدة تلاوته لكل آية منها سجدة) قال فى الدرر وظاهره انه يقرأها أولاً ثم  
 يسجد ويحتمل ان يسجد لكل بعد قراءتها اه قلت والثانى أولى لما تقدم  
 أن تأخيرها مكروه تنزيها ولدفع اشكال الكمال بأن فيه تغيير نظم القرآن  
 لأن السجود يكون فاصلاً قاطعاً (قوله ما أهمه) أى من الامر الذى  
 قصد السجود له ويحتمل التعميم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله  
 العظيم

\*(باب الجمعة)\*

سميت الجمعة لاجتماع الناس فيها وقيل لأن كمال الخلائق جمع فيه وقيل  
 لأن خالق آدم عليه السلام جمع فيه قال فى فتح البارى وهذا أصح  
 الأقوال وقيل لأن أول اجتماع آدم وحواء عليهم السلام بالارض كان  
 فيه وقيل لأن الله تعالى يجمع فيه بين العباد والرحمة ويقال له عيد المؤمنين  
 ويوم المزيدي لتزايد الخيرات فيه وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويؤمن  
 الميت من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى ليلته آمن منه ولا تسبح فيه  
 جهنم وفيه يزور أهل الجنة ربيهم عز وجل وخص يومها بقراءة سورة  
 الكهف وقال صلى الله عليه وسلم خير يوم طاعت فيه الشمس يوم الجمعة  
 فيه خلق آدم وفيه أهبط وفيه تيب عليه وفيه مات وفيه تقوم الساعة  
 وما من دابة الا وهى مصيخة يوم الجمعة من حين تصبح حتى تطلع الشمس  
 شفقاً من الساعة الا لجن والانس وفيه ساعة لا يصاد فيها عبد مسلم وهو  
 يصلى يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه اه والمصيخة المنتظرة قال عبد الله بن  
 سلام الساعة المعلومة هى آخر ساعة من يوم الجمعة قال أحمد أكثر  
 الأحاديث على قول ابن سلام وقيل هى من وقت خروج الامام الى المنبر

(مهمة) ينبغى الاهتمام بتعلمها وتعليمها (قال)  
 الشيخ (الامام) حافظ الحق والملة والدين عبد الله  
 ابن أحمد بن محمود (النسقى فى) كتابه (الكافى)  
 شرح الوافى (من قرأ آى السجدة كلها) وهى التى  
 قصدت جمعها لهذه الفائدة وتقريب الامر مع  
 حكم السجود \* وجاء فضل الله الكريم الودود \*  
 (فى مجلس واحد وسجد) تلاوته (لكل) آية  
 (منها) سجدة (كفاه الله) تعالى (ما أهمه) من  
 أمر دنياه وآخرته ونقله عنه أيضاً المحقق ابن  
 الهمام وغيره من الشراح رحمهم الله  
 \*(باب الجمعة)\*

قوله وهي تنوف الخ الذي يقتضيه مذهب القائلين  
وغيره ان ما كان من هذه المادة بمعنى زاد كما هنا  
يتألف فيه أناف يذيف ويذيف بالضعيف  
لأناف ينوف فليراجع ٨١ مصححه

الى فراغ الصلاة وهذا القولان أصح الاقوال فيها وهي تنوف على  
أربعين وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان يوم الجمعة سيد الايام  
وأعظمها عند الله من يوم الاضحى والفطر وقال صلى الله عليه وسلم  
اليوم الموعود يوم القيامة والمشهود يوم عرفة والشاهد يوم الجمعة وقال  
ابن المسيب الجمعة أحبة الى الله تعالى من حج التطوع وعن ابن عباس  
مرفوعا الجمعة حج المساكين وفي رواية حج الفقراء (قوله هي من  
الاجتماع) وهي اسم مصدر لا جمع (قوله يسكون الميم) للمفعول لان فعلة  
بالسكون للمفعول كهمزة أى اليوم المجموع فيه وبها اقرأ الاعمش (قوله  
واقترأ يضمونها) أى يضمون الميم اتباعا لضمة الجيم (قوله لغة الجاز) وهي  
المشهورة الفصحى (قوله وقتها لغة تميم) بمعنى فاعل أى اليوم الجامع  
كضمكة وهمزة ولمزة للميم أكثر من ذلك وتأوها للبالغة كما في علامة  
لالتأنيث والالمارصاف به اليوم وبه قرئ كالسكون وهما قراءتان  
شاذتان وحكى الزجاج الكسر كما في شروح البخارى وشرح المشكاة  
والنهر وأنى كرا لان فعلة بالكسر ليس من الاوزان العربية ومن قاله  
بالتسكين جمعه على جمع ومن قاله بالضم جمعه على جمعان وهي بغير  
السكون اسم لليوم وبالسكون اسم لايام الاسبوع وأقواها السبت وأول  
الايام يوم الاحد واختلاف في هذه التسمية مع الاتفاق انه كان يدعى  
في الجاهلية عروبة بفتح العين المهملة وضم الراء وبالموحدة فقال الزجاج  
والفراء وأبو عبيدة وأبو عمرو وكانت العرب العاربة تقول ليوم السبت شيار  
وللاحد أول وللاثنين أهون وللاثلاثا جبار وللاربعاء دبار ولخميس  
مونس وللجمعة عروبة أى ثم نقلوها الى تلك الاسماء المشهورة وجرم ابن  
حزم انه اسم اسلامي ولم يكن في الجاهلية وورد أن أهل المدينة صلوا  
قبل أن يقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن الانصار قالوا لليهود  
يوم يجمعون فيه كل سبعة أيام وكذلك للنصارى فهم فلنجعل يوما نجمع  
فيه ونذكر الله تعالى ونصلي ونشكره فجعلوه يوم العروبة وهي أول جمعة  
في الاسلام وأما أول جمعة جمعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت  
في مسجد بنى سالم بن عوف فخطب وصلى فيه (قوله بالكتاب) هو قوله

هي من الاجتماع يسكون الميم والقراء يضمونها وفي  
المصباح ضم الميم لغة الجاز وقتها لغة تميم  
واسكانها لغة عقيل (مسألة الجمعة فرض عين)  
بالكتاب



تعالى اذ انودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع  
رتب الامر بالسعي الى ذكر الله على النداء للصلاة والظاهر ان المراد  
بالذكر الصلاة ويجوز ان يراد به الخطبة وعلى كل تقدير يقيىد افتراض  
الجمعة فالقول ظاهر والثاني كذلك لان افتراض السعي الى الشرط فرع  
افتراض المشروط ألا ترى أن من لم يجب عليه الصلاة لم يجب عليه السعي  
الى الخطبة بالاجماع والمذكور في التفسير ان المراد بالخطبة والصلاة جميعا  
وهو الاحق لصدقه عليهم ما عاين ان الله تعالى أكد ذلك بتحريم مباح  
وهو البيع وهو لا يكون الا لامر واجب كما هو مقتضى الحكمة (قوله  
والاجماع) قال في الشرح أجمع المسلمون من لدن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الى يومنا هذا على فرضيتها من غير انكار أحد وهي فرض عين  
الاعند ابن كجب من أصحاب الشافعي فانه يقول فرض ~~كف~~ فاية وهو غلط  
ذكره في الحلبية (قوله ونوع من المعنى) أى ودليل من المعنى المعقول  
قال في الشرح وأما المعنى فلاننا امرنا بترك الظهر لا قامة الجمعة والظهر  
فريضة ولا يجوز ترك فرض الا لفرض هو آكد وأولى منه فدل على  
أن الجمعة آكد من الظهر في الفريضة (قوله لذلك) أى لافتراضها  
بهذه الأدلة (قوله وقال عليه السلام) بيان للسنة (قوله في حديث)  
قاله في خطبة (قوله في مقامى هذا) الذى فى ابن ماجه وغيره تقديم  
هذا على قوله فى شهرى هذا وفيه بعد قوله فى شهرى هذا زيادة وافظها  
فريضة واجبة الى يوم القيامة فمن تركها جودا واستخفا فاجبتها  
فى حينها وبعد موتى وله امام عادل الخ (قوله تهاونها) أى كسلا  
فالتهاون غير الاستخفاف وعبرة القاموس تنبيه بالاتحاد (قوله وله  
امام عادل أو جابر) انما ذكره ليقيد وجوب اقامتها مع الامام الجائر  
وأن جوره ليس عذرا مستطالها والا فلا استخفاف ~~مكفر~~ وان لم يكن  
امام أصلا (قوله فلا جع الله شمله) الشمل بالكسر والفتح العذق أو  
القليل الخ منه فشيء أمورا الانسان بالعدق بجامع مدورها عن  
أصل واحد وأطلق عليها الشمل وجمع الشمل كناية عن عدم تفرق أموره  
واختلافها وانما كاسها (قوله ولا يارك له فى أمره) الذى فى ابن ماجه

والسنة والاجماع ونوع من المعنى يكفر بها  
لذلك وقال عليه السلام فى حديث واعلموا أن الله  
تعالى فرض عليكم الجمعة فى يومى هذا فى شهرى  
هذا فى مقامى هذا فمن تركها تهاونا واستخفا  
فاجبتها وله امام عادل أو جابر فلا جع الله شمله  
ولا يارك له فى أمره

ولا أتم له أمره (قوله ألا فلا صلاة له) أى كاملة ومثله يقال فيما بعد  
 ان لم يجعه أويستخذه والا فالكلام على حقيقة (قوله طبع الله  
 على قلبه) طبع عاينه كمنع ختم قاموس أى لا يجعله قابلا للخير فهو كتابة عن  
 صرفه عن الخيرات (قوله يجعله فى أسفل درك جهنم) محمول على شدة  
 العذاب وانما ذكر ذلك لانه فعل فعل المنافقين حيث أقرب بالوحدانية  
 وتوابعها وترك الجمعة والمنافقون فى الدرك الأسفل من النار أو محمول  
 على من تركها سجدا ومات على هذه العقيدة (قوله آكد من الظهور)  
 قد علمت وجهه (قوله سبعة شرائط) أعلم أن لوجوب شرائط زائدة  
 على شرائط سائر الصلوات وهى فى المصلى ولحمتها شروطا كذلك وهى فى  
 غير المصلى والفرق بينهما ما أنه باتتفاء الأول يصح الاداء وباتتفاء الثانى  
 لا يصح (قوله وهى الذكورة) أى المحقة دور نخرج الخنثى كما استظهره  
 فى النهر وفيه أنه يعامل بالاضرار ومقتضاها لوجوب عليه (قوله خرج به  
 النساء) فلا تجب على امرأة وان دخلت فى عموم الخطاب بطريق التسمية  
 لانها خصت منه بموم النهى عن الخروج بقوله تعالى وقرن فى بيوتكن  
 لاسيما فى مجامع الرجال والحديث الآتى (قوله خرج به الارقاء) فلا تجب  
 عليهم اجماعا قال فى الفتاوى وللمولى أن يمنع عبده عن الجمعة والجماعات  
 والعبيدين واختلف فيما لو أذن له المولى فى الجمعة والاليق بالقواعد أنه  
 يتخير ولا يتحكم عليه الاداء ويؤيده أنه لا يجب عليه الحج وان أذن له المولى  
 واذا لم يأذن له فيه ساجز له الخروج اليها ان كان يعلم أن مولاه يرضى  
 والا لا والاصح انه ان حضر مع مولاه لحفظ دابته له أن يصلها بغصير اذن  
 المولى ان كان لا يحل بالحفظ كما فى البحر وغيره وأما الاجير فمقال أبو على  
 الدقاق ليس له استأجر منه منها وان كان يسقط عنه من الاجرة بقدر  
 اشتغاله بذلك ان كان بعيدا وان كان قريبا لا يسقط عنه شئ قال فى البحر  
 وظاهر المتون تشهد للذفاق (قوله والاقامة) ولو بنية المكث خمسة عشر  
 يوما (قوله الأربعة) الابعى غير وهذا الحديث يدل على اشتراط الذكورة  
 والحزبية (قوله وفى البخارى) يدل على اشتراط الاقامة (قوله  
 ولا تشريق) أى لا تكبير تشريق وظاهر ما ذكره أن الحديث مرفوع

ألا فلا صلاة له إلا أن يتوب من تاب (قوله ألا فلا  
 صوم له إلا أن يتوب من تاب) قال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع  
 متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه فى أسفل درك جهنم  
 يطبع الله على قلبه بجمعه (على) كل (من)  
 والجمعة فرض آكد من الظهور (الذكورة) خرج به  
 اجماع فبمسبعة شرائط وهى (الاقامة)  
 النساء (والحزبية) خرج به الارقاء (والاقامة)  
 خرج به المسافر وان تكون الاقامة (بمصر) خرج  
 به المقيم بقربة لقوله عليه السلام الجمعة حق واجب  
 على كل مسلم فى جماعة الا اربعة مملوك أو امرأة  
 أو صبي أو مريض وفى البخارى الاعلى صبي  
 أو مملوك أو مسافر واقوله عليه السلام لا جمعة  
 ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضيبي



وهو الذي ذكره أبو يوسف في الاملاء ومحمد في الاصل ورواه ابن أبي شيبة  
موقوفاً عن علي والموقوف في مثله كالمرفوع قال السكّال وكفى بقول علي  
قدوة (قوله الا في مصر جامع) هذا دليل اشتراط المصر والمصري بالكسر  
الحاجز بين الشيئين والحديثين الارضين والوعاء والكورة والطين الاحمر  
ومصر للمدينة المعروفة سميت به لتحصنها اولاً لانه بناها المصربن نوح  
والمدينة من مدن اقام فعل عمات ومدن المدائن تمدية نامصرها اه قاموس  
ملخصاً فظاهر قوله ومصر للمدينة وقوله ومدن المدائن تمدية نامصرها  
انهم ماثنى واحد (قوله ولم ينقل عن الصحابة الخ) وكذا لم ينقل انه صلى  
الله عليه وسلم امر باقامة الجمعة في قرى المدينة على كثرتها (قوله  
ولو آحاداً) خبر الآحاد هو الذي نقله واحد عن واحد (قوله فلا بد من  
الاقامة بمصر) ذكره لم يعطف عليه قوله أو الاقامة فيما هو داخل الخ  
(قوله الذي لم يتصل عنه بغلوة) في الفتح هنا وفي صلاة المسافر التقدير  
في الحد الفاصل بالغلوة مروى عن محمد وفي النوادر هو المختار وفي النهاية  
عن الترمذي أنه الاشبه وفي القهستاني وهو الاصح وهي اربع مائة ذراع  
في الاصح اه (قوله فلا يعمل بما قيل الخ) قال في الشرح تنبيه قد علمت  
بنص الحديث والاثروا الرواية عن أئمتنا أبي حنيفة وصاحبيه واختيار  
المحققين من أهل الترجيح أنه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بالغلوة والامبال  
وأنه ليس بشيء فلا عليك من مخالفة غيره وان ذكر تصحيحه فنه ما في  
البدائع انه ان أمكن أن يحضر الجمعة ويبيت باهله من غير تكلف يجب  
عليه اه أي لان من جاوز هذا الحد بنسبة السفر كان مسافراً فلو وجبت  
ثمة لوجب على المسافر وهو خلاف النص (قوله خرج به المريض) أي  
الذي لا يقدر على الذهاب الى الجامع أو يقدر ولكن يخاف زيادة مرضه  
أو بطل برته بسبب جلي وألحق بالمريض الممرض ان بقي المريض ضائعاً  
بمخرجه على الاصح جوهره (قوله لما روينا) أي من قوله صلى الله  
عليه وسلم الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة الخ  
وعنه منهم المريض (قوله فلا تجب على من اختفى من ظالم) أفاد  
التعبير بظالم أنه مظلوم فان كان اختفاءه لجناية منه توجب حتماً مثلاً لا  
يسقط عنه الوجوب (قوله المفلس) بالتخفيف الذي لا دينار له ولا درهم

الا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ولم ينقل عن  
الصحابة رضي الله عنهم أنهم حين فتحوا البلاد  
اشتغلوا بنصب المنابر والجمع الا في الامصار دون  
القرى ولو كان لنقل ولو آحاداً فلا بد من الاقامة  
بمصر (أو) الاقامة (فيما) أي في محل (هو داخل  
في حد الاقامة بها) أي بالمصر وهو المكان الذي  
من فارقته بنسبة السفر يصير مسافراً من وصل اليه  
يصير مقيماً (في الاصح) كريض المصر وفنائته الذي  
لم يتصل عنه بغلوة كما تقدم ولا يجب على من كان  
خارجاً ولو سمع النداء من المصر سواء كان سواه  
قريباً من المصر أو بعيداً على الاصح فلا يعمل بما  
قبل بخلافه وان صح (و) الرابع (الصححة) خرج به  
المريض لما روينا والنسخ السكّاب الذي ضعف  
ملحق بالمريض (و) الخامس (الامن من ظالم) فلا  
تجب على من اختفى من ظالم ويلحق به المفلس  
الخائف من الحبس

والمراد به هنا من لا يقدر على وفاء دينه (قوله كما جازله التيمم) أى فيجوز له  
ترك الجمعة كما جازله التيمم (قوله فلا تجب على الاعمى عند أبي حنيفة)  
لا فرق بين أن يجده قائداً أو لا سواء كان القائد متبرعاً أو بأجر وله ما يستأجر  
به أو كان مملوكاً ذكره السيد قال في البحر ولم أر حكم الاعمى إذا كان  
مقيماً بالجامع الذي يصلى فيه الجمعة هل تجب عليه لعدم الخرج اهـ وتجب  
على الأعور لعدم الخرج (قوله وهى مسئلة القادر بقدرة الغير) قد تقدم  
أن المصحح فيها قولهما (قوله فلا تجب على المقعد) ومثله مقطوع الرجلين  
وفى الكلام إشارة إلى أنها تجب على مفلوج إحدى الرجلين أو مقطوعهما  
إذا كان يمكنه المشى بلا مشقة والأفلا أشار إليه التهستاني وبهذا يحصل  
الجمع بين ما فى البحر من الوجوب وما فى الشافعى من عدمه أفاده بعض  
الأفاضل (قوله ومن العذر المطر العظيم) وكذا الثلج والوحل قال  
فى النسخ (قوله ومنه يسقط به الحضور للجماعة اهـ) (قوله فليس خاصين)  
أى بالجمعة (قوله وغيره) أطلقه فعم ما فيه بناء وغيره وقد سبق قريبا بيان  
الفناء (قوله فى الأصح) قال السرخسى وبه نأخذ وعليه الفتوى كما فى  
شرح المجمع للعيني وكفى الفتح ومقابل الأصح ما فى البسائط أن ظاهر  
الرواية جوازها فى موضعين فلا تجوز فى أكثر من ذلك وعليه الاعتماد اهـ  
فإن المذهب الجواز مطلقاً وما قاله الشيخ العلامة المقدسى فى نور الشريعة  
عن الإمام لا تجوز إلا فى موضع واحد فى البلد الواحد وما قال الإمام  
الزاهد العتائى والأظهر عنده أنه لا تجوز إلا فى موضعين ولو فعلوا فالجمعة  
لأولى وإن صلياً معافصة لائهم جميعاً فاسدة والأصح إطلاق الجواز  
فى مواضع لا إطلاق الدليل اهـ أفاده الشرح (قوله وعلى القول الضعيف)  
هو قول أبي يوسف (قوله المانع من جواز التعدد) فالجمعة عنده للسابق  
وتفسد بالمعية والاشتباه ثم يعتبر السابق بالشروع وقيل بالفراغ وقيل  
بهما (قوله قيل بصلاة أربع) أى بوجوب ذلك (قوله بنية آخر ظهر عليه)  
هو الأحسن لأنه إن لم تجز الجمعة فعليه الظهر وإن أجزأت كانت الأربع  
عن ظهر عليه فيسقط وإن لم يكن عليه ظهر فنقل اهـ وقيل ينوى السنة  
وقيل ظهر يومه كفى التقية (قوله وليس الاحتياط فى فعلها الخ) قال

كما جازله التيمم (و) السادس (سلامة العيدين) فلا  
تجب على الاعمى عند أبي حنيفة خلافاً لهما إذا  
وجد قائداً بوصله وهى مسئلة القادر بقدرة الغير  
(و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد  
لعمره عن السعى اتفاقاً ومن العذر المطر العظيم  
وأما البلوغ والعقل فإيسا خاصين فلذا لم يذكرهما  
(ويشترط الصحتها) أى صلاة الجمعة (سنة أشياء)  
الأول (المصرأ وقنائه) سواء صلى العيد وغيره لأنه  
بمنزلة المصر فى حق حوايج أهله وتصح إقامة الجمعة  
فى مواضع كثيرة بالمصر وقنائه وهو قول أبي  
حنيفة ومحمد فى الأصح ومن لازم جواز التعدد  
سقوط اعتبار السابق وعلى القول الضعيف المانع  
من جواز التعدد قيل بصلاة أربع بعدها بنية  
آخر ظهر عليه وليس الاحتياط فى فعلها لأن  
الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين



البرهان الحليّ الفعل هو الاحتياط لأن الخلاف فيه قوى لأنهم لم تكن  
تصلي في زمن السلف الا في موضع واحد من المصير وكون الصحيح جواز  
التعدد للضرورة لا يمنع شرعية الاحتياط اه (قوله وأقواها - ما اطلاق  
جواز تعدد الجمعة) لا اطلاق حديث لا الجمعة ولا تشرى بق الا في مصر جامع  
فالمصر شرط اقامتها وهو وجود في كل فريق اه (قوله وبفعل الاربع)  
خير مقدم لقوله مفسدة اعتقاد الخ (قوله عدم فرض الجمعة) مفعول  
اعتقاد وقوله أو تعدد عطف عليه قال في الشرح وفي فعل الاربع مفسدة  
عظيمة وهي اعتقاد أن الجمعة ليست فرضا لما يشاهدون من صلاة الظهر  
فيستكسبون عن أداء الجمعة أو اعتقادهم افتراض الجمعة والظهر بعدها اه  
(قوله ولا يفتى بالاربع الا للخواص) قال العلامة المقدسي بعد نقله  
ما يفيد النهي عنها نقول انما نهي عن اذا اذيت بعد الجمعة بوصف الجماعة  
والاشتهار ونحن لا نقول به ولا نفتي بفعلها أصلا بل ندل عليه الخواص  
الذين يحتاطون لامر دينهم ويتركون ما يريههم الى تخصيص  
بقينهم اه ثم قيل يقرأ الفاتحة والسورة في كل ركعة فان وقعت فرضا  
فقراءة السورة لا تضره وان وقعت نفلا فقراءة تها واجبة وقيل في الاولين  
فقط قال الزاهدى وعلى هذا الخلاف فيمن يقضى الصلوات احتياطا  
والختمار عندي أن يحكم فيها رأيه كذا في الحليّ والشمي ويقتصر  
في القعدة الاولى على التشهد ولا تفسد بتركها ولا يستفتح في الشفع  
الثاني والاحوط الترتيب بينها وبين العصر كذا قال المقدسي ثم يصلي  
بعدها أربع سنن الجمعة فان صحت الجمعة فقد أدى سننها على وجهها وان  
لم تكن صحت فقد صلى الظهر مع سنته \* فائدة \* قال في عقد الفرائد قضاة  
زمانا يحكمون بصحة الجمعة عند تجميدها في موضع بأن يعلق الواقف  
عنى عيبه على صحة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط  
يدعى عتقه عليه بأنه علقه بصحة الجمعة وقد صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه  
فيتضمن الحكم بصحة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجمعات تبعا اه (قوله  
أن يصلي بهم السلطان) هو من لا والى فوقه قال الحسن أربع الى  
السلطان وذلك كرمها الجمعة والعبدین ومثله لا يعرف الاسماء فيحمل

وأقواها اطلاق جواز تعدد الجمعة وبفعل الاربع  
مفسدة اعتقاد الجهلة عدم فرض الجمعة أو تعدد  
المفروض في وقتها ولا يفتى بالاربع الا للخواص  
ويكون فعلهم اياها في منازلهم (و) الثاني من  
شروط الصحة أن يصلي بهم (السلطان) اماما فيها

عليه وقال ابن المنذر مضت السنة ان الذي يقيم الجمعة السلطان أو من  
 به أمره فان لم يكن كذلك صلووا الظاهر كذا في الحلبي والمتغلب الذي لا عهد  
 له أي لا منشور له اذا كانت سيرته بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم  
 الولاية تجوز اقامته الجمعة اه (قوله يعني من أمره باقامة الجمعة) وهو  
 الامير أو القاضي أو الخلفاء كما في العناية ولو عبداً ولي عمل ناحية وان لم  
 تجزأ قضيته وأنكحته واذا لم يمكن استئذان السلطان لموته أو قسنة واجتمع  
 الناس على رجل فصلى بهم جاز للضرورة كما فعل علي في محاصرة عمنان  
 رضي الله عنهم ما وان فعلوا ذلك لغیر ما ذكر لا يجوز اعدام الضرورة وروى  
 ذلك عن محمد في العيون وهو الصحيح وفي مفتاح السعادة عن مجمع الفتاوى  
 غلب على المسلمين ولاية الكفار ويجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعباد ويصير  
 القاضي قاضياً بترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا والى ما سئل اه  
 ولومات الخليفة وله ولاية على أمور العامة كان لهم أن يقيموا الجمعة لانهم  
 أقيموا لأمور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا حلبي وفي البحر والنهر  
 يجوز لقاضي القضاة كقاضى العساكر بمصر اقامة الجمعة وتولية الخطباء  
 ولا يتوقف ذلك على اذن كما ان له أن يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له مع أن  
 القاضي ليس له الاستخلاف الا باذن السلطان لان توليته قاضى القضاة  
 اذن له بذلك دلالة كما صرح به السكال في باب القضاء ولا يتوقف ذلك على  
 تقرير الحاكم المسمى بالبasha اه وفي البحر أيضاً وصرح العلامة ابن جرباش  
 في التحفة في تعداد الجمعة بأن اذن السلطان أو نائبه انما هو شرط عند بناء  
 المسجد ثم بعد ذلك لا يشترط الاذن اكل خطيب فاذا قرأ الناطر خطيباً  
 في المسجد فله اقامتها بنفسه ونائبه وان الاذن مستحب اكل خطيب  
 اه وفي مجمع الانهر والاستخلاف في زماننا جائز مطلقاً لانه وقع في تاريخ  
 خمس وأربعين وتسعمائة اذن الامام وعليه الفتوى اه وفي القنية  
 واتحاد الخطيب والامام ليس بشرط على المختار نهر وفي الذخيرة لو خطب  
 صبي عاقل وصلى بالغ جاز لكن الاولى الاتحاد كما في شرح الآثار وفي المجرد  
 قال أبو حنيفة الاذن في الخطبة اذن في الجمعة والاذن في الجمعة اذن  
 في الخطبة ولو قال اخطب لهم ولا تصل بهم أجزأه أن يصلى بهم (قوله  
 للتحرز عن تفويتها) عليه لا شترائط السلطان أو نائبه فيها (قوله بقطع

(أو نائبه) يعني من أمره باقامة الجمعة للتحرز عن  
 تفويتها بقطع الاطماع في التقديم



(الاطماع) متعلق بتحرز وانما كانت الاطماع مفقوتة لوجود اتساع بين  
 الطامعين في التقدم فيمكن أن يفوت الوقت وهم في النزاع وهذا دليل  
 معقول والمنقول ما قدمناه (قوله وله الاستنابة الخ) قال في البدائع كل  
 من ملك الجومة ملك اقامة غيره مقامه قال في البحر فهو صريح  
 أو كما صرح في جواز الاستنابة مطلقا وتقييد الزيلعي بالاستخلاف بسبق  
 الحدث لا دليل عليه وما في الدرر من أن الخطيب ليس له الاستنابة الآن  
 يفوض اليه ذلك رده ابن الكمال (قوله دلالة) متعلق بمعامل له المقدر على  
 انه تميز أي ثبت له الاستنابة دلالة قال في الشرح وإذا أذن لاحد  
 باقامتها ملك الاستخلاف وان لم يفوض اليه صريحا لان الامام الاعظم  
 لما فوضها اليه مع علمه بأن العوارض المانعة من اقامتها كالمريض  
 والحدث في الصلاة مع ضيق الوقت تعزيره ولا يمكن انتظار الامام الاعظم  
 لانها لا تحتل التأخير عن الوقت كان اذنا له بالاستخلاف دلالة واسان  
 الحال أنطق من لسان المقال كذا قاله الشراح (قوله صح استخلافه) لان  
 الخليفة بان لا مفتتح والخطبة شرط افتتاح وقد وجد في حق الاصل (قوله  
 قد شهد الخطبة أو بعضها) لان الخطبة شرط انعقاد في حق من ينشئ  
 تحريعة الجمعة وهو الامام لا في حق كل مصل فيكون كأن النائب خطب  
 بنفسه والا فلا يصح شروع هذا النائب فيها أصلا الآن يستخلف هذا  
 النائب من شهد الخطبة فانه يصح (قوله أيضا) أي كما يشترط  
 صلاحيته للامامة أو كما يشترط في الامام ذلك اذا لم يكن خطيبا قال  
 في الشرح واعلم أنه يجوز لصاحب الوظيفة في الخطبة أن يصلي خلف  
 نائبه بغير عذر كما جاز للسلطان أن يصلي خلف أموره باقامة الجمعة مع  
 قدرة السلطان على الخطبة بنفسه اهـ (قوله والثالث وقت الظهر) وقال  
 مالك يمتد وقتها الى الغروب لان وقت الظهر والعصر واحد عنده (قوله  
 لقوله صلى الله عليه وسلم الخ) ولانها شرعت على خلاف القياس لسقوط  
 الركعتين مع الاقامة فيراعى فيها جميع الخصوصيات التي ورد الشرع  
 بها ولم يرد قط انه صلى الله عليه وسلم صلاها قبل الوقت ولا بعده وكذا  
 الخلفاء الراشدون ومن بعدهم الى يومنا هذا ولو كان جائزا لفعله مرة  
 تعليم للبوارج كذا في الحلي وغيره (قوله فلا تصح الجمعة قبله) وقال

وله الاستنابة وان لم يصرح له بها السلطان دلالة  
 بعذر أو بغيره حضر أو غاب عنه وأما اذا سبقه  
 حدث فان كان بعد شروع في الصلاة فكل  
 من صلح اماما صح استخلافه واذا كان قبل احرامه  
 للصلاة بعد الخطبة فيشترط أن يكون الخليفة قد  
 شهد الخطبة أو بعضها أيضا (و) الثالث (وقت  
 الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا مالت الشمس  
 فصل بالناس الجمعة (فلا تصح) الجمعة (قبله)

الامام أحمد تصح كما قال بصحة وقوف عرفة قبل الزوال (قوله وتبطل  
 بخروجه) ولو بعد القعود قدر التشهد لغوات شرطها الآن الوقت شرط  
 الاداء لا شرط الافتتاح كصلاة الفجر وفي الاطلاق اشارة الى عموم الحكم  
 اللاحق بعد تركه يوم وزجاجة على المذهب كما في المنع والدر فأن قيل ما فائدة  
 هذه المسئلة هنا وقد تقدمت في الاثنى عشرية فالجواب ان فيه افادة  
 انها لا تصح بعد الوقت فلا تكرر انهر وفيه افادة أنه لا يتهاظر اهل يتها  
 نفلا عندهما نعم لانه انما يبطل الاصل دون الوصف وقال محمد لا يبطلان  
 الاصل أيضا عنده قهستانى (قوله والرابع الخطبة) فعلة بمعنى مفعولة  
 فهي اسم لما يخطب به عناية من الخطب وهو في الاصل كلام بين اثنين  
 قهستانى عن الازاهر وهي بالضم في الموعظة والجمع خطب وبالكسر  
 طلب التزوج والفعل فيهما كقتل وهي شرط بالاجماع خلافا لمامية  
 وقد شدوا (قوله قبلها) أى قبل الصلاة لانها شرطها وشرط الاثنى سابق  
 عليه وقد كانت الخطبة في صدر الاسلام بعد الصلاة كخطبة العيد ثم نسخ  
 وجعلت قبلها ففي مراسيل أبي داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصلى يوم الجمعة قبل الخطبة حتى اذا كان ذات يوم وهو يخطب وقد صلى  
 الجمعة فدخل رجل فقال ان دحية قد قدم وكان اذا قدم تلقوه بالدفاف  
 فخرج الناس لم يظنوا الا أنه لاني في ترك الخطبة فانزل الله تعالى الآية  
 واذا رأتوا تجارة أو أهوا انفضوا اليها فقد تم النبي صلى الله عليه وسلم  
 الخطبة يوم الجمعة وأخر الصلاة كذا في الشرح (قوله فحمد لعطاءه) وكذا  
 اذا سمع نعيها (قوله لا ينوب عن الخطبة) هو أحد قولين والثاني انه  
 لا يشترط فيها القصد وتقدم ما يفيد ذلك من صاحب التذویر في الذبائح  
 (قوله في وقتها) فلو خطب قبله وصلى فيه لا تصح لانه من جملة  
 الخصوصيات المقيدة بها حلبي (قوله لاصبي) بالتر عطف على قوله عبد  
 الخ أى لا يكفي حضور صبي (قوله ولا يشترط سماع جماعة) وقيل  
 يشترط الجماعة ونص في الدراية على أنه الصحيح وفي المتن على أنه الأصح  
 ومشي عليه شارح الكنز (قوله وروى عن الامام وصاحبيه) قال ابن  
 أمير حاج وأفا دشجنا أن الاعتماد عليه (قوله وفي الرواية الثانية الخ)

وتبطل بخروجه) لغوات الشرط (و) الرابع  
 (الخطبة) ولو بالفارسية من قادر على العربية  
 ويشترط لغة الخطبة فعلها (قبلها) كما فعله النبي  
 صلى الله عليه وسلم (بقصدها) حتى لو عطف  
 الخطيب فحمد لعطاءه لا ينوب عن الخطبة (في  
 وقتها) لانه أثور (وحضوراً لسماعها) ولو كان  
 أصم أو ناعماً أو بعيداً من تنفد بهم الجمعة) فيمكن  
 حضوره عبد أو صبي أو مسافر ولو كان جنباً  
 فاذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة تصح الجماعة به  
 لاصبي أو امرأة فقط ولا يشترط سماع جماعة فصح  
 الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحد) وروى عن  
 الامام وصاحبيه صحتها وان لم يحضر أحد (في)  
 الرواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد



مستغنى عنه بما تقدم (قوله في الصحيح) متعلق بقوله يشترط حضور واحد  
 (قوله وعمل قاطع) كما اذا جامع ثم اغتسل وأما اذا لم يكن قاطعا كما اذا  
 تذكر فائتة وهو في الجمعة فاشتغل بالقضاء أو أفسد الجمعة فاحتاج الى  
 اعادتها أو افتتح التطوع بعد الخطبة لا تبطل الخطبة بذلك لانه ليس بعمل  
 قاطع ولكن الاولى اعادتها كما في البحر عن الخلاصة والمحيط والسراج  
 والفتح وان تعمد ذلك يصير مبيها (قوله فهذه خمس شروط أوست لصحة  
 الخطبة) الاول أن تكون قبل الصلاة الثانية أن تكون بقصد الخطبة  
 الثالث أن تكون في الوقت الرابع أن يحضرها واحد الخامس أن يكون  
 ذلك الواحد ممن تنعقد بهم الجمعة السادس عدم الفصل بين الخطبة  
 والصلاة بقاطع وذكر البدر العتيق في شرح البخاري أن من السنة اتخاذ  
 المنبر عن يمين المحراب فان لم يكن منبر فوضع عال والا فالى خشبة اتساعا  
 لفعله صلى الله عليه وسلم فانه كان يخطب الى جذع قبل اتخاذ المنبر ويكره  
 المنبر الكبير جدا اذا لم يكن المسجد متسعا اهـ (قوله لانها من شعائر  
 الاسلام وخصائص الدين) أى وقد شرعت بخصوصيات لا تجوز بدونها  
 والاذن العام والاداء على سبيل الشهرة من تلك الخصوصيات ويكنى  
 لذلك فتح أبواب الجامع للواردين كذا في الكافي (قوله حتى لو غلق  
 الامام الخ) وكذا لو اجتمع الناس في الجامع وأغلقوا الابواب وجمعوا  
 لم يجوز كافي وظاهر عبارته أن غلق بابي ثلاثا والواقع في عبارة غيره  
 الرباعي وفي الآية وهو قوله تعالى وغلقت الابواب للتضعيف وهو يأتي  
 بدل الهمزة وراجع (قوله وان أذن للناس بالدخول فيه صحت)  
 سواء دخلوا أم لا كذا في الكافي (قوله ابن الشحنة) هو العلامة عبد  
 البر والشحنة حافظ البلد (قوله في قلعة القاهرة) أى ونحوها (قوله  
 وليست مصر على حديثها) فانه وان كان فيها الخوانيت والسكن وغير ذلك  
 الا أنها لم تستوف جميع ما ذكر في حد المصير من القاضى ونحوه (قوله  
 في المنع) أى منع صحة الجمعة (قوله اختصاصه بهادون القامة)  
 فيه تطرقا للناس لو أغلقوا باب مسجد وصلوها لا تجوز لهم قاعة عدم  
 الاذن ولذا قال في مجمع الانهر ناقلا عن عيون المذاهب ولا يضرب غلق باب

في (الصحيح) ويشترط أن لا يفصل بين الخطبة  
 والصلاة بأكل وعمل قاطع واختلف في صحتها  
 لو ذهب لمنزلة لغسل أو وضوء فهذه خمس شروط  
 أوست لصحة الخطبة فليتنبه اليها (و) الخامس من  
 شروط صحة الجمعة (الاذن العام) كذا في الكنز لانها  
 من شعائر الاسلام وخصائص الدين فليزوم اقامتها  
 على سبيل الاشتهار والعموم حتى لو غلق الامام  
 باب قصره أو المحل الذي يصلى فيه بأصحابه لم يجوز  
 وان أذن للناس بالدخول فيه صحت ولكن لم يقض  
 حق المسجد الجامع فيكره ولم يذكر في الهداية هذا  
 الشرط لانه غير مذكور في ظاهر الرواية وانما هو  
 رواية النوادر قلت اطاعت على رسالة للعلامة  
 ابن الشحنة وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة  
 القاهرة لاسيما نقل وقت صلاة الجمعة وليست  
 مصر على حديثها وأقول في المنع نظر ظاهر لانه  
 وجه القول بعدم صحة صلاة الامام بقوله قصره  
 اختصاصه بهادون القامة والعلامة مفعولة في هذه  
 القضية فان القامة وان قلت

لم يختص الحاكم فيها بالجمعة لأن عند باب القاعة عدة  
جوامع في كل منها خطبة لا يفوت من منع من  
دخول القاعة الجمعة بل لو بقيت القاعة مفتوحة  
لا يرغب في طلوعها للجمعة لوجود ما فيها هو أسهل  
من التكلف بالصعود لها وفي كل محلة من المصر  
عدة من الخطب فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالقاعة  
عند قفلها (و) السادس (الجماعة) لأن الجمعة  
مشتقة منها ولأن العلماء أجمعوا على أنها لا تصح من  
المنفرد (و) اختلفوا في تقدير الجماعة وعندنا (هم  
ثلاثة رجال) وإن لم يحضروا الخطبة وقد جاؤا  
فانصرف من شهدا وعلى بهم الامام جاز من غير  
اعادة الخطبة في ظاهر الرواية وهم (غير الامام)  
عند الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف اثنان  
سوى الامام لما في المثنى من معنى الاجتماع ولهما  
ان الجمع الصحيح اثنان والثلاثة (ولو كانوا عبدا  
أو مسافرين أو مرضى) أو محتاطين لانهم صلحوا  
للامامة فأولى أن يصلحوا للاقتداء (والشرط عند  
الامام) لا انعقاد أدائها بهم (بقاؤهم) محرمين  
(مع الامام) ولو كان اقتداؤهم في حال ركوعه  
قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الاولى (فان  
نكروا) أى أفسدوا صلواتهم (بعد سجوده) أى  
الامام (أعها واحدة جمعة) باتفاق أئمتنا الثلاثة  
وقال زفر بشرط دوامهم كالوقت الى تمامها  
(وان نكروا) أو بعضهم ولم يبق سوى اثنان من  
الرجال اذ لا عبرة بالنساء والاصبيان الباقيين (قبل  
سجوده) أى الامام (بطلت) عند أبي حنيفة  
لأنه يقول الجماعة شرط انعقاد الاداء وعندهما  
يتمها واحدة لأن الجماعة شرط انعقاد التحريم  
(ولا تصح) أى لا تنعقد الجمعة (بامرأة أو صبي مع  
رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة للامامة  
(وجاز للعبد والمريض) والمسافر (أن يؤتم فيها)  
بالاذن أصالة أو نيابة صريحا أو دلالة

القلعة لعدو أو عادة قديمة لأن الاذن العام حاصل لاهله وغلق الباب  
ليس لمنع المصلى ولكن عدم غلقه أحسن (قوله لم يختص الحاكم الخ)  
هو يقول بعدم الصحة وإن كان الحاكم يجمع خارجها وما ذاك إلا لعدم  
الاذن العام لا للاختصاص فتدبر (قوله لأن عند باب القاعة) أى خارجه  
(قوله لا يفوت من منع الخ) هي لا تمنع فيها قبل غلقها وانما تغلق للعادة  
(قوله فيما هو أسهل من التكلف) الاوضح أن يقول فيما هو أسهل  
منها للتكلف بالصعود اليها (قوله وفي كل محلة الخ) أى فلا اختصاص  
بهم سألن بالقاعة (قوله لأن الجمعة مشتقة منها) أى مأخوذة فان  
الاشتقاق من المصادري والاصل مراعاة المعاني اللغوية اذ لم يتحقق  
نقل (قوله فانصرف من شهدا) قد تقدم قول انه لا يشترط حضور أحد  
لسماعها وصح (قوله ولهما أن الجمع الصحيح اثنان والثلاثة) وأيضا طلب  
الحضور في قوله عز وجل فاسعوا الى ذكر الله متعلق بلفظ الجمع وهو الواو  
والذكر المند اليه السعي به - تلزم ذاك كراوه وغير الجمع المطلوب  
حضوره فلزم أن يكون مع الامام جمع ومادون الثلاثة ليس بجماعة متفقا عليه  
فليس بجمع مطلق والمشرط هنا ظنا بجمع مطلق وبيان ما ذكره  
المصنف أن أقل الجمع ثلاثة حقيقة لخالفه صبيغته الدالة عليه صبيغة  
التثنية والواحد والاثنان وإن كان جمعاً من وجه نظرا الى الاشتقاق فهو  
مجاز والعمل بالحقيقة هو الاصل وكون المثنى له حكم الجمع في الميراث ونحوه  
اقسام الدليل ثمة فأعجمناه فيه لا يلزم اطراؤه (قوله ولو كانوا عبدا الخ)  
أو أميين أو خرسا لانهم يصلحون للامامة فيها بمثلهم بعد الخطبة من غيرهم  
(قوله سوى اثنان) الاولى اثنان أو هو على لغة من يلزم المثنى حالة واحدة  
(قوله شرط انعقاد الاداء) وهو بتقييد الركعة بسجدة لأن الاداء فعل وفعل  
الصلاة هو اقيام والقراءة والركوع والسجود ولذا لو حلف لا يصلي لا يجتنب  
حتى يقبده بسجدة فاذا لم يقبدها لم يوجد الاداء كذا في الشرح (قوله شرط  
انعقاد التحريم) أى وقد وجد وان لم يقبده بسجدة (قوله مع رجلين) هذا  
على قولهما وأجاز ذلك أبو يوسف (قوله صريحا أو دلالة) راجعان الى قوله  
أو نيابة فالصريح أن ياذن له بالاستنابة والدلالة عند عدم الاذن (قوله



ولما كان هذا المصير مختلفا فيه على أقوال كثيرة (الفصل في ذلك أن مكة  
والمدينة مصران تقام بهما الجمعة من زمنه صلى الله عليه وسلم إلى اليوم  
فكل موضع كان مثل أحدهما فهو مصر وكل تفسير لا يصدق على  
أحدهما فهو غير معتبر كقولهم هو ما لا يسع أهله أحدهما مساجده  
أو ما يعيش فيه كل محترف بحرفته أو يوجد فيه كل محترف وغير ذلك (قوله  
عند أبي حنيفة) مترح به في التحفة عنه ورواه الحسن عنه في كتاب الصلاة  
كذا في غاية البيان وبه أخذ أبو يوسف وهو ظاهر المذهب كما في الهداية  
واختاره الكرخي والقنطري وفي العناية هو ظاهر الرواية وعليه أكثر  
الفقهاء وبما ذكره تعلم سقوط ما في شرح السيد (قوله مفتي) الذي  
رأيه في النسخ اثبات الباء فيه وفي قاضي والاولى حذفهما فيها لانهما  
منقوصان (قوله ينصف) بضم الياء من أنصف (قوله مقيمون بها) قيد بها  
لأنه إذا لم تعبر بالاقامة لا توجد قرية أصلا إذ كل قرية مشعولة بحكم كذا  
في الشرح (قوله يتفاد الاحكام ويقيم الحدود) المراد به القدرة على  
ذلك كما صرح به في التحفة عن الامام قزويني صدر الشريعة له بظهور  
التواني في الاحكام لاسيما في اقامة الحدود وفي الامصار من يفتي كما  
في الحلبي فالمراد الشان لا الحصول بالفعل قال العلامة نوح دفع الظلم  
عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصرية بل الشرط في تحققها القدرة على  
الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا بها  
خلف الجحاج وهو أظلم خلق الله تعالى اه وفي الجوى واعلم أن بعض  
الموالي زعم عدم صحة الجمعة الا أن سبلا يفقد بعض شرائط الاداء وهو  
المصر فأنهم عبارة عن كل بلدة فيها وال وقاض يتفاد الاحكام ويقيمان  
الحدود وهما مفقودان فلا تصح الجمعة وتنعين صلاة الظهر وقد تبعه على  
ذلك كثير من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفذ  
الاحكام واقامة الحدود وجودان في الجملة والاولى ما في العلامة نوح  
فتأمل (قوله احتراز عن المحكم والمرأة) فانها ما يتفاد الاحكام  
ولا يقيمان الحدود والاولى النصب (قوله يغني عن القصاص) لأن  
من ملك اقامتها ملكه كذا في الشرح (قوله وإذا كان القاضي أو الأمير

كما تقدم لا يفتيهم للإمامة وانما سقط عنهم وجوبها  
مختلفا ولما كان هذا المصير مختلفا فيه على أقوال  
كثيرة ذكر الأصح منها فقال (والمصر) عند أبي  
حنيفة (كل موضع) أي بلدة (له مفتي) يرجع إليه  
في الموادث (وأما) ينصف المظلوم من الظالم  
(وقاضي) مقيمون بها وانما قال (يتفاد الاحكام  
ويقيم الحدود) احتراز عن المحكم والمرأة وذكر  
الحدود يغني عن القصاص (و) الحال انه موضع  
(بلغت أبنية) قدر (أبنية منى) وهذا (في ظاهر  
الرواية) فانه قاضي خان وعليه الاعتماد (وإذا  
كان القاضي أو الامير مقيما أغنى عن التعداد)  
لأن المدار على معرفة الاحكام لا على كثرة  
الاشخاص

(الخ) في شرح السيد وقد مناهن الشيخ فاسم الاكتفاء بالقاضي عن الامير  
 وحديثه وجود القاضي يغني عن المفتي والامير حيث كان له معرفة  
 بالاحكام والا فلا بد من المفتي اه وفي الشرح ولا يشترط الصلاة في البلد  
 بالمسجد فتصح بفضاء فيها اه (قوله يعني) هي بالكسر والقصر موضع على  
 فرسخين من مكة والغالب فيه التذكير فيصرف واذا أنت منع للعلمية  
 والثانيث (قوله في الموسم) فيه ايماء الى أنها لا تقام فيها في غير أيامه  
 زوال تمصرها بزوال الموسم وقبل تجوز في جميع الايام لانها في فناء مكة  
 ورد بأن بينهما فرسخين (قوله أو أمير الحجاز) هو أمير مكة (قوله لا  
 أمير الموسم) أي الا اذا أذن له باقامة الجمعة (قوله وقال لا تمصرف في الموسم)  
 وعدم التعبد فيها للتخفيف على الحاج لانهم مشغولون بالمناسك هداية  
 (قوله وصرح الاقتصار في الخطبة الخ) بيان لركنها (قوله لكن مع الكراهة)  
 أي التزيمية اقوله لترك السنة (قوله بعد وصلاة ودعاء) بدل من قوله ذكر  
 طويل في السغاتي الخطبة الاولى فيها أربع فرائض التحميد والصلاة  
 والوصية بتقوى الله وقراءة آية وكذا في الثانية الا أن الدعاء في الثانية  
 بدل قراءة الآية في الاولى كذا في شرح المقدسي وظاهر أن هذا لا ينشئ  
 على قوله وهو ظاهر ولا على قولهم لانهم لا يشترطان الثانية ولا الآية  
 وما ذكره مذهب الشافعي رضي الله عنه (قوله فاسموا الى ذكر الله) وهو  
 مطلق فكان الشرط المذكور بالقاطع وكون المأثور المذكور المسمى خطبة  
 انما يفيد الوجوب أو السنة لأنه هو الشرط الذي لا يجزى غيره (قوله  
 واقتضية عثمان الخ) ذكر في المحيط والمبشوط وملحق البحار وشرح البخاري  
 لابن بطال وشرح مسلم لصدر الدين الخلاطي والمؤرخون أن عثمان  
 رضي الله عنه أول الجمعة ولي الخلافة بعد المنبر فقال الحمد لله فأرتج عليه  
 فقال ان أبا بكر وعمر كانا بعد ان لهذا المقام مقالا وانكم الى امام فقال  
 أخرج منكم الى امام قوال وسأتيكم الخطاب بعد واستغفر الله العظيم لي  
 ولكم اه قال في النهاية ولم يعن عثمان بقوله وانكم الخ تفضل نفسه على  
 الشيخين بل على الخلفاء الذين يكونون بعد الراشدين فانهم يكونون على كثرة  
 في المقال مع قبح الفعال فكأنه يقول انا وان لم أكن قولا مثلهم فأنأ على

(و) جازت الجمعة يعني في الموسم للخطبة أو أمير الحجاز  
 لا أمير الموسم لانه يلى أمر الحاج لا غير عند أبي  
 حنيفة وأبي يوسف وقال مجمل لا يصح بها لانها قرية  
 وقال لا تمصرف في الموسم (و) صرح الاقتصار في الخطبة  
 على ذكر خاص لله تعالى (و) نحو تسمية أو تسمية  
 أو تسمية أو تسمية (مع الكراهة) لترك السنة  
 عند الامام وقال لا بد من ذكر طويل يسمى خطبة  
 وأقوله قدر الشهادة الى قوله عبده ورسوله حمد وصلاة  
 ودعاء للمسلمين والتسبيحة ونحوها لا يسمى خطبة  
 وله قوله تعالى فاسموا الى ذكر الله من غير فصل  
 بين كونه ذكر طويلا يسمى خطبة أولا ولقضية  
 عثمان رضي الله عنه لما قال الحمد لله



الخبر دون الشرع اه (قوله فأرتج) بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وكسر  
 المشنة من فوق وبالجم كغلق مبنيا للمفعول وزناومعنى أى استغلق عليه  
 الكلام فلم يبق مدر على اتصافها (قوله وسن الخطبة الخ) منها أن تكون  
 خطبتان تشتمل كل منهما على حمد وتشهد وصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم والاولى على تلاوة آية وعلى وعظ والشانية على دعاء للمؤمنين  
 والمؤمنات عوض الوعظ كما ذكره (قوله بل يزداد عليها الخ) زاد على  
 ما ذكره نحو سنتين والعهد دلامفهوم له (قوله أوجهته) أى المنبر أى  
 ان لم يكن له مخدع كما فى الشرح (قوله أو البياض) فهو مخبر ولا يلزمه  
 اختصاص السواد كما فى الشرح وتكرره صلته فى المحراب قبل الخطبة  
 قهستانى وغيره ويكره التفاته عينا وشمالا وما يفعله المؤذنون حال الخطبة  
 من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والترضى عن الصحابة والدعاء  
 للملطان بالنصر ينبغى أن يكون مكروها اتفاقا (قوله الطهارة) فلو خطب  
 محدثا أو جنبا جاز ويكره ويستحب أعادتها اذا كان جنبا الا اذا نه زيلعى  
 وان لم يعد أجزأ ان لم يطل الفصل باجنبى (قوله لانها ليست صلاة)  
 بل ذكر والجنب والمحدث لا يمنعان منه (قوله ولا كشطرها) بدليل أنها  
 تؤدى الى غير جهة القبلة ولا يفسد هذا الكلام (قوله وتأويل الاثرانها  
 الخ) أى بأن الخ فهو على حذف الباء والاثر ظاهره يدل على أنها كسطر  
 الصلاة (قوله هو الصحيح) مقابله ما عن أبي يوسف ان الطهارة شرط  
 (قوله وستر العورة) هو من سنن الخطبة اجماعا وان كان فرضا فى حد  
 ذاته حتى لو خطب بدونها أجزأ برهان (قوله وكذا الجلوس الخ) اختلف  
 فيه هل هو الاذان أو الاستراحة وعلى الاول لا يستحب فى العبد لانه لا اذان  
 له ذكره البدر العيني على البخارى (قوله فتحت عنوة) أى قهرا وغلبة  
 (قوله ابراهيم) هذه العلة انما تظهر فى من كان حديث عهد بالاسلام  
 من أهل تلك البلدة ولكن العلة تعتبر فى الجنس وقيل الحكمة فيه  
 الاشارة الى أن هذا الدين قد قام بالسيف وفيه اشارة الى أنه يكره الاتكاف  
 على غيره كعصا وقوس خلاصة لانه خلاف السنة محيط وناقش فيه ابن  
 أمير حاج بأنه ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قام خطيبا بالمدينة منه ك على

فأرتج عليه ثم نزل وصلى بهم ولم يكره عليه أحد  
 منهم فكان اجماعا منهم (وسنن الخطبة) التى  
 فى ذات الخطيب والى فى نفس الخطبة (ثمانية  
 عشر شيا) بل يزداد عليها فى السنة أن يكون  
 جلوس الخطيب فى مخدعة عن عيين المنبر أو وجهته  
 لا بيا السواد أو البياض ومنها (الطهارة) حال  
 الخطبة لانها ليست صلاة ولا كسطرها وتأويل  
 الاثرانها فى حكم الثواب كسطر الصلاة هو الصحيح  
 وستر العورة للوارث (و) كذا (الجلوس على  
 المنبر قبل الشروع فى الخطبة والاذان بين يديه)  
 جرى به التوارث (كالاتامة) بعد الخطبة (ثم  
 قيامه) بعد الاذان فى الخطبتين ولو قد فيهما  
 أو فى احدهما أجزأ وكره من غير عذر وان خطب  
 مضطجعا أجزأ (و) اذا قام بكون (السيف  
 يساره) منكنا عليه فى كل بلدة فتحت عنوة ليرى  
 أنها فتحت بالسيف فاذا رجعت عن الاسلام فذل  
 باق بأيدي المسلمين يقاتلونكم به حتى ترجعوا الى  
 الاسلام (و) بخطب (بدونه) أى السيف (فى) كل  
 بلدة فتحت صلها

ومدينة الرسول فتمت بالقرآن ويخطب فيها بالسيف ومكة فتحت بالسيف (و) يسن (استقبال القوم بوجهه) كما استقبال الصحابة  
النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسن (بدايته بحمد الله) بعد التعوذ في نفسه سرا (والثناء عليه بما هو أهله) سبحانه (والشهادتان  
وسلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة) بالزجر عن المعاصي ٤٩٩ والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه

سبحانه (والتهذير) بما به النجاة (وقراءة آية من  
القرآن) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في  
خطبته واتقوا يوم ترجعون فيه إلى الله والأكثر  
على أنه يتعوذ قبلها ولا يسمى إلا أن يقرأ سورة  
كاملة فيسمى أيضا (و) يسن (خطبتان) للتوارث  
إلى وقتنا (و) سن (الجلوس بين الخطبتين) جلسة  
خفيفة وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات (و) سن  
(إعادة الحمد) (إعادة الشاء) (إعادة الصلاة)  
على النبي صلى الله عليه وسلم كائنة تلك الإعادة  
(في ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين  
والعقلاء مستحسن بذلك جرى التوارث (و) سن  
(الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية (للمؤمنين  
والمؤمنات) مكان الوعظ (بالاستغفار لهم) الباء  
بمعنى مع أي يدعون لهم بأجره النعم ودفع النقم  
والنصر على الأعداء والمعافاة من الأمراض  
والادواء مع الاستغفار (و) يسن (أن يسمع القوم  
الخطبة) ويجهري الثانية دون الأولى وإن لم  
يسمع أجزأ كما في الدراية (و) يسن (تخفيف  
الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه طول  
الهلالة وقصر الخطبة من فقه الرجل (بقدر سورة  
من طوال المفضل) كذا في معراج الدراية ولكن  
يراعى الحال بما هو دون ذلك فإنه إذا جاء بكروان  
قل يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير قيد  
يرى من في الشاء أقصر الزمان وفي الصيف للضرر  
بالزحام والحرق (وتركتني من السنن) التي بينهاها  
(ويجب) يعني يفترض (السمي) أراد الذهاب  
ماشيا بالسكينة والوقار لا الهولة لأنها تذهب  
بهاء المؤمن والمشى أفضل لمن يقدر عليه

عصا أو قوس كما في أبي داود وكذا رواه البراء بن عازب عنه صلى الله  
عليه وسلم وصححه ابن السكن (قوله فتحت بالقرآن) أي بذكره  
وتلاوته فيها فكان أهلها يتعلمون القرآن قبل قدومه أيها صلى الله عليه  
وسلم (قوله بالسيف) هو أحد قولين (قوله واستقبال القوم بوجهه)  
فان ولاهم ظهره كره قال شمس الأئمة من كان أمام الإمام استقبال بوجهه  
ومن كان عن يمين الإمام أو يساره انحرف إلى الإمام وقال السيرخي  
الرسم في زماننا استقبال القوم القبلة وترك استقبالهم الخطيب لما يلحقهم  
من الحرج بتسوية الصفوف بعد فراغ الخطيب من خطبته لكثرة الزحام  
قال وهذا أحسن (قوله كما استقبال الصحابة الخ) فيكون استقبالهم  
الإمام سنة أيضا فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا  
خطب استقبال أصحابه ومن كان أمامه استقبال بوجهه ومن كان عن يمينه  
أو يساره انحرف إليه كذا في الشرح (قوله مما يوجب مقت الله) أي  
من ارتكاب ذلك (قوله قبلها) أي الآية وهو غير التعوذ الذي قبل الخطبة  
(قوله وظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات) وهو المذهب دوت وتاركتها  
مسي في الأصح لأنها سنة قهستاني لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يخطب قائما خطبة واحدة فلما سن جعلها خطبتين بينهما جلسة  
خفيفة وفيه دليل على أنها للاستراحة لا لشرط (قوله وسن إعادة الحمد الخ)  
الثلاثة سنة واحدة (قوله وسن الدعاء فيها للمؤمنين) وبإزالة الدعاء للسلطان  
بالعدل والاحسان وكره تحريم ما وصفه بما ليس فيه وتكلمه بكلام  
الدينيا لأن يشبهه أمر يعرف (قوله والنصر على الأعداء) أي  
الكفار والبغاة (قوله قال ابن مسعود الخ) وفي الفتح من الفقه والسنة  
تقصير الخطبة وتطويل الصلاة (قوله بما هو دون ذلك) أي بذكر  
ما هو دون سورة من قصار المفضل (قوله ويكره التطويل) أي بزيادة  
على قدر السورة من الطوال كما في الدر وغيره (قوله في الشاء) متعلق  
بالتطويل وقوله وفي الصيف عطف عليه وقوله بالزحام لا يخص  
الصيف (قوله بهاء المؤمن) أي كماله (قوله والمشى أفضل) لما كان  
يتوهم من قوله أراد الذهاب ماشيا أن المشى واجب دفعه بذلك (قوله



وفي العود منها) عطف على محذوف معلوم من المقام أي في الذهاب إليها وفي العود والحاصل أنهم اختلفوا في الرجوع فقل هو كذا الذهاب إليها فالمشي أفضل وقيل هو كالمطروح إلى سائر الحاجات وهو الأصح (قوله وأنتم تسعون) أي تسرعون (قوله وقال) أي الامام أحمد ومنه عند ابن حبان عن ابن عيينة (قوله فيذهب في الساعة الأولى الخ) الحديث أوس الثقي رضى الله عنه من غسل يوم الجمعة واغتسل ثم بكر وابتكر ومنى ولم يركب ودنا من الامام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أبر صيامها وقيامها رواه أبو داود وغيره يقال غسل الرجل امرأته وغسلها مخففا ومشددا إذا جامعها لأنه أوجب عليها الغسل بجماعه وورد أن من فعله كان بمن يظل بظل العرش كذا ذكره الشبرخيتي في شرح الأربعين والتبكير سرعة الاقبياء أول الوقت أو قبله لاداء العبادة بنشاط والابتكار هو المسارعة إلى المصلي لينال فضيلته والصف الأول وروى الامام مالك في الموطأ قال من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح في الساعة الأولى فكأنه قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنه قرب بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنه قرب كبشاً أقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنه قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكأنه قرب بيضة اه قال مالك وأكثر أصحابه وامام الحرمين والقاضي حسين أنها لحظات لطيفة أولها زوال الشمس وآخرها قعود الامام على المنبر وقال الجمهور المراد ساعات اليوم واللييلة المنقسمة إلى أربعة وعشرين جزءا فاستحبوا التبكير إليها واختلف في أول الوقت فقبل من طلوع الشمس ليكون ما قبله من طلوع الفجر زمان غسل وتأهب قال البرهان الحلبي وهو الاظهر وذكر الساعات للعث على التبكير إليها والترغيب في فضيلة السبق وتحصيل الصف الأول وانتظارها والاستغفار بالنفل والذكر قبلها وفي الكشف قيل أول بدعة حدثت في الاسلام ترك البكور إلى الجمعة ومعنى راح في الحديث خف قال في القاموس راح للمعروف راح راحة أخذته له خفة وراحته يده لكذا خفت واستحبوا أن يواقع زوجته ليكون أغض لبصره وأسكن لنفسه إذا راح للجمعة كما

وفي العود منها وانما ذكر بلفظ السعي لمطابقة  
الامر في الآية وقد نهى النبي صلى الله عليه  
وسلم عنه بقوله إذا أقبلت الصلاة فلا تأتوها وأنتم  
تسعون واتوها تمشون وعليكم السكينة فما  
أدر كنتم فعملوا وما فاتكم فأتوا وأنتم تسعون  
وقال وما فاتكم فاقضوا فيذهب في الساعة  
الأولى وهو الأفضل ثم ما يليها وهكذا للجمعة

يشهد له حديث اوس السابق (قوله ويجب ترك البيع) فيكره تحريمها  
 من الطرفين على المذهب ويصح اطلاق الحرام عليه كما وقع في الهداية  
 ويقع العقد صحيحا عندنا وهو قول الجمهور حتى يجب الثمن وينت  
 الملك قبل القبض وفي الفتح المكروه دون الفاسد وليس المراد بكونه دون  
 في حكم المنع الشرعي بل في عدم فساد العقد والافه هذه المكروهات كلها  
 تحريرية لانعلم خلافا في الاثم بها او قال مالك وأحمد بالبطالان في غير نكاح  
 وهبة وصدقة وفي الكلام اشعار بأن من لم تجب عليه الجمعة مستثنى من  
 الحكم كما في التمهيد اني يعني من لم تجب عليه ما معناه ما اذا وجبت على  
 أحدهم ما دون الآخر أتما بجميعه لان الاول ارتكب النهي والثاني اعانه  
 عليه كذا في شرح البخاري للعيني (قوله وكذا ترك كل شيء الخ) منه  
 انشاء السفر عنه (قوله كالبيع ماشيا) وما في النهاية عن أصول الفقه  
 لا يبيحهم ما اذا تبايعا وما يشيان فلا بأس به مشكل لانه تخصيص  
 لاطلاق الكتاب وهو نسخ فلا يجوز بالرأى وفي المفهرات والبيع على  
 باب المسجد أو فيه أعظم وزرا اه (قوله في الاصح) وقال الطحاوي  
 المعبر هو الاذان الثاني عند المنبر لانه الذي كان في زمنه صلى الله عليه  
 وسلم والشيوخ بعده قال في البحر وهو ضعيف (قوله واذا اخرج الامام)  
 أي من حجته ان كانت والافقيامة للصعود فاطع كما في شرح الجمع فيثبت  
 المنع بمجرد ظهوره ولو قبل صعوده المنبر وقبل اذا صعد وعليه جرى  
 الكمال والزيلعي والعيني (قوله فلا صلاة) سواء كانت قضاء فائنة أو صلاة  
 جنازة أو سجدة تلاوة أو مندورة أو فلا الا اذا تذكر فائنة ولو وزاوه  
 صاحب ترتيب فلا يكره الشروع فيها حيث ذبل يجب لضرورة صحة الجمعة  
 وأفاد أنه لا يكره الشروع قبل الخروج فيتم ما شرع فيه ولو خطب  
 الامام من غير كراهة مطلقا الا اذا كان في نفل فائنة يتم شفعان ثم يقطع ولو  
 كان خروجه بعد القيام للثالثة أتم أيضا لانه وجب عليه الشفع الثاني  
 بالقيام اليه واختلاف في سنة الجمعة فقبل يقطع على رأس الركعتين كالنفل  
 المطلق والصحيح انه يتها لانه كصلاة واحدة واجبة بحجر ولكن يخفف  
 القراءة در يعني بقدر الواجب لا ذراله الواجب وهل يترك تسبيح الركوع

(و) يجب بعضه يفترض (ترك البيع) وكذا ترك  
 كل شيء يؤدي الى الاشتغال عن السعي اليها  
 أو يحصل به كالبيع ماشيا اليها لاطلاق الامر  
 بالاذان الاول) الواقع بعد الزوال (في الاصح)  
 لمصالح الاعلام به لانه لو انتظر الاذان الثاني  
 الذي عند المنبر نفوته السنة وربما لا يدرك الجمعة  
 بعد محله وهو اخبار شمس الاثمة (واذا اخرج  
 الامام فلا صلاة)



والسجود والصلاة على البشير النذير في القعود الاخير لانها سنة  
والاستماع فرض يحتر (قوله ولا كلام) دنيوى اتفاقا كما في السراج  
وغیره وكذا الاخرى عند الامام وسياقى تمامه (قوله لانه نص النبي  
صلى الله عليه وسلم) وهو كما في الهداية باللفظ المذكور في المصنف قال  
في الفتح ورفع غريب والمعروف كونه من كلام الزهري اه وفي البحر عن  
العناية والنهاية اختلف المشايخ على قول الامام في الكلام قبل الخطبة  
فقبل انما يكره ما كان من جنس كلام الناس اما التسبيح ونحوه فلا وقبل  
ذلك مكروه والاول اصح ومن غة قال في البرهان وخروجه قاطع لكلام  
اى كلام الناس عند الامام اه فعلم بهذا انه لا خلاف بينهم في جواز غير  
الديوى على الاصح ويجعل الكلام الوارد في الاثر على الديوى ويشهد  
له ما أخرجه البخارى أن معاوية أجاب المؤذن بين يديه فلما أن قضى  
التأذين قال يا أيها الناس انى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول ما سمعتم من مقالق اه وفي النهر  
عن البدائع يكره الكلام حال الخطبة وكذلك كل عمل يشغله عن  
سماعها من قراءة قرآن أو صلاة أو تسبيح أو كتابة ونحوها بل يجب عليه  
أن يستمع ويبسكت وفي شرح الزايدى يكره لمستمع الخطبة ما يكره  
في الصلاة من أكل وشرب وعبث والتفات ونحو ذلك اه وفي الخلاصة  
كل ما حرم في الصلاة حرم حال الخطبة ولو أمارا يعرف وفي السيد  
استماع الخطبة من أولها الى آخرها واجب وان كان فيها ذكر الولاية  
وهو الاصح نهر وكذا استماع سائر الخطب كخطبة النكاح والتمن اه  
واختص في الدتوم الامام والصحيح من الجواب انه أفضل وقال كثير  
من العلماء التباعد أولى كى لا يسمع مدح الظلة والدعاء لهم ويجلس  
في الصف الاول مما يلي الامام من غير ايذاء (قوله لان الكراهة) علة  
لاصل الخلاف ولقول أبي يوسف بجوازه في الجلوس ايضا (قوله يصلى  
سرا) بحيث يسمع نفسه كذلك أفاده القهستاني وفي الشرح عن  
الحسامي يصلى في نفسه وفي الفتح عن أبي يوسف ينبغي في نفسه لان ذلك  
عملا يشغله عن سماع الخطبة فكان احراز اللفضيتين وهو الصواب  
(قوله ويحمد في نفسه) واذا فرغ من الخطبة يحمده بلسانه كما لو سمع

ولا كلام) وهو قول الامام لانه نص النبي  
عليه الصلاة والسلام وقال أبو يوسف ومحمد  
لا بأس بالكلام اذا خرج قبل أن يخطب  
واذا نزل قبل أن يكبر واختار في جلوسه  
اذا سكنت فعند أبي يوسف يباح وعنده محمد لا يباح  
لان الكراهة لا خلال بفرض الاستماع  
ولا استماع هنا وله اطلاق الامر واذا أمر الخطيب  
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم يصلى سرا  
اخر ازا للفضيلتين ويجوز في نفسه اذا عطف على  
الصحيح وفي المنيابيع يكره التسبيح وقراءة القرآن  
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان  
يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان  
بعيدا من الامام يقرأ القرآن وروى عنه انه كان  
يحتر شذبه ويقرأ القرآن فن فعل مثله ولا يشغل  
غيره بسماع ولاونه لا بأس به كالتطير في الكتاب  
والكتابة

النداء في الخلاء يجيب بقلبه وإذا فرغ يجيب بلسانه كما في المحيط (قوله وفيه خلاف) والمعتمد المنع وفي الولو الجية الثاني عن الخطيب إذا كان بحيث لا يسمع الخطبة لا يقرأ القرآن بل يسكت هو المختار (قوله وقال الحسن الخ) معتمد المذهب المنع قال في الكنز بل يستمع وينصت والثاني كالقريب (قوله وإن الحكم) بكسر الهمزة (قوله ولا يرد سلاماً) مطلقاً لا بلسانه ولا بقلبه لا قبل الفراغ ولا بعده لأن هذا السلام غير مأذون فيه شرعاً بل يرتكب بسلامه أثماً لأنه يشغل به خاطر السامع عن الفرض (قوله ولا يشمت عاتساً الخ) وهل يحمد إذا عطس الصحيح نعم في نفسه وإذا لم يتكلم بلسانه ولكنه أشار برأسه أو يده أو بعينه لازالة منكر أو جواب سائل لا يكرهه على الصحيح كما في المصنوعات والفتح (قوله لما قدمناه) من قوله إذا خرج الإمام الخ (قوله وليس منه) أي من الكلام المكروه (قوله حق الله) بدل من الانصات (قوله والدعاء المستجاب وقت الإقامة) أي يوم الجمعة أو في ساعة الجمعة المقصورة على الصحيح بأنها من خروج الإمام إلى فراغه من الصلاة (قوله إذا كان يسمع) بأن كان قريباً (قوله إن كتابة من لا يسمع) أي البعيد (قوله غير ممتنعة) المعتمد المنع (قوله لأنه يلزمهم إلى ما نهوا عنه) وهو الكلام وهذا انما يظهر أن لو أطلق في الكلام أثماً لوقيد بالدينوى فلا يظهر لأن هذا أخروي وهو مما لا خلاف في إباحته كما مر عن العناية وغيره وهذا المبحث كثير الخلاف جداً (قوله والمروى من سلامه) أي الإمام حين يستقر على أعلى المنبر كما فعله صلى الله عليه وسلم (قوله غير مقبول) لما قاله البيهقي أنه ليس بقوى وقال عبيد الحق في الأحكام الكبرى هو مرسل وهو ليس بحجة عند الشافعي رضي الله عنه أي فكيف يستدل به عنده وقوله عندنا متعلق بمقبول أو متعلق بقوله والمروى فإن الحدادي وجاعة من مشايخنا قالوا أنه يسلم (قوله وكره لمن تجب عليه الجمعة) أطلق الكراهة فتكون تحريمية وأخرج من لا تجب عليه فلا كراهة في خروجه (قوله وقيل الثاني) هذا الخلاف مبني على الخلاف في وجوب السعي بالأول أو بالثاني (قوله ما لم يصل الجمعة) على الصحيح كما في شرح المنية والمسافر إذا دخل مصر أو لم ينو إقامة نصف

وفيه خلاف وروى عن أبي يوسف أنه لا بأس به وقال الحسن بن زياد ما دخل العراق أحد أفقه من الحكم بن زهير وإن الحكم كان يجلس مع أبي يوسف يوم الجمعة وينظر في كتابه ويصحح بالقلم وقت الخطبة (ولا يرد سلاماً ولا يشمت عاتساً) لا شغاله بسماع واجب قال في اللجنة كان أبو حنيفة رحمه الله يكره تشييت العاطس ورد السلام إذا خرج الإمام (حتى يفرغ من صلاته) لما قدمناه وليس منه الانذار والنداء لخوف على أعمى ونحوه التردى في برأ وخوف حبة وعقرب لأن حق الآدمي مقدم على الانصات حق الله والدعاء المستجاب وقت الإقامة يحصل بالقلب لا باللسان (وكره لحاضر الخطبة الأكل والشرب) وقال الكمال يحسرم وإن كان أمراً بمعروف أو نهيها والأكل والشرب والكتابة انتهى يعني إذا كان يسمع لما قدمناه أن كتابة من لا يسمع الخطبة غير ممتنعة (وكره) (العيب والاتفات) فيجيب ما يجنبه في الصلاة (ولا يسلم الخطيب على القوم إذا استوى على المنبر) لأنه يلزمهم إلى ما نهوا عنه والمروى من سلامه عندنا غير مقبول (وكره) لمن تجب عليه الجمعة (الخروج) من المصير يوم الجمعة (بعد النداء) أي الأذان الأول وقيل الثاني (مالم يصل) الجمعة لأنه شمله الأمر بالسعي قبل تحته بالسعي وإذا خرج قبل الزوال فلا بأس به بخلاف عندنا



شهر لا الجمعة عليه وان عزم على أن يمكث فيه يومها بخلاف القروي العازم  
 فانه يلحق بأهل المصر وان نوى الخروج من يومه ولو بعد الزوال لا تلزمه  
 الجمعة هكذا قال الفقيه وقيل ان دخل الوقت قبل خروجه من المصر  
 لزمته الجمعة مطابقا كذا في الخلاصة قال البرهان الحلبي ولم يذكر  
 قاضي خان الا عدم لزومه اذا نوى الخروج من يومه قبل الوقت أو بعده  
 كما اختاره الفقيه أبو الليث فعلم انه المختار عنده لانه اذا نوى إقامة ذلك  
 اليوم في المصر التحق بأهله بخلاف ما اذا لم ينو اه (قوله ان اذاها جازع  
 فرض الوقت) قال القهستاني الكلام مشير الى أن فرض الوقت هو  
 الظهر في حق المعذور وغيره لكنه ما مورب اسقاطه بأداء الجمعة حقا  
 والمعذور له رخصة فالجمعة ليست بدلا عن الظهر لان حقيقة البديل هو  
 ما يصار اليه عند تعذر الاصل وليس هذا كذلك وليس الظهر بدلا عنها  
 لانه هو فرض الوقت بل هي فرض مستقلة في ذلك اليوم يسقط به الظهر  
 قال في الفتح وهذا الوجه يستلزم وجوب الظهر أو لا ثم ايجاب اسقاطه  
 بالجمعة وفائدة هذا الوجوب جواز المصير اليه عند العجز عن الجمعة اه  
 (قوله وكلام الشراح يدل الخ) لقولهم ان الظهر لهم يوم الجمعة رخصة  
 فدل على أن العزيمة صلاة الجمعة كذا في الشرح (قوله غير أنه يستثنى  
 منه المرأة) أي فصلاتهما في بيتهما أفضل وأصل هذا البحث للعلامة زين  
 رحمه الله تعالى (قوله في حق الكفاة) متعلق بالأصل أي وأما الجمعة  
 فليست على الكفاة (قوله حرم عليه الظهر) أي صلاة الظهر وهذا  
 بالنسبة لغير المعذور كما هو الموضوع أما المعذور اذا صلى الظهر قبل الامام  
 لا يكره بالاتفاق بجر (قوله فان سعى اليها الخ) قيد بالسعي لانه لو كان  
 جالسا في المسجد بعد ما صلى الظهر لا تبطل حتى يشرع مع الامام بالاتفاق  
 كما في البحر عن الحقائق لانه اذا لم يشرع معه تبين انه لم يرغب  
 في الجمعة تبين وقيد باليها لانه لو سعى الى غيرها لا يبطل ظهره بالاتفاق كما  
 في غاية البيان (قوله وكان الامام فيها وقت انفصاله) أدركه فيها أو لم يدركه  
 لبعده مسافة أو نحو ذلك لان الادراك يمكن بتقدير الله تعالى عنية قال  
 في الفتح وهذا يخرج أهل بلخ عن الامام وهو الاصح وعلى فخر راجح

وكذا بعد الفراغ منها وان لم يدركها (ومن لا الجمعة  
 عليه) كمر يض ومسا فرور قيني وامرأة واعى  
 ومتعد (ان اذاها جازع فرض الوقت) لان  
 سقوط الجمعة عنه للتخفيف عليه فاذا فعل ما لم  
 يكاتب به وهو الجمعة جازع عن ظهره كما سا فر اذا  
 صام وكلام الشراح يدل على أن الافضل لهم  
 الجمعة غير انه يستثنى منه المرأة لئلا يعجز عن الجوامع  
 (ومن لا قدر له) يمنعه عن حضور الجمعة (لوصلي  
 الطهارة قبلها) أي قبل صلاة الجمعة انعقد ظهره  
 لوجود وقت الاصل في حق الكفاة وهو الظهر  
 ولكنه لما أمر بالجمعة (حرم) عليه الظهر وكان  
 انعقاده موقفا (فان سعى) أي مشى (اليها) أي  
 الجمعة (و) كان (الامام فيها) وقت انفصاله عن  
 داره لم يتبها أو أقيمت بعد ما سعى اليها (بطل ظهره)  
 أي وصفه وصار نقلا

أهل العراق عنه لا يبطل الا اذا كان لا يرجو ادراكها اه (قوله وكذا  
المعذور) فلا فرق بينه وبين غيره في أن السعي مبطل وانما الفرق من جهة  
حرمة اداء الظهر قبلها وعدمها وقال زفر الشافعي لا يبطل ظهر المعذور  
بأداء الجمعة بعده وتقع الجمعة نقلا (قوله في الاصح) تعيين أن المبطل  
السعي بقيد الانفصال عن الدار على المختار (قوله وقبل اذا مشى  
خطوتين) وان لم يتفصل عن الدار (قوله كما بعده) أي كالسعي بعد  
الفراغ (قوله وقال لا يبطل ظهره الخ) لأن السعي إلى الجمعة دون  
الظهر فلا يبطل به الظهر والجمعة فوقه فيبطل بها وللإمام أن السعي إلى  
الجمعة من خصائصها فصار الاشتغال به كالاشتغال بركن من أركانها  
فيؤثر في ارتفاع الظهور احتياطا (قوله وبقتصر الفساد عليه الخ)  
مثلا لو صلى مسافرا الظهر اماما ثم حضر الجمعة فصلاها فهي فرضه  
وجازت صلاة أولئك ولو قدمه الإمام لسبق حدث جازت صلاة القوم لأن  
ظهره ارتفع في حقه دون أولئك الذين صلى بهم قبل دخول المصر فصار  
في حق الفريق الثاني كأنه لم يصل الظهر كذا في الشرح وبها يلغز فيقال  
أي صلاة فسدت على الإمام ولم تفسد على المأموم (قوله أداء الظهر  
بجماعة) سواء كان قبل الجمعة أو بعدها وانما قيد بالمعذور ليعلم حكم  
غيره بالأولى ووجه الكراهة أنها تفضي إلى تقليل جماعة الجمعة لأنه ربما  
تطرق غير المعذور للاقتداء بالمعذور ولأن فيه صورة المعارضة باقامة  
غيرها (قوله في المصر) قيد به لخراج أهل السواد فإنه لا يكره لهم الجماعة  
لعدم الجمعة على أهلها فلا يلزم ما ذكر. (قوله فإنه يكره له صلاة الخ)  
كذا في البحر وهذا لا ينافي بما قدمناه عنه من أن ذلك لا يكره اتفاقا لجل  
الكراهة المنعفة فيما سبق على التحريمية وما هنا على التنبيهية لأنها  
في مقابلة المستحب أفاده السيد (قوله صلاتها) أي الظهر وأنت باعتبار  
أنها فريضة (قوله أو في سجود السهو) ان قيل ان هذا يشعر بأنه يسجد للسهو  
في الجمعة والعباد وهو خلاف المختار أجيب بان المختار عدم الوجوب  
فيه ما وان الأولى تركه لتلايقع الناس في قنينة لأن المختار عدم جوازه  
أفاده في الايضاح (قوله وما فاتكم فاقضوا) فان معناه اقضوا ما فاتكم  
من صلاة الإمام والذي فات من صلاة الإمام هو الجمعة وهو بدل

وكذا المعذور (وان لم يدركها) في الاصح وقبل اذا  
مشى خطوتين في البيت الواسع يبطل ولا يبطل اذا  
كان مقارنا للفراغ منها كما بعده أولم تقسم الجمعة  
أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القو  
وفي رواية حتى يتمها حتى لو أنسد الجمعة قبل تمامها  
لا يبطل ظهره على هذه الرواية ويقتصر الفساد  
عليه لو كان اماما ولم يحضر الجمعة من اقتدى به  
في الظهر (وكره للمعذور) كريض ورقيق ومسافر  
(والمسجون أداء الظهر بجماعة في المصر يومها)  
أي الجمعة يروى ذلك عن علي رضي الله عنه  
ويستحب له تأخير الظهر عن الجمعة في الصحيح (ومن  
صلاتهم منفردا قبل الجمعة في الصحيح) (ومن  
أدركها) أي الجمعة (في التسهل) (في السجود  
السهو) أو تسهله (أتم جمعة) لما رويناه وما  
فاتكم فاقضوا وهذا عندهما وقال محمدان  
أدركه قبل رفع رأسه من ركوع الثانية أتم جمعة



من ما في قوله لما روينا (قوله والا أتمّ ظهرا) لانه أدرك معه أقلها فلا  
يعتبر بالكل من وجه وحاصله انه بأدراك الأقل تصير جمعة من وجه باعتبار  
ما وجد من الشرائط فيما أدرك كالتحرية والجماعة والامام وظهرا من  
وجه لقوات بعض الشروط فيما يقضى وهو الجماعة والامام وهي  
مشروعة على خلاف القياس فيراعى فيها جميع الخصوصيات فبالنظر  
لكونها ظهرا يصلى أربعا وبالنظر لكونها جمعة يتحتم أن يقعد على رأس  
الركعتين ويقرأ في جميع الركعات لاحتمال النفلية (قوله ويتطهر)  
لعل الواو بمعنى أو ويكون المراد به الوضوء لما ورد ما معناه من توضأ يوم  
الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فالتسل أحب (قوله ويدهن من دهنه)  
لعل المراد به نحو الزيت فانه مأثور به في البلاد الحارة كما يدل  
عليه حديث كلوا الزيت وادهنوا به (قوله ويمس من طيب يتيه)  
الموجود فيه أو المراد ان لم يجد طيب الرجال يمس من طيب أهله عماله  
رائحة لالون كمسك وكافور (قوله فلا يفرق بين اثنين) أفاد به هذا النهي  
عنه قال صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس اتخذ جسرا الى جهنم  
وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحضر الجمعة ثلاثة نفر  
رجل حضرها بلغوفه ورجل حضرها يدعوفه ورجل دعا  
الله عز وجل ان شاء أعطاء وان شاء منعه ورجل حضرها بانصات وسكوت  
ولم يتخط رقبة مسلم ولم يؤذ أحدا فهو كفارة الى الجمعة التي تليها وزيادة  
ثلاثة أيام وذلك بأن الله تعالى يقول من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها قال  
الحاجي ويذهب الى أن يقعد النهي عن التخطي بما اذا وجد بدا أما اذا لم يجد  
بدا بأن لم يكن في الورا موضع وفي المندم وضع فله أن يتخطى اليه  
للضرورة وفي الخلاصة اذا دخل الرجل الجامع وهو ملائ ان كان تخطيه  
يؤذى الناس لم يتخط وان كان لا يؤذى أحدا بأن لا يثأبوا ولا جسد أفلا  
بأس أن يتخطى ويدن من الامام وروى الفقيه أبو جعفر عن أصحابنا أنه  
لا بأس بالتخطى ما لم يخرج الامام أو يؤذ أحدا وهو حاصله أن التخطى جائز  
بشرطين عدم الايذاء وعدم خروج الامام لان الايذاء حرام والتخطية عمل  
وهو بعد خروج الامام حرام فلا يرتكب به لفصله الدنوم من الامام بل

والا أتمّ ظهرا وفي العبد يتيه اذفا فاولي تخير في الجهر  
والاخفاء وقال صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل  
يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره ويدهن من  
دهنه ويمس من طيب يتيه ثم يخرج فلا يفرق بين  
اثنين ثم يصلى ما كتب له ثم يسكن اذا تكلم الخطيب

بسة رقي موضعه من المسجد وما ذكر في البحر وغيره من أن من وجد فرجة  
في المقدم له أن يخرق الثياب لانه لا حرمة لهم لتقصيرهم بحمل على  
الضرورة أو على عدم الايذاء أو على الاستئذان قبل خروج الامام جمعاً بين  
الروايات ومن زحزح رجلين وجلس بينهما مع ضيق الموضع دخل  
في النهي عن التفرقة بين اثنين وفي البحر وأما الخطي للسؤال فذكروه  
في جميع الاحوال بالاجماع ويكره أشد كراهة أن يقيم الرجل أخاه  
فيجلس في موضعه في الجمعة وغيرها قال الكرمانى وظاهر النهي الوارد  
فيه التحريم لأن من سبق الى مباح فهو أحق به بخلاف ما لو قام الجالس  
باختياره وأجلس غيره فلا كراهة في جلوس غيره لكن ان انتقل القائم الى  
مكان أقرب لسماع الخطبة فلا بأس وان انتقل الى دونه كره ولو أثر شخصاً  
بمكانه لم يجوز غيره أن يسبقه اليه لأن الحق للجالس أثره غيره فقام مقامه  
في استحقاقه ولو بعث من يقعد له في مكانه لم يقوم عنه اذا جاءه وجاز أيضاً  
من غير كراهة ولو فرش له نحو سجادة ففيه وجهان فقبل يجوز لغيره تحيتهما  
والجلوس في موضعهما إلا أن السابق بالاجسام لا بما يفرش ولا يجوز  
الجلوس عليها بغير رضاه نعم لا يرفعها بيده أو غيرها ثلاث دخل في ضمانه  
وقبل لا يجوز تحيتهما لانه ربما يفضي الى الخصومة ولانه سبق اليه بالبحر  
فصار كجراوات ويجوز إقامة الرجل من مكانه في ثلاث صور اذا قعد  
في موضع الامام أو في طريق يمنع الناس من المرور أو بين يدي الصف  
كما في العيني على البخاري وغيره (قوله الاغفر له ما بينه وبين الجمعة  
الانحرى) يعني الماضية أو المستقبل والمغفرة تكون للمستقبل كما تكون  
للماضى وزاد ابن حبان من حديث أبي هريرة وزيادة ثلاثة أيام من التي  
بعدها (قوله يعصمهم الله) أي يحفظهم الله تعالى (قوله المؤذن) ظاهره  
ولو غير محتسب (قوله والشهيد) ظاهره ولو شهيد آخره فقط (قوله  
والماتوفى ليلة الجمعة) قال أبو المعين في أصوله قال أهل السنة والجماعة  
عذاب القبر وسؤال منكر ونكير حق لا يمكن ان كان كافراً فعذابه يوم  
في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان لحرمته  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم المؤمن على ضربين ان كان مطيعاً لا يكون

الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الانحرى رواه البخاري  
وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة يعصمهم الله من  
عذاب القبر المؤذن والشهيد والماتوفى ليلة الجمعة



له عذاب القبر ويكون له ضغطة فيجدهول ذلك وخوفه لما أنه كان يتنعم  
 بنعمة الله تعالى ولم يشكر النعمة وان كان عاصيا يكون له عذاب وضغطة  
 القبر لكن يتقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب  
 الى يوم القيامة وان مات ليلة الجمعة أو يوم الجمعة يكون له العذاب ساعة  
 واحدة وضغطة ثم يتقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة من مجمع  
 الروايات والتأخر خاتمة كذا في الشرح وناقش فيه المنلا على وقال ان  
 ذلك غير ثابت في الاحاديث \* تكميل \* من كمال النظافة قص ظفر  
 وحلق شعر قال في الخاتمة والخلاصة من كتاب الاستحسان رجل وقت  
 اقليم أظفاره أو حلق رأسه يوم الجمعة قالوا ان آخره الى يوم الجمعة تأخير  
 فاحشاي عنى قد جاوز الحد كره لان من كان ظفروه طويلا يكون رزقه ضيقا  
 فان لم يجاوز الحد وأخره تبركا كالأخبار فهو مستحب لما روت عائشة  
 رضى الله عنها امر فوعا من قلم أظفاره يوم الجمعة أعاده الله من البلاء الى  
 الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة أيام وفي استحسان القهستاني عن الزاهدي  
 يستحب أن يتلم أظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه ويتطاف بدنه في كل  
 أسبوع مرة ويوم الجمعة أفضل ثم في خمسة عشر يوما والزائد على  
 الاربعين آثم اه وورد من قلم أظفاره يوم الجمعة أخرج الله تعالى منه الداء  
 وأدخل عليه الدواء اه وورد أن من استلم يوم الجمعة وقص شاربه وقلم  
 أظفاره وتلف ابطه واعتسل فقد أوجب ونقل عن الثوري استحباب  
 تقليم الاظفار يوم الخميس وجعله بعض العلماء سببا للغنى وأحاديث يوم  
 الجمعة أكثر فلا يعارضه هذا ونظائر الاحاديث يدل على أن القلم قبل  
 الصلاة فما في بعض الكتب أنه بعد هاليشهد له بالصلاة لا يقول عليه لانه  
 تعليل في مقابلة النص وقول بعضهم لم يثبت في استحباب قص الاظفار  
 يوم معين مراده لم يصح لأنه لم يثبت أصلا قال بعضهم وتقص على ترتيب  
 النظم المشهور

قوله أظفاره في نسخة أظفاره اه

قلوا أظفاركم بالسنة والادب \* يمينها خوابس \* يسارها أو حسب  
 كذا في شرح النمرعة وفي فتح الباري أن الامام أحمد قد نص على هذه  
 الكيفية ونقل الشرف الدمي طي عن بعض مشايخه أن من قص أظفاره

قوله قلوا الخ لا يخفى ما في البيت الاول فله هكذا  
 وقلوا أظفاركم \* ذاسنة وادب

اه مصححه

مخالف لا يرمد وأنه جرب ذلك مدة طويلة اه لكن أنكر الهيئته المذكورة  
ابن دقيق العيد فقال كل ذلك لا أصل له واحداث استحباب لادليل عليه  
وهو قبيح عندي بالعالم نعم البداءة بيني اليدين ويعني الرجلين لها أصل وهو  
أنه صلى الله عليه وسلم كان يعجبه التيامن في طهوره وترجله وفي شأنه كله  
متفق عليه وكذا تقديم اليدين على الرجلين قياسا على الوضوء وما يعزى  
من النظم في قص الاظفار على وغيره باطل كظهوره الا كلة في قص يوم  
السبت وذهاب البركة في الاحد وحصول العز والجلالة في الاثنين والهلكة  
في الثلاثاء وسوء الاخلاق في الاربعاء والغنى في الخميس والحلم والعلم  
في الجمعة ثم قص الاظفار هو ازالة ما يزيد على ما يلبس رأس الاصبع من  
الظفر قص أو ~~سكن~~ كين أو غيرهما ويكره بالاسنان لانه يورث البرص  
والجنون وفي حالة الجنابة وكذا ازالة الشعر لما روى خالد بن فروة عن تنوير  
قيل أن يغتسل جاءته كل شعرة فتقول يا رب سلم لم ضيعني ولم يغسلني كذا  
في شرح شرعة الاسلام عن مجمع الفتاوى وغيره والمعنى في قص الاظفار  
أن الوسخ يجتمع تحتها فيستعذر وقد ينتهي الى حد يمنع وصول الماء الى  
ما يجب غسله في الطهارة وتستحب المبالغة في ازالة الاظفار الى حد  
لا يضر بالاصبع كذا في فتح الباري وأما حلق الرأس ففي التاتارخانية عن  
الطحاوي أنه سنة عند أئمتنا الثلاثة اه وفي روضة الزندويست في السنة  
في شعر الرأس أما الفرق وأما الحلق اه يعني حلق الكل ان اراد التطيف  
أو ترك الكل ليدهنه ويرجله ويفرقه لما في أبي داود والنسائي عن ابن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى صبيا حلق بعض رأسه وترك بعضه  
فقال صلى الله عليه وسلم احلقوه كله أو اتركوه كله وفي الغرائب يستحب  
حلق الشعر في كل جمعة وفي شرح النقاية عن الامام بكره أن يحلق قفاه  
الا عند الحاجة اه قال الطحاوي يستحب احفاء الشوارب ونزاه أفضل  
من قصها وفي شرح شرعة الاسلام قال الامام الاحفاء قريب من الحلق  
وأما الحلق فلم يرد بل كرهه بعض العلماء ورأه بدعة اه وفي الخانية وفيه  
أن يأخذ من شارب حتى يوازي الطرف الاعلى من الشفة العليا ويصير  
مثل الحاجب اه وعن الشعبي كان يقص شارب حتى يظهر طرف الشفة

لكن ذكر ابن وهبان أنه لا بأس به وأشار اليه بقوله  
ومن شاء تشويرا فقالوا يتور اه



العليا وما قارب من أعلاه وبأخذ ما شذ عن فوق ذلك وينزع ما قارب  
 الشفة من جانبي الفم ولا يزيد على ذلك اه قال في فتح الباري وهذا أعدل  
 ما رقت عليه من الآثار ويشرع قص السبيلين مع الشارب لانهم ما منه  
 كما استظهره في فتح الباري واستثنى مشايخنا المجاهد فقالوا لا يندب له توفير  
 أظفاره لانهم اسلاح وشاربه لانه أهيب في عين العدو وأما اللحية فذكر محمد  
 في الآثار عن الامام ان السنة أن يقطع ما زاد على قبضة يده قال وبه  
 نأخذ كذا في محيط السرخسي وكذا يأخذ من عرضها ما طال وخرج  
 عن السميت لتقرب من التدوير من جميع الجوانب لان الاعتدال محبوب  
 والطول المفرط قديش وه الخلقه ويطلق السنة المفتابين وأخرج الطبراني  
 عن عمرانه أخذ من لحية رجل ما زاد على القبضة ثم قال له يترك أحدكم  
 نفسه حتى يكون كانه سبع من السباع وفي الفتاوى الهندية عن الغرائب  
 تنف القنيكين بدعة وهما جانباً العنفة اه قال في الصحاح والقاموس  
 القنيك بالفاء والنون كأمير والمثنى فنيكان وهما مجمع اللحيين أو طرفاهما  
 عند العنفة وفي الحديث اذا توضأت فلاتنس القنيكين يعني جانبي  
 العنفة عن يمين وشمال قال بعض ويؤخذ مما تقدم مشروعية تنظيف  
 داخل الانف وأخذ شعره اذا طال لان الاذى كالتحاط يعلق به اه وروى  
 الشهاب القليوبي في كتاب البدور المنورة في معرفة رتبة الاحاديث  
 المشتهرة لا تقتفوا شعر الانف فانه يورث الجذام ولكن قصوه قصا وقال  
 ضعيف وقيل حسن وروى أنه يورث الاكاه وهي بتليث الهمة الحكة  
 ونبات أمان من الجذام وفي الخلاصة عن المنتقى كان أبو حنيفة لا يكره تنف  
 الشيب الاعلى وجه التزين اه ويغني حله على القليل أما الكثير فيكره  
 نذر أبي داود لا تنتفوا الشيب فانه نور المسلم يوم القيامة وفي القنية حلق  
 شعر الصدر والظهر خلاف الادب وفي المحيط لا يحلق شعر حلقه ولا بأس  
 بأن يأخذ شعر الحاجبين وشعر وجهه ما لم يتشبه به بالخنثين ومثله  
 في البناء والمضمرات والمراد ما يكون مشوها لغير الله التامصة  
 والمتنصة والسنة في حلق العانة أن يكون بالموسى لانه يقوى وأصل السنة  
 يتأدى بكل مزيل لحصول المقصود وهما النظافة وانما جاء الحديث بلفظ

الحلق لانه الاغلب وسواء في ذلك الرجل والمرأة وقال النووي الاولى  
في حقه الحلق وفي حقهها التتف والابطأولى فيه التتف لورود الخبر ولأن  
الحلق يغلب الشر ويؤيد الرأفة المكرهية بخلاف التتف ثم العانة  
هي الشعر الذي فوق الذكر وحواله وحوالي فرجها ويستحب إزالة شعر  
الدبر خوفاً من أن يعلق به شيء من النجاسة الخارجة فلا يتمكن من إزالته  
بالاستحمار وفي الخائبة ينبغي أن يذفن قلامة ظفره ومحلوق شعره وإن  
رماه فلا بأس وكره القاءه في كنيف أو مقتسل لأن ذلك يورث داء وروى  
أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر يذفن الشعر والظفر وقال لا تغلب به  
سحرة بني آدم اهـ ولأنهما من أجزاء الآدمي فمحترم وروى الترمذي  
عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يأمر يذفن سبعة أشياء  
من الإنسان الشعر والظفر والحبيضة والسنن والقلفة والمسحة اهـ  
والحبيضة بكسر الحاء المهملة خرقة الخيض والجمع محايض كذا في الصحيح  
واعل المسحة الخرقة التي يمسح بها ما خرج من الإنسان من نخودم وأستغفر  
الله العظيم والله سبحانه وتعالى أعلم

\*(باب أحكام العيدين)\*

المناسبة بين البابين ظاهرة وهي اشتراكهما في الآداب والشرائط الا الخطبة  
والجمعة تسمى عيداً أيضاً قال صلى الله عليه وسلم لكل مؤمن في كل شهر  
أربعة أعياد وخمسة أعياد وقدمت الجمعة لفرضيتها وكثرة وجودها  
وأصل عيد عود لانه من العود بمعنى الرجوع فلبت الواو بالساكنة ثم ابد  
كسرة كميزان ومبقات وقيل من عيد بفتحين اذا جمع ويجمع على أعياد  
والقياس على الاول اعود لانه من العود الا أنه جمع بهذا اللفظ للزوم  
الياء في المفرد فلم ينظر الى الاصل وقيل للفرق بينه وبين أعياد جمع عود  
اللهو وأما عود الخشب فجمعه عيدان قال في البحر وصلاة العيد شرعت  
في السنة الاولى من الهجرة كما رواه أبو داود عن أنس قال قدم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان  
اليومان قالوا كنا نلعب فيهما في الجاهلية فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ان الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الاضحى ويوم الفطر اهـ (قوله

(باب أحكام العيدين) من الصلاة وغيرها



لأن الله تعالى فيه عوائد الاحسان) دينية ودينية أولاته يعود ويتكرر  
بالفرح والسرور وتفاؤل بالعود على من أدركه كما سميت القافلة  
تفاؤل بقولها أي رجوعها أولا اجتماع الناس فيه ويطلق على كل يوم  
مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن يجتمع \* وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة  
ومذهب الامام أحمد أن وقت الجمعة يدخل بدخول وقت صلاة العيد  
قال في متن المنتهى وشرحه الشيخ منصور الحنبلي وإذا وقع عيد في يوم  
الجمعة سقطت عن حضر العيد ذلك اليوم سقط حضوره لا سقوط وجوب  
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى العيد وقال من شاء أن يجمع فليجمع <sup>أما</sup> <sup>فليجمع</sup>  
السيد (قوله وهي الأصح رواية) عن الامام وعليه الجمهور كافي وهو  
المختار خلاصة ونص عليه محمد في الأصل (قوله ودراية) لأنه ثبت  
بالنقل المستفيض عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي صلاة العيدين  
من حين شرعتهما إلى أن توفاه الله تعالى من غير ترك وكذا الخلفاء  
الراشدون والائمة المجتهدون وهذا دليل الوجوب وبشارة الكتاب العزيز  
وهو قوله تعالى وتسكروا لله على ما هذاكم وقوله تعالى فصل لربك وانحر  
فإن الأولى إشارة إلى صلاة عيد الفطر والثانية إلى صلاة الاضحية (قوله  
وتسميتها في الجامع الصغير سنة الحج) عبارته عيدان اجتماع في يوم واحد  
فلا قل سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اه قال في العناية هذا  
لا ينافي الوجوب ألا ترى إلى قوله ولا يترك واحد منهما فانه ينافي الترك  
والاخبار في عبارة المشايخ والائمة يفيد الوجوب كذا في الحلبي على أن  
الوجوب قريب من السنة لأن السنة المتركة في قوة الواجب ولهذا  
كان الأصح أنه بآثم بتركها كالواجب بحر وقال أبو موسى الضري  
في مختصره انها فرض كفاية كما في شرح الزايد ومسكين وهو رواية  
عن الامام وبه قال أحمد كما في البرهان (قوله وشرائط الصلة) ظاهره  
أنه لا بد من الجماعة المذكورة في الجمعة على خلاف فيها وليس كذلك  
فإن الواحد هنا مع الامام جماعة فكيف يصح أن يقال بشرائطها (قوله  
لم تكن شرطاتها) لأن شرط الشيء يسبقه أو يقارنه (قوله لو قدمت

سعى عيد لأن الله تعالى فيه عوائد الاحسان  
إلى عباده (صلاة العيدين واجبة) وليست فرضا  
ورد نص الوجوب عن الامام في رواية وهي الأصح  
رواية ودراية وبه قال الأصح كثيرون وتسميتها  
في الجامع الصغير سنة لأنه ثبت الوجوب بها  
أما صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة  
العيدين من غير ترك فوجب (على من يجب عليه  
الجمعة بشرائطها) وقد علمت فلا بد من شرائط  
الوجوب جميعها وشرائط الصلة (سوى الخطبة)  
لأنها لما أخرت عن الصلاة لم تكن شرطا لها بل  
سنة (قوله مع الصلاة العيدين) بدونها أي الخطبة  
(لو قدمت الخطبة) لترك السنة (كما) يكون مستثا

الخطبة على الصلاة) اعلم أن الخطبة سنة وتأخيرها الى ما بعد الصلاة سنة  
أيضاً نهر عن الظهيرية وكونه مسيئاً بالتقديم لا يدل على نفي سنية أصلها  
مطلقاً لأن الاساءة لترك سنة التأخير وهي غير أصل السنة وفي الدرّة  
المنيفة لو خطب قبل الصلاة جاز وتركه الفضيلة ولا تعاد ومثله في مسكين  
اه (قوله ثلاثة عشر شيئاً) قد ذكرناه والخمسة عشر (قوله أن يأكل  
بعد الفجر) الحكمة فيه المبادرة الى امتثال الامر به وليعلم نسخ تحريم  
الفطر قبل صلاة العيد فإنه كان محزماً قبلها في أول الاسلام والشرب  
كالاكل فان لم يفعل ذلك قبل خروجه ينبغي أن يفعله في الطريق  
أو في المصلى ان تيسر كما في شروح الحديث فان لم يفعل فلا كراهة في الاصح  
كذا في الحلبي (قوله وبأكله وتراً) زاد ابن حبان ثلاثاً أو خمساً  
أو سبعة أو أقل من ذلك أو أكثر بعد أن يكون وتراً قال شارحوه الحكمة  
في تخصيص التمر لما في الحلبي من تقوية البصر الذي أضعفه الصوم وزريق  
القلب وهو أيسر من غيره ومن ثمة استحب بعض التابعين أن يفطر على  
الحلوم طائفاً كالعسل وقيل لأنه يحسن البول وقيل لأن النخلة مثل به المسلم  
فتمرها أفضل المأكول وقيل لأنها الشجرة الطيبة والحكمة في جعلهن  
وتراً أنه صلى الله عليه وسلم كان يحب الايتار في جميع أموره استشهاده  
للوحدة اية فان لم يتيسر التمر أكل حلوا غيره كما ذكرنا فان لم يتيسر أيضاً  
تناول ما تيسر اه (قوله ربما يعاقب) قال القهستاني وبالترك في اليوم  
يعاقب اه (قوله وتقدم أنه للصلاة) ذكر السرخسي عن الجواهر يغتسل  
بعد الفجر فان فعل قبله أجزاء ويستقوى في ذلك الذهاب الى الصلاة  
والقاء دلالة يوم زينة واجتماع بخلاف الجمعة قال السروجي وهذا صحيح  
وبه قالت المالكية والشافعية كما في الحلبي واختار في الدرر أيضاً كون  
الغسل والنظافة فيه لليوم فقط وعلمه في النهري بأن السرور فيه عام فيندب  
فيه التنظيف لكل قادر عليه صلى أم لا اه وفي السيد عن النهر الاصح أنه  
سنة وسماه منذ وبالاश्تمال السنة عليه (قوله وهذا نص الخ) اسم  
الاشارة راجع الى قوله في الحديث يوم عرفة وربما يقال انما فعله  
صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وكان لا يفيد الاستمرار كما نص عليه بعض

على الصلاة) المخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
(وندب) أي استحب لمصلي العيد (في) يوم  
(الفطر ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل) بعد الفجر قبل  
ذهابه للمصلي شيئاً حلوا كالسكر (و) ندب (أن  
يكون المأكول تمر) ان وجد (و) أن يكون عدده  
(وتراً) لما روى البخاري عن أنس قال كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل  
تمرات وبأكله وتراً ولولم يأكل قبلها لا يأثم ولولم  
يأكل في يومه ذلك ربما يعاقب كذا في الدراية  
(و) ندب أي سن أن (يقبّل) وتقدم أنه للصلاة  
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقبّل يوم الفطر ويوم  
التحر ويوم عرفة وهذا نص على أنه يسن لغير الحاج  
يوم عرفة وفيه رد على ابن أبي رباح



الاصوليين وتقدم أنه لا يكون آتيا بالسنة الا اذا اغتسل في عرفة وعبارته  
مع المتن في فصل الاغتسالات المستنونة ويستل الاغتسال للحاج لاغيرهم  
ويقتله الحاج في عرفة لاخارجها ويكون فعليه بعد الزوال لفضل زمان  
الوقوف (قوله وأعم الحالات) أي جميع حالات الامكان (قوله ويلبس  
أحسن ثيابه) أي أجملها جديدا كان أو غسلا لانه صلى الله  
عليه وسلم كان يلبس بردة حمراء في كل عييد وهذا يقتضي عدم  
الاختصاص بالابيض والحلة الحمراء ثوبان من الين فيه ما خطوط حجر  
وحضر لانها حمراء بحت نهر والبحر الخالص لان الاحمر القاني أي شديد  
الحمرة مكروه كذا في شرح السيد بزيادة (قوله وكان للنبي صلى الله عليه  
وسلم جبة فنك) أخرج البيهقي في سننه من طريق الشافعي ان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يلبس بردة حمراء في كل عييد وأخرجه في المعرفة عن  
الحجاج بن أرطاة عن أبي جعفر عن جابر بن عبد الله قال كان للنبي صلى  
الله عليه وسلم بردة حمراء يلبسه في العيدين والجمعة قال في القاموس البرد  
بالضم ثوب مخطط وفي المصباح البردة كساء صغير مربع اه وفي النهاية  
الحبرة بكسر الحاء المهملة وفتح الموحدة بوزن غيبة ما كان موشى مخططا  
وهو بردي ماني يقال بردة حمراء على الوصف والاضافة اه قال القرطبي  
سميت حمرة لانها تحبر أي تزين والتحبير التحسين قيل ومنه قوله تعالى فهم  
في روضة يحبرون والوشى الخطيط اه وقولهم حمرة بفتح الحاء خطأ  
مشهور وفي الشرح القسك حيوان يشبه الثعالب اه (قوله ويؤدى  
صدقة الفطر) المقصود هنا بيان أفضل أوقات الدفع فلا ينافي أنها  
واجبة في دأنها والخاصل أن لها أحوالا أربعة أحدها قبل يوم الفطر  
بشرطه ضمان أو قبله على اختلاف في ذلك كما يأتي في محله ان شاء الله  
تعالى وهو جائز ثانيا يومه قبل الصلاة وهو مستحب ثالثا بعد الصلاة  
في ذلك اليوم وهو جائز أيضا رابعا بعد خروج يوم الفطر وفيه اثم لكن  
يرتفع الاثم بالاداء كمن أخر الحج بعد القدرة فانه يأثم ثم يزول بالاداء كذا  
في البحر (قوله وشكر نعمته) عطف على الفرح (قوله ويتختم) لما  
روى أن من كان لا يتختم من الصحابة في سائر الايام يتختم يوم العيد كذا

(وبسبب ذلك) لانه مطلوب في سائر الصلوات وأعم  
الحالات (ويتطيب) لانه عليه السلام كان يتطيب  
يوم العيد ولو من طيب أهله (ويلبس أحسن  
ثيابه) التي يباح لبسها ويندب للرجال وكان للنبي  
صلى الله عليه وسلم جبة فنك يلبسها في الجمع  
والاعياد (ويؤدى صدقة الفطر) ان وجبت عليه  
لامر النبي صلى الله عليه وسلم بإدائها قبل خروج  
الناس الى الصلاة (ويظهر الفرح) بطاعة الله  
وشكر نعمته ويتختم (ويظهر البشاشة) في وجهه  
من بقاءه من المؤمنين (وكثرة الصدقة) النافلة  
(حسب طاقته) زيادة عن عادته (والتبكير وهو  
سرعة الاتيابه)

في الشرح والتهنئة بقوله تقبل الله منا ومنكم لا تنكربل مستحبة لورود  
 الاثر بها كما رواه الحافظ ابن حجر عن تحفة عبيد الاضي لابي القاسم  
 المستملي بسند حسن كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا التقوا  
 يوم العيد يقول بعضهم لبعض تقبل الله منا ومنكم ثم قال وأخرجه  
 الطبراني أيضا في الدعاء بسند قوي اه قال والمتعامل به في البلاد الشامية  
 والمصرية قول الرجل لصاحبه عيد مبارك عليك ونحوه ويمكن أن يلحق  
 هذا اللفظ بذلك في الجواز الحسن واستحبابه لما بينهما من التلازم اه  
 وكذا تطلب المصافحة فهي سنة عقب الصلاة كلها وعند كل لقي (قوله أول  
 الوقت) هو بعد الصبح فهستاني (قوله لينال فضيلته) أي فضيلة  
 الابتكار (قوله والصف) بالجر عطف على الضمير في فضيلته أي ولينال  
 فضيلة الصف الأول (قوله وصلاة الصبح) أي في جماعة (قوله اقضاه  
 حقه) أي حق مسجد الحلي فان الصلاة فيه أفضل من الجامع على أحد  
 قولين (قوله ويتمحض) بالنصب عطف على قضاء واللام مسيطرة  
 عليه أي وليتخلص ذهابه وقوله لعبادة متعلق يتمحض (قوله ثم توجه  
 الى المصلي) بالنصب عطف على المندوبات فان خصوص التوجه الى  
 المصلي مندوب وان وسعهم المسجد عند عامة المشايخ وهو الصحيح وقد  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في صلاة العيد اليه وهو موضع  
 معروف بالمدينة بينه وبين باب المسجد ألف ذراع كما في العيني على  
 البخاري وأما مطلق التوجه فواجب اه (قوله وغض بصر) أي كفه  
 عما لا ينبغي أن يبصر (قوله روى أنه صلى الله عليه وسلم خرج ماشيا)  
 وروى أنه ماركب في عيد ولا جنازة ولا بأس بالركوب في الرجوع لانه  
 غير قاصد الى قرية كما في السراج وهذا ان قدر والافار كروب أولى فهستاني  
 (قوله مخرج العبد الذليل) مفعول بعني الحدث لا المكان ولا الزمان  
 (قوله مكبر اسرا) قال الطحاوي ذكر ابن أبي عمير عن أصحابنا جميعا  
 أن السنة عندهم يوم الفطر أن يكبر في طريق المصلي وهو الصحيح لقوله  
 تعالى ولتكبروا لله على ما هداكم (قوله وعندهما جهرا) قال الحلبي  
 الذي ينبغي أن يكون الخلاف في استحباب الجهر وعدمه لافي كراهته

أول الوقت أو قبله لاداء العبادة بنشاط  
 (والابتكار) وهو المسارعة الى المصلي لينال  
 فضيلته والصف الأول (وصلاة الصبح في مسجد  
 حقه) لقضاء حقه ويتمحض ذهابه لعبادة مخصوصة  
 وفي قوله (ثم توجه الى المصلي) إشارة الى تقديم  
 ما تقدم على الذهاب الى المصلي (ماشيا) بكون  
 ووقار وغض بصر روى أنه عليه الصلاة والسلام  
 خرج ماشيا وكان يقول عند خروجه اللهم اني خرجت  
 اليك مخرج العبد الذليل (مكبر اسرا) قال عليه  
 السلام خير الذكر الخفي وخير الرزق ما يكفي  
 وعندهما جهرا وهو رواية عن الامام



وعندهما يستحب وعندهما لا خفاء أفضل وذلك لأن الجهر قد نقل  
 عن كثير من السلف كابن عمرو علي وأبي أمامة الباهلي والنخعي وابن جبير  
 وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وأبان بن عثمان والحكم وجاد ومالك  
 والشافعي وأحمد وأبي ثور كذا كرم ابن المنذر في الاشراف (قوله وكان  
 ابن عمر يرفع صوته بالتكبير) أجيب عنه من طرف الامام بأنه قول  
 صحابي فلا يعارض به عموم الآية القطعية أعني قوله تعالى واذ كررك الى  
 قوله ودون الجهر (قوله وتكثير للشهود) لأن مكان القرية يشهد اصاحبه  
 هـ سراج ولا بأس ببناء منبر في المصلى ولم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم  
 لها منبر وانما كان يخطب وهو واقف وكذا الخلفاء الراشدون بعده وأقول  
 من أحسنه مروان بن الحكم بالمدينة في خلافة معاوية كذا يعلم من  
 البخاري وشروحه (قوله في المصلى اتفاقا) في القهستاني عن المضمرات  
 أنها لا تذكر في ناحية المسجد عند ابن مقاتل في كانه لم يعتبر خلافه والكرامة  
 تثبت مطلقا ولو في صلاة الضحى أو تحية المسجد وسواء من تحب عليه  
 صلاة العيد وغيره حتى يكره للنساء أن يصلين الضحى يوم العيد قبل صلاة  
 الامام كما في الترمذي وغيره عن الخاينة (قوله لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الخ) أي مع حرصه على النوافل فلو لا الكراهة لفعل (قوله على اختيار  
 الجمهور) وأطلق قاضي خان وصاحب التحفة اباحة التطوع بعد ما بأربع  
 ركعات في الجبسة وذكروا في الزاد والخلاصة يستحب أن يصلي بعد  
 صلاة العيد أربع ركعات لحديث علي رضي الله عنه أنه صلى الله عليه  
 وسلم قال من صلى بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل ركعة ثوب وبكل  
 ورقة حسنة كذا في الشرح ويحمل على الصلاة في البيت (قوله قدر رخ)  
 هو اثنا عشر شبرا والمراد به وقت حل النافلة هـ (قوله بل نغلا محترما)  
 لوقوعه في وقت الطلوع وللجماعة في التفل ويستحب تعجيل الامام  
 الصلاة في أول وقتها في الاضحية وتأخيرها قبل الصلاة عن أول وقتها في الفطر  
 بذلك كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عمرو بن حزم وهو بجبران  
 عجل الاضحية وآخر الفطر قبل ليؤدى الفطر ويجعل الى التضحية زاهدي  
 وحاجي وابن أمير حاج (قوله ويقول بلسانه أصلي صلاة العيد لله تعالى)

وكان ابن عمر يرفع صوته بالتكبير (ويقطعه) أي  
 التكبير (إذا انتهى الى المصلى في رواية) جزم بها  
 في الدراية (وفي رواية إذا افتتح الصلاة) كذا  
 في الكافي وعليه عمل الناس قال أبو جعفر روي  
 في الكافي ويرجع من طريق آخر) اقتداء بالنبي صلى  
 الله عليه وسلم وتكثير للشهود (ويكره التنفل قبل  
 صلاة العيد في المصلى) اتفاقا (و) في البيت) عند  
 عاقبتهم وهو الأصح لأن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم خرج فصلى بهم بعد لم يصل قبلها ولا بعدها  
 متفق عليه (و) يكره التنفل (بعدها) أي بعد  
 صلاة العيد (في المصلى فقط) فلا يكره في البيت  
 (على اختيار الجمهور) أقول أبي سعيد الخدري  
 رضى الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يصلي قبل العيد شيئا فإذا رجع الى منزله صلى  
 ركعتين (و) ابتداء (وقت) صلاة العيد من  
 ارتفاع الشمس قدر رخ أو رحين) حتى تبيض  
 لأن من عن الصلاة وقت الطلوع الى أن تبيض لأنه  
 صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد حين ترتفع  
 الشمس قدر رخ أو رحين فلو صلوا قبل ذلك  
 لا تكون صلاة عيد بل نغلا محترما (الى) قبل  
 (زوالها) أي الشمس كما ورد به الاثر (وكيفية  
 صلاتها) أي العبد (أن ينوي) عند أداء كل  
 منهما (صلاة العيد) بقلبه ويقول بلسانه أصلي  
 صلاة العيد لله تعالى



المقتدى ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر لتعزية ثم يقرأ) الامام والمؤتم (الثناء) سبحانه اللهم وبمحمدك الخ لانه نزع في أول الصلاة فيقدم على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت بها لزيادة تكبير الاسرام والركوع يكبرها (ثلاثا) وهو مذهب ٥١٧ ابن مسعود رضي الله عنه ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث

تكبيرات في رواية عن أبي حنيفة ثلاثا يشبهه على البعيد عن الامام ولا يسكن ذكر ولا بأس بأن يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (يرفع يديه) الامام والقوم (في كل منها) وتقدم انه سنة (ثم يعوذ) الامام (ثم يسمي سرا ثم يقرأ) الامام (الفاطحة ثم) يقرأ (سورة وندب أن تكون) سورة (سج اسم ربك الاعلى) تماما (ثم يركع) الامام ويتبعه القوم (فأذا قام للثانية ابتداء بالبسملة ثم بالقراءة ثم بالسورة) اي والي بين القراءتين وهو الافضل عندنا (وندب أن تكون) سورة هل أتاك حديث (الغاشية) رواه الامام أبو حنيفة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسج اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث الغاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر) الامام والقوم (تكبيرات الزوائد) ثلاثا ويرفع يديه (الامام والقوم) (فيها كافي) الركعة (الاولى وهذا) الفعل وهو الموالاة بين القراءتين والتكبير ثلاثا في كل ركعة (اولى) من زيادة التكبير على الثلاث في كل ركعة (من تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على القراءة) لأثر ابن مسعود رضي الله عنه وموافقة جمع من الصحابة له قولاً وفعلًا وسلامته من الاضطراب وانما اختير قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم رضى لا متي ما رضى ابن أم عبد (فان قدم التكبيرات) في الركعة الثانية (على القراءة جاز) لان الخلاف في الاولوية لا الجواز وعدمه ولذا لو كبر الامام زائدا عما يلزمه يتابعه المقتدى الى ست عشرة تكبيرة فان زاد لا يلزمه متابعتة لانه بعدها في ظروية الجواز ما ورد به الا رواه اذا كان مسبوقا يكبر فيما يقرأ فيه من خلاف الملاحق فانه يكبر برأى

ولا يشترط نية الواجب للاختلاف فيه (قوله أيضا) أي كما ينوي صلاة العبد وتقدم أن نية الشروع مع الامام في صلاته صحيحة (قوله وهو مذهب ابن مسعود) وعمر وأبي موسى الأشعري وحذيفة بن اليمان وعقبة ابن عامر وعبد الله بن الزبير وأبي هريرة وأبي مسعود الانصاري وأبي سعيد الخدري والبراء بن عازب وابن عباس والحسن وابن سيرين والثوري (قوله ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية) قال في المبدؤ هذا التقدير ليس بلازم لان المقصود منه ازالة الاشتباه عن القوم وهو يختلف بكثرة الزحام وقتله اه (قوله ولا بأس بأن يقول الخ) في القهستاني عن عينا الاثمة أن التسليم بينها أولى اه (قوله يرفع يديه) الا في تكبيرة الركوع ولو صلى خلف امام لا يرى الرفع فيها يرفع ولا يوافق الامام في اترك بجر عن الظهيرية (قوله ثم يعوذ) هو قول محمد وهو المختار كافي بجمع الانهر وقال أبو يوسف يتوعد قبل الزوائد لانه تبع الثناء عنده (قوله بسج اسم ربك الاعلى وهل أتاك) وروى في واقتربت جوهرة (قوله وموافقة جمع من الصحابة) قدمنا ذكرهم (قوله وسلامته) أي أثر ابن مسعود من الاضطراب أي التردد في بعض الالفاظ (قوله وانما اختير قوله الخ) ولذلك كثرت موافقة الامام له (قوله لان الخلاف في الاولوية) قال في البحر الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز قول محمد في الموطأ بعد ذكر الروايات فما أخذت به فحسن ولو كان فيها ناسخ ومنسوخ لكان محمد أولى بعرفته (قوله ولذا لو كبر الامام) أي لكون الخلاف في الاولوية (قوله يتابعه المقتدى الخ) لانه التزم صلاته فيلزمه العمل برأيه (قوله لانه بعدها الخ) أي يخرج عن عهدة الاجتهاد فصار كالعمل بالنسخ ثم قالوا هذا اذا سمع من الامام أما اذا سمع من المبلغ فقط فانه يتابعه ولو زاد على هذا العدد لجواز الخطأ من المبلغ فيما سبق فلا يترك الواجب احتياطاً ولذا قيل ينوي الاقتناع بكل تكبيرة لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة (قوله واذا كان مسبوقا الخ) قال في المراج المسبوق يكبر فيما يقرأ فيه برأى نفسه ويخالف رأى امامه لانه منفرد بخلاف الملاحق فانه يكبر برأى



امامه ويخالف رأي نفسه لانه خلف الامام حكما (قوله واذا سبق بركعة)  
 أي وكان ممن يرى قول أبي حنيفة (قوله فيوافق رأي الامام على) أي  
 بالبداءة في القضاء بالقراءة ثم يكبر (قوله فكان أولى) من الخروج عن  
 أقوالهم جميعا أي اذا ابتدأ بالتكبير ثم قرأ (قوله بمشاركته) متعلق بأمن  
 (قوله ويكبر للزوائد منحنيا) برأي نفسه لانه مسبق بوق وقال أبو يوسف  
 يشتمغل بتسييح الركوع لانه محله حقيقة ويسقط عنه التكبير (قوله  
 لان الفاتت من الذكرا الخ) كما اذا أدركه في الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم فانه يبدأ بالشهاد الذي فاته وكما اذا أدركه في ثالثة الوتر كما  
 فانه يأتي بالقنوت ان أمن فوت الركوع وكذا يأتي بالثناء كذلك (قوله  
 ويفوت) من التفويت (قوله سقط عن المقتدي مابق) أي أوكله  
 ان لم يكبر شيئا ولا يأتي به في الثانية ولو أدرك الامام وقد كبر بعض  
 التكبيرات تابعه وقضى ما فاته في الحال ثم تابع امامه وان أدركه وقد  
 شرع في القراءة ككبر تكبيرة الافتتاح وأتى بالزوائد برأي نفسه لانه  
 مسبق بوق ولو أدركه قائما ولم يكبر حتى ركع لا يكبر على ما ارتضاء في المحيط  
 وان أدركه بعد ما رفع رأسه من الركوع لم يكبر اتفاقا ولو ركع الامام  
 قبل أن يكبر كبر راكعا ولا يعود الى القيام ليكبر في ظاهر الرواية ولو عاد  
 لا تغمد كما في شرح السعيد (قوله لزوم ترك المتابعة المفروضة) فبها ان  
 المتابعة هنا واجبة (قوله بعد الصلاة) هـ ذايان الافضية (قوله  
 يعلم فيهم) ما أحكام صدقة الفطر) أي في احدها وهي الاولى وهذا في  
 خطبة الفطر وسأني بيان الاضحية وكذا كل حكم احتيج اليه (قوله لان  
 الخطبة شرعت لاجله) أي لاجل التعليم قال صاحب البحر بحثا وينبغي  
 للخطيب أن يعلمهم الاحكام في جمعة قبل العيد لان المندوب في صدقة  
 الفطر أدائها قبل الخروج الى المصلى وابتداء تكبير التشريق من فجر يوم  
 عرفة فلا يفيد هنا التعليم اه قال والعلم أمانة في عنق العلماء اه ويقوى  
 هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر أنه صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل  
 العيد يومين خطبة يبين فيها أحكام صدقة الفطر اه (قوله من  
 يجب عليه) وهو الحر المسلم المالك للنصاب ولو غيّر تامة (قوله وان

واذا سبق بركعة يتبدى في قضائهم ايا القراءة ثم يكبر  
 لانه لو بدأ بالتكبير والى بين التكبيرات ولم يقل به  
 أحد من الصحابة فيوافق رأي الامام على بن أبي  
 طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق  
 بقضى أول صدقة لانه في حق الاذكار وان أدرك  
 الامام راكعا أحرمت قائما وكبر تكبيرات الزوائد  
 قائما أيضا ان أمن فوت الركعة بمشاركته الامام  
 في الركوع والا يكبر للاحرام قائما ثم يركع مشاركا  
 الامام في الركوع ويكبر للزوائد منحنيا بـ لا رفع  
 يد لان الفاتت من الذكر يقضى قبل فراغ الامام  
 بخلاف الفعل والرفع حينئذ سنة في غير محله  
 ويفوت السنة التي في محلهما وهي وضع اليدين على  
 الركبتين وان رفع الامام رأسه سقط عن المقتدي  
 الركبتيين من التكبيرات لانه ان أتى به في الركوع لم  
 فابق من المتابعة المفروضة للواجب وان أدركه بعد  
 ترك المتابعة المفروضة لانه يقضى الركعة مع  
 رفع رأسه قائما لا يأتي بالتكبير لانه يقضى الركعة مع  
 تكبيراتها كذا في فتح القدير (ثم يخطب الامام  
 بعد الصلاة خطبة بن) اقتداء بفعل النبي صلى الله  
 عليه وسلم (بهلم فيه ما أحكام صدقة الفطر) لان  
 الخطبة شرعت لاجله فيذكر من يجب عليه وان  
 يجب

تجب) هو مصرف الزكاة (قوله ومم تجب) من البر وسويقه ودقيقه  
 والشعر كذلك والتمر والزبيب وما سواها بالقيمة (قوله ومقدار الواجب)  
 هو نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير أو زبيب (قوله ووقت  
 الوجوب) هو طلوع الفجر من يوم الفطر (قوله ويجلس بين الخطبتين)  
 لا قبلهما - ما عندنا كذا في الدر (قوله وليس لذلك) أي للتكبير الواقع  
 في أثناء الخطبة عدد فلا ينافي قوله بعد ويستحب أن يستفتح الخ (قوله  
 وغيرها) هذا يعم خطاب الحج الثلاث مع أنه يبيدوها بالتكبير إلا أن التي  
 بمكة وعرفة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كما ذكره في الدر  
 (قوله تترى) أي متتابعات ويكبر قبل النزول أربعة عشر كذا في الشرح  
 (قوله في أنفسهم) المراد أنهم يسرون به كما تقدم والظاهر أنه متعلق  
 بالتكبير والصلاة لأنه يجب الانصات لجمعها وقوله سنة الانصات الأولى  
 أن يقول وواجب الانصات (قوله ومن فاتته الصلاة مع الإمام)  
 أو بخروج وقتها سواء كان أعذر أم لا لأنه ياتم في الثاني دون الأول وكما  
 إذا لم يشرع أصلاً أو شرع ثم أفسده اتفاقاً على الأصح وفيها يلغز أي  
 رجل أفسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء عليه در ولو قدر بعد الفوات مع  
 الإمام على ادراكها مع غيره فعل للاتفاق على جواز تعددها (قوله  
 لا تتم بدون الإمام أي السلطان أو مأموره) أي وقد صلاها الإمام  
 أو مأموره فإن كان مأموراً بإقامتها أن يقيمها (قوله وإن شاء صلى نفلاً)  
 لعله محمول على الصلاة في غير المصلي لما تقدم من كراهة الصلاة فيه بعدها  
 (قوله فيكون) أي ما صلاها صلاة الضحى قال في العناية فإن قيل هي  
 قائمة مقام صلاة الضحى ولهذا ذكره صلاة الضحى قبل صلاة العبد فإذا  
 عجز عنها يصير إلى الأصل كالجمعة إذا فاتت فإنه يصير إلى الظهر أجيب  
 بأننا إن سلمنا ذلك لا يضرنا لكن صلاة الضحى غير واجبة فيتحيز بخلاف  
 الظهر في الجمعة فإنه فرض فيسلم أدائه ويلزم على ما ذكره أنه لا يأتي  
 بالضحى إذا صلى العبد لعدم الجمع بين العوض والمعوذ وليس كذلك  
 (قوله وروى في ذلك) بصيغة الفاعل وضميره لابن مسعود (قوله وثوابا  
 جزيلاً) في القهستاني عن المسعودية يعطى ثواباً بعد كل ما ثبت في هذه

ومم تجب ومقدار الواجب ووقت الوجوب  
 ويجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر  
 في خطبة العبدین وليس لذلك عدد في ظاهر  
 الرواية لكن لا ينبغي أن يجعل أكثر الخطبة التكبير  
 ويكبر في خطبة عبد الأضي أكثر مما يكبر في خطبة  
 الفطر كذا في قاضي خان ويبدأ بالتكبير في خطبة العبدین  
 في الجمعة وغيرها ويبدأ بالتكبير في خطبة العبدین  
 ويستحب أن يستفتح الأولى بتسعة تترى والثانية  
 بتسعة قال عبد الله بن مسعود وهو السنة ويكبر  
 القوم معه ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في أنفسهم أمثالاً لا مرسوم سنة الانصات (ومن  
 فاتته الصلاة) فلم يدركها (مع الإمام لا يقضها)  
 لأنهم لم تعرف قربة الإشرائط لا تتم بدون الإمام  
 أي السلطان أو مأموره فإن شاء أنصرف وإن شاء  
 صلى نفلاً والافضل أربع فيكون له صلاة الضحى لما  
 روى عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال من  
 فاتته صلاة العبد صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى  
 بسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية والشه والشه  
 وفي الثالثة والأربع في الرابعة والضحى  
 وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعلم  
 جزيلاً واثواباً جزيلاً انتهى



السنة اه (قوله كان غم الهلال الخ) وكالمطرو ونحوه كافي السراج  
وكالموصل بالناس على غير طهارة ولم يعلم الا بعد الزوال كافي الخانية (قوله  
وشهدوا بعد الزوال) أو قبله بحيث لا يمكن اجتماع الناس برهان قال  
السيد وفي كونها قضاء أو أداء قولان حكاهما القهستاني ونصه أي  
يقضى ملاته كما أشار إليه الكرمانى والجلايى والهداية وغيرها أو يؤدى  
كافي التحفة اه (قوله الى الغد) ووقتها من الثاني كالأول أفاده  
السيد (قوله وأحكام الاضحية) أي من الشروط والمندوبات هي  
أحكام الفطر ولا حاجة الى تعدد الموافق وانما يحتاج الى عد الخائف  
أفاده السيد (قوله يؤخر الاكل عن الصلاة) وكذا كل ما ينشأ في الصوم  
من صفة الى أن يصلى وقد تواردت الاخبار عن الصحابة رضى الله عنهم  
في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية كما  
في الزايدى وفيه رمز الى أن هذا الامسك ليس بصوم ولذا لم يشترط له  
النية والى أنه مندوب في حق المصريين فقط كافي تقسيم المأمور به من  
الكشف قهستاني (قوله فان قدمه لا يكره في المختار) قال الجوى  
المنفى كراهة التحريم اذ لا بد من الكراهة بترك السنة وأدنى مراتبها  
التنزيه اه (قوله كان لا يطعم) بفتح الياء أى لا يأكل (قوله فبأكل  
من أضحيته) وفي لفظ البيهقي فبأكل من كبش أضحيته قال في غاية  
البيان لان الناس أضحيات الله تعالى في هذا اليوم فيستحب أن يكون  
تناولهم من لحوم الاضاحى هي التي ضيافة الله تعالى (قوله فلذا قبل الخ)  
أي اهـ هذا الحديث قبل الخ قال السيد وهو ظاهر في ترجيح الاطلاق  
لحكاية التفصيل بقبل اه وقبده في غاية البيان بالمصرى أما القروى  
فانه يذوق من حبر يصبح ولا يمسي كافي عباد الفطر لان الاضاحى تذبح  
في القرى من الصباح بخلاف المصر حيث لا تذبح فيه قبل الصلاة اه  
وقوله فانه يذوق من حبر يصبح أى من أضاحيهـ مبدل ليل التعليق بقوله  
لان الاضاحى الخ والاعمال بعدم الصلاة عليهـ م (قوله ويكبر في الطريق  
جهرا) أشار بذكر الطريق الى ما في المبسوط وشرح الطحاوى أنه يقطعه  
اذا انتهى الى الجبابة وفي رواية حتى يشرع الامام فيها وعمل الناس على

(وتؤخر) صلاة عيد الفطر (ببذر) كان غم الهلال  
وشهدوا بعد الزوال أو صلوا فيها في غير قطع رانها  
كانت بعد الزوال فتؤخر (الى الغد فقط) لان  
الاصل فيها أن لا تؤخر كالجعة الا أن تتركها بما  
روينا من أنه عليه السلام أخرها الى الغد بعد  
ووتنا من أنه عليه السلام أخرها الى ما بعده فبقي على الاصل وقيد  
ولم يرو أنه أخرها الى ما بعده فبقي على الاصل وقيد  
الغدر للجواز لا تنفى الكراهة فاذا لم يكن عذر  
لا تصح في الغد (وأحكام) عيد الاضحية كالقسط  
وقد علمنا (كمنه في الاضحية يؤخر الاكل عن  
الصلاة) استحبابا فان قدمه لا يكره في المختار لانه  
عليه السلام كان لا يطعم في يوم الاضحية حتى يرجع  
فبأكل من أضحيته فلذا قبل لا يستحب تأخير  
الاكل الا لمن يضحي لبأكل منها أو لا (ويكبر في  
الطريق) ذاهبا الى المعلى (جهرا) استحبابا كما في  
الذي صلى الله عليه وسلم (ويكبر الاضحية) فيبين

هذه الرواية ويكبر كلما اتى جعاً أو عطشاً أو هبط وأدياً كالتلبية ولا يسن  
التكبير جهرافى غير هذه الايام الا بازا معدة وأصوم من قبل وكذا  
الحريق والخواف كلها كما فى الزاهدى (قوله من تحجب عليه) هو المسلم  
العاقل الخزان المالك للنصاب ولو غير تام (قوله ومم تحجب) فتجب من  
الانواع الثلاثة الابل والبقر والغنم (قوله وسن الواجب) هو التنى من  
هذه الانواع وهو مائة سنة من الغنم وطعن فى الثانية ومن البقر مائة  
سنة من طعن فى الثالثة ومن الابل مائة سنة له أربعة وطعن فى الخامسة  
ويجزى البدع من الضأن وهو مائة سنة له نصف حول أو أكثر كما بين فى محله  
(قوله ووقت ذبحه) هو يوم العيد ويومان بعده (قوله والذابح) هو  
صاحب الاضحية ان كان يحسن الذبح والا فبأمر غيره ويشهد الذبح فانه  
يغفر له باول قطرة من دمها كما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لسيدة  
نساء العالمين بنته فاطمة رضى الله عنها (قوله وحكم الاكل  
والصدق) هما بالثلث ويهدى ثلثا ويتخر ثلثا ان لم يكن صاحب عيال  
والا فصرفه الى عياله أولى من صرفه الى الصدقة والهدية (قوله ويعلم  
تكبير التشرىق) هو فى اللغة تقديد اللحم بالقائه فى المشرقة أى الشمس وقد  
جرت عادتهم بتشرىق لحوم الاضاحى فى اليوم الحادى عشر والثانى عشر  
والثالث عشر فسميت هذه الثلاثة ايام التشرىق وايام النحر ثلاثة أيضاً  
يوم النحر وهو العاشر من ذى الحجة ويومان بعده فالجموع أربعة الاول  
منها نحر فقط والرابع تشرىق فقط والمتوسطان نحر وتشرىق وعلى هذا  
المعنى اعترضت الاضافة بأن المعنى حينئذ تكبير ايام التشرىق ولا يصح لانه  
يؤتى به فى غيرها وأجيب بأنه لما كان أكثر أيامه ايام التشرىق نزل الاكثر  
منزلة الكل وبأن لفظ التشرىق كما يطلق على ما تقدم يطلق أيضاً على رفع  
الصوت بالتكبير فى هذه الايام المخصوصة كما قاله أئمة اللغة وحينئذ  
فالاضافة من قبيل اضافة البيان أى التكبير الذى هو التشرىق وهذا  
الثانى هو الذى أشار اليه المؤلف بقوله من اضافة الخاص أى الذى هو  
التشرىق بالمعنى الثانى الى العام وهو مطلق تكبير وهذا انما يتمشى على أن  
أول المتضايقين مضاف اليه وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل بالعكس وهو

من تحجب عليه ومم تحجب وسن الواجب ووقت  
ذبحه والذابح وحكم الاكل والصدق والهدية  
والاذنار (و) يعلم تكبير التشرىق (من اضافة  
انتماء الى العام) (فى الخطبة)



المشهور وقيل كل يطلق على كل (قوله شرعته) أي لأجل التعليم  
 المأخوذ من يعلم (قوله ويغني) البحث لصاحب البحر (قوله لانها مؤقتة  
 بوقت الاضحية) وذلك لان التضحية قربة تتوقت بأيام البحر وهي ثلاثة  
 فكذا الصلاة لانها صلاة الاضحية ولو أخرت صلاة العيد في اليوم الاول  
 أخرت التضحية الى الزوال ولا تجزيهم الا بعد ذلك في اليوم الثاني  
 لا تجزيهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون أن يصلي الامام فح تجزيهم  
 (قوله فيما بين الخ) كالاستدراك على ما قبله يعني الصلاة وان وقت  
 بوقت الاضحية نظرا الى الايام الثلاثة لكنها تنقيد بما بين الارتضاع الى  
 الزوال ولا تصح بعدها (قوله وهو التشبيه بالواقفين) هذا هو المراد  
 هنا وبطاق على التطيب بذي عرف أي ربح طيبة وانشاد الضالة  
 والوقوف بعرفات أي تشبيه الناس أنفسهم بالواقفين بعرفات والاولى  
 التشبيه (قوله بل يكره في الصحيح) وظاهر كلامهم أنها تحريمية لان  
 الوقوف عهد قربة بكان مخصوص فلم يجوز فعله في غيره كالطواف ونحوه  
 ألا ترى أنه لا يجوز الطواف حول مسجد أو بيت سوى الكعبة تشبها  
 كما في غاية البيان وفي الكافي من طاف بمسجد سوى الكعبة يخشى عليه  
 الكفر اه (قوله لانه اختراع في الدين) اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه  
 وسلم ولا عن أصحابه رضوان الله تعالى عليهم وما نقل عن ابن عباس أنه  
 فعل ذلك بالبصرة يحمل على أنه خرج للاستسقاء ونحوه لا للتشبيه بأهل  
 عرفات قال عطاء الخراساني ان استطعت أن تخلو بنفسك عشية عرفة  
 فافعل اه (قوله رعا) قال في القاموس الرعا ع كصاحب الاحداث  
 والطفام وكصاحبة النعماء ومن لا فؤاده ولا عقل اه وقال في مادة  
 حدث والاحداث امطار أول السنة ورجل حدث السن وحديثها بين  
 الحدائث والحدوثه فتي والحديث الجديد والخبر اه والمناسب هنا هو ارادة  
 من لا فؤاده ولا عقل وعليه فالمناسب أن يقول رعا ع العامة أي من  
 لا عقل له منهم والمراد بالاحداث هنا الغتيان أي الشبان (قوله ودرو  
 المفسدة مقدم) أي دفع المفسدة مقدم على جلب المصلحة قال في الشرح  
 بعد ذكر هذه العبارة وحسم ذلك واجب اه (قوله ويجب تكبير

لان الخطبة شرعته ويغني للخطيب التشبيه عليها  
 في خطبة الجمعة التي يليها العيد (وتؤخر) صلاة عيد  
 الاضحية (بعد ذلك) تنفي الكراهة وبلا عذر مع  
 الكراهة لخالفه المأثور (الى ثلاثة أيام) لانها مؤقتة  
 بوقت الاضحية فيما بين الارتضاع الى الزوال ولا  
 تصح بعدها (والتعريف) وهو التشبيه بالواقفين  
 بعرفات (ليس بشي) معتبر فلا يشبه بل يكره في  
 الصحيح لانه اختراع في الدين ولا يخفى ما يحصل من  
 رعا ع العاقبة باجتماعهم واختلاطهم بالنساء  
 والاحداث في هذا الزمان ودرو المفسدة مقدم  
 (ويجب تكبير التبريق)

(التشريع) وكذا يجب الجهر به وقيل يسن أفاده القهستاني (قوله  
 في اختيار الأكثر) وقيل يسن وبه عبر حافظ الدين في الكثر وأول بان  
 السنة تطلق على الواجب نظر إلى معناها اللغوي وهو الطريقة (قوله  
 لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات) انما لم يكن فرضاً بهذه الآية  
 لما قيل ان المراد به ذكر الله تعالى عند رمي الجمار بدليل فن تعجل في يومين  
 الآية فلم يكن الكتاب قطعي الدلالة فيفيد الوجوب لا الافتراض وقد  
 واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم من غير ترك وكذا الخلفاء الراشدون  
 والصحابه أجمعون (قوله من بعد صلاة فجر عرفة الخ) هو قول ابن  
 مسعود انه بدأ وانتهى ولذا أخذ به الامام رضي الله عنه لقوله عليه الصلاة  
 والسلام اختار لا متى ما اختاره ابن أم عبد وقيل ابتداءه من بعد صلاة  
 الظهر من أول يوم التعمير به أخذ مالك والشافعي وهو رواية عن أبي  
 يوسف (قوله إلى عقب) انما زاد عقب للتنصيص على البعدية ولو  
 حذف لتوهم أن الغاية غير داخله (قوله وبأني به مرة) وما زاد فهو  
 مستحب قاله البدر العيني في شرح التحفة واقره في الدرر في الخوى  
 عن اقرأ حصارى الآية بان به مرتين خلاف السنة وفي مجمع الانهر ان زاد  
 فقد خالف السنة اه ولعل محله ما اذا أتى به على أنه سنة وأما اذا أتى به على  
 أنه ذكر مطلق فلا ويجزى (قوله فور كل صلاة فرض) لانه من خصائص  
 الصلاة فيؤدى في حرمتها من غير فاصل يمنع البناء كقهقهة وحدث عهد  
 وكلام مطلقاً وخروج من المسجد ومجاورة الصفوف في الصحراء وان لم  
 يخرج منه أولم يجاوزها يكبر لان حرمة الصلاة باقية كما في حاشية المؤلف  
 فان فصل بشئ من هذه الاشياء سقط عنه لانها تقطع حرمة الصلاة لكنه  
 ان فعل المتأني عدا أتم ولو سبقه حدث بعد السلام ان شاء كبر في الحال  
 لبقاء حرمة الصلاة ولا يشترط له الطهارة كما ساقى لانه لا يؤدى في تحريمه  
 الصلاة واختاره السرخسي وان شاء توضأ وأتى به وصححه الزيلعي (قوله  
 ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها الخ) خرج به ثلاث صور الاولى  
 فائتة غيرها فيها الثانية فائتة في غير هذه الايام الثالثة فائتة قضاها  
 في أيامها من العام القابل وفي هذه الاخيرة خلاف أبي يوسف والصحيح

في اختيار الأكثر لقوله تعالى واذكروا الله في أيام  
 معدودات (من بعد) صلاة (فجر عرفة إلى) عقب  
 (عصر العبد) لا تعقداً لاجتماع على الأقل وبأني  
 به (مرة) بشرط أن يكون (فور كل) صلاة  
 (فرض) نفل الجمعة ونحوه النفل والوتر وصلاة  
 المنازة والعبد اذا كان الفرض (أدى) أى ولو  
 كان قضاء من فروض هذه المدة فيها



انه لا تكبير لها (قوله وهي الثمانية) الضمير الى الفرائض (قوله  
والاثنتين) اعله محمول على المنفردين والا فالجماعة تحقق بهم ما في غير الجماعة  
الا انه على هذا المعنى يرجع الى المنفرد لان كلامهم ما منفردا وانه بعد  
الاثنتين غير جماعة اعتبارا للمتبادر من لفظها (قوله خرج به جماعة النساء)  
أى والعسرة (قوله على امام مقيم) هو امام توطن المصرا ونوى فيها  
اقامة خمسة عشر يوما ثم نوى اقامة مادون ذلك لا يجب عليه على  
ما يفهم من كلامه (قوله أى بالامام المقيم) هو الاصح وقيل تجب على  
المقيم المقتدى بالمافر وجرى عليه صاحب الدرر افاده السيد (قوله أو  
رقبعا) الاولى حذفه كما فعل في التنوير لانه يؤهم الخلاف وليس فيه خلاف  
(قوله والمرأة تخفض صوتها) بحيث تسمع نفسها والتعليل يفيد الوجوب  
(قوله لانه عورة) هذا غير معتمد والصحيح انه يؤدى الى الفتنة أفاده السيد  
وقد سبق والمراد بالعورة معناها اللغوى وهو العيب (قوله وفي التلبية  
تفسد) لانها كلام أجنبى وفي البحر واليكافى يبدأ بسجود السهو لوجوبه  
في تحريمها يتم بالتكبير لوجوبه في حرمتها ثم بالتلبية لو حرما بعدهما ولو بدأ  
بها سقط السجود والتكبير لانها كلام فيقطع الوصل ولو بدأ بالتكبير سجد  
لانه لا ينافي الصلاة بخلاف التلبية اه (قوله وتكبير الامام) بالجر عطفًا  
على طهارة (قوله لما رويناه) أى من أثر ابن مسعود السابق وهو انما  
يدل على اشتراط الجماعة فقط فهو أخص من المذعى وللإمام دلائل أخر  
على ما رآه (قوله الى آخر أيام التشريق) الاولى حذفه والاستغناء بما قبله  
لما فيه من اتمام أنه يكبر بعد المغرب لانها آخر أيامه فتأمل (قوله وبه يعمل  
وعليه الفتوى) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام وصاحبه فالحبرة  
لقوة الدليل على ما في آخر الحاوى القدسي أو هو مبنى على أن قوله ما  
في كل مسألة مروي عنه كما ذكره في الحاروى أيضا والافكي يفتى  
بقول غير صاحب المذهب كذا في البحر قال وبهذا يندفع ما في الفتح من  
ترجيح قوله ورد فتوى المشايخ بقوله ما ولونسي الامام التكبير أى به  
المؤتم وجوبا كسامع السجدة مع ناليها قال محمد قال يعقوب صليت  
بهم المغرب يوم عرفة فسهوت أن أكبر فكبر أبو حنيفة ويعقوب هو اسم

وهي الثمانية (بجماعة) نخرج به المنفرد كما عن ابن  
مسعود رضى الله عنه ليس التكبير أيام التشريق  
على الواحد والاثنتين التكبير على من صلى بجماعة  
(مستحبة) نخرج به جماعة النساء فيجب (على امام  
مقيم بمصر) لا مسافر ومقيم بقرية (و) يجب التكبير  
على (من اقتدى به) أى بالامام المقيم (ولو كان)  
المقتدى (مسافرا أو رقبعا أو أثنى) يجب للامام  
والمرأة تخفض صوتها دون الرجال لانه عورة وعلى  
المسبوق التكبير لانه مقتدى بخبره فيكبر بعد فراغه  
ولو تابع الامام فاسلم نفسه صلاته وفي التلبية  
تفسد ويبدأ المحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا يقتصر  
التكبير للطهارة وتكبير الامام (عند أبي حنيفة  
رضه الله) لما رويناه (وقالا) أى أبو يوسف ومحمد  
رضه الله (يجب) التكبير (فورا) كل فرض على من  
صلاه ولو كان (منفردا أو مسافرا أو قرويا)  
لانه يسمع للمكتوبة من فجر عرفة (الى) عقب  
(عصر) اليوم (انما) من من يوم عرفة فيكون  
الى آخر أيام التشريق (وبه) أى بقوله (يعمل  
وعليه الفتوى) اذ هو الاحتياط

أبي يوسف القاضي صاحب الامام الاعظم وهو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن جينة البجلي استصر سعد يوم أحد ونزل الكوفة ومات بها وصلى عليه زيد بن ارقم وكبر خمساً وتوفي أبو يوسف سنة اثنتين وثمانين ومائة في خلافة هرون الرشيد وقد تضمنت هذه الحكاية من الفوائد الحكيمة هذه المسئلة ومن العرفية جلالة قدر أبي يوسف عند الامام حيث قدمه وعظم منزلة الامام في قلبه حيث نسي ما لا ينسى عادة لعله بأنه خلفه وذلك أن العادة انما هو نسيان التكبير الاول وهو الكائن عقب فجر يوم عرفة فأما بعد توالي ثلاث اوقات يكبر فيها فلا ومنها أن تعظيم الاستاذ في طاعته لا فيما يظنه طاعة لانه تقدم بأمر الامام كما هو القاعدة المشهورة أن الاشتغال خير من الادب ومنها أنه ينبغي للاستاذ ان يفرس في بعض اصحابه الخبير أن يقدمه ويعظمه عند الناس حتى يعظموه ومنها ان التلميذ لا ينبغي له أن ينسى حرمة أستاذه وان قدمه وعظمه الا ترى أن أبا يوسف شغله ذلك عن التكبير حتى شها كذا في البحر (قوله لان الاتيان بما ليس عليه الخ) ولان فيه الاخذ بالاكثر في العبادات خصوصاً في الذكر المأمور بها كثاره وهذا في مقابلة ما ذكر في دليل الامام من أن الاجماع انعقد على الأقل (قوله لا امر بذكر الله الخ) عله لقوله انه عليه وفي المرح وللأمر به فيكون عطفاً على قوله لان الاتيان الخ (قوله في الايام المعلومات) وهو قوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات (قوله والمعدودات) وهو قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات (قوله وعدم) بالجر عطف على مدخول اللام وهو جواب عن سؤال كانه قيل له لما ذالم تحمله لوه على غير هذا التكبير وحاصل الجواب أن المأمور به ذكر حادث في هذه الايام وليس بمحادث فيها الا هو (قوله والاوسطان الخ) كذا يوجد في بعض النسخ لكن التعليل بقوله لان المعلومات الخ لا يناسبه لان الاوسطين العاشر والحادي عشر وأما الثاني عشر فليس من المعلومات بل هو من المعدودات وأما الحادي عشر والثاني عشر فكلاهما ليس من المعلومات فالنسخ التي حذف منها هذه العبارة هي الصواب (قوله انه قال) بدل من ضمير روى لكن لا يلائمه في المعنى والاولى أن

لان الاتيان بما ليس عليه أولى من ترك ما قبله  
عليه لا امر بذكر الله في الايام المعلومات والمعدودات  
وعدم وجدان ذكر سوى التكبيرات في أيام  
التشريق والاوسطان منها من المعلومات  
والمعدودات لان المعلومات عشر الحجج والمعدودات  
أيام التشريق قبل المعلومات أيام النحر  
والمعدودات سميت معدودات لقلتها وهكذا روى  
عن أبي يوسف أنه قال



يجعل تعليلاً على حذف اللام (قوله اليوم الاول من المعلومات) ان اراد به يوم عرفة فهو وليس من المعلومات ولا من المعدودات أما الاول فلانه لا يخرجه وأما الثاني فلانه ليس من أيام التشريق اللهم الا اذا أريد بها ما يقع فيها كبير التشريق فيكون من المعدودات (قوله واليومان الاوسطان الخ) بل ثلاثة معلومة ومعدودة وهي أيام الحر أما الرابع فعدود فقط وأما اذا أريد بأيام التشريق الايام الثلاثة التي بعد أيام النحر فالمراد بالاول يوم النحر وهو معلوم والاوسطان الحادي عشر والثاني عشر معلومان ومعدودان والاخير معدود لا غير وهو المتبادر (قوله ولا بأس بالتكبير عقب صلاة العيدين) كذا في مبسوط أبي الليث لتوارث المسلمين ذلك وكذا في الاسواق وغيرها (والتكبير) هو (أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر) فهو مترنان (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر) (قوله للماروي أنه صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغداة يوم عرفة ثم أقبل على أصحابه بوجهه فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء قبلنا في يومنا هذا الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر) (قوله للماروي) يزيد على هذا ان شاء فيقول الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً

وهما منصوبان على الظرفية (قوله وحده) حال لازمة (قوله ونصر عبده) محمد صلى الله عليه وسلم عطف تفسير على قوله صدق وعده ويدل عليه ما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في غزوة بدر اللهم أنجز لي ما وعدتني أو خاص أن أريد بالاول الاعتراف بأن كل ما وعد به الحق تعالى صدق (قوله وأعز جنده) المسلمين ألا أن حرب الله هم الغالبون أو المراد الصحابة في مغازيهم (قوله وهزم الأحزاب وحده) في وقعة الخندق فانهم هزموا من غير محاربة فتجعض الهزم لله تعالى من غير مشاهدة سبب أو المراد الهزم مطلقا فان الفعل لله وحده والمشاهد من الاسباب أمور عادية (قوله مخلصين له الدين) أي الطاعة (قوله ولو كره الكافرون) الواو للحال (قوله اللهم صل على محمد) المندوب السيادة كما قالوا في الصلاة (قوله وعلى آل محمد) المراد بهم مطلق الاتباع وعطف الاصحاب من عطف الخاص للاهتمام بسبب الشرف \* تمته \*

ذكر في الكشف أن الخليل لما أراد الذبح ونزل جبريل بالفداء خاف عليه العجلة فنادى من الهواء الله أكبر الله أكبر فسمعه الذبيح فقال لا اله الا الله والله أكبر فقال الخليل الله أكبر والله الحمد اه لكن لم يثبت ذلك عند أهل الحديث والمختار أن الذبيح اسمعيل عليه السلام وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع الله در والمسئلة خلافة سابقا وخلفا فتمهم من قال به ومنهم من قال بأنه اسمعيل عليه السلام قال في البحر والحقبة ماثلون الى الاول والخاص كما قال السيوطي أن الخلاف فيه مشهور بين الصحابة فمن بعدهم ويرجح كل من القولين كما في الزرقاني على المواهب والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

هـ (باب صلاة الكسوف) \*

ذكر هذا الباب بعد صلاة العيد وقبل الاستسقاء لأن كلا منهما صلاة نهائية بجماعة مخصوصة من غير أذان ولا إقامة إلا أن صلاة العيد واجبة وقيل فرض كفاية وصلاة الكسوف سنة عند الجمهور وقيل واجبة وصلاة الاستسقاء تختلف في سنتها فتناسب ترتيب الابواب كذا في الفتح يقال كسف الله الشمس كسفا من باب ضرب فهو متعد وكسفت الشمس

قوله الغالبون التلاوة المفلحون اه

لا اله الا الله وحده صدق وعده ونه رعبه وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى اصحاب محمد وعلى أزواج محمد وسلم تسليما كذا في مجمع الروايات شرح القندوري

\*(باب صلاة الكسوف) هـ  
والكسوف والافتراق



كسوفاً من باب جمل فهو لازم وما قيل في الكسوف يقال في الخسوف  
وهما بمعنى واحد وهو ذهاب الضوء من ~~كل~~ منهما قاله ابن فارس  
والأزهري والجوهرى وزاد في القاموس الخسوف ذهاب بعضهما  
والكسوف ذهاب كليهما والاضافة في صلاة الكسوف للتعريف وهي  
من اضافة الشيء الى سببه لان سببها الكسوف روى الكمال أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ان أناساً يزعمون أن الشمس والقمر لا ينكسفان  
الا موت عظيم من العظماء وليس كذلك ان الشمس والقمر لا ينكسفان  
لموت أحد ولا لحياة ولكنهما آيتان من آيات الله ان الله اذا بدا الشيء من  
خلقه خشع له فاذا رأيت ذلك فصلوا ~~ك~~ا حدث صلاة صلتموها من  
المكتوبة ~~هـ~~ والمراد بالحدث الاقرب وكانت الصبح فان الكسوف كان  
عند ارتفاعها قدر رحمن والفقهاء في الحديث ان أهل الجاهلية كانوا  
يزعمون أن ذلك يوجب حدوث تغير في العالم كما يعتقد أهل النجوم من  
أن هذه الاجسام السفلية مرتبطة بالنجوم وأن لها تأثيراً في ذلك وان  
العالم كرى الشكل والكسوف حلولة الارض بين الشمس وبين الابصار  
فهو امر عادي لا يتقدم ولا يتأخر فأخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم  
أن اعتقادهم هذا باطل وأن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى  
يريهما عباده ليعلموا أنهم مأموران بأمره ليس لهما سلطان في غيرهما  
ولا قوة الدفع عن أنفسهما فلا يستحقان أن يعبدوا وأن هذا من أثر الارادة  
القدية وفعل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى  
شاء بلا سبب وفي الفزع الى الصلاة والسجود لله تعالى والتضرع اليه عند  
ذلك تحقيق اضافة الحوادث كلها اليه تعالى ونبيها عماموا وفي هذا  
دليل أيضاً على أن الصلاة مستحبة عند حدوث كل آية من الآيات كالزلازل  
والرياح الشديدة والظلمة ونحوها كما في غاية البيان وقال تعالى وما نرسل  
بالآيات الا تخوفوا والتخويف بهما لما فيهما من تبدل نعمته النور بظلمة  
لا سيما الكسوف فتفزع القلوب لذلك طبعاً فكانا من الآيات المخوفة  
والله تعالى يخوف عباده ليعتدوا بالمعاصي ويرجعوا اليه بالطاعة  
والاستغفار (قوله والانزع) كالزلازل والرياح الشديدة والظلمة (قوله)

سن ركعتان الخ بيان لاقول مقدارها وان شاء صلى أربعاً أو أكثر كل شفيع  
 بتسليمه أو كل شفيعين كما في البحر عن المجتبى والافضل أربع ~~كذا~~  
 في الجوى عن النهاية (قوله كهية النفل) في عدم الاذان والاقامة  
 وعدم الجواز في الاوقات المذكورة وفي اطلالة القيام بالقراءة والادعية  
 التي هي من خصائص النفل وقيل يخفف القراءة ان شاء لان المسنون  
 استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف أحدهما طول الآخر وقيل  
 يقرأ فيهما ما أحب كالصلاة المكتوبة وأما الركوع والسجود فان شاء  
 قصرهما وان شاء طوَاهما كذا في شرح السيد (قوله من غير زيادة)  
 مرتبط بقوله ~~كهية النفل~~ أي من غير زيادة ركوع ثلث (قوله فلا  
 يركع ركوعين في كل ركعة) وقال مالك والشافعي وأحمد في المختار  
 عنده في كل ركعة ركوعان لخبر ابن عباس وعائشة أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ركع ركوعين في كل ركعة متفق عليه ولنا أدلة كثيرة قال  
 الكمال بعد ذكر هذه الأحاديث منها الصحيح ومنها الحسن قد دارت  
 على ثلاثة أمور منها ما فيه أنه صلى ركعتين ومنها الأمر بأن يجعل لهما  
 كأحد ما صلى لهما من المكتوبة وهي الصبح ومنها ما فصل فأفاد تفصيله  
 انه يركع واحد وما ذهبنا إليه رواه كبار الصحابة قالوا خذبه أولى لكثرة  
 رواه وصحة أحاديثه وموافقة الأصول المعهودة لانهم تجدد في شيء من  
 الصلوات الاركوها واحدا فيجب أن تكون صلاة الكسوف كذلك قال  
 الامام محمد وتأويل ما روى من الركوعين أنه صلى الله عليه وسلم لما  
 أطال الركوع رفع بعض الصفوف رؤسهم ظنا منه أنه صلى الله عليه وسلم  
 رفع رأسه من الركوع فرفع من خلفهم فلما رأوا رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم راكعا ركعوا فركع من خلفهم فن كان خلفا ظن انه صلى الله  
 عليه وسلم صلى بأكثر من ركوع فروى على حسب ما عنده من الاشتباه  
 (قوله بل ركوع واحد) الاولى ركوعا واحدا بالنصب (قوله كأحد  
 صلاة) أي أقرب صلاة (قوله وهي) أي أحدث صلاة (قوله الا بامام  
 الجمعة) أي امام تصح به اقامة الجمعة وفيه إشارة الى أنه لا بد لها من  
 شرائط الجمعة وهو كذلك سوى الخطبة كما في السراج والمعنى في ذلك  
 تحصيل كمال السنة على الظاهر كما في النهر وفي السيد عن البحر قال

(من ركعتان كهية النفل للكسوف) من غير  
 زيادة فلا يركع ركوعين في كل ركعة بل ركوع  
 واحد لرواه أبو داود انه عليه السلام صلى  
 ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت  
 الشمس فقال انما هذه الآيات يخوف الله تعالى بها  
 عباده فاذا رأيتوها فصلوا ~~كأحد~~ صلاة  
 صليقوها من المكتوبة قال الكمال وهي الصبح  
 فان كسوف الشمس كان عند اربعة اعيان قبيد  
 رحمن وفي السنة انما يركع واحد في كل ركعة  
 للكسوف ولا جماعة فيها الا (بامام الجمعة  
 أو بامور السلطان) دفعا للفتنة فيه صليها (بلو  
 آذان ولا اقامة ولا جهر) في القراءة فبيها



العلامة الاستيعجابي يستحب في كسوف الشمس ثلاثة أشياء الامام  
والوقت والموضع أما الامام فالسلطان أو القاضي ومن له ولاية الجمعة  
والعبدان وأما الوقت فهو الذي يباح فيه التطوع وأما الموضع فهو الذي  
يصلى فيه صلاة العبد أو المسجد الجامع ولو صلوا في موضع آخر أجزأهم  
والأول أفضل ولو صلوا وحدهم في منازلتهم جاز ويكره أن يجتمع في كل  
ناحية اه يعني لكرامة النقل بجماعة على التداخي الا ما خص بدليل الا اذا  
أذن الامام لامام كل مسجد أن يقيمها كما في ابن أمير حاج وفي الظهيرية  
اذا أمر امام الجمعة القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم  
يؤتمهم فيها امام حيزهم سوى عن البرجندي وفيه أيضا وكذا النساء  
يصلين صلاة الكسوف فرادى (قوله عنده خلافا لهما) الصحيح قول الامام  
كما في المضمرات لما رواه أصحاب الستين وصححه الترمذي وابن حبان  
والحاكم عن سمرة بن جندب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كسوف  
الشمس لا نسمع له صوتا وما رواه أحمد عن ابن عباس صليت مع النبي صلى  
الله عليه وسلم الكسوف فلم أسمع منه فيها حرفا وتأويل ما رواه من  
الجهرا أنه جهر بالآية والآيتين (قوله ولا خطبة) وخطبته صلى الله  
عليه وسلم يوم مات سيدنا ابراهيم ابنه ليست الا لرد على من توهم أنها  
كسفت موته لأنها مشروعة له ولذا خطب بعد الانجلاء ولو كانت سنة له  
لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله بل ينادي) يا ابناء الله فعول (قوله  
الصلاة جامعة) بالنصب على الاغراء أي احضروا للصلاة ويصح الرفع  
فيها على الابتداء والخبر (قوله بحسب سورة البقرة) المعنى أنه يقرأ في الاولى  
الفاتحة وسورة البقرة ان كان يحفظها أو ما بعدهما من غيرها ان لم يحفظها  
جوهرة (قوله ولو خففها الخ) ليس من كلام الكمال بل ذكر في الفتح  
ما حاصله أن الحق أن السنة تطويل الصلاة والمندوب مجرد استيعاب  
الوقت بجموع الاخرين مطلقا اه وأما شارح المشكاة أن محل هذا  
اذا كان في غير وقت كراهة والاقتصر على الدعاء فقط اه (قوله لان السنة  
تأخير) اه ثلاثيان بنم المفيدة للتراخي عن المتقدم (قوله وهو أحسن من  
استقبال القبلة) اه لان السنة في الاجتماع هذا كما كان يفعل النبي صلى

عنده خلافا لهما (ولا خطبة) باجماع اصحابنا  
اهدم أمره صلى الله عليه وسلم بالخطبة (بل ينادي  
الصلاة جامعة) ليجمعوا (وسن تطويلها) بنحو  
سورة البقرة قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة  
تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون  
مخالفا لسنة لان المستنون استيعاب الوقت  
بالصلاة والدعاء فاذا خفف احدهما طويلا  
الاخرى لبقى على التشوع والتخوف الى ان يجلا  
الشمس (و) سن (تطويل ركوعهما وسجودهما)  
لما روى أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقام فلم يكذب ركع ثم رفع  
يرفع ثم رفع فلم يكذب ركع ثم رفع ثم رفع  
وفعل في الركعة الاخرى مثل ذلك أخرجه الحاكم  
وصححه (ثم يدعو الامام) لان السنة تأخير عن  
الصلاة (جالسا مستقبلا القبلة ان شاء أو) يدعو  
(وهو أحسن) من استقبال القبلة

الله عليه وسلم عند الموعظة وذكر الاحكام أولان فيه مزيد الاستحضار  
والاستبصار للقوم اذا راوهم داعيا رافعا كفيه مبهلا (قوله كان أيضا  
حسنا) لانه ربما يطول المجلس فيعني بذلك يحصل له ارتفاق (قوله  
ولا يخرج) أي المنبر الاولي عدم ذكره للاستغناء عنه بما قبله لانه اذا  
كان لا يصعد لا يخرج (قوله حتى يكمل انجلاء الشمس) لقوله  
صلى الله عليه وسلم فاذا رايتوهما فادعوا واصلوا حتى ينكشف ما بينكم  
وفي السراج وان لم يصل الكسوف حتى انجلت لم يصل وان انجلت بعضها  
جاز أن يتدئ الصلاة فان سترها سحاب أو حائل وهي ككسفة صلى  
الكسوف لان الاصل بقاؤه وان غربت كسفة أمسك عن الدعاء واشتغل  
بصلاة المغرب (قوله في منازلهم) كذا في شرح الطحاوي ركعتين أو  
أربعاً وهو الافضل مبسوط وفي مساجدهم قهستاني وعن الامام أن  
لكل امام أن يصلي بجماعة فيه فلا يشترط المصير ولا السلطان مبسوط  
والصحيح الاول وهو ظاهر الرواية لان هذه الصلاة بجماعة عرفت باقامة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم فلا يقيمها الا من هو قائم مقامه ونص  
مشايخنا أنها متعلقة بالمصير (قوله دفعا للفتنة) الحاصلة باجتماع الناس  
ايلا من السرقة والفسق (قوله والحكم أعم) وهو استئذان الصلاة فانها  
تطلب لا يها وقع (قوله وعموم الامراض) كلمتهم متفقة على أنهم يصلون  
فرادى ويدعون في عموم الباء والامراض قال في النهر وهو شامل  
للمطاعون لان الباء اسم لكل مرض عام طاعونا كان أو غيره ولا ينعكس  
وان الدعاء برفعه كما يفعله الناس في الجبيل مشروع وليس هذا دعاء برفع  
الشهادة لانهم اثره لا عينه يعني قصار كالأفة العدو وقد ثبت أنه صلى الله  
عليه وسلم سأل العافية منها اه قال وعلى هذا قاله ابن حجر من أن  
الاجتماع للدعاء برفعه بدعة أي حسنة فاذا اجتمعوا صلى كل واحد  
ركعتين ينوي بجماعة قال وهذه المسئلة من حوادث الفتوى اه  
وتماه في الاشياء وذكر الطحاوي في مشكل الآثار في تأويل حديث  
الطاعون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعتم به بأرض فلا  
تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا عنه فقال ان

ولو اعتمد قائما على عصا أو فوس كان أيضا  
حسنا ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج (و) اذا  
دعا (بوقت نون على دعائه) ويستمرزون كذلك  
(حتى يكمل انجلاء الشمس) كما ورد (وان  
لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين  
أو أربعاً في منازلهم (كأن) دعا صلاة (الكسوف)  
فرادى لان القمر خسف مراراً في عهد النبي صلى  
الله عليه وسلم ولم ينقل البناء أنه صلى الله عليه وسلم  
جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب  
ضوئه والخسوف ذهاب دائرة والكل أعم  
(و) كالصلاة فرادى لحصول (الطلعة الهائلة نهاراً  
والربيع الشديدة) لئلا كان أو نهاراً (والفرع)  
باللازل والصواعق وأقشار الكواكب والنوء  
المائل بسلا والثلج والامطار الدائمة وعموم  
الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك  
من الافزاع والاهوال لانها آيات مخوفة للعباد  
ليتركوا المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى



كان بحال لو دخل وابتلى به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فنجبا  
 وقع عنده أنه نجبا بخروجه لا يدخل ولا يخرج صيانة لاعتقاده فأما إذا  
 كان يعلم أن كل شيء بقدر الله تعالى وأنه لا يصيبه إلا ما كتب الله عليه فلا  
 بأس بأن يدخل ويخرج اه وقيل المنع من الخروج خوفا من تعطيل  
 المرضى الذين في تلك الأرض لأن الناس إذا فتروا عنهم تعطلت أحوالهم  
 وأحوال من يموت منهم وقيل جبر الخاطر الفقير الذي لا يجد ما يعينه على  
 الخروج وقيل غير ذلك (قوله التي بها فوزهم) أي نجاتهم من المهالك  
 وظفرهم بالمقاصد (قوله وأقرب أحوال العبد في الرجوع إلى ربه  
 الصلاة) لأنها صلة بينه وبين ربه ولأنها عماد الدين ولأنها أفضل أعمال  
 العبد (قوله العفو) عما وقع من الجنابة (قوله والعافية) اسم عام  
 لدفع كل مكروه (قوله يجاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم) ختم به لما  
 ورد نوسلوا بجاهي فان جاهي عند الله عظيم وليكون مصلحا عليه صلى الله  
 عليه وسلم في الدعاء وهو من محققات الاجابة والله سبحانه وتعالى أعلم  
 وأستغفر الله العظيم

\*(باب الاستسقاء)\*

مناسيقه للكسوف أنهم أي يوديان سال الخوف جوهره (قوله هو طلب  
 السقيا الخ) هذا التعريف لمعناه الشرعي فالسقين والتاء للطلب  
 والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله والسقيا بالضم الماء وذكر  
 بعضهم أنه في اللغة طلب الماء طلبة او غلب في الشرع على طلب المطر من  
 الله تعالى على وجه مخصوص وهو مستنون عند الحاجة اليه في موضع  
 لا يكون لاهله أودية وأنهار وأبار يشربون منها ويسقون مواشيهم  
 وزروعهم أو كان لهم ذلك لكن لا يكتفيهم فان كان كافيا لا يستسقون كذا  
 في القهستاني وقوله على طلب المطر من الله تعالى الاولى أن يقال طلب  
 الماء ليعم طلب زيادة الأنهار إن له نورا لا يكفيه كالنبيل اذا كان لا يكتفي  
 وفي المطالع سقاء وأسقاء بمعنى واحد وقيل سقاء ناوله وأسقاء جعل له سقيا  
 وقيل سقاء لشقيقه وأسقاء لما شربه وأرضه أو دله عليه (قوله بالاستغفار)  
 الباء بمعنى مع وليس صلة للطلب لأن الوارد الطلب فهو اللهم اسقنا غيثا

التي بها فوزهم وصلاحهم وأقرب أحوال العبد  
 في الرجوع إلى ربه الصلاة تسال الله من فضله  
 العفو والعافية يجاء سيدنا محمد صلى الله عليه  
 وسلم

\*(باب الاستسقاء)\*  
 هو طلب السقيا أي طلب العباد السقي من الله  
 تعالى بالاستغفار والحمد والثناء

مغيبا الى آخر ما يأتي ويحتمل أن الطلب يكون بالاستغفار لأن الله تعالى  
رتب ارسال السماء عليه فقال تعالى استغفروا ربكم الآية ولما روى أن  
عمر استسقى فلم يزد على الاستغفار (قوله وشرع بالكتاب) وهو قوله تعالى  
حكايه عن نوح عليه السلام فقات استغفروا ربكم الآية روى أن قوم  
نوح لما كذبوه بعد طول تكريره الدعوة حبس عنهم القطر وأعقم  
أرحام نسائهم أربعين سنة وقيل سبعين سنة ووعدهم أنهم إن آمنوا  
رزقهم الله الخصب ورفع عنهم ما كانوا عليه وشرع من قبلنا شرع لنا  
إذا قصه الله ورسوله من غير انكار وهذا كذلك كذا في الشرح (قوله  
والسنة) صح في كثير من الآثار أنه صلى الله عليه وسلم استسقى وكذا  
الخلفاء بعده وقد استسقى به صلى الله عليه وسلم وهو صغير أخرج ابن  
عساكر عن عرفطة بن الحباب الأزدي رضى الله عنه قال قدمت مكة  
وهم في قحط فقالت قريش يا أبا طالب أخط الوادي وأجذب العيال فها لم  
فاستسقى فخرج أبو طالب ومعه غلام كانه شمس فجأت عنه مهاجرة قماء  
وحوله أغيلة فأخذ أبو طالب وأصق ظهره بالكعبة ولأذ الغلام باصبعه  
وما في السماء قرعة فأقبل السحاب من ههنا وههنا وأغدق وأغدوق  
وانفجر له الوادي وأخشب التادي والبادي وفي ذلك يقول أبو طالب  
وأبيض يستسقى الغمام بوجهه \* ثمال اليتامى عصمة للأرامل  
(قوله والاجماع) أجمعت عليه الأمة سلفا وخلفا من غير تكبر كذا  
في البحر (قوله جائزة بلا كراهة وإيست سنة) روى أنه صلى الله عليه  
وسلم لما شكى إليه القحط رفع يديه يستسقى ولم يذكر فيه صلاة ولا قلب رداء  
فلم يدل على السنية اذ لم توجد المواظبة في أغلب الأحوال فالامام مخير  
ان شاء فعلها وان شامتر كما هو كذا في غاية البيان عن شرح مختصر  
الطحاوي (قوله حين استسقى) روى عنه رضى الله عنه أنه خرج  
يستسقى فمأزاد على الاستغفار (قوله لانه كان أشد الناس اتباعا لرسول  
الله صلى الله عليه وسلم) علة للعلية والمعنى لانه كان كذلك بعد الصديق  
رضي الله عنهم أجمعين (قوله ولم يتركها عمر) المتأنيب زيادة ولا أنكرها  
عليه ليناسب قوله وبتر كما لم ينكرها عليه وواو الحال (قوله وقد ورد

وشرع بالكتاب والسنة والاجماع (له صلاة) جائزة  
بلا كراهة وإيست سنة لعدم فعل عمر رضى الله  
تعالى عنه لها حين استسقى لانه كان أشد الناس  
اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقد استسقى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع الصحابة ولو  
ثبت صلته فيها لاشتهر نقله لاشتهارها واسما  
ولم يتركها عمر رضى الله تعالى عنه وبتر كما لم ينكرها  
عليه وقد ورد شاذ أصلا لانه صلى الله عليه وسلم  
للاستسقاء فقلنا يجوزها (من غير جماعة) عند  
الامام كما قال ان صلوا وحدها فلا بأس به وقال  
أبو يوسف ومحمد يصلي الامام ركعتين يجهر فيهما  
بالأراءة



شاذ اصلاته صلى الله عليه وسلم للاستسقاء (ذكر الزهيد في الكافي الذي هو  
 جمع كلام محمد قال لا صلاة في الاستسقاء اغنا فيه الدعاء بلغنا عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أنه خرج ودعا وبلغنا عن عمر أنه صعد المنبر فدعا واستسقى  
 ولم يبلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك صلاة الا حديث واحد  
 شاذ لا يؤخذ به اه ولم تشتهر رواية الصلاة في الصدر الاول بل هو عن  
 ابن عباس وعبد الله بن زيد على اضطراب في كيفية فعلها والحاصل لما  
 اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه لا يصلح به اثبات السنة  
 لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ولا يلزم من عدم قوله بسنيتها قوله بأنها بدعة  
 كما نقله عنه بعض المشنعين بالنصب بل هو قائل بالجواز كذا في الحلبي  
 (قوله كالعيد) الا أنه ليس فيها تكبيرات من لا مسكين ثم يخطب بعد الصلاة  
لكن عند محمد خطبتين يجلس بينهما وقال أبو يوسف خطبة واحدة  
 بغير جلسة ثم يستقبل القبلة ويقلب رداءه ويدعو بدعاء الاستسقاء (قوله  
 في الجهر الخ) أي لا في التكبيرات (قوله قال شيخ الاسلام الخ) ذكر ابن  
 أمير حاج لوصاها بجماعة هل يكره عند الامام فذكر الحاكم الشهيد  
 في باب صلاة الكسوف من الكافي ما يفيد الكراهة حيث قال يكره  
 التطوع بجماعة ما خلا قيام رمضان والكسوف لكن كلام شيخ  
 الاسلام في هذا المقام يفيد الجواز بدونها وهو متجه نظرا للدليل فليكن  
 عليه التعويل (قوله يرسل السماء عليكم مدرارا) قال في المضمرة  
 السماء المطر والمدار كثير الدر اه (قوله ويستحب الخروج له ثلاثة أيام)  
 الى الصحراء ثلاثة ايام ولأنه أقرب الى التواضع وأوسع للجمع ولأنهم يسألون  
 المطر فينبغي أن يكون حيث يصيبهم وفي المجتبى والاولى أن يخرج الامام  
 بالناس وان لم يخرج بنفسه وأمرهم بالخروج جازوا ان خرجوا بغير اذنه جاز  
 أيضا وفي الخلاصة اذا غارت الانهار وانقطعت الامطار يستحب للامام  
 أن يأمر الناس أولا بصيام ثلاثة أيام وما أطاقوا من الصلاة والخروج  
 عن المظالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج بهم في اليوم الرابع وفي الحوى عن  
 النظم الهاملى اذا سقوا قبل الخروج وقد كانوا يهابون الله فخرجوا  
 شكرا لله تعالى ويستزيدون من فضله ورحمته اه قال ويحبني ما قبل

كالعيد لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى  
 الله عليه وسلم لم يلى فيهما ركعتين كصلاة العيد في  
 الجهر بالقراءة والصلاة بلا اذان واقامة قال شيخ  
 الاسلام فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز  
 لو صلاوا بجماعة لكن ليس بسنة (وله استغفار)  
 لقوله تعالى فقلت استغفروا ربكم انه كان غفارا  
 يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج  
 له) أي الاستسقاء (ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل  
 أكثر منها ويخرجون (شاة في ثياب خالقة غسيلة)  
 غير مرتعة (أو مرتعة)

خرجوا ليستسقوا فقلت لهم قفوا \* دمه ينوب لكم عن الانواء  
 قالوا صدقت ففي دم وعك مقنع \* ~~الكنها~~ بمزوجة بدماء  
 (قوله وهو أولي) أي كونها مربعة (قوله متذللين الخ) ألفاظ قريبة  
 المعنى (قوله ويردون المظالم) هو من تمة التوبة (قوله ويستحب اخراج  
 الدواب) في ابن ماجه عن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال لم ينقص قوم  
 المكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان ولولا  
 البهائم لم يبطروا (قوله ليحصل ظهور الضبيج) أي من البهائم برقع  
 أصوات الائمات على أولادها والأولاد على الائمات كما ظهر الضبيج  
 بدعاء بني آدم وقوله بالحاجات أي بسبب الحاجات (قوله لان نزول الرحمة  
 بهم) أي بالشيخوخ والاطفال لضعفهم فظهر الاستدلال بما بعد (قوله  
 لولا شباب خشع الخ) أي لولا وجود من ذلك راح فان وجود هؤلاء  
 واحتياجهم سبب في نزول الرحمة (قوله وبهائم رنع) قال الشارح فيما  
 يأتي رنعت الماشية ~~أصوات~~ ماشيات (قوله ولا شك) أي في ذلك  
 الشرف وزيادة نزول الرحمة وقول المصنف وينبغي ذلك أيضا لاهل  
 مدينة النبي صلى الله عليه وسلم قد ثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم استسقى فيه كذا في ابن أمير حاج وما في البحر من أن عدم  
 استثنائه فيما ذكر لضيقه غير ظاهرا لان من هو مقيم بالمدينة لا يبلغ قدر  
 الحاجة وعند اجتماع جملة يشاهد اتساع المسجد الشريف في أطرافه  
 وانما شدة الزحام في الروضة الشريفة وما قاربها للرغبة في زيادة الفضل  
 والقرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم كذا في الشرح (قوله وما  
 أرسلناك الا رحمة) أي راحلا وذا رحمة وفي التعبير عنه بالرحمة ما لا يخفى  
 من عظيم اتصافه صلى الله عليه وسلم بها وشمل العالمين الكفار في الدنيا فنجع  
 عنهم الخسف والسخ أو عن غالبهم وأصاب جبريل من هذه الرحمة شيء  
 فقد آمن به من الساب وخص العالمين لشرفهم والافرحته عمت البهائم  
 والأشجار والأحجار (قوله فيتوسل اليه بصاحبيه) ذكر بعض العارفين  
 أن الأدب في التوسل أن يتوسل بالصالحين إلى الرسول الأكرم صلى الله  
 عليه وسلم ثم به إلى حضرة الحق جل جلاله وتعاضلت أسمائه فان مراعاة

وهو أولى اظهار الصفة ~~كونهم~~ (متذللين  
 متواضعين خاشعين لله تعالى ناكين بين رؤسهم  
 مقدمين الصدقة ~~كل~~ يوم قبل خروجهم  
 ويجتهدون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون  
 المظالم (ويستحب اخراج الدواب) بأولادها  
 ويستنون بينهم ليحصل ظهور الضبيج بالحاجات  
 (و) خروج (الشيخوخ البكار والأطفال) لان  
 نزول الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل  
 ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم رواه البخاري  
 وفي خبر لولا شباب خشع وبهائم رنع وشيوخ ركع  
 وأطفال رضع لصبة عليكم العذاب صبا  
 (و) يخرجون للصعراء الا (في مكة وبيت المقدس  
 فإنهم) (في المسجد الحرام والمسجد الأقصى  
 يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف  
 المحل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك)  
 أي الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوي (أيضا  
 لاهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر  
 جلي ان لا يستغاث وتستنزل الرحمة في مدنته  
 المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين  
 وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وهو المشفع في المنين  
 فيتوسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع إلى الله



الواسطة عليهم امداد قضاء الحاجات (قوله فلا مانع) تفريع على قوله  
اذلا يستغاث الخ والاولى فينبغي كما ذكره في المتن (قوله وايضا) عطف  
على الاجتماع (قوله ويقوم الامام) اي على الارض ليراه القوم  
ويسمعوا كلامه ويجوز اخراج المنبر لها ثم اذا صلى فعند الامام الدعاء  
بعد الصلاة وعنده ما يصلح ثم يحط فاذما مضى صدر من خطبته قلب  
رداء ودعاء قائما مستقبلا للقبلة جوهره (قوله مستقبلا للقبلة) لانه  
افضل واقرب الى الاجابة قال النووي ويلحق بالدعاء جميع الاذكار  
وسائر الطاعات الا ما خص بدليل كالخطبة (قوله رافعا يديه) ولم  
يرفع صلى الله عليه وسلم لم يديه الرفع البليغ بحيث يرى بياض ابطنه الا  
في الاستسقاء وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله حي يستحي اذا رفع  
العبد يديه ان يردهما صغرا يدعي فارغتين خائبتين ثم السنة في كل دعاء  
لسؤال شيء وتخصيله ان يجعل بطون كفيه نحو السماء ولرفع يلاه كالقحط  
يجعل بطونهم ما الى الارض وذلك معنى قوله تعالى ويدعوننا رغبا ورهبا  
كذا في شرح البدر العيني على الصحيح وفي النخبة والمحيط الرضوي  
والجريدان رفع يديه نحو السماء فحسن وان لم يفعل وأشار باصبعه  
السبابة من يده اليمنى فحسن وذكره في المبسوط والبدائع وغيرهما عن  
أبي يوسف لكن من غير تقييد الاصبع بالسبابة قال ابن أمير حاج وقد  
ورد الكل في السنة اهـ (قوله قريبا من الزوراء) هي دار عالية البناء  
كان يؤذن عليها بلال (قوله ولم يزل يجافي في الرفع) يشير به الى أن ما ذكر  
في حديث عمر من قوله لا يجاوز بهما رأسه كان في ابتداء الرفع (قوله بما  
ورد) متعلق بدعائه (قوله أي منقذ من الشدة) فيغيثهم ويرومهم  
ويشبعهم (قوله أي محمود العاقبة) اما بأن ينفع الاحشاء واما بأن يكون  
قوة على الطاعة واما باخراج فضلاته سهلة غير ضارة وقولي بأن ينفع  
الاحشاء أي احشاء كل من تناول وقولي بأن يكون قوة على الطاعة أي  
من المكاتب وما تناوله غيره كالبهائم يرجع اليه وقولي واما باخراج الخ  
لامانع من تعميده للمكلف وغيره (قوله أو بالوحدة) مع ضم الميم (قوله  
أو الفوقية) أي مع ضم الميم من أرتع الممر اذا أثبت ما يرتفع فيه (قوله

فلا مانع من الاجتماع عند حضرة وايضا  
الدواب باب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام  
مستقبلا للقبلة) حالة دعائه (رافعا يديه) لما روى  
عن عمر رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه  
وسلم يستسقي عند ارجار الزيت قريبا من الزوراء  
قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز بهما رأسه  
اتمى ولم يزل يجافي في الرفع حتى بدا بياض ابطنه  
ثم حوّل الى الناس ظهره (والناس يعودون مستقبلين  
القبلة يؤقتون على دعائه) بما ورد عن النبي صلى  
الله عليه وسلم ومنه مانع عليه بأن (يقول  
اللهم أسقنا غيثا) أي طرا (مغشيا) بضم أوله  
أي منقذ من الشدة (هنيئيا) بالمد والهمزة  
لا يتغصه شيء أو ينهي الحيوان من غير ضرر (سبائيا)  
ينفتح أوله وبالمد والهمزة أي محمود العاقبة والهي  
النافع ظاهر والمراد بالربع وهو الزيادة من  
بضم الميم والتخفيف أي آتيا بالربع وهو الزيادة من  
المراعاة وهي الخصب بكسر أوله ويجوز فتح الميم هنا  
أي ذابح أي غدا أو بالوحدة من أربع البعير  
أكل الربيع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت  
ماشيت والمقصود واحد (غدا) أي كثير الماء  
والخبر أو قطره كبار

غدا) ضده اطل قاله السيد (قوله أى سائر بالافق) الاولى التعبير  
باللام كما في الشرح وهو كذلك في نسخ على أن ستر يعتدى بنفسه (قوله  
أول الارض بالنبات) أو هو الذي يجلب الارض بالمطر أى بعدهما أفاده السيد  
ونسبة التجليل بالنبات اليه من النسبة الى السبب (قوله أى شديد الوقع  
بالارض) في شرح السيد أى سائر من فوق اه وفي القاموس كلا  
المعنيين فانه قال السح الصب والسيلان من فوق ثم قال والشديد من المطر  
اه ولا شك أن الشديد منه يرجع الى قول المصنف أى شديد الوقع بالارض  
(قوله الى انتهاء الحاجة) أشار به الى أن الدوام في الحديث مقيد فان  
المطلق مهلك (قوله اللهم اسقنا غيثا مغشا) زاد في حديث جابر مريتا  
مريما (قوله وانشر رحمتك) أى عم انعامك (قوله وأحي بلدك الميت)  
بعدد الانبات بالمطارها (قوله اللهم أنسأ الله الخ) روى أبو داود  
عن عائشة رضى الله عنها شكك الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تخوفا المطر فامر بمنسب فوضع له في المصلى ووعده الناس يوما يخرجون فيه  
قالت عائشة فخرج صلى الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقعده على  
المنبر فكبر وحمد الله عز وجل ثم قال انكم شكوتم جذب دياركم واستنثار  
المطر عن ايان زمانه عنكم وقد أمركم الله سبحانه وتعالى أن تدعوه ووعدهم  
أن يستجيب لكم ثم قال الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين  
لا اله الا الله يفعل ما يريد اللهم أنت الله الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا  
الغيث واجعل ما أنزلت لنا بلا غلى خير ثم رفع يديه فلم يزل في الرقع حتى  
بدأ يبيض ابطيه ثم حوّل الى الناس ظهره وقلب أو حوّل رداءه وهو رافع  
يديه ثم أقبل على الناس ونزل فصلى ركعتين فأنشأ الله سبحانه فرعدت  
وبرقت ثم أمطرت باذن الله تعالى فلم يأت صلى الله عليه وسلم مسجد حتى  
سالت السيول فلما رأى سرعتهم الى المكن ضحك حتى بدت نواجذه  
وقال أشهد أن الله على كل شئ قدير واني عبده ورسوله (قوله الى حين)  
الرواية بالخاء المعجمة والياء المثناة من تحت والراء المهملة ضد الشر  
(قوله اللهم صيبا) منصوب بفعل محذوف أى اجعله صيبا والصيب المطر  
وهو بتشديد الياء وفي رواية التسيى اللهم اجعله صيبا نافعا يفتح السبب  
المهملة وسكون الياء قال الخطابي أى نافعا وفي رواية التسيى صيبا هينا

(مجلد) بكسر اللام أى سائر بالافق لغرضه  
أول الارض بالنبات بكل القوس (سها) يفتح السبب  
المهملة وتشديد الحاء أى شديد الوقع بالارض من  
صح جرى (طبعا) يفتح أوله أى يطبق الارض  
حتى بعدها (دائما) الى انتهاء الحاجة اليه  
(و) يدعو أيضا بكل (ما تشبه) أى أنشبه الذي  
ذكرناه مما يناسب المقام (من الأوجها) وفي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اسقنا غيثا مغشا  
نافعا غير ضار عاجلا غير آجل اللهم اسق عبداك  
وبهائمك واتشر رحمتك وأحي بلدك الميت اللهم  
أنت الله لا اله الا أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل  
علينا الغيث واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغا الى حين  
فاذا أمطروا قالوا الصيبا يا اللهم صيبا نافعا  
قوله أنت الله الغنى في نسخة أنت الله لا اله الا أنت  
الغنى اه



فجميع بين الروايات كلها وبقول مطرنا بفضل الله ورحمته لا ينوء كذا  
 للنهي عنه ويستحب الدعاء عند نزول الغيث لما ورد من استجابة الدعاء  
 عنده وأن يكشف عن غير عورته ليصبيه ويتطهر منه ويحمد الله تعالى  
 لما عن أنس أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثوبه حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله  
 لم صنعت هذا قال لأنه حديث عهد بربه أي تكوينه وتنزيله وعن ابن  
 عباس كان إذا جاء المطر يأمر عبده أن يخرج فراشه إلى المطر فقبل له  
 في ذلك فقال أما قرأت وأزلنا من السماء ماء مباركا فاحب أن ينالني من  
 بركته ويستحب لمن سمع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده  
 والملائكة من خيفته فان من قاله عوفي من الرعد كما ورد عن عمر وقال  
 ابن عباس من سمع صوت الرعد فقال ذلك وزاد وهو على كل شيء قدير فان  
 أصابته صاعقة فعلى دينه (قوله وإذا طلب) بالبناء للمجهول والاولى  
 أن يقول طلبوا ليناسب قوله قالوا (قوله اللهم حوالينا) بفتح اللام أي  
 اجعله حوالينا وفسره بقوله على الاكام أي اجعله على الاماكن التي  
 لا يضرها المطر لا على الابنية والطرق (قوله ولا علينا) أي ولا تجعله  
 علينا (قوله اللهم على الاكام) بكسر الهمزة كاما وفتحها مع  
 المتجمع أكمة بفتحات وهو التراب المتجمع والظراب بكسر الظاء المشالة  
 آخره باء موحدة جمع ظرب بفتح فسكون وهو الجبل الصغير ووهم من قاله  
 بالاضاد قال في الشرح وفيه ارشاد لعلينا الادب في هذا الدعاء حيث لم يدع  
 برفعه مطلقا لانه يحتاج اليه مستمرا بالقسمة لبعض الاودية والمزارع الى  
 حصول الكفاية التي يعلمها الله فطلب منع ضرره وبقاء نفعه وفيه اعلام  
 بأنه اذا امارن النعمة عارض لا يتسخط منه فيسأل الله تعالى رفع العارض  
 وبقاء النعمة والدعاء برفع الضر لا ينافي التوكل والتفويض (قوله  
 ويطون الاودية) لانه باجتماع الماء فيها يحصل ارتفاع بالسقي منها  
 وشرب البهائم والطيور (قوله وليس فيه قلب رداء) لعدم فعل الصباية له  
 كعمرو غيره ولم ينكر الامام التحويل الوارد في الاحاديث بل أنكر كونه  
 من السنة (قوله وأبي يوسف في رواية عنه) وفي رواية أخرى أنه مع محمد

وإذا طلب رفعه عن الاماكن قالوا اللهم حوالينا  
 ولا علينا اللهم على الاكام والظراب ويطون  
 الاودية ومنابت الشجر (وليس فيه) أي  
 الاستسقاء (قلب رداء) عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 في رواية عنه





كلامهم ما شرع لعارض وقدم الاستسقاء لأن العارض فيه  
 سماوى وهو انقطاع المطر وهما من قبيل العباد ولأن أثر العارض ثمة  
 في نفس الصلاة ومعنا في وصفها فكان ذلك أقوى كما في الفتح (قوله أى  
 صلته بالصفة الآتية) أفاد أنهم من إضافة النى إلى شرطه حيث اعتبر  
 الصفة وأن الجواز إنما هو بالنظر إلى الصفة والافلاصل فرض وأفاد  
 البدر العيني في شرح البخارى أن البعض اشترط أن يخشى خروج الوقت  
 وفي الجوهرية الشرط أن يكون بحيث لو اشتغلوا بالصلاة جميعا يحمل عليهم  
 العدو (قوله جائزة) أى من حيث الكيفية سفر أو حضر كما في العيني على  
 البخارى وفيه أيضا لافرق بين أن تكون إحدى الطائفتين أكثر عددا من  
 الأخرى أو تساويا لأن الطائفة تطلق على الكثير والقليل حتى على الواحد  
 فلو كانوا ثلاثة جاز لا حدهم أن يصلى بواحد ويحرس واحد ثم يصلى بالآخر  
 وهو أقل ما يتصور في صلاة الخوف (قوله بحضور عدو) العدو يطلق على  
 الواحد المذكر والمؤنث والمجموع كما في المصباح وسواء في ذلك المسلم الباغى  
 أو الكافر الطاغى كما في مجمع الأنهر وأفاد المصنف أنه إذا حصل الخوف  
 قبل حضور العدو ولا يجوز صلته كما في البرجندى (قوله وبخوف غرق)  
 أشار به إلى أنه لا فرق بينه أى الآدمى وغيره كسبع وحية عظيمة ولا فرق  
 بين ما إذا كان العدو قاربا أو قبله أولا (قوله وإذا تنازع الخ) فإن لم  
 يحصل تنازع فالأفضل أن يصلى بكل طائفة امام على حدة ذكره في الفتح  
 وسبأنى آخر الباب (قوله فيجعلهم طائفتين) عم كلامه المقيم خلف  
 المسافر حتى يقضى ثلاثا بقراءة إن كان من الأولى وقراءة إن كان من  
 الثانية والمسبوق أن أدرك ركعة من الشفع فهو من أهل الأولى والأخرى  
 الثانية نهر واعلم أن الطائفة التى ضلت مع الامام انما تنضم للعدو  
 فى الثاني بعد ما رفع رأسه من السجدة الثانية وفى غير الثاني إذا قام  
 الامام من التشهد الأول إلى الثانية ذكره السيد (قوله من الصلاة  
 الثانية) منها الجمعة والعيد (قوله لأن الشفع شرط الخ) أى لأن  
 صلاة الأولى الشفع من الثلاث والرابع شرط أى شرط صحة لشروطها أى  
 تجزئتها بين الطائفتين لأن تنصيف الركعة الواحدة غير ممكن وكانت  
 الطائفة الأولى أولى بها للسبق (قوله لانصراف كل في غيرأوانه)

أى صلته بالصفة الآتية (جائزة بحضور عدو)  
 لوجود المبيع وإن لم يستند الخوف (وبخوف غرق)  
 من سبيل (أو غرق) من نار (وإذا تنازع القوم في  
 الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) يقيم  
 الصلاة خلف امام أى مقابل (العدو) للحراسة  
 (واحدة بازاء) أى مقابل (الطائفة) الأخرى ركعة من  
 (ويصلى) الامام (باب) طائفة الصبح والمقصود بالسفر  
 الصلاة (الثانية) الصبح (ركعتين من الرابعة  
 (و) صلى بالأولى المذكرة (ركعتين من الرابعة  
 أو المغرب) لأن الشفع شرط لشرطها فلو صلى بها  
 ركعة والثانية تثبت بطلان صلاتها لانصراف  
 كل في غيرأوانه

أما الأولى فظاهر وأما الثانية فلأنهم لما أدركوا الركعة الثانية صاروا  
 من الطائفة الأولى لا دراهم الشفع الأول وقد انصرفوا في أوام  
 رجوعهم فتبطل كذا في الشرح (قوله بمقابلته العدو) متعلق بالاصطفاف  
 (قوله ومضوا إلى العدو) وفيه أنهم في مكانهم لم يبرحوا عنه فالأولى  
 أن يقول وتوجهوا إلى العدو وإذا كان في غير جهة القبلة ولعله متعلق  
 بالاصطفاف في حد ذاته لا بقوله إن شأوا (قوله وقد ورد الخ) قال في زاد  
 المعاد أصولها ست صفات وبلغها بعضهم أكثر وهو لا يعلم رأوا  
 اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجهاً من فعله صلى الله عليه وسلم  
 وإنما هو من اختلاف الرواة قال في فتح الباري وهذا هو المتمد اه  
 وفي الدرر صح أنه صلى الله عليه وسلم صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن  
 فخل وعسفان وذى قرد (قوله والاقرب من ظاهر التدرج) هو قوله  
 تعالى وإذا كنتم فيهم فأنقذهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك  
 وليأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم ولتأت طائفة  
 أخرى لم يصليوا فليصلوا معك ووجه الأقرب أن قوله تعالى فإذا سجدوا  
 فليكونوا من وراءكم يفيد انصراف الأولى بعد السجود وإتيان الطائفة  
 الثانية التي لم تصل وهي في الفعل كالأولى وهذا عين الصفة المذكورة  
 تنبيهه قال في المجتبى ويسجد للسهو في صلاة الخوف لعدم الخوف الحديث  
 ويتابعه من خلفه ويسجد لللاحق في آخر صلاته وليست مشروعة  
 للعاصي في السفر فلا تصح من البغاة لأن العاصي في السفر عدو الله وهي  
 مشروعة لغيره عند حضوره أفاده السيد (قوله صلوا ربكنا) بالإيماء  
 أو رجلاً واقفين كذلك أي إلى أي جهة قدروا والاصل فيه قوله تعالى فإن  
 خفتم فرجالاً أو ربكنا والصلاة ربكنا انما تكون في غير المصر لأن التنقل  
 في المصر راكباً لا يصح فالمرضى أولى وإن كان لضرورة كما في التيسين وجمع  
 الأنهر وفي التنوير والسابع في البحر أن أمكنه أن يرسل أعضائه ساعة  
 صلى بالإيماء واللاتصح (قوله لضرورة) أي لضرورة الخوف والأولى  
 أن يقول للضرورة بلامين (قوله وفرادي) جمع فرد على غير قياس  
 وهو حال كما أن ربكنا كذلك من الأحوال المتداخلة أو المترادفة أفاده

(وتعني هذه) الطائفة (إلى) جهة (العدو  
 مشاة) فإن ركبوا أو مشوا لغير جهة الاصطفاف  
 بمقابلته العدو وبطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي  
 كانت في الحراسة فاحرموا مع الإمام (فصل في حكم  
 ما بيني) من الصلاة (وسلم) الإمام (وحده) لتعلم  
 صلاته (فذهبوا إلى) جهة (العدو) مشاة (ثم  
 جاءت) الطائفة (الأولى) إن شأوا (و) إن أرادوا  
 (أنتموا) في مكانهم (بلا قراءة) لأنهم لا يحقون فهم  
 خلف الإمام حكماً لا يقرؤون (وسلوا ومضوا) إلى  
 العدو (ثم جاءت) الطائفة الأخرى (إن شأوا صلوا  
 ما بيني) في مكانهم لفراغ الإمام ويقضون (بقراءة)  
 لأنهم مسبقون لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى  
 صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة  
 الخوف روايات كثيرة وأصحهاست عشرة رواية  
 مختلفة وصلاها النبي صلى الله عليه وسلم أربعاً  
 وعشرين مسترة وكل ذلك جائز والأولى والأقرب  
 من ظاهر القرآن هو الوجه الذي ذكرناه (وإن  
 اشتد الخوف) فلم يتمكنا وأما الهجوم (صلوا ربكنا)  
 ولو مع السير مطلوبين لضرورة لا طالبين لعدمها  
 في حقهم (فرادي)



السيد (قوله اذ لا يصح الاقتداء) وقال محمد يجوز قال في الهداية  
وليس يصح لعدم اتحاد المكان اه وفيه أن الاكثر صحة اعتبار  
الاشتباه وعدمه في صحة الاقتداء وعدمه (قوله ولم تجز صلاة الخوف)  
أي صلاة القوم الا اذا تبين للطائفة الاولى غير ما ظنوه قبل أن تتجاوز  
الصفوف فان اهم البناء استحسانا أما صلاة الامام فصحة بكل حال لعدم  
المفسد في حقه كذا في الشرح (قوله لا امر) هو قوله تعالى ولا يأخذوا  
أسلحتهم (قوله لانه ليس من أعمال الصلاة) أي فلا يجب فيها كما  
في البرهان وفيه أنه يردها على القول بالنسب وان الوجوب لغرض  
وهو خوف هجوم العدو ولا يرد هذا الا اذا جعلناه من واجبات الصلاة  
(قوله للتوقي عن المني) هذه العلة تشعر بالوجوب لا بالافضالية ويمكن  
أن يقال انما يجب صلاة كل خلف امام مستقل لوجود أصل العذر  
(قوله ونعم الوكيل) الذي في الشرح ونعم النصير وهو الانسب بالجمع  
والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

#### • (باب أحكام الجنائز) •

من اضافة الشيء الى سببه فان وجوب جميع ما يتعلق بالميت بسبب الميت  
ولا بد من حضوره ووجه المناسبة بينهما وبين الخوف أن الخوف قد يفضي  
الى الموت ومنه يفهم وجه تأخير الجنائز ووجه أيضا بأن صلاة الخوف  
حق خالص لله تعالى وهذا فيه مدخل للعبد وحرمة الحق كحرمة صاحبه  
وأيا ان صلاة الجنائز ليست صلاة من كل وجه وهي أيضا متعلقة  
بعارض هو آخر ما يعرض للمني في دار التكليف وكل منها يقتضي  
التأخير عن أنواع الصلاة فكيف وقد اجتمعت (قوله للميت والسرير)  
أي هما ألها وقيل بالكسر الميت نفسه وبالفتح السرير وقيل بالعكس  
وقيل الكسر للسرير مع الميت وكل ما أثقل على قوم واعتموا به  
فهو جنازة من جنز الشيء يجزؤه من باب ضرب اذا ستره وجمعه كما في  
القماموس والمصباح وغيره ما سميت بذلك لانها مجموعة مهياة كما في  
مسكين والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدم الحياة عن  
شأنه الحياة كما في التلويح (قوله يستن توجيه المختصر) أي للقبلة والمختصر  
اسم مفعول أي من حضرته ملائكة الموت على الحقيقة أو من حضره

قوله في صحة الاقتداء وعدمه لعل الاولى وعدمها  
أي الصحة اه صحيحه

اذ لا يصح الاقتداء باختلاف المكان الا أن يكون  
رديفا لأمائه (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور  
مصدق) حتى لو ظنوا سوادا وعدوا وتبين بخلافه  
أعادوها دون الامام (ويستحب حمل السلاح  
في الصلاة عند الخوف) وقال الامام مالك  
والشافعي رحمه الله تعالى بوجوبه لا امر قلنا  
هو للنسب لانه ليس من أعمال الصلاة (وان  
لم يتسارعوا) أي القوم (في الصلاة خلف امام  
واحد فالأفضل صلاة كل طائفة) مقتصدان  
(بامام) واحد فتذهب الاولى بعد تمامها ثم تنجي  
الآخر فتصلي بامام آخر (مثل حالة الامن) للتوقي  
عن المني ونحوه كذا في فتح القدير وهو حسي  
ونعم الوكيل

#### • (باب أحكام الجنائز) •

جمع جنازة بالفتح والكسر للميت والسرير وقال  
الازهرى ولا تسمى جنازة حتى يشهد الميت عليه  
مكفنا (يستن توجيه المختصر) أي من قرب من

الموت

الموت وحل به وعلاماته استرخاء قدميه واعوجاج منخره وانخساف  
صدغيه وينبغي اكل مكاف الاكثر من ذكر الموت والاستعداد له  
بالتوبة وترد المظالم لاسيما المريض وطلب الدعاء منه محبوب ذكره ابن  
امر حاج والمرجوم لا يوجه (قوله على يمينه) وهو السنة في النوم والحمد  
وهو مقيد بما اذا لم يشق عليه فان شق عليه تركه على حاله نهر ويتطرح حكم  
من يقتل بالسيف قصاصا هل يوجه أم لا سوى والظاهر نعم لان خبر  
الجحاس ما استقبل به القبلة فالموت عليه أولى (قوله وجاز الاستلقاء)  
ويوضع هكذا في الغسل والصلاة قال في شرح الطحاوي وهو العرف بين  
الناس قال في الزاد والاول افضل لانه السنة كذا في المضمرات (قوله  
لانه أبسر لعاجلته) من تغيبه وشده طحييه وأمنع من تقوس أعضائه  
فهو من اضافة المصدر الى مفعوله أو لعاجلته الميت طلوع الروح فهو من  
اضافته الى فاعله وفي التثوير وقيل يوضع كما تبسر على الاصح (قوله  
ويستن أن يلقن) قال في الزهري وهذا التلقين مستحب بالاجماع ومحل  
عند التزع قبل الغرغرة وما في القنية الواجب على اخوانه وأصدقائه أن  
يلقنوه تجوز اه والتلقين التفهيم والتذكير أي يذكر ويندب أن يكون  
الملقن غير متهم بالمسرة بموته وأن يكون ممن يعتد فيه الخير فيذكرها عنده  
جهر أعساه أن يأتي بها لتكون آخر كلامه (قوله لقنوا موتاكم) الجمهور  
على أن المراد من هذا الحديث مجازة أي من قرب موته لا الميت حقيقة  
كقوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فلا سلبه ويدل عليه قوله بعد فانه  
ليس مسلم بقولها الخ (قوله الا أنجته من النار) أي فلا يدخلها أبدا والا  
فكل مؤمن لا بد وأن ينجم منها ولو بعد دخولها (قوله يدخل الجنة) وان  
لم يلقها عند الموت وحيث فلا تظهر للحديث غرة الابعاض (قوله ولذا قال  
في المستصفي) الا في ما في النسخ وان قال في المستصفي الخ وهو كذلك  
في نسخ (قوله لانه ليس الا في حق الكافر) علم لما استفيد من أولوية ما فعله  
المصنف المأخوذة من قوله تبع الحديث الصحيح (قوله فكلنا) الاول  
التعير بالواو وهو في نسخ كذلك (قوله ذلك الثواب) وهو دخول الجنة  
مع الفائزين (قوله فليقنهم ما قطعنا مع أشهد) هذا على مقتضى مذهبه ولا  
يشترط ذلك عندنا (قوله من غير الحاج) أي اكنار (قوله لان الحال صعب

(على يمينه) لانه السنة (وإجاز الاستلقاء) على  
ظهره لانه أبسر لعاجلته (و) لكن (ترفع رأسه  
قلبا) ليصير وجهه الى القبلة دون السماء  
(و) يستأن (يلقن) وذلك (بذكر) كلمة (الشهادة  
عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم  
لا اله الا الله فانه ليس مسلم بقولها عند الموت  
الا أنجته من النار ولقوله صلى الله عليه وسلم من  
كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أي مع  
الفائزين والافضل مسلم ولو فاسقا يموت على  
الايمان يدخل الجنة ولو بعد طول العذاب وانما  
اقتصرنا على ذكر الشهادة بما للحديث الصحيح  
ولذا قال في المستصفي وغيره ويلقن الاول لا تقبل  
الا الله محمد رسول الله لانه ليس الا في حق الكافر فكلنا  
بدون الثمانية لانه ليس الا في حق الكافر فكلنا  
في تلقين المؤمن ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر  
وقول جمع يلقن ولا يسمى مسلما الا به ما مر دود  
موته على الاسلام ولا يسمى مسلما الا به ما مر دود  
بأنه مسلم وانما المراد من كلامه بولاه الا الله  
ليحصل له ذلك الثواب وأما الكافر فليقن ما قطعنا  
مع أشهد لوجوبه اذا لا يصير مسلما الا به ما انتهى  
فذكر الشهادة عند المسلم المختصر (من غير  
الحاج) لان الحال صعب



عليه) فيكره الاطعام خوف أن يتنجس (قوله حصل المراد) وهو ختم كلامه  
 بها (قوله فلا يقال له قل) ذكر في بنائز المصنفات عن السراجية لوقال  
 المسلم قل لا اله الا الله فلم يقل ~~كفر بالله تعالى~~ وان اعتقد الايمان ~~ا~~  
 فيبقى التحرز عنه حتى لا يحيا وان كان هذا الكلام ليس على اطلاقه لما  
 في التيممة لوقيل لمسلم قل لا اله الا الله فقال لا أقول بلاية حضرت أو على  
 نية التأيد كفر ولو نوى الآن لا ~~يكفر~~ فعلى هذا لوقال لا أقول بقولك  
 أولاني معلوم الاسلام لا يكفر كما أفاده الملا على في شرح البدر الرشيد  
 وفي القساوي الهندية عن خزنة المفتين لوقيل له صل فقال لا أصلي يحتمل  
 أربعة أوجه أحدها لا أصلي لاني صليت والثاني لا أصلي بأمره فقد أمرني  
 من هو خير منك والثالث فسق ومجانة فهذه الثلاثة ليست بكفر والرابع  
 لا أصلي اذ ليس يجب على الصلاة أول أمرهم ايكفر ~~ا~~ (قوله جوابا لغير  
 الامر) بالمد وعدمه وذلك لانه يرى ما لا يرى الحاضرون (قوله خلاف  
 الخير) وهو الكفر (قوله لا يحكم بكفره) فيه عامل معاملة موقى المسلمين (قوله  
 واختار بعضهم الخ) يتأمل في هذا الاختيار مع عدم الوقوف على  
 حقيقة حال الميت وان أریده أنه يغتفر ما وقع منه ويعامل معاملة موقى  
 المسلمين رجوع الى ما قبله (قوله لهذا الخوف) أي الخوف وهو الحكم  
 بالكفر المعلوم من المقام (قوله ومما ينبغي أن يقال الخ) أي وبكفي  
 عن التلقين لقوله في الشرح فيشمل التلقين بلطف (قوله على وجه  
 الاستتابة) بتأني أي طلب التوبة وهي لا تشعر بالاحتضار لانها واجبة  
 فور كل ذنب ولو صغيرا واختار قبول توبة البائس دون ايمانه لاطلاق قوله  
 تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده بخلاف الكافر لعدم الايمان  
 بالغيب لانه قد شاهد ملائكة العذاب فيكون الايمان منه قهرا بسبب  
 المعاناة والمطلوب الايمان بالغيب ويكره معنى الموت فان كان ولا بد فليقل  
 أحيى مادامت الحياة خيرا الى وتوفى اذا كانت الوفاة خيرا الى (قوله  
 قد يستغفر) السين والتاء زائدتان أول للصيرورة (قوله وأما الكافر)  
 أي ولو محتضر افيؤمر به ما أي بالشهادتين فهو مخالف للمحتضر المؤمن  
 حيث لا يؤمر (قوله فأنا النبي صلى الله عليه وسلم بعوده) أخذ

عليه فإذا قاله مرة ولم يتكلم لم يبعدها حصل  
 المراد (ولا يؤمر به) فلا يقال له قل لانه  
 يكون في شدة فريضة يقول لا جوابا لغير الامر  
 فيطابق خلاف الخبر وقالوا انه اذا ظهر منه  
 ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره ~~حالا~~ على أنه  
 زال عقله واختار به فهم زوال عقله عنه وانه  
 لهذا الخوف ومما ينبغي أن يقال له على جهة  
 الاستتابة استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحق  
 القويم وأتوب اليه سبحانه لا اله الا هو الحق  
 القويم لانه قد يستغفر بذكر ما يشهده أنه محتضر  
 وأما الكافر فيؤمر به ما كان غلام يهودي يخدم  
 أنس رضي الله عنه قال كان غلام يهودي يخدم  
 النبي صلى الله عليه وسلم فرض فأتاه النبي صلى  
 الله عليه وسلم بعوده

منه جواز عيادة أهل الذمة لاسيما اذا كان يرجو اسلامه (قوله الذي  
 أنقذه من النار) أي فلا يدخلها أبداً إلا أن الاسلام يجب ما قبله هذا  
 ما ظهر (قوله وتلقينه بعد ما وضع في القبر مشروع) قال في المفتاح  
 التلقين على ثلاثة أوجه ففي المختصر لا خلاف في حسنه وما بعد انقضاء  
 الدفن لا خلاف في عدم حسنه والثالث اختلافاً فيه وهو ما اذا لم يتم  
 دفنه اهـ جوى (قوله ائقنوا موتاكم الخ) فان الميت حقيقة فيمن  
 حل به الموت لا فيمن قرب منه (قوله ونسب الى المعتزلة) كذا في الفتح  
 وفي شرح السيد وهو ظاهر الرواية نهر اذا المراد بموتاكم في الحديث من  
 قرب من الموت زيلعي اهـ وهو في الجواهر مثل القاضي محمد الكرمانى عنه  
 فقال ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن كذا في القهستاني وكيف  
 لا يفعل مع أنه لا ضرر فيه بل فيه نفع للميت لأنه يستأنس بالذكر على  
 ما ورد في بعض الآثار في صحيح مسلم عن عمرو بن العاص قال اذا دفنتوني  
 أقيموا عند قبري قدر ما ينجز رويهم لحما حتى أستأنس بكم وأنظر  
 ماذا أراجع رسل ربي وعن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
 اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفروا الله لا خبيكم واسألوا  
 الله له التثبيت فاه الآن يسأل رواء أبو داود والبيهقي بإسناد حسن ذكره  
 الحلبي (قوله يا فلان بن فلان) أو يا عبد الله بن عبد الله وفي النهر عن  
 الحواشي قيل يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى حواء ومن  
 لا يسأل ينبغي أن لا يلحق والاصح أن الانبياء عليهم السلام لا يسألون  
 وكذا أطفال المؤمنين واختلاف في أطفال المشركين ودخولهم الجنة  
 وفي الجوهرة والطفل يلحقه الملك فيقول من ربك ثم يقول للطفل قل الله  
 ربي وقيل بلهم الله تعالى كالهام عيسى عليه السلام في المهد اهـ  
 وفي شرح العلامة العيني على البخاري قال النووي الصحيح المختار الذي  
 ذهب اليه المحققون أن أطفال المشركين في الجنة لقوله تعالى وما كنا  
 معذبين حتى نبعث رسولا واذا كان لا يعذب العاقل اهـ كونه لم يبلغه  
 الدعوة فغير العاقل أولى اهـ والاشهر أن السؤال حين دفن وقيل في بيته  
 تنطبق عليه الارض كالقبر وفي البرازية السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى

فقد رعد رأسه فقال أسلم فنظر الى أبيه فقال له أطلع  
 أبا القاسم فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
 يقول الحمد لله الذي أنقذه من النار (وتلقينه) بعد  
 ما وضع (في القبر مشروع) لحقيقة قوله صلى الله عليه  
 وسلم ائقنوا موتاكم تشهداً أن لا اله الا الله أنخرجه  
 الجماعة الا البخاري ونسب الى أهل السنة والجماعة  
 (وقيل لا يلقن) في القبر ونسب الى المعتزلة (وقيل  
 لا يؤسبه ولا ينهاه عنه) وكيفية أن يقال يا فلان  
 ابن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه في دار الدنيا



بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ولا شك  
أن اللفظ لا يجوز إخراجاً عن حقيقته الإبداعي  
فيجب تعيينه بقوله موتاكم حقيقة ونفى صاحب  
الكافي فأنه مطلقاً ممنوع زعم الفائدة الأصلية  
متضمنة ويحتاج إليه لتثبيت الجنان للسؤال في القبر  
قال المحقق ابن الهمام وحمل أكثر مشايخنا إياه على  
الجماز أي من قرب من الموت مبناه على أن الميت لا  
يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم  
في أهل القلب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا تارة بأنه  
مردود من عائشة رضي الله عنها وتارة بأنه  
واجب أيضاً من طرف المأثبات بأنه لا مانع من إبقاء  
السمع على حقيقته لأنه تعلق قوى أرواح هؤلاء  
الكفار بأجسادهم بحيث صاروا أحياء كحياتهم  
في الدنيا لغرض المذكور والسمع المنقّى في هذه  
الآية ونحوها هو النافع وقد أشار إلى ذلك الجلال  
قطب فقال  
سمع موتى كلام الخلق قد وردت  
حقاوساً به إلا ما في الكتب  
وأيّة النفي معناها سماع هدى  
لا يفلحون ولا يصغون للأدب  
لأنه تعالى شبه الكفار الأحياء بالأموات في أنهم  
لا ينتفعون بالسلام النافع اهـ

لو أكله سبع فاسأل في بطنه فإن جعل في تابوت أيا ما نقله إلى مكان  
آخر لا يسأل ما لم يدفن كذا في حاشية الدرر للمؤلف (قوله بشهادة  
أن لا إله إلا الله) البناء للتصوير (قوله ولا شك أن اللفظ) أي وهو موتاكم  
قال البرهان الطائي ولا مانع من الجمع بين الحقيقة والمجاز في مثل هذا اهـ  
(قوله فيجب تعيينه) أي تعيين اللفظ باعتبار المعنى أو تعيين هذا القيل  
وهو مشروعية التلقين في القبر وقوله حقيقة منصوب على التمييز (قوله  
فأنه) بالنصب مفعول تقي وذلك لأن العبارة بحال النزع فإن كان  
مسلماً فهو مثبت وإن كان كافراً لا ينتفع به هذا التأقن وقوله مطلقاً حال  
من فأنه يعني أنه لا فائدة فيه أصلاً (قوله ممنوع) بأن فيه فائدة التثبيت  
للجنان (قوله نعم الفائدة الأصلية) وهي تحصيل الإيمان في هذا الوقت  
(قوله وحمل أكثر مشايخنا) مفعول القول وهو مبتدأ خبره قوله مبناه  
(قوله مبناه على أن الميت لا يسمع عندهم) على ما صرحوا به في كتاب  
الإيمان لو حلف لا يكلمه فكلمه ميتاً لا يحسن لأنهم متنعقد على من يفهم  
والميت ليس كذلك لعدم السماع قال تعالى وما أنت بمسمع من في القبور  
انك لا تسمع الموتى وهذا التشبيه طال الكفار في عدم أذعانهم للعق بحال  
الموتى وهو يفيد تحقيق عدم سماع الموتى أذهو فرعه (قوله في أهل  
القلب) قلب بدرو وهو حفرة رميت فيها جيف كفار قريش فخاطبهم  
النبي صلى الله عليه وسلم بقوله أنا وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فهل وجدتم  
ما وعد ربكم حقاً فقال عمر ما معناه انك تخاطب أجساماً اجيفت فأجابه  
بما ذكر (قوله بأنه مردود من عائشة) فأنها قالت كيف يقول صلى الله عليه  
وسلم ذلك ردّاً على الراوى والله تعالى يقول وما أنت بمسمع من في القبور  
أي فلم يقله (قوله وتارة بأنه) أي سماع الكفار خصوصية له صلى الله  
عليه وسلم بحجة وزيادة حصرة على الكفار أو أن ذلك كان وقت المسئلة  
فأنهم أحياء يسمعون وأورالاخرة لا تدخل تحت حصر فتدور أن  
أرواح السعداء تطلع على قبورهم فالواو أكثر ما يكون منها ليل الجمعة  
ويومها رايلاً السبت إلى طلوع الشمس قيل وإذا كانوا على قبورهم  
يسمعون من يسلم عليهم ولو أذن لهم لردوا السلام (قوله وتارة بأنه

من ضرب المثل ) يعنى انه مثل صلى الله عليه وسلم حاله وحال أهل  
القلب بحال أهل الجنة وقت استقرارهم فيها وأهل النار حيث ينادى  
أهل الجنة أهل النار فيقولون انا وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فهل وجدتم  
الآية وفيه أنه لا يلائم آخر الحديث ( قوله ويشكل عليهم ) أى على  
المجيبين بهذه الاجوبة ( قوله وتسامه بفتح القدير ) حاصل ما فيه أنه  
مخصوص بأقول الوضع في القبر مقدمة للسؤال جمعاً بينه وبين  
الآيتين وإيضافاً للسمع يستلزم الحياة وهي مفقودة وانما تجي عند  
السؤال وتسامه في الشرح ( قوله يمكن الجمع ) أى بين التلقين حال  
النزع والتلقين بعد الموت ( قوله وعلا بحقيقة موتاكم ) المناسب زيادة  
ويلقن بعد الوضع في القبر الخ ( قوله اللهم انى أنوسل اليك الخ ) قال  
الكامل والعبد الضعيف مؤلف الكلمات فوض أمره الى الرب الغنى  
الكريم متوكلاً عليه طالباً منه جلت عظمته أن يرحم عظيم فاقى  
بالموت على الايمان والايقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول  
ولا قوة الا بالله العلى العظيم اه لفظه وكذا أقول كما قال وعلى الله  
المكريم اعتمادي في كل حال كذا في الشرح وكذا أقول كما قال فانه  
المرجو لكل عظيم ولا يغفر الذنوب الا العظيم الا الرب العظيم ( قوله بالموت  
على الاسلام والايمان ) متعلق بترحم واطوت على الاسلام بأن يحافظ  
على أعماله انظاراً الى قرب النزع والموت على الايمان لحزم قلبه بصدق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما علم بحقيقته به حال خروج روحه ( قوله  
للقبيام بحقه ) ومن حق المسلم على المسلم أن يعود اذا مرض وأن  
يوجهه القبلة ان أمكن ( قوله وتذكيره ) أى بتلقينه وبالوصية ونحو  
ذلك وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ( قوله وفيه  
الماء ) عطف تفسير ( قوله - ينثذ ) أى حين النزع والاولى حذفه ( قوله  
ولذلك ) أى لغلبة العطش في هذا الحال ( قوله بماء زلال ) أى بارد  
( قوله لا يموتن أحدكم الخ ) أخذ منه أنه يقدم حالة الرجاء في المرض رأياً  
في حالة الصحة فيقدم الخوف ( قوله أنا عند ظن عبدي بي ) أى ان جزائي  
عندي يكون على حسب ظنه بي من خير وشر ( قوله لا امر به ) وهو

مخصوص به وتارة بأنه من ضرب المثل ويشكل  
عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم - ذا  
انصرفوا وتسامه بفتح القدير قلت يمكن الجمع فيلقن  
عند الاحتضار لصريح قوله فانه ليس مسلم بقوله  
عند الموت الا نجيته من النار وعلا بحقيقة موتاكم  
لتبينه للسؤال في القبر لما روى سعيد بن منصور وسيرة  
ابن حبيب وحكيم بن عمير قالوا اذا سوى على الميت  
قبره وانصرف الناس كانوا يستحبون أن يقال للميت  
عند قبره يا فلان قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان  
قل ربى الله ودينى الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه  
وسلم اللهم انى أنوسل اليك بحبيبك المصطفى أن ترحم  
فاقنى بالموت على الاسلام والايمان وأن تشفع فينا  
نبيك عليه أفضل الصلاة والسلام ( ويستحب لأقرباء  
المحتضر ) وأصدقائه ( وجيرانه الدخول عليه ) للقيام  
بحقه وتذكيره وتجر به وسقيه الماء لأن العطش  
يغلب اشتد النزع حينئذ ولذلك باقى الشيطان كما ورد  
بماء زلال ويقول قل لا اله الا الله حتى أسقيك نعوذ  
بأنه منه ويذكرون فضل الله وسعة كرمه ويحسون  
ظنه بالله تعالى لخبر مسلم لا يموتن أحدكم الا وهو حسن  
الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه وخبر المجيبين قال  
الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي ( ويملون عند سورة  
يس ) لا امر به وفي خبر ما من مريض يقرأ عنده يس  
الامات ربانا وأدخل قبره ربانا ( واستحسن ) بعض  
المأخرين قراءة ( سورة الرعد ) لقول جابر رضى الله  
عنه



أقروا على موتاكم يس والحكمة في قراءتها أن أحوال القيامة  
والبعث مذكورة فيها فتجد له بذكرها والایمان بهما مزيدا أه من  
الشرح (قوله فانهم سائقون) بدل من قول جابر (قوله وجهه الاخراج الخ)  
اخراجهم على سبيل الاولوية اذا كان عن حضورهم غنى فلا ينافي  
ما ذكره الكاكي من أنه لا يمنع حضور الجنب والحائض وقت الاحتضار  
ووجه عدم الاخراج أنه قد لا يمكن الاخراج للشفقة أولا احتياج اليهن  
ونص بعضهم على اخراج الكافر أيضا وهو حسن (قوله فاذا مات الخ)  
ويقال عنده حينئذ سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا  
فلا يعمل العاملون وعد غيره كذوب كما في ابن أمير حاج (قوله شد لحياه)  
تثنية لمي بالفتح منبت اللحية بالكسر من الاسنان وغيره أو العظم الذي  
عليه الاسنان (قوله وحفظ الفم) من الهوام ومن دخول الماء عند  
غسله (قوله وغرض) بالبناء للجهول والتغميض والاعراض بمعنى  
كافي الصحاح وهو اطباق الجفن الاعلى على الاسفل (قوله للامر به  
في السنة) هو قوله صلى الله عليه وسلم اذا حضرتم موتاكم فأغضوا البصر  
فان البصر يتبع الروح وقولوا خيرا فان الملائكة تؤمن على ما يقول  
أهل الميت وروى أنه صلى الله عليه وسلم لما أغض أباسمة قال اللهم  
اغفر لابن سمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الفانين  
واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره وتورله فيه قال في المجتبى ينبغي  
أن يحفظه كل مسلم فيدعوه عند الحاجة (قوله ماخرج اليه) أي من الدار  
الآخرى وقوله خيرا ماخرج عنه بأن يمد له دارا خيرا من داره وزوجا  
خيرا من زوجته (قوله ثم يسجد بسجدة) بالنشيد أي يغطي لما روى أن  
أبا بكر دخل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى برء حبرة فكشف  
عن وجهه ثم أكب عليه فقبله ثم بكى وفي القميه يمد لما توفي عثمان يعني ابن  
مظعون كشف النبي صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء  
طويلا وقبل بين عينيه فلما رفع على السرير قال طوبى لك يا عثمان لم  
تلبسك الدنيا ولم تلبسها (قوله ويوضع على بطنه حديدة) أو امرأة كافي  
الحوى وتنكير الحديدة يفيد أنه يكفى فيه القليل منه (قوله لانه منيع أهل

فانهم سائقون عليه خروج روحه (واختلف في اخراج  
الحائض والنفساء) والجنب (من عنده) وجهه  
الاخراج امتناع حضور الملائكة محلا له حائض  
أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طبيب (فاذا مات شد  
لحيته) بمصاوبة عريضة نعه ما تربط فوق رأسه  
تحميها وحفظ الفم (ونغض عيناه) للامر به في السنة  
(ويقول مغضضه بسم الله وعلى ملا رسول الله صلى  
الله عليه وسلم اللهم يسر عليه أمره وسهل عليه  
ما بعده وأسعد به بقائه واجعل ما خرج اليه خيرا مما  
خرج عنه) قاله النكاح ثم يسجد بسجدة (ويوضع  
بطنه حديدة لا يتفخ) وهو مسجى عن الشعبي  
والحديدة يدفع النفخ لسرقته وان لم يوجد فيوضع  
على بطنه شيء ثقيل وروى البيهقي أن أنسا أمر بوضع  
حديدة على بطن مولاه مات (ونوضع يداه بجنبيه)  
اشارة لتساجده الامر به ولا يجوز وضعهما على  
صدره) لانه منيع أهل الكتاب

(الكتاب) أي وقد أمرنا بخالفهم وتعبير المصنف بلا يجوز يفيده الحرمة  
 (قوله وتكره قراءة القرآن) ولو آية كافي شرح السيد وقوله عنده أي  
 بقربه (قوله عن نجاسة الميت نجاسة حدث ينبغي أن تجوز القراءة كما لو قرأها  
 المحدث وفي السيد ما يفيد أن في الكراهة على هذا القول خلافا ورجح  
 في النهاية الكراهة والحاصل أنهم اختلفوا في نجاسة الميت فقيل نجاسة  
 خبث وقيل حدث ويشهد للناني ما رويناه من تقبيله صلى الله عليه وسلم  
 عثمان بن مظعون وهو ميت قبل الغسل اذ لو كان نجسا لما وضع فاه  
 الشريف على جسده ولا ينافي ذلك ما ذكره من أنه لو غسله انسان قبل  
 الغسل فصلى به لا تصح صلته وكذا كراهة القراءة عنده قبل الغسل  
 لجواز أن يكون ذلك لعدم خلوه عن نجاسة غالب الغالب كالمحقق وروى  
 البخاري تعليقا عن ابن عباس المسلم لا ينحس حيا ولا ميتا ووصله الحاكم  
 في المستدرک عن ابن عباس أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن لا ينحس حيا ولا ميتا قال العيني في شرح  
 البخاري والنووي في شرح مسلم هذا أصل عظيم في طهارة المسلم حيا  
 وميتا أقوال الخلق قبل الاجماع حتى الجنين اذا ألقته أمه وعليه رطوبة فرجها  
 فهو طاهر باجماع المسلمين وأما الميت ففيه خلاف العلماء قال البدر العيني  
 فان قلت على هذا ينبغي أن لا يغسل الميت لانه طاهر قلنا الموجب اتباع  
 الوارد واختلاف أصحابنا في سبب غسله فقيل حدث يحل به لا لنجاسته  
 لان الآدمي لا ينحس بالموت كرامة له اذ لو تنجس لما طهر بالغسل كسائر  
 الحيوانات وكان الواجب الاقتصار على أعضاء الوضوء كما في حال الحياة  
 لكن ذلك انما كان نصيبا للعرج فيما يتكرر كل يوم والحدث بسبب الموت  
 لا يتكرر فكان كالجناية فبقي على الأصل وهو وجوب غسل البدن كله  
 لعدم الحرج وقال العراقيون ينحس بالموت لا تنجس بالدم فيه كسائر  
 الحيوانات والحجة عليهم ما رويناه قال والكافر كالمسلم في هذه الاحكام  
 كما هو مذهب الجاهل سلفا وخلفا وأما قوله تعالى انما المشركون نجس  
 فالمراد به نجاسة الاعتقاد لا نجاسة الابدان لان الله تعالى أباح تسكين

ونان مفاصله وأصابه بان يرد ساعده لبعضه  
 وساقه لغيره ونخذه لبطنه ويردها لميتة ليسهل  
 غسله وادراجه في الكفن (وتكره قراءة القرآن  
 عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث  
 بالموت والخبث



الكتمانيات ومعلوم أن عرقهن يصيب جميعهن غالباً ولم يجب غسله  
 إذا فرق بين النساء والرجال اه (قوله فانه يزول) الاولى يزول  
 وفي نسخة وأنه يزول بالواو وهي للجمال (قوله بخلاف الكافر) هذا من  
 المؤاف كما خر كدام البدر العيني بناء على القول بنجاسة الخبث أتماء على  
 القول بنجاسة الحدث فلا فرق بينهما (قوله لكثير المصلين عليه)  
 والمستغفرين له ولا اخذ في الاستعداد للصلاة عليه وتشيعه (قوله نعي)  
 أي أخبر بموته (قوله بأن يؤذن) أي يعلم وقوله بالجنائزة أي مطلقاً  
 (قوله لا يكن لأعلى جهة التفخيم والافراط في المدح) فينبغي أن يكون  
 بخومات الفقير إلى الله تعالى فلان بن فلان وقال في التجنيس والمزيد  
 يكره الافراط في مدح الميت لاسيما عند جنازته لانه ضيع الجاهلية وقد  
 قال صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه على هن أبيه  
 ولا تكنوا ولا بأس بارثاء الميت بشعر أو غيره مالم يضطر في مدحه ولا يكره  
 البكاء عليه بارسال الدموع بلارفع صوت ولا ينسأ ولا شق ثوب وضرب  
 خذ وثجو ذلك وسواه في ذلك قبل الموت وبعده على الصحيح لأن النبي  
 صلى الله عليه وسلم بكى على ابنه ابراهيم فقال له عبد الرحمن بن عوف  
 وأنت يا رسول الله تبكي فقال يا ابن عوف انهم نارحة وقال ان العين تدمع  
 والقلب يحزن ولا نقول الا ما يرضى ربنا وانابقر اقل يا ابراهيم لمحزونون  
 أخرجه الشيخان وفي حديث ألا تسمعون ان الله لا يعذب بدمع العين ولا  
 يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أويرحم رواه الشيخان  
 أيضاً وأما ما ورد ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه فاجمعوا على أنه محمول  
 على البكاء بصوت ونسأحة لا بمجرد الدمع وله عامة أهل العلم على ما إذا  
 أودى بذلك وأما من بكوا عليه وناسوا من غير وصية فلا لقوله تعالى ولا  
 تزر وازرة وزر أخرى وهذا هو الصحيح من أرجح الحل وأوجب داود ومن  
 تبعه الوصية بترك البكاء والنوح عليه وقيل المراد بالعذاب أن يتأذى  
 الميت بذلك إذا شك في تأذى الأرواح بما تأذى به الأشباح قال  
 في شرح المشكاة والحامد على أن الميت إذا كان له تسبب في هذه المعصية  
 قاله عذاب على حقيقة ويعدب بفعله نفسه حيث تسبب في ذلك لا بفعله

فانه يزول عن المسلم بالغسل تكبر بما له بخلاف  
 الكافر (ولا بأس باعلام الناس بموته) بل يستحب  
 لتكثير المصلين عليه الماروي الشيخان أنه صلى الله  
 عليه وسلم نعى له صحابه النجاشي في اليوم الذي مات  
 فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد  
 الله بن رواحة وقال في النهاية ان كان عالماً أو زاهداً  
 أو عزمي بتركه فقد استحسن بعض المتأخرين النداء  
 في الامواق بالجنائز وهو الاصح انتهى وكثير من  
 المشايخ لم يروا بأساً بأن يؤذن بالجنائزة ليؤدى  
 آثاره وأصله في المدح (و) اذا تيقن موته (يعجل  
 والافراط في المدح) انما في الحديث وعجلوا به فانه  
 يتجهزه) اكرامه انما في الحديث وعجلوا به فانه  
 لا ينبغي لجنفة مسلم أن يحبس

٣١ قوله بارثاءه كذا في الاصل وصوابه برثاءه لان  
 فعله ثلاثي كما يعلم من اربعة المباح وغيره اه

غيره والافحه ول على تألمه سواء عند نزعه أو موته ويستوى فيه الكافر  
والمؤمن وبهذا يحصل الجمع بين قوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى وبين  
الاحاديث المطلقة في هذه البلية الكبرى اه (قوله بين ظهراني أهله) أى  
ظهر أهله قال في القاموس وهو بين ظهرهم وظهورانيهم ولا تكسر  
النون وبين أظهرهم أى وسطهم اه (قوله الاحتياط) أى فى أمر المريض  
فانه يحتمل أن الذى به داء السكتة (قوله قال بعض الأطباء) أى به دليلا  
للاحتياط ولوجعل الدليل أولاً تأخر دفن النبي صلى الله عليه وسلم لكان  
أنسب (قوله من يموت بالسكتة) أى يظنون أنهم موتى واليه أشار بقوله  
ظاهراً (قوله بها) أى بسبب السكتة فالمت لا يشبهه الا فيمن فيه هذا الداء  
(قوله فيتعين التأخير الخ) ظاهر هذا وجوب التأخير وهو ينشأ في التعجيل  
المطلوب الا أن يحمل ذلك الوجوب على من به داء السكتة وأصل هذا  
الداء يحدث من أكل الاوزا لا ييض والموخية وتقلبته ابدن ويمكث  
هذا الداء ثمان ساعات وظاهر كلامهم أن التأخير مطلوب مطاقاً لما رواه  
من الحديث والمراد التأخير الى تبين الموت فانه ربما عرض عليه هذا  
الداء وقد يقال كيف يتأتى مع وجود العلامات الدالة عليه ويستحب  
تعجيل خمسة أشياء جئت في هذه الايات وهي

وخسة قدر أو اتعجبلها حسنا \* وفي سواها تانى واسع المهمل  
تزويج كف وميت هاء ثالثها \* دفع الديون وتب لله من زال  
والخامس الضيف اذ يأتيك في نزل \* فقم له بحديث الجدة واحتفل  
(قوله فيوضع كمات) لثلاث غير ندوة الارض وقبده القدورى بما اذا  
أرادوا غسله وهو الذى عليه العمل اليوم اه ولا بأس بالتأخير لعارض  
كما فى ابن أمير حاج (قوله على سرير) هو التخت الذى يغسل عليه فان  
لم يوجد فعلى لوح أو حجر مرتفع ليتمكن غسله وتقليبه كما فى العيني (قوله  
بحرأى بحر) بنحو عود ثم المتبادر أن فعل ذلك قبل وضعه عليه وقيل  
عند ارمدة غسله اخفاء للرائحة الكريهة عيني وظاهر كلام المؤلف الثانى  
(قوله وقيل عرضاً) أى كما يوضع فى القبر (قوله وقيل الى القبلة) فتكون  
رجلاه اليها كما يرض اذا أراد الصلاة بآيماء وفي القهستاني عن المحيط

بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب التعجيل  
الاحتياط قال بعض الأطباء ان كثير من يموت  
بالسكتة ظاهراً يدفنون أحياء لانه يعسر ادراك  
الموت الحق ببقائها الا على أفضل الأطباء فينبغي  
التأخير فيها الى ظهور البقية بنحو التغبير وقدمات  
النبي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين فوضع كمات  
في جوف الليل من ليلة الاربعاء (فيوضع كمات)  
الكاف لا عفا جأه اذا تنقن موته (على سرير بحر)  
أى منجرا خفاء كدريه الرائحة وتغظيها للميت ويكون  
(وترا) ثلاثاً أو خمساً ولا يزداد عليه فانه الزيادة  
وفي الكافي والنهاية أو سبعاً ولا يزداد (الميت) كيف  
يدار بالمجربة حول السرير (ويوضع) كيف  
المدنى على الاسح (قوله شمس الأئمة المبرخى  
وقبل عرضاً وقبل الى القبلة



وغيره أنه السنة (قوله ويستعورته) وجوب الحُرمة النظر إليها  
 كعورة الخي (قوله والنهابة) الأولى وفي النهاية (قوله هو الصحيح) صححه  
 في التبيين وغاية البيان لقوله صلى الله عليه وسلم على لا تكشفي فخذاك ولا  
 تنظر إلى فخذي ولا ميت أخرجه أبو داود (قوله هو الصحيح) كذا صححه  
 في المجتبى وجرم به مسكين والعيني وصاحب التنوير (قوله وإبطالان  
 الشهوة) عطف على تيسر أوفيه نظرفانه يقتضي عدم الستراطلا (قوله  
 جرد عن ثيابه) ليتمكن من التنظيف وتغسل به صلى الله عليه وسلم في قيصره  
 خصوصية له ويستحب أن يستتر الموضع الذي يغسل فيه الميت فلا يراه  
 إلا الغاسل ومن يعينه سراج وغسله فرض كفاية بالأجاء كالصلاة عليه  
 وتجهيزه ودفنه حتى لو اجتمع أهل بلدة على ترك ذلك قوتلوا بحرونهر (قوله  
 ان لم يكن خشي) والابأن كان خشي يم وقيل يغسل في ثيابه (قوله وتغسل  
 عورته بخرقه ملفوفة الخ) تحترز عن مسها لانه حرام كالنظر كذا في البحر  
 (قوله وبعده وضئ) لم يذكر الاستنجاء وذكره رضي الدين في المحيط فقال  
 انه يستحب عندهما لان موضع الاستنجاء لا يخلو عن نجاسة فلا بد من  
 ازالته باعتبار اجمال الحياة وصورته أن يلف على يده خرقه فيغسل حتى  
 يظهر الموضع لان مس العورة حرام وعند أبي يوسف لا يستحب ومشي  
 عليه صاحب الخلاصة لان المسكة قد زالت وبالأستنجاء ريماريد  
 الاسترخاء فتخرج نجاسة أخرى فيكتفي بوصول الماء اليه اه من التبيين  
 لمخلصا (قوله يبدأ بوجهه) لانه لم يشر ذلك بنفسه فلا يحتاج لغسل  
 يديه أولا بخلاف الخي ولا يؤخر غسل رجليه لانه ليس في مستنقع الماء  
 (قوله فلا يوضأ) لانه لم يكن من أهل الصلاة قاله الحلواني وهذا يقتضي  
 أن من بلغ مجنوناً لا يوضأ أيضاً ولم أره لهم وأنه لا يوضأ الا من بلغ سبعا لانه  
 الذي يؤمر بالصلاة كذا في النهر لكن قال الحلبي وهذا التوجيه ليس  
 بقوى اذ يقال هذا الوضوء سنة الغسل المفروض للميت لا يتعلق بكون  
 الميت بحيث يصلي أولا كما في المجنون اه (قوله ويمسح فيه وأنفه) قال في الفتح  
 وغيره استحباب بعض العلماء أن يلف الغاسل على أصبعه خرقه ويمسح بها  
 أسنانه ولهاته وشفتيه ومنخريه وسرته كما عليه عمل الناس اليوم (قوله

(ويستعورته) ما بين سرته الى ركبته قاله الزيلعي  
 والنهابة هو الصحيح في الهداية يكتفي بستر العورة  
 الغامضة هو الصحيح بستر اوه وظاهر الرواية وإبطالان  
 الشهوة (ثم) بعد استعورته بإدخال السائر من تحت  
 الثياب (جرد عن ثيابه) ان لم يكن خشي وتغسل  
 عورته بخرقه ملفوفة تحت السائر أو من فوقه ان لم  
 توجد خرقه (و) بعده (وضئ) يبدأ بوجهه ويمسح  
 رأسه (في الصحيح) الا أن يكون صغيرا لا يعقل الصلاة  
 فلا يوضأ (بلام مضممة واستنشق) للتدبير ويصح  
 فيه وأنفه بخرقه عليه عمل الناس

(الأن يكون جنباً) هذا ما ذكره الخليلي وهو غريب يخالف لعامة الكتب  
 كما في الشلبي على الكثر والذي في التبيين أن الجنب كغيره وما في شرح  
 السيد من أن ما ذكره الخليلي مخالف لغيره مخرج على خلاف آخر  
 في الشهيد إذا كان جنباً فإنه يغسل عند الامام وما ذكره غيره مخرج على  
 قول صاحبين وهو الذي في عامة الكتب فيه نظر لأن الكلام هنا  
 في المضمضة والاستنشاق لا في الغسل والفرق أنه لا يخرج فيه بخلافه ما  
 وقد عرفنا غسل الشهيد الجنب بالنص وهو تغسيل الملائكة منظلة بن  
 الراهب حين استشهد وهو جنب فقال النبي صلى الله عليه وسلم رأيت  
 الملائكة تغسل منظلة بن أبي عامر بين السماء والأرض بماء المزن  
 في صحائف الفضة ولم يذكر فيه المضمضة والاستنشاق فانصرف إلى  
 المعهود في غسل الميت وهو الغسل بدونهما فتأمل أفاده بعض الأفاضل  
 (قوله أو حائضاً أو نفساء) هذا بحث للمصنف كما تفيده عبارته في الشرح  
 قياساً له على الجنب للاشتراك في اقتراض المضمضة والاستنشاق فيما  
 بينهم وقد علمت رده في الجنب والكلام فيهما كالسكلام وفيه (قوله صب  
 عليه ماء) والاولى أن يكون - بل والله أعلم - في إزالة الوسخ لاسيما إذا كان  
 يغسل بالصابون أفاده بعضهم (قوله مغلي) من أغليت الماء اغلأه لا من  
 الغلي والغليان لأنهما مصدران لازمهما لا يني منه اسم المفعول  
 على المشهور ودل كلامه على أن المسار أفضل مطلقاً سواء كان عليه وسخ  
 أم لا نهر وأصل مغلي مغلي تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ثم  
 حذفت لالتقاء الساكنين (قوله بشور) هو ورق الببق ويطلق على نفس  
 الشجر وعلى الغاسول كما في النهر (قوله أو حرض) بضم الماء المهملة  
 ويجوز في الراء السكون والضم (قوله أشنان غير مطحون) تبع فيه  
 صاحب الجوهرة وكتب اللغة خالية عن هذا التقييد وأهنا للتخفيف كفي  
 حصول أحدهما وفيه يقال انما ذكره لكونه الأنسب للمقام لأنه تفسير  
 للمعنى اللغوي (قوله الذي وقصته دابته) أي ألقته فدقت عنقه  
 (قوله وان لم يوجد) أي السدر أو المرض والاولى أفراد الضمير لأن  
 العطف بأو وبك ونال الضمير الماء المغلي بأحدهما من الشيتين (قوله

(الأن يكون جنباً) أو حائضاً أو نفساء فكيف  
 غسل فيه وأنفة تيمم الطهارة (و) بعد الوضوء  
 (صب عليه ماء مغلي) قد منج (ب) سدر أو حرض  
 أشنان غير مطحون مسالفة في التنظيف وقد أمر  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بقلبه والمحرم الذي  
 وقصته دابته بغير سدر (والا) أي وان لم يوجد



فأغسل بالقراح (قوله وهو الماء الخالص) الذي  
 لم يجالطه شيء كما في القاموس (قوله كاف) خبر للمبتدأ المحذوف  
 (قوله بالخطمى) مشتد الباء وكسر الخاء أكثر من الفتح مصباح (قوله  
 وإن لم يكن به شعر) أي بالميت سواء اتقى من المحلين أو أحدهما فلا  
 يتكاف للخطمى فيما لا شعر فيه (قوله ثم بعد تنظيف الشعر والبشرة) أشار  
 بهم إلى أن ما سبق من قوله وصب عليه ماء مغلي الخ وقوله وغسل رأسه  
 يفعل قبل الترتيب الآتي ليتل ما عليه من الدرن (قوله مسنداً) بصيغة  
 اسم الفاعل والمفعول حال من الغاسل أو المغسول (قوله رفيقاً) بالفاء  
 أي لطيفاً والمصنف لم يذكر الاغسلتين الأولى بقوله واضح على يساره  
 والثانية بقوله ثم على عينه كذلك وأما الثالثة فبعد اعتاده بضمه على شقه  
 الأيسر ويغسله لأن تثليث الغسلات مسنون ويسن أن يصب الماء عليه  
 عند كل اعتادة ثلاثاً والزيادة على الثلاث جائزة للحاجة ولا ينبغي أن يكون  
 اسرافاً كحال الحياة أفاده السيد (قوله ولم يعد غسله) بالبناء للمجهول  
 والغسل بالضم لا غير قيل وبالفح أيضاً وقيل إن أضيف إلى المغسول كما  
 هنا فتح وإلى غيره كغسل الجمعة ضم وفي المضمرات عن الخزانة إذا كف  
 في كفن نجس لا يجوز الصلاة عليه بخلاف ما لو نجس بنجاسة الميت لأن  
 فيه ضرورة وبلى ولا كذلك إن كف النجس ابتداءً (قوله ثم ينشف  
 بثوب) أي يؤخذ ماؤه بثوب حتى يجف من نشف الماء أخذه بخرقه من  
 باب ضرب ومنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خرقه ينشف به إذا توضأ  
 وفي الصحاح نشف الثوب العرق بالكسر ونشف الحوض الماء ينشفه  
 نشفاً شربه (قوله) ولا تخالف بينهم ما فإن كان بمعنى أخذ ففتح ما من حد  
 ضرب وإن كان بمعنى شرب فبكسر الشين من حد علم كما في الصحاح قاله  
 السيد (قوله يجرل في الماء) ثلاثاً في قول أبي يوسف كما في الفتح وعن محمد  
 أن نوى الغسل عند الإخراج من الماء يغسل مرتين يعني على وجه السنة  
 والفرض قد سقط بالنية عند الإخراج (قوله ثم وجد) أي الماء (قوله  
 وصلى عليه ثانياً) في قول أبي يوسف وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه  
 بجنب نيم وصلى ثم وجد الماء كما في البرهان (قوله والأفأهل الأمانة

(فأغسل بالقراح وهو الماء الخالص) كاف ويغسل  
 أن تدبر لأنه أبلغ في التنظيف (ويغسل رأسه) أي  
 شعر رأسه (و) شعر (لحيته بالخطمى) ثبت بالعراق  
 طبيب الرخصة يعمل عمل الصابون في التنظيف وإن لم يكن  
 فاصابون وإن لم يكن به شعر لا يتكاف بهذا (ثم) بعد  
 تنظيف الشعر والبشرة (بضم) الميت (على يساره  
 فيغسل) شقه الأيمن ابتداءً لأن البداية بالميامن سنة  
 (حق يوصل الماء إلى ما) أي الميت (ثم) بضم (على عينه)  
 بالبناء للمجهول (منه) أي الميت (ثم) بضم (على عينه)  
 بالبناء للمجهول (حق يوصل الماء إلى ما) أي الميت (ثم) بضم (على عينه)  
 فيغسل (كذلك) (حق يوصل الماء إلى ما) أي الميت (ثم) بضم (على عينه)  
 (ثم أجاز) الميت (مسنداً إليه) (وما خرج منه  
 بطنه) مسنداً رفيقاً يخرج فضلاته (ولا وضوءه) لأنه  
 غسله (فقط تنظيفاً) (ولم يعد غسله) (ولا وضوءه) لأنه  
 ليس بياقض في حقه (ثم ينشف بثوب) (كلا يتبل  
 أ كفافه والنية في تغسله لا سقطا الفرض عنا حتى  
 أنه إذا وجد غير يقا بجزل في الماء بنية غسله لهذا  
 لأحقة الصلاة عليه وإذا عجم فقد الماء ثم وجد بعد  
 الصلاة عليه بالتيمم غسل وصلى عليه ثانياً والمتفق  
 الذي تعذر منه بصب عليه الماء ويغسله أقرب  
 الناس إليه والأفأهل الأمانة والورع

والورع) والافضل أن يغسله مجانا وان ابتغى الغاسل أجرا جازان كان ثمة  
غيره والا لا تعينه عليه واختلفوا في أجرة خياطة كفن وجمال وحفار  
وتكون من رأس المال كما في البحر والشرب لآلية وينبغي أن يكون مثل  
الاول لان ذلك من فروض الكفاية كما في السراج والضياء \* تنبيه \*  
الاصل في مشروعية الغسل تغسيل الملائكة آدم عليه السلام أخرج  
الحاكم وصححه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كان آدم رجلا أشقر طوالا  
كأنه نخلة سموق فلما حضر الموت نزات الملائكة بمكة بمحيطه وكفنه  
من الجنة فلما مات عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا  
وجعلوه في الثالثة كافر أو كفنوه في وتر من الشياطين وحفروا له لحدا  
رصلوا عليه وقالوا يا بني آدم هذه سنتكم من بعده فكذاكم فافعلوا  
(قوله ويستتر ما لا ينبغي اظهاره) في الازهار قال العلماء اذا رأى الغاسل  
من الميت ما يعجبه كاستنارة وجهه وطيب ريحه ومرة انقلابه على  
المغتسل استحب أن يتحدث به وان رأى ما يكره كتنه وسواد وجهه  
وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا في شرح المشكاة قبل الآن  
يكون مبتدعا يظهر البسطة أو مجاهر بالفسق والظلم فيذكر ذلك  
زجر الامثاله كذا في ابن أمير حاج وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أذكروا محسن موتاكم وكفوا عن  
مساوئهم أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان قال حجة الاسلام  
غسلة الميت أشد من الحى لان عفوا الحى واستحلاله ممكن ومتوقع  
في الدنيا بخلاف الميت وروى البيهقي في المعرفة والحاكم في المستدرک  
وقال على شرط مسلم من غسل ميتا فبكم عليه غفر له أربعون كبيرة  
ومن كساه الله من اللين والاسودق ومن حفر له قبراً حتى  
يجنه فكأنما أسكنه مسكاً حتى يبعث وفي الجنائز لابن شاهين يا علي  
غسل الموتى فانه من غسل ميتا غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة  
منها على جميع الخلائق لوسعتهم قلت ما يقول من يغسل قال يقول  
غفرانك يا رحمن حتى يفرغ من الغسل (قوله ويكره أن يكون جنباً)  
وتغسل الكافر أشد كراهة الا اذا لم يوجد غيره ذكر في حق المسلم أو انشئ  
في حق المسلم كما في ابن أمير حاج (قوله ويجعل الحنوط) بفتح الحاء

ويستتر ما لا ينبغي اظهاره ويكره أن يكون جنباً أو به  
حيض ويندب الغسل من تغسله وتقدم (و) بعد  
فإن شق عليه يلبس القميص ثم يلبس الاكفان (و) يجعل  
الحنوط (و) هو عطر



المهملة ويقال له الخناط بكسر الخاء (قوله مركب من أشياء طيبة) ويدخل فيه المسك في قول الأكثر خلافا لعطاء (قوله للرجال) فيكرهان لهم دون النساء اعتبارا بجمال الحياة فجعله ما في كفن الرجال جهل كما في الشمني والسراج وغيرهما والورس الكركم (قوله على رأسه وحيته) وسائر جسده كما في الجوهرة بعد أن يوضع على الأزارك في القهستاني (قوله ويجعل الكافور) هو شجر عظيم بالهند والصين قهستاني (قوله سواء فيه المحرم وغيره) لأن الأحرام يتقطع بالموت عندنا خلافا للشافعي (قوله ليطرد الدود عنها) هذه حكمة تخصيص الكافور وهو على لقوله ويجعل الكافور على مساجده (قوله فتخص بزيادة أكرام) أي لما كانت هذه الأعضاء يسجد بها خست بزيادة أكرام صيانة لها عن سرعة الفساد (قوله كالذبح الخ) الكاف للاستقصاء أو للتتميل وتدخل حينئذ في الجراح المفتوحة (قوله واستقبح عاقبة المشايخ جعله في دبره أو قبله) ظاهر تقييدهم ما أنهم لم يستقبحوه في غيرهما فيكون لأبأس به في غيرهما (قوله ولا يقص ظفره) لأن يكون مكسورا فلا بأس بأخذه ورصيه روى ذلك عن الإمام والثاني كافي البهر وغيره وفي القهستاني عن العتبية فلو قطع شعره أو ظفره أدرج معه في الكفن وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه يقص شاربه وظفره ويرال من شعره ما حقه الإزالة كذا في مسكين (قوله ولا يصرح شعره) ظاهر الغيبة أنها تحرمة حيث قال أتما التزيين بعد موتها والامتنشاط وقطع الشعر فلا يجوز نهر (قوله وحيته) انما ذكرها بعد الشعر لعدم تبادر الذهن عند إطلاق الشعر إليها لكونها مخصوصة بأسم أو من عطف الخاص على العام (قوله ولو معتدة من رجعي) أي ولو كانت المرأة معتدة من رجعي فإن معتدة زوجة يحل قربانها ومحرز صريح به الشرح بعد (قوله أو ظهر منها في الأظهر) الأولى أن يقول ولو ظهر منها في الأظهر وهذا ينافي ما قاله في الشرح وفي المظاهر منها رواية أن الأظهر أن لا يحل لها تغسيله فجعل الأظهر عدم الحل (قوله أو إلى ما لا يحل مسه والنظر إليه بقاء العدة) لعل في العبارة تحريفا من الناسخ وصوابها أو لا يحل مسه والنظر إليه

مركب من أشياء طيبة ولا بأس بسائر أنواعه غير الزعفران والورس للرجال (على رأسه وحيته) روى ذلك عن علي وأنس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (و) يجعل (الكافور على مساجده) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغطي رأسه ليطرد الدود عنها وهي الجبهة وأنفه ويده ورأسه وقدماه روى ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه فتخص بزيادة أكرام (و) ليس في الغسل استعمال القطن في الروايات الطاهرة وقال الزبيدي لا بأس بأن يجعل القطن على وجهه وأن يحشي به مخارقه كالدبر والقبل والأذنين والأتف والقم انتهى وفي الظهيرة واستقبح عاقبة المشايخ جعله في دبره أو قبله (ولا يقص ظفره) أي الميت (و) لا يصرح شعره ولا يصرح شعره أي شعر رأسه (وحيته) لأنه للزينة وقد استغنى عنها (والمراة تغسل زوجها) ولو معتدة من رجعي أو ظهر منها في الأظهر أو إلى ما لا يحل مسه والنظر إليه بقاء العدة

بقاء العدة قال في الشرح والايلاء لا يحترم وطأها فتغسلها اه فهذا يقتضي  
 عطف الايلاء على ما قبله لمشاركته في الحكم وقال أيضا والمرأة تغسل  
 زوجها الحل مسه والنظر اليه بقاء العدة اه وهذا يقتضي التعليل لقوله  
 تغسله فتأمل (قوله فلو ولدت) أي امرأته التي توفي عنها هو محترز  
 قوله معتدة (قوله أو كانت مبانة) محترز قوله ولو معتدة من رجعي (قوله  
 أو رضاع) بأن أَرْضَعَتْ ضَرْعَهَا الصغيرة (قوله أو صهرية) كأن مست ابنه  
 أو أباه بشهوة والاصل في تغسيل الزوجة زوجها ما روى عن عائشة رضي  
 الله عنها أنها قالت لو استقبلنا من أمرنا ما غسل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إلا نسائه ومعنى ذلك أنها لم تكن عالمة وقت وفاة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بإباحة غسل المرأة زوجها ثم علمت بعد ذلك وروى  
 أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أوصى إلى امرأته أسماء بنت عميس  
 أنها تغسله بعد وفاته وهكذا فعل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه ولأن  
 إباحة الغسل مستفادة بالنكاح فتبقى ما بقى النكاح والنكاح باق بعد الموت  
 إلى انقضاء العدة (قوله فانه لا يغسل زوجته) وكذا لا يغسلها ولا يمنع من  
 النظر إليها في الأصح تنوير (قوله لا انقطاع النكاح) بانعدام محله فصار  
 الزوج أجنبيا واعتبر ملك اليمين حيث لا يفتني عن المحل بموت المالك ويطل  
 بموت المحل فكذا هذا وقالت الأئمة الثلاثة يجوز لأن عليا غسل فاطمة  
 رضي الله عنها قلنا وروى أنها غسلتها أم أيمن ولو ثبت أن عليا غسلها فهو  
 محمول على بقاء الزوجية لقوله صلى الله عليه وسلم كل سبب ونسب ينقطع  
 بالموت الأسبي ونسبي مع أن ابن مسعود رضي الله عنه أنكرك عليه فقاله له  
 أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن فاطمة زوجتك في الدنيا  
 والآخرة فدعوا له الخصومة دليل على أنه كان معروفا بينهم أن الرجل  
 لا يغسل زوجته (قوله بيمها) أي زوجها (قوله بخلاف الأجنبي) أي  
 فانه ينف يده بخرقه وبيمهها مع كف بصره عن ذراعيها إلا أن تكون  
 أمة فلا تحتاج إلى حائل (قوله وهو كأم الولد) لا تغسله ولا يغسلها وكذا  
 المكاتب لزال ملكه عن الأمة والمكاتب إلى الورثة وبطلانه في أم الولد  
 والمدبرة لعنتهما بالموت فان قبل أم الولد نعت منه فينبغي أن تلحق بالزوجة

فلو ولدت عقب مونه وانقضت عدتها من رجعي  
 أو كانت مبانة أو حرمت برقة أو رضاع أو صهرية  
 لا تغسله (بخلافه) أي الرجل فانه لا يغسل زوجته  
 لا انقطاع النكاح وإذا لم توجد امرأة لتغسلها بيمها  
 وليس عليه غض بصره عن ذراعيها بخلاف الأجنبي  
 وهو (كأم الولد) والمدبرة والقنة لا تغسل سبدها  
 ونسبه بخرقه ولو ماتت امرأة مع الرجال



فلما عذبتهم لم تجب قضاء لحقه بل للتعرف عن براءة الرحم فان قيل هلا كتفي  
بجوضة كما في استبراء الامة فلما عذبت أم الولد وجبت بزوال الفرائس  
فأشبهت عذبة النكاح (قوله المحارم) الاولى حذفه للتصريح به في قوله  
بعدموان وجد ذورحم محرم (قوله يموها) فعل ماض وفي نسخة  
بالمضارع والمناسب عليها اثبات النون (قوله وكن محارمه) الاولى  
غير محارمه (قوله بخرقة) راجع الى صورتين الا أن تكون المرأة أمة  
فلا تحتاج الى حائل (قوله كالنظر) أي يجوز النظر اليها أي الى أعضاء  
التيهم منها أي الكائنة منها وقوله له متعلق بالجواز المقدر (قوله وكذا  
الخنثى المشكل) أي ولو مراهما والا فهو كغيره فيغسله الرجال والنساء  
در (قوله لم يشتهيا) قال في الدر من شروط الصلاة عن السراج لا عورة  
للصغير جدا ثم ما دام لم يشتهه فقبل ودبر ثم تغسل الى عشر سنين ثم يكالغ  
وفي الاشياء يدخل على النساء الى خمس عشرة سنة (قوله والمحبوب  
كالفعل) فليس له تغسيل امرأة أجنبية الا أن تكون من محارمه فيهمها  
بخرقة قاله السيد أي ولا يعطى حكم النساء بسبب الحب وكذا اذا مات  
بين النساء يم اما بخرقة أو دونها على التفصيل وكذا أنه أن يغسل الصبي  
والصبية اللذين لم يشتهيا فالماصل أنه في حكم الرجال من كل وجه (قوله  
ولا بأس بتقبيل الميت) لما روى البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت  
أقبل أبو بكر على فرسه من مسكنه بالسبخ حتى نزل فدخل المسجد فلم يكلم  
الناس حتى دخل على عائشة فقيم النبي صلى الله عليه وسلم وهو مسجى ببرد  
حبرة فكشف عن وجهه ثم أكسب عليه فقبله ثم بكى ولم يفعل ذلك  
الا قدوة به صلى الله عليه وسلم لما روى أبو داود والترمذي وابن ماجه  
والحاكم صحيحا عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
دخل على عثمان بن مظعون وهو ميت فأكب عليه وقبله ثم بكى حتى  
رأت الدموع تسيل على وجهه وفي التهذيب لما توفي عثمان كشف النبي  
صلى الله عليه وسلم الثوب عن وجهه وبكى بكاء طويلا وقبل بين عينيه  
فلما رفع على السرير قال طوبى لك يا عثمان لم تلبسك الدنيا ولم تلبسها اه  
(قوله والتبرك) الواو هي أو فان تقبيله صلى الله عليه وسلم عثمان للمحبة

المحارم وغيرهم (يموها كعكسه) وهو موت رجل  
بين النساء وكن محارمه ييمونه (بخرقة) تلف على يد  
الميم الا جني حتى لا يمس الجسد ويغض بصره عن  
ذراعي المرأة ولو عجزا (وان وجد ذورحم محرم  
يم) الميت ذكر أو أنثى (بلاخرقة) لجواز مس  
أعضاء التيهم للمحرم بلا شهوة كالنظر اليها منها له  
(وكذا الخنثى المشكل ييم في ظاهر الرواية) وقبل  
يجعل في قبض لا يمنع وصول الماء اليه (ويجوز للرجل  
والمرأة تغسيل صبي وصبية لم يشتهيا) لأنه ليس  
لاعضائهما حكم العورة وعن أبي يوسف أنه قال  
أكره أن يغسلها الا جني للمحبة والتبرك (ولا بأس بتقبيل الميت)

وتقبيل أبي بكر الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم اهما معا ( قوله  
خالصة عن مخطور ) هذا قيد في الجواز اما اذا كانت لشهوة فحرام ولو  
زوجة فيما يظهر لقولهم ان النكاح انقطع بموتها بالذهب محل ( قوله  
ودفنها ) أي مؤنته ان لم يتبرع به ( قوله لو كانت معسرة ) هذا أحد  
وجهين لأبي يوسف والاولى تأخير عن قوله ولو معسرة او يجعله مقابلا له  
( قوله وهذا التخصيص ) أي تخصيص وجوب التجهيز على الزوج  
بما اذا كانت معسرة ( قوله ويلزمه أبو يوسف ) في نسخة بأو وهي  
لحكاية الخلاف عن أبي يوسف وهي الصواب قال في البحر فقد اختلف  
النقل عن أبي يوسف لكن الظاهر ترجيح ما في الحاشية لانه كالكسوة  
فيلزمه على كل حال اهـ قال قولان المذكوران عن أبي يوسف وليس  
للإمام في عبارة الشرح ذكر وجهه قوله انه لو لم يجب عليه لوجب على  
الاجانب وهو قد كان أولى بإيجاب الكسوة عليه حال حياتهم فارجح على  
سائر الاجانب ولان الغرم بالغنم اهـ ( قوله وقال محمد الخ ) ينبغي أن يكون  
محل الخلاف ما اذا لم يقيم بها مانع يمنع الوجوب حالة الموت من نشوز أو  
صغر مع كبره ونحو ذلك وانها اذا ماتت في العدة منه وهي ممن تلزمه  
نفقتها وكسوتها أن يجب عليه تجهيزها كذا بحثه ابن أمير حاج قال ولم  
أره مصرحاً به ( قوله لانقطاع الزوجية ) نصار الزوج كالأجنبي ( قوله  
ولا مال له ) قيد به لانه لو كان له مال فانه يجب فيه ويقدم على الدين  
والوصية والأثر الى قدر السنة ما لم يتعلق بعين ماله حق الغير كالرهن  
والمبيع قبل القبض والعبد الجاني قاله السيد ( قوله على من تلزمه نفقته  
من أقاربه ) أي الذين هم ذوو رحم محرم منه نسباً ( قوله واذا تعدد من  
وجب عليه النفقة ) كأخ وأخت ( قوله فالكفن على قدر ميراثهم )  
فثلثاه على الأخ وثلثه على الأخت ( قوله فعلى معتقه ) وجهه هذا  
القول أنه وارثه ( قوله وقال محمد على خاتمه ) لانها رحم محرم منه ( قوله  
وان لم يوجد من يجب عليه نفقته ) أو وجد الا أنه معسر ( قوله من أموال  
التركات ) أي لا من غيرها كبيت الخراج والخمس والركاز ولا حدهما  
الاستقراض من الآخر كما وضح في محله ( قوله وجهه ) من عطف السبب

خالصة عن مخطور ( وعلى الرجل تجهيزاً من أهله ) أي  
تكميلها ودفنها هذا أبي يوسف لو كانت معسرة وهذا  
التخصيص مختار صاحب المغنى والمحيط والطهيري  
اتهى ويلزمه أبو يوسف بالتجهيز مطلقاً أي ( ولو )  
كان الزوج ( معسراً ) وهي موسرة ( في الأسع )  
وعليه الفتوى وقال محمد ليس عليه تكفينها لانقطاع  
الزوجية من كل وجه ( ومن ) مات ور ( لا مال له فكفنه  
على من تلزمه نفقته ) من أقاربه واذا تعدد من  
وجب عليه النفقة قال الكفن على معتقه وقال محمد  
كالنفقة ولو كان له مولى وخالة فعلى معتقه نفقته ففي  
على خاتمه ( وان لم يوجد من يجب عليه نفقته ففي  
بيت المال ) تكفينه وتجهيزه من أموال التركات  
التي لا وارث لها ( فان لم يعط ) بيت المال ( عجزاً )  
لخاتمه من الأموال ( أو طلباً ) بنفقة صرف الخلق  
لستحقه وجهه



أو من عطف المغاير بأن كان يدفع إلى غير من يستحق جهلا وفي نسخة  
 وجهته وهو من عطف المرادف (قوله فعلى الناس القادرين) أى  
 فيفترض على سائر الناس العالمين به أن يجهزوه ويكفّوه (قوله غيره)  
 بالنصب مفعول يـ آل وظاهر ما في المجتبى حيث قال فان عجزوا سألوأله  
 ثوبا أنه لا يجب عليهم الاسؤال كفن الضرورة لا الكفاية در  
 فان لم يوجد من يـ كفن غسل وجعل عليه الاذخر ودفن وصلى على  
 قبره ومآل متعدي إلى مفعولين هنا والتجهيز مفعول له وفيه أنه لم يتحدد  
 فاعله مع فاعل الفعل (قوله لا يجب السؤل) نفي الوجوب وأما الجواز  
 فالظاهر جوازه لانه من الاعانة على البر (قوله ولا يجب على من له ثوب  
 فقط الخ) أى اذا لم يكن عند الميت الارجل واحد وليس له الا ثوب واحد  
 ولا نبي للميت فمـ صاحبـ أحـق به ولا يكفن به الميت قلت الظاهر انه اذا  
 كان عند الميت رجال كثيرون وكل واحد له ثوب فقط فالحكم كذلك  
 وأفاد أنه اذا كان له ثوبان يكفنه في أحدهما (قوله أو نصفه مع الرأس)  
 قيد به لانه لو وجد النصف بدون رأس لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن  
 وهذا مستفاد من قوله والا لا والبدن اسم للماء اذا اطراف (قوله  
 والتكفين فرض) أى كفاية بالنظر لعامة المسلمين لا لمن خص بلزومه  
كـ ما في حاشية المؤلف على الدرر (قوله وأما عدد أثوابه) الاولى  
 أنواعه (قوله وهو كفن الرجل) أى البالغ ومثله المراهق ومن لم  
 يراهق فالأحسن فيه كذلك وان كفن في ثوب واحد جاز والسقط والمولود  
 ميتا بلقيان في خرقه من غير مراعاة وجه الكفن كالعض من الميت لانه  
 ليس له محرمه كاملة لان الشرع انما وزد بتكفين الميت واسم الميت  
 لا يطلق عليهم كما لا يطلق على بعض الميت كذا في الحاشية وغيرها  
 (قوله ثلاثة أثواب) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب  
 ولانها غاية ما يتجمل به الرجل في حياته فكذا بعد موته برهان وتكره  
 الزيادة كما في المجتبى الا أن يوصى بالأكثر فلا يكره بخلاف ما اذا وصى  
 أن يكفن في ثوبين فانه يكفن في ثلاثة أثواب ولا يراعى شرطه لانه خلاف  
 السنة وفي غاية البيان لا بأس بالزيادة على الثلاث في كفن الرجل وذكـ

(فعلى الناس) القادرين (و) يجب أن (يسأل له) أى  
 للميت (التجهيز من) علم به وهو (لا يقدر عليه) أى  
 التجهيز (غيره) من القادرين بخلاف الخى اذا عرى  
 لا يجب السؤل له بل يسأل بنفسه ثوبا لقدرته عليه  
 واذا ففى عنه نبي صرف ما لكه وان لم يعرف كفن  
 به آخر والا نصفه ولا يجب عليه اذا أكل الميت سبع  
 تكفين ميت ليس عنده غيره واذا أكل الميت سبع  
 فالكفن ان تبرع به لا لوارث الميت واذا وجد أكثر  
 البدن أو نصفه مع الرأس غسل وصلى عليه والا لا  
 والتكفين فرض واقاعد أثوابه فهو ثلاثة أقسام  
 سنة وكفاية وضرورة الاول (و) هو كفن الرجل  
 سنة ثلاثة أثواب

ابن أمير حاج عن الذخيرة أن الزيادة في كفن الرجل إلى خمسة غير  
مكروهة ولا بأس بها وحينئذ فلا تقتصر على الثلاث انتهى كون الأقل  
مسنونا كما في الحاوي يعني لأن الزيادة عليها مكروهة (قوله قبص)  
هو والدرع سواء كما في الحاوي لكن التعبير بالقبص أظهر لأن الدرع  
مترك بينه وبين درع الحديد آلة الحرب (قوله بلاد خريص وكين)  
مكرر مع ما يأتي في المصنفه (قوله وازار) هو الرداء واللفافة بمعنى  
واحد وهو ثوب طويل عريض يستر البدن من القرن إلى القدم كما في ابن  
أمير حاج عن الحاوي القدسي وفي هذا التفسير بحث لمولانا الكمال رحمه  
الله تعالى فراجع ان شئت (قوله من القرن إلى القدم) هذا هو المشهور  
كما في القهستاني وفي بعض نسخ المختار من المنكب إلى القدم (قوله  
والثالث لفاقة) بالكسر ما يلف به عيني وتسمى رداء قهستاني وهي ما تبسط  
على الأرض أو لا حوى ولا أشكال في أنها من القرن إلى القدم فتح (قوله  
تزيد الخ) ظاهره أن الزيادة إنما تكون في اللفافة فقط وهو غير ما يعطيه  
كلامه الآخر (قوله وتربط) عطف على يلف فهو منصوب (قوله  
مما كان يلبسه الرجل في حياته) أفاد بطريق المنطوق جواز تكفينه  
في كل ما جاز يلبسه له وهو حي من كل جنس كما في البحر فيمكن بالبرد  
والقصب والكتان والقطن كما في الفتح والقهستاني والقصب بالتحريك  
شباب ناعمة من كان الواحد قصب قاموس ومنع باللفهوم ما لا يجوز لبسه  
في حال حياته كحري ونحوه اعتبارا بحال الحياة إلا إذا لم يوجد غيره لكن  
لا يزال على ثوب واحد لأن الضرورة تشدفع به ويجوز ذلك للنساء كزعفر  
ومعصفر كما في مجمع الأنهر (قوله يوم الجمعة والعبيدين) ولهما ما كانت  
تلبسه في زيارة الأبوين وقيل كفن المشل ما يلبس غالباً لهما (قوله  
ويحسن) بالبناء للمجهول أي الكفن (قوله للعديت حسنوا الخ)  
أخرج ابن عدي أحسنوا أ كفن موتاكم فانهم يتزاورون في قبورهم  
وأخرج مسلم إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه يعني فليحتر من الثياب  
أنظفها وأتمها وأبيضها على ما روتها الستة ولم يرد به ما يفعله المبذرون  
اسرافاً ورياء وسعة من الثياب الرقيقة النفيسة فإنه منهي عنه بأصل

(قبص) من أصل العنق إلى القدمين بلاد خريص  
وكين (وازار) من القرن إلى القدم (و) الثالث  
(لفافة) تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها  
الميت وتربط من أعلاه وأسفله وبؤخذ الكفن (مما)  
كان يلبسه الرجل (في حياته) يوم الجمعة والعبيدين  
ويحسن للعديت حسنوا أ كفن الموتى



الشرع لا ضاعة المال كذا في شرح المشكاة وغيره وفي شرح الصدور  
 بشرح حال الموتي في القبور للمعاقبة السيوطي - أخرج ابن عساكر عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا مات لا حدكم  
 الميت فأحسنوا كفنهم وعجلوا أنجاز وصيته وأعتوا له في قبره وجنبوه جوار  
 السوء قيل يا رسول الله وهل يتفجع الجوار الصالح في الآخرة قال هل يتفجع في  
 الدنيا قالوا نعم قال كذلك يتفجع في الآخرة والحاصل أن الحد الوسط في  
 الكفن هو المستحب المستحسن (قوله فانهم يتزاورون فيما بينهم) أي تزور  
 الارواح بعضها بعضا فتطلع على كسوة الجسم (قوله ويتفخرون الخ)  
 أي أنهم يسرون بذلك لا كتفانرا الدنيا (قوله ولا يغالي فيه) حتى لو أوصى  
 أن يكفن بالف درهم كفن كفنا وسطا كذا في البحر عن الروضة ويكون  
 الباقي مما أوصى به مبرأنا كما في المحوى عن الخصاص وفي شريعة الاسلام  
 ومن السنة أن يحسن كفن الميت فيتخذ من أطيب الثياب وأشدها  
 بياضا ولا يتخذ من الثياب الفاترة فانه يسلب سلبا اه (قوله لا تغالوا)  
 يحدف احدي الساتين (قوله فانه يسلب سريعا) قال الطيبي استعير  
 السلب لبلى الثوب بمبالغة في السرعة أي يلبى سريعا اه (قوله في ثلاثة  
 أثواب بيض) من كرسف كما رواه الجماعة عن عائشة والمكرسف القطن  
 (قوله بفتح السين) هو المشهور (قوله والثاني كفن كفاية) أي ما يكتفي به  
 حال الاختيار بدون كراهة وهو القدر الواجب وفي الفتح ويكره الاقتصار  
 على ثوب واحد حال الاختيار كما تكره الصلاة فيه حال الاختيار اه (قوله  
 في الاصح) وقيل قيص ولقافة وفي جوامع النقة ليس لصاحب الدين أن  
 يمنع من كفن السنة اه قال الحلبي وهو يشمل السنة من حيث العدد ومن  
 حيث القيمة اه (قوله مع قلة المال) حال من قوله هو أولى أي كفن  
 الكفاية أولى حال كونه المال قليلا والورثة كثيرا وقد ذكر ذلك  
 في الخانية والخلصة ونقل مثله نفاة الاسلام في شرح الجامع الصغير عن  
 الجصاص قال وهذا أحسن عند مشايخنا وإن لم يرو ذلك عن السلف كما  
 في الفتح والبحر والحلبى وابن أمير حاج وغيرهما (قوله من القطن) تخصيص  
 القطن على وجه الأفضلية والافاظا ظاهر العموم لا طلاق قوله صلى الله  
 عليه وسلم البسوا من ثيابكم البياض فانهم من خير ثيابكم وكفونوا فيها

فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتفخرون بحسن كفنهم  
 ولا يغالي فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في  
 الكفن فانه يسلب سريعا وكفن صلى الله عليه وسلم  
 في ثلاثة أثواب بيض سحويلية بفتح السين وبالضم  
 قرية باليمن (و) الثاني كفن (كفاية) للرجل (ازار  
 ولقافة) في الاصح مع قلة المال وكثرة الورثة هو أولى  
 وعلى القلب كفن السنة أولى (ونخل البياض من  
 القطن)

موتاكم ومن خيراً لكم الاغدا فانه يثبت الشعر ويحول البصر رواه أبو داود  
 والترمذي بسند صحيح (قوله لما روينا) من أنه صلى الله عليه وسلم كفن في  
 ثلاثة أثواب بيض أي من القطن (قوله والخلق الغسيل والجديد فيه  
 سواء) لما عن عائشة رضي الله عنها قالت قال أبو بكر لثوبيه اللذين كان  
 يمرض فيهما اغسلوهما وكفوني فيهما فقالت عائشة الانشترى لك جديدا  
 قال الحنفي أحوج الى الجديد من الميت كذا في الشرح (قوله من القرن)  
 وفي نسخة من الفرق (قوله لا يفعل) في مقام التعليل لما قبله (قوله وهو  
 الشق النازل على الصدر) فيكتفي بقدر ما يدخل منه الرأس وهو حسن لا  
 سيما في حق المرأة لما فيه من زيادة السترو بعضهم فسر الجيب بالخزانة التي  
 تكون في الشق كقبر الاسلام في شرح الجامع الصغير ورضي الدين في  
 محيطه وحافظ الدين في الكافي (قوله قطع جيبه) هذا انما يظهر على تفسير  
 الجيب بما قاله نخر الاسلام ومن ذكر معه (قوله ولبنته) بكسر اللام  
 وسكون الموحدة وفتح النون ما يجعل في قبة الثوب من ديباج ونحوه وفي  
 نسخة وكية فقطع حيث بدأ البناء للفاعل (قوله ولا تكف أطرافه) ولو كفت  
 جاز بلا كراهة على الصحيح أفاده القهستاني (قوله لعدم الحاجة اليه)  
 لأن ذلك أصيابه ولا حاجة اليها (قوله وتكره العمامة في الاصح)  
 كذا في المجتبى لانهم لم تكن في كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وعلاها في البدائع بأنها لو فعلت لصار الكفن شفعاً والسنة أن يكون وترا  
 (قوله واستحسنها بعضهم) وهم المتأخرون وخصه في التمهيد بالعلماء  
 والاشراف دون الاوساط كما في النهروان وغيره (قوله ولف الخ) عطف تفسير  
 على قوله ثم يعطف عليه الاظهار (قوله ان خيف انتشاره) والابان كان  
 المدفن قريباً لا يخشى انتشاره فلا يعقد (قوله وتزاد المرأة) ولو أمة كما في  
 الحلبي (قوله وقيل الى الركبة) وقيل الى الفخذ وخير الامور وأوسطها  
 نهر أي فأحسن الاقوال القول بالستر الى الفخذ (قوله كيلا يتشر) علة  
 لا قول الثاني وقوله بالفخذ وقع في نسخة من الشرح في الفخذ والمعنى انما  
 أمر يكون الخرقة الى الركبة خوف انتشار الكفن عن الفخذ وقت  
 المشي بالحنازة (قوله لتربط ثديها) أي وبطنها كما في الجامع الصغير

لما روينا والخلق الغسيل والجديد فيه سواء (وكل  
 من الازار واللفافة) للميت يكون (من القرن)  
 يعني شعر الرأس (الى القدم) مع الزيادة للربط  
 (ولا يجعل قميصه كم) لانه لم حاجة الحنفي (ولا  
 دخر يص) لا يفعل الا الحنفي لينسج الاسفل للمشي  
 فيه (ولا جيب) وهو الشق النازل على الصدر لانه  
 لحاجة الحنفي ولو كفن في قميص حتى قطع جيبه ولبنته  
 وكية (ولا تكف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره  
 العمامة في الاصح) لانهم لم تكن في كفن النبي صلى  
 الله عليه وسلم واستحسنها بعضهم لما روى أن ابن عمر  
 رضي الله عنهما كان يعممه ويجعل العذبة على  
 وجهه (و) تبسط اللفافة ثم الازار فوقها ثم يوضع  
 الميت مقمصاً ثم يعطف عليه الازار و(لف) يكون  
 (من) جهة (يساره ثم) من جهة (يمينه) ليكون  
 العين أعلى ثم فعل باللفافة كذلك اعتباراً بجملة الحياة  
 (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صيانة للميت  
 عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل  
 (في) كفنها على جهة (السنة بخار الوجهها) ورأها  
 (وخرقة) عرضها ما بين الثدي الى السرة وقيل الى  
 الركبة كيلا يتشر الكفن بالفخذ وقت المشي بها  
 (لتربط ثديها) فسنه كفنها درع وازار وخمار  
 وخرقة ولفافة (و) تزاد المرأة (في) كفن (الكفاية  
 على كفن الرجل) (خماراً)



وتربط بالبناء للفاعيل وضميره يرجع الى الخرقه وفي نسخة لربط (قوله  
 فيكون ثلاثة) ومادونها كفن ضرورية في حقها كما في التبيين (قوله تحت  
 اللقافة) هذا بيان الترتيب في كفن الكفاية أما في كفن السنة فيكون الخمار  
 تحت الازار ثم تربط الخرقه فوقه ثم تعطف اللقافة (قوله ثم تربط الخرقه  
 فوقها) أي فوق اللقافة والظاهر أن هذا الترتيب مسنون لا واجب (قوله  
 وتجمرا الا كفان) جمع نظر الى تعداد الاثواب أو تعداد الموتى يقال جمر  
 نوبه وأجره تجميرا وأجره تجميرا والمراد أنهم تطيب بالجر وهو ما يجزبه  
 الثوب من عود ونحوه ويقال لشيء الذي يوقد فيه ذلك جمره وما قيل ان  
 المراد بالتجمير جمع الا كفان قبل الغسل لانه يقال تجمرا القوم اذا تجمعوا  
 وجر شعره جمعه لا يخفى بعده كما في النهر (قوله تجميرا وترا) أشار بتقدير  
 تجميرا الى أن تراصفة لمصدر محذوف (قوله فاجروا وترا) وفي رواية  
 للحاكم اذا جمرتم الميت فأجروه ثلاثا وافظ البيهقي جروا كفن الميت  
 ثلاثا وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاثة واضح عند خروج روجه وعند  
 غسله وعند تكفينه (قوله ولا يزد على خمس) ليس من الحديث وتبع  
 فيه الزيلعي وزاد من لا مـ كـ ين قوله أو سبها أفاده السيد (قوله  
 ولا تتبع الجناسه بصوت ولا نار) كذا في حديث أبي داود وزاد في رواية  
 ولا يمشي بين يديها قال محمد بن يحيى أنا أخذوه قول أبي حنيفة قال  
 في البدائع لانه فعل أهل الكتاب فيكره التشبه بهم أي ولان فيه تفاؤلا  
 رديا قالوا والحنثي المشكل في التكفين كالمراة الا أنه يجنب الحرير  
 والمصفر والمزعفر احتياطا والامة كالخزرة والمراهق كالبائع والمراهقة  
 كالبالغة وكذا هو الاحسن لصغيره وصغيرة وأدنى ما يكفي للصغير  
 ثوب وللمصغرة ثوبان والسقط ياف ولا يكفن كالعوض من الميت والمحرم  
 كالخلال وفي السيد عن البحر ولو كـ كـ فنه الوارث ليرجع على  
 الغائب ليس له رجوع اذا فعل بغير اذن القاضي كالعبد أو الزرع  
 أو النخل بين شر يكتن أنفق أحدهما ليرجع على الغائب اذا فعل بغير اذن  
 القاضي اهـ (قوله يكتن فيه بكل ما يوجد) لما روى أن حمزة رضى الله  
 عنه كفن في ثوب واحد ومعه بن عمير لم يوجد له شيء يكفن فيه الا نمره

فيكون ثلاثة خمار ولفافة وازار (ويجعل شعرها  
 ضفرتين) وتوضعان (على صدرها فوق القوم  
 ثم) بوضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوقه)  
 أي القوم فيكون (تحت اللقافة ثم) تربط  
 (الخرقه فوقها) ثلاثا تنشر الا كفان وتعطف من  
 اليسار ثم من اليمين (وتجمرا الا كفان) للرجل  
 والمرأة جديا تجميرا (وترا قبل أن يدرج) الميت  
 (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أجمرت الميت  
 فأجروا وترا ولا يزد على خمس ولا تتبع الجناسه  
 بصوت ولا نار ويكره تجمير القبر (وكفن الضرورة)  
 للمرأة والرجل يكتن فيه بكل (ما يوجد)

أى كساء فيه خطوط بين وسود كما فى المغرب فكانت اذا وضعت على  
 رأسه بدت رجلاه واذا وضعت على رجله خرج رأسه فأمر النبي صلى  
 الله عليه وسلم أن يغطى رأسه ويجعل على رجله شئ من الاذخر وهذا  
 دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي خلافاً للشافعى كذا فى الشرح  
 عن الزيلعى الا زيادة تفسير الغرة فمن السيد (قوله حتى يجنبه) أى يستتره  
 من أجنى بمعنى ستر وأفادنى القساموس انه يأتى ثلاثاً ورباعياً والجنين  
 محركة القبر وهذا الحديث رواه الحماكم فى المستدرک وقال انه على شرط  
 مسلم وفيه التصريح بأن هذا الفعل يكفر الكافر والظاهر أن محله ان  
 كان بغير أجر وقوله فكتم عليه أى ستر عليه فى الازهار قال العلماء اذا  
 رأى الغاسل من الميت ما يعجبه كاستنارة وجهه وطيب ريحه ومرة  
 انقلابه على المغتسل استحسب أن يتحدث به وان رأى ما يكره كتثمة وسواد  
 وجهه وبدنه أو انقلاب صورته حرم أن يتحدث به كذا فى شرح المشكاة  
 قيل الا أن يكون مبتدعاً يظهر البدعة أو مجاهر بالفسق والظلم فيه ذكر  
 ذلك زجراً لامثاله كما فى ابن أمير حاج وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من غسل ميتاً فليغتسل ومن حمله فليستوضأ رواه الامام أحمد وأصحح  
 السنن الا النسائى والامر فيه للندب وصرفه عن الوجوب حديث ابن  
 عباس المصرح فيه بعدم الوجوب قال محمد بن زناد أنه لا وضوء على من  
 حمل جنازة ولا على من حنط ميتاً وكفنه أو غسله وهو قول أبى حنيفة  
 كذا فى الاثر له قال شارحه الملاء على وما ورد من الامر بذلك محمول على  
 الاحتياط أو على من لا تكون له طهارة ليكون مستعداً للصلاة فلا يفوته  
 شئ منها اهـ وقيل الحكمة فى ذلك أن مباشر الميت يحصل له فتور  
 والوضوء والغسل ينشطه (قوله غفر له سبعون مغفرة) المراد التسكين  
 كما قيل به فى نظائره والمراد أن لا يبقى عليه من الذنوب شئ وذلك دليل  
 رضا الله تعالى على فاعله (قوله قال يقول الخ) فيه دليل على أن ذكر  
 الله حال الغسل لا يكره والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم  
 \* (فصل فى) \* هو بالتأنيدين لما فرغ من الغسل والكفن شرع  
 فى الصلاة عليه اذا الشريطة قد تم على المشروط (قوله فرض كفاية)

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فكتم  
 عليه غفر الله له أربعين كبيرة ومن كفنه كساء الله من  
 السندس والاسنبرق ومن حفر له قبراً حتى يجنبه  
 فكأنما أسكنه مسكاً حتى يبعث وورد على غسل  
 الموتى فانه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة لو  
 قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق لوسعهم قلت  
 ما يقول من يغسل ميتاً قال يقول غفرانك يا رحمن  
 حتى يفرغ من الغسل \* (فصل الصلاة عليه) \* ككفنه  
 ودفنه وتجهيزه (فرض كفاية)



بالاجماع فيكفر منكرها لا نكاره الاجماع كذا في البدائع والقنية  
والاصل فيه قوله تعالى وصل عليهم وقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على  
كل بر وفاجر وانما كانت فرض كفاية لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على  
ماحببكم ولو كانت فرض عين ماتر كذا ما اولان في الايجاب أي العيني  
على الجميع استحالة وحر جافا كتنى بالبعض جوى والجماعة فيها ليست  
بشرط والصلاة على الكبير أفضل منها على الصغير فهستاني ويصح النذر  
بها لانها قريبة مقصودة بخلاف التكفين وتشيع الجساسة بحر قبل هي  
من خصائص هذه الامة كالوصية بالثلاث ورد بما أخرجه الحاكم وصححه  
عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال كان آدم رجلا أشقر طوالا كأنه نخلة  
محقوق فلما حضره الموت نزلت الملائكة بحنوطه وكفنه من الجنة فلما مات  
عليه الصلاة والسلام غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة  
كافورا وكفنوه في وتر من الثياب وحفروا له لحدا وصلوا عليه وقالوا الولد  
هذه سنة لمن بعده فان صح ما يدل على الخصوصية تعين حمله على أنه بالنسبة  
لمجرد التكبير والكيفية قال الواقدي لم تكن شرعت يوم موت خديجة  
وموتها رضى الله عنها بعد النبوة بعشر سنين على الاصح وقوله وحفروا له  
لحدا أي بكة عند قواء عليها السلام كما ذكره ابن العماد وهو أحد  
أقوال وكان جبريل هو الامم بالملائكة كذا في النهاية وجرم ابن العماد  
بأنه ثبت ويمكن الجمع كما ذكره بعض الافاضل بأن شيئا كان امام البشر  
وجبريل امام الملائكة أو أن جبريل كان مبلغا والملائكة مقتدون به وقد  
يقيد كلام ابن العماد بأن شيئا كان لا يعلم الكيفية فالظاهر أن الامام  
جبريل لم يعلم الكيفية ثبت منه كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم في أول صلاة  
فرض بعد افتراض الخمس (قوله مع عدم الانفراد بالخطاب) فلو انفرد  
واحد بأن لم يحضره الا هو تعين عليه تكفينه ودقنه كما في الضياء والشمس  
والبرهان (قوله والقيام) فلا تصح قاعدة أوراكها من غير عذر كذا في الدرر  
لانها صلاة من وجه لوجود التحريم وكذا يشترط للصلاة ولو عذرا انزول  
عن الدابة لطيف ونحوه جاز أن يصلى عليها راكبا استحسنانا (قوله لكن  
التكبير الأولى الخ) اعلم أن الكمال قال ان التكبير الأولى شرط لانها

مع عدم الانفراد بالخطاب بها ولو امرأة (وأركانها  
التكبيرات والقيام) لكن التكبير الأولى شرط  
باعتبار الشروع بها ركن باعتبار قيامها مقام ركعة  
بما في التكبيرات كما في المحيط (ونظرانها) مئة

تكبيرة احرام ولذا اختصت برفع اليدين وتعقبه في البحر والنهر عما في المحيط  
من أنه لا يجوز بناء صلاة جنازة على تحريمة أخرى ولو كانت شرطاً لجاز وذكر  
في الغاية أن الأربع تكبيرات فائمة مقام الأربع ركعات وهذا يقتضي  
أنها ركن فجمع المصنف بينهما بهذا الجمع ويؤيد هذا الجمع ما في الكافي  
حيث قال إلا أن أبا يوسف يقول في التكبيرة الأولى معنيان معنى الافتتاح  
والقيام مقام ركعة ومعنى الافتتاح يتبرج فيها ولهذا اختصت برفع  
اليدين اه ثم في تعقب الشيخين للكمال تأمل لانه لا يجوز بناء الفرض على  
تحريمة النفل أو فرض آخر مع أنها شرط لاركن وفي السيد نقل عن  
حاشية المؤلف أفضل صفوفها آخرها في غيرها أولها اظهار التواضع  
لتكون شفاعته أدعى الى القبول اه ومثله في القضية ونقله ابن ملك  
في شرح الوفاية عن الكرماني اه قلت ويتطرق فيه باطلاق ما صح في مسلم  
 وغيره عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها  
 واظهار التواضع لا يتوقف على التأخر لأن كونها أقرب الى الاجابة انما  
 هو بالتحقق بالتواضع والخضوع وذلك بالمنحة الربانية لا بالتأخر قطعاً  
 فيعمل بالاطلاق ما لم يوجد له مخصص صحيح كذا بحثه بعض الاذكياء وقد  
 علمت ما نصه أهل المذهب على أنه قد يقال ان الظاهر عنوان الباطن  
 (قوله أولها اسلام الميت) اما بنفسه أو باسلام أحد أبويه أو بتبعية الدار  
 واذا استوصف البالغ الاسلام ولم يصفه ومات لا يصلي عليه سوى كذا  
 في شرح السيد (قوله لانه شفاعته الخ) واقوله تعالى ولا تصل على  
 أحد منهم مات أبدا كذا في الشرح (قوله والثاني طهارته) عن  
 نجاسة حكمية وحقيقية في البدن فلا تصح على من لم يغسل ولا على من  
 عليه نجاسة وهذا الشرط عند الامكان فلو دفن بلا غسل ولم يكن  
 اخراجه الا بالنيش سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة  
 بخلاف ما اذا لم يهل عليه التراب بعد دفنه يخرج ويغسل ولو صلى عليه بلا  
 غسل جهلاً أو نسياناً ثم دفن ولا يخرج الا بالنيش أعيدت على قبره  
 استحساناً لفساد الأولى ويشترط طهارة الكفن الا اذا شق ذلك  
 لما في الخزائنه أنه ان تجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفعاً للعرج

أولها (اسلام الميت) لانها شفاعته وليست لكافر  
(و) الثاني (طهارته)



بخلاف الكفن المتجسس ابتداءه (قوله وطهارة مكانه) قال في القنية  
 الطهارة من النجاسة في الثوب والبدن والمكان وسنرا العورة شرط في حق  
 الامام يعني المصلي والميت جميعا اه وفي السيد وأما مكانه أي اذا كان  
 نجسا فان كان الميت على الجنائزة تجوز الصلاة وان كان على الارض ففي  
 القوائد يجوز وجزم في القنية بعدمه اه نهر وجهه الجواز ان الكفن  
 حائل بين الميت والنجاسة ووجه عدمه ان الكفن تابع فلا يعده حائلا  
 ثم المراد بالمكان الذي يشترط طهارته اما الجنائزة أو الارض ان لم يكن  
 جنائزة والحاصل ان طهارة الارض انما تشترط على ما في القنية اذا وضع  
 الميت بدون جنائزة أما به فعدم اشتراط طهارة الارض متفق عليه ولو  
 من الامام بلا طهارة واقوم به أعيدت لعدم انعقاد الصلاة للجميع  
 وبعد كسه لالسقوط الفرض بصلاة الامام ولو أتم فيها صبي يذهب في  
 أن لا يجوز كما في جامع أحكام الصغار بخلاف ما لوردة السلام فاه  
 يسقط عن الباقيين عند البعض ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز  
 هو الصحيح ولو اقترش فعليه وقام عليه ما جاز فلا يضر نجاسة ما تحتها  
 لكن لا بد من طهارة نعليه مما يلي الرجل لا مما يلي الارض ووقتها وقت  
 حضورها ولذا قدمت على سنة المغرب ولو صلوا غير قبله ان يتحرصت ولو  
 وضعوا الرأس ووضع الرجلين صحت لاستجماع شرائط الجواز وأما ان  
 تعدد والتغيير هم السنة المتوازية كما في البدائع (قوله والثالث تقدمه  
 أمام القوم) الاولى تقدمه لان الخطاب به الاحياء وهم فاعلوا التقديم  
 فلو خلفهم لاتصح لانه كالامام من وجه لا من كل وجه بدليل صحتها على  
 الصبي اه من السيد موضحا (قوله والصلاة على النجاشي) بفتح النون  
 وكسرها واقتصر السيد في شرحه على الفتح لقب الملك الحبشة واسمه  
 أحممة ومعناه بالعربية عطية الله (قوله كانت بمشهد) أي بمشهد  
 النبي صلى الله عليه وسلم أي بمكان رآه وشاهده فيه صلى الله عليه وسلم  
 فرفع له سريره حتى رآه بمحضته فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه  
 الامام دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء أو أنها خصوصية  
 للنجاشي أو أن المراد بالصلاة الدعاء لا الصلاة المخصوصة ومثل ما ذكر

وطهارة مكانه لانه كالامام (و) الثالث (تقدمه) أمام  
 القوم (و) الرابع (حضوره أو حضوراً كسريته  
 أو نصفه مع رأسه) والصلاة على النجاشي كانت  
 بمشهد كرامته ومعجزة النبي صلى الله عليه وسلم  
 (و) الخامس (كون المصلي عليه غيباً) وغير  
 قاعد (بلا عذر) لان القيام فيها ركن فلا يترك

يقال في صلاته صلى الله عليه وسلم على زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب حين استشهد بموته قال في البحر وقد أثبت كلام من الأولين بالدليل الكمال في الفتح وأخرج الطبراني وابن سعد في الطبقات أن جبريل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بقبوله فقال يا رسول الله ان معاوية بن معاوية مات بالمدينة أتحب أن أطوى لك الأرض فتصلي عليه قال نعم فضرب بجناحه على الأرض فرفع له سريره فصلى عليه وخلفه صفان من الملائكة في كل صف سبعون ألفاً ثم رجع فقال صلى الله عليه وسلم لجبريل بم أدرك هذا قال بحبه سورة قل هو الله أحد وقراءته أياه ساجداً وذاهباً وقائماً وقاعداً وعلى كل حال اه وفي القهستانى والبعده عن الامام غير مفيد كالبعد بالنهر وفيه خلاف كما في المنية (قوله بلا عذر) أما بالعدر فتصح كما اذا كان مريضاً ولو اما ما فصلى قاعداً والناس خلفه قياماً اجزأه عنده ما لا عند محمد بناء على الخلاف في صحة اقتداء القائم بالقاعد وعدمها ولا فرق في المصلي قاعداً بعذر بين كونه ولياً أولاً لأن كون الولي له حق التقدم لا يمنع سقوط الفرض بغيره ولو بدون اذنه وانما الولي له حق الاعادة وحينئذ فلا فرق في سقوط الفرض بصلاة غير الولي بين أن يكون قائماً وقاعداً العذر أفاده بعض الخذاق راداً على السيد فيما ذكره (قوله والسادس كون الميت موضوعاً على الأرض) الظاهر أن اشتراط وضعه بالنسبة للمدرك الذي لم يفته شيء من التكبير خلف الامام أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً له أيضاً خلاف وهذا قالوا اذا رفعت قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فانه يأتي به ما لم يتباعد على قول ذكره السيد وعلى المشهور أنه يأتي به تترابلاً دعاء ان خشى رفع الميت على الاعناق كما يأتي للمصنف (قوله الامن عذر) كأن كان بالأرض وحل لا يتأتى وضع الميت عليها تنبيهه قال في الدر وبقي من الشروط بلوغ الامام اه وبقي منها أن يحاذي الامام جزاً من الميت كما في القهستانى والسراج قلت الظاهر أن هذا فيما اذا لم تكثر الموتى اذ عند كثرتها يجوز أن يجعلها صفواً واحداً ويقوم عند أفضلهم وبقي من الشروط ستر عورته فقط وان كان الفرض في الكفن

بلا عذر (و) السادس (كون الميت) موضوعاً  
(على الأرض) لكونه الامام من وجه (فان كان  
على دابة أو أيدي الناس لم تجز الصلاة على  
المختار الا ان كان (من عذر) كما في التبيين



ستر جميع البدن لأن هذا من حيث الصلاة عليه وذلك من حيث تكريمه  
 وإدائه سعة كذا قاله بعض الأفاضل (قوله وسننهما أربع الخ) الأولى  
 أن يذكر الواجب قبل السنن وهو التسليم مرتين بعد الرابعة كما ذكره  
 بعد (قوله بهذا صدر الميت) هو المختار وقيل يقوم للرجل بهذا  
 رأسه لأنه معدن العقل وقيل يقوم بهذا الوسط منهما (قوله ذكر  
 كان الميت أو أنثى) فيه إشارة إلى أنه لا فرق فيما ذكر بين الصغير والكبير  
 كما في السيد (قوله ونور الإيمان) بالجزأى وموضع نور الإيمان  
 وعبرة الشرح أولى حيث قال لأن الصدر موضع القلب وفيه نور  
 الإيمان فيكون القيام عنده إشارة إلى الشفاعة لإيمانه وهذا ظاهر  
 الرواية وهو بيان الاستحباب كما سبق فلو وقف في غيره اجزأه كذا في البحر  
 عن كافي الحاكم اهـ والافضل أن تكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا ستة  
 اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد قال صلى الله عليه وسلم من اصطف عليه  
 ثلاثة صفوف من المسلمين غفر له اهـ من السيد فقد جعل الواحد صفًا وهل  
 الحكم كذلك فيما إذا كانوا ثلاثة فيجعل كل واحد صفًا يحترق وسيأتي  
 ما ذكره السيد للوف (قوله وهو سبحانه اللهم وبجهد الخ) قال  
 في سكب الانهر والأولى ترك وجل ثناؤك إلا في صلاة الجنائز اهـ (قوله  
 وفي البخاري عن ابن عباس الخ) قال في شرح المشكاة ليس هذا من  
 قبيل قول الصحابي من السنة كذا فيكون في حكم المرفوع كما توهمه  
 ابن حجر اهـ وفي العيني على البخاري وأجاب عنه الطحاوي بأن قراءة  
 الفاتحة من الصحابة لعلمها كانت على وجه الدعاء لا على وجه  
 التلاوة وقد قال مالك قراءة الفاتحة ليس معه ولا بها في بلدنا في صلاة  
 الجنائز اهـ (قوله وقد قال أئمتنا بأن مراعاة الخلاف مستحبة الخ) فيه  
 نظر إذ ما ذكره من استحباب مراعاة الخلاف ليس على إطلاقه بل مقيد  
 بما إذا لم يلزم عليه ارتكاب مكروه مذهب فكان الاعتماد على ما هو  
 مصرح به في كتب المذهب كالمحيط والتجيس والولولجية وغيرهما من  
 أن قراءتها بنية القراءة لا تجوز مع العلم بأنها محل الدعاء دون القراءة كذا  
 في السيد مختصرا (قوله فلا مانع من قصد القرآنية الخ) فيه أنهم صرحوا

(وسننهما أربع) الأولى (قيام الإمام بهذا) صدر  
 (الميت ذكر كان) الميت (أو أنثى) لأنه موضع  
 القلب ونور الإيمان (و) الثانية (الثناء بعد التكبير  
 الأولى) وهو سبحانه اللهم وبجهدك الخ  
 وجاز قراءة الفاتحة بقصد الثناء كذا نص عليه  
 عندنا وفي البخاري عن ابن عباس رضى الله عنهما  
 أنه صلى على جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال  
 تعلموا أنه من السنة وصححه الترمذي وقد قال  
 أئمتنا بأن مراعاة الخلاف مستحبة وهي فرض  
 عند الشافعي رحمه الله فلا مانع من قصد القرآنية  
 بهانروجا من الخلاف

بعد الجوارزة تكون مكروهة تحرر بما ولا تتأذى به السنة فكيف يطلب  
منه تلاوتها بقصد القراءة \* فائدة \* روى أنه صلى الله عليه وسلم لما  
غسل وكفن ووضع على السرير دخل أبو بكر وعمر وهما في الصف فقال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعهما نفر من المهاجرين والانصار بقدر  
ما يسع البيت فقالا السلام عليك أيها النبي - ورحمة الله وبركاته وسلم  
المهاجرون والانصار كما سلم أبو بكر وعمر ثم قال اللهم انما شهد أنه بلغ  
ما أنزل اليه ونصح لأمته وجاهد في سبيل الله حتى أعز الله دينه وتمت  
كلمته وأومن به وحده لا شريك له فاجعلنا الهنا من يتبع القول الذي  
معه واجمع بيننا وبينه حتى نعرفه بنسبنا وتعرفنا به فانه كان بالموافقين رؤفا  
رحيما لا يتغنى بالايمن بدلا ولا يشتري به غنا أبدا والسام يقولون آمين  
ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال والنساء ثم الصبيان وقد  
قبل انهم صلوا من بعد الزوال يوم الاثنين الى مثل من يوم الثلاثاء وقبل  
انهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فرادى  
لم يؤتمهم أحد أمر جمع عليه لا خلاف فيه اهـ من السيد عن الخصاص  
(قوله وسق الميت) قد يقال ان حق الميت في الدعاء لا في القراءة (قوله  
اللهم صل على محمد الخ) يعني صلاة التشهد وهو أولى مما في الجواب  
أنه يصلى بما يحضره والاولى أنه يصلى بعد الدعاء أيضا فقد أخرج أحمد  
والبزار وأبو يعلى والبيهقي في الشعب عن جابر قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا تجعلوني كدهج الراكب فان الراكب بما لا قدسه ثم  
يضعه ويرفع متاعه فان احتاج الى شرابه شربه أو الى وضوءه توضأ به  
والأهراقه ولكن اجعلوني في أول الدعاء وأوسطه وآخره وما في السيد  
عن الجوهرة ومثله في السراج من حديث الاعمال موقوفة والدعوات  
محبوسة حتى يصلى على - أولا وآخر اهـ قال بعض الفضلاء لم يوجد هذا  
اللفظ في المرفوع ومعناه صحيح لما ذكر من الحديث السابق (قوله ولتفسيه)  
ولو ادعى المؤمن كفاي التبر ولكن يقدّم نفسه على الميت لان من سنة  
الدعاء أن يبدأ بنفسه كما نطق به القرآن في عدة مواضع كذا في السراج  
واقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك الحديث وليس الدعاء من اركانها

وحق الميت (و) الثالثة الصلاة على النبي صلى  
الله عليه وسلم بعد التكبير (الثانية) اللهم صل  
على محمد وعلى آل محمد الى آخره (و) الرابع من  
السنن (الدعاء للميت) وتفسيره وجماعه المسلمين  
(بعد التكبير) (الثانية)



على التحقيق (قوله ولا يتعين له شيء) لأن التعيين يذهب رقة القلب كذا  
 في التبيين (قوله سوى كونه بأمور الآخرة) فالودعا بأمور الدنيا ان  
 كان مما يستحيل طلبه لا تفسد إلا أنه لا يكون آتيا بالسنة وان لم يستحل  
 أفسد ها كما تقتضيه القواعد (قوله بالاثور) أي المنقول (قوله  
 فهو أحسن) أي لما فيه من الاتباع (قوله وعافه) أي من العذاب ونحوه  
 (قوله واعف عنه) أي ما ارتكبه من الذنوب (قوله وأكرم نزله) النزول  
 ما يهيا للضيف أي اجعل نزله كريما أي عظيما وهو يرجع الى تكثير  
 الثواب أو الى نعيم القبر وفي نسخة منزله (قوله مدخله) أي قبره (قوله  
 واغسله بالماء) هذا كناية عن تطهيره من الذنوب بالسكينة والاحسان  
 اليه بما يذهب عنه هم الدنيا وما اقترفه فيها وفي الكلام استعارة بالكناية  
 حيث شبه الميت بثوب يغسل وطوى أركان التشبيه ما عدا المشبه وذكروا  
 الغسل تخييل والماء والبرد والتلج ترشيح ويحتمل أنه استعارة تمثيلية شبه  
 فيها هيئة تطهير الميت من الذنوب تطهيرا بليغا بميثمة غسله من الاوساخ  
 الحسية بمطهرات عديدة واستعمل التركيب الموضوع للمشبه به  
 في المشبه (قوله ونقه من الخطايا) يرجع الى ما قبله والمقام للدعاء  
 فيطلب فيه بسط القول (قوله وأهلا خيرا من أهله) ان كان المراد  
 بالاهل الزوج فالعطف للتفسير وان كان المراد به ملائكة الرحمة  
 أو الجوارين له من أموات المسلمين أو من سكان الجنة فالعطف للمغايرة  
 (قوله وفي الاصل روايات أخر) منها ما رواه أبو حنيفة في مسنده من  
 حديث أبي هريرة اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وذكرا وانثانا  
 وصغيرنا وكبيرنا وزاد أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي اللهم من أحبيته  
 منافأحبه على الاسلام ومن توفيته منافتوفه على الايمان وفي رواية  
 اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيئا فتجاوز عن سيئاته اللهم  
 لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه قلت وان جمع بين ذلك كله فحسن وفي  
 الشرح أدعية أخرى غير ما ذكره من الايمان بالموت لأن الاسلام وهو  
 الانقياد الظاهري غير موجود فيه وقوله وصغيرنا أي الصغير من  
 الذنوب والكبير منها أو أن المغفرة لا تقتضي سبق ذنب وقال في السراج

ولا يتعين له شيء أي الدعاء (شيء) سوى كونه بأمور  
 الآخرة (و) لكن (ان دعاء بالاثور) عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم (فهو أحسن وأبلغ) لربا مقبولة  
 (ومنهم ما حفظ عوف) بن مالك (من دعاء النبي  
 صلى الله عليه وسلم) لما صلى معه على جنازة  
 (اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم  
 نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه  
 من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس  
 وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله  
 وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من  
 عذاب القبر وعذاب النار) قال عوف رضي الله  
 عنه حتى غميت أن أكون أنا ذلك الميت رواه  
 مسلم والترمذي والنسائي وفي الاصل روايات أخر

ومن لا يحسن الدعاء يقول اللهم اغفر لنا وله وللمؤمنين والمؤمنات  
أَوْ يقول ما تيسر عليه وفي مجمع الأنهر وإن كان الميت مؤثماً أنت الضمائر  
الراجعة إليه اه (قوله وينوي بالتسليم بين الميت مع القوم) وجزم  
في الظهيرية بأنه لا ينوي الميت ومثله لقاضي خان وفي الجوهرة قال في البحر  
وهو الظاهر لأن الميت لا يخاطب بالسلام لأنه ليس أهلاً للخطاب قال  
بعض الفضلاء وفيه نظر لأنه ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان  
يسلم على أهل القبور اه على أن المقصود منه الدعاء لا الخطاب (قوله  
ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيها) قال الزيلعي ويخافت في الكل  
الافى التكبير ومشايخ بلخ قالوا السنة أن يسمع كل صف الصف الذي  
بعده وعن أبي يوسف أنه لا يجهر كل الجهر ولا يسر كل الأسرار سوى  
عن الظهيرية كذا في السيد وروى الإمام محمد في موطنه عن مالك  
حدثنا نافع أن ابن عمر كان إذا صلى على جنازة سلم حتى يسمع من يليه قال  
محمد وبهذا نأخذ في سلم عن يمينه ويساره ويسمع من يليه وهو قول أبي  
حنيفة قال شارحه الملا على فقول الشئني غير رافع به ما صوته ليس في  
محله أو محمول على غير الإمام أو على المبالغة اه (قوله في ظاهر الرواية)  
وهو الصحيح ثم عن المبسوط لما روى الدارقطني عن ابن عباس وأبي  
هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى على جنازة رفع يديه  
في أول تكبيرة ثم لا يعود ولأن كل تكبيرة قائمة مقام ركعة وغير  
الركعة الأولى لا يرفع فيها فكذا تكبيرات الجنازة وقالوا يفسدها ما يفسد  
الصلاة وتكره في الأوقات المكرهة فلو صدقوا فيها ارتكبوا النهي  
ولا إعادة عليهم كما في الفتح والبحر وتكره وقت الخطبة كما في المضمرات  
وبكره تأخيرها إلى ذلك الوقت ليجتمع مع عيب الناس كذا في ابن أمير حاج  
(قوله كما كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما) الرواية عنه مضطربة  
فانه روى عنه وعن علي أنه ما قال لا يرفع إلا عند تكبيرة الافتتاح ولئن  
صحت فلا تعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح والتميين  
والجلبي والشمي (قوله لأنه منسوخ) ولا متابعة في المنسوخ كقنوت  
الفجر لأن التكبير أرباباً أخر فعنه صلى الله عليه وسلم واستقر عليه إجماع

(ويسلم) وجوباً (جهد) التكبيرة (الرابعة من تحبير  
دعائه) بعدها (في ظاهر الرواية) واستحسن بعضهم  
المشايخ أن يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة  
الآخرة أو ربنا لا تزغ قلوبنا لغير الحق وينوي بالتسليم بين  
الميت مع القوم كما ينوي الإمام ولا ينبغي أن يرفع  
صوته بالتسليم فيها كما يرفع في سائر الصلوات  
ويخافت بالدعاء يجهر بالتكبير (ولا يرفع يديه  
في غير التكبيرة الأولى) في ظاهر الرواية وتكره  
من مشايخ بلخ اختاروا الرفع في كل تكبيرة كما  
كان يفعل ابن عمر رضي الله عنهما (ولو كبر الإمام  
خمساً لم يتبع) لأنه منسوخ



الصحيحة (قوله وليس كن ينتظر سلامه في المختار) لأن البقاء في حرمة  
 الصلاة بعد الفراغ منها ليس بخطأ إنما خطأ في المتابعة نهر بخلاف  
 العيد إذا زاد على ثلاث تكبيرات فإنه يتبع لأنه مجتهد فيه ولو جاوز حد  
 الاجتهاد لا يتابع والخلاف فيما إذا سمع التكبير من الإمام فلو من المبلغ  
 تابعه أجماعاً حوى وينوى الاقتراح بكل تكبيرة تزيد على الأربع كما في  
 العيد نهر لاحتمال شروعه قبل الإمام ثم من السيد ملخصاً (قوله  
 كما كبر) استعمل الكاف في المفاجأة أي يكبر إذا انتقل أمامه إلى الزائدة  
 وبالأول ينق (قوله كبر) أي الإمام الرابعة ويسلم ولم يبينوا هل يجب عليه  
 سجود السهو ويحتمل أن الضمير راجع إلى المأموم وهو بعيد لأن الإمام  
 إذا اقتصر على ثلاثة فسدت فيما يظهر وإذا فسدت على الإمام فسدت على  
 المأموم أثر ركن من أركانها (قوله ولا يستغفر لجنون) قال البرهان  
 الحلبي ينبغي أن يقيد بالأصلي لأنه لم يكف بخلاف العارض فإنه قد كاف  
 وعروض الجنون لا يحكم ما قبل بل هو كسائر الأمراض اه ويدل عليه  
 تعليل الشرح بقوله إذا لاذب لهما (قوله ويقول في الدعاء الخ) أي بعد  
 تمام قوله ومن توفيته من افتوفه على الإيمان كما في الحلبي والتشوير  
 وغيرهما (قوله أي أجزا متقدما) تبع فيه مسكينا والعيني وغيرهما  
 ورد في البحر لزوم التكرار في قوله واجعله لنا أجزا فالأولى كما في الدراج  
 أن يقال سابقا مهيتا مصالحتا في الجنة وهو دعاء للصبي أيضا بتقدمه  
 في الخير لاسيما وقد قالوا حسنات الصبي له لا لأبويه بل لهما ثواب التعليم  
 قلت ثم بيته المصالح في الجنة من الأجزاء المتقدمة والتكرار لا يضر لأن المقام  
 يطلب فيه ذلك كما مر في غيره في دعاء عوف بن مالك ثم أن جعل الصبي فرطاً  
 لكل المأمنين لا يظهر لأنه إنما هو فرط لو والديه ونحوهم فقط وكذلك يقال  
 في جعله أجزا وأجيب بأن هذا مطلوب من الوالد لأن حق التقدم له ورد  
 بأن هذا الدعاء مطلوب من كل مصل وقد يكون الوالد جاهلاً لا يتقدم  
 أو ميتاً على أن رتبة الوالدين متأخرة عن غيرهما من الولاية وقد يقال إن  
 المصل بسببه وصلاته وتعزيته يكتب له أجر فحمل الصبي أجزا أي سبباً في  
 الأجر ظاهر لكل مصل وإذا كان الفرط بمعنى الأجر فالأمر ظاهر إذ يقال

(وليس كن ينتظر سلامه في المختار) ليس معه في الأصح  
 وفي رواية يسلم المأموم كما كبر أمامه الزائدة ولو سلم  
 الإمام بعد الثلاثة تاسيماً كبر الرابعة ويسلم  
 (ولا يستغفر لجنون وصبي) (اللهم اجعله فرطاً) الفرط  
 (ويقول) في الدعاء (اللهم اجعله فرطاً) الفرط  
 بفتح الهمزة الذي يتقدم الإنسان من ولده أي أجزا  
 متقدما (واجعله لنا أجزا)

في الفرط ما قيل في الاجروان كان الفرط هو المتقدم المهني للمصالح  
لا بقيد الوالدين يكون ظاهرا أيضا (قوله أي ثوابا) افاد ان الاجر والثواب  
مترادفان وقيل الثواب هو الحاصل بأصول الشرع والاجر هو الحاصل  
بالمكملات لان الثواب لغة بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين  
ولا ينكر اطلاق أحدهما على الآخر (قوله الذخيرة) هي ما أعدت لوقت  
الحاجة وهو معنى قولهم في تفسيرها خيرا بآقيا (قوله واجعله لنا شافعا) اسم  
فاعل من شفع الثلاثي وهو الذي يشفع لغيره (قوله مشفعما) بتشديد الفاء  
المفتوحة اسم مفعول من شفع المضعف العين (قوله مقبول الشفاعة)  
وفي العيني هو الذي يجعل شفيعا ولا شك أن الله تعالى بالشفاعة يستلزم  
قبولها وفي المفيد يدعول والديه أي والذي الصغير وقيل يقول اللهم  
ثقل به موازينهم ما وأعظم به أجورهما اللهم اجعله في كفالة ابراهيم  
وألحقه بصالحى المؤمنين قال في البحر ولم أر من صرح بأنه يدعى لسيد  
العبد الميت وينبغي أن يدعى له فيها كما يدعى للميت وفي ابن أمير حاج عن  
المبتغي بالمعجزة ويستحب أن يرفع يده عند الدعاء بحذاء صدره ثم يكبر رابعة  
اه وفي تخريج الهداية روى أصحاب السنن عن المغيرة قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم السقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة وفي رواية  
بالعافية والرحمة الحديث وصححه الترمذي والحاكم وقالوا ان الالم بالغم  
والهتم والحسرة والوحشة والضغطة تعم الاطفال وغيرهم والله سبحانه  
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل) \* بالتسوين  
(قوله السلطان أحق بصلاته) المراد بالسلطان الخليفة (قوله لواجب  
تعظيمه) أي لتعظيمه الواجب لان في تقديم غيره عليه اهانتة (قوله  
ثم نائبه) أي نائب الخليفة في أحكام السياسة وهو أمير البلدة  
كما في الدرر ويجب تقديمه ولا ينافيه قوله لانه السنة لان المراد به في كلامه  
الطريقة المعهودة في الدين (قوله لانه السنة) أي لان تقديم النائب  
هو السنة أي علم منها فقد قدم الحسين سعيد بن العاص ليصلى على  
جنازة أخيه الحسن وكان سعيد حنيفة والبايع على المدينة فقال له الحسين  
تقدم ولولا السنة ما قدمتك أفاده في الشرح (قوله لولايته) لانه نائب

أي ثوابا (وذخرا) بضم الذال المعجمة وسكون  
الحاء المعجمة الذخيرة (واجعله لنا شافعا مشفعما)  
يفتح الفاء مقبول الشفاعة \* (فصل السلطان أحق  
بصلاته) \* لواجب تعظيمه (ثم نائبه) لانه السنة  
(ثم القاضي) لولايته



الخليفة أيضا في الاحكام الشرعية وولايته عامة كما في مجمع الانهر (قوله  
ثم صاحب الشرط) قال في الدور من باب الجمعة الشرط بفتح الشين والراء  
بمعنى العلامة وهو معنى صاحب الشرط الذي يقال له الشحنة سمي بذلك  
لان له علامة تميزه اه (قوله ثم خليفة الوالي) قال في النهر وزاد الزياحي عن  
نص الامام كما هو رواية الحسن عنه بعد صاحب الشرط خليفة الوالي ثم  
خليفة القاضي وجرم به في الفتح والحاصل أن تقديم الولاية واجب وتقديم  
امام الحلي مندوب فقط اه وفي مجمع الانهر عن الاصلاح تقديم السلطان  
واجب اذا حضر وتقديم الباقي بطريق الافضلية اه وهذا يخالف  
ما تقدم الا أن يحصل السلطان على من له سلطنة وولاية عامة كما ذكرنا  
ويراد بالباقي امام المسجد الجامع وامام الحلي أفاده بعض الاذكياء (قوله  
ثم خليفة القاضي) لانه يقوم مقام القاضي كما أن خليفة الوالي وهو  
صاحب الشرط فيما يظهر قائم مقامه (قوله ثم امام الحلي) المراد به  
امام مسجد محمديه لكن بشرط أن يكون أفضل من الولي والا فالولي  
أولى منه كما في النهر وفي الشرح والاصالة في الاصل حق الاولياء لقربهم  
الا أن الامام والسلطان يقدمان لعارض الامامة العظمى والسلطنة فان  
في التقدم عليهما ازدراء وفساد أمر المسلمين فيتحاشى عن ذلك الفساد  
فيجب تقديم من له حكم عام وأما امام الحلي فيستحب تقديمه على طريق  
الافضلية وليس بواجب كما في المستصفي (قوله لانه رضيه الخ) قال  
البرهان الحلي على هذا الوعد علم أنه كان غير راض به حال حياته ينبغي أن  
لا يستحب تقديمه اه (قوله في الصحيح) وقال أبو يوسف ولي الميت  
أرلى لان هذا حكم يتعاق بالولاية كالانكاح ذكره السيد (قوله الولي)  
على من دونه لان اولايته له في الحقيقة كغسله وتبشيره اذ هو أقرب  
الناس اليه والمعتبر في تقديم الاولياء ترتيب عصوبة الانكاح فتقدم البنوة  
ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة برهان وتقدم بنو الاعيان على بنو العلات  
كما في الشهي والى ذلك أشار المؤلف بقوله كترتيبهم في النكاح (قوله ولكن  
يقدم الاب على الابن) أى وجوبا كما أخذ السيد من تعليل القدوري  
بأن في تقديم الابن استخفا فابا بالاب (قوله على الصحيح) وقيل هو قول

ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة  
القاضي (ثم امام الحلي) لانه رضيه في حياته فهو  
أولى من الولي في الصحيح (ثم الولي الذكر) المكلف  
فلا حق للمرأة والأصغير والمعتوه ويقدم الأقرب  
فلا قرب كترتيبهم في النكاح ولكن يقدم الاب  
على الابن في قول الكل على الصحيح لفضله وقال شيخ  
مناجني العلامة نور الدين على المقدسي رحمه الله  
تعالى لتقديم الاب وجهه حسن هو أن المقصود  
الدعاء للميت ودعوته مستجابة روى أبو هريرة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث  
دعوات مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر  
ودعوة الوالد لولده رواه الطيالسي والسيد الأول  
من قريب عبده على الصحيح

محمد وعندهما الابن أولى وعلى غير الصحيح جرى محمد على الاصل والفرق  
 له ما بين الانكاح وصلاة الجنائزة أن للاب فضيلة على الابن والفضيلة  
 تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات كذا في التبيين  
 والبحر ولو كان اهما زوج وابن بالغ منه فالولاية للابن الا أنه ينبغي أن يقدم  
 أباه تعظيماً ويكره أن يتقدم عليه كما في الجوهرية (قوله لفضله) فلو كان  
 الاب جاهلاً والابن عالماً ينبغي تقديم الابن كما في النهر وجزم به في الدر ولو  
 مات ابن وله أب وجد فالولاية لاية لاية ولكنه يقدم أباه جد الميت تعظيماً له  
 اهـ (قوله رحمهم الله تعالى) أي رحم مشايخه والمراد شيخه وهو المقدسي  
 وفي نسخة رحمه الله تعالى بالافراد (قوله هو أن المقصود) أي من  
 الصلاة على الميت (قوله روى) أتى به دليلاً على قوله ودعوته مستجابة  
 (قوله دعوة المظلوم) ولو كان كافراً فانها مستجابة ولو بعد حين (قوله  
 ودعوة المسافر) أي سفر طاعة (قوله والسيد أولى من قريب  
 عبده) لانه مالئله (قوله والقريب مقدم على المعتق) لانه قد خرج  
 عن ملكه فتعتبر القرابة وهي مقدمة هنا على عبودية النسب (قوله  
 فالزوج) لما بينهما من المودة والرحمة (قوله ثم الجيران) أي من بعده  
 في العرف جار وفي الحديث الجار الى أربعين داراً وذلك لما بينهما من  
 مزيد الحقوق المأثور بهما شرعاً ودون غيرهم من الاجاب (قوله ولين له  
 حق التقدم) واليا كان أو غيره (قوله أن يأذن لغيره) وكذلك أن يأذن  
 في الانصراف بعد ما قبل الدفن اذ هو بدون الاذن مكروه أفاده السيد  
 أنخرج المحاملى في أماليه والبرار وأبولعيم والديلى كما هم عن جابر بن  
 عبد الله رضى الله عنه رفعه أم عمران وليس بابا مبرين المرأة تنج مع القوم  
 فتحيض قبل أن تطوف طواف الزيارة فليس لأصحابها أن يتفروا حتى  
 يستأمروها والرجل يتبع الجنائزة فيصلى عليها فليس له أن يرجع حتى  
 يستأمر أهلها وفي سكب الانهر لو انصرف بدون اذن الولي قيل يكره  
 وقبل لا وهو الوجه وفي الصحيحين من اتبع جنائزة مسلم حتى يصلى عليها  
 فله قبراً من الاجر ومن اتبعها حتى تدفن فله قبراً طان والقبراط مثل  
 أحد (قوله وان تعدد فلا تنافى المنع) أي واتحدت رتبتهما قال في التنوير

والقريب مقدم على المعتق فان لم يكن ولياً  
 فالزوج ثم الجيران (ولمن له حق التقدم أن  
 يأذن لغيره) لانه ابطال حقه وان تعدد فلا تنافى  
 المنع والذي يقدمه الاكبر أولى من الذي يقدمه  
 الاصغر



وشرحه وله الاذن لغيره لانه حقه فيملك ابطاله الا انه ان كان هنالك من  
 يساويه فله أي لذلك المساوي ولو أصغر سنا المنع لمشاركته في الحق أما  
 البعيد فليس له المنع قال في الشرح وإذا كان له وليان فاذن أحدهما  
 أجنبيا فلا تخرمعه وإن قدم كل منهما رجلا فلاذني قدمه الأكبر أولى  
 لأنهما رضىا بسقوط حقهما وأكبرهما سنا أولى بالصلاة عليه فيكون  
 أولى بالتقديم كذا في التمارخانية اه والمراد بالأصغر الأصغر سنا وإن كان  
 بالغاً لانه لا ولاية للصبي (قوله فان صلى غيره الخ) شمل ما اذا صلى عليه  
 ولي القرابة وأراد السلطان أن يصلي عليه فله ذلك لانه مقدم عليه كما  
 في الجوهرة يعني اذا كان حاضرا وقت الصلاة ولم يصل مع الولي  
 ولم يأذن لاتفاق كلمتهم على أنه لا حق للسلطان عند عدم حضوره نهر  
 (قوله بلاذن ولم يقتضيه) أما اذا أذن له أو لم يأذن ولكن صلى خلفه  
 فليس له أن يعيد لانه سقط حقه بالاذن أو بالصلاة مرة وهي لا تكرر  
 ولو صلى عليه الولي وللميت أولياء آخرون بمنزلة ليس لهم أن يعيد والان  
 ولاية الذي صلى متكاملة (قوله أعادها) ولو صلى قبره كذا في الدرر  
 (قوله هو) انما ذكر الضمير لانه لو حذفه لتوهم عود الضمير في أعادها  
 على الغير (قوله ان شاء) أي فالاعادة ليست بواجبة (قوله وان تأدى  
 الفرض بها) أي بصلاة غيره أشار به وبالتخير الى ضعف ما في التقويم  
 من أنه لو صلى غير ذي الحق كانت الصلاة باقية على ذي الحق  
 والى رد ما في الاتقان من أن الامر موقوف ان أعاد ذو الحق تبين أن  
 الفرض ما صلى والاسقط بالاولى (قوله لان التنقل بها غير مشروع)  
 واعتدم حقه (قوله كما لا يصلي أحد عليها بعده وان صلى وحده)  
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على من دفن بعد صلاة عليه  
 عليه الحق تقدمه مطلقا وصلاة الصحابة عليه صلى الله عليه وسلم أفواجا  
 خصوصية كما أن تأخير دفنه من يوم الاثنين الى ليلة الاربعاء كان كذلك  
 لانه مكروه في حق غيره بالاجماع اولانها كانت فرض عين على الصحابة  
 لعظيم حقه صلى الله عليه وسلم عليهم لا تنفلا بها ولا يصلي على قبره  
 الشريف الى يوم القيامة لبقائه صلى الله عليه وسلم كما دفن طرياً بل هو حي  
 يرزق ويتنعم بسائر الملائكة والعبادات وكذا سائر الانبياء عليهم الصلاة

(فان صلى غيره) أي غير من له حق التقديم بلا اذن  
 ولم يقتضيه (أعادها) هو (ان شاء) لعدم سقوط  
 حقه وان تأدى الفرض بها (ولا) يعيد (مع) أي  
 مع من له حق التقديم (من صلى مع غيره) لان  
 التنقل بها غير مشروع كما لا يصلي أحد عليها  
 بعده وان صلى وحده (ومن له ولاية التقديم فيها  
 أحق) بالصلاة عليها (من أوصى له الميت بالصلاة  
 عليه) لان الوصية باطلة (على المفتي به) قاله  
 الصدر الشهيد

والسلام وقد أجمعت الامة على تركها كما في السراج والحلبي والشرح  
 (قوله وفي نوادر ابن رستم) قال في القاء ومن رستم بضم الراء وفتح المثناة  
 فوق وقد تضمن اسم جماعة محدثين والرسقيون جماعة اه (قوله الوصية  
 جائزة) أي ومع ذلك يقدم من له حق التقم (قوله وأهيل عليه التراب)  
 قال في الفتح هـ إذا أهيل عليه التراب لأنه صار مسلماً للملكة تعالى  
 وخرج عن أيدينا فلا يتعزض له بخلاف ما إذا لم يهيل عليه فإنه يخرج  
 ويصلى عليه اه يمكن في الخلاصة عن الجامع الصغير للحاكم عبد الرحمن  
 ولودفن قبل الغسل أو قبل الصلاة لا ينش فإن دفنوا ولم يهيلوا عليه حتى  
 علموا أنه لم يغسل لكنهم سقوا اللبن لا ينش أيضاً اه أي ويصلى على قبره  
 ثانياً إذا صلى عليه أولاً كما أفاده السيد في حاشية مسكين (قوله لا امر  
 اقتضى ذلك) من نسيان وغيره والاولى حذفه لايهامه أنه إذا كان  
 لجهل يخرج ويصلى عليه وليس كذلك لأن العلة عامة (قوله صلى على  
 قبره) اقامة للواجب بقدر الامكان كذا في التبيين (قوله وان لم يغسل)  
 على المعتمد وهو الاستحسان وصح في غاية البيان منع الصلاة في هذه  
 الحالة لانهم لم تشرع بدون غسل ولو وضع الميت لغير القبلة أو صلى  
 شقه الايسر أو جعل رأسه في موضع رجليه وأهيل عليه التراب لم ينش  
 ولو سوى عليه اللبن ولم يهيلوا عليه التراب ينزع اللبن وتراعى السنة كذا  
 في التبيين وهذا يؤيد تقييد الكمال باهالة التراب ويرد ما في الخلاصة (قوله  
 لتحقق العجز) أي الشرعي لا العقلي (قوله ما لم يتفسخ) أي تقترب  
 أعضاؤه فان تفسخ لا يصلى عليه مطلقاً لأنهم شرعت على البدن ولا وجود  
 له مع التفسخ وأما ما صلاته صلى الله عليه وسلم على شهداء أحد بعد ثمان  
 سنين على ما رواه البخاري عن عتبة بن عامر فحمل على الدعاء أولانهم  
 لم يتفسخوا فان معاوية لما أراد نحويلهم ليجري العين التي بأحد عند  
 قبور الشهداء وجددهم كما دفنوا حتى ان المسحاة أصابت أصبع جزء رضى  
 الله عنه فانظرت دما فتركهم أو هو خصوصية له صلى الله عليه وسلم وعما  
 في شرح المشكاة (قوله والمقبر فيه) أي في التفسخ (قوله أكبر  
 الرأي) فلو شك في تفسخه لا يصلى عليه كما في التبر عن محمد وكاتبه تقديم

وفي نوادر ابن رستم الوصية جائزة (وان دفن)  
 وأهيل عليه التراب (بالصلاة) لا امر اقتضى ذلك  
 (صلى على قبره وان لم يغسل) لسقوط شرط طهارة  
 لحرمة نبشه ونعاده لو صلى عليه قبل الدفن بلا غسل  
 لفساد الاولى بالقدرة على تغسله قبل الدفن وقبل  
 تنقلب صحبة لتحقق العجز ولو لم يهيل التراب يخرج  
 في غسل ويصلى عليه (ما لم يتفسخ) والمقبر فيه  
 أكبر الرأي على الصحيح لاختلافه



يقدم واحد اماما وثلاثة بعده واثنان بعدهم  
 وواحد بعدهما لان في الحديث من صلى عليه  
 ثلاث صفوف غفر له وخيرها آخرها لانه ادعى  
 الاجابة بالتواضع (واذا اجتمعت الجنائز قال افراد  
 بالصلاة لكل منها اولى) وهو ظاهر (ويقدم  
 الافضل فالافضل) ان لم يكن سبق (وان اجتمعن)  
 ولومع السبق (وصلى مرة) واحدة صم وان شا  
 جعلهم صفاء رضاء ويقوم عند افضلهم وان شاء  
 (جمعها) أى الجنائز (صفاطو يلا عما يلي القبلة  
 بحيث يكون صدر كل واحد منهم) (قدام الامام)  
 محاذيا له وقال ابن ابي ليسى يجعل رأس كل  
 واحد أسفل من رأس صاحبه كذا درجات وقال  
 أبو حنيفة هو حسن لان النبي صلى الله عليه  
 وسلم وصاحبيه دفنوا هكذا والوضع  
 للصلاة كذلك قال وان وضعوا رأس كل واحد  
 بجذاء رأس الآخر فحسن وهذا كله عند التفاوت  
 في الفضل فان لم يكن ينبغي أن لا يعدل عن  
 المحاذاة فلذا قال (وراعى الترتيب) في وضعهم  
 (فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم المبيان بعدهم)  
 أى بعد الرجال (ثم الجنائز ثم النساء) ثم المراهقات  
 ولو كان الكل رجالا روى الحسن عن أبي حنيفة  
 يوضع افضلهم وأسنهم مما يلي الامام وهو قول أبي  
 يوسف والحر متقدم على العبد وفي رواية الحسن  
 اذا كان العبد أصح قدم (ولو دفنوا بشرا واحدا)  
 لضرورة (وضعوا) فيه (على عكس هذا) الترتيب  
 فيقدم الافضل فالافضل الى القبلة والاكثر قرآنا  
 وعلميا كما فعل في شهداء أحد (ولا يقتدى بالامام  
 من) سبق ببعض التكبيرات و (وجده بين  
 تكبيرتين) حين حضر (بل ينظر تكبير الامام  
 فيدخل معه اذا كبر

لما منع سيد عن الدرة (قوله باختلاف الزمان) بردا وحرا والمكان رخاوة  
 وصلاية (قوله والانسان) أى الميت سمناوهزالا اه سيد عن مسكين (قوله  
 وثلاثة بعده) اعلم ليكون على المتقدم أكثر ليكون المعهود في الصلاة غيرها  
 ومقتضى كون الاخير أفضل أن تكون الثلاثة آخر الاسماء ودعاؤهم ادعى  
 للاجابة (قوله غفر له) أى صفات رذوبه وهذا لا يظهر الا اذا كان الميت مكافئا  
 مع أن غير المكافئ مثله (قوله لانه ادعى للاجابة) أى أقرب للاجابة وقوله  
 بالتواضع أى بسببه وقد مر ما فيه (قوله ان لم يكن سبق) يفيد أنه ان  
 وجد سبق يعتبر الا سبق (قوله وصلى مرة واحدة صم) ويكتفى لهم  
 بدعاء واحد كما يحسنه بعضهم ويؤيده أن الضمائر ضمائر جمع في قوله اللهم  
 اغفر لحينا الخ بقى ما اذا كان فيهم مكفون وصغار والظاهر أنه يأتي بدعاء  
 الصغار بعد دعاء المكفون كما مر (قوله وان شاء جعلهم صفاء رضاء) عن  
 عين القبلة ويسارها (قوله بحيث يكون صدر كل واحد منهم قدام  
 الامام) هذا جواب ظاهر الرواية عن الامام لان السنة أن يقوم بجذاء  
 الميت وهو يحصل على الثاني دون الاول (قوله والوضع للصلاة كذلك)  
 أى يحسن على هذه الكيفية (قوله فحسن الخ) فالامام استحسن  
 الصفتين (قوله وهذا) أى التخيير بين الكيفيات (قوله فلذا) أى  
 لكون الكلام موضوعا في تفاوت المراتب وفيه أن هذا ترتيب غير  
 ترتيب الفضل لان ترتيب الفضل يجري في الذكور والخالصين والانات  
 الخالصات وفي حال الاختلاط (قوله وراعى الترتيب) انظر ما حكم هذا  
 الترتيب وما حكم الصلاة اذا خولف (قوله وهو قول أبي يوسف) فانه  
 قال أحسن ذلك عندى أن يكون أهل الفضل مما يلي الامام (قوله والاكثر  
 قرآنا وعلميا) عطفه على ما قبله عطف مرادف أى يعتبر في الرجال تقدما  
 الى القبلة أكثرهم قرآنا وعلميا وظاهره أنه لا يجري هنا ما ذكر من  
 المراتب في الامامة وحرره نقلا (قوله من سبق ببعض التكبيرات)  
 انما ذكره لدفع ايها قول الآتي بين تكبيرتين لان ظاهره يفيد أنه سبق  
 بتكبير واحدة ولذا قال السيد في شرحه الاولى أن يقول عما سبق  
 ببعض التكبيرات اه وفيه أنه لو اقتصر على قوله ببعض التكبيرات ان لم يفد

أنه وجد بين تكبيرتين وقدم سبق بأكثر من تكبيرة يصدق عليه أنه  
 وجد بين تكبيرتين (قوله عند أبي حنيفة ومحمد) له ما أن كل تكبيرة  
 قائمة مقام ركعة والمسبوق لا يتدي بمافاته قبل تسليم الامام فلو لم ينتظر  
 تكبيرة الامام يصير قاضيا مافاته قبل أداء ما أدرك مع الامام وهو منسوخ  
 وتماث في الشرح وما ذكره من هذه الرواية كافي في النهر وهو  
 الصحيح قال الحلبي وظاهر الكافي ترجيح قول أبي يوسف قال في الدرر  
 وعليه الفتوى (قوله وقال أبو يوسف بكبرحين يحضر) لأن الأولى  
 للافتتاح والمسبوق يأتي به فصار كن كان حاضرا وقت تحريرة الامام كذا  
 في الشرح (قوله ويحسب له) فإذا لم يقفه غير تكبيرة يسلم مع الامام  
 وهكذا لو سبق بتكبيرتين أو ثلاث يحسب له التي أحرم بها عنده ويقضى  
 ما عداها كذا في الشرح (قوله ولا يحسب له الخ) ولو كبر المسبوق كما  
 حضر ولم ينتظر لا تفسد عنده ما أداه غير معتبر فإذا سلم امامه قضى  
 مافاته مع التكبيرة التي فعلها حال شروعه فتلك التكبيرة معتبرة من حيث  
 صحة الشروع بها لا من حيث الاكتمال حتى لو اعتد بها ولم يعد لها بعد  
 فراغ الامام فسدت صلاته عنده ما لا عنده وتطير من أدرك الامام في  
 السجود صح شروعه مع أنه لا يعتبر ما أداه من السجود مع الامام كما ذكره  
 الحلبي (قوله كما المسبوق بركات) أي فاته يقضى الجميع بعد  
 فراغ الامام (قوله أي المسبوق امامه) الاقل نفسه بوضع الفاعل  
 والثاني لضمير المفعول (قوله لو علمه بسماعه) هذا بالنسبة لمن لم يكن  
 حاضرا وقت شروع الامام لأن من كان حاضرا يحصل له العلم بدونه  
 أفاده بعض الافاضل رحمه الله تعالى ونبه عليه السيد ولم أر حكم  
 ما إذا لم يعلم هل يبنى على غلبة الظن أو يسكت ويحترز (قوله على مافاته  
 مشايخ بلخ) أي حال كون العلم آتيا على مافاته مشايخ بلخ (قوله  
 مع الدعاء) المراد به ما يعتم الثناء والصلاة وقال غيرهم الجهر مكروه  
 وروي عن أبي يوسف أنه قال لا يجهر كل الجهر ولا يستر كل السر ويقتضي  
 أن يكون بين ذلك أفاده الشرح قلت وهو قريب من الاول (قوله  
 والا كبر قبل وضعها على الاكف) قال في الشرح والحاصل أنه ما دامت  
 الجنازة على الارض فالمسبوق يأتي بالتكبيرات فإذا رفعت الجنازة على

عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف بكبرحين  
 يحضر ويحسب له وعندهما ما يقضى الجميع ولا  
 يحسب له تكبير اسراجه كما المسبوق بركات  
 (ويوافق) أي المسبوق امامه (في دعائه) لو علمه  
 بسماعه على مافاته مشايخ بلخ أن السنة أن يسمع  
 كل من صنف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (مافاته)  
 من التكبيرات (قبل رفع الجنازة) مع الدعاء ان  
 من رفع الجنازة والا كبر قبل وضعها على  
 الاكف متتابع الاتقاء عن طلائع ايديها



الاكفاف لا يأتي بالتكبيرات واذا رفعت بالايدي ولم توضع على الاكفاف  
 ذكر في ظاهر الرواية أنه يأتي بالتكبيرات وعن محمد اذا كانت الايدي  
 الى الارض أقرب فكانت على الارض وان كانت الى الاكفاف أقرب  
 فكانت على الاكفاف فلا يكبر كذا في التارخانية وقيل لا يقطع حتى تبعد  
 كذا في الفتح والبرهان اهـ (قوله من حضر تحريمه) ولم يحرم معه لغفلة  
 أوردت في النسخة أطلقه فشمع ما اذا كبر الامام الثانية أو لم يكبر كما في البحر  
 على ما يفيد ظاهر الحاشية حيث قال وان لم يكبر مع الامام حتى كبر الامام  
 اربعاً كبر هو لا افتتاح قبل أن يسلم الامام ثم كبر ثلاثاً بعد فراغه وأما  
 اللاحق فيها فكأنه لا حق في سائر الصلوات قال في الوقعات لو كبر مع  
 الامام الاولى ولم يكبر الثانية والثالثة كبرهما أو لا ثم يكبر مع الامام ما بقي  
 كذا في البحر (قوله ومن حضر بعد التكبير الرابعة) انما قيد بحضوره  
 بعد الرابعة لانه لو كان حاضراً أو لها كبر وقضى ثلاثاً بعد فراغ الامام  
 وهو ظاهر كلام الحاشية وغاية البيان ونص الاخير فان كبر الامام اربعاً  
 والرجل حاضر يكبر الرابعة ما لم يسلم الامام ويقضى الثلاث بعد سلام  
 الامام لانه كالمدر للثلاث كبر حكاه عن الحسن عن الامام أنه لا يدخل معه  
 (قوله عندهما) أي عند الامام ومحمد في احدي الروايتين عنه ومقابل  
 قوله ما قول أبي يوسف (قوله لانه لا وجه الى أن يكبر وحده) الاولى  
 الاثنان باللام يدل الى أي لانه لو كبر امكن آتياً بما هو بمنزلة ركعة وحده ولا  
 يجوز ذلك (قوله فقد اختلف الصحيح كما ترى) الا أن ما عليه الفتوى مقدم  
 على غيره كما ذكره لما فيه من التسهيل في تحصيل العبادة (قوله وتكره  
 الصلاة عليه في مسجد الجماعة) قديمه الواني بما اذا لم يكن معتاداً فان اعتاد  
 أهل بلدة الصلاة عليه في المسجد بكره لان لباني المسجد علماً بذلك  
 وهذا على أن العلة أن المسجد لم يبن له أما على أن العلة خوف التلويث فلا  
 وقد عسى الجماعة لانهم لا تكره في مسجد أعد لها وكذا في مدرسة  
 ومصلى عبيد لانه ليس اهما حكم المسجد في الاصح الا في جواز الاقتداء وان لم  
 تصل الصفوف كذا في ابن أمير حاج والجلبي وفي شرح موطا الامام محمد  
 للملاء على وينبغي أن لا يكون خلاف في المسجد الحرام فانه موضع  
 للجماعات والجمعة والعبدن والكسوفين والاستسقاء وصلاة الجنازة قال

(ولا ينتظر تكبير الامام من حضر تحريمه) فيكبر  
 ويكون مدر كما وبالمع الامام (ومن حضر بعد  
 التكبير الرابعة قبل السلام فأنته الصلاة)  
 عندهما (في الصحيح) لانه لا وجه الى أن يكبر  
 وحده كما في البرازية وغيرهما وعن محمد أنه يكبر  
 قال أبو يوسف ثم يكبر ثلاثاً بعد سلام الامام قبل  
 رفع الجنازة وعليه الفتوى كذا في الخلاصة  
 وغيرهما فقد اختلف الصحيح كما ترى (وتكره  
 الصلاة عليه في مسجد الجماعة وهو) أي الميت  
 (فيه) كراهة تنزيه في رواية

وهذا أحد وجوه إطلاق المساجد عليه بصيغة الجمع في قوله تعالى إنما  
يعمر مساجد الله وقيل اعظمته ظاهراً وباطناً أولاً لأنه قبله المساجد أو  
لأن جهاته كلها مساجد اه وفي البدائع وغيرها قال أبو حنيفة لا ينبغي  
أن يصلي على ميت بين القبور وكان علي وابن عباس يكرهان ذلك وإن  
صلوا الجزأهم لما روى أنهم صلوا على عائشة وأم سلمة بين مقابر البقيع  
والإمام أبو هريرة وفيهم اربع عمر رضي الله عنهم ثم محل الكراهة إذا لم يكن  
عذر فإن كان فلا كراهة اتفاقاً فافهم اعتكاف المصلي كما في المبسوط ومنه  
المطر كما في الخسائية وأما ما رواه مسلم وأبو داود أن عائشة لما توفي سعد بن  
أبي وقاص قالت ادخلوا به المسجد حتى أصلي عليه وأنهم لما أنكروا  
ذلك عليها قالت والله لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي  
ابني يضاء في المسجد سهيل وأخيه فيجاب عنه بأنه منسوخ والامأ أنكروا  
عليها الصحابة أو محمول على عذر كطرا أو على الخصوصية أو على بيان  
الجلواز وعملوا بالافضل في حق سعد والاولو كان هو الافضل كما قال بعض  
الشافعية لكان أكثر صلواته صلى الله عليه وسلم في المسجد ولما امتنع  
جل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم عنه والواقع خلافه (قوله ورجعها  
الحق ابن الهمام) اظاهرا لإطلاق المروي والاولى ذكره ليحسن قوله بعد  
والمروي قوله الخ (قوله والعله فيه ان كان خشية التلويت فهي  
تحريمية) الاولى تأنيث الضمير في كان الاولى والثانية فلو كان الميت  
في غيره والجماعة فيه لم يكره وكلام شمس الأئمة السرخسي يفيد أن هذا  
هو المذهب حيث قال وعندنا ان كانت الجنائزة خارج المسجد لم يكره أن  
يصلي عليها في المسجد إنما الكراهة في ادخال الجنائزة في المسجد اه فلو  
أمن التلويت لم يكره صلى سائر الوجوه وإلى ذلك مال في المبسوط وفي  
المحيط وعليه العمل وهو المختار اه ونقل في الدراية عن أبي يوسف  
أنه لا تكبره صلاة الجنائزة في المسجد إذا لم يحتج خروج نبي يلوث المسجد  
وهو يؤيد ما قبله وينبغي تقييد الكراهة بظن التلويت فافهم  
أوشكه فلا تثبت به الكراهة (قوله وان كان شغل المسجد بمالم بين  
له فتزبيته) فلو كان الميت موضوعاً في المسجد والناس خارجه

ورجحها المحقق ابن الهمام وتحريم في أخرى والعله  
فيه ان كان خشية التلويت فهي تحريمية وان كان  
شغل المسجد بمالم بين له فتزبيته



لا تكروه وبالعكس تكروه كما في الجوهرة لأن المسجد انما بني للمكتوبة  
وتوابعها كالنوافل والذكر والتدريس وفيه أن الميت يشغل المسجد بقدر  
جنازته (قوله والمروى) أي الدال على كراهة الصلاة في المسجد تنزيها  
(قوله وفي رواية فلا أجر له) ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ فلا صلاة  
له قال ابن عبد البر رواية فلا أجر له خطأ فاحش والصحيح فلا شيء له كما  
في البرهان (قوله أو كان الميت خارجه) هذا الاطلاق الذي في كلامه  
انما يأتي على أن الكراهة فيه لكون المسجد لم يبن له (قوله أو عكسه) يغني  
عنه صدر كلام المصنف (قوله ولومع الامام) مرتبط بقوله أو كان الميت  
خارجه ومقابل ما أورده النسفي (قوله على المختار) قد علمت ما ذكره شمس  
الائمة وهو أن الكراهة انما هي في ادخال الجنازة المسجد فهم ما قولان  
مصححان (قوله تكروه صلاة الجنازة الخ) لشغل حق العادة في الاول وحق  
المالك في الثاني (قوله ومن استهل) من واقعة على جنين كما في الشرح  
والاولى أن تفسر بولود واستهل بالبناء للفاعل وأصل الاستهلال في اللغة  
رفع الصوت قال في المغرب يقال استهلوا الهلال اذا رفعوا أصواتهم عند  
رؤيته واستهل أي الهلال بالبناء للمفعول اذا أبصر اه ولا يخفى أن  
المناسب هنا المعنى الاول الآن خصوص رفع الصوت ليس بشرط بل  
المراد معناه الشرعي وهو ما ذكره بقوله ان وجد الخ والاولى أن يقول أي  
بدل ان تفسير الاستهلال (قوله بجملة أو صوت) كعطاس وتثاؤب مما يدل  
على حياة مستقرة فلا عبرة لمجرد قبض يد وبسطها لان هذه كحركة مذبح  
ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فمات أبوه وهو يتحرك لم يرثه المذبح ولا عبرة  
بالحركة لانه في هذه الحالة في حكم الميت بجوهرة (قوله وقد خرج أكثره)  
الواو للحال وقيد به لانه لو خرج رأسه وهو يصبح فمات لم يرث ولم يصل عليه  
كذا في الشرح وهو مقيد بما اذا انفصل بنفسه أما اذا انفصل بفعل بأن  
ضرب بطنها فألقت جنينا ميتا فانه يرث ويورث لان الشارع لما أوجب  
الغرة على الضارب فقد حكم بحياته نهر (قوله وصدره الخ) عطف تفسير  
على قوله أكثره كما يفيد الشرح والاولى وهو صدره (قوله مستقيما)  
جعل في هذه الحالة مستقيما كما جعل في مقابلة منكوسا تبعا لعادة المغالبة

والمروى قوله صلى الله عليه وسلم من صلى على  
جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلا أجر له  
(أو) كان الميت (خارجا) أي المسجد مع بعض  
القوم (و) كان (بعض الناس في المسجد)  
أو عكسه ولومع الامام (على المختار) كما في الفتاوى  
الصغرى خلافا لما أورده النسفي من أن الامام  
اذا كان خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره  
بالاتفاق لما علمت من الكراهة على المختار  
\* تنبيه \* تكروه صلاة الجنازة في الشارع  
وأراضي الناس (ومن استهل) ان وجد منه حال  
ولادته حياة بجملة أو صوت وقد خرج أكثره  
وصدره ان نزل برأسه مستقيما وسترته ان خرج  
برجله منكوسا (سعى وغسل) وكفن

(قوله كما علمته) راجع الى الفسل والكفن يعني أنهم ما يجري فيهما على  
السنة السابقة (قوله حتى يستهل) بالبناء للفاعل وهو آخر الحديث  
والضمير في رفعه يرجع الى ما أي يسنده الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد  
أخرجه الترمذي وروى عن علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول في السقط لا يصلي عليه حتى يستهل فاذا استهل صلى عليه وعقل  
وورث وان لم يستهل لم يصلي عليه ولم يرث ولم يعقل رواء ابن عدي  
في الكامل (قوله يقبل قول النساء) أي جنس النساء الصادق  
بالواحدة العدل والام في كل حال كغيرها الا في الميراث فلا يقبل قولها  
للتهمة ويقبل قول غيرها فيه (قوله لانه لا يشهد الرجال) يوضحه  
قول غيره لهم ما ان صوته يقع عند الولادة وعندها لا يحضر الرجال فصار  
كنفس الولادة وبه قالت الثلاثة وهو أرجح فالجاصل أنهم ما يقولون ان  
شهادة النساء حتى في الميراث مقبولة الا الاثم للثمة وقولها مما الراجح  
(قوله وأمه كالقابلة) أي في حق الصلاة عليه ونحوها (قوله يشق) قيده  
في الدرر الجانب اليسر ولو بالعكس وخيف على الاثم قطع وأخرج  
ولو ابتلع مال غيره ومات لا يشق بطنه على قول محمد وروى الجرجاني  
عن أصحابنا أنه يشق قال الكمال وهو أولى معلا بأن احترامه سقط  
بتعديده والاختلاف في شقه مقيد بما اذا لم يترك ما لا والا لا يشق اتفاقا  
قوله السيد (قوله لا يسع الا ذلك) الا اسم بمعنى غير أي لا يسع غير ذلك  
أحد ويحتمل أن فاعل يسع ضمير يرجع الى معلوم من المقام أي لا يسع  
الحال غير ذلك (قوله وان لم يستهل) مثله ما اذا استهل فمات قبل خروج  
أكثره وأما الاستهلال في البطن فغير معتبر بالاولى (قوله وان لم يتم خلقه)  
فيغسل وان لم يراع فيه السنة وبهذا يجمع بين من أثبت غسله وبين من  
نفاه فمن أثبته أراد الغسل في الجملة ومن نفاه أراد الغسل المراعى فيه وجه  
السنة والتبادر منه أنه ظهر فيه بهض خلق وأما اذا لم يظهر فيه خلق  
أصلا فإظهار أنه لا يغسل ولا يسمى لعدم حشره وحزوه (قوله في المختار)  
وظاهر الرواية منع الكل وكذا لا يرث ولا يورث اتفاقا لانه كجزء الحي كما  
في الزيلعي والنجوى وحاصل ما في المصنف أنه بالنظر لكونه نفسا من وجه

كما علمته (وصلى عليه) وورث ويورث الماعن جان  
يرفعه الطفل لا يصلي عليه ولا يرث ولا يورث حتى  
يستهل بشهادة رجلين أو رجل واحد وامرأتين عند  
الامام وقال لا يقبل قول النساء فيه الا الاثم في  
الميراث اجماعا لانه لا يشهد الرجال وقول القابلة  
مقبول في حق الصلاة عليه وأمه كالقابلة اذا  
انصفت بالعدالة وفي الظهيرة ماتت واضطرب  
الولد في بطنها يشق ويخرج لا يسع الا ذلك كذا  
في شرح المقدسي (وان لم يستهل غسل) وان لم  
يتم خلقه (في المختار)



يغسل ويصلي عليه وبالنظر لكونه جزء آدمي لا ولا فاعمالنا الشبهين فقلنا  
 يغسل عملا بالاقول ولا يصلي عليه عملا بالشأن ويرجحنا خلاف ظاهر الرواية  
 (قوله لانه نفس من وجه) الاولى ما في ملتقى البحار حيث قال اكراما لبني  
 آدم وانما كان نفسا لانه يبعث وان لم ينفخ فيه الروح على أحد القولين (قوله  
 وسمى) أي وان لم يتم خلقه كما في الشرح عن الطحاوي (قوله ويحشر ان  
 بان بعض خلقه) هو الذي يقتضيه مذهب أصحابنا لانه ثبت له حرمة  
 بني آدم بدليل ثبوت الاحكام الشرعية له كاستيلاد وانقضاء عدة نهر وقد  
 قالوا ان السقط يحيا في الآخرة وترجي شفاعته واستمدوا بماروي  
 أبو عبيدة مرفوعا ان السقط ايقف محببنا على باب الجنة فيقول لا أدخل  
 حتى يدخل أبو اي وقوله محببنا يروي بغير همز وبهمز فعلى الاول معناه  
 المتغضب المستبطن للشيء وعلى الثاني معناه العظيم البطن المنتفخ يعني  
 يغضب وينتفخ بطنه من الغضب حتى يدخل أبواب الجنة وروى ابن ماجه  
 من حديث علي رضي الله عنه ان السقط ليرغم ربه اذا دخل أبواب  
 النار فيقال أيها السقط الم راغم ربه أدخل أبواب الجنة فيجرهما بسرره  
 حتى يدخلهما الجنة اه والسرر بفتحين ويكسر مراغمة في السر بالضم وهو  
 ما تقطعه القابلة من سرقة الصبي ويحشر على مامات عليه كغيره من أهل  
 الموقف ثم عند دخول الجنة يصيرون طولا واحدا في الحديث الصحيح  
 يبعث كل عبد على مامات عليه وفيه في صفة الجنة أنهم على صورة آدم  
 طول كل واحد منهم ستون ذراعا زاد أحمد وغيره في عرض سبعة  
 أذرع وهم أبناء ثلاث وثلاثين فائدة روى الامام أحمد من حديث معاذ  
 ابن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلمين يتوفى لهما  
 ثلاثة أي من الولد الا أدخلهما الله الجنة بفضل رحمته اياهما فقالوا يا رسول  
 الله أو اثنين قال أو اثنين قالوا أو واحد قال أو واحد ثم قال والذي  
 نفسي بيده ان السقط ليجرأته بسرره الى الجنة اذا احتسبته اه (قوله  
 وذكر في المبسوط قول آخر الخ) بحث بعض الفضلاء انه المتبادر ولا يلزم  
 من ثبوت بعض الاحكام له في الدنيا ثبوت أحكام الآخرة وروى هذا  
 القول عن الحلبي والقرطبي (قوله مع أحد أبويه) أي الكافرين وتركه

لانه نفس من وجه (وأدرج في شرحه) وسمى (أودقن  
 ولم يصل عليه) ويحشر ان بان بعض خلقه وذكر  
 في المبسوط قول آخر ان نفخ فيه الروح حشر والا  
 فلا كذا في شرح المقدسي (كصبي) أو مجنون بالغ  
 (سي) أي أسر (مع أحد أبويه)

استغناء بلفظ السبي كما في النهر أي لا يصل عليه لأنه تبع أهماته تبعية ولادة  
وهي أقوى التبعيات لأنها سبب لوجوده إلا إذا عقل واعتقد ديناً غير دين  
أبويه فلا يصير تبعاً لهم ما وتماهم في البحر (قوله لتبعيته له في أحكام  
الدنيا) فلا يصل عليه كما لا يصل عليه وليس تابعاً لهم في العقبي فلا يحكم  
بأن أطفالهم في النار البتة بل فيه خلاف قيل هم خدم أهل الجنة وقيل  
أن كانوا قلوباً في عالم الذر من اعتقاد في الجنة والافق النار (قوله  
وتوقف الإمام في أولاد أهل الشرك) في المسألة ترد فيهم هم أبو حنيفة  
وغیره ووردت فيهم هم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض أمرهم إلى الله  
تعالى وانما قيد بأولاد أهل الشرك لما في الكافي أولاد المسلمين إذا ماتوا  
في صغرهم كانوا في الجنة والتوقف فيهم هم المروي عن الإمام مردود على  
الراوي قال الجوى لأن محمد أروى في آثار الإمام أنه يقال في الصلاة على  
أطفال المسلمين اللهم اجعله لنا قرطاً وهذا قضاء منه بإسلامهم فإين ينسب  
إليه خلافه (قوله لا يعذب أحد ابغیر ذنب) أي ولا ذنب على هؤلاء  
فلا يعذبون (قوله إلا أن يسلم أحدهما) أي أحد أبويه أيهما كان  
ولو كان غير المسي كما هو مقتضى الإطلاق (قوله إذا كان يعقله) أي  
الاسلام وذلك بأن يعقل الصفة المذكورة في حديث جبريل وهي أن  
يؤمن بالله أي بوجوده وربوبيته لكل شيء وملائكته أي بوجود  
ملائكته وكتبه أي أنزالها ورسوله عليهم الصلاة والسلام أي إرسالهم  
واليوم الآخر أي البعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى ببحر  
ويكنى عنه الأيمان بالشهادتين لا تطأ ما ذكره فحتمه ويدل عليه  
ما في أنفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم بالإسلام اليهودي  
والنصراني وان أقتر برسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وتبرأ عنه دينه  
ودخل في دين الإسلام ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله ويقر  
بالبعث وبالقدر خيره وشره من الله تعالى قلنا لا قرار به هذه الأشياء إن لم  
يوجد نصاف قد وجد دلالة لأنه لما أقتر بدخوله في دين الإسلام فقد التزم  
جميع ما كان شرطاً للصحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالصرح يثبت بالدلالة  
أما حديث جبريل مصرح به وأمرت أن أقاتل الناس الخ أفاد أن

من دار الحرب ثم مات لتبعيته له في أحكام الدنيا  
وتوقف الإمام في أولاد أهل الشرك وعن محمد أنه  
قال فيهم أي أعلم أن الله لا يعذب أحد ابغیر ذنب  
(الأن يسلم أحدهما) للحكم بإسلامه بالتبعية له  
(أو يسلم هو) أي الصبي إذا كان يعقله لأن  
اسلامه صحيح باقراره بالوحدانية والرسالة



قول لا اله الا الله اقرار به دلالة قيسته فاد من مجموع الحديثين أن الشرط  
 الاقرار بها اتماما واما دلالة أفاده السيد وقيل المراد بقوله أن كان  
 بعقله أي يعقل المنافع والمضار وأن الاسلام هدى واتباعه خير له وأقل  
 سن يعتبر فيه التمييز سبع سنين (قوله أو صدق بوصف الايمان له) الاولى  
 أو تصديقه أو هو عطف على اقراره بتأويله بأذا أفتر قالوا لو تزوج امرأة  
 أو اشترى جارية فاستوصفها الاسلام فلم تعرفه لا تكون مسلمة  
 والمراد من عدم المعرفة قيام الجهل بالباطن لا ما يظهر من التوقف في  
 جواب ما الاسلام كما يكون من بعض العوام فانسمع من يقول لا أعرف  
 وهو من التوحيد والخوف بمكان كما في الفتح قال في النهرو على هذا فلا ينبغي  
 أن يسأل العاصي عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة وما يجب الايمان به  
 ثم يقال له أنت مصدق بهذا فان قال نعم اكنى به اه (قوله لتبعية السابي أو  
 دار الاسلام) اختلف في أقوى التبعية بعد تبعية الابوين ففي الهداية  
 وغيرها تبعية الدار وفي المحیط تبعية السيد قال في الفتح واعلمه أولى فان  
 من وقع في سهمه من الغنيمة في دار الحرب غنا يصلي عليه ويجعل  
 مسلما تبعا لصاحب اليد ولو كانت تبعية الدار أقوى تمنع ذلك اه وتعبه  
 في البحر بأن تبعية اليد في هذه الحالة متفق عليها لعدم صلاحية الدار لها  
 على أنه يرد عليه ما في كشف الاسرار ولو سرق ذمتي صيبا وأخرجه الى دار  
 الاسلام فمات مسلما عليه ولا اعتبار بالاخذ حق وجب تخليصه من يده  
 ولم يحل فيه خلافا اه وذكر الحلبي ما يصلح جمع بين القولين بأنه تبع  
 للسابي ان كان مسلما وللدار اقل كان ذمتها اه أي فيدور مع الاسلام  
 أينما دار ويتشبه كلامه على هذا فقوله لتبعية السابي أي ان كان مسلما  
 أو دار الاسلام ان لم يكن السابي مسلما (قوله يجب تخليصه من يده أي  
 بالقيمة) تخليصا للمسلم من ولاية الكفر قال تعالى ولن يجعل الله للكافرين  
 على المؤمنين سبيلا كما لو أسلم أو اشتراه مسلما يجبر على اخراجه من ملكه  
 يبدله كذا في الشرح مزيدا (قوله وان كان كافرا) أي لمبت كافر  
 (قوله قريب مسلم) أطلقه فشمع ما اذا كان له قريب غيره كافرا ولا غير  
 أنه ان كان فالاولى للمسلم تجنبه كما في السراج وشمل القريب ذوى

أو صدق بوصف الايمان له ولا يشترط ابتداءه  
 الوصف من نفسه اذ لا يعرفه الا انطواص (أولم  
 يجب أحدهما) أي أحد أبويه (معهم) للبر  
 باسلامه لتبعية السابي أو دار الاسلام ثم مات يصلي  
 ذمتي صغيرا فأخرجه لدار الاسلام ثم مات يصلي  
 عليه وان بقي حيا يجب تخليصه من يده أي بالقيمة  
 (وان كان كافرا قريب مسلم) حاضر ولاولى له  
 كافر

الارحام كذا في البقرة قوله ولا ولي له كافر انما هو شرط للاولوية (قوله  
 غسله المسلم) وليس ذلك واجبا عليه لان من شرط الوجوب اسلام الميت  
 حموى عن البدائع (قوله لا يراعى فيه سنة) اي التمسيل من وضوء  
 وبداءة بالمياه من والاصل فيه ما رواه أبو داود وغيره عن علي رضي الله عنه  
 قال لما مات أبو طالب انطلقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت له ان  
 عمك الشيخ الضال قد مات قال اذهب فوارأ بالك ثم لا تتحدثني شيئا حتى  
 تأتيني فذهبت فواريته بحجته فأمرني فاغتسلت ودعالي وفي حديث  
 الواقدي عن علي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل يستغفر له أياما  
 ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل بهذه الآيات ما كان للنبي والذين  
 آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية كذا في البرهان (قوله ليكون حجة  
 عليه) لعل وجهه أن يقال أمر غيرك بتطهيرك ففعل وأمرت بتطهير  
 نفسك فلم تفعل (قوله حتى لو وقع في ماء نجسه) هذا مبني على القول بأن  
 نجاسة الميت نجاسة خبيث والمسلم يطهر بالغسل تكريرا وأما على القول  
 بأن نجاسته نجاسة حدث فلا ينجسه حيث كان بدنه تطيفا (قوله من غير  
 مراعاة كفن السنة) أي فلا يعتبر فيه عدد ولا يجعل فيه حنوط  
 ولا يجر (قوله وألقاه في حفرة) أي بدون حديد ولا توسعة ويلقيه  
 طرعا كالخيفة لا وضعا (قوله وفيه إشارة) أي في قوله أهل ملته أي فانه  
 يفيد أنه كافر أصلي (قوله لا يمكن منه أحد) فلا يدفع الى من ارتد الى  
 ملته كذا في الشرح (قوله والى أن الكافر الخ) هذا يستفاد من  
 قوله وان كان كافر الخ فان هذه عكسها (قوله لا يمكن من قريته المسلم)  
 لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مع أبي بكر وعمر فأقوا على  
 يهودى وقد نشر التوراة يقرأ بالعزى نفسه عن ابن له محتمل من أحسن  
 الفتيان وأجلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنشدني بالذي أنزل  
 التوراة هل تجدني كالكذافي ومخرجي فأشار برأسه لا فقال ابنه  
 المحتضري والذي أنزل التوراة أنا النجدي كالكذافي ومخرجك  
 وأنهد أن لا اله الا الله وأنك رسول الله فقال أقيموا اليهودى عن أخيك  
 ثم ولي الصلاة عليه فلم يكن اليهودى منه وتولى أمره المسلمون أفاده

(غسله المسلم) كغسل خرقة نجسة لا يراعى  
 فيه سنة عامة في بني آدم ليكون حجة عليه لا تطهيرا  
 له حتى لو وقع في ماء نجسه (وكفنه في خرقة) من  
 غير مراعاة كفن السنة (وألقاه في حفرة) من غير  
 وضع كالخيفة مراعاة لحق القرابة (أو دفعه)  
 القريب (الى أهل ملته) وينبع جنازته من بعيد  
 وفيه إشارة الى أن المرتد لا يمكن منه أحد لغسله  
 لانه لا مله له فباقى بكيفية كالب في حفرة والى أن  
 الكافر لا يمكن من قريته المسلم





يوسف لا يصلي عليه) قال في الغاية وهو الاصح ويؤيد بما ورد أنه صلى  
الله عليه وسلم أني له برجل قتل نفسه بمشقص فلم يصل عليه (قوله  
أولوجه) ذكره في الغاية من غير ذكر خلاف ولعله لأنه في الظاهر  
ربما يعتد معذورا (قوله أعظم وزرا وانما من قاتل غيره) لأنه  
أساء الى أقرب الاشياء اليه ولأنه لم يرض بقضاء الله له ظاهرا حيث  
استعجل الموت وعطف الاثم على الوزر من عطف المرادف (قوله عدا)  
أخرج عنه وهو الخطأ فإنه يغسل ويصلي عليه وقوله ظلما أخرج به من  
قتل أباه الحربي أو الباغي والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم  
(فصل في حملها ودفنها) لا يخفى حسن مناسبة تأخير هذا عما قبله واعلم  
أن أصل الحمل والدفن فرض كفاية ولذا لا يجوز أخذ الأجرة على ذلك إذا  
نعينوا قهرا متأنى وحمل الجنائز عبادة فينبغي لكل أحد أن يباد إليها فقد  
حمل الجنائز سيد المرسلين فإنه حمل جنازة سعد بن عبادة نقله السيد عن  
الجوهرية (قوله لحملها) اللام بمعنى في وحمل نائب فاعل يسق والمعنى أن  
السنة في حملها أن يحملها رجال أربعة (قوله أربعة رجال) أخرج به  
النساء وذلك لما أخرجه أبو يعلى عن أنس رضي الله عنه قال خرجنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأى نسوة فقال أتعملنه قلن  
لا قال اتدفعنه قلن لا قال فأرجعن ما زورات غير ما جورات ولأن الرجال  
أقوى على ذلك والنساء ضعيفات ومظنة الفتن والانكشاف الا إذا لم  
يوجد رجال كذا في شرح البدر العيني على البخاري (قوله تنكرى عاله)  
لأن فيه اعتنا به (قوله وتحنفا) أي على الحاملين (قوله وتحنفا) أي  
تساعد عن تشبيهه بحمل الامتعة هذا انما ينبت كراهة حمل الواحد له لا  
ما فوقه مما عدا الأربعة (قوله ويكره الخ) الأولى عبارة الشرح حيث قال  
ولذا يكره على الظهر والداية أي التشبيه بحمل الامتعة يكره الخ وعبارة  
بعض الافاضل بعد ذلك رجل الأربعة فيكره أن يكون الحامل أقل من  
ذلك أو أن يحمل على الداية أو الظهر لعدم الكرامة الا إذا كان رضيعا  
أو قطيما أو فوق ذلك قليلا فلا بأس أن يحمله واحد على يديه أو في طبق  
را كالألفه وكل بالغ أه (قوله بلا عذر) أما إذا كان عذريا كان الحمل  
بعمدا يشق حمل الرجال له أو لم يكن الحامل الا واحدا فحمله على ظهره

أولوجه يصلي عليه انشا قاتل نفسه أعظم وزرا  
وانما من قاتل غيره (ولا) يصلي (على قاتل أحد  
أبو به عدا) حمل (أربعة رجال) تنكرى عاله وتحنفا  
وتحنفا عن تشبيهه بحمل الامتعة ويكره  
حمله على ظهره وداية بلا عذر والصغير يحمله واحد  
على يديه ويتداوله الناس  
قوله سعد بن عبادة هكذا في الاصل وصوابه سعد  
ابن معاذ كما في شرح الزرقاني على المواهب في أواخر  
غزوة بني قريظة اه صححه





الصلاة عليه ليصلي عليه الجمع العظيم بعد صلاة الجمعة ولو خافوا فوات الجمعة بسبب دخنه يؤخر الدفن اه من السيد (قوله مفتوحات) الاولى أن يقول مفتوحتين أى الخاء والباء الاولى وقد يجاب بأنه أراد بالجمع ما فوق الواحد وفى نسخة مفتوحتان والاولى مفتوحتين (قوله من العدو) يسكون الدال وتخفيف الواو المشى (قوله والعنق خطوف مسج) العنق بفتحين (قوله فيمشون به دون مادون العنق) ومادون العنق هو الخبيب فيمشون دون الخبيب (قوله وهو ما يؤذى الى اضطراب الميت) الاولى ما فى البحر حيث قال وحيد الاسراع المسنون بحيث لا يضطرب الميت على الجنائزة ويحتمل أنه راجع الى الخبيب المتقدم فى كلامه (قوله للازدراء به) أى للاحتقار بالميت (قوله واتعاب المتبعين) جمع متبع (قوله أم شئ سمعته) عبارة البرهان أم شئ بالباء وعلى حذفها فهو خبر محذوف يعنى أم هذا شئ سمعته ويحتمل جزمه عطفا على برأين (قوله حتى عد سبعاً) يعنى سمعته أكثر من سبع (قوله وانهما والله خير هذه الامة) هذان قبيل الاحتراس عن توهم المخالفة للعديد (قوله خير هذه الامة) الخير يعنى الاخير وانما لم يثن لأنه أفعول تفضيل أضيف الى معرفة ويجوز فيه المطابقة وعدمها (قوله ولكنهما كرهما أن يجتمع الناس ويتضايقوا فاحبا أن يفصح للناس) الذين خلقه وقال الزياحى وفى المشى أمامها فضيلة أيضا وقال محمد بن الحسن فى موطنه المشى أمامها حسن وقيد فى الفتح بما إذا لم يتباعد عنها أو يتقدم بالكل فيكره لأنه ربما يحتاج للمعاونة اه قال فى الاختيار وهذا كله إذا لم يكن خافها نساء فان كان كما فى زماشا كان المشى أمامها أحسن كذا فى النهر وهذا أولى مما فى السيد عن المؤلف من قوله وان كان معها نائمة زجرت فان لم تنزح فلا بأس بالمشى معها ولا تترك السنة بما اقترن به من البدعة انتهى وسيد كره المؤلف قريسا فانه يقتضى أن الاحسن للمشى خلفها إقامة للسنة وفى الشرح قال الحاكى فى المشتق وجدت فى بعض الروايات أن أبا حنيفة قال لا بأس بالمشى أمام الجنائزة وخلفها ويمر به ويسره اه (قوله حافيا) تواضعا والسنة المشى حافيا فى بعض الاحيان

(بلا خبيب) ببناء مبهمة وموحدتين مفتوحات ضرب من العدو ودون العنق والعنق خطوف مسج فيمشون به دون مادون العنق (قوله للازدراء به واتعاب المتبعين) (والمشى خلفها أفضل من المشى أمامها) كفضل صلاة الفرض على النفل (قوله على كفضل صلاة الفرض على فضل الماشى خلفها) ولقد بعث محمد بالحق أن فضل المكتوبة على التطوع على الماشى أمامها كفضل المكتوبة على سميعة فقال أبو سعيد الخدرى أبراينك تقول أم شئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب وقال لا والله بل سمعته غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى عد سبعاً فقال أبو سعيد عيدا فى رأيت أبا بكر وعمر عشرين أمامها فقال على رضى الله عنه يغفر الله لهما الله سمعته مع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجتمع الناس ويتضايقوا فاحبا أن يفصح للناس الزياحى وفى المشى أمامها فضيلة أيضا وقال محمد بن الحسن فى موطنه المشى أمامها حسن وقيد فى الفتح بما إذا لم يتباعد عنها أو يتقدم بالكل فيكره لأنه ربما يحتاج للمعاونة اه قال فى الاختيار وهذا كله إذا لم يكن خافها نساء فان كان كما فى زماشا كان المشى أمامها أحسن كذا فى النهر وهذا أولى مما فى السيد عن المؤلف من قوله وان كان معها نائمة زجرت فان لم تنزح فلا بأس بالمشى معها ولا تترك السنة بما اقترن به من البدعة انتهى وسيد كره المؤلف قريسا فانه يقتضى أن الاحسن للمشى خلفها إقامة للسنة وفى الشرح قال الحاكى فى المشتق وجدت فى بعض الروايات أن أبا حنيفة قال لا بأس بالمشى أمام الجنائزة وخلفها ويمر به ويسره اه (قوله حافيا) تواضعا والسنة المشى حافيا فى بعض الاحيان

٢ قول المشى أن يفصح للناس الذى فى الشرح أن يسمي على الناس اه



(قوله أو يتفرد متقدما) أي منقطعاً عن القوم وهو مروي عن أبي يوسف (قوله ولا بأس بالركوب خلفها) ويكره أن يتقدمها الركاب قال الحلبي لأنه يسير الركاب أمامها يتفترق الناس بانارة الغبار اه وأشار بلا بأس إلى أن المشي أفضل لأنه أقرب إلى التواضع وأبقى بحال الشفيع وعن جابر بن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ورجع راكباً على فرسه رواه الترمذي وقال حديث حسن (قوله وفي السنن) أي الأربعة لابي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (قوله ويكره رفع الصوت) قيل يكره تحريماً كما في القهستاني عن القنينة وفي الشرح عن الظهيرية فإن أراد أن يذكر الله تعالى في نفسه أي سرّاً بحيث يسمع نفسه وفي السراج ويستحب لمن اتبع الجنازة أن يكون مشغولاً يذكر الله تعالى والتفكير فيما يلقاه الميت وأن هذا عاقبة أهل الدنيا وليحذر عملاً فائدة فيه من الكلام فإن هذا وقت ذكر وموعظة فتقبح فيه الغفلة فإن لم يذكر الله تعالى فليزعم الصمت ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر ولا يغتر بكثرة من يفعل ذلك وأما ما يفعله الجهال في القراءة على الجنازة من رفع الصوت والتعطيط فيه فلا يجوز بالاجماع ولا يسمع أحد ما يقدري على انكاره أن يسكت عنه ولا ينكر عليه اه (قوله وعليهم الصمت) مبتدأ وخبر (قوله ونحو ذلك) كالأذكار المتعارفة (قوله بدعة) أي قبيحة كالسمي بالكفارة ذكر ابن الحاج في المدخل في الجزء الثاني أن من البدع القبيحة ما يحمل أمام الجنازة من الخبز والخرفان ويسمون ذلك عشاء القبر فإذا وصلوا إليه ذبحوا ذلك بعد الدفن وفرقوه مع الخبز وذكر مثله المناوي في شرح الأربعين في حديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد قال ويسمون ذلك بالكفارة فانه بدعة مذمومة اه قال ابن أمير حاج ولو تصدق بذلك في البيت سرّاً كان عملاً صالحاً وسلم من البدعة أعني أن يتخذ ذلك سنة أو عادة لأنه لم يكن من فعل من مضى يعني السلف والخبر كله في اتباعهم وفي السراج ويستحب أن مررت عليه جنازة أو رآها أن يقول سبحان الذي لا يموت لا اله الا هو والحق القيوم ويدعو للميت بالخير والتثبيت اه وفي شرعة الاسلام اذا رآها

أو يتفرد متقدماً ولا بأس بالركوب خلفها من غير اضرار لغيره وفي السنن قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركاب يسير خلف الجنازة والماشي أمامها قرياً منها عن عيينها أو عن يسارها (ويكره رفع الصوت بالذكر) والقرآن وعليهم الصمت وقولهم كل شيء سموت ونحو ذلك خلف الجنازة بدعة

قوله مبتدأ وخبر في بعض النسخ ما ذكره (قوله وعليهم الصمت) عليهم اسم فعل بمعنى ايلزموا والصمت منصوب على الاغراء والمراد أنهم يصمتون عما كان من الدنيا اه

يقول هذا ما وعده نانا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماننا  
وتسليماً ويكثر من التسبيح والتهايل خلف الجنائزة ولا يتكلم بشيء من  
كلام الدنيا ولا ينظر عينا ولا شهماً إلا فان ذلك يقسى القلب اه ولا ينبغي  
أن يرجع من يتبع الجنائزة حتى يصل إلى البحر (قوله ويكره اتباع النساء  
الجنائز) أي تحريمها كما في الدر (قوله وان لم تنزجر نائمة الخ) قال  
في السراج وقد أجمعت الأمة على تحريم النوح والدعوى بدعوى الجاهلية  
وفي البحر عن المجتبي إذا استمع بأصميرة ليرق قلبه ويكي فلا بأس به  
إذا أمن الوقوع في الفتنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم لبواكي حرة اه  
(قوله فلا بأس بالمشي معها) أفاد أنه خلاف الأولى (قوله ولا بأس  
بالبكاء) بالقصر لأن المراد خروج الدمع (قوله بدمع) أي لا بصوت فانه  
مكروه (قوله في منزل الميت) ليس بقيد فيما يظهر (قوله ويكره النوح)  
أي يحرم لما تقدم عن السراج (قوله ولا يقوم الخ) فهو مكروه  
كما في القهس ثمانى (قوله ولم يرد) بضم الياء وكسر الراء والواو والهمزة  
(قوله قبل وضعها) أي عن أعناق الرجال لقوله صلى الله عليه وسلم  
من تبع الجنائزة فلا يجلس حتى توضع وفي الجلاس قبل وضعها ازدرائها  
اه من الشرح ويكره القيام بعده كما في الدر لما روى عبادة بن  
الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت  
في اللحد فكان قائماً مع أصحابه على رأس قبره فقال يهودى هكذا نصنع  
في موتانا فجلس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خافوهم يعني في القيام  
بعده وضعه عن الأعناق فلذا كره كذا في البحر (قوله ويحفر القبر نصف  
قائمة) في الحجة روى الحسن بن زياد عن الإمام رحمه الله تعالى قال طول  
القبر على قدر طول الإنسان وعرضه قدر نصف قائمة كذا في الشرح عن  
المتارخانية (قوله لأنه أبلغ في الحفظ) أي حفظ الميت من السباع وحفظ  
الرائحة من الظهور (قوله ويلحد) يقال لحدا القبر أي جعل فيه لحداً  
واللحد الميت وضعه في اللحد بفتح اللام كفلس وبضعها كقفل وجع الأول  
لحد والثاني اللحد وهو حفرة تجعل في جانب القبلة من القبر يوضع فيها  
الميت وينصب عليها اللبن فهستانى وإسنه أن يدخل الميت فيه بالسواء

ويكره اتباع النساء الجنائز وان لم تنزجر نائمة فلا  
بأس بالمشي معها ويكره النوح والصياح وشق  
بدمع في نزل الميت ويكره به جنائز ولم يرد الميت  
الجيب ولا يقوم من مرتبه جنائز ولا يجلس قبل  
معه أو لا مر به منوخ (و) يكره (الجلوس قبل  
وضعها) لقوله عليه السلام من تبع الجنائز فلا  
يجلس حتى توضع (ويحفر القبر نصف قائمة أو إلى  
الصدر وان يزد كذا) لأنه أبلغ في الحفظ  
م ويلحد في أرض صلبة من جانب القبلة (ولا  
يشق) بحفيرة في وسط القبر



ولا يدخل فيه من كوسا على رأسه لخافة السنة ولأنه قد تنزل المواد إلى فيه  
وأنتفه ولا تنفيه تشاؤما بانزاله أو من منزل من منزل الا تخرة من كوسا على  
رأسه **ذكر**ه ابن الحاج في المدخل (قوله يوضع فيها الميت) **يعود**  
أن يبنى حاقما باللين أو غيره ثم يوضع الميت بينهما ويسقف عليه باللين  
أو الخشب ولا يمس السقف الميت وأوصى **ذكر**ه من الصحابة أن  
يرموا في التراب من غير لحدة ولا شق وقال ليس أحد جني أول  
بالتراب من الآخرو يوفي وجهه التراب بابتين أو ثلاث (قوله ولا يتخذ  
التابوت ولوم من حديد) **ويكون** من رأس المال إذا كانت  
الأرض رخوة أو ندية **ويذكر**ه التابوت في غيرها بإجماع العلماء  
(قوله ويفرش فيه التراب) **ويذكر**ه أن يوضع تحت الميت في القبر  
مضربة أو مخدة أو حصير أو نحو ذلك وفي كتب الشافعية والحنابلة  
ويجعل تحت رأس الميت لبنة أو حجر قال السروجي ولم أقف عليه  
لا حيلة ساوذا كرا ابن الحاج في المدخل أنه ينبغي أن يجنب ما أحدثه بعضهم  
من أنهم يأتون بماء الورد فيجعلونه على الميت في قبره فان ذلك لم يرو عن  
السلف رضي الله عنهم فهو بدعة قال **ويذكر**ه من الطيب ما عمل له وهو  
في البيت فخن متبعون لا مبتدعون فحيث وقف سلفنا وقفنا **اه** (قوله  
والشق اغبرنا) أي اغبر المسلمين (قوله ويدخل الميت في القبر من قبل  
القبلة) أي ندبا (قوله ان أمكن) والا فبحسب الامكان (قوله لشرف  
القبلة) علته لقوله ويدخل وقوله مستقبلا (قوله وهو أولى من السل)  
ورد أنه صلى الله عليه وسلم سل سلانا وحل على حالة الضرورة لضيق المكان  
أو لخوف أن ينهار اللحد لحاوة الأرض **علي** أنه لا تعارض لانه فعل بعض  
الصحابة وما تقدم فعل النبي صلى الله عليه وسلم والسل أن توضع الجنائز  
على عين القبلة من مؤخر القبر بحيث يكون رأس الميت بإزاء موضع قدميه  
من القبر فيسلكه الواقف إلى القبر من جهة رأسه (قوله ويقول ويضعه  
الح) أي ندبا كما في الدرر (قوله وكان يقوله) أي النبي صلى الله عليه وسلم  
كذا في التبيين (قوله وعلى ملة رسول الله الح) قال الامام الماتريدي هذا  
ليس بدعا له لانه لا تبدل عن الذي مات عليه غير أن المؤمنين شهداء الله

يوضع فيها الميت (الا في أرض رخوة) فلا بأس به  
فيها ولا يتخذ التابوت ولوم من حديد ويفرش فيه  
التراب لقوله صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق  
لغيرنا يدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما  
أدخل النبي صلى الله عليه وسلم ان أمكن فتوضع  
الجنائز على القبر من جهة القبلة ويجعله الاخذ  
مستقبلا حال الاخذ ويضعه في اللحد لشرف  
القبلة وهو أولى من السل لانه يكون ابتداء  
قال رأس أو يكون بالرجلين (ويقول واضعه) في  
قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقوله  
إذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى ملة رسول  
الله) قال شمس الأئمة السرخسي أي باسم الله  
ووجهناك وعلى ملة رسول الله سلما

في الارض يشهدون بوفائه على الايمان وبهجرت السنة كذا في البصر (قوله)  
قالوا بسم الله وبالله الخ) أي وضعنا له متبعا كين باسم الله وبه آمنا وفي رضاء  
رغبنا ونحن في ذلك كله على ملته ودينه فهو ستاني (قوله ولا يضر  
دخول وتر) في الحلبي عن الذخيرة ولا يتعين عدد الواضعين لان المعبر  
حصول الكفاية ودخل قبره صلى الله عليه وسلم أربعة على والعباس  
وابنه الفضل واختلف في الرابع هل هو صهيب أو المغيرة أو أبو رافع  
أو صالح (قوله وأن يكونوا أقوياء) أي على الحمل (قوله أمنا) أي بحيث  
لو اطلعوا على شيء أخفوه وقوله صلحاء أي فلا تتخالطهم شهوة (قوله ثم ذو  
الرحم غير المحرم) المحرم غير ذي الرحم بمصاهرة أو رضاع مقدم عليه (قوله  
من مشايخ جيرانها) قيل الشيخ من بلغ الثلاثين إلى الخمسين (قوله  
ثم الشبان) هم من لم يبلغ السن المذكور (قوله ولا يدخل أحد من النساء  
القبر) ولا كافر ولو كانا قرييين للميت ذكره ابن أمير حاج وفي نسخة بنصب  
أحد ولا وجه له إلا أن يجعل الفاعل ضميرا يعود على الولي مثلا (قوله ولا  
يخرجهن إلا الرجال) كذا في نسخة أي لا يخرجهن من الجنائز إلى القبر  
وكذا من المغتسل إلى السرير وفي نسخة ولا يخرجن والمعنى ولا يخرجن  
إلى التشييع وتقدم ما فيه (قوله عند الضرورة) كالداواة (قوله ويوجه  
إلى القبلة) وجوبا كما في الدر أو استئناسا كما في ابن أمير حاج عن الامام قال  
وضع لغير القبلة أو على يساره ثم تذكر وقال الامام لن كان بعد تسريح  
الميت قبل أن ينهال التراب عليه أزالوا ذلك ووجه اليها على يمينه وإن  
أهالوا التراب لا ينش القبر لأن ذلك سنة والنش حرام اه (قوله بذلك  
أمر النبي صلى الله عليه وسلم) هيا المامات رجل من بني عبد المطلب فقال  
يا علي استقبل به القبلة استقبالا وقولوا جميعا بسم الله وعلى ملته رسول  
الله وضعوه لجنبه ولا تكبوه على وجهه ولا تلقوه على ظهره كذا  
في الجوهرة وفي الحلبي وسند الميت من ورائه ينصرت اب لثلاثين (قوله  
قوله وتحمل العقدة) ويقول الحمال اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده  
(قوله أطلق عقده رأسه) بهزة قطع مفتوحة وعقد الظاهر أنه يفتح العين  
وسكون القاف على صبغة المصدر لا صبغة الجمع (قوله ويسوي اللبن)

وفي الطهيرية قد اوضحوه قالوا باسم الله وباقه  
وفي الله وعلى ملة رسول الله ( صلى الله عليه  
وسلم ) ولا يضر دخول وتر أو شفع في القبر بقدر  
الكفاية والسنة الوتر وأن يكونوا أقوياء  
أمناء صلحاء وذو الرحم المحرم أولى بأهـال المرأة  
ثم ذو الرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ  
جيرانهم النسبان الصلحاء ولا يدخل أحد من  
النساء القبر ولا يخرجون إلا الرجال ولو كانا  
أجانب لأن من الأجني لها جناح عند الضرورة  
جائز في حياتها فكذلك بعد موتها ( ويوجه إلى القبر  
على جنبه الأيمن ) بذلك أمر النبي صلى الله عليه  
وسلم وفي حديث أبي داود البيت الحرام قبلتكم  
أحياء وأمواتا ( وتخل العقدة ) لأمر النبي صلى  
الله عليه وسلم بمهدة وقدماته ابن أطلق عقداً  
وعقد رجليه ولأنه آمن من الأتـسار ( ويسوي  
اللين ) بكسر الباء الموحدة واحده لئلا يوجه  
الطوب إلى ( عليه ) أي على البعد انشاء لوجه  
عن التراب لما روى أنه عليه الصلاة والسلام







استغنى عن التسمية قهستانى (قوله لا يسجد قبره) في الجلابى عبارة  
 أصابى فى تسمية قبره مختلفة منها ما يدل على الجواز ومنها ما يدل على  
 الكراهة قهستانى (قوله انما يصنع هذا بالنساء) هو آخر الاثر (قوله ليس الى  
 التراب) فى القبر بالايدي وبالمساخ وبكل ما أمكن (قوله ويستحب) أى  
 ان شهد دفن الميت أن يحثى فى قبره ثلاث خشات بيديه جميعا من قبل  
 رأسه ويقول فى الاولى منها خلقتكم وفى الثانية وفيها نعبدكم وفى الثالثة  
 ومنها نخرجكم تارة أخرى (قوله ويسمى القبر) نداء فيه على وجوب  
 والاول أولى وهو أن يرفع غير مسطح كذا فى المغرب وقوله بعد ويجعله  
 مرتفعاً الاولى تقديعه على قوله ويكره أن يزيد الخ وقوله قدر شبر هو ظاهر  
 الرواية وقيل قدر أربع أصابع وتباح الزيادة على قدر شبر فى رواية كما  
 فى القهستانى (قوله ويكره أن يزيد فيه على التراب الذى خرج منه)  
 لأنها بمنزلة البناء بحر وهو رواية الحسن عن الامام وعن محمد لا بأس  
 بها (قوله ولا بأس برش الماء) بل ينبغى أن يكون مندوباً لأن النبي صلى  
 الله عليه وسلم فعله بقبر سعيد وقبر ولده ابراهيم وأمر به فى قبر عثمان بن  
 مظعون وفى كتاب التورين من أخذ من تراب القبر بيده وقرأ عليه  
 سورة القدر سبعاً وتركه فى القبر لم يعذب صاحب القبر ذكره السيد (قوله  
 ولا يربع) به قال الثورى والبيهق ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعى  
 التريبع أفضل روى أن من شاهد قبره الشريف قال انه مسلم (قوله ولا  
 يجصص) به قالت الثلاثة لقول جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن تجصص القبور وأن يكتب عليها مو أن ينى عليها رواء مسلم وأبو  
 داود والترمذى وصححه وزادوا أن توطأ (قوله لنهى النبي صلى الله عليه  
 وسلم) يفيد أن ما ذكره مكره وتحريماً (قوله لما روي) من النهى  
 عن التجصص والتريبع فانه من البناء (قوله ويكره البناء عليه) ظاهر  
 إطلاقه الكراهة أنها تحريمية قال فى غريب الخطاى نهى عن تجصص  
 القبور وتكليفها انتهى التجصص التجصص والتكليف بناء الكل وهو  
 القباب والصوامع التى بنى على القبر (قوله وأما قبل الدفن الخ) أى  
 فلا يكره الدفن فى مكان بنى فيه كذا فى البرهان قال فى الشرح وقتل اعتاد

(لا) يسجد (قبره) لأن علياً رضى الله عنه  
 من يقوم قد قدقوا ميتاً ويطروا على قبره ولا يذبح  
 وقال انما يصنع هذا بالنساء الا اذا كان لقبره  
 دفع مطراً أو نزل عن الداحل من فى القبر فلا بأس به  
 (ويقال التراب) مثله ويستحب أن يحثى ثلاثاً  
 لما أنه صلى الله عليه وسلم حثى على جنانة ثم أتى القبر  
 فحثى عليه التراب من قبل رأسه ثلاثاً (ويسمى  
 القبر) ويكره أن يزيد فيه على التراب الذى خرج  
 منه ويجعله من ارتفاع الأرض قدر شبر أو أكثر  
 منه ويجعله من ارتفاع الماء حفظاً (ولا يربع) ولا  
 يذبل ولا بأس برش الماء حفظاً (ولا يربع) ولا  
 يجصص لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تربع  
 القبور وتجصصها (ويحرم البناء عليه للزينة) لما  
 روي (ويكره) البناء عليه (الاحكام بعد  
 الدفن) لأنه للبقاء والقبر للبناء وأما قبل الدفن فليس  
 بقبر



أهل مصر وضع الأجر حفظ القبور عن الانداس والنهب ولا يأس به  
 وفي الدر ولا يجصص ولا يطين ولا يرفع عليه مناء وقيل لا يأس به هو المختار  
 اه (قوله وفي التوازل لا يأس بتطينه) وفي التجنيس والمزج لا يأس  
 بتطين القبور خلا لما في مختصر الكرخي لأن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم مرقب ابنه ابراهيم فرأى فيه حجرا سقط فيه فسده وقال من عمل عملا  
 فليتقنه وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم رفع قبر ابنه ابراهيم شيئا  
 وطينا بطين أجرة اه (قوله ولا يأس أيضا بالكتابة) قال في البحر المحديث  
 لما تقدم منع الكتابة فليكن هو الممول عليه لكن فصل في المحط فقال  
 ان احتيج الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتن من به جازت خاتما الكتابة  
 من غير عذر فلا اه (قوله رأى حجرا) أي سقط (قوله أنه قال خفق  
 الرياح) كذا تقيارأيه من نسخ الصغير بالخاء وفي الكبير صفق بالصاد  
 وهو الذي رأته في تحرير بعض الافاضل عازيا الى كفاية الشعبي قال  
 في القاموس صفقت الريح الاشجار حتر كتهنا وفيه خفقت الراية تحقق  
 وتحقق خفقا وخفقتا حتر كذا اضطربت وتحركت وخوافق السماء التي  
 تخرج منها الريح الاربع اه فكل يلقى معنى التحريك ولما في أن تحريك  
 الرياح على قبره كفارة لذنوبه (قوله ويكره الدفن في البيوت) الاضروية  
 مضررات (قوله ويكره الدفن في القسافي) من وجوه الاقل عدم  
 اللحد الثاني دفن الجماعة لغير ضرورة الثالث اختلاط الرجال بالنساء من  
 غير حاجز كما هو الواقع في كثير منها الرابع تجصصها والبناء عليها قاله  
 السيد الآن في نحو قرافة مصر لا يتأتى اللحد ودفن الجماعة لتحقيق  
 الضرورة وأما البناء فقد تقدم الاختلاف فيه وأما الاختلاط فله ضرورة  
 فإذا فعل الحاجر بين الاموات فلا كراهة وضريح المصنف يعد بهجوا  
 دفن المتعبددين في قبر واحد للضرورة (قوله للضرورة) فان وجدت  
 جازت الزيادة عليه فيقدم الافضل فالأفضل الى جهة القبلة فيما اذا اتحد  
 الجنس والا فالرجل ثم الغلام ثم الخنثى ثم الاتي صكهما في البدائع ومن  
 الضرورة المنجحة يلمع مستزفعا في قبر واحد ابتداء على ملاذ كراهة  
 أمير حاج قلة الدافئين أو ضعفهم أو اشتغالهم عما هم و ليس منها دفن

وفي التوازل لا يأس بتطينه وفي التعسائية وعليه  
 الفتوى (ولا يأس) أيضا (بالكتابة) في حجر صيني به  
 القبور وضع (عليه ثلاثا يذهب الاثر) فيحترم للعلم  
 بصاحبه (ولا يمتن) وعن أبي يوسف أنه كره  
 أن يكتب عليه وإذا خربت القبور فلا يأس  
 بتطينها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرقب  
 قبر ابنه ابراهيم فرأى فيه حجرا فسده وقال من  
 عمل عملا فليتقنه من أنس عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم أنه قال خفق الرياح وفطر الامطار على قبر  
 المؤمن كفارة لذنوبه (ويكره الدفن في البيوت  
 لا اختصاصه بالانبياء عليهم الصلاة والسلام) قال  
 في الاختصاص بالانبياء عليهم السلام بل  
 الكمال لا يدفن منهم ولا كبير في البيت الذي  
 مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء عليهم السلام لكن  
 يدفن في مقابر المسلمين (ويكره الدفن في الاماكن  
 التي تسمى (القسافي) وهي كيف معقود بالنساء  
 بيع جماعة قيا ما ونحوه مخالفتها السنة (ولا يأس  
 بدفن أكثر من واحد) في قبر واحد (للضرورة)  
 حالة فاضى نعان

الرجل مع الرجل قريبه ولا ضيق محل الدفن في تلك المقبرة مع وجود غيرها  
وان كانت تلك المقبرة مما يتبرك بالدفن فيها لمجاورة الصالحين فضلا عن هذه  
الامور لما فيه من هتك حرمة الميت الاول وتفريق اجزائه فيمنع من ذلك  
هـ (قوله ويحجز بين كل اثنين بالتراب) نبيان امكن كما في ابن امير حاج  
ليكون في حكم قبرين كما في العيني على البخاري (قوله هكذا امر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات) قال بعض الافاضل لم أجده  
فيما علمت وانما هو قول العلماء حتى ان أشهب صاحب مالك أنكره وقال  
لا معنى له الا للتضييق على ما نقله عنه البدر العيني في شرح البخاري  
(قوله جازد في غيره في قبره) وزرعه والبناء عليه كذا في التبيين (قوله ولو  
كان ذميا) في التتارخانية مقابر أهل الذمة لا تنبش وان طال الزمن لانهم  
اتباع المسلمين احياء وأمواتا بخلاف أهل الحرب اذا احتج الى نبشهم  
فلا بأس به هـ وسئل أبو بكر الاسكافي عن المرأة تقبر في قبر الرجل فقال  
ان مكان الرجل قد بلى ولم يبق له لحم ولا عظم جاز وكذا العكس والا  
فان كانوا لا يجدون بدا يجهلون عظام الاول في موضع وليجعلوا بينهم ما  
حاجز بالصعيد هـ قال في التشرح ولا يخفى أن ضم عظام المسلم يحصل به  
اخلال ولا تخلو به عن كسر بسبب التحويل خصوصا الا ان كما اعتاده  
الحفارون من اتلاف القبور التي لا تزار الا قلبا ولا يتعاهد أهلها  
ونقل عظام الموتي أو طمسها أو جمعها في حفرة وإيهام أن المحل لم يكن به  
ميت فلا يقال تضم أو تجعل عظام الاول في موضع دفن للضرر عن موتي  
المسلمين هـ وفي البرهان ويكره الدفن لئلا يلبسوا بقوله صلى الله عليه  
وسلم لا تدفنوا موتاكم بالليل الا أن تضطروا رواه ابن ماجه وفي الجوهره  
لا بأس بذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن ليلة الاربعاء وعثمان  
وفاطمة وعائشة رضي الله تعالى عنهم دفنوا بالليل ولا يمكنه بالنهار أفضل  
لانه أمكن هـ (قوله وخيف الضرر به) أي التغير أما اذا لم يخف عليه  
التغير ولو بعد البرأ أو كان البرأ قريبا أو أمكن خروجه فلا يرعى كما يفيد  
مفهومه والظاهر عليه حرمة رميه وحرره نقلا (قوله وألقى في البحر)  
مستقبلا القبلة على شقة الايمن وبشد عليه كفنه وقوله ليرسب أي ليثبت

(ويحجز بين كل اثنين بالتراب) هكذا أمر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات ولو بلى  
الميت وصارت رابا جازد في غيره في قبره ولا يجوز  
كسر عظامه ولا تحويلها ولو كان ذميا ولا ينش  
وان طال الزمان وأما أهل الحرب فلا بأس بنبشهم  
ان احتج اليه (ومن مات في سفينة وكان البر بعيدا  
ونشف الضرر) به (غسل وكفن) وصلى عليه  
(وألقى في البحر)



في قعر البحر وفي القمام ومن رُسب في الماء كنصر وكرم رسولاً ذهب سفلاً  
 (قوله وعن الشافعية الخ) نقله بعض الأفاضل عن أهل مذهبنا أيضاً  
 (قوله في دفن) أي يدفنه المسلمون الذين يجدونه بساحل البحر (قوله  
 في مقبرة محل مات به) انظر حكم ما إذا تعددت المآثر في محل وأبج الدفن  
 في كلها أولاً في كل قبر هل يكون الدفن في القريب أولاً أو يعتبر الجيران  
 الصالحون يحتر (قوله لما روى عن عائشة الخ) ولأنه اشتغال بما  
 لا يفيد إذا لارض كلها كفات مع ما فيه من تأخير دفنه وكفى بذلك كراهة  
 (قوله حين زارت قبر أخيها عبد الرحمن) أي بمكة (قوله فان نقل قبل  
 الدفن الخ) في البرهان لا بأس بنقله قبل تسوية الثابن نحو ميل أو ميلين أو  
 أي وأما بعد التسوية قبل اهالة التراب فلا كما في البرازية والخلاصة  
 عن الجامع الصغير للعلامة عبد الرحمن وظاهر ذلك ولو لم يكن ضرورة  
 وسياًني عن الزبلي والمتبع جواز نقله قبل اهالة ولو بعد التسوية  
 وعليه مشي الشرح فيما يأتي والظاهر اعتماده إذا في الشرح مقدم على  
 ما في الفتاوى (قوله ونحو ذلك) أي قريسا من الميادين (قوله لأن  
 المسافة الخ) أي وإذا جاز النقل في هذه الصورة مع إمكان دفنه  
 في أولها مثلما جاز نقله وهذا التعميل لا يظهر إلا فيما قبل الدفن لا فيما بعد  
 التسوية قبل اهالة (قوله أي أكثر من الميادين) كثرة فاحشة أما  
 الزيادة عليهم ما بقدر يسير فلا تضر فلا يتأني قوله قبل ونحو ذلك (قوله  
 بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكره) أي تحريماً لأن قدر الميادين فيه  
 ضرورة ولا ضرورة في النقل إلى بلد آخر وقيل يجوز ذلك إلى ما دون  
 مدة السفر وقيل في مدة السفر أيضاً كذا في الحلبي وفيه أن كلام محمد  
 مطلق عن قيد الضرورة وأيضاً لا تظهر الكراهة في نقله من بلد إلى بلد  
 إلا إذا كانت المسافة أكثر من ميلين (قوله وقد قال قبله) أي  
 قاضي خان قبل نقله عبارة شمس الأئمة السرخسي (قوله فان نقل إلى  
 مصر آخر لا بأس به) وظاهره عدم كراهة النقل من بلد إلى بلد مطلقاً  
 (قوله لما روى أن يعقوب الخ) وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف  
 عليه السلام من مصر إلى الشام بعد زمان (قوله قلت الخ) أصله  
 للكمال فإنه قال في رده كلام صاحب الهداية في التجنيس أنه لا أثر

وعن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بنقل ليرسب  
 وعن الشافعية كذلك أن كان قريسا من دار الحرب  
 والاشد بين لو حين ليقتضيه البحر فيدفن (ويستحب  
 الدفن في) مقبرة (محل مات به أو قبل) لما روى عن  
 عائشة رضي الله عنها أنها قالت حين زارت قبر  
 أخيها عبد الرحمن وكان مات بالشام وجل منها لو  
 كان الأمر فيك إلى ما نقلت ولدقتك حيث مت  
 (فان نقل قبل الدفن قدر ميل أو ميلين) ونحو ذلك  
 (لا بأس به) لأن المسافة إلى المقابر قد تبلغ هذا  
 المقدار (وكره نقله لا كثر منه) أي أكثر من الميادين  
 كذا في الظهيرية وقال شمس الأئمة السرخسي  
 وقول محمد في الكتاب لا بأس أن ينقل الميت قدر  
 ميل أو ميلين بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكره  
 قالة قاضي خان وقد قال قبله لومات في غير بلد  
 يستحب تركه فان نقل إلى مصر آخر لا بأس به لما  
 روى أن يعقوب صلووات الله عليه مات بمصر  
 ونقل إلى الشام وسعد بن أبي وقاص مات  
 في ضبعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل إلى  
 أعناق الرجال إلى المدينة قلت يمكن الجمع بأن  
 الزيادة مكرهة في تعبر الرأفة أو خشيتها وتنتفي  
 باتفاقها إن هو مثل يعقوب عليه السلام أو سعد  
 رضي الله عنه لأنهم من أعيان الدارين ولا يجوز  
 نقله أي الميت (بعد دفنه) بأن أهمل عليه التراب

في النقل من بلد الى بلد لما قبل أن يعقوب الخ مائه ان ذلك شرع من قبلنا ولم تتوفر فيه شروط كونه من شموعنا ولان أجساد الانبياء عليهم السلام أطيب ما يكون حال الموت كالحياة والشهداء كسعد رضى الله عنه ايسر واكفهم عن جيفتهم أشد تقنا من جيفة البهائم فلا يلحق بهم اه (قوله وأما قبله) أى قبل ما ذكر من اهالة انتراب عليه وظاهره أنه يخرج ولو بعد تسوية اللين قبل الاهالة وهو الذى فى الزيلعي والمنح وقد تقدم عن البرازيقي والخلاصة ما يخالفه (قوله للنهي عن نبشه) فلودفن ولدها بغير بلد هاوى لاتصروا رادت نبشه ونقله الى بلد ها لا يساح لها ذلك فتجوز بعض المتأخرين لا يلتفت اليه ولا يساح نبشه بعد الدفن أصلا كذا فى الفتح وغيره (قوله الا أن تكون الارض مغموبة) فى المضمرات النقل بعد الدفن على ثلاثة أوجه فى وجه يجوز باتفاق وفى وجه لا يجوز باتفاق وفى وجه اختلاف أما الاول فهو اذا دفن فى أرض مغموبة أو كفن فى ثوب مغموب ولم يرص صاحبها الا ينقله عن ملكه أو نزع ثوبه جاز أن يخرج منه باتفاق وأما الثانى فكلام اذا أرادت أن تنظر الى وجه ولدها أو نقله الى مقبرة أخرى لا يجوز باتفاق وأما الثالث اذا غلب الماء على القبر فقبل يجوز تحويله لما روى أن صالح بن عبيد الله رأى فى المنام وهو يقول حولوني عن قبري فقد آذاني الماء ثلاثا فظنوا فاذا شقه الذى يلى الماء قد أصابه الماء فأفتى ابن عباس رضى الله عنهما ما يحويه وقال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك أيضا ثم رجع ومنع (قوله فيخرج لخلق صاحبها) لانه يملك ظاهرها وباطنها (قوله كما قلنا) فى الارض المغموبة من اخراجها أو امتناع المالك بها زراعة وغيرها ومرة الشفعة أن يشتري المتوفى قبل موته أرضا من بائع له شريك فيها أو جار ثم دفن فيها بعد موته فعلم من له الشفعة فطلبها فأخذها بالشفعة وكذا لو اشتراها الوارث أو نحوه (قوله ليست مملوكة لاحد) أما اذا كانت مملوكة لاحد فهي مغموبة وحكمها سبق (قوله ضمن قيمة المهر) بالبناء للعجول والضامن أما الوارث أو بيت المال أو أغنياء المسلمين (قوله أو المسلمين) أى ان لم يكن فى بيت المال شئ أو كان وظلم (قوله يستوحش) أى يغتم ويحزن

وأما قبله فيخرج (بالاجماع) بين أئمتنا طالت مدة دفنه أو قصرت للنهي عن نبشه والنهب حرام حقا لله تعالى (الا أن تكون الارض مغموبة) فيخرج لخلق صاحبها ان طلبه وان شاء. وأما بالارض واتفق بها زراعة أو غيرها (أو أخذت) الارض (بالشفعة) بأن دفن فيها بعد التبرأ ثم أخذت بالشفعة لخلق الشفعين فيخرج كما قلنا (وان دفن فى قبره أو غيره) من الاحياء بأرض ليست بمملوكة لاحد (ضمن قيمة المهر) من تزكته والافن بيت المال أو المسلمين كما قد مناه فان كانت المقبرة واسعة به كانت الارض ضيقة جاز أى بلا كراهة بذلك وان كان القبر أبو الليث رحمه الله



(قوله لأن أحد من الناس الخ) أي فيمكن أنه لا يدفن حافره فيه فلم يحتم  
له حق فيه (قوله أو المجلس) أي كجلس أهل العلم (قوله أن يرفع  
البساط) أي ينجسه ولا يرفعه بيده لئلا يدخل في ضمانه إذا ضاع  
كما تقدم في السترة (قوله هكذا عمل عمر بن عبد العزيز) وعن أبي بكر  
رضي الله عنه أنه رأى رجلاً عنده مسحة يريد أن يحفر لنفسه قبراً فقال  
لا تعد لنفسك قبراً وأعد نفسك للقبر قال الههان الحايبي والذي ينبغي  
أنه لا يكره تهيشة نحو الكفن لأن الحاجة إليه تتحقق غالباً بخلاف  
القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت والظاهر أن الانبعاث  
وعدمه هنا بمعنى الأولى وعدمه لا الوجوب وعدمه (قوله لذلك) أي  
لما لم يذهب ذهب وضع معه (قوله تته الخ) مما يلحق بذلك أنهم  
إذا فرغوا من دفنه يستحب الجلوس عند قبره بقدر ما يخرج جرو ويقسم  
لحمه ياكلون القرآن ويدعون للميت فقد ورد أنه يستأنس بهم وينتفع به  
وعن عثمان رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا  
فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لأخيكم وسألوا له  
التثيت فإنه الآن يسأل رواده أبوداود وتلقينه بعد الدفن حسن واستحبه  
الشافعية لما عن أبي امامة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم إذا مات أحدكم فوئيم عليه التراب فليقم أحدكم على رأس  
القبر ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فإنه يسمع ولا يجيب ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة  
فإنه يستوى قاعداً ثم ليقل يا فلان يا ابن فلانة فإنه يقول أرشدنا رجلك  
الله تعالى ولكنكم لا تسمعون فيقول اذهبوا فأنتم تكفروا ما خرجت عليه من  
الدنيا شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأنت رضى بالله ربا  
وبالاسلام ديناً وحمد نبيا ويا القرآن اماماً فان منهم كراونكبراً يتأخر  
كل واحد منهما ويقول انطلق بنا ما يتعدنا عند هذا وقد اثنى عليه  
ويكون الله حجيجه ما عنه فقال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمته قال  
ينسبه الى أمته حواء رواه الطبراني في الكبير وهو وإن كان ضعيف الاسناد  
كما ذكره الحافظ لكن قال ابن الصلاح وغيره اعتضد به أهل الشام  
قدسيا كما في السراج وابن أمير حاج وقد تقدم ما فيه والسؤال بعد الدفن

لأن أحد من الناس لا يدري بأي أرض يموت  
وهذا ~~الكتاب~~ من بساط بساط أو مصلى أي سجادة  
في المسجد أو المجلس فإن كان المكان ضيقاً جازاً غيره  
ولا يجلس عليه غيره وإن كان المكان أو يجلس  
أن يرفع البساط ويصلي فيه فلا بأس به ويؤجر  
ومن حفر قبر نفسه قبل موته فلا بأس به والريـع بن  
عليه ~~السلام~~ هذا عمل عمر بن عبد العزيز والريـع بن  
عليه ~~السلام~~ (ولا يخرج منه) لأن الحق صار له  
ختم وغيرهما (وينبش) القبر (لتماع) كنوب  
وسر منه مقدمة (وينبش) وقيل لا ينبش بل يحفر من  
ودورهم (سقط فيه) (وينبش) (لكنه موصوب)  
جهة التماع ويخرج (و) ينبش (و) مال مع الميت) لأن  
لم يرش صاحبه إلا بأخذه (و) مال مع الميت) لأن  
الذي صلى الله عليه وسلم أباح ينبش قبر أبي رغال  
لذلك (ولا ينبش) الميت (بوضعه له) قبر أبي رغال  
وضعه (على يساره) أو جعل رأسه موضع رجله  
ولو سوى اللبن عليه ولم يمسس التراب نزع اللبن  
وراعى السنة \* تة \* قال كثير من متأخري أئمتنا  
وجههم الله يذكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى  
باتي إليه من يعزى بل إذا رجع الناس من الدفن  
فليفتروا ويشتغلوا بأموالهم وصاحب الميت  
بأي شيء

في محمل لا يخرج منه أبدا الا ضرورة وعليه فلو وضع في قبره فاج  
ثم تحول اليه الماء فنقل للضرورة يسكن السؤال في الاول فلو حمل  
في تابوت أو موضع آخر لينقل لم يسأل فيه كذا في الخلاصة والبرقية  
والاشهر أنه حين يدفن وقيل في بيته تطبق عليه الارض كالقبر ولا يتحنه  
ولو في بطن سبع أو قعر بحر والحق أنه يسأل كل أحد بلسانه كما قاله  
اللقائي واختلف في سؤال الانبياء عليهم السلام والاطفال ورجع عليه  
في الاول دون الثاني لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل  
الله ربي وهكذا الخ وقيل يلهمه الله تعالى فيجيب كما ألهم عيسى عليه  
السلام في المهدي وحكمة السؤال اظهار شرف المؤمن وخذلان الكافر  
واسمته في بعض كبار أهل السنة جماعة فلا يسألون منهم المقتول  
في معركة الكفار والمرايط والمطعون ومن مات في زمن الطاعون والمبطون  
والمجنون وأهل الفترة والميت ليلة الجمعة ويومها والقلبي كل ليلة سورة  
الملك وطالب العلم لقوله صلى الله عليه وسلم من جاءه أجله وهو يطلب العلم  
لحق الله ولم يكن بينه وبين النبيين الا درجة النبوة كذا في جواهر الكلام  
والحديث روله الطبراني والدارمي وابن السقي بلفظ من جاءه ملك  
الموت وهو يطلب العلم ليخبر به الاسلام فينبه وبين النبوة درجة واحدة  
في الجنة فكما في تخريج الاحياء والمقامات الحسنة وفي المبتغي بالعين  
اتباع جنازة الغريب أو الجار الصالح أفضل من النوافل والافهي  
أفضل اه وفي شرعة الاسلام والسنة أن يتصدق ولي الميت قبل  
مضي الليلة الاولى بشئ مما يسره فان لم يجد شيئا فليصل ركعتين  
ثم يهدئوا به ماله قال ويستحب أن يتصدق على الميت بعد الدفن الى  
سبعة أيام كل يوم بشئ مما يسره اه (قوله ويكره الجلوس على باب الدار)  
قال في شرح السيد ولا بأس بالجلوس لها الى ثلاثة أيام من غير ارتكاب  
مخطور من فرش البسط والاطعمة من أهل الميت اه فان حمل قول  
المصنف ويكره الجلوس الخ على ما اذا كان بمخطور ارتفعت المخالفة  
وبدل عليه ما في النهر عن التحنيس لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام  
وكونه على باب الدار مع فرش البسط على قوارع الطريق من أجمع القائلين

ويكره الجلوس على باب الدار للميت كان ذلك  
عمل أهل الجاهلية نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
عن ذلك



(قوله وتكره في المسجد) قال في الدرر لأبى بالجلوس لها في غيره مسجد  
 ثلاثة أيام (قوله وتكره الضيافة من أهل الميت الخ) قال في البرازية يكره  
 اتخاذ الطعام في اليوم الأول والثالث وبعد الأسبوع ونقل الطعام إلى  
 المقبرة في المواسم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة  
 للنسب أو لقراءة سورة الانعام أو الاخلاص اه قال البرهان الحلبي  
 ولا يخلو عن نظر لانه لا دليل على الكراهة الا حديث جرير المتقدم وهو  
 ما رواه الامام أحمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله كانه قد  
 الاجتماع إلى أهل الميت ومنعهم الطعام من النياحة اه يعني وهو فعل  
 الجاهلية وانما يدل على كراهة ذلك عند الموت فقط على أنه قد عارضه  
 ما رواه الامام أحمد أيضا باسناد صحيح وأبو داود عن عاصم بن كليب عن  
 أبيه عن رجل من الانصار قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في جنازة فلما رجع استقبله داعي امرأته فجاء وبنى بالطعام فوضع يده  
 ووضع القوم فأكلوا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل اللقمة في فيه  
 الحديث فهذا يدل على اباحة منع أهل الميت الطعام والدعوة اليه بل  
 ذكر في البرازية أيضا من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان  
 حسنا اه وفي استحسان الخائنة وان اتخذ ولي الميت طعاما للفقراء  
 كان حسنا الا أن يكون في الورثة صغير فلا يتخذ ذلك من التركة اه  
 وقد علمت ما ذكره صاحب السرعة (قوله لا عقرب في الاسلام) بفتح  
 العين قال ابن الاثير هذا نفي لعادة الجاهلية وتحذير منها فانهم كانوا  
 يخرجون الابل على قبور الموتى ويقولون انه كان يعقرها للاضياف  
 في حياته فيكافأ بذلك بعدموته (قوله بقرة) بالرفع بدل من الذي  
 (قوله يشبههم يومهم وليلتهم) أي لا شغل لهم بالحزن هذه المدة  
 (قوله لان الحزن) بضم الحاء وسكون الزاي وبفتحهما (قوله والله ملهم  
 الصبر الخ) هذا تعليم من المؤلفين هذا الطعام أن يقول الفاضل لأهل  
 الميت تسليتهم لهم (قوله وتسحب التعزية الخ) ويستحب أن يتم بهم  
 جميع أقارب الميت الا أن تكون امرأة شابة وهو المشار إليه بقوله الا لا  
 لا يفتن وهو البناء للفاعل ولا يفتن لفظ التعزية ومن أحسن ما ورد  
 في ذلك ما روى من تعزيتة صلى الله عليه وسلم لأحدى بناته وقد ماتت لها

وتكره في المسجد وتكره الضيافة من أهل الميت  
 لانها شرعت في السرور لا في الشروع وهي بدعة  
 مستفجة وقال عليه السلام لا عقرب في الاسلام  
 وهو الذي كان يعقر عند القبرة أو شاة ويستحب  
 ليسر ان الميت والا باعد من أقاربه ثمينة طعام  
 لأهل الميت يشبههم يومهم وليلتهم  
 عليه وسلم أصنعوا آل جعفر طعاما فقد جاءهم  
 ما يشغلهم ويلج عليهم في الأكل لان الحزن يمنعهم  
 فضعفهم والله ملهم الصبر ومعوض الأجر  
 ويستحب التعزية للرجال والنساء الا لا يفتن

ولقد قال إن الله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى أو يقول  
عظم الله أجره وأحسن عزاءه وغفر لميتك أو نحو ذلك وقد سمع من قائل  
يوم موته صلى الله عليه وسلم ولم يرتضه قبل أنه الخلف عليه السلام  
يقول من زيا لاهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم إن في الله سبحانه عزاء  
من كل مصيبة وخلفا من كل هالك ودرك من كل فائت فبالحق تعالى فتقوا  
وايام فارجو فان المصاب من حرم الثواب رواء الشافعي في الامم وذكروا  
غيره أيضا وفيه دليل على أن الخضر حى وهو قول الاكثر ذكره الكمال  
عن السروجي والعزاء بالمدا الصبر أو حسنه وعزى يعزى من باب تعب صبر  
على ما نابه وعزته تعزية قلت له أحسن الله تعالى عزاءه أى رزقك الصبر  
الحسن كما فى القاموس والمصباح ووقتها من حين يموت الى ثلاثة أيام  
وأولها أفضل وتكره بعدها لانها تجدد الحزن وهو خلاف المقصود منها  
لان المقصود منها كرم ما يسلى صاحب الميت ويخفف حزنه ويحفه  
على الصبر كما تبينها الشارع على هذا المقصود فى غير ما حديث  
( قوله من حلل الكرامة ) أى الدالة على تكريم الله تعالى  
ايام وقد حدث الشارع المصاب على الصبر والاحتساب وطلب الخلف  
عما تلف فروى مالك فى الموطأ عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال من أصابته مصيبة فقال كما أمره الله تعالى أنا لله وأنا لله  
راجعون اللهم أجرنى فى مصيبتى واعقبني خيرا منها الا فعل الله تعالى ذلك  
به وأجرنى يسكون الهمة والجيم فيها الضم والكسر وقد عذله الهمة مع  
كسر الجيم ولمسلم الا خلفه الله تعالى خيرا منها فينبغى لكل مصاب أن  
يفزع الى ذلك وظاهر الاحاديث أن المأمور به قول ذلك مرة واحدة  
فورا لقوله صلى الله عليه وسلم انما الصبر عند الصدمة الاولى رواء  
البخارى وخبر ولو ذكرها ولو بعد أربعين عاما فاسترجع كان له أجرها يوم  
وقوعها زيادة فضل لا تنافى استحباب فور وقوع المصيبة كما ذكره  
الزرقاني فى شرح الموطأ وروى الطبراني وغيره اذا أصاب أحدكم مصيبة  
فليذكر مصيبتى فانهم من أعظم المصائب وفى لفظ ابن ماجه فليعز  
بمصيبتى فان أحدنا من أمتى لن يصاب بمصيبة بعد أشد عليه من  
مصيبتى والله در القائل

لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى أخاه بمصيبة  
كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة وقوله  
صلى الله عليه وسلم من عزى مسلما فله مثل أجره  
وقوله صلى الله عليه وسلم



اصبر لكل مصيبة وتجلد \* واعلم بأن المرء غير مخلد  
 وإذا ذكرت مصيبة تسألونها \* فاذكر مصابك بالنبي محمد  
 وأنشدت فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها بعد موت أبيها صلى الله  
 عليه وسلم

ماذا على من شتم تربة أحمد \* أن لا يشتم مدى الزمان غواليها  
 صبت على مصائب لو أنها \* صبت على الأيام عدن لما لنا  
 (قوله من عزى شكلي) في القاموس الكل بالضم الموت والهلاك  
 وفقدان الحبيب أو الولد ويقال ناكل ونكول وشكلانة قليل المراد  
 منه فالتكلى فاقدة الولد أو الحبيب والبرد بالضم ثوب مخطط والجمع أبراد  
 وأبرد وبرود وأكسية يلتحف بها والاراد يكسي من ثياب الجنة الفاضلة  
 (قوله ولا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى أخرى) وتكره عند القبر وهي بعد  
 الدفن أفضل لأنهم قبله مشغولون بالتجهيز وروشتهم بعد الدفن أكثر  
 الا اذا رأى منهم جزعاً شديداً فيقتحمها لتسكينهم والله سبحانه  
 وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل في زيارة القبور) \* (قوله  
 ندب زيارتها) لقوله صلى الله عليه وسلم زوروا القبور تذكروكم الموت  
 وروى تذكرة الأثره وروى كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها  
 واجعلوا زيارتكم لها صلاة عليهم واستغفاراً لهم وعن محمد بن النعمان  
 يرفعه من زار قبر أبيه أو أحد هما في كل جمعة غفر له وكتب  
 برآءة واليهيقي وأخرج ابن أبي الدنيا والبيهقي في الشعب عن محمد  
 ابن واسع قال بلغني أن المرقى يعلمون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما  
 بعده وقال ابن القيم الاحاديث والآثار تدل على أن الزائر متى جاء علم به  
 المزور ومع سلامه وأنس به ورد عليه وهذا عام في حق الشهداء وغيرهم  
 وأنه لا توقيت في ذلك قال وهو أصح من أثر التحاليل الدال على التوقيت  
 (قوله من غير أن يبطأ القبور) في شرعة الاسلام ومن السنة  
 أن لا يبطأ القبور في فعله ويستحب أن يثنى على القبور حافياً ويدعو  
 الله تعالى لهم قال شارحها الظاهر من هذا أنه يجوز الوطء على المقابر  
 اذا كان حافياً غير متعمد وهو يدعوا لاهلها ويوافقهم ما في الخزائن  
 حيث نقل عن بعضهم أنه لا بأس أن يمر على المقبرة أو يمشيها وهو فارغ

من عزى شكلي كسي يزدين في البائة ولا ينبغي لمن  
 عزى مرة أن يعزى أخرى \* (فصل في زيارة القبور  
 ندب زيارتها) من غير أن يبطأ القبور

القرآن أو مسج أو داع لهم اه وفي شرح المشكاة والوطء الحاجة كدفن الميت لا يكره وفي السراج فان لم يمكن له طريق الال على القبر جازله المشي عليه للضرورة ولا يكره المشي في المقابر بالنعلين عندنا وكرهه أحمد ولسنا قوله صلى الله عليه وسلم وانه ليسمع خفق نعالهم اذا اتصرفوا ويكره الميت في المقابر لما فيه من الوحشة والاهوال وسيأتى تمامه ان شاء الله تعالى (قوله للرجال) ويقصدون بزيارتهم اوجه الله تعالى واصلاح القلب ونفع الميت بما يتلى عنده من القرآن ولا يحس القبر ولا يقبله فانه من عادة اهل الكتاب ولم يعهد الاستلام الا للعجم الاسود والركن اليماني خاصة وتمامه في الحلبي (قوله وقيل تحرم على النساء) وسئل القاضي عن جواز خروج النساء الى المقابر فقال لا تسأل عن الجواز والفساد في مثل هذا وانما تسأل عن مقدار ما يلحقهما من اللعن فيه واعلم بأنها كلما قصدت الخروج كانت في لعنة الله وملائكته واذا خرجت تحفها الشياطين من كل جانب واذا أتت القبر ورتلعن من ارواح الميت واذا رجعت كانت في لعنة الله كذا في الشرح عن التارخاينة قال البدر العيني في شرح البخاري وحاصل الكلام أنها تكرر للنساء بل تحرم في هذا الزمان لاسيما نساء مصر لان خروجهن على وجه فيه فساد وقتنه اه وفي السراج وأما النساء اذا أردن زيارة القبور ان كان ذلك لمجدد الحزن والبكاء والندب كما جرت به عادتهن فلا تجوز لهن الزيارة وعليه يعمل الحديث الصحيح لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم والتسبرك بزيارة قبور الصالحين من غير ما يخالف الشرع فلا بأس به اذا كان عجايز وكره ذلك للشابات كحضورهن في المساجد لجماعات اه وحاصله أن محل الرخصة لهن اذا كانت الزيارة على وجه ليس فيه فتنة والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء لان السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت تزور قبر حمزة كل جمعة وكانت عائشة رضي الله تعالى عنها تزور قبر أخيها عبد الرحمن بمكة كذا في كوه البدر والعيني في شرح البخاري (قوله والسنة بزيارتها قائما) قال في شرح المشكاة ينبغي أن يدنو من القبر قائما أو قاعدا بحسب ما كان يصنع لوزاره في حياته اه وكذا ذكره غيره وفي القهستاني

(للرجال والنساء) وقيل تحرم على النساء والاصح أن الرخصة ثابتة للرجال والنساء فتدرب لهن أيضا قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع



ويقوم بهذا وجهه قريبا وبعد ان مثل ما في الحياة قال في الاحياء  
 والمستحب متى زيارة القبور ان يقف مستبيرا القبلة مستقبلا وجه الميت  
 وأن يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسح فيه فان ذلك من عادة النصارى كذا  
 في شرح الشريعة قال في شرح المشكاة بعد كلام وحديث ما نصه فيه  
 دلالة على أن المستحب في حال السلام على الميت أن يكون لوجهه وأن  
 يستمر كذلك في الدعاء أيضا وعليه عمل علقة المسلمين خلافا لما قاله ابن حجر  
 (قوله السلام عليكم دار قوم الخ) ورد سلام عليكم أهل الديار من  
 المؤمنين والمسلمين وهذا يدل على أن في الكلام مضافا محذوقا تقديره  
 أهل دار وروى الحديث بالفاظ مختلفة وأخرج ابن عبد البر في الاستذكار  
 والتهذيب بسند صحيح عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما من أحد عثر بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه  
 ورد عليه السلام (قوله لاحقون) أي على أتم الحالات فصيح ذكر  
 المشيئة والا فالعاقبة لا يحصى عنه (قوله أسأل الله لي ولكم العافية)  
 أي من سخط الله ومكروهات الآخرة (قوله ويستحب للزائر قراءة سورة  
 يس) بعد أن يقعد لتأدية القرآن على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر  
 والانتعاش وفي السراج ويستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة  
 البقرة وتحتها اه (قوله من دخل) ظاهره أن الثواب المذكور  
 لا يحصل الا لمن دخل المقبرة وقرأ السورة فيها (قوله ورفعه) أي العذاب  
 لعل الواو بمعنى أو (قوله ثم لا يعود على المسلمين) لم يصح فيه حديث كما  
 ذكره من لا على في بعض كتبه وأخذ من ذلك جواز القراءة على القبر  
 والمثله ذات خلاف قال الامام تكملة لان أهلها بجيفة ولم يصح فيها شيء  
 عنده عنه صلى الله عليه وسلم وقال محمد بن مستحب لو ردد الآثار وهو  
 المذهب المختار كما صرح حواشي كتاب الاستحسان (قوله بعد ما فيها)  
 ما عفى من أو هو على حد قوله تعالى فانكعوا ما طاب لكم فلو حظ فيها  
 الصفة وهو الموت (قوله كما يفرح أحدكم بالطبق) هو الذي يؤكل عليه  
 كما في القاموس فهو من اطلاق المحل واردة الجمال فيه (قوله قال انسان

ويقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء  
 الله بكم لاحقون أسأل الله لي ولكم العافية  
 (ويستحب) للزائر (قراءة) سورة (يس) لما ورد  
 عن أنس رضي الله عنه (أنه) قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ سورة  
 يس) يعني وأهدى ثوابها للاموات (منه) الله  
 عنهم يومئذ العذاب ورفعه وكذا يوم الجمعة يرفع  
 عنه العذاب عن أهل البرزخ ثم لا يعود على المسلمين  
 (وكان له) أي القاري (بعد ما فيها) رواية الزيلعي  
 من فيها من الاموات (حسنتات) وعن أنس أنه  
 سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول  
 الله انا تصدق عن موتانا وفجح عنهم وندعو لهم  
 فهل يصل ذلك اليهم فقال نعم انه يصل ويفرحون  
 به كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدى اليه دواء أبو  
 خنيس العكبري قال انسان

أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة) سواء كان المجهول له  
 حيا أو ميتا من غير أن ينقص من أجره شيء وأخرج الطبراني والبيهقي  
 في الشعب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تصدق  
 أحدكم بصدقة تطوعا فليجعلها عن أبيه فيكون له ما أجرها ولا ينقص  
 من أجره شيء وقالت المعتزلة ليس للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره لقوله  
 تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى والجواب عنه من ثمانية أوجه الأول  
 أنها منسوخة لكم بقوله تعالى وللذين آمنوا واتهمتهم ذرية بهم  
 بإيمان الآية فانها تثبت دخول الأبناء الجنة بصلاح الآباء قاله ابن عباس  
 الثاني أنها خاصة بقوم إبراهيم وموسى وأما هذه الأمة فليهم سعيهم  
 وما سعى لهم قاله عمر المثلث المراد بالإنسان الكافر فله ما سعى فقه  
 ويخفف عنه بسببه عذاب غير الكفر أو يثاب عليه في الدنيا فلا يبقى له  
 في الآخرة شيء قاله الربيع بن أنس والثعلبي الرابع ليس للإنسان إلا  
 ما سعى من طريق العدل فأما من طريق الفضل فبأنه أن يزيد الله تعالى  
 ما شاء قاله الحسين بن الفضل الخامس أن معنى ما سعى نوى قاله أبو جعفر  
 الوراق السادس أن اللام بمعنى على كافي قوله تعالى ولهم الأجنة السابع  
 أنه ليس له إلا سعيه غير أن الأسباب مختلفة فتارة يكون سعيه في تحصيل  
 الخير بنفسه وتارة يكون في تحصيل سببه مثل سعيه في تحصيل قرابة وولد  
 يترحم عليه وصديق يستغفر له وقد يسعى في خدمة الدين فيستكتب  
 محبة أهله فيكون ذلك سببا يحصل بسعيه حكاها أبو الفرج عن شيخه  
 الزعفراني الثامن أن الحصر قد يكون في معظم المقصود بالحصر لا في كله  
 كافي المعنى على البخاري (قوله أو غير ذلك) كالأعتكاف (قوله  
 بعدد الأموات) أي الأموات الموهوب لهم وهو المتبادر (قوله والعظام  
 الخزة) الناحر البالي المتفتت والخزة من العظام البالية قاموس (قوله  
 وهي بك مؤمنة) واوه الحال (قوله روح منك) بفتح الراء هو الراحة  
 والراحة ونسيم الريح قاموس (قوله استغفره كل مؤمن) أي  
 ومؤمنة والمراد أرواحهما (قوله بعدد من مات) ولو كافرا (قوله  
 حسنات) فائتبا كل كتب (قوله لتأدية) على لئني الكراهة

أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل السنة والجماعة  
 صلاة مكان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة  
 للقرآن أو الأذى كالأذى وغير ذلك من أنواع البر  
 ويصل ذلك إلى الميت وينفعه قاله الزبيدي في باب  
 الحج عن القبر وعن علي رضي الله عنه أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرأ قل  
 هو الله أحد أحد عشر مرة ثم وهب أجرها  
 للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات رواه  
 الأذرقطني وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن  
 أنه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب الأجساد  
 البالية والعظام الخزة التي خرجت من الدنيا وهي  
 بك مؤمنة أدخل عليها روحاً منك وسلاماً مني  
 استغفره كل مؤمن مات منذ خلق الله  
 آدم وأخرج ابن أبي الدنيا بلفظ كتب له بعدد  
 من مات من ولد آدم إلى أن تقوم الساعة حسنات  
 (ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في الحسنة)  
 لتأدية القراءة بالسكينة والتدبر والانتعاش



وهذا بيان للاكمل (قوله وكره القعود على القبور لغير قراءة) وروى  
 الامام مالك في الموطا أن عليا رضي الله عنه كان يتوسد القبور ويضطجع  
 عليها وفي البخاري تعليقا قال نافع كان ابن عمر يجلس على القبور ووصله  
 الطحاوي قال مالك وما ورد من النهي عن القعود على القبور رأى من نحو  
 ما ذكره الموافق المراد به الجلوس لقضاء الحاجة أي بدليل فعل علي وابن  
 عمر وثبت مرفوعا عن زيد بن ثابت قال انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن الجلوس على القبور لحدث أو بول أو غائط أخرجه الطحاوي برجال  
 ثقات قال الطحاوي بعد كلام وقد ثبت بذلك أن الجلوس المنهي عنه  
 في الاثر هو الجلوس للغائط أو البول أو ما الجلوس لغير ذلك فلم يدخل  
 في ذلك النهي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد قال العيني  
 في شرح البخاري فعلى هذا ما ذكره أصحابنا في كتبهم من أن وطء  
 القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فإن الطحاوي هو أعلم الناس  
 بمذاهب العلماء لا سيما مذهب أبي حنيفة اه بل مذهب أبي حنيفة  
 وأصحابه كقول مالك كما نقله عنهم الطحاوي وقال من لا على القاري  
 في شرح موطا الامام محمد حاصلة أن النهي للتنزيه وعمل علي وابن عمر  
 بحول على الرخصة اذا لم يكن على وجه المهانة اه (قوله قحرق) بالنصب  
 عطف على يجلس وهو بالبناء لا مجهول وثيابه نائب القاعل (قوله مخلص)  
 بضم اللام قال في القاموس خلص خلوصا وخلصة صار خالصا واليه  
 خلوصا وصل اه والمضارع يكتب فان قاعدته أنه اذا ذكر الماضي ولم  
 يذكر الا في منه فانه يكتب من باب كتب الالمانع (قوله وكره وطؤها  
 بالاقدام) قد علمت ما فيه (قوله مكروه) أي تنزيها كما قاله المنلا على  
 (قوله أنه طريق أحد ثوه) أي ونحوه الاموات كما قيده بعضهم (قوله  
 وكره تحريما قضاء الحاجة) تقييده بالتحريم هنا يفيد أن المكروه غير  
 تنزيهي (قوله وكذا كل ما لم يهد من غير فعل السنة) كالمس والمقبيل  
 وقوله من غير بيان لما (قوله لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى) ومن هذا  
 قالوا لا يستحب قطع الخشيش الرطب مطلقا أي ولو من غير جبانة من غير  
 حاجة أفاده في الشرح عن قاضي خان وورد في الحديث أنه صلى الله

(وكره القعود على القبور لغير قراءة) لقوله عليه  
 السلام لان يجلس أحدكم على قبر قحرق ثيابه  
 فتخلص الى جلده خبيرة من أن يجلس على قبر  
 (و) كره (وطؤها) بالاقدام لما فيه من عدم الاحترام  
 وأخبرني شئني العلامة محمد بن أحمد الحوي  
 الحنفى رحمه الله بأنهم يأذون بجفوف التعال انتهى  
 وقال الكمال وحيد بن زكريا يصنع الناس من  
 دفنت أقاربه ثم دفنت نحو اليهم خلق من وطء  
 دفنت أقاربه ثم دفنت نحو اليهم خلق من وطء  
 تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكروه اه  
 وقال قاضي خان ولو وجد طريقا في المقبرة وهو  
 يظن أنه طريق أحد ثوه لا يمشی فيه (و) كره (النوم)  
 في ضمره لا بأس بأن يمشی فيه (و) كره (النوم)  
 على القبور (و) كره تحريما (قضاء الحاجة)  
 أي البول والتغوط (عليها) بل وقريا منها وكذا  
 كل ما لم يهد من غير فعل السنة (و) كره (قلع  
 الخشيش) الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة)  
 لانه مادام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت  
 وتنزل من كراهة تعالى الرحمة

عليه وسلم شق جريدة نصفين ووضع على كل قبر نصفاً وكانا قبرين يعذب  
صاحباهما وقال اني لارجو أن يحقق عنهما ما لم ييسأى لانهما  
يسبحان مادامارطبين وبه تنزل الرحمة وفي معنى الجريد ما فيه رطوبة من  
أى شجر كان واستفيدة منه أنه ليس للبابس تسبيح وقوله تعالى وان من شئ  
الا يسبح بحمده أى شئ حى وحياة كل شئ بحسبه فالحشب ونحوه حى  
مالم ييبس والجرحى مالم يقطع من معدنه وهو قول ابن عباس وكثير من  
المفسرين والمحققون على العموم اذ العقل لا يحمله ويمكن أن يقال تسبيح  
الاول بلسان المقال والثانى بلسان الحال أى باعتبار دلالة على وجود  
الصانع جل شأنه وأنه منزّه كما فى شروح البخارى وغيرها وفى شرح  
المشكاة وقد أفتى بعض الأئمة من متأخري أصحابنا بأن ما اعتيد من  
وضع الريحان والجريد سنة لهذا الحديث واذا كان يرجح التحقيف عن  
الميت بتسبيح الجريد فتلاوة القرآن أعظم بركة اهـ فرع \* يكره تنى  
الموت لغضب أو ضيق عيش أو ضرر نزل به لان فيه نوع اعتراض على  
القدور المحموم وقد روى البخارى فى كتاب المرضى عن أنس قال النبى  
صلى الله عليه وسلم لا يتمنين أحدكم الموت من ضرر أصابه فان  
كان لا بد فاعلا فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً الى وتوفنى  
ما كانت الوفاة خيراً الى (قوله لزوال المقصود) أى وهو التسبيح  
وقد علمت ما فيه وقد انتهى ما رأيت من كتابة العلامة المرحوم عبيد  
الرحمن أفندى خلوات فانه كتب متناً لنفسه وشرحه شرحاً واسعاً  
احتوى على فوائد وفرائد ونقول غريبة وقد رأيت مدشوتاً وخفت على  
ما فيه من الضياع لعدم اقبال الناس عليه مع شدة الاحتياج الى ما فيه  
فأحييت أن اقتطف بعضاً من أزهاره على هذا الشرح المتداول بين  
الناس لاجل أن ينتفع به المسلمون ولا يضيع سعيه فانه مكث المدة المديدة  
فى تحريره وتنقيحه فجزاه الله أحسن الجزاء ووالى عليه جزيل الرحمتان  
فمن كان داعياً الى ومترجماً على فليدع له ويترجم عليه وعلى المواقف والسيد  
أولاً وبالاصالة ثم يذكّرني بعدهم بالتبع والطفاله فانه ليس لى فى هذه  
التقييدات \* الا ما كان خطأ وأما ما كان من صواب فمن المنقولات \*

(ولا بأس بقلع البابس منهما) أى الخشب  
والشجر لزوال المقصود



وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَغْفِرَ لَنَا الْغُرَبَاءَ \* أَنَّهُ يَدُهُ الْخَيْرُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ  
وَاللَّهُ سَجْدَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ

\*(بَابُ أَحْكَامِ الشَّهِيدِ)\*

(قوله لأنه مشهود له بالجنة) حاصل ما قبل فيه أنه بمعنى قاعل لشهوده  
أي حضوره برزق عند ربه على المعنى الذي يصح أولان عليه شاهد يشهد  
له وهو دمه وجرحه وشجته أولان روحه شهدت دار السلام وروح غيره  
لا تشهد ها الا يوم القيامة أولقيامه بشهادة الحق حين قتل أولانه يشهد  
عند خروج روحه ماله من الثواب أو بمعنى مفعول لما أنه مشهود له  
بالجنة أولان الملائكة تشهدوا كراماته كذا في حاشية الدر عن النهر  
(قوله لم يبق من أجله) بفتح الياء وهو تفسير لما قبله ولولم يقتل لاحتمل  
أن يموت وأن يبقى وقالت المعتزلة ان القاتل قطع على المقتول أجله وأنه لولم  
يقتل لبقى حيا (قوله والشهيد شرعا الخ) أمالغة فقال في القاموس  
الشهيد وتكسر شينه الشاهد والأمين في شهادته والذي لا يغيب عن  
علمه شيء والقتيل في سبيل الله لأن ملائكة الرحمة تشهد له أولان الله تعالى  
وملائكته مشهود له بالجنة أولانه ممن يستشهد يوم القيامة على الام  
الحالية أو لسقوطه على الشاهدة أي الارض أولانه حتى عند ربه حاضر  
أولانه يشهد ملكوت الله وملكه اه وقد ذكر بعض المعاني الشرعية مع  
اللعوية (قوله هو من قتله أهل الحرب) هو حقيقة عريضة في كافر  
لم يدخل تحت أماننا وأما بالنظر للمعنى اللغوي فكل من حارب أهل حرب  
(قوله أو تسبيا) بأن القوا أحجارا في طريق المسلمين فهناك كواها  
أو أرسلوا مائة فأغرقوهم به (قوله ولوجها الخ) مثله ما لو طئت دابتهم  
مسما أو نفر وادابة مسلم فرمته أو رموه من السور أو ألقوا عليه حائطا  
(قوله أو أهل البغي) مباشرة أو تسبيا أيضا كقتل أهل الحرب لأن لما  
كان القتال مع البغاة وقطاع الطريق وأمورابه الحق بقتال أهل الحرب  
فعمت الآلة كما عمت هناك معراج وأما قتل أهل البغي بعضهم بعضا  
وكذا قطاع الطريق فقال يعقوب باشا لا يبعد أن يعد المقتول منهم  
شهيدا كذا في الحاشية (قوله بأي آلة كانت) راجع الى أهل  
البغي وقطاع الطريق (قوله ليلا ولو بمنقل) قال في البحر ولونزل عليه

\*(بَابُ أَحْكَامِ الشَّهِيدِ)\*

سمى به لأنه مشهود له بالجنة (المقتول) بأي سبب  
كان (ميت ب) آتقضاء أجله لم يبق من (أجله)  
ولا رزقه شيء (عندنا) معاشه أهل السنة  
والجماعة قاله في المعناية (والشهيد) شرعا هو (من)  
قتله أهل الحرب مباشرة أو تسبيا بأي آلة  
كانت ولو بجما أو نار رموهما بين المسلمين (أو) قتله  
ز أهل البغي أو قتله (قطاع الطريق) بأي آلة  
كانت (أو) قتله (الصوص في منزله ليلا  
ولو عنقيل)

اللصوص ليلا في المصير فقتل بسلاح أو غيره أو قتله قطاع الطريق خارج  
 المصير بسلاح أو غيره فهو شهيد لأن القتل يختلف في هذه المواضع بدلا  
 هو مال اه (قوله أو نهارا) أي بسلاح كما أفاده في الشرح (قوله يخرج  
 الخ) وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو أثر ضرب أو خنق كذا  
 في حاشية السيد على مسكين (قوله لا من فم وأنف ومخرج) لأن الدم  
 يخرج من هذه المخرج من غير ضرب عادة فإن الإنسان يتلى بالرعاف  
 والبلقان يبول دما أحيانا وصاحب الباسور يخرج الدم من دبره (قوله  
 أو قتله مسلم) قيد بالقتل لأنه لو تردى من موضع أو احترق بالنار أرمات  
 بهدم أو غرق فانه لا يكون شهيدا في حكم الدنيا وهو شهيد الآخرة بجر  
 وقوله ظلمادخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل  
 الذمة اه در منتهى (قوله لا يجتد وقود) محترز التقييد بالظلم والضابط  
 في قتل من يكون شهيدا أن لا يجب بنفس القتل مال أما لو قتله مسلم خطأ أو  
 عمدا بالثقل فليس بشهيد لوجوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبحا ولم يعلم  
 قاتله أو وجد في محله مقتولا ولم يعلم قاتله لأنه لا يدري أقتل ظالما أو مظلوما  
 عمدا أو خطأ بجر (قوله وشمل من قتله أبوه أو سيده) لأن نفس القتل  
 موجب للقصاص وانما سقط لعارض (قوله وكان المقتول مسلما الخ)  
 أي مقتول من ذكر من أهل الحرب وغيرهم (قوله كالثوب الخلق)  
 قال في البحر هو في اللغة من الرث وهو الشيء البالي وسمى مرتثا لأنه صار  
 خلقا في حكم الشهادة والمرقت شرعا من خرج عن صفة القتلى وصار إلى  
 حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها أو وصل إليه شيء من منافعها  
 وهو شهيد في حكم الآخرة فينال الثواب الموعود للشهداء (قوله  
 بوجوده) متعلق بمرتث والرفق الانتفاع (قوله بعد انقضاء الحرب)  
 ولو فيها لا يصير مرتثا بشيء مما ذكر اه در (قوله فيلحق بشهداء أحد  
 في الحكم) أي فيلحق من ذكر من مقتول أهل الحرب والبقى وقطاع  
 الطريق والمقتول ظالما وبين **حكم** شهداء أحد بقوله فيكفن بدمه الخ  
 (قوله أي مع دمه) قالباء للمصاحبة (قوله زملوهم بدمائهم) التزميل  
 اللف بالثوب (قوله فانه ليس كلمة) أي جرحية وهي بفتح الكاف

أو نهارا (أو وجد في المعركة) سواء كانت معركة  
 أهل الحرب أو البغي أو قطاع الطريق (وبه أثر)  
 كجرح وكسر وحرق وخروج دم من أذن أو عين  
 لا من فم وأنف ومخرج (أو قتله مسلم) لا يجتد  
 وقود (عمدا) لا خطأ (بمجرد) خرج به المقتول  
 شبه عمد بمقتل وشمل من قتله أبوه أو سيده (وكان)  
 المقتول (مسلم بالغيا خاليا من حيض ونفاس  
 وجنسية ولم يرتث) أي ما صار خلقا في الشهادة  
 كالثوب الخلق بوجوده من مرافق الحياة (بعد  
 انقضاء الحرب) فيلحق بشهداء أحد في الحكم  
 (فيكفن بدمه) أي مع دمه من غير تغسيل لقوله  
 صلى الله عليه وسلم زملوهم بدمائهم فانه ليس كلمة



تدكلم في سبيل الله الاتاني يوم القيامة تدمي لونه لون  
 في شهداء أحد (ويصلي عليه) أي الشهيد (بلا  
 غسل) نص عليه تأكيذا وان علم مما سبق لان  
 النبي صلى الله عليه وسلم وضع حزة رضى الله عنه  
 وجى برجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى  
 عليه ثم رفع وترك حزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين  
 صلاة كما في مسند أحمد وصلى النبي صلى الله عليه  
 وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار  
 كرامته حتى اختص بهم المسلم وحرم المنافق والشهيد  
 أولى بهذه الكرامة (وينزع عنه) أي عن الشهيد  
 (ماليس صالحا للكفن كالقبر والحشو) ان وجد  
 غيره صالحا للكفن (و) ينزع (السلاح والدرع)  
 لما في أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال  
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل أحد أن  
 ينزع عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم  
 وثيابهم (ويزاد) ان ينقص ما عليه عن كفن السنة  
 ليتم (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كفن  
 السنة توفرة على الورثة أو المسلمين (و) كره نزع  
 جميعها) أي ثيابه التي قتل فيها ليبقى عليه أثره  
 (ويغسل) الشهيد عند الامام (ان قتل جنبا)  
 لان حنظلة بن الراهب استشهد يوم أحد وقال  
 عليه السلام اني رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن  
 أبي عامر بين السماء والارض بماء المزن في صحائف  
 الفضة قال أبو أسيد فذهبننا ونظرننا اليه فاذا برأسه  
 يقطر ماء فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم الى  
 امرأته فأخبرته أنه خرج وهو جنب (أوصيبا  
 أو مجنوننا) لان السيف كفى عن التمسيل فيمن  
 يوصف بذب ولا ذنب لهم ما لم يكونا في معنى شهداء  
 أحد (أو) قتل (حائضا أو نفساء) سواء كان بعد

وسكون اللام وفتح الميم (قوله تكلم) يخرج أي يخرج صاحبها (قوله تدمي)  
 أي يخرج منها الدم بفتح الميم من دمي اللازم ومنه الحديث ان أنت  
 الا اصبع دميت (قوله لونه) أي لون الخارج المفهوم من قوله تدمي  
 (قوله ويكفن مع ثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر (قوله  
 وان علم مما سبق) أي من قوله بدمه وثيابه (قوله لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم الخ) دليل لقوله ويصلي عليه وما قبل من أنهم أحياء والحي  
 لا يصلي عليه فدفع بأنه حكم أخرى لادنيوى بدليل ثبوت أحكام  
 الموتى لهم من قسمة تركاتهم وينونة نسائهم الى غير ذلك وما قبل انها  
 للاستغفار وهم غفورا لهم فقتل بالنبي صلى الله عليه وسلم والصبي بجر  
 عن الهداية (قوله فصلى عليه) أي مع حزة كما هو المتبادر (قوله  
 والصلاة على الميت لاظهار كرامته) أي لا لتحصيل المغفرة (قوله وحرم  
 المنافق) الضمير محذوف أي وحرمها المنافق (قوله كالقبر) أدخلت  
 الكاف الخلف والقلنسوة بجر والاشبهه أن لا تنزع عنه السر او بل  
 قهستانى (قوله ان وجد غيره) والا كفن به للضرورة هذا ما يعطيه  
 مفهومه (قوله توفرة على الورثة) علة لقوله وينقص (قوله أو المسلمين)  
 أي فيرد ليت مالهم ان لم يكن له ورثة (قوله أثره) أي أثر الشهيد وهو الدم  
 (قوله عند الامام) أي خلافا لهما (قوله بماء المزن) أي السحاب جمع  
 مزنه كما في الجلالين وفي الصحاح المزنه السحابة البيضاء ولم يعد صلى الله  
 عليه وسلم غسله لحصوله بغسل الملائكة بدليل قصة آدم در (قوله أوصيبا)  
 هذا عند الامام وعندهم ما لا يغسل ومثله المجنون والجنب لان ما وجب  
 بالجنابة سقط بالموت والصبي أحق بهذه الكرامة وهي سقوط الغسل فان  
 سقوطه لا يقاء أثر كونه مظلوما وغير المكاف أولى بهذه الكرامة لان  
 مظلوميته أشد حتى قال أصحابنا خصومة الهمية يوم القيامة أشد من  
 خصومة المسلم كذا في التبرج وقد ذكر المصنف دليل الامام (قوله لو قبل  
 استقراره في الحيض ثلاثة أيام) فيه أنه اذا لم يستمر ثلاثة ايام لا يكون حيضا  
 الا أن الغالب فيه ذلك فبنوا الحكم عليه وقيد بقوله في الحيض لان  
 النفاس لا حد لاقله (قوله والمعنى فيهما كالجنب) أي قال النص الوارد

في الجنب يشمله الا ان كلامه ما حدث اكبر بل هما أغلظ من الجناية  
اذ لا يرتفعان بالغسل (قوله وبه رمق) أي بقية الحياة فاموس (قوله  
بما كاف به من أحكام الدنيا) وجوب الصلاة فيما اذ مضى عليه  
وقت صلاة وهو عقل وهو متعلق بقوله صار خلقا (قوله أو وصل اليه  
من منافعها) كالأكل وشرب (قوله وهو شهيد في حكم الآخرة) عند  
السيوطي في التثبيت شهداء الآخرة فقال من مات بالبطن واختلف فيه  
هل المراد الاستسقاء أو الاستسقاء قولان ولا مانع من الشمول أو الغرق أو  
الهدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح  
في الجنب أو بالجمع قال صلى الله عليه وسلم أيما امرأ ماتت يجمع فهي  
شهيدة والجمع بالضم بمعنى المجموع كالأخر بمعنى المذخور والمعنى أنها  
ماتت من شيء يجمع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكارة أو بالسل  
وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في  
الغربة أو بالصرع أو بالحمى أو دون أهله أو ماله أو دمه أو مظلة أو بالعشق  
مع العفاف والكنم وإن كان سببه حراما أو بالشرق أو باقتراض السبع أو  
بجس سلطان ظلم أو بالضرب أو متواريا أو لدغته هامة أو مات على  
طلب العلم الشرعي أو مؤذنا محتسبا أو ناجرا مدوقا ومن سعى على امرأته  
وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم أمر الله تعالى ويطعمهم من حلال  
كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة  
والمات في البحر أي الذي حصل له غشيان والذي يصيبه القيء له أجر  
شهيد أي ومات من ذلك ومن مات مغبرة على الغيرة لها أجر شهيد  
ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد  
الموت ثم مات على قرأته أعطاه الله أجر شهيد ومن صلى الضحى وصام  
ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الوتر سفرا ولا حضرا كتب له أجر شهيد  
والمسك بسنتي عند فساد أمتي له أجر شهيد ومن قال في مرضه أربعين  
مرة لا إله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين أعطى أجر شهيد وإن  
برئ برئ مغفورا له قال وحذفت أدلة ذلك طلبا للاختصار أهملنا  
(قوله له الثواب الموعود) بيان لحكم الآخرة (قوله أو تداوى لرفق

(أو ارتث) بالبناء المجهول أي حل من المعركة  
وثبت أي جريحا وبه رمق كذا في الصحاح وسمى  
مرثلا لأنه صار خلقا في حكم الشهادة بما كتب  
به من أحكام الدنيا أو وصل اليه من منافعها  
(بعد انقضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا وهو ترك  
الفصل في غسل وهو شهيد في حكم الآخرة له  
الثواب الموعود للشهداء ولو ارتث (بأن أكل أو  
شرب أو نام) ولو غلب (أو تداوى لرفق



الحياة (الاولى بغيره شيئا من مرافق الحياة كما في الشرح في الكلام  
حذف مضاف (قوله ويقدر على أداها) أما إذا لم يقدر على أداء  
الصلاة مع العقل فلا يصير مرتثا إذا لم يلزمه الصلاة بموته حيث أنه  
لا تكلف بالأداء مع القدرة على الفعل ولو بالإيمان وهو منعدم ولم  
يحصل له حياة ليقضى ما مضى مع العقل والعجز على طريق من الزمه القضاء  
بمجرد العقل وأما على طريق من شرط القدرة مع العقل فذلك ظاهر  
في عدم كونه مرتثا (قوله أو نقل من المعركة) سواء وصل إلى بيته  
حييا أو مات قبله ولو انتقل بنفسه يكون مرتثا لا أولى قاله السيد (قوله  
ليترض) اعلم أن بعضهم كصاحب البدائع جعل العلة في ارتثائه أن نقله  
من المراكمة يزيد ضعفه ما يوجب حدوث ألم فيكون النقل مشاركا للجراحة  
في إثارة الموت فلم يمت بسبب الجراحة بغيره فلا يسقط الغسل بالشك  
وحينئذ فلا فرق بين أن ينقل ليرض أو لخوف وطء الحيوان وبعضهم  
جعل العلة في الارتثاء نيل شيء من مرافق الدنيا فعلى هذا يظهر وجه  
الفرق بين ما لو حصل للتداوى أو للخوف من وطء الحيوان أفاده السيد  
(قوله وقيل لا خلاف) قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف بخواب أبي  
يوسف بأن يكون مرتثا فيما إذا كان بأمر والد يبا وجواب محمد بعدمه فيما  
إذا كان بأمر والد آخر فيومى بما يكفى به ويخلص رقبته ويبرئ جلده  
من النار ويدخر لنفسه ذخيرة الآخرة (قوله كسعد بن الربيع) هو  
كما في رواية زيد بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد لطلب سعد  
ابن الربيع وقال إن رأيته فأقرئه مني السلام وقل له كيف تجدك قال  
فأصبت به وهو في آخر رمق وبه سبعون ضربة ما بين طعنة برح وضربة  
بسيف ورمية بسهم فقلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أنظر  
في الأحياء أنت أم في الأموات فقال إن في الأموات فأبلغ رسول الله صلى  
الله عليه وسلم عن السلام وقل إن سعد بن الربيع يقول جزا الله عنا  
خير ما جزى نبيا عن أمته وقل إنني أجدر ربح الجنة وأبلغ قومك عن  
السلام وقل لهم إن سعد بن الربيع يقول لكم لا عذر لكم عند الله تعالى  
إن خلعني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ~~مكره~~ وروى عنكم عن تطرف

الحياة (أو مضى عليه وقت الصلاة وهو يعقل)  
ويقدر على أداها إذا لم يلزمه بدون قدرة دفع العجز  
لا يغسل (أو نقل من المعركة) حيا ليرض  
لا يخوف وطء الخيل) أو الدواب فإنه بهذا  
لا يكون مرتثا (أو أوصى) عطف على قوله أكل  
سواء أوصى بأمر الدنيا أو الآخرة عند أبي يوسف  
وقال محمد لا يكون مرتثا بوصيته بأمر الآخرة  
وقيل لا خلاف في أنه ورالد نيا وقال الفقيه أبو  
جعفر إنما يكون مرتثا إذا زادت الوصية على  
كلمتين أما بالكلمة أو بالكلمتين فلا تبطل الشهادة  
(أو باع أو اشترى أو تكلم بكلام كبير) بخلاف  
القليل فإن من شهداء أحد من تكلم كسعد بن  
الربيع وهذا كله إذا كان بعد انقضاء الحرب  
(وان وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه

٣ قوله (قوله وقيل لا خلاف) لا وجود لذلك  
في الشرح الذي بالهامش كما ترى وإنما الموجود  
فمنه وقيل لا خلاف في أمور الدنيا فعليه محترف  
عما أثبتته المحشى أو ما أثبتته المحشى محذوف من  
نسخة الشرح التي طبع منها وليجزأه

ثم لم يبرح أن مات فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره قال  
 في القاموس وقرأ عليه السلام أبلغه كآقرأه ولا يقال أقرأه إلا إذا كان  
 السلام مكتوباً (قوله مع الجراحة) أي مثلاً والافا الشهادة لا تخصها  
 (قوله لا يكون الشهيد مرتاباً) في أول الكلام غنى عنه (قوله يصلي  
 عليهم) أي بغير تغسيل في القتلى وبعد التغسيل في الموتي وذلك لأن الحكم  
 للغالب الأمن عرف أنه ككافر (قوله الأمن عرف أنه من المسلمين)  
 أي بالسيماء هي الختان والحضاب ولبس السواد وإن استوي بالم يصلي  
 عليهم لأن الصلاة على الكفار منهي عنها ويجوز ترك الصلاة على بعض  
 المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم ما اجتمع الحرام والحلال في شيء إلا غلب  
 الحرام الحلال كذا في الشرح (قوله ويتخذ لهم مقبرة على حدة) نقله  
 في الشرح عن بعض المشايخ وجعل محله فيما إذا لم يصلي عليهم اه وهو فيما  
 إذا غلب الكفار أو تساوى وظاهر هذا التقييد أنهم إذا صلى عليهم يدفنون  
 في مقابر المسلمين (قوله كذمية الخ) هذه المسئلة اختلف فيها الصحابة رجع  
 بعضهم جانب الولد فقال تدفن في مقابر المسلمين وبعضهم جانبها فإن الولد  
 في حكم جزئها مادام في بطنها قد دفن في مقابر المشركين وقال عتبة بن  
 عامر يتخذ لها مقبرة على حدة أفاده في الشرح أي ويجعل ظهرها إلى القبلة  
 لأن وجه الولد إليه والخلاف في الموتي المختلطين أصله الخلاف في هذه  
 المسئلة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(كتاب الصوم)\*

(قوله ذكره) أي الصوم عقبها وكثير من المؤلفين ذكر الزكاة بعد  
 الصلاة وآخر الصوم ووجهه إقرار الزكاة مع الصلاة في آيات كثيرة من  
 الكتاب العزيز ولما في القهستانى أفضل الأعمال بعد الزكاة الصوم  
 وفرض بعد صرف القبلة إلى الكعبة لعشر في شعبان بعد الهجرة بسنة  
 ونصف وفي الأجهورى بعد مضي ثلثين من شعبان المذكور (قوله  
 ويحتاج لمعرفته الخ) قد ذكر ذلك من هنا إلى آخر الفصل ولا يحتاج إلى  
 التنبيه عليه ويحتاج بالبناء للمجهول أي يحتاج المكلف (قوله قضاء  
 لغة الأمثال الخ) ظاهره أنه حقيقة لغوية في ذلك وهي ما تنبئ به عبارة

مع الجراحة وكان (قبل انقضاء الحرب لا يكون)  
 الشهيد (مرتناً) بذلك كذا قاله الكمال وإذا  
 اختلط قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم  
 بموتاهم فإن كان المسلمون أكثر يصلي عليهم وينوى  
 المسلمين والأفلا الأمن عرف أنه من المسلمين ويتخذ  
 لهم مقبرة على حدة كذمية ماتت على مسلم

\*(كتاب الصوم)\*

لما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكره عقبها ويحتاج  
 لمعرفته لغة وشريعة وسببه وشرطه وحكمه وركنه  
 وحكمة شرعيته وصفته وعنا لغة الأمثال عن  
 الفعل والقول وشرعا



الصباح وفي المغرب هو امسالة الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة  
صام القرص اذا لم يعتاق وقول النابغة • خيل صيام وخيل غير صائمة •  
نهر (قوله هو الامسالة نهارا) انما عبر به دون ذلك لان المأمور به فعل  
المكاف وهو الامسالة نهارا (قوله النهار ضد الليل) قال في الشرح  
النهار عبارة عن زمان تمتد من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس  
وهو قول أصحاب الفقه والمثقة (قوله الى الغروب) هو اول زمان بعد  
غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظهر الظلة في جهة المشرق وفي البخاري  
عنه صلى الله عليه وسلم اذا قبل الليل من ههنا فقد افطر الصائم أي اذا  
وجدت الظلة حسا في جهة المشرق فقد دخل وقت الفطر أو صار مفطرا  
في الحكم لان الليل ليس طرفا للصوم فهستاني ولذا كره الوصال من  
(قوله سواء كان يؤكل عادة أو غيره) أي في حكم الافطار وان اختلف  
الحكم من جهة وجوب الكفارة وعدمه وقوله أو غيره بالنصب عطفا  
على جملة يؤكل وقوله وسواء بالجر عطف على الادخال (قوله يخرج  
التسيان) أي يخرج الادخال ناسيا كن أكل أو شرب ناسيا فانه  
لا يفسد صومه ومثل ذلك من جامع ناسيا (قوله فهو كالعمد) أي  
في الافساد لا في وجوب الكفارة (قوله سواء أدخله الخ) الاولى  
حذفه ويجعل قوله بطنا مفعول لقوله ادخال نسي (قوله من القم)  
متعلق بأدخله ومثل ما ذكر ما اذا أدخله في دبره أو أقطر في احليله  
أو أذنه (قوله تسمى الجائفة) فهي جراحة وصلت الى الجوف (قوله  
الاتمة) بالذ وتشد الميم جراحة وصلت الى أم الدماغ (قوله والانزال  
بعث) فانه يفسد وان لم يجب به كفارة والمراد بالجماع الجماع المعهود  
(قوله لقتار العبادة) وهي الامسالة عن المفطرات بنسبة العبادة وقوله  
عن العبادة وهي الامسالة عن الاكل على جرى عادته ومثلها  
الامسالة حية (قوله من أهله) هو الشخص الخصوص المجتمع فيه  
شروط الصحة الثلاث وهي الاسلام والطهارة من الحيض والنفس  
والنية والعلم بالوجوب ان كان يدار الحرب أو الكون بدارنا  
وان لم يعلم بالوجوب فالاسلام والطهارة شرطان وجوب وصحة

(هو الامسالة نهارا) النهار ضد الليل من الفجر  
الصادق الى الغروب (عن ادخال نسي) سواء كان  
يؤكل عادة أو غيره وقيد الادخال بخروج الدخول  
لغبار وكونه (عمدا أو خطأ) يخرج التسيان  
والخطي من سبقة ماء المضمضة الى حلقه فهو كالعمد  
سواء أدخله (بطنا) من النسي أو الاتق أو من  
جراحة في الباطن تسمى الجائفة (أو) أدخله في  
(ماله حكم الباطن) وهو الدماغ كدواء الاتمة  
(و) الامسالة نهارا (عن شهوة الفرج) شمل الجماع  
والانزال بعث (بنية) لقتار العبادة عن العادة من  
أهله

والعلم بالوجوب أو الكون في دارنا شرط الوجوب فقط وأما البلوغ  
والاطاقة فليس من شروط الصحة لصحة صوم الصبي ويشاب عليه ولحقه  
صوم من جن أو أغني عليه بعد النية وإنما لم يصح صومه ما في الغد لعدم  
النية (قوله احترازاً عن الحائض والنفساء) أي مادام عليهما الحيض  
والنفساء أما إذا طهرتا منهما صح صومهما وإن لم تقتسلا منهما  
بحر (قوله أمسالة عن الإفطرات) اعترض بلزوم الدور في هذا  
التعريف إذ الإفطرات مفسدات للصوم فتوقف معرفتها على معرفة  
الصوم لتوقف معرفته عليها فهمستأنف وأجيب بأن المراد بالإفطرات  
المأكل ولان ونحوها (قوله بإذنه) يخرج به ما أخرجه قوله من  
أهله وقوله في وقته هو النهار المذكور في التعريف المأكل  
(قوله وسبب وجوب رمضان) هو في الأصل من رمضان إذا احترق ممي  
به لان الذنوب تحترق فيه وهو غير منه صرف للعلية وزيادة الألف  
والنون وجما دي غير منه صرف لالف التانيث المقصورة وبصرف غيرهما  
وفيه أن شعبان كرمضان قال الجوهري يجمع على أرمضاء ورمضانات  
ورماضين كسلاطين منح بزيادة وأطبقوا على أن العلم في ثلاثة أشهر  
بمجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وربيع الأول والاخر وحذف  
شهرين من قبيل حذف بعض الكلمة إلا أنهم يجوزوه لانهم أجروا مثل  
هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه حيث أعربوا الجزئين نهر عن  
الكشاف والسعد وفي شرح المشارق لابن ملك ربيع بالتسوين  
والأول صفة وإضافته إلى الأول غلط اه سيد (قوله يعني اقتراض  
صومه) أشار به إلى أن الوجوب بمعنى الاقتراض وإلى أن في العبارة  
مضافاً محذوفاً (قوله شهود جز صالح) اعترض بأن الصبي الذي بلغ  
أشهر الشهر شهداً جزاً منه فقتضاه وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ  
وأجيب بأنه لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بحر وحاصل  
ما ذكره المصنف أنهم اتفقوا على أن رمضان إنما يجب بشهود جز منه  
واختلفوا بعد فذهب السرخسي إلى أن السبب مطلق شهود جز من  
الشهر حتى استوى فيه الأيام والليالي وذهب نفع الإجماع ومن وافقه إلى

احترازاً عن الحائض والنفساء والكافر والمجنون  
واختصار هذا الحد الصحيح أمسالك عن الإفطرات  
منوى لله تعالى بإذنه في وقته (وسبب وجوب  
رمضان) يعني اقتراض صومه (شهود جز صالح  
للصوم منه) أي من رمضان خرج الليل وما بعده  
الزوال على ما قاله نفع الإجماع



أنه الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم كما في الدر وهو ما كان من  
 طلوع الفجر الصادق الى قبيل الضحوة الكبرى فابعد ما الى الفجر لا يلزم  
 بشهوده شيء وعمره خلاف تظهر فيمن أفاق أول ليلة من الشهر ثم جن قبل  
 الفجر بجميع الشهر ثم أفاق بعده أو أفاق في ليلة منه أو فيما بعد الزوال من  
 يوم منه ثم عاوده الجنون قبيل الفجر يلزمه القضاء على قول شمس الأئمة  
 لا على قول غيره وصحح في المغني قول نحر الاسلام وموافقيه وعليه الفتوى  
 كما في المجتبى والنهر عن الدراية وصححه غير واحد وهو الحق كما في الغاية  
 واختار في الحجازية الأول فهما قولان صحيحان إلا أن الفتوى  
 وأكثر التصحيح على قول نحر الاسلام وقوله صالح منه أي صالح لانشاء  
 الصوم فيه وهو من طلوع الفجر الى قبيل الضحوة الكبرى (قوله  
 مطلق الوقت في الشهر) الأولى فانه قال السبب مطلق الوقت في الشهر  
 (قوله وكل يوم منه) أي الجزء الأول الذي يمكن فيه انشاء الصوم من كل  
 يوم لا كله ولا يلزم أن يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزء المطلق  
 والألوجب صوم يوم بلغ فيه المصبي بعد الزوال كذا في تحفة الاخيار  
 وهو عطف تفسير على قوله شهود جزء صالح فالمصنف اعقد كلام نحر  
 الاسلام ولم يذكر كلام شمس الأئمة وانما ذكره الترح بقوله خلافا  
 لشمس الأئمة (قوله لتفرق الايام) قال في الشرح لان صيام الايام  
 عبادة متفرقة كتفرق الصلاة في الاوقات بل أشد لتخلل زمان لا يصلح  
 للصوم أصلا وهو الليل اه أي فيكون ذلك التخلل مانعا من انصساب  
 جزء اليوم على ما بعده (قوله لا ماضى) أي اتفاقا لعدم شرط  
 الوجوب في ماضى وهو الاسلام والبلوغ (قوله ولا منافاة بالجمع بين  
 السببين) قال في الشرح وتبعنا الهداية في الجمع بين السببين لانه لا منافاة  
 فشهد جزء مخصوص من الشهر وسبب كله ثم كل يوم سبب لصومه  
 غاية الامر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله  
 في ضمن غيره فانه الكمال وفيه أنه كيف يتأتى هذا الجمع وهما قولان  
 متباينان والمفزع على أحدهما لا يتأتى تفريده على الآخر وأيضا إذا  
 كان السبب المجموع فكل منهما جزء سبب لا سبب مستقل والترتيب

ومن وافقه خلافا لشمس الأئمة أن السبب مطلق  
 الوقت في الشهر (وكل يوم منه) أي من رمضان  
 (سبب لادائه) أي لوجوب أدائه ذلك اليوم لتفرق  
 الايام فمن بلغ أو أسلم يلزمه ما بقي منه لا ماضى ولا  
 منافاة بالجمع بين السببين

المسبب على كل بانفراده وأيضا أي حاجة للسبب العام مع الاستغناء عنه  
 والخاص فان شهود جزء من اليوم فيه جزء من الشهر على أن المصنف  
 لم يجمع كما ينبغي عليه وإنما اعتمد قول غير الاسلام فليست على (قوله من  
 المجموع) أي مجموع الشهر (قوله للجزء الاول) حيث قلنا انه يجوز  
 نية أداء الفرض من الليلة الاولى مع عدم جواز النية قبل سبب الوجوب  
 كما اذا نوى صوم الغد قبل غروب الشمس كذا في الشرح والاول  
 التعبير بالي بدل اللام (قوله رعاية للمعيارية) أي نظرا الى كونه معيارا  
 لا يحتمل غيره فزمانه كالشيء الواحد فشاهدا قوله كشاهد تمامه وكان  
 الفعل شاغل لمن آتاه الى آخره قال في الشرح ولما يلزم تقديم الشيء على  
 سببه أي لوجعلنا السبب المجموع والواجب الصوم قبل تحقق المجموع للزم  
 تقديم الصوم على سببه تنبيه لم يستوف المصنف بقية أسباب الصوم  
 وقد ذكرها في الشرح فقال وفي المنذور النذر وفي صوم الكفارات  
 الخنث في اليمين والحنائية في القتل والاحرام والافطار والعزم على الوطء  
 في الظهار والشروع في النفل وسبب القضاء سبب وجوب الاداء واذا نذر  
 صوم يوم الخميس أو رجب فصام الاثنين أو ربيع الاول صح عن نذره لوجود  
 سببه ولغا تعين اليوم والشهر لان صحة النذر ولزومه بما به يكون المنذور  
 عبادة والمحقق لذلك الصوم لا خصوص الزمن ولا باعتبار كذا في الفقه  
 ولعل هذا فيما اذا لم يكن النذر معلقا على شرط يراد كونه كان شئ الله  
 مريض لا صوم من شهر كذا فانهم نصوا على تعيين الزمن في مثله (قوله لانه  
 شرط للخطاب بفروع الشريعة) هذا ما جد أقوال ثلاثة والاصح أنه الكفار  
 مخاطبون بفروع الشريعة لقوله تعالى لم نك من المصلين الآية فيحذرون  
 على تركها عذابا زائدا على عذاب الكفر (قوله وانما يحصل له العلم الموجب)  
 أي للخطاب (قوله مستورين) الظاهر أنه بصيغة الجمع وغلب جانب الرجل  
 فذكر (قوله أو واحد عدل) قال في التبيين العدل من لم يطعن عليه في  
 بطن ولا فرج ومنه الكذب لخروجه من البطن اهدر من الشهادة وذكر  
 في مسائل شتى من القضاء أنه يشترط في اخبار المسلم الذي لم يهاجر بالشرايع  
 أحد شطري الشهادة أي اما العدد واما العدالة من غير ذكر خلاف

ونقلت السببية من المجموع للجزء الاول  
 رعاية للمعيارية (وهو أي صوم رمضان فرض)  
 عيب (أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء)  
 هي شروط لا فترضة والخطاب به وتسمى شروط  
 وجوب أحدها (الاسلام) لانه شرط للخطاب  
 بفروع الشريعة (و) ثانیها (البوغ) اذ لا تكليف الا به  
 بدونه (و) ثالثها (العلم بالوجوب) وهو شرط (لأن أسلم  
 رابعها) وانما يحصل له العلم الموجب باخبار  
 رجلين عدلين أو رجل وامرأتين مستورين أو  
 واحد عدل



وطاهر كلام الموثق أن الامام يشترط البلوغ والحرية في الخبر ويحرم  
 (قوله) وعندهما لا تشترط العدالة (أي في الخبر أي ولو واحد أو أضافه  
 لا بد من العلم اتفاقا فإذ لم يعلم على اختلاف القوانين ثم علم باقتراض الصوم  
 ليس عليه قضاء ما في ذلك لا تكليف بدون العلم بوجوبه كذا في الشرح  
 (قوله أو الكون) أي المخلوق وهو عطف على العلم فأقدم في الشرح  
 (قوله شرط لمن نشأ) الأولى أن يؤخره عن قوله بدار الاعتدال ويقول  
 وهو شرط لمن نشأ بها (قوله عن تفريع الذمة) أي ذمة المكلف عن  
 الواجب في وقته المعينة (قوله الآية) تمامها أو على سفر فذمة من  
 أيام أخر (قوله أي المخلوق) إنما أورد بذلك لأن دم الحيض والنفاس دم  
 حمة لا مرض (قوله لما قدمناه) أي من أنهم ليسوا أهلا للصوم (قوله  
 لما قلناه) أي بقوله الآية وقد ذكرنا تمامها بالأولى للشرح ذكرها  
 ليتم له المرام (قوله في وقتها) الوقت بالنسبة لاداء رمضان بعدد  
 الغروب إلى قبيل الفصوة في أي جزء منه وجدت صح وبالنسبة لقضائه  
 الليل كله ولا تجزئ النية بعد طلوع الفجر (قوله أي ينافي صحة فـهـ) لا  
 لا يفسد صحة (قوله من حيض ونفاس) فالخلق عمن ما من شروط  
 الوجوب أي وجوب الاداء وشروط الصحة (قوله لمنافاتها) الأولى  
 زيادة إياه (قوله بطرقه عليه) متعلق بفسده (قوله لقد رتبه على  
 الإزالة) أي بخلاف الحيض والنفاس (قوله وضرورة حصولها)  
 أي وضرورة حصولها يعني أن الإنسان قد يضطر إليها بلا وطأ عليه  
 النهار أي يطأ عليه الفجر أي من غير تمكن من الغسل وليس القصد  
 التقييد بالضرورة أي بل المراد أن ذلك قد يحصل فلم يعتبر الشارع ذلك  
 مفقدا وإن حصل بغير ضرورة كما اعتبر السفر مرضا وإن لم يكن فيه  
 مشقة نظر الماشي والأولى الاستدلال بفعله صلى الله عليه وسلم فإنه قد  
 كان يصبح ماشيا وهو جنب (قوله حصولها) أي الجنابة (قوله وطرقه  
 النهار) أي مع طرقه النهار فإن الإنسان قد لا يتمكن من الغسل لئلا يظهر  
 النهار أي اليوم وهو متلبس بها (قوله إذا طأ) أي بعين النية والأولى ذكر  
 السفر مع الجنون (قوله وعما ألقى بهما) من نحو المذلة (قوله وعكاه)

وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحرية  
 وقوله (أو الكون) شرط لمن نشأ (يدار الاعتدال)  
 فإنه لا عذر له بالجهل (ويشترط لوجوب أدائه)  
 الذي هو عبارة عن تفريع الذمة في وقته (الصحة  
 من مرض) أي من تعالي في كونه منكم مريضاً الآية  
 (و) الصحة أي المخلوع (حيض ونفاس) لما قدمناه  
 (والإقامة) لما قلناه (ويشترط لصحة أدائه) أي  
 فعله ليكون أعظم من الاداء والقضاء (ولا إني) بشرائط  
 (النية) في وقتها لكل يوم (والخلق عمن ينافيها)  
 أي ينافي صحة فعله (من حيض ونفاس) لمنافاتها  
 (و) الخلق (عما يفسده) بطرقه عليه (ولا يشترط)  
 لصحته (المخلوع من الجنابة) لقد رتبه على الإزالة  
 وضرورة حصولها (الملاوطر والنهار وليس العقل  
 والاقامة من شروط الصحة فإن الجنون إذا طأ  
 وبقي إلى الغروب صح صومه (وركنه) أي الصيام  
 (الكف) أي الامساك (عن قضاء شهوة في البطن  
 والفرج) عن (ما ألقى بهما) مما سنده

٣ قوله وهو متلبس بها يوجد هنا في بعض النسخ زيادة  
 فيها (و) فرق بين الحصول والتحصيل فإن تحصيلها  
 مع طوق النهار مفسد قل (أهـ)



أى الصوم من حيث هو (قوله أو العبد) وإيجابه بنذره أو الشروع فيه  
وهذا فى حق صوم واجب أو نفل (قوله تكتر ما من الله) أى حال كون  
الثواب تكتر ما من الله لا بطريق الإيجاب ولا بطريق الوجوب (قوله  
والاثم بالأعراض عن ضيافة الله تعالى) فيه أن الاثم من جهة لا يثنى  
حصول الثواب من جهة أخرى وهو معنى ما قاله صاحب التهر من أن  
التمنى لعمى مجاور لا يثنى حصول الثواب كالصلاة فى الأرض المغصوبة  
أه (قوله وحكمة مشروعية الصوم) الأولى زيادة قوله كثيرة (قوله  
سكون النفس) أى عن التحرك فيما لا يرضى (قوله الأمانة) أى بالسوء  
وقوله بأعراضها متعلق بسكون والباء للسببية (قوله عن الفضول) أى  
عن الأمور الزائدة التى لا تعنى المكلف الحاصلة من الجوارح (قوله  
شعبت جميع الأعضاء) أى انكفت عن التحرك فيما لا يرضى فإن  
قلت إن الجوع يكفها عن التحرك فى الطاعات أيضاً جيب بأنه ليس  
المراد بالجوع المفسرط المؤدى الى ذلك (قوله عن حركاتها) أى  
السيئة (قوله بمعنى قويت) فالمراد بالجوع هنا الطلب فدفع بهذا  
التفسير ما يتوهم من أن الجوع يقتضى الانكفاف (قوله وفعل مالا  
ينبغي) من عطف العام (قوله فبأنقباضها يصفو القلب) فإن الموجب  
للكدوراته فضول الجوارح فإذا سببت عنها صفاء به تبلغ الدرجات العلى  
كذا فى الشرح (قوله وتحصل المراقبة) أى المحاسبة على أوامر الله تعالى  
ونواهيه (قوله ومنها العطف على المساكين) قال فى الشرح فإن الصائم  
لما ذاق ألم الجوع فى بعض الاوقات يذكّر من هذا حاله فى عوم الاوقات  
فيستارع اليه بالترقة والرحمة وحقيقة تثنى حق الانسان نوع ألم بالطنى  
فينال بذلك ما عند الله تعالى من حسن الجزاء ومنها وافقته الفقراء  
بتعمل ما يتحملون احساناً وفى ذلك رفع حاله عند الله (قوله لمن هو وصفه  
أبداً) اللام بمعنى على ومصدوق من المساكين والأولى حذفه للاستغناء  
عنه بقوله على المساكين (قوله ولذا) أى لما ذكر من الحكم (قوله  
فى السحور) بالضم الفعل أى الأكل (قوله والاتصاف) بالرفع عطف  
على قوله العطف وهو صريح ما فى الشرح (قوله بصفة الملائكة)

(وحكمه سقوط الواجب) أى الا لازم فرضاً كان  
أو غير (عن الذقة) بإيجاب الله أو العبد  
(والتواب) تكتر ما من الله (فى الآخرة) ان لم يكن  
منها عنه فإن كان منها كصوم التحرك فحكمه العفة  
والخروج من العهدة والاثم بالأعراض عن ضيافة  
الله تعالى وحكمة مشروعية الصوم منها أن به سكون  
النفس الامارة بأعراضها عن الفضول لأنها اذا  
جاءت شبعت جميع الاعضاء فتقبض البدن والرجل  
والعين وباقي الجوارح عن حركاتها واذا شبع  
انفس جاءت الجوارح بمعنى قويت على البطش  
والنظر وفعل مالا ينبغي فبأنقباضها يصفو القلب  
وتحصل المراقبة ومنها العطف على المساكين  
بألا حساس وألم الجوع لمن هو وصفه ابدافيجسن اليه  
ولذا لا ينبغي الافراط فى السحور لئلا يصفو القلب  
المقصودة والاتصاف بصفة الملائكة

قوله ما فى الشرح يوجد هنا فى بعض النسخ زيادة  
نصها (ويحتمل انه منصوب بالعطف على الحكمة) اه



فإنهم لا يأكلون ولا يشربون وهم متلبسون بالعبادة (قوله ولا يدخل  
 الرياء في صوم الفرض) وفي سائر الطاعات يدخل لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال يقول الله تعالى الصوم لي وأنا أجزى به نفي شركة الغير وهذا  
 لم يذكر في سائر الطاعات كذا في الشرح وفيه أن الفرائض كلها لا رياء  
 فيها قال في الدرر قبيل باب صفة الصلاة ولا رياء في الفرائض في حق إسقاط  
 الواجب وكذا ذكره آخر الحظر فلا خصوصية للصوم أما إذا كان  
 أحسنها بين الناس وكان بحيث لو كان في الخلوة لا يحسن فليس له ثواب  
 الاحسان ثم الحديث عام للصوم الفرض والنفل لأن أمساكه في خلوته  
 انما هو لله تعالى وقيل في معنى الحديث أن الحسنات تؤخذ في المظالم  
 إلا الصوم وقيل أنه لم يعبد به غيره وقيل غير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم  
 وأسْتَغْفِرُ الله العظيم \* (فصل في صفة الصوم وتقسيمه) \* الصفة هو كونه  
 فرضاً أو واجباً بالخ والتقسيم باعتبارها (قوله ينقسم الصوم إلى ستة  
 أقسام) أي إجمالاً وبالتفصيل هي ثمانية لأن الفرض أتم معين وهو  
 صوم رمضان أداء أو غيره عين وهو صومه قضاء والواجب كذلك فالعين  
 كالنذر المعين وغير المعين كالنذر المطلق أفاده في الدرر (قوله ذكرت)  
 أي الأقسام مجمل أي لم يبين فيها الأفراد ثم مفصلة ببيان أفرادها (قوله  
 لكونه أوقع في النفس) أي لكون التفصيل المفهوم من قوله مفصلة  
 وذلك لذكره بعد الاشتياق إلى البيان (قوله وصوم الكفارات) لكنه  
 فرض عملاً لا اعتقاداً ولذا لا يكفر جاحده درر (قوله الظهار) أي كفارة  
 الظهار بالخ وقوله والقتل أي الخطأ ومثله كفارة الإفطار وانما لم يذكرها  
 لأنها مثلاً وأما صوم المتعة والقران فليس من صوم الكفارات وإن كان  
 فرضاً فسد ما في السيد (قوله وفدية الأذى) كما إذا حلق أو ابس بعذر فانه  
 يخير بين الذبح والأطعام والصيام فإذا اختار الصوم كان فرضاً (قوله  
 لثبوت هذه بالقاطع) أنه لكونها فرضاً لأن الإجماع لم يتعقد على فرضية  
 الكفارات فلذا كان عملياً فيها كما في سكب الأنهر والقاطع هو القرآن  
 فإظهاره في المجادلة والقتل في النساء واليمين في المائدة وكذا جزاء الصيد  
 وفدية الأذى في البقرة في قوله من كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه

ولا يدخل الرياء في صوم الفرض \* (فصل) \* في صفة  
 الصوم وتقسيمه (ينقسم الصوم إلى ستة أقسام)  
 ذكرت مجمل ثم مفصلة لكونه أوقع في النفس  
 (فرض) عين (وواجب ومسنون ومندوب ونفل)  
 ومكروه أتم القسم الأول وهو (الفرض فهو صوم)  
 شهر رمضان أداء وقضاء وصوم الكفارات (الظهار  
 والقتل واليمين وجزاء الصيد وفدية الأذى في الإجماع  
 لثبوت هذه بالقاطع من الأدلة

الآية (قوله سندا) أي رجالا والمراد بقطعية السنة أن رجاله ثقات  
وبقطعية المتن أي اللفظ أنه لم ينسخ بغيره ولم يعارضه ما هو أقوى منه  
بما يدل عليه (قوله والاجماع عليها) قد علمت ما ذكره في ~~سكب~~  
الأنهر من أن الاجماع لم ينعقد على فرضية الكفارات حتى عقد صاحب  
الملتقى صوم الكفارات من الواجب (قوله فهو فرض في الاظهر) أي  
فرض على لأن مطلق الاجماع لا يفيد الفرض القطعي درة وقيل إنه  
واجب لانه خص من آية وليوفوا نذورهم النذر بما ليس من جنسه واجب  
كعبادة المريض فلم يبق قطعية وصار كغير الواحد وبمثله يثبت الوجوب  
لا الفرض كذا في التمرح والحاصل أن القولين مرجحان \* تنبيه \*  
الصوم اللازم ثلاثة عشر قسما سبعة منها يجب فيها التتابع وهي رمضان  
وكفارة القتل وكفارة اليمين وكفارة الظهار وكفارة الافطار  
في رمضان والنذر المعين وغير المعين اذا التزم فيه التتابع أو نواه الا أن  
صوم كفارة القتل والظهار والافطار واليمين والنذر المطلق اذا ذكر  
فيه التتابع أو نواه اذا أفطر في خلاله استقبله واستأنقه وصوم رمضان  
والنذر المعين لا يلزم فيهما الاستئناف بقطع التتابع وستة لا يجب فيها  
التتابع وهي قضاء رمضان وصوم المتعة وصوم كفارة الخلق وصوم جزاء  
الصيد وصوم النذر المطلق عن ذكر التتابع أو نيته وصوم اليمين بأن قال  
والله لا صوم من شهر اهـ هذا محصل ما في شرح السيد (قوله فهو قضاء  
ما أفسده) وكذا اتمامه بعد الشروع فيه أفاده السيد (قوله فانه  
يكفر السنة الماضية) والمراد الصغائر وأما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب  
سنتين الماضية والآتية لانه شرع محمدى بخلاف الاول فانه شرع  
موسوى وعقد صاحب الدرر صوم عرفة من المنسوبة (قوله مع صوم  
التاسع) أي أو الحادى عشر لما يأتي للمصنف فتنتفى الكراهة بضم يوم  
قبله أو بعده (قوله لن بقيت الى قابل) أي الى عام قابل ولم يبق صلى الله  
عليه وسلم اليه (قوله من جاء) أتى به دليلا على قوله كصيام جميعه كانه قال  
لقوله تعالى من جاء (قوله ويندب كونها الايام البيض) أفاد أن صوم  
ثلاثة أيام من الشهر أيا كانت مندوب وكونها خصوصا هذه الايام  
مندوب آخر فنصام غير هامنه أتى باحد المنسوبة بين (قوله بذلك)

سندا ومتنا والاجماع عليها (و) من هذا القسم  
الصوم (المنذور) فهو فرض (في الاظهر) لقوله  
تعالى وليوفوا نذورهم (وأما) القسم الثاني وهو  
(الواجب فهو قضاء ما أفسده من) صوم (نفل)  
لوجوبه بالشروع وصوم (المسنون فهو صوم عاشوراء)  
القسم الثالث وهو (المسنون في الماضي) (مع) صوم (التاسع)  
فانه يكفر السنة الماضية (وأما) القسم الرابع وهو  
اصومه صلى الله عليه وسلم العاشر وقال لن بقيت الى  
قابل لا صوم من التاسع (أيام) (من كل شهر) ليكون  
(المندوب فهو صوم ثلاثة) (أيام) (من كل شهر) ليكون  
كصيام جميعه من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها  
(ويندب كونها) أي الثلاثة (الايام البيض) وهي  
الثلاث عشر والرابع عشر والخامس عشر (سجيت  
بذلك)



لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها ما في أبي داود ٨٢٨ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن

نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهية الدهر أي كصيام الدهر (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الاثنين) يوم (الخميس) لقوله صلى الله عليه وسلم تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس فأحب أن يعرض علي وأنا صائم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال) لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (ثم قيل الأفضل وصلها) اظها ر قوله فأتبعه (وقيل تفريقها) اظها ر المخالفة أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة) الشريفة (كصوم داود عليه) الصلاة والسلام وهو أفضل الأيام وأحبها إلى الله تعالى) لقول النبي صلى الله عليه وسلم أحب الصيام إلى الله صيام داود وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما ويصوم يوما رواه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو (الفضل) فهو ما سوى ذلك الذي يناء (عما) أي صوم (لم يثبت) عن الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس وهو (المكروه) فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما (الأول) الذي كره تنزيها (كصوم) يوم (عاشوراء) منفردا عن (التاسع) أو عن الحادي عشر (والثاني) الذي كره تحريما (صوم العيدين) الفطر والنحر للأعراض عن ضيافة الله ومخالفة الأمر (و) منه صوم (أيام التشريق) لورود النهي عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله

أي بالبيض (قوله لتكامل ضوء الهلال) فالمراد بياض ليلها فالأولى أن يقول أيام البيض أي أيام الليالي البيض (قوله أن نصوم البيض) أي أيام البيض وقوله ثلاث بالتذكير في المفردات وتأنيت عشرة في الكل بدل من البيض ومصدوقه الليالي (قوله قال) أي الراوي (قوله وقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أي كصيام الدهر) لأن كل يوم بعشرة فكانه صام الشهر كله ومن اعتاده فكذا تمام صام الدهر كله (قوله صوم يوم الاثنين ويوم الخميس) ولو لم يباح لأضعفه الصوم قاله السيد (قوله تعرض الأعمال) أي يعرضها الحفظ على بعضها فمما كان من خير أو شر أئتمروه ومما كان من مباح أو ألوه (قوله ومنه صوم ست من شهر شوال) قال في البحر الست من شوال صومها مكروه عند الإمام متفرقة أو متتابعة لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا اه (قوله كان كصيام الدهر) لأن جملة ما صامه بربضان ستة وثلاثون يوما كل يوم بعشرة فهي ثمانمائة وستون يوما وهي عدد أيام السنة والمراد أنه يحصل له ثواب عظيم وإن اختلفت الكيفية فإنه لا شك أن ثواب الصائم بالفضل أكثر لأن صوم كل يوم بعشرة فهي تزيد على ما ذكر بأضعاف كثيرة (قوله اظها ر قوله فأتبعه) أي والوصل فيه تحقيق تمام المتابعة (قوله وقيل تفريقها) قال في التنوير وشرحه ونذب تفريق صوم الست من شوال ولا يكره المتابع على المختار خلافا للثاني حاوي (قوله في التشبيه) الأولى حذفه ويقول في الزيادة ويكون متعلقا بالمخالفة (قوله وأحب) أي أكثر ثوابا (قوله كان ينام الخ) في نسخة بواو وفي نسخ بمحذوها وهو الذي في السيد والشرح (قوله وينام سدسه) أي يقوم لصلاة الفجر بنشاط ويقوم بوظائف الأذكار بعده (قوله وكان يفطر يوما ويصوم يوما) أي لا يعتمد النفس على الصيام فيصير طبعيا (قوله ولا تخصيصه) أي ولا طلب صومه بمخصص بوقت (قوله ومنه صوم أيام التشريق) هي ثلاثة بعد يوم النحر (قوله ذكره أفراد يوم الجمعة) إلا أن يضم إليه يوما قبله أو بعده كما في الحديث واعلم أنه ثبت بالسنة طلب صومه والنهي عنه والآخر منه ما

وقد صرح بحرمه صوم العيدين وأيام التشريق في البرهان (وذكره أفراد يوم الجمعة) باليوم لقوله صلى الله عليه وسلم النهي



النهي كما وضعه شرح الجامع الصغير للسيوطي وذلك لأن فيه وظائف  
فعله إذا صامه ضعف عن فعلها وعد في الدرس صومه من المندوب والمعتد  
ما هنا (قوله لا تخصوا ليلة الجمعة) النهي للتنبيه والمعنى النهي عن  
الاستعدادادها بخصوصها أما إذا كان اتفاقاً فلا ومع التعمد لا ينتفي  
الثواب (قوله الآن يكون في صوم) أي مع صوم قبله أو بعده (قوله وكره  
افراد يوم السبت) للتشبه باليهود بحرق (قوله لا فيما اقترض عليكم) مثله  
ما إذا ضم إليه غيره (قوله إلا لحاء عنبه) أي قشر عنبه (قوله فليضعه) بفتح  
الياء والاضاد المعجمة (قوله أصله نوروز) ومعناه اليوم الجديد فنويعه  
الجديد وروز بمعنى اليوم (قوله وهو يوم في طرف الريح) هو اليوم  
الذي تحمل فيه الشمس برج الحمل (قوله وهو يوم في طرف الحريف) المراد  
منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا اليوم والذي قبله عيدان  
للفرس (قوله الآن يوافق ذلك اليوم) أي الصادق باليومين قبله واستثنى  
في عمدة الفتاوى من كراهة صوم النوروز والمهرجان ما إذا صام يوم قبلهما  
فلا يكره كما في يوم الشكاه وقيد كراهة صومهما في الدر بما إذا تعده (قوله  
وكره يوم الوصال) أي لغيره صلى الله عليه وسلم أما هو فلا يكره له (قوله  
ولا يتكلم بشئ) أي معتقداً أن ذلك قرية أما إذا سكت بالعادة فلا كراهة  
(قوله ولا تصوم المرأة نفلاً) أما الفرض ولو عملاً فلا يتوقف على رضا لأن  
تركه معصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وفي الدر ولا تصوم المرأة  
نفلاً إلا بإذن الزوج إلا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء بإذنه  
أو بعد النيونة والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\* (فصل فيما لا يشترط تبين النية وتعيينها فيه وما يشترط فيه ذلك) \*  
انما قدم ذكر ما لا يشترط فيه على ما يشترط وان كانت الواو لا تفيد ترتيباً لقله  
أقسامه ولا فضليته لأن فيها ذكر رمضان وأداء وأفراد اسم الإشارة باعتبار  
المذكور (قوله تعيين النية) من إضافة المصدر إلى مفعوله كقوله  
ولا تبينها (قوله وإداء النذر المعين زمانه) أما قضاء النذر المعين ولا يكون  
إلا في نذر معلق على شرط براد كونه فلا بد فيه من التعيين والتبني (قوله  
إلى ما قبل نصف النهار) أي ولو بشئ يسيراً لأن أكثر وجد مصاحبها  
(قوله وخرج به) أي بصومه (قوله وأداء النفل) المراد بالنفل ما عدا

لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا تخصوا  
يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم  
بصومه أحدكم رواه مسلم (و) كره (افراد يوم السبت)  
به لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصوموا يوم السبت  
إلا فيما اقترض عليكم فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبه  
أو عود شجرة فليضعه رواه أحمد وأصحاب السنن  
إلا النساء (و) كره افراد (يوم النوروز) أصله نوروز  
لكن لما لم يكن في أوزان العرب فوعول أبدلوا الواو  
بياه وهو يوم في طرف الريح (أو) افراد يوم (المهرجان)  
مترتب هو ركان وهو يوم في طرف الحريف لأن فيه  
تعظيم أيام نبينا عن تعظيمها (الآن يوافق) ذلك اليوم  
(عادته) لفوات علة الكراهة بصوم معتاده (وكره  
صوم الوصال ولو) واصل بين (يومين) فقط للنهي  
عنه (وهو) أي الوصال (أن لا يفطر بعد الغروب  
أصلاً - حتى ينصل صوم الغد بالامس) وكره صوم  
الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه أن يتكلم  
بغيره وبحاجة دعت إليه (وكره صوم الدهر) لأنه  
يضعفه أو يصير طبعه ومبني العبادة على مخالفة  
العادة ولا تصوم المرأة نفلاً بغير رضا زوجها أنه  
يظهرها لقيام حقه واحتياجه والله الموفق \* (فصل  
فيما لا يشترط تبين النية وتعيينها فيه وما يشترط)  
فيه ذلك (أما القسم الذي لا يشترط فيه تعيين النية)  
لما يصومه (ولا تبينها) أي النية فيه (فهو أداء  
رمضان و) أداء (النذر المعين زمانه) كقوله لله على  
صوم يوم الخميس من هذه الجمعة فإذا أطلق النية ليلته  
أو نهاره إلى ما قبل نصف النهار صح وخرج به عن  
عهدة المندوب (و) أداء (النفل فيصح) كل من هذه  
الثلاثة (نية) معينة معينة



الغرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوباً ومكروهاً كما في البحر  
 (قوله من الليل) فلا تصح قبل الغروب ولا عنده دت (قوله قصده عازماً  
 بقائه) أي قصده المكلف جازماً بقلبه فان نوى أن يفطر غداً ان دعى الى  
 دعوة وان لم يدع يصم لا يصبر صائماً - هذه النية فان أصبح في رمضان  
 لا ينوي صوماً ولا فطراً وهو يعلم أنه رمضان الاظهر أنه لا يصبر صائماً ومن  
 تسحر بأكثر الرأى أن الفجر لم يطالع لا بأس به اذا كان الرب لم لا يحكي عليه  
 مثل ذلك وان كان ممن يخفى عليه فسيبيله أن يدع الاكل ولا يجوز  
 الافطار بالبحر في ظاهر الرواية وان أراد أن يتقدم في التسحر على صياح  
 الديك أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان  
 قد جربه مراراً وظهر أنه يصيب الوقت هندية (قوله ولا يخلو مسلم  
 عن هذا) أي عن قصد الصوم عازماً بالقلب وقالوا التسحر في رمضان  
 نية (قوله الاماند) كأن كان فاسقاً ما جنناً ونائماً من وقت الغروب  
 أو قبله الى طلوع الفجر أو مغى عليه كذلك (قوله واپس النطق  
 باللسان شرطاً) الا أن التلفظ به سنة كما في الحدادي أي سنة المشايخ كما  
 في تحفة الاخيار (قوله وثني صيام من لم يبيت النية) أي في قوله صلى الله  
 عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ويعزم (قوله ثني كمال)  
 يدل له ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لما شهد عنده أعرابي برؤية الهلال  
 قال لرجل اذن في الناس من أكل فليمسك ببقية يومه ومن لم يكن أكل  
 فليصم (قوله ولونهاراً الى ما قبل نصف النهار) المراد أنه من الليل الى  
 هذا الوقت ظرف النية فتي حصلت في جزء من هذا الزمان صح الصوم لما  
 ذكره المصنف وان نوى الصوم من النهار ينوي أنه صائم من أوله  
 حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لا من أول النهار  
 لا يصبر صائماً حوى وانما تجوز قبل الضحوة اذا لم يوجد قبلها ما ينفي  
 الصوم كالأكل وشرب وجماع ولو فاسياً فان وجد ذلك بعد طلوع  
 الفجر لا تجوز هندية عن شرح الطحاوي (قوله احتياطاً) أي انما  
 اشترط وجود النية في أواخر النهار ولم تكف اذا وجدت في نصفه  
 للاحتياط في أمر العبادة (قوله وبه) أي بوجود النية في أكثر

(من الليل) وهو الافضل وحقيقة النية قصده  
 عازماً بقلبه صوم غد ولا يخلو مسلم عن هذا في  
 ايسالي شهر رمضان الاماند واپس النطق باللسان  
 شرطاً وثني صيام من لم يبيت النية ثني كمال فتصح النية  
 ولو نهاراً الى ما قبل نصف النهار لان شرط وجود  
 النية في أكثر النهار احتياطاً وبه توجد في كله حكماً

النهار (قوله لاكثر) الاولى حذفه (قوله وخص هذا بالصوم) أى  
 خص اجزاء النية اذا وجدت في الاكثر (قوله لانها أركان) أى متعددة  
 (قوله بالعقد على أدائها) فيه أن العقد هو النية فالاولى أن يقول فيشترط  
 قرانها بالابتداء والضمير في قرانها يرجع الى النية ويحتمل أن الباء لتصوير  
 قران النية لا ابتداء الصلاة والحج (قوله فلم يقع عبادة) الضمير يرجع الى  
 الخصال عن النية المفهوم من قوله والا خلاى العبادة ذات الأركان وهي  
 لا تجزأ حتى يكون البعض عبادة والبعض غير عبادة (قوله احتراز عن  
 ظاهر عبارة القدوري) وهي قوله ما يئنه أى طلوع الفجر وبين الزوال  
 فان ظاهرها يفيد أنها اذا وجدت قبل الزوال وبعد الضحوة الكبرى أن  
 تصح وليس كذلك وانما زاد قوله ظاهر عبارة الحج لان المراد منها من  
 الزوال الى الضحوة الكبرى فتصح النية قبلها فاذن لا خلاف والاولى  
 نصب احترازاً ليكون عملة أقوله قلنا (قوله من ابتداء طلوع الفجر)  
 ويكون من أول استطارة الضوء في افق المشرق الى غروب الشمس ومثله  
 اليوم أى أن النصف يعتبر من طلوع الفجر لامن طلوع الشمس (قوله  
 لا عندها) لان النية حينئذ لم توجد في الاكثر (قوله لان النهار الخ)  
 جعل في غاية البيان أول النهار من طلوع الفجر لغة وفقها (قوله على  
 ما عند) أى على زمن كائن عند طلوع الشمس الخ (قوله فيفوت الخ)  
 أى لو اعتبرنا النهار لغة على ما قال وقلنا ان النية تصح قبل نصفه لكانت  
 شرط الصحة وهو وجود النية في أكثر اليوم (قوله بوجودها قبيل  
 الزوال) لانه يصدق بوجود النية قبيل الزوال بعد الضحوة الكبرى والى  
 ذلك أشار بقوله قبيل بالتصغير والخاص لانا قسم الزمان من ابتداء  
 طلوع الفجر الى الغروب بالساعات فاذا وجدت النية في أكثره صحت  
 في هذه الثلاثة والافلا (قوله بطلاق النية) أى بالنية المطلقة عن  
 تقييد بوصف مخصوص فهو من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله  
 للمعيارية) أى لان رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان متعيناً  
 للفرض والمتعين لا يحتاج الى التعيين (قوله والنذر معتبر بإيجاب الله  
 تعالى) أى فيجبر - كمه فيه أى والنفل يحصل بالنية المطلقة لعدم

للاكثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة  
 لانها أركان فيشترط قرانها بالعقد على أدائها ابتداء  
 والا خلا بعض الأركان عنها فلم يقع عبادة والصوم  
 ركن واحد وقد وجدت فيه وانما قلنا الى ما قبل نصف  
 النهار تبعاً للجماع الصغير (على الاصح) احتراز عن  
 ظاهر عبارة القدوري وانما قال (ونصف النهار من)  
 ابتداء (طلوع الفجر الى) قبيل (وقت الضحوة  
 الكبرى) لا عندها لان النهار قد يطلق على ما عند  
 طلوع الشمس الى غروب اللغة وعند الزوال نصفه  
 فيفوت شرط صحة النية بوجودها قبيل الزوال  
 (ويصح أيضاً) كل من أدامه زمان والنذر المعين  
 والنفل (بطلاق النية) من غير تقييد بوصف للمعيارية  
 والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى



استباح فيه الى تخصيص (قوله وبنيته النفل) أى فى رمضان والنذر  
المعين ولا يلزم من نية النفل فى رمضان الكفر كما قاله الاكمل فى تقريره لانه  
لا يلزم من نية النفل واعتقاد عدم الفرضية أو ظنه فقد يكون معتقدا  
للفرضية ومع ذلك ينوى النفل أما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد أن  
رمضان نفل أو ظنه فيه ~~ككفر~~ أفاده صاحب البحر (قوله أو مريضاً  
فى الاصح) اعترضه الاكمل فى التقرير بأن المريض الذى لا يضرم الصوم  
غير مريض له الفطر عند أئمة الفقه كما شهدت به كتبهم فمن لا يضرم  
الصوم صحيح أى يستعين عليه صوم رمضان وليس الكلام فيه وفيه أنه  
قد يحصل بالصوم ازدياد المرض أو بقاء البرء فيباح له حينئذ الفطر ولو  
صامه ولم يسأل بذلك يقال انه صام من غير تعين عليه ومقابل الاصح أنه  
يقع نقلاً لانه لما جاز اخلاؤه عن الصوم جاز له شغله بالراح فى فطره كما يوم  
الخارج عن رمضان واختاره جمع كذا فى الشرح فالروايتان صحيحتان  
(قوله نظر الهما) أى لانا لو أوقفناه تفلاناً لم يلزم عليه ما قضاهما أفطراه وربما  
تركاه فيعاقبان عليه اذا أدركا عتده من أيام آخر فكان النظر والمصلحة  
فى ابقاعه عن الفرض (قوله لما أنه معيار) لتعيينه بتعيين الشارع  
قال صلى الله عليه وسلم اذا انسلخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف  
النذر قائماً جعل بولاية الناذر وله ابطال صلاحية ماله منع (قوله  
فيصاب بالخطا) المراد أنه يصاب ولو قصد غيره وليس المراد بالخطا ما قابل  
العمد (قوله كطلق النية) أى كما يصاب بطلاق النية (قوله لانه  
صرفه الى ما عليه) فقد شغل الوقت بالاهتمام ورمضان فى حقه كشعبان  
فى حق المقيم (قوله لعجزه المقدّر) قال فى الشرح لانه رخصته متعلقة  
بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز فكان كالسافر فى تعلق الرخصة  
فى حقه بعجز مقدّر اه وقد علمت ما قاله الاكمل وفى الدرر عن الاشياء الصحيحة  
وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر واختاره ابن  
الكمال (قوله ولا يصح المنذور الخ) قد تقدم عن المنع ما يفيد الفرق بين  
رمضان والنذر المعين (قوله وروى عن أبي حنيفة أنه يكون عما نواه)  
أى من النفل (قوله وهو ما يشترط له تعيين النية) مما يتنى على

اشترط

(وبنية النفل) أيضاً (ولو كان) الذى نواه (مسافراً  
أو) كان (مريضاً فى الاصح) من الروايتين وهو  
اختصار فخر الاسلام وشمس الأئمة وجمع وتلغى زيادة  
النفلية لانها لما احتمل المشقة التحقاقين لا عذر له  
تطر الهما (وبصريح) أداء رمضان بنية واجب آخر (هذا  
ان كان صحيحاً مقبلاً) لما أنه معيار فيصاب بالخطا  
فى الوصف كطلق النية (بخلاف المسافر فانه) اذا  
نوى واجبا آخر (يقع عما نواه من) ذلك (الواجب)  
رواية واحدة عن أبي حنيفة لانه صرفه الى ما عليه  
وقال لا يقع عن رمضان (واختلف الترجيح فى) صوم  
(المريض اذا نوى واجبا آخر) بصومه (فى) شهر  
(رمضان) روى الحسن أنه عما نوى واختاره  
صاحب الهداية وأكثروا ما ينجى بخارى لعجزه  
المقدّر وقال فخر الاسلام وشمس الأئمة الصحيح أنه يقع  
صومه عن رمضان وفى البرهان وهو الاصح (ولا يصح)  
أى لا يسقط (المنذور المعين زمانه) بصومه (نية)  
واجب غيره بل يقع عما نواه (المنذور من) الواجب  
المعيار للمنذور فى الروايات كما هو يتيقظ (المنذور بزمانه)  
وبنيته وقد نادى بواجب النية وروى عن أبي حنيفة أنه  
المنذور المعين كما طلاق النية وروى عن أبي حنيفة أنه  
يكون عما نواه (فيه) أى الزمان المعين (وأما القسم  
الثانى وهو ما يشترط له تعيين النية)



اشترط التبيين انه لو نوى الكفار والقضاة فيها لم يكن حائرا في الواجب  
 من غير ما يكون متفلا وقال أبو يوسف انه يكون حائرا كذلك في مكث  
 الانهر (قوله وتبينها) فلو نوى تلك الصيامات ثم اراد ان يكون نواها واجامها  
 مستحب ولا قضاء بافطاره والتبني في الاصل كل قول دليل على انها  
 (قوله وجوعه والتجوع والقران) بل رفع عما عدا على قوله قضا رمضان وذلك  
 لان الصوم يدل من الدم الواجب فيه ما هو من التكليف والتوفيق لاداء  
 التكليف (قوله ووجد) أي الشرط (قوله أو مطلق) أي عن التعليق  
 (قوله لانها ليس لها وقت معين) أي وانما الشرط التبعي والتبني فيها  
 لان تلك الصيامات ليس لها وقت معين لان الواجب ثابت في النية وكل  
 زمان صالح لادائه وللنفل قبل يقع عما في ذمته الا بالاعتناء وليس وقتها  
 معيارها فاشتراطه التبعي (قوله فلم تأدى) المناسب حذف  
 الالف للجازم (قوله وهو الاصل) أي المقارنة هي الاصل في النية  
 وانما ذكر اعتبار الحبر (قوله للضرورة) لان مخزى وقت الفجر مما  
 يشق والمخرج مدقوع (قوله فلو رجع عما نوى لسلام بصر صائغا)  
 قال في الهندية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح  
 رجوعه في الصيامات كلها (قوله ولو افطر) أي في اداء رمضان  
 بعد رجوعه عن نية الصوم ليلا (قوله فلا كفارة عليه في رمضان)  
 لشبهه خلاف من اشترط التبعي (قوله الا ان يعود الى تجديد النية)  
 استثناء من قوله لا انقطاع النية بالرجوع أي فاذا جدد نية صومه  
 (قوله ويحصل مضيه فيه) أي في الصوم في نفسه في وقتها أي النية بعد  
 الفجر الى قبل الضحوة الكبرى وقوله تجديد النية أي تجديد النية  
 لان الاولى غير معتبرة بسبب الرجوع عنها (قوله ولا تبطل النية بقوله الصوم  
 غدا ان شاء الله) لان النية انما تبطل بالانقطاع والنية فعل القلب بغير  
 ولا يبطل النية لاداءه أو شربه أو جماعه بعد ما استكمل في حاشية  
 السبب من العلامة مبركين والتعليل في هذا ان المنة لا تبطل مطلقا ولو  
 قصد حاشية مبركين لكلام المؤلف وجه وهو انه اذا قصد التعليق كان غير  
 جازم بالنية وهو ظاهر والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

وتبينها) لئلا يبيد وينقطع من المكث (فهو قضاء  
 رمضان وقضاء ما أفلسه من قبل الصوم والقران  
 بأنواعها) كفارة البصر وصوم التمتع والقران  
 (والأندرا المطلق) من تعبد به في ما قبله من تعبد  
 بشرط ووجد (قوله ان في ما قبله من تعبد  
 صوم يوم لحصل الشغل) أو مطلق (قوله ان في ما قبله من تعبد  
 صوم يوم لانها ليس لها وقت معين فلم تأدى النية  
 من يوم لا يمتنع أو مقارنة المصالح الفجيرة وهو  
 من جهة منية أو مقارنة المصالح الفجيرة وهو  
 وقد ثبت عند الضرورة ويشرط الا ان يطرأ لا يفي  
 ورجع عما نوى لسلام بصر صائغا فلا كفارة  
 عليه الا القضاء بانقطاع النية بالرجوع فلا  
 عليه في رمضان الا ان يعود الى تجديد النية  
 ويحصل مضيه فيه في وقتها تجديد النية  
 النية بقوله الصوم غدا ان شاء الله لا يفي  
 الاستعانة وطلبه التوفيق الا ان يفي  
 الاستثناء



\* (فصل فيما ثبت به الهلال) أي هلال رمضان وغيره (قوله وغيره) كصوم  
يومين من آخر الشهر (قوله يجب) الظاهر منه الافتراض لأنه يتوصل به  
إلى الفرض وكذا يجب التماس هلال شوال في غروب التاسع والعشرين  
من رمضان (قوله التماس الهلال) أي طلب رؤيته قال في الشرح  
وتكره الإشارة إلى الهلال عند رؤيته لأنه فعل الجاهلية وفي هذا إشارة  
إلى أنه لا عبرة بقول المجمين فلا يثبت به الهلال (قوله فان غم عليكم)  
أي أخفى عليكم (قوله فلذا) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث  
فان غم عليكم الخ (قوله وغيره) كظلمة مانعة أو ضوء كذلك أو دخان  
(قوله هو ما يلي التاسع والعشرين) قال في الهندية هو إذا لم ير علامة  
لسنة الثلاثين والسما متغمة أو شهد واحد فرددت شهادته أو شاهدان  
فاسقان فرددت شهادتهما أو وفي شرح المختار أن يتحدث الناس بالرؤية  
ولا تثبت وظاهر التقييد بأنه ما يلي التاسع والعشرين أنه لا يكره صوم  
التاسع من ذي الحجة عند الشك في أنه يوم نحر واطّهار الكراهة ويحترز  
(قوله وقد استوى فيه الخ) بيان لوجه إضافة اليوم إلى الشك (قوله  
بحقيقة الحال) متعلق بالجهل وحذف من العلم نظيره أو متعلق بالعلم  
وحذف من الجهل نظيره (قوله بأن غم الهلال) الباء للشيئية (قوله  
فاحتمل) بالبناء للمجهول أي احتمل الحال (قوله وخمس إبهامه) لم يبين  
أنه إبهام البني أو البصري (قوله وقوله) بالجر عطفًا على قوله الأول قال  
ابن حجر وثواب الناقص كالكامل في الفضل المترتب على رمضان  
أما ما يترتب على صوم يوم الثلاثين من ثواب واجبه أي فرضه ومنذوبه  
عند محوره وفطوره فهو زيادة يفوق بها الناقص فلم رمضان فضل من  
حيث هو يقطع النظر عن مجموع أيامه كغفرة الذنوب لمن صامه إيمانًا  
واحتمسابًا والدخول من باب الجنة المعتصم عنه وغير ذلك من التكريم  
وهذا لا فرق فيه بين كونه ناقصًا أو تامًا وأما الثواب المترتب على كل يوم  
بخصوصه فأمر آخر قد يثبت للكامل بسببه ما لا يثبت الناقص وتطم  
العارف بالله تعالى الأجهوري أشهر الصوم التامة والناقصة في حياته  
صلى الله تعالى عليه وسلم فقال  
وفرض الصيام ثاني الهجرة \* فصام تسعة نبي الرحمة

\* (فصل فيما ثبت به الهلال وفي صوم) يوم (الشك  
وغيره) يجب كفاية التماس الهلال ليلة الثلاثين  
من شعبان لأنه قد يكون ناقصًا (ينبت رمضان  
برؤية هلاله) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته  
وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأتموا عدة شعبان  
ثلاثين فلذا قال (أو بعد شعبان ثلاثين) يومًا (أن  
غم الهلال) بغيره وغبار وغيبه بالإجماع (ويوم  
الشك هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان وقد  
استوى فيه طرف العلم والجهل) بحقيقة الحال  
(بأن غم الهلال) أي هلال رمضان فاحتمل كمال  
شعبان ونقصانه نظرًا إلى قوله صلى الله عليه وسلم  
شعبان ونقصانه نظرًا إلى قوله صلى الله عليه وسلم  
الشمس هكذا وهكذا وعشرين وقوله وهكذا وهكذا  
الثالثة يعني تسعة وعشرين يعني ثلاثين فالشك بوجوده  
أي من غير خمس يعني ثلاثين من رمضان هو أو من شعبان  
كغيره في الثلاثين

فأربعاً نساء وعشرين يوماً \* فاد على ذاب الكمال انهما  
 كذا البعضهم وقال الهيثمي \* ما صام كمالاً سوى شهر ربيع  
 وللدبري أنه شهران \* وناقص سواء خذ ينانى  
 ١٥ من شرح السيد ملخصاً (قوله أو يغتم من رجب) الضمير في يغتم يعود إلى  
 شعبان أي أو يغتم دلال شعبان من رجب فأكلت عذته فإذا لم ير هلال  
 رمضان يقع الشك في الثلاثين من شعبان أو الثلاثون فيكون رجب كمالاً  
 أو الحادى والثلاثون فيكون رجب ناقصاً واليوم الآتى الأول رمضان  
 (قوله الحديث السرار) فإنه يدل على استحباب صوم آخر شعبان  
 وهو قوله صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا  
 قال فإذا أفطرت فصم يوماً مكانه وفيه أن محله في آخر شعبان المحقق  
 ويوم الشك يحتمل أنه من رمضان (قوله إذا كان على وجه الخ) شرط  
 في قوله لا يكره (قوله ذلك) أي الصوم (قوله لي متادوا) علة للمتنى  
 وهو قوله يعلم أي فأنهم إذا علموا اعتادوا ولو قال لا يعتادوا الخ أي إنما  
 شرطنا ذلك لا يعتادوا والكان أوضح (قوله ظننا منهم) علة لقوله  
 لي متادوا (قوله زيادته) أي صوم يوم الشك (قوله لظاهر النهي)  
 هو قوله صلى الله عليه وسلم لا تتقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن  
 يوافق صوماً كان يصومه أحدكم وفي الشرح الكبير عن ظاهر النهي  
 وهو الأولى (قوله وقيل الصوم الخ) هو الذي جزم به المصنف فيدل  
 على أنه صحيح والكلام الآتى يدل على أنه أفضل في حق الخواص فقط  
 وفي عبارة التنوير وشرحه والابصومة الخواص ويفطر غيرهم بعد  
 الزوال به يفتى نفياً لتهمة النهي ١٥ فأفاد الخلاف في أفضلية صومه  
 للخواص قال في شرح السيد ومنه أي من قوله الصوم تغفل المقتضى  
 عدم الكراهة يعلم أن ما استفيد من كلام المصنف من أن صوم يوم الشك  
 تغفل لا يكره مطلقاً سواء وافق صوماً يعتاده أم لا وسواء صلحه باتقراده أم  
 لا بأن ضم إليه غيره وسواء كان ماضيه إليه يوماً واحداً أم لا بأن  
 كان يومين فأكثر مسلم لا غبار عليه ولا ينافيه ما يأتي من قوله وكره  
 صوم يوم أو يومين من آخر شعبان لأنه مقيد بما إذا كان المتقدم على

أو يغتم من رجب (وكره فيه) أي يوم  
 الشك (كل صوم) من فرض وواجبه وصوم  
 رد فيه بين نقل وواجبه (الصوم تغفل جزم به بلا  
 ترد فيه وبين صوم آخر) فإنه لا يكره لمحدث  
 السرار إذا كان على وجه لا يعلم العوام ذلك  
 لاعتادوا صومه ظننا منهم زيادته على الغرض وإذا  
 وافق معتاده فصومه أفضل اتصافاً واختصاراً  
 في الأفضل إذا لم يوافق معتاده قبل الأفضل القطر  
 احترازاً لظاهر النهي وقيل الصوم اقتداءً بصلى  
 وعائنه رضي الله عنهما فانهما كانا يصومان (وان  
 ظهر أنه من رمضان أجراً عنه) أي عن رمضان  
 (ما صامه) بأي تنية كانت



قصد أن يكون من رمضان ام (قوله إلا أن يكون مسافرا) هو  
 مذهب الإمام كما سبق (قوله لا دخول إلا في عزمته) أي في نية  
 صومه من وجبه وهو ما إذا ظهر أنه من رمضان فإنه يجزى عنه فكله  
 لم يشرع ملتزما بل مسقطا من هذا الوجه فلا قضاء عليه لو أفسد (قوله  
 وكراهية الواجب الخ) الأولى ما فعله في الشرح حيث قال أما كراهية  
 صومه على أنه من رمضان فلقوله صلى الله عليه وسلم من صام يوم الشك فقد  
 عمى أبا القاسم وفيه تشبيه بأهل الكتاب في زيادة مدة الصوم فإن ظهرت  
 رمضانته أجزأه وإن أخفاه فظهر أنه من شعبان لم يقضه كالمظنون  
 لشروعه مسقطا وأما كراهية الواجب الخ والفرق بين ظهر الجمعة الذي  
 يصلي نية الشك في صحة الجمعة حيث ينوي فيه الفرض وبين صوم الشك  
 حيث لا ينوي فيه الفرض أن نية التعيين في الصلاة لازمة لكون وقتها  
 ظرفا يسهلها وغيرها بخلاف الصوم فظهر الجمعة لا يصح ولو في وقتها إلا أن  
 نواه على التعيين بخلاف وقت الصوم فإنه معيار لا يسهل غيره سدد عن  
 الجوى وهذا الثمبارد على مذهب أبي يوسف لا على المتقدم أن ما ذكره  
 المصنف من حديث من صام يوم الشك فقد عمى أبا القاسم لا أصل له كما  
 قاله الزياحي (قوله لصورة النهي) أي النهي عنه يعني أن صورة الواجب  
 كصورة الفرض للقرب بينهما فإذا كره ولو ظهرت رمضانته في هذه  
 الصورة أجزأه لو مقيما ولو مسافرا فعن الواجب عند الإمام ولو ظهر من  
 شعبان فعمى في الصحيح كذا في الشرح (قوله كما دللته في أرض الغير)  
 فإن الكراهية هنا للعارض المجاور وهو الأداء في ملك الغير بالرضا كما كره  
 الواجب للعارض وهو تصويره بصورة النهي عنه (قوله لعدم التشبه) أي  
 بأهل الكتاب في الزيادة على مقدار الصوم وبقى ما لورد بين واجب ونفل  
 ومكره تنزيها ولو تردد بين فرض وواجب كره فإن ظهر أنه من شعبان لم  
 يجز عن الواجب لأن الجهة لم تثبت للتردد فيها وأصل النية لا يسهل فيه  
 ويكون فرضا غيره مضمون بالقضاء إذا كان غير رمضان لشروعه فيه مسقطا  
 (قوله لا يكون صائما) كما أنه ليس بصائم لو نوى أنه إن لم يجد غدا فصائم  
 ولا يفطر تنوير (قوله والمراد به التقديم الخ) فيه تأجل إذ ليس ذلك

الآن يكون مسافرا ونواه عن واجب آخر كما تقدم  
 وإن ظهر من شعبان ونواه فلا كان غير مضمون  
 لدخول الاستسقاط في عزمته من وجبه وكراهية  
 الواجب لصورة النهي كما دللته في أرض الغير وهو  
 دون كراهية على أنه من رمضان لعدم التشبه وأما  
 كراهية النفل مع التردد فلا دلالة للفرض من وجبه  
 وهو أن يقول إن كان بعد من رمضان ففته  
 فتأخر (وأن رقد) الشخص (نفسه) أي في يوم  
 الشك (بذ صائم وفطر) كقوله إن كان من رمضان  
 فصائم ولا يفطر (لا يكون صائما) لأنه لم يجز  
 بزميته فإن ظهرت رمضانته قضاء ثم شرع في بيان  
 تقديم الصوم من غير شك على جهة الاستنباط  
 فقال (وكره صوم يوم أو يومين من آخر شعبان)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الشهر يوم  
 ولا يومين إلا رجلا كان يصوم صوما في صومه  
 متفق عليه والمراد به التقديم



بلازم لان اهل المعقولة توهم الزيادة ولو من بعض الناس وهذه تحقق  
بتقديم الصوم ولو على أنه من شعبان ومعنى الحديث لا تصوموا قبل  
رمضان الخ وما يدل على ما ذكرنا قوله لا تقعدوا الشهر أى شهر الصيام  
المفروض بغيره وكذا ذكر في التحفة ونصها الصوم قبل رمضان يوم  
أو يومين مكروه أى صوم كان وما ذكره المحب أخذ في الفوائد وأقاده  
في العناية ومثله في الإيضاح ونصه لا بأس بصوم يوم أو يومين أو ثلاثة قبل  
رمضان لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصل شعبان برمضان والمراد  
بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقعدوا الحديث استقبال الشهر بصوم منه  
ومثله في الدراية قال السكال وما في التحفة أوجه فالجاءل أنه اذا صام  
يومين أو يوماً هل يكره بعضهم كصاحب التحفة قال بالكره مطلقاً  
وبعضهم وهو الاكثر قيد بما اذا نوى أن ذلك من رمضان وما عليه الاكثر  
هو الذي ذكره في الهداية ( قوله لان التقديم بالشئ على الشئ أن  
ينوى الخ ) فيه نظر ظاهر فان تقدم الشئ على الشئ لا يلزم فيه ما ذكره  
وأجيب بان الشئ أعيد معرفة فيكون عينا والتقديم هنا انما هو وصف  
الفرض ( قوله لا يكره صوم ما فوقهما ) وقال الامام الشافعي اذا اتصف  
شعبان فلا صيام الا رمضان لحديث ورد فيه وأورد أن التقديم بنية صوم  
الفرض لا يخص اليومين بل الحكم الكراهية فيلزم اد حيث نوى الفرض  
وأجيب بأنهم خصوا الكراهية باليوم واليومين لدفع توهم أن القليل  
عفو كما عني في كثير من الاحكام أى في فهم حكم الكثرة بالاولى وبأنه لما  
كان يقع النقص في الشهر وفيتوهم متوهم وفوق النقص في رجب  
وفي شعبان معاً فيصوم يومين قبل الرؤية بناء منه على هذا التوهم من غير  
تحقيق تأمل وراجع الشرح ( قوله أن يأمر المفق ) انما كان الأمر  
المفق لا المقاضى لان الصوم لا يدخل تحت القضاء الاتباع أى يأمر المقاضى  
على أنه اقتضاء لا حكم ( قوله باظهار النداء ) الباء فيه كالباء في كتبت  
بالقلم ويظهر النداء في الاسواق والمنارات كما في الشرح ( قوله بالتلوم )  
الباء للتعدي ( قوله بانشاء التية ) متعلق بإداء ( قوله بظهور الحال )  
الباء بمعنى مع أى مع ظهور الحال انه من رمضان ( قوله في وقتها ) أى

على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ  
على الشئ أن ينوى به قبل حينه وأوانه ووقته  
وزمانه وشعبان وقت التطوع فاذا صام عن شعبان  
لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون  
هذا تقدماً عليه من فوائده حتى العلامة ثمس الدين  
محمد المحب رحمه الله ( لا يكره ) صوم ( ما فوقهما ) أى  
اليومين كالسلافة ما فوقهما من آخر شعبان كما في  
الهداية ( و ) المختار أن ( يأمر المفق العائنة ) باظهار  
النداء ( بالتلوم ) أى بالانتظار لانية صوم في إنداء  
( يوم النك ) محاذة على اسكان أداء الفرض  
بانشاء التية بظهور الحال في وقتها



التبعة متعلق بظهور (قوله ثم يأمر العامة) بالنصب مطلقا على يأمر  
 الأول (قوله حديث السرر) يأتي ذكره قريبا (قوله يتهم بالعصيان)  
 عليه لقوله سر قال في الشرح فان اقتسامهم بالافطار بعد التلوم فاذا خالف  
 الى الصوم اتهموه بالمعصية تمسكهم بما يروى من صام يوم الشك فقصده  
 عصي ابا القاسم وهو مشهور بين العوام اه (قوله بارتكاب) البلاء  
 للبيعة متعلق بالعصيان وقوله بما يروى البلاء بمعنى اللام وتصديره  
 في الصغير والكبير يروى بقوله في الكبير وهو مشهور بين العوام بتفسير  
 الى انه لا اصل له وهو كذلك كما رعن الزياي والدليل على ان القاضي  
 يصومه ما حكاه أسد بن عمرو قال أتيت باب الرشيد فاقبل أبو يوسف  
 القاضي وعليه عمامة سوداء ومدرعة سوداء وخف أسود وراكب على  
 فرس أسود وما عليه شيء من البياض الا طيته البيضاء وهو يوم الشك  
 فأتى الناس بالقطر فقلت له أمطرت أنت فقال ادن الى قدوت منه فقال  
 في أدنى اني صائم اه والسواد شعار العباسية (قوله مخالفا) حال من  
 فاعل المصدر المحذوف الذي هو ارتكاب اذ تقديره بارتكابه الصوم  
 مخالفا لما أمر به من الفطر وأمر بالبناء للمعلوم والمفعول محذوف وهو  
 العامة (قوله من كان الخ) أي من كان من الخواص في هذا  
 المقام (قوله وعن ملاحظة) من عطف الخواص (قوله فصم يوما  
 مكانه) الامر يحمل على التذب (قوله وسرار الشهر بالفتح والكسر)  
 قال في القاموس السرار كسحاب السحاب ومن الشهر آخر ليلة منه  
 كسراره وسرره وقال قبله السرر سهل الشهر أو آخره واستدل الامام  
 أحمد على وجوب صوم يوم الشك بهذا الحديث كما في الشرح (قوله  
 سمى به) أي بالسرار الذي يدل على الخفاء (قوله لانه لما كان الخ) عليه  
 لتذب صومه للمفتي والقاضي ومن كان من الخواص (قوله على  
 التقدم) أي المنهي عنه (قوله على نية الفرض) أي على ما اذا قدم  
 الصوم على رمضان ناويا أنه منه (قوله وحديث السرر) أي الحديث  
 الدال على طلب صوم السرر (قوله ختم شعبان) منبر أن (قوله  
 ذلك) أي الختم بعبادة الصوم (قوله ورد قوله) فاذا لم يرتصه

(ثم) يأمر العامة (بالافطار اذا ذهب وقتها) انشاء  
 (النية) وهو لا يوجب (الوضوء الكبير) ولم يبين  
 (الحال) حسب الملة اعتماد الزيادة (ويوم فيه)  
 أي يصوم مع فلا (النية والقاضي) سر الحديث  
 السررا لا يثبت بالعصيان بارتكاب الصوم بخالفنا  
 من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم بخالفنا  
 لما أمر به من الفطر (و) يصومه أيضا (من كان  
 من الخواص وهو من النية) عن (ملاحظة  
 الاضجاع وهو) (عن الفرض) ان كان من رمضان  
 كونه) صائما (عن الفرض) ان كان من رمضان  
 الحديث السرر وهو قوله صلى الله عليه وسلم لرجل هل  
 صمت من سرار الشهر بالفتح والكسر آخره سمى به  
 يوما مكانه وسراره لانه لما كان معارضاً لنية الفرض  
 لاستتار الفرض لانه لما كان معارضاً لنية الفرض  
 بصيام يوم أو يومين حمل التقدم على نية الفرض  
 وحديث السرر على استحبابه نقلا لان المعنى الذي  
 يعقل فيه ختم شعبان بالعبادة كما يجب ذلك في كل  
 شهر (ومن رأى هلال رمضان) وحده (أو) هلال  
 (الفطر وحده ورد قوله)



بالأولى (قوله لزومه الصيام) وكذا يلزم صدقه إذا أخبره برويته أن صدقه ولا يفطرون أن أفطروا كفارة عليه بحر (قوله وإذوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ) دليل المسئلة الثانية (قوله يوم تفطرون) يفتح التاء بدليل الفطر ولو كان يضمه بالقال وإفطاركم وفي القاموس فطم الصائم أكل وشرب كفطر وفطرته محققا ومشددا وأفطرته أا وأورد أن الحديث يفيد أن الصوم يوم صوم الناس ومن رأى هلال رمضان وحده ورد قوله وجب عليه صومه مع أن الناس لم يصوموا وأوجب بأن الصوم ثبت بدليل خاص وهو الآية المتقدمة (قوله وفيه إشارة الخ) وجهها أنه إذا لزمه الصيام بعد رد قوله يلزمه إذا لم يشهد ولم يرتب الأولى والصوم المراد منه حقيقة لا الامساك على المعتمد في صورة رؤية هلال الفطر وهل يجب أو يندب قولان والمعتمد الأول والمراد بالوجوب الاقتراض كما قاله صاحب تحفة الأخبار (قوله من عرض الناس) بالضم أي عاقبتهم كما في القاموس (قوله إذا رآه) أي هلال الصوم أو هلال الفطر على التوزيع (قوله ولا يجوز له الفطر) جعل كلام المصنف مرتبطا بما قبله من مسئلة الإمام فأخرج المتن عن العموم (قوله وفي الجوهرية) ومثله في الهندية عن السراج (قوله قال) أي صاحب الجوهرية (قوله برويته) أي بروية هلال رمضان (قوله ولا يصلي بهم العيد) أي إذا رأى هلال شوال كما أفصح عنه في السراج وكذا يقال فيما بعد (قوله فأخذ) أي أخذ من قال بهذا التفصيل (قوله في المحلين) هما رؤية هلال رمضان بالصوم ورؤية الإفطار بالصوم أيضا لاحتمال الغلط في الرؤية (قوله قال صاحب الكتاب) يحتمل أنه القدروي (قوله إذا استيقن) أي الإمام (قوله لأنه ثابت بالشرع) أي بروية الإمام (قوله لما تلوينا) أي من قوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وقال في الشرح ولما روينا أي من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الخ وفي نسخ من الصغير وروينا (قوله لأنه يوم عيد عنده) هذا تعليل لعدم الكفارة في الإفطار بروية هلال الفطر (قوله ويرد شهادته) متعلق بقوله صار مكذبا وهو دليل الفطر في رؤية هلال رمضان (قوله وبذلك)

أي رده القاضي (لزومه الصيام) لقوله تعالى فنشهد منكم الشهر فليصمه وقد رآه ظاهرا وقوله صلى الله عليه وسلم صومكم الخ والناس لم يفطروا فوجب أن لا يفطروا تفطرون والناس لم يفطروا فوجب أن لا يفطروا لا فرق بين كون السماء بعلة فلم يقبل لنفسه أو ردت بعصمها لا تفارده وفيه إشارة إلى لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضي ولا فرق بين كونه من مرض الناس أو الإمام فلا بأس بالناس بالصوم ولا يفطر الناس إذا رآه وحده ويصوم هو ولا يجوز له القطع إذا رآه وحده برويته من المأذون كذا في الفتح هلال شوال) برويته من المأذون وفي الجوهرية والترخانية عن المحيط والملاسة وفي الجوهرية خلافا قال الإمام يأمرهم بالصوم بروية أو لا يجزئ ولا يصلي بهم العيد ولا يفطر لأمير أو لا يجزئ فأخذ بالاحتياط في المحلين وفي الجهة قال صاحب الكتاب إذا استيقن بالهلال يفتح ويصلي العيد ويفطر لأنه ثابت بالشرع وقد ثبت عندنا في الترخانية (وان أفطر) من رأى الهلال وحده (في الوقين) رمضان وشوال (قضى) لما تلوينا (ولا كفارة عليه) ولا على صدق الراي لأنه شهد عند هلال الفطر وصدقه فافطر لأنه يوم عيد عنده فنكون شبهة ويرد شهادته في رمضان صار مكذبا شرعا (و) بذلك لا كفارة عليه



أي بماد كرم من التعاليف (قوله يوم يومون) أي والناس لم  
يؤمنوا عند رؤية هلال رمضان وهذا مع الاستغناء عنه بقوله وبذلك  
لا كفارة عليه انما يظهر في هلال رمضان وأما العلة في الفطر فلا  
يوم عند عنده أي للرؤية المحققة عنده (قوله في الفطر) أي في رؤية  
هلال الفطر أي فانه أفطر والناس صائمون فوجب الكفارة (قوله  
والحقيقة التي عنده) أي للرؤية المحققة عنده في رمضان فاذا أفطر  
وجب عليه الكفارة (قوله كضباب) قال في القاموس واليوم  
صار ذا ضباب بالفتح أي ندى كالغيم أو ضباب رقيق كال دخان اه فذكره  
حسنته لا فائدة فيه لان كلام من الغيم والندى مذكور (قوله وندى) بالقصر  
هو كافي القاموس من الثرى والشحم والمطر والبلل والطلا وشئ يطيب به  
كالبحر اه والمناسب هنا المطر أو البلل ولكنهما لا يعلن السماء (قوله  
بجلسه) قال في التوير وشرحه وقيل بلا دعوى وبلا لفظ أشهد  
وبلا حكم ومجلس قضاء الخ فذكر المجلس اتفاقا (قوله خبر واحد عدل)  
يلزم أن يكون مسلما عاقلا بالغيا بجز وفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق  
(قوله هو الذي الخ) هو أدنى وصف العدالة وهو الشرط (قوله والمرودة)  
قال في القاموس مرؤ ككرم مرودة فهو مرؤ أي ذو مروءة وانسانية اه  
(قوله في الصحيح) مقابله ظاهر الرواية أنه لا يقبل خبر المستور (قوله  
ويلزم العدل) أما الفاسق ان علم أن الحاكم يعمل بقول الطحاوي  
وهو قبول شهادة الفاسق في رؤية الهلال وان كان مأثرا بالمستور ينبغي  
له أن يشهد كذا في الشرح عن التارخانية وشرح الدرر وفي الدراية  
لا يقبل خبر الفاسق اتفاقا وفي البحر قول الفاسق في البيانات التي يمكن  
ثقة بها من العدل غيره قبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كفاسقين  
فاكثر اه (قوله وللخبرة) ولورقيقة كما أفاده في الدرر (قوله لانه من  
فروض العين) يؤخذ منه أن محله اذا تعينت الشهادة والاحرم عليها (قوله  
لو شهد على شهادة واحد مثله) بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر  
الاحكام حيث لا تقبل عالم يشهد على شهادة كل شاهد وجلان أو رجل  
وامرأتان وقوله على مثله بل ولو على غير محله كزوجة عبد وذكرا  
(قوله في ظاهر الرواية) لقبول رواية أبي بكر بعد ما تاب وكان قد حدث في

ولو كان فطره قبل ما رده القاضى في الصحيح) اقيام  
النسبة وهي قوله صلى الله عليه وسلم اليوم يوم  
تصومون وقيل يجب الكفارة فيهما للظاهر بين الناس  
في الفطر والحقيقة التي عنده في رمضان (واذا كان  
بالسما علة من غير أو غير أو غير) كضباب وندى  
(قيل) أي القاضى بمجلسه (خبر واحد عدل) هو  
الذي حسنته أكثر من حسنة والعدالة ملكة تجعل  
على ملازمة التقوى والمروءة (أو) خبر (مستور)  
هو مجمل المطل لم يظهر له فسق ولا عدالة يقبل قوله  
(في الصحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاكم  
في ليلته ونسبه كذا لا يصحوا مقطرين وللخبرة أن  
تشهد بخبر أدنى وليها لانه من فروض العين (و) يقبل  
خبره لو (شاهد على شهادة واحد مثله) لان العدد  
في الأصول ليس بشرط فكذا في الفروع (و) يقبل  
خبره ولو كان آثما أو قضا أو محدودا في قذف (وقد  
تاب) في ظاهر الرواية انسابا (للمضان) لانه أمس  
دقيق وخبر العدل فيه مقبول فاشبه رواية الاخبار



كذف بجر ومقابل ظاهر الرواية ما من الامام لا تقبل شهادة المحدث ووجه  
 الكذب (قوله ولهذا الخ) أي لكونه أمراً ذمياً (قوله لا يشترط  
 لفظ الشهادة) على الصحيح خلاف الشيخ الاسلام فلا يشترط الحكم حتى  
 لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عنده وهو ظاهر العدالة وجب على  
 السامع أن يصوم ولا يحتاج إلى حكم الحاكم هندية وإذا ثبت رمضان  
 بقول الواحد يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق والعق والائمان  
 وحلول الآجال وغيرها ضمننا وإن كان شيء من ذلك لا يثبت بخبر الواحد  
 قصداً كذا في شرح السيد (قوله ولا تقدم الدعوى) قال في الطهيرية هذا  
 على قولهما أما على قول الامام رضي الله عنه فينبغي أن يشترط الدعوى  
 اهـ (قوله في سائر الاخبار) كرواية الاخبار والاخبار عن طهارة  
 الماء ونجاسته (قوله وأطلق القبول) أي ولم يقمده بالتفسير (قوله  
 فقال) عطف تفسير ومثله إذا قال رأيته خارج البلد في الصحراء  
 (قوله لأن الرؤية) علة لقبول خبر الواحد إذا بين (قوله لا مكان  
 التهمة) أي لوجود التهمة بالخطأ في الرؤية (قوله قول الحساب  
 أي الموقنين) (قوله ليس بموجب) شرعاً فطراً ولا صوماً ولا نفقاً هم  
 قال في الهندية ولا يجوز للمخيم أن يعمل بحساب نفسه كما في معراج  
 الدراية (قوله وقبل ثم) يعمل به مطلقاً أو أكثر (قوله والبعض  
 إن كان يكثر) أي قال بعض المشايخ وهو محمد بن سلة باعتباره إن كان  
 يسألهم ويعتمد على قولهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم (قوله  
 والشافعي) عطف على أصحابه وبعض متأخري الشافعية وهو الامام  
 تقي الدين السبكي تصنيف في هذه المسألة مال فيه إلى اعتماد قول المخمين  
 لأن الحساب قطعي وتصديق الوقت في هذا ليس ككفر إلا أن المراد  
 بالكاهن والعراف في قوله صلى الله عليه وسلم من أتى كاهناً أو عرافاً  
 فصدقه فيما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد من يخبر بالغيب أو من يدعي  
 معرفته فما كان هذا يجهله لا يجوز ويكون تصديقه كفراً أما أمر الأهل  
 فليس من هذا القبيل إذ معتمد في الحساب القطعي فليس من الاخبار  
 عن الغيب أو دعوى معرفته في شيء ألا ترى إلى قوله تعالى وقدره منزل

(و) لهذا (لا يشترط لفظ الشهادة ولا) تقدم  
 (الدعوى) كما لا يشترطان في سائر الاخبار (القول  
 القبول) كما في الهداية وقال كان الشيخ الامام أبو  
 بكر محمد بن الفضل انما يقبل شهادة الواحد إذا  
 فسر فقال رأيته في وقت يدخل في الحساب ثم يقبل  
 لأن الرؤية في مثل هذا تتفق في زمان قليل فجاز أن  
 ينفرد هو به كما في التبيين • تنبيه • لما كان  
 التهمة انتهى كذا في التبيين • تنبيه • لما كان  
 قول الحساب مختلفاً فيه نظمه ابن وهبان فقال  
 وقول أولى التوفيق ليس بموجب • وقيل نعم  
 والبعض إن كان يكثر وقال ابن النخبة بعد تقي  
 الخلاف فاذن اتفق أصحاب أبي حنيفة إلا التامد  
 والشافعي أنه لا اعتماد على قول التبيين في هذا



(وشروط اهلال الفطر) أى لثبوت وثبوت غيره من الالهة (إذا كان بالسما علة) لفظ (الشهادة) الحاصلة (من حزين) مسلمين مكلفين غير محمد ودين في قذف (أو حزينين) لكن (بلا) اشتراط تقدم (دعوى) على الشهادة كعتق الامة وطلاق الزوجة وإذا رأى الهلال في الرستاق وليس هنالك وال ولا فاض فان كان ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان أخبر عدلان برؤية الهلال وبالسما علة لا بأس بأن يفطروا بلا دعوى ولا حكم للضرورة (وإذا لم يكن بالسما علة فلا بد) للثبوت

(من) شهادة (جمع عظيم لرمضان والفطر) وغيرهما لأن المطلع متحد في ذلك المحل والموانع منتفية والابصار سليمة والاهم في طلب رؤية الهلال مستقيمة فالتفرد في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فوجب التوقف في رؤية القليل حتى يراه الجمع الكثير لا فرق في ظاهر الرواية بين أهل المصر ومصر ودمشق خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع) العظيم قبل أهل المحلة وعن أبي يوسف خمسون كالفسامة وعن خلف خمسمائة يبلغ قليل وقال الباقي الألف بخاري قليل وقال السكالك الحق ما روي عن محمد وأبي يوسف أن العبرة بتواتر الخبر ومجيبته من كل جانب انتهى وفي التجنيس عن محمد أن أمر القلة والكثرة (مفوض الى رأى الامام) وهو الصحيح وفي البرهان (في الاصح) لأن ذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن وتتفاوت الناس صدقا (وإذا تم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين (بشهادة فرد) برؤيته (ولم ير هلال الفطر) ذلك (والسما مصحبة لا يحل الفطر) اتفاقا على ما ذكره شمس الاثمة ويعزز ذلك الشاهد كذا في الدور وفي التجنيس إذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى يصوموا يوما آخر وقال الزبائى والاشبه أن يقال ان كانت السما مصحبة لا يفطرون لظهور غلظه وان كانت متغمة يفطرون لعدم ظهور الغلط (واختلف الترجيح) في حل الفطر (فيما إذا كان) ثبوت رمضان (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم ير هلال شوال مع الصوم صح في الدراية والخلاصة والبرازية حل الفطر لأن شهادة الشاهدين إذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفي مجموع التوازل لا يفطرون

لتعلاو عدد السنين والحساب أفاده في تحفة الاخبار (قوله وثبوت غيره من الالهة) كتر مع ما يأتي متنا (قوله لفظ الشهادة الخ) قال في الجرح لا تعلق به نفع العباد وهو الفطر فأشبهه سائر حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيهم من العدالة والخيرية والعدو وعدم الخد في قذف ولفظ الشهادة والدعوى على خلاف فيه اه (قوله لا يمكن بلا اشتراط تقدم دعوى) أى على قولهما فما ذكره من الأدعوى لا ثبات رمضان انما يحتاج اليه على مذهب الامام أفاده السيد (قوله كعتق الامة وطلاق الزوجة) أى فعل الشاهدان يشهد بهما عند القاضي وان لم تدع الامة والزوجة أماعتق العبد المذكور فيشترط فيه الدعوى (قوله في الرستاق) أى القرى (قوله يصوم الناس بقوله) أى اقتراضا قال في المنع وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلا اه ومحملة ما إذا كان بالسما علة (قوله لا بأس الخ) كذا عبر في المنع والهندية وظاهر التعبير به عدم وجوب الفطر (قوله للضرورة) أى انما فعلوا ذلك استقلا لا للضرورة وهي عدم الحياكم والظاهر ان ذلك يجري فيما إذا كان الحكم بعيدا عنها (قوله وغيرهما) أى من بقية الالهة (قوله والابصار سليمة) أى غالبها (قوله مستقيمة) أى متوفرة بتهيئة (قوله يوهم الغلط) كذا في الشرح وفي نسخ اتوهم الغلط ولا وجه له (قوله مفوض الى رأى الامام) من غير تقدير بعدد كما في التنوير (قوله وتتفاوت الناس صدقا) أى من جهة الصدق أى فيما يمكن أن يغلب صدق بعض الناس عنده فيقبله (قوله وذلك والسما) خبر لسم الإشارة محذوف أى وذلك كائن (قوله بمنزلة العيان) كسر العين المشاهدة (قوله اتفاقا على التحقيق) يرجع الى شهادة الفرد العدل ومقابل التحقيق أن حل الفطر بشهادة الفرد قول محمد (قوله لما تعلق به من نفع العباد) علة لقوله فلا بد من نصاب الشهادة فكان يحق قوتهم (قوله ويشترط في الثبوت الخ) لو قال المصنف بل قوله وهلال الاضحي كالفطر وجميع الالهة كالفطر لاستغنى عن هذه الجملة (قوله ومطلع فطره) الاولى أن يقول وإذا ثبت الهلال في مطلع

وصححه كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لأن عدم الرؤية مع الصمود ليل الغلط فتبطل شهادتهما قطر (ولا خلاف في حل الفطر إذا) تم العدد و (كان بالسما علة ولو) وصليته (ثبت رمضان بشهادة المفرد) العدل كالعدلين اتفاقا على التحقيق (وهلال الاضحي) في الحكم (كالفطر) فلا بد من نصاب الشهادة مع العلة والجمع العظيم مع الصوم على ظاهر الرواية وهو الاصح لما تعلق به من نفع العباد خلافا لما روي عن أبي حنيفة أنه كهلal رمضان وهو رواية النوادر وصحها في التصفية



فطر الخ (قوله لزوم سائر الناس) في سائر أقطار الدنيا إذا ثبتت عندهم  
 الرؤية بطريق موجب كأن يتحمل اثنان الشهادة أو يشهدا على حكم  
 القاضى أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا رأوه  
 لأنه حكاية اه (قوله صوموا رؤيته) بدل من الخطاب فإنه علق الصوم  
 بطلاق الرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطاً (قوله  
 واختاره صاحب التجريد) وهو الاشبه وان كان الاقل أصح كذا  
 في السيد (قوله كما إذا زالت الخ) قال في شرح السيد لأن انفصال  
 الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت  
 وخروجه حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب  
 وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت درجة فتلك طلوع الفجر  
 لقوم وطلوع الشمس لآخرين وغروب لبعض ونصف ليل لآخرين وهذا  
 مثبت في علم الافلاك والهيئة عيني وأقل ما يختلف فيه المطالع مسيرة شهر  
 كما في الجواهر اعتباراً بقصة سليمان على نينا وعليه الصلاة والسلام فإنه  
 قد انتقل كل غدق ورواح من إقليم إلى إقليم وبين كل منهما مسيرة شهر  
 فاستأنى ونقله الغدق هي السير من أول النهار إلى الزوال والزواح السير  
 من الزوال إلى الغروب اه (قوله ثبوت رمضان وشوال بالدعوى) انما  
 يحتاج لهذا على مذهب الامام وفيه خلاف عنه وأما على مذهب مالك فلا  
 حاجة إلى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما وان لم تقدم الدعوى  
 وقوله ثبوت الخ بمبدأ وقوله بخبر وكالة معلقة خبراً يثبت رمضان المقيد  
 بالدعوى يكون بخبر وكالة (قوله بخبر وكالة معلقة) بأن يدعى شخص على  
 مديون شخص آخر أن الدائنة قال لي إذا جاء رمضان أو شوال نقدت لك  
 بقض الدين الذي لي على فلان فيقر المديون بثبوت الدين بذمته  
 وبالوكالة ويشكر دخول رمضان أو شوال ثم ان كانت هذه حقاً فالامر  
 ظاهر وان كانت كذا فليكون المسوخ لهما اثبات حق الشارع في رمضان  
 أو الخلو في الفطر (قوله لا يدخل تحت الحكم) لأنه من الديانات (قوله  
 وان لزم الصوم بمجرد الاخبار) حتى لو أخبر رجل عدل القاضى عني  
 رمضان يقبل لغيمه ونحوه وبأمر الناس بالصوم كذا في الشيخ والظاهر أن

والمذهب ظاهر الرواية (ويستوعب) في الثبوت  
 (بقية الاهلة) إذا كان بالسماة على (شهادة رجلين  
 عندنا أو) شهادة (تزوجتين غير محمد ودين  
 في قذف) والالجمع عظيم (وإذا ثبت) الهلال (في)  
 بلدة (مطلع قطر) ما (لزم سائر الناس في ظاهر  
 المذهب وعليه الفتوى) وهو قول أكثر المشايخ  
 فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة ما موانعة وعشرين  
 يوماً لصوم الخطاب صوموا رؤيته وقيل  
 يختلف ثبوتها باختلاف المطالع واختاره صاحب  
 التجريد وغيره كما إذا زالت الشمس عند قوم وغربت  
 عند غيرهم فالظاهر على الأولين لا المغرب لعدم  
 انعقاد السبب في حقهم تنبيه ثبوت رمضان  
 وشوال بالدعوى بخبر وكالة معلقة فينكسر  
 المدعى عليه فيشهد الشهود بالرؤية فيقضى عليه  
 وينتجى رمضان منها لأن اثبات مجئ الشهر  
 بمجرد الايدخل تحت الحكم وان لزم الصوم بمجرد

الاخبار



فيه التفات إلى مذهب صاحب القائلين بعدم اشتراط تقدم الدعوى  
(قوله في اخبار الجمع العظيم) المراد به ناس كثيرون أخبروا بصحة رؤية  
الهلال مثلا وليس المراد الاثنين اذ رأى القاضي ذلك (قوله ولا عبرة  
برؤية الهلال نهارا) أي لا عبرة به من الليلة الماضية بل لليلة المستقبلية  
(قوله منه) أي من الحديث (قوله عند عشيته كل شهر) يعني اذ رأى  
عند عشيته الليلة فالليلة الآتية منه وهذا لا ينتج أنه لما اذ رأى قبل الزوال  
وقد ذكره في الدعوى (قوله في المختار من المذهب) ويجعل أبو  
يوسف الهلال المرفق قبل الزوال للماضية في الصوم والفطر وهناك  
أقوال أخر مذكورة في الشرح والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله  
العظيم

### • (باب في بيان ما لا يفسد الصوم) •

الفساد والبطالان في العبادة بيان (قوله بالمرّة) يحتمل تعلقه بقوله لا يفسد  
أي لا يفسد بفعل شيء منها ومفهومه أنه يفسد اذا اجتمعت أوبهضها  
وليس كذلك ويحتمل تعلقه بقوله لا لتحديد أي ليس هذا العدد مقطوعا به  
بحيث لا يزيد والاولى حذف هذه العبارة اذ لا كبير فائدة لها على أن  
ادخال آل على مرّة موله (قوله ناسيا) التسيان عدم استحضار الشيء  
عند الحاجة كذا في الشرح ويقيد بالناسي للاحتراز عن الخطي وهو  
الذاكر للصوم غير القاصد للفطر بأن لم يقصد الاكل ولا الشرب بل قصد  
المضغطة أو اختيار طعم المأكول فسبق شيء منه الى جوفه أو باثر  
مباشرة فاحشة فتوارت حششته فانه يفسد والمكره والناسي كالخطي  
كذا في شرح السبيل (قوله اصومه) لا ناسيا فاعله لانه متذكر لا كاه  
وشربه وجماعه كذا في الشرح وليس التسيان عذرا في حقوق العباد  
حتى لو أودع رديعة أو استعار شيئا فوضعه في محل ونسبه لزمه ضمانه  
(قوله والجماع في معناههما) لانه من شهوة البطن كالأكل والشرب  
وأخرج الحاكم من حديث أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من أفطر  
في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اهـ وهو عام في الأكل والشرب  
والجماع نهر (قوله نزع من فوره) أي اقتراضا (قوله فسد صومه)

ولا يشترط الاسلام في اخبار الجمع العظيم لأن  
التواتر لا يثبت فيه بغير الناقلين فضلا عن فسقهم  
أو ضعفهم ذكره النكاح (ولا عبرة برؤية الهلال  
نهارا سواء كان قد روى (قبل الزوال أو) روى  
(بعده وهو الليلة المستقبلية) لقوله صلى الله عليه  
وسلم صوموا لرؤيته فوجب سبق الرؤية على  
الصوم والفطر والقهر والمسيار منه الرؤية عند  
عشيته في كل شهر عند العبادة والتابعين ومن  
يعدهم (في المختار) من المذهب • (باب) في بيان  
(ما لا يفسد الصوم وهو أربعة وعشرون شيئا)  
تقريرا لا تحديدا بالمرّة منها (مالوا كل) الصائم  
(أو شرب أو جامع) أو جمع بينها (ناسيا) له صومه  
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أكل الصائم ناسيا فأنما  
هو رزق ساقه الله إليه فلا قضاء عليه والجماع  
في معناه فان تذكر نزع من فوره فان مكث  
بعده فسد صومه

بأي من غير كفارة (قوله فان حرّك نفسه الخ) جزم فيه بوجوب  
الكفارة وهو الذي في الذر والذي في النهر عن الخلاصة حكايته بقيل  
وهو الذي في الفتح أيضا (قوله لزمته الكفارة) أنزل أم لا (قوله  
والنزح) لا حاجة الى ذكره (قوله لعدم الجماع صورة ومعنى) لأن  
الموجود حال الصوم الانزال خارج المحل (قوله يذكره) أي لزوما كما  
قال الولوالجي قال في تحفة الاخيار ومثله النائم عن الوقت لكن النامي  
أو النائم غير قادر فسدق النائم عنها ووجب على من لم يعلم حاله ما تذكّر  
الناسي وإيقاظ النائم الا في حق الضعيف مرضه له اهـ أما اذا علم حاله  
ففيه التفصيل (قوله كره) أي تحريما (قوله لا يخبره) أي مطلقا  
(قوله لا تأكله) فيه حذف اسم ان (قوله لم يتذكر) أي بل  
استمر ثم تذكر يلزمه القضاء عند الشيخين وهو الصحيح لما أنه أخبر بأن  
الاكل حرام وخبر الواحد حجة في البيانات نهر ومحل اذا سمع ولم يقع في قلبه  
صدق اخباره أما اذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا  
على حكم الكفارة والطاهر عدم وجوبه لعدم تفاسخ الجنابة بعدم  
التذكر ولأن ابتداء الاكل كان ناسيا وحرره نقلا (قوله فالاولى  
عدم تذكيره) عبارة الفتح وسعه أن لا يخبره (قوله لما فيه) أي  
في التذكير (قوله واللفظ) عطف على الرزق (قوله أو أنزل ينظر)  
قيد بالنظر لأن الانزال بالمس ولو بحائل توجد معه الحرارة مفسد  
استثنى بكفه فعامة المشايخ أفتوا بفساد الصوم وهو المختار كما في القهستاني  
وفي الخلاصة لا كفارة عليه ولا يحل هذا الفعل خارج رمضان أيضا ان  
قصد قضاء الشهوة كذا في الكفاية عن الواقعات اهـ من الشرح (قوله  
وهو الانزال) الضمير الى المعنى (قوله ولا يلزم من الحرمة) أي حرمة  
استدامة النظر والفكر (قوله وفعل المراتين) أي مصاحفهما بلا انزال  
أما بالانزال ففسد وعليه ما القضاء (قوله لم يفسد صومه) لعدم  
المنافي له والداخل من المسام لا ينافيه كذا في الشرح (قوله كما  
لو اغتسل الخ) وانما كره الامام رضي الله عنه الدخول في الماء  
والتأفف بالشوب المبلول لما فيه من اظهار الضجر في إقامة العبادة لالائه

فان حرّك نفسه ولم ينزع أو نزح ثم أوج لزمته  
الكفارة ولو نزح خشية طلوع الفجر فأمني بعد  
الفجر والنزع ليس عليه شيء لعدم الجماع صورة  
ومعنى (وان كان للناسي قدرة على) اتمام (الصوم)  
الى الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب قروي (يذكره)  
به من رآه باكل (وان تركه) كره عدم تذكيره في  
المختار كذا في الفتح وقيل من رأى غيره في رمضان  
بأكل ناسيا لا يخبره لأن بأكله هذا لا يفسد صومه  
واذا ذكر الناسي وهو يأكل فقبيل له انك صائم  
فلم يتذكر يلزمه القضاء في المختار (وان لم يكن له  
قوة فالاولى عدم تذكيره) لما فيه من قطع الرزق  
واللفظ به سواء كان شيخا أو شابا (أو أنزل ينظر)  
الى فرج امرأة لم يفسد (أو فسكر وان أدام النظر  
والفكر) حتى أنزل لأنه لم يوجد منه صورة الجماع  
ولا معناه وهو الانزال عن مباشرة ولا يلزم من  
الحرمة الافطار وفعل المراتين بلا انزال منه  
لا يفسد أو اذ هن لم يفسد صومه كما لو اغتسل ووجد  
برد الماء في كبده

قوله ان قصد قضاء الشهوة يوجد هنا في بعض النسخ  
زيادة نهـ (وان قصد تسكينها أرجو أن لا يكون  
عليه وبال اهـ ويأثم اذا دارم عليه وشئ الامام عن  
ذلك الفعل فقال رأسا برأس وقيل يوجب اذا خاف  
الشهوة كذا في الكفاية الخ اهـ



قريب من الافطار مخ (قوله أو اكحل الخ) لما روى عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم اكحل وهو صائم وليس بين العين والذماغ  
مسلك والذمع يخرج بالترشح كالعرق والداخل من المسام لا يشافيه اه  
من الشرح (قوله أو نخامته) مثلث النون (قوله وتقيد الخ) ما ذكره لا يقيد  
ذلك لانه اعانني فيها الفساد وهو لا يشافي الكراهة نعم قوله فانهم قالوا الخ  
يفيد عدم الكراهة (قوله ودهن الشارب الآية) أي في باب ما تجب به  
الكفارة (قوله كالذخا) تمثيل للمنفى وهو ما يكون جوهر (قوله  
فانهم قالوا) علة لقوله وتقيد الخ وحاصله أنه تمسك باطلاقهم الاكحال  
والاذهان (قوله وكذا دهن الشارب) أي لم يخصوه بشيء من  
الدهن (قوله مع الدهن) الاولى مع الكحل (قوله ولو ابتلع نحو غيبة)  
من كل مأكل لم يفتت منه شيء (قوله أو أدخل أصبعه في  
فرجه) عبارة الشرح وكذا إذا أدخل أصبعه في استه أو المرأة في فرجها  
على المختار الا أن تكون مبتلة بالماء أو الدهن اه وهي أولى وأراد بالفرج  
في كلامه كل متفرج (قوله واحتجيم وهو صائم) رواه البخاري وقال  
الامام أحمد بافطاره وتكره الحجامة للصائم اذا كانت تضعفه عن الصوم  
أما اذا كان لا يخافه فلا بأس به بحمر (قوله أو اغتتاب) قال السيد في شرحه  
الغيبة أن تذكر أحوال بما يكره قبل رأيت ان كان في أخى ما أقول قال ان  
الغيبه ما تقول فقد اغتبتته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل أن  
من تكلم خلف انسان مستور بما يغيبه لو سمعه ان كان صدقا يسمى غيبة  
وان كان كذبا يسمى بهتاناً وأما المتجاهر فلا غيبه له نوح أفندي  
(قوله وحديث أفطار الحاجم والحجوم) الاولى تقديعه (قوله أو نوى  
القطار ولم يفطر) ولا يتم عليه أيضا الا اذا عزم وتطم بعض مراتب التقصير  
فقال

مراتب القصد خمس هاجس ذكرها • فحاطر قد يتب النفس فاستمعها  
يليه هم فعزم كلها رفعت • سوى الاخير فقيه الاخذ قد وقعها  
فالهاجس هو الذي يمر على القلب ولا يثبت والخاطر الذي يتردد دائما  
وحديث النفس ما يتكلم به والهم الارادة والعزم التصميم والذي يكتب

(أ) أو اكحل ولو وجد طعمه (أى طعم السكر  
 (فى حلقه) أولونه فى بزاقه أو تخامته فى الأصح  
 وهو قول الأصحاب لا كقولهم رأى حبة المسك والورد ونحوهما  
 مسألة الأصحاب لا كقولهم رأى حبة المسك والورد ونحوهما  
 لا يكره للصائم شرب الماء من الشارب إلا تيمية أنه  
 لا يكون جوهراً متصلاً ~~ب~~ الدخان فانهم قالوا  
 لا يكره إلا اكحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره  
 ولم يخصوه بنوع منه وكذا دهن الشارب ولو وضع  
 فى عينه لبناً أو دواء مع الدهن فوجد طعمه فى حلقه  
 لا يفسد صومه بذلك عبرة بما يكون من المسام ولو  
 ابتلع نحو غلبة مربوطة بخيط ثم أخرجه لم يفسد  
 أو أدخل أصبعه فى فرجه ولم يكن مبلولاً به  
 أو دهن لم يفسد على المختار (أو احتجيم) لم يفسد  
 لأنه صلى الله عليه وسلم احتجيم وهو محرم واحتجيم  
 وهو صائم (أو اغتصاب) وحديث أنفطر الحاجم  
 والمججوم ما قول بذهاب الإبر (أو نوى الفطر ولم  
 يفطر) لعدم الفعل



(أورد دخل حلقته دخان بلا منعه) لعدم قدرته على الامتناع عنه فصار كليل بقي في ثمة بعد المضغنة له خوله من الاتق اذا طبق  
القم وفيما ذكرنا اشارة الى أنه من أدخل بصره دخانا حلقه بأي صورة كان الادخال فسد صومه سواء كان دخان عنبر أو عود  
أو غيره ما حتى من بخور بخور فأواه الى نفسه واشتم دخانه ذاكرا ٦٤٧ لصومه أفطر لا يمكن التحرز عن ادخال المفطر جوفه

ودماغه وهذا مما يفضل عنه كثير من الناس فليست به  
له ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح  
الفرق بين هواء تطيب بريح المسك وشبهه وبين  
جوهر دخان وصل الى جوفه بفعله وسند كالكفارة  
يشربه (أو) دخل حلقه (غبار ولو) كان (غبار)  
دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقه (ذباب أو)  
دخل (أثر طعام الادوية فيه) أي في حلقه لانه  
لا يمكن الاحتراز عنها فلا يفسد الصوم بدخولها  
(وهو ذاكرا صومه) لماذا كرنا (أو أصبح جنباً ولو  
استمر) على حالته (يوماً) أو أياماً (بالجنابة) لقوله  
تعالى قالاً أن يشره من لا يستلزام جواز المباشرة  
الى قبيل القبر وقوع الغسل بعده ضرورة وقوله  
صلى الله عليه وسلم رأيت أصبح جنباً وأنا أريد الصيام  
وأغتسل وأصوم (أو صب في احليله ماء أو دهن)  
لا يفطر عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف  
فيما اذا وصل الى المثانة أم لا مادام في قسبة الذكر  
لا يفسد بالاتفاق ومبنى الخلاف على منفذ الحروف  
من المثانة وعدمه والظاهر أنه لا منفذ له وانما  
يجتمع البول في المثانة بالترشح كذا نقوله الاطباء  
قاله الزيلعي (أو غاص نهر افد دخل الماء أذنه)  
لا يفسد للضرورة (أو حلك أذنه بعد نخرج عليه  
درن) مما في الصماخ (ثم أدخله) أي العود  
(مراراً الى أذنه) لا يفسد صومه بالاجماع كما في  
البرازيه لعدم وصول المفطر الى الدماغ (أو دخل)  
بعض نزل من رأسه ووصل (أفقه مخاط فاستنقه  
عمداً أو ابتلعه) لا يفسد صومه ولو خرج ريقه من  
فمه فادخله وابتلعه ان كان لم ينقطع من فمه بل متصل  
كالخيط فتدلى الى الذقن فاستشر به لم يفطر وان انقطع

في العزم على السبئية ان العزم لافعل المعصية والعلامة للملازمة على العزم  
على الحسنات راحة طيبة وعلى السبئية راحة خبيثة أفاده بعض المشايخ  
(قوله لدخوله من الاتق الخ) علة لقوله لعدم قدرته (قوله مما يغفل) يضم  
الفاء (قوله وسند كالكفارة يشربه) أي في السلب الذي بعد هذا (قوله  
أورد دخل حلقه غبار الخ) به عرف حكم من صناعته التعرّبه أو الاشياء التي  
يلزمها الغبار وهو عدم فساد الصوم وفي سكب الانهر عن المواقف لو وجد  
بدا من تعاطى ما يدخل غباراً في حلقه أفسد ولو فعل اهوى يدل عليه  
التعديل بعدم امكان الاحتراز (قوله وهو ذاكرا صومه) يشير الى انه  
لو كان ناسياً بالصومه لا يفسد بالطريق الاولى من لا مسكن أتالود دخل  
حلقه دموعه أو عرقه أو دم دماغه أو مطراً أو تلج فسد صومه لتيسر طبق  
فه وفتحاً أحياناً مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه عند الزمته الكفارة  
بحر وهذا الاطلاق في الدمع والعرق محمول على ما اذا كان يجد  
ملوحته في حلقه فيلجى والتقيد بالدخول للاحتراز عن الادخال ولهذا  
صرحوا بأن الاحتواء على المجرى مفسد ذكره السيد (قوله لماذا كرنا) من  
قوله لانه لا يمكن الاحتراز عنها (قوله قالاً أن يشره من) الاوضح  
أن يقول بدله أحل لكم ليلة الصيام الرقت الآية (قوله الى قبيل القبر) لانه  
من الليلة (قوله وقوع) بالنصب مفعول استلزام وقوله وقوله بالجزء عطف  
على قوله لقوله تعالى (قوله وأصوم) أي أدوم على صومي (قوله  
أو صب في احليله ماء أو دهن) قيد بالاحليل لانها لو صب في قبلها ذلك  
أفد بلا خلاف في الاصح قاله السيد (قوله والظاهر أنه لا منفذ له)  
أي كما هو قولهما (قوله كذا نقوله الاطباء) انما أسنده اليهم لان هذا  
المقام يرجع اليهم فيه لكونه من علم التشريع (قوله فدخل الماء أذنه)  
وان كان بفعله على المختار كما في الهداية وصرح به الولوالجي وفي الحاشية  
التفصيل بين الدخول والادخال فصيح الفسل في الثاني ورجحه الكمال  
فتحصل أن في الفساد ادخال الماء قولين صحيحين فالأحوط تجنبه نهائياً  
واذا وقع بميل أذنه الى الماء (قوله أفطر) وعليه القضاء فقط (قوله  
ترطب شفتاه) يجوز تذكير الفعل وتأنينه في المثنى المجازي اذا أسند

فاخذه وأعاد أفطر كذا في الفتح وقال أبو جعفر اذا خرج البراق على شفتيه ثم ابتلعه فسد صومه وفي الحاشية ترطب شفتاه براقه



عند الكلام ونحوه فابتلعه لا يفسد صومه وفي الحجة  
 مل فيه لا ينقض اجماعا وان كان مل فيه ينقض  
 صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا ينقض  
 وينبغي القاء النخامة حتى لا يفسد صومه على قول  
 الامام المشافعي (كما به عليه العلامة ابن الشحنة  
 ليكون صومه صحيحا بالافتاء لا قدرته على مجها  
 (أو ذرعه) أي سبته وغلبه (التي) ولو ملا فاه لقوله  
 صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو صائم فليس  
 عليه القضاء وان استقاء عدافليةض (و) كذا لا  
 يفطر لو (عاد) ما ذرعه (بغير منه ولو ملا) التي  
 (فه في الصحيح) وهذا عند محمد لأنه لم يوجد صورة  
 الفطر هو الابتلاع ولا معناه لأنه لا يتغذى به عادة  
 (أو استقاء) أي تعمد أخراجه وكان (أقل من مل  
 فه على الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقال محمد  
 يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح)  
 لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج  
 سكما ولا ينقض الطهارة وقال الكمال وهو المختار  
 عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد  
 وهو ظاهر الرواية ورواية عن أبي يوسف لا تطلق  
 ماروينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه من  
 سحوره (وكان دون الحصة) لأنه تبع لريقه وهذا  
 القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة أو يتعمد وقال  
 الكمال من المشايخ من جعل الفاصل بين القليل  
 والكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق  
 أو لا يحتاج الاقل قليل والشأن كثير وهو حسن  
 لأن المانع من الحكم بالانطراب بعد تحقق الوصول  
 كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجري بنفسه  
 مع الريق لا فيما يتعمد في ادخاله لأنه غير مضطر فيه  
 انتهى (أو مضغ مثل سمسة) أي قدرها رقد  
 تناولها (من خارج فسه حتى تلاشت ولم يجدها  
 طعاما في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا

الى ظاهر اه (قوله ونحوه) كذا كره (قوله لا يفسد صومه) اقتصر  
 عليه صاحب الدر فبدل على اعتماده دون ما ذهب اليه أبو جعفر ونظير  
 ما لوجه الريق قصد اتم ابتلعه فانه لا يفسد صومه في أصح الوجهين كما  
 في المنح (قوله وعند أبي حنيفة لا ينقض) هو المعتمد (قوله حتى لا يفسد  
 صومه) حتى تفريضة والفضل بعد هاهنا فروع (قوله لا قدرته على  
 مجها) عمله لقوله وينبغي الخ (قوله ولا معناه) أي المقصود منه  
 وهو التغذي (قوله أو استقاء) الحاصل كما في شرح السيد أن جملة  
 المسائل اثنا عشرة لأنه إما أن يكون قاء أو استقاء وكل إمامان يكون مل  
 الفم أو ذرعه وكل من الاربعة إمامان يكون عاد بنفسه أو أعاده أو خرج  
 ولا يفطر في الكل على الأصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط مل الفم  
 ولو استقاء مرارا في مجلس مل الفم فطر لان كان في مجالس أو غدوة  
 ثم نصف النهار ثم عشية وهذا على قول الثاني (قوله لا تطلق ماروينا) من  
 قوله صلى الله عليه وسلم وان استقاء عدافليةض (قوله من سحوره) بفتح  
 السين (قوله وكان دون الحصة) سواء ابتلعه أو مضغه وسواء قصد ابتلاعه  
 أم لا كما في النهر وهذا هو المشهور في خزائن الكمال المفسد ما يزيد على  
 قدر الحصة نقله السيد والحصة بكسر الحاء وتشديد الميم مفتوحة ومكسورة  
 (قوله الاقل قليل) كذا في الشرح والصواب عكس العبارة وبدل عليه  
 ما في شرح السيد حيث قال وقال الذبوبي هذا للتقريب والتحقيق أن  
 الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى الاستعانة بالريق واستحسانه في الفم اه  
 ونحوه في النهر (قوله وذلك) أي عدم سهولة الاحتراز (قوله مما  
 يجري بنفسه) كذا في الشرح وعبارة صاحب النهر والسيد في شرحه فيما  
 يجري وهو الاولى ليناسب قوله لا فيما يتعمد أي الصائم في ادخاله بحيث  
 يحتاج الى معين فيه (قوله أو مضغ مثل سمسة) قيد بالمضغ لأنه لو ابتلغها  
 يفسد صومه وفي وجوب الكفارة قولان معصمان ذكره السيد (قوله  
 وهذا) أي اعتبار وجود الطعام في الحلق وعدمه (قوله فليكن) أي وجود  
 الطعام في الحلق وعدمه الاصل أي الضابط في كل قليل مضغه والله سبحانه  
 تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(باب ما يفسد به الصوم ونجيب به الكفارة)\*

الاولى أن يذكر هنا ما يفطر ولا تجب به الكفارة فيكون صنيعه على سبيل  
التزقي كما فعله في التثوير (قوله ميتا النية) فان نوى نهارا ثم افطر فلا  
كفارة لشبهه بخلاف الشافعي رضى الله عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من  
النهار ويشترط أيضا التعيين فان الامام الشافعي شرطه كذا في تحفة  
الاخبار وقال ان نوى نهارا وافطر فعليه الكفارة أفاده السيد (قوله  
كرض) أي بغير فعله واختلف فيما لو مرض بجرح نفسه أو سوفريه  
مكرها والمعتذر ومها واختلف في المعتاد حتى وحبضا والمنتقم قتال  
عدو ولو افطر ولم يحصل العذر والمعتذر سقطها ولو تكررت فطره ولم يكفر  
للاول تكفيه واحدة ولو في رمضان عند محمد وعليه الاعتماد برأية  
ومجتي وغيرهما واختار بعضهم للفتوى أن الفطر ان كان بغير الجماع  
تداخلت والا لولوا كل عدا شهرة بلا عذرية قتل وقامه في شرح الوهبانية  
كذا في الدر (قوله أو قبله كسفر) بأن سافر فأفطر أم لا فطر ثم سافر طائعا  
فاتفقت الروايات على عدم سقوطها (قوله لانها) أي الطواعية  
والمرأة كالرجل في وجوب الكفارة فاذا وطئها مطاوعة عمدا وجب على  
كل منهما القضاء والكفارة مطلقا ولا يتحمله الزوج أفاده السيد (قوله  
استرزه عن الناسي) أي فانه لا يفطر أصلا وقوله والخطي أي فانه  
يقضى ولا كفارة عليه (قوله استدراكا) السبب والتأنيدتان وقوله  
للمصلحة الفاتنة هي الصوم (قوله لكمال الجنابة) أي في فطره عمدا من غير  
عذر في الصوم الذي عين الله تعالى له زمنا وأطلق المصنف في الكفارة نعم  
السلطان وغيره قال في البرازية اذا زمت الكفارة السلطان وهو موسر  
بماله الحلال وليس عليه تبعة لاحد يفتي باعتناق الرقبة وقال أبو نصر محمد  
ابن سلام يفتي بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار ويسهل  
عليه افطار شهر واعتناق رقبة ولا يحصل الزجر بحر والكفارة عند ابراهيم  
التخفي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج عن العهدة ولو صام  
الدهركا أفاده القهستاني وذهب الافطار عمدا لا يرفع بالتوبة بل لا بد من  
التكفير هداية فهو كجنابة السرقة والزنا حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة

\*(باب ما يفسد به الصوم ونجيب به الكفارة) مع القضاء  
(وهو اثنان وعشرون شيئا) تقريرا (اذا فعل)  
المكلف (الصائم) ميتا النية في أداء رمضان ولم يطرأ  
ما يبيح الفطر بعده كمرض أو قبله كسفر وكان فطره (شيئا  
منها) أي المفسدات (طائعا) احترازا عن المكروه ولو  
أكرهته زوجته في الأصح كما في الجوهرية وبه يفتي فلا  
كفارة ولو حصلت الطواعية في أثناء الجماع لانها بعد  
الافطار مكروهات في الابتداء (متعمدا) احترازا عن  
الناسي والخطي (غير مضطر) اذا مضطر لا كفارة عليه  
(لزوم القضاء) استدراكا للمصلحة الفاتنة (و) لزومه  
(للكفارة) لكمال الجنابة وهي الجماع في أحسن  
السييلين



بل بالحد وهوذا يقتضي عدم الارتفاع ظاهرا وفيما بينه وبين الله تعالى  
يرتفع بمجرد التوبة أما القاضي بعدم ما رفع اليه الزاني لا يقبل منه التوبة  
ويقيم عليه الحد بحر وقيد قبول التوبة عن الزاني بحر الكلام بما اذا لم  
يكن للمزني بهما زوج فان كان فلا بد من اعلانه لكونه حق عبدا ولا بد من  
إبرائه عنه قال السيد في شرحه وليس المراد اعلانه بخصوص قوله  
اني فعلت بزواجك كذا بل أن يذكر له كلاما آخر توطئة لان يجعله في حل  
قال ويشهد لصحة الاكتفاء بذلك تصريحهم بأن الإبراء عن الجهول  
صحیح (قوله آدمي) أي غير نفسه أما اذا كان جنيا أو جامع نفسه فلا  
كفارة وكذا لو كان الجامع بهيمة ولا بد أن يكون مشتهى فلا تجب الكفارة  
بجامع صغيرة وفاقاعا على الأوجه نهر (قوله وان لم ينزل) لأن أحكام  
الجامع كالحد والاعتسال وغيره ما يتعلق بالتقاء الختانين وفساد الصوم  
ووجوب الكفارة منها يلحق (قوله لكمال الجنابة) أي بفطره عمدا من  
غير عذر إلى آخر ما قد مناه ولا يعمل وجوب الكفارة بوجود الشهوة لانه  
لا شهوة في المفعول فيه بدنه (قوله بخلاف الحد) هذا مرتبط بمحذوف  
علم من المقام تقديره والتدبر كاقبل في وجوب الكفارة بخلاف الحد (قوله  
لانه ليس زنا) لان الزنا عبارة عن الجامع في الفرج المخصوص كذا  
في الشرح (قوله وهو بالغين) أي المكسورة وأما الغداء يفتحها وبالذال  
الموسلة ما يؤكل بكرة النهار (قوله واختلفوا في معنى التغذي الخ)  
جعل صاحب النهر الاختلاف في المفطر لا في التغذي لان التفسير الثاني  
وهو قوله ما يعود نفعه الى صلاح البنين اذا جعلناه تفسيرا للتغذي يغني  
عن قوله أريد أي به فان الدواء يعود نفعه الى البدن فيلزم في كلامهم  
التكرار (قوله أن يعيل الخ) فمعنى التغذي على هذا انقضاء شهوة البطن  
بالشيء مع الميل اليه (قوله هو ما يعود نفعه الخ) هذا تفسير للغذاء لا للتغذي  
فيحتاج الى تقدير مضاف أي تناول ما يعود نفعه (قوله الى صلاح البدن)  
أي وان لم يعمل اليه الطبع (قوله وفائده) أي هذا الاختلاف (قوله فعلى  
القول الثاني تجب الكفارة) أي لان فيه صلاح البدن وفيه أنه اذا كانت  
النفس تعاف ذلك ربما يكون سببا في مرضها فلا صلاح فيه والظاهر أن

أي سبيل آدمي حتى (على الفاعل) وان لم ينزل (و)  
على (المفعول به) والتدبر كاقبل في الأصح لكمال  
الجنابة بخلاف الحد لانه ليس زنا حقيقة (و) كذا  
الاستل والنسب وان قل (سواء فيه) أي المفطر  
(ما يتغذى) أي يربي ويقام البدن (به) الغذاء  
وهو بالغين والذال المجهول اسم للذات المأكولة  
غذاء قال في الجوهرة واختلفوا في معنى التغذي  
قال بعضهم أن يعيل الطبع الى أكله ويتغذى  
شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى  
صلاح البدن وفائده فيما اذا مضى لئمة ثم أخرجها  
ثم ابتدعها فلهذا القول الثاني تجب الكفارة

هذا يختلف باختلاف الأشخاص فالبعض يعافه فيكون لاصح فيه  
 والبعض لا فقيه صلاح بدنه (قوله وهذا هو الاصح) أى القول الاول  
 (قوله وعلى هذا) أى الخلاف (قوله الورق الحبشى) لعله هو والقطاط  
 وفي نسخة القرطاط من الثبت المسكر (قوله وعلى هذا البدعة) مبتدا  
 وخبر والاشارة الى الخلاف (قوله وهو الدخان) فى الاشباه فى قاعدة  
 لاصل الاباحة أو التوقف ويظهر أثره فيما أشكل حاله كالحيوان  
 المشكل أمره والنبات المجهول بسميته اه قلت فيفهم منه حكم النبات  
 الذى شاع فى زماننا المسمى بالتبن فتنبه وقد ذكره الشيخ العمادى  
 الحافى قال بالنوم والبصل بالاولى فتدبر اه من الذر من كتاب الاشربة  
 ونقل قبله عن النجم الغزى الشافعى أن حدوته بدمشق سنة ثمان مائة  
 بعد الالف يدعى شاربها أنه لا يسكر وان سلم له فانه مفتر وحرام لحديث  
 أحمد عن أم سلمة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل مسكر  
 ومفتر قال وليس من البكائر تناول المرة والمرة ومع نهى ولى الامر  
 عنه يحرم قطعاً على أن استعمال مثله ربما أضر بالبدن نعم الاصرار عليه  
 كبيرة كسائر الصغائر اه ونقل أن جوزه الطيب يحرم لكن دون حرمة  
 الحشيشة وصرح ابن حجر المصنى بتحريم جوزه الطيب باجماع الأئمة  
 الأربعة اه ولعل حكاية الاجماع محمولة على حالة السكر أما القليل منها  
 ومن كل مسكر ما عدا الخمر ونحوه فتعاطيه لا يحرم عند الامام والثانى  
 إذا لم يسكر (قوله فى لزوم الكفارة) حال من البدعة أى البدعة التى  
 حدثت فى لزوم الكفارة على هذا الاختلاف فن قال ان التغذية ما يعيل  
 الطبع اليه وتنقضى به شهوة البطن ألزم به الكفارة وعلى التفسير الثانى لا  
 (قوله والعافية) أى من شر به وغيره لأن العافية تعم العافية من  
 الامراض والمعاصى والفقر والعذاب الذنوى والاخرى (قوله  
 طرى) يرجع الى ورق الكرم أيضاً كذا فى الشرح (قوله لا تجب)  
 أى الكفارة لأنه لا يفي كل عادة وعليه القضاء (قوله يسير طبق الفم) أى  
 بيطبق الفم اليسير أى فلا حرج فى الأمر به (قوله ومنه أكل اللحم النى)  
 فيه أنهم اعتبروا فى وجوب الكفارة بأكل ورق الاشجار الاعتبار

وعلى الاول لا تجب وهذا هو الاصح لأنها خارجها  
 تعافى النفس كما فى المحيط وعلى هذا الورق الحبشى  
 والحشيشة والنطاط اذا أكله فعلى القول الثانى  
 لا تجب الكفارة لأنه لا تقع فيه للبدن وربما يضره  
 وينقص عقله وعلى القول الاول لا تجب لأن الطبع  
 يعيل اليه وتنقضى به شهوة البطن انتهى قلت وعلى  
 هذا البدعة التى ظهرت الآن وهو الدخان اذا شربه  
 فى لزوم الكفارة نسأل الله اعفو والعافية  
 انتهى وبأكل ورق كرم وقشر بطيخ طرى وكافور  
 ومسك تجب الكفارة واذا صار ورق الكرم غليظاً  
 وسك تجب (أو يداوى به) كالأشربة والطباخ السليمة  
 لا تجب (أو يتناول الدواء لاصلاح البدن فشرع الزجر  
 تدعو لتناول الدواء) وثلج وبرد (دخل الى فيه)  
 عنه (و) منه (أو يتناول الفم) (و) منه (أكل  
 لا مكان التحرز عنه يسير طبق الفم) (لا اذا دود) (لخرج به عن  
 اللحم النى) (ولو من منة) (أكل اللحم النى) (الختار كذا فى  
 الغذائية) (و) منه (أكل اللحم النى) (الختار كذا فى  
 التجنب وهو) (اختيار الفقيه أبى الليث) (رحمه الله  
 ولا خلاف فى قله)



كذا في الفتح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة با كله (و) منه (أكل) حب (الحنطة وقضمها) لما ذكرنا (الا أن يمتنع قحعة) أو قدرها من جنس ما يوجب الكفارة (فتلاشت) واستهلك بالمضغ فلم يجد لها طعاما فلا كفارة ولا فساد لصومه كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حنطة أو ابتلاع (مسمومة أو) ابتلاع ٦٥٢ (نحوها) وقد تناووا (من خارج فيه) ولزوم الكفارة بهذا (في

المختار) لأنها مما يتغذى به والشعر المقل أو الأخضر المستخرج من سنبله إذا ابتلعه عليه الكفارة لا الجاف (و) منه (أكل الطين الارمني مطلقا) أي سواء اعتاد أكله أو لم يعتده لأنه يؤكل للدواء فكان افطارا كاملا (و) منه أكل (الطين غير الارمني) كالطين المسمى بال (لطفل ان اعتاد أكله) لا على من لم يعتده (و) منه أكل (قليل الملح) لا الكثير (في المختار) وأنه من الامتحانات بالجواب وإذا أكل كعب قوائم الذرة لا رواية لهذه المسئلة قال الزندويستي عليه القضاء مع الكفارة (و) منه (ابتلاع بزاق زوجته أو) بزاق (صديقه) لأنه يتلذذه (لا) تلزمه الكفارة بيزاق (غيرهما) لأنه يعاقبه (و) مما يوجب الكفارة (أكله بعد غيبة) وهي ذكره أخاه بما يكرهه في غيبته سواء بلغه الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة تفطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه أفتاه مفتي أو لم يفقهه لأن الفطر بالغيبة يخالف القياس لأن الحديث مؤول بالاجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الحجامة فان بعض العلماء أخذ بظاهره مثل الاوزاعي وأحمد (أو) بعد (حجامة أو) أكله بعد (مس أو) أكله بعد (قبلة بشهوة) فاحشة (من غير انزال) طائنا أنه أفطر بالمس والقبلة لزمته الكفارة الا اذا تناول حديثا أو استفتى ففطر فلا كفارة عليه وان أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث لأن ظاهر الفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمال عن البدائع (أو) أكله بعد (دهن شارب طائنا أنه أفطر بذلك) لأنه متعمد ولم يستند ظنه الى دليل شرعي فلزمته الكفارة وان استفتى ففطر فافتاه بالفطر يدهن

وعنده بعدد مقتضاه أن يعتبر الاعتماد في هذه الاشياء أيضا لوجوب الكفارة والافعال الفرق أفاده السيد (قوله ولو من مبة) فيه أن تعاطي الحما لا يعجل اليه الطبع ولا تنقضي شهوة البطن به وليس فيه صلاح البدن فكيف يوجب الكفارة ولم يوجد فيه الضابط على كلا القولين كما قدمناه فرياقيل الباب (قوله ولا خلاف في قديده) أي الشحيم في وجوب الكفارة (قوله وقضهها) في القاموس قضم كسمع أكل بأطراف أسنانه أو أكل بإبساها (قوله لما ذكرنا) من جرى العادة به (قوله ولزوم الكفارة به) أي الابتلاع في المختار أشار به الى أن الخلاف في وجوب الكفارة فلا خلاف في افساد الصوم (قوله لا الجفاف) لعدم اعتياد أكله (قوله وأكل الطين الارمني) هو معلوم عند المطارين (قوله وأنه من الامتحانات) أي ذكرت ذلك والحال الخ فالاولى وهو أي هو من المسائل التي يمتحن بها السائل المجيب ليقف على ما عنده من علمها أو جهلها وقوله بالجواب الباء للتعدية أي يمتحن ويختبر جوابه هل يصيب أو يخطئ (قوله لأنه يتلذذه) أي وتنقضي به الشهوة (قوله لأنه يعاقبه) أي ولا صلاح للبدن فيه (قوله في غيبته) وكذا في حضرته (قوله لأن الحديث) الذي في كبره والحديث من غير تعليل وهو أولى (قوله بخلاف حديث الحجامة) قال بهضهم ان فعل الغيبة والحجامة سواء في الوجوه كما هو عامة العلماء فالواضع الكفارة على كل حال اه (قوله قبله بشهوة فاحشة) هي ما تقدم في نواقض الوضوء (قوله من غير انزال) تفسيده بفساد أنه ان أفطر بعد الانزال بما ذكر لا كفارة عليه (قوله الا اذا تناول حديثا) أي سمع حديثا لا على فطر من فعل ذلك فأفطر معتمدا عليه وان لم يكن الحديث ثابتا (قوله لأن ظاهر الفتوى والحديث الخ) فيه أنهم اعتبروا هذا ظاهر الحديث وان لم يثبت ولم يعتبروا ظاهر الحديث في الغيبة مع ورود قطعنا على القول بالتسوية بين الحجامة والغيبة فالأمر ظاهر (قوله يصير شبهة) أي في إسقاط الكفارة (قوله وان استفتى ففطر) وصليته (قوله على من له سمية) أي ضفة ولو قليلة (قوله الا اذا أفتاه فقهه) قال في البحر ويشترط في المفتي أن

لشارب أو تناول حديثا لأنه لا يعتد بفتوى الفقيه ولا يتأويل الحديث هنا لأن هذا مما لا يشبهه على من له سمية يكون من الفقه نقله الكمال عن البدائع \* قلت لكن يخالفه ما في قاضي خان وكذا الذي أكتحل أردنه نفسه أو شاربه ثم أكل منه مما عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتى فأفتى له بالفطر فيتمد لا تلزمه الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا (الا اذا أفتاه فقهه



يكون ممن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة وحينئذ تصير فتواه  
شبهة ولا معتبر بغيره اه وفيه أشتم لنلتزم صحة فتواه وانما اعتبرت شبهة  
مسقطه للكفارة وهذا يقضى بعدم التقييد بما ذكره (قوله ممن يرى  
الجماعة مفطرة) الاولى عدم التخصيص بالجماعة لانه شامل لمسئلة  
الجماعة وما بعده ان قوله ممن يرى الخ أيضا ليس بالازم بل ولو كان  
الفقيه مختلطاً كما تقدم وصرح به بعد (قوله او الا اذا سمع المحتجج  
أو الحاجم الحديث) الاولى عدم تقييدهم بالعموم الاستثناء (قوله  
ولم يعرف تأويله) أى من أن المراد به نقص الثواب (قوله لا يكون أدنى  
درجة من قول المفتي) أى وقول المفتي صلح عذرا فقول الرسول أولى  
(قوله ولذا) أى لتقييد عدم وجوب الكفارة بما اذا لم يعرف التأويل قلنا  
انه ان عرف الخ (قوله لانفس الوقاع) فلا يقال انه لا وقاع منها بل منه  
فلا كفارة عليهم او أيضا لو اعتبر الوقاع لوجب عليه اذ هو موجود  
منه (قوله كما لو علمت) التنظير في وجوب الكفارة عليهم الا عليه والله سبحانه  
وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل في الكفارة وما يسقطها) \* كفارة  
الافطار ثبت بالحديث روى أبو هريرة أن رجلاً جاء الى النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو سائمة بن صخر البياضي الانصاري فقال هلكك يا رسول  
الله قال وما أهلكك قال وقعت على امرأتى في رمضان قال هل تجد  
ما تعتق قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال  
فهل تجد ما تطعم ستمين مسكينا قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه  
وسلم بعرق وهو بالعين المهمل مكملة يسع خمسة عشر صاعا فيه ثمر فقال  
تصدق به هذا فقال أعلى أفقر مما قال لا يتم أهل بيت أحوج من أهل بيتي  
فصلى النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه فقال اذهب فأطعمه أهلك  
نقص الاعرابي بجواز الاطعام مع القدرة على الصيام وصرفه الى نفسه  
والا \* كفارة بجمعة عشرة صاعا عيني وقوله لا أستطيع صوم شهرين  
متتابعين أى بغير وقاع فيها انما را أفاده السيد في الحاشية (قوله وهو  
لا يجزى) أى استحقاق الصوم في يوم واحد لا يجزى ثبوتاً وسقوطاً  
فلا يكون بهضه ثابتاً وبهضه ساقطاً (قوله في عدم استحقاقه) أى

شاملاً لمسئلة ذهن الشارب والمراد بالفقه من تبع  
لمجتهد كالحنابلة وبعض أهل الحديث ممن يرى الجماعة  
مفطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على العامة  
الاخذ بقول المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان  
كانت خطأ في حقها كذا في البرهان (أو) الا اذا  
كانت خطأ في حقها كذا في الحديث) وهو قوله صلى  
(ص) المحتجج أو الحاجم (الحديث) والمججوم (ولم يعرف  
الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمججوم) ولم يعرف  
تأويله على المذهب لان قول الرسول لا يكون أدنى  
درجة من قول المفتي فهو أولى باثبات العذر لمن  
لم يعرف التأويل (ولذا) ان عرف تأويله وجبت عليه  
الكفارة (لا تنفاه الشبهة) ونجيب الكفارة على من  
طأ وعت (رجلاً) (مكرها) على وطئها لان سبب  
الكفارة جنسية افساد الصوم لانفس الوقاع وقد  
تحققت من جانبها بالتمكين من الفعل كما لو علمت بطاوع  
الفجر فكنت زوجها وهو غير عالم به \* (فصل في الكفارة  
وما يسقطها عن الذمة) \* بعد الوجوب (تسقط  
الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضياتها (بطرق  
حيض أو نفاس أو) طرق (مرض مبيح للفطر) بأن  
يكون بغير صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر  
(في يومه) أى يوم الافساد الموجب للكفارة لانها  
انما تجب في صوم مستحق وهو لا يجزى ثبوتاً  
سقوطاً فكنت الشبهة في عدم استحقاقه من أوله



يعرض العذر في آخره وأما إذا كان المرض بمنعه  
 كان جرح نفسه أو ألقاها من جبل أو سطح فالتحتمل  
 أنهم لا تسقط الكفارة عنه قاله الكمال وفي جمع العلوم  
 أن تعب نفسه في شيء أو عمل حتى أجهده العطش  
 فأفطر كفر لأنه ليس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه  
 وبه أخذ الباقي (ولا تسقط عن سفره كرها) كما لو  
 سافر باختياره (بعد لزومها عليه في ظاهر الرواية) لأن  
 العذر لم يجز من قبل صاحب الحق (والكفارة تحرير  
 رقبة) ليس بها عيب فوات منفعة البطش والمشي  
 والكلام والنظر والعقل (ولو كانت غير مؤمنة)  
 لا طلاق النص (فان عجز عنه) أي التحرير بعدم ملكها  
 وملك ثمنها (صام شهرين متتابعين ليس فيها يوم عيد  
 ولا بعض أيام التشريق) للنهي عن صيامها (فان لم  
 يستطع الصوم) لمرض أو كبر (أطعم ستين مسكينا)  
 أو فقيرا ولا يشترط اجتماعهم والشرط أن يغتيم  
 ويعشيم غدا وعشاء متبعين وهذا هو العدل  
 لدفع حاجة اليوم بجملته (أو) يغتيم (غداين)  
 من يومين (أو) يعشيم (عشاءين) من ليلتين  
 (أو عشاء ومحورا) بشرط أن يكون الذين أطعمهم  
 ثمانية من الذين أطعمهم أو لا حتى لو غدى ستين ثم أطعم  
 ستين غدا لم يجز حتى بعد الطعام لا أحد الفريقين  
 ولو أطعم فقرا ستين يوما أجزاء لأنه يتجدد الحاجة  
 بكل يوم بصير بمنزلة فقرا آخر والشرط إذا أباح الطعام  
 أن يشبعهم ولو بجزء البز من غير آدم والتعبد لا بد من  
 آدم معه لحشوته وأكل الشبعان لا يكفي ولو استوعب  
 مثل الجائع (أو يعطى كل فقير نصف صاع من بر أو)

من دقيقه

نصف الصاع بقدر سدس بالمصري قال ربع المصري يكفي عن ثلاثة مع زيادة فيه (قوله من غيره) أي غير البر (قوله من غير النصوص عليه) متعلق يعطى (قوله ولو في أوقات متفرقة) فلا يشترط اتحاد الوقت ولو أباح واحد أكل الطعام في يوم واحد دفعة أجزاء عن يومه ذلك فقط اتفاقا وكذا إذا ملكه الطعام بدفعات في يوم واحد على الأصح ذكره الزيلعي لفقده التعدي حقيقة وحكما من الدر (قوله على الصحيح) وعليه الاعتماد برأيه وفي ظاهر الرواية تعدد واختار بعضهم للفتوى أن كان الفطر بغير الجماع تدخلا والالا وقد تقدم (قوله بعوده) بأوله للسبب أي أن الزجر لم يحصل بسبب أنه عاد بعد التكفير وعلمه في البرهان بأن التدخل انما يتحقق قبل الاداء لا بعده والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

**\* (باب ما يفسد الصوم ويوجب القضاء) \***

عطف لازم (قوله من غير كفارة) ضابط ما يفطر ولا كفارة فيه أن ما ليس فيه غذائية ولا معناتها أو فيه ما يوجب عذر شرعي أو قصور وأوصله إلى جوفه أو دماغه وما ليس به كمال شهوة الفرج لا كفارة به وعليه القضاء (قوله لقصور معناه) كما إذا أعاد اللقمة المضوغة المستخرجة وابتلعها فإنه افطار قاصر في الغذائية لأن النفوس تعافه (قوله أو عذر) كطرق نحو حيض (قوله أو عجزنا) عند أبي يوسف وبه أخذ الفقيه أبو الليث خلافا لمحمد فإنه يلزمه الكفارة وإذا كان أكل هذه المذكورات انما يوجب القضاء فكيف يوجب الكفارة أكل لحم الميتة (قوله أو دبس) بالكسر وبكسر تين غسل القمير وغسل النحل قاموس (قوله دقيق حنطة وشعر) قال في الشرح دقيق الذرة إذا تله بالسمن والدبس يجب به الكفارة وأفاد أن دقيق الجاروس والارز تلزم به الكفارة اه فتقييده هنا بدقيق الحنطة والشعر اتفاقا (قوله فان كان به) أي فان وجد الدقيق ملتصبا بما تقدم من خلط السمن أو الدبس أو به بسكر (قوله دفعة) أما إذا أكله بدفعات فباول دفعة قليلة يجب القضاء والكفارة (قوله ولم يعتدأ كاه) أما إذا اعتدأه أو كان الطين أرضيا لزم الكفارة مطلقا (قوله أو ابتلع ريقه متغيرا بخضرة أو صفرة)

(أو) من (سويقه) أي البر (أو) يعطى كل فقير (صاع ثمر أو) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطى (قوته) أي قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير المنصوص عليه ولو في أوقات متفرقة لحصول الواجب (وكفت كفارة واحدة عن جماع أو أكل) (متعد في أيام) كثيرة و (لم يخله) أي الجماع أو (متعد في أيام) لأن الكفارة للزجر وبواحدة الأكل عند (تكفير) كانت الأيام (من رمضان) التكفير يحصل (ولو) كانت الأيام (فان تخلل) التكفير يحصل (للدخل بقدر الامكان) كفارة واحدة (الصحيح) لا تكفي (باب) بين الوطنين أو الأكلين (لعدم حصول الزجر بعوده) (باب في ظاهر الرواية) ويوجب القضاء (من غير كفارة) ما يفسد الصوم أو عذر وهو وسبعة وخمسون شيئا تقريبا لقصور معناه أو عذر وهو وسبعة وخمسون شيئا تقريبا (و هي) (إذا أكل الصائم) في أداء رمضان (أو) (أو عجزنا أو دققا) على الصحيح إذا لم يخلط بسمن (أو دبس أو لم يبل بسكر دقيق حنطة وشعر) (لأنه ليس لزمه الكفارة) (أو) (لم يعتدأ كاه) (لأنه ليس أكل (لما عجزنا أو دققا) أو ابتلع ريقه متغيرا



أى لانه ابتلع الصبغ (قوله الابريسم) بفتح السين وضمها الحر برقاموس  
 (قوله وهوذا كراصومه) الاولى حذفه لانه الموضوع في كل مسائل  
 الباب (قوله ولم يطبخ ولم يبلج) أما اذا وجد أحدهما تلزم الكفارة كما  
 يؤخذ من مفهومه لانه مما يؤكل كل عادة (قوله أو جوزه رطبة ليس لها لب)  
 أما اذا كان لها لب ومضغها فقد نقل المصنف في الشرح آتفا عن صاحب  
 التجنيس مانعه قال مشايخنا ان وصل القشر أو لا الى حلقه لا كفارة  
 عليه وان وصل اللب أو لا فعليه الكفارة لان في الوجه الاول الفطر  
 حصل بالقشر وفي الفصل الثاني حصل باللّب (قوله ولو ابتلع لوزة رطبة  
 تلزمه الكفارة) هذا اذا كان لها لب فان لم يكن لها لب عليه القضاء دون  
 الكفارة الرطب واليابس فيه سواء ذكره في الشرح آتفا (قوله اختلف  
 في لزوم الكفارة) فمن محمد وأبي يوسف يجب مطلقا من غير تفصيل  
 ومقابل الاطلاق تفصيل المشايخ المتقدم قريبا (قوله ولوز مردها)  
 باهمال الدال واجمامها كما في القاموس وانما خصه لانه يتداوى ببرادته  
 (قوله الرواية بالفتح فيهما) فهما بالبناء للفاعل ولا يصح بناؤهما للمفعول  
 نهر (قوله والسعوط) بضم السين الفعل وبفتحها ما يتسقط به (قوله  
 صبه) أى الدواء في الانف هذا من بناء لغة والحيكم لا يخص صب الدواء  
 بل لو استشق الماء فوصل الى دماغه أفطرأ فاده السيد (قوله وفسره  
 الخ) أى فسر الايجار الذى هو المصدر وأفاد أن الباء في قوله بصب ثنى  
 للتصوير (قوله موجب) بفتح الباء (قوله المجتردها) أى عن الصورة التى  
 هى الابتلاع (قوله أو أقطر في أذنه ماء في الاصح) الحاصل أنه لا خلاف  
 في افطاره باقطار الدهن وأما الماء فاستار في الهداية وشروحه  
 والولوالجلى عدم الافطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله وفصل قاضى خان  
 بين الادخال قصد افساد به الموم والدخول فلم يفسد قال في الجرويهذا  
 يعلم حكم الغسل وهو صائم اذا أدخل الماء في أذنه وقدم (قوله فانه عدم  
 المفطر صورة) وهو الابتلاع ومعنى بالانتفاع (قوله أو آتمة) بالذيق  
 ضربت بالعصا ثم رأسه وهى الجلدة التى هى مجمع الرأس وقيل للشجوة  
 آتمة على معنى ذات أم كعيشة راضية نهر (قوله ووصل) أى حقيقة

من عمل الابريسم ونحوه وهوذا كراصومه (أو)  
 أكل (كاغدا) ونحوه لا يؤكل عادة (أو سفر جلا)  
 أو نحوه من الثمار التى لا تؤكل قبل النضج (ولم يطبخ)  
 أو جوزه رطبة ليس لها لب وابتلع اليابسة  
 ولم يبلج (أو جوزه رطبة ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه  
 الكفارة عليه ولو ابتلع القشر وبضع اليابسة  
 بلبه سالا ككفارة كل عادة مع القشر وبضع اليابسة  
 الكفارة لانها تؤكل عادة مع القشر وبضع اليابسة  
 مع قشرها وصل الموضوع الى جوفه اختلف في  
 لزوم الكفارة (أو ابتلع حصة أو حديد) أو نحوها  
 أو ذهباً أو فضة (أو تراباً أو حجراً) ولوز مردها تلزمه  
 الكفارة لقصور الجنابة وعليه القضاء لصورة النظر  
 (أو احتقن أو استعط) الرواية بالفتح فيهما الحقنة  
 صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الانف (أو أوجر)  
 وفسره قوله (بصب ثنى في حلقه) وقوله (على  
 الاصح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن  
 قول أبي يوسف بوجوب الافطار صورة ومعنى والصورة  
 الكفارة موجب الافطار صورة ومنعنى والصورة  
 الابتلاع كما في الكافي وهى منعدمة والتفع المجتردها  
 بوجوب القضاء فقط (أو أقطر في أذنه دهنا) اتفقا  
 (أو) أقطر في أذنه (ماء في الاصح) لوصول المفطر  
 دماغه بفعله فلا عبرة بصلاح البدن وعدمه قاله قاضى  
 خان وحققه السكال وفي المحيط الصحيح أنه لا يفطر  
 لان الماء يضر الدماغ فانه عدم المفطر صورة ومعنى  
 (أو داوى جائفة) هى جراحة في البطن (أو آتمة)  
 جراحة في الرأس (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً  
 ووصل

أما إذا شك في الوصول وعدمه فإن كان الدواء رطباً فعند الامام يفطر  
 للوصول عادة وقال لا اعدم العلم به فلا يفطر بالشك بخلاف ما إذا كان  
 الدواء اليابساً فلا يفطر اتفاقاً فتح (قوله أو دماغه) أي وإذا وصل دماغه  
 وصل جوفه لأن التحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذاً  
 أصلياً حتى وصل إلى جوف الرأس يصل إلى جوف البطن (قوله أو دخل  
 حلقه مطراً الخ) أما نحو الغبار فقال في الهندية لو دخل حلقه غبار  
 الطاحونة أو طعم الأدوية أو غبار العدس وأشباهاه أو الدخان أو ما سطع  
 من غبار التراب بالريح أو بجواف الدواب وأشباها ذلك لم يفطر اه (قوله  
 ولم يتلعه يصنعه) أما إذا ابتلعه يصنعه وجبت الكفارة وقدمت (قوله  
 والمرفوع في الخطأ الاثم) إشارة إلى الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم  
 رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فإن ظاهره يقتضي عدم  
 الإفطار بالخطأ وأجيب بأن الرفع في الحديث متوجه على الاثم لا على رفع  
 الصورة المتحققة حساً ولا على رفع الحكم بالافطار (قوله من زوجته) من  
 مدخول المبالغة أي ولو كان الاكراه من زوجته كذا تعطيه عبارة الشرح  
 وقدمت (قوله لا يدل على الطوعية) لوجوده حالة النوم ومن الرضيع  
 كذا في الشرح (قوله لأنه بعد الفساد) أي لأن الطوع الواقع منها انما  
 صدر بعد افساد صومها مكرهه (قوله خوفاً على نفسها) أي خوفاً ارتقى  
 إلى غلبة الظن وليس المراد مجرد التوهم (قوله أمة كانت أو منكوحه)  
 وللا أمة أن تمتنع من الاثتار بأمر المولى إذا كان يعجزها عن أداء الفرائض  
 لأنها مبقاة على أصل الحرية في حق الفرائض اه من الشرح وإذا علم  
 الحكم في الأمة يعلم الحكم في الحرّة بالاولى (قوله أو صب أحد في جوفه  
 ماء وهو نائم) انما ذكرت لدفع توهم أن النائم كالناسي ولا افطار فيه (قوله  
 وليس كالناسي) أي وليس النائم كالناسي في الحكم حتى لا يفطر لأن الناسي  
 للتسمية تحلل ذبيحته لأن الشارع نزله منزلة الذاب بخلاف المجنون والنائم  
 أي حيث ينفرد في بعض الاحكام فلا يجري حكم أحدهما على  
 الآخر لا بدليل ولم يوجد (قوله أو أكل) أي أو شرب منع (قوله لقيام  
 الشبهة) تعليل لسقوط الكفارة المعلوم من المقام (قوله تطراً) أي بالنظر  
 وهو تعليل لقوله قيام (قوله بأكله ناسياً) متعلق بقوله فطره أي أن الاشتباه

(ووصل إلى جوفه) في الجائفة (أو دماغه)  
 في الآفة على الصحيح (أو دخل حلقه مطراً أو نجس)  
 في الاصح ولم يتلعه يصنعه (أو دماغه) وانما سبق إلى حلقه  
 بذاته (أو أفاطر خطأ بسبق ماء المنهضة) أو  
 الاستساق (إلى جوفه) أو دماغه لوصول المفطر  
 محله والمرفوع في الخطأ الاثم (أو أفاطر مكرها ولو  
 بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يقتضى واعتبار  
 الا أنه لا يدل على الطوعية (أو أكرهت على)  
 تمكينها من (الجماع) لا كفارة عليها وعليه الفتوى  
 ولو طأ وعنه بعد الابلاج لأنه بعد الفساد (أو  
 أفطرت) المرأة (خوفاً على نفسها من أن تعرض من  
 الخدمة أمة كانت أو منكوحه) كفاً في السارخانية  
 لأنهم أفطرت بمذرة (أو صب أحد في جوفه  
 ماء وهو) أي الصائم (نائم) لوصول المفطر إلى  
 الجوف كما لو شرب وهو نائم وليس كالناسي لأنه  
 نائم كل ذبيحته وذاهب العقل والنائم لا تؤكل  
 ذبيحته ما (أو أكل عبداً بعد أكله ناسياً) لقيام  
 الشبهة الشريعية تطراً إلى فطره قياساً بأكله ناسياً



ولم تنف الشبهة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله  
صومه (على الأصح) لأنه خبر واحد لا يوجب العلم  
فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة  
في ظاهر الرواية وصححه قاضي خان (أو جامع ناسيا  
ثم جامع عامدا) أو كل عدا بعد الجماع ناسيا لما  
ذكرناه (أو أكل) وشرب وجامع عدا (بعد  
ما نوى) منشأ نيته (نهارا) أكد به قوله (ولم يبيت  
نيته) عند الإمام قال القسقي لا يجب التكفير  
بالإفطار إذا نوى الصوم من النهار لشبهة عدم  
صيامه عند الشافعي رجه الله وينبغي على هذا  
إذا لم ينعين المفروض فيها ليلا (أو أصبح مسافرا)  
وكان قد نوى الصوم ليلا ولم ينقض عزيمته (فتوى  
الاقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة وإن سهرم أكله  
(أو سافر) أي أثناء السفر (بعد ما أصبح مقبلا)  
ناويا من الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عدا  
لشبهة السفر وإن لم يحصل له القطر فإن رجوعه إلى  
وطنه ملحق بنسيه فأكل في منزله عدا أو قبل  
انفصاله عن العمران لزمته الكفارة لا تقاض  
السفر بالرجوع (أو أمسك) يوما كاملا (بلانية  
صوم ولا نية فطر) لفقد شرط الصحة (أو تسهر)  
أي أكل السهرور بفتح السين اسم للمأكل كقول  
في السهر وهو السهر من الأخير من الليل (أو  
جامع شاك في طلوع الفجر) قيد في صورتين  
(وهو) أي والحال أن الفجر (طالع) لا كفارة  
عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل

قوله كما في الفتح اه من الشرح يوجد في بعض  
الصح هنا زيادة نصها (ولا فرق في عدم وجوب  
الكفارة بين ما إذا ظن أن الأكل ناسيا بفطره أم  
لم يظن خلا لما ذكره من لا مسكين حيث اشترط  
ذلك ذكره السيد ومن لا مسكين يبيع في ذلك

صاحب الهداية اه

استند إلى القياس أي دليل القياس لأن القياس فطره بأكله ناسيا والنص  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم فليتم صومه بخالف القياس فوجدت الشبهة  
الشرعية بالنظر لالقياس فالقياس ثلث صفة الصوم فلم يبق الصوم حتى يفسد  
بالإفطار (قوله ولم تنف الشبهة) دخول على قوله ولو علم الخبر أي لا تلزمه  
الكفارة ولا تكون الشبهة زائلة بعلمه الخبر (قوله وهو القضاء) أي العمل  
الذي وجب بالخبر القضاء لأنه أمر بالانعام فإذا لم يتم وجب القضاء أي  
ولو كان متواترا أو مشهورا لا وجب العلم والعمل فكان يفترض على  
المكلف اعتقاد عدم فطره ويجب انعام الصوم ولو أوجب العلم لا تنف  
الشبهة ولزمت الكفارة (قوله في ظاهر الرواية) وفي رواية يجب الكفارة  
كما في الفتح اه من الشرح (قوله ثم جامع عامدا) سواء ظن أن جماعه  
الأول يفطره أم لا على المعتقد (قوله لما ذكرناه) أي من قيام الشبهة نظرا  
إلى فطره قياسا بالخ والعلة لاسقاط الكفارة (قوله وشرب وجامع) الواو  
فيهما بمعنى أو (قوله أشبهة عدم صيامه) فكانه أفطر وهو غير صائم أي  
لرمضان أما النقل فيصح بنية من النهار عنده (قوله وكان قد نوى  
الصوم ليلا) فإذا لم ينو فعدم الكفارة حينئذ أولى وكذا يقال في قوله ولم  
ينقض عزيمته (قوله فتوى الإقامة ثم أكل) وبالأولى إذا أكل ثم نوى  
الإقامة (قوله ناويا من الليل) يقال فيه ما تقدم (قوله وجامع) الواو  
بمعنى أو (قوله لشبهة السفر) علة لسقوط الكفارة في صورتين  
(قوله لا تقاض السفر بالرجوع) هذا تعليل للأولى وينبغي أن يراعى عدم  
تحقق السفر ليكون تعليلًا للثانية (قوله يوما كاملا) نص على المتوهم وأما  
إذا لم يمسك بقية يومه فوجب القضاء ظاهر (قوله لفقد شرط الصحة) أي  
وهو النية وبفقد الشرط يفقد المشروط والكفارة انما تجب على شخص  
أفطر بعد أن كان صائما ولم يوجد الصيام هنا أصلا (قوله بفتح السين اسم  
للمأكل) وفيه اسم للفعل أي الأكل (قوله للشبهة) أي الدارئة للكفارة  
لأنه في الأصل على الأصل فلم تكمل الجنابة وذكر القهستاني أنه يفتي بحر  
يقول عدل وصح كذا بضرب الطبول واختلف في ذلك وأما الإفطار فلا  
يجوز بقول واحد دليل المتي وظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان عبدا لا  
كما في الرازي اه ولو أفطر أهل الرستاق بصوت الطبل يوم الثلاثين طائفتين



أنه يوم العبد وهو لغیره لم يكفروا كما في المثبة له (قوله مع الشك) أي  
عند الشك (قوله بخناية الاقطار) الإضافة للبيان (قوله وإذا لم  
يتبين له شيء) مقابل قول المصنف وهو طالع (قوله أساء بالاكل مع  
الشك إذا كان الخ) هذا لا ينافي ما قبله لاحتمال جعل الاثم فيما تقدم  
إذا فقدت هذه الاشياء لأن الشك لا وجبه وانما قيد بذلك لأن القبر  
لا يتبين فيه (قوله دع ما يريك) بفتح الياء وظاهر استدلال الامام أن  
الامر للندب (قوله أي غلبة الظن) ذكر السيد أنه لا يشترط في سقوط  
الكفارة غلبة الظن أي بل الظن فقط نعم حل الفطر مقيد بما إذا غلب على  
ظنه الغروب أما إذا لم يغلب لا يفطر وإن أذن المؤذن اه بزيادة قولي أي  
بل الظن فقط وفي الاشياء آخر قاعدة البقین لا يزول بالشك مانصه ان  
الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء  
وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له  
على ألف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك وغالب الظن عندهم ملحق باليقين  
وهو الذي يبنى عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم وفي الابواب  
صرحوا في نواقض الوضوء بأن الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق  
بأنه إذا ظن الوقوع لم يقع وإذا غلب على ظنه وقع اه (قوله بخلاف الشك  
في طلوع الفجر) أي فانه يسقط الكفارة لأن الاصل بقاء الليل (قوله لما  
ذكرنا) أي من الشبهة وهو أنه بنى الامر على دخول الليل فلم تكمل الجناية  
(قوله ولم يتبين الخ) ولزوم الكفارة عند التبين بالاولى وأما الدرس في قوله  
فلا يكفي الشك لاسقاط الكفارة على احدى الروايتين أن فيه روايتين أيضا  
(قوله سواء تبين الخ) مفهوما أنه إذا تبين وجود الليل لا شيء عليه من قضاء  
وكفارة لانه لا عبرة بالظن البين خطؤه وانما تركه التثبت ثابت في الجميع  
(قوله لقصور الجناية) أي لانه جماع فاصر فلا يوجب الكفارة ويوجب  
القضاء كذا في الشرح (قوله لما ذكرنا) أي من قصور الجناية وعليه القضاء  
لو جرد مع في الجماع ولو قبلت زوجها فأمنت فسد الصوم وإن أمذى أو  
أمدت لا يفسد كما في الطهيرية والتحيين كذا في الشرح (قوله لعدم جزم  
حرمة الشهر) أي وهي انما وجبت له تلك حرمة (قوله وقد نوت ليللا)

ويأثم ان لم ترك التثبت مع الشك لا انما جناية الاقطار  
وإذا لم يتبين له شيء لا يجب عليه القضاء أيضا بالشك  
وروى عن أبي خنيفة أنه قال أساء بالاكل مع  
الشك إذا كان يصبره علة أو كانت الليلة مفطرة  
أو متغمة أو كان في مكان لا يتبين فيه القبر  
لقوله عليه السلام دع ما يريك إلى ما لا يريك  
(أو أفطر بظن الغروب) أي غلبة الظن لا يجزئ  
الشك لأن الاصل بقاء النهار فلا يكفي الشك  
لاسقاط الكفارة على احدى الروايتين بخلاف  
الشك في طلوع الفجر عملا بالأصل في محل  
(و) كانت (الشمس) حال فطره (باقية)  
لا كفارة عليه لما ذكرنا وأما لو شك في الغروب  
ولم يتبين له شيء ففي لزوم الكفارة روايتان ومختار  
الفقيه أبي جعفر لزومه سواء تبين أم لا  
تغيب فأنظر عليه الكفارة سواء تبين أم لا  
مقبل الغروب أو لم يتبين له شيء لأن الاصل بقاء النهار  
وغلبة الظن كاليقين (أو أنزل بوطه ميتة)  
أو بهيمة اقصور الجناية (أو أنزل بقتله)  
أو بتبطين أو عيب بالكف (أو أنزل من قبله)  
أو لم ين (لا كفارة عليه لما ذكرنا) أو أفسد صوم  
غير أداء رمضان) بجماع أو غيره لعدم جزم حرمة  
الشهر (أو وطئتوهي نائمة) أو بعد طرق الجنون  
عليها وقد نوت ليللا فسد الصوم ولا كفارة عليها  
لعدم جزمها



حتى لو لم يوجد مفسد صح صومه بذلك اليوم لان الجنون الطاري ليس مفسدا للصوم (أو أقطرت في فرجها على الاصح)  
شبهه بالحقنة (أو أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره) أو استنجد فوصل الماء الى داخل دبره أو فرجها الداخل بالمباغة  
فيه والحد الفاصل الذي يتعلق بالوصول اليه الفساد قدر الحقنة وقبلما يكون ذلك ولو خرج سمره فغسله ان نشفه قبل أن يقوم  
ويرجع لمحل لا يفسد صومه لزوال الماء الذي اتصل به (أو أدخلته) ٦٦٠ أي أصبعها مبلولة بماء أو دهن (في فرجها الداخل

في المختار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنة) أو خرقة  
أو خشبة أو حجر (في دبره أو) أدخلته (في فرجها  
الداخل وغيبها) لانه تم الدخول بخلاف ما لو بقي  
مارفه خارجا لان عدم تمام الدخول كعدم  
دخول شيء بالترّة (أو أدخل دخانا يصنعه) متعمدا  
الى جوفه أو دماغه لوجود الفطر وهذا في دخان  
غير العنبر والعود وفيهما لا يعمد لزوم الكفارة أيضا  
لتنفع والتداوى وكذا الدخان الحادث شربه  
وابتدع بهذا الزمان كما قدمناه (أو استقاء) أي  
تعمدا خراجه (ولو دون ملء الفم في ظاهر الرواية)  
لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم ومن استقاء عمدا  
فليقض (وشرط أبو يوسف رحمه الله) أن يكون  
(ملء الفم وهو الصحيح) لان مادونه كالعدم حكما  
حتى لا ينقض الوضوء (أو أعاد) يصنعه (مأذومه)  
أي غلبه (من القيء) وكان ملء الفم وفي الاقل  
منه روايتان في الفطر وعدمه باعادته (وهوذا كر)  
لصومه اذ لو كان ناسيا لم يفطر لما تقدم (أو أكل ما)  
بقي من محوره (بين أسنانه وكان قدرا لمصة)  
لا مكان الاحتراز عنه بلا كلفة (أو نوى الصوم  
نهارا بعد ما أكل ناسيا قبل إيجاده) (الصوم  
(من النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والغرر  
(أو أغنى عليه) لانه نوع مرض (ولو) استوعب  
(جميع الشهر) يقضى بمنزلة النوم بخلاف الجنون  
(الا أنه لا يقضى اليوم الذي حدث فيه الأغماء  
أو حدث في ليلته) لوجود شرط الصوم وهو النية  
حتى لو تبين عدمه بالزمن الاول أيضا (أو جن)  
جنونا (غير ممتد بجميع الشهر) بأن أفان في وقت  
النية نهارا لانه لا حرج في قضاء ما دون شهر (و) ان

قيد به لانها اذا لم تنو ليلا وجبت نهارا لا كفارة بالاولى (قوله على الاصح)  
أفاد السيد أنه لا خلاف في ذلك على الاصح (قوله أو أدخل أصبعه مبلولة  
الخ) فلو لم تكن مبلولة لا يجب القضاء أفاده السيد واطاهر أن الادخال  
لا يفسد الا اذا وصل الى محل الحقنة (قوله والحد الفاصل) أي  
في الاقطار بالواصل الى الدبر (قوله قدر الحقنة) أي قدر ما تأخذ من  
المحل الذي تصل اليه (قوله وقبلما يكون ذلك) ويؤثر داء عظيم  
(قوله ولو خرج سمره) في القاموس السرم بالضم يخرج الثفل وهو  
طرف المعال المستقيم (قوله لزوال الماء الذي اتصل به) لان الماء  
اتصل بظاهره ثم زال قبل أن يصل الى الباطن كذا في الشرح (قوله  
مبلولة بماء أو دهن) وان لم تكن مبلولة لا يفسد صومه (قوله لما ذكرنا)  
أي من شبهه بالحقنة حكما (قوله بخلاف ما لو بقي طرفه خارجا) ولو  
في الفرج الخارج (قوله يصنعه) بخلاف ما لو كان بغير صنعه (قوله  
وهذا في دخان غير العنبر والعود) أي ونحوهما كالجوى والمصطكى (قوله  
ولو دون ملء الفم) مباغة في لزوم القضاء (قوله ومن استقاء عمدا فليقض)  
لفظ الحديث كما قدمه من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان  
استقاء عمدا فليقض (قوله وفي الاقل منه روايتان) أصحهما عدم الفساد  
در عن المحيط (قوله باعادته) لاجابة اليه لانه الموضوع (قوله قبل  
إيجاده) أما الاكل ناسيا بعد ما فلا شيء عليه به للحديث (قوله  
بمنزلة النوم) أي واستداده نادر والاحكام انما تنفي على الغالب (قوله  
حتى لو تبين عدمها) كما لو كان مسافرا أو مريضا أو متهنكا بعد ما لا كل  
في رمضان كذا في الشرح (قوله بأن أفان في وقت النية) أي ولم ينو  
(قوله لانه لا حرج الخ) لا يظهر لانه اذا كان يفتق كل يوم في الوقت  
الصالح يلزمه قضاؤه (قوله ولو حكما) أي ولو كان الاستيعاب حكما والباء  
في قوله بافاقته السببية أو تصوير للافاقة • تمة • كل ما أتى فيه وجوب  
الكفارة لمحل ما اذا لم يقع منه مرتبة أخرى لاجل قصد معصية افساد  
الصوم فان فعل وجبت على ما عليه الفتوى نهر والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم • (فصل يجب الامساك) أي تشبها بقضاء حق الوقت

استوعبه شهرا (لا يلزمه قضاؤه) ولو حكما (بافاقته ليلا) فقط (أو نهارا بعد فوات وقت النية في الصحيح) (قوله)  
وعليه الفتوى لان الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع النوازل والمجتبي والنهاية وغيرها وهو مختار شمس الأئمة  
وفي الفتح يلزمه قضاؤه بافاقته فيه • طلقا • (فصل يجب) • على الصحيح وقبل يستحب (الامساك



(قوله ولو بعد زوال) كقتال عدو وحي زالا (قوله وعلى حائض ونفسه  
 طهرتا) وأما في حالة تحقق الحيض والنفس فيحرم الامساك لأن الصوم  
 منه ما حرام والتشبه بالحرام حرام وكذلك لا يجب الامساك على المريض  
 والمسافر لأن رخصة الافطار في حقهما باعتبار الحرج ولو أنهما تشبه  
 لعباد الشيء على موضوعه بالنقض ولكن لا يأكلون جهرا بل سرا كذا في  
 الشرح (قوله لحرمه الوقت) علة لوجوب الامساك في الجميع (قوله لعدم  
 الخطاب عند طلوع الفجر) أي الذي هو أول وقت الامساك فاعدمت  
 الاهلية فيه فلم يجب عليهما وهذا بخلاف الصلاة حيث يجب قضاؤها إذا  
 بلغ أو أسلم في بعض الوقت لأن سبب وجوب الصلاة الجزء الذي يصل به  
 الاداء وقد وجدت الاهلية عند ذلك الجزء أفاده السيد وفيه أن المجنون  
 إذا أفاق بعد طلوع الفجر في الوقت الصالح يلزمه قضاؤه مع عدم الخطاب  
 عليه أولا فان أحجب عنه بأن السبب شهود الجزء الصالح بنقض بأنه  
 موجود فيه ما (قوله وعلمت الخلاف في افاقة المجنون) أي أنه هل  
 يشترط في لزوم القضاء افاقته في وقت يصلح لانشائية الصوم وهو من  
 طلوع الفجر إلى قبيل الضحوة أو المعتبر افاقته في أي وقت منه والله  
 سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم \* (فصل فيما يكره للصائم) \*  
 ظاهر اطلاقه الكراهة يفيد أن المراد به التحريمية (قوله ذوق شيء) مثله  
 فساؤه أو ضراطه في الماء وصوم المرأة تطوعا بغير إذن زوجها إلا أن  
 يكون مريضا أو صائما أو محرما بجماع أو عمة وليس له منع الزوجة في هذه  
 المحال وليس للعبد والامة أن يصوما تطوعا إلا بإذن المولى وله منعهما  
 ولو مريضا أو صائما أو محرما وللزوج أن ينظر المرأة وللمولى أن ينظر  
 العبد والامة وتقضي المرأة إذا أذن لها زوجها أو بنت ويقضي العبد إذا  
 أذن له المولى أو أعتق ولا يصوم الاجير تطوعا إلا بإذن المستأجر إن كان  
 صومه يضربه في الخدمة وإن كان لا يضرمه فله أن يصوم بغير إذنه وأما  
 بنت الرجل وأخته وأخته فيستطوعن بغير إذنه وظاهر اطلاق الكراهة  
 التحريم (قوله لما فيه من تعريض الصوم للفساد) لأن الجأذبة قورية فلا  
 يؤمن أن تجذب منه شيئا إلى الباطن عناية (قوله ولو نفل على المذهب)

بقية اليوم على من قصد صومه (ولو بعد زوال  
 وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر)  
 ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون أفاق (وعلى  
 صبي - بلغ وكافر أسلم) لحرمه الوقت بانقضاء الممكن  
 وعليهم القضاء إلا الاخيرين (الصبي - إذا بلغ  
 والكافر إذا أسلم لعدم الخطاب عند طلوع الفجر  
 عليهما وعلمت الخلاف في افاقة المجنون \* (فصل فيما  
 يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) \* (كره للصائم  
 سبعة أشياء ذوق شيء) لما فيه من تعريض الصوم  
 للفساد ولو نفل على المذهب



ومن قبيحهم بالفرض كشعر الاثمة الخلواني وتني كراهة الذوق في النفل  
انما هو - لي رواية جواز الافطار في النفل بلا عذر كذا في الشرح (قوله  
من يعض) بفتح الصاد المعجمة (قوله واختلف فيما اذا خشي الغبن الخ)  
منهم من كرهه ومن المشايخ من قال في صوم الفرض انما يكره له ذوق شيء  
اذا كان له منه بد اما اذا لم يكن له بان احتاج الى شراء ما كوله وخاف  
انه ان لم يذقه يغبن فيه او لا يوافقه لا يكره اي فالنفل كذلك بالاولى  
(قوله سبي الخلق) اي فيما يتعلق بذلك ولذا قال في الشرح سبي الخلق  
يضايقه في ملوحة الطعام وقلة ملحه اما لو كان سبي الخلق في غير ذلك لا يباح  
لها (قوله فلا يحل لها) يفيد ان الكراهة تحريمية وقد مر (قوله  
كذا الاجير) اي للطبخ (قوله الذي لا يصل منه شيء) اما اذا كان يصل  
منه شيء بان كان اسود مطلقا مضغ او لا لان الاسود يذوب بالمضغ اركان  
ابيض غير مضوغ او كان مضوغا وهو غير ملتئم فانه يفسد وما يشتم منه  
رائحة البول بسبب مضغ اللبان فهو من الرائحة لا من الجسم فان الرائحة  
السكرية تغيرون الفضة والورد اذا وضع في ماء غير ريحه ولم يتفصل  
من جوهره شيء (قوله لانه يتهم بالافطار) علة الكراهة اي ولا يجوز  
الوقوف مواقف التهمة قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم  
الآخر فلا يفتن مواقف التهمة (قوله اياك الخ) اي احذر فعله  
(قوله وان كان عندك اعتذاره) اي الاعتذار عنه (قوله يستحب للنساء)  
اتباعه مقام السوال في - فهن لضعف بيتهن فقد لا تحتمل السوال  
فيخشي على اللثة والسن منه كما في الفتح وظاهره انه يقوم مقام السوال  
ولو اشتمل في غير حالة الوضوء والظاهر انه لا يحصل لهن الثواب الموعود  
على السوال الابائية كما انه في السوال كذلك (قوله وكره للرجال) وظاهر  
ما في الفتح انها كراهة تحريم وعبارته والاولى الكراهة للرجال الاحتاج  
لان الدليل اعني التشبه بالنساء يقتضيها في حقهم خاليها عن المعارضة  
(قوله الا في خلوة) زاد في الدرر بعد ذكر الكراهة لا تنهني الا بقيد خلوة  
والعذر هو كسهل ربح وتبيل بخريفه (قوله وقيل يباح لهم) قاله  
بخرا لا سلام قال ولكن يستحب للرجال تركه (قوله وكرهه القبلة الخ)

(و) كره (و) ضغفه بلا عذر) كما رآه اذا وجدت من  
يعض الطعام لصبيها كطارة لبض اما اذا لم يجسد  
بدها منه فلا بأس بضعفها الصيانة الولد واختلف فيما  
اذا خشي الغبن لشراء ما كوله يذوق وللمرأة  
ذوق الطعام اذا كان زوجها سبي الخلق فلا يحل لها وكذا  
ملوحته وان كان حسن الخلق فلا يحل لها وكذا  
الامة قلت كذا الا جبر (و) كره (مضغ العلك)  
الذي لا يصل منه شيء الى الجوف مع الريق العلك  
هو المصطكي وقيل اللبان الذي هو المكندر لانه  
يتهم بالافطار بضعفه سواء المرأة والرجل قال  
الاسام على رضي الله عنه اياك وما يسبق الى  
العقول انكاره وان كان عندك اعتذاره وفي غير  
الصوم يستحب للنساء تركه للرجال الا في خلوة  
وقيل يباح لهم (و) كرهه (القبلة)





يضره اذا لم يكن ملتفتا اليه بجر عن الكمال . فرع . نفس الثياب الجميلة  
يساح اذا لم يتكبره والاحرم . عدم التكبر أن يكون بها كما كان قبلها  
وفي السجل الضبطان السابقان في دهن ( قوله والحجامة التي لا تضعفه  
عن الصوم ) وينبغي له أن يؤخرها الى وقت الغروب كذا في الشرح ( قوله  
ولا يكره له السؤال آخر النهار ) وكرهه الشافعي بعد الزوال لقوله صلى الله  
عليه وسلم لخالف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك الاذ فرولنا  
ما ذكره المصنف وليس فيما روى دلالة على أنه لا يستأكل ومداحه صلى الله  
عليه وسلم للخالف لانهم كانوا يتحرجون عن الكلام معه لتغير فمهم فنعهم  
عن ذلك بذكر شأنه زيلعي . وهذا لا يقتضي أفضليته على السؤال والخالف  
بضم الخاء المعجمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور والفتح وهو  
ما تخلف بعد الطعام من رائحة كريهة بخلاف المعدة من الطعام ذكره السيد  
في الحاشية عن العلامة نوح ومعه في كون الخالف عند الله أطيب أنه  
يشاب الصائم عليه أكثر مما يشاب على التطيب بالمسك في المواضع التي  
يطلب فيها التطيب بالروائح الطيبة كيوم الجمعة والعيدين وقيل معناه  
أطيب عند الله من ريح المسك عندكم والمراد اقرب منه أي أنه يقرب من  
الله تعالى أي من رحمته وثوابه كما أن التطيب مقرب عندكم أو على تقدير  
. ضاف أي عند ملائكة الله فليتم به يدركونه ثم أطيب من ريح المسك  
( قوله صلاة يسوال أفضل من سبعين صلاة بلا سوال ) وتحصل الفضيلة  
هذه بالسوال عند الوضوء ولو تكررت صلوات بدونه ( قوله وهي عامة الخ )  
قال في الشرح فهذه النكرة وان كانت في الاثبات تعم لوصفها بصفة عامة  
فيصدق على عصر الصائم اذا استأكل فيه أنها صلاة أفضل من سبعين كما  
يصدق على عصر المفطر كما في الفتح اهـ ( قوله أو مبالوا بالماء ) وقيل يكره بل  
بالماء ولا وجه له لانه يتمضمض بالماء فكيف يكره له استعمال العود  
الرطب وليس فيه من الماء قدر ما بقي في فيه من البالي من أثر المضمضة وفي  
الهندية عن الحنابلة أن السؤال بالرطب الاضطر لا بأس به عند الكل اهـ  
( قوله لا خلاق ماروينا ) أي من الاحاديث السابقة ( قوله لما فيه من  
الظهار الضعيف الخ ) وأجيب بأن فيه اظهار ضعفه بنفسته وعجز بشريته فان

( والحجامة ) التي لا تضعفه عن الصوم ( والفصل )  
الحجامة وذكر شيخ الاسلام أن شرط الكراهة  
ضعف يحتاج فيه الى القطر ( و ) لا يكره له  
( السؤال آخر النهار ) بل هو سنة كما قوله ( لقوله  
عليه الصلاة والسلام من خير خلال الصائم  
السؤال في الكدابة كان النبي صلى الله عليه  
وسلم يستأكل أول النهار وآخره وهو صائم  
وفي الجامع الصغير بسوطي السؤال سنة  
فأما كبر الوقت ثلثين ولقوله صلى الله عليه  
وسلم صلاة يسوال أفضل من سبعين صلاة بلا  
سوال وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصدق بعصر  
الصائم كما في الفتح ( و ) لا يكره ( لو كان رطبا  
أخضر ( أو مبالوا بالماء ) لا طلاق ماروينا  
( و ) لا يكره ( المضمضة والاستنشاق ) وقد فعلها  
( اغبر وضوء ) لا ( الاغتسال ) لا ( التامض بشوب  
ميتل ) قصد ذلك ( للتبرد ) ودفع الحر ( على المفتي به )  
وهو قول أبي يوسف لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من  
الحر رواه أبو داود وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل  
النوب ويلفه عليه وهو صائم ولأن هذه عوننا على  
العبادة ودفع الضجر الطبيعي وكرهها أبو حنيفة  
لما فيه من اظهار الضجر في إقامة العبادة

الانسان خلق ضعيفا وليس المقصد اظهارة التضرع في امر العباداة (قوله  
 حصول التقوى به) خبر مبتدأ محذوف أي والبركة حصول التقوى  
 بالسجود والتقوى بفتح التاء المشددة وفتح القاف وتشديد الواو المكسورة  
 ولأنه اباحة في الأكل والشرب للذين حرما صدر الاسلام بعد النوم  
 فشرعه بعد تأسخ ذلك فدل فعله على البركة والانتفاع للصائم ولو قوعه  
 في الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء أي فاذا قام وتسحر ربهما يدعو  
 بدعوات فيستجاب له ولما يقع من المتسحرين من الذكروا الاستغفار  
 والسجود بضم السين هو الأكل سحرا والمأكل يسمى سحورا بفتح السين  
 وفي شرح الملتقى السجود بالفتح مأثور كل في السادس الأخير من الليل  
 وبالضم جمع سحر (قوله لا خلالة عن المراد) وهو ذوق مرارة بعض الجوع  
 ابرحم المساكين وليكون أجره على قدر مشقته (قوله كما يفعله المترفهيون)  
 أي المتنعمون (قوله وتأخير السجود) ويكره تأخيره الى وقت  
 يقع فيه الشك هندية (قوله وتعجيل الفطر) ويستحب الإفطار قبل  
 الصلاة وفي البحر التعجيل المستحب التعجيل قبل اشتغال النجوم  
 ومن السنة عند الإفطار أن يقول اللهم لك صمت وبك آمنت وعليك توكلت  
 وعلى رزقك أفطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت  
 وما أخرت (قوله قبل استفعال النجوم) أي ظهورها وتبين كل نجم بانفراد  
 وهو بالفاء والحاء المهملة ويقال سهيل فخل لا عزاله النجوم كالفعل  
 فانه اذا قرع الأبل اعترلها أفاده في القاموس (قوله ولو أن يجرع  
 أحدكم جرعة ماء) قال في القاموس الجرعة مثلثة من الماء جسوة  
 منه أو بالفتح وبالضم الاسم من جرع الماء كسمع ومنح بلعه وبالضم  
 ما اجترعت اه (قوله يصلون على المتسحرين) أي الله يرحم والملائكة  
 تستغفر لهم أو يراد بها العطف وهو في كل بيأس سبه والله سبحانه  
 ونعمالي أهمل وأستغفر الله العظيم \* (فصل في العوارض) هي جدرة  
 بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبلك ومنه عارض مطرنا وهو  
 السحاب والعوارض الباب والخد وعرض له عارض أي آفة من كبر  
 أو مرض كذا في ضياء الخلوم ولما كان افساد الصوم بغير عذر يوجب اثما

(ويستحب له ثلاثة أشياء السجود) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم تسلم تسجروا فان في السجود بركة حصول  
 التقوى به وزيادة الثواب ولا يكتر منه لا خلالة عن  
 المراد كما يفعله المترفهيون (و) يستحب (تأخير)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من أخلاق المرسلين  
 تعجيل الإفطار وتأخير السجود ووضع اليدين على  
 الشمال في الصلاة (وتعجيل الفطر من غير يوم غيم)  
 وفي الغيم يجتنب حفظ الصوم عن الافساد والتعجيل  
 المستحب قبل استفعال النجوم ذكره قاضي خان  
 والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم السجود  
 بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء  
 فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد  
 رحمه الله \* (فصل في العوارض) \*



وبعد لا يوجب احتيج الى بيان الاعذار المسقطه له نهر (قوله والسفر)  
فيه أنه لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم اذ لو كان السفر يبيح  
الفطر لجاز لمن أصبح مقيماً سافر الفطر مع أنه لا يجوز وحيثما أراد  
بالعوارض هنا ما يبيح عدم الصوم لينظر في الكل أفاده السيد وكذا أراد  
بالفطر في قوله بهما يبيح الفطر ما أباح عدم الصوم سواء أباحه من أوله  
أو بعد الشروع فيه (قوله وهو مريض) أفاد أن الصحيح الذي غلب  
على ظنه المرض بصومه ليس له أن يفطر وأفاد السيد أن في ذلك خلافاً  
فالزيلي على إباحة الفطر له والعلامة ممكن على عدمه وقد تبع فيه  
صاحب الذخيرة وجرى على إباحة الفطر في الدرة وذكر في القهس ثانياً  
أن الممرض ملحق بالمريض (قوله بكم) المراد بالكم أن ينشأ بالصوم  
مرض آخر وليس المراد به زيادة الأيام والاندكس مع قوله أو خاف  
بطء البرء (قوله أو كيف) بأن يحدث بالصوم اشتداد في المرض القائم  
(قوله والمرض معني الخ) قال في القاموس المرض انسلام الطبيعة  
واضطرابها بعد صفاتها واعتدالها ١١ ويقال في اسم الضاعل ما مرض  
ومرض ومريض ١٢ (قوله ويحدث أولاً في الباطن الخ) قال في القاموس  
المرض بالفتح للقلب خاصة وبالتحريك أو كلاً ١٣ ما الشك والنفاق والفتور  
والظلمة والنقصان (قوله أو غيره) كفساد العضو (قوله فيجب الاحتراز  
عنه) هذا يقتضي وجوب الإفطار وهو ينشأ في التعبير باللام في قوله لمن  
خاف ويمكن الجمع بأن الجواز عند عدم تحقق الهلاك والوجوب عند تحققه  
وسأني في المسافر فطره (قوله بكونه) أي بسبب وجوده بمقابله العدو  
(قوله ويخاف الضعف عن القتال) أي بالصوم (قوله وليس مسافراً)  
أما المسافر فيجوز له الفطر بغير عذر (قوله ومن له الخ) بعم الذكر والأنثى  
والنذكير في له نظر اللفظ من (قوله لا بأس بفطره) أفاد أن الأولى  
أن لا يفطر حتى يتحققا وعلل في الشرح جواز الفطر بأن ما ذكر بحكم الغلبة  
كالإكاثن (قوله والاصح عدم لزومها عليهما) وكذا هو المعتمد في الغازی  
كما في الدرة (قوله وكذا أهل الرستاق) أي القرى إذا سمعوا صوت طبل  
أمير مدينة ذلك الرستاق على ما جرت به عادتهم أنهم يضربونه يوم العيد

جميع غرض المرض والسفر والاكرام والمجبل والرضاع  
والجوع والعطش والهضم بها يباح الفطر فيجوز  
(لمن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم  
أو كيف لو صام والمرض معني يوجب تغير الطبيعة  
إلى الفساد ويحدث أولاً في الباطن ثم يظهر أثره  
وسواء كان لوجع عين أو جراحة أو صداع أو غيره  
(أو) خاف (بطء البرء) بالصوم جازله الفطر لانه  
قد يقضي إلى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغازي  
إذا كان يعلم يقيناً أو بظن القتل وليس مسافراً  
العدو ويخاف الضعف عن القتال وليس مسافراً  
الفطر قبل الحرب ومن له نوبة حمى أو عادة حمى  
لا بأس بفطره على ظن وجوده فان لم يوجد اختلف  
في لزوم الكفارة والاصح عدم لزومها عليهم وكذا  
أهل الرستاق لو سمعوا الطبل يوم الثلاثاء







فديتها فقط وفائدة لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام وينتقد ذلك  
 من الثلث بشرط أن لا يكون في التركة دين من ديون العباد حتى  
 لو كان ينفع بذلك من ثلث الباقي الا اذا لم يكن له وارث فحينئذ يتقدم  
 جميع ما بقى ولو أوصى ولم يترك ما لا يتقرر من نصف صاع وبه طلبة لمسكين  
 ثم تصدق المسكين عليه أو يهبه له ثم وثم الى أن يتم التكليف صوم نصف  
 صاع وبدونه الوصية لا يلزمها لوارث الا طعام غير أنه لو تبرع به ولو في كفارة  
 قتل الصيد أو يمين أبرأه الا العتق لما فيه من الزام الولاة على الميت  
 والصلاة كالصوم استهساوا وتعتبر بكل صلاة ولو ترا بصوم يوم  
 والوارث والاجنبى في جواز التبرع سواء ولو صام ولبه عنه أو صلى  
 لا يصح لحديث لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد أفاده  
 السيد (قوله وزوال النذر) عطف على الإقامة (قوله اتفاقا) أي بين  
 الشيخين ومحمد (قوله والخلاف فيمن الخ) مبتدأ وخبر أي لا خلاف  
 في المسئلة السابقة وإنما الخلاف في صورة النذر (قوله ثم يرى يوما) حكم  
 ما زاد على اليوم كالصوم (قوله وعدم التأخير) أي بعد زوال النذر  
 (قوله وبراءة الذمة) عطف على الخبر (قوله والقتل) أي الخطأ (قوله  
 والعين) انما اشترط فيها التتابع لأن ابن مسعود قرأ فصيام ثلاثة  
 أيام متتابعة وهي قراءة مشهورة يجوز بها الزيادة على الكتاب (قوله وفدية  
 الحلق لا ذى برأس المحرم) أي حال كونه لا ذى حصل برأس المحرم قال  
 تعالى ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا أو به  
 أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك (قوله والمتعة والقران)  
 بالرفع عطف على قضاء أي وصوم المتع والقران ان لم يجد دم الشكر  
 فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (قوله وجزاء الصيد) المقتول  
 حال الاحرام أو في الحرم (قوله أما أن ينذر أياما متتابعة) هو بكسر الهمزة  
 وضمة كافى القاء ومن وسما أى للشرح وأما أنذر الرباعى فهو بمعنى أعلم  
 ونحذرو وخوف (قوله أو غيره معينة بخصوصها) يعنى أن المدار على ذكر  
 التتابع سواء عين كشهر رجب متتابع مثلا أو لم يعين أشهر متتابع مثلا  
 لكن أن أفطر يوما في الأول قضاء بلا استئصال لثلاث يقع كله في غير الوقت

وزوال النذر انما يطعم على الصحيح والخلاف فيمن  
 نذر أن يصوم شهرا اذا برئ ثم يرى يوما يلزمه  
 الا بصاء بالاطعام لجميع الشهر عند مجده  
 قضى ما صح فيه (ولا يشترط التتابع في القضاء)  
 لا إطلاق النص لكن القدرة مسارة الى الخبر وبراهنه  
 الا أخير عن زمان القدرة متتابعة بالنص إذا برئ من  
 الذمة تنبيه أربعة متتابعة بالنص وأما خبره قضاء  
 وكفارة الطهار والحلق لا ذى برأس المحرم والمتعة  
 رمضان وفدية الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن  
 والقران وجزاء الصيد كفارة الافطار عند ان رمضان  
 ونبت بالاخبار والتطوع مخبر فيه والنذر وهو على  
 وهو متتابع والى ما يتناول ما متتابعة معينة أو غير معينة  
 أقسام أما أن ينذر أياما متتابعة وهو متتابع  
 بخبر وصار منه ما لم ينذر الا عكاف وهو متتابع  
 وان لم ينص عليه الا أن يصرح بعدم التتابع  
 في النذر (فان جاءه رمضان آخر) ولم يقض الفات  
 (قدم) الاداء (على القضاء) ثم ما حثى لو نواه من  
 القضاء لا يقع الا عن الاداء



وفي الثاني يستقبل لانه أدخل بالوصف كما في التنوير وشرحه من عوارض الصوم وفي شرح السيد وقد منبأ أن كل كفارة شرع فيها العتق كان التتابع شرطاً في صومها وما لا فلا ولا خلاف في وجوب التتابع في كفارة رمضان كما لا خلاف في نوب التتابع فيما لم يشترط فيه وهو صوم المتعة وكفارة الخلق وبراء الصدوق قضاء رمضان (قوله كما تقدم) من أنه معيار لا يسع غيره (قوله لا إطلاق النص) وهو قوله تعالى فعدة من أيام أخر (قوله لشيخ فان) هو الذي كل يوم في نقص الى أن يموت وانما لزمه باعتبار شهره الشهر وأبج له للعرج وأقاد القهستاني عن الكرماني أن المريض اذا تحقق اليأس من الصحة أي صحة يقدر معها على الصوم فعليه الفدية لكل يوم وان لم يقدر على الصوم لشدة الحر أظرو ويقضيه في الشتاء كما في البحر (قوله لانه قرب الى القضاء) ففيه مجاز الاول (قوله أوقيت قوته) أي التي يتمكن بها من الصيام وعليه فهو حقيقة (قوله وتلزمهما ما القدية) ثم ان شاء أعطى في أول رمضان وان شاء أعطى في آخره ولا يشترط في المدفوع اليه العدد (قوله وكذا من عجز الخ) الاولى حذفه لان المصنف ذكره صريحاً بعدد ومعناه أنه عجز عن انتهاء الصوم الذي لزمه بنذر الابد (قوله لا لغيرهم من ذوى الاعذار) كل حامل والمرضع والمريض والمسافر فانهم لا يقدرون لعدم ورود نص فيهم والاولى حذف اللام لان المعنى لا تلزم غيرهم (قوله لكل يوم نصف صاع) لو قال وتلزمهما الفدية كالقطرة لكان أخصر وأشمل (قوله بشرط دوام عجز القاني والقانية) فني قدرا قضا (قوله ومات قبل الاقامة) أما اذا أقام فقتضى ما سبق التفصيل ان أقام شهراً وجبت عليه الفدية بقدره وان أقام أقل منه وجبت بقدره (قوله لا تجب عليه الفدية) لانه يخالف غيره في التخفيف لافي التعليل كذا في الشرح وقال في الدر في وجوب الفدية على القاني اذا الصوم أصل بنفسه وخطب بأدائه حتى لو لزمه الصوم لكفارة يمين أو قتل ثم عجز لم تجز الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره ولو كان مسافراً فمات قبل الاقامة لم يجب الايصاء (قوله فضعف) وكذا لو أظروا بما مع القدرة فان القضاء غير منأى له فالتقييد بالضعف انصافي فيما يظهر (قوله أي يطلب منه العفو) أي يطلب منه الاقالة وهي ترك المواخذة

كما تقدم (ولا فدية بالتأخير اليه) لا إطلاق النص (ويجوز التطر لشيخ فان ويجوز قانية) أي قانية لانه قرب الى القضاء أوقيت قوته وعجز عن الاداء (وتلزمهما القدية) وكذا من عجز عن نذر الابد لا لغيرهم من ذوى الاعذار (لكل يوم نصف صاع من بر) أوقيته بشرط دوام عجز القاني والقانية الى الموت ولو كان مسافراً ومات قبل الاقامة لا تجب عليه الفدية بشرط دوام عجز القاني والقانية (كن نذر صوم الابد فضعف عنه) لا اشتغاله بالمعينة بفطر ويجزى التسبق بعدم قدرته على القضاء (فان لم يقدر) من تجوز له الفدية (أي يطلب منه العفو عن نقصه في حقه)



(و) لا تجوز الفدية الا عن صوم هو أصل بنفسه لا بديل عن غيره حتى ٦٧١ (لو وجبت عليه كفارة يمين أو قتل) أو ظهاراً أو افطاراً (فلم يجد

ما يكفريه من عتق) وإطعام وكسوة (وهو شيخ فان أولم يصم) حال قدرته على الصوم حتى صار فانياً (لا تجوز له الفدية) لأن الصوم هنا بديل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير إلى الصوم الا عند العجز عما يكفريه من المال فان أوصى بالتكفير فغذى من الثلث ويجوز في الفدية الإباحة في الطعام أكلتان مشبعتان لليوم كما يجوز التملك بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيها من التملك كإن كاة اعلم أن ما شرع بلفظ الإطعام أو الطعام يجوز فيه التملك والإباحة وما شرع بلفظ الإتياء أو الاداء يشترط فيه التملك (ويجوز للمتطوع بالصوم) الفطر بلا عذر في رواية) عن أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها أوجه لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذن صائم ثم أتى في يوم آخر فقلنا يا رسول الله اهدي الينا حيس فقال أرأيته فقلنا أصبحت صائماً فأكل وزاد التسامى ولكن أصوم يوماً مكانه وصحح هذه الزيادة أبو محمد عبد الحق وذكر الكرخي وأبو بكر أنه ليس له أن يفطر الا من عذروا وهو ظاهر الرواية لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال لئلا ادعى أحدكم إلى طعام فليجب فان كان مفطراً فليأكل وان كان صائماً فليصل أي فليدع قال القرطبي ثبت هذا الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كان الفطر جائزاً كان الأفضل الفطر لا جابه الدعوة التي هي السنة وصححه في المحيط اعلم أن افساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع فيهما منكر مكره وليس بمحرام لأن الدليل ليس قطعي الدلالة وان لزم القضاء واذا عارض عذراً أبيع للامتناع الفطر اتفاقاً (والضيق عذر على الاظهر

وهو العفو) قوله هو أصل بنفسه أي كالمصورتين السابقتين (قوله لا بديل عن غيره) لأن البديل لا بديل له (قوله أو قتل) أي قتل نفس خطأ (قوله من عتق) علم للكفارات الأربع وقوله وإطعام وكسوة خاص بكفارة اليمين أما القتل فلا إطعام فيه كما لا كسوة وأما الطهارة ففيه الإطعام لكنه بعد الصيام وكذا الإفطار (قوله أولم يصم) مقابل قوله وهو شيخ فان أي أنه لا فرق في عدم الفدية في الصوم الذي ليس أصلاً بين أن يجب عليه وهو قادر عليه ثم تراخي فيه حتى فني وبين أن يصدر موجه من ظهاراً أو يمين مثلاً في حالة فناءه (قوله ولذا لا يجوز) أي لكون الصوم هنا بديلاً (قوله أكلتان مشبعتان) بفتح الهمزة تنبيه اكله المرة الواحدة من الأكل لا بالضم لأنها اللقمة (قوله لليوم) أي لفدية كل يوم (قوله بلفظ الإطعام) ككفارة المظاهر والمفطر في رمضان (قوله أو الطعام) وهو جزاء الصيد المقتول في الحرم أو الاحرام فان الله تعالى قال أو كفارة طعام مساكين (قوله بلفظ الإتياء) كإن كاة فان الله تعالى قال وآتوا الزكاة (قوله أو الاداء) كما في زكاة الفطر فقد ورد أدوا عن كل حر وعبد صغيراً وكبير نصف صاع من بر أو صاعاً من شعير (قوله فقال اني اذن صائم) صريح في صحة النية نهارة في النقل كما هو المذهب (قوله اهدي الينا حيس) هو تمر ينزع نواه ويذوق مع الاقط ويجهن بالسمن ثم يدلك بالسيد حتى يبقى كالثريد وهو في الأصل مصدر يقال حاس الرجل حيساً اذا اتخذ ذلك قاله السيد في الجاشية عن المصباح والاقط مثلثة وتحركت وككتف ورجل وابل شيء يتخذ من الخيض الغني والخييض هو اللبن الذي أخذ زبدته والمضارع مثلث الحاء قاموس (قوله فليدع) حمله بعضهم على الصلاة الحقيقية لأنها المرادة شرعاً ولتحصيل بركة الصلاة للعمل والخاصين (قوله مكره) الظاهر من اطلاقهم أنها مكروهة تحريم (قوله لأن الدليل) وهو قوله تعالى ولا تطلوا أعمالكم (قوله ليس قطعي الدلالة) لاحتمال أن يكون المعنى والله تعالى أعلم ولا تطلوا ثواب أعمالكم بضرورة وسبعة (قوله والضيق عذر على الاظهر) لما رواه الطبراني في كبيره عن ابن عمر قال صلى الله عليه وسلم اذا دخل



أحدكم على أخيه المسلم فإن أراد أن يفطر فليفطر إلا أن يكون صومه ذلك  
 رمضان أو قضاء رمضان أو نذرًا اهـ كذا في الجامع الصغير للسيوطي  
 (قوله على الاظهر) وقيل عذر مطلقا وقيل ليست بعذر مطلقا وقيل  
 عذران وثق من نفسه بانه قضاء وان كان لا يثق لا يفطروا ان كان في ترك  
 الافطار أذى أخيه المسلم قال شمس الاثمة الحلواني وهو أحسن ما قيل  
 في هذا الباب يجوز وقد صاحب التنوير النذري بما إذا كان صاحبها  
 ممن لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بترك الافطار والا فلا قال في الدرر  
 عن التمهيدية وهو الصحيح من المذهب (قوله للضيف) يقال للواحد  
 والجمع ويجمع على أضياف وضيوف وضيوفان (قوله والمضيف)  
 بفتح الميم أصله مضيوف وفي عبارة القاموس ما يفيد أنه يقال مضاف  
 (قوله إلا أن يكون في عدم فطره بعده عقوق لأحد الابوين) فيفطر بعده  
 إلى العصر لا بعده كذا في الدرر (قوله للتأكد) أي تاكد حق الوالدين وفي  
 الشرح ما يفيد أنه عليه لقوله لا بعده وعبارته ووجه الفرق أن الصوم في  
 أول اليوم لا يتأكد عادة لما عرف أنه لا يشترط على البدن ولا كذلك بعد  
 الزوال اهـ تتصرف فان قوله ولا كذلك بعد الزوال أي فانه يتأكد اهـ  
 (قوله بالطلاق) أطلقه فم الرجل وهما العتق مثله يحترق (قوله فالاعتماد  
 على أنه يفطر) ولو كان صائما قضاء تنوير وشرحه (قوله ولو بعد الزوال)  
 الذي يلوح من عبارة صاحب النهر أن ذلك فيما إذا كان قبل الزوال لا بعده  
 (قوله ولا يحنثه) استشكل بما هو مصرح به من أنه في الحلف على ما لا يملك  
 يبر بمجرد القول فيه بقوله افطر ويمكن التوفيق بحمل ما هنا ما يقتضي  
 أنه ان لم يفطر يحنث على ما إذا كان الحلف بطريق التعليق أو بحمل على  
 ما إذا لم يأمر بالفعل قاله السيد في حاشية الاشباه (قوله لرعاية حق أخيه)  
 عليه لقوله يفطر (قوله قال في التحنيس) بيان للفائدة (قوله فسأله) ظاهره  
 ولو كان السؤال بغير عيب وكذلك قوله في الحديث لحق أخيه عامه (قوله  
 ثواب صوم التي يوم) أي غير الالف السابقة (قوله وإذا افطر على أي حال  
 كان) سواء كان الفطر له ذرا أم لا وسواء أفسده قصد أم لا وهذا إذا شرع  
 قصدا فلا شرع فيه ظنا أنه عليه قصد كذا أنه ليس عليه شيء فافطر فوراً

للضيف والضيف (فيما قبل الزوال لا بعده إلا أن  
 يكون في عدم فطره بعده عقوق لأحد الابوين  
 لا غير هذا التأكد) ولو حلف شخص بالطلاق  
 ليفطر فلا اعتماد على أنه يفطر ولو بعد الزوال  
 ولا يحنثه لرعاية حق أخيه (قوله التحنيس) والمزيد رجل  
 الفائدة الجلية (قال في التحنيس) وأخ من أخوانه  
 أصبح صائما متطوعا فدخل على أخيه الذي صلى  
 فسأله أن يفطر لا يأمر بأن يفطر لقول النبي صلى  
 الله عليه وسلم من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب  
 صوم التي يوم متى ففطر يوما يكتب له ثواب صوم  
 التي يوم وقوله أيضا في الترخانية والمحيط والمبسوط  
 (وإذا افطر) المتطوع (على أي حال كان)



فلا قضاء عليه أما لو مضى ساعة زمنية المقتضا لانه يحضرها صار كأنه توى ل  
 هذه الساعة أفاده في البحر والمراد بالساعة القطعة من الزمن وانظر ما  
 ما لو تذكر أنه ليس عليه وتوى قطعه إلا أنه لم يتعاطا مقطرا هل يكون شارعا  
 ومقتضى قواهم انه بنية الفطر لا يكون مفطرا أنه لا يعد مفطرا أو يكون  
 مشروعا وحزره (قوله لا خلاف بين اصحابنا) الا في ساعة تطلوعها مرض  
 عليها الخاض في القضاء خلاف والاصح الوجوب (قوله صيانة لما  
 مضى) أي من الشروع عن البطلان فانه لما عقب القضاء كان غير باطل  
 بخلاف ما إذا لم يعقبه (قوله وعن أبي يوسف ومحمد عليه القضاء)  
 لان الشروع ملزم كالنذر وكالشروع في الصلاة في الاوقات المكروهة  
 ووجه الفرق للامام أن القضاء بالشروع يتنى على وجوب الاتمام  
 وهو منتف لانه بنفس الشروع يكون من تكاليف النهي فأمره بقطعه بخلاف  
 النذر حيث لم يصير من تكاليف النهي بمجرد النذر لانه التزم طاعة الله تعالى  
 وانما المعصية بالفعل وبخلاف الشروع في الصلاة في الاوقات المكروهة  
 حيث لم يصير من تكاليف النهي بمجرد الشروع واهذا لا يبحث به ان حلف  
 لا يصلي ما لم يسجد والشروع هو الموجب للقضاء دون الصلاة فصار  
 كالنذر ولانه يمكنه الاداء بذلك الشروع في الصلاة لاعلى وجه الكراهة  
 بأن يمسك حتى تبيض الشمس زبلي (قوله وفيما ذكرنا) أي من قوله لانه  
 بنفس الشروع ارتكب المنهي عنه الخ فانه لا يقال في الصلاة انه بنفس  
 الشروع فيها ارتكب المنهي عنه بل انما يكون ذلك بالسجود بدليل مسئلة  
 المين (قوله عند نحو الطلوع) هو الايتراء والغروب والله سبحانه وتعالى  
 اعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب ما يلزم الوفاء به الخ)\*

انما أخر الكلام على النذر تأخير لما أوجبه العبد على نفسه عما أوجبه  
 الحق جل وعلا عليه (قوله وغيرهما) كالعتق والاعتكاف (قوله  
 من القربات) خرج النذر عن صفة الوفاء به بل يحرم فعلها (قوله لانه  
 الوفاء به) أي على طريق الوجوب على قول وقدمه صاحب التنوير  
 في الصوم وقال الاكمل وغيره هو فرض على الاظهر وأصل الاول

(عليه القضاء) لا خلاف بين اصحابنا في وجوبه  
 صيانة لما مضى عن البطلان (الاذا نزع عن طوعا)  
 بالصوم (في خمسة أيام يومى العيدين وأيام التثريق  
 ولا يلزم قضاءها بافسادها في ظاهرها الرواية) عن  
 أبي حنيفة رحمه الله لان صومها ما مورث نفسه ولم  
 يجز انعامه لانه بنفس الشروع ارتكب المنهي  
 عنه لا امرض عن صيانة الله فأمس بقطعه وعن  
 أبي يوسف ومحمد عليه القضاء يعني وان وجب  
 القطر وفيما ذكرنا الإشارة الى قضاء فصل الصلاة  
 الذي قطعه بشروعه عند نحو الطلوع كما تقدم  
 والله الموفق منه لا عظيم \* للدين الاقوم \* (باب  
 ما يلزم الوفاء به) \* من مندور الصوم والمسئلة  
 وغيرهما (اذ انذر شيئا) من القربات (لانه الوفاء  
 به) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله صلى الله  
 عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر  
 أن يعصى الله فلا يعصه ورواه البخاري



عن آية وليوفوا نذرهم بأنه دخلها التخصيص كالنذر بعبادة المريض  
وتجديد الوضوء لكل صلاة قال الزبلي وبما ثبت الوجوب لا الفرضية  
(قوله والاجتماع على وجوب الايقاف به) أي في غير نذر الجراح فان بعض  
الاثمة لا يوجب الايقاف به واللجاجة المحصورة من نسب الى الامام  
أحمد رضي الله عنه القول بعدم الوجوب مطلقا فليس بمصيب وهو يحتمل  
أن يكون مبتدأ وما بعده خبرا او مجرورا عطفا على لقوله (قوله وبه) أي  
بالاجماع (قوله باقتراضه) اعلم أن في وجوب الايقاف واقتراضه عملا قولين  
مرجحين وصرا (قوله وفي لغة قتل) الثمرة تظهر في المضارع (قوله  
أن يكون من جنسه واجب) أي فرض كما مر ح به صاحب التنوير تبعاً  
للبحر والدرر قاله صاحب الدر في الايمان (قوله لوصفه) أي العارض له  
وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى (قوله لاغيره) يأتي محترز ذلك  
قريناً (قوله كالصلوات الخمس) انظر ما لو نذر أن يؤتيها أو قامها  
والظاهر عدم وجوب الايقاف لان الوجوب متحقق قبله وان كان موسعاً  
(قوله وقد زيد شرط رابع) وزيد أيضاً أن لا يكون ما التزمه أكثر مما يملكه  
أو ملكاً لغيره وفي القنية نذر التصديق على الاغنياء لم يصح ما لم ينو أبناء  
السبيل ولو نذر التسبيحات دبر الصلوات لم تلزمه ولو نذر أن يصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم كل يوم كذا الزم وقيل لا اهـ در (قوله أمس اليوم)  
الاولى حذف اليوم (قوله وكذا لو قال اليوم أمس) الاولى حذف  
أمس (قوله فلا يلزم الخ) لم يرتب في أخذ المحترقات (قوله ولا قراءة  
القرآن) كذا في كبره وفيه أن القراءة من جنسها فرض وواجب ونقص  
لذاتها وليست واجبة قبل وعلى عدم الوجوب في القهستاني بأن زومها  
للاصلاة لا لعينها (قوله لكل الصلاة) ادخلت الكاف مس المحفف (قوله  
ولا عبادة المريض) وكذا لا يصح تنكف من الميت والصلاة عليه  
لانها من فرائض التكفاية وهو فوق الواجب كذا في السيد وهو بناء منه  
على أن النذر واجب بالوجوب المصطلح عليه وانما لم يصح النذر بهما لان  
النذر عن حوطب بهما (قوله معتبر بايجاب الله تعالى) فما كان من جنسه  
عبادة او غيرها الله تعالى صح نذره والا لا (قوله المريض) أي من حيث

والاجتماع على وجوب الايقاف به وبه استدلال القائلون  
باقتراضه ونذره من باب ضرب وفي لغة قتل والمندور  
بأنه (هذا اجماع فيه) أي المندور (ثلاثة شروط)  
أحدها (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وان  
أحد ما (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وان  
حرم أو سكران (لأنه لا يفسد كالأضحية) الثاني  
(أن يكون مقصوداً) لئلا يفسد كالأضحية  
(و) الثالث أن يكون (ليس واجباً) قبل نذره بايجاب  
الله تعالى كالصلوات الخمس والوتر وقد زيد شرط  
رابع أن لا يكون المندور محالاً كقوله على صوم  
أمس اليوم اذ لا يلزمه وكذا لو قال اليوم أمس  
وكان قوله بعد الزوال ثم قرع على ذلك بقوله (فلا  
يلزم الوضوء بنذره) ولا قراءة القرآن لكون  
الوضوء ليس مقصوداً لانه لانه شرع شرطاً لغيره  
ككل الصلاة (ولا عبادة المريض) اذ ليس من  
بايجاب الشارع (ولا عبادة المريض) اذ ليس من  
جنسها واجب واجبا لا ابتداء وهذا في ظاهر الرواية  
تعالى اذ لا يتابع الا ابتداء قال ان نذر أن يعود  
وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر أن يعود فلا  
مريضاً اليوم صح نذره وان نذر أن يعود فلا  
لا يلزمه شيء لأن عبادة المريض قربة



هو (قوله على مخاريف) بالفاء جمع مخرفة بوزن من حلة البستان افاده  
 في القاموس أى أنه فعل ما يوصله الى بسايتين الجنة (قوله بل مراعاة حق  
 فلان) هو المقصود له (قوله فلا يصح التزامه) منه يؤخذ عدم صحة النذر  
 للاموات قال في الدرر واعلم أن النذر الذي يقع للاموات من أكثر العرام  
 وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها الى ضرائح الاولياء الكرام  
 تقربا اليهم فهو باطل وحرام اه قال في البحر لوجوه منها أنه نذر لمخلوق  
 ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها أن المنذور له ميت  
 والميت لا يملك ومنها أنه ان ظن أن الميت يتصرف في الامور دون الله تعالى  
 كفر اللهم الا أن يقول يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريضى او ددت  
 غائبي او قضيت حاجتي أن أطم الفقراء الذين يباب المسيدة قبيصة أو  
 الفقراء الذين يباب الامام الشافعي رضى الله عنه او الامام الليث واشترى  
 حصرا المساجد هم أو زينا لوقودها أو دراهم ان يقوم بشعائرها الى غير ذلك  
 مما يكون فيه تقع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لمحل  
 صرف النذر لمستحقه القاطنين برباطه او مسجده فيجوز بهذا الاعتبار  
 اذ صرف النذر للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك الى غنى غير  
 محتاج اليه ولا لشرى فـ منصب لانه لا يحمل له الاخذ ما لم يكن محتاجا فقيرا  
 ولا لذى نسب لا جل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذى علم لا جل علمه ما لم يكن  
 فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر  
 للمخلوق ولا ينعقد ولا تستغل به الذمة وانه حرام بل سحت اه (قوله ولا  
 يصح نذر الواجبات) الاولى أن يقولى ولا تلزم الواجبات وقول المصنف  
 بعد بنذرهارا جمع الى ما قبله أيضا لانه يصدد تعداد ما يلزم بالنذر وان  
 كان عدم الصحة يفيد (قوله لان ايجاب الواجب محال) ولان ايجاب  
 العبد دون ايجاب الله تعالى فلا يظهر أثره معه كذا في الشرح (قوله لما ينال)  
 أى من الشروط والعلل المذكورة في كل (قوله وهو القعدة الاخيرة  
 في الصلاة) لانها البنية ومنهم من جعل جنس الواجب في الاعتكاف  
 الوقوف بعرفة أفاده السيد ومنه يعلم أن المراد من قوله أن يكون من  
 جنسه واجب الجنسية بحسب الاطلاق أى وان لم يتجدد صورة فإن

قال عليه السلام عاذا المريض على مخاريف الجنة  
 حتى يرجع وعبادة فلان بعينه لا يكون معنى  
 القرية فيه مقصود النذر بل مراعاة حق فلان  
 فلا يصح التزامه بالنذر في ظاهر الرواية عبادة  
 المريض وتشيع الجنازة وان كان فيه معنى حق  
 الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والنذر  
 انما يلزم بنذره ما يكون مشروعا لله تعالى  
 مقصودا (ولا) يصح نذر الواجبات لان ايجاب  
 الواجب محال (بنذرهارا) لما ينال (ومع) النذر  
 (بالعق) يعنى الاعتكاف لاقتراض التحرير  
 الكفارات نصا (والاعتكاف) لان من جنسه  
 واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة



الاعتكاف لا يلزمه الجلوس بخلاف القعدة الأخيرة (قوله فأصل المكث)  
 قد علمت أن الاعتكاف لا يلزمه المكث لكنه الغالب فيه اللهم إلا أن يراد به  
 الإقامة (قوله بهذه الصفة) أي بصفة الوجوب (قوله والاعتكاف انتظار  
 للصلاة) أي أن ذلك من جملة ما يقصد به كما سيأتي إن شاء الله تعالى (قوله  
 والنج ماشيا) بالجر عطفًا على قوله بالعتق (قوله فالشيء بصفة مخصوصة)  
 وهو المندور في النج (قوله فيقضيه الخ) أي أو بعد الرضا بهما (قوله)  
 وليس للمولى منع المكاتب) أي من الاعتكاف لأنه في نصرتانه كالحتر  
 (قوله والتصدق بالمال) أي بقدر ما في يده وهو ما له كما مر (قوله والذبح)  
 قال في التنوير وشرحه ولو قال إن برئت من مرضى هذا ذبح شاة أو  
 على شاة أذبحها فبرئ لا يلزمه شيء لأن الذبح ليس من جنسه فرض بل  
 واجب كالأضحية فلا يصح إلا إذا زاد وانصدق بطعمها فليزمه لأن  
 الصدقة من جنسها فرض وهي الزكاة فتح وجب اه فكلام المصنف على  
 إطلاقه ليس بما ينبغي (قوله لظاهر جنسها) الأولى لزوم جنسها (قوله  
 يريد كونه) أي حصوله ووجوده (قوله لما تلونا) أي من الآية (قوله  
 وروينا) أي من الحديث وقد ذكره ما أول الباب (قوله لقوله صلى الله عليه  
 وسلم الخ) ولأنه نذر بظاهره عين بعنا ملان مراده المنع فخير ضرورة حال  
 في البحر بعد نقله اعلم أن هذا التفصيل وإن كان قول المحققين ليس له أصل  
 في الرواية لأن المذكور في ظاهر الرواية لزوم الوفاء بالمندور منجز أو معلقا  
 وفي رواية النواذر تخير فيهما بين كفارة اليمين وبين الوفاء قال في الخلاصة  
 وبه يفتي فحصل أن الفتوى على التخيير مطلقا كذا بخط بعض الفضلاء نقله  
 أبو السعود في حاشية الأشباه وأما قبله أن التخيير بالنسبة لما لو كان بجمع  
 أو صوم أو صدقة يعني أما إذا كان يصح تعليق طلاق وعتق وإيلاء فيقع  
 المعلق فقط ولا تخيير (قوله وحل على ما ذكرناه) أي من النذر المعلق على  
 شرط لا يريد كونه (قوله يحقق تصور الصوم منها ضرورة) وذلك لأنه إذا  
 كان المنهي عنه لا يتصور من الشخص لا يكون المنهي عنه وجه لا لا ليس  
 في مقدوره فلا يقال للمعجبوب لا تزن ولا لا على لا تبصر لعدم تأني الفعل  
 المنهي عنه منهما (قوله والتهى غيره) التهى مصدر بمعنى أهرم المفعول

فأصل المكث بهذه الصفة له تطهير في الشروع والاعتكاف  
 انتظار للصلاة فهو كالجلوس في الصلاة فاذن صح  
 نذره والنج ماشيا لأن من قرب من مكة يلزمه  
 ماشيا فالشيء بصفة مخصوصة له تطهير في الشروع ويصح  
 نذر العبد والمرأة لا اعتكاف والابانة وليس للمولى منع  
 فقضيه بعد العتق والابانة (قوله الصلاة غير المفروضة  
 المكاتب) (و) كذا يصح نذر (الذبح لظهور جنسها  
 والصوم) والتصدق بالمال والذبح (نذرا) بنبئ  
 شرعا مثل الأضحية (فإن نذر) مكلف (نذرا) بنبئ  
 مما يصح نذره وكان (مطلقا) غير مقيد بوجوده  
 كما يصح نذره على أو نذره على صلاة ركعتين (أو  
 كقوله لله على أن نذره الله أن يرقى الله علاما  
 معلقا بشرط) يريد كونه كقوله أن يرقى الله علاما  
 فعله أطعمام عشرة مساكين (ووجد) الشرط  
 فعله (لما تلونا وروينا) أما إذا علق النذر  
 (لزمه الوفاء) كقوله أن كنت زيد أو لله على عتق  
 بما لا يريد كونه كقوله أن كنت زيد أو لله على عتق  
 رغبة ثم كلفه فانه يتخير بين الوفاء بما نذره من العتق  
 وبين كفارة يمين على الصحيح وهو المفتى به لقوله صلى  
 الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة اليمين وحل على  
 ما ذكرناه (وصح نذر صوم) يوى (العبدين وأيام  
 التثريق) لأن النهي عن صومها يحقق تصور  
 الصوم منها ضرورة والنهي لغيره

ومصدره هنا الصوم في هذه الايام ومصدره في غير الاعراض عن  
 الضيافة والمعنى والمنهى عنه لغیره ای لایذاته لا ینافی مشروعية ذلك  
 المنهى (قوله لا ینافی المشروعية) أى لا ینع الصحة کالیوم عند الاذان  
 الاول يوم الجمعة فانه منهى عنه للاخلال بالسعی ومع ذلك اذا عده  
 يكون صحيحا وليس المراد بالمشروعية أنه مطلوب شرعا فان الصوم هنا  
 منهى عنه لا یلزم من صحة النذر كونه عبادة یشاب علیها فانه یصح بالعق  
 وهو ليس بعبادة وضعا بدلیل صحته من الکافر والمشرط فی صحة النذر  
 كونه غیر معصية ولا یلزمه الثواب ویحتمل أن المراد بالمشروعية  
 كونه مطلوبا شرعا فیثاب علیه ویكون صوم هذه الايام له جهتان  
 جهة امتثال الامر فی قوله تعالى ولیوفوا نذورهم وهو من هذه الحثیة  
 عبادة یشاب علیها وجهة ایقاعه فی هذه الايام اللزوم منه الاعراض وهو  
 من هذه الحثیة یمکن حراما ونظيره الصلاة فی الارض المغصوبة  
 وقد تقدم لصاحب النهر ما یفید ذلك وقول الشرح بعد قلنا المعصية  
 المعنی الاعراض عن ضیافة الله تعالى فلا ینع الصحة یرشد الی المعنی  
 الاول (قوله فصیح نذره) أى نذر الصوم فی هذه الايام وهو مصدر  
 مضاف الی مفعوله (قوله وفی رواية) هی رواية ابن المبارک عن الامام  
 وبها قال زفر (قوله لا یصح لانه نذر بمعصية) التفت فی هذه الرواية  
 الی العارض الذی أوجب النهی والتفت فی ظاهر الرواية الی أصله فحكم  
 بالصحة (قوله المعنی الاعراض) الاضافة للبيان (قوله ولذلك) أى لكون  
 صومها معصية المعنی الاعراض الخ (قوله امتثالا للامر) أى المباحوذ  
 من النهی فان النهی عن الشئ امر بضده علی ما فیہ من الخلاف وقد  
 نهى النبی صلی الله علیه وسلم عن صیامین صوم يوم الاضحی وصوم يوم  
 الفطر كما فی الصحيح وفی مجمل الطبرانی عن ابن عباس أن رسول الله  
 صلی الله علیه وسلم أرسل أيام منی صائحا یصح أن لا تصوموا هذه  
 الايام فانها أيام أکل وشرب وبعال أى وقاع للنساء (قوله لتلا بصیر  
 بصومها الخ) علیه لوجوب الافطار ویستغنی عنه بقوله ولذلك (قوله  
 عن ضیافة الکریم) أى ولا عذر لمن تأخر عنها بخلاف ضیافة الخلیل

لا ینافی المشروعية فصیح نذره (فی المختار) وفی  
 رواية لا یصح لانه نذر بمعصية قلنا المعصية المعنی  
 الاعراض عن ضیافة الله تعالى فلا ینع الصحة  
 من حیث ذاته (و) لذلك (یحیی فطرها) امتثالا  
 للامر لتلا بصیر بصومها معراضا عن ضیافة  
 الکریم



(و) يجب (قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الأصل (وان صامها أجزاء) الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاشية بالأعراض عن ضيافة الله تعالى (والغيباتعين الزمان و) تعين (المكان و) تعين (الدرهم و) تعين (الفقر) لان النذر بايجاب الفعل في الذمة من حيث هو قربة لا باعتبار وقوعه ٦٧٨ في زمان ومكان ووقت و تعينه للتقدير به أو التأجيل اليه (فيجزيه صوم) شهر (رجب عن نذره صوم شعبان)

لوجود السبب وهو النذر والقربة اقهر النفس لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تعجيله تقع له بتحصيل ثواب قد يفوت بموته أو طرق مانع قبل مجي الوقت وان كان باضافته قصد التخفيف حتى لو مات قبل مجي ذلك الوقت لا يلزمه شيء فاعطيناه مقصوده (ونجزيه صلاة ركعتين) فاكثر اذا صلى المنذور (بصر) مثلاً وقد كان (نذراً داهياً) أي صلاتهما (بكرة) أو المسجد النبوي أو الأقصى لان الصحة باعتبار القربة لا المكان لان الصلاة تعظيم الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء وان تفاوت الفضل (و) يجزيه (التصدق ب درهم) لم يعينه له (و) عن درهم عينه له) أي التصديق المنذور (و) يجزيه (الصرف لزيد الفقير بنذره) أي مع نذره الصرف لعمرو لان معنى عبادة الصدقة ستدخله المحتاج أو اخراج ما يجري به الشئ عن ملكه ابتغاء وجه الله وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان وشخص خلافاً لفرقائه يقول بالتعيين \* تنبيه \* قال النبي صلى الله عليه وسلم صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد سوى المسجد الحرام ومسجدي هذا وصلاة في مسجدي هذا تعدل ألف صلاة في بيت المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف صلاة في مسجدي هذا قلت ولا يختص الفضل بالبيعة التي كانت مسجداً في زمنه صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا ولو مد الى صنعاء بألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام قاله النسائي

فانه قد يتأبى عنها لان طعام الخيل داء (قوله أجزاء مع الحرمة) انظر هل يشاب على صومها فيكون للفعل جهتان أو لا يشاب اصلانظرا للعارض وقد تقدم ما فيه ولا فرق في الحكم المذكور بين أن يصرح بنكر المنهى بأن قال نذرت صوم النحر أو لا كأن قال على صوم غد فوافق يوم النحر ولو نذر صوم الاضحية وانظر وقضى صح زاهدي ولو صام فيها عن واجب آخر كالقضاء والكفارة لم يصح لان ما في الذمة كالمأذاه ناقصا نقله السيد (قوله والغيباتعين الزمان الخ) قال في التذويرو شرحه والنذر من اعتكاف أو حج أو صلاة أو صيام أو غيرهما غير المعلق ولو معيناً لا يختص بزمان ومكان ودرهم ووقت فلو نذر التصديق يوم الجمعة بركة بهذا الدرهم على فلان فخالف جازوا كذا الوجه قبله فلو عين شهراً لاداة كف أو للصوم فجعل قبله عنه صح وكذا لو نذر أن يحج سنة كذا فحج سنة قبلها صح أو صلاة يوم كذا فصلاها قبله لانه تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر فيبلغو التعيين شرب لالية فليحفظ بخلاف النذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط (قوله في الذمة) متعلق بايجاب (قوله وتعينه) أي الزمان ويقاس عليه باقيها (قوله فيجزيه صوم شهر رجب الخ) ذكر ضرورة التقديم ولما ذكر ضرورة التأخير والظاهر انه كذلك لعدم التعيين أو لانهم (قوله أو طرق مانع) كمرض وكبر سن (قوله وان كان باضافته قصد التخفيف) أي فيعتبر بقصد من حيث التخفيف وان كان لو تقدم صح (قوله أو اخراج ما يجري به الشئ) وهو الاموال (قوله تعدل ألف صلاة في بيت المقدس) فهي بألف صلاة في بقية المساجد (قوله بألف صلاة فيما سواه) يتم بيت المقدس (قوله كذا في ترتيب المقاصد الحسنة) قال فيه بعد أن ذكر هذا الحديث وأحاديث أخر الدالة على أن الفضيلة تحصل في الزائد مانصه وبالجمله ليس فيها ما تقوم به الحجة بل ولا تقوم بحجها وعها ولذا صحح النووي اختصاص التضعيف بمسجده الشريف عملاً بالإشارة في الحديث المتفق عليه عن أبي هريرة صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام (قوله صلاة في مسجدي هذا) ظاهره يتم النفل والمسئلة خلافية (قوله فانه يزيد عليه)

في اخبار المدينة كذا في ترتيب المقاصد الحسنة للسخاوي رحمه الله وروى البرازيل سناد صحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فانه يزيد عليه مائة ألف صلاة

أى فان الصلاة في المسجد الحرام تزيد على الصلاة في مسجده صلى الله عليه وسلم بمائة ألف صلاة منضمة الى الالف التى بسبب الصلاة فيه (قوله ان لبعض الامكنة فضيلة) أى من حيث ترتب كثرة الثواب على العمل فيها (قوله فعلى هذا الخ) لا يظهر الا فى النذر المعلق أما غير المعلق لا يختص بمكان كما قدمه قريبا (قوله عن موجب) بفتح الجيم (قوله على مائة وله زفر) أى على قول غيره فيخرج عنه بصلاحتها فى أى مكان كان وفيه أن زفره قول بالتعيين من غير نظر لكثرة الثواب كما هو المتبادر عنه (قوله لا يجزيه عنه ما فعله قبل وجود شرطه) بقى ما لو وجد الشرط هل يتعين الزمان والمكان والفقيه والدرهم والظاهر نعم لما فى التنوير ثم ان علقه بشرط يريد كانه قد غابى يوفى ان وجد اه فانه لا يكون موقفا الا اذا كان على الوجه المذكور فى نذره \* تنمة \* النذر لا يدخل تحت الحكم ولو بعث رقة فى ماله كذا نذر ان يذبح ولده فعليه شاة لقصة الخليل عليه السلام نذر ان يتصدق بعشرة دراهم من الخبز فتصدق بغيره جازان ساوى العشرة كتصدقته بثمنه قال على نذرو لم يزد عليه ولا ينقصه فعليه كفارة يمين فان وصل به المشيئة بطل لانها تبطل كل ما نهى بالقول عبادة أو معاملة قال ان ذهبت هذه العلة فعلى كذا فذهبت ثم عادت لا يلزمه شئ اه من التنوير وشرحه من الايمان وفيه ما من عوارض الصوم واعلم أن صيغة النذر تحتل اليمين فلذا كانت صورتان كراهية قوله فان لم ينبذ نذره الصوم شيئا أو نوى النذر فقط أى من غير تعرض لليمين أو نوى النذر ونوى أن لا يكون يميناً كان فى هذه الصور نذرا فقط اجماعا عملا بالصيغة وان نوى اليمين وأن لا يكون نذرا كان يميناً اجماعا وعليه كفارة يمين ان أفطر وان نواه ما أو نوى اليمين من غير تعرض للنذر كان نذرا ويميناً حتى لو أفطر يجب القضاء للنذر والكفارة لليمين \* لا يعموم المجاز خلافاً للثانى والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الاعتكاف) \*

وجه المناسبة للصوم والتأخير عنه اشتراط الصوم فى بعضه والطلب الأكيد فى العشر الاخير من رمضان وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين قاله السيد (قوله هو لغة اللبث) بفتح

وفى حديث من ألف شهر رمضان فى مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد الحرام رواه البيهقي وهذا دليل لاهل السنة والجماعة ان لبعض الامكنة فضيلة على البعض وكذا الأزمنة ولما سئل صلى الله عليه وسلم عن أفضل صلاة المرأة فقال فى أشد مكان من بيتها ظلمة فولى هذا ينبغي أنها اذا التزمت الصلاة فى المسجد الحرام بالنذر فصارت فى أشد مكان من بيتها ظلمة تخرج عن موجب نذرها على ما يقوله زفر وجه الله (وان علق) الناذر (النذر بشرط) كقوله ان قدم زيد فقله على أن أتصدق بكذا (لا يجزيه عنه ما فعله قبل وجود شرطه) لان المعلق بالشرط عدم ما فعله قبل وانما يجوز الاداء بعد وجود السبب الذى علق النذره والله المانع بفضله \* (باب الاعتكاف) \* هو لغة اللبث والادام على الشئ



اللام وتضم المكث اه در (قوله وهو) أى الاعتكاف فى حد ذاته  
 لا بالمعنى المتقدم لانه به يناسب اللازم والمعنى أن فعله يأتى لازما ومتعديا  
 (قوله متعد) فيكون من باب ضرب ولازم فيكون من باب طلب ذكره  
 السيد (قوله والهدى معكوفاً) أى محبوساً أى حبسه ومنعه الكفار  
 سنة ست فى الحديثية عن أن يبلغ محله وهو الحرم (قوله لانه حبس  
 النفس) أى على طاعة الله تعالى وملازمة ينه وقوله ونهها أى  
 عن الخروج عن المسجد وعن المعاصى (قوله وشرعها والاقامة)  
 هذا معنى اللازم وقد جعل الاعتكاف فى المسجد من المتعدى والظاهر  
 أنه ان اعتبر فيه حبس النفس يأتى من المتعدى وان اعتبر فيه الحبس  
 والاقامة يكون من اللازم (قوله بنية) سياتى أن النية شرطه  
 فلا يحصل له ثوابه ولا يخرج عن واجبه بدونها (قوله بالفعل) ظاهره  
 ولو يكون المقيم لها المعتكف وعبارة التنوير مع شرحه هو لبث  
 ذكر فى مسجد هو ماله امام ومؤذن أديت الخس فيه أولاً وعن الامام  
 اشتراط أداء الخس فيه وصحبه بعضهم وقال لا يصح فى كل مسجد وصحبه  
 السروجى وأما الجامع فيصح فيه مطلقاً اتفاقاً اه فاذا ذكر المؤلف  
 أحد قولين عن الامام (قوله ولانه انتظار الصلاة الخ) أى فيختص  
 بمكان يصلى فيه بالجماعة كذا فى الشرح (قوله على اكل الوجوه)  
 متعلق بمحذوف صفة الصلاة وقوله بالجماعة تصوير لا اكل الوجوه (قوله  
 على المختار) هذا مذهب الامام وقال لا يصح فى كل مسجد وصحبه  
 السروجى (قوله وعن أبي يوسف الخ) وجهه ظاهر فان الواجب  
 لا بد فيه من اقامة الصلاة فى المسجد فاشتراط الجماعة له وجه وأما النفل  
 فينتهى بالخروج ولا يلزمه صلاة فى المسجد فلا وجه لاشتراط الجماعة فيه  
 (قوله ولله راء الاعتكاف فى مسجد بيتها) ولا يخرج منه اذا اعتكفت  
 فلو خرجت لغير عذر يفسد واجبه وينتهى نفعه ولو اعتكفت فى المسجد  
 فظاهر ما فى النهاية أنه يكره تنزيهاً وينبغى على قياس ماصراً حواجة  
 من أن المختار منه من الخروج فى المرات كاهما أن لا يتردد فى منعه من  
 من الاعتكاف فى المسجد قاله السيد • تنبيه • افضل الاعتكاف

وهو متعد فصدره الكف ولازم فصدره الكفوف  
 فالتعدى بمعنى الحبس والمنع ومنه قوله تعالى  
 والهدى معكوفاً ومنه الاعتكاف فى المسجد لانه  
 حبس النفس ومنهها واللازم الاقبال على الشيء  
 بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يعكفون على  
 أصنام لهم وشرها (هو الاقامة بنية) أى بنية  
 الاعتكاف (فى مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل  
 لا صلاة الخس) لقول على وحذيفة رضى الله  
 عنهم لا الاعتكاف الا فى مسجد جماعة (قوله لا يصح فى  
 الصلاة على اكل الوجوه بالجماعة) فى الاوقات  
 مسجد لا تقام فيه الجماعة للصلاة (قوله لا يصح فى  
 الخس) على المختار وعن أبي يوسف والنفل يجوز  
 الواجب لا يجوز فى غير مسجد الجماعة (قوله لا يصح فى  
 وهذا فى حق الرجال (ولله راء الاعتكاف فى  
 مسجد بيتها وهو محل عينه) المرأة (للصلاة فيه) •

ما كان في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد  
الاقصى ثم في الجامع نهر واعلم أن المسجدين عين بالشروع فيه فليس له  
أن ينتقل الى مسجد آخر من غير عذر سبب عن الجوى (قوله وهي  
ممنوعة عن حضور المساجد) يؤيد ما ذكره السيد سابقا (قوله المسجد  
المخصوص) وهو ما اتفق فيه الجماعات عند الامام (قوله لا البلوغ)  
فيصح اعتكاف الصبي المعاقل ولا تشترط الحزيرة فيصح من العبد وكذا  
المرأة باذن الزوج والمولى منع ولو اذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ما حكمها  
منافع الاستمتاع بنفسها وهي من أهل الملك بخلاف المملوك لانه ليس  
من أهله وقد أعاره منافعه ولم يعبر الرجوع اليه بغيره بخلاف الوعد  
بجر وكذا لو اذن لها في صوم شهر بعينه وصامت فيه متتابعات ليس له  
منعها لانه اذن لها في التسابع كذا في كتاب الدرر (قوله والطهارة الخ)  
عطف على قوله المسجد المخصوص فهي شرط صحة وأما النقل بناء على  
أنه لا يشترط له الصوم وهو المعتمد فهي شرط الحل كما نبه عليه صاحب  
النهر (قوله ولا تشترط الطهارة من الجنابة) أي لصحته بل لحله  
(قوله تنجيها) كقوله الله على أن اعتكف كذا (قوله أو تعليقا)  
كقوله ان شئني الله مريضى فلانا لا اعتكفن كذا (قوله ومسنة كفاية)  
قال الزاهدى بحج بالناس كيف تركوا الاعتكاف وقد كان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يفعل الشيء ويتركه ولم يترك الاعتكاف منذ  
دخل المدينة الى أن مات فهذه المواظبة المقرونة بعدم الترك مرة  
لما اقترنت بعدم الانكار على من لم يفعله من الصحابة كانت دليل للسنة  
أي على الكفاية والا كانت دليل الوجوب على الأعيان (قوله لانه  
صلى الله عليه وسلم) عليه العلة (قوله وعن هذا) أي عن قول جبريل  
أي لاجله (قوله وعن أبي حنيفة) رضى الله عنه أي في غير المشهور  
عنه (قوله وعندهما كذلك) أي في رمضان وفائدة الخلاف لو قال  
لعبد أنت حر ليلة القدر وكان أول ليلة من رمضان فلا يعتق عنده  
حتى يمضي رمضان الا في كاه لاحتمال أنها في رمضان السابق كانت  
أول ليلة منه وفي الثاني في آخره وعندهما يعتق بعض ليلة من رمضان

فان لم تعين اياها محلا لا يصح لها الاعتكاف فيه وهي  
ممنوعة عن حضور المساجد والركن الملبث والشرط  
المسجد المخصوص والنسبة والبلوغ والطهارة من حيض  
والاسلام والعقل لا البلوغ والطهارة من حيض  
ونفاس في المنذور لا شرائط الصوم له ولا تشترط  
الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في  
المنذور وسببه التذوق في المنذور والتشريط الداعي  
الى طلب الثواب في التفل وحكمه سقوط الواجب  
ونيل الثواب ان كان واجبا والا فالثاني وسند ذكر  
محاسنه وأما صفة فقد بينا بقوله (والاعتكاف)  
المطلوب شرعا (على ثلاثة أقسام واجب في المنذور)  
تخييرا أو تعليقا (وسنة) كفاية (مؤكدة في العشر  
الاخير من رمضان) لا اعتكافه صلى الله عليه وسلم  
العشر الاواخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف  
أزواجه بعده لانه صلى الله عليه وسلم اما اعتكف  
العشر الاوسط أتاها جبريل عليه السلام فقال  
ان الذي تطلب امامك يعني ليلة القدر فاعتكف  
العشر الاخير وعن هذا ذهب الاكثر الى أن  
ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فمنهم من قال  
في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين  
وفي الصحيح القسوها في العشر الاواخر والقسوها  
في كل تزويج أبي حنيفة أنها في رمضان ولا يدري  
أي ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندهما كذلك



الا لاني لانها ان كانت في الاولى دائما فقد جاءت وان كانت في غيرها من  
 الليالي بعد هذا فقد حصلها برضا السابق (قوله والمشهور عن الامام)  
 وقد روى عن غيره أيضا قال في المحيط والفتوى على قول الامام لكن  
 قديمه **بكون** الجالف فقهيا يعرف الاختلاف والافه هي ليلة السابع  
 والعشرين اه در (قوله وذكرنا) أي وانما ذكرتها هنا مع تقدم  
 الكلام عليها في احياء الليالي طلبا للثواب أي لاجل طلبها الثواب  
 بسبب التنبية عليها بالاعادة (قوله في ذلك رمضان) أل للعضور أي  
 رمضان الحاضر الذي أمر جبريل فيه النبي صلى الله عليه وسلم أن  
 يلتزمها في عشره الاخير (قوله انها بلجة) أي مشرقة منيرة وفي  
 القاموس رجل يلج بطن الوجه يسكون الدام والظاهر أن بلجة هنا  
 بالـ **بكون** لا بالـ **كسر** (قوله ولا فارة) أي باردة بل متوسطة  
 (قوله تطلع الشمس الخ) ذكرنا أن الدعاء ليلتها يومها مستجاب فان فاته  
 ليلتها أدركه يومها (قوله كأنها طشت) بالشين المعجمة والسين بفتح  
 الطاء و **كسر** هاء فيها وقد تبدل التاء سيناً وتدغم في السين المهملة  
 مع فتح الطاء وكسر هاء فهي ست لغات (قوله وانما أخفيت الخ) كما أخفيت  
 ساعة الاجابة يوم الجمعة ليجتهد في جميعه بالعبادة وكما أخفى الولي في الخلق  
 ليجب من الظن بكل مسلم ويتبرك له (قوله ليجتهد) بالبناء للغاء الـ  
 أي المكلف مثلاً لقوله بعد فينال (قوله سوى العشر الاخير) أي من  
 رمضان فانه فيه سنة وهو على حذف أي تفسير للضمير في سواء (قوله  
 والصوم شرط لصحة الاعتكاف المنذور) فلو قال الله على أن أعتكف  
 شهر ا بغير صوم عليه أن يعتكف ويصوم بجر (قوله لانه من متعلقات  
 اللسان) بكسر اللام أي لان النذر مما يتعلق باللسان أي بنطقه فلا يتحقق  
 الا به (قوله الا أن يجعله الخ) أي يوجبه بالنذر (قوله لتقديره)  
 أي النفل (قوله عليها) أي على رواية الحسن المأخوذة من يروي  
 (قوله غير محدودة) دفع بذلك توهم الساعة الفلكية (قوله أي  
 ما زاد غير جالس الخ) لانه لا بد فيه من لبث ولو قلبه لا بين الخطوات (قوله  
 وهو) أي الاعتكاف بنيت حيلة الخ (قوله فانه لا يجوز) أي جعله طويلاً

(قوله)

الا انها معينة لا تتقدم ولا تتأخر والمشهور عن  
 الامام انها تدور في السنة كما قدمنا في احياء  
 الليالي وذكرت هنا طلبا للثواب وقيل في أول ليلة  
 من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين وقال زبد بن  
 ثابت ليلة أربع وعشرين وقال بكرمة ليلة خمس  
 وعشرين وأجاب أبو حنيفة عن الأدلة المتقدمة  
 بكونها في العشر الاواخر بأن المراد في ذلك  
 رمضان الذي التزمها عليه السلام فيه ومن  
 علامتها أنها بلجة ساكنة لا حارة ولا فارة تطلع  
 الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طشت وانما أخفيت  
 ليجتهد في طلبها فينال بذلك أجر المجتهد في العبادة  
 ليجتهد في طلبها فينال بذلك أجر المجتهد في العبادة  
 كما أخفى الله سبحانه الساعة ليكونوا على وجل من  
 قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم (و) القسم  
 الثالث (مستحب فيما سواه) أي في أي وقت شاء  
 سوى العشر الاخير ولم يكن منذورا (والصوم شرط  
 لصحة الاعتكاف) المنذور ولا نذر الا بانطق لانه  
 من متعلقات اللسان بخلاف النية فان محلها  
 القلب (فقط) وليس شرطاً في النفل لقوله صلى الله  
 عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله  
 على نفسه ويبنى النفل على المسألة وروى الحسن  
 أنه يلزمه الصوم لتقديره عليه باليوم كالتدوير لقوله  
 يوم للصوم (و) لكن المعتبر أن أقله نفلا مدة يسيرة  
 غير محدودة فيحصل بمجرد المكث مع النية (ولو كان)  
 الذي نواه (ماشياً) أي ما زاد غير جالس في المسجد  
 ولو لبلا وهو حيلة من أراد الدخول والخروج  
 من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طويلاً فانه  
 لا يجوز (على الفتى به)

(قوله لانه متبرع) عليه لقول المصنف أقله تفلامدة بسيرة (قوله  
والعبدین) فيه أن العبدین يكره صومهما ~~بما~~ وأجيب بأن الواجب  
عليه عدم الصوم فيقضيه في غيرهما ولو كان ~~لكنه~~ لو صام خرج عن العهدة  
فأذا خرج حينئذ لا يفتد (قوله فيخرج في وقت ~~ي~~ ~~كنه~~  
ادراكها مع صلاة سنتها قبلها) يحكم في ذلك رأيه ويستثنى بعدها أربعاً  
أو ستاً على الخلاف ~~در~~ (قوله وكره) فالرجوع الى الأقل أفضل  
لأن الاتمام في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالتواب فيه أكثر  
وتبعه الجوى وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندی من أن المسجد يتعين  
بالشروع فيه فليس له أن ينتقل الى مسجد آخر من غير عذرا ~~اه~~ إلا أن يقال  
خروجه لصلاة الجمعة هو العذر المبيح للانتقال الى غيره كذا في حاشية  
السيد (قوله أو حاجة طبيعية) أي يدعو اليها طبع الانسان ولو ذهب  
بعد أن خرج اليها لزيادة مريض أو صلاة جنازة من غير أن يكون لذلك  
قصد أجاز بخلاف ما إذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه  
فانه يفتقض اعتكافه عند الامام بحجر (قوله واعتسال من جنابة  
باحتملام) أما جنابة الوطء ففسدة وفيه أن الغسل من الخوايج الشرعية  
والعلى عدهم إياه من الطبيعية باعتبار سببه ~~ك~~ كذا في كتابه الدرر  
وفي التتارخانية عن الحجة لو شرط وقت المنذر أن يخرج لعبادة المريض  
وصلاة الجنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ ~~اه~~ ~~در~~ (قوله  
أو حاجة ضرورية الخ) قال السيد في شرحه اعلم أن ما ذكره المصنف  
من عدم فساد الاعتكاف بالخروج لاجل انهدام المسجد وما بعده  
من الاعذار التي ذكرها ومنه ذهب الصالحين وأما عند الامام فيفتد  
بأن العذر في هذه المسائل مما لا يغلب وقوعه ~~اه~~ وفي الدرر المختار  
وأما ما لا يغلب كنجباء غريق وانهدام مسجد فسقط للاشم لا لبطلان  
والا لكان النسيان أولى بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافاً لما فصله  
لن يلحق وغيره لكن في التثرو غيره جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان  
جماعته وانحراجه كرها استحسن ~~اه~~ (قوله وأداء شهادة تعينت  
عليه) فيه أن هذا من الخوايج الشرعية (قوله لقوات ما هو المقصود منه)

لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جر من  
البيت عبادة مع النية بالانضمام الى آخر ولذا لم يلزم  
النقل فيه بالشروع لانتهائه بالخروج (ولا يخرج  
منه) من معتكفه فيشمل المرأة المعتكفة بمسجد  
بينها (الاحاجة شرعية) كالجمعة والعبدین فيخرج  
في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنتها قبلها ثم  
يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره (أو)  
حاجة (طبيعية) كالبول والغائط وإزالة نجاسة  
واعتسال من جنابة باحتلام لانه عليه السلام  
كان لا يخرج من معتكفه الا لحاجة فما للانسان  
من حاجة (ضرورية) كأنه داء المسجد وأداء  
شهادة تعينت عليه (وانحراج ظالم كرها وتفرقة  
أهله) لقوات ما هو المقصود منه



على عدم الفساد في هذه المسائل يعني انما يفسد اعتكافه بل يخرج  
 الى غيره لان المقصود للاعتكاف وهو أداء الصلاة في ذلك المسجد  
 على أكمل الوجوه قد فات (قوله من المكابرين) أي المتجبرين  
 من التكبير يعني التجبر (قوله يريد أن لا يكون الخ) أي وليس المراد  
 ارادة الساعة حقيقة لا يقال بعد المسافة بين المسجدين (قوله بلا عذر  
 معتبر) أي في عدم الفساد فلا يخرج بـمنازة محرمه أو زوجته فسد  
 لانه وان كان عذرا الا أنه لم يعتبر في عدم الفساد (قوله ولا اثم عليه به)  
 أي بالعذر أي وأما بغير العذر فبأنه أقوله تعالى ولا تظلموا أعمالكم  
 (قوله اذا دام) أي كل منهما (قوله وأتمه في المسجد) أما اذا خرج منه  
 فعليه قضاؤه أيضا لعدم وجود الركن (قوله ويقضى ما عداه بعد زوال  
 الخ) أي بالصوم عند القدرة بغير المافاته غير أن المندور ان كان اعتكاف  
 شهر بعينه يقضى قدر ما فسد لا غير ولا يلزمه الاستقبال كما في صوم رمضان  
 وان كان اعتكاف شهر بغير بعينه يلزمه الاستقبال لانه يلزمه متتابعاً  
 فإعني فيه صفة التتابع وتماه في البحر (قوله وقال ان خرج أكثر  
 اليوم الخ) قالوا وهو الاستحسان فيه فتضي ترجيح قولهما بحر وبحث  
 فيه الكمال ويرجح قوله لان الضرورة التي ينشأ بها التخفيف اللازمة  
 والغالبية وليس هنا كذلك إله أي فيكون من المواضع التي يعمل فيها  
 بالقياس كذا في تحفة الاخيار (قوله وأكل المعتكف الخ) وله غسل  
 رأسه في المسجد اذا لم يلقه بالماء المستعمل فان كان بحيث يسلو ثوب يمنع  
 منه لان تنظيف المسجد واجب ولو توضع في المسجد في اناء فهو على هذا  
 التفضيل اهـ بخلاف غير المعتكف فإنه يكره له التوضوء في المسجد  
 ولو في اناء الا أن يكون في موضع اعتدال ذلك لا يصلي فيه وفي الفتح خصال  
 لا تنبغي في المسجد لا يتخذ طريقاً ولا يمشى فيه سلاح ولا يقبض فيه بقوس  
 ولا يترفيه نيل ولا يترفيه بلحم نية ولا يضرب فيه حد ولا يتخذ سوفاً رواه  
 ابن ماجه في السنن عنه صلى الله عليه وسلم (قوله يفسد اعتكافه)  
 لعدم الضرورة دتر وقيدت هذه الاشياء بالاعتكاف لان غيره يكره  
 له المباعدة فيه مطلقاً والاكل والنوم قبل الاقرب كافي في الاشياء

(وخوف على نفسه أو متاعه من المكابرين فيدخل  
 مسجد غيره من ساعته) يريد أن لا يكون خروجه  
 الا لاعتكاف في غيره ولا يشغل الا بالذهاب الى  
 المسجد الاخر (فان خرج ساعة بلا عذر) معتبر  
 (فسد الواجب) ولا اثم عليه به ويطلق بالانتهاء  
 والجنون اذا دام أياماً الا اليوم الاول اذا بقي وأتمه  
 في المسجد ويقضى ما عداه بعد زوال الجنون  
 والانهاء وان طال الجنون استحساناً وقالوا  
 ان خرج أكثر اليوم فسد والا فلا (واتهيه به)  
 أي بالخرج (غيره) أي غير الواجب وهو النفل  
 اذ ليس له حد (وأكل المعتكف وشربه ونومه  
 وفسده البسح لما يحتاجه لنفسه أو عباده)  
 لا تكون الا (في المسجد) ضرورة الاعتكاف  
 في لو خرج لهذه الاشياء يفسد اعتكافه



وفي المجتبى وغير المعتكف أن ينام في المسجد فيما كان أو غيرة  
 مضطجها أو متكثرا رجلا إلى القبلة أو إلى غيرهما فالمعتكف أولى أم  
 لكن قوله رجلا إلى القبلة محل نظر لما نصوا عليه من كراهة مزاولة  
 إليها فالخاص أن في تعاطي هذه الأشياء في المسجد لغیر المعتكف قولين  
 والحمد لله الذي جعل دين الاسلام سهلا لا حرج فيه (قوله وقيل يخرج  
 بعد الغروب للآكل والشرب) قال في البحر ينبغي عمله على ما إذا لم يجد  
 من يأتي له به فيشد به من الخوايج الضرورية اهـ (قوله وكره  
 احضار المبيع فيه) أي تحريمها لانها محل اطلاقهم بجر (قوله لان  
 المسجد محرم) أي مخلص وفي نسخة باز أي آخره أي محفوظ ولأن فيه  
 شغله ولهذا قالوا لا يجوز غرس الاشجار فيه قلت والظاهر أنه لا يكره  
 احضار الماء كونه لا يتناوله فيه ومثله المشروب فتحمل الكراهة  
 على ما لا يحتاجه لنفسه فيه وفي الجوى عن البرجندی احضار الثمن أو  
 المبيع الذي لا يشغل في المسجد جائز (قوله وكره عقدا كان للتجارة) وإن لم  
 يحضر المبيع فيه (قوله وهذا كره الخياطة ونحوها) كببيع وشرا وعظيم  
 كتابة بأجر وكل شئ يكره فيه يكره في سطحه كذا في البحر (قوله مطلقا)  
 أي سواء حضر المبيع أو لا احتاج إليه أم لا كان للتجارة أم لا كما يفاد من  
 البحر (قوله وكره الصمت الخ) سئل الامام عن بيانه فقال أن يصوم ولا  
 يكلم أحدا ولم يبق صوم الصمت قرية في شر يعتنقانه منهي عنه (قوله  
 فلا بأس به) المراد به أنه مطلوب شرعا ولما كان يتوهم منه أنه مساو لغيره  
 من القراءة ونحوها قال لكنه يلزم والمراد أن يكون يلزم ذلك غالب  
 أوقاته (قوله والذكر) هو وما بعده بالنصب (وسير النبي صلى  
 الله عليه وسلم) أي ذكر مغازيه وأحواله صلى الله عليه وسلم  
 (قوله وأما التكلم بغير خير فلا يجوز لغیر المعتكف) أي فالمعتكف  
 أولى ورد في الحديث رحم الله امرأ تكلم فغتم أو سكت فسلم فيكره  
 التكلم إلا بخير قال في النهر والظاهر أن المباح عند الحاجة إليه خير  
 لا عند عدمها اهـ (قوله إذا جلس في المسجد لذلك) أي للكلام المباح ابتداء  
 أي قصد افاتا إذا دخل للصلاة ثم تكلم فلا وبعضهم أطلق (قوله وحرم

وفي الطه بريد وقيل يخرج بعد الغروب للآكل  
 والشرب (وكره احضار المبيع فيه) لأن المسجد محرم  
 عن حرق العبد فلا يجمله كذا كان (وكره عقدا  
 ما كان للتجارة) لأنه متعلق بالمال لا بالثمن  
 بأمور الدنيا ولهذا كره المصنفان احضاره  
 لغیر المعتكف المبيع مطلقا (وكره التكلم بغير خير  
 قرية) لأنه من عنده لانه صوم أهل الكتاب وقوله  
 وأما إذا لم يعتقه قرية فيه ولكنه يلزم قراءة القرآن  
 بما لا يفيد فلا بأس به ولكنه يلزم قراءة القرآن  
 والذكر والحديث والعلم ودراسة وسير النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم السلام وحكايات  
 الصالحين وكتابة أمور الدين وأما التكلم بغير خير  
 فلا يجوز لغیر المعتكف والكلام المباح مكره  
 بما كل الحسنة كذا كل النار الحطب إذا جلس  
 في المسجد لذلك ابتداء (وحرم الوطء ودواعيه)



الوطء وودائعهم كانوا يخرجون ويحضون حاجتهم في الجماع ثم يقتلون  
ويرجعون الى معتكفهم قبل قوله تعالى ولا تباشروهن الا بقرينة  
الوطء من المعتكف بان يخرج لصورة ضرورة فيجماع فيصير عليه لان  
اسم المعتكف لا يزول عنه بذلك الخروج وليس المراد حرمة الوطء لكونها  
في المسجد فانها لا تخص المعتكف ويحتمل أن تكون الزوجة معتكفة  
في بيتها لا يخرج فممكن الوطء في غير المسجد ويقتضي بطل اعتكاف  
الزوجة جوى عن البرجندى (قوله فانصق به اللبس والقبلة) وجه  
ذلك أن حرمة الوطء لما ثبت بصريح النص قويت قعدها الى الدواعي  
بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيهما لان حرمة الوطء  
لم تثبت بصريح التهيؤ ولا كثرة الوقوع فلو حرمت الدواعي لزم الحرج  
وهو مدفوع (قوله لان الجماع محظور فيه) أي نصا والاولى زيادته  
والضمير في فيه الى الاعتكاف وقوله فيتعدى الى دواعيه لانها سببه  
وسبب المحرم محرم (قوله والخطر) أي المنع من الجماع ثبت ضمن أي  
زوما واندرجا لتحقيق الركن (قوله لان ما ثبت بالضرورة) وهو الجماع  
الثابت لاجل تحقيق الركن وقوله يقدر بقدرها فلا يتعدى الى الدواعي  
لانه يمكن في تحقيق الركن الكف عن الجماع فقط (قوله وبطل بوطئه)  
مطلقا في قبل ودبر (قوله أو ناسيا) بخلاف ما لو أكل ناسيا حيث لا يفسد  
اعتكافه لبقاء الصوم والاصل أن ما كان من محظورات الاعتكاف وهو  
ما منع منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو  
والعمد والليل والنهار كالجماع وصح كذا الخروج وما كان من محظورات  
الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمد والسهو والليل  
والنهار كالأكل والشرب نقله السيد عن حاشية المؤلف والجماع وان منع  
منه لاجل الصوم لكن لا كالمنع للاعتكاف فانه يخص النهار (قوله  
أو مكروهها الخ) الاولى أو مكروها (قوله لان له حالة مذكرة) وهي كونه  
في المسجد وقوله كالمصلاة المذكور فيها كونه محرما قارنا مستقبلا وظن كونه  
في الحج التيمم عن اللباس وتجنب الطيب (قوله والحج) فانه يطل  
احرامه بالوطء وبالأزال بدواعيه ولو كان ناسيا بخلاف الصوم

قوله تعالى ولا تباشروهن وأنتم عاكفون في المساكن  
فالتحق به اللبس والقبلة لان الجماع محظور فيه  
فيتعدى الى دواعيه ككف في الاحرام والظهار  
والاستبراء بخلاف الصوم لان الكف عن الجماع  
هو الركن فيه والدواعي لا تثبت بالضرورة يقدر  
فلم يتعد الى دواعيه لان ما ثبت بالضرورة يقدر  
بقدرها (وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالأزال  
بدواعيه) سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكروها لا  
أونهارا لان له حالة مذكرة كالمصلاة والحج بخلاف  
الصوم

فانه لا يطل بفعل ذلك ناسيا لعدم المذكر (قوله ولزمته الليالي الخ)  
 وذلك لان ذكر أخذ اللقطين بلفظ الجمع يدخل ما يلائمها من الاخر  
 قال تعالى ثلاثة ايام الارض او قال تعالى ثلاث ليال سوبا والقصة واحدة  
 فعبيرتها تارة بالايام وتارة بالليالي فعلم ان ذكر احدى هما بلفظ الجمع  
 يتناول الاخر وحاصله انه اتما ان يأتي بلفظ المفرد او المثنى او المجموع  
 وكل منها اتما ان يكون في الايام او الليالي فهي ستة وفي كل منها اتما  
 ان ينوي الحقيقة او المجازا وينوبهما ولم تكن له نية فهي أربعة  
 وعشرون وحكم الجميع مذكور في البحر (قوله متتابعة) حال من الايام  
 وحذف تطيره من الجملة السابقة (قوله وتأثيره) لوقال وضابطه  
 اسكن اوضح وتوضيحه ما في السبب عن البحر حيث قال لان الاطلاق  
 في الاعتكاف كالتمرير بالتتابع بخلاف الاطلاق في نذر الصوم  
 والفرق ان الاعتكاف يدوم بالليل والنهار بخلاف الصوم فانه لا يوجد ليلا  
 اه فالمتفرق في نفسه الصوم لانه يتخلل فيه زمن ليس بحلاله وهو الليل  
 والمتصل الاجزاء هو الاعتكاف لانه يعم الليل والنهار (قوله كما ذكرنا)  
 أي في الجمع (قوله لان المثنى في معنى الجمع) وعن أبي يوسف  
 في التثنية والجمع لان لزمه الليلة الاولى لان الاعتكاف بالليل لا يكون  
 الاتباعا ضرورة الوصل بين الايام ولا حاجة لدخال الليلة الاولى لتحقيق  
 الوصل بدونها ومنهم من جعل خلاف أبي يوسف في التثنية فقط زيلعي  
 (قوله ومع نية النهر) أي فيما اذا ذكر الايام فقط وهو جواب قوله  
 اذا نوى تخصيصه بالايام (قوله اذا نذر اعتكاف دون شهر) مفهومه  
 صرح به المصنف بعد (قوله لانه نوى حقيقة كلامه) اعترض بأن اللفظ  
 كالايام مثلا ينصرف الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فتاوجه هذا التعليل  
 قلت كانه اختار ما ذكره البعض من أن اليوم مشترك بين يباح النهار  
 ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة  
 لا يقتض الدلالة وتعاميه في العناية بقى لذكر الايام ونوى الليالي لا تصح  
 النية ويلزمه كلامهما كما في التنوير وشرحه (قوله الآن يصرح  
 بالاستثناء) مراده به ما يعم التقييد ليعم ما لو قال شهر ليلتها ودون الليالي

ولو أمني بالتفكير أو بالخطر لا يفسد اعتكافه (ولزمته  
 الليالي أيضا) أي كما لزمته الايام (نية ذراعتكاف  
 ايام) لان ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيها ما يلائمها  
 من الليالي ويدخل الليلة الاولى فيدخل المسجد قبل  
 الغروب من أول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من  
 آخر ايامه (ولزمته الايام نذر الليالي متتابعة وان لم  
 يشترط التتابع وتأثيره أقدم) لان معنى الاعتكاف  
 على التتابع وتأثيره أقدم كان متفرقا في نفسه  
 لا يجب الوصل فيه الا بالتتابع وما كان متصلا  
 الاجزاء لا يجوز تفريقه الا بالتتابع (ولزمته  
 لسان نذر يومين) فليحقق به هذا احكاما  
 لان المثنى في معنى الجمع (خاصة بالاعتكاف اذا  
 نوى نية النهر) جمع نهار (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف  
 نوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذا نذر اعتكاف  
 نذر اعتكاف نية (وان نذر اعتكاف شهر)  
 خاصة منها صحت نية (ونوى الشهر خاصة أو الليالي  
 معين أو غير معين) (ونوى الشهر خاصة أو الليالي  
 خاصة لا تعمل نية الا أن يصرح بالاستثناء)







العشر الاخير من رمضان فرأى خياما وقبابا في المجد مضروبة فقال  
 ان هذا قالوا هذا العائشة وهذا الحفصة وهذا السوداء فغضب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وقال أترون البرم هذا فأمر بأن تنزع قبة فترعت  
 ولم يعتكف فيه ثم قضى في شوال ( قوله بضرب ) أى بنوع وقوله من  
 المعقول أى من الدليل المعقول ( قوله وهو كالمصلي ) أى يعطى المنتظر  
 ثواب المصلي كما ورد به الخبر ( قوله وهى ) أى الصلاة ( قوله وانقطاع )  
 أى عن ملاهى الدنيا ( قوله ومحاسنها لا تحصى ) أى الصلاة أو الحالة  
 ( قوله بشغله ) متعلق بتقريبه والباء للسببية ( قوله متجردا لها )  
 حال مؤسسة فإذا لم يتجرد لها لا يتفرغ قلبه ( قوله بتقويض أمرها ) الباء  
 للتصوير ( قوله الى عزيز جنابه ) الجناب الفناء والرحل والناحية  
 وجبل وعلم لمحدث أفاده في القاموس ( قوله والوقوف بيباه ) فيه استعارة  
 تمثيلية ( قوله وملازمة عبادته ) يغنى عنه قوله بشغله بالاقبال الخ  
 ( قوله والتقرب اليه ) بالجر عطف على عبادته وبالنصب عطف على تقريبه  
 والمراد التقرب اليه بالعبادة ( قوله في حديث من تقرب ) غامض الى  
 ذراعا تقربت اليه باعاً ومن أتاني بشئ أتيت به رولة ( لا التجاء ) علة  
 لقوله اكرام نزله وتفضله لا وما بعده أحوال ( قوله والتحصن ) بالجر  
 عطف على التجاء وبالنصب عطف على تفويض ( قوله فلا يصل اليه عدوه )  
 وهو الشيطان والدنيا ( قوله وعزيز تأييده ) أى قوته قال في القاموس  
 أيده تأييداً فهو مؤيد قوته ( قوله ترى العايات الخ ) أى فالخلق أحق  
 بهذا المنصب ( قوله وهو فرد منهم ) أى لا يملك لنفسه ضراً ولا نفعا  
 وهو بجملة حالية ( قوله لفضله ما ربه ) يحتمل الجمع والافراد والاول  
 أنسب للفظ الرعايا ( قوله بمزة قدرته ) أى السلطان والاولى حذف  
 ذلك لأن مثل هذا التعبير انما يليق بالله تعالى ( قوله وقدرته ) أى المصنف  
 ( قوله على حصول المراد ) الاولى حذف حصول أى على المراد من  
 الاعتكاف ( قوله وأزال حجاب الوهم ) أى الوهم الذى كالجباب  
 أى الوهم الناشئ من بعض الناس في عمرة الاعتكاف ( قوله وأما ط  
 القطاء ) عطف على نية والمراد بالقطاء الحجاب الناشئ من الوهم

قوله وهى أى الصلاة في نسخة وهى أى الاعتكاف  
 وأنت تظر الخبر اه

(و) أشار الى ثبوت بضرب من المعقول فقال (و) هو  
 من أنشرف الاعمال إذا كان عن اخلاص (لله تعالى  
 لانه مستطير للصلاة وهو كالمصلي وهى حالة تقرب وانقطاع  
 ومحاسنها لا تحصى (ومن محاسنها أن فيه تقويض  
 أمور الدنيا) وتسليم النفس الى المولى بتقويض  
 متجرداتها (وتسليم النفس الى المولى) بتقويض  
 أمرها الى عزيز جنابه (والتقرب اليه لتقريب  
 بيباه) وملازمة عبادته (والتقرب اليه لتقريب  
 من ربه) كما أشار اليه في حديث من تقرب وملازمة  
 من ربه (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بمالك  
 القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بمالك  
 المنزل اكرام نزله وتفضله لا ورجته (فلا يصل اليه  
 لا التجاء اليه) والتحصن بقوة سلطان الله وقهره وعز  
 عدوه بكبره وقهره لقوة سلطان الله وقهره وعز  
 تأييده ونصره ترى الرعايا يجيبون أنفسهم على باب  
 سلطانهم وهو فرد منهم ويجيبون أنفسهم على باب  
 سلطانهم وهو فرد منهم ويجيبون أنفسهم على باب  
 إزالة بين يديه لقضاء ما ربه في عطف عليهم باحسانه  
 ويجمعهم من عدوهم بعزة قدرته وقوة سلطانه وقدرته  
 على حصول المراد وأزال حجاب الوهم وأما ط القطاء



(قوله وأظهر الحق) عطف لازم (قوله بفيض العطاء) أي بفيض ذي العطاء أو بالعطاء الذي هو كالفيض (قوله المجتهد) أفاد أنه لم يقلد أماً معيناً من الأربعة لظهورهم بعده (قوله أكثر رواية الإمام) أي مروياته (قوله كذا في اعلام الاخبار) بكسر همزة اعلام فيما يظهر (قوله قال) أعاده لبعده الفعل الاول (قوله ببركته) أي بكثرة خيره (قوله ومدده) أي المدد المعطى له من الخبرات (قوله مثل) بالتحريك أي صفة (قوله إمام) يشمل العالم بخلاف ما قبله (قوله لسان قاله) أي قوله وهو من قبيل إضافة المحل إلى الحال (قوله من الكرب) هو ما يأخذ النفس من الغم والمزن (قوله وصار) أي الكرب الذي نزل به وهو المقصود باسم الإشارة بعد (قوله بل عين قرآني) أي أقربهم (قوله ونزل مصاتي) قال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعضو عن كثير (قوله بما يليق بأهليته) فإنه أهل التقوى وأهل المغفرة (قوله أكرام من التجا) أي يسكر مني أكراما كإكرام من التجا وهذا من الشارح يعني به نفسه والافالمعكف في منيع الحرز (قوله وحماية حرمة) أي التجا إلى الحماية الحاصلة بسبب الحرم أو إلى حرمة ذي الحماية والمراد بالحرم ما يحترم لا خصوص أحد الحرمين (قوله وهذه الخ) إشارة إلى ما أدخل في خلال كلام عطاء (قوله إلى أن العبد) أي المؤلف (قوله الجامع لهذه المسائل) متناوشرحا (قوله موقف) أي وقوف العبد (قوله عارياً عن الاعمال الخ) أي متجرداً عن وقرغ الاعمال الصالحة منه وطارياً عن نسبة الفضائل إليه (قوله بأعظم الوسائل) هو سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله أكف الاقتدار الخ) الإضافة لادنى ملايسة أو أكف ذي الاقتدار والاقتدار أبلغ من الفقر (قوله ملجأ بالدعاء) الملجأ بالدعاء ما موربه غير أنه لا يعتمد فيه ولا يستبطئ الإجابة (قوله مطرحاً) بطاء مشددة (قوله على أعتاب باب الله تعالى) فيه استعارة تمثيلية (قوله من تجا شفاعته) أي شفاعته الله تعالى فإنه ورد أنه يشفع بعد أنتم له شفاعته الشافعين أو الضعير يرجع إلى أعظم الوسائل (قوله غدا) هو يوم

وأظهر الحق بفيض العطاء بما أشار إليه بقوله (وقال) الأستاذ العارف بالله تعالى الإمام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التماري تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما أحسن مشايخ الإمام الأعظم رحمه الله قال أبو خنيفة ما رأيت أفقه من حماد ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رباح أكثر رواية الإمام الأعظم أبي خنيفة عن عطاء يسمع ابن عباس وابن عمر وأبا هريرة وأبا سعيد وجابر وأبى ثنية رضي الله عنهم توفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين سنة كذا في اعلام الاخبار قال رحمه الله تعالى ونفعنا ببركته ومدده (مثل المعكف مثل رجل يختلف أي يتردد ويقف) (على باب) ملك أو وزير عظيم أو إمام (عظيم الحاجة) يقدر على قضائها عادة (السان حاله) لم ينطق بذلك (فالمعكف يقول) لسان حاله أن لا يملكه لسان قاله (لا أبرح) فأنما يباب مولاي سائلاً منه جميع ما ربي وكشف ما نزل بي من الكرب وصار معاصي وتجنبني لذلك أعز أخواني بل عين قرآني (حتى يغفر لي) ذنوبي التي هي سبب بعدى ونزول مصاتي ثم بفيض غفرته على بما يليق بأهليته وكرمه أكرام من التجا إلى منيع حرزه وحماية حرمة وهذه إشارة إلى أن العبد الجامع لهذه المسائل واقف موقف العبد الدليل يباب مولانا عارياً عن الاعمال ونسبة الفضائل متوجهاً إلى سبحانه بأعظم الوسائل ماذا أكنف الاقتدار ملجأ بالدعاء والمسائل مطرحاً على أعتاب باب الله تعالى من تجا شفاعته غداً عنده



القيامة وانما عبر به لقربه (قوله بما وعد به) بقوله تعالى وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلا كبيرا أو بقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اننا لانضيع أجر من أحسن عملا (قوله وهو كل خير كافل) أى ضامن (قوله وهذا ما تيسر) الإشارة الى ما نقشه من الشرح أو الى ما فى الذهن ونزله منزلة المحسوس فأشار اليه (قوله من انتخاب) أى اختصار الشرح أى من المختار من الشرح الكبير (قوله اليسير) أى أنه لم يحذف كثيرا من الشرح الكبير وفيه أن عدد الاوراق فيها ما يقضى بأنه اختصار كثير (قوله كتيسير) أى تيسيرا كتيسير المتن والشرح الكبير (قوله الحقير) الحقير الذلة كالحقيرة بالضم والحقارة مثلثة فاموس (قوله الذى هدانا) أى أوصلنا (قوله لهذا) أى للتأليف (قوله لولا أن هدانا الله) أى لولا هداية الله موجودة لنا ما كنا لنهتدى (قوله وذريته) ورد أن الله تعالى جعل ذريته فى صلب على وبطن فاطمة فنسب كل ابن اتى لايه الا ما كان من فاطمة فله صلى الله عليه وسلم (قوله ومن والاه) أى نصره وتبعه فى الخير (قوله الرحيم) قال تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم (قوله عملا) قدره ليفيد أن خالصا صفة للمصدر المحذوف (قوله لوجه) أى لذاته هذا هو المناسب هنا (قوله للتيسير) علة لقوله المنتخب (قوله النفع العميم) قد ظهرت أمارة الاجابة وانتفع به الخاص والعام (قوله ويجزل) أى يكثر (قوله الجسيم) أى العظيم (قوله وأن ينعنا) أى ينعنا بذلك ويلزم من ذلك بقاؤها (قوله وجب حواسنا) أى الظاهرة والباطنة (قوله ومشايختنا) بالياء لا بالهمزة (قوله واخواننا) نسبنا وديننا (قوله ما تقر به عيوننا) أى ما تقر به عيوننا (قوله حلالا وما لا) أى دينا وأخرى (قوله آمين) اسم فعل مبني على الفتح بمعنى استجب ويطلب ختم الدعاء بها كما فى الحديث وهى من خير مصيحات هذه الامة (قوله وكان ابتداء الخ) أفاد أنه لم يمكث فيه الاياما قليلة لم يستوف فيها شهرا (قوله سنة أربع) راجع الى جمادى ورجب (قوله وختم جمعه الخ) فمكث فى تسويده أربعة أشهر ونصف (قوله وكان انتهاء تأليف متنه الخ) لم يبين ابتداءه (قوله من تبييض الشرح) أى من المسودة

بما وعد به وهو كل خير كافل (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره اليسير كتيسير المتن وشرحه (للعاجز الحقير) ولم يكن الا (بغاية مولاه القوى القدير الحمد لله الذى هدانا الله على سيدنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وعلى آله وصحبه وذريته ومولانا محمد خاتم أنبياء وعلى آله وصحبه وذريته ومن والاه ونسأل الله سبحانه وتعالى هذا المصطفى الرحيم (أن يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا لوجه الكريم) (النفع العميم) ويجزل به (ويجزل به) (الشرح المختار) (الجسيم) وأن ينعنا به (بالصالحات أعمالنا وقوتنا وجميع حواسنا وأن ينعنا به) (أعمالنا وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايختنا وأصحابنا واخواننا وذريتنا) (لا آمين) وكان ابتداء هذا تقر به عيوننا (الشرح فى أوائل جمادى الاخرى المختصر من الشرح فى أوائل جمادى سنة أربع وخمسين واختصاره بأوائل رجب الحرام سنة أربع وخمسين بعد الاف و كان ابتداء جمع الشرح الاصلى فى منتصف ربيع الاول سنة خمس وأربعين وختم جمعه فى المسودة بختام شهر رجب الحرام بذلك العام وكان انتهاء تأليف متنه فى يوم الجمعة المبارك رابع عشر جمادى الاولى سنة اثنين وثلاثين وألف وكان الفراغ من تبييض الشرح المسمى باسمه اذ الفتح شرح نور الابضاح ونجاة الارواح



(قوله في منتصف شهر ربيع الاول) أى في مثل أيام بدايته كما ذكره في الشرح  
فقد التيسير ستة أشهر ونصف ابتداءً أوها شعبان وآخرها نصف ربيع الاول  
وعلم أن بين انتهاء المتن والشرح الكبير أربعة عشر عاماً وبين الكبير  
والصغير نحو من سبع سنوات ونصف (قوله وعدد أوراقه) أى بحسب  
نسخته وكذا يقال في عدد المختصر (قوله هي هذه المسودة البيضاء) أفاد  
بذلك أنه لم يجعل مسودة للشرح الصغير بل مسودة للكبير (قوله إذا حشره)  
ظرف للراجي (قوله قبوله) أى الرضا به وترك الاعتراض عليه (قوله  
خدمة) أى حال كونه خدمة أى إذا خدمة أو هو الخدمة بمبالغة أو هو  
مفعول لأجله والمعنى أن القبول من جهة كونه خدمة لا من جهة  
كونه تأليفاً مطلقاً (قوله بما جمعه) بدل من قوله بالحق بدل اشتغال  
والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### (كتاب الزكاة)

فرضت في السنة الثانية من الهجرة كالصوم قبل فرضه وهي واجبة  
على الفور وعليه الفتوى فيما تم تأخيرها بلا عذر ورتد شهادته والانباء  
لا تجب عليهم الزكاة لأنهم لا ملك لهم مع الله انما كانوا يشهدون أن ما في  
أيديهم ودائع يذلولونه في أو ان يذله ويمنعونه عن غير محله ولأن الزكاة انما  
هي طهارة لمن عساه أن يتدنس والانباء مبرؤون من الدنس لعصمتهم ذكره  
السيد وهي طهارة لصاحبها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم  
صدقة تطهرهم وتزكهم بها ولها معان أخر وهي البركة يقال زكت النفقة  
إذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه إذا مدحها والثناء الجليل يقال زكى  
الشاهد إذا أثنى عليه وتسمى صدقة لالتها على صدق العبد في العبودية  
من رأى صلى الله عليه وسلم ليلة أسرى به قوماً يسرحون كالابل  
على أقبالهم رفاه وعلى أديارهم رفاه يسرحون كما يسرح الابل يأكلون  
الضريع وهو الشجر ذو الشوك والزقوم قيل أنه لا يوجد في الدنيا وقيل  
شجر يوجد بهتامة تنال من رصف جهنم أى حمارتها بالحماة والجحارة  
فسال جبريل عنهم فقال هؤلاء الذين لا يؤدون زكاة أموالهم وقال  
الاجهري قيل ورد أن على مانع الزكاة سبعين لعنة وعلى اليهود واحدة

في منتصف شهر ربيع الاول سنة ست وأربعين وألف  
وعدد أوراقه ثمانمائة وستون ورقة ومبلغ عدد  
مختصره هذا مائة وخمس وأربعون ورقة هي هذه  
المسودة البيضاء بتوفيق الله عبده المذليل الراجي  
قدسه الجنيل إذا حشره وعليه عرضه وأساله قبوله  
خدمة لجناب حبيبه المصطفى صلى الله وسلم عليه  
وزاده فضلاً وشرفاً قال كاتبه مؤلفه حسن  
الشر نبلاي عفا الله عنه ثم اني أردت اتمام  
العبادات الخمس بالحق الزكاة والحج بما جمعه  
مختصراً فقلت  
(كتاب الزكاة)

وعلى النصارى واحدة وفي معراج القايوبي ورد في الحديث الحسن انه  
ينزل من السماء كل يوم وليلة اثنان وسبعون لعنة منها احدى وسبعون  
على مانع الزكاة واحدة على اليهود ورواية عكس هذا خطأ واذانبات  
صاحب المال الذي لا يؤدى زكاته استقرت الملائكة تكتب عليه هذه  
اللعنات الى يوم القيامة وان وقع في يد من يزكيه وانما يجوز وابدأ الطعام  
وهذا الملبس لانهم منعوا المال وصرفوه في المطاعم الطبية لتحسين بواطنهم  
والملبس الطبية لتحسين ظواهرهم فجوزوا بضمة ما فعلوا نقله بعض  
المشايخ ( قوله هي تملك مال ) هو ما عليه المحققون من أهل الاصول  
لانها رصفت بالوجوب الذي هو من صفات الافعال وموضوع علم  
الفقه فعل المالك سوى واخلاقه على القدر المخرج مجاز شرعي  
وقوله تعالى وآتوا الزكاة منه أو المراد اخرجها من العدم الى الوجود  
كما في أقيموا الصلاة وفي حاشية السيد الاشارة الى الذي هو التملك معنى  
مصدرى والفرق بينه وبين الحاصل بالمصدر أن المعنى المصدرى هو  
الايقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة الواقعة اهـ وأخرج بالتمليك  
الاباحة فلا تكتفى فيها فلواطعم يتيماناً ويايه الزكاة لا تجزئ به الا اذا دفع  
اليه المطعوم كماله كسواء بشرط أن يعقل القبض دة والمال ما يتمول  
أو يدخر للحاجة وهو خاص بالاعيان وخرج بالمال المنفعة فلواستمكن  
فقير اداره سنة تاوياللزكاة لا يجزئه دة ( قوله مخصوص ) وهو ربع عشر  
النصاب أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم ( قوله لشخص مخصوص )  
هو أن يكون فقيراً ونحوه من بقية المصارف غير هاشمي ولا مولاه  
بشرط قطع المنفعة عن المملك من كل وجه لله تعالى ( قوله على حر )  
خرج العبد ونحوه ( قوله مسلم ) خرج الكافر ولو مرتد ابناء على أنه  
غير مخاطب بفروع الشريعة فلواسلم المرتد لا يخاطب بشئ من العبادات  
أبامردته ولو ارتد بعد وجوبها سقطت بحر ( قوله مكلف ) أى  
بالع محقق فلا زكاة على صبي وقال المؤلف في الحاشية لازكاة على  
المجنون اذا جن السنة كلها فاذا أفاق بعض الحول اختلفوا فيه والصحيح  
عند الامام اشتراط الافاقة أول السنة لانهقاد الحول وآخرها لخاطبه

هي تملك مال مخصوص لشخص مخصوص فرسية  
على حر مسلم مكلف



بالاداء وتعامه فيها (قوله مالك لنصاب) دخل فيه ما ملكه بسبب  
 خيبت كقصوب خلطه الا اذا كل له غيره منفصل عنه يوفي دينه در  
 ولا بد أن يكون الملك تاما يخرج ما ملكه المكاتب (قوله أو حليا)  
 وهو ما يتحلى به من الذهب والفضة سواء كان مباح الاستعمال أولا  
 ولو خاتم الفضة للرجل وسوار اليد للمرأة أفاده صاحب الدرر وفي الدرر  
 أفاد وجوب الزكاة في النقيدين ولو كانا للتجمل أو للنفقة قال لانهما خلقا  
 اثما فزكاهما كيف كانا (قوله أو ما يساوي قيمته) الاولى أو ما يساويه  
 قيمة والضمير يرجع الى النصاب لان النصاب يقوم به ولا يتقوم (قوله  
 فارغ عن الدين) أي الذي له مطالب من جهة العباد سواء كان لله زكاة  
 وخراج أو للعبد ولو كفالة أو مؤجلا ولو صدق زوجته المؤجل بخلاف  
 دين تذر وكفالة لعدم المطالب وعروض الدين كالهلال عند محمد وريحه  
 في البحر (قوله وعن حاجته الاصلية) كنيابه المحتاج اليها الدفع الحر والبرد  
 وكالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والحرفة وأساس المنزل ودواب  
 الركوب وكتب العلم لاهلها فاذا كان عنده دراهم أعدت هذه الاشياء  
 وحال عليها الحول لا تجب فيها الزكاة وكتب العلم لغير اهلها ليست  
 من الحوائج الاصلية وان كانت الزكاة لا تجب على صاحبها بدون نية  
 التجارة بحر يتصرف وقوله وكالنفقة لازكاة فيها ولو حال عليها الحول قال  
 فيه وهو مخالف لما في المعراج والبسائط أن الزكاة تجب في التقديف  
 أمسكه للنفقة أو للتجارة اه (قوله نام ولو تقديرا) والنماء الحقيقي يكون  
 بالتوالد والتناسل والتجارات والتقديري يكون بالتمكن من الاستئمان  
 بأن يكون في يده أو يد نائبه در (قوله وشرط وجوب أدائها) أي اقتراضها  
 (قوله حولان الحول) وهو في ملكه أي وثمانية المال كالدرهم والدنانير  
 أو السوم أو نية التجارة في العروض (قوله الى مجانسه) النقدان  
 في الزكاة جنس واحد فاستفاده من أحدهما يضم الى ما عنده منهما  
 وما استفاده من السائمة يضم اليها الا اليهما (قوله أو غيره) كهيئة  
 ووصية (قوله ولو جعل ذون نصاب لمن صح) صورته له ثمانية درهم  
 دفع منها مائة عن المائة من عشر من سنة جاز بشرط أن يكون عنده

مالك لنصاب من نقد ولو تبرأ أو حليا أو آنية أو  
 ما يساوي قيمته من عروض تجارة فارغ عن الدين  
 وعن حاجته الاصلية نام ولو تقديرا \* وشرط  
 وجوب أدائها حولان الحول على النصاب الاصلية  
 وأما الاستفادة في أثناء الحول فيضم الى مجانسه  
 ويزكى بتمام الحول الاصلية سواء استفيدت بتجارة  
 أو ميراث أو غيره ولو جعل ذون نصاب لمن صح

النصاب الذي يحل عنه كافي الصورة فلو كان في ملكه أقل منه فجعل خمسة  
عن مائتين وتم الحول والنصاب تام لا يجوز أن لا ينقطع جميع النصاب  
أثناء الحول وأن يكون النصاب كاملا في آخر الحول ونظامه في كتابة الدر  
فلو جعل الفقير فأيسر قبل تمام الحول أو مات أو ارتد أجزأه لأن المعتمد  
كونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بعده در (قوله أو وكيله) أي وكيل  
المزكي فيصح ولو دفع الوكيل بلا نية أو دفعها الذمى ليدفعها للفقراء  
جاء لأن المعتمد نية الأمر در (قوله أو عزل ما وجب) كاه أو بعضه  
ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل بالأداء للفقراء در لأنه لا تشترط النية  
عند الدفع شرح (قوله كما لو دفع بلا نية) ولو وضعها على كفه  
فأتمها للفقراء جاز (قوله والمال قائم) أي غير مستهلك وظاهره  
وان لم يكن الفقير حاضرا بالمجلس (قوله ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة)  
ولو دفعها إلى صبيان أقرباه برسم عيда أو إلى مبشر أو هدى الباكورة  
جاز إلا إذا نص على التفويض ولو دفعها للمعلم إلى خليفة ان كان بحيث  
يعمل له لو لم يعطه صح والا لا در (قوله ولم ينو الزكاة) ولا نذرا ولا وجبا  
آخر فإذا نواها ضمن الزكاة ولو تصدق ببعضه لم تسقط حصته عند الثاني  
خلا فاللثالث واعلم أن أداء الدين عن المال الذي عنده لا يصح والمصلحة  
أن يعطى المدينون زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المدينون متديه  
وأخذها لكونه ظفر بجنس حقه فان ما ذمه رفعه للقاضي (قوله أو على  
جاء عليه بينة) تبع فيه العيني وفي النهر عن النائية والتخفة صح قول  
محمد بعدم الوجوب فيه لأن كل يثقة لا تقبل ولا كل قاض يعدن (قوله  
ففيها درهم) هذا النما يظهر إذا كان الماضي عاما واحدا (قوله لأن  
مادون الخ) علة لقوله ويتراخي وجوب الاداء إلى أن يقبض أربعين  
درهما (قوله وكذا إذا زاد بحسابه) ظاهره ولو دون أربعين والمذكور  
في زكاة المال أنه في كل خمس بحسابه وما بين الخمس إلى الخمس عفو وقال  
ما زاد بحسابه فيحمل كلامه على الخمس (قوله كتم ثياب البذلة) أي إذا باع  
ثياب بذلته وصار ثمنها دينيا في ذمة المشتري حتى حال عليه الحول فالحكم  
ما ذكره ومثله يقال فيما بعده (قوله والوصية) إذا تأخرت عند

\* وشروط صحة أدائها نية مقارنة لأدائها للفقير  
أو وكيله أو أمز ما وجب ولو مقارنة حكمية كالو  
دفع بلا نية ثم نوى والمال قائم يدا الفقير ولا يشترط  
علم الفقير أنهم ازكاة على الأصح حتى لو أعطاه شيئا  
وسماه هبة أو قرضا ونوى به الزكاة سقط عنه فرضها  
بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها  
\* وزكاة الدين على أقسام القرض ومال التجارة  
وضعيف فالقوى وهو بدل القرض ومال التجارة  
إذا قبضه وكان على مقر ولو مفسدا أو على بائع  
عليه بينة زكاه لما مضى ويتراخي وجوب الاداء  
إلى أن يقبض أربعين درهما ففيها درهم لأن مادون  
الخمس من النصاب عفو ولا زكاة فيه صح وكذا فيها  
زاد بحسابه \* والوسط وهو بدل ما ليس للتجارة  
كتم ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار السكنى  
لا تجب الزكاة فيه مالم يقبض نصابا ويعتبر لما مضى  
من الحول في صحيح الرواية \* والضعيف وهو  
بدل ما ليس بمال كالمهر والوصية



الوارث مثلاً عاماً (قوله وبذل الخلع) إذا تأخر عند الزوجة عاماً (قوله  
والصلح عن دم العمد) إذا تأخر بدله عند القاتل عاماً مثلاً (قوله  
والدية) إذا تأخرت عند العاقلة أو القاتل عاماً مثلاً ثم قبضها على الدم  
(قوله والسعاية) كما إذا أعتق بعضه واستسماه في البعض الآخر وتأخر  
بدل السعاية عند العبد عاماً مثلاً ثم قبضه (قوله لا تجب فيه الزكاة  
مالم يقبض نصاباً ويحول عليه الحول بعد القبض) أي إلا إذا كان عنده  
ما يضمن إلى الضعيف در (قوله مطلقاً) قليلاً أو كثيراً لا يضمن إلا إذا كان  
والسعاية والدية في رواية بجر (قوله وإذا قبض مال الضمارة) هو مال  
تعد الوصول إليه مع قيام الملك در (قوله كآبني ومفقود) أي وهما  
من عبيد التجارة (قوله ومغصوب ليس عليه يئنة) فلوله يئنة تجب  
لما مضى در قال في تحفة الاختيار وينبغي أن يجري هنا ما يأتي معصياً  
عن محمد من أنه لا زكاة فيه لأن اليئنة قد لا تقبل فيه اه (قوله ومدفون  
في مفازة) أما المدفون في حرز سوا كان داره أم دار غيره فتجب له مكان  
التوصل إليه بالحفر كذا في سكب الأنهر (قوله وقد نسي مكانه) أي  
ثم تذكره ويقال نظير ذلك في كل مقام بما يناسبه (قوله وما أخذ  
مصادرة) أي ظلماً بأن يأمره الظالم باتيان ماله أي ثم يدفعه إليه (قوله  
عند من لا يعرفه) أمان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتفريطه  
بالنسيان في غير محله بجر (قوله لا يئنة عليه) بل ولو كان عليه يئنة لأنها قد  
لا تقبل (قوله ولا يجزى عن الزكاة دين) تقدم ذكر الحيلة في ذلك (قوله  
وموزون) أي غير النقدين (قوله فاليعتبر وزنهما أداً) أي وقت الاداء  
أي يعتبر الوزن في الواجب المؤدى عندهما وقال زفر تعتبر القيمة وقال  
محمد يعتبر الانفع للفقراء حتى لو أدى خمسة زبوا عن خمسة جبار قيمتها  
أربعة جبار عندهما خلافاً لمحمد وزفر ولو أدى أربعة جبار قيمتها  
خمس رديئة عن خمسة رديئة لا يجوز إلا عند زفر وعمامة في كتابة الدر  
(قوله وتضم قيمة العروض إلى الثمنين) لأن الكل للتجارة وضماً ووجهه لا  
در (قوله قيمة) عند الإمام وعندهما بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة  
دنانير قيمتهما مائة وأربعون تجب ستة عنده وخمس عندهما در (قوله

وبذل الخلع والصلح عن دم العمد والدية وبذل  
الكتابة والسعاية لا تجب فيه الزكاة مالم يقبض  
نصاباً ويحول عليه الحول بعد القبض وهذا عند  
الإمام وأوجباً عن المقبوض من الديون الثلاثة  
بحسابه مطلقاً \* وإذا قبض مال الضمارة لا تجب  
زكاة السنين الماضية وهو كما بقي ومفقود ومغصوب  
ليس عليه يئنة ومال ساقط في البحر ومدفون  
في مفازة أو دار عظيمة وقد نسي مكانه وما أخذ  
مصادرة ومودع عند من لا يعرفه ودين لا يئنة  
عليه \* ولا يجزى عن الزكاة دين أبرئ عنه فقير  
بنيتها \* وصح دفع عرض ومكيل وموزون عن  
زكاة النقدين بالقيمة \* وإن أدى من غير النقدين  
فالمعتبر وزنهما أداً كما اعتبر وجوباً \* وتضم قيمة  
العروض إلى الثمنين والذهب إلى الفضة قيمة  
\* ونقصان النصاب في الحول لا يضتر

(قوله ان كل في طرفيه) يشترط كماله في الابتداء والانتهاء  
 للوجوب ولو هلك كله بطل الحول وأما الذين فلا يقطع ولو مستغرقا دور  
 (قوله لا تجب زكاته) لعدم كماله أول الحول (قوله ونصاب الذهب الخ)  
 الذهب هو الحجر الأصفر الرزين مضروبا كان أو غيره وانما سمي به لكونه  
 ذاهبا بلبقاء قهستاني والمناسب تقديم الكلام على الفضة اقتداء بكتب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانها أكثر تداول وواجبا لا ترى أن المهر  
 ونصاب السرقة وقيم المستهلكات تقدريها واعلم أن الدرهم الشرعي  
 أربعة عشر قيراطا والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا وان زنة الريال  
 بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال  
 بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطا ويكون مقدار النصاب  
 من الريال تسعة عشر ريالا وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قسرا ربط  
 وزنة كل واحد من البندقي والفندقلي والنجري ثمانية عشر قيراطا  
 فقدر النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة عشر ديناراً وزنة المحبوب  
 أربعة عشر قيراطا فيكون النصاب منها ثمانية وعشرين ديناراً ونصف  
 دينار ونصف سبع ديناراً وهذا هو المشهور وقيل تعتبر في كل بلدة  
 دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في الفتح وهو الحق فعلى  
 هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة مائة درهم وعلى الأول  
 مائة وخمسة وسبعين منها كذا حذر بعض المشايخ (قوله التي كل  
 عشرة منها وزن سبعة مثاقيل) اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله  
 عنه مختلفة فمنها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة  
 مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله عنه من كل نوع  
 ثلثا كيلا تظهر الخصومة في الأخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلاث  
 وثلاث ستة اثنان وثلث الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت  
 فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين فثلث المجموع سبعة ولذا كانت  
 الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في الزكاة ونصاب السرقة  
 والمهر وتقدير الديات اهـ من (قوله وما غلب على الغش فكان الخالص) لأن  
 الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تطبع الا به فعملنا الغلبة فاصلة نهر  
 ومملها الذهب وأما ما غلب غشه ان كان ثمنارا ثجيا اعتبرت قيمته فان بلغت

ان كل في طرفيه فان تلك عرضا خفية التجارة وهو  
 لا يساوي نصابا وليس له غيره ثم بلغت قيمته نصابا  
 في آخر الحول لا تجب زكاته لذلك الحول • ونصاب الفضة مائة  
 الذهب عشرون مثقالا • كل عشرة منها وزن سبعة  
 درهم من الدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة  
 مثاقيل • وما زاد على نصاب وبلغ خصاله  
 بحسابه • وما غلب على الغش فكان الخالص من  
 التقدين



نصابا وجبت زكاته والا لا وان لم يكن ثمنه ارباعا كان في حكم العروض  
ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يخلص منه فان بلغ ما يخلص  
نصابا وجبت والا لا هكذا يستفاد من الزبالي والعيني والنهر وتمايم بيانها  
في كتاب الدر واختلاف في الغنم المساوي والمختار لزومها احتسابا در  
(قوله ولا زكاة في الجواهر والا لا) قال في الدر الاصل ان ما عدا  
الجوهرين والسواثم انما يركب بنية التجارة عند العقد ولو نوى التجارة بعد  
العقد او اشترى شيئا لا يقبضه فانه يابا انه ان وجد ربحا باعته لازكاة عليه اه  
ملخصا (قوله على مكيل او موزون) أي للتجارة (قوله ورخص) (قوله غير  
هو ككرم والرخص بالضم ضد الغلاء وبالفتح الشئ الناعم) (قوله غير  
متلف) لو اتلفه فانه يضمن لوجود التبعدي واستبدال مال التجارة  
بمال التجارة بعد هلاكه او بغير مال التجارة استهلاكا فاده في الدر من  
باب زكاة الغنم (قوله يسقط الواجب) لتعلقه بالعين لا بالذمة (قوله وهلاك  
البعض حصته) أي ويسقط هلاك البعض حصة الهالك (قوله ولا من  
تركته) أي لعدم النية (قوله فتكون من ثلثه) الا ان تجزئ الورثة فن الكل  
ويعتبر حوله بالاهلة فهو قري لا شمسي (قوله ويجزئ ابو يوسف الحيلة الخ)  
قال في البحر اعلم انه لو وهب النصاب في خلال الحول ثم تم الحول وهو عند  
المو وهب له ثم رجع للواهب بعد الحول بقضاء او بغيره فلا زكاة على واحد  
منهما كما في الحائنية وهي من حيل اسقاط الزكاة قبل الوجوب وفي المعراج  
ولو باع الوابا ثم قبل تمام الحول بيوم فراراعن الوجوب قال محمد بكريه  
وقال ابو يوسف لا يكره وهو الاصح ولو باعها للنفقة لا يكره بالاجماع  
ولو احتال لاسقاط الواجب يكره بالاجماع ولو فر من الوجوب بخلا لا تأثما  
يكره بالاجماع والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

\*(باب المصرف)\*

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجدا عنها مصرفا أي معدلا لبحر  
عن ضياء العلوم وعرفه القهستاني اصطلاحا بقوله هو مسلم يصح في  
الشريعة مصرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان اه (قوله وهو من يملك  
مالا يبلغ نصابا) او يملكه وهو مستغرق في حاجته فن تحقق فيه هذا او هذا

ولا زكاة في الجواهر والا لا الى الآن بملكها بنية  
التجارة كسائر العروض ولو تم الحول على  
مكيل أو موزون فغلا سعه ورخص فاذى من عينه  
ربع عشرة أجزاء وان أدى من قيمته بغير يوم  
الوجوب وهو تمام الحول عند الامام وقال يوم الاداء  
لمصرفها ولا يضمن الزكاة مفترط غير متلف فذلك  
المال بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض  
حصته ويصرف الهالك الى العفو فان لم يجاوز  
حصته ولا تؤخذ الزكاة جبرا ولا من تركته  
قال الواجب على حاله ولا تؤخذ الزكاة من ثلثه ويجزئ ابو يوسف  
الا ان يوصى بها فتكون من ثلثه ويجزئ ابو يوسف  
الحيلة لا دفع وجوب الزكاة وكرهها محمد رحمه الله  
تعالى \* (باب المصرف) \* هو الفقير وهو من يملك  
مالا يبلغ نصابا ولا قيمته من أي مال كان

فهو فقير ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين ميسرا يجوز له أخذ الزكاة في أصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المديون ميسرا معترفا لا يحل له أخذ الزكاة (قوله ولو صححنا مكتسبا) الاولى عدم الأخذ لمن له سداد من عسر كخطفي البدائع (قوله والمسكين) من السكون فكأنه ساكن من الجهد غير متحرل وهو مفعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث وقد يقال مسكينته أهونه تاني (قوله وهو من لا شيء له) أي على المذهب لقوله تعالى أو مسكينا ذامنة وآية السفينة للترحم وتر قبيل تعريفهما على عكس ما ذكرهنا (قوله والمكاتب) هو معنى قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لثقييد الحدادي بالكبير كذا في حاشية السيد وكذا لا فرق بين مكاتب الغني والفقير على الصحيح ولا تدفع الى مكاتب الهاشمي وليس للمكاتب صرف مادفع اليه في غير كالأرقبة على ما يفهم من كلام صاحب البحر (قوله والمديون) هو المراد بالغارم وفي الظهيرية الدفع للمديون أولى منه للفقير والمراد المديون غير الهاشمي (قوله وفي سبيل الله) أي لمن في سبيل الله فان المصروف الشخص (قوله وهو منقطع الغزاة) بفتح الطاء والغزاة جمع الغارز أي الذين يحزوا عن اللعوق بجيش الاسلام لفقيرهم به لال النفقة أو الدابة أو غيرهما فكل لهم الصدقة وان كانوا كاسيين اذا كسب يقعدهم عن الجهاد فهستاني وهم بالاستحقاق أرسخ وأولى زيادة الحاجة بالفقر والانهقطاع زيلعي وهذا التفسير اختيار أبي يوسف قال في غاية البيان وهو الاظهر (قوله والحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد وقيل طلبة العلم وعليه اقتصر في الظهيرية وقيل جملة القولين الفقراء بمضمرات والخلاف في التفسير لا في جواز الدفع الى الجميع بشرطه (قوله وابن السبيل) هو المسافر واضاقته لادنى ملابسة وكل من كان مسافرا يسمى ابن السبيل كافي (قوله وهو من له مال في وطنه) ولوله ما يكفيه لوطنه لا يجزى الدفع اليه وكذا لو كان كسوبا على ما روى

ولو صححنا مكتسبا والمكاتب والمديون الذي لا يملك نصيبا ولا قيمة فاضلا عن دينه وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة أو الحاج وابن السبيل وهو من له مال في وطنه



عن أصحابنا كما نقله القهستاني عن الكرماني والاولى أن يستقرض إذا  
 قدر وإذا قدر على ماله لا يلزمه التصدق بما فضل كالفقر إذا استغنى  
 والمكاتب إذا عجز أي فان السيد يجوز له أخذ ما يسه من الصدقة  
 كذا في سكب الانهر (قوله والعامل) أي إذا كان غير هاشمي مشتق  
 من العمل وهو فعل الانسان بقصد فهو أخص من الفعل وإذا  
 لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يعطى قدر ما يسعه وأعوانه)  
 بالوسط مدة ذهابهم وإياهم مادام المال باقيا ولا يجوز له أن يتبع شهوته  
 في المأكول والمشرب والملابس فهو حرام لكونه اسرافا محضاً وعلى الامام  
 أن يبعث من يرعى بالوسط وإذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يزداد على  
 النصف لان التخصيف عن الانصاف بحر ويجوز للعامل الاخذ وان كان  
 غنيا لانه قد فرغ نفسه لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية قال في المنع وبهذا  
 التعليل يقوى مانسب للواقعات من أن طالب العلم يجوز له أخذ الزكاة  
 ولو غنيا إذا فرغ نفسه لافادة العلم واستفادته بعجزه عن الكسب والحاجة  
 داعية الى ما لا بد منه اهـ وسكت المؤلف عن الموافقة قلوبهم لان الاعطاء  
 اهم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم اعاد في آخر الامر خذها من أغنيائهم  
 وردّها في فقرائهم (قوله وله الاقتصار على واحد) لما ورد أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم أتاه مال من الصدقة فأعطاه للموافقة قلوبهم ثم أتاه  
 مال آخر فأعطاه للغارمين بحر وروى عن كثير من الصحابة عدم التعيين  
 نهر (قوله ولا يصح دفعها للكافر) قال في التنوير وشرحه ولا تدفع  
 لذمي وبإزاء دفع غيرها وغیر العشر والخراج اليه ولو واجبا كنذر وكفارة  
 وفطرة خلافا للشاني وبه يفتى ولا تجوز الصدقات بأسرها للحربي ولو  
 مستأمننا وجزم الزبلي بجواز التطوع اليه (قوله وطفل غني) ذكرنا كان  
 أو أنثى في عياله أو لا على الأصح لانه بعد غنيا بغنى أبيه والمراد بالطفل  
 الذي لم يبلغ بخلاف ولده الكبير ولو زمنا وفي بنت الغني ذات الزوج  
 خلاف والأصح الجواز وخرج طفل الغنية ولو أبوه ميتا فتجوز اليه لانه  
 لا بعد غنيا بغناها ولو انحاز اليها ويجوز الدفع لوجه الغني الفقيرة  
 (قوله وبني هاشم) أطلق المنع فعم كل الزمان وسواء في ذلك دفع بعضهم

ولا يصح دفعه مال والعامل عليه يعطى قدر ما يسعه  
 وأعوانه والله زكي الدفع الى كل الاصناف وله  
 الاقتصار على واحد مع وجود باقي الاصناف  
 ولا يصح دفعها للكافر وغنى بملكه ابا أو ما يساوي  
 قيمته من أي مال كان فاضل عن حواجبه الأصلية  
 وطفل غني وبني هاشم ومواليهم

لبعض ودفع غيرهم اليهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية  
عن الامام نهر (قوله واختار الطحاوي دفعها لبني هاشم) وكذا روى  
أبو عصمة عن الامام أنه يجوز الدفع الى بني هاشم في زمانه لان عوضها  
وهو خمس الخمس لم يصل اليهم لاهمال الناس أمر الغنائم وايصالها الى  
غير مستحقها فاذا لم يصل اليهم العوض عادوا الى المعوض وأقره  
القهيستاني مكذا في شرح الملتقى وانما حرمت على موالهم لقوله صلى الله  
عليه وسلم مولى القوم من أنفسهم وانا لا تحل لنا الصدقة وجاز  
المنطوقات من الصدقات وغلة الاوقاف لهم سواء سماهم الواقف أم لا  
على ما هو الحق كما حقه في الفتح وتقييده بما ذكره فيد أنه لا يجوز لهم دفع  
الصدقة الواجبة ولو غلبت كاه وفي السيد ولا فرق في المنع بين الزكاة  
وغيرها كالنذور والكفارات وجزاء الصيد الا خمس الزكاة فيجوز صرفه  
اليهم ودوى الزبلى في المنع بين الواجبة والتطوع وأزواجه صلى الله  
عليه وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة (قوله واصل المزيكى  
وفرعه) لان الواجب عليه الاخراج عن ملكه رقة ومنفعة ولم يوجد  
في الاصول والفروع الاخراج عن ملكه منفعة وان وجد رقة وهذا  
الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالكفارات وصدقة الفطر  
والنذور لا يجوز دفعها اليهم ومن سوى ما ذكره يجوز الدفع اليهم كالاخوة  
والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات الفقراء بل هم أولى  
لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعدهم الاقارب ثم الجيران بجر (قوله  
وزوجته) اتفاقا ولا تدفع هي لزوجها عند الامام وقال تدفع اليه (قوله  
ومملوكه ومكاتبه ومعتق بعضه) أما في العبد ومثله المدير فله عدم التملك  
وأما في المكاتب ومثله معتق البعض فلان للسيد في كسبه حقا فلم يتم  
التمليك (قوله وكفن ميت وقضاء دينه وثمن قن يعتق) قال في الدرر نقلا  
عن حيل الاشياء وحيلة التكفين بها التصديق على فقير ثم هو يكفن فيكون  
الثواب له ما ذكرنا في تعميم المساجد وقال في باب المصروف وهل للفقير  
أن يخاف أمره لم أره والطاهر نعم (قوله أجزاء) لانه انما أتى بما في وسعة  
وان كاه حق الله تعالى والمعتبر فيها الوسع (قوله الا أن يكون عبده

واختار الطحاوي دفعها لبني هاشم وأصل  
المزكى وفرعه وزوجته ومملوكه ومكاتبه  
ومعتق بعضه وكفن ميت وقضاء دينه وثمن قن  
يعتق ولو دفع بغير ان ظنه مصر فاطهر بخلافه  
أجزاء الا أن يكون عبده أو مكاتبه وكره الاغناء



أو مكاتبه) لأنه بالدفع اليهم مالم يخرجوه عن ملكه والتملك ركن أفاده  
 صاحب التنوير وقيد بما ذكره لأنه لو ظهر غناه أو كونه ذمياً أو أنه أبوه  
 أو ابنه أو امرأته أو هاشمي - أجزاء (قوله وهو أن يفضل للفقير نصاب)  
 وكما يكره ذلك يكره إعطاء ما به يكمل النصاب حتى لو كان له مائة وتسعة  
 وتسعون درهما فأعطاه درهما يكره أيضاً \* تنبيه \* نقل في البحر عن نحر  
 الاسلام من أراد أن يتصدق بدرهم فاشتري به فلوساً فقزقها فقد قصر  
 في أمر الصدقة لأن الجمع أولى من التفريق ولأن دفع الكثير أشبه بعمل  
 الكرام فكان أولى قال صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى يحب معالي  
 الأمور ويغض سفسافها وقد ذم الله تعالى على إعطاء القليل فقال تعالى  
 أفرايت الذي تولى وأعطى قليلاً واكدي ٥ (قوله وتذب اغناؤه عن  
 السؤال) ويذنب أن ينظر إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة  
 كدين وثوب قال في النهر واقضى كلامه أن الكثير لو أحد أولى من  
 توزيعه على جماعة ٥ وفي التنوير وشرحه ولا يحل أن يسأل شيئاً من  
 القوت من له قوت يومه بالفعل أو بالقوة كالصحيح المكتسب ويأثم معطيه  
 أن علم بحاله لا عاتيه على المحرم ولو سأل للكسوة أو لاستغاله عن الكسب  
 بالجهاد أو طلب العلم جاز لو محتاجاً ٥ (قوله وكره نقلها) أي تحريمها ولو إلى  
 ما دون مسافة القصر (قوله بعد تمام الحول) أما المجلة ولو لفقير غير أحوج  
 ومديون فتنتفى الكراهة فيها بحر ولا ينبغي دفعها لمن علم أنه يتفقها  
 في سرف أو معصية وقال أبو حفص الكبير أنه لا يصرفها لمن لا يصلح إلا  
 أحباباً وإن أجزاء كذا في سكب الانهر (قوله لغير قريب) أما نقلها للقريب  
 فلا كراهة فيه لأن الدفع إلى الفقير منهم فيه عملة وصدقة (قوله وأحوج)  
 لأن المقصود منها سد خلة المحتاج فمن كان أحوج كان أولى بحر (قوله وانفع  
 للمسلمين بتعليم) قال في المعراج التصديق على العالم الفقير أفضل ٥ أي  
 من الجاهل الفقير فهستاني ولا يكره نقلها من دار الحرب إلى دار الاسلام  
 أي ولومع وجود المصرف هناك (قوله والافضل صرفها للقريب  
 فالأقرب الخ) قال في النهر والاولى صرفها إلى اخوته الفقراء ثم أولادهم  
 ثم أعمامهم الفقراء ثم اخواله ثم ذوى الارحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه

وهو أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه وبعد  
 إعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المدفوع  
 إليه والافضل لا يكره \* وتذب اغناؤه عن السؤال  
 \* وكره نقلها بعد تمام الحول البلد آخر لغير قريب  
 وأحوج وأورع وأنفع للمسلمين بتعليم \* والافضل  
 صرفها للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم  
 منه ثم جيرانه ثم لأهل محله ثم لأهل حرقته ثم لأهل  
 بلده

ثم أهل ربه اه (قوله لا تقبل صدقة الرجل) أي لا ينساب عليها وان سقط  
الفرض ومثل الرجل المرأة كذا في كتابة الدق \* تنبيه \* المعتبر في الزكاة  
فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصى وفي الفطرة مكان المؤدى  
عند محمد وهو الأصح لأن رؤسهم تبع لرأسه ذرة والله سبحانه وتعالى  
أعلم وأستغفر الله العظيم

\* (باب صدقة الفطر) \*

الفطر لفظ إسلامي والفطرة مولد وأمر به في السنة التي فرض فيها  
رمضان قبل الزكاة وكان صلى الله عليه وسلم يخطب قبل الفطريتين  
يأمر بإخراجها ولا تسقط به لالة المال بعد الوجوب بخلاف الزكاة  
(قوله تجب على حر مسلم) انما وجبت لقوله صلى الله عليه وسلم في خطبته  
أدوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير نصف ماع من بتر أو ماعا من شعير  
أو ماعا من تمر أخرجه أبو داود وتجب موسعا في العمر عند أصحابنا  
وهو الصحيح بجر كازكاة وقيل مضية في يوم الفطر عينا فبعده تكون قضاء  
واختاره الكمال في تحريره ورجحه في تنوير البصائر (قوله مالك لنصاب)  
اعلم أن النصب ثلاثة نصاب يشترط فيه النماء وتتعلق به الزكاة وسائر  
الأحكام المتعلقة بالمال النامي ونصاب تجب به أحكام أربعة حرمة  
الصدقة ووجوب الاضحية وصدقة الفطر ونفقة الاقارب ولا يشترط  
فيه التوبة والتجارة ولا حولان الحول ونصاب تثبت به حرمة السؤال وهو  
ما إذا كان عنده قوت يومه عند بعض وقال بعضهم هو أن يملك خمسين  
درهما ذكره العلامة نوح (قوله عند طلوع فجر يوم الفطر) فمن مات قبله  
أو ولد بعده أو أسلم لا تجب عليه كما سيأتي (قوله ولم يكن للتجارة) أي  
وان لم يكن للتجارة (قوله والمعتبر فيها) أي في حوائجه وحوائج عياله  
(قوله وأثاته) الاثنا ممتع البيت قاموس (قوله وان كانوا أغنياء  
ينحوجها من مالهم) عندهما وقال محمد لا تجب على الصغير الغني ومثل  
ما قيل في الصغير الغني يقال في المجنون الكبير الغني والمعتوه كما في الهندية  
وفطرة رقيق الصغير كالصغير وفي البحر ونفقة الطفل الغني في ماله اه  
ولو لم يخرج ولي الصغير والمجنون الغنيين عنهم ما وجب الاداء عليهم ما

\* وقال الشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله لا تقبل  
صدقة الرجل وقرايته محاو وبيع خفي يدأ بهم فبست  
ما جهم \* (باب صدقة الفطر) \* تجب على حر مسلم  
مكلف مالك لنصاب أو قيمته وان لم يعمل عليه الحول  
عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن  
عن الدين وحاجته الأصلية وحوائج عياله والمعتبر  
في الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأثاته وثنيابه  
وفرسه وسلاحه وعبيده للخدمة فيخرجها عن نفسه  
وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء فيخرجها  
من مالهم ولا تجب على الجسد في ظاهر الرواية



بعد البلوغ والافاقة ( قوله واختير أن الجدة كالأب ) اعلم أنهم جعلوا  
السبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يؤنه وبلى عليه ولاية مطلقة كما ياتي  
التنبية عليه فأورد عليه الجدة إذا كانت نوافله مغاراً في عياله مات الأب  
أو فقره حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية فقد تحقق السبب ولم  
يجب وما قيل في دفع الابراد من انتفاء السبب لان الولاية غير تامة لا تقالها  
له من الأب فكانت كولاية الوصي غير سيد إذا الوصي لا يؤنه من ماله  
بخلاف الجدة إذا لم يكن له مال فكأب قال الكمال ولا محاص عن الابراد  
الابر جيج رواية الحسن من أنهما على الجدة فصح السببية كما ذكره  
واختاره في الاختيار وجرى عليهم في الدر ( قوله لا عن مكاتبه ) لعدم  
الولاية ولا تجب على المكاتب لان ماله ماله ماله ( قوله ولا ولده  
الكبير ) أي الفقير وان كان في عياله لانعدام الولاية ولو أدى عنه بغير اذنه  
فالقياس عدم الاجزاء كالزكاة وفي الاستحسان الاجزاء لثبوت الاذن  
عادة ذكره العلامة فوح ( قوله وزوجته ) لعدم الولاية الكاملة عليها  
ولو أدى عنها بلا اذن جاز استحساناً لا اذن عادة كالولد الكبير وان كان في  
عياله وقيد به اشارة الى أنه لو دفع عن الزوجة الناشئة والصغيرة التي  
لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله لا يجوز عنهم الابالامر  
كما يفيد القهستاني وهل حكم الاجنبي إذا كان في عياله حكم الولد  
الكبير ومقتضى ما في البحر عن الظهيرية الجواز كذا في كتاب الدر ( قوله  
وقن مشترك الخ ) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وهذا عند  
الامام رق لا تجب في العبد المشتركة على كل من الشريكين فطرة ما  
يخصه من الرأس دون الاشخاص نعم ولو كانت العبد تسعة تجب  
عنده ما في ثمانية فقط كذا في سكب الانهر ( قوله وكذا المصوب  
والناسور ) فلا تجب على سيدهما الا بعد عوده ما تجب لما مضى كما في  
التنوير ( قوله أوزيب ) جعل الزيب كالتمرقوا هو رواية عن الامام  
وبها يفتي كما في البرهان والرواية الاخرى عن الامام أنه كالبر ( قوله  
وهو ثمانية ارطال بالعراقي ) والارطال العراقي مائة وثلاثون درهما فالصاع  
ما يسع ألفاً وأربعين درهما وقول أبي يوسف الصاع ما يسع خمسة

واختير أن الجدة كالأب عند فقده أو فقره وعن  
مالك للخدمة ومديره وأتم ولده ولو كفر الالة عن  
مكاتبه ولا ولده الكبير وزوجته وقن مشترك وأبق  
الا بعد عوده وكذا المصوب والناسور وفي نصف  
صاع من بر أو دققة أو سدويقه أو صاع تمر أو زبيب  
أو شعيرة وثمانية ارطال بالعراقي

أرطال وثلاثا مراده بالرطل رطل المدينة وهو ثلاثون استارا ورطل  
العراق عشرون استارا فيكون المجموع على القولين مائة وستين استارا  
والاستار ستة دراهم ونصف وبعضهم جعل الخلاف حقيقيا ومالم ينص  
عليه كذرة وخبر تعبر فيه القيمة وصدقة الفطر كالزكاة في المصارف  
ولا تجوز للذي على المفتي به وهل يعتبر الصاع أو نصفه بالوزن أو الكيل  
طريقتان ذكرهما الزبلي (قوله ويجوز دفع القيمة) قال في التنوير  
وجاز دفع القيمة في زكاة وعشر وخراج وفطرة ويذروا كفارة غير  
الاعتكاف اهـ (قوله عند وجدان ما يحتاجه) أي الفقير أي من هذه  
الاصناف التي تخرج منها الفطرة بأن كان الزمن زمن خصب (قوله لقضاء  
حاجة الفقير) أي وحاجة الفقير متنوعة (قوله وما يؤكل) أي ولو من غير  
هذه الاعيان بأن يدفع عنها بالقيمة (قوله قبل الخروج إلى المصلى) بعد  
طلوع فجر الفطر عملا بأمره وفعله صلى الله عليه وسلم در (قوله وصح لو قدم)  
أي ولو قبل رمضان على ما عليه عامة المتون والشروح وصححه غير واحد  
ورجحه في النهي ونقل عن الولوالجية أنه ظاهر الرواية فكان هو المذهب در  
(قوله أو آخر) فوقها موسع لا يضيّق إلا في آخر العمر وهو قول أصحابنا  
وبه قالت العامة بدائع (قوله واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة  
على أكثر من فقير) وعلى الجواز إلا أكثره بجزم في الولوالجية والخمانية  
والبدائع والمحيط وتبعهم الزبلي في الظاهر من غير ذكر خلاف وصححه  
في البرهان فكان هو المذهب والامر في حديث أغنواهم للتدب فيقصد  
الاولوية در \* فرع \* من سقط عنه الصوم بعذر لم تسقط فطرته وقالوا  
في إخراجها قبول الصوم والتجاح والفلاح والتجاة من سكرات الموت  
وعذاب القبر والنية فيها عند الدفع ويكفي وجودها عند العزل على الظاهر  
كما في الزكاة والله سبحانه وتعالى أعلم وأسئله العظيم

\* (كتاب الحج) \*

بفتح الحاء وكسر هاءة القصد إلى معظم لا مطلق القصد كما ظنه بعضهم در  
واختلف هل كان في شريعة من قبلنا واجبا أم لا والصحيح أنه لم يجب  
الاعلى هذه الامة وفي حاشية العلامة توح اختلاف العلماء في السبنة التي

ويجوز دفع القيمة وهي افضل عند وجدان  
ما يحتاجه لانها أسرع لقضاء حاجة الفقير وان  
كان زمن شدة فالحنطة والشعير وما يؤكل افضل  
من الدراهم ووقت الوجوب عند طلوع فجر يوم  
الفطر من مائة أو اقتر قبله أو أسلم أو اغتنى أو ولد  
بعده لا يلزمه ويستحب إخراجها قبل الخروج  
إلى المصلى وصح لو قدم أو آخر والتأخير مكروه  
ويدفع كل شخص فطرته لفقير واحد واختلف  
في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير  
ويجوز دفع ما على جماعة لو احدى على الصحيح والله  
الوفق للصواب \* (كتاب الحج) \*



فرض فيها الحج والمشهور أنها سنة ست وهو الصحيح وقيل سنة خمس وقيل  
سنة تسع وصححه القاضي عياض وقيل فرض قبل الهجرة وهو بعيد وأبعد  
منه قول بعضهم أنه فرض سنة عشر أخرج البخاري عن زيد بن أرقم  
أن النبي صلى الله عليه وسلم حج بعد ما هاجر حجة واحدة وأخرج الدارقطني  
عن جابر بن عبد الله قال حج رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث حجج حجتين  
قبل أن يهاجر وحجة قرن بها عمرة وكانت حجة بعد ما هاجر سنة عشر وحج  
أبو بكر الصديق في السنة التي قبلها سنة تسع وأما سنة ثمان وهي عام الفتح  
فحج بالناس قبلها عتاب بن أسيد اه وهو الذي ولاه النبي صلى الله عليه  
وسلم أمير مكة بعد الفتح وذكر من لا على أنه صلى الله عليه وسلم حج قبل أن  
يهاجر حججا لا يعلم عددها وقال ابن الأثير كان يحج كل سنة قبل أن يهاجر  
يعني الآن يمنع منه مانع وينبغي لمريد الحج أو الغزو أن يستأذن أبويه فإن  
خرج بدون إذن مع الاحتياج إليه للخدمة أثم وقيل يكره والاحتداد  
والجذات كالأبوين عند فقد هما واللاب منه إذا كان صبيح الوجه حتى  
يلتقي وإن استغنى عن خدمته كذا يستفاد من النوازل وفي الفتاوى  
الغلام إذا كان صبيح الوجه لا يخرج الأب من بيته وإن كان بالغاً كما  
لا يخرج بنته لأن البنت يشتهى الرجال فقط والامردان كان صبيح الوجه  
يشتهى الرجال والنساء معا فالفتنة فيه من الجانبين وينبغي أن يستأذن  
رب الدين والكفيل ويستخير في هل يشتري أو يكتري وهل يسافر برا  
أو بحرا وهل يرافق فلانا أو فلانا لأن الاستخارة في الواجب والمكروه  
والحرام لا محل لها نهر ويد بالتوبة مراعيها شروطها من رد المظالم إلى  
أهلها عند الامكان وقضاء ما صرفته من العبادات والندم على تفریطه  
والعزم على أن لا يعود والاستحلال من ذوى الخصومات والمعاملات  
اه من السيد ملخصا (قوله بقاع مخصوصة) هي الكعبة وعرفات (قوله  
يفعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج سابقا وطارفا في زمن  
من ابتداء طلوع فجر البحر ويمتد إلى آخر العمر واقفا في زمن من زوال يوم  
عرقبة إلى طلوع فجر البحر (قوله وهو شوال الخ) فائدة التوقيت بها  
أنه لو فعل شيئا من أفعال الحج خارجها لا يجزئه وأنه يكره الاحرام قبلها

هو زيارة بقاع مخصوصة بفعل مخصوص في  
اشهر وهي شوال

وان أمن على نفسه من المحذور باسمه بالركن واطلاقها بقيد التحريم در  
 (قوله وذو القعدة) بفتح القاف وكسر هاء در (قوله فرض مرة على  
 الفور) عند أبي يوسف وفي العمدة عند محمد بن علي أن وقت الحج في اصطلاح  
 الأصوليين يسمى مشكلاً لأن فيه جهة المعيارية والطارفية فن قال بالفور  
 لا يقول بأن من أخره عن العام الأول يكون فعلة قضاء ومن قال بالتراخي  
 لا يقول بأن من أخره لا يأنم أصلاً كما إذا أخر الصلاة عن الوقت الأول  
 بل جهة المعيارية راجعة عند القائل بالفور حتى أن من أخر يفسق  
 وترد شهادته لكن إذا حج بالأسرة كان أداءه لا قضاء وجهة الطرقية راجعة  
 عند القائل بخلافه حتى إذا أداءه بعد العام الأول لا يأنم بالتأخير لكن  
 لو مات ولم يحج أنم أيضاً عنده در (قوله الاسلام) فلا يجب على الكافر  
 حتى لو ملك ما به الاستطاعة ثم أسلم بعد ما اقتصر لا يجب عليه شيء بذلك  
 الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلماً فلم يحج حتى اقتصر حيث يتقرر  
 وجوبه ديناً في ذمته ذكر العلامة نوح عن الفتح وهذا على أن المكفار  
 غير مخاطب به بفروع الشريعة وقال العراقيون بخطابهم فيكون على  
 قولهم من شرائط الصحة (قوله والعقل والبلوغ والحرية) انما اشترطت  
 هذه لما روى عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أيما صبي حج ثم بلغ الحنث فعليه أن يحج حجة أخرى وأيما أعرابي حج ثم هاجر  
 فعليه أن يحج حجة أخرى وأيما عبد حج ثم أعتق فعليه أن يحج حجة أخرى  
 واعلم أنه لا يجب عليه وان اذن له مولاه فلو حج باذن مولاه أو غيره لا يقع  
 عن حجة الاسلام أفاده العلامة نوح (قوله والوقت) أي وقت الطواف  
 والوقوف ويحتمل أن المراد الوقت الذي يحصل فيه الحج وهو يختلف  
 باختلاف البلدان (قوله والقدرة على الزاد) الذي يصح به بدنه فالاعتداد  
 بالحجم ونحوه إذا قدر على خبز وجبن لا يعد قادراً در (قوله بنفقة وسط) أي  
 من غير إسراف ولا تقير (قوله على راحلة مختصة به) فان لم يقدر على  
 ركوب المقتب اشترط القدرة على المحارة قال صاحب البحر عند ذكر  
 الراحلة أنه لو قدر على غير الراحلة من بغل أو حمار لم يجب ولم أره وإنما  
 صرحوا بالكرامة قال أبو السعود في حاشية الاشياء تصرحهم بالكرامة

وذو القعدة وعشر ذي الحجة فرض مرة على الفور  
 في الأصح وشروط فرضه ثمانية على الأصح  
 الاسلام والعقل والبلوغ والحرية والوقت والقدرة  
 على الزاد ولو بركة بنفقة وسط والقدرة على راحلة  
 مختصة به أو على شئ يحل بالمال



يذل على عدم الوجوب اذ لو كان واجبا لما كره لان الواجب لا يتصف  
بالكره اهـ وعامة فيها (قوله لا الاباحة) فلو وهب له ابنته ما لا يحج به لم يجب  
قبوله لان شرائط الوجوب لا يجب تحصيلها (قوله لغير أهل مكة)  
مرتبط بقوله والقدرة على راحلة (قوله اذا أمكنهم المشي) فيجب عليهم  
لشبهه بالسعي الى الجمعة (قوله الى حين عوده) وقيل بعدم يوم وقيل بشهر  
در (قوله كالنزل) أي ومرتته ولا يلزم بيع ما استغنى عنه من بعض منزله  
ليحج به نعم هو الافضل وكذلك لا يلزمه لو كان عنده ما لو اشترى به مسكنا  
وخادم ما لا يبقى بعده ما يكفي للحج كافي الخلاصة وقالوا لم يحج حتى أتلف  
ماله وسعته أن يستقرض ويحج ولو غير قادر على وفائه ويرجى أن  
لا يؤاخذ الله بذلك أي لو نأربا وقاه ما اذا قدر كما قبله به في الظهيرية (قوله  
او الكون بدار الاسلام) وان لم يعلم فيكون وجوده في دار الاسلام  
علما وحكما سواء نشأ على الاسلام او لا ذكره السيد (قوله صحة البدن)  
أي مع البصر (قوله وزوال المانع الحسي عن الذهاب) كالجنس وكذا  
يشترط أن لا يكون خائفا من سلطان يمنع منه (قوله وأمن الطريق)  
بأن يكون الغالب السلامة ولو بالاشوة وقتل بعض الخجاج عذر (قوله  
وعدم قيام العدة) من طلاق بائن أو رجعي أو وفاة لقوله تعالى لا  
تخرجوهن من بيوتهن والحج يمكن أدائه في وقت آخر غاية البيان (قوله  
وخروج محرم) ولو عبدا أو ذميا لامرأة ولو عجزا وتجب نفقة المحرم  
عليها لانه محبوس عليها وليس زوجها منه هـ عن حجة الاسلام ولو حجت  
بلا محرم جازع الكراهة در (قوله مسلم) الاولى أن يقول غير مجوسي  
كافي التنوير لما مر أنه يكفي الذي (قوله مأمون) خروج الفاسق  
فانه لا يحفظ كالمجوسي (قوله بالغ) المراهق كالبالغ جوهرية (قوله أو زوج  
لامرأة في سفر) اختلف في أن الزوج او المحرم شرط الوجوب أو شرط  
الاداء على حسب اختلافهم في أمن الطريق وتظهر ثمة الخلاف في  
وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحلة اذا أتى أن يحج معها  
لابالزام منها والراحلة وفي وجوب التزوج عليها ليحج بها ان لم يجد محرما  
فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البدائع قال لا يجب عليها شيء

أولا جازة لا الاباحة والاعارة لغير أهل مكة ومن  
حولهم اذا أمكنهم المشي بالقدم والقوة بلا مشقة  
والا فلا بد من الراحلة مطلقا وذلك القدرة فاضلة  
عن نفقته ونفقة عياله الى حين عوده وعمل الابد  
منه كالنزل وإثباته وآلات المحترفين وقضاء الدين  
ويشترط العلم بفرضية الحج ان اسلم بدار الحرب  
او الكون بدار الاسلام (وشروط وجوب الاداء)  
حصة على الاصح (صحة البدن وزوال المانع)  
الحسي (عن الذهاب للحج وأمن الطريق وعدم  
قيام العدة وخروج محرم) ولو من رضاع او  
مساورة (مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لامرأة  
في سفر) والعبرة بقلبة السلامة بزا وجبر على  
المقتضى به

لان شروط الوجوب لا يجب تحصيلها ولذا الواجب له المال مكانه  
الامتناع من القبول حتى لا يجب الحج عليه ومن قال انه شرط الاداء  
أوجب عليها جميع ذلك (قوله وهما شرطان) أى للصحة (قوله بشرط  
عدم الجماع قبله محرماً) فان فعل ذلك فسد حجه وعليه أن يعرض فيه كالصحيح  
وأن يعرض من قابل (قوله هو أكثر طواف الافاضة) وهو أربعة أشواط  
والثلاثة الباقية واجبة يجبر تركها بالدم (قوله وهو ما بعد طلوع فجر  
النحر) إلى آخر العمر والواجب فعله أيام النحر (قوله إلى الغروب) الغاية  
داخلة في المغيلة الواجب ادراك اللحظة من الليل أن وقف منها را (قوله  
والخلق) أى أو التفسير (قوله وتخصيصه) أى الخلق (قوله وتقديم  
الرمي) أى عند الامام (قوله بينهما) أى بين الرمي والخلق فهو على ترتيب  
حروف ردح (قوله وحصوله) أى السعي (قوله وبداة السعي من الصفا)  
فلو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الا في الاصح (قوله وطواف الوداع)  
أى لا فاقى (قوله وبداة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود) قيل  
فرض للمواظبة وقيل سنة (قوله والطهارة من الحدثين) على المذهب  
قيل والتبعية من ثوب وبدن ومكان طواف والاكثر على أنها سنة  
مؤكدة (قوله وسر العورة) وبكشف ربيع العضو أكثر يجب الدم ومن  
الواجب صلاة ركعتين لكل أسبوع من أى طواف كان فلور كما  
هل عليه دم قيل نعم فيوصى به ومنه كون الطواف وراء الخطيم (قوله  
وترك المخطورات الخ) الضابط أن كل ما يجب تركه دم فهو واجب  
(قوله كلب الرجل المخطئ) وجاز للمرأة (قوله وستر رأسه) هو عما بعده  
بالجزء بالعطف على لبس (قوله والرفث) ذكر الجماع بحضرة النساء (قوله  
والفسوق) أى الخروج عن طاعة الله فانه من اضمأ أشنع (قوله والجدال)  
أى الخصامة مع المكارين والرفقة (قوله والاشارة) أى في الحاضر  
قوله والدلالة عليه) أى في الغائب (قوله ولو لحائض وتغسل) فهو  
لأنظافته والتميم له عند العجز ليس بمشروع وينوي به الاحرام ليحصل  
الابرالتام وشرط لنيل السنة أن يحرم وهو على طهارة وهو أفضل  
من الوضوء (قوله ولبس ازار ورداء) أوله ما لستر العورة وثانيه ما لستر

\* ويصح اداء فرض الحج بأربعة أشياء للفر  
الاحرام والاسلام وهما شرطان ثم الايمان بركنيه  
وهما الوقوف محرماً بعرفات لحظة من زوال يوم  
التاسع إلى فجر يوم النحر بشرط عدم الجماع قبله  
محرماً والركن الثاني هو أكثر طواف الافاضة في  
وقته وهو ما بعد طلوع فجر النحر \* وواجبات  
الحج انشاء الاحرام من المسقات ومدا الوقوف  
بعرفات إلى الغروب والوقوف بالمزدلفة فيما بعد  
فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس ورمى الجمار  
وذبح القارن والمتمتع والخلق وتخصيصه بالحرم  
وأيام النحر وتقديم الرمي على الخلق وفجر القارن  
والمتمتع بينهما وإيقاع طواف الزيارة في أيام النحر  
والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله  
بعد طواف معتنبه والمنى فيه لمن لا عذر له وبداة  
السعي من الصفا وطواف الوداع وبداة كل  
طواف بالبيت من الحجر الاسود والتيامن فيه  
والمنى فيه لمن لا عذر له والطهارة من الحدثين  
وسر العورة وأقل الاشواط بعد فعل الاكثر من  
طواف الزيارة وترك المخطورات كلبس الرجل المخطئ  
وسر رأسه ووجهه وسر المرأة ووجهها والرفث  
والفسوق والجبدال وقتل السيد والاشارة اليه  
والدلالة عليه \* وسن الحج منها الاغتسال ولو  
لحائض وتغسل أو الوضوء اذا اراد الا حرام  
ولبس ازار ورداء



السكرتين فان الصلاة مع كسفهما أو كشف أحدهما مكروهة منسلا على  
 (قوله جديدين) تشبيها بكفن الميت وهما أفضل من الغسيلين وقوله أيضين  
 هو أفضل من لون آخر وهذا بيان للسنة والافسار العورة كاف (قوله  
 والتطيب) أي لبده لا ثوبه وله أن يتطيب بما ساقى عينه بعد الاحرام  
 خلافا لمحمد (قوله وصلاة ركعتين) ينوي فيها سنة الاحرام ليحرز فضيلة  
 السنة يقرأ فيها بالكافرون والاخلص حديث ورد بذلك ولما فيها  
 من البراءة عن الشرك وتحقيق التوحيد ويقول بعد الصلاة اللهم اني أريد  
 الحج أو العمرة أو الحج والعمرة فيسرها مالي وتقبلها مني وفي الافراد  
 يغرد (قوله رافعها صوته) أي رافعها وسطا (قوله وتكريرها) أي ثلاثا  
 وقوله كلما أخذ فيها أي شرع فيها (قوله والصلاة) عطف على التلبية (قوله  
 وصحبة الاربار) أي في جنة النعيم (قوله ودخولها من باب المعلاة) أي  
 من ثنية كداء بالفتح والمد الثنية العليا بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف  
 للعلمية والتأنيث وتسمى تلك البهجة المعلى اه مصباح ذكره السيد وفي نسخ  
 المعلى وهي الاولى وترتد الحاج ذلك في هذه الايام (قوله والتكبير  
 والتلهيل) أي حين مشاهدة البيت المكرم ومعناه الله اكبر من المكعبة  
 والتوحيد لا يقع نوع شركه در (قوله وطواف القدوم) أي لا فاق  
 (قوله والاضطباع) هو أن يجعل قبل شروعه فيه رداء تحت ابطه الايمن  
 ملاصقا طرفه على كتفه الايسر وهو سنة (قوله والرمل) هو المشي بسرعة  
 مع تقارب الخطا وهما السكرتين في الثلاثة الاول استثنانا لوتركه أو نسيه  
 في الثلاثة الاول لم يرمل في الباقي ولو زجه الناس وقف حتى يجد فرجة  
 (قوله ان سعى بعده) ظاهره أنه لا يطلب الرمل في طواف القدوم الا لمن  
 اراد السعي بعده وسبق في ذلك في الفصل الآتي (قوله المبيلين  
 الاخضرين) المتخذين في جدار البيت (قوله للرجال) راجع الى الرمل  
 والهرولة (قوله وهو أفضل الخ) وعكسه لانه قيم بالحرم زمن الموسم  
 وفي غيره الافضل له الطواف أيضا ذكره صاحب البحر (قوله والخطبة) أي  
 الخطب تخص الامام أو نائبه (قوله بعد صلاة الظهر) وكره قبله  
 در (قوله والخروج) عطف على السنن (قوله يوم التروية) هو ثامن ذي

جديدين أيضين والتطيب وصلاة ركعتين والاكثار  
 من التلبية بعد الاحرام رافعها صوته حتى صلى  
 أو تلا شرفا أو هبط وأدباً أو لقي ركبا وبالاحرام  
 وتكريرها كلما أخذ فيها والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وسلم وسؤال الجنة وصحبة الاربار  
 والاستعاذة من النار والغسل لدخول مكة  
 ودخولها من باب المعلاة نهارا والتمسك كبير  
 والتلهيل تلقاء البيت الشريف والدعاء بما أحب  
 عند رؤيته وهو مستجاب وطواف القدوم  
 ولو في غير أشهر الحج والاضطباع فيه والرمل  
 ان سعى بعده في أشهر الحج والهرولة فيما بين المبلين  
 الاخضرين للرجال والمشي على هبشة في باقي  
 السعي والاكثار من الطواف وهو أفضل من صلاة  
 النفل لا فاق والخطبة بعد صلاة الظهر يوم سابع  
 الحج بكة وهي خطبة واحدة بلا جلوس يعلم المناسك  
 فيها والخروج بعد طلوع النجم يوم التروية  
 من مكة السعي والمبيت بها ثم الخروج منها بعد  
 طلوع الشمس يوم عرفة



الى عرفات فيخطب الامام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر بمجموعة جمع تقديم مع الظهر خطبتين يجلس بينهما والاحتفال في التفرغ والخشوع والكآباد موع والدعاء للنفس والوالدين والاخوان المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين والدفع بالسكينة والوقار بعد الغروب من عرفات والنزول بمنزلة من تفعاهن بطن الوادي بقرب جبل قزح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت بمقاييم جميع امتعته وكره تقديم ثقله الى مكة اذ ذاك ويجعل منى عن يمينه ومكة عن يساره حالة الوقوف لرى الجمار وكونه راكبا حالة رمي جرة العقبة في كل الايام وما شيا في الجرة الاولى ٧١١ التي تلي المسجد والوسطى والقيام في بطن الوادي

حالة الرمي وكون الرمي في اليوم الاول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الزوال وغروب الشمس في باقي الايام وكره الرمي في اليوم الاول والرابع فيما بين طلوع الفجر والشمس وكره في الليالي الثلاث وصح لان الليالي كلها تابعة لما بعدها من الايام الا الليالي التي تلي عرفة حتى صبح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي الرمي الثلاث فانها تابعة لما قبلها والمباح من أوقات الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وفيها علمت أوقات الرمي كلها جوازا وكرها واستحبها ومن السنة هدى المفرد بالحج والاكل منه ومن هدى التطوع والمتعة والقران فقط ومن السنة الخطبة يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها بقية المناسك وهي ثلثة خطب الحج وتجييل النفر اذا اراده من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر وان أقام بها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر فلا تنى عليه وقد أساء وان أقام بمقاييم الى طلوع فجر اليوم الرابع لزمه رميه ومن السنة النزول بالمحصب ساعة بعد ارتفاعه من منى وشرب ماء زمزم والتخلع منه واستقبال البيت والتمتع بالبيت فائما والصب منه على رأسه وسائر جسده وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخرة ومن السنة التزام المتمتع وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبث بالاستئناس ساعة داعيا بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم ثم لم يبق عليه الا أعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فينوبه عند خروجه من مكة من باب

الحجة (قوله الى عرفات) من طريق ضب (قوله بمجموعة) حال من العصر (قوله خطبتين) يعلم فيهما المناسك التي هي الى الخطبة الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة والافاضة منها ورمي جرة العقبة يوم النحر والذبح وطواف الزيارة والخلع (قوله في الجمعين) متعلق بقوله والاجتهاد الخ (قوله والنزول بمنزلة) وكأها. وقف الا بطن محسر وهو معلوم (قوله بقرب جبل قزح) بضم قفتح لا ينصرف للعلية والعدل عن قازح بمعنى من تفعه والاصح أنه المشعر الحرام (قوله وكره تقديم ثقله) بفحنتين متاعه وخدمه وكذا يذكره للمصلي جعل نحو ثقله خلفه اشغل قلبه وهذا اذا أمن في ابقائه في منى والا فلا كراهة أى فيه تقديمه (قوله اذ ذاك) أى أيام الرمي والمبيت بها وظاهر كلامهم أن كراهة التقديم تحريمية لان عمر أتب عليه ولا يؤتب على المكروه تنزيها اذ ذكره السيد (قوله التي تلي المسجد) أى مسجد الخيف (قوله التي تلي عرفة) أى تاني بعد يوم عرفة (قوله والمتعة والقران) أى الاكل منهما (قوله فقط) أما هدى الجنائيات فلا يأكل منه (قوله لزمه رميه) وان قدم الرمي فيه على الزوال جاز فان وقت الرمي فيه من الفجر الى الغروب وأما في الثاني والثالث فن الزوال الى طلوع الشمس در (قوله بالمحصب) بضم قفتحين الا بطح وايت المقبرة منه وهو موضع بقرب مكة يقال له الا بطح ذو حصي والتحصب النزول فيه وذكر في البدو ط أنه سنة عندنا حتى لو تركه يصير مسيئا من لا مسكين (قوله والتخلع) أى الامتناع منه فانه علامة الايمان (قوله واستقبال البيت والتمتع اليه) أى سأل التبرع (قوله التزام المتمتع) وهو ما بين الحجر وباب البيت (قوله والتشبث) أى التعلق بالاستئناس كالمستجير المتشفع بها والله سبحانه وتعالى أعلم واستغفر الله العظيم

\*(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج)\*

(قوله كرايع) هو بضم الموحدة واد بين الجزية قريب من البحر وهو قبل الحفة بشيء قليل على يسار الذهاب الى مكة (قوله ولو مطيبا) ولا يضر بقاء أثر الطيب بعد (قوله ولا يزده) أى بازوارده وقوله ولا يعقد بأن يعقد طرفه بينهما وقوله ولا يحمله بنحو محظوظ بدخوله خلاله

سيكة من الثنية السفلى وسند كر لزيارة فصلا عن حده ان شاء الله تعالى فصل في كيفية تركيب أفعال الحج اذا اراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرايع فيغتسل أو يتوضأ والغسل وهو أحب للتطهير فتغتسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها ويستحب كمال النظافة بتمسك الطفر والشارب وتنف الا بطح وسلق العانة وجماع الاهل والاهل ولو مطيبا ويلبس الرجل ازارا ودرء بدر بن أوغس يلبس والجديد الايض أفضل ولا يزده ولا يعقد ولا يحمله



فان فعل كره ولا شيء عليه ونظيب وصل ركعتين وقل اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ولبي دبر صلاتك تنوي بها الحج وهي ابيك اللهم لبيك لا شريك لك ان الحمد والنعمة والملك لا شريك لك ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا وزد فيها لبيك وسعديك والخير كله بين يديك ابيك والرغبي اليك ٧١٢ والزيادة سنة فاذا لبيت ناويا فقد احرمت فانق الرقت وهو الجماع وقيل ذكره بحضرة النساء والكلام

الفاحش والفوق والمعاصي والجحدال مع الرفقاء والخدم وقتل صيد البر والاشارة اليه والدلالة عليه ولبس الخيط والعمامة والخفين وتغطية الرأس والوجه ومس الطيب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاغتسال والاستتلال بالحجة والمحمل وغيرهما وشدة الهيمان في الوسط وأكثر التلبية متى صليت أو علوت شرفاً أو هبطت وادياً أو لقيت ركبا وبالأصوات ما صوتك بسلام جهداً مضراً \* وإذا وصلت إلى مكة يستحب أن تغتسل وتدخلها من باب المعلى لتكون مستقبلاً في دخولك باب البيت الشريف تعظيماً \* ويستحب أن تكون ملياً في دخولك حتى تأتي باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه متواضعاً خاشعاً ملياً بجلالة المكان مكبراً مهلاً \* ملياً على النبي صلى الله عليه وسلم متلطفاً بالمزاحم داعياً بما أحبت فانه مستجاب عند رؤية البيت المكرم \* ثم استقبال الحجر الأسود مكبراً مهلاً رافعاً يديك كما في الصلاة وضعهما على الحجر وقبله بلا صوت فمن عجز عن ذلك الأباذاه تركه ومن الحجر بشئ وقبله أو أشار إليه من بعيد مكبراً مهلاً حامداً ملياً على النبي صلى الله عليه وسلم \* ثم طف آخذاً عن يمينك مما يلي الباب مضطجعا وهو أن يجعل الرء تحت الأبط الأيمن وتلقى طرفيه على الأيسر سبعة أشواط داعياً فيها بما شئت \* وطف وراء الخطيم \* وان أردت أن تسعى بين الصفا والمروة عقب الطواف فأرمل في الثلاثة الأشواط الأول وهو المشى بسرعة مع هزال الكتفين كالبارز

(قوله تنوي بها الحج) بيان للأكل والافيه الحج بطلان النية ولو بقلبه بشرط مقارنتها بالذكر بقصد به التعظيم كتسييح وتهليل ولو بالفارسية وان أحسن العربية والتلبية على المذهب ذر (قوله وهي لبيك) أي أقت بياك إقامة بعد أخرى وأجبت نداء مرة بعد أخرى منلا على والالتنية للتكرير واتصاه بفعل مضمراً مأخوذاً من ألب بالمكان واب إذا أقام به (قوله ان الحمد) بكسر الهمزة وتفتح ذر (قوله ولا تنقص من هذه الالفاظ شيئا) فانه مكروه ويكون مستجاب تركها وبترك رفع الصوت بها (قوله وسعديك) أي أطيعك اطاعة بعد اطاعة (قوله والرغبي اليك) أي الضراعة والمسئلة قاموس (قوله والزيادة سنة) في النهر رأساً مندوبة فان أريد بالسنة مطلقها فلا تنافي أفاده السيد (قوله والمعاصي) عطف تفسير (قوله والخفين) الآن لا يجدر نعلين فيقطعهما أسفل من الكعبين عند معقد الشراك (قوله بالحجة والمحمل) من غير اصابة لوجهه ورأسه فلو أصاب أحدهما كره (قوله وشدة الهيمان) بكسر الهاء ما توضع فيه الدراهم ومثله المنطقة والسيف وال سلاح والتختم والا كحمال بغير مطيب والختان والفصد والحجامة (قوله متى صليت) ولو تفلأ (قوله أولقيت ركبا) أو مشاة (قوله فانه مستجاب عند رؤية) عن عطاء أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا رأى البيت يقول أعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر زيادى وفي الفتح من أهم الادعية طلب دخول الجنة بحساب أوصى الامام رجلاً أن يدعو عند مشاهدة البيت باستجابة دهانه ليصير مستجاب الدعوة (قوله ثم طف الخ) لانه تحية المسجد الحرام (قوله آخذاً عن يمينك) فتكون الكعبة عن يسارك وجوباً (قوله في مقام ابراهيم) هو حجر كان يقوم عليه عند نزوله عن الابل وركوبه عند انبائه هاجر وولده ظهر فيه أثر قدميه (قوله فاستلم الحجر) واستلام الركن اليماني حسن ولا يسن في ظاهر الرواية ولا يستلم غيرهما من العراقي والشامي (قوله ثم تخرج الى الصفا) من أي باب شئت وانما خرج النبي صلى الله عليه وسلم من باب بني مخزوم وهو الذي يسمى باب الصفا لانه أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله على هيئة) الهيئة بكسر الهاء من الهون بفتح

يتجتر بين الصغين فان زجه الناس وقف فاذا وجد فرجة رمل لانه لا بد له منه فيقف حتى يقع على الوجه المسنون الهاء بخلاف استلام الحجر الاسود لان لا بد له من استقباله ويستلم الحجر كلما تراه ويختم الطواف به بركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام أو حيث تيسر من المسجد ثم عاد فاستلم الحجر وهذا طواف القدوم وهو سنة الافاقى ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم عليها حتى ترى البيت فتسبى قبله مكبراً لا ملياً صلياً داعياً وترفع يديك مبسوطتين \* ثم تبط نحو المروة على هيئة



فإذا وصل بطن الوادي سمى بين الميادين الأخضرين سعيا حيثما فإذا تجاوز بطن الوادي مشى على هيئة حتى يأتي المروة فيصعد  
 عليها ويفعل كما فعل على الصفا يستقبل البيت مكبرا مهلا مليا مصليا داعيا باسطا يديه فخر السماء • وهذا شوط • ثم يعود  
 فأصدا الصفا فإذا وصل إلى الميادين الأخضرين سمى ثم مشى على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليها ويفعل ~~كما فعل~~  
 أولا • وهذا شوط ثان فيطوف سبعة أشواط يتبدى بالصفا ويختم بالمروة ويسعى في بطن الوادي في كل شوط منها  
 • ثم يقيم بمكة محرما ويطوف بالبيت كما يبدو وهو أفضل ٧١٣ من الصلاة تقلا لا فاقى فإذا صلى الفجر بمكة تاسمى

الهاء وهو السكينة فأصلها هوة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها  
 ذكر العلامة فوح (قوله يستقبل البيت) هذا باعتبار ما كان والافتقد  
 حال البناء بين المروءة والبيت الآن ولو لكنه يقف مستقبلا (قوله ويحيط  
 بالبيت كلما بدى) من غير مدلول وسعى (قوله فيصلى مع الامام الاعظم او  
 نائبه الخ) هو شرط عند الامام لا عندهما فقال لا يشترط لجهة جمع الظهر  
 والعصر الا الاحرام وبه قالت الثلاثة وهو الاظهر برهان (قوله ولا يفصل  
 بين الصلاتين بشافله) أى غير سنة الظهر كافي من لا مسكين تبع للذخيرة  
 والمحيط والكافي وهو يشافى اطلاقهم التطوع والاطلاق ظاهر الرواية  
 أفاده في النهروك والافتقار بعد صلاة العصر (قوله وان لم يدرك الامام)  
 هذا عند الامام (قوله الا بطن عرنة) فلا يجزئ الوقوف فيه وهو واد  
 بحذاء عرفات عن يسار الموقف وقد رأى صلى الله عليه وسلم الشيطان  
 فيه وأمر أن لا يقف فيه أحد (قوله كما استظم) أى كالذى يطلب  
 الطعام وهيبته كالأعشى (قوله ما لم يطعم العجوز) فان طلع عادت الى الجواز  
 (قوله محسر) بضم الميم وفتح الحاء وتشديد السين المكسورة سمى به لان  
 النبل حسر وأعمى فيه فلا يجوز الوقوف فيه (قوله كما أقمه لسيدنا محمد  
 صلى الله عليه وسلم) أى دعاه بغفران الدماء والمظالم لامته (قوله مثل  
 خصا الخنزف) بالزاي المجهمة كل ما عمل من طين وشوى بالنار حتى  
 يكون بخارا قاموس والذى في التنوير ورمى بجرة العقبة من بطن الوادي  
 سبعة حذفوا اه قال في القاموس الحذف بالذال المجهمة كالضرب رميك  
 بجماعة أو نواة أو نحوهما تأخذ بين سبابتيك تحذف به والمراد الرمي برؤس



ويكره من الذي عند الجرة ويكره الرمي من أعلى العقبة لا يذاته الناس وبلقة طها التقاطا ولا يكسر حجر اجنارا ويفسدها بالتيقن طهارتها فانها يقام بها قربة ولورمي بحجسة أجزاء وكره ويقطع التلبسة مع أول حصاة يرميها \* وكيفية الرمي أن يأخذ الحصاة بطرف ابرامه وسبائه في الاصبع لانه ليسر وأكثرا هاته للشيطان والمسنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر ابرامه ويستعين بالمشقة ويكون بين الرمي وموضع السقوط خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر وجل أو جمل وثبتت أعادها وان سقطت على سننها ذلك أجزاء **وكبر بكل حصاة** ثم يذبح المفرد ٧١٤ بالحج ان أحبه ثم يخلق أو يقرص والخلق أفضل ويكنى فيه ربع الرأس

والتقصير أن يأخذ من رؤس شعره مقدار الانملة وقد جل له كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغد أو بعده فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط وحلت له النساء وأفضل هذه الايام أولها وان أخره عنها لزمه شاة لتأخير الواجب ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث يسد أبواب الجرة التي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصاة ثم يقف عندها داعيا بما أحب حامدا لله تعالى ملبيا على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه واخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها داعيا ثم يرمي جرة العقبة راكبا ولا يقف عندها فاذا كان اليوم الثالث من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بهدأ وال كذلك واذا أراد أن يتجهل نفر الى مكة قبل غروب الشمس وان أقام الى الغروب كره وليس عليه شيء وان طلع الفجر وهو يعني في الرابع لزمه الرمي وجاز قبل الزوال والافضل بعده وكره طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ماشيا ثم يدعو بعده والاراك بالذهب عقبه بلا دعاء وكره المبيت بغير منى ليالي الرمي ثم اذا رحل الى مكة نزل بالمحصب ساعة ثم يدخل مكة ويطوف بالبيت سبعة أشواط بلا رمل وسعى ان قدمهما وهذا طواف

الاصابع كما في الدر وسيد كره المصنف (قوله ويكره من الذي عند الجرة) لانها مردودة لحديث من قبلت حجته رفعت جمرته در (قوله وأكبر اهانة للشيطان) لانه لم يلتفت اليه حيث لم يرمه بكل يده بل حقره ولم يعتن به حتى رماه بأطراف أصابعه (قوله ويضع الحصاة الخ) هذه كيفية أخرى في الرمي (قوله وان سقطت على سننها ذلك أجزاء) ان وقعت بقرب الجرة والا وثلاثة أذرع بعيد وما دونها قريب جوهره (قوله ثم يأتي مكة من يومه ذلك الخ) أي وجوبا موسعا (قوله ويسمى أيضا طواف الصدر) يفتح الدال الرجوع ومثله الصدر يسكون الدال (قوله ويتنفس فيه) أي حال الشرب (قوله ما زمرم لما شرب له) فينبغي أن يشربه بنية قطع ظمائه يوم العطش الا كبر كما نقله بعضهم (قوله وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام الخ) وقد ذكرها قطما العلامة العصامي مقيدا لها بساعات مخصوصة وزاد فيها بعض مواطن لم تذكر في تلك الرسالة فقال موافقا لما ذكره النقاش في مناسكه

قد صرح النقاش في المناسك \* وهي لعمرى عذة للناسك أن الدعاء في خمسة وعشره \* يقبل حقا صاح عن ذكره وهي المطاف مطلقا والملتزم \* ينصت ليل فهو شرط ملتزم ودخل البيت بوقت العصر \* بين يدي خدعته فلتستقر وتحت ميزاب له وقت السحر \* وهكذا اخاف المقام المقنن

الوداع ويسمى أيضا طواف الصدر وهذا واجب الاعلى أهل مكة ومن أقام بها ويصلي بعده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من ما فيها ويستخرج الماء منها بنفسه ان قدر ويستقبل البيت ويتصلح منه ويتنفس فيه مرارا ويرفع بصره كل مرة ينظر الى البيت ويضرب على جسده ان يسير والايمن به وجهه ورأسه ويشوي بشر به ماشا \* وكان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا واسعا شفاء من كل داء وقال صلى الله عليه وسلم ما زمرم لما شرب له \* ويستحب بعد شربه أن يأتي باب الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي الى الملتزم وهو ما بين الحجر الاسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبث بأستار الكعبة ساعة يتضرع الى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدى للعالمين اللهم كما هديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم الراحمين \* والملتزم من الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة المشرفة \* وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن رسالة الحسن البصري رحمه الله



بقوله في الطواف وعند المنزه وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المروة وفي السعي وفي عرفات  
وفي منى وعند الجمرات انتهى والجمرات ترمى في أربعة أيام يوم النحر وثلاثة بعده كما تقدم وذكرنا استجابته أيضا عند رؤية البيت المكرم  
• ويستحب دخول البيت الشريف المبارك أن لم يؤذ أحدًا ويغني أن يقصد صلى النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهو قبل وجهه وقد  
جعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه ٧١٥ قرب ثلاثة أذرع ثم يصلي فإذا صلى إلى الجدار يضع  
خده عليه ويستغفر الله ويحمده ثم ياتي الأركان

فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء  
• ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره وبباطنه وليست  
البلاطة الخضر التي بين العمودين صلى النبي صلى  
الله عليه وسلم ومات قوله العامة من أن العروة الوثقى  
وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا أصل  
لها والمسما الذي في وسط البيت يسجد سجدتين في الدنيا  
يكشف أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه فعل  
من لا عقل له فضلا عن علم كما قاله الكمال • وإذا  
أراد العود إلى أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه  
للوداع وهو يمشي إلى ورائه ووجهه إلى البيت يأكا  
أو متبا كما متعسرا على فراق البيت حتى يخرج  
من المسجد ويخرج من مكة من باب بني شيبة من  
الثنية السفلى • والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل  
غير أنها لا تكشف رأسها وتعدل على وجهها شيئا  
تحت عمامة كالقبة تمنع مسسه بالغطاء ولا ترفع  
صوتها بالتلبية ولا ترمي ولا تهزل في السعي بين

الميلين الأخضرين بل تمشي على هينتها في جميع السعي  
بين الصفا والمروة ولا تخلق وتقصروا لبس الخيط ولا  
تراجع الرجال في استلام الحجر • وهذا مقام حج المفرد  
وهو دون المتع في الفضل والقران أفضل من  
المتع • فصل • القران هو أن يجمع بين أحرام الحج  
والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي الإحرام اللهم اني  
أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلي  
فإذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط يرمي  
في الثلاثة الأولى فقط ثم يصلي ركعتي الطواف  
ثم يخرج إلى الصفا ويقوم عليه داعيا مكبرا مهلا  
مليها مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يهبط

فهو المروة ويسعى بين الميلين فيتم سبعة أشواط وهذه أفعال العمرة والعمرة سنة • ثم يطوف طواف القدوم للحج ثم يتم أفعال الحج  
كما تقدم فإذا رمى يوم النحر حجرة العقبة وجب عليه ذبح شاة أو سبع بدنة فإذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل محي يوم النحر من  
أشهر الحج وسبعة أيام بعد الفراغ من الحج ولو بركة بعد مضي أيام التشريق ولو فترتها جاز • فصل •

ثم لدى الجمار والمزدلفه • عند طلوع الشمس ثم عرفه  
ثم الصفا ومروة والمسعى • بوقت عصر فهو قيد يرى  
صكدا منى في ليلة البدر إذا • يستنصف الليل فحذما يحتذى  
وعند بئر زمزم شرب الفحول • إذا دنت شمس النهار للأفول  
بوقف عند مغيب الشمس قل • ثم لدى السدرة ظهرا وكل  
وقد روى هذا الوقوف طرا • من غير تقييد بما قدمنا  
بحر العلوم الحسن البصري • خير الورى ذاتا وصفنا وسنن  
صلى عليه الله ثم سلما • وآله والعقب ما غيب همى  
(قوله من أن العروة الوثقى الخ) الأولى حذف أن أو حذف الواو من قوله  
وهو موضع (قوله أو متبا كما) أى مقش بها بالباكي (قوله ولا ترفع  
صوتها) بل تسمع نفسها للفتنة (قوله وتلبس الخيط) والخلفين والحلي  
وحيفها لا يمنع نسكا إلا الطواف والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله  
العظيم

#### • فصل •

القران هو مصدر قرن بين الحج والعمرة إذا جمع بينهما (قوله ثم يطوف الخ)  
فان أتى بطوافين متواليين ثم سعى سعيين لهما جاز وأساء ولادم عليه فان  
وقف القارن بعرفة قبل أكثر الطواف لها بطلت عمرته وقضيت ووجب  
دم الرقص وسقط دم القران (قوله فصيام ثلاثة أيام) آخرها يوم عرفة  
فان فاتت الثلاثة تعين الدم والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله  
العظيم •

#### • فصل •



التمتع هو أن يحرم بالعمره من الميقات فيقول هذه صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني ثم يلي حتى يدخل مكة فيطوف اها ويقطع التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يخلق رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدى وحل له كل شئ من الجماع وغيره ويستقر حلالا وان ساق الهدى لا يتحلل من عمرته فاذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمى جرة العتبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجي يوم النحر وسبعة اذ ارجع كالقارن فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجزيه صوم ولا صدقة

### \* فصل \*

العمره سنة) أي مؤكدة على المذهب وصح في الجوهرة وجوبها وهي احرام وطواف وسعي وحلق أو تقصير فالاحرام شرط ومعظم الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار وينفعل فيها كفعل الحاج (قوله وتكره يوم عرفة) وجازت في غير ما ذكر وندبت في رمضان (قوله وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة) ويغفر لكل من الواقفين بغير واسطة (قوله لعدم القيام بحق البيت والحرم) فمن يثق من نفسه بالقيام بالحقوق فلا كراهة عليه والمجاورة بالمدينة كالمجاورة بمكة (قوله ونقي الكراهة صاحباه) في شرح السيد عن العلامة نوح وقال المجاورة بهامستحبة وعليه التوى وجب الغنى افضل من حج الفقير وجب الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل وبناء الرباط افضل من حج النفل واختلاف في الصدقة ورجح في البرازية افضلية الحج لشقيقته في المال والبدن جميعا قال وبه أفتي أبو حنيفة حين حج وعرف المشقة ولا يجوز شراء الكسوة من بني شيبه بل من الامام أو نائبه وله اسبها ولو جنباً أو حائضاً ولا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ويكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال ولا حرم للمدينة عندنا ومكة افضل منها على الراجح الا ما ضم أعضاء صلى الله عليه وسلم فانه افضل حتى من الكعبة والعرش والكرسي اه من الدر المختار آخر الكتاب

التمتع هو أن يحرم بالعمره من الميقات فيقول هذه صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني اريد العمرة فيسرها لي وتقبلها مني ثم يلي حتى يدخل مكة فيطوف اها ويقطع التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يخلق رأسه أو يقصر اذا لم يسق الهدى وحل له كل شئ من الجماع وغيره ويستقر حلالا وان ساق الهدى لا يتحلل من عمرته فاذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمى جرة العتبة يوم النحر لزمه ذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجي يوم النحر وسبعة اذ ارجع كالقارن فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجزيه صوم ولا صدقة

\* فصل \* العمره سنة وتصح في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق وكيفيةها أن يحرم لها من بمكة من الحل بخلاف احرامه للحج فانه من الحرم واما الاثافي الذي لم يدخل مكة فيحرم اذا قصد هاهنا الميقات ثم يطوف ويسعى لها ثم يخلق وقد حل منها كما بيناه بحمد الله \* تنبيه \* وفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين حجة في غير جمعة رواد صاحب معراج الدراية بقوله وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق جمعة وهو افضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطا وكذا قاله الزيلعي شارح الكنز \* والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم القيام بحق البيت والحرم ونقي الكراهة صاحباه رحمه الله تعالى

## \* (باب الجنائيات) \*

جمع جنائية وهي ما يجنيه من شئ أئى يحدثه إلا أنه خص بما يحرم من  
 الفعل وأصله من جنى الثمر وهو أخذ من الشجر وهو مصدر وأريد به  
 الحاصل بالمصدر بدليل جمعها والمصدر لا يجمع من لا مسكين والمراد هنا  
 خاص منه وهي ما تكون حرمة بسبب الاحرام أو الحرم نهر قلله السيد  
 (قوله منها لما يوجب دما) وقد يجب به ما دامان بجنائية القمارن والدم حيث  
 اطلق برأيه المشاة وهي تجزئ في كل شئ الا في موضعين الاول اذا جامع  
 بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق والثاني اذا طاف للزيارة جنباً أو حائضاً  
 أو نفساً فإن الواجب في هذين الموضعين البسطة (قوله هي نصف صاع  
 من بر) كل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع الا ما يجب بقتل  
 القمل والجراد فإنه يطعم ماشاء ذكره السيد وأشار الى ذلك بقوله ومنها  
 ما يوجب دون ذلك (قوله ويتعدد الجزاء بتعدد القتلتين المحرمين) قال  
 في التنوير وشرحه ولو قتل محرمان صيدا تعدد الجزاء لتعدد الفعل  
 ولو حلا لان صيد الحرم لا لاتحاد المحل اه (قوله هي ما لو طيب محرم  
 بالغ عضواً) ولوناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً وشمل العضو الفم ولو بأكل طيب  
 كثير وما يبلغ عضو الوجه والبدن كله كعضو واحد ان اتحد المجلس  
 والافل كل طيب كفارة ولو ذبح ولم يزل له دم آخر تركه وأما الثوب  
 المطيب أكثره فيشترط للزوم الدم دوام لبسه يوماً وأخرج بالبالغ الصبي  
 فلا شئ عليه والطيب كل جسم له رائحة طيبة مستاندة ويتخذ منه الطيب  
 كالسك والكافور والعنبر والعود والغالية وهي المجموع من هذه الاربعة  
 وأخرج بالمحرم الحلال لأن الحلال لو طيب عضواً ثم أحرم فانتقل منه الى  
 مكان آخر من يده فلا شئ عليه اتفاقاً وقيد بالعضو لان تطيب ما دونه فيه  
 صدقة (قوله أو خضب رأسه بجنا) رقيق أما المتلبد ففيه دمان در (قوله  
 ونحوه) كسبرج وان كان خالصاً (قوله أو ليس مخيطاً) أى لبساً معتاداً فلو  
 اتزبه أو وضعه على كتفيه فلا شئ عليه (قوله أو ستر رأسه) أى بعتاد فلو  
 ستره بمحمل اجانة أو عدل فلا شئ عليه (قوله يوماً كاملاً) أى أوليلة كاملة  
 وإن أئد على اليوم كالיום وان نزع لبساً أو أعاده ثم أدامه يعزم على تركه

(باب الجنائيات) هي على قسمين جنائية على الاحرام  
 وجنائية على الحرم والثانية لا تختص بالحرم  
 وجنائية المحرم على أقسام منها ما يوجب دماً ومنها  
 ما يوجب صدقة هي نصف صاع من بر ومنها  
 ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب القية وهي  
 جزاء الصيد ويتعدد الجزاء بتعدد القتلتين المحرمين  
 قال في نوجب دماً هي ما لو طيب محرم بالغ عضواً  
 أو خضب رأسه بجنا أو أذهن بزيت ونحوه  
 أو ليس مخيطاً أو ستر رأسه يوماً كاملاً



أو حلق ربيع رأسه أو محججه أو أحد بطيه أو عاتيه  
 أو رقبته أو قص أنظف أريديه ورجليه بمجلس أو يدا  
 أو رجلا أو تركوا جساما تقدم بيانه وفي أخذ شاربه  
 حكومة \* والتي توجب الصدقة بنصف صاع  
 من بر أو قيمته هي مالوطيب أقل من عضو أو لبس  
 مخيطا أو غطي رأسه أقل من يوم أو حلق أقل  
 من ربيع رأسه أو قص ظفرا وكذا الكل ظفر نصف  
 صاع إلا أن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه  
 كخمس متفرقة أو طاف للقدوم أو للصدر محدثا  
 وتجب شاة ولو طاف جنبيا أو ترك شوطا من  
 طواف الصدر وكذا الكل شوط من أقله أو حصاة  
 من إحدى الجمار وكذا لكل حصاة فيمال يبلغ  
 رمي يوم إلا أن يبلغ دما فينقص ما شاء أو حلق رأسه  
 غيره أو قص أنظف أريديه وان تطيب أو لبس أو حلق بعذر  
 تخبر بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة  
 مساكين أو صيام ثلاثة أيام \* والتي توجب أقل  
 من نصف صاع فهي مالو قتل قلة أو جرادة فيتصدق  
 بما شاء \* والتي توجب القية فهي مالو قتل صيغا  
 فيقوم عدلان في مقتله أو قريب منه فان بلغت  
 هديانله الخماران شاء اشتراه وذبحه أو اشترى  
 طعاما ونصدق به لكل فقير نصف صاع أو صام  
 عن طعام كل مسكين يوما وان فضل أقل من نصف  
 صاع تصدق به أو صام يوما وتجب قيمة ما نقص  
 بتف ريشه الذي لا يطير به وشعره وقطع عضو  
 لا يمنع الامتناع به وتجب القيمة بقطع بعض  
 قوائمه وتنف ريشه وكسر بيضه ولا يجاوز عن شاة  
 بقتل السبع وان صال لا شيء بقتله ولا يجزى  
 الصوم بقتل الحلال صيد الحرم ولا بقطع حشيش  
 الحرم وشجره النسابت بنفسه

لبسه عند التزع فان عزم عليه ثم لبس تعدد الجزاء كقر الأول أولا (قوله  
 أو حلق ربيع رأسه الخ) أي أزال ربيع رأسه أو ربيع لحيته (قوله أو محججه)  
 عطف على ربيع أي واحتجيم والافصدقة در (قوله وفي أخذ شاربه  
 حكومة) أي حكومة عدل كذا في السيد والذي في التنوير أن فيه صدقة  
 ولعل مراده بالحكومة أن ينظر العدل ما مقداره من ربيع اللحية فيؤخذ  
 من الدم بحسابه (قوله بنصف صاع) الباء للتصوير أو الصدقة بمعنى  
 التصديق والباء للتعدي (قوله أو طاف للقدوم أو للصدر محدثا) وفي الفتح  
 ولو طاف للعمرة جنبيا أو محدثا فله دم وكذا لو ترك من طوافها شوطا  
 لانه لا مدخل للصدقة في العمرة (قوله أو ترك شوطا من طواف الصدر)  
 عطف على ما يجب فيه صدقة (قوله وكذا الكل شوط من أقله) أي الصدر  
 وكذلك الكل شوط من السعي (قوله فيمال يبلغ رمي يوم) أما إذا بلغه  
 أو أكثره ففيه دم (قوله أو حلق رأس غيره) محرما كان ذلك الغير  
 أو حلالا وهذا بخلاف مالوطيب عضو غيره أو ألبسه مخيطا فانه لا شيء  
 عليه اجماعا (قوله فهي مالو قتل قلة) من بدنه أو ألقاها أو ألقى ثوبه  
 في الشمس لقوت ويجب في الكثير منه وهو ما زاد على ثلاثة نصف صاع  
 ويجب الجزاء في القمل بالدلالة عليه كالصيد (قوله وذبحه) أي في الحرم  
 (قوله ونصدق به) أي أين شاء (قوله لكل فقير نصف صاع) حكمه  
 كالنطرة (قوله أو صام عن طعام كل مسكين يوما) ولو متفرقا (قوله  
 أو صام يوما) كذا لو كان الواجب أقل من الصدقة ابتداء (قوله ويجب  
 قيمة ما نقص بتف ريشه) فيقوم الصيد سليما ويرى ما بين القيمتين  
 وهذا إذا برى وبقي أثره والأفلايض من زوال الموجب (قوله وتنف ريشه)  
 أي الذي يخرج به من حيز الامتناع (قوله وكسر بيضه) أي غير المذر  
 (قوله بقتل السبع) المراد به حيوان لا يؤكل ولو خنزيرا أو فيلا (قوله  
 النسابت بنفسه) لكن ان كان ذلك في غير ملك وجبت قيمة واحدة  
 والأفقيمتان قيمة لما لك وأخرى لغيرك وتجب القيمة الأنياف  
 أو أنكسر أو ذهب بحفر كانون أو ضرب فسطاط در واعلم أن شجر الحرم  
 أربعة أنواع ثلاثة منها يحل قطعها والافتقار بها بالجزاء وواحدة منها

لا يحل قطعه ولا الانتفاع بها بدون الجزاء أما الثلاثة الأولى فكل شجر  
أنبته الناس وهو من جنس ما ينبت الناس وكل شجر أنبته الناس  
وهو ليس من جنس ما ينبت الناس وكل شجر نبت بنفسه وهو من جنس  
ما ينبت الناس وأما الواحدة فهي كل شجر نبت بنفسه وهو ليس من  
جنس ما ينبت الناس ذكره السيد (قوله وليس مما ينبت الناس) فلو كان  
من جنسه فلا شيء عليه در (قوله وحرم رعي حشيش الحرم) أي بدابة  
(قوله وقطعه) أي بنحو منجل (قوله والكفاة) لأنها كل شجر الجاف  
والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### \* (فصل) \*

(قوله ولا شيء يقتل غراب) إلا العقق در (قوله وحداة) بكسر ففتحين  
(قوله وغل) لكن لا يحل قتل ما لا يؤذى وقالوا لا يحل قتل الكلب  
الأهلي إذا لم يؤذ والامر يقتل الكلاب منسوخ (قوله وسلفاة)  
بضم فة فتح فسكون (قوله وماليس بصيد) فليس يقتل جميع هوام  
الأرض شيء لأنها ليست بصيود ولا متولدة من البدن ومثله الفراش  
والذباب والوزغ والزبور والقنفذ والصرصر والله سبحانه وتعالى أعلم  
وأستغفر الله العظيم

### \* (فصل الهدى) \*

هو في اللغة والشرع ما يهدي إلى الحرم (قوله ادناه شاة) بنت سمنة (قوله  
وهو من الأبل) ويكون مما مضى عليه خمس سنين ومن البقر ما مضى  
عليه سنتان وطوقا لأعماله ابل وبقر لكان أولى (قوله وما جازي  
الضحايا جازي الهدايا) فكل ما يشترط في الضحايا من السلامة عن  
العيوب التي تمنع الجواز كالعور والعرج يشترط هذا ذكره السيد  
(قوله يوم النحر فقط) أي وقت النحر وهو الأيام الثلاثة در (قوله بالحرم)  
ولا يشترط له منى (قوله ولا يأكله منى) لأن كل من هدى  
التطوع مشروط ببلوغه محله (قوله وفقير الحرم وغيره سواء) لكن فقيره  
أفضل وغيره بالجر (قوله وتقلد بدنة التطوع) ندبا ومثله بدنة النذر وقيدنا  
بالبدنة لأن الشاة لا تقلد (قوله والمتعة والقران فقط) لأن الأشهار

وليس مما ينبت الناس بل القيمة وحرم رعي حشيش  
الحرم وقطعه إلا الأذنر والكفاة \* فصل \* ولا شيء  
يقتل غراب وحداة وعقرب وفأرة وحية وكنب  
عقور وبعوض ونمل وبرغوث وفراد وسلفاة  
وماليس بصيد \* (فصل) \* الهدى أدناه شاة  
وهو من الأبل والبقر والغنم وما جازي الضحايا  
جازي الهدايا والشاة تجوز في كل نية الأني  
طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل  
الحلق في كل من مائدة وخص ذبح كل هدى  
والقران يوم النحر فقط وخص ذبح كل هدى  
بالحرم إلا أن يكون تطوعاً وتعيب في الطريق فينحر  
في محله ولا يأكله منى وفقير الحرم وغيره سواء  
وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران فقط



بالعبادة الباق والستر يغيرها أحق (قوله وخطامه) أي زمامه (قوله ولا يعط أجرا لجزار منه) فلو أعطاه ضمنه أمال وتصدق عليه جاز (قوله ولا يركبه بلا ضرورة) فإن دعت الضرورة إليه وتقص ضمن ما نقص بر كونه وحمل متاعه وتصدق به على الفقراء در (قوله فيصدق به) عطف على محذوف أي فيحلبه ويتصدق به (قوله ويتضح ضرعه) في القاموس تضح البيت يتضح رشه وقاعدته أنه إذا ذكر الاتي بلا تقييد فهو على مثال ضرب (قوله بالتقاخ) بنهاية المجمة يؤذن غراب الماء البارد والعذب الصافي قاموس والمراد الأول (قوله لزمه) لأن من جنسه واجبا وهو مشي المكي الفقير القادر على المشي والمشي في الطواف والسعي إلى الجمعة نهر ثم قيل عشي من حين يحرم وقيل من يتيه وهو الأصح زيلعي (قوله فإن ركب) أي في كل الطريق أو أكثره أراق دما ولوركب في تصفه أو أقله فحسابه من الدم (قوله للقادر عليه) أي على المشي وقيل الأفضل الركوب لأنه أحفظ لنفسه وأبعد عن السامة (قوله إليه) أي إلى الحج والله سبحانه ونعم إلى أعلم وأستغفر الله العظيم

• (فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم) •

قالوا إن كان الحج فرضا قدمه عليها والاختير والاولى في الزيادة تجريد التية لزيارة قبره صلى الله عليه وسلم وقيل ينوي زيارة المسجد أيضا نهر لأنه من المساجد الثلاث التي تشد إليها الرحال (قوله حرض) أي حث عليها قال في القاموس حرضه تحريضه حثه فعطف قوله وبالغ عطف مغاير (قوله وبالغ في التذب إليها) أي في طلبها والمبالغة بذكر الوعيد على الترتيب والوعيد على الفعل (قوله من وجد سعة) يفتح السين وربما كسرت وفي حديث ذكره القاري من حج البيت ولم يزرني فقد جفاني رواه ابن عدي بسند حسن (قوله وجبت له شفاعتي) أي ثبت له شفاعتي والمراد شفاعته غير شفاعته المقام المحمود فأنها عاتمة (قوله فكأنما زارني في حياتي) المراد أن له أجرا كأجر من زارني حيا والمشبه لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه (قوله إلى غير ذلك) أي وأعمد وأواته إلى غير ذلك

(قوله)

وتتصدق بحجبه لآله رخطامه ولا يعط أجرا لجزار منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يجلب لزمه إلا أن هذا المحمل قوله يتصدق به ويتضح ضرعه أن قرب المحمل بالتقاخ ولو نذر حجبا ما شيل لزمه ولا يركب حتى يطوف للركن فإن ركب أراق دما وفضل حتى يطوف للركوب للقادر عليه وفقنا الله تعالى المشي على الركوب للقادر عليه وفقنا الله تعالى بفضله ومن علينا بالعود على أحسن حال إليه بجاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم على سبيل الاختصار تبعنا النبي صلى الله عليه وسلم كانت زيارة النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل القرب وأحسن المستحبات ليل تقرب من درجة ما لم من الواجبات فإنه صلى الله عليه وسلم حرض عليها وبالغ في التذب إليها فقال الله عليه وسلم ولم يزرني فقد جفاني وقال فقال من وجد سعة ولم يزرني وجبت له شفاعتي صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي وقال صلى الله عليه وسلم لم من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي إلى غير ذلك من الأحاديث ومنها هو مقرر عند المحققين

(قوله تمتع) أي تمتع (قوله عن شريف المقامات) متعلق بالقاصرين  
 (قوله من الكليات) أي الامور المشتركة بينها وبين غيرها كخبرة  
 المسجد (قوله والجزئيات) أي الخاصة بالزيارة كهيئة الوقوف  
 المذكورة فيما يأتي (قوله بعد المناسك) أي بعد ذكر المناسك  
 وقوله وأدائها الأولى حذفه إذ قد تكون الزيارة قبل الأداء (قوله نبذة)  
 أي شيء يسير قليل فاموس (قوله فانه يسمعها) أي إذا كانت بالقرب  
 منه صلى الله عليه وسلم (قوله وتبلغ اليه) أي يبلغها الملك اليه  
 إذا كان المصلي بعيدا (قوله وفضلها أشهر من أن يذكر) فنهاما ذكره  
 العارف بالله سنان أفندي رحمه الله تعالى في تبيين المحارم قال صلى الله  
 عليه وسلم من قال جرى الله عنا مجدا ما هو أهله أتعب سبعين كاتباً ألف  
 صباح رواء الطبراني وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على عشر مرآت  
 صلى الله عليه مائة مرة ومن صلى على مائة مرة كتب بين عينيه براءة  
 من النفاق وبراءة من النار وأمكنه الله يوم القيامة مع الشهداء رواء  
 الطبراني أيضا وقال صلى الله عليه وسلم من صلى على في يوم ألف مرة  
 لم يميت حتى يرى مقعده من الجنة رواء ابن شاهين وفي رواية من صلى  
 على كل يوم ثلاث مرآت وكل ليلة ثلاث مرآت حيا وشوقا إلى كان حقا  
 على الله أن يغفر له ذنوب تلك الليلة وذلك اليوم رواء الطبراني اه (قوله  
 المذكورة) أي بسا كلها صلى الله عليه وسلم ولها أسماء كثيرة تدل على  
 شرفها (قوله هذا حرم نيك) أي مسجده أو ما يحترم لأجله وقالوا  
 المدينة لا حرم لها (قوله واجعله وقاية) أي حفظا أي سببا لذلك (قوله  
 يوم المآب) أي المرجع اليه تعالى (قوله بعد وضع ركبته) أي بعد استقرار  
 من معه من الركاب ليعرف محلهم في العود (قوله واطمئنانه على حشمه)  
 الحشم محركة للواحد والجمع وهو العيال والقراية وخاصة الذين  
 يفضون له من أهل أو عبيد أو جيرة أفاده في القاموس والمراد الأول  
 (قوله جلولة المكان) هي بمن حله من النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه (قوله  
 قائلا) أي حال الدخول (قوله بسم الله) أي دخلت (قوله وعلى ملة  
 رسول الله) أي عقدت نيتي على اتباعها (قوله رب أدخلني) أي المدينة

انه صلى الله عليه وسلم حتى يرزق تمتع بجميع الملاذ  
 والعبادات غير أنه يجب عن أبصار القاصرين  
 عن شريف المقامات ولما رأينا أكثر الناس  
 غافلين عن أداء حق زيارته وما يسن للزائر من  
 الكليات والجزئيات أحينا أن تذكر بعد  
 المناسك وأدائها ما فيه نبذة من الآداب تنحيا  
 لقائدة الكتاب فتقول ينبغي لمن قصد زيارة النبي  
 صلى الله عليه وسلم أن يذكر الصلاة عليه  
 فانه يسمعها وتبلغ اليه وفضلها أشهر من أن يذكر  
 فإذا عاين حيطان المدينة المذكورة يصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نيك  
 صلى الله عليه وسلم فامن على بالدخول فيه واجعله  
 ومهبط وحيد فامن على بالعذاب واجعلني  
 وقاية لي من النار وأمانا من المآب ويغتسل  
 من الفائزين بشفاعته المصطفى يوم المآب ويغتسل  
 قبل الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة ان  
 أمكنه ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه تعظيما  
 للقدوم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدخل  
 المدينة المذكورة ماشيا ان أمكنه بلا ضرورة بعد  
 وضع ركبته واطمئنانه على حشمه وأمنعته  
 متواضعا بالسكينة والوقار ملاحظا جلالة المكان  
 قائلا بسم الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم رب أدخلني



مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد إلى آخره  
واغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك وفضلك ثم يدخل ٧٤٤ المسجد الشريف فيصلي تحيته عند منبره ركعتين ويقف

(قوله مدخل صدق) أي ادخلا من ضيالك أرى فيه ما أكره (قوله  
وأخرجني مخرج صدق) أي أخر لي من ضيالك بحيث لا يكون على فيه  
مواخذة (قوله من لدنك) أي من عندك (قوله سلطانا نصيرا) أي  
قوة تنصرفني بها على أعدائك (قوله الخ) أي إلى آخر صلاة التشهد  
(قوله وافتح لي أبواب رحمتك) أي هي لي الأسباب المقتضية للرحمة  
والإحسان (قوله روضة من رياض الجنة) أي أنه يصير كذلك يوم القيامة  
أو أنه لما يحصل فيه من الثواب والأجر كأنه كذلك أولانه يوصل إليها  
(قوله وقال منبري على حوضي) لا مانع من جملة على الحقيقة (قوله شكرا  
لما وفقك) بدل من شكر الأول (قوله ثم تنهض) أي تقوم بالأدب  
والمراد أنه لا يتراخى وإن كان بالتأني والتأمل (قوله مستدبر القبلة) أي  
كما هو في السنة في زيارة الأموات (قوله ملاحظا نظره السعيد إليك)  
أي تلاحظ أنه ناظر إليك (قوله يا من مل) أصله المترمل أدغمت التاء في  
الزاي أي المتلفف بشيابه حين مجيئ الوحي له خوفا منه لهيبته جلالين  
ومثله المذثر أصلا ومعنى (قوله وعلى أصولك) يعنى الذكور والانات  
(قوله الرجس) أي الأثم (قوله وأدبت الأمانة) أي الصلاة وغيرها مما  
في فعله ثواب وتركه عقاب أي بلغت ذلك (قوله وأوضحت الحجية)  
هي بالضم البرهان قاموس (قوله حق جهاده) أي جهاده الحق  
أو أعظم جهاده (قوله حتى أتاك اليقين) أي الموت (قوله بهلم الله)  
متعلق بكون وحذف من كان نظيره (قوله لامدها) بفتح الميم الغاية  
والمنتهى قاموس (قوله نحن وفدك) أي الوافدون والواردون عليك  
(قوله ساعة) أي بعيدة يقال شسع المنزل كسع شسع أو شسع أو شسع  
فهو شسع قاموس (قوله السهل) هو من الأرض ضد الحزن (قوله  
والوعر) ضد السهل كالوعر والواعر والوعير (قوله إلى ما ترك) جمع مأثرة  
وهي المكرومة المتواترة (قوله ومعاهدك) جمع معاهد المنزل المدهود به  
الشيء (قوله قصمت) القصم الكسر مع الالبانة أو عدمها (قوله كواهلنا)  
جمع كاهل الحارك أو متقدم أعلى الظهر مما يلي العنق وهو النكش الأعلى  
وفيه ست فقرات وما بين الكفتين أو موصول العنق في الصلب قاموس

بحيث يكون عمود المنبر الشريف بهذا منكبه  
الأمين فهو موقف النبي صلى الله عليه وسلم وما بين  
قبره ومنبره روضة من رياض الجنة كما أخبر به صلى  
الله عليه وسلم وقال منبري على حوضي فتسجد  
شكرا لله تعالى بأداء ركعتين غير تحية المسجد شكرا  
لما وفقك الله تعالى ومن عليك بالوصول إليه ثم  
تدعو بما شئت ثم تنهض متوجها إلى القبر الشريف  
فتقف بمقدار أربعة أذرع بعيدا عن المقصورة  
الشريفة بغاية الأدب مستدبرا القبلة محاذيا للرأس  
النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه الأكرم ملاحظا  
نظره السعيد إليك وسماعه كلامك وردة عليك  
سلامك وتأمينه على دعائك وتقول السلام عليك  
يا سيدي يا رسول الله السلام عليك يا نبي الله  
السلام عليك يا حبيب الله السلام عليك يا نبي  
الرحمة السلام عليك يا شفيع الأمة السلام عليك  
يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام  
عليك يا من مل السلام عليك يا مدثر السلام عليك  
وعلى أصولك الطيبين وأهل بيتك الطاهرين الذين  
أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا جزاك الله  
عنا أفضل ما جرى نبيا عن قومه ورسولا عن أمته  
أشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأدبت  
الأمانة ونصحت الأمة وأوضحت الحجية وجاهدت  
في سبيل الله حق جهاده وأتت الدين حتى أتاك  
اليقين صلى الله عليك وسلم وعلى أشرف مكان  
تشرف بمحاول جسمك الكريم فيه صلاة وسلاما  
دائمين من رب العالمين عددا ما كان وعددا ما يكون  
بعلم الله صلاة لا انقضاء لامدها يا رسول الله نحن  
وفدك وزوار حرمك تشرفنا بالخلول بين يديك وقد

جئناك من بلاد ساعة وأمة كئنة بعيدة نقطع السهل والوعر بقصد زيارة لك لنفوز بشفاعتك والنظر إلى ما ترك (قوله  
ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حتمك والاستشفاع بك إلى ربنا فإن الخطايا قد قصمت ظهر ربنا والاوزار قد أثقلت كواهلنا



وَأَنْتَ الشَّافِعُ الْمَشْفَعُ الْمُوعِدُ بِالشَّفَاعَةِ الْعَظِيمِ وَالْمَقَامُ الْمَحْمُودُ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْ أَنْهُمْ اذْطَلَرُوا أَنْفُسَهُمْ جَآؤُكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا وَقَدْ جِئْنَاكَ ظَالِمِينَ لَآنْفُسِهِمْ فَاسْتَغْفِرُونَ لَآذُنُوبِنَا فَاتَّخَذَ إِلَهُكَ رَبُّكَ وَأَسْأَلُهُ أَنْ يَمِيتَنَا عَلَى سُنَّتِكَ وَأَنْ يَحْشُرَنَا فِي زَمْرَتِكَ وَأَنْ يَوْرِدَنَا حَوْضَكَ وَأَنْ يَسْتَبِينَ بِكَ سِكَ غَيْرَ خَرَابٍ وَلَا نَدَامَا الشَّفَاعَةُ الشَّفَاعَةُ بِرَسُولِ اللَّهِ يَقُولُهَا ثَلَاثًا نَارِبْنَا غُفِرَ لَنَا ٧٢٣ وَلَا خَوَاتِمًا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا

لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ وَتَبْلُغُهُ سَلَامٌ مِنْ أَوْصَالِكَ فَتَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ يَشْفَعُ بِكَ إِلَى رَبِّكَ فَاشْفَعْ لَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ ثُمَّ تَصَلِّي عَلَيْهِ وَتَدْعُو بِعَاشَتِكَ عِنْدَ وَجْهِهِ الْكَرِيمِ مُسْتَدِيرًا الْقَبِيلَةَ ثُمَّ تَقُولُ قَدْ رَزَعْتُ حَتَّى تَحَازِيَ رَأْسَ الصَّدِيقِ أَيْ بِكَرَرِ رِضَى اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ وَتَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ وَأَنْبِيَا فِي الْغَارِ وَرَفِيقَهُ فِي الْإِسْفَارِ وَأَمِينَهُ فِي الْأَسْرَارِ جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ مَا جَزَى أَمَامًا مِنْ أُمَّةٍ نَبِيٍّ فَلَقَدْ خَلَقْتَهُ بِأَحْسَنِ خَلْقٍ وَمَلَكَتْ طَرِيقَهُ وَمِنْهَا جَعَلَ خَيْرَ مَسْلَكٍ وَقَاتَلَتْ أَهْلَ الرَّدَّةِ وَالْبِدْعِ وَمَهَّدَتْ الْإِسْلَامَ وَشَهِدَتْ أَرْكَانَهُ فَكُنْتُ خَيْرَ أَمَامٍ وَوَصَلْتُ الْأَرْحَامَ وَلَمْ تَزَلْ قَائِمًا بِالْحَقِّ نَاصِرًا لِلَّذِينَ وَلَا أَهْلًا حَتَّى أَتَاكَ الْبَقِيَّةُ سَلَّمَ اللَّهُ بِجَانِهِ لَنَا دَوَامَ حَبْلِكَ وَالْحَشْرُ مَعَ حَزْبِكَ وَقَبُولُ زِيَارَتِنَا السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ثُمَّ تَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى تَحَازِيَ رَأْسَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍو الخَطَابُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَتَقُولُ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مَظْهَرَ الْإِسْلَامِ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مَكْسِرَ الْأَصْنَامِ جَزَاكَ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ الْجَزَاءِ لَقَدْ نَصَرْتَ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ وَفَتَحْتَ مَعْظَمَ الْبِلَادِ بَعْدَ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَكَفَلْتَ الْإِيْتَامَ وَوَصَلْتَ الْأَرْحَامَ وَقَوَّيْتَ الْإِسْلَامَ وَكُنْتَ لِلْمُسْلِمِينَ أَمَامًا مَرْضِيًا وَهَادِيًا مَهْدِيًا جَعَلْتَ شِمْلَهُمْ وَأَعْنَتَ قَتَرَهُمْ وَجَبَرْتَ كَسْرَهُمْ السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا خَيْرَ رُسُلِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَفِيقِهِ وَوَزِيرِهِ وَمَشِيرِهِ وَالْمَعَاوِينَ لَهُ عَلَى الْقِيَامِ بِالْإِيمَانِ وَالْقَائِمِينَ بَعْدَهُ بِصَالِحِ

(قوله المشفع) أى مقبول الشفاعة (قوله والمقام المحمود) عطف مرادف (قوله والوسيلة) هى منزلة فى الجنة لا تكون الا له صلى الله عليه وسلم (قوله واستغفر لهم الرسول) فيه التفات عن الخطاب تفخيما لشأنه صلى الله عليه وسلم (قوله على سنتك) أى على موافقة طريقته (قوله فى زمرة) أى قوچك وجماعتك (قوله بكأسك) الكأس الاناء الذى يشرب فيه أو مادام الشراب فيه والمراد كؤوس حوضك (قوله الشفاعة) أى نطلب منك الشفاعة (قوله غلا) أى حقد (قوله وتبلغه سلام من أوصالك) ذكره وأنت تبليغ السلام واجب لانه من أداء الامانة (قوله مستدير القبيلة) قدمه وانما ذكره هنا إشارة الى أنه يستمر على الحال الاول من الاستدبار (قوله أبى بكر) هو عبد الله بن عثمان أسلم أبوه وصارت له صحبة وتأنى بعد موت الصديق ولم يسجد الصديق لصنم أصلا (قوله فاقه خلقه) أى كنت خليفته وبعيت بعده (قوله بأحسن خلف) يقال هو خلف صدق من أياه اذا قام مقامه أى فتتبعته بأحسن قيام (قوله مسلك) أى سالك (قوله وشهدت أركانه) أى رفعتها شبه الاسلام بيت له أركان (قوله ووصلت الارحام) أى أرحامه صلى الله عليه وسلم وهذا رد على من أثبت عداوة بين فاطمة والصديق فخاشا هما الله من ذلك (قوله مثل ذلك) أى قدر ذراع (قوله وكفلت اليتام) أى علمتهم وواليتهم (قوله وقوى بك الاسلام) فقد كان صلى الله عليه وسلم يصلى محتفيا هو ومن أسلم معه فى دار الارقم حتى أسلم عمر فصلى فى الحرم (قوله وهاديا) فى ذاتك مهديا غيرك وأهداك الله لهم ثم يرجع قدر نصف ذراع فيكون متوسطا بين أبى بكر وعمر رضى الله عنهم ما وعن سائر الصحابة (قوله يا نجيبى رسول الله) أى رفيقه فى مدقته (قوله ووزيره) الوزير المعين فهو طاف ما بعده عليه عطف تفسير (قوله سعينا) أى عملنا (قوله على ملته) أى على اتباعها (قوله وقد جئناك) أى يا الله أى فان خطاب بها أولا أى فيما تقدم لحضرة الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم

المسلمين جزا كما الله أحسن الجزاء جئنا كما توسل بكما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا أن يتقبل سعينا ويحيينا على ملته ويميتنا عليها ويحشرنا فى زمرة ثم يدعونه نفسه ولوالديه وللمسلمين أوصاء بالدعاء للجميع المسلمين ثم يفتة عند رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالقول ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق ولو أنهم اذطلوا أنفسهم جأؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا وقد جئناك ساء من قولك طائعين أمرك مستغفرين بنبينا إليك الدين



بنا اغفر لنا ولا باتنا وأمتنا وأخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم  
 وثاني اثنين في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحانه ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد  
 لله رب العالمين ويزيد ما شاء ويدعو بما شاء حضره ويوفقه ٧٢٤ بفضل الله ثم يأتي أسطوانة أبي لبابة التي ربط بها نفسه

في تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر ويصلي ما شاء  
 فلا ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتي الروضة  
 فيصل على ما شاء ويدعو بما أحب ويكثر من التسبيح  
 والتلليل والثناء والاستغفار ثم يأتي المبر فيضع  
 يده على الرمانة التي كانت به تبركا بأثر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريفة اذا خطب  
 لينال بركته صلى الله عليه وسلم ويصلي عليه ويسال  
 الله ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الحناتة وهي التي  
 فيها بقية الجذع الذي حن الى النبي صلى الله عليه  
 وسلم حين تركه وخطب على المنبر حتى نزل فاحتضنه  
 فمكّن ويتبرك بما بقي من الآثار النبوية  
 والا ما كن الشريفة ويجهت في احياء الليالي  
 مدة اقامته واغتنام مشاهدة الحضرة النبوية  
 وزيارته في عوم الاوقات ويستحب أن يخرج  
 الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات خصوصاً قبر  
 سيد الشهداء حمزة رضي الله عنه ثم الى البقيع  
 الآخر فيزور العباس والحسن بن علي وبقيّة آل  
 الرسول رضي الله عنهم ويزور أمير المؤمنين عثمان  
 ابن عفان رضي الله عنه وابراهيم ابن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم  
 وعنه صفية والعصاة والتابعين رضي الله عنهم  
 ويزور شهداء أحد وان تيسر يوم الخميس فهو  
 أحسن ويقول سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقي  
 الدار ويقرأ آية الكرسي والاخلص إحدى عشرة  
 مرة وسورة يس ان تيسر ويهدي ثواب ذلك لجميع  
 الشهداء ومن يجوارهم من المؤمنين ويستحب  
 أن يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره ويصلي فيه  
 يقول بعد دعائه بما أحب يا صريح المستصرخين  
 يا غياث المستغيثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المضطرين صلى الله عليه وسلم

وثاني الحضرة الحق سبحانه وتعالى (قوله ولا باتنا وأمتنا) أي جميع  
 أصولنا ذكورا واناثا (قوله ويتوب الى الله) أي فعسى الله أن يقبل  
 توبته كما قبل توبة أبي لبابة (قوله ويأتي الروضة) أي ثانيا (قوله  
 على الرمانة) لا أثر لها اليوم (قوله - حتى نزل) أي النبي صلى الله عليه وسلم  
 (قوله فمكّن) أي لما ضمن له أن يغرس في الجنة تأكل منه أولياؤه  
 تعالى فيها (قوله في عوم الاوقات) المراد به في غالب الاوقات (قوله  
 فيأتي المشاهد والمزارات) قيل انه مات بالمدينة المنورة من الصحابة  
 رضي الله تعالى عنهم عشرة آلاف غير أن غالبهم لا يعرف مكانه  
 بالخصوص (قوله وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم) وفي مشهده  
 رقية بنته صلى الله عليه وسلم وعثمان بن مظعون وهو الاخ الرضاعي  
 للنبي صلى الله عليه وسلم وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص  
 كلاهما من العشرة المبشرين بالجنة وعبد الله بن مسعود وهو من  
 أجل الصحابة وأفقهم بعد الاربعة (قوله والاخلص إحدى عشرة مرة)  
 قد تقدم بيان فضيلة ذلك في الجنائز كسورة يس (قوله مسجد قباء)  
 بضم القاف ممدودا هو أفضل المساجد أي بعد المساجد الثلاثة أي  
 المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الاقصى (قوله يا صريح الخ)  
 الصريح والصارخ المغيب والمستغيث ضمة قاموس والمراد الاول  
 والمستصرخين جمع مستصرخ طالب الاغاثة (قوله يا غياث) هو اسم  
 علي تأويل مغيب أو ذي غوث (قوله في هذا المقام) أي المحل فان  
 أول قدمه من الهجرة نزل هناك (قوله يا حنان) هو الرحيم والذي  
 يقبل علي من أعرض عنه قاموس (قوله يا منان) هو المعطي ابتداء قال  
 تعالى وان لك لا يرأى غير ممنون أي غير محسوب ولا مقطوع (قوله  
 يا أرحم الراحمين) روى الحاكم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قال ان الله ملكا موكلا بمن يقول يا أرحم الراحمين فمن قالها ثلاثا  
 قال له الملك ان أرحم الراحمين قد أقبل عليك فسل وروى الحاكم  
 عن أبي هريرة أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل العبادة  
 الدعاء فابسطوا أكف الذل راغبين وفيما عند ربكم طامعين وقد ختم

تفدعاه بالصلاة على نبي صلى الله عليه وسلم كما ابتدأه بها  
 الا كبر ان الله تعالى يقبل الصلواتين وهو اكرم من ان يرد  
 ما لا يسبحانه وتعالى علم وأعمال الله تعالى أن يصلي على نبيه محمد  
 وآله وسلم على الأيمان ويرحم فائق بذلك وأن يسعدني ببقائه وأن  
 ينيل هذه الحاشية وينفع بها عباده المؤمنين ويغفر لي ما فرطتني فيها  
 من غيرها لله على كل شيء قدير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
 وسلم آمين

وقد تم طبع هذه الحاشية البهية بدار الطباعة المصرية الكائنة  
 ببلد مصر القاهرة في أوخر جمادى الآخرة أحد شهر ربيع الأول سنة  
 تسع وسبعين بعد المائتين والالف من هجرة من خلقه الله تعالى على أكمل  
 وصف صلى الله عليه وسلم عليه وعلى آله وسائر الناس حين على منواله وكان  
 تصحيحها في هذه الطبعة الثانية بمعرفة المصحح إلى مولاه في السر  
 والعلانية المتوسل إليه بالجاء النبوي محمد قطة العدوي باسمه  
 المبيعة المذكورة أحسن الله تعالى له الختام وجعل ذنوبه مغفورة



يقول أفقر عباد الله وأحقه عبده مولاه المعترف بالعجز عن شكر ما إليه  
 سبيله يسدي عبدالرحمن بك رشدي صاحب دار الطباعة المذكورة  
 لازالت بحاسن آثارها، معروفة مشهورة مخاطبة بهذا الكتاب بعد  
 تنزيلها احتوى عليه من الافادة منزلة أولى الالباب الحمد لله على جميل  
 انتباه طبعك وحسن ختام تمثيلك ووضعك فيها الكتاب الميمون  
 الذي هو قرة للعيون انتشر الى كافة أكاف الارض حتى يتم نشره  
 طول جهاتها والعرض وحدث عني كل من طالعك أورك وتمتع  
 ناظره بحسن مراك أنى قد اتخذتكم فالاميون الطائر وبشرة هي  
 عندى من أعظم البشائر بما سأحوزه مما يتوالى بعدك من أمثالك  
 ويتشرف في أثره من نظرائك وأشكالك من الكتب النافعة التي لا تزال



شهيها بالطبع طالعها وأجنيه ان شاء الله تعالى من رياض هب الله  
 الناضرة وحداثتها ذات الازهار العاطرة من الثمرات العذبة  
 الفاتقة سناء وسنا باسطاً كف الدعاء والتهال قاتلاً بلسانها  
 والمقال أطال الله تعالى عمر صاحب السعادة وأيدى نعمته  
 والسيادة ملاذى وعمدنى وولى نعمتى أقديتاً محمد سعيد  
 خديو مصر الانغم الذى من فيض مكارمه تفضل به على وأنتم  
 عني أنى عاجز عن أداء ذرة من واجب شكره على ما عني من  
 انعامه وجميل بره نعم هو وان كان جليل الشأن غنياباً بل من  
 مزيد الثناء والشكر ان وتفوقه على ذلك بعد افتخار ابحا هنالك  
 كيف أكتفه وأخفيه وإتهابى وكذا الحساد كلاهما ما يعل  
 ويسديه فدعنى ألتزم بأقدام سيدي بعدد ما قبلك  
 من الحروف المرسومة مكررة بقدر ما تحويه  
 من النقط المرسومة ومع ذلك فسنلى  
 بأن أقوم بشئ ما من واجب  
 بحمد فضلاء عن  
 أن أتسهي الى  
 حذره

م





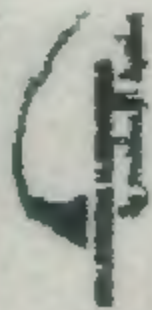








Bibliotheca Alexandrina



0431755